٥ ١١١١ ٥ آ ١١٥

كتاب الاطول تصنيف الفاضل الاجل الحبر الاكمل عصام الدين عليه رحمة الملك المعين
شرحا لمتن التلخيص للخطيب سامحه الله تعاليوم لاهرب عن عقابه ولا محيص
آمين

الحمد لله رب العالمين

ما انسلك في سلك ملك الافق الاحمر

الف صلاة والف الف سلام في عام احدى وعشرين بعدالـ
بقوهما الله تعالى الى كمال العرفان العلمي والذوقي وجعلهما من كبار
واوصلهما الى ذروة حقايق العلم اللدني

١٠١٩

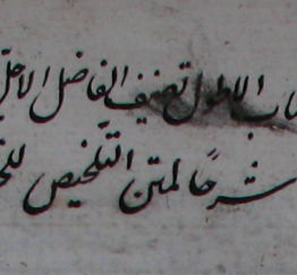

SÜLEYMANİYE K. KÜTÜPHANESİ
Kısmı : Yeni Cami
Yeni [illegible]
Eski Kayıt : 1019
Tasnif No. 892.7-8

١٠١٩

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على كل حال • كما يستوعب مزايا الاتصال • ويستجلب خواص الاقبال • وينتسب بالافتتاح به ختم كل امر ذي بال • والشكر لمنشئ النعم المنزه عن المثال • على حسب ما يقتضيه شواهد النوال والصلاة والسلام على من بيده • مفتاح الجنان • ومصباح الجنان • وكشف طرف الحقيقة بأوضح بيان • اللسن الذي بلسانه تلخيص خير الأديان • وببيانه ايضاح افضل ملل الانسان محمد المبعوث من اشرف قبايل بني عدنان • وعلى اله واصحابه الذين كانوا في عندهم الدنيا احضر من كل محتضر • ولا نواما كانوا اغربا بل كالمختضر • فوصلوا بالفصل عن لذاتها الى عيشة ابدية طيبة • وفازوا الكمال الانقطاع عنها بكمال الاتصال الى حياة سرمدية اعذب اللهم اجعل اوجز صلوة عليهم اطول من كل مطيب • واجعلهم في قلوب المومنين محبوبين لا يساوي حبهم حب كل محب • بعد لفظة بعد قيقول المفتقر الى الله الغني • ابراهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرايني • ان افضل ما يتمسك به في تحصيل الكمال • واسهل ما يتوسل به الى نيل خير المال • واعز ما يعتصم به الى ذروة الجلال • قول علي ال النبي خير اله • لانظر الى من قال وانظر الى ما قال • وكيف لا وهو قاطع ربقة التقليد • الذي اسلس صاحبه باضيق تقييد • وبعد عن الحق الصرح غاية البعيد • ولولا التقليد لما حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين ولما سمع عنهم ما سمعنا بهذا في ابائنا الاولين • من شاركه ان يكون العالم المتقن • وفقه بفقه الحكمة ضالة المومن • وجعله ملتزما ان ياخذ ما صفا ويدع ما كدر • ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنهر • وعرفه ان الخطا من لوازم البشر • وانه لا يكون لغير الوحي في مقعد محض الصدق مستقر • ولا اظنك مرتابا في الصبح ان كنت بصيرا • عارفا بكلمة لو كان من عند غير الله لوجد وافيه اختلافا كثيرا • الحمد لله الذي هدانا لهذا في عنفوان اوان حتى ما رضيت بالتقليد • وما قنعت الا بالتحقيق معتمدا • الى ان جئت من هذه الجهة ما جئت • فلم كثر منه في شرح التلخيص هذا سعيت • وبا وضح تقرير واملح تحرير املئت • ولما كان مناهج الحق بعين التحقيق اهديت • ولم اخف ان اشرح كما بالقدر صرف غاية همتي في شرح كل باب فيه من الابواب • جم غفير من فحول اصحاب العقول • وقوم عظيم من عظماء ارباب الالباب • سيما العالم الرباني استاذ الفضلا العلامة التفتازاني • والمحقق الحقاني قدوة العلما الشريف الجرجاني • روح الله روحهما • ورزقنا غبوقهما • وصبوحهما كيف وفيض الصمد لا يحيط به قبض احد • وليس له حد • ولا يعرف له امد • ولذلك نرى معي من بعدهم من فيضه حيضا في هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه ناظر بصير ارباب الذكا حيث زاد اي زيادة على ما املاه اثار المتاخرين واجلة المتقدما • فجا تحداه عقدا مشتملا على فرايد اللالي • لكل لقطة منه لقط درر المعالي الغوالي • في اردان اذهان اذكيا الفضلا الاعالي • وفي كل حرف منه للغب العالي • فرح في اصطياد اصناف المعالي • وكل نقطة منه لوقطة نفيسة • لارباب الهمم الغوالي • ظواهره مظاهر ازهار التحقيق • وبواطنه مواطن اثمار التدقيق •

فلاعزو

فلا عزو عوان تجتهد في اكتسابها بفكر عميق • يا ناظرا قلة بضاعتي • وقصور باعتي • لا تكن مستبعدا لهذا التشو والتمنا • فذلك فضل الله يوتيه من يشا • فنسالك الله ان تجعله معينا للمطالعة في دقايق كتابه • وظهيرا للاجلة في علم حقايق خطابه • وذخرا لهذا العاجز الذليل يوم لا ينفع مال ولا بنون • وعملا مبرورا له اجرا غير ممنون • انه المنعم لكافة البرايا • بعامة العطايا وخاصة الصفايا • قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد هو الثنا على الجميل الاختياري على ما له الاشتمار • او الصادر عن المختار • نعمة كانت او غيرها • والشكر هو الاتيان بما يفيد التعظيم لاجل النعمة سواء كانت او غيره • فبينهما عموم من وجه حيث يجتمعان في ثنا للنعمة ويفارق الاول الثاني في ثنا على الفضيلة ويفارقه الثاني فيما سوى الثنا ما يفعل بالاركان والجنان • لافادة التعظيم للشان • اذا تمهد هذا فنقول افتتح كتابه هذا بالبسملة التي الافتتاح بها اجل الافتتاح بسم الله المتعالي • ثنى بالحمد البالغ اعلى درجات الكمال • من القول الدال على انه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال • فحمد غيره كالعارية على نحو موجباته من الفضايل والافضال • اذ الكل منه واليه وليس لغيره الا مظهرية ما بين يديه • اقتدا بالكلام المجيد للعالم الحميد وهربا عما جائه السنة المشهورة لتاركها من الوعيد • واذ الحق شي من النعم التي يذكرها صاحب هذا المختصر استيقا للعتيد • واستيفا للمزيد • واختار قوله الحمد لله موافقا للمنزل على قوله الشكر لله تحسينا للبيان ببديع الاقتباس وتيمنا لاختصاصها برب الناس • اذ اختصاص الحمد لاختصاص موجبه يوجب اختصاص الشكر من غير انعكاس واختاره على المدح تنبيها على انه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه ارباب الملل الاخيار ولا يتكل الحمد على صفاته لانها مستندة الى المختار • وان ثبت بالاختيار او منزلة منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شي من الاغيار ونصب الكتابة علامة على افتتاحه • باقية على مر يد من صفحة الدهر الغير المتناهي اذ اليقين باسم الله والافتتاح بحمده اجل منقبة يباهي بها الرجل يباهي • وباجلة اية الدين واليقين يضاهي • ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد للحميد • شكر عظيم لا يخفى على شاكر رشيد • لانه فعل ينبي عن تعظيم المنعم • وتمجيد الكريم • المهيم • وجعلها جزا من الكتاب الذي هو العبارات المفيدة للحاجة المكتوبة بين الدفتين على ما هو المختار • او هو لفيضة تفوق الكتابة على احتمال تما التما للافتتاح بالكلام وانما للذكي الفهام • ان الحمد والبسملة ايضا كسابر ما بين الدفتين في الحجاب للحمد فيجز كل ذي منة عن ادا محامده بل شمة • ولا يريبك في ما القيت مما القيت وعليك انه مبني على جعل اللام في الحمد للاستغراق وقد جعله العلامة الزمخشري علامة لتعريف الجنس فلا نوثق به لانه صرح بان في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى فهو لا يتماشى عن افادة الاختصاص وان يتماشى ضمنا على قاعدة الاعتزال من ان العباد هم الخالقون لافعالهم فالحمد على افعالهم ليس حمدا لله تعالى ونحن معاشر اهل السنة نخالفهم بنا على ان لا مؤثر الا الله فالحامد ترجع اليه ولا تعلق في الحقيقة بما سوا على انه قيل انما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق اما لبيان ان مدلول اللام هو الجنس والاستغراق من موجبات القرائن كما يتحقق في بحث التعريف واما لاختيار اثبات اختصاص الافراد بجعل اختصاص الجنس

يعني الشيء هو الصادر عن المختار وقال بعض المحققين ان المراد بالصادر عن المختار ما يكون مسبوقا بالقدرة والارادة

وفي نسخ الصنف للمؤلف صاحب هذا الكتاب

للمقاصد

فيها م

للترقي م

مقول القول لا سطر الى

لفظ الهاتي ليس بثبت

كناية عنه لانه ابلغ وما قدمناه لك من ان جملة الحمد فولد دال على ما كتبته تعالى لجميع المحامد لا بنا في
سلوك طريق الكناية وليس بالصريح في اختيار التصريح والله كالرحمن مختص بواجب الوجود لم يطلقا
على غيره فيما بين المتقدمين وغيرهما الا ان الله اسم هو قسم من العلم والرحمن صفة وقد اشتهر الذات
في ضمن اسم الله بالاتصاف بجميع صفات الكمال ☆ الحاكم بالجود في ضمن هذا الاسم فهو يدل على جميع
الصفات على سبيل الاجمال فبقي ذكره الحمد مزيد الاكمال ☆ فلهذا اختير من بين الاسما الحسنى الماثورة
فان شيا منها لا دلالة له عليه والمتصف بجميع صفات الكمال ☆ وماله من النظاير والامثال ☆
ليست من الاسما الماثورة كالكامل من كل وجه على انه لو قيل الحمد للخالق او الرازق الى غير ذلك
لاوهم ان علة ثبوت جميع المحامد له وهي الصفة المخصوصة قال الشارح المحقق قال
الحمد سبحانه على الاستحقاق الذاتي اي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ثم تعرض
للانعام لدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين وفيه نظر لان التنبيه على
الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعليق الحمد باسم العلم لانه لا يدل على تمام علية الوصف ولو سلم
فاستحقاق جميع المحامد او اختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف حتى لا يختص
الاستحقاق بوصف دون وصف بل ذلك الاستحقاق بالنظر الى جميع الاوصاف وانما الاستحقاق
الذاتي لثبوت جنس الحمد فانه ثابت بالنظر الى اي وصف كان على ان تعليق الحمد بلفظ الله لو افاد
الاستحقاق الذاتي انما يفيده لان كل وصف له يوجب استحقاق الحمد فيفيد الاستحقاق الوصفي
ايضا فلا يستدعي التنبيه عليه ذكر الوصف الخاص وايضا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالانعام
على ما يدل عليه كلامه فان العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف بثبوت الحمد له
سه والعلية المستفادة من التعليق بالانعام علية الانعام لانشا الحمد اذ لو كان علة لثبوت الحمد له
تعالى لكان العين ارجميع المحامد ثابتة له تعالى لاجل الانعام ولا يخفى عدم صحته ولا تحقيق ذلك
ان العلل المذكورة بعد الانشاء قد تكون علة للانشاء وقد تكون علة لما تعلق به الانشاء على
الاول انشاء معلل وعلى الثاني انشاء معلل وعلى الاول قوله على ما انعم من جملة المحمود به وعلى
الثاني خارج عنه محمود عليه وبهذا ظهر انه لا تنافي بين جعل الانعام علة للحمد وجعله غير مختص
بوصف دون وصف فنقول تعرض للانعام لان الداعي الى الحمد تاليف هذا المختصر الذي هو من
اثار الانعام وقدم الحمد لانه مسند اليه في الحال وعامل في قوله في الاصل لان اصله احمد
سه وهو من المصادر السادة مسد الافعال عدل الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات فرتبته
التقدم حالا ومالا ولكن اقتنانا على ما مر واما ما خبر سه في الكلام القديم فليتصل بما ذكره بعد
ما يتعلق به قال الشارح وقدم الحمد لاقتضا المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر سه اهم في نفسه
واورد عليه ان الحمد مجموع قول التاليف الحمد سه ولا اختصاص باللام لكلمة الحمد بل اجزا الجملة متساوية
النسبة الى الحمد ويمكن ان يدفع بأن للحمد اختصاصا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا
الحمد على ما انعم تعليل لانشا الحمد وعلى تعليلية كما في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم اي لما
هداكم وما حرفية مصدرية لا اسمية موصولة او موصوفة اما لفظا فلاحتياج الاسمية الى تقدير

العايد

العايد في المعطوف بتكلف اي وعلم به من البيان ما لم يعلم فيكون من البيان بيان ما لم يعلم ويكون
ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره او وعلمه من البيان وقت عدم العلم
بان يكون عالما بعلم مصدرا حينيا لا للاحتياج في المعطوف هو عليه الى التقدير كما ذكر الشارح
المحقق لان احتياج انعم الى التقدير او التنزيل بمنزلة اللازم لا يدفع بجعل ما مصدرية وما ذكره
الشارح ايضا لان التقدير في المعطوف متعذر لكون ما لم يعلم مفعوله وجعله بدلا من الضمير يقتضي
كذا جعله خبر مبتدا محذوفا ومفعولا اعني اعني فذهول عما ذكرناه واما معنى فلان الحمد
على ما قام بالمنعم امكن من الحمد على ما يتعلق ما قام به من امن النعمة اما لان دعوة النعمة الى
المنعم لارتباطها به بواسطة الانعام بخلاف الانعام فانه مرتبط به بنفسه واما لانه ادخل في
الاخلاص لان النظر في النعمة على وصوله الى العبد بخلاف الانعام فان النظر فيه الى احضار
كمال المحمود وتجريد النظر عن شوب الالتفات الى ما يصل اليه وللمبالغة في قصر النظر على الكمال
لم يتعرض للمنعم به ثم بعد الحمد على الانعام اراد الحمد على ما هو مدار الحمد عند البيان تنبيها على ان
الحمد ايضا مما يوجب الحمد لما يشمل عليه من جلايل النعم فلا يكون الخروج عن عهدته مقرونا
فعطف على انعم ما اندرج تحته فقال وعلم من البيان ما لم تعلم بطريق عطف الخاص
على العام تنبيها على فضله على ما عداه من الانعام واراد بما لم تعلم ما لم تعلم بوجه من الوجوه
وذلك التعليم لا يابى الامية فان العلم انما يعلم بوجه ما يعلم بوجه اخر فلا يكون ذكره تطويلا
وقيل المراد ما لم تكن تعلم اخذا من قوله تعالى وعلمك ما لم تكن تعلم اي ما لم يوات احدا قبلك ما انعم
به ودفع التطويل لا يتم لمجرد اثبات فائدة رعاية السجع كما قيل او فايدة صنعة الطباق ورعاية
تناسب الاشتقاق لان هذه محسنات بديعية ولا بد لدفع التطويل مما يدخل في اصل البلاغة وقوله
من البيان بيان ما لم تعلم قد مر عليه لرعاية السجع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ
اذ حق البيان ان يتاخر عن المبهم ليتمكن بالبيان في النفس فضل تمكن ولا يرد ان رعاية السجع لا يقتضي
تقدم البيان اذ يمكن بان يقال وما لم تعلم من البيان علم لان فيه ايضا تاخير الفعل على خلاف الاصل
وايهام ان ما لم تعلم هو المحمود عليه ولا يخفى حسن البيان وما فيه من مراعاة الاستهلال ثم ثنى
بالصلاة تكميلا للشكر اذ ورد في الشرع من لم يشكر الناس لم يشكر الله وافتتح لما علمنا الله من جعل
ذكره مقارنا لذكر نبيه في كلمة التوحيد فقارن بين حمد الله وصلوة نبيه واظهار الحاجة للنبي اليه
مع انه افضل المخلوقات ومظهر خوارق العادات صيانة عن وقوع هذه الامة فيما وقع فيه النصارى
فقال والصلوة وهو من الله الرحمة وكلمة على متعلقة بالنزول اي الرحمة نازلة على سيدنا
اي سيد خير الامم او البشر او المخلوقات وعلى كل تقدير يفيد سيادته لجميع المخلوقات محمد اي من
حمد كثيرا اشتق له من الحمد اسمان احدهما يفيد المبالغة في المحمودية والاخر المبالغة في الحامدية
وهو احمد واشتهر من بين الاسمين الاول اكثر اشتهارا وخص به كلمة التوحيد لانه انسب بما له
من مقام المحبوبية ووصفه بقوله خير من نطق بالصواب على المذهب الراجح من تفضيل خواص
البشر على خواص الملك والمراد بالصواب ضد الخطا فاما ان يراد به الصواب في التكلم وعدم الخطا فيه

فصاحة وبلاغة وهو انسب بالمقام واما ان يراد به مطابقة النطق وبراءته عن الكذب وفيه مسلة
عظيمة للنبي عن الكذب لجواز اختيار الوصف به لانه مما وصف الله به الملائكة المقربين حيث قال وقالا
صوابا ثم فضله ثانيا على الانبياء صرح بما تولد له وافضل من اوتي الحكمة وفصل الخطاب
يحتمل العطف على اوتي الحكمة فيكون جملة فعلية كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد
وهو الحكمة ولم يتخالج من حديث لا تفضلوني على يونس ومن حديث لا تفضلوني على موسى ومن
حديث لا تفضلوني على يونس بن متى لان المذهب انه افضل الانبياء وكل نهي ورد في الاحاديث
عن تفضيله ما قول تكلف تاويله في شرح كتب الحديث واختيار الايتاء على من له الحكمة ومن
حاز الحكمة تنبيها على انه من عند الله لا من عند نفسه وترك الفاعل لانه متعين والحكمة العدل
والعلم والنبوة على ما في القاموس وفسرها الكشاف بعلم الشرايع وفصل الخطاب يعني الخطاب
الفاصل بين ما قصد به وغيره لكمال وضوحه فيما قصد به او الخطاب المفصول المتميز عن غيره
لذلك او الخطاب الفاصل بين الحق والباطل او الخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يشتبه
بكلام البشر لاعجازه فيكون اشارة الى المعجزة الباقية بعد الاشارة الى النبوة يجمع وجه وجمعا
بين الحد لولد والدليل في وجه وبين العلم وجنس التعليم والتبليغ في وجه وعلى اعاد كلمة
على رد اعلى الشيعة ان جمع الآل مع الرسول في الصلاة بكلمة على لا يجوز ويجب ترك الفصل بينه
وبين آله اصله اهل بدليل اهيل خصت استعماله في الاشراف ومن له خطر يعني انه لا يستعمل
الا فيمن هو اهل للاشراف وكانه يريد انه بعد الاختصاص لم يصغر لنا فاته بحسب الوضع للتحقير وما روي عن
الكسائي انه سمع اعرابيا يقول لاهل واهيل والد واويل كان قبل التخصيص فاهيل بين تصغيرا
الا للاهل للال واعترض به من ان الشرف بحسب ما اضيف اليه لا ينافي التحقير بحسب نفسه وان
التصغير يكون للتعظيم وما يمكن ان يورد من ان التصغير المنقول لا يصح ان يكون قبل التخصيص مدفع
لانه تنبيه على عدم تصغيره بعد التخصيص وبيان سره على ان التصغير يكون لتحقير الشيء فهو منهو
ما صغر فالرجل تحقير في الرجولية فتصغيره الاك يكون لتحقيره في الآلية فلا يناسب في لفظه
يقصد به شرف الالية ويجب الاك يعني الاتباع فلو حمل على اهل بيت النبي فالصلوة عليه وعلى
الاصحاب لاد احتوقم علينا لانهم لانهم وسايط بيننا وبين الرسول كما ان الرسول واسطة بيننا وبين
الله تعالى ولو اريد به الاتباع يكون اقتداء به عليه الصلاة والسلام في الدعا للامة فان امره
امته كان حل همته ويكون ذكر الاصحاب المشتمل على اهل البيت تخصيصا بعد التعميم لشرفهم
الاطهار نعت الجوهر ويكون الافعال جمع قلة اقال المثل الشور من قولهم اجناها ابناها اب
جماعة جنوا على الدار يهدمها هم الذين بنوها انظم تخريب جنايتها بنائها فلذا قيل جمع طهر مصدرا
مستعملا في الطاهر بالغة لكن ينجه عليه انه ينافي ما في الكشاف ان الحرض في قوله تعالى حتى تكون
حرضا او تكون من الهالكين يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمونث لكونه مصدرا وفي القاموس
طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع اطهار وصحابته هو في الاصل مصدر كالصحابة

بالكسر

بالكسر يستعملان في الرفقا والمراد اصحاب الرسول وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي مسلمين
وقيل بشرط الرواية وقيلهم مسلمون راوا النبي صلى الله عليه وسلم الاخيار في القاموس جمع خير
مخففا او مشددا على وزن سيد يعني كثير الخير وجمع خير مشددا يعني كثير الخير في الدين
والصلاح والمخفف في الجمال واثر الحسن وكانه بهذا الاعتبار قال الشارح جمع خير بالتشديد
فان المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال وليس جمع خير اسم تفضيل
وان كان مبالغة يلايم وصف الاصحاب به مما روي عنه صلى الله عليه وسلم خيركم قرني
ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم لان خير الا يتغير في التانيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح
وقال القاموس اذا اردت التفضيل تقول فلان خير الناس اما لتفصيل محمل سابق مع التاكيد
المضمون الجزا وقد يستعمل لمجرد التاكيد كذا في الرضي فهو هنا لتاكيده وتصحيح التفصيل ضا يتحملات
في التقدير بر خال عن التحصيل بعد اي بعد الحمد والصلاة هذا هو المشهور في هذا المقام
ونظايره والحق بعد البسملة والحمد والصلاة والمقصود منه تذكير ابتدا تا بليغه بهذه الامور المتبركة
ليكون مع التبرك والتيمن ان الشروع غير داخل عنها فيزيد في التيمن والتبرك والفضل لان ما سبق
الثنا آت وما يباني اخبار وتحقيق كلمة اما وبعد اعتذار عنه قطع مسالك معرفتها واعراب علمه
آخر عنه فلا يناسب قصد نحوه هنا فلما كان لما لوقوع امر لوقوع غيره لحيثية يكون وقوع الثاني
مع الاول معية المسبب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد زمانها وهل الزمان محمول فيكون
اسما كتبي ذهب اليه ابن السراج وابو علي وابو بعيي وجماعة ورده ابن خروف بصحة لما ان حل محل
الجملة واجيب بانه مبني على المبالغة وكلام سيبويه يحتمل حيث قال لما لوقوع امر لوقوع غيره
وانما يكون مثل لو فانه يحتمل القصد الى انه مثل لو في الماضي او في عدم العلم والقصد الى انه
حرف وهذا مسلك يصعب فيه القطع وان جزم الشارح بكونه اسما وجعل كونه حرفا وهما والجملة
بليه ما ض محقق او مقدر لفظا او معنى وجوابه ايضا يكون ماضيا راما يكون مقرونا بالفاء بالاتفاق
واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفا واذا الفجائية وفعلا مضارعا وان شذ بالكل
القران علم البلاغة اي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة وهو علم المعاني الذي الغرض
منه تحصيل ملكة نادية المعاني الزايدة على اصل المراد على وجه الصواب وعلم البيان الذي
الغرض منه تحصيل ملكة نادية المعنى الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب واما ما سواهما
مما يتوقف عليه البلاغة فالغرض من تدوينها نادية اصل المعنى على وجه الصواب ولهذا
يستوي فيه الخواص والعوام وكذا المراد بعلم توابعها علم دون لمعرفة توابع البلاغة فلا يرد
انه لو اريد بعلم البلاغة العلم كان عطف وتوابعها عطفا على جزء العلم وان اريد المركب الاضافي
فان جعل لمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة وان اريد علم له
مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له ضابطة تقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البواقي
من العلوم قدرا تمييزا اما من نسبة الاجل الى العلوم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة
وتوابعها من اجل قدر العلوم وامامن نسبة الاجل الى علم البلاغة فيكون اصله ولما كان علم البلاغة

ع وفلانة خير الناس هي

ع الظاهر سقط في كلام المصنف ويدل ان من النوادر او عكسه الثاني شي عن العد

ف اعل هـ

الى علم البلاغة هـ

ونوابعها من قدر اجل العلوم وعلى التقديرين لابد من تقرير مضاف في علم البلاغة ومن تقدير
معطوف عليه اي لمعاني قدر علم البلاغة وسره من اجل قدر العلوم وادق سرها وليس لك ان تجعل
قدرا تمييزا عن نسبة الاجل الى فاعله المضمر وان كنت تستغني عن التقدير براد الاصل حينئذ لما كان
علم البلاغة ونوابعها من طايفة اجل قدرها من العلوم لانه يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر
من غير شرطه والقدر كالفرس والخيل المقدار **وادقها سرا** هو ما يكتم اولب الشيء وانما جعل علم
البلاغة ونوابعها من اجل العلوم قدرا لانه اراد تفضيل كل واحد من افراد علم البلاغة وعلم
نوابعها وهي ثلاثة علم المعاني والبيان والبديع فلا يصح جعل كل اجل جميع العلوم وهو لا يلزم تفضيل
الشيء على نفسه بل لابد من اعتبار الثلاثة طايفة هي اجل العلوم وجعل كل واحد منها فيستفاد وجعل
كل اجل ما سوى الثلاثة وحينئذ يتجه ان كلا منها ليس اجل من شيء من اصول الشرع وفروعه
فيجاب بان المراد بالمفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من اطلاقها في كتب العربية وهذا هو
الجواب الحق واما ما قاله الشارح المحقق انه لا حاجة الى التخصيص لانه لم يجعله اجل العلوم
بل من طايفة هي اجل العلوم ولا يلزم منه كونه اجل من جميع ما سواه ففيه انه حينئذ لم يعلم لهذا
العلم درجة يقتدر بها مزيد اعتداد فيما بين العلوم العربية لانه يجوز ان لا يكون اجل من شيء منها
او لا يكون اجل الا من واحد منها وكذا ما قاله من ان هذا دعامة وكل حرب بالدهيم فرحون فللفرح به
يدعي ولا يباني لمخالفة الواقع فيه ان اهل الملل لا يفرحون بشيء بحيث يدعون تفضيله على علم
الدين على ان قوله لا حاجة الى التخصيص يشعر بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق
ارباب العربية التخصيص يشعر بان الظاهر الاطلاق وقد عرفت ان الظاهر من اطلاق ارباب العربية
التخصيص وان الاستدلال عليه يشعر بانه ليس بمراد منا الا ان يقال انه صورة استدلال ترويجا للادعا
وحينئذ لا يناسب المنازعة في مقدمات الدليل ولا يحمل مونة التوجيه لدفعها **اذ به يعرف** معاشر
مكتسبي السليقة ولا يراد ان العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة ونوابعها وقال الشارح
اراد الحصر الاضافي اي به يعرف لا بغيره من العلوم **دقايق العربية** اي اللغة العربية او العلوم
العربية **واسرارها** وهي ادق الدقايق والاسرار فيكون ادقها سرا وانما قدر بيان كونه ادق
العلوم سرا لان ما ذكر في بيان كونه اجل العلوم قدرا انما ينكشف بما ذكره في بيان كونه ادق
العلوم سرا **ويكشف** على صيغة المجهول معطوف على يعرف مشارك له في الظرف المقدر اي به
يكشف ولا يصح ان يكون على صيغة العلوم مسندا الى ضمير علم البلاغة فيكون في تقدير اذ يكشف
علم البلاغة عن وجوه الاعجاز اسرارها لانه وان يغنيك عن تصحيح الحصر المنقض بالكشف به
بالسليقة والكشف بعلم الكلام فانه اثبت فيه اعجازه بالبلاغة لكنه يمنع عنه وجوب نصب
الاستار حينئذ لتوقف مصلحة التبجح على رفعه وحينئذ تصحيح الحصر اما بالنسبة الى السليقة
فقد عرفت واما بالنسبة الى الكلام فاولا بان المراد الحصر بالنسبة الى غيره من العلوم العربية
اذ حقق ان الدعوى كونه اجلها لا اجل جميع العلوم وثانيا بان كشف الكلام لا يتم بدون هذا
العلم لان الاعجاز انما يعرف بالذوق المكتسب منه وليس مدركه الا الذوق فكونه معجزا لا يعرف

بالتحقيق

بالتحقيق الابحث العلم عن وجوه الاعجاز اي عن اسباب الاعجاز وهو ما يراعيه المتكلم في كلامه
من المزايا والخصوصيات فبمعرفة هذه الوجوه ورعايتها تحصل وقد يدرك به ان القرآن
خرج عن ان يتمكن البشر من الاتيان بمثله فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ومعرفة الاعجاز
لا تمكن بالكشف عنه بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم فلذا
قال بكشف عن وجوه الاعجاز ولم يقل عن الاعجاز فلا يرد انه ينافي ما ذكره المفتاح انه لا يمكن
كشف القناع عن الاعجاز بل مدركه الذوق ليس الا وما ذكرنا مما يصرح به المفتاح حيث يقول
اعلم ان مناشان الاعجاز امر غريب يدرك ولا يمكن وصفه كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن
وصفها وكالملاحة ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق ليس الا وطريق اكتساب الذوق طول
خدمة هذين العلمين نعم للبلاغة وجوه مثلثة ربما يتيسر اماطة اللثام عنها فتجلى عيبك
واما نفس وجوه الاعجاز فلا هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن وجوه الاعجاز
والكشف عنه حمل الكشف على المعرفة دون الوصف ودفع الشارح الاشكال بان المراد بكشف
الاستار معرفة الاعجاز وبقدر امكان كشف القناع عن الاعجاز عدم امكان صنعه ومنهم
من قال معنى قول المصنف انه يكشف بهذا العلم وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الاحاطة
فلا ينافي وليس بشيء لانه لا يمكن وصف الاعجاز وبيانه للغير لانه مما لا يمكن معرفته الا بالذوق
فلو كان من يوصف له صاحب هذا الذوق فمدركه بالذوق لا بالوصف والا فلا يدرك
بالوصف على ان المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته فاذا لم تحصل تلك الغاية لاحد
فايدة في بيان تلك الغاية له ثم هذا دليل على قوله اجل العلوم قدرا وجهات
شرف العلم ثلاثة لا بعدوها في اعتبارهم شرف الموضوع وشرف المسايل لكونها يقينية وشرف
الغاية لا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسايل اذا عرفت هذا فالمخصص الاستدلال ان علم البلاغة
يعرف به الاعجاز فهو اجل موضوعا من سايرالعلوم العربية واجل غاية اما الاول فلان البحث عن
اللفظ العربي البليغ من حيث يتعلق به الاعجاز واللفظ العربي البليغ من هذه الجهة اشرف
من اللفظ العربي العاري عن هذه الجهة وهو موضوع سايرالعلوم العربية واما الثاني فلان
غايته التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم على ما قيل او التصديق بان القرآن كلام الله
وهو اجل من غايات سايرالعلوم العربية وبهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح المحقق من ان معلوم
علم البلاغة ان القرآن معجز وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به
ليتفق اثره فيفاز بالسعادة الدينية والاخروية فيكون من اجل المعلوم لكون معلومه
من اجل المعلومات وغاية من اشرف الغايات لان معرفة ان القرآن معجز غاية هذا العلم وليس منه
ولا اشرف لهذا العلم باعتبار مسايله لانه ظني **في نظم القرآن اسرارها** نظم القرآن تاليف
كلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لحادث نظم الحروف فانه
توليها من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب ربض لم يخل بنظم الحروف وليس الاعجاز
بمجرد الالفاظ والا لكان للطايف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس اللفظ فلذا اختار النظم

عن وجوه الاعجاز لواحيط بهذا العلم صح

على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة متضمنه لجعل كلمات القران كالدرر كذا في الشرح وفيه اولا ان النظم
ليس مجرد تاليف كلماته على الوجه المذكور بل يكون تاليف اجزايها ايضا ولا يتم بدون تاليف جمله
ايضا كذلك اذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين او اكثر فالصواب والنظم تاليف
اخرايه الي اخره والنظر يتحقق لمجرد ترتيب المعاني من تناسق الدلالات اذ المركبين في الكلام
لفظ مجازي كما في سورة قل هو الله احد وثانيا انه لولا الداعي الي ذكر النظم لقيل عن وجوهه
الاعجاز في القران اذ لا داعي الي ذكر اللفظ فالداعي ليس لترجيحه على اللفظ بل لترجيح ذكره
على تركه وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم سمي كتابه مفتاح العلوم لانه مفتاح
مفتاح للعلوم التسعه التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع
والقوافي والعروض والمنطق ولانه مفتاح للعلوم كلها لانه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل
تلك العلوم وجعله مفتاحا لها اشارة الي ان فيض العلم من الفياض الوهاب والكتاب ليس الا
لفتح باب فيضه لاولي الالباب الذي صنفه الفاضل العلامة ابو يعقوب يوسف السكاكي
تغمده الله بغفرانه في التعبير عن جعله مغفورا بتغمده بالغفران اشارة لطيفة الي تشبيهه بالسيف
القاطع في حدة الغرة أعظم خبر كان والعظيم فوق الكبير كما ان مقابله اعني الحقير دون الصغير
الذي يقابل الكبير صرح به الزمخشري في تفسير قل لهم عذاب عظيم ما صنف فيه من الكتب المشهورة
بيان لما عل صنف وفي ذلك البيان مزيد مبالغة في نفعه اذ الاشتهار لا يكون الا للنفع وصيانة عن تهمة
الكذب اذ دعوي الاطلاع على جمع ما صنف فيه ودعوي اثبات النفع العظيم جميع ما صنف فيه بعيده
عن مظنة التصديق وانما جعلنا البيان للضمير دون ما كما في الشرح لان البيان حال عن المبين
وما صنف مضاف اليه وليس فاعلا ولا مفعولا لكن في مقارنة زمان الاشتهار لزمان التصنيف نظر
محوج دفعه الي تكلف وجعل القسم الثالث كتابا وهو بعض من اكتاب ايضا يستدعي تكلفا نفعا
لابد من اعتبار مضاف اي لما كان نفع القسم الثالث اعظم منافع ما صنف فيه فنفعا اما تمييز عن نسبته كان
الي القسم الثالث فتقدير المضاف فيما صنف فيه واما عن نسبة اعظم الي ما صنف فيه فتقديره في القسم
الثالث وكانه مراد الشارح حيث قال تمييز من اعظم وجعله تمييزا عن المشهورة بعيد وان كانت اقرب
أي المشهور نفعا أو بين كونه اعظم نفعا لكونه جامعا بثلاثة امور كل منها مشتمل على عظم نفع لاكل من الثلاثة
كما يشعر به كلام الشارح حيث جعل قوله وانها تحرير اوفي قوة ولكونه انها تحرير اوقوله واكثرها للاصول
جمعا في تقدير ولكونه اكثرها للاصول جمعا اما كون حسن الترتيب سببا لعظم النفع فلانه لما حسن الترتيب
يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت الطالب واما كون تمام التحرير سببا فلانه اذا خلا عن الزوايد وما لا
نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ويكون خالصا النفع فيعظم نفعه واما كون كثرة الجمع للاصول سببا
فظاهر واعلم ان قوله وكان القسم الثالث الي قوله نفعا فقرة بعد ليها قوله لكونه احسنها ترتيبا
وانها تحريرا واكثرها للأصول جمعا فقد يعد من قال الاولي ان يقول اعظم ما صنف فيه من الكتب
المشهورة نفعا لكونه اكثرها للاصول جمعا ليكون كلاما مستجمعا ويكون قوله لكونه احسنها
ترتيبا وانها تحريرا مشتملا على صنعة الموازنة والترتيب جعل كل شئ من المجموع في مرتبته والتحرير

جعل الشئ

جعل الشئ حرا استعيرلاخذ الخلاصة واظهارها فان الكلام المقتصر على الخلاصة منزه عن ذل الاشتمال
على الحشو فكانه محرر بالتحرير وكون الكتاب انتم تحريرا عبارة عن كون اجزايه المحررة اكثر من محررات
أخر فلا يرد ان التحرير لا يجامع الاشتمال على الحشو فلا يتصور فيه النقصان حتي يجعل محررا انتم تحريرا
من أخر لان الكلام المحرر لا يجامع الاشتمال على الحشو خلاف الكتاب المحرر فانه عبارة عما حرر فيه
شئ ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر فسر الاتم تحريرا باقرب الي المرام وقوله
لكونه احسنها ترتيبا وانها تحريرا في تقدير لكون ترتيبه وتحريره احسنها ترتيبا اي احسن ترتيبات
الكتب وانها تحريرا اي انتم تحريرات الكتب ففي الكلام حذف مضاف ومعطوف وقد فصل مثله
فاجمل معرفته وجمع الاصول مقدم على الترتيب الا انه اخره رعاية للجمع والمراد بالاصول
اما الشواهد لانها اصل القواعد واما القواعد لان الاصل جامرادفا للقاعدة وقوله للاصول
متعلق بجمعا قدر وفسر جمعا على نحو ان احد من المشركين استجارك فقوله جمعا عطف بيان للتمييز
المحذوف وذلك لان النحاة لم يجوزوا تقدير معمول المصدر عليه لانهم جعلوا عمله لتاويله
بان مع الفعل ومعمول فعل ان لا يتقدم معمول عليه لان ان ومدخوله كحروف كلمة شرط التقدم
فيها فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز تقديم شئ من مدخول ان عليه
ولذا لو اوكل معمول مقدم على المصدر بانه معمول ما يفسره المصدر وفيه انه تكلف جدا مع
ضعف الداعي اليه لوجهين الاول ما قال المحقق الرضي انا لا نسلم ان الموول بالشئ حكمه حكم
الموول به مطلقا ويؤيد بأن مع الفعل لابد له من فاعل ولا تخلو عن الدلالة على زمان
والثاني ما ذكره الشارح المحقق انا لا نسلم ان المصدر عند العمل في الظرف يحتاج الي جعله في تاويل
ان مع الفعل لان الظرف يكفيه رايحة الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزيله للشئ منزلة نفسه
لو فوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا التسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها لكن فيما قاله الرضي
نظر لان تاويل المصدر بان مع الفعل ليصلح للعمل يتضمن الفعل فيجب ان يكون حكمه في العمل
حكم هذا الفعل او دونه ولا يثبت له عمل لا يمكن هذا الفعل منه فالحق جواز تقدير الظرف
على عامله المصدر كما جوز الرضي وان لم يكن لما جوزه فتامل لكن في كون قوله للاصول ظرفا
نظرا لانه مفعول به زيد فيه اللام تقويه للعمل ولكن يوهم ان المذكور بعده لدفع توهم شامل
السابق لان وصف القسم الثالث باوصف يوهم انه مصون عن العيوب وليس كذلك بل
المذكور تتمة الشرط اذ سبب تاليف مختصر يتضمن ما فيه من القواعد ويشتمل على ما يحتاج اليه
من الامثلة والشواهد امور كثيرة ثلاثة كون علم البلاغة وتوابعها موصوفة باوصف به وكون
القسم الثالث كما وصف وكونه غير مصون عن الامور المذكورة فالاوضح وكان غير مصون
أي غير خال عبر عن عدم الخلو بعدم الصيانة تنبيها على جلالة قدر السكاكي واشعارا بان
اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمسامحته وعدم احتياطه
عن الحشو هو فضل الكلام على ما في القاموس والتطويل وهو جعل الكلام مطولا بذكر
فضل فيه فالحشو لغو في الكلام والتطويل عيب لحدث في الكلام المفيد بذكر الحشو فيه وفرق

اخر بينها بحسب الاصطلاح سيجي لكنا حملناها على اللغة لان صيغ الخطب على الاوضاع اللغوية لانه
خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله **والتقييد** وهو كون الكلام معلقا بغيره
تحصيل معناه **قابلا للاختصار** لما فيه من التطويل والفرق بين الاختصار والايضاح والتجريد
بجعل الاختصار مقولا والاخرين محتاجا اليهما غير ظاهر ولو اريد بالتطويل جعل الكلام مطولا من
غير اشتمال على الحشو مع امكان ادا المقصود باقصر منه وواضح لم يكن فيه مؤاخذة الا بترك
الاولى ويكون التخصيص الافتقار بالايضاح والتجريد وجه **مفتقرا الى الايضاح** الألطف
الى التلخيص **والتجريد** لما فيه من الحشو اخره مع تعلقه باول ما ذكر للصحافظه على السجع **العلت مختصرا**
جواب لما والسبب عن الشرط المذكور تاليف كتاب في المعاني والبيان والبديع يتضمن ما فيه خاليا
عن عيوبه اذ كمال العلوم الثلاثة يقتضي تاليف كتاب فيها وكمال الفتاح واشتماله على عيوبه
يقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليا عن العيوب فلذا قال الفت مختصرا ولم يقل اختصرته
والقول بان اختصرته اخصر منه وهو لانه لو قال اختصرته لوجب ان يقول لاختصرته بحيث
يتضمن ما فيه من القواعد ولا يخفى ان من تتمة دواعي تاليف مختصر كذا انه كان عنده فوايد
تخص به لم يسبقه بها احد فكان الانسب ان يضم الى ما ذكر في الشرط بان يكون تقول لما كان علم
البلاغة وتوابعها كذا وكذا وكان المفتاح كذا وكذا واجتمع عندي فوايد كذا وكذا الفت مختصرا
يتضمن ما فيه الى اخر ما ذكره والقاعدة قضية كلية تشتمل على احكام جزيياتها موضوعة بالقوة هذه
القريبة من الفعل بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول افادت حكما جزيي منها سميت قاعدة
لانها اساس معرفة احوال الجزيات وكثيرا ما تتسامح فتعرف بحكم كلي الى اخره تغيرا للقضية لاشرف
اجزايها ولا يخفى ان قوله يتضمن كقوله **ويشتمل على ما تحتاج اليه من الامثلة والشواهد** يدل
على ان صيغ الماضي مستعارة للمعنى الاستقبالي تفاولا والشاهد جزيي لوضوح القاعدة يصح لان
يذكر لاثبات القاعدة والمثال جزيي لايضاح القاعدة وهذا هو المراد بقولهم المثال جزيي يذكر
لايضاح القاعدة والشاهد جزيي يستشهد به في اثبات القاعدة ولذا قيل الشاهد اخص والظاهر
ان الشاهد كالمثال لا يخص بالكلام العربي كما يستفاد من كلام الشرح حيث قال هو جزيي يستشهد
به في اثبات القاعدة لكونه من التنزيل او كلام من يوثق بعربيته فان قلت يستفاد من قوله تحتاج
اليه من الامثلة والشواهد ان القاعدة تحتاج اليهما واذا كان الشاهد اخص فتدفع الحاجتان
به فلا تحتاج اليهما قلت الاحتياج اليهما لا ينافي الاحتياج الى واحد له جيئتان
كالنصر والألوة كالعفو والالي كالعتي يعني التقصير **جهدا** الجهد لغة اجتهادي واستفراغ
طاقتي اولهما يعم فان التقصير عن الشيء يكون بكلا العنيين او من الالوكا لنصر والالوكا لعدو
بمعنى الترك اي لم اترك اجتهادا كل ذلك من القاموس وقد اثبت الشارح الالوة متعديا الى المفعلين
لقولهم لا الوك جهدا افعله بمعنى المنع والظاهر انه من قبيل الحذف والايصال والاصل لا الوك
جهدا اي لا اترك **في تحقيقه** متعلق بالجهد او الوالد والضمير راجع الى ما فيه وما تحتاج اليه ويعلم
عدم تقصيره في حق ما اضاف اليه مما اختص به بالطريق الاولى او الى المختصر **وتهذيبه**

اي تنقيحه

اي تنقيحه **وترتيبه** ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من
ترتيبه اي السكاكي او القسم الثالث او المختصر وجيئه من تعليله واقرب تناولا حال من المفعول
اي حال كونه اقرب تناولا من القسم الثالث من اجل ترتيبه **ولم ابالغ في اختصار لفظه** هذا
الظرف اما قيد للنفي او المنفي والمال واحد وفايدة التقييد الاشارة الى انه بالغ في اختصاره
بالتجريد عن التطويل لكن قوله **تقريبا لتقاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه** تعليلان وليس
النفي في المعلل اذ لا وجه لقصد ان الاختصار لتقريب التقاطي وطلب لتسهيل الفهم على الطالبين
ترك بل لو كان في الاختصار تقريب التقاطي وطلب لتسهيل الفهم لوجب ان يلتزم وهذا غير مراد به
الشارح من انه على اصل الشيخ ان على نفي كلام فيه فيه يرجع الى القيد ويبتدعي بقا الاصل
فيكون المعنى ان المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا لتقريب تقاطيه وطلب تسهيل الفهم على
طالبيه وليس الامر كذلك والعامل في علة النفي كالعامل في علة اثبات الفعل النفي والفرق بالنفي قبل
التقييد او بعده لا يجري ان العامل في المفعول به لاجله ضرب زيد اعلى الوجهين هو الفعل لا معنى
النفي فاني الشرح انه يجب تاول المر ابالغ بالفعل المثبت اي ترك المبالغة حتى لو لم يوول لكان المعنى
على نفي التعليل سقيم عليل وعلى ما ذكرنا من الفرق المغويل والله الهادي الى سوا السبيل وانما
علل ترك المبالغة في اختصار اللفظ لان الاختصار في المتون مطلوب والمبالغة فيه شعار مرة
البيان والسابق فيه مما يحترض فيه غاية الامكان فني المصنف بالتعليل لتمة تجزه في مقام البيان
عن التعليل واما عدم التقصير في التحقيق والتهذيب والاتيان باحسن الترتيب فمقبولان
لانفسهما لا بسببه عيان داعيا فمن جعل التعليلين مختلفين لكونهما متعلقين بمجموع ما ذكر او منقسمين
اليه على الترتيب او غير ترتيب فكان جوابه مضطربا محتاجا الى تاويب قال الشارح المحقق والعمري
لقد افرط المصنف في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتقييدا حيث صرح به اولا ولوح
به ثانيا وعرض بوصف مختصره بانه منع تسهيل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تقييد بان
في القسم الثالث ذلك اقول لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل ليعذر شروعه في التصنيف
مع وجود المفتاح وقبول العذر منه تحتاج الى المبالغة في تحققه **واضفت الى ذلك** المذكور
من القواعد والامثلة والشواهد **فوايد** جمع فايدة وهي ما اكتسب من علم او مال **عثرت**
اطلعت **في بعض كتب القوم عليها** نبه باضافة البعض على ان ما اخذ فوايد كتب جمة لا يطلع
عليها الا متميز في التتبع فقد اشار في هذه الفقرة الى كمال ممارسته كما لوح بقوله **وزوايد لم اظفر**
في كلام احد بالتصريح بها ولا بالاشارة اليها الى فطانته تنزيها في توقير كتابه هذا لانه
وجد شرايط الكمال وهو الممارسة والفطانة وتسمية الملتقطات من كتب القوم فوايد ظاهرة
وتسميته مخترعات خاطره زوايد اما تواضع في الغاية حيث جعلها مستغنى عنها واما مبالغة في
كمالها حيث جعلها زوايد في الفضل على الفوايد **وسميته تلخيص المفتاح** لانه تبيين المفتاح
باعتبار تعقيداته وتخليصه وجمع خلاصته باعتبار حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح
والتخليص على ما في القاموس وانا اسال الله تعالى قدر المسند اليه اما للتخصيص اظهارا لوحدته

يصلح لان يذكر ه

للنفي ه

في هذا الدعاء وحده وعدم مشاركة له فيه بالتامين ليستعطف به كانه قال في اثنا السؤال الاهي اجبني
وارحم وحدتي وانفرادي عن الاعوان او لينبه على انه محسود اهل الزمان حتى لا يساعده احد
في سؤاله واما التقوية للحكم لان كونه سايلا النفع به من محض الفضل من غير ان ينظر الى استحقاق
كناية الانتفاع بعد اطرائه في وصف كما به ما يوجب الانتفاع به مظنة للانكار فاندفع ما ذكره الشارح
المحقق حيث قال لا تعرف لتقدير المسند اليه هنا حاجة حسن اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتشويق
على انه يكفي كون الاصل التقدير ولا مقتضي للعدول عنه جهة للحسن واما قوله فكانه قصد الى
جعل الواو للحال فاني بالجملة الاسمية ففيه انه لابد من بيان داع الى حال بالواو حتى يتم الكلمة
واما ما قيل انه لابد من بيان داع الى الحال ومرجح له على العطوف فيه انه يكفي داعيا بيان انه جعل
جميع ما صدر عنه متقارنا الحال التضرع الى الله تعالى بنحو ان الظاهر ان جملة انا اسال الله لانشا الطلب
فلا يصلح للحال **من فضله** حال من **ان ينفع به** وفي قوله **كالنفع باصله** تعريض لطيف بالمفتاح
بانه نفع به مع تجرده عن استحقاق النفع به **انه ولي ذلك** اي متولي النفع به من غير استعداده
النفع به اذ لا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب اهل الحق **وهو حسبي** اي محسبي وكافي
ولا حاجة في مسئولي الى استعداد تالي له فلا يرد ان الانسب والله اسال لبلائمة قوله حسبي وهو
لانه تحصل الملايمة بسبب الحاجة الى استعداد المولف **ونعم الوكيل** يتبادر منه المدح العام بالوكالة
لا يرتفع بعده فاما ان يقدر بعده الممدوح اي ونعم الوكيل هو حذف للعلم به كما في قوله تعالى
نعم العبد اي ايوب وحينئذ ان كان تمام الجملة مجرد نعم الوكيل على احد القولين عطف الانشا على
اخبار ليس لشيء منها محل للاعراب والاستدلال بالانشائان المعطوف عليه مما استدل به على انه يجب
ان يسال الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله وان كان تمام الجملة نعم الوكيل هو على القول الاخر
فاما ان يكون نعم الوكيل خبرا بلا تاويل كما يقتضيه كونه للمدح العام فيكون من عطف الانشا على
اخبار لذلك واما ان يكون مؤولا بالجملة خبرية متعلق خبرها جملة انشايه اي مقول في حقه نعم
الوكيل فلا يكون لانشا المدح العام وهو مسلوك في غير مسلك العنم واما ان يعطف على حسبي فيكون
الممدوح هو المتقدم وتغييره ما صرح بخواص صاحب المفتاح من قولنا زيد نعم الرجل فاما ان يكون
المعطوف نفس نعم الرجل فيلزم الاستدلال بالانشا واما ان يكون متعلقه المحذوف اي مقول في
حقه نعم الوكيل فلا يكون هناك انشا مدح ولا يحبص الاعجل الواو اعتراضية كما في قوله
ان الثمانين وبلغتها او عاطفة بتقدير المعطوف عليه اي نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسياق
الذهن اليه من قوله انه ولي ذلك لما فرغنا من شرح الديباجة حان ان نشرع في شرح المقصود
متوكلا على الفياض المحمود متوصلا بتوفيقه لبيان مقصول المقاصد موصول الفوايد منع عن
الفضول مقتصرا على المحصول موفورا لفوايد العوايد مقدرا للمقدمة خاتما بالخاتمة محيط
بالفنون فنون من بديع البيان لها كل اذن مفتون سايلا منتصرعا قايلا انعم كما انعمت وانفع به
اذا المنت اعلم ان المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة كما سيبينه لك في الخاتمة
فخاتمة كتابه مناسبة لفاتحته في انها ليست من المقاصد ووجه الضبط ان المذكور فيه اما ان لا يكون

من المقاصد

من المقاصد ووجه الضبط فان كان من حقه ان يتقدم على المقاصد فهو المقدمة وان كان من حقه
ان يتاخر عنها لكونها مكملة لها متممة اياها فهي الخاتمة واما ان يكون من المقاصد فاما ان يكون
كان للاحتراز عن الخطا في تادية المراد فهو الفن الاول وان كان للاحتراز عن التعقيد فهو الفن
الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث يقال دليل الحصر الاستقرائي قابل
للمنع يدفعه الاستقرا فلا فايدة في الاتيان به ويدفع بان المنع يندفع عما سوى القسم الاخير
وينقصر عليه فلا يحتاج لدفع المنع الا الى استقرا القسم الاخير ففيه فايدة تقليل مؤنة الاستقرا
وفيه نظر والحق ان ما ذكر في صورة الدليل ليس لاثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل
حكم قسم كما اشرنا اليه نعم بعد بيان مفهومات الاقسام لا فايدة في ايراده اصلا فمن وقع فيه لا دافع
عنه ولما وقع المقدمة في نظر كلامه مسندة كالخاتمة والاصل في المسند التنكير نكرها فقال
مقدمة تخلاف الفنون الثلاثة فانها وقعت مسندا اليها والاصل فيه التعريف ومن وجوه
تنكيرها انها مقدمة مبهمة اذ ليست كمقدمة اشتهر ايرادها في اوايل كتب العلوم فانها شاعت
لبيان الحاجة وتصوير العلم وبيان الموضوع وهذه اقتصرت على بيان الحاجة او ذلك لما يتوقف
عليه علم وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة واما ما قال الشارح المحقق انه لما سبق ذكر الفنون
الثلاثة في اخر المقدمة صارت معهودات في مقام ذكرها فصار المقام مقام تعريف بخلاف
المقدمة فانه لم يتقع ذكر لها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى ففيه ان نكتة التنكير ليست
انتفا مقتضي التعريف بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات ما لم يتحقق شيء منها لا يصح الاتيان
به على ان انتفا التعريف العهدي لا يوجب عدم مقتضى للتعريف وقيل تنويها للتعظيم وقيل
للتعليل ولعل وجه التعظيم انها فاقت المقدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ووجه
التعليل انها مقتصرة على بيان الحاجة وبالجملة المقدمة في بيان الحاجة الى العلوم الثلاثة
ولما كان متوقفا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد وتوقفه
على معرفة فصاحة المتكلم لان كون مرجعها الى تمييز الفصيح عن غيره مبني على بيان فصاحة المتكلم
لا تحصل بدونه والفصاحة مما لابد منها في البلاغة صدر المقدمة بتصوير هذه المفهومات
وقدم ما هو الموقوف عليه على الموقوف الا في تقديم فصاحة المتكلم لا تحصل بدونه هذه
والفصاحة مما لابد منها على بلاغة الكلام فان تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لها بل
لارادة بيان البلاغة بعد الفراغ من الفصاحة قد اشتهر ان المقدمة في عرف اللغة صارت
اسما لطايفة متقدمة من الجيش وهي في الاصل صفة من التقديم يعني المتقدم ولا يبعد
ان يكون من التقديم المتعدي اما لانها تقدم انفسها لتنبه عنها على بقية الجيش او لانها تقدم
بقية الجيش على اعدايها في الظفر ثم نقلت الى ما يتوقف عليه الشروع في العلم لكن يذكر
من جملتها امور لا يتوقف الشروع عليها كوسم العلم وبيان موضعه والتصديق بالفايدة الترتبة
المعتد بها بالنسبة الى المشقة التي لابد منها في تحصيل العلم وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته
باسمه الى غير ذلك فقد اشكل ذلك على بعض المتاخرين واستصعبوه فتهم من غير تعريف المقدمة

الى ما يتوقف عليه الشروع مطلقا او على وجه البصيرة او على وجه زيادة البصيرة ومنهم من قال لا يذكر
في مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع وانما يذكر في مقدمة الكتاب وفرق بينهما ان مقدمة العلم
ما يتوقف عليه مسايله ومقدمة الكتاب طايفة من الالفاظ قدمت امام المقصود لدلالتها على ما ينفع
في تحصيل المقصود سواكان مما يتوقف المقصود عليه فتكون مقدمة العلم او لا فيكون من مباحث
مقدمة الكتاب من غير ان يكون مقدمة العلم وايد ذلك بانه يغنيك معرفة مقدمة الكتاب
عن مظنة ان قولهم المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل جعل الشيء ظرفا لنفسه
وعن تكلفات في دفعه ونحن نقول لا حاجة الى تغيير تعريف المقدمة فان كلا مما ذكر في المقدمة
مما يتوقف عليه شروع في العلم هو اما اصل الشروع او شروع على وجه البصيرة او شروع على وجه
زيادة البصيرة فيصدق على الكل ما يتوقف عليه شروع ويجعل الشروع على ما هو في معنى التكثير
مسامحا كما في ادخل السوق واورد على المسلك الثاني ان اثبات مقدمة الكتاب اثبات اصطلاح جديد
لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا ضرورة تلجيء اليه وفيه ان ما هو بصدده
لا يتوقف على اثبات اصطلاح بل يكفي ان يكون المراد بالمقدمة طايفة من الالفاظ الدالة على
ما له نفع فيما يأتي ولا شبهة في هذه الارادة وهذا القايل لم يصرح بدعوى الاصطلاح ولو
كان مصرحا به ايضا فليس في المنافشة معه في ذلك منفعة لانه يكفيه مجرد الاستعمال في هذا المعنى
لغرض يعرف به هذا القايل مقدمة العلم انه صادق على المبادي التصوريه والتصديقيه وكانه
اراد ما يتوقف عليه الشروع في مسايله واعلم ان المقدمة كثيرا ما تطلق على ما يستحق التقدم على
بقية الباب او الفصل فالاظهر ان يقال المقدمة اسم لما يتوقف عليه الباحث الآتيه فان كان الباحث
الآتيه العلم برمته فهو مقدمة العلم وان كانت بقية الباب فهو مقدمة الباب **الفصاحة** في اللغة
تنبيء عن الابانة والظهور يقال فصح الأعجمي اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة
وجادت فلم يلحن ويقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه فالفصاحة تحتمل النقل
باعتبار جامع الظهور بين معنيي اللغوي من كل واحد من الغيبين كما قيل وتحتمل ان تجعل العلاقة
الجودة وطلاقة اللسان والخلوص عن اللكنة **يوصف بها المفرد** فيقال هذه الكلمة فصيحة
او هذه كلمة فصيحة او تكلمت بها فصيحة **والكلام** كذلك فيقال في النثر رسالة فصيحة وفي
النظر قصيدة فصيحة واما كلام فصيح فلا يخص النثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق **والمتكلم**
فيقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والكتابة انشاء النثر ولا يخفى عليك انه لابد من جعل الفصاحة هنا من
الالفاظ المستعملة في اكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض او تاويلها بما تطلق عليه الفصاحة والا
فلا يصح الاخبار عنها بقوله يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم وكذا في تعريف فصاحة المتكلم
ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح اذ ليس للفصيح معنى يشمل المفرد والكلام حتى
يوصف به اللفظ الشامل والشارح المحقق غفل عنه في هذين المقامين وتنبه لمثله في قوله
المصنف فيما بعد فعلم ان كل بليغ فصيح ولا عكس وكذا الحال في قوله **والبلاغة** وهي في الاصل
تنبيء عن الوصول والانتهاء **يوصف بها الاخيران** اي الكلام والمتكلم يقال كلام بليغ ورجل بليغ

ولو كانت مصرحا بها
هكذا نسخة المص

في الصحاح اللباء على وزن
فعل بكسر الفاء وفتح العين
اول اللبن في النتاج

فقط

فقط اي لا المفرد اذ لم يسبق مفرد بليغ فقط اسم فعل بمعنى انته والفا مزيدة لتزيين اللفظ او جزايه
والنقد براد او صفت الاخيرين بهما فانتهت عن وصف الاول بهما ومما لابد منه في هذا المقام
معرفة المراد بالمفرد والكلام فقيل المراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وبالكلام ما يقابله
سواكان مركبا تاما او غيره لان المركب الناقص يوصف بالفصاحة فلا بد ان يكون داخلا في الكلام
وتعقبه الشارح المحقق بان صحة هذا القول تتوقف على ان لا يكون وصف المركب الناقص بالفصاحة
مجازيا من قبيل وصف المركب بحال اجزائه وان ثبت منهم اطلاق الكلام الفصيح على هذا المركب
وانه لا يكون داخلا في المفرد وكل من الثلاثة ممنوع بل الحق انه داخل في المفرد لان المفرد اذا
قوبل بالكلام يتعين لارادة ما يشمل المركبات الناقصة ونفى السيد السند هذا القول بانه يدفع
به النوع الثالثة ويقلب ما جعله الشارح حقا باطلا وهو انه اراد بتعليل تعميم الكلام بوصف
المركب الناقص بالفصاحة انه يوصف بالفصاحة مع انه لا يكفي في فصاحته ما ذكر في تعريف
فصاحة المفرد بل لا بد معه من الخلو عن تنافر الكلمات وضعف التاليف والتعقيد فلا يكفي في
فصاحتها فصاحة الاجزاء حتى يكون وصفا لمحالها ولا يتوقف دخوله في الكلام على ثبوت
اطلاق الكلام الفصيح بل يكفي اطلاق الفصيح لانه بمجرد اطلاق الفصيح يعرف انه داخل في الكلام
اذ لا بد للفصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام ولا يصح دخوله في المفرد لانه لا يكفي لفصاحته ما يتبين
به فصاحة المفرد واورد عليه انه لا يصح تعريف فصاحة المفرد بادخال هذا المركب في الكلام
لانه تعد حمل المفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لدعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتماره
وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يجمع المركبات الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد
انه لا يشمل فصاحة عبد الله علما لانه لا يكفي فصاحة ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد اذ لا بد لها
من الخلوص من تنافر الكلمات ايضا اذ يتصور فيه ذلك التنافر فعلم انهم غفلوا عن فساد تعريف
فصاحة المفرد لانهم قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب وجعلوا المركبات مطلقا كلاما ويمكن
ان يدفع بان تنافر الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلوص
من تنافر الحروف لانه لا قصد للمتكلم فيها الا الى جميع الحروف المخالف فصاحة الكلام
فان قصده الى جميع الكلمات فناسب ان يشترط فيه التجنب عن التنافر في جمعها والعلم في الوضع
العلمي ليس فيه جمع الكلمات فهو داخل في اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف ودفعه بان العلم
المركب خارج عن حد الكلمة لاشتراط كونها لفظة مبنى على نهاية الفعلة لان احد اجزئه خارجا
عن المفرد ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام بقي انه يرد على تعريف
فصاحة المفرد مفرد اريد به لازم بعيد بحيث يختل الانتقال فينبغي ان لا يكون فصيحا
فتعريف فصاحة المفرد لا ينفع باخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة على اخراجها وغاية
ما يمكن ان يقال لتحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر منهما ان الموصوف بالفصاحة
في الاصطلاح ليس الا المفرد المقابل للمركب مطلقا والا الكلام لان احتياجهم الى الفصاحة
لتوقف معرفة البلاغة عليهما ويكفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة

فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة
المركبات الناقصة مثلا ولا يخفى ان قوله والبلاغة توصف بها الاخيران فقط يقتضي ان يحمل الكلام على
حقيقته لبلا يفيد وصف المركبات الناقصة بالبلاغة قال الشارح المحقق الدليل على انه لا يوصف
بالبلاغة غيرها انه لا يسمع كلمة بليغة والتعليل بان البلاغة انما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال
وهي لا تحقق في المفرد وهمة لان ذلك انما هو في بلاغة الكلام والمتكلم هذا واورد عليه ان
نفي كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال ان يوصف به مركب ناقص ويدفعه
ان النفي تحمل الكلمة على سبيل التمثيل فالمناقشة عايدة الى العبارة واورد ايضا ان التعليل الذي
نسبه الى الوهم ايضا ملخصه ان العرب لا تطلق البلاغة الا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال
فرجعه الى قولك لم اسمع كلمة بليغة ويدفعه ان المتبادر من العبارة ان بنا التعليل على تعريف القوم
لا على النفي ونزيفه لما هو المتبادر بقي انه لو ساعدنا في انه لا يبقى مطابقة مقتضيات الاحوال
في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة لكن لا يكفر فضلها كالبلاغة فلا وجه لاهمالها وعدم ضبطها ومن
البين انه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات ايضا فان في تعداد جماعة بعبدي تعظيم الضاف
اليه وبعبد السلطان تعظيم المضاف وبابي لهب الاشعار بالجهنمية الى غير ذلك وانما قسم
الفصاحة اولا شرعرف كلا لان قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد وفصاحة
موصوفها الكلام وفصاحة موصوفها المتكلم بتعريفات صالحة خلافا من الكلام القوم بتأمله في
موارد الاستعمال وتحصيل قدر مشترك بين الافراد يظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو مسلك
علما اللغة ومدونيها على ما يستفاد من الايضاح وانما لم يعرف الفصاحة المطلقة لانه لم تجد مفهوما
مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ وترجح كونه مشتركا عنده ولا فصاحة اللفظ
مطلقا لانه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لافرادها الغاية باللفظ فاعرض عن تحصيل
مفهوم لها اما الظن الاشتراك به او لابهامه الحال فقسم الفصاحة الى الثلاثة لتقسيم اللفظ المشترك
اما باستعمالها في المفهومات الثلاثة او بارادة ما يطلق عليه الفصاحة فان قلت قد عرف
صاحب المفتاح فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثيرا
الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم قلت قد رتب المصنف هذا التعريف اجمالا بما قال
في الايضاح من ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا مختلفة لم اجد فيما بلغني منها
ما يصلح لتعريفها به ولا ما يشير الى الفرق بين كون الموصوف بها الكلام وكون الموصوف به المتكلم
فان قلت هل لهذا الاجمال عندك تفصيل او انت معرض عن هذا التزييف جازم بصحته كما هو
الظاهر من كلام الشارح المحقق قلت كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة الخالص عن التعقيد
المعنوي لانه لو استعمل لفظ في لازم ظاهر الانتقال لعد خاليا عن التعقيد المعنوي ولم يطلب له كثرة
الاستعمال لا يقال يلزم كون حقيقته كثير الاستعمال لانا نقول فلا خلل بالفصاحة ارادة ما لا ينتقل اليه
بلا خلل وايضا كون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم تطويل يغني عنه بقية التعريف
ولا يبعد ان يكون صاحب المفتاح مشيرا الى تزييفه حيث قال وعلامة الفصاحة الراجعة الى اللفظ

ان يكون

قوله في الفصاحة الكائنة في المفرد اقول لما عرف سابقا الحكم بان الفصاحة تكون في المفرد ايضا وكان الاخبار بعد العلم بها او صافا
ناسب ان يجعل قوله في المفرد صفة للفصاحة بجعله ظرفا مستقرا او تقدير متعلق موقوة وان كان حذف الموصول مع بعض
الصلة مختلفا فيه بين النحاة والاحسن تقديره مرة وجعله حالا مرة اخرى على ان الجار متعلق بالمبتدا او على تاويل الفصاحة بالمسمى
لان كلا منهما مع ضعفه لا يناسب المقام لانه المقصود تفسير فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان المآل واحدا
ويحتمل ان يجعل ظرفا لغوا متعلقا بالفصاحة لا باعتبار ارادة معناها المصدري بل باعتبار تضمن معناها الحصول والكون كما قالوا
ان يكون اللفظ جاريا الى اخره وما ذكرنا اندفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب مصر انه لا مدخل
للراي في تعيين مفهومات الالفاظ فكيف يصح منه تعريفها بما لم يوجد في كلام الناس ولم يتجه ايرادا اجاب به
المصنف اذا اردت بالناس المعهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر ونظرائهما من المهرة المشهورين
واندفع ايضا ان تعريف الفصاحة بالخلوص مسامحة لان الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريا
الى اخره كما هو الواضح البين المستغني عن البيان وبينه الشارح المحقق بكون الفصاحة وجودية
وكون الخلوص عدمية ونعضده السيد السند بان حمل العدمي على الوجودي غير ممتنع كما في قولك
السواد لا بياض لكن التعقب مما لا يضر لانه نزاع في ايضاح البديهي ووجه الدفع ان المصنف اعتبر
في مفهوم الفصاحة ما هو احق بالاعتبار فحا لفهم في كون مفهومه وجوديا وكيف لا وهو انسب
بالمعنى الذي في اللغة من قولهم فصح اللبن اذا ذهب لباؤه وخلص عن رغوته وفصح الاعجمي
اذا اخلصت لغته من اللكنة **فالفصاحة الكائنة او كائنة في المفرد خلوصه عن تنافر الحروف**
والغرابة ومخالفة القياس اللغوي وهو ما ثبت من الواضع لما جعله الصرفيون قاعدة فاي
ما يخالف للقياس الصرفي موافق للقياس اللغوي وانما جعل مرجع معرفة المطابقة للقياس
التصريف لانه لا يعرف منه ثبوته من الواضع اما بان يراجعه في القانون واما باستنباطه من القانون
وبيان شذوذه عقيب بيان القانون **فالتنافر** وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان سواء كان
لتنافر نفس الحروف او لتنافر كيفيات الحروف او لما فقالن بالتقا الساكنين مشتمل على تنافر الحروف
من حيث كيفيا تها نعم هو داخل في مخالفة القياس ايضا **نحو** وصف مستشزرات **في قول امرئ القيس**
غدائره مستشزرات الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل **عقيب قوله** وفرع يزين المتن
اسود فاحم اثيث كقنو النخلة المتعثكل اي رب فرع يزين المتن اسود فاحم بين السواد اثيث
كثير كقنو النخلة هو للنخلة كالعنقود للكرم المتعثكل بكسر الكاف وفتحها اي ذو عثاكل والعثكال
كقرطاس القنو غدائره اي ذوائبه جمع غديرة مستشزرات اي مرتفعات من استشزر اي ارتفع
او مرفوعات من استشزره اي رفعه الى العلى جمع العليا تانيث الاعلى يريد به اعالي شعرات الرأس
والعقاص جمع عقيصة او عقصه بكسر العين وسكون القاف وهي الخصلة المجموعة من الشعر على
هيئة الرمانة والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى والعقصة لاختلاف المثنى كما في الشرح
يريد وصف شعره بالكثرة والطول حتى انقسم الى اقسام وغابت عقاص في مثنى منه ومرسل
وحتى احتاج الى رفعه الى العلى وبيجوز ان مرجع معرفة تنافر الكلمات والحروف هو الحسن لكن لا اعتماد
على كل حسن بل الحاكم النافذ لحكم حسن العربي الذي له سليقة في الفصاحة او كاسب الذوق
السليم من ممارسة التكلم بالفصيح والتحفظ عن التكلم بغير الفصيح وليس التنافر كما لتباعد
الحروف حسب المخارج والا لكان مرجعه الى علم المخارج والا لكان مرجعه الى علم المخارج ولا
تقريبه كذلك لذلك ولا اختلاف الحروف في الاوصاف من الجهر والهمس الى غير ذلك والا لكان
المرجع ضبط اقسام الحروف واياك ان تذهب الى شيء منها اذ الكل مبني على العقلة عن تعيين
مرجع التنافر وعن كثير من الكلمات الفصيحة الملفيه من المتباعدات نحو علم وفرح والمتنبية

القصة والنبا والخبر والحديث
يجوز اعمالها في الظروف خاصة وان
لم يرد بها معنى مصدري فحينئذ يكون قوله
الكائنة ابرازا للمعنى الذي تتضمنه
الفصاحة لاقتدير العامل الظرف
مصنفك
على المطول

من المتقاربات نحو جيش وشجي وعن انه لا تفاوت بين مستشزر ومستشز مع تنافر احدهما
وخلوص الاخر ومن قال بان اجتماع المتقاربات المحاذ سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة
امرئ القيس فاجترأ والتزم فوقع في تصحيحه على ما وقع حتى قال اعجاز السورة من القرآن
لا يتوقف الاعلى بلاغتها التوقفه على فصاحتها وفصاحتها لا تتوقف على فصاحة جميع كلماته
بل على فصاحة الاكثر بحيث يكون غير الفصيح مغمورا فيه مستورا على الذائقة بفصاحة
الكلمات الكثيرة كما تستر الحلاوة الشديدة المرارة القليلة وبعدم فصاحة كلمة من ذلك
الكلام لا تخرج عن الفصاحة كما ان الكلام العربي لا تخرج عن كونه عربيا بوقوع كلمة غير
عربية فيه الا ترى ان القرآن عربي بحكم الشارع وفيه الفاظ غير عربية بالرواية عن ابن
عباس وعكرمة واجتماع النحاة على ان نوحا وابراهيم وغيرها اعجميات وذلك لانه تكلف جدا
من غير داع واما ما قال الشارح المحقق من ان فصاحة الكلمات شرط فصاحة الكلام فلا يجوز
ان يكون جزء منه غير فصيح فلا يضره لو شرع داعية الى جعل المراعمد غير فصيح لانه يخالف
في اشتراط فصاحة الكلمات او بؤوله بان المراد فصاحتها حكما بان يكون بحيث لا يحسن بغير
الفصيح فيها وكذا ما قاله من انه لو كان المراعمد غير فصيح فلا اقل من انه يلزم العجز او الجهل
على الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا لانه يجوز ان يكون ابراده لعجز المخاطب عن فهم معنى
لفظ آخر بمعناه او لبيان ان غير فصيح في كلام طويل لا يضر بالفصاحة قال الشارح لتعذر ضبط
التنافر ليتعرض لتحقيقه والكتفي فيه بالتمثيل قلت لو كان كذلك لم يكتف بقوله والغرابة
نحو الي اخره بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة
المعنى ولا مأنوسة الاستعمال كذا في الشرح فان قلت لم لم يكتف بقوله غير ظاهرة المعنى
كما في الايضاح قلت اراد نصب علامتين للغرابة عدم ظهور المعنى وعدمه وعدم انس
السمع به وتنبيه على ان كون الغريب محذورا لامرين انتفاء العقل عنه لعدم وصوله الى
المقصود منه ونفور التمع عنه لعدم انسه به ولا يخفى ان تعريف الغرابة بهذا لا ينفع غير المتتبع
فلهذا فسر بان يكون مما يحتاج في معرفته الى ان يرجع الى كتب اللغة المبسوطة كذلك ثم
وافقوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من على الحمار واجتمع الناس عليه ما لكم
تكاءكأتم على تكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم نحوا عني او يكون مما يحتاج
الى ان يخرج له وجه بعيد كما في قوله وفاحا ومرسنا مسرجا ولا يخفى ان هذا التفسير ايضا
مما لا ينفع لانه ربما يفسر الغريب في الكتب الغير المبسوطة فان تكاءكأتم وافرنقعوا مما ذكرا
في الصحاح والقاموس والفاحم الاسود بين الفحومة يعني شعرا فاحما والمرسن بفتح السين وكسرها
الانف والمسرج ما فسره بقوله اي كالسيف السريجي اي المنسوب الى سوزج هو قين ينسب
اليه السيوف في الدقة والاستوا او كالسراج في البريق هو مصدر فسره بقوله واللمعان والاولى
في اللمعان فالمسرج غير ظاهر الدلالة ولا مانوس الاستعمال احتيج لبيانه الى جعله اسم مفعول
من السريج او من السراج بمعنى المشبه بالسراج او بالسريجي وكان وجه تخصيصا التشبيه من صيغة

اسم المفعول

اسم المفعول ان المسرح معناه المجعود سراجا او سيفا سريجيا بدعوى الاتحاد بينهما على خوزيد
اسد فهو تفعيل من قبيل فرحته اي جعلته فرحا وقيل جا التفعيل للنسبة الى اصله نحو
تمنته اي نسبته الى تيم فالمسرح بمعنى المنسوب الى السريج او السراج نسبة المشبه الى المشبه به
وهذا انما يحسن ان يوجد نسبة المشبه به الى المشبه حتى يقال اسدي للمشبه به الا ان يقال
فليكن هذا ايضا وجها لبعد التخريج قال المصنف في الايضاح ويقرب هذا من قولهم سرح وجهه
بالكسر اي حسن وسرح الله وجهه اي بهجه وحسنه يريد ان اخذ المسرح من السراج كاخذ سرح
منه فهذا الوجه مرجح لتاييده بتحقق نظيره له في كلامهم واشكل على الشارح انه بعد وجود سرح
لم نجعل المسرح منه حتى لا يحتاج الى اخذه من السريجي امن السراج فاجاب بانه يجوز ان يكون
سرح مستعملا مولدا بعد شعر العجاج او يكون ماخوذا لا عن مصدر بل من نعت السراج فلا يكون
من افعال يبشق منها بل من باب الغرابة كالمسرج وان يكون ههنا الحكم بالتخريج المذكور لمقتضيات
في تتبعهم وعدم عثورهم عليه حتى انجاحب بحمل اللغة جعله منه بعد عثوره عليه هذا ولك
ان تقول التزامهم احد التخريجين لا يرائهم معنى البيت على الوجهين كابرا عن كابر واعلم ان الغرابة
مما تتفاوت بالنسبة الى قوم دون قوم كالاغتياد الذي يقابله فالغريب يقابل المعتاد فالمراد بالغرابة
المخلة بالفصاحة ان يكون غريبا بالنظر الى الفصحا كلهم لا بالنظر الى العرب كلهم فانه لا يتصور
اذ لا اقل من تعارف عند قوم يتكلمون به وكون الغرابة اعم مما دخل بالفصاحة ثبت غريب
القرآن والفصيح والحديث والوحشي كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب تنفر الطبع عنه ويقابله
العذب ويجب الخلوص عنه في الفصاحة لكن الخلوص عن التنافر ليستلزمه كذلك يكون مرادفا
للغريب المطلق فقد من الوحشي الذي هو منسوب الى وحش يسكن القفار على ما قالوا ومن
الوحشي الذي هو واحد الوحش الذي يسكن القفار على ما يوفق القاموس الوحش حيوان البر
والجمع وحوش والواحد وحشي ولعدم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بان ذكر
الوحشي في تعريف الغرابة غير مرضي بل الوحشية قيد زايد على فصاحة المفرد يعني
بالزايد ما لا فايدة له وذلك لانه يغني عنه الخلوص عن التنافر وضم من قلم منه انه
ينبغي ان يزاد في تعريف الفصاحة ويشترط الخلوص عنها فاعترض بانا لا نسلم وجوب زيادته
في تعريف الفصاحة لان الخلوص عن الغرابة يستلزمه لان الغرابة اعم من الوحشية والخلوص
عن الاعم يستلزم الخلوص عن الاخص والمخالفة قد اوضحناها نحو مخالفة الاجلد في
قوله لله در الغواني الاجلد فانه خالف ما ثبت من الواضع وهو الاجل فتنته انت مليك
الناس ربا فاقبل فان قلت ليس الاجلد مفردا غير فصيح لان المفرد قسم الموضوع والموضوع
هو الاجل لا الاجلد قلت اصل كل متغير موضوع عندهم كالغزج الا انه هجر الاصل
فان قلت ما جوز للشاعر فك الادغام وهو جايز بشرط الاضطرار اتفاقا وعند ابن جني من
غير اضطرار ايضا قلت الضرائر مقتبسة وغير مقتبسة وفك الادغام غير مقتبس فلعل الشعر
ليس من العرب العربا بل من ليوله الفك فيما ترجمه وقوله ربا بالالف يريد به يارب فيما حذف

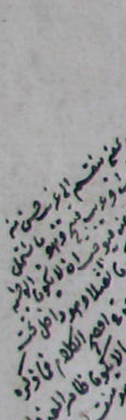

والالف بدل عن الياء في قفيل قبيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع
هذا اقرره الشارح المحقق فان قلت قد سبق ان تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه
مما لم نجده في كلام الناس انما اخذه من اعتبارهم واطلاقاتهم ولو كان فصاحة المفرد معرفا
بهذا التعريف لم يكن اخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتبارهم واطلاقاتهم كان تعقيدا
لتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه قلت لعل القايل من معاصريه
وتبعه في وجوب زيادة قيد على تعريف استخرجه والانسب بهذا ان لا يقدر ما قدره الشارح
بل نجعل قوله ومن الكراهة في السمع معطوفا على ما في التعريف اعني من تنافر الحروف هـ
عطف تلقين ومعنى الكراهة في السمع ان يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الاصوات المنكرة
وانما يجب اشتراط الفصاحة بالخلوص عنها لان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها
ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه كذا ذكره الشارح وفيه نظر لان اللفظ يجوز ان
يكون من الاصوات التي لا يستكرها ابدا ويجوز ان يكون نظر المتن هذا المنع اي لا نسلم
ان اللفظ يجري فيه استكراه السمع ويمكن ان يكون هذا ملخص ما قيل في بيان النظر ان الكراهة
في السمع راجعة الى المنع فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع اذا ادي بنغم غير مناسبة وكم
من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم مناسبة وصوت طيب هذا ما ذكره الشارح في دفعه
من دعوى براهة استكراه جرشي دون النفس غير مسموع انما المقطوع به رد السامع احدها
دون الاخر مع احتمال ان يكون ذلك الرد لوضمة ثقله على اللسان وما نقل عنه في حواشي
الشرح من قوله يعني سلمنا ان للمنع مدخلا في ذلك لكن لا نسلم انها الوجه بحيث لا يكون للنفس
اللفظ مدخل اصلا مقابله المنع بالمنع نحو كراهة الجرشي كالزنكي حرام فيه مراد ف النفس هـ
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي كرم الجرشي شريف النسب
اوله مبارك الاسم اغر اللقب قال الشارح وصف اسمه بالبركة لموافقته اسم امير المومنين
علي رضي الله عنه هذا وحينيذ لا اختصاص له بالاسم بل الكنية ايضا كذلك الا انه خصه بالاسم
ضيق الشعر ولا بعد ان يجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى فيخص الاسم والابلغ ان يكون قصده
الى انه مبارك الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته واغر اللقب يراد به مشهور اللقب يعني
لقب لسيف الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لا للتقابل والتمدح والاغر ابيض الجبهة
من الخيل استعير لكل واضح معروف وفيه نظر قال الشارح المحقق لانها داخلة تحت الغرابة
المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي اما من قبيل تكاكم وافرنقعوا او الجيش واظلم يزيد
ان الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع اذ الكراهة في السمع تستلزم عدم
استعمال الفصحاء له فيكون غريبا اما غير ثقيل على اللسان او ثقيلا لا يقال جعل تكاكم وافرنقعوا
غير كريه على الذوق بناء على ما نقل عن بعض البلغاء انه لما قال عمر النحوي ما لكم تكاكم تكاكؤكم
على ذي جنه افرنقعوا عني قال دعوه فان شيطانه يتكلم معه بالهندية لان اطلاق
الهندية عليه يدل على كراهته على الذوق لانا نقول يحتمل ان يكون قصده الى خفاء الدلالة

عيسى بن

دون الكراهة على الذوق واورد عليه ان الغرابة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ومخالفة
القياس اذ الظاهر ان يكون ما بمعزل عن استعمال الفصحاء ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع اندراجه تحت
الغرابة بان اغناء الغرابة عنه اغناء المتاخر عن المتقدم ولا وصمة اغنا الغرابة عن قيد الكراهة
في السمع فانه من قبيل اغنا المتقدم عن المتاخر وهو قبيح واما ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فلا
باس بايراده وانما النزاع في وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع ومنهم من جعل وجه
النظر ان الكراهة ان ادت الى الثقل فقد دخل تحت التنافر والا فلا مخل بالفصاحة وقال
الشارح ضعفه ظاهر لان هذا مؤد الى ان الاخلال بالفصاحة وجود ان
يكون الالفاظ المكروهة في السمع مما تحترز الفصحاء عن استعمالها فلا تكون فصيحة ويمكن ان يقال
ملخص هذا الوجه ان الكراهة في السمع لو كانت مع الثقل تكون داخلة تحت التنافر والا
فلا تسلم استلزامه الاخلال بالفصاحة اذ لم نجد في اطلاقاتهم واعتبارهم اشتراط
الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ولا يجري انه لا بد فيه من اخلال الكراهة بالفصاحة
جواز كونها مخله ومنهم من وجه النظر بان ما ذكره القايل بوجوب ذكر من الكراهة في
السمع في بيانه فيه نظر لان كون اللفظ من قبيل الاصوات فاسد بل هو كيفية الصوت كما عرف
في موضعه وقال الشارح ضعفه ظاهر لان كلام المتن يدل على ان نفس الاشتراط منظور
فيه مع ان جعل اللفظ من قبيل الاصوات شايع في اختيار هرحمي قالوا اللفظ صوت بعتمد
مخارج الحروف ولك ان تقول ملخص كلامه ان وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لان تعلق
كراهة السمع باللفظ ممنوع الا انه يتبين ان هذا المنع راجع الى بيان هذا القابل لان المقدمة
المبينة اذا امنعت يرجع منعها الى دليلها فاندفع ما ذكره من ان ظاهر كلام المتن ان نفس الاشتراط
منظور فيه واما ما ذكره مختارا لا بد ان اللفظ صوت ووجوب الاشتراط مبني عليه فرفعه
ان للمصنف ان ينازع في الوجوب بناء على ضعف المبنى ومنهم من قال ان مثل ذلك واقع في التنزيل
كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك قال الشارح وفيه ابضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع السببية فصير اللفظ فصيحا فان الالفاظ تتفاوت باختلافات المقامات
كما يتبين في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك هذا وفيه انه يلزم حينيذ ان لا يكون التنافر
للفصاحة جامعا لخروج فصيح غير خالص عن اسباب الاخلال مع وجود ما يمنعها عن السببية
الا ان يبالغ في التكلف ويقال المراد بالخلوص اعم من الخلوص حقيقة او حكما فان المشتمل
على سبب الخلل مع مانع السببية في حكم الخالص واعلم ان الوجوه المذكورة للنظر كلها راجعة
الى منع وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باسانيد مختلفة فالمناقشة فيها
مناقشة في المسند الاخص عند التحقيق والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف
التاليف وتنافر الكلمات اي الكلمتين فصاعدا والا كان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين
خالصا عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه وليس
اضافة الكلمات الى الكلام معتبرة اذ المقصد تقييد التنافر بما يميزه عن تنافر الحروف

فيتخلف هـ

عن مخالفة القياس فتشكل
الا ان يقال لاخفاء في مزيد
توضيح يتعلق بذكر الخلوص هـ

من اند هـ

والمعاني وذا ايستدعي اضافة الكلمات الي الكلام فافهم وحينيذ في ارجاع ضمير فصاحتها اليه
اشكال لانه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعدا فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات
الكلام وتقييد التنافر بالكلمات للاحتراز عن تنافر المعاني فانه لايخل بالفصاحة وعن
تنافر الحروف لقصد ترجح الخلوص عنه في قوله مع فصاحتها والتقييد مع فصاحتها
ظرف لغو للخلوص اي كون الكلام خالصا زمان فصاحتها وجعله الشارح لامن الضمير
وبالجملة اختر زبه عن خلوص زيد اجلل وشعره مستنشز وانفه مسرح فانه ليس بفصاحة
ولهذا البيت فصيحات فان قيل لزيد اجلل خلوص مع فصاحة الكلمات لانه حال قولك
زيد اجلل له خلوص عن الامور المذكورة فله خلوص حال فصاحة كلماته فلو كان الفصاحة
الخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد اجلل فصيحا قلت ليس لزيد اجلل خلوص حال
فصاحة الكلمات لانه ليس ذلك الخلوص مقارنا بتلك الفصاحة فلو قيل زيد اجلل
خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق لغم انه بحيث تخلص حال فصاحتها وهذا كقولك
الكرسي من يسخو حال مكنته فانه لايصدق على الفقير لو اردت به من له السخا حال المكنة
ويصدق عليه لو اردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ومن لم يفرق بينهما اجاب بان
زيد اجلل ليس من احوال زيد اجلل لانها تركيبان مختلفان وليسا واحدا له حالان
وانما يذكر بجنب ذي الحال او المتعلق بان يقال خلوصه مع فصاحتها من ضعف
التاليف الي اخره ليلا يلزم الاضمار قبل الذكر ولا بعد قولة تنافر الكلمات ليكون اقرب بذي
الحال او عامله ليلا يتوهم كونه قيد التنافر لانه ظاهر الفساد ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين
فيه وطول الشارح الكلام فيه في الشرح وفيما كتب على حواشيه وزاد بعض الافاضل ما ليس
الاشتغال به الا تضييع الوقت في تحصيل ما ليس على الطايل فتركناه لئلا يلزم على الناقل
ما على القايل فالضعف فسر بان يكون تاليف اجزا الكلام على خلاف القانون النحوي
المشهور فيما بين الجمهور والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور فلا يرد ان قانون جواز الاضمار
قبل الذكر ايضا مشهور اذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز ويرد عليه ان العرب
لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبرا في مفهوم
الفصاحة في لغتهم والصواب ان يقال وعلامة الضعف ان يكون تاليف اجزا الكلام الي الاخر
نحو ضعف ضرب غلامه زيدا ابريد بمخالفته انه لا يجوز ارجاع الضمير المتصل بالفاعل
الي المفعول به التاخر فانه القانون المشهور عند الجمهور وان جوزه الاخفش وتبعه
ابن جني لانه انما جوز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو المشهور بل لانها انكر الاضمار
قبل الذكر هنا يرشدك الي ذلك تعليلها الجواز بشدة اقتضا الفعل المفعول به كالفاعل
فالمفعول به اذا انفصل عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا اضمار قبل الذكر رتبة
ولما شواهد رد بعضها بالتاويل وبعضها بالشذوذ فان قلت مارد بكونه شاذا ان قبل
فيه بضعف التاليف قلنا الاولي ان يرد بعدم فصاحته والا فيمتنع به بيان ضعف التاليف

قلت ماشذ

قلت ماشذ مستثنى من القاعدة فلا يكون مخالفا لها والتنافر ان تكون الكلمات ثقيلة
على اللسان كذا في الشرح والانسب بما ذكر في تنافر الحروف ان يقال وصف في المركب يوجب ثقله
على اللسان اما في نهاية الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر صدره وقبر حرب لمكان
قفر بالرفع اي هو قفر يعني خال يكشف عن خلاياه ما يعقبه وقال الشارح اي خال
عن الماء والكلاء واللفظ خبر والمقصود التحسر في عجايب المخلوقات نوع من الجن يقال لها
الهاتف صاح واحد منهم على حرب ابن اميّة فمات فقال ذلك الجني هذا البيت واما دون
ذلك وهو مثل قوله اي ابي تمام في قصيدة يمدح بها موسى بن ابرهيم الرافعي ويدفع
عن نفسه تهمة انه هجاه بعد ان عاتبه عليه ووجه الدفع انه كيف اذم من يمدحه جميع الناس
واشار بقوله واذا ما لمته الي اجزه انه يستحق اللامة في تصديقي انه هجاه لكن لا يلمن ملامته
لعدم موافقته واحد من الناس وفي نسخة ذكر اللامة دون الذم فلا يرد ما عابه به الصاحب من ان مقابل
المدح الذم دون اللوم فينبغي ذكر الذم في مقابله دون اللوم كوبر مني امدحه امدحه
والوبر معي جملة حالية والتنافر في امدحه امدحه لما ان في امدحه من ثقل ما بين
الحاء والهاء من القرب لكن لا الي حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة فاذا تكرر كمل الثقل اي بلغ
حدا لا يحتمله الفصيح وذلك لانه تكرر اجتماع الحاء والهاء وادي الي اجتماع ثلاثة حروف من حروف
الحلق فافهم وهذا مراد المصنف حيث قال لاثبات ان في البيت تنافر ادون تنافر قوله
قرب قبر حرب فان في امدحه شيأ من الثقل لما بين الحاء والهاء من القرب لان مجرد
امدحه لذلك غير فصيح وكيف لا وسحه مع اشتماله على توالي الحاء والهاء مع زيادة وهي مجاورة
الكسرة لحروف الحلق فصيح واقع في القران وهذا هو الموافق لما صرح به ابن العميد حيث
قال فيه شيء من البحة هو هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء من
حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل النفراي متنافرا متنافرا بالفاء حد الكمال
وهو ما خرج به الكلمة عن الفصاحة فلا ينافي الحكم بانه دون قوله ليس قرب قبر حرب
قبر في الثقل وانما جعل واو والوبر حاليه لاعاطفة ليوافق ما يقابله وهو واذا ما
لمته لمته وحدي هذا اذا فسر معية الوبر بالمشاركة في المدح ووحدته بعدم مشاركتهم
له في الملامة كما في الشرح اما لو فسر المعية بحضور الناس والوحدة بعدم حضورهم بمعنى
امدحه دايما بحضور الناس لا بتهاج الناس به ولا يلمن ملامته بحضور احد بل لو لمته لمته في غيبة
الناس لتعين جعل الواو للحال والتغيير المشهور ابلغ في استحقاقه المدح وهذا التغيير ابلغ
في تنزيهه عن الملامة ومن لطايف تنزيهه عن الملامة انه لم يقدر على ذكر ملامة الا في
صورة النفي فزاد ما بعد اذا ابراز الملامة في صورة النفي وما يرجح الحال على العطف ان في عطف
المفرد كلفة اسناد فعل المتكلم الي الاسم الظاهر وفي عطف الجملة فوت التناسب ولغيرنا
وجوه اخر تركناها لا علما ومن فوايد الشرح ان في استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبارا
لطيفا حوايها مرشوت الدعوي كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد والتغيير ان لا يكون

ظاهر الدلالة علي المراد كون التقييد متعديا ولذا فسره الشارح بكون الكلام مقيدا علي لفظ المفعول يوجب ان يكون في تفسيره ما ذكر تساهل لانه معنى يقتضي اللزوم فالاولى جعل الكلام غير ظاهر الدلالة الي اخره وقد اعترض عليه بان التقييد لو كان مخلا بالفصاحة لم يكن اللغز والمعمى مقبولا مع انه مما يورد في علم البديع والجواب ان قبوله ليس من حيث الفصاحة بل لاشتماله علي لفظ غريب او مخالف للقياس مع انه ليس تقييدا فلذا اقتصر بقوله **لخلل اما في النظم** وليس المراد بالنظم ما سبق في قوله نظم القرآن لانه عبارة عن كون اللفظ مرتبة المعاني متناسقة الدلالات علي حسب ما يقتضيه العقل فان النظم حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه علم المعاني والبيان والخلل فيه يشمل التقييد المعنوي والخطأ في تادية المعنى بل المراد بالنظم تركيب الالفاظ علي وفق تركيب يقتضيه اجزاء اصل المعنى والخلل فيه بان خرج عن هذا التركيب الي ما لا يشهد به قوانين النحو المشهورة او الي ما يشهد به لكن حكم بانه علي خلاف طبيعة المعنى فتخفى الدلالة لكثرة اختلاج خلاف الاصل الموجبة لتحير السامع قال المصنف فالكلام المخالي عن التقييد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما خالف الاصل من تقديم او تاخير او اضمار او غير ذلك الا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية او معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله فالتقييد اللفظي ربما كان لضعف التاليف وربما كان مع الخلوص عنه بان يكون علي قوانين هي خلاف الاصل فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التاليف مستدركا كما توهم ولا يكون وجوده التقييد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفا للحكم بان موجب الاحتراز عنه النحو كما يجيء لما انه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع الي قواعد النحو لانطباقه عليها علي ما توهم لان النحو يميز بين ما هو الاصل وبين ما هو خلاف الاصل والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الاصل واما انه هل يكون الضعف بدون التقييد اللفظي امرا فالحق الثاني وان توهم بعض الافاضل انه لا تقييد في جاني احد منوناً لان جاني احد يفيد مجيء احد ما لا الشخص المعين فلا يكون ظاهر الدلالة علي الشخص المعين المراد لكن لا يتجه ان ذكر التقييد مغن عن ذكر ضعف التاليف كما توهم لانه لا باس باغنا التاخر عن التقدم كما في العكس ويمكن دفع استدراك ذكر التقييد لاغناء ضعف التاليف عنه ايضا بان ضعف التاليف لا يغني عن التقييد المعنوي وذكر التقييد له لا للتقييد اللفظي الا ان المصنف اراد استيفا بيان التقييد فذكر التقييد اللفظي لاستيفا به لا لانه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التاليف **كقول الفرزدق** هو لسمجل رغيف سقط في التنور الواحدة بها او ثنتان الخبز ولقب همام بن غالب بن صعصعة **في خال هشام** نبه به علي ان الممدوح هو هشام **وما مثله في الناس** لا في مجرد العرب فيذكر قوله في الناس جعل النفي عاما ولولاه لتبادر نفي المثل في العرب **الا مملكا** فستر من اعطي المال والملك وكانه روي اسم مفعول والا فالابلغ اسم الفاعل **ابو امه حي ابوه يقاربه** اي حي يقاربه اشار الي ان حي بدل من مثله ويقاربه صفة له فقد فصل بين البدل والمبدل منه والصفة والموصوف باجنبي وهو مما لم يجوز **الا لمملك** اشار الي انه

مستثنى

هذا الحل لعله الذي قبله فلا يضر اختلاف

مستثنى من حي يقاربه قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحا حين اخر اذ كان المختار رفعه على البدل ولذا رفعه بعد التاخير في التفسير **ابو امه ابوه** اشار الي ان ابو امه مبتدا ابوه فصل بينهما بالاجنبي والجملة صفة مملكا فيما لغة القوانين النحوية ومخالفة الاصل الذي هو تقديم المستثنى منه حصل التقييد فلتقديم المستثنى مع شيوعه دخل في التقييد واعلم ان ايراد البيت لتوضيح التقييد لا لتمثيل ما خرج عن حد الفصاحة بقوله والتقييد فانه خرج بذكر ضعف التاليف وقد بالغ في مدح خال هشام ونفي من يماثله واشار بيان انه خال الملك ان مماثلة الملك هي لا تقص توحده لان مماثلة الملك له انما جاءت من قبله وخلو ان الولد يشبه الخال ولا يخفى انه لو قيل في الناس خير مثله ومملكا مستثنى من مثله وابو امه مبتدا وحي خبره وابوه خبر ثان ويقاربه خبر ثالث لم يكن تقييدا ويكون المعنى ما مثله في الناس الا ملك في غاية الحراثة اذ ابو امه حي وابو امه ابو الممدوح ومن اقر بالملك مع قطع النظر عن انه جده فيكون مدحا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب وليس في هذا التوجيه الا نصب مملكا مع ان المختار رفعه ولو لا مخافة الاساءة لذكرت وجوها اخر في الشرح وحواشي بعض فضلاء الانام ولم يتفق ما هو مزيف واحكمت ما هو قابل للاحكام ولعل المصنف علم قصد الفرزدق في التمثيل علي قصده فلا يضره اختلال **واما في الانتقال** اي في الانتقال الذي ليس لخلل النظم والا فعدم ظهور الدلالة لخلل في النظم انما هو في الانتقال ويمكن ان تريد الانتقال من الموضوع له ويتم التقابل اذ ما سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ وذلك لخلل اما لارادة ما ليس لازم المعنى الاول الذي اريد الانتقال عنه وذلك بعيد الوقوع ردي جدا واما لكونه لازما بعيدا يفتقر الذهن دون الوصول اليه واما لعدم نصب القرينة وذلك ايضا بعيد جدا او لنصب ما هو خفي **كقول الاخر** لم يقل لقوله ليعلم انه غير الفرزدق او ليعلم انه ايضا بليغ من البلغا كانه قال كقول البليغ الاخر ولذا صرح باسم الفرزدق ايضا سابقا ليعلم ان البلاغة والامارة لا تنبع عن النعوة فلا بد لكل ذي يد طولي ان يسعى في تحصيل ما هو الطولي ولا يعتمد علي ان بلوغه المرتبة العليا متكفل له وقال الشارح ليلا يتوهم انه الفرزدق وفيه انه تاكيد جيء لدفع التوهم في قوله كقوله سبوح لها الي اخره **سما طلب** سوف طلب البعد وان كان مهما وقال **بعد الدار عنكم** فاضاف البعد الي الدار اشارة الي ان بعد الدار لا يمكن ان يخطر بالبال وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال غاية الامر وسوسة النفس والعقل مبالغ في الامحال واسند القرب الي ذات الهر بقوله **لتقربوا** لان فؤادهم متملق في الخيال ولا يتوهم بغير المحال **وتسكب** بالنصب بتقدير ان لعطفه علي بعد الدار وبالرفع لعطفه علي سا طلب **عينا في الدموع لتجمدا** ومعنى البيت علي ما هو المشهور عند الفوم ان عادة الزمان والاخوان الجاء الطالب الي الحرمان فاي امر كان هو المرتقب لحكم الزمان والاخوان انعكس وانقلب فاني الان بقيت في حزن البعد والاحتجاب للمبالغة في طلب السرور بالوصل والاقتراب فبعد اليوم اطلب البعد ليساعد في الدهر واهله بالقرب والحضور والطلب حزن البعد لافوز بالقرب والسرور وعلي ما حققه الشيخ انه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه والسين للمجرد التاكيد

كانه قال اني اليوم اطيب نفسي بالبعد واحزانه • واشيد بنا الصبر الجميل بأركانه • لأتسبب بذلك
الي وصل يتأبد ومسرة لاتتعد الي الأبد • فان الصبر الجميل مفتاح الفرج • مع الاجر الجزيل بل الاحرج
والأبلغ ان جعل تسلب عطفا علي الطلب فيكون تحت التاكيد والشارح المحقق صوب هذا
هذا المعني • وجعل توجيه القوم تعسفا فاسدا المبني • ولم يرض به المرتضي الشريف •
وقال كلام القوم غير مستحق للتخطئة والتزييف • فتصويب الشارح كتصويب من قال
الصواب ان الشاعر يعتذر الي العشيقة في التشمر للسفر • ليتوسل به الي اسباب معاشرتها
في الحضر • اذ بالأموال تقتنص ظبا الفوافي ويتمتع بالوصال • والي مثل هذا المعني اشار المتنبي
حيث قال • لعل الله جعله رجلا • يعين علي الاقامة في ذراكا • فلكل من المعاني وجهه هو مولية
وقصد الشاعر موكول اليه غيره لايحليها • اذ لم يعرف انه بصدد الظرافة او في مقام اظهار
الحكمة والكرامة • اوكان المتكلم بهذا المقال • في مقام السفر والارتحال • حتي يحكم بحقيقة الحال
فلا مجال الا استيفا الاحتمال • ويمكن تقوية الشارح المحقق بان ماتحتاج اليه معرفة حال
الشاعر • فالحق فيه متابعة السابق الماهر • وهو الشيخ عبد القاهر • الذي يغلب حسن الظن
به ويقرب ان يكون حاله عليه الظاهر • ومن الاحتمالات التي هي ابدا في الفهم ماخطر ببالي وهو
ان الشاعر قصد الي تحصيل المطالب • بان يكون في الاستغنا عنها كالمارب • وترى نفسك
عنه معرضا • فتراه لك متعرضا • ومن اكب علي شئ فهو عنه يهرب • ومن اعرض فهو منه يقرب •
ومن هذا حكم بان الحرص شؤم • والحريص محروم • وقيل لو لم تطلب الرزق لطلبك • وفي
حديث زُرْ غبا تزدد حبا • منه شمة لمن له شامة • واذ افرغت عن تحقيق معني البيت
فنقول وباجملة جعل سكب الدمع وهو البكا كناية عما يلزم فراق الاحبة من الحزن واصاب
لانه واضح الانتقال لانه كثيرا ما جعل دليلا عليه ويراد به وجعل جمود العين كناية عن السرور
قياسا علي جعل السكب لمقابله ولم يصب لان سكب الدمع قل مايفارق الحزن بخلاف جمود العين
فانه يعم ازمنة الخلو عن الحزن سواكان زمن السرور اولا فلا ينتقل منه الي السرور بل الي الخلو
عن الحزن وهذا وجه واضح للمحلل في الانتقال الي ماقصده وان خفي الي الان وبه يندفع
ماذكره الشارح انه يصح ان يراد بجمود العين خلوه عن الدمع مجازا من باب الاستعمال المقيد
في المطلق ثم يكني به عن السرة لكونه لازما لها عادة اذ عرفت ان الخلو ينفك عن السرور
لكنهم نظروا الي ان جمود العين اشتهر في البخل بالدمع بنا علي اشتهار الجود في البخل حتي يقال
للبخيل جماد كفظام ويقال جمد تعني بخل ويستعمل الجمود في مقابلة الجواد حتي قال الحماسي
الا ان عينا لم تجد يوم واسط • عليك بحاري دمعها لجمود • فظنوا ان اشتهار الجمود في البخل
يمنع الانتقال من المعني الحقيقي الي غيره فمثله ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس
والكواكب حيث تختفي مع الشمس وكذا قال **فان الانتقال من جمود العين الي خلها**
بالدموع لا الي ما قصده من السرور فتعرض لما ينتقل منه اليه ولم يلتفت بايهمة من
انه لا ينتقل منه الي ماقصده تنبيها علي ان المحلل في الانتقال ربما يكون عن كمال ظهور

معني

معني اخر فيحول بين اللفظ والمقصود لكنه يتجه عليه ان ماذكره في صدر البيت وقصد الحزن بالسكب
قرينة واضحة علي المقصود فلا خلل في الانتقال قال المصنف والكلام المخالي عن التعقيد المعنوي
مايكون الانتقال فيه من معناه الاول الي معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرا حتي يخيل
الي السامع انه مقصده من حاق اللفظ ويتجه عليه ان يلزم ان لايكون الكلام المخالي عن المعني
الثاني فصيحا لانه ليس له خلوص عن التعقيد ودفعه الشارح بانه بيان لقسم من الكلام المخالي عن التعقيد المعنوي
عن المعني الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغا كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام خص البيان به لان الكلام المخالي صح
وفيه ان الكلام المخالي عن المجاز والكناية اذا روعي فيه المطابقة لمقتضي الحال ليس ساقطا
عن درجة الاعتبار الا ان يقال هو ساقط باعتبار الدلالة علي المعني وان كان معتبرا من حيث
رعاية مقتضيات الاحوال وبعد يتجه ان ما يأتي في بحث بلاغة الكلام سقوط ما ليس له معني
ثان بمعني مقتضي الحال الا باعتبار الكون مجازا وحقيقة ونحن نقول خص البيان بالخالي عن التعقيد
مما استعمل في المعني المجازي لانه المحتاج الي البيان والتوضيح واما الخلو عن التعقيد المعنوي
لعدم معني ثان فواضح لاحاجة له الي بيان **قيل ومن كثرة التكرار** قد سبق مباحث يمكنك
التذكار بالاستغنا عن التكرار • والتكرار بالكسر والفتح والاول اسم والثاني مصدر في القاموس
التكرير والتكرار والكرة اعادة الشئ مرة بعد اخري وهذا يقتضي ان يتوقف التكرار
علي التثليث لتحقق الاعادة مرة بعد اخري وهذا يقتضي ان يتوقف والاستعمال لايساعده
اذ يستعمل التكرار اذا ثني الشئ فالمتبع ماذكره الشارح المحقق انه ذكر الشئ مرة بعد اخري وما
يقال مجموع الذكرين لا الذكر الثاني وهما ذا لكر الرجوع والتكرير الارجاع والمراد بالكثرة
مايقابل الوحدة بقرينة ماذكر من المثال فانه فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشئ
مرة بعد اخري الا مرتين وقد بنا فش فيه بانه يتحقق ذكر الشئ مرة بعد اخري ثلاثا لانها
ذكر الثالث بعد الأولي وبرده انه اذا ذكر الشئ ثلاث مرات يقال اعيد مرتين ولا يقال اعيد
ثلاثا ويذب القابل فتامل **وتتابع الاضافات** نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر انه قال
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لاتحسن وذكرانها تستعمل في المعاكقوله
ياعلي ابن حمزة بن عمارة ابن وائلة نلجة في خيارة • ويتضح منهان المراد بالاضافات مافوق
الواحد وان التتابع لابنافي وقوع غير المضاف بين المضافين ولو قال المصنف ومن كثرة
التكرار والاضافة لكان اوضح واخصر كقوله اي ابي الطيب ويسعدني في غمرة بعد غمرة يريد
بالغمرة الشدة استعيرت لها بغمرك من الماء **سُبُوح** فعول لمعني فاعل من السبح والسباحة بعد
اشتهار استعارتها للشدة عروا الفرس مع حسن جريها بحيث لايتعب راكبها كانه جرى في الماء
ليستوي فيه المذكر والمونث ولا يخفي حسن ذكر السبوح بعد التغيير عن الاسعاد في شدة بعد
شدة بالاسعاد في غمرة بعد غمرة **لها** صفة سبوح **منها** متعلق بقوله لها او متنازع له
في الفاعل وهذا احسن وادق مما قيل من انها حال من شواهد **عليها** متعلق بشواهد
شواهد فاعل لها لاعتماده علي الموصوف والضمائر كلها للسبوح والمعني سبوح لها من نفسها

انه

اي بالتابين بنظير ما مر من عدم اعتبار التوقف في تعدد الذكر اذا كان الثاني بعد اعادة المتعلق الاول بعد اعادة الذكر الاول

علامات شاهدة عليها تشهد بنجابتها فان قلت الشهادة على الشيء شهادة مضرة فكيف صح استعماله
في الشهادة بنجابة الفرس قلت لا اضر على الفرس من الشاهد بنجابتها فانه يوقعها في المعارك
والمحارب والمهالك **وقوله** اي ابن بابك **حمامة** طائر ترجي لايالف البيوت او كل ذي طوق
يقع على الذكر والانثى والجنس حمام **جرعا** موتث الأجرع مخفف جرعاء وهي الكثيب جانب منه
رمل وجانب حجارة **حومة** البحر والرمل والجبال وغيرها معظمها **الجندل** بالفتح وكسر
الدال وبضم الجيم وفتح النون وكسر الدال الموضع تجتمع فيه الحجارة فيجب ان جعل الجندل بكسر
الدال لامفتوحها وان اشتهر تصحيفه حتى قيل المراد به الارض ذات الحجارة بان اطلق اسم
الحال على المحل ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف جندك بفتحتين وكسر الدال حيث ابتنته
الصحاح لمعنى موضع ذي حجارة وجعل اسكان النون للضرورة وفيه ان الحذف المقيس للضرورة
مختلف وهو بعد صرف المنصرف وتشقق وهو بالترخيم صرح به التسهيل فيه اضافة حمامة
الى جرعا المضافة الى حومة المضافة الى الجندل **اسجعي** اي ردّدي صوتك والسجع تردد الحمامة
صوتها **تمامة** فانت مواي من سعاد وسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك على ما في الصحاح
والقاموس الان الكتابين انشاه هكذا هو مني مراي ومسمع بدون الباء وزاد القاموس وينصب
فمن شرحه بانك بحيث ترين سعاد وتسمعين كلامه لم يعرف الاستعمال واما قول الشارح المحقق
انه خلاف المعقول ايضا فلا يتم وان وجّه بان الامر بالسجع انما يناسب لاسماع سعاد وذلك انما
يكون اذا كان سعاد بحيث تسمع صوتها لان صوت الحمامة ليس كصوت الانسان في الارتفاع بل لان
الامر بالصوت لا ينحصر فيه داعي الاسماع بل من دواعيه النشاط والسرور كما للابل تترنم لمشاهدة
الوارد ويرجح هذا الداعي عدم الالتفات بسمع وصم مرّ أي اليه **وفيه نظر** لانه قال الشيخ لاشك
في ثقل توابع الاضافات في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقول ابن المعتز
ووظلت تدير الكاس أبيض جاذر عناق دنا بين الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم
البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب هذا فعلم منه ان توابع الاضافات انما تباين الفصاحة
حيث اوجب الثقل والشافر ولذا حال لكثرة التكرار لا نه لاوجه لمنافاته للفصاحة سوى الجاب
الشافر كيف وقد وقع في النظم مثل داب قوم نوح وذكر رحمة ربك عبده زكريا ونفس وما
سوّاها فالمهما فجورها وتقواها **والفصاحة في التكلم ملكة** اي كيفية ترسخ في ذات النفس
واحسن ما رسم به الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة
في محله اقتضاء اوليا والمراد عدم توقف تصور العرض الجزئي بخصوصه واحترز عن الاعراض
النسبية فان تصوراتها بخصوصياتها تتوقف على تصور ما تتوقف عليه النسبة ولا ترد الكيفيات
المركبات لان تصوراتها بخصوصها لا تتوقف على تصورات اجزايها ولا الكيفيات النظرية
كما توهم لان اشخاص الكيف لا تكون نظيرية وقولهم اقتضاء اوليا على ما صرحوا به لبلا يخرج
العلم بجهول واحد فانه لعروض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم بمعلومين فانه
لتعلقه بالمتعدد يقتضي القسمة ولا يخفى انهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلهما

بل في انفسهما

بل في انفسهما فمع قوله في محله لا حاجة الى قوله اقتضاء وليا لذلك وكما انه يحتاج اقتضاء القسمة
واللاقسمة الى التقييد بالاولي يحتاج عدم توقف التصور على تصور الغير بالتقييد بالقيد
الاولي لانه قد يعرض الكيف النسبة فيتوقف باعتبارها على الغير هذا قال المصنف اثر ملكة
على صفة اشعار بان الفصاحة من الهيآت الراسخة حتى لا يكون التعبير عن مقصوده بلفظ
فصيح فصيحا بحسب الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به عليه وفيه بحث لان التعبّر عن كل
مقصود بلفظ فصيح فصيح لانه لا يكون بدون ملكة تقتدر بها عليه نعم لو قيل اشعر بذكر
الملكة الى ان صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخلة
في الفصاحة بل ملكة التعبير عن المقصود بلفظ افظ من دواخلها لا نها اذا كانت ملكة
التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير لم
يبعد ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت الى عبارته اد في الثقات والا لم تخف عليه انه
لا يساعده اصلا ويمكن اتمام ما ذكره المصنف بان قوله ملكة للاشعار بان صفة تقتدر بها
على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح من غير ان يصير ملكة ليست فصاحة وهذه ملكة التعبير
عن جميع المقاصد الا قليلا وصفة يعبّر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها فان مجموع
تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة تقتدر بها على التعبير عن المقصود كله بلفظ فصيح
وقال **يقتدر بها** ولم يقل عبّر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه ويتجه عليه ان الملكة حال
السكوت متصفة بانها يعبّر بها عن المقصد في الجملة ودفعه الشارح المحقق بان المراد بحال
النطق حال النطق في الجملة بان ينطق صاحبها في زمان من الازمنة وبعدم النطق عدمه
اصلا بان لا ينطق قط ولو قيل يعبّر لخص من ينطق مقصوده في الجملة ووصي بالمحافظة
على هذا المعنى قائلا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وفيه ان فايدة الاقتدار حينيذ عدم
خروج ما لا يكاد يوجد فتقول المراد ان درج الاقتدار ليشمل حالة النطق بكل مقصوده
بلفظ فصيح وحالة عدم النطق بان ينطق ببعض المقاصد والبعض بعد لم يرد او ورد وبدا له
ان ينطق به فلو قيل ملكة يعبّر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لاختص الفصاحة بمن بلغ
نهاية امة النطق ولم يكن مقصود يرد عليه الا وقد ورد عليه وعبّر عنه بلفظ فصيح هكذا
يجب ان يفهم هذا المقام وبصاد شارد المرام يعون الله الملك العلام والاوجه انه لو قال
ملكة يعبّر بها لصدق على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة بل لا يصدق الا عليها اذ
المتبادر من السبب هو الاقرب **على التعبير عن المقصود** اي كل ما تعلق به قصد افادته
بلفظ فصيح قال المصنف قيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب هذا يريد انه لم يقل فصيح مع انه
اخصر ليعم المفرد والمركب عموما بينا ولا يحمله السامع على المفرد الفصيح او الكلام الفصيح بناء على
قضية اللفظ المشترك فانه لا يراد به الا معنى واحد ولم يقل ولم يقل مفرد فصيح او كلام
فصيح ليعم اذ لا بد من العموم اذ المراد بالمقصود كل مقصود فلو خص الفصيح بالمفرد لوجب
في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود كلامي بالمفرد وهو محال ولا يخفى ان عموم

ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود مفرد بكلام وهو محال ايضا

المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصيح في مغنييه كما جوزه البعض او استعمال في ما يطلق عليه
الفصيح ويقال له عموم الاشتراك ويعد في وصف لفظ به حقا اما على الاول فلانه يصير المال
بلفظ موصوف باحد معنيي الفصيح وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح في مغنييه واما على الثاني
فلانه يصير المال بلفظ هو ما يطلق عليه الفصيح ولا يخفى ان اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصيح بل مفهوم
يصدق على اللفظ ووجوب عموم العبر به للمفرد والمركب كما يقتضيان يقال بلفظ فصيح دون مفرد
او كلام او كلام فصيح يقتضيان يقال بلفظ فصيح دون هو لفظ بليغ اذ البليغ لا يعم المفرد نعم عدم
وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة ايضا يقتضي ان لا يقال بلفظ بليغ فقول الشارح
المحقق وقول بعضهم ولان يعم المفرد والمركب قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح او لفظ بليغ سهو ظاهر
لا يقال يصدق التعريف على الحياة والادراك ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور لانا نقول
ليس شيء منها سببا بل شرطا او ليس سببا قريبا بل بعيدا او الباطل في السبب القريب **والبلاغة في الكلام**
مطابقته اي مطابقة صفته **لمقتضى الحال** فان مقتضى الحال خصوصيات وصفات قائمة بالكلام
فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه والخصوصية من حيث انها حال الكلام ومرتبطة به مطابق لها
من حيث انها مقتضى الحال فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع
وعلى هذا اللنحو قول المصنف في تعريف المعاني علم به يعرف احوال اللفظ العربي التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال اي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال هذا هو المطابق لعبارات القوم
حيث جعلوا الحذف والذكر الى غير ذلك معللة بالاحوال ولما هو اليق بالاعتبار ان الحال
عند التحقيق لا يقتضي الا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها والشارح اراد المحافظة
على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال فوقع في الحكم ان مقتضى الحال هو الكلام الكلي والمطابق
هو الكلام الجزئي ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميزانيين من مطابقة الكلي للجزئي فعدل
عما هو ظاهر المنقول وعما هو المعقول وارتكب كلفة مطابقة الجزئي للكلي مع ان المحمول
بالطبع هو الكلي واللايق اعتبار مطابقته للجزئي **مع فصاحته** قيل خالف في هذا القيد
السكاكي فقيل انه يشترط شيئا من فصاحة الكلام في البلاغة وليس رجوع البلاغة الى البيان
لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي بل لمعرفة انواع المجاز والكناية وعلاقاتها لا يلزم خروج
فيها عن اعتبارات اللغة وقيل انه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد
المعنوي **وهو** اي مقتضى الحال **مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة** كان الظاهر ان
يقول فان الاحوال متفاوتة الا انه نبه على تراوف الحال والمقام قال الشارح المحقق الحال
والمقام متقاربا المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقاما باعتبار توهم كونه
محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحالا باعتبار توهم كونه زمانا له ولا يخفى ان وجه
التسمية لا يكون داخلا في مفهوم اللفظ حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ولذا حكمنا بالترادف
في الظاهر انه سمي مقاما لانه كان تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت
مراتب الكلام بالاحوال وسمي محلا لانه مما يتغير ويتبدل كالحال الذي عليه الانسان

فان قلت

فان قلت ينبغي على ما ذكره الشارح ان تفاوت المقامات لا تستدعي تفاوت مقتضيات الاحوال
لجواز ان لا تتفاوت الاحوال ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه قلت المراد ان ذات
المقامات الكلام متفاوته وبما فرق به بين المحال والمقام ان المقام يضاف الى المقتضي فيقال
حال الانكار شر المقصود من هذا الكلام تحتمل ان يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق
الكلام على مقتضى الحال فانه في معرض الاختلال لاختلافها باختلاف الاحوال وان يكون
بيان وجه كون المقتضيات مختلفة وعدم اعتبارها على نحو واحد يعني انما جعل خصوصيات
الكلام مختلفة لانها افادة الاحوال ولا بد للامور المختلفة من دوال مختلفة ليستفاد منها
وهذا كما سمعت من علماء النحو انما وضعت الاعراب مختلفة لتدل على المعاني المتغورة على
المتكلم وعلى الاختلابين لا ينبغي لك ان تنازع معه بان الاحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى
كما تري من اجتماع الافراد والنوعية والتعظيم والتحقير والتنكير والتقليل على التنكير الى غير
ذلك وبان المقتضيين قد يكونان لحال واحد كالتنكير واسم الاشارة فانهما يكونان لتعظيم
او تحقير وذلك لان ما ذكرت لها نظيرا هو الاشتراك والترادف وكلاهما على خلاف طبيعته
قانون الوضع فخلاف الظاهر لا يسعه ان يورد نقضا على دعوى اتفا تحقق ما هو الظاهر فكن
معنا ولا تفارقنا ان لم تحرم عن المشاعر **فمقام كل** شروع في بيان اختلاف المقامات وقال
الشارح المحقق وفيه اشارة اجمالية الى ضبط بديع للمقتضيات حيث فصل فيما يبين ما يخص
اجزاء الجملة وما يخص اجزاء الجملتين فصاعدا وما لا يخص شيا منها والثاني مقام الفصل والوصل
والثالث مقام الايجاز وخلافه والاول ما عداهما اقول مع تقديره ما هو الاصل والتصريح
به وتا خيره هو الفرع وبيانه اجمالا فيما اجمل الا نري ان التنكير مثلا اصل والتعريف فرعه
وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ ان يقول ومقام المساوات يباين مقام خلافه ويمكن
ان يعتذر بانه لما كان في سلوك طريق الايجاز دعا اهتمامه بالايجاز الى ذكره ولا يذهب عليك ان
ضبطه لاكثر المقتضيات لا لجميعها فان من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة كالتغيير عن الخبر
بالانشاء وبالعكس ومنها ما يخص جزء الجملتين كاعادة اسم ما استوفى عنه نحو احسنت الى
زيد زيد حقيق بالاحسان وان الذكر والحذف المذكورين في الفصل الاول لا يخصان
باجزاء الجملة بل يعم الجملة والجملتين فصاعدا فمقام كل **من التنكير** اي شيء كان المذكور من اجزاء
الجملة **وكذا الاطلاق والتقييد والذكر يباين مقام خلافه** ظاهره مقام خلاف كل وليس
لنا مقام هو بخلاف كل وهذه شبهة صعبت على المهرة وغاية ما ذكر في دفعه ما اصطاده جواد
قلم السيد السند فاض عليه المغفرة من الاحد الصمد طول الامد الى الابد ان هذا اجمال
لتفصيل جميل اذ المقصود منه ان مقام التنكير يباين مقام خلافه الى اخر الكلام الا انه اجمل
طلبا للاختصار فوقع الخلل في الاضمار فالمقصود صحيح واضح والعبارة مختلة لا تضر فمن
يناقش في المراد فليس بشانه الاعتداد ومن يذب عن العبارة الفساد فهو في خرط القتاد
ونحن نقول لما تعارف هذا الاجمال في افادة التفصيل وشاع في محاورات البلغاء وارباب التحصيل

فيقال بمقام التاكيد والحال الى المقتضى ص

فانه قلت اعادة اسم ما استوفى عنه متعلقة بجزء الجملة المساوقة ومقتضى حال نائب له بالقياس الى جزء الجملة الاولى قلت لا فرق بينه وبين الفصل والوصل فان كان الفصل حال الجملتين فالاعادة ايضا حال جزئي الجملتين وان كان الاعادة حال جزء الجملة الثانية بالقياس الى جزء الجملة الاولى فالوصل حال الجملة الثانية بالقياس الى الاولى منه

انسب منه

لان التعريف بجعل المحلي بجعل

يعني الفصيح وهو ما دل بلفظ موصوف والفصيح بلفظ موصوف

فالبيان ايضا بيان جميل **ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام**
خلافه صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظا لحسن موازنة الوصل للفصل وطلبا للاختصار
بقدر الامكان فتامل وينبغي ان يحمل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل على ان مقام كل
فصل يباين مقام كل وصل ليكون منشيرا الي تفاوت مراتب الفصول والوصول ويحمل قوله
ومقام الايجاز يباين مقام خلافه على ان مقام كل ايجاز يباين مقام كل مخالف له لذلك فيكون
على طبق ما في المفتاح ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبيين حدودا ومراتب متفاوته **ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي**
اي كذا مقام مايخاطب به الذكي **مع مقام خطاب الغبي** اي مايخاطب به الغبي وهذا ايضا
لايخص باجزاء الجملة ولا بالجملتين فصاعدا وانما فصل عما سبق لان التفاوت فيه نشأ من قبل
المخاطب لا من قبل نفس الكلام والمراد بالذكي الذكي بالاضافة الي غيره وكذا المراد بالغبي
فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة في القاموس الذكاء سرعة الفطنة والغباوة
عدم الفطنة هذا فالمقابل للغبي هو الفطن الا انه اريد به الفطن واختاره لمزيد مناسبة
لفظية بينه وبين الغبي ولان الرتبة مع خلافه **ولكل كلمة مع صاحبتها** منصوب بالظرف
المتقدم **مقام** مبتدا خبره الظرف المتقدم وقدم للحصر اي المقام لها لا لكلمة تشاركها في اصل
المعني فليس للبليغ ان يختار تلك الكلمة مع صاحبتها ما يريد عيه اليها هذا المقام بخلاف كلمة
لاشاركها في اصل المعني فان اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معني قصدا فادته
عليها ومن غفل اشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعما ان المقام ليس لكلمة لاشاركها ايضا فاعتذر
بان هذا القسم اولي بالتعرض مخصص بالتعرض واعتمد في معرفة المتروك علي المقايسة ولا يخفي
ان مقام كل كلمة مع صاحبتها شديد الاتصال مع ماسبق علي مقام خطاب الذكي بينه وبين ماسبق
اذ كل مقام بالنسبة الي نفس الكلام بخلاف مقام الذكي فانه حاصل بالنظر الي المخاطب الا انه
سلك المصنف طريق الترقي فقال في بيان تفاوت المقام انه بلغ الي انه يتفاوت مقام كلمة
ومقام مايشاركها في اصل المعني قال الشارح المراد بصاحبتها كلمة اخري صحبتها لكن اعم من الكلمة
حقيقة او حكما ليندرج فيها مقام المسند اليه مع المسند الذي هو جملة اسمية او فعلية او ظرفية
او شرطية هذا ولا يخفي عليك انه يجب تعميم الكلمة ايضا ليندرج فيه مقام المسند الذي هي جملة
والمسند اليه ولم يندرج فيه تتبع بالمعيدي خير من ان تراه وبعد لا يخفي هذا التعميم لاندراج كل
ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج مقام كل جملة مع جملة ليس لشئ عنها محل من الاعراب
فلا بد من الحكم بانه ترك للمقايسة فلك ان تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة ولا يتوهم قاصر ان
صاحبة الكلمة ما جاورتها اذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة في قوله
يغالي فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة مقام ليس للمرتفعة معها لا مع الاكواب
فنقول يكفي للاتيان بالكلمة ان يقتضيها مقام لها مع صاحبة وان لم يكن مقام يقتضيها مع غيره
من صواحبها اخري بل تستوي هي وما يشاركها في اصل المعني مع تلك الصواحب وبعد ان ضبط

وما يشاركها

مقتضيات

مقتضيات الاحوال اجمالا ليتعين علي ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلا ويتمكن في النفس فضل
تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال **وارتفاع شان الكلام في الحسن**
المعود المعتبر عندعظما العرب **والقبول** عندهم فان العهد في هذا الفن بنساق اليه وان كان
للكلام عندهم اقسام حسن وقبول سواء فحسن الكلام عندمن هو طالب انكشاف الشئ علي
ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسبه وعندمن هو مطمح نظره النشاة الباقية بنفعه في النشاة
الباقية **بمطابقته للاعتبار المناسب** للمقام كما يشعد به قول المفتاح وارتفاع شان الكلام
في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق به وكانه قال المصنف
وانحطاطه بعدمها اصلاحا لكلامه حيث اورد عليه ان الانحطاط ليس بالمطابقة مع
واجيب بان في كلامه حذفا والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به وعدم مصادفته له
فابرز في كلامه ليكون صالحا لما قدر في كلام المفتاح لاصلاحه واورد عليه ان اصل الحسن
والقبول بالمطابقة لارتفاعه وعدم الحسن والقبول راسا بعدمها لا الانحطاط فيها ونحن
ندفع الثاني بان المراد الانحطاط عن الحسن والقبول لا الانحطاط فيها حتي يقتضي ثبوت الحسن
والقبول في غير المطابق من التزام ان الحسن والقبول يجوزان يحصلا بالفصاحة عند المصنف فيندفع
الاول ايضا فغل عما يتكلم المصنف به من ان غير المطابق للاعتبار المناسب ملتحق باصوات
الحيوانات ونقول في دفع الاول ان الارتفاع في الحسن والقبول كثبوتهما بالمطابقة الا انه
مطابقة ارفع يعلم ذلك بمعرفة ان اصلها بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة ارفع وثبوت
المعرفة من الحكم بانحطاطه عن درجة الحسن والقبول بعدهما والمراد بالكلام الكلام الفصيح
علي ما ذهب اليه الشارح متمسكا بانه اشارة الي ما سبق وفيه ان السابق صرح بالكلام
المطلق حيث قال والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضي الحال مع فصاحته وفي ضمن تعريف
البلاغة الكلام الفصيح المطابق فني رد اللاخر الكلام الي الفصيح دون المطلق او الفصيح البليغ
خفاء ونحن نصرفه الي الكلام البليغ ولا مانع عنه بعد شرح قوله وانحطاطه علي ما سبق والمراد
بالحسن الحسن الذاتي لانه الكامل المعتد به فينصرف اليه فلا يرد انه قد يرتفع في الحسن
والقبول بالمحسنات البديعية بني هنا بحث لا بد منه وهو انه كيف تزيد مطابقة كلام علي
كلام حتي يرتفع فان اكتفي في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الاحوال حتي يكون الكلام
بليغا اذا روعي فيه حال وان فاتت احوال كثيرة فزيادة مطابقة كلام علي مطابقة كلام
آخر مما لا خفاء في تحققها لكن الظاهر ان المراد بقولهم البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات
الحال كلها فمرتبة المطابقة علي مطابقة بان تكون احوال اكثر الكلام اكثر من احوال كلام اخر
فمقتضي الحال هو الاعتبار المناسب متفرع علي قوله وارتفاع شان الكلام والمقصود منه
التنبيه علي ان مقتضي الحال معناه مناسب الحال لا موجبه الذي يتبع ان يتفك عنه كما يقتضيه
المقتضي وانما اطلاق المقتضي للتنبيه علي ان المناسب للمقام في نظر البليغ كالمقتضي الذي
يتبع انفكاكه فلا نجد بدا منه لكن التفرع خفي فبينه بان ارتفاع شان الكلام في الحسن الذاتي

لمقتضي الحال مطابقته لكل ما هو
مقتضي الحال بانه المتبادر اللائق
بالاعتبار وان لم يكتف وشرط في
البلاغة مطابقة الكلام ح م

الداخل في البلاغة انما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره لو كان الاعتبار المناسب مقتضي الحال
اذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضي كان ارتفاع شان الكلام به في الحسن الخارج عن حدّ
البلاغة ولو وجد مقتضي حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع بغير الاعتبار المناسب
وبيّنه الشارح المحقق بانّه لملاحظة مقدّمة معلومة وهو انه لا ارتفاع الا بالمطابقة
لمقتضي الحال فانّ هذه المقدّمة المعلومة مع هذه المقدّمة المذكورة التي هي في قوّة
لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب لان المصدر المضاف الي المعرفة للاستغراق ه
فيستفاد الحصر منه بقتضي اتحاد افرادها اذ لو لا اتحاد افراد مقتضي الحال والاعتبار المناسب
لبطل احد الحصرين او كلاهما هذا كلامه ولا يخفي انه منقوض بصحة الحصرين في قولنا الاصلوة
الا بفاتحة الكتاب وقولنا لا صلاة الا بالنية والشارح نفسه اوضح في ما كتب في حاشية هذا المقام
مراده ووافقه السيد السند فقال اما بطلان احد الحصرين فيما اذا كان بين مقتضي الحال
والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فانه يبطل الحصر في الاخص ضرورة تحقق الارتفاع
بالافراد الاخر للاعم واما بطلان كلا الحصرين فيما اذا كان بينهما مباينة او عموم من وجه فانه
يصدق كل منهما بدون الاخر فلا يصح الحصر في احدهما وهذا فيه ان اللازم ليس الا بطلان احد
الحصرين كما لا يخفي ولا يتعيّن البطلان في الاخص لاحتمال بطلان الحصر في الاعم باعتبار الجزء الشوق
للحصر ثم قال وفيه نظر واوضحه فيما كتب في الحاشية من ان حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوته
لكل من افراده حتي يبطل بذلك حصره فيما هو اخص من ذلك مطلقا او من وجه كقولنا ليس الضحك
الا للانسان وليس الضحك الا للحيوان هذا وفيه بحث لان مقصود ارباب التدوين مثل قولهم
لا ارتفاع الا بالمطابقة للاعتبار المناسب ان الارتفاع يكون بها لا محالة ولا يكون بغيره اذ العرض
ان تعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع وبهذا اندفع ايضا ما اوردناه من النقض لكن ما كتب
في الحاشية لدفعه ان امثال هذه المقدمات منتجة في الخطابيات لا تعرف له محصلا فالسيد السند قبل علي تقدير صحة المقدمتين لا يلزم الا المساواة في الصدق بين المقتضي والاعتبار
المناسب والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم وان مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما هذا
وفيما قيل نظر لانه علي صحة المقدمتين كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة بل
اللازم احد الامرين وفيما ذكره السيد السند ايضا من ان هذه العبارة ليست صريحة في دعوي
الاتحاد نظر لانه ان كان الحكم علي مفهوم مقتضي الحال فليس الادعوي الاتحاد وان كان علي كل فرد منه
فلا يلزم الا المساواة ولو سلم فلا يتمشي لاحتمال الاتحاد وحمل العبارة علي المشترك بين الاتحاد والمساوا
دونه خرط القتاد فالأوجه ان الفاء فصيحة يعني اذا عرفت هذا فاعلم ان مقتضي الحال هو
الاعتبار المناسب ليلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من انه لا ارتفاع الا بالمطابقة لمقتضي
الحال وبتكشف لك ان العبارتين بمعني واحد **فالبلاغة** صفة **راجعة الي اللفظ**
لانها باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيب يفيد اصل المعني **باعتبار افادته**
المعني بالتركيب اي الغرض الموضوع له الكلام فالمعني اما مخفف او مشدد وبالجملة

وانت تعلم ان تفريع قوله فمقتضي
الحال هو الاعتبار المناسب
علي ما تقدم وجعله نتيجة له
لا يستلزم دعوي الاتحاد
في المفهوم
ص

يراد به

يراد به المعني الذي يقصده البليغ فقوله بالتركيب متعلق به ويحتمل التعلق بالافادة
وذلك لان مقتضي الحال والاعتبار المناسب انما يعتبر اولا في المعني ثم في اللفظ فان المعني
تقدم في العقل مثلا الداعي له ثم يتلفظ باللفظ علي طبقه وكذا يقيد ملوكدا وغيره ثم يوتي
باللفظ علي طبقه ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من ان هذا لا يصح
في طرق المسند اليه واثباته فان الاثبات والطي من عوارض اللفظ فالحق ان يعتبر اولا في المعني
ما يقتضي الخصوصية لان معني المسند اليه يحكم عليه العقل من غير قصد احضاره
بالذكر لتعينه بهذا الحكم فيطويه في مقام قصد افادة المعاني بذكر الالفاظ ويأتي باللفظ علي
طبقه او يحكم عليه بعد قصد احضاره كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة
بالافادة بذكر لفظه ويأتي باللفظ علي طبقه فتامل والشيخ يسمي ايراد اللفظ علي طبق ما اعتبر
من المعاني الزايدة نظما وكانه بالغ في ان الفضيلة في تطبيق الكلام علي مقتضي الحال
والا فالنظم عند المحققين ترتيب الالفاظ متناسبة المعاني متناسقة الدلالات والالفاظ
المرتبة كذلك علي ما ذكره الشارح المحقق في التلويح وفسره به في الديباجة فلا بد لتحققه
من رعاية علم البيان ايضا **وكثيرا ما** اي حينا كثيرا فهو منصوب علي الظرفية وما للتاكيد
معني الكثرة والعامل ما يليه علي ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالي قليلا ما يشكرون
يسمي ذلك اي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب وتذكير ذلك لتاويل المشار اليه
بالمذكور **فصاحة ايضا** كما يسمي بلاغة او كما تسمي المفهومات السابقة فصاحة وكانه اطلق
اسم الفصاحة علي البلاغة لان ما لا بلاغة له بمنزلة الاصوات الحيوانية عندهم فكيف يوصف
بالفصاحة واعلم ان قوله فالبلاغة صفة الي اخره متفرع علي قوله وارتفاع شان الكلام
في الحسن والقبول الي اخره يعني لما كان ارتفاع شان الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب
ومعلوما ان ارتفاعه بالبلاغة علم ان البلاغة صفة للفظ بالقياس الي افادته المعاني والاغراض
بالتركيب والمقصود منه علي ما صرح به في الايضاح جمع كلامين متنافيين وقد عاد من الشيخ حيث
قال تارات ان الفصاحة راجعة الي المعني والي ما يدل عليه باللفظ دون الالفاظ وتارات
ان الفصاحة للفظ الكلام لا لمعناه فان المعاني مطروحة صفاتها في الطريق يعرفها
العجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة
الي اللفظ دون المعني ووجه التوفيق انه اراد بالفصاحة معني البلاغة وحيث اثبت انها
من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعني بالتركيب وحيث نفي ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب او ليست من صفات
الالفاظ باعتبار انفسها لا باعتبار افادتها المعني وحيث اثبت انها صفة المعني اراد ان للمعني
مدخلا ما في ثبوتها للفظ وحيث نفاه اراد انها ليست من صفاته مع قطع النظر عن افادته
اللفظ اياها بالتركيب ويمكن التوفيق ايضا بانه حيث جعلها صفة اللفظ دون المعني اراد
مقابلها المستفيض وحيث جعلها راجعة الي المعني جعلها بمعني البلاغة لانه لوجه ذكره

قوله صفاته غير موجود في نسخة المص

الكلم

المصنف لا يطابق ما قصده الشيخ بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق الفرسموا ترتيب العافي الاول
والعافي الاول الفاظا وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب فحيث جعلها صفة راجعة الى
اللفظ اراد باللفظ المعافي الاول وكذلك حيث جعلها راجعة الى المعنى وحيث نفى نفى كونها
صفة للالفاظ المنطوقة وللمعافي النوافي وما يقال فليكن مراد المصنف باللفظ تلك العافي
الاول فيطابق مراد الشيخ فليس بشيء لان الشيخ بين في كتابه تلك المواضع والمصنف لم يبينها
وكلما استعمل اللفظ استعمل بقضاء المستفيض فحمل اللفظ في كلامه على هذا احمل له على لا يحتمله
ولها اي للبلاغة في الكلام **طرفان أعلى** اليه تنتهي اليه البلاغة كذا في الايضاح ولو
اعتبر الطرف شخصا ففيه بحث اذ ثبوت الطرف يتوقف على ان يثبت تناهي مراتبها ولا دليل
يدل عليه **وهو** اي الطرف الاعلى **حد الاعجاز** اي مرتبة اعجاز الكلام البشر بان يبلغ
مرتبة لا يمكن للبشر ان يأتي بمثله **وما يقرب منه** اي من حد الاعجاز اي الطرف الاعلى نوع تحته
صنفان كلام يعجز البشر عن الاتيان بمثله وقريب من حد الاعجاز بان لا يعجز الكلام البشر
ولكن يعجز مقدارا قصر سورة عن الاتيان بمثله وكلاهما مندرج تحت حد الاعجاز لان حد
الاعجاز وما يقرب منه هو حد الاعجاز عن الاتيان باقصر سورة وبهذا اندفع ما اورده الشارح
المحقق من انه لا معنى لجعل حد الاعجاز وما يقرب منه طرفا اعلى اذ المناسب ان يوخذ حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالاعجازات فاخذ نوعيا هو حد الاعجاز الغير في الشرع وهو حد الاعجاز باقصر
سورة لانه نبه على انه صنفان كلام يعجز نفسه وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه وهذا
اوجه مما ذكره الشارح المحقق حيث قال ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه
عطف على هو والضمير في منه عايد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اي الطرف الاعلى
مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهو مع كونه خلاف الظاهر
لان الظاهر عطف ما يقرب منه على حد الاعجاز وكون المقصود تعيين الطرف الاعلى كما ان ما
بعد الطرف الاعلى تعيين الطرف الاسفل
بيان الحد الاعجاز لا يتوقف على معرفته لان ما يقرب منه يبين بما لا يمكن معارضته فلا معنى
لحد الاعجاز الا ما لا يمكن معارضته وقد اعتذر هو لنفسه ان هذا العام بين النوم واليقظة
لله الذي الهمنا يقظان لا نوامان وما ايده به توجيهه من انه الموافق لما في الفتاح
من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه ولما في
نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو العجز لا يخصه بل له وجه موافقة
لتوجيهنا فان كلام المفتاح يحمله على ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى العجز بنفسه وما يقرب
منه العجز اقصر سورة من جنسه وكذا كلام نهاية الاعجاز فتفطن وقد اعترض الشارح
على كون الطرف الاعلى وما يقرب منه معجزا خارجا عن طوق البشر بان البلاغة ليست سوى
المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته وعلم البلاغة كاف بانا مر هذين الامرين فمن اتقنه
واحاط به له لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الاعلى ولو لاقتدار
اقصر سورة ولا يخفى ان الاشكال لا يخص بتكفل علم البلاغة بل تكفل سليقة العرب افوق
واوجب للاشكال ثم اجاب باجوبة ثلاثة الاول ان العلم لا يتكفل لايان مقتضيات الاحوال

واما الاطلاع

واما الاطلاع على كميات الاحوال وكيفياتها فامر اخر وثانيهما ان امكان الاحاطة بهذا العلم
لغير علام الغيوب ممنوع وثالثها ان الاحاطة لا تفيد القدرة على تاليف كلام بليغ فضلا
عن تاليف الطرف الاعلى اذ كثير من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التاليف وفي الجواب
الثاني والثالث نظر اذ لو لم يعلم البليغ الاحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغا لان البلاغة هي
ملكة الاقتدار على تاليف اي كلام بليغ خطر بالبال معناه فاذا خطر بباله معنى لم يحط
بما يتعلق به من علم البلاغة لم يقدر على تاليف كلام بليغ لكن ليس بليغا ولقد تركنا نبذا
من الكلام في ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم نشاهد فيه الا الاطالة والاسآم
وأسفل جعله طرف البلاغة اشارة الى انه بليغ وقال في الايضاح منه يتبدي لمزيد
توضيح لذلك دفعا لما اوهمه كلام نهاية الاعجاز ان هذه المرتبة ليست من البلاغة
في شيء وان كان الظاهر ان قصده المبالغة في دنائتها وعدم الاعتداد بها **وهو ما إذا**
غير عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات يعني ما يستلزم
تغييره الالتحاق باصوات الحيوانات فاقيد انه يصدق على غير الاسفل لانه اذا غير الى ما
دونه التحق لان ما دون الاسفل ما دونه ليس شيء على ان دون لما هو احط قليلا وتحقيق
الاسفل هو ان ما ليس فيه مقتضى الحال متعددا ولم يعرفه به مع انه اوضح واخصر لبنية
على ان ما دونه ملتحق باصوات الحيوانات قال المصنف التحق وان كان صحيح الاعراب ع
وافقه الشارح وفيه انه غير صحيح الاعراب ليس اولى بالالتحاق لجواز ان يكون صحيح الاعراب
ضعيف التاليف معقدا مع عدم فصاحة الكلمات فالمناسب ان يقول وان كان فصيحا فان قلت
كيف يلتحق ما يشتمل على الدقايق البيانية باصوات الحيوانات قلت اعتبار الوضوح ع
والخفاء في الدلالة بالنسبة الى المعاني المجازية وتلك المعاني ازيد من الدلالات الوضيعة
ومما يتعلق بعلم البيان فرعاية البيان لا ينفك عن رعاية المعاني **وبينهما مراتب كثيرة**
عطف على طرفان اي لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما او الجملة تامة معطوفة على قوله
لها طرفان **وبينهما** اي البلاغة في الكلام **وجوه أخر** احترز عن المطابقة والفصاحتين
فانهما وجوه يتبعها البلاغة ولا يصح جعله احترازا عن البلاغة بان يكون المعنى وبين البلاغة
ووجوه اخر سوى البلاغة لانه يصير لغوا وفي قوله يتبعها تنبيهان احدهما ان الوجوه البديعية
لا تحسن بدون البلاغة وثانيهما انه يجب تاخير علم البديع عن علم البلاغة وثالثهما ان حسنا
تورثه عرضي غير داخل في حد البلاغة ورابعها ان هذه الوجوه انما تكون من البديع
اذا لم تقتض الحال اذ لو اقتضاها الحال لم تكن تابعة للبلاغة وانما جعلها تابعة البلاغة
الكلام دون المتكلم لاختصاص ما وصف به الوجوه بها اعني قوله **تورث الكلام حسنا**
ولم يتعرض لحالة تحصل للمتكلم بالقياس اليها لانه لم يلتفت اليها ولم يسم المتكلم باعتبارها
باسم ولم يوصف بصفته وانما تعرض لها في اثناء تحقيق بلاغة الكلام تتميما لبيانها
وتكميلا لتمييز مقتضيات الاحوال عن غيرها وقيل تمهيد البيان الحاجة الى علم البديع

واختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على ان ليس النظر الاعلى حسن في الكلام ولا نظر على هذه الوجوه كما انها في بيت والحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر اليها وهي الراعية الى التكلم وليس النظر الى حسن الكلام انما هو من توابعها والبلاغة في المتكلم ملكه يقتدر بها على تاليف كلام بليغ اي لا عجز بها عن تاليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم واراد بيانه فعلم تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة اي علم بالقوة القريبة من الفعل اذ بالتامل في التعريفات يعلم ذلك ولو قال فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف والظاهر ان المراد تفريع المعلوم الانه فرع العلم مبالغة في ظهور تفرع المعلوم والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميما للتعريف كما هو العادة كانه قال فالفصيح اعم مطلقا من البليغ ولو قال كذلك لكان اخصر واوضح فيما هو مقصوده وفيه تعريض للسكاكي حيث لم يشترط في البلاغة الاالخلوص عن التعقيد المعنوي فانحصر مرجع البلاغة عنده في علم البلاغة وما ذكره المصنف ليس اصطلاحا منه بل مما ينقل عن ابن الاثير انه ذكره في المثل السائر لكن رجح برجح اعتبار السكاكي بان البلاغة ما يتميز به البليغ عن غيره ولا يكون الامر المشترك معتبرا في التمييز ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح بالمعنيين او ما يطلق عليه الفصيح وقد سمعت ما فيه فتذكر ولا عكس بالمعنى اللغوي اي ليس كل فصيح بليغا وقوله وان البلاغة تحت العلم وتفرعه على ما سبق ظاهر والغرض منه اثبات الحاجة الى علمي البلاغة والبديع وقال الشارح المحقق الغرض بيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وينبغي ان يراد ان البلاغة في الكلام كان او في المتكلم مرجعها اي رجوعها الى امرين اي تتوقف عليهما اما رجوع بلاغة الكلام فظاهر واما رجوع بلاغة المتكلم فلانه انما تحصل الملكة بالممارسة على الاحتراز او تحصل للاحتراز بسهولة فالاحتراز تتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه وتكرره او باعتبار تصوره كما هو شان الغايات وكذا التمييز فتفسير المصنف والشارح قوله بان البلاغة في الكلام مرجعها الى الاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد خفي والمراد بالمعنى ما هو مراد المتكلم من الغرض المسوغ له الكلام كما هو المتبادر من اطلاقه في كتب علم البلاغة فلا يندرج فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي كما توهمه البعض ولا الاحتراز عن التعقيد اللفظي مطلقا كما هو في معرض التوهم وشان التوهم ان يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوي والى تمييز الفصيح كلاما كان او مفردا من غيره ولكن ان تخصه بالكلام وتدرج فيه تمييز المفرد فيه والى الثاني ذهب المصنف والباقي اي يتميز الفصيح عن غيره ومعرفة ان هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق تميزات يرجع كل الى امر فانه تميز الخالص عن الغرابة عن غيره وتميز المخالف للقياس عن غيره وتميز الخالص عن ضعف التاليف عن غيره وتميز الخالص عن التعقيد اللفظي عن غيره وتميز الثقيل على اللسان

عن غيره

عن غيره كما اشار اليه بقوله منه ما يبين اي يوضح يعني انه يتضح ان تميز المميز كان حقا اولا في علم متن اللغة وكان الاوضح منه ما يرجع الى علم متن اللغة يعني معرفة اوضاع المفردات واما اللغة فقد تطلق على جميع اقسام علوم العربية قلنا قيد بالمتن ليكون واضحا او التصريف او النحو او يدرك بالحس المكتسب من الممارسة على التلفظ بالالفاظ الخالصة عن التنافر وهو اي ما يبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي فمست الحاجة للاحتراز عن الخطا في تادية المعنى المراد الى علم وللاحتراز عن التعقيد المعنوي الى علم فوضعوا لها علمي البلاغة ثم احتاجوا لمعرفة ما يتبع البلاغة من وجوه التحسين الى علم اخر فوضعوا له علم البديع وما يختص به عن الاول اي اول الامرين الباقيين علم المعاني وما يختص به عن ثاني الامرين الباقيين وهو التعقيد المعنوي علم البيان وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع ولا مشاحة فيها لذوي الابصار واما الاعتبار لما نال مزيد الاشتهار لما فرغنا عن شرح المقدمة وكان الشروع في شرح علم المعاني نقول متعززا معتمدا للاسايلا الالهام الرباني اللهي نعوذ بك عن اللاهي ونلوذ باوامرك في الاجتناب عن المناهي ونسالك التمتع باسرار المثاني وفهم معاني الاول والثواني واحراز ما وعدته بعزاة كل حرف من حروف المباني وتتمثل اليك في التخصيص بفهم مزايا اودعتها فيها الخواص وبالعمل بما يقرب عنه الاختصاص مقرونا بكمال الاخلاص وتطلب منك التوفيق لتحقيق اسناد جميع الكاينات اليك في كل حال ولضبط كل مسند الى خير مسند اليه نبي الرحمة من الافعال والاقوال ومغازي مراتب علته هي متعلقات الافعال والاعمال وترجوا منك قصرا تطارنا على انشاما يوجب الوصل الى موجبات معرفتك والفصل عما يوجب خفة موازينا بل مساواتها والانقطاع عن معفرتك الهي اغننا بابحار جوامع الكلم في المسئلة عن الاطناب والهمنا رشدنا واهدنا الصراط المستقيم في جميع الابواب الفن هو الضرب والنوع سمي به كل قسم من كتاب اشارة الى مهارته في الصياغة حيث سبك من مادة واحدة هي مفردات الكلم انواعا وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بديعة الى ضبطها طبعا وادعى لافادة شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها لكونها عين المعاني فقال الفن الاول علم المعاني وهذا او عدل عما هو الشايع من جعل المعاني ظرفا للالفاظ اشارة الى انه ليس ههنا لفظ خرج عن افادة هذا المعنى لما قصد من افادة ان العلم ليس اوسع من الفن كما هو شان الظرف بل كالة تخرج لفظ من الفن عن بيان العلم لم تخرج شيء من العلم عن الفن فاختار للمبالغة فيه ما ابلغ منه وهو دعوى العينية والبعد عن الاثنينية وبما عرفت ان الفن عبارة عن الالفاظ المخصوصة وحمل علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع ما يقال ان الفن باعتبار

المعاني ح

بعد بيته عين علم المعاني فالحمل عليه لغو وايضا ان العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني
دون الفن وما هو معلوم احق بالموضوعية والانسب بالمجهولية ما فيه شايبة المجهولية
وانما صار علم المعاني اولا لانه متعلق بترتيب المعاني والبيان متعلق بما يفيد المعاني
المرتبة من الكلام المختلف وضوحا وخفاء في المرام والبديع لتزيين هذا الكلام هـ
ولا يخفى ما فيه من الترتيب المقتضي لهذا النظام من غير حاجة الى جعل البيان من
المعاني بمنزلة المركب من المفرد لمزيد اعتبار في البيان وهو ايراد المعاني المرتبة في طرق
مختلفة فقد زيد على ترتيب المعاني المعتبر في علم المعاني الاختلاف في الوضوح كما اعتبر
المحقق السكاكي وتبعه الشارح والسيد السند وانما عرف اولا قبل الشروع في مقاصده لحفظ
المحقق الناصر عن توهم اتحاده مع الفن قال الشارح ولان كل علم مدون فهي كثيرة
يضبطها وحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين فمن حاول تحصيلها فعليه
ان يعرفها بتلك الجهة ليلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه وهذا خلاف
ما حقق ان جهة وحدة افرد العلم بها بالتدوين وصار المسايل الكثيرة لاجلها علما هـ
واحدا هو الموضوع فالاولى ان يقال كل علم فهي كثيرة يضبطها جهة وحدة ومن حاول
تحصيل كثيرة يضبطها جهة وحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة وهو اي علم المعاني
علم اسما العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على ادراك القواعد عن دليل لوادركها احد
تقليدا لا يقال له عالم بل حاكما ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقد يطلق على هـ
معلوما تها التي هي القواعد لكن اذا علمت عن دليل وان اطلقوا على الملكة الحاصلة
من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد لكن اذا كانت ملكة
ادراك عن دليل وان اطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى هـ
وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة لكن حقق السيد السند انه في الادراك
حقيقة وفي الملكة التي هو تابع الادراك في الحصول وسيلة اليه في البقاء وفي متعلق
الادراك الذي هو المسايل اما حقيقة عرفية او اصطلاحية او مجاز مشهور وفي كونه هـ
حقيقة في الادراك نظر لان المراد به الادراك عن دليل لا الادراك مطلقا حتى يكون حقيقة
وبالجملة التعريف يحتمل ان يكون للمعاني باي معنى يوخذ فيحمل العلم على معنى يناسبه
ولا يوجب تحير المخاطب في المراد لانه اذا علم المخاطب ان كل اسم للعلم المدون يطلق
على المعاني الثلاثة ولكن اللفظ العلم وابهم المتكلم اللفظ ليحمله على اي معنى شاء فيختار
اي معنى يريد ان يعرفه بالمعرف ويحمل بقرينته العلم عليه وقيه والشارح المحقق
اختار حمله على الملكة وجوز حمله على المسايل مع ان قول المصنف ويختص في ثمانية ابواب
يستدعي بظاهره الحمل على المسايل وجعل السيد السند وجه نحو يزهاد ون الحمل على هـ
الادراك استغناها عن تقدير المتعلق بخلاف العلم بمعنى الادراك فانه لا بد فيه
من تقدير اي علم بقواعد وزيفه بان الحمل على الادراك ايضا يرجحه كونه حقيقة

هذا

هذا في طلب المصدر المتعدي تقدير المفعول حيث الاتي انه اذا نزل المتعدي منزلة
اللازم استغني عن تقدير المفعول مثلا اذا جعل يعطي بمعنى يوقع الاعطاء لا يحتاج الى تقدير
المتعلق فلو استدعي المصدر تقدير المفعول لا استدعي الاعطاء المعتبر في يعطي بعد ما ذكره
الشارح يخالف قصد المصنف فانه قال في الايضاح قيل يعرف به احوال
اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال دون يعلم رعاية لما اعتبر
بعض العقلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزييات يريد تخصيص العلم
بتصور الكلي والتصديق بحاله وتخصيص المعرفة بتصور الجزي والتصديق بحاله
فانه ظاهر في انه اراد بالعلم ادراك الكلي وبالمعرفة ادراك الجزي ومن هذا يتبين وجه
اختيار يعرف به على بحث فيه عن احوال اللفظ العربي لان المراد الاحوال الجزيية وهي
لا تحمل على اللفظ العربي لان المراد الاحوال الجزيية وذلك ان لا نفرق بين المعرفة والعلم
ونريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها احوال اللفظ العربي الى احره هـ
اي ملكة هي مبدا استحضار العلم باحوال اللفظ العربي ولا يخفى انه كما ادرج في
تعريف فصاحة المتكلم الافتدار يشمل حالتي النطق وعدمه ينبغي ان يدرج في تعريف
العلوم الثلاثة ليشمل حالتي المعرفة وعدمها فتامل قيل ان اريد معرفة الجميع فنحو
محال لانها غير متناهية او البعض الذي لا يمكن تعيينها كالثلث والنصف والربع فنحو
تعريف المجهول او ما يمكن تعيينه كمسالة او مسالتين فالعبارة قاصرة وقيل ان اريد
الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسالة هـ
ومن البين ان كلام الابراد بن قاصر تركن فيه بعض الشقوق يظهر من الاحاطة بما
واجيب عنها بان المراد معرفة كل واحد يرد على صاحب العلم بالانكار ولم يدفع به
قصور العبارة ويمكن ان يجاب بان المراد معرفة الجميع واستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون
العلم بسيالها ان استحالة عدم صفات الواجب لا ينافي سببية عدم الواجب له وعدم
حصول العلم المدون لاحد وهو نيزايد يوما فيوما ليس بمستبعد وتسمية البعض
فقيها او نحويا او حكميا كناية عن علو شانه في العلم بحيث كانه حصل له الكل وما يرد انه
يصدق التعريف على ملكة مسايل العلوم الثلاثة مثلا فانه يصدق عليه انه علم
يعرف به احوال اللفظ التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا يقال انها ملكات لا ملكة
واحدة لان كل علم ملكات لابوابه بل مسايله ووحدة الملكة ليس امرا منضبطا بل بتعيينه
وتحديد العلم به وليس لك ان تجيب بان المراد يعرف به لذاته وما صورته يعرف به لجزييه
لان كل حال يرد على صاحب الملكة يعرف بها لجزييها لا لذاتها نعم لا يبعد ان يقال معرفة
جميع الاحوال بها لذاتها فخذه جوابا بهذا الاعتبار وبان تكلف وتريد يعرف به تلك الاحوال
فقط وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها ايضا وما يراد انه يصدق التعريف على ملكة
استحصال العلم من غير ان يحصل مسالة كما اذا حفظ من شواهد المسايل ما ينبغي استنباط

العربي

مسايله فانه يصدق عليها انها ملكة يعرف بها احوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ
مقتضي الحال لا يقال لا يعرف بها بل مسايل يستحصل بها لانا نقول فلا يعرف بملكة الاستحضار
ايضا بل مسايل يستحضر بها نعم تحتاج المعرفة مع ملكة الاستحصال الي المبادي ايضا بخلاف
ملكة الاستحضار لكن هذا الفرق لا يجدي في تصحيح التعريف ولا نختلجن في وهمك
ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لا يقول احد ان من لم تخطر بباله مسئلة فقط
هو عالم بالعلم انما الكلام في ان ملكة الاستحصال المذكورة علم لانه لا يقول احد ان من
لم تخطر بباله استحضار اكثر المسايل مع ملكة الاستحصال الباقي هل هو العلم ام لا من
اراد ان يكون اطلاق الفقيه علي الايمة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوي
التزم ذلك **واما** علي ما سلكنا من ان الاطلاق مجازي فلا نلتزمه وجوابه ان العلم
بمعني ملكة الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلناه فملكة الاستحصال خارجة من
قوله علم والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال
من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك وموضوع العلم ليس مطلق
اللفظ العربي كما توهمه العبارة بل الكلام من حيث انه يفيد زوايد المعاني فلو قال
احوال الكلام العربي لكان اوفق الا انه راعي ان اكثر تلك الاحوال من عوارض اخر الكلام
بالذات وان صاحب المعاني يرجعه الي الكلام فاختار اللفظ ليكون صحيحا في بادي
الراي الا انه تخدشه احوال الاسناد فتامل وقد نبه بتقييد اللفظ بالعربي هم
واطلاقه في قوله يطابق اللفظ علي ان تخصيص البحث باللفظ العربي مجرد اصطلاح
والا فيطابق بها مطلق اللفظ مقتضي الحال وبها يرتفع شان كل مقال ولهذا لم
يضمر فاعل المطابقة فالوجه ان الاحوال الشاملة لغير اللفظ العربي كيف تكون
من الاحوال التي تبحث في العلم ولا يبحث فيه الا عن الاعراض الذاتية ولا يندفع
الا بما ذكره الشارح المحقق في بعض تصانيفه من ان اشتراط البحث عن الاعراض
الذاتية انما هو عند الفلسفي **واما** ارباب تدوين العربية فربما لا يتم في علومهم
هذا الا بمزيد تكلف والمراد بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضي الحال ما قدماه
فلا نعيده فتذكر واحترز به عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال
والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك من المحسنات البديعية فان بعضها ربما
تقدم علي المطابقة لمقتضي الحال وبعضها ما تاخر ولا بد من اعتبار قيد الجيثية
اي التي بها يطابق اللفظ مقتضي الحال من حيث هي كذلك ليتم امر الاحتراز به
والا لدخل فيه بعض المحسنات والاحوال النحوية والبيانية التي ربما يقتضيه الحال
فان الحال ربما يقتضي تقديما او تاخيرا يبحث عنه النحوي وربما يقتضي السجع وغيره
وربما يقتضي المجاز ايراد المجاز والتشبيه فلو لا قيد الجيثية لدخلت هذه الامور
التي تعلقت بعلوم اخر في العلم لكن الواضح في الاشعار بالجيثية تعليق الحكم بالمشتق

تعريف العلم

بقال قد وجهنا بما الفناه
قوله بالوقوف عليها وبتوقف
فائدة مبتكرة

فر بالموصول الذي صلته مشتقة واشعار الموصوف بهذا الموصول بقيد الجيثية خفي ولذا
قال الشارح المحقق وفي وصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضي الحال قرينة
خفيفة علي اعتبار الجيثية **واما** قوله ولو لاعتبارها يلزم ان يكون علم المعاني عبارة عن تصور
هذه الاحوال او التصديق بوجودها اذ لا يفهم من معرفة الشئ الا هذا فقيه ان قولهم
العلم ادراك المركب والمعرفة ادراك البسيط يشمل تصور البسيط والمركب والتصديق المتعلق
بهما مطلقا والعلم في التعريف اما بمعني الملكة او المسايل او التصديقات بها فكيف يكون هو
تصور هذه الاحوال والتصديق بوجود هذه الاحوال الجزئية داخلين فيه **وانما** يختل
التعريف لانه يلزم ان يكون علم المعاني ملكة او تصديقات مسايل او مسايل تعرف بها
هذه الاحوال او وجودها وظاهر انه ليس كذلك وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بانه
تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطا في تطبيق الكلام علي ما يقتضي الحال ذكره وعدل المصنف عنه الي ما هو
اخصر منه واوضح كما لا يخفي ولانه تعريف بالمباين اذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه كما اعترض
في الايضاح وما اجاب به القوم عنه من التتبع ان المراد بالتتبع المعرفة علي اطلاق السبب وارادة
ما هو مسببه تنبيها علي ان المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله ومعرفة العرب علي ما قيل
ودون المعرفة بالتقليد كما تقول ردده انه بابي عن ارادة المعرفة بالتتبع قوله ليحترز بالوقوف
عليها اذ اللايق حينيذ ليحترز به وانه ليس المعاني معرفة الخواص المذكورة بالتتبع لانه
التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية لانها المتبادر في معرفة الخواص بالتتبع والحمل
علي معرفتها اجمالا بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص تجاوز عن الحد في التكلف هو
وليس من جهة العدول كما فطنه الشارح المحقق ان العلم لتعريفه يوجب الدور وان اعترض به
المصنف في الايضاح حيث قال فسر التراكيب بتراكيب البلغا فمعرفة التراكيب في تعريفه
تتوقف علي معرفة البليغ المتوقفة علي معرفة بلاغة المتكلم وقد عرفها في كتابه بانه
بلوغ المتكلم في تادية المعاني حد اله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع
التشبيه والمجاز والكناية علي وجهها فان اراد بالتراكيب تراكيب البلغا وهو ظاهر فقد حصل الدور
وان اراد غيرها فلم يبينه هذا الان هذا الاعتراض لا يتجه علي تعريفه لو ذكره المصنف
في تعريفه كتابه لانه عرف فيه بلاغة المتكلم لما لا تتوقف معرفته علي معرفة المتكلم البليغ
لكن نعم الجواب ما اصابه الشارح حيث قال المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم كانه قال
بلاغة المتكلم ان يكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام فعني توفية
خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضي الحال وقوله في تادية المعاني هو
وتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية علي وجهها ناظر الي هذا
القصد ولذا بالغ في ظهور هذا المعني حيث قال لا يفهم الا هذا فالمناقشة بانه يمكن
ان يراد بلوغه في تادية المعاني حد اله اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغا حقها هو

وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ليس على سنن التوجيه وان وقع عن السيد السند
الشريف البيه **واما** ما اعترض به على الشارح من انه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم
خواص حتى يضاف اليها وحكم بسببه على هذا الجواب بانه ليس بشئ فدفعه ان الخاصة هي الراجعة
الى خصوصية مفيدة زايدة على اصل المعنى واضافاتها الى تراكيب المتكلم لا تستدعي به
معرفة خواص لها نعم يحتاج ان تعرف بلاغة المتكلم يستلزم الدور لان السكاكي عرف
الخاصة بما اخذ فيه البليغ والعجب انهم احتاجوا في اثبات الدور الى التزديد في التراكيب
ولم يلتفتوا الى ما ذكره في الخاصية ولما اخر الكلام الى ايراد تعريف السكاكي فلا تريب
بدّ من شرح قوله وما يتصل بها من الاستحسان وغيره فانه مما استصعبه جلّة الاقوام
وزلّ فيه الاقدام ولم يتزح حق بيانه من الأفهام فان الشارحين جمهورهم ذهبوا
الى ان المراد بالاستحسان المحسنات البديعية وبغيره الاستجان الذي وقع منهم هفوة
او لاستعالم المستجنات في الاضاحيك والمجوبات فذكر المحسنات البديعية في تعريف
المعاني واشار بذكر الاتصال الى انها خارجة من المعاني ملحقة بالخواص في التزيين الا ان
تزيينها عرضي وتزيين الخواص ذاتي ولا يخفى انه افساد للتعريف لانه لا مدخل له في الاحتراز
عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يفهم من ذكر الاتصال انه
خارج من المعاني فان معلومان علم قد يتصل بعضها ببعض فذكره في التعريف افساد
للتعريف لانه يفيد حينيذ دخولها في معلومات المعاني والسيد السند ذهب الى ان ضمير
وما يتصل بها الى التراكيب اي تتبع ما يتصل بالتراكيب من معرفة ان اشتمالها على الخواص
هل يستحسن او يستجن اذ التركيب المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في مقام فيجعل
على انه قصد ما يقتضيه ولا يستحسن من اخر في ذلك المقام لتوطن به فلا يجعل
على قصده بل على ان ضروره منه انتفى وكد احاد المخاطب وقد صرح بذلك المفتاح
حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي ان نظم الكلام اذا استحسن من بليغ
لا يتتبع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام
من انطباق له على ما لاجله يساق ومن صاحب له عراف بجهات الحسن لا يتخطاها ولا بد
مع ذلك من أدنى لافتنانات الكلام موصوغة فظهر انه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة
الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ليتمكن من ايراد تراكيبه
منطبقة على ما ساقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب يرد عليه على ما يليق
بحال المتكلم فان البلغا ايضا على درجات متفاوتة فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ
فيحمل على دقايق جمة ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة
فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته والاوجه ان مراده بالخواص ما تعين كونها
خواص لا يتجاوزها كالتاكيد والذكر والحذف وما يتصل بها من الاستحسان المحسنات
البديعية وبغيره المجازات والكنايات فانها قد تصير مقتضيات الاحوال فلا بد من معرفة

خواص في تلك الاوقات ليلا يقع المتكلم في الخطا فانها قد تكون خاصة وقد لا يكون اكثر
ايقاعا في الخطا او ان المراد بما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البديعية وبغيره الاستجان
الواقع هفوة او قصدا لكن وجوب تتبعها للتميز عن الخواص ولا يقع في الغلط لالتباسها بها نا
على وقوعها في كلام البلغا ومما لا بد من التنبيه عليه ان المصنف اطلق مقتضي الحال والفتاح
قيده بمقتضى حال يقتضي ما يقتضيه المتكلم في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية لان المعاني
دوّن للاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ولا يعرض خطا من له ر
ادني تميز في القا الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حتى يخاطب من لاحظ له في ازيد
من الدلالات الوضعية فضلا عمن له فضل تميز فتطبيق هذا الكلام على ما يقتضي الحال
ذكره من التجريد عن الزوايد ليس من مباحث المعاني لاستغنايه عنه ويحتمل ان يكون ذلك
ذلك مخالفة منه معه نا على ان ما يحتاج الى تنبيه للقاصر ربما جعل من الفن **وينحصر**
قال في الايضاح المقصود من علم المعاني منحصر **في ثمانية ابواب** يريد انحصار الكل في
اجزايه لا الكل في جزيياته والا لصدق علم المعاني على كل باب واعترض عليه الشارح المحقق
بان ظاهر هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد لان تلك الابواب انما هي المسايل
وليست اجزا الملكة وبان تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود
ولا يخفى ان كون العلم عبارة عن المسايل يوجب خروج هذه الامور عن العلم لا عن المقصود
من العلم لانها ليست مسايل فلا حاجة لاخراجها الى درج المقصود هذا كلامه مع تنقيح وتحرير
ونحن نقول ادرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير الى الفن لانه المنحصر في الابواب
التي هي الالفاظ والعبارات بحسب الظاهر فكانه قال وينحصر المقصود من الفن من
علم المعاني فقوله من علم المعاني بيان المقصود لا صلته وبعد كون الضمير كناية عن الفن
لا بد لاخراج الامور الثلاثة من درج المقصود وجعل الضمير الى علم المعاني بعني الملكة
وجعل قوله من المعاني صلة المقصود اي ينحصر المقصود من الملكة في ثمانية ابواب
وهو المسايل لان الملكة وسيلة بقايها او جعله الى المعاني بعني المسايل وجعل قوله
من المعاني صلة المقصود اي ينحصر المقصود من المعاني التي هي المسايل في ثمانية ابواب
وجعل درج المقصود لاخراج ما لم يخرج من القوة من مسايل العلم وهو غير الابواب
الثمانية لاحتمال ان يكون مما لم يخرج باب اخر لكنه مما لم يخرج ليس مقصودا بالبيان تكلف وكما
ان المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه ايضا هو المقصود من الابواب الثمانية
والا فالابواب مشتملة على الشواهد والامثلة والاعتراضات وبعد دعوى ان العلم منحصرة
في ثمانية ابواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسابها كما هو طريقة معرفة
مرتبة العدد ولانه لو لم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف والتنبيه الانجاز والاطناب
والمساواة ولم يعلم انها باب واحد كالفصل والوصل وتوهم ان الثانية في التعداد قد
صارت احد عشر فعال **احوال الاسناد الخبري احوال المسند احوال متعلقات**

غير واقع **قلت** هذا الكلام حق حقيق بان يتمسك به لكن الشارح المحقق جعل
اللامطابقة ايما الى الكذب وهو حينئذ لا يتم والتحقيق الذي يعطيه الفكر العميق والذكا
الرفيق ان النسبة التي لها خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة فمعنى ثبوت الخارج هـ
لها كونه محكيها ونسب الانشاءات ليست حاكية بل محضرة ليطلب وجودها او عدمها او معرفتها
او تحسر على فوتها الى غير ذلك ولذا نسب التقييدات ليست حاكية بل محضرة ليعين به
ذات ومعنى مطابقتها للخارج ان تكون حكايتها على ما هو عليه فلا خارج للانشا فقوله يطابقه
او لا يطابقه لمجرد الاشارة الى قسمتها الى الصادقة والكاذبة وبها صار بحث الصدق
والكذب مسمى بالتنبيه فالكلام ان كان لنسبته خارج **فخبر والا فانشا** والخبر يكون
بمعنى الاخبار وهو ايضا يقابل الانشا لكن بالمعنى المصدري **والخبر لا بد له من مسند**
اليه ومسند واسناد لو قال لا بد له من اسناد ومسند اليه ومسند **والمسند**
قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا لكان اولى من وجهين لا يخفيان عن ذلك
وتخصيص المتعلقات بالمسند مع ان في قولنا الضارب زيدا جاني متعلق المسند اليه حيث
قيد المسند اليه بالمفعول لانه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند اليه وفيه ان الكلام
في اجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر لان الصلة ليست خبرا وان كانت
جملة لان كل جملة غير انشائية ليست خبرا بل متعلق المسند اليه للخبر قال المحققان في
شرحي المفتاح ادرج المصنف احوال متعلقات المسند والمسند اليه في فنهما لكونها بمنزلة
الاجزاء لها واختار قوله **او في معناه** على قوله او معناه ليشمل المشتقات المتصلة بالفعل
من غير خفاء اذ ما في معنى الفعل صرح في كل ما يودي معناه بخلاف معنى الفعل
فان الاصطلاح على انه مما يودي معنى الفعل وليس من تركيبه وما هو من تركيبه
شبه الفعل **قال** الشارح المحقق ولا جمة لتخصيصه بالخبر لان الانشا ايضا قد
له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات هذا وفيه ان انتفاء الاختصاص لا ينفي
جمة التخصيص اذ رب مشترك خص في البيان ببعض لنكتة والنكتة هنا ان القوم
بحثوا عن المسند اليه والمسند للخبر بين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا
الانشائيات على القياسة ولذا قدموا هذه الابواب على الانشاء انما فعلوا كذلك لان
الخبر اكثر ومزايا اوفر على ان بعض المحققين على انه لا انشاء الا وهو في الاصل خبر صار
انشاء بنقل او حذف كما في اضرب فان اصله تضرب او بزيادة كما في ليضرب ولا تضرب
الى غير ذلك **وكل من الاسناد والتعلق اما يقصر** للمسند اليه على المسند او العكس وللفعل
او ما في معناه على المتعلق او العكس **او يغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما**
معطوفة او غير معطوفة يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو جاء زيد يركب يسرع على
ان يكون يسرع حالا من ضمير يركب مع انها ليست من الوصل والفصل في شيء فالاولى وكل
جملة قرنت باخرى اما معطوفة او منزلة منزلة العطف وحينئذ لا يلزم دخول امثال هذه

النعل القصر والانشا الفصل والوصل الايجاز والاطناب والمساواة يعلم المذكورا
على سبيل التعداد مبنيات على السكون فيكفي يتكلم باحوال الاسناد للخبري وظني انه يتكلم
بكسر اللام في الاحوال لانه ساكن لاقي لام التعريف فيجب تحريكه بالكسر ويهذا علم انه
ينبغي اسكان ما ليس مضاف ولا يخفى ان وجه عطف الوصل كالاطناب والمساواة على ما هو
مذكور على سبيل التعداد ايضا مشكل وانما اختصرت فيها **لان الكلام اما خبر او انشاء**
قال الشارح المحقق لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قايمة بنفس المتكلم
وفصلها في حواشي هذا المقام حيث قال بمعنى انها صفة موجودة فيها وجودا متاصلا
كالعلم والارادة وكذلك لا بمعنى انها معقولة حاصلة صورتها عندها للقطع بان هذه
الموجود في نفس المتكلم اذا قال صلوا هو طلب الصلوة والحاكي بها الصورة ذلك الصورة
الحاضرة تعقلها ولا واضح انصاف النفس بانها طالبة هذا وفيه ان النسبة باعتبار تحققها الاصيل
قايمة بالطرفين لا بالنفس لانها كما صرح به هاهنا تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح
السكوت عليه وكانه اراد بالنسبة ما يتعلق بالنسبة من الطلب والحكم ومن فسر النسبة
بوقوع النسبة او لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم لما ذكره الشارح من انه لا يتناول
حينئذ التقسيم بظاهره الانشا لانه لا يصدق عليه انه ليس لنسبته خارج لانه ليس له
نسبة بمعنى الوقوع والا وقوع ومفهوم العبارة ان له نسبة بهذا المعنى وليس له خارج
يطابقه او لا يطابقه ولما نقول معان اضافة النسبة الى الضمير للعهد اي لنسبته المعهودة
وهي النسبة المعتبرة في الكلام فاذ لم يكن للانشا نسبة لا يصح اضافة النسبة اليه الا
اذا لم يعتبر عمدية تينها فيكون خروجا عن مفهوم العبارة بلا جهة **لانه ان كان لنسبته**
خارج يتبادر الى الاوهام ان كل نسبة انشائية كانت او خبرية لها خارج لان نسبة اضرب
مثلا ثبوت الضرب للمخاطب وله خارج هو ثبوت الضرب له او عدم ثبوته له لان الواقع
يتخيل ان يخلو عنهما فالنسبة الخبرية لا يتميز عن الانشائية بان لها خارجا دون الانشائية
فلذا قال **يطابقه او لا يطابقه** وفيه ان النسبة التي لها خارج ليس يمكن ان يخرج
عن المطابقة واللامطابقة ولذا بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر
كاختصاص احتمال الما به وقال يا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل
محتمل فلا دفعه فسرها الشارح المحقق في المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة فالانشا
وان كان لنسبته خارج يطابقه او لا يطابقه لكن لا يقصد ان بالانشا بخلاف الخبر وفيه بحث
لانه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لان وضع الخبر للمطابقة وانما عدم المطابقة
احتمال عقلي **فان قلت** هذا اذا اريد بالنسبة الوقوع او اللاوقوع فان القصد
ابدا الى مطابقتها اما اذا اريد ثبوت امر لامر مثلا في الموجبة فقصد وقوعها اي مطابقتها
للخارج وفي السلب يقصد لا وقوعها اي عدم مطابقتها للواقع فمعنى زيد قايم ان
ثبوت القيام لزيد واقع والقصد في زيد ليس بقايم الى ان الثبوت المذكور لزيد

الصورة في باب الفصل والوصل لكن ينتقض الحصر بها ولا بد لتصحيحه من تقييد كل جملة
قرنت باخري بان يكون مما يقبل العطف في اداء اصل المعنى ولا يخفى انه لا يتناول ترتيب باب
الفصل والوصل الا ان يقال انه من باب متعلقات الفعل ذكر في باب الفصل والوصل
لمزيد مناسبة له ﴿ والكلام البليغ اما زايد على اصل المراد لفايدة قال الشارح المحقق احتراز
عن التطويل اذ لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ وفيه بحث اذ بلاغة الكلام مطابقته
لمقتضى الحال في الجملة او لكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى بيانه ولا يلزم منه ان لا يكون
في الكلام ما لا يقتضيه الحال نعم لا فايدة في تقييد الكلام بالبليغ لان الزيادة لفايدة اطناب
سواء كان في الكلام البليغ اولا ولا يبعد ان يقال يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على اصل
المراد انه لا يكون زايدا على المراد فيكون لفايدة لان الزايد على المراد زايد على اصله او غير
زايد يتبادر منه او غير زايد على اصل المراد لفايدة ويستلزم دخول التطويل والحشو في
المساواة والايجاز فينبغي اذ يقول او غير زايد على اصل المراد اصلا وينبغي ان يقيد ايضا بكونه
لفايدة لان عدم الزيادة اما بالمساواة او يكون اللفظ اقل من المعنى وكل منهما لا بد
ان يكون في الكلام البليغ لفايدة ومقتض وانما لم يفصل غير الزايد بالمساواة والايجاز
لان تحصيل الباب الثامن لا يتوقف عليه ولا يخفى ان بيان الايجاز والاطناب على ما ذكره
لا يتناول الايجاز والاطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها وما ذكره المصنف لائق بمسايل
باب القصر على مسايل احوال المسند اليه واحوال المسند واحوال متعلقات الفعل لانه
من تلك الاحوال لا يخرج عنها والايجاز والاطناب والمساواة عن احوال الاسناد والمسند
والمسند اليه ومتعلقات الفعل لان تاكيد الجملة هو الزايد على اصل المراد لفايدة
وحذف المسند اليه او المسند ومتعلق الفعل ايجاز الا ان يفيد احوال المسند اليه مثلا
بما سوى القصر مثلا قال الشارح المحقق ما ذكره في وجه الحصر لا يفيد انه ضم
ما لا يفيده وقد فاته ما يفيده وهو بيان انه لما اوفى كلا من اقسام الاحوال بباب
وكيف خالف المفتاح في جعل القصر بابا على حدة غير منضم مع الفصل والوصل فالاقرب
ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة
او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلاثة ابوابا ثلاثة
تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه والمسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له
مزيد عموض وكثرة انحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما له مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والاقنوم من احوال الجملة ولذا الربقل من احوال القصر احوال الفصل والوصل ولما كان
من هذه الاحوال ما لا يختص مفردا او لا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع
كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال مشتركة بين الخبر والانشا ولما كان هنا
انحاث راجعة الى الانشا خاصة جعل الانشا بابا ثامنا ولا يخفى وجه الترتيب على الغاية

وجعل الايجاز والاطناب والمساواة بابا على حدة

لا يتم بالا يبين عدم استحقاق اقسام الفضلات تمييز كل منها بباب وانه يستحق قسما العمدة
التمييز بينهما به وان النسبة التي بين بين ليس لها احوال وان الخبر ليس له احوال راجعة
اليه خاصة كالانشا او يكون لقلتها لم يستحق ان يجعل بابا مستقلا اب وانما ذكره من ان
لا طايل تحت ما ذكره فيه ان مقصوده منه بيان ما استخرج من الفن لا يزيد على الابواب
الثمانية وكفى به فايدة تنبيه ربما يستعمل في بيان البديهي وربما
يستعمل في بيان الشيء قصدا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه اليه السامع الفطن بكليته
لعرفه لكن كونه ضمنيا ربما يغفل عنه وله في هذا المقام نصيب من كلا الشقين شواهد جعل
المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب او انحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه
المشهور او ان الصدق والكذب ما هو المشهور دون القولين الاخيرين اذ في قوله
سابقا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج وعدمه فالتعريف تنبيهي لانه لا حضار
ما حصل لا لتحصيل صورة وكذلك علم انقسامه الى القسمين وان الصدق مطابقة الخبر
للخارج والكذب عدمها كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق المشهور
ومن الواضح البين ان تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عند من ليس من اهل الكسب ه
والحمل على الثاني الخ • وما يحصل منه انتفع • كيف وهو يدفع • شبهة الدور على تعريف
الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع ان الصدق معرف بمطابقة الخبر للواقع واحسن ه
الاجوبة ان الصدق والكذب بديهيا التصور وان يجاب ايضا بان الصدق المعرف
للخبر هو صفة المتكلم وهو الاعلام بالشيء على ما هو عليه والمعرف بالخبر ما هو صفته
واجاب الشارح المحقق بان الخبر المعرف به الصدق بمعنى الاخبار فانه قيل الصدق
هو الخبر عن الشيء على ما هو به فلو لا ان الخبر بمعنى الاخبار لم يتعد بعن وبان الصدق
المعرف به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع وما عرف بالخبر صفة المتكلم
ولا يخفى انه يبقى في الجواب ان الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام لانه حينيذ يتوقف
معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو اعم من الخبر ه
لا على معرفة الخبر وما ذكره جواب عن توهم الدور بالنظر الى تعريف الصدق بالخبر
عن الشيء على ما هو به على ما في المفتاح وما ذكرنا من الجواب جواب عن توهم الدور
نظرا الى تعريف المصنف للصدق والكذب فما ذكرنا اوفق بالمقام واورد السيد السند
على الجواب الثاني للشارح سوالا وجوابا كل منهما اسقط من الاخر فلا حاجة اعراضا عنهما
اعراضا عن المكرر ولانه يعلم منه ان الحكم بان الصدق مطابقة الخبر للواقع وان الخبر
منحصر فيهما بديهي والمخالف حافي الشبهة فلا مريد رد عليه والكفي محل الشبهة
المخالف المكابر فعالا اضطراب القاصر وان يكفي لدفع شبهته انها مصادمته للبديهي ه
صدق الخبر قيد الصدق بالخبر تفيننا للحد ورد الصدق مشترك بين صدق المتكلم
وصدق الخبر كما مر الاشارة اليه وليس للاحتراز عن صدق غير الخبر من صدق المركبات

قوله وان الخبر الى قوله آب غير موجود في نسخة المص

التقييدية والانشائية لان الصدق والكذب يختصان بالاخبار من بين المركبات لما قدمناه
قد وان قال بعض انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنه
بكلام تام يسمى خبرا و تصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى تركيبا تقييديا
وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا
او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد
الفاضل محتمل هذا و ليس ما ذكره الشارح المحقق من ان النسب التقييدية لابد لها من ان
تكون معلومة للمخاطب بخلاف الخبرية ولذا قالوا الاوصاف قبل العلم بها اخبارا وصاف
صالحا لابطاله لما ذكره السيد السند من ان المعتبر في احتمال الصدق والكذب النظر
الى مهيته الخبر مع قطع النظر عن غيرها حتى خصوصيات الاطراف لان مهية الركن التقييدي
ماخوذ فيها علم المخاطب فتجريد النظر الى مهيته لا يستلزم المعلومية من نظر العقل بخلاف
الخبر بل لان علم المخاطب المعتبر ليس اليقين حتى ينافي الكذب احتمال الكذب ولان الكذب
لا ينعدم علم المخاطب مطلقا لانه يحتمل عند غير المخاطب على انه لا يوجب الفرق بين الخبر
والانشاء ثم فيما ذكره هذا القايل لوامع الغفلة والاهمال اما اولا فلان قوله لا فرق
بين النسبة في المركب الخبري وغيره الا بانه ان عبر عنه بكلام تام يسمى خبرا و تصديقا
والا يسمى مركبا تقييديا واما ثانيا فلانه ان قطع النظر عن معلومية النسبة في التقييديات
بحسب خصوص المادة فجميع الامثلة محتمل ولا يخفى ان احتمال للصدق والكذب راجع الى
محصل المهية مطابقته للواقع احترز باضافة المطابقة الى الخبر عن صدق التكلم
فانه ايضا المطابقة للواقع لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع فالمقول
بانه يكفي ان يقال المطابقة للواقع من ملقيات الوهم وكذبه عدمها اي عدم مطابقة
للواقع عدل عن عبارة المفتاح وهي عبر مطابقة للواقع لانه ضاق على غير عدم المطابقة
من الامور الكثيرة التي ليست بكذب وتحتاج تصحيحه الى جعل غير بمعنى لا ليكون غير
مطابقته للواقع بمعنى لا مطابقته للواقع ومنه قولهم انا زيد اغير ضارب اي لا اضارب والا
لزم تقدير معمول المضاف اليه على المضاف هذا والمشهور ان وصف الخبر بالمطابقة للواقع
وصف له بحال متعلقة فان المطابق للواقع اي النسبة الخارجية وهي الحالة التي بين
الطرفين مع قطع النظر عن تعقلها الامر الذهني المتعلق بالخبر والشارح المحقق ذهب الى
انه النسبة المعقولة التي هي جزء مدلول الخبر الوقوع واللاوقوع من حيث انها معقوله
فاثبتية المطابق والمطابق بالاعتبار ولم يرض به السيد السند وقال هو الاعجاب
والتسليم ومطابقتها للامر الخارجي هو التوافق في الكيف بان يكونا ثبوتيين او سلبيتين
ولكل وجهة هو موليها وكن نقول مطابقة الخبر للواقع يحتمل ان يكون بمعنى موافقته
له وعدم مباينته له بان يكون مفيدا للواقع فان موافقة الدال لشيء انما هي بالدلالة
عليه واطلاق الواقع والحاصل على النسبة مع انها من الامور الاعتبارية باعتبار انها حاصلة

كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف صح

احتمال

ينتقض بالنسب المعبر عنها بكلام انشائي ولو اريد بكلام تام ما هو غير انشائي لا يصح قوله والا يسمى مركبا تقييديا صح

اعني الوقوع ص

للطرفين والامر الاعتباري يصح ان يحصل لغيره كالعمى الحاصل للاعمى وثبوت الشيء للشيء
ليس مستلزما لثبوت المثبت له بل لثبوت المثبت له وجعل الخارج ظرفا للنسبة ووصف النسبة
بالخارجية ولا يستدعي وجودها وذلك على ما حققوا الفرق بين كون الخارج ظرفا للنفس
الوجود وهو لا يقتضي وجود المظروف وانما يقتضي وجود ما جعل ظرفا للوجود ه
فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده في قولنا زيد قايم في الخارج جعل الخارج
ظرفا للنفس بثبوت القايم لزيد فالملازم كون القايم ثابتا في الخارج بثبوت لغيره لا الثبوت
ونحن نقول الخارج اسم للامر الموجود في الخارج كالذهني هو اسم للامر الموجود في الذهن
فمعنى كون الشيء موجودا في الخارج والاعيان انه واحد منها وفي عدادها فظرفية
الخارج للوجود مسامحة اذ الوجود ليس في عداد الاعيان ومعنى زيد موجود في الخارج
ان وجوده في وجود الخارج وفي عداد وجوداته فليس الخارج الا ظرفا لنفس الشيء لكنه
اذا جعل ظرفا حقيقة اقتضى وجوده واذا جعل ظرفا له مسامحة لم يقتض وجوده ه
هذا ما تحقق للخارج والواقع واحتفظه واجعله في سلك البدايع ولا تكره لانه خلاف
المستفيض الشايع وما ينبغي ان ينبه عليه ان ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج
الذي يدور عليه الصدق والكذب لانه معنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج
المقابل للذهن والا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين بل في الخارج المقابل للذهن
لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية وتتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج
ولقد اعجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة فذكر المذهب الاول من غير نسبته الى
صاحبه كما نسبه المفتاح الى الجمهور ولم يؤيده ولم يبالغ في التصريح بترجيحه كما ابتدره وصرح
به حيث قال وهو المتعارف وعليه التعويل مبالغة في صحته وظهور سلطانه الى ان استغنى
اعتباره عن نسبته الى الجمهور وعن التاييد بتعارفه والشهادة بانه المعول عليه واشار
الى كمال سخافة المذهب الثاني بحذف قايله وتحقيره لمجهوليته مع العلم بانه النظام
وقد سلك هذا المسلك صاحب المفتاح حيث قال وعند بعض الا انه عدل الى احضر طريق في
ذلك واشار الى رجحان مذهب الجاحظ بذكر القايل ووجه كمال سخافة مذهب النظام
ما اشار اليه السكاكي من ان تصديق اليهود اذا قال الاسلام حق وتكذيبه اذا قال الاسلام
باطل باجماع المسلمين يخيان بالقلع على هذا المذهب واستبطاله ومع ذلك فزعمه على مذهب
الجاحظ لكمال انتحاله بالمذهب الاول حيث اجتمعا في انحصار الخبر الصادق والكاذب ه
فقال عقيب بيان الحق وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطا وجرد بيانه عن حشو في
عبارة المفتاح حيث قال طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه فان قوله او ظنه فلغة حشو اذ لا بد
من حمل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير المشهور وهو التصديق الشامل للظن ه
والعلم وغيرهما اذ لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر لعلم
المخبر عن حد الصدق ولدخل في حد الكذب وعدل عن قوله سواء كان خطا او صوابا الى قوله

لنفس الشيء وبين كونه ظرفا لوجوده فان قولنا زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفا فتامل صح

ولوخطا لانه اخصر والصواب اقرب لان مطابقة الاعتقاد الصواب احق بالصدق من مطابقة
الاعتقاد للخطا كما تفيده لو الوصلية فالتسوية لا تخلو عن شوب وفيه انه سوجي في الايضاح
لكن الراجح ما في المتن وقوله ولوخطا للاشعار بالفرق بينه وبين ما هو الحق فانه يفارق
الاول في هذا القيد واشار الى تعريف الكذب بقوله **وعدمها** اي عدم مطابقته للاعتقاد
ولوخطا فالكذب بمخالفة الاعتقاد للخطا مادة افتراق الكذب هذا عن الكذب على ما هو الحق
لكن لا تقتضي مادة افتراق الكذب عليه بل منها الخبر الموهوم والمشكوك فانهما لا يطابقان اعتقاد
المخبر لانتفايه وليس لك ان تقول المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ولا اعتقاد له
في المشكوك لانه يكابا في ما هو مذهبه من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ولا ان تقول
الخبر المشكوك ليس بخبر لانه لا تصديق له لما نقول الخبر ما يدل على التصديق سواء اخلف
المدلول اولا ولو لا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا المذهب لان الخبر الكاذب ما خالف مدلوله
اعتقاد المخبر فلا اعتقاد للمخبر بخبره ولا تصديق به فلا يكون كاذبا لانه مختص بالخبر ومن
تحقيق تعريف الكذب بما ذكر ظهر انه لا يصح جعل ضمير ولوخطا الى الخبر لانه وان لا تفاوت
بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح حينيذ ذكر قوله
ولوخطا وجعل المصنف تاركا لقوله ولوخطا في تعريف الكذب لا موجبا اعتمادا على انسباق
الذهن اليه بعد اعتباره في تعريف الصدق بعيد **به ليل** قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد **ان المنافقين لكاذبون**
اضاف الدليل الى نفسه النظما اشارة الى قوته لان الظاهر رجوع الكذب الى قوله انك
لرسول الله لانه الخبر المنقول عنهم ويشهد ليس بخبر بل انشا والظاهر من الحكم بالكذب
الحكم بالكذب في الواقع لا في اعتقادهم فالظاهر معه والرد ليس الا تاويل الاية كما صرح به المفتاح
لانا نقول التاويل لا يعارض الظاهر لانا نقول يعارض البديهية المبنية عليها بقوله تنبيه الدليل
ويوجب التاويل وفي المفتاح ان اجماع المسلمين على تصديق اليهود في قوله الاسلام حق
وتكذيبه في قوله الاسلام باطل يوجب تاويل النظم **ورد** استدلالهم **بان العني لكاذبون**
في الشهادة يحتمل وجوها ظاهرها انه راجع الى خبر تضمنه مجرد نشهد لانه اخبار عن
الشهادة في الحال او على سبيل الاستمرار كما كذبهم في الثاني فظاهر واما في الاول فلان الشهادة
هو الخبر القاطع ورده الشارح المحقق في شرح المفتاح بان نشهد انشا الشهادة لا الاخبار عنها
وقال في الشرح لا نسلم ان نشهد خبر بل انشا ويدفعه ان غاية الامر ان ظاهره الانشاء
ونحن في مقام التاويل لموجبه وثانيها انه راجع الى دعوى ان شهادتهم عن صميم القلب
كما يفيده تاكيد الرسالة بان واللام واسمية الجملة وهذا هو الذي اوضحه في الايضاح
موافقا لما في المفتاح وثالثها ما تحلج في الصدور ونوجوان يكون من تتاج الشرح ان الكذب
يوصف به الخبر والشهادة وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان فالصدق والكذب اللذين
تلا منافيهما صفتا الخبر واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة فقد خلط القايل معنى بمعنى

او

او تسميتها الظاهر او تسمية لانه راجع الى الاخبار الا ان يقال مفعوله الاول محذوف والمذكور
مفعول ثان وهو راجع الى لفظ الشاهدة فالمعنى تسمية هذا الاخبار شهادة وكذبهم
لان الشهادة يشترط فيها مواطاة القلب وهذا التاويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق
في الشرح ان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا وان قال في شرح المفتاح
في توجيهه كانه قيل اخبارهم شهادة لانه في التعبير عن معنى بلفظ لا يكون مثل هذا
الخبر مقصودا **والمشهود به** وهو انك لرسول الله **في زعمهم** فحاصل المعنى ان المنافقين
يزعمون انهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله وانه غير مطابق للواقع فحاصل الاستدلال
بالاية ان الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم في الواقع في قولهم انك لرسول الله فالكذب
عدم مطابقة الاعتقاد ليتم هذا الحكم وحاصل الجواب منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع
في قولهم انك لرسول الله لاحتمال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية وفي قولهم انك لرسول الله
بزعمهم فحقيقة الجواب منع والوجوه اسانيد ثلاثة كما قيل ولا يظهر وجه دعوى الشارح
فساده فانه بالاخرة حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به وبالجملة
فما وقع في الشرح من المنع في الوجهين الاولين منع للمسند ومما يقتضي منه العجب قال الشارح
واعلم ان هناك وجها اخر لم يذكره المصنف وهو ان يكون راجعا الى حلف المنافقين على انهم
لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن
الاعز منها الاذل لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا
من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني
فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا
فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست
في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وسلم ومقتك فانزل الله
اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم فقرا علي فقال ان الله صدقك يا زيد
هذا ولا يخفى انه تاويل فيه بعد وقريب منه ما يمكن ان يقال انه راجع الى قولهم ليخرجن
الاعز منها الاذل فيكون قوله ولله العزة ولرسوله موكدا له وذكر بعض الافاضل ان العيب
انهم قوم عادتهم الكذب وان صدقوا في هذا القول فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم
فيما يقولون **ونحن** نقول يحتمل ان يكون المراد والله تعالى اعلم ان قول المنافقين نشهد
انك لرسول الله مقيد بحضورك وحضور اهل الاسلام **واما** في الخلوة مع شياطينهم فحالهم
خلاف ذلك **والله يشهد** ان المنافقين لكاذبون فيما يقولون ويضمرونه في انفسهم
ولهذا اعاد الظاهر ليعلق الكذب بصريح المنافقين لا بضميره ليكون ظاهرا في رجوعه
الى ضميرهم ويحتمل ان يكون الكذب راجعا الى خبر يستفاد من كثرة التاكيد اي هذا حكم

في معرض المبالغة في انكاره فيحتاج الي كثرة التاكيد ومن شواهد ضعف نسك النظام ما نبّه
عليه ان الاية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور بل جعل صدق المتكلم تكلمه بما
يوافق اعتقاده وكذبه تكلمه بما لا يطابق **الجاحظ** اي قال الجاحظ كما هو الشايع في الكتاب
وليس مراد الايضاح حيث قال وانكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما ان الفعل المقدر انكر لانه
يفضي الي تكلفات بعيدة بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام **مطابقته** اي صدق
الخبر مطابقة الخبر للواقع **مع الاعتقاد** اي مع اعتقاد المخبر انه مطابق كذا ذكر الشارح
اقتفا الايضاح ويتجه عليه انه حينيذ يكمل ارجاع ضمير معه في تعريف الكذب اليه فالوجه
ان يقال المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر وقوله مع متعلق بالمطابقة ولتشريك
الاعتقاد والواقع في مطابقة الخبر وحينيذ معنى قوله **وكذبه عدمها معه** اي عدم
مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر والمقصود تشريك الاعتقاد والواقع في عدم مطابقة
الخبر فيكون جميع ما اعتبره الجمهور والنظام في الصدق معتبرا في الكذب عندهُ وكذا في
الكذب بصريح التعريف بخلاف توجيه الشارح فانه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق
لازما لما اعتبره في مفهومه وهو اعتقاد انه ليس بمطابق وبين اللزوم بان الواقع والاعتقاد
متوافقان حينيذ يعني متوافقان في التحقق والانتفا فالمطابق لاحدهما مطابق للاخر
وغير المطابق لاحدهما غير مطابق للاخر ويمكن بيان اللزوم بوجه اخر وهو انه اذا اعتقد
المخبر ان جزءه مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق جزءه اعتقاده واذا اعتقد
ان جزءه غير مطابق فلم يعتقد جزءهُ فلم يطابق جزءه الاعتقاد وهذا البيان لا يتوقف
على توافق الواقع والاعتقاد بل يتاتي مع تخالفهما لكنه لا يتاتي صحة البيان بالتوافق
الواقع فاعتراض بعض الافاضل بان اللزوم ظاهر على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد
ايضا فلا يحسن التعليل بالتوافق ليس على سنن التوجيه **وغيرها ليس بصدق ولا كذب**
اشارة الي ان الصادق والكاذب بتفسيره اخص منهما بتفسير غيره لانه اعتبر فيهما مجموع ما
اعتبره غيره ويحتمل ان يكون نفيا لمذهب الجمهور والنظام اي الصدق مثلا هذا وليس
غيره مما ذكر صدقا ورجح الاول موافقته للايضاح وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ فان
الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ولم يذكر فيهما فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيص
لمذهب الجاحظ **بدليل** كانه سمي الامارة دليلا مبالغة في قوله **افترى على الله كذبا ام به جنة**
قال الشارح لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وسلم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار
حال الجنة على سبيل منع الخلو وهو الحق الظاهر من سياق الاية لا ما ذكره المصنف في الايضاح
حيث **قال** فانهم حصروا دعوي النبي صلى الله عليه وسلم للرسالة في الافتراء والاخبار حال الجنون
الا ان يتكلف ويحمل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم فيرجع الي ما قال الشارح بقي ان
استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل اقوي ويدفعه
ان الحمل على منع الخلو ليس لتوقف الاستدلال بل لان وضع الدليل له فتامل وبالجملة لا شك

من اعتقاد انه مطابق وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبر في مفهومه صح

ان المراد بالثاني اي قوله امر به جنة **غير الكذب لانه قسيمه** اي لان المراد بالثاني قسيمه
فلا يصح ان يكون الكذب وهذا اولي من قول الشارح اي لان الثاني قسيمه فافهم وبذلك
ان تفسير قوله لانه قسيمهُ بان الكذب قسيم المراد بالثاني اولي **وغير الصدق لانهم**
لم يعتقدوه قال الشارح المحقق اي لم يعتقدوا الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون
بكلامه الصدق الذي هو المراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر
يريد دفع ما يتوجه على المصنف من ان الاستفهام عن الشيء لا ينافي عدم الاعتقاد بان المراد
بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد بحيث لا يرضي المستفهم بالاستفهام عنه لكن في قوله
فعند اظهار تكذيبه مؤاخذة وهو ان الاية على مذهب الجاحظ ليست لاظهار التكذيب
بل لاظهار عدم الصدق فالاولي ان يقول فعند اظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه
الصدق الذي هو المراحل عن اعتقادهم **ونحن** نقول احتاج الي التكلف لجعله ضمير
انهم لم يعتقدوه الي السايلين ولو جعل الي المخاطبين لتم على ظاهره لان ما لم يعتقده
المخبر وظهر انه غير معتقد له لا يسال عنه وانما يسال عما يحتمل ان يكون معتقدا له
ويرجح الجواب عنه ولا داعي في المتن لجعل الضمير الي السايلين نعم عبارة الايضاح ظاهرة
فيه حيث **قال** وليس اخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء في مقابلته ولا صدقا
لانهم لم يعتقدوا صدقه فافهم واذا كان مراد الملخص بقوله لم امر به جنة الصدق
ولا الكذب فلا محالة مرادهم الواسطة فثبت باراد تهم الواسطة اذ لو لم يكن لم يريدوا
لانهم البلغا العارفون باللسان الذين مرجع معرفة صحة كل كلام كلامهم فليس المعترض
بان عدم ارادتهم صدقه لا يوجب عدم صدقه حتى يكون واسطة لمرأي من المحصلين
ولا المسمع **ورد** هذا الدليل لمنع ان المراد بالثاني غير الكذب ومنع انه قسيم الكذب او
منع استلزام الدليل مطلوبه بسندانه قسيم الافتراء الذي هو الكذب عن عمد فليكن المراد
به الكذب لا عن عمد وهذا الذي قصده **بان العني ام لم يفتر فان قلت**
ام لم يفتر اعم من الكذب لا عن عمد ويحتمل الصدق فلا يكون مراد الانهم لم يعتقدوا
محتمل الصدق او اعتقدوا عدمه **قلت** عدم اعتقادهم محتمل الصدق لخصه
بالكذب لا عن عمد على ان نفي الافتراء الذي هو الكذب عن عمد يرجع الي العمد ويبقي الكذب
ثابتا على ما هو الشايع في دخول النفي على المقيد **ولما كان** نفي الافتراء غير ظاهر الارادة
بقوله ام به جنة فسره ببيان العلاقة بقوله **فعبر عنه** اي عن عدم الافتراء الموعن
معنى لم يفتر **بالجنة** اي بجنته ليصير مضمون ام به جنة وليس المراد انه عبر عنه بلفظ
الجنة حتى يكون معنى ام به جنة ام به عدم الافتراء الظهور فساده والاولي ان يقول
فعبر عنه بالثاني **لان المجنون لا افتراء له** بالضرورة فيلزم من الجنة عدم الافتراء قيل كون
الافتراء الكذب عن عمد اما بحسب الوضع او بحسب الارادة وكل منهما دعوي لا تسمع بلا بينة
ومقابلة ام به جنة لا يصير دليلا على اعتبار القصد في الافتراء لانه يحتمل ان يكون المراد به

انما ينطق به صوت مجرد كاصوات الطيور خارج عن الاعتداد والاتصاف بالصدق والكذب
فالاولى ان يحمل الاية على انه اما كاذب او مصوت صوتا لا معنى له ولا اعتداد به **واجيب**
بانه كفى دليلا في حشر متعارف التقييد نقلا بادئة اللغة واستعمال العرب وقلنا معنى
الصدق والكذب مقرر متعارف وعرض الجاحظ شبهة فيهما من قبل الاية فيكفي في دفع شبهته
ان الاية لا تتعين لاثبات الواسطة بل تحتمل ان تقتضي تقييد الافتراء اه ارادة ويمكن ان يحمل
قوله ام به جنة على انه لا اعتداد بكلامه للمجنون ويمكن فيكون المقصود من الاية نفي هم
الاعتداد بكلامه لكونه كذبا او كلام مجنون ويمكن ان يقال لا مانع من ارادة صدق قولك لانهم
لم يعتقدوه **قلت** عدم اعتقاد المخاطب ينافي الارادة اذا كان الاستفهام على حقيقته
اما اذا كان الاستفهام للتقرير وتحقيق انه افترى فلا ينافيها **الباب الاول**

احوال الاسناد الخبري فقدم احوال الاسناد لان المقصود بالذات من الخبر الاسناد والمسند
والمسند اليه انما يقصدان لاجله ولانه بتم الكلام به لخلاف الطرفين ولان البحث عن المسند اليه
من حيث انه كذلك لا عن ذات المسند اليه والاسناد متقدم عليه وان تاخر عن ذاته وقدم
احوال الخبري لكون الخبر اعظم شانا واعم فايدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه
تقع الصياغات العجيبة وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ويتوقف عليه فوائد الاشياء انه
ما لم يعلم انه موضوع لكذا او قصد التكلم به كذا او جهة البحوث عنها في التضريب كذا او هكذا
لم يفد ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى
ونعم وبئس واشتريت او زيادة قاد له كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ولا يذهب عليك ان في
جعل الامر مطلقا وجعل النهي حاصلا من الخبر باشتقاق كما في الشرح بحثين احدهما طور انه
لا فرق بين الامر باللام والنهي وبين الاستفهام فان كلا بزيادة اداة وثانيهما انه صرح الشارح
والسيد السند في شرح الكشاف ان المشتقات كلها مشتقة من المصدر وعبارتهم المخالفة لذلك
مؤولة فقولهم اسم الفاعل ما اشتق من فعل مؤول بما اشتق من مصدر فعل فكيف يحكم بان النهي
مشتق من الخبر **واعلم** ان الشيخ الرضي لم يجعل المشتق من الخبر الا الامر بغير اللام لكنه قال
انه مشتق من تضرب بالاتفاق فعنده تاييد لبعض ما ذكرنا وتزييف لبعض فتامل فتدبر
والاسناد الخبري هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد ان مفهوم احداهما ثابت
لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من قولهم بحيث يفيد الحكم بان احداهما ثابت للمفهوم
الاخرى او منفي عنه لان مفاد الخبر هو الوقوع واللاوقوع لا الحكم بهما وهذا اوفق باطلاق المسند
والمسند اليه على اللفظ من تعريفه بان الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه لكن
صاحب هذا التعريف اراد التنبيه على ان هذا الاطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل
الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما ولا يختلجن في وهمك ان تعريف الاسناد لا يشمل
الاسناد الشرطي لان هذا مبني على ان الاسناد في الجملة الشرطية في الجزاء والشرط فيدله واما
من جعل الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى

او ضم احدى الجملتين الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي
او منافي لمفهوم الاخرى او ينفي ذلك وتعريف المفتاح حيث قال الاسناد الخبري هو الحكم بمفهوم
لمفهوم كما يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم فيكون في معنى التعريف المذكور
اذ الحكم اعم من الايجاب والسلب هو الذي زعمه الشارحون وقصر عليه نظرهم الناظرون وجعلوه
مبنيا على ان الحكم في جزاء الشرط يحتمل ان يكون بمعنى هو الحكم لمفهوم لاجل مفهوم لان الحكم
في الخبر لاجل المحكوم عليه ولمصلحته ولهذا سماه محكوما له وحينئذ يشمل الاسناد الشرطي مطلقا
من غير ابتنا على ما سبق لان الحكم هو الايجاب والسلب اي ادراك وقوع شيء امرا او امر او عدمه
او الانفصال بينهما او ادراك لا وقوعه **لانك ان قصد** اي مقصود **الخبر** اي المعلم
بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللغة او المتلفظ بالجملة الخبرية مرادا
بها معناها على ما هو العرف كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير وبشر الذين امنوا
وعملوا الصالحات فقوله الشارح هناك من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة
الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض سوى افادة احد الامرين من التحسر والتحزن
والتخشع وتحريك الحمية والدعا الى غير ذلك نظرا لانه ان اراد المتلفظ بالجملة الخبرية
مرادا بها معناها فلا وجه لنفيه لصحته وان اراده مطلقا فلا يحتاج الى نفيه لانه ليس من محتملات
العبارة لكن ينبغي ان يراد من هو بصدد الاخبار باي معنى كان لا الاخبار بالفعل وان كان هو
قصده ايضا لا خروج من الامرين ليصح قوله فان كان خالي الذهن الى اخره فتامل **تخبره**
متعلق بالقصد فتامل والمراد به اجراؤه لا الجملة اذ المقصود بالفعل والغرض منه الافادة هو
لا المقصود بالجملة الخبرية فان المقصود بها نفس الحكم او لازمه فلو اريد الجملة لما صح قوله
افادة المخاطب اما الحكم او كونه عالما به او كليهما كما اذا سئل واحد عن امر محضر
جماعة تبادر كل واحد الى الجواب ليفيد الحكم وانه كان عالما به **فان قلت** قد يكون قصد المخبر
احضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه **قلت** هو حينئذ ليس مخبرا لا بمعنى العلم
للنسبة الخبرية ولا بمعنى الملتفظ بالجملة الخبرية مرادا بها معناها اذ لم يقصد بالخبر الحكم
للاعلام وهو معنى الخبر بل للاذكار وبعد فيه نظر اذ قصد المخبر ربما يكون افادة غير
المخاطب حكما كما في صور التعريض كقولك اشتركت ليحبط عملك فان المقصود من هذا الخبر
افادة المعرض عنهم من المشركين بانها حبطت اعمالهم الا ان يقال المخاطب صورة هو النبي
صلى الله عليه وسلم ومعنى هؤلاء المعرض بهم غايته انه عدل عن الخطاب معهم الى الخطاب
مع النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعون على القبول كما سيجي في محله **فان قلت**
المقصود خطاب النبي بانهم حبطت اعمالهم وهذا هو المعنى التعريضي **قلت** يكذبه ان
رعاية المؤكدات والخلو عنها انما هو بالنسبة الى المخاطب والمراد بكونه
عالما به ليس مجرد حصول صورته في ذهنه وان ظنه الشارح لان تصور الحكم لا يفيده
ولا يسمى علما ولا بعد المتصور عالما به بل يحكم عليه بالجهل به بل المراد به كونه مصدقا

به اي تصديق كان قال السيد السند اطلاق العلم عليه مستفيض لغة وهذا بنا في ما ذكره
بعض المحققين من ان اطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل يخالف العرف والشرع واللغة
لانه جوز ان يكون مقصوده الاطلاق على سبيل الحقيقة ويكون الاطلاق المستفيض
الذي ذكره السيد السند مجازيا ولا يشتبه عليك ان الخبر الذي تستفيد منه اليقين لازمه
يقين المتكلم والخبر الذي تستفيد منه الظن لازمه تحتمل ان يكون ظنه ويحتمل ان
يكون اليقين فتامل ولا ينافي بين كون الحكم وكون المخبر عالما لازما وملزوما وبينه
الانفصال بين قصدي افادتهما وان توهمه بعض الافاضل • واطال في دفعه بلا طايل •
ومن ينظر بعين التحقيق • ولا يكتفي بادي النظر عن الفكر العميق • لا اظنه ان يبقى من
اهل التصديق • بان قصد المخبر غير افادة الحكم وليس ولا قصد الا الى افادة الحكم المضمون
حقيقة الخبر او مضمون ما يلزمه من المعاني المجازية او الكنائية او التعريضية اذ افادة
كونه عالما به لا يخرج عن احد هذه • العاني والمراد بالحكم الوقوع واللاوقوع لانه الذي
يفاد بالخبر حكم بديهة العقل كما اشار اليه بقوله لا شك وان كان كلام القوم يشعر بانه
الايقاع والانتزاع حيث قالوا مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى اي بوجود الامر
القايم بالطرفين في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفايه والا لما
وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفا ما نفي اذ لا معنى للدلالة
الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد والاوقد وجد منه الضرب ليلا يلزم الخبر
اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينيذ لا تحقق الكذب أصلا وللزم اجتماع
المتناقضين في الواقع عند الاخبار عن اقتضاء دلالة اللفظ في الواقع عند الاخبار بامرين
متناقضين هذا ونحن نقول بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار عن امر غير واقع
لاقتضاء دلالة اللفظ التحقق والواقع عدمه يتجه على استدلالهم هذا بانه يجري في كون
المدلول حكم المخبر اذ يمكن ان يقال لا يدل على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه والا لما وقع
شك من سامع يسمعه بل علم حكم المخبر بالثبوت او بعدمه ولما صح ضرب زيد الاوقد
وجد من القايل العالم بضرب زيد ليلا يلزم اخلا اللفظ عن معناه الذي وضع له وحينيذ
لا يتحقق الكذب ولليزم اجتماع المتناقضين عند الاخبار بامرين متناقضين لانه يلزم
الحكم بالوجود والعدم وكل حكم يستلزم انتفا الاخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه
قال الشارح تاويل كلامهم ان المدلول ليس الثبوت والعدم قطعا حيث لا يتفك
عن الدلالة اذ فهم الثبوت او الانتفا من الخبر ضروري ولا يمكن انكاره وان كان مدلول
الخبر الحكم بوجود المعنى وانتفايه لما كان لانكار الخبر معنى لامتناع ان يقال انه لو لم
يوقع النسبة لكان مفهوم جميع القضايا تحققا دايما فلم يصح قولهم بيت معنوي زيد
قايم وزيد ليس بقايم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين وفيه او لا منع امتناع ان يقال
لم يوقع النسبة لجواز ان لا يكون المتكلم على خلاف الاعتقاد ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا

بالجواز ان لا يكون المتكلم باللفظ عالما بالمعنى الا ان يراد امكان تحقق مفهوم جميع القضايا
لجواز ان تتكلم بالنقيضين شخصان عالمان بمضمونهما وانه جوز ان يكون مدلول الخبر
الحكم المطابق فلا يمكن تحقق المتناقضين لعدم امكان مطابقة حكميهما وجوز انكار الحكم المطابق
بانكار مطابقته بلا خفا وثانيا انه لو كان تاويل كلامهم ما ذكره لكان حاصله انكار قطعية
الدلالة ولا تعلق لذلك الانكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفا او الثبوت والانتفا
في الواقع فان قطعية الدلالة باطلة لكونها وضعية مع كون المدلول الحكم ايضا بالوجوه
المذكورة كما اشرنا اليه الا ان يقال ان مراد هم ان المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه
من حيث انه متعلق حكم الخبر وبواسطة يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع وليس
المدلول او لا ثبوت المعنى او عدمه قطعا حيث لا يحتمل الخلاف وانما نفوا صفة المدلولية
الثبوت والعدم من حيث انهما متعلقا الحكم لانه بتوسطه يظهر ان الدلالة غير قطعية
لجواز عدم مطابقة العلم نعم لا ينحصر وجه عدم القطعية فيه فدلالة الخبر باستعمال
المخبر فيما قصد به فيجوز ان يتخلف لعدم استعماله في صورة ذهنية متحققة بان يتلفظ
من غير صورة ذهنية ومن هنا انكشف ترتب الدلالات الثلاثة في المكتوب دلالة الخط
على اللفظ واللفظ على الصور الذهنية اي الشيء من حيث انه متعلق علم المتكلم ودلالة
الصورة الذهنية على الامر الخارجي اي على الشيء مع قطع النظر عن انه متعلق العلم
ونحن نقول لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم لكان دخول اداة الاستفهام لطلب
المتكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر ودخول اداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم ودخول لام الامر
لطلب حكم المتكلم به ولكان ليت زيدا قايم لتمني العلم بقيامه وعلى هذا القياس وبيني
الاول اي الحكم من حيث انه يستفيده المخاطب من الخبر فايدة الخبر لا من حيث
انه يفيده المخاطب كما يشعر به عبارة الشارح المحقق وذلك لان الفايدة لغة ما استفيد
من علم او مال فالليق في وجه تسمية الحكم فايدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا
والثاني لازمها الظاهر لازم فايدة الخبر وفي ايراد الضمير خفا وانما سمي الاول فايدة
الخبر والثاني لازم فايدة الخبر لان المستحق لاسم الفايدة ما وضع له اللفظ والاسم لازم
الفايدة ما هو غير الموضوع له واستفاد به لانه يلزم الوضع له وقد نبه صاحب المفتاح
على ان هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجملة ولو بقرينة بل من قبيل ما يمتنع انفكاكه
عن الشيء فقال والاولى بدون هذه تتبع وهذه بدون الاولى لا تتبع او نبه على
ان لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال والاولى وهذه منبها سابقا
الاولى وهذه على ارادة الاستفادتين دون الحكم وكون المتكلم عالما به وقد ذكرهما
على وجه التذكير حيث قال وسمي هذا فايدة الخبر وهذا لازم فايدة الخبر شد
اراد بيان انه كيف خص احدي الفايدتين باسم فايدة الخبر والاخرى باسم لازم فايدة
الخبر فقال كما هو حكم اللازم المحمول المساواة يعني كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهولة

المساواة في النسبة الي الوضع يعني قاعدة القوم ان جعلوا اللوازم الدال بعضها فايدة وبعضها لازم فايدة فما كان له مزيد اختصاص بالدال حتي كانه يفهم من حاقه سمي فايدته ويعتبر من دواخل المقصود به وما جعل مساواته بالمختص في الاختصاص سواظهر الخطاط عنه او لا يعد من لوازم الفايدة مثلا فايدة ضرب لحدث والنسبة والزمان لتساوي الثلاثة في النسبة الي الوضع والمكان المبهم والعلة المبهمة والمقارنة لحال من احوال الفاعل لا يعد فايدته ولا يجعل من لوازم ما وضع له ضرب مع لزومها للفظ ضرب لانه مجهول المساواة بيانا لوجه تسمية الثاني لازم الفايدة يعني تسميتها لازما دون الاولي لانها لا تنتفع بدونها كما هو حال اللازم الاعم لانه احق بمجهولية المساواة من المساوي المجهول المساواة فبعضهم قال اراد به اللازم ما يشمل الاعم والمساوي المجهول المساواة ولعمري ان امثال هذا من العجاب والشاهد علي عجز الممكن حيث وقع من جم غفير من اولي الالباب السابقين في كثير من الابواب وعلي ان المنزه ليس الا الواجب رب الارباب اللهم لك التنزه والتقدس ونعوذ بك عما هو لوازم الامكان من التدنس وكيف لا ووجه تسمية الاولي فايدة والثاني لازم الفايدة هو الواضح الذي قدمناه فكيف نلتفت الي مثل هذا التوجيه مع وضوح وجه وكون الثانية لازما اعم واضح فما الداعي الي جعله من جملة المجهول المساواة او التغيير عنه بمجهول المساواة ولا يظن بعاقل ان ينسبه الي فاضل بيده مفتاح المعاني وكامل ينسد ببلاغته ثغور المباني بحتي بقي انه صح ان كونه عالما به لازم فايدة الخبر وكثيرا ما يتحقق الحكم والمتكلم غير عالم به لكونه مخبرا علي خلاف علمه فقيل ان الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم وكون المخبر عالما به بل افادة الحكم وافادة كونه عالما به فان الاولي تنتفع بدون الثانية والثانية لا تنتفع بدون الاولي وقال المصنف ووافقه العلامة انما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه بما فان علمه من الخبر بالحكم لا ينفك عن علمه بكون المخبر عالما به منه بخلاف العكس فجعلا ملزوما ولازما باعتبار هذين العلمين والشارح المحقق ظن انهما جعلا اللازم والفايدة نفس العلمين وخالفا المفتاح وبيانها ليس موجبا لمناقشة فليحمل علي ما سمعت وبالجملة بيان اللزوم ان علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف علي علمه بان المخبر عالم به علما مطابقا حتي لو شك في علمه او مطابقة علمه لم يحصل له العلم بالحكم من الخبر فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم بكون المخبر عالما والعلم بكونه عالما بكونه بالحكم منه كما في قولك حفظت التوراة لم حفظه وهذا بيان واضح لا حوم حوله ريبه الا انه خفي علي السلف والمصنف ذكر في بيان علم المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالما به منه بان العلم الثاني لو لم يحصل عند الاول فاما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد وكلاهما باطل وبين الشارح بطلان الاول بان العلم بكون المخبر عالما بالحكم يوجب كون الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر

وفيه

مع الثلثة هذا ما الهمت في حل عبارته والقوم جعلوا قوله والاولي بدون هذه يمتنع وهذه بدون الاولي لا يمتنع كما هو حال اللازم المجهول المساواة صح صح

ينفك عن العلم بالحكم منه صح

وفيه نظر لانه مبني علي ان اللازم مجرد ادراك ان المخبر عالم بالحكم ولو تصورا وقد عرفت ما فيه بل الحق في بيانه ان علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف علي علم المخاطب بكونه عالما به علما مطابقا كما عرفت ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لحصول العلم بالحكم ايضا قبل حصوله بالخبر فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل وبين المصنف بطلان الثاني بان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه واثبته الشارح بان التقدير ان حصولها من نفس الخبر وفيه نظر لان التقدير الذي نحن فيه ليس الا ان حصول الحكم بالخبر كان هو حصولها به لانه لازمه لانا نقول هذا اول المسئلة ونحن في بيانه فالتمسك به مصادرة فالوجه ان يقال ان سماع الخبر عن المخبر الموثوق به كاف في حصول الثاني منه لانه لا يتكلم علي خلاف علمه فان قلت كثيرا ما يسمع خبرا وليس في ذهنا ان المخبر صادق قلت ان اردت انه ليس بحيث يحمل هذا الحكم فيها لا تسمع وان اردت انه ليس مفصلا فلا يقدح واستصعب الشارح الاشكال فاختار طريقا ثانيا في تعيين الفايدة ولازمها فجعل الفايدة الحكم ولازمها كون المخبر عالما به وهذا ضروري للمخبر ولا يخفي عليك ان الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه لا التصديق به وهو المدار والاول لعزل عن الاعتبار وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكروا ان كثيرة يمكن اعتبارها في الفايدة ولازمها وكان لنا عليه زوايد لكن امثال هذا لا ينفع في تعيين المصطلح فرأينا ان الغرض عنها قد انمحي فطويناها علي غرها لنعصمك عن ضرها وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل اي ينزل العالم بالفايدة والعالم باللازم منزلة الجاهل بها لعدم جريه علي موجب العلم بالفايدة والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه علي موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفايدة قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها الصلاة واجبة ومثال المخاطب العالم باللازم نحو ضربت زيدا لمن يعلم انك تعرف انه ضرب زيدا الذي جاءني غيره عندك بضربه كانه يخفي ذلك فالمراد بالجاهل الجاهل بها لا الجاهل بالفايدة لان العالم باللازم لفايدة اذا لم يجر علي موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل به ولا محصل لتنزيله منزلة الجاهل بالفايدة وقد ذكر السيد السند ان تنزيل المفتاح العالم بالفايدة ولازمها منزلة الخالي عنهما للبالغة والا فتنزيله منزلة الجاهل يكفي في القا الكلام عليه وما حققناه لك مظهرا ثرا اهمال النظر فيما ذكروه كما يكون التنزيل لعدم الجري علي موجب العلم يكون للجري علي موجب الجهل وبينهما فرق فلا تغلط وتنبه عليه ان هذا من باب اخراج الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر فينبغي ان يذكر بعد قوله وكثيرا ما يخرج الكلام علي خلافه ويجمع مع خلاف مقتضي الظاهر كما في المفتاح ويمكن ان يجاب عنه بانه قدم علي قوله وكثيرا ما يتجه علي الحصر من انه قد يبقي يكون قصد المخبر غيرهما فانه قد يلقيه علي العالم بهما فحينئذ ينبغي ان يجعل الجاهل مثالا للخالي والسايل والمنكر ليتم الدفع ولا يختص بالخالي عن النسبة مطلقا كما فعله السيد السند بنا علي ان تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله وغير المنكر كالمنكر وان يؤيده

بالفايدة ص

لدفع

انه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر على ان دخوله فيما
سيأتي لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر فلا يوجب التكرار وان في هذا التعميم اغناء عما احتاج
اليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السايل بالمقايسة **واعلم** ان التنزيل العالم بها
منزلة الجاهل نتائج منها القا الجنرالي العالم ومنها سلب العلم عن العالم بالخبر كما في قوله
تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق ولبئسما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون فانه اثبت لهم العلم بفايدة من اشتراه ما له في الاخرة من نصيب ونفى عنهم
العلم بها بقوله لو كانوا يعلمون اي لو كانوا يعلمون انه ما لهم في الاخرة من خلاق لما شروه به
فنفى عنهم العلم بعد اثباته لتنزيل منزلة الجهل فبطل ما ذكره المصنف من ان في كلام المفتاح
ايهاما وان الاية من امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل لعدم جريه
على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر لانه من امثلة تنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة
الجاهل لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر لانه من امثلة تنزيل العالم
بفايدة الخبر منزلة الجاهل لا الالقا اليه بل لسلب العلم عنه صريحا لما ذكره الشارح في
شرح المفتاح من انه لا ايهام مع قول المفتاح كيف يخرج صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على
سبيل التوكيد القسمي واخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا لعلمهم ولو سلم فلا ضير في الايهام
بعد وضوح المرام لانا قد عرفت انها لاثبات العلم بفايدة الخبر في صدرها ونفيه في اخرها
فلا يبقى قول المفتاح هذا الايهام ولا يدفع ضره وضوح المرام على ان للمصنف ان يقول
المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصر وحفظه عن التشبث على هذا الايهام وظهر ضعف
ما ذكر الشارح ومن تبعه في دفعه من ان مراد المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة
توضيح تنزيل العالم بالشيء اعم من الفايدة وغيرها منزلة الجاهل ولا بأية الشريفة احتمال
اخر تخلو فيه صدرها عن وصف اهل الكتاب بالعلم وهو ان يكون لقد علموا لاعلى الجزا
وتكون اللام لام الابتدا ويكون لو كانوا يعلمون لنفي كونهم من اهل العلم فالحاصل لو
كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق فليس في الاية الا نفي العلم وفيه
ايضا تنزيل العالم بالفايدة منزلة الجاهل لان اهل الكتاب بان اختيار السحر والشعوذة
على كتاب الله بهذه المثابة لكن دخول لام الابتدا على الجملة المنفية مختلف فيه والجمهور على ان
الداخل على المنفية في غير باب ان محولة على القسم وكما لابد في تصحيح حصر قصد المخبر
في الفايدة ولازمها من التنبيه على انه قد تنزل العالم بالفايدة منزلة الجاهل لئلا
يشكل الحصر بالخبر الملقى الى العالم لابد من التنبيه على تنزيل وجوب الشيء منزلة عدمه
ليلا يشكل بمثل ما رميت اذ رميت لانه لولا تنزيل الرمي منزلة العدم لم يكن في هذا القول
صحة قصد الفايدة ولازمها **واعلم** ان قوله تعالى وما رميت اذ رميت انما يكون من
قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه لو كان المقصود نفي الرمي مطلقا فتفسير السيد السند
حيث قال اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة لان اثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر

تخرجه

تخرجه عما تخن فيه وكذا ما نقله من انه ما رميت تاثيرا اذ رميت كسبا ورديفه بانه ليس بشيء لجريانه
في جميع الافعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره وكذا ما يمكن ان يقال
من انه ما رميت في اعين الكفرة اذ رميت من كفك او ما رميت على قدر قوتك اذ رميت
وفيه ما ينبغي لك معرفته **فينبغي ان تقصر** المخبر على صيغة المجهول او المعروف من
التركيب اي من المركبات او تركيب الالفاظ بعضها مع بعض في ظاهره وتقديره **على قدر**
هو كالضرب والعدد بمعنى المقدار **الحاجة** اي على مقدار حاجته في افادة الحكم ولازمه
او حاجة المخاطب في استفادتها فوجه تفرعه على السابق ظاهر ومن لم يتنبه وقع في
تطويل ليس فيه كثير تحصيل ولا يخفى انه بظاهره لا ينفي وجوب الاجتناب عن ايراد
اقل من الحاجة والاولى ان يقال فينبغي ان يذكر التركيب على قدر الحاجة واعلم ان الايراد
على قدر الحاجة مما يراعى في كل باب من ابواب البلاغة لا يخص افادة الاسناد الخبري
وعلل وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن اللاغية واتجه عليه انه لا يفيد وجوب
الاجتناب عن الايراد اقل من قدر الحاجة اذ ليس فيه الحذر عن اللغو بل عن فوت
المقصود واجاب عنه الشارح المحقق بانه نزل وجه وجوب الاجتناب عن ايراد
الاقل لظهوره والسيد السند بان الاقل مما لا بد منه في حكم اللاغية ومندرج تحت
المراد باللاغية ونحن نقول في ايراد الاقل لكون فصد بعض ما قصد افادته لاغية
ثم فصل ذلك المجمل بقوله **فان كان** المخاطب **خالي الذهن** لعض تفصيل له
مزيد اختصاص بالخلو الاسناد والاخذ المسند اليه وذكره الى غير ذلك تحت هذا المجمل
من الحكم اي النسبة التي بين بين او الوقوع واللاوقوع وعلى التقديرين الخلو عبارة
عن عدم الادراك لا هن عدم الاتصاف كما في الخلو عن التردد ويتجه انه يلغو قوله **والتردد**
فيه بلا ريبة لان عدم ادراكهما يستلزم عدم التردد فيهما لان التردد بدون التصور
محال وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو عن التصديق لا يدفع الغنا عن التردد لان
التقييد غير ضروري او التصديق والخلو عن التصديق كالخلو عن التردد ولا يفوذكر
التردد بعده لكن لا يصح جعل ضمير والتردد فيه الى الحكم اذ تردد المخبر لا يكون في التصديق
بل في النسبة المقصودة فتوراجع الى الوقوع او اللاوقوع المذكور ضمنا لان الحكم حينئذ
بمعنى ادراك الوقوع او اللاوقوع فهو من قبيل اعد لوا هو اقرب للتقوي فتقول من قال
بالاستخدام عار عن الاستحكام ولكن الحال في قوله وان كان متردد افيه طالبا له ولم يرد بالحكم
الوقوع واللاوقوع حتى يستغني عن قوله والتردد فيه ليلا يتوهم ان المراد بالحكم بمعنى
الايقاع فيفوت اشتراط الخلو عن التردد فهذا من قبيل ترك المبالغة في اختصار اللفظ تقربا
للتغالطي وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الاقسام الثلاثة فيه لانه
انما يحسن حفظت المورية لمن يخلو ذهنه عن انك عالم اما الخلو والمتردد في علمك فلا يحسن
ان يقال له انك حفظت النوازلة لافادة العلم لانه ظاهر في تاكيد الحفظ لا العلم به والظاهر

حينئذ في عالم تحفظك النوراه بل قولنا حفظت النوراة لافادة العلم من غير اعتبار خلوه عن العلم بالحفظ اذ لو اعتبر خلوه عنه صار ثبوت علمك به مقصودا اصليا وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم فينبغي ان يعبر عنه لما يفيده قصدا او صريحا فحينئذ يكون فايدة الخبر استغني المخاطب في استفادته او المتكلم في افادته او الكلام او الحكم قال الشارح على لفظ المبني للمفعول وهو مجهول عن موكدات الحكم الاولي عن موكد للحكم ولما خص الشرط بالحكم قال علي طبقة عن موكدات الحكم او تنبيه علي ان وضع الموكد للحكم وان استعمل للازمه ايضا والوكدات ان ولام الابتدا وصورة الجملة اسمية قال الشارح اسمية الجملة فيما بينهم بهذا المعني وتكريرا لاسناد ونونا التوكيد واما الشرطية بالفتح والكسر وحرفا التنبيه وحروف الصلة اعني الزوايد وان كان المخاطب متردد افيه طالبا له حسن تقويته بموكد قد سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه العبارة فتذكر وما لابد من التنبيه عليه ان المراد بالتردد فيه التردد في خصوص الحكم ولا يعتبر التردد اجمالا بان يكون سواله مجملا لو فصل وقع الجواب من تفاصيله كما في قولك كيف زيد فانه مجمل تفصيله اهو سود او ابيض او صحيح او سقيم لكن لم يوجد تردده في خصوص الصحة مثلا فلا يقال في الجواب انه صحيح بل صحيح بلا تاكيد والمراد بحسن تقويته انه لو تركه المتكلم لا يكون الا في ترك الاولي ولا يخطاء وربما يقال يراد ان التاكيد للمتردد واجب وتركه مع السايل ايضا خطا وبما ذكرنا اندفع توهم انه يلزم من هذا الكلام ان لا يحسن في جواب كيف زيد صحيح وان لا يتم قولهم ان الجواب عن سوال السبب الخاص يقتضي التاكيد والسوال عن السبب المطلق لكنه ينافي ما قاله الشيخ في دلايل الاعجاز حيث قال اكثر مواقع ان حكم الاستقرا هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسايل ظن علي خلاف ما انت تجيبه فاما ان تجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي الي ان لا يستقيم لنا ان نقول صاح في جواب كيف زيد وفي الدار في جواب ابن زيد حتي تقول انه صاح وهذا ما لا قايل به فانه يفيد ان لا يكون التاكيد للسايل مطلقا بل مقيدا بالظن المذكور وان يكون التاكيد واجبا في جواب السايل كما يقتضيه قوله لا يستقيم وربما يجاب بان هذا حكم ان لكونه علما في باب التوكيد ولا يجاب لانه ايضا مناف لاطلاق الموكد ولك ان تجيب بان هذا حكم بان الوجوب من الشيخ وتقرير الوجوب لا ينافي اطلاق الحسن نعم اثبات الوجوب في البعض ينافي اطلاق الحسن الا انه جعل المصنف هذا البعض داخلا في النكر لان التصديق نقيض الشي يوجب انكاره وان كان ظنا نعم جعل التاكيد بان للظان خلاف ما انت تجيبه اكثر مواقعه في معرض الانكار لان التي هي علم في باب التوكيد احق بالنكر الجازم بالنقيض الا ان يكون الظان اكثر من الجازم بحكم الاستقرا وكون الاستقرا مفيدا له لا يخلو عن بعد ولا يتجه علي الشيخ ما اورده السيد السند من ان كلام الشيخ يفيد انه يجوز انه صاح في جواب كيف زيد مع انه ينافي ما ذكره القوم من ان كيف لطلب التصور وان السوال عن السبب المطلق لا يوكد لانه انما يفيد لو كان معني كلامه وهذا

مما

وهذا ما لا قايل به انه لا قايل بوجوب انه صاح بل المعتبر جوازه وهو غير متعين لجواز ان يكون معناه ولا قايل بانه صاح في جواب كيف زيد ولك ان تنصر ما فهم المعترض من كلام الشيخ بان السوال باشال كيف المصدق الخاص عند التحقيق الا انه لما كان تحصيل ذلك التصديق بالقاء قيد قالوا انها لطلب المتصور والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التاكيد هنا في الجواب قال نعالي في جواب ما هي تقول إنها بقرة صفرا والحمل علي ان التاكيد هنا لاظهار الرغبة لا لكونه كلاما مع السايل خلاف الظاهر واعترض السيد السند بان ما ذكره وجها للتقييد الاصل بان يكون للسايل ظن علي خلاف ما انت تجيبه لا يخفه لانه يمكن ان يجعل الاصل وهو الاولي انه ان كان التردد في اصل التصديق الذي في الجملة الخبريه كما في قولك هل زيد قايم فهناك موكد الجملة وان كان عن تفاصيل الاطراف والقيود التي فيها فلا حاجة الي التوكيد اذ المطلوب بحسب الظاهر هو التصور واجيب بانه لم يبن التقييد علي عدم استقامة الاصل اطلاقا بل علي الاستقرا وليس بشي لان لو كان كذلك لقال لانه يودي الي ان يستقيم في جواب غير الظان التاكيد وهذا مما لا قايل به نعم يرد انه لو دب ما ذكره من الاصل ان لا يوكد جواب من يقول ازيدا ضربت وهو خلاف ظاهر كلام القوم فالضابط ما ظهر من شرح كلام المتن ويمكن ان يقال مراد الشيخ باشتراط ان يكون للسايل ظن علي خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل وذلك بان يكون متردد افي خصوص الحكم الذي يجاب به فانه اذا تردد بين الطرفين وصار ملحوظين له فكل منهما في معرض الرجحان وقريب من حصول التصديق فكل ما يجيب به سواله فهو علي خلاف ما هو مظنونه بالقوة القريبة وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه فالمنكر اسم فاعل وجعله اسم مفعول منكر وان كان له وجه صحة وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار اي بقدر الانكار اي زايدا علي قدر ما للسايل بالغا بالغ علي حذو الانكار فله فايدتان احداها اشتراط ان يكون زايدا علي قدر تاكيد المتردد وثانيتهما انه يتفاوت بحسب المقامات وان اقتصر الشرح علي بيان الفايدة الثانية برشدك الي ما ذكرنا

جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي حين ساله قايلا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قايم ثم يقولون ان عبد الله لقايم والمعني واحد وذلك أن قال بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قايم جواب عن سوال سايل وقولهم ان عبد الله لقايم جواب عن انكار منكر قيامه هذا وما ذكره المصنف في قوله تعالي ثم انكم يوم القيمة تبعثون من انه اكد اثبات البعث تاكيدا واحدا وان كان مما ينكر لانه لما كان ادلته ظاهرة كان جديرا بان لا ينكر بل غاية ان يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المتردد بن فيه تنبيها علي ظهور ادلته وتبعيد ان يشك بالتامل في اجوبة رسل عيسي عليهم السلام وبهذا عرفت ان في بيان مقامات الاخبار ذبا عن كلام العرب طعن الطاعن بل اجترا القاصر المجتري علي الكلام المعجز وان في قوله وقد تخرج الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر دفعا

ثم يقولون ان عبد الله قايم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قايم

لما يكاد يعود ويقول نجد في مقام الاخبار من غير الجواب وردّ الانكار ان عبد الله قايم وفي مقام ردّ
الانكار عبد الله قايم كان عبد الله لقايم وفي جواب السايل عبد الله قايم فان قلت
كيف صح اشتراط كون التاكيد على قدر الانكار وكيف يزول به الانكار ولم يكن زايدا على قدره
قلت اذا تعارض التاكيد والانكار تساقطا فبقي اصل الخبر مفيدا كما قال الله تعالى
استشهاد على وجوب التاكيد على حد والانكار ازيد من التردد وعلى تفاوت مقامات الانكار
في طلب التاكيد حكاية عن رسل عيسى هم بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح
اللام والمعجمة وبحي وشمعون وهو الثالث الذي عزز به بعد تكذيبهما وما في الشرح
انهم شمعون وبحي والثالث الذي هو بولس او حبيب النجار غير موثوق به كما اعترف به
الشارح ونبه عليه في حاشية الكتاب اذ كذبوا لا يصح تعلقه بالحكاية ولا يقال بل يتعلق
للحكاية والتقدير حكاية عن رسل عيسى قولهم اذ كذبوا والمراد اذ كذب بعضهم كما يقال قتل
فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم اذ المكذب في المرة الاولى اثنان بدليل قوله تعالى
اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون ولحل الكلام وجه
اخر للشارح المحقق وهو ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة لاتحاد المرسل والمرسل به يعني
ان منشا التكذيب انما لا يصلحان ان يكونا مرسلين من هذا المعظم في العظيم وهو بعينه
جار في الثالث وللفاضل المحشي للشرح وجه اخر وهو ان في المرة الاولى والثانية
متعلقان اما بقال او بالحكاية لا بكذبوا فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الاولى ولا بأس في كون
المكذب اثنين لا غير ولا يتجه عليه ما توهمه انه حينيذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل
رسولين لان القول للرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم نعم يتجه ان المحكي عنهم
ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بل بعد تكذيب الاثنين وتحتاج الى اعتبار وقت تكذيب
الثلاثة ممتدا من وقت تكذيب الاثنين الى وقت تكذيب الثلاثة كما تحتاج في توجيهنا
الى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا الى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح واذا استغني
لكن احتاج الى جعل تكذيب الاثنين تكذيبا للثلاثة قبلا خبارهم فلكل وجهة هو موليها
والفاضل المحشي اجاب عن اشكاله بما لا يكشف الا عن اهماله فلنكشف حكاية سواله وكشف
حاله في المرة الاولى متعلق بما عرفت في المرة الاولى او الثانية انا اليكم مرسلون
مقول قال او قولهم على اختلاف القولين اكد للمنكر في اول مرتبة الانكار بان وخلو الجملة
عن الدلالة على الزمان مع ان الظاهر فيها انا اليكم ارسلنا اذ خلو الجملة عنها والعدول
عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة في تحقق مضمون الجملة لان تاكيد المنكر
فوق تاكيد المتردد كما ارشد وهذا مزيد ارشاد وعدت فلا تغفل ولعل هذا مراد
الشارح بقوله موكد اباسمية الجملة والا فاسمية الجملة من ضرورات ايراد كلمة ان فتخفى
دلالتها على التاكيد وفي المرة الثانية انا اليكم لمرسلون يعني لما ظهر زيادة انكارهم
الدال على قدر ما ظهر من مراتب انكارهم لانهم لم يقتصروا في المرة الثانية على اصل الانكار

بل بالغوا فيه حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا فنفوا نبوتهم باثبات البشرية لهم حيث اعتقدوا
ان الرسول لا يكون بشرا فاظهروا به انكارهم ثم زادوا في النفي بقولهم وما انزل الرحمن
من شيء ثم بقولهم ان انتم الا تكذبون فلاجرم اكد الحكم معهم ثلاث تاكيدات وفيه
بحث لانه لما تقرر ان الانكار يستدعي زيادة تاكيد على التردد فلابد له من تاكيد بن
والزيادة مرتين لابد من تاكيدين اخرين حتى يكون التاكيد حسب الانكار وقد وقع
في الاية اربع تاكيدات الا ان الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف في انها كيف تركبت في
الاستشهاد بكون التاكيد على قدر الانكار في الاية على وجوب التاكيد حسب الانكار التاكيد
بالقسم وهو ربنا يعلم فانه جعله الزمخشري جاريا مجرى القسم في تاكيد الحكم ولا ينفع
في دفع ما ذكرنا ما كتب الشارح في حاشية شرحه بيانا لكلمة عدم عد القسم من جملة
المؤكدات من ان الكلام في المؤكدات المتصلة بالحكم والقسم جملة براسه هذا وقد استصعب
نفي رسالتهم باثبات بشريتهم ان البشرية تنافي الرسالة من الله لا الرسالة من عند عيسى
والرسل كانوا يدعون الرسالة من عنده لا من عند الله ومعنى قولهم انا اليكم لمرسلون
انا اليكم مرسلون من عند عيسى عليه السلام واجاب الشارح المحقق عنه
بما استفاده من عبارة الكشاف حيث قال فدعاها اي رسولي عيسى الملك اي ملك
انطاكيه فقال من ارسلكما قالا الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك فقال صفاه
وأوجز فقالا يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد من انه كان الرسل دعوهم على وجه ظنوهم
اصحاب وحي ورسلا من الله بنا على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله هذا يعني في
وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق له واشار بقوله وكان الى رجحان هذا التوجيه وأبى ان
له توجيها آخر الا ان السيد السند زيف هذا التوجيه واستبعده جدا لان الرسل
انما ارسلوا الى اصحاب القرية ليدعوهم الى عيسى عليه السلام والتصديق بنبوته والانقياد
لدينه فايهامهم اياهم انهم اصحاب وحي من الله بلا واسطة رسول مستبعد جدا فلا يليق
ان يوجه به فضلا عن ان يكون توجيها راجحا بل الظاهر ان مراد هم انا اليكم مرسلون
من عيسى بامر الله وان تكذيبهم انما هو في كونهم مرسلين
من ذلك الرسول وان الخطاب في قوله ان انتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق
تغليب المخاطبين على الغايب فيلزم نفي الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كانهم احضروا عيسى
عليه السلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله مبالغة في انكارها وتظير ذلك في الاشتمال
على التغليبين ان يبلغ جاعة من خدم السلطان حكمه الى اهل بلد فيقولوا في رد هم ان حكمكم
لا يجري علينا اذ فينا من هو اعلى يدا منكم هذا وحن نقول اولا ان استبعاده لتوجيه الشارح
ليس بذاك الجواز ان يقولوا حكم الله في حقنا ان نقصد قوا عيسى في جميع ما جاء به فان فيه دعوتهم
لهم الى عيسى على وجه يوهم انهم اصحاب وحي وثانيا انه يحتمل ان يكون المقصود بالنفي
في انتم الا بشر مثلنا مع دخول عيسى عليه السلام في الخطاب نفي امكان رسالتهم عن الله

وقع في نسخة المص نفي بشريتهم
في موقع اثبات بشريتهم
فتامل منه

فيدخل عيسي في نفي الامكان و يثبت نفي رسالته علي اكد وجه فلا يكون في الكلام الا تغليب
واحد و الا ظهر ان المراد بقوله انا اليكم مرسلون انا اليكم مرسل احكامنا و يويده جدا قوله تم
وما انزل الرحمن من شيء فانه ظاهر في نفي كون الاحكام مرسلة **ويسمي الضرب النوع الاول**
اي الكلام الملقي مع الخالي سوا نزل منزلة المتردد او المنكر او لا **ابتدائيا** فقوله تعالي الله
مفروق ابتدائي و انما سمي به لانه ابتدا كلاما من غير سبق طلب او انكار كذا نقل عن المصنف
و تبعه السيد السند في شرح المفتاح و الاظهر لانه احدث صورة نسبته في المخاطب من غير
سبق خطورها في نفسه و لا يصح ان يقال لانه اصل الكلام و الطلبي او الانكاري تحصل
بزيادة لانه يشكل بقوله انهم مغرقون فانه ابتدائي و بقوله لا ريب فيه فانه طلبي
و يمكن توجيهه فتامل و قيل لانه مبني علي ما اصل المخاطب ان يكون عليه و لذا يعتبر
خاليا لم يشهد شاهد علي خلافه **والثاني طلبيا والثالث انكاريا** و لو قال و للطلوب
و الطلب و الانكار ظاهر الحال و الوجوه التي تتبعها مقتضي الظاهر لكان قوله **واخراج**
الكلام عليها اي علي مقتضاها **اخراجا علي مقتضي الظاهر** اي مقتضي ظاهر الحال
في غاية الظهور و في المفتاح و احراج الكلام في هذه الاحوال يريد للطلوب و الطلب و الانكار
علي الوجوه المذكورة يريد للخلو عن التاكيد و التاكيد و زيادته اخراج مقتضي الظاهر هذا
و مقتضي الظهار و مقتضي خلافه كلاهما مقتضي للحال كما ان ظاهر الحال و باطنه كلاهما
حال فمقتضي الظاهر اخص من مقتضي الحال لان التسمية هنا ذكرا بالتركيب الاضافي فمنع
الاخصيه منع لما حكم به صريح العقل فلا يقبل و ان جعله الشارح المحقق مستندا ان
بانك اذا جعلت المنكر لغير المنكر و اكدت الكلام عالما بمقتضي الظاهر تحقق مقتضي الظاهر بدون
مقتضي الحال لان للحال يقتضي ترك التاكيد مع ان السند مندفع بان الحال هو الامر الداعي
الي التكلم علي وجه مخصوص فالانكار مع تنزيله منزلة لا لبس حالا فليس التاكيد مقتضي
الظاهر و لا مقتضي الحال و لو نازعت زاعما ان الحال ما يدعو الي ذلك في الجملة غير مقيد
بحال الدعوة و جاريتنا معك فنقول ليس التاكيد بعد مقتضي الحال لان التنزيل مانع عن
اقتضائه و كيف لا و لو كان التاكيد حينيذ مقتضي لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا
مع انه تراجل عن البلاغة لما ذكره الشارح من انا لا نسلم انه ليس علي وفق مقتضي الحال لان
المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال و لا يلزم من كونه علي خلاف
مقتضي الحال بحسب غير الظاهر كونه علي خلافه مطلقا لان انتفا الخاص لا يوجب انتفا
العام علي انه لا معني لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار و عدمه
الا بالتاكيد و تركه لان منع السند غير مسموع علي انك سمعت ما يدل علي انه ليس مقتضي
الحال و كون التاكيد في الصورة المذكورة مقتضي الحال لا يتوقف علي الاتيان به حتي يصير سلب
المعني عن الاتيان به احسن التامل فان هذا من مراعاة التعقل **وكثيرا ما** اي اخراجا او
زمانا كثيرا غايته في الكثرة او **يخرج الكلام علي خلافه** حال كونه كثيرا لذلك و لقد اعجب

حيث

لم يسمع الكلام الا تغليب الخ

حيث وسم قسم المخرج علي خلافه بالقلة حيث وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل و المخرج
علي خلافه بخلافها قال الشارح المحقق يعني ان وقوعه في الكلام كثيرا في نفسه لا بالاضافة
الي مقابله حتي يكون الاخراج علي مقتضي الظاهر **وانا** نقول مقتضي الظاهر اقسام
ثلاثة الكلام مع الخالي و المتردد و المنكر و اقسام خلاف مقتضي الظاهر تسعة الكلام مع
العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الخالي او المتردد او المنكر لان الخطاب بناء في التنزيل منزلة
العالم و الكلام مع الخالي المنزل منزلة المتردد او المنكر لان الخطاب بناء في التنزيل منزلة
العالم و الكلام مع المنكر المنزل منزلة احدهما و الكلام مع السايل المنزل منزلتهما و كثرة
اقسام اقسام الشيء يقضي بكثرته علي ان الظاهر ان المراد انه في مقام وجد وجه التنزيل
جوز الوجهان و التنزيل اكثر من الجري علي مقتضي الظاهر لان البليغ اميل به لدقته لكن ذلك
يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة **فيجعل غير السايل** تفصيل لاخراج الكلام
علي خلاف مقتضي الظاهر و هو منا و لجعل العالم و الخالي و المنكر **كالسايل**
الا انه ينزل العالم منزلة السايل بعد تحصيله فتنزيله منزلة الجاهل و دخوله في قوله
و قد ينزل العالم بها منزلة الجاهل لا يغني عن اعادة خاله في هذا البحث لانه بعد تنزيله
منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالي مقام و لتنزيله منزلة المنكر مقام و قوله **اذا قرع**
عليه ما يلوح بالخبر اي ما يدعو المخاطب الي الخبر و يجعله متوجها اليه متاملا فيه
في مقدمة اجراء له لوح للكلب بالرغيف خوابذ سگ را بسوي نان و فسرة الشارح
المحقق بالاشارة الي ما يشير للمخاطب الي الخبر و ما ذكرنا اظهر مشترك بين الثلاثة
لان تقديم الملوح يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السايل
و تقديم للوح ربما يوثر في المنكر فيجعله متردد افقول السيد السند ان المراد بغير السايل
الخالي لان تقديم الملوح انما يعتبر بالقياس الي الخالي و اما تنزيل العالم منزلة السايل
فراجع الي تجهيله بوجه ما و داخل فيه و تنزيل المنكر منزلة السايل داخل في قوله
و المنكر كغير المنكر فيه احداث لا يخفي علي مثلك و لما كان تقديم الملوح محتملا لان يكون
موجبا لازالة التردد و ان يكون موجبا للتردد احتاج الي تقييده بقوله **فيستشرف**
له استشراف المتردد الطالب اي بالقوة القريبة من الفعل لا ان يصير متردد اه
بالفعل و الا كان الكلام معه مؤكدا علي مقتضي الظاهر و الاستشراف ان تنظر الي الشيء
كالمستطل من الشمس تبسط كفك فوق حاجبك و هو متعد بنفسه يقال استشرف الشيء فحق
العبارة فيستشرفه الا انه بقي في كلامه لام تقوية العمل التي في عبارة المفتاح بعد
اختصاره لان عبارته هكذا فيتنزله مستشرفا فحذف ان لام التقوية لا تدخل معمول الفعل
متاخرا كما تدخل معمول شبه الفعل فبقي في كلامه و صار مختلا و لو لا ان الاختلال بحسب
العبارة اهون منه بحسب المعني لجعلت ضمير له للملوح لا المخبر اي فيستشرف لاجل الملوح
الخبر و ينبغي ان يعلم ان التنزيل منزلة السايل لا يستدعي سبق الملوح بل يستدعي ان يكون

قليلا و كانه استبعد كون مواقع مقتضي الظاهر اقل من خلافه و بعده في شرح العبارة عن مقتضي الظاهر ع

و لتنزيله منزلة السايل مقام ع

فلما وضع فيستشرف مكان فيتركه مستشرفا ع

ما جعله في عرضة التردد لكون الخبر مستبعدا او كون المخبر متهما بالسهو او الكذب وكانه
خص تقديم الملوح بالذكر لكثرة وقوعه **نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا** قالوا اي
لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك هذا او كان هذا
النهي لما علم منه تعالى بعلمه القديم انه سيدعو ربه لنجاة ابنه ويحتمل والله اعلم
النهي عن المخاطبة في طلب العذاب لهم كما قال رب لا تذر على الارض من الكافرين ديارا
يعني لا تدعني بعد لعذابهم فانهم قد حكم عليهم بالاغراق وبالجملة هذا الكلام يشير
الى توجه العذاب اليهم فتكاد النفس تلتفت اليه او تتردد وبعد الجزم به ايضا يحتمل
ان يتردد في انه الاغراق لانه واحد من جنس العذاب سيما وقد سبق واصنع الفلك
فلذلك **قال انهم مغرقون** مؤكدا او اكتفى المصنف في تعيين الملوح بقوله ولا
تخاطبني في الذين ظلموا ولم يذكر واصنع الفلك مع انه الذي يدور عليه الاستدلال
الى الاغراق اشارة الى ان قوله ولا تخاطبني في الذين ظلموا يكفي في التنزيل منزلة
السايل لانه يكفي في الاشارة الى جنس الخبر ولا يجب الاشارة الى خصوصية الخبر فافهم
كلام الشارح حيث قال فهذا الكلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك
يا عيسى انه فصرح حين اقتصر على قوله ولا تخاطبني لان قوله اصنع الفلك من تتمته
مما لا يلتفت اليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس
لامارة بالسوء منه واشار الى الفرق بينهما وكان وجه الاشارة ان فيه تاكيدين
احدهما التنزيل منزلة الحكم المطلوب لتقديم الملوح وثانيهما لان الحكم ما يقبل الوهم
على انكاره لكمال نزاهة يوسف وطهوره فقد اجتمع فيه التنزيلان اولان امر النفس
مما يتردد فيه السامع ولذا كونها غاية فيه على ما تفيده صيغة المبالغة وكون الحكم
مما لا يقبله الوهم على تقدير كون النفس نفس يوسف فقط او عاما وكون الاستثناء منقطعا اي
لكن رحمة ربي هي التي تصرف عني الاساءة او ظرفا ظاهرا وما على تقدير كون المستثنى متصلا
غير ظرف بمعنى الا البعض الذي رحم ربي ففيه خفاء لا يدفعه ما ذكره السيد السند
في حواشي شرحه على المفتاح من انه لا يقبله الوهم قبل الاستثناء فتاكيد لحكم لدفع هذا
الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء بجعل المخاطب بل هو مجرب لان الحكم قبل الاستثناء فضلا
عن ان يكون مؤكدا وغاية ما يمكن ان يقال في توجيهه ان اقبال الوهم لانكار الحكم قبل الاستثناء
بجعل المخاطب منكرا لما تقوله المخاطب ومعرضا عن قوله فالتاكيد لكلامه لا لما قبله هو
الاستثناء لدفع انكار تعلق به اجمالا وما يجب التنبيه عليه انه قال صاحب المفتاح انه
ينزل من لا يكون سايلا منزلة السايل فيخرج الجملة مصدرة بان وقال السيد السند تاكيد
هذا النوع في الاستعمال بان دون غيرها وكان السر فيه كون هذه الكلمة علما للتاكيد وقال
الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات يعني بعد الاوامر والنواهي والاحكام لتصحيح الكلام
السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفايدة وتغني غناء الفاء وقال السيد السند في شرح المفتاح

ما يجب ان ينكر فكيف يؤكد لدفع الانكار على انه لا حكم قبل الاستثناء هكذا

وزيف

وزيف بان هذا لجعل انزل منزلة آت للغفلة عن ان ان لا تفيد السببية بنفسها بل لحذف اللام
ولم يقل وبجعل السايل كغير السايل على طبق قوله وجعل المنكر لغير المنكر لان حكم السايل متعين
بخلاف حكم غير السايل على طبق قوله وجعل المنكر لغير المنكر لان حكم السايل متعين بخلاف فانه
مجمل فيه تفصيل ولذلك قوله **و** بجعل **غير المنكر كالمنكر** اوضح من قوله وجعل المنكر كغير
المنكر فلذا قدمه ولكن بقي من تفصيله جعل السايل كالخالي اذا كان معه ما ان تامله
ارتدع عن التردد فكانه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ونحن سنجعله داخلا
تحت قوله وهذه الاعتبارات النفي فترقب فانه من فوايدنا الشريفة وغير المنكر اعم
من السايل والعالم والخالي فكلهم يجعل كالمنكر **اذا لاح** اي بدا **عليه شيء من امارات**
الانكار وما يوقع في ظنه وكذا اذا كان الحكم بعيدا عن القبول فالتقييد بقيد ما هو
اكثر **كقوله** اي قول **مجل** بن نضلة وهو بالفتح من اعمام النبي صلى الله عليه وسلم واما مجل
الشاعر بالتحريك فنو عبد لمازن **جاشقيق** هو اسم رجل فان كان هو المخاطب كما يستدعيه
اخر البيت ففيه التفاوت من الخطاب الى الغيبة على طريقة السكاكي وفي قوله ان بني عمك
التفاوت متفق وان كان المخاطب غيره فلا التفاوت بل المعتبر تقدير القول اي قلت
له ان بني عمك فيهم رماح **عارضا** اي واضعا على عرضه **رمحه** من عرض السيف على
الفخذ وهذا من طرق اظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا يكران في بني عمه رماحا
وعدم المبالاة بالخصوم فهو لا يكران في بني عمه رماحا لكن يعمل عمل المنكرين المعتقدين
انهم ليسوا ارباب سلاح ولا يخفى ان قوله **ان بني عمك فيهم رماح** بعني ان فيهم رماحا
تعمل كرمحك او فوقه وانهم اشجع منك وحينئذ لا يظهر ان يكون من جعل المنكر
كغير المنكر بل لا يبعد ان ينكر وجود مثله فيهم ويحتمل ان يكون تهكما معه اي هو
ممن لو علم ان فيهم رماحا لاجمل الرمح من خوفهم **و المنكر كغير المنكر اذا كان معه**
اي مع المنكر **ما ان تامله** اي تامل فيه لان التامل النظر في الامر **ارتدع** عن انكاره
بان ينتقل الى مرتبة التردد او خالي الذهن ومعنى كونه معه ان يكون معلوما له
ولو بالقوة القريبة من الفعل اذ يكفي في التنزيل ذلك ولا يجب كونه معلوما بالفعل وههنا
بحث شريف نرجو ان يكون من خزاين الغيوب لا من دقايق العيوب وهو ان الكلام
حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره او من قبيل جعل ما معه من قبيل الوارد
في ازالة الانكار فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر لان الكلام مع المنكر لا بد له من تنزيل
الانكار تاكيدا كان او غيره واعلم ان الظاهر وقد يجعل المنكر كغيره ولا يظهر وجه لجعل
الظاهر موضع المضمر **نحو لا ريب فيه** ظاهره انه المثال لما نحن فيه حتى يكون جزاء المنكر
نزل فيه التاكيد لجعله كغير المنكر وفيه ان الانكار حق لوجود كثير من المرتابين فكيف يكون
حق التاكيد لرد الانكار وان لا لنفي الجنس في النفي منزلة ان في الاثبات صرح به اية النحو
فيكون فيه التاكيد فالحق ان يعدل عن الظاهر ويقال انه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر

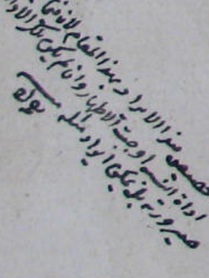

كتبه منذ الاسبوع وبعد اتمامه الاطلاع على حاشية الشريف
على المطول وانا اقول ان ما ذكره الشريف هو الحق
الحقيق بالقبول

لا لجعل المنكر للخبر الملقى لغيره فانه تعالى اراد رد انكار المنكرين المبالغين في الانكار انه مني
عند الله فقال لا ريب فيه تنبيها على ان انكارهم كلا انكار وانما غاية الامر فيه الريب فاتى بنفي
الريب في مقام نفي الانكار وقد نبه في الايضاح على انه لم يقصد التمثيل لخصوص ما فيه
حيث قال وعليه قوله تعالى في حق القرآن لا ريب فيه وانما مثل به تنبيها على ان جعل وجود
الانكار كعدمه من المقاصد التي ربما تقصد بحاق اللفظ فيقتضي صحة قصده من كيفيات
التراكيب وجعله من المستبعدات كمال انتصاح وذلك ان تجعل قوله وهكذا اعتبارات النفي جنيح
على انه هكذا اباقي اعتبارات النفي في جعله مقصودا بالعبارة وهذا تقرير بديع لا يخفى حقه
على من له قدر رفيع وان غفل عنه الناظرون والشارح المحقق هنا مسلك احر سلكه
السالكون فلا علينا ان نذكره وما ادى اليه النظر فيه وهو انه استشكل كونه مثالا لما نحن فيه
لوجهين احدهما انه لا يصح الريب فضلا عن ان يجب توكيده كما سمعت وثانيهما ان لا ريب فيه
تاكيد لذلك الكتاب كما يسمى في بحث الفصل فهو لتاكيد الحكم ورد الانكار فلا يقتضي التاكيد
حتى يكون ترك التاكيد خلاف مقتضى الظاهر وا وجب ذلك العدول عن جعله مثالا
الى جعله نظيرا لما نحن فيه في انه جعل فيه وجود الشيء وهو الريب منزلة عدمه
واجاب عن الاول بان مبنى التمثيل ليس جعل وجود الانكار كعدمه بل توجيه الكلام
وهو ان نفي الريب بالكلية عبارة عن نفي كونه محلا للريب وانما وقع الريب لعدم التامل والنظر
فيه كما هو حقه وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الاشقياء حقه التاكيد لازالة انكارهم الا انه جعل
انكارهم لهذا الحكم كلا انكار فلذا ترك التاكيد وعن الثاني بان ما سبحي انه بمنزلة التاكيد
المعنوي والتاكيد المعنوي لا يدفع الا التجوز ويدفع التجوز لا يتاكد الحكم بحيث
يزول به انكار المنكر وانما هو شان التاكيد اللفظي اعني تكرير اللفظ الاول وما هو بمنزلته
فلا يتجه على المصنف نعم يتجه لو كان الامر كما ذكره الشيخ انه بمنزلة ان يقول ذلك الكتاب ذلك الكتاب
فتعيده مرة ثانية هذا ولا يخفى انه لا يندفع بما ذكره ما اثبتناه من تاكيد لا للنفي
مع زيادة انه اذا كان نفي الجنس كناية عن نفي كونه محلا للريب كان في النفي مزيد تاكيد
ومبالغة تفيده سلوك طريق الكناية وان مع كون المقصود تنزيل وجود الريب
منزلة عدمه لا يجب ان يكون نظير الا مثالا لما نحن فيه فان كون وجود الريب بمنزلة
العدم ينكره كثير من الاشقياء فيجب التوكيد وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره وان
التاكيد اللفظي ايضا يكون لدفع التجوز فيجوز ان يكون مراد الشيخ ان قوله لا ريب فيه بمنزلة
التكرير في دفع توهم التجوز لا في تكرير الحكم وتقويته فيوافقه كلام المصنف وهكذا اعتبار
النفي لما لم يمكن في البيان السابق لما لم يكن في البيان السابق ما يوجب تخصيصه بالاثبات
بل كان مستوي النسبة بالاثبات والنفي اتجه ان قوله هذا تطويل فلا اشارة الى دفعه
قال الشارح المحقق ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات
سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص وقال السيد السند

انه هذا

انه هذا القول يقتضي ان يكون لا ريب فيه تنظيرا حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واضح
هذا والاظهر ان هذه اشارة الى امثلة الاثبات يعني كامثلة الاثبات امثلة النفي هذه
فمن احاط بها سهل عليه استخراج امثلة النفي وهذا اوفق بعبارة الايضاح حيث قال
هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليها اعتبارات النفي كقولك ليس زيدا قائما ومازيد منطلقا
او بمنطلق وما ينطلق او ما ان ينطلق زيدا وما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد او ما كان زيد ينطلق
ولن ينطلق زيد والله ما ينطلق او ما ان ينطلق زيد هذا وكيف لا وقوله هذا
كله اعتبارات الاثبات نص في كون السابق مختصا بالاثبات فكيف يصح جعل قوله وهكذا
اعتبارات النفي لدفع توهم التخصيص ولعبارة الكتاب احتمال في نفسه جدير بان يقطع
لاجله النظر عن رعاية مطابقته لما في الايضاح والمفتاح في هذا المقام وهو ان باقي اعتبارات
النفي مع وجود الشيء مثل ما مر فان كل ما مر نفي لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل
السائل منزلة الخالي كما اشرنا اليه وغير ذلك مثل لا ريب فيه على وجه ومثل وما رميت اذ
رميت واعلم انه قال صاحب المفتاح ان احراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم
البيان بالتصريح وخلافه يسمى بالكناية ولما كانت الكناية في المشهور على الوجه المذكور
في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قرينة مانعة عن ارادته والتصريح اللفظ
المراد به ما وضع له ولم تكن المعاني المستتبعة للتراكيب مما وضع لها اللفظ وكان اعتبار
الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهر حتى لم يعلم ان هذا معنى اخر للكناية والتصريح او
تجوز مبني على التشبيه واشتبه مقصوده اعرض عنه المصنف بالكلية وما قال السيد
السند ان المعاني المستتبعة في عرف البلغاء المعاني الاصلية برده انه لو كان كذلك
لكان زيد قائم بلا تاكيد مرادا فانه لغو لانا في دلالات عقلية وانتقالات غير وضعية يكشف
عن مزيد ذكاء وفطنة ولا منقصة في الانتقالات المبنية على الاوضاع اذ يستوي فيه الخواص
والعوام وايضا لا بد في الكناية من صحة ارادة المعنى الحقيقي واذا انتفى الخالي عن التاكيد
الى المنكر لا يصح ان يراد به انه خالي الذهن وما قال الشارح والسيد السند انه تصح الارادة
للانتقال الى ملزومه الادعائي وهو ما معه مما يزيل الانكار لو تامل على ما ذهب اليه السيد
السند وتنزيله منزلة الخالي على ما ذهب اليه الشارح فيه انه لو اكتفي في الكناية بصحة
الارادة للانتقال امتنع المعنى الحقيقي لم يتميز المجاز عن الحقيقة اذ لا مجاز الا ويصح ارادة
المعنى الحقيقي فيه للانتقال فالتحقيق ان صحة ارادة المعنى الحقيقي للانتقال انما يصدق المعنى
الحقيقي ويتحقق في المقام مثلا جبان الكلب يراد معناه الحقيقي لانه كما انه مضياف جبان هذا
الكلب حتى لو لم يكن جبان الكلب لا تصح ارادته للانتقال الى المضياف بل يتعين المجاز
وظاهر كلام الشارح ان الكناية نفس الاحراج على خلاف مقتضى الظاهر فانه يلزم تنزيل
المخاطب منزلة غيره فاريد باللازم ما هو الملزوم كما هو مقتضى الكناية ورده المحقق بان
الكناية تقتضي ارادة الملزوم بالملفظ الدال على اللازم لا بنفس اللازم فحينئذ لا تتحقق الكناية

وان

انت خالي الذهن عن قيام زيد
فحالا دقيقة ولا مزيته لهذا الكلام
لم يكن لزيد قائم اذ السابق صح

او ما كان زيد ينطلق

الاعلي سبيل التشبيه وعبارة المفتاح واضح في ارادة الكناية الاصطلاحية ولا يخفى انه مشترك بين
كلام الشارح وكلامه علي ما حققناه لك فالظاهر في الرد علي الشارح ان يقال اذا كان الكناية
نفس الاخراج علي خلاف مقتضي الظاهر كان التصريح ايضا نفس الاخراج علي مقتضي الظاهر
اشبه بالتصريح لانه اريد به من غير توسط شيء ونحو بمنزلة ارادة الموضوع له من اللفظ ولابد
في المشابهة بالكناية من ان يكون الانتقال من الايراد الي امر يتوسل به الي الانتقال الي
التنزيل فلا يحسن اطلاق الكناية بطريق التشبيه ايضا ولعل مراد المفتاح ان اخراج الكلام
علي خلاف مقتضي الظاهر في علم البيان يسمي بالكناية لا باخراج خلاف مقتضي الظاهر
واراد باخراج الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر استعماله في غير ما وضع له من ملزوم للمعني
لاهذا الاخراج بعينه وغرضه ان لكل من هذين الامرين نظيرا في علم البيان مسمي باسم اخر
قال الشارح المحقق وههنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو انه لا يتحصر فايدة ان في تاكيد
الحكم نفيا للشك اورد الانكار ولا يجب في كلام موكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق
او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد هذا كلامه واراد بنفي وجوب كونه لرد انكار محقق او مقدر
ما يشمل رد الانكار والتردد وهو ظاهر واراد بقوله وكذا المجرد انه لا يجب ان يكون التجريد
لخلو الذهن حقيقة او تقديرا بل يكون لغير ذلك كان يكون لانه لا يريد حينئذ من الكلام
علي لفظ التاكيد ولا يتقبل منه وبين الشارح عدم انحصار فايدة التاكيد فيما ذكروا ولا
بما نقل عن الشيخ عبد القاهر رحمه الله من انه قد يكون غرض ان للدلالة علي ان الظن
كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو يراي ويسمع من المخاطب ان كان
من الامر ما تري واحسنت الي فلان ثم انه فعل جزاي ما تري وعليه قوله تعالي رب
اني وضعتها انثي رب ان قومي كذبون ومن خصايصها ان لضمير الشان معها حسنا ليس
لدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر وانه من يعمل سوا وانه لا يفلح الكافرون
ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدا كقوله ان فتوا ونشوة وخبب الباذل الامون ومن لذة
العيش والغني للدهر والدهر ذو فنون وان كانت النكرة موصوفة نحو راها مع ان احسن
كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان حالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا وان استطعت ان لم يحسن الحذف او لم يجز انتهي كلام الشيخ
وفي ما نقله من الشيخ بحثان الاول ان جميع ما ذكره من تاكيد الكلام في هذه المواقع
يحتمل ان يكون من فروع كونه رد الانكار او تردد اما في صورة التاكيد فبما كان ظن
المتكلم في الكاين ان لا يكون فلانه وقع ما يستبعد فكان الحكم في نفسه مظنة الانكار
او التردد فينزل المخاطب به منزلة احدهما توبيخا علي وقوعه او تحزنا او تحسرا الي غير
ذلك واما في اصلاحه ضمير الشان او تحسينه فلان ايراد ضمير الشان لتاكيد الحكم
وتقريره في النفس بالابهام اولا ثم التفسير كما ستعرف فالتزم معه ما هو علم في التاكيد
والتقرير بتنبيهها من اول الامر علي ان المقام مقام التحقيق والتقرير وبذلك لا يخرج عن ان

يكون

عن ان يكون المقصود نفي الشك او رد الانكار واما في صورة تهيئة النكرة لكونها مبتدا
او تحسين وقوعها مبتدا فلان ذلك لان التاكيد مع المنكر او المتردد وعدم صحة
وقوع النكرة مبتدا انما هو في موقع لا يفيد الاخبار مع النكرة الصرفة لقلة الفايدة
لعدم تعينه فاذا كان المخاطب بالحكم علي النكرة منكرا له او متردد افيه كان الكلام
غاية في الافادة واما حذف الخبر مع ان وعدم حسنه او جوازه بدونه فلان الحكم
المنكر يحذف فيه ما هو مناط الحكم من المحكوم به ليلا يتوحش المنكر عن ساعه ولا يتنفر عنه
فيتوجه اليه فلعله يقبله بعد ان يجده بالتامل الثاني ان قوله تعالي رب اني هن
وضعتها انثي ورب ان قومي كذبون لانشا التحزن والتحسر وليس خبرا فيكون خارجا
عما نحن فيه من تاكيد الخبر ويمكن ان يدفع بانه نقل من الاخبار ما كان ظن المخبر فيه
ان لا يكون الي انشا التحسر والتحزن لانه ادخل في ذلك علي ان المقصود ان فايدة التاكيد
لا تنحصر في نفي شك اورد انكار لانه لا ينحصر في الخبر فيه فيدل عليه رب اني وضعتها
انثي مع كونه انشا اوضح دلالة الثالث ان ما ذكره في ضمير الشان يرده قال هو
الله احد علي ما ذهب اليه المفسرون من حمله علي الشان ودفعه الامام في نهاية
الايجاز بان مراده ان ضمير الشان لا يدخل علي الجملة الشرطية بدونها ويرده قبيل الشيخ
بقوله انه لا يفلح الكافرون الرابع ان ان ليس لتهيئة النكرة لكونه مبتدا الان اسم ان
ليس مبتدا فالصواب ان يقول لتهيئة النكرة لان تصلح مسندا اليه وبالجملة ينافي صحة
دخول ان علي النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين النحاة ان اسم ان مرفوع المحل لكونه مبتدا
قبل دخول ان اذ النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدا مع وقوعها اسم ان وثانيا
بما نقله عن الكشاف ان نزل تاكيد المناقضين قولهم انا في مخاطبة المومنين
لانهم لا يروج منهم التاكيد او لانه لا تساعدهم انفسهم علي التاكيد لعدم نشاطهم
في هذا الخبر وعدم صدق رغبتهم بخلاف قولهم انا معكم في مخاطبة اخوانهم
اذ هم فيه علي صدق رغبة ووفور نشاط وهو راجع عنهم متقبل منهم فكان مظنة
للتحقيق وفيه انه تحتمل ان يكون التاكيد لصدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة
المنكر في ان المتكلم في مقام الاخبار له كالمخبر مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير
الخبر في ذهنه وعدم التاكيد لعدم صدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة المنكر
في ان المتكلم في مقام الاخبار له كالمخبر مع المنكر في كمال الاهتمام بتقرير الخبر في ذهنه
وعدم التاكيد لعدم صدق الرغبة لتنزيل المنكر منزلة الخالي في انه ليس له مزيد
اهتمام في الاخبار له كما انه ليس له مزيد اهتمام في الاخبار للخالي الا ان عدم الاهتمام
هنا لعدم كون التقرر في ذهن السامع مطلوبا وفي الخالي لعدم حاجته الي مزيد
الاهتمام بايصال الخبر وثالثا بما استخرجه من موارد الاستعمال حيث قال وقد يولد
الحكم بناء علي ان المخاطب بمنزلة كون المتكلم عالما به متقررا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه

قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب
في ادعاء ان هذا الخبر موافق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لبطلان ما ادعاه
وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما
اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لرفع الابهام والا فالمخاطب عالم به ولازمه
هذا ولا يخفى عليك ان التاكيد للخبر الذي يفاد به لازمه لكون المخاطب منكرا له
داخل في بيان المصنف لانه صرح بالحكم لانه الاصل ولظهور الاحكام فيه دون اللازم
وتاكيد ان المنافقين لكاذبون يحتمل ان يكون لتنزيل المخاطب منزلة المنكر لان من شان
المخاطب لحرصه على ايمان الامة ان يقبل منهم بما لغتهم في اعتقادهم برسالته وتاكيد
والله يعلم انك لرسوله لان المخاطب مع الموهم في عرضة الانكار فنزل منزلة المنكر لحكمه
ولامرما اقتصر السكاكي والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف على ما ذكر في التاكيد وتر
والله تعالى اعلم **ولما فرغ** من بيان احوال الاسناد ذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز
العقلي عقيبه ليعلم ان اسناد الشيء الى شيء قد لا يراد به ظاهره فيعلم ان من خاطب الموحد
بقوله انبت الربيع البقل لا يحتاج الى التاكيد وليس تركه التاكيد مبنيا على التنزيل اذ ما ارى
به ليس ما ينكره الموحد وليعلم ان مخاطبه من سمع منه انبت الربيع البقل بانبت الله البقل هو
لا يحوج الى التاكيد لان قوله انبت الربيع البقل لا يفيد انكاره انبت الله البقل والاقيال الحقيقة
والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر في البيان وان كان له تعلق بالمعاني باعتبار انها قد يقتضيها الحال
ورعاية هذه الجهة لا يوجب تخصيص العقليين بالايراد في المعاني لشمولها الكناية والمجاز
اللغوي ايضا وحينئذ تصدير البحث بثم للتراخي الرتبي لانه ليس كسابقه مقصودا بل
متطفلا وليس ايرادها في المعاني من المصنف لزعم انها من المعاني على خلاف ما ذهب اليه
المفتاح كما زعم الشارح حتى يرد عليه بما ذكره من انه لا فرق بينها وبين اللغويين وبما
عرفت اندفع ايضا ان الاولى ذكرها في البيان لاحتياج بعض مباحثها الى معرفة المجاز
اللغوي والاستعارة بالكناية ولما بحث عنها هنا كان المناسب ان يتوفى البحث حتى لا يحتاج
الى اعادة بحثها في البيان فبحث عن مطلق الاسناد باعتبارها لانها لا يخصان الاسناد
الخبري قال الشارح فلذا قال **ثم الاسناد** وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير ليلا يتوهم
عوده الى الاسناد الخبري هذا وهذا الذي ذكره البيضاوي قدس الله سره في تفسير قوله
تعالى من سورة البقرة فاما ياتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
حيث قال وكرر لفظ الهدى ولم يضمر لانه اراد بالثاني اعم من الاول واورد عليه ان المتبادر
من معرفة سبق ذكرها العهد وكونها عين ما سبق وان جاز حملها على غير ما سبق فمما
كالضمير لعينه في ان الظاهر ان مرجعه عين ما سبق مع جواز رجوعه الى ما في ضمنه ولا
يذهب عليك ان العطف بثم حينئذ للتراخي الرتبي لكون بحثه اشمل مما سبق وبحث
لم يضمر لبعد المرجع جدا او لدفع توهم رجوعه الى الكلام المذكور في قوله وكثيرا ما يخرج

الكلام

الكلام على خلافه والمقام لا يستدعيه لان الوهم كيف والمشهور الثابت في اصل التلخيص كون الحقيقة
والمجاز العقليين كلاما على انه قد تقرر في موضعه انه اذا دار الضمير بين الابعد والاقرب
فهو عائد الى الاقرب بقي انها لا يختصان بالاسناد بل تجريان في التعليق نحو اعجبت النهر
والاضافة نحو قوله تعالى شقاق بينهما على ما قيل وفي النسبة الوصفية نحو الربيع
المنبت فقصد استيفا البحث عنها كما ذكرته يستدعي ذكر ما هو اعم من الاسناد ولا يذهب
عليك انتقاض تعريفها بهما وسياتي لهذا الكلام تتمة وانما قال **منه حقيقة عقلية**
ومنه مجاز عقلي توطئة لتعريفهما وليقل اما حقيقة عقلية واما مجاز عقلي لان تقسيم الاسناد
اليهما لا يتم اذ كل منهما اعم من الاسناد من وجه كما عرفت فلم يصح قسما له وقال الشارح
المحقق لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا
للحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز عقلي وبعضه ليس كذلك هذا
وفي كون **منه** و**منه** مفيد الوجود قسم اخر خفا والظاهر انه لدفع توهم قصد الانحصار
لا لافادة عدمه ويمكن توضيح ما ذكره بان افاده منه ومنه كون كل من الامرين بعضا من
الاسناد بالنظر الى بعض اخر لم يذكر والا فكون كل منهما بعضا بالنظر الى الاخر لم يذكر والا
فكون كل منهما بعضا بالنظر الى الاخرين يلغو بيانه بايراد كلمة التبعيض ويكفي فيه ان يقال
الاسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي واختلف في الحقيقة والمجاز العقليين قال المصنف
المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام وهو الموافق
لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلايل الاعجاز وقول جار الله وغيره انه الاسناد
وهو ظاهر ما نقله الشيخ ابن الحاجب عن الشيخ عبد القاهر ونسبة الاسناد الى العقل لذاته
ونسبة الكلام اليه بواسطة فواحق بالتسمية بالعقلي فلذا اخترناه ووجه نسبة الاسناد
الى العقل بما يتجه ان كون الاسناد في انبت الله البقل الى ما هو له وفي انبت الربيع البقل
الى غير ما هو له مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة لان هذا الاسناد مما يتحقق في نفس
المتكلم قبل التعبير وهو اسناد الى ما هو له او الى غير ما هو له قبل التعبير ولا يجعله التعبير
شيا منها فالاسناد ثابت في محله او متجاوز اياه لعمل العقل بخلاف المجاز اللغوي مثلا فان
تجاوز محله لان الواضع جعل محله غير هذا المعنى ولهذا يصير انبت الربيع البقل من الموحد
مجازا ومن الدهري حقيقة لتفاوت محل عقلهما لا لتفاوت الوضع عندهما وبهذا اندفع ان
انبت الربيع البقل انما يكون مجازا عقليا لو لم يكن وضع الفعل للنسبة الى فاعل مخصوص صدر
عنه بل كون النسبة الى مخصوص قصد المتكلم نسبته اليه والظاهر هو الاول نعم هذا البحث
انما يتوجه على من جعل طرفي اسناد انبت الربيع البقل حقيقتين كما يجيء **وهي** اي الحقيقة
العقلية ولذا انثها وتذكيره لكون خبر المذكر راجح صرح به الشيخ ابن الحاجب في الايضاح
اسناد الفعل اي نسبته سواء كانت تامة او لا يكشف عنه قوله **او معناه** يعني اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة به واسم التفضيل والظرف واسم الفعل اذا اسند معنى الفعل

لا يلزم ان يكون تاما وفيه والاولى ان يقول اوما في معناه لان معنى الفعل في الاصطلاح يقابل
شبه الفعل وهو ما يفيد معنى الفعل ولا يشاركه في التركيب ولا يبعد ان يجعل انتمي ابوه
داخلا في معنى الفعل واحترز به عما ليس بحقيقة ولا مجاز نحو الحيوان جسم **الى ما** اي شيء
هو اي الفعل او معناه ويجوز افراد الراجع الى المتعدد المعطوف بعضهم على بعض
بعاطف هو لاحد الامرين كما يجوز مطابقته **له** اي لذلك المعنى سواكان عنه كما في ضرب
زيد عمرا او لا كما في انقطع الحبل وسلك الجبل فلذ الدليل ما هو عنه ومعنى كونه
له ان حقه ان يسند اليه في مقام الاسناد سواكان النسبة للنفي او للاثبات لا ان يكون قايما
به كما في الشرح حتى لا يشكل نحو لنا ما قام زيد لان القيام حقه ان يسند الى زيد في مقام نفيه
عنه بخلاف ما صام نهاري فان الصوم حقه ان يسند الى المتكلم في مقام نفيه عنه لا
الى نهاره ثم حقه ان يسند الى النهار في مقام قصد النفي وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة
فاحفظ فانه من الدقايق والشارح يقضي عنه تارة بان دخوله في التعريف بتاويل
المعرف باسناد الفعل او معناه الى ما هو له لو كان الكلام مثبتا والقيام فيما قام زيد يكون
قايما بزيد لو كان الكلام مثبتا ~~والقيام~~ وتارة بان النفي اسناد الى ما هو له باعتبار لازمه
ففي ما صام نهاري لازمه افطر زيد وفي ما ربح زيد لازمه خسر زيد والمراد بالاسناد
الى ما هو له اعم من الاسناد الى ما هو له باعتبار نفسه او لازمه وسمي الثاني جوابا تحقيقيا
والاول ظاهريا ولا يخفى ان كليهما بمعزل عن التحقيق وخارج عن صناعة التعريف ويمكن
ان يجعل ضمير هو الى ما وضمير له الى الفعل او معناه وكون الشيء للفعل او معناه بمعنى ان
حق الشيء ان يسند الفعل او معناه اليه لكن جعل الفعل وما في معناه للذات اغرب من
العكس والمتبادر منه ما هو له في الواقع وحينئذ يخرج عن التعريف قول الجاهل انبت
الربيع البقل فقيده بقوله **عند المتكلم** وصرفه عما يتبادر منه الى ما يشمل ما هو في الواقع
والاعتقاد وما هو له في اعتقاد المتكلم فقط لكن بعد يتبادر منه ما هو له في اعتقاد
المتكلم في الواقع فيخرج منه قول المعتزلي خلق الله الافعال كلها مخفيا مذهبه فقيده
ثانيا بقوله **في الظاهر** اي فيما يفهم من ظاهر كلامه ليصرفه عما يتبادر منه الى ما يشمل
ما هو له في اعتقاده في الواقع وفي الظاهر وما هو له في اعتقاده فقط فما هو له ليس
اعم مما هو له في اعتقاده اذا اطلق وعند التقييد يتغير معناه الى اعم مما هو له في الواقع
وفي اعتقاده وبتقييد بقوله في اعتقاد المتكلم فيخرج عنه ما هو له في الواقع فقط فقوله
عند المتكلم مغير لمعنى ما هو له ومقيد فيصح ان يقال انه لا دخال ما هو له في الاعتقاد فقط
ويصح ان يقال لاخراج ما هو له في الواقع فقط فما ذكره السيد السند ان امثاله مغير للمعنى
لا تقييد نظر وكذا قوله في الظاهر لتم التعريف وقد المؤنة والتكليف للمتعلم القاصر
الضعيف لا انه اراد التنبيه على انه لا يصلح الاكتفاء بما عند المتكلم كما في المفتاح ولا بد
من زيادة قيد في الظاهر هذا وقد اشار بذكر الامثلة الى انه جمع التعريف بزياده هذه

القيود

ولا يخفى انه لو اقتصر على قوله
اسناد الفعل او وصفه الى ما
هو له والظاهر هم

القيود على ما هو له اقساما اربعة ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المومن انبت الله البقل
وما يطابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انبت الربيع البقل وما لا يطابق شيا منهما ويعلم منه
جمعه ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الاولى فاكتفى في الاشارة اليه
بقوله **نحو قولك جاءني زيد وانت تعلم انه لم يجيء** ولم يكتف به في الاشارة الى دخول
ما يطابق الواقع فقط تفننا وقوله وانت تعلم حال عن مجاءني زيد لانه مقول القول وقوله
وتقديم المسند اليه فيه للتخصيص اي انت تعلم دون المخاطب كما اشار اليه في الايضاح
قال الشارح المحقق فيه احتراز عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجيء فحينئذ لم يتعين
كونه حقيقة بل ينقسم قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجيء عالما بان
المتكلم يعلم انه لم يجيء والثاني ان لا يكون عالما والاول لا يكون اسناد الى ما هو له عند
المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل
ان كان الملابسة يكون مجازا والا فمن قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز
بل ينسب قايله الى ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب
لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجيء يفهم من ظاهره اخبار اسناد الى ما هو له عنده بناء على
اولنسيان هذا وفيما ذكره ابحاث نفيسة هي فيما بين المباحث مباحث رئيسه فالحري
ان نتحدث وهي انسبة الاول ان المراد بالعلم اما اليقين فلا يلزم من اختصاص اليقين
بالمتكلم تعين المثال لكونه حقيقة لجواز ان يصدق المخاطب ايضا مضمونه من غير يقين
فينقسم القسمين المذكورين واما التصديق فلا يكون مثلا لما لا يطابق الواقع والاعتقاد
لاستحالة ارادة التصديق المطابق بعيد عن العبارة وثانيهما انه مع اختصاص التصديق
بالمتكلم ايضا ينقسم قسمين لجواز ان يكون المخاطب مع كونه غير مصدق بعدم المجيء مصدقا
بان المتكلم مصدق به وحينئذ لا يكون اسناد الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في
الظاهر بل يكون اما مجازا او ما يكره وثالثهما انه مع علم المخاطب بان المتكلم عالم بانه
لم يجيء تحتمل ان لا يعلم المتكلم ذلك ويكون في ذلك للخطاب مخفيا عنه اعتقاده
فيكون اسناد الى ما هو عند المتكلم في الظاهر وما لا بد من التنبيه عليه ان المراد
بالاسناد الى ما هو له الاسناد الى ما هو له من حيثانه ما هو له اذ قد يكون الشيء
ما هو له باعتبار غير ما هو له باعتبار اخر اما في النفي فقد عرفت واما في الاثبات كما في
قول الخنساء تصف ناقتها فانما هي اقبال وادبار فان الشيخ قال لو حملت
الاقبال بمعنى المقبل حتى يكون المجاز في الكلمة او جعلت التقدير ذات اقبال
حتى يكون ايجاز الحذف لكان معسولا عن الفصاحة عاميا مرذولا عند اصحاب البلاغة
ومن قال من بعيد بشانه انه بتقدير المضاف قصد ان اصل الكلام فيه ذلك بل المعنى
انها لكثرة اقبالها واد بارها كانها تجسمت منها فالمجاز في اسناد الاقبال لانه وان كان
لها من حيث القيام بها لكنه ليس لها من حيث الحمل والاتحاد فاقبلت حقيقة وهي اقبال

مجاز وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي لانه المقصود بالبيان
في فن البلاغة المشار اليه بالبيان لان تقديم المجاز العقلي يوجب فصلا كثيرا بين الحقيقة
والمجاز لكثرة ما يتعلق به وما قصد بذكرها من مزيد ايضاح المجاز لمعرفتها انما
يتنظم كل انتظام مزدوجة بمقارنتها على ان بعض مباحث المجاز مما لابد فيه من معرفة الحقيقة
كما ستشاهد وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز لانه اختار انها ما ذكرها جار الله
وغيره وظاهر كلام ابن الحاجب انه مذهب عبد القاهر فلا يصح تعريفها بالكلام لانها
صفة الاسناد واما اشتراطه ان يكون المسند فيها فعلا او ما في معناه فلما نقله عن جار الله
من ان المجاز العقلي هو اسناد الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له وبالحقيقة ما هو
في معنى الفعل به لانه في حكمه حتى يكتفى كثيرا بذكر الفعل في مقام الحكم عليهما فقولك
زيد انسان خارج عنهما عنده داخل في الحقيقة له وبالحقيقة ما هو في معنى الفعل عند صاحب
المفتاح فلابد له من العدول من هذا الوجه ايضا واما ان الحق في ذلك مع المفتاح لشهادة
الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول واما ما اعترض به المصنف على تعريفه
للحقيقة من انه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من انه غير صادق على ما لا
يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك جاز يد وقول المعتزلي المخفي اعتقاده حيث ترك
فيه تقييد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر لعدم الاطلاع على السرائر بخلاف الكلام في
صحة العدول لقصد مزيد توضيح • والاحتراز عن غفلة نظر غير صحيح • ولو سلم ان
المتبادر ما عند المتكلم من الحكم في نفس الامر غايته ان الافادة لم تطابق لتخالف
المدلول عن الدال ولا يصح ان يقال المتبادر ما هو غير من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة
او في الظاهر لانه ينتقض على هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس غير المتكلم في الواقع
لا في الظاهر وما فوت به من جهات العدول ان تعريف المفتاح غير منعكس لخروج هـ
الانشائات اذ لا حكم فيها وخروج المركبات الغير الكلامية وغير مطرد على مذهب المصنف
لدخول نحو زيد صايم فيه فيه مع ان اسناد صايم فيه الى المستتر ليس بحقيقة لانه ليس
الى الملابس ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات
واسنادا مجازيا وهو اسناد • اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس اسم مفعول
بقرينة قوله بلابس الفاعل ولذا لم يقتصر على التعداد المعتاد له غير ما هو له اي
الفعل او معناه له وما هو له فيما سوى الفعل المجهول واسم المفعول الفاعل وفيهما هو
المفعول به ولا يخفى ان غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الامر وبقوله يتناول
يصير اعم من غير ما هو له في نفس الامر ومن غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع او
في الظاهر ويتقيد باعتقاد المتكلم في الظاهر فسومح بترك ان يقال غير ما هو له في اعتقاد
المتكلم في الظاهر والتناول طلب ما يؤول اليه الشيء والطلب ههنا بالرجوع الى العقل ولذا
قال الشيخ هو تطلب ما يؤول اليه من الحقيقة او الوضع الذي يوول اليه من العقل

والا

والا فليس الرجوع في التناول مطلقا الى العقل والتناول بنصب القرينة الصارفة للاسناد عن ان
يكون الى ما جعل له الى ما هو حقيقة الامر لا بمعنيان يفهم لاخلها الاسناد الى ما هو له عينه
فانه قلما يحضر السامع بما هو له بل بمعنى ان يفهم ما هو حقيقة الكلام مثلا يفهم من صام
نهاري انه اوقع الصوم المبالغ فيه في النهار او صام صايم في النهار جدا حتى خيل ان النهار
صايم وفي بني الامير المدينة انه صار الامير سببا بحيث خيل اليك انه بان او بني بان بسببه
وسببية كانت على هذا الوجه ثم التعريف ينتقض بالاسناد الى الملابس لذلك للملابسة فانه
لا يسمى مجازا كما يرشد اليه قوله فيما بعد واسناده الى غيرها للملابسة مجاز فلابد من
اعتبار كونه للملابسة فتامل واعتبر ولا ينتقض بمثل انما هي اقبال لانه مجاز كما حققه
الشيخ ولم يدخل في التعريف لجزوجه بتقييد الاسناد بكونه الى ملابس بناء على ان للمصنف
مذهبا اخر ليس فيه هذا المثال مجازا بل هو واسطة واما الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم
والضلال البعيد والعذاب الاليم فان اريد بها وصف الشيء بوصف صاحبه فليس المجاز
ولو اريد بها وصف الشيء لكونه ملابسا ما هو له في التلبس بالمسند لكونه مكانا للمسند
او سببا له فيكون المآل الحكيم في كتابه والحكيم في اسلوبه والاليم في عذابه والبعيد في
ضلاله اوله كان مجازا داخلا في التعريف ومقتضى تعريفات القوم ان لا يكون مكر
الليل واثبات الربيع وجرى الانهار واجريت النهر مجازات وقد شاع اطلاق المجاز
عليها فاما ان تجعل الاطلاق على سبيل التشبيه واما ان يتكلف في التعريف وضاعة التعريف
بابي الثاني والشارح يتكلف تارة بجعل الاسناد شاملا للاضافة والتعلق وتارة يورد
الاضافة والتعلق بالاسناد لقسمها اسناد الفعل المبني للمفعول وهما مع غاية بعدهما
يردهما انه حينئذ يحتمل ما سيجيء من ان اسناد الفعل المبني للفاعل الى المفعول مجاز
وان اسناد الفعل المبني للمفعول الى الفاعل مجاز فان اقوم النهر من السيل حقيقة مع انه
اسند الى الفاعل الذي هو السيل فتامل وله اي للفعل ونحوه وما في معناه ملابسات
اما جمع ملابس وهو الظاهر او جمع ملابسة شتى جمع شتيت اي مختلفة كمرضى ومريض
واراد باختلافها ان بعضها ما هو له كما سنبينه بلابس الفاعل والمفعول به يريد
بهما النحويين والمصدر يريد به المفعول المطلق فان المصدر مشترك بينه وبين اسم
الحدث الجاري على الفعل والزمان والمكان والسبب الاولى والمفعول فيه والمفعول
له ولم يتعرض للمفعول معه ونحوه لان الفعل لا يسند اليها كذا في الشرح وفيه نظر
لان السبب يشمل المفعول معه مطلقا فلا يبقى للتعرض لمطلق السبب لان المفعول
له تقدير بحرف الجر كالمفعول معه على المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام
الفاعل اما اسناد الفعل المعلوم اليها فجايز نحو ضرب التاديب للمبالغة في سببيته فالوجه
انه لم يتعرض للمفعول معه لان الاسناد اليه اسناد الى الفاعل ولذا الحال فان جاء الكلام
حقيقة لا فرق بينه وبين جاء زيد في جاء زيد راكبا وكذا التمييز فان طاب نفسا زيد

٤١

حقيقة ولم يتعرض لغيره لانه لا يسند اليه الفعل ومعناه وما يتوهم من اسناد الفعل
الى المستثنى فى ما جاءنى الا زيد فهو اسناد الى الفاعل لانه اسناد المجيء الى زيد واسناده
عدمه الى غيره وهما فاعلان فان كانا ما هو لهما فالاسنادان حقيقيان والا فلا
مجازان وينبغى ان يستثنى من المفعول به المفعول الثانى من باب علمت والثالث
من باب اعلمت **فاسناده الى الفاعل او المفعول به اذا كان مبنيا له**
اى لاحدهما **حقيقة** كما مر اى كما مر فيما سبق فى بحث الحقيقة وما قبله من قوله
انا اليكم مرسلون وقوله انهم مغرقون ومن لم يتنبه كذبه فى الاسناد الحقيقى الى
المفعول **والى غيره** اى غير احدهما **للملابسة مجاز** اصل هذا الكلام فاسناده الى
الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة والى غيره مجاز واسناده الى المفعول به اذا كان مبنيا
له حقيقة والى غيره مجاز الا انه طلب الاختصار جمعهما واختل فيفيد ان اسناد
المبنى للفاعل او المفعول الى احدهما مطلقا حقيقة لانه حين الاسناد الى احدهما مبنى
لاحدهما ولا يفيد ان اسناد المبنى للمفعول الى الفاعل والمبنى للفاعل الى المفعول مجاز
والاسناد للملابسة ان تكون المناسبة الداعية الى وضع الملابس موضع ما هو له مشاركته
مع ما هو له فى كونهما ملابسين للفعل **وفائدة** التقييد اخراج الاسناد الى غير
ما هو له من غير ذلك الداعى عن ان يكون مجازا فانه غلط وتحريف يخرج به الكلام عن
الاستقامة ولا يلتفت اليه فضلا ان ينخرط فى سلك المزايا او تنبيه على ان ما يميل اليه
عبارة الكشاف من ان المعتبر التلبس بما هو له مؤول بان مراده التلبس بما هو له فى ملابسة
الفعل لان مجرد التلبس بالفاعل لا باعتبار الفعل علاقة بعيدة ينبغى ان لا يعتد بها فى
اسناد ومجرد ميل العبارة لا يكفى فى اثبات مذهب مخالف لمذهب غيره ولهذا نسب
المصنف مذهبه اليه وغيره على ما نقلناك ولبعض المتاخرين ههنا بحث شريف وهو
انه كيف تكون الافعال اللازمة المبنية للمفعول كقولنا جلس الدار وسير الليل مجازا وليس
لنا سير ومجلوس بمنزل الدار والسير الشديد منزلته ويلحق به واما الافعال المتعدية
فينبغى ان يفصل ويقال ضرب الدار ان قصد به كونها مضروبة فمجاز وان قصد
كونها مضروبا فيها فحقيقة وكذا الحال فى ضرب ضرب شديد وضرب التاديب هذا
ونحن نقول كون اسناد الفعل المبنى للمفعول الى غير المفعول مجازا مبنى على ان
وضع ذلك الفعل لافادة ايقاعه على ما اسند اليه فحينئذ اذا صح جلس الدار
فبتشبيه تعلق الظرفية تعلق المفعول به ووضعه مقامه وابرازه فى صورته
تنبيها على قوته فان اقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه بالمفعول به
ولا يجب ان يكون هناك مفعول به محقق بل يكفى توهمه وتخيله كما تقول قد مضى
بلد حق لى عليك لتوهم مقدم وتخيله مع انه لا مقدم هناك ولا متحقق الا
قدوم المحق الا انك صورت الحق فى صورة المقدم الموهوم مبالغة فى سببيته وسيا

مزيد

مزيد تحقيقه وضرب الدار لا معنى له الا جعله مضروبا ولا يأتى فيه تفصيل نعم يشكل الامر
فى ضرب فى الدار وضرب للتاديب فانه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود فى بل
يتعين جعلها مضروبا فيها ولا يظهر جعل التاديب الا مضروبا له فلا يجوز فيهما
بل هما حقيقتان هذا اذا جعل نحو فى الدار ظرفا ونحو للتاديب مفعولا له كما هو مذهب
الشيخ ابن الحاجب اما لو جعلا مفعولا به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه
بين الجمهور فلا اشكال لكن تمثيل المصنف للمكان بقوله نهر جار وللبيت بقوله بنى الامير
المدينة يرشد الى انه لم يجعل النهر والامير مفعولا به بالواسطة لانه لا يصح ان يكون
النهر مفعولا فيه الا بتذكير فى لانه ليس مكانا لهما ولا يصح ان يكون الامير مفعولا له الا
بتذكير اللام فلو كان المفعول فيه وله بالواسطة عنده مفعولا به لما مثل بهما للمكان
والسبب المقابلين للمفعول به ثم اشار الى امثلة اقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب
ذكرها ما هو مستفيض دائر على السنة البلغا فقال **كقولهم عيشة راضية**
هذا امثال اسناد ما بنى للفاعل الى المفعول به **وسيل منهمر** مثال عكسه اذ المنهمر
اسم مفعول من افعمت الاناء ملانة وقد اسند الى الفاعل **وشعر شاعر** مثال اسناد
المبنى للفاعل الى المصدر وانما صح التمثيل به مع ان الشعر اطلق ههنا على المؤلف لا على
تاليف الشعر حتى يكون مصدرا والظاهر انه من قبيل عيشة راضية لانه جعل اطلاق
الشعر فى مقام المبالغة لجعل المؤلف عين المصدر فوصفه بالشاعر فرع وصف المصدر به
ومن قبيله والا فلا يحسن وصفه بالا يوصف به المصدر فى دعوى كونه عين المصدر
او جعله من قبيل اطلاق الموصوف لا من وصف ما اطلق عليه ولا من اطلاق الشعر
على مسماه كما فى قولك شعر فلان لانه انسب لمقام المبالغة وجعله المرزوقى من قبيل
داهية دهياء وليل ايل اى ما اعتاد به العرب من اخذ شئ من لفظ شئ ووصفه
به تنبيها على كماله وبلوغه الغاية **ونهاره صائم** مثال الاسناد المبنى للفاعل الى الزمان
ونهر جار مثال الاسناد المبنى للفاعل الى المكان **وبنى الامير المدينة** مثال الاسناد
المبنى للمفعول الى السبب والتقى ببعض الامثلة لانه لم تبين له ما هو دائر على السنتهم
للبيان قوله على المقابلين تحاك الشارح المحقق واعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه
صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكر وافى قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلى حيث
جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها هذا وفيما ذكروه نظر لان سل
الهموم حقيقة سل المهموم فى الهموم او الهموم فجعل التعلق الظرفى او السببى
منزلا منزلة التعلق الايقاعى واوقع التسلية على الهموم مبالغة فى تعلقه الظرفى او
السببى وليس فى ذلك جعل الهموم محزونة وكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم
محزونة وطلب التسلية الذى هو المعنى الصريح مقصودا بالافادة **وقولنا** فى التعريف
تناول **نخرج نحو ما مر من قول الجاهل** انبت الربيع البقل ونحوه شفى الطبيب

المريض وغيره من حقايق تطابق الاعتقاد دون الواقع زاد لفظ النحو لعدم اختصاص
الاخراج بامر ولم يقل تخرج ما مر من نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لان ذكر النحو
فيه للتمثيل لا للتعميم فتامل ولا تغفل وانما تعرض لبيان فايدة هذا القيد من قيود
هذا التعريف وخص هذه الفايدة بالبيان مع ان له فايدة اخراج الكواذب مطلقا
وفايدة اخراج صادق مخالف الاعتقاد كقول المعتزلي خلق الله الافعال كلها لانه
لما ادخل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقة بقيد عند المتكلم تبادر الى الوهم انه
يجب ان يذكر في تعريف المجاز ايضا بخرج باضافة الغير الى ما هو له عند المتكلم عن
تعريف المجاز فلما اهمل قيد عند المتكلم لم تخرج وانما بين خروجه به واستشهد له
مع انه لا خفاء فيه لان الجاهل ليس بتاول لما ان ظاهر كلام المفتاح بل صريحه يدل
على انه لو لم يكن في التعريف قيد عند المتكلم لم تخرج ويبطل به طرد التعريف وجعل
الشارح المحقق وجه التعرض للتعريض بالمفتاح وما ذكرناه لك انفع فان قلت
لو كان المراد ما ذكرته لينبغي ان يتعرض ايضا لخروج قول المعتزلي به لانه دخل في
تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر فيتبادر من ترك هذا القيد في تعريف المجاز انه
لم يخرج عنه قلت التاويل دلالة ظاهرة على ان اسناد الكلام معه الى غير
ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضاء به عدم كونه مقتقدا له **ولهذا** اي لان مثل
قول الجاهل خارج بقيد التاويل **لم يحمل نحو قوله** اي الصلتان
العبدي **اشاب الصغير وافني الكبير كر الغداة ومر العشي** على المجاز
اي على اسناد الاشابة والافناء الى كر الغداة ومر العشي لكونهما ملابسين لما هو عند
المتكلم ولم يجعل معناه هذا الاسناد وقال الشارح معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل
على اسنادهما فيه مجاز ولا يخفى ان العبارة لا تساعده **ما لم يعلم او يظن** اي لانتفاء احد
الامرين لا احدهما لان احد الانتفائين لا يكفي بل لا بد من كلا الانتفائين وهو
انما يستفاد من تردد المنفي لامن تردد النفي بان يقال ما لم يعلم او لم يظن فاعادة ما
لم فيه كما فعله الشارح في شرحه لا يصح فان قلت لا يكفي انتفاء العلم والظن
بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا اذ يكفي للحمل الجزم الغير الراجح مطابقا اذ يكفي
للحمل الجزم الغير الراجح مطابقا كان او لا قلت اذا قوبل الظن بالعلم يراد به ما عدا
العلم تغليبا فقال ما لم يعتقد لكان اوضح واخصر ولما جعلنا ما مصدرية غير ظرفية
وما لم يعلم مفعولا له بتقدير اللام لقوله لم يحمل لوجود شرايط حذفها خلص الكلام
عما يتجه على الشارح حيث جعل ما لم يعلم ظرفا اي ما دام لم يعلم من انه يفيد انه
حمل ايت بعد العلم بذلك على المجاز وهو خلاف الواقع وفيه ان ما يعني ما دام يجعل
الفعل مستقبلا فلا يساعده المقام وقوله **ان قايله لم يرد ظاهره** مكان قول
المفتاح لم يعتقد ظاهره لان العلم بعدم الاعتقاد لا يكفي في الحمل على المجاز لانه يجوز

ان يعلم

ان يعلم مع ذلك العلم انه يخفي اعتقاده وقوله لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة
والتوقف في الحمل قال الشارح المحقق حسين خيالي التاويل يحمل على الحقيقة لانه اسناد
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وقال السيد السند منشا هذا الحكم التسوية بين هو
الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية فكما ان اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له اذا خلا
عن التاويل عما يصرفه عنه فنوظاهر في الاسناد الى ما هو له اذا خلا عن التاويل والمعنى
فاسداذ الظاهر من المتكلم العاقل ان لا يعتقد الخطا وفيه نظر لان الاسناد الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر معناه نظرا الى ظاهر البيان لا الى ظاهر حال المتكلم ولذا فسر بان
لا ينصب قرينة على خلافه هذا وفي قوله ولهذا لم يحمل الى آخره نظر لجواز ان يكون
عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة عليه لا لكونه خارجا عن تعريف المجاز بقيد
التاويل **كما استدل** متعلق بعدم الحمل اي ولان التاويل يخرج الكلام عن المجاز
تحقق عدم قول الشاعر على المجاز لعدم ظهور التاويل لا لاستدلال في شعر ابي النجم
على مجازيته اسنادا فيه اذ لو لا اشتراط التاويل لم يستدل على مجازيته بشيء بل يكتفي
بان المسند اليه فيه ليس ما هو له والشارح جعله متعلقا بمحذوف وجعل تقدير
الكلام ما لم يعلم او يظن ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره كما استدل ولا يخفى انه
مع انه تكلف لا حاجة اليه فوجب ان يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع انه كثيرا
ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند اليه عقلا **على ان اسناد ميز** الى جذب
اللبالي في **قول ابي النجم قد اصبحت** اي صارت **ام الخيار تدعي علي ذنبا** كله
بالرفع وان يحوج الى حذف مفعول لم اصنع بخلاف النصب فانه حينئذ يكون مفعوله
ليفيد عموم النفي ولان الكل المضاف الى الضمير لا يكون الا تاكيدا او معمولا للعامل المعنوي
من ان رايت اي ترميني بالذنوب تتمة من اجل ان كبرت واشرفت الهرم الشديد اذ
السنوات يبعضن الشيب ويطلين كمال شباب الحبيب راسي كراس الاصلع في القاموس
الصلع انحسار مقدم الراس لنقصان مادة الشعر في ذلك البقعة وقصورها عنها واستيلاء
الجفاف عليها ولتطامن الدماغ عما يلمسه من التحف فلا يسقيه سقيه اياه وهو ملاف صلع
كفرح وهو اصلع وهي صلعا **ميز عنه قزعا عن قزع** جملة مفسرة لرويته راسه كراس
الاصلع مبينة لوجه الشبه وعن الثانية بمعنى بعد والقزع جمع قزعة وهو الشعر المجتمع
حول الراس والمعنى ميز وسلب عن الراس قزعا بعد قزع فصار شعر نواحي راسه قزعات
منفصلة بعضها عن بعض **جذب اللبالي** اي مضى اكثر العمر من قولهم جذب الشهر
مضت عامته وعبر عن ايام العمر باللبالي تنبيها على شدتها وقيل لان العرب توخ الزمان
باللبالي لان عدة الشهور من ابتداء رؤية الهلال ومنها ابتداء السنة وما ذكرنا ابلغ وانسب
وتفسير جذب اللبالي بمضيها بتجريد الجذب عن بعض معناه كما في الشرح مستغنى عنه
بما ذكرنا **ابطا واسرعي** اشارة الى شدة اللبالي بحيث يقال في حقها ابطي واسرعي لا بالاه

اذ لا تفاوت بين سرعتك وبطوك وهو حال عن الليالي بتقدير القول او اشارة الى اختلافها
في العسر والسهولة ورداة العيش فيها وطيبه فبعضها ما يقال له ابطي وبعضها ما يقال له
اسرعي واختلاف العيش اكثر تاثيرا واحجا للهرم وضعف البدن من دوام العسرة
ولا يخفى ان وصف الليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير ابطي او اسرعي بالتسوية
بين حالتيها فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر **مجاز** خبر
ان **بقوله** متعلق باستدل **عقيبه** اي عقيب قوله ميزعنه قنزعا عن قنزع
افناه اي جعله فانيا اي معدوما والتنزيل منزلة الفاني لاشرافه على الفنا او فانيا
بمعنى هرما فان في وهرم والضير للشعر او لابي النجم **قيل الله للشمس طلعي** اي
اراده طلوع الشمس حتى اذا وارى افق فارجعي والمعنى افناه ارادة الله جذب
الليالي لان جذب الليالي بطلوع الشمس والرجوع ووجه الاستدلال انه يدل على انه
موحد وسياتي ان الصدور عن الموحد من القرائن فاسناد ميز الليالي المجذوبة
لانه زمان او سبب **واقسامه** اي المجاز العقلي كما يقتضيه بيان الايضاح والمفتاح
وظاهر الكلام **اربعة** لكن لا اختصاص لها بالمجاز فالحقيقة متروكة للمقايسة لقلة
الاهتمام بحالها ولان تفسير الضمير بكل واحد من الحقيقة والمجاز وتجعل الامثلة
لكل منها باختلاف حاليها من الصدور من المؤمن والجاهل لكنه تكلف يابا عنه
ضمير وهو في القران كثير الى المجاز مع انه يمين بوتيرة انه لم يقل نحو قول المؤمن
كما قال سابقا نحو قول الجاهل وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف
المصنف ولا يشكل بالظرف لجملة وان عرف لحقيقة والمجاز لا يكون جملة عنده لانه
اشترط في المسند ان يكون فعلا او ما في معناه نعم يشكل على مذهب السكاكي حيث جعل
الحقيقة والمجاز مطلق الكلام فانه يجوز على مذهبه كون المسند جملة كذا ذكره الشارح
وفيه انه يشكل على مذهب المصنف ايضا نحو لئن سرني ليلى وقد اردت هذه اللفظة حين
سمعتها فان من سرك من يلفظ بها وليلى اذا اريد بها نفسها ليست بحقيقة ولا مجاز
لان اللفظ اذا قصد نفسه وان قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز
ولا بالاشتراك صرح به الشارح في شرح الكشاف ويقولنا قبل حاني زيد فانه حقيقة
وطرفها جملة ويشكل للحصر مطلقا لجواز كون الطرف كناية وانما يبين هذه الاقسام
ليتضح الفرق بين هذا المذهب وما سياتي من مذهب رد المجاز العقلي الى الاستعارة
بالكناية لان طرفيه حينئذ لا يكونان الا مجازين بان جعل التخييل مجازا او مجازا ان جعل
التخييل حقيقة وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز وقال الشارح فايدة البيان
التنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه وازالة ما عسى ان يستبعد
من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين اقول بل لازالة
استبعاد تحقق المجاز العقلي لان ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد لان المجاز العقلي

لا يخلو عنه

لا يخلو عنه لان طرفيه **اما حقيقتان** اي كلتاهما مستعملتان فيما وضعتا له في اصطلاح
التخاطب **نحو انبت الربيع البقل** البقل ما نبت في بزره لا في اصل نابت كذا في القاموس
والربيع ربيعان ربيع الكلا وربيع الثمار فالمراد بالربيع ربيع الكلا فكونه حقيقة ليس بواضح
ومن جهة احري وهو انبات البقل ومن جهة اخري وهو ان انبات البقل من بعض اجزاء
الربيع لا من جميعه **اي مجازان** اي كلتاهما مستعملتان في غير ما وضعتا له في اصطلاح
لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضعتا له **نحو احيي الارض** اي جعلها
نافعة فانما ينفع كالحي وما لا ينفع كالميت وحقيقته اعطاها الحيوة وهي صفة هي
تقتضي الحس والحركة وتفترق الروح والبدن **شباب الزمان** اي الازمنة
الشابة على ان الشباب جمع شاب على ما في القاموس وهو اعذب من جعله مصدرا
والمراد به ازمنة قوتها الموثرة الموهومة في الغابة والشاب حقيقة حيوان
حرارته الغريزية مشبوبة مشتعلة اي بكمال القوة **او مختلفان نحو انبت**
البقل شباب الزمان واحيي الارض الربيع وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز ايضا
فسمان لانها اما حقيقة نحو انبت الربيع واما مجاز نحو انبت الربيع البقل نعني الخبر
ولو اعتبرت مع الطرفين لحصل باعتبارها اقسام كثيرة فعليك باستخراجها ولا يخفى
ان الاستبعاد في اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في الاسناد باعتبار نفسه وما يدل عليه
اكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين **وهو** اي المجاز العقلي **في القران كثير** فيه رد على
انكر وقوعه في القران عقليا كان او لغويا فلمقام الاهتمام بالظرف قدمه او لان
في تاخيره التباسا لانه من جملة ما بعده اي في القران هذه الجملة وبنا الانكار على ما هو
او هن من بيت العنكبوت حيث قالوا لو وقع المجاز في القران لصح اطلاق المتجوز
عليه تعالى وهو مع كونه ممنوعا مقوض بانه لو وقع مركب في القران لصح اطلاق
المركب عليه تعالى والتوضيح دعوى الكثرة ذكر عدة ايات على سبيل التعداد ولم يقل
نحو واذا تليت لانه لو اعاد النحو في كل اية لزم تمثيل الكثرة باية واحدة ولو لم يعد
لاوهم في باقي الايات ان العاطف محكي كما في الاية الاولى قال الشارح المحقق لم يقل
نحو ايها ما للاقتباس وان المعنى **واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا** وتصديقا
بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادت الى ضمير الايات مجاز لانها
فعل الله والايات سبب لها وللبحث عن ان الايمان هل يزيد ام لا وهل الاية موولة او على
ظاهرها تاويله مقام اخر نعم نجنح على ايهام الاقتباس ان زيادة الايمان كيف يتصور في
شان منكري وقوعه في القران ولا بد في الزيادة من سبق النقوت ودفعه بان تلاوة
اية توجب الايمان وتلاوة الايات تزيد ومن لم يتفطن ادعى ان الزيادة ربما استعمل
فيما لم يسبقه النقوت وما هو عن مثله ببعد فان قلت لم لم يجعله اقتباسا بل
جعله شاهدا او ايهاما للاقتباس قلت لانه صرح به في الايضاح حيث قال لقوله تعالى

واذا تليت بقي ان ما عدّ من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا ايهامه **ينزع** اي فرعون **ابويهما** اي
ابوي بني اسرايل فيه اسناد النزع الذي هو فعل الجيش الى السبب الامر له **بنزع** اي ابليس
عنهما آدم وحوا **لباسهما** اسند فعل الله الى ابليس لانه صار سببا له بوسوسته وحثه له
على اكل الشجرة **كيف تقوت يوما** جعل الولدان **شيبا** جمع اشيب جعل ظرف الفعل جاعلا
والجاعل هو الله تعالى وجعل الولدان فيه شيبا كناية عن طوله او كثرة اهواله وشدة
أمره فان الشدة من موجبات شدة سرعة الشيب **واخرجت الارض اثقالها** جمع
ثقل وهو متاع البيت يريد به دفايتها وخزايتها نسب فعل الله الى مكانه كذا في الشرح
والاظهر انه اسناد الى المفعول به لان الاخراج من الارض لا في الارض وكذا جعل الاخراج
فعل الله جعلهم نزع لباس آدم وحوا فعله تعالى خفي لاحتمال ان يكون الفاعل فيهما
الملايكة ولا بد لتعيين الفاعل من السمع **وهو غير مختص بالخبر** اي المجاز العقلي غير
مختص بالخبر كما يتوهم من بعض اسامية وفيه انه كما يوهم الاختصاص بالخبر يوهم الاختصاص
بالمثبت فدفع الوهم قاصرا وكما يتوهم من ذكره في بحث الاسناد الخبري ولك ان تريد
ان كثرة الوقوع في القران غير مختص بالخبر بل يجري في الانشا **نحو يا هامان ابن لي**
صرحا اي قصرا اسند البنا الذي هو فعل البنا الى ضميرها بان الذي هو امر البنا **ولا**
بد له من اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لانه اشترط فيه التاول
وهو لمعنى نصب القرينة على عدم ارادة الظاهر وانما تعرض له مع استفادته من قيده
التاول لتفصيلها فهو لمنزلة البيان للتاول فينبغي ان يذكر متصلا ما يتعلق به ولا يفصل
بينه وبين ما يتعلق به بيان الاقسام وحديث كثرة الوقوع في القران وعدم الاختصاص
بالخبر ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ولهذا اختلف في انه هل يلزم له حقيقة
اولا وجوز كونه معرفتها خفية واذا لم يظهر قرينة صارفة فان كان الظاهر صادقا
تحمل عليه وان كان كاذبا فالشارح تحمل عليه والسيد يتوقف وقد عرفت ما هو الحق
لفظيه كما مر في قول ابي النجم ولا يخفى ان قوله افناه قتل الله ط يصرفه قوله مبنيّ عنه
قرعا عن ظاهره لدلالته على انه كان موحدا فتقابلة قوله صدوره عن الموحد له
يقتضي ان يقيد الصدور عن الموحد ما اذا لم يعلم من لفظ يقارن بالكلام **او معنوية**
جواز اجتماع القرينتين لا ينافي التنافي بين وجوبهما **كاستحالة قيام المسند بالمذكور**
اي بالمسند اليه المذكور لفظا او تقديرا **عقلا** يعني كاحالة العقل قيام المسند بالمذكور
فعقلا تمييز عن نسبة الاستحالة الى القيام باعتبار انه فاعل الاحالة كما قالوا في امتلا الاناء
ما والمراد احالة العقل على سبيل الاستقلال من غير ان يحتاج الى الاستعانة بنظر او غيره
يعني استحالة جلية البداهة **كقولك محبتك جاءت بي اليك اوعادة** اي احاله
العادة ذلك **نحو هزم الامير الجند** والاولى كاستحالة نسبة المسند الى المذكور لتناول
نسبة الفعل المجهول **وصدوره** عطف على الاستحالة اي صدور المجاز واراجعه الى الكلام

يقطع

يقطع سلك الضمائر عن الانتظام فلا يقع فيه وان اوقع الشارح فيه عبارة الايضاح في هذا
المقام **عن الوحد** لا بد من تقييده بغير المخوف حاله والا شمل المستغني عن التقييد كصدور
عمن لا يرضى به في **مثل اشاب الصغير** متعلق بالظرف فانه اذا صدر عن الوحد
يحكم العقل بانه مجاز لا من كل عاقل اذ كل عقل لا يابى عنه بل كثير من العقول القاصرة
يحكم به **و معرفة حقيقته** الاولى ترك المعرفة اذ المعهود المتعارف وصف العلوم
بالظهور والخفا لا العلم والمراد ان حقيقية **اما ظاهرة** والمراد الحكم على الفرد المقدر
للحقيقة سواء كان متحققا او لا فلا يحتاج الى تاويله بان معرفة مسند اليه لو اسند اليه
لكان الاسناد حقيقة اما ظاهره كما في الشرح وان وجه بانه انما اوله لما ذكره من انه
لا يلزم ان يكون المجاز حقيقة بل الواجب ان يكون له مسند اليه لو اسند اليه كان الاسناد
حقيقة اما الاسناد فيجوز ان لا يتحقق اصلا وكيف لا ويجوز ان يكون الفعل مستقبلا مع
ويسند الى فاعل لا يوجد اصلا فالتجوز الذي اصله هذا الاسناد ليس لمسنده فاعل محقق
بل مقدر وفي هذا الكلام التنبيه على انه يكفي في المجاز القرينة الصارفة ولا يجب القرينة
الموضحة لحقيقة الاسناد بل رب مجاز حقيقته خفية لا تظهر حتى انكر الشيخ وجوب الحقيقة
للمجاز والرد على الشيخ انكاره لان الفعل يستحيل بدون المسند اليه غايته انه قد يكون
خفيا ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى واليه اشار بقوله واما خفية **كما في قولك سرني**
رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وتبع في هذا الرد الامام الرازي كما تبعه
صاحب المفتاح الا انه قال يجب ان يجعل المسند اليه ما ترضى به يريد انه لو كان المتكلم
من يجعل خالق الافعال الله تعالى فاجعل حقيقة الاسناد اليه تعالى وان كان
من يجعل خالق افعال العباد انفسهم فاجعل الحقيقة ما تناسبه بل حقيقة ما قالوا ان الاسناد
حقيقة لا يدور على الخلق بل عند الحكم بان الله خالق الافعال كلها ضرب زيد حقيقة وضرب
الله مجاز فحكم العقل فما يرضى ان يكون عند متكلمه فاعلا حقيقيا فاعتبر الحقيقة الاسناد
اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المجاز العقلي قصد حقيقة ولا يجب ان تلاحظ
للفعل فاعلا حقيقيا فاعتبر الحقيقة الاسناد اليه والحق مع الشيخ لانه يريد انه لا يجب في المجاز
محققا فانك في اقدمني بلدك حق لا بعضه اقداما محققا ولا تعدل من فاعله المحقق الى السبب
الذي هو الحق بل يريد افادة القدوم للحق فتبالغ في سببية الحق له حتى كانه فاعل لقدومه
اقداما ومقدما وتضع الحق موضع المقدم الموهوم مبالغة في سببيه فدار صدق هذا الكلام
على وجود القدوم ولا يطلب منك وجود الاقدام الموهوم ولا يخفى ان الظاهر سرني الله
بسبب رؤيتك ليكون اسناد سرني الى الرؤية اسنادا الى السبب واما جعله اسنادا الى الزمان
فيحتاج الى تقدير اي سرني زمان رؤيتك وعنه مندوحة ويمكن ان يوجه قوله عند رؤيتك
بانه ليس للتنبيه على ان الاسناد الى الوقت بل للتنبيه على ان السببية عادية ماله وجود
الفعل في هذا الوقت **وقوله** اي ابي نواس على ما في الايضاح وهو ابن هانى الشاعر

المشهور علي ما في القاموس وقال الشارح هو قول ابن المعتز فمن قال لا تنافي بين قوليهما لجواز
ان يكون له كيفيتان لمرايات بشيء مرينا صفحتي قرء يقوق سناها القمر **يزيدك وجهه**
حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه جعل وجهه مايدة
ينال منه الوان نعم الحسن اللذيذة يزيد الله كلما نظرت في هذه المايدة لونا من النعمة
يلتذ به وما يقال المفعول الثاني في يزيد يجب ان يصح اضافته الي الاول كما في زادهم الله
مرضا اي زاد مرضه وههنا لا يصح اذ لا يصح يزيد الله حسنك في وجهه فلا بد من جعل يزيد
بمعنى يظهر اي يظهرك الله حسنا في وجهه قد اندفع بما ذكرناه اذ يزيد الله حسنك في
وجهه بمنزلة يزيدك الله نعمتك في مايدة وجهه فهذه الملاحظة تحسن اضافة الحسن
الي المخاطب علي ان جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد لانه ليس متعديا الي مفعولين وقد صرح به
بترجيح وجهه في اول البيت واشار اشارة لطيفة في اخره الي الترجيح فان القمر اذا زدت النظر
فيه تري فيه اشياء غير مستحسنة كالخدش وفيه مع ذلك اشارة الي انه علي خلاف الاشياء التي
اذا تكررت فتر الرغبة فيه وتنقص حسنها بل ربما تكره اعلم ان عندي نظم المجاز العقلي في
سلك الكناية بان يجعل ابنت الربيع لاثبات الابنات للربيع وجعل الربيع فاعلا لينتقل منه الي
المبالغة في طرفيه لاثبات الركيك ودعوي كمال مدخليته فيه وكذا تزيد بقوله بني الامير
اثبات البنا للامير لينتقل منه الي كثرة مدخليته في البنا حتي كانه الفاعل فان قلت
كيف يصح منك اثبات الابنات للربيع ولا ابنات له فالحق ان تجعل مجازا مرسلا لاشتراع ارادة
المعنى الحقيقي قلت صح اثباته له عند الوهم كانه قيل ابنت الربيع في وهمي وكونه مثبتا
في الوهم يلزمه كثرة المدخليه في الابنات **وانكره السكاكي** اي انكر المجاز العقلي وقال ليس
في كلام العرب بالكناية مجاز عقلي ولا خفا في ان ما ذكره ليس الا احتمال اشلة المجاز العقلي
للاستعارة بالكناية وبذلك لا يتم نفيه حتي لو تركتم نفي الاستعارة بالكناية ايضا في تلك
الاشلة باحتمال المجاز العقلي فيكون كل منهما منكرا في تلك الاشلة ونحوها ويكون الثابت
احد الامرين والداعي له اليه انه تقلل الانتشار وجعل اعتبارات البلغا اقرب الي الضبط
وعورض بان هذا الاعتبار يوجب تشبيه الربيع بالقادر المختار وادعاء انه عينه وهو ركيك
جدا بخلاف المجاز العقلي فان فيه تشبيه ملابسة الربيع بالابنات بملابسة الفاعل الحقيقي وبان
جعل الامير في هزم الامير الجند من عداد الجيش ومنزلته امر مستبعد جدا ويمكن دفعه
بان تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ركيك لو اعتبر التشبيه به بخصوصه اما لو
شبه بالفاعل ملحوظا بعنوان الفاعل فلا وكذا الاستبعاد في جعل الامير بمنزلة الفاعل
الحقيقي للهزم انما الاستبعاد في جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية **ذاهبا الي**
ان مامر ونحوه استعارة بالكناية ذكر بلفظ ذاهبا قوله تعالي اين تذهبون واختار
مامر ونحوه علي انه بالضمير الراجع الي المجاز العقلي اختصار المامر بخصوصه لان فيه ما يستبعد
رده الي الاستعارة بالكناية كما عرفت في انبت الربيع البقل وهزم الامير الجند وكما في احيي

الارض شباب الزمان اذ يلزم الاستعارة من المستعير ولما لم تكن الاستعارة بالكناية معلومة
اشار الي بيانه بقوله بنا **علي ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي** ولعله اشار بقوله الفاعل
الحقيقي دون الله تعالي الي ما ذكرنا من دفع الركاكة **بقرينة نسبة الابنات** اليه فان
الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه وارادة المشبه به بقرينة استعارة ما هو لخاصة من خواص
المشبه به لصورة وهمية توهم في المشبه تشبهه بتلك الخاصة واثباتها للمشبه في قوله
بقرينة نسبة الابنات اليه نظر وتجب ان يتكلف ويحمل علي ارادة بقرينة نسبة الابنات اليه ما هو مشبه
وربما يقال ان السكاكي وان اشتهر منه ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده اثبات الصورة
الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية الا انه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية
ان قرينتها قد تكون امرا محققا كما في انبت الربيع فهذا الكلام مستغنى عن التاويل نعم
في قوله **وعلي هذا القياس غيره** نظر لانه لا يمكن قياس القرينة في اكثر الامثلة عليه
ونحن علي ان ما ذكره ليس نصا في ان الابنات محمول علي معناه الحقيقي وليس مستعار
الامر وهي ونتبع ما اشتهر منه وسنطلع علي معنى كلامه في ابنت الربيع في فن البيان
في مقامه ان شا الله تعالي **وفيه نظر** اي في جعل كل تركيب يشتمل علي المجاز العقلي مشتملا
علي استعارة بالكناية نظرا لانه باطل لاستلزامه امورا باطلة وبطلان اللوازم مستلزم
لبطلان الملزوم ولانه تنتقض هذه الدعوي بكل تركيب مشتمل علي المشبه به
والمشبه فانه لا يصح اخراجه عن كونه مجازا عقليا بجعله مما يشتمل علي الاستعارة بالكناية
لان فيه ما يمنع عن ذلك الجعل فاشار الي الدليل الاول بقوله **لانه يستلزم** الي اخره
والي الثاني بقوله ولانه ينتقض الي اخره ولا يخفي ان الاشتمال لا يخص بنحو نهاره
صايم بل كل مثال ذكره في الدليل الاول تنتقض به الدعوي لانه لا يصح اخراجه عن
الاشتمال علي المجاز العقلي بذلك الجعل لوجود المانع كما لا يخفي ان استلزام الجعل المذكور
الباطل لا يخص بنحو نهاره صايم علي وجه ذكره بل يجري فيه باعتبار اشتماله علي طرفي التشبيه
فكل من التخصيصين بلا مخصص ثم استلزام **ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالي**
فهو في عيشة راضية صاحبها ليس مما يلائم صحة الاضافة واخويه كما يوهمه ظاهر
العبارة بل هو يليه معتبر في الجميع اذ يستلزم ان يكون المراد بالنهار فلانا نفسه وان يكون المراد
بضميرها بانا العملة وبالربيع هو الله تعالي ومدار الفساد عليه وانما المقابل لها عدم صحة
ان تكون العيشة ظرفا لصاحبها فالاولي ان يقال يستلزم ان لا يصح جعل العيشة في قوله
تعالي فهو في عيشة راضية ظرفا لصاحبها والاولي بنحو عيشة ليلا يوهم ان ترك النحو فيه
وايراده في اخويه بنا علي انفراده بخلاف اخويه فانه فاسد لاعدم نقوله تعالي خلق
من ماء دافق في سلكه كما صرح به في الايضاح قال الشارح لانه لا معنى لقولنا خلق
من شخص يدفق الماء اي يصبه ورد بورود خلق من نفس واحدة ويدفعه ان مراده
انه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القران ونقول لانه لا معنى حينئذ

لوصف الآباء تخرج من بين الصلب والترائب وقوله لما سيأتي الاولى بحاله ان يذكر
بعد قوله بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الانبات اليه ويجاب انه لا يجوز
ان يكون هو في عيشة راضية من قبيل لهم فيها دار الخلد فتامل **وان لا تصح الاضافة**
في نحو نهاره صائم مما اضيف فيه المنسوب اليه الذي غير ما هو له الى ما هو له **لبطلان**
اضافة الشيء الى نفسه اذ لا اعتداد لمن جوزها وجعلها في عداد الاضافة اللفظية اقول
من جملة اللوازم الباطلة ان لا يصح نحو نهاره صائم اذ لا معنى لنسبة الشيء الى نفسه وما
يقال ان المجاز العقلي اسناد اسم الفاعل ونحوه الى المبتدا والموصوف فلا يحتاج السكاكي الى
جعل النهار استعارة بالكناية ولا الى جعل العيشة الراضية بل يكفيه جعل الضمير استعارة
بالكناية فيما لا يعتد به لانه بعد انه مبني على عدم التفرقة بين مذهب السكاكي ومذهب
غيره في المجاز العقلي يتجه عليه انه لو جعل الضمير نحو الصاحب والعيشة ونهاره مجازا
لخلا الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف والخبر المشتق عن ضمير المبتدا على ان ضمير الغائب
لا يعقل فيه الاستعارة لانه تابع المرجع لا محالة وهو حقيقة فيما قصد مرجعه مجازا كان
المرجع او حقيقة وبهذا علم ان رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية اما بجعل ظرف المجاز
العقلي الى الاستعارة بالكناية اما بجعل ظرف المجاز العقلي استعارة بالكناية كما في انبت الربيع
البقل او بجعل مرجع الظرف استعارة بالكناية كما في راضية **وان لا يكون الامر بالبنا لهامان**
مع ان الدلالة بلا شبهة في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا وفيه ان الامر بالبنا ليس لهامان
بل الامر بالامر بالبنا لانه قصد بهذا الكلام ان يامر هامان العملة بالبنا فينبغي ان يقال وان
لا يكون الامر لهامان ولكن ان تقول المراد ان لا يكون امر العملة بالبنا لهامان لان فرعون هو
الامر لهم بنفسه في هذا الكلام لا مفوضا للامر اليه فتبصر ان كان لك حدة النظر فان هذه
الاشارة ليست لضعيف البصر **وان يتوقف نحو انبت الربيع البقل على السمع** الاولى على الاذن
لان المتبادر من السمع في هذا الفن السماع من البلغا من الشارع **واللوازم** الاربعة **كلها**
منتفية ظاهرة الانتفاء وبقلا والكلام العجز والكلام المنتفض بين البلغا صحته اجلى
من النهار ووجوب توجه الامر بعد الندا الى المنادى لا يدخل فيه للانكار ولكل احد في
استعمال مثل انبت الربيع البقل استقلال واختيار واجيب عنه بان السكاكي يمنع كون احد من
البلغا على مذهب التوقيف فلذا لم يقفوه على الاذن واما العلما فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم
بالتوقيف لانهم زعموا انهم قصدوا المجاز العقلي والاقتدار بهم في معرفة وجوه تصرفات
كلام البلغا لانهم لم يفتوا بالاحاطة بجميع تصرفاتهم فكلامهم فلا يبعد ان لا يفهموا
بعض تصرفاتهم في الكلام وفيه انه لا خفا في ان حسن المجاز العقلي مما لا ينكر فلا ينبغي
نسبة التقصير الى العلما في تحصيل مراد البلغا ونحو بزهم استعمال التراكيب الممنوعة شرعا لا عن
تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقريب الفن الى الضبط فان ذلك الباعث ليس بمثابة
ليس بمثابة بحسن العمل بمقتضاه مع تخطية ارباب الدين والاولى في الجواب ان صحة انبت

الربيع

الربيع انما يتوقف على السمع لو اريد بالربيع ذات الله تعالى ولو اريد بالفاعل الحقيقي على الاجمال
فلا يتوقف على السمع وان كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى كما يقال لا بد للممكن من شيء
يوجده فلا يلزم من اطلاق الشيء هنا مع انه في الواقع ليس الا ذاته منع شرعي واجيب
عن هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام لان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ليس
ان المراد بالمشبه المشبه به حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى بل المشبه بادعا
انه عين المشبه به والادعا لا يوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شيء منها ويتجه
عليه انه حينئذ لم يبق اسناد ما هو للمشبه به الى المشبه اسنادا الى ما هو له حتى يصح انكار
المجاز العقلي بجعله من قبيل الاستعارة بالكناية ويدفع بان المسند الى الاستعارة بالكناية
عنده ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند فهو للمشبه به حقيقة وحقه
ان يسند اليه ويزيف هذا الدفع بان ما قيل ان قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة
تخييلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير وخطا لانه صرح في بحث رد المجاز
العقلي الى الاستعارة بالكناية ان قرينة الاستعارة بالكناية قد يكون امرا وهميا كما في اظفار
المنية ونطقت الحال وقد يكون امرا محققا كما في انبت الربيع وهزم الامير الجند وقد اخبرناك
ان معنى كلامه هذا شيء آخر وستطلع عليه في شرحنا هذا اذا بقي محله وبما ذكرنا ظهر
ان مبنى الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان يراد المشبه به
حقيقة وان المراد بالمسند الى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الامثلة لا على مجرد ان
المراد المشبه به حقيقة حتى يلغى في دفعها الاشارة الى انه يراد بنفس المشبه ما عبر كونه مشبها
به كما ظنه الشارح وتبعه الغور وقد يقال مبنى الاعتراضات على ان السكاكي جعل الاستعارة
بالكناية من قبيل المجاز وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه به حقيقة وان صرح بخلافه
في تحقيق الاستعارة بالكناية وفيه انه لا ينفع في دفع انكار المجاز العقلي لان له ان يبني الرد
الى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره في التحقيق لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ويمكن
ان يقال في رد كلام السكاكي انه يلزم ان يكون المراد نفسه في عيشة راضية صاحبها وهو
لا يصح سواء كان صاحبا ادعاء ما او حقيقيا لان مبنى الاستعارة على تناسي المغايرة ومبنى الظرفية
على دعواها وهاهنا فران ينتفي عنه البليغ وهكذا في نهاره صائم لان الاضافة تستدعي المغايرة
والاستعارة الاتحاد وليس لك ان تحمل كلام المصنف عليه لانه ياباه التوان الاخيران
ولانه ينتقض نحو نهاره صائم لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن الحمل
على الاستعارة كما صرح به في كتابه وجوابه ان هذا مبني على انه جعل الاشتمال على الطرفين
مطلقا مانعا وليس كذلك لانه اراد به الاشتمال على الطرفين من حيث انهما طرفان وكيف لا
وقد جعل زرارة على القمر من قبيل الاستعارة وليس النهار وما اضيف اليه طرفا التشبيه
لان الاضافة لامية لتعيين المشبه المستعار لان المشبه بالشخص نهار خاص لا مطلق النهار
وانما يكونان طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون متصفا بكونه طرفا فلا حاجة في دفع الانتقاض

لو كان الاضافة فيه نحو نهاره للتخصيص لما فيه من التشبيه والاكتفاء بالطرفين

الي تقييد مضافة الاشتمال علي طرفي التشبيه للاستعارة بكونه علي وجه ينبي عن التشبيه كما في الشرح وربما يمنع اشتمال نهاره صايم علي طرفي التشبيه بان المشبه به للنهار شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صايما وفيه انه حينئذ لا يفيد الاخبار عنه بصايم ويشتمل الكلام علي طرفي التشبيه وهو النهار وصايم ويمكن دفعه بان المراد ان المشبه به شخص يتاتي منه الصوم ويصلح لان يصور وسه الجهد علي الفراغ من شرح الباب الاول

احوال المسند اليه اي احوال يطابق اللفظ مقتضي الحال علي ان الاضافة عهدية وبعد لا بد من اخراج احوال تعرض له بالقياس الي الاسناد او المسند او غير ذلك كونه مسندا اليه لاسناد مؤكد ومسند اليه لمسند مؤخر الي غير ذلك وقد احرجه الشارح باعتبار قيد الحيثية وفيه ان احوال المسند اليه من حيث انه مسند اليه لا يجوز ان يوجد في غيره وقلما يوجد حال يختص به ولا يبعد ان يخرج بالعهدية المذكورة لان كون المسند اليه مسندا اليه لاسناد مؤكد ليس مقتضي الحال بل مقتضي لحال تاكيد الاسناد وحال المسند اليه من توابعه وانما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح والا فالاحق ذكره في بحث الاسناد الخبري فاحفظه واستفع به فيما سبق ولحق وقدم احوال المسند اليه لانه الذي الاصل في الكلام تقديمه **اما حذفه** قدمه علي سايرالاحوال لانه ينبي عن مزية المسند اليه علي سايرالاركان لانه يدل علي انه لشدة الحاجة اليه كانه اتي به من غير ترك ولهذا عبر عنه بالحذف وفي المسند بالترك ولهذا لم يضعف نكتة ذكرها الشارح لتقديمه حيث قال قدم علي سايرالاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو مقدم علي الاتيان به لتاخر وجود الحادث عن عدمه لان الحذف ينبي عن حدوث العدم علي ان الذكر وجوب التقدم علي الاتيان به انما يفيد التقدم علي سايرالاحوال لو تاخر سايرالاحوال عن الذكر فلا احتراز عن العبث وهو ذكره علي ما اشترط ان اللفظ يعلم بدون الذكر فالذكر عبث وذكره او القرينة علي ما نقول لان فايدة القرينة معرفة اللفظ فاذا علم بالذكر لغت وصار عبثا وانما قال **بناء علي الظاهر** لانه الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا او كيف تكون القرينة عليه مع الذكر عبثا لانه الركن الاعظم يستحق اهتماما يوجب تكثير ما يحصر به ولا يخفي ان هذا التقرير يخصص بالمسند اليه ولو اريد جعل الاحتراز عن العبث بناء علي الظاهر مشتركا بينه وبين غير المسند ايضا فينبغي ان يقتصر علي ان ما هو مقصود بالافادة كيف يكون ذكره مستهجنا او كيف تكون تقوية الذكر بالقرينة مستهجنة كذا قال فتصد الافادة ربما يوجب اهتماما واحتياطا يرفع العبث وبترك حديث كونه ركنا اعظم بل كونه ركنا ولا يذكر كما ذكروه ولم يجعل الحذف لوجود القرينة وللاحتراز او غيره ليلا يوهم ان وجود القرينة من المزايا التي يخص البليغ بملاحظتها لان العامي ايضا يحذف لوجود القرينة ووجود القرينة مصحح والمزايا هي المرجحات وقال الشارح لم يتعرض له اعتمادا علي معرفته في النحو وما ذكرنا اوجه **او تخييل العدول الي اقوي الدليلين من العقل واللفظ** كون الحرف موضوعا للخصوصيات بوضع واحد يستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء علي مدخوله لانه يستدعي ان يراد به في ملفوظ واحد

معنيان بالنظر الي كل مدخول معنى وهو منزلة ان يقال عسعس اليوم والليل ويراد اقبل اليوم وادبر الليل ولهذا اكاد احلم بان العطف علي مدخول الحرف ليس الا بتقديره لا بالاعتبار الاستصحاب ومعني تخييل العدول انه تخيل السامع انه افاد المسند اليه باقوي الدليلين وهو العقل لان الدلالة العقلية لا تختلف بخلاف الدلالة الوضعية وذلك التخييل يوجب نشاط السامع وتوجه عقله نحو المسند اليه زيادة توجه وانما قال تخييل العدول دلالة من اللفظ بل العقل يرشد الي اللفظ ويفهم من اللفظ ولان القرينة دلالته عقليه بمعني غير وضعية لا بمعني انه لا يتخلف عنه المدلول وقالوا لو كون دلالة العقل اقوي لتوقف دلالة اللفظ علي دلالة العقل من غير عكس ووجه التخييل انه لا عدول فانه عند الذكر والحذف يتشارك العقل واللفظ في الدلالة وفيه بحث لان كون دلالة العقل اقوي بناء علي ان دلالة اللفظ غير مستقلة يوجب ان لا يكون الاعتماد عند الذكر علي دلالة اللفظ فقط بل علي دلالتهما فكيف يكون تخييل العدول من جمع الدليلين الي واحد اقوي الي اقوي الدليلين بل تخييل العدول من جمع الدليلين الي واحد اقوي منهما وفي المفتاح تقييد التخييل كالاحتراز عن العبث بكونه بناء علي الظاهر وتركه المصنف ونعم الترك لان التخييل يفيد ان فهم العدول بناء علي ظاهر الامر لا مع التامل في الحقيقة **كقوله قال لي كيف انت قلت عليل** مثال للدراعيين وانا اقول لم يقل انا عليل ليلا يتبدل ما عبر به السايل عن ذاته بما يعبر به عن نفسه لاستلذاذه كونه معبرا بما جري علي لسانه **او اختيار تنبه السامع** اي تنبه بالقرينة امر لا وعبارة الشارح هل ينتبه بالقرينة امر لا سهو لان امر هذه لازمة للهمزة فان قلت الحذف يفتقر الي صلاحية المقام وهو بان يكون المخاطب عارفا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف انه يعرف المسند اليه بهذه القرينة حتي يصح الحذف فكيف يكون الحذف للاختيار قلت يكفي للحذف ظن المتكلم انه يعرف المخاطب المسند اليه بالقرينة وليكن الاختيار لتحصيل اليقين علي انه قال اختيار تنبه السامع ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفا به لوجود القرائن واقول او اظهار اعتقاده ان السامع ينتبه او اظهار اعتقاده ان له تنبها كاملا او التنبيه علي تنبه او مقدار تنبهه ايتنبه بالقرائن الخفية امر لا **او ايهام صونه عن لسانك** تواضعا منك بايهامه انه من الطهارة بحيث يتلوث بلساني **او عكسه** اي ايهام صونه لسانك عنه تحقيرا له بايهامه انه في الخبث والرذالة بحيث يتلوث به لساني ولك ان تبالغ في تحقيره بالحذف بايهامه انه من الخبث بحيث يتلوث به كل لسان وتجنيز الداعي ايهام صون اللسان عنه كما في المفتاح لا ايهام صون لسانك عنه وليس لك ان تقصد بالحذف ايهام صونه عن كل لسان لان في ذلك تحقيرا لكل لسان وليس امر الالسنة بيدك حتي تفعل به ما تشاء وانما لك تحقير لسانك تواضعا منك فلذلك لم يطلق المفتاح فيه اللسان هـ واختيار التخييل سابقا والايهام هنا ليس لكون احدهما مدركا خياليا والاخر وهميا بل التخييل والايهام

وفي عبارة ان يجعل هـ

وفي عبارة ان يجعل هـ

مستعاران لافادة انهما ليسا محققين واختلاف الاستعارة للتنقين وقيل لان في الابهام زيادة بتعيد عن التحقيق فاختير التخييل سابقا لشايبة تحقيق في العدول بخلاف الصوت عن التلوث فانه لا تحقق له اصلا اقول او ابهام صوته عن سمعك او ابهام سمعك عنه **او ثانيا** ان تيسر **الانكار لذي الحاجة** الظرف متعلق بالثاني او بالظرف اي الثاني يعني ثاني الانكار انما يدعو الي الحذف لذي الحاجة الي الانكار **او تعينه** اما لان المسند لا يصلح الا له او لانه بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلتفت الذهن الي غيره والتعيين قد يدعو الي الحذف احترازا عن العبث وقد يدعو اليه افادة للتعيين والمراد هنا الثاني لكن هذا الاظهر ان يقول او لافادة التعين ويفترق التعين عن الاحتراز عن العبث بناء علي الظاهر في فوك خالق لما يشا اذ لا عبث في ذكر الله في الظاهر مع تعينه لان فوائد ذكره لا تخفي ولا تخفي وجعل او تعينه توطئة لقوله **او ادعا تعينه** مخالفة السوق ومساعدة الذوق وكذا جعله تفصيلا لبعض ما يوجب الاحتراز عن العبث بناء علي الظاهر **او نحو ذلك** اوزد الاشارة لكونه اشارة الي احد الامور المستفاد من التردد وقد عرفت من النحو غير بعيد فلا نعيد ومن النحو اتباع الاستعمال الوارد علي وجوب الحذف سماعا كما في رمية من غير رام و شنشنة اعرفها من اخزم او قياسا كما في الحمد لله بالرفع فانه لا يجوز هو الحميد كما كذا قالوا وفيه بحث لان الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس او ضعف التاليف فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم البلاغة ولا تعلق له بمقتضي الحال الذي من وظيفة المعاني ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وسآمة او فوات فرصة او محافظة علي وزن او سجع او قافية **فان قلت** ايجاب السجع او القافية حذف المسند اليه خوف اذ القافية جنبية غيره وكذا اخر لفظ السجع وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية او اخر السجع بدون حذف المسند اليه **قلت** اذا توقف النظم او حسن السجع علي حذف المسند اليه او غيره ذلك ويكون الغير قافية او اخر السجع بحذف المسند اليه للمحافظة علي القافية او السجع قال الشارح المحقق وقد يكون من حذف المسند اليه حذف الفاعل وجنبية يجب اسناد الفعل الي المفعول ولا يفتقر هذا الي القرينة الدالة علي تعيين المحذوف بل الي مجرد الغرض الداعي الي الحذف مثل قتل القاتل لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل بقوم من شره وفيه بحث لانه لا يجب اسناد الفعل بل اسناد الفعل او اسم المفعول ولو اريد بالفعل ما يعم شبهه بشكل بفاعل المصدر فانه يحذف ولا يجب اسناد المصدر الي المفعول ولانه يحذف الفاعل في اضربن واضربن واضربوا القوم واضربي القوم وضربا القوم مما لا يحصي ولا يجب الاسناد الي المفعول ولان المحذوف هنا ليس مجرد المسند اليه بل المسند والمسند اليه ويجب الداعي لحذف الجملة لا الحذف المسند اليه بل لتنديل جملة بجملة والداعي لا يعرض متعلقا بافادة صدور الفعل بل الغرض افادة وقوع الفعل علي المفعول ولانه ربما يحذف الفاعل ولا يجب الاسناد الي المفعول ويجب القرينة والغرض الداعي نحو يهدينا التي هي اقوم اي الملة التي هي اقوم

حذف اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره وخوجا القرينة بعني اهل القريه **واما ذكره فلكونه** اي الذكر لا ذكرا للمسند اليه كما يوهمه عبارة المفتاح حيث قال اولان الاصل في المسند اليه كونه مذكورا اذ اصالة الذكر لا تخص شيا **الاصل** الذي لا يعدل عنه الا بسبب ولا مقتضي للحذف كذا في الايضاح **فان قلت** لا يتوقف اقتضا كون الذكر الاصل للذكر علي انتفا مقتضي الحذف بل يكفي انتفا القرينة **قلت** كانه لم يرد بالمقتضي ما يزيد علي المصحح بل ما يندرج فيه المصحح اذ بوجود المصحح يتم المقتضي ويثبت الاقتضا وجعله اولا لنكته والمفتاح اخر ذكره عن الكل وكان المفتاح جعله نكتة منتدلة ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه اصلا لا يوجب نكتة زايدة علي كونه اصلا والحذف لمخالفة الاصل يوجب نكتة باعثة عليه معتدا بها فالحذف اعرف وافوي في اقتضا المعاني الزايدة علي اصل المعني التي هي المقاصد في علم المعاني فلذا تقدم علي الذكر والمصنف خالفه وجعله نكتة غريبة لا ينالها الا ايدي نظر الخواص لانه يحتاج الي معرفة انه ليس في المقام شي من مقتضيات الحذف وهذه شان الانظار الجليلة لكن ينبغي ان يذكر معه ولا مقتضي للعدول منه ولا ينوته الفهم الذكي ضاربه جليلا كما فات المفتاح **او التنبيه علي غباوة السامع** اولغباوة السامع او توبيخه بالغباوة **او زيادة الايضاح والتقرير** اما للمسند اليه اولغرض تعلق بتلك المسند اليه كما في قوله تعالي اولئك علي هدي من ربهم واولئك هم المفلحون حيث كرر اسم الاشارة ولم يكتف في الحكم الثاني باذكر من اسم الاشارة للتنبيه علي ان هولا الموصوفين بشرف الايمانين متمازون بكل من تسخير الهدي وكمال الفلاح وكل منهما يكفي في تميزهم فلا يضاح الغرض ذكره المسند اليه ولم يحذف لنصب القرينة علي تقديره اذ مع الحذف لا يتضح التكرار كما للايضاح ولا يتضح عن الغرض المذكور كمال الافصاح وبهذا ظهر فساد راي من قال ليس لاية من قبيل اختيار الذكر علي الحذف اذ لو ترك اولئك الثاني لم يكن مقدرا بل كان ما بعده معطوفا علي مسند اولئك الاول **او اظهار تعظيم** لان اللفظ ما يدل علي كماله او لتعظيمه **او اهانته** اذا كان اللفظ ما يدل علي نقصان **او التبرك بذكره او استلذاذه** اي وجدانه لذيذا او اظهار هذه الامور **او بسط الكلام حيث الاصغا مطلوب** قيل الاولي حيث السماع مطلوب للمتكلم ليصح التمثيل بقوله **نحو فمن عصاني** والاولي تعالي منزه عن الاصغا والاذن وافول اشار الي ان القران نازل علي لسان العباد عومل فيه معاملتهم في محاوراتهم وينبغي ان يقول حيث زيادة الاصغا مطلوب لان الاصغا يحصل مع حذف المسند اليه بذكر المسند وما يتعلق به ولا يقتضر البسط عليه فهاذكره بل ربما كان له دواع اخر كالابتهاج والافتخار وحيث للمكان اي في مكان الاصغا مطلوب فيه ولا قرينة علي جعله مستعارا للزمان حتي يصح تجويزه ومما ينبغي ان تنبه عليه ولا تغفل ان قوله او نحو ذلك في بحث الحذف وتركه في هذا البحث ليس لان نكات الذكر استوفيت بالتفصيل بخلاف نكات الحذف فاحتيج الي اشارة اجمالية الي ما بقي هنالك بخلاف هذا المبحث بل الاجمال فيما سبق اشارة الي ان الاحوال المقتضية للخصوصيات ليست سماعية

صرفة بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم ونتركه هنا للاكتفا بالاشارة السابقة وهكذا
عادته كما ستشاهد انه قد يأتي بالاشارة الاجمالية وقد يتوك متابعة لداب المفتاح ولا يخفى
ان كون الذكر في امثال هذه النكات لا يختص بما اذا قامت قرينة مصححة للحذف حتى اذا لم
تكن قرينة كان الذكر لانتفا القرينة لا لشئ من هذه النكات اذ لا تزاحم بين اسباب الذكر
قوله الشارح المحقق هذا كله مع قيام القرينة بظاهره لا يتم والصواب ان هذا كله يتم
مع قيام القرينة وما ذكره المفتاح انه قد يكون الذكر لكون الخبر عاما النسبة الى كل احد وارد
تخصيصه ونتركه المصنف لانه زعم انه فاسد لانه ان قامت قرينة على الخصوص فكونه عاما
وارادة التخصيص لا توجب الذكر وان لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف
لا لاقتضا عموم النسبة وارادة التخصيص ورد دفعه الشارح المحقق بان منشأ كلامه انه قد
يكون الذكر لانتفا القرينة الا انه جعل عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيلا لذلك الانتفا
لانه بانتفا كون الخبر خاصا ينتفي قرينة الخصوص مما تنتفا ارادة العموم ينتفي قرينة العموم واعترض
عليه السيد السند بان عموم النسبة مع ارادة الخصوص بجامع قرينة الخصوص كان يكون
جوابا للسوال او غير ذلك تغير يوجب عدم كون الخبر قرينة على المسند اليه وانتفا كونه للخبر
قرينة لا يستلزم انتفا القرينة مطلقا والجواب ان مراد الشارح بعموم النسبة عمومه
في هذا المقام وشموله لمتعدد وهو يستلزم انتفا دلالة الخبر على الخصوص وانتفا دلالته
غيره ايضا والا لم يكن الخبر في هذا المقام عام النسبة الى متعدد ونحن نرده على الشارح
بان مراد المصنف ان الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام والاحتراز عن التعقيد
اللفظي لان الحذف بلا قرينة مخل في النظم يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ولانه مخالف
القانون النحوي لان حذف المبتدا عندهم الا لقيام قرينة فلا تعلق له بهذا العلم بل
يكون مرجعه علم النحو والجواب عن اعتراض المصنف انه كما يكون الحذف لمجرد التعميم
لانه اذا حذف المسند والخبر عام ولا قرينة على الخصوص تحمل الكلام على عموم الحكم
دفعا للترجيح بلا مرجح ليكون الذكر عند كل قصد التخصيص والخبر عام ولا قرينة على
الخصوص تحمل الكلام على عموم الحكم دفعا للترجيح بلا مرجح يكون الذكر عند قصده
التخصيص والخبر عام النسبة ليلا ينتاد الذهن الى ان الحذف لمجرد التعميم لشيوع الحذف
لذلك فع وجود القرينة على الخصوص يذكر المسند اليه الخاص ليلا يفهم في بادي الراي
العموم ويغفل عن القرينة ورعايته واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو
ما وضع ليستعمل في شئ بعينه او ما وضع لشئ بعينه والاول هو المشتهر بين الجمهور
والثاني هو الذي حققه بعض المتاخرين وهو المعتبر المنصور وان اردت كمال تحقيقه
فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا فانا بذلنا فيه جهد المقدور وبالجملة لترجيح التعريف
على التنكير لكنه هجر ملاك التعريف ولا بد منها في اختيار كل قسم من اقسام التعريف
اذ اختيار كل قسم من اقسام التعريف اذ اختيار كل قسم منها في افادة المسند اليه مثلا

ان مقام

ان مقام الافادة لطالب التعريف يقتضيه وقد بينه المفتاح وقد بينه المفتاح وكانه تركه
المصنف ظنا منه ان العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص فنكتة الخاص تكفي لايراد العام وليس
كذلك لما عرفت ان اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف اليه وهذا امر ما قبل الارتفاع
شان الكلام بان لا يتعقل من نكتة العام لعمومه ومن نكتة الخاص لخصوصه وقد نبه
المصنف لذلك فاورد ها في الايضاح وهي فصد افادة المخاطب فايدة كاملة معتدا بها
وفايدة الخبر اما للحكم بكون المسند المسند اليه واما للحكم بعلم المتكلم بها وكلما زاد على اصل
الحكم بشئ على شئ خصوص زاد الفايدة لكن ما لم توجب البعد عن حد الوقوع الى ان
لا يقبل الخبر من المتكلم وخصوص الحكم اما بخصوص المسند اليه اما بالتعريف او التقييد
او تكثير المحكوم عليه بالتعميم لا على سبيل التردد واما بغير ذلك ولكل مقام كما ان لكل
قسم من التعريف مقاما وقلت افصل وبما ذكرنا تفتحا ما ذكر وافي هذا المقام واندفع ما يرد
على قولهم كلما كان الحكم ابعد كانت الفايدة في الاعلام به اقوى انه لا يتم لان الحكم ربما
يخرج بالبعد عن حيز القبول واندفع ما يتجه على كون الفايدة في المعرفة اتم انه يكن تخصيص
النكرة بالوصف حتى لا يتشارك فيه غيره ولا يكون للمعرفة عليه مزية وذلك لانه خصوص
حصل بما زاد على التنكير من الوصف وناب مناب التعريف وله مقام ربما لا يوجد حيث
وجد مقام التعريف واما ما ذكره الشارح من ان التعريف اتم من هذا التخصيص لانه
وضعي بخلاف تخصيص النكرة فيتجه عليه ان الفايدة التي تدور على الخصوص بعد
فهم الخصوص لا محالة من النكرة المخصوصة لا يمكن ان يكون في المعرفة اقوى لكون الخصوص
فيه وضعيا على انه ان اراد الوضع الافرادي فلا يوجد في المعرف باللام والمضاف وان
اراد ما يعم الوضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة وايضا ما يرد على قولهم كلما
ازداد المسند اليه خصوصا ازداد الحكم بعدا وصار فايدة الحكم اقوى وكلما ازداد عموما ازداد
الحكم قربا وصارت انقص من ان جاني كل عالم ابعد من ان جاني زيد اذ قد عرفت ان
المراد العموم على سبيل التردد والعموم الذي يؤتى لاحكام العموم على سبيل الاجتماع
وقوله فبالاضمار ينبغي بانه بصدد تفصيل اقسام التعريف والمقام يقتضي كونه بصدد
تفصيل اغراض كل قسم فالاولى واما تعريفه بالاضمار فلان القام اي الوضع واعلم انه
فاتهم بيان الغرض من التعريف بالندا وهو وان كان بمعزل عن تعريف المسند اليه هو
والمسند لكن لكن بحث التعريف لا يخص شيا منهما الاصورة والباحث يتكل عليك في معرفة
الغرض منه في غيرهما من اجزا الكلام فنقول اما التعريف بالندا في قولك يا رجل هو
فلان اشارة الى حصة معينة من الجنس فهو بمنزلة في العهد الخارجي وربما يقصد به
تعيين الجنس لاعتباره في ضمن كل فرد نحو قوله تعالى يا ايها الانسان ما غرك وقوله تعالى
يا ايها الانسان انك كادح فهو بمنزلة اللام الاستغراقي وهم لم يجعلوا ما رجلا في شئ
من التعريف وقالوا لم يقصد فيه الا النداكما في يا زيد وحرف النداء لا يلزمه قصد التعريف

وكذا ان تجعله لقصد تعريف الجنس الا انه اعتبر في ضمن فرد ما فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني الا ان التزام وصفه بالنكرة يؤيد اعتبارهم وقدم التعريف في احوال المسند اليه لانه الاصل فيه وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف وبني عليه ترتيب الذكر في الضماير الثلاثة الا انه لم يراع ذلك في تقديم الموصول علي اسم الاشارة والاولي انه قدم الضمير لان مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة فاراد الاشتغال بها بعد فراغ البال عما في الضمير **لان المقام للتكلم وللخطاب والغيبة** يعني ولا مقتضي للعدول عنه والافقول الخلفا امير المؤمنين يامرك بكذا اي مقام التكلم والخطاب هو توجيه الكلام الي حاضر والغيبة كون الشي غايبا لا يستدعي الاضمار لان الاسما الظاهرة كلها غيب ولهذا عرف الضمير الغايب بما وضع لغايب تقدم ذكره لفظا او معنا او حكما ولم يعرف بمجرد ما وضع لغايب والبيان الوافي ما في المفتاح بدل قوله او الغيبة او كان المسند اليه في ذهن السامع لكونه مذكورا او في حكم المذكور لقراين الاحوال ويراد الاشارة اليه فلما اختصر كلامه اختل وبعد اعتبار قيد التقدم وارادة الاشارة اليه يتجه عليه انه لا يتعين الاضمار لجواز المعرف بلام العهد الا ان يرجح الضمير بكونه موضوعا له بالوضع الافرادي والمعرف بلام العهد الالي ان يرجح الضمير بكونه موضوعا له اخل في ذلك فمقام الضمير للغايب ان يتقدم الذكر ويراد الاشارة اليه من حيث انه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر حتي لو تقدم ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو وهو الذي في السما اله وفي الارض اله وقولك ان جاني زيد جاني رجل فاضل وكون التعريف بالاضمار لان المقام لاحد الامور ثم لا ينافي ان ضمير المخاطب قد لا يكون معرفة كما اذا كان لغير معين وان الضمير الراجع الي نكرة محضة لا يكون معرفة كما اذا كان لغير معين وان الضمير الراجع الي نكرة محضة لا يكون معرفة علي تحقيق الشيخ الرضي علي ان مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين لان الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر فلا يحتاج الي تزييف مذهب الشيخ الرضي وجعل اصل الخطاب منصوبا معطوفا علي اسم ان اي التعريف بالاضمار لان المقام للخطاب **واصل الخطاب ان يكون لمعين** واحدا كان او كثيرا عدل عن عبارة المفتاح ان يكون مع معين لان استعمال الخطاب مع اللام اشد اذ يقال خاطبته ولا يقال خاطبت معه **وقد يترك الي غيره** اي قد يترك الخطاب لمعين قصدا الي غير معين **ليعم** الخطاب **كل مخاطب** اي كل من يصلح له علي سبيل البدل ونحن نقول قصد الخطاب الي المهية في ضمن كل فرد كما في يا ايها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ولو ترى اذ المجرمون لا عدول في ولو ترى وهما بمثابة واحدة فافهم ولا يخفي ان خطاب الغير المعين من اخراج الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر للعدول الي غير معين بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر فان قوله لو ترى الظاهر فيه لو يري كل احد فمقتضي الظاهر ان لا يذكر هنا بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضي الظاهر ولا يخفي ان

كون الشي غير مخاطب ولا متكلم اي اذا كان الموضع موضع كون المسند اليه متكلما او مخاطبا او غايبا وفيه اذ مع

اصل

اصل الخطاب ان يكون المشاهد وقد يترك الي غيره لجعله كالمشاهد لعرض من الاعراض نحو اياك نعبد **نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا روسهم** فانه لم يقصد بالخطاب معين ليعم صورة الخطاب كل مخاطب قصدا الي ظهور فظاعة حال المجرمين في ذلك الوقت واليه اشار بقوله **اي تناهت حالهم في الظهور** وانكشفت فظاعتها لاهل المحشر الي حيث يراها كل راء **فلا يختص به** اي بالخطاب وفي بعض النسخ بها اي بالمخاطبة او فلا يختص بالابصار او بالروية **مخاطب** دون مخاطب فان قلت التنبيه علي عموم الروية ينافي ايرادها في صورة الممتنع بدخول لو لا الامتناعية عليه قلت لولا الامتناعية للاشعار بانها مع عمومها تكاد تمتنع لفظاعة حالهم وعدم وفا طاقة احد بمشاهدتها وفي الايضاح وقد يترك الي غير نحو فلان ليئم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اسا اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القران كثير نحو ولو ترى الاية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم يريد في صورة الخطاب من غير ان يكون حقيقة ليفيد عموم كل مخاطب فافادة العموم لانتفا حقيقة الخطاب وتعلق العموم بكل مخاطب لصورة الخطاب وهكذا قوله اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم وقد صعب علي الشارح المحقق سلوك الجادة فعدل الي طريق غير مسلوك وتوهم المحجة الواضحة مسلكا هو المشكوك وقال قوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا يريد به مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه في صورة الخطاب لفساد المعني وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل علي هذا اعني عدم ارادة معين لارادة العموم **وبالعلمية** عطف علي قوله بالاضمار اي جعل المسند معرفة الي لكونه علما والاولي بجعله علما وجعله معرفة وجعله مضمرا الي غير ذلك عبارة عن ايراده كذلك اذ لا صنع للبليغ الا الايراد والعلم ما وضع لشي بتشخصه ان لم يكن علم الجنس علما عند اصحاب في البلاغة لانه دعت اليه ضرورات نحوية هم في سعة عنه ولا يكون غير العلم موضوعا لشي بتشخصه بنا علي ان ما سوي العلم معارف استعمالية حيث وضعت لمفهومات كلية وشرط في حين الوضع ان لا يستعمل الا في معين والا فلا قدرة علي وضعها لامور معينة لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع وحينئذ يلزم الوضع لعين الاستعمال في شي اخر ولا يخفي بعده ويلزم ان يكون المعارف سوي العلم مجازات لاحقايق لها ولو كان كذلك لما اختلف اهل اللغة في وجود مجاز لاحقايق لها ولم يتمسك القايل به بامثلة نادرة له ويرد علي قولهم لا قدرة علي وضعها لامور لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع لكثرتها ولعدم حظور بعض منها بخصوصه في القلب انه كيف صح منكم اشتراط ان لا يستعمل الا في واحد معين من طايفة من المعينات فيما ضبطتم المستعمل فيه يمكن ان يضبط الموضوع له ويوضع له فلذلك قيل ما سوي العلم وضع لاشيا معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي الملحوظة هي به لا لاشتراط ان لا يستعمل الا في واحد منها بعينه فالوضع كلي والموضوع له جزئي علي خلاف الوضع للمفهوم الكلي

يجوز ان يعتبر المفهوم الكلي الذي وضع له ... [illegible] ... معارف وضعية

فان الوضع له فيه كلي كالوضع علي خلاف وضع العلم فان الموضوع له شخص ملحوظ حين الوضع
بشخصه فالوضع جزئي كالموضوع له فهذه اوضاع ثلاثة لا رابع لها فحينئذ لا يتم تحديد
العلم بما وضع لشيء بشخصه لصدقه علي ضمير المتكلم مثلا بل ينبغي ان يقال ما وضع لشيء
بشخصه دون غيره في ذلك الوضع وههنا اشكالان فوبان احدهما بان القول ما سوي
العلم موضوع لمفهوم كلي للاستعمال في جزئي بعينه من جزئياته او موضوع لجزئيات معينة
ملحوظة لمفهوم كلي منقوض بالمعرف بلام الجنس فانه موضوع للمفهوم الكلي المتعين الملحوظ بنفسه
اذ لا ضرورة تدعوا الي الوضع له بوسيلة مفهوم اعم وثانيهما ان العلم ليس موضوعا لشيء
بعينه ملحوظا بعينه لان الموضوع للشخص من وقت حدوثه الي فنائه لفظ واحد والتشخص
الذي لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص لكل شخص
ملحوظ بامر كلي فالعلم كالمضمر ويمكن الجواب عن الاول بان لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي
للاستعمال في جزئيات او لتلك الجزئيات علي اختلاف الرايين وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلي
وهو تعيين مدخوله تارة وتعيين حصة منه تارة ان كان مشتركا لفظيا بين تعيين الجنس
وتعيين الحصة وتعيين مدخوله او حصة منه ان كان مشتركا معنويا بينهما والجملة مدخولة
موضوع بالوضع التركيبي او كالموضوع بالوضع الافرادي لعدم استقلال اللام فكانه موضوع
مع اللام جملة علي ما صرح به بعض محققي النحاة لكل معين هو مفهوم مدخوله او حصة منه
فوضع المعرف بلام الجنس لمفهوم الجنس المتعين كلي والموضوع له جزئي كسائر المعارف غير العلم
وعن الثاني بان وجود الماهية لا ينفك عن شخص باق ببقاء الوجود يعرف بعوارض بعده
وتلك العوارض تتبدل ويأخذ العقل تلك العوارض المتبدلة امارات يعرف بها ذلك الشخص
فاللفظ موضوع للمشخص بذلك التشخص لا التشخص بالعوارض ولو كان التشخص بالعوارض
لكان للجزئي اشخاص متحدة في الوجود وما اشتهر من ان التشخص بالعوارض مسامحة
مؤولة بانه بامر لمعرف بعوارض واما ان ذلك التشخص هل هو متحقق ببرهان او مجرد
توهم فلا حاجة بنا اليه في وضع اللفظ للمشخص لان ايا ما كان يكفي فيه بقي ان العلم لو كان
موضوعا للشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بشخصه والوضع لما لم يعلم بشخصه كثير اذ
الاباعد يسمون اباهر المتولدة في عيشهم باعلام قنا وبله بانه تسمية صورة وامر بالتسمية
حقيقة او وعدا بها بعيد وان الوضع في اسم الله يشكل حينئذ لملاحظته بعينه وشخصه حين
الوضع ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به وانا يفهم منه معين شخص في الخارج
بعنوان منحصر فيه الا ان يراد بالشيء بشخصه كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج
ولا يطلب له منع العقل عن تجويز الشركة فيه ولقد اطنبنا في تحقيق التعريف لانه ما لابد منه
في توضيح هذا البحث وبحث التعريف كله شرب منه فلعلك تجتنب الشكوي عن اسهاب الاطناب
بعد التمتع بالعذب الفائض للعطشي الي اقتفا الشراب **لاحضاره بعينه في ذهن السامع**
ابتدا باسم مختص به وهذه نكتة جليلة عامة مختصة بالعلم حرية بالتقديم علي سائر النكات

في بقاء التشخص ببقاء الوجود

حيث

حيث لا يوجد في نكرة لانه لا احضار لها لمدلوله بعينه ولا باسم مختص به والاحضار بعينه هو
في ضمير الغايب العايد الي العلم او المعرف بلام العهد المذكور تحقيقا ليس ابتدا ولا باسم مختص
والاحضار بعينه ابتدا بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والمعرف بلام الجنس وغيره ليس
باسم مختص به واحترز ايضا بقوله ابتدا الاحضار بالعلم ثانيا فان بعضا منه من خلاف مقتضي
الظاهر كما في الله الصمد بعد قوله قل هو الله احد وان كان البعض مقتضي الظاهر كما في قولك
جاز بدو الاحضار باسم مختص به وان خص العلم لكن ليس له هذه الجلالة اذ ليس فيه الترجيح
علي النكرة وضمير الغايب والمعرف بلام العهد لتعدد ولو ترك قيدا من القيود لصار الكلام
شيا آخر فلا بد لبيانها من القيود كلها وليس القيود لمزيد تحقيق وتفصيل النكتة كما ذهب
اليه الشارح والسيد قدس سرهما حيث قالا لا باس باغنا القيد المتاخر عن جميع ما تقدم لانه
يحصل به الاحتراز عن جميع ما احترز عنه بالقيود الاخر لان القيود لتحقيق مقام العلمية كما في
التعريفات وبهذا عرفت ان للتعريف بالعلمية نكات احري بان يشار اليها هذه النكتة اذ
مع الاكتفا بالقيد الاخير نكتة وبالاكتفا بقيدين نكتة فحصل عددها بعدد ما حصلت
لك عددها فان قلت الاحضار بعينه حاصل بالرحمن مع انه ليس علما قلت
المراد الاختصاص الوضعي واختصاصه استعمالي ومن النكت الجليلة وان لم تنتهها من احد
ان الاصل في احضار خصوص الذات العلم لانه وضع لذلك بخلاف غيره فانه وضع لغرض
اعم ربما يتفرع عليه احضار خصوص الذات **نحو قل هو الله احد** تمثيل في وجه وتنظير
في وجه نفرقه ان يلقك التفسير والاله معرفا باللام من الاعلام الغالبة وبعد حذف
الهمزة من الاعلام المختصة فالله علم بالغلبة نظرا الي اصله ومن الاعلام المختصة نظرا
الي نفسه قال السيد السند يجوز ان يكون حذف همزته علي غير قياس فيكون التزام الادغام
قياسا وان يكون عكس ذلك بيان ذلك انه لو حذف الهمزة علي غير قياس تكون محذوفة
مع الحركة فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك فيجب الادغام وان حذفت بنقل الحركة
الي ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ويكون وجوب الادغام غير قياسي لان المثلين
المتحركين لا يجب فيهما الادغام اذا كانا من كلمتين نحو ما سلككم ومنا سلكم ونحن نقول
لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار منزلتها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة فوجب
الادغام قياسا وفليكن وجوب الادغام بعد العلمية لان الاجتماع حينيذ في كلمة واحدة
ومنهم من انكر علميته وقال انه اسم للمفهوم الكلي المنحصر فيه تعالي من الواجب لذاته او
المستحق للعبودية لذاته وكان منشاه انه يشكل عليه امكان وضعه له تعالي بشخصه وترتب
فايدة هذا الوضع وقد تقدم ما يتعلق به وقال الشارح المحقق هذا سهو منشاه الغفلة
عن كلمة التوحيد فانه يفيد التوحيد لمفهومه اتفاقا من غير قيد اعتبار في مفهوم لفظ منه
واستثنا المفهوم الكلي من الاله لا يفيد التوحيد لانه لا يزيد علي الاله بشيء فلو كفي في التوحيد لكفي
اثبات الاله علي انه لو اريد بالاله المعبود مطلقا لزم الكذب او عبد غيره الله ولو اريد المعبود

بلام العهد ليصح قوله فيما سبق والمعرف بلام العهد الخ فافهم

يحق لزم اخراج جميع افراد المستثنى منه بالاستثناء وانه باطل فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود
بحق والله علما للمعبود الموجود منه وفيه بحث لان الله اذا كان علما للمعبود الموجود منه لكن
لا يكون حاصلا في عقولنا الا بمفهوم الواجب لذاته والمتصف به محتمل للمتعدد كالاله بحق فلا
تحصل باستثنائه اثبات ما هو المطلوب بالاستثناء وجه يوجب التوحيد وايضا لما انحصر
الاله بحق فيه يكون استثناؤه اخراج جميع ما تحت المستثنى منه فمناط التوحيد على نفي
وجود ما يتوهم معبودا بالحق واثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع ولا يتفاوت
الواجب لذاته وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة فالمعنى لا اله مما جوز العقل كونه
معبودا بالحق الا الواجب لذاته في الواقع ولا يتفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب
لذاته او بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته غير كونه معينا لشخص
انسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن البليد **او تعظيم او اهانه** والعريق الواضح
في ذلك الالقاب لان الغرض من وضعها الاشعار بالمدح والذم وقد تتضمنها الاسماء
وان لم يقصد بالوضع الا تمييز الذات لكونها منقولات من معان شريفة او خسيسة
كمحمد وعلي وكلب او لاشتمال الذات في ضمنها بصفة محمودة او مذمومة كحاتم وبادر
وبعد الالقاب في ذلك الكني كابي الفضل وابي جهل وانما قال لتعظيم او اهانة دون
تعظيمه او اهانته تعظيما للداعي فانه قد يقصد تعظيم غير المسند اليه او اهانته نحو
ابو الفضل صديقك وابو الجهل رفيقك ومن نكات العلمية لحث على الترحم نحو ابو الفقير
يبالك او كناية اي تعريف المسند اليه بالعلمية لقصد كناية بالعلم تفوق لو لا العلم نحو ابو
لهب فعل كذا عبر عن المسند اليه بابي لهب لينتقل منه الى كونه جهنميا باعتبار معناه
الاصلي فان المعنى الاصلي الذي يقصد البليغ الاشارة اليه بهذا العلم من تولد منه النار
وتولد النار منه باعتبار كونه وقود النار والنار التي وقودها الناس نار جهنم قال
تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة وهذا وجه بديع وقال غيرنا معنى
ابي اللهب ملابس النار ملابسة لازمة وصولا لازم للجهني لان اللهب الحقيقي لهب نار جهنم
فان قلت لم لم يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود النار في جهنم او ملابسها فيه
واعتبر الانتقال منه الى كونه جهنميا قلت لان كونه جهنميا يفيد وعيده بالنار
وغيرها مما في جهنم فان قلت العين الحقيقي لا يكون مقصودا في الكناية وهذا
قصد الذات العين قلت العين الاصلي في نظر البليغ كونه مولدا للنار او ملازما لها وهو
لم يقصد هنا بل توسل به الى قصد الجهني فان قلت العين الاصلي ليس معنا
حقيقيا لابي اللهب لانه حيوان يتولد من نطفته اللهب قلت الاكثر في الكناية
ارادة لازم الموضوع له وقد يكون معنى الاصلي فيه معنى مجازيا كثر الاستعمال فيه
حتى فقه صاحب الكشف وستطلع عليه وقد يقصد بابي لهب لازم الذات وهو الجهني
لاشتمال الذات في ضمن هذا اللفظ به فابو لهب فعل كذا معناه حينئذ جهني فعل كذا

وابو لهب كناية عن الصفة كما تقول جاني جمان الكلب وتريد جاني مضياف فحينئذ ابو لهب
مذكور بارادة الوصف المشتهر به مسماه في ضمنه وهو يعزل عن مقام التعريف بالعلمية
فلا ينبغي ان تحمل الكناية هنا عليه ولا ان تجعل من المحتملات كما ذهب اليه السيد السند
ولا يصح انكار فهم الجهني منه بهذا الاشتهار بسند انه لو قيل هذا الرجل فعل كذا اشار اليه
ليفهم كونه جهنميا كما زعمه الشارح المحقق لان اشتهار الذات بالوصف في ضمن لفظ
لا يستدعي فهمه من اي لفظ عبر به عن الذات ولا يصح ان يكون جاني حاتم للاستعارة لشخص
اخر باعتبار انه بمنزلة جواد لاشتهاره به من نكات التعريف بالعلم لانه حينئذ ليس علما ولا
معرفة لكن من النكات قصد الاشارة الى صفة له يشعر بها العلم اما لاشتهار الذات الذات
بها في ضمنه نحو جاني حاتم واما لاشعار معناه الاصلي بذلك نحو ابو الجهل وابو المحاسن اشارة
الى ان المحاسن او الجهل ولا كناية هنا لانه عين المعنى الاصلي **او ابهام استلذاذه** اي
وجدانه لذيذا نحو قوله

∴ تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ∴ ليلاي منكن ام ليلي من البشر ∴

اضاف ليلى الى نفسه حين كونها من الظبيات في التوحش والاجتناب من الناس ولم
ترض بتلك الاضافة حين كونها من البشر لكمال عبرته **او التبرك به او نحو ذلك**
المذكور من كل واحد من تلك الامور من الفال والتطير والتشجيل على السامع او غير ذلك
مما ذكرنا نحو امنه **وبالموصوليه** ينبغي ان يجمع التعريف بالموصولية مع التعريف باللام
لكونها في مرتبة ويذكر التعريف باسم الاشارة بعد العلم لكونه بعده في المرتبة وانما ترك
بيان المصحح للموصولية لانه معلوم من النحو ولذا تركه في سائر المعارف والفتاح ذكره في
بعض اشارة الى ان بيانه ليس من واجبات كتب الفن واشار الى ما هو وظيفة الفن من بيان
الموجب او المرجح كما يكون بالنسبة الى بعض وبكفي به التبليغ بكون الواجب ايضا كذلك فعدم
العلم ما سوى الصلة من الامور المختصة موجب للموصول بالنسبة الى العلم وان امكن ايراده
حينئذ بالعرف بالموصول مرجح له بالنسبة اليه لان ذكر الموصوف لغو فلا تكذب الاشارة
الى تحصيل الباعث الوجب والمرجح بانه لا موجب فيما ذكره **لعدم علم المخاطب بالاحوال**
المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم وهذه النكتة
لا تخص الموصول بل تجري في العلم واسم الاشارة والمضاف والفتاح ذكره فيها ايضا ولا بعد
الفدر بل يكون لعدم علم المتكلم او عدم علم واحد منهما لما سوى الصلة من الامور المختصة
الا انها نكتة قليلة الجدوى لا يلتفت اليها البليغ لكونها اضطرارية غير مقتضية الهادفة نظر
فلذا لم يهتم المصنف باستيفائها وهذا معنى قول الشارح المحقق ولم يتعرض لما لا يكون
للمتكلم او كليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا تعرفهم لقلة جدوى
هذا الكلام ومن لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال فلو قيل الذين في
بلاد الشرق يكرمون الضيف لكان كثير الجدوى والاولى العلم بالامور المختصة ليشمل عدم العلم

بالاسم ايضا بلا خفا وقوله سوي الصلة ينفي العلم بالحال المختص الذي هي الصفة فان الصلة جلة معلومة الانتساب الي شخص ولذا تخصص بها النكرة بخلاف الصلة فانها توضح المعرفة وبهذا اندفع ان هذا الباعث لا يقتضي الموصول لجواز التعبير بالنكرة الموصوفة لانه يقتضي الموصول واختيار النكرة الموصوفة يحتاج الي نكتة عدول ولا يحتاج الي ما قال السيد السند في دفعه من ان الكلام في مرجح تعريف علي تعريف بعد ان كان المقام للتعريف فالنكرة الموصوفة معزل عنه ولا الي ما قال الشارح المحقق ان المرجح لا يجب فيه الاطراد والانعكاس بل هو ما يكون له مناسبة وملايمة بالاعتبار المناسب ولا يرد ما اورد علي السيد السند انه لا يفيد الترجيح علي المعرف الموصوف بالموصول لان ذكر المعرف لغو اذ يكفي الموصول **او استهجان التصريح بالاسم** الاولي بالعلم ليشمل اللقب والكنية ايضا بالاحقا ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه علي جهة الاستهجان وهي التصريح والاستهجان اما لمصلحة تعود الي المسند اليه كما في الاية لان من له شرف اذا اشير الي ذكر ما صدر عنه ما لا يليق به لا يحسن أن يصرح به واما لمصلحة تعود الي غيره كما اذا فعل المسند اليه تعظيم ما لا يحسن التصريح بانه فعل به ذلك نحو ضرب الامير من امره السلطان بضربه وهذه النكتة لا تزيح الموصول الاعلي العلم **او زيادة التقرير** لم يقل او زيادة تقرير ليعم زيادة تقرير المسند اليه او المسند وزيادة تقرير غيرهما من المفعول والغرض المسوق له الكلام ولو قال تقرير لكان اظهر فالخلاف في ان المراد تقرير المسند والمسند اليه او الغرض المسوق له الكلام ما لا يلتفت اليه اولو الافهام • والحصر في الثلاثة من قصور انتظار الاوهام • ويرد عليك توضيح هذا المجمل مع مزيد انعام • من الملك العلام • في شرح ما مثل به مقتضي المقام • اعني قوله **نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه** اي هما نحو هذه الاية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ولزيادة التقرير كما يرشد اليه كلام المفتاح وان كان يوهم اقتصار الايضاح علي تطبيقه علي زيادة التقرير لاختصاصه بالثاني وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تنبيه علي انه لا مانع من جمع بين المقامات ولا خفا في ان في الاسم الموصول مزيد تقرير لثبوت المراودة اي المخادعة والتحيل لموافقة يوسف اياها لها لانه اذا كان موليا لها يكون في غاية التمكن من ذلك ومزيد تقرير المسند اليه لرفع الاحتمال الغريب في غير الموصول من زليخا وامراة العزيز بنا علي احتمال اشتراكهما وزيادة تقرير مراودة يوسف ودفع استبعاد مراودته بكونه مملوكا لها وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام • من نزاهة يوسف عليه السلام • حيث افاد اباه عن الفحشا مع سعي مالكته فيه بالغة غاية الاهتمام • وفيه تنزيه دقيق اخر لم يتركه العلما الاعلام • وهو ان نزاهته بحيث انه لو لم يكن مملوكا لها لم تتمكن من مراودته ومن عجائب ما وقع من بعض الكتاب انه كيف يكون التي هو في بيتها اول من زليخا وامراة العزيز وقد تقرر في الاصول ان دار فلان يحتمل الدار المملوكة والعارية والمستاجرة ولم يدر أن صاحبة الدار ومالكتها ايضا محتملة اكثر احتمالا من امراة العزيز

فاي شي

فاي شيء توجه الي الرجوع باية الاصول وان نسبة العبد الي شخص بكونه في بيته يفيد انه مملوك له وكون الموصول غير محتمل لان مالكه يوسف عليه السلام متعينة غير محتملة **او التفخيم** اي التعظيم علي ما في القاموس وفي المختصر اي التعظيم والتهويل **نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم** قوله من اليم بيان ما غشيهم او من للتبعيض وهو حال علي التقديرين والتعظيم لكثرة ما غشيهم حيث اجتمع مدة مديدة وجسر حتي مر بنو اسرايل ودخل ال فرعون تمامه وكمال قوته وشدته لمعنه عما يقتضيه طبعه من الجريان حتي ازدحم فاثيره فيهم كان في النهاية او التعظيم لانه كان ما انقاد الحكم اليه محكوما بما هو خارق العادة مامورا بعذابهم فعذبهم بما ليس عادة الا بمثله ويحتمل ان يكون الموصول في الاية للابهام لبعده عن الافهام حيث وجد منه ما لا يقبله العقول ورايي عن القبول ومنه قول ابي نواس •

• ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم • واسمت سرح اللحظ حيث اساموا •

• وبلغت ما بلغ امرء بشبابه • فاذا عصارة كل ذاك اثام •

والاثام بالفتح واد في جهنم والعقوبة وبكسر كالما شر كذا في القاموس **او تنبيه المخاطب علي خطا** سواء كان خطاه او خطا غيره فلذا انكره نحو قول عبدة ابن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه **ان الدين ترونهم** علي صيغة المجهول من الاراة اي تظنونهم لان مجهول هذا الباب من الرؤية تعارف في الظن والمراد بالظن ما سوي اليقين كما قد يجيء بهذا المعني لا ان ذلك حكم ظن الاخوة دون الجزم ولا ان الاخوة لا تكون الا مظنونة لان الناس اصناف مظنون الاخوة ومجزومها ومتيقنها وصيغة المعروف تردها الرواية والدراية لانها بمعني اليقين فلا يتصور فيها الخطا **اخوانكم يشفي غليل صدورهم** الغليل العطش او شدته او حرارة الجوف كذا في القاموس **ان تصرعوا** اي ان تطرحوا علي الارض والصرع الطرح في الارض والظاهر انه كناية عن ان تغلبوا وقال الشارح اي ان تهلكوا او تضابوا بالحوادث وفيه تنبيه المخاطب علي خطايه في الاعتقاد ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ولا يرضي بالاعتماد علي احد يظن به الوداد وعلي خطا اخوانه في المعاملة معه اذ الالتيام الذي ينبني عليه المهام لا يثبت منك في شان اخيك الاغتمام فالمثال لقسمي الخطا قال الشارح المحقق فيه من التنبيه علي خطايهم في هذا الظن ما ليس في قولهم ان القوم الفلاني هذا وينبادر منه ان كلام الشاعر في قوم مخصوص والظاهر انه تنبيه علي اعتقاد يتعلق منه بالناس اياكانوا واي وقت كان فليس هناك قوم معينون حتي يناسب التعبير عنهم بالقوم الفلاني بل من كان التعبير بالموصول في البيت عدم علم المخاطب ولا المتكلم بعين ما سوي الصلة ويحتمل ان يكون المقصود التحذير عن الناس فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الاولي فخذها من نكات الموصولية فانها نافعة النكتة والسكاكي جعل البيت من الايما الي وجه بالخبر ليتوسل به الي التنبيه علي الخطا والمصنف عدل عنه وجعله للتنبيه علي خطا الاثنين لانه لا ايما في الموصول الي وجه بالخبر لانه يقتضي بما نقيضه

يتوسل به الي التنبيه علي الخطا
والمصنف عدل عنه وجعله للتنبيه
علي خطا الاثنين لانه لا ايما في الموصول الي
وجه بالخبر

ورده الشارح المحقق بان الذوالعرف شاهد صدق علي ان التغيير عمن يعتقده المخاطب اخاله
بمن يظنه اخا يوهي الي ان الخبر عنه يكون بانيا في الاخوة ولا يخفي ان خطاهم مستفاد من
الموصول كالايا من غير ان يتوسط في ذلك الايا وجعل الايا ذريعة لا يصنع عن شايبة
التكلف فالحق بخلافي العدول وان اخطافي نفي ايا الموصول الا ان يقال المراد التنبيه الواضح
الحاصل من البرهان والموصول قد يكون للتنبيه علي صواب نحو ان الذي رايته محبانك لم يقصر
في محبتك **او الايا الي وجه بنا الخبر** اقول في القاموس وجه الكلام السبيل المقصود
فالايا الي وجه بنا الخبر الايا الي سبيل بنا الخبر وانه الي اي مقصد ينتهي بعد معرفة
بنايه ولذا قال المفتاح الي وجه بنا الخبر الذي يبنيه عليه اشارة الي ان الايا تابيم بعد تحصيل
بنايه وانما قال الخبر لان الكلام في الخبر وشان الحكم المشترك بينه وبين الانشاء ان يعرف بالمقايسة
فالمقصود ان **نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين** هذي
يوهي الي ان سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم علي هذه الصفة علي استكبارهم
عن العبادة وقوله ان الذي سمك السما يوهي الي ان سبيل الاخبار بنا البيت الارفع ليس مزيد
رفعه كون معتاده فيما بين البيوت بل تفاوت يكون بين السماوسايرالابنية الوفيعه شان
ذلك الايار بما يقصد به تعظيم الخبر كما في هذا البيت وقوله ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم
الخاسرين فانه يدل علي ان سبيل الاخبار بخسرانهم ليس الخسران المتعلق بالدار الفانية
التي ربما تخير بالسعي في مقدمات الزرع بل الخسران الاخروي الذي لا تدارك له وفيه تعظيم
شان شعيب عليه السلام **وقوله**

∴ ان التي ضربت بيتا مهاجرة ∴ بكوفة الجند غالت وُدَّها غُولُ ∴

يوهي الي ان سبيل الاخبار بهلاك ودها انها اتاصلت ولم يبق منها شئ حتي اختار المهاجرة
الي بلدة بعيدة يبعد طريق الوصول اليه وملاقاتها فلو كان بقي من ودها اثر
لما اختارت ذلك شانه يجعل ذلك الايا وسيلة الي تحقيق الخبر وبيان انه لا محالة
واقع ومن هذا تبين الفرق بين الايا الي وجه بنا الخبر وتحقيقه واندفع توهم
المصنف جعل الايا ذريعة الي تحقيق الخبر لعدم الفرق بينهما ولذا تركه وقال
الشارح المحقق الايا الي وجه بنا الخبر هو الايا الي طرزه وطريقه والياته من اي جنس
من جنس الثواب او العقاب وحاصله ان تاتي بالفاتحة علي وجه ينبه علي الخاتمة
كالارصاد في علم البديع ويرد عليه انه لابد من فارق بينه وبين الارصاد حتي لا يكون
جعله من البلاغة وجعل الارصاد من توابعها تحكما وردّه السيد السند بان المتنوع هو
الخبر لا بناه فلفظ البنا مستدرك وان اريد به الخبر المبني عليه اذ لا فايدة في وصفه
بالمبني عليه هذا هذا علي ان لفظ المفتاح بابي عن هذا الماويل ولانه قال وجه
بنا الخبر الذي ينتبه عليه وبان الايا الي وجه الخبر بهذا المعني لا يكون وسيلة الي تعظيم
الخبر بل تعظيمه انما يحصل من اسناده الي المعلوم بهذه الصلة فذم علي المسند اليه

اواخر وكذا تعظيم خبره واهانة الخبر واهانة غيره مع انه جعل الايا المذكور وسيلة
ويمكن ان يقال ذلك الامور كما يحصل من الاسناد يحصل من معرفة كونه من جنس الصلة
فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السما يحصل بكونه من جنس رفع السما وانه اذا كان
يحصل من الاسناد فاذا علم من الموصول جنس المسند اليه حصل التعظيم او الاهانة
نعم يحصل من نفس الاسناد ايضا فيمكن ان يجعل الايا ذريعة وان يجعل نفس الموصول
ذريعة لكن لا يخفي ان الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مفيد للتعظيم فالاعراض
عنه والاقبال الي الاستفادة من الايا تكلف ونعسف واختار السيد السند جعل الوجه
بمعني العلة وفسره بعلة اسناد الخبر الي الموصول يوهي الي علة اسناد الخبر الي المسند
اليه فربما يجعل ذلك الايا وسيلة الي امور ذكرت وفيه ان ذلك الايا لا يخص الخبر
بل يشمل كل مسند فتخصيصه بالخبر من غير مخصص وكيف لا وقولك فتي لبنا الذي
سمك السما ايضا يوهي الي وجه اسناد البنا الي ذلك المسند اليه تعظيم المسند انما يحصل
من الاسناد الي هذا الموصول لا من ايا الموصول الي ان علة الاسناد قيام مضمون هذه
الصلة به وان امكن جعله وسيلة الي التعظيم لكن مع كون الاسناد اليه مما لا يلتفت اليه
فضلا عن ان يرجح علي الاسناد في ذلك وحمل جعل الايا الي علة بنا الخبر وسيلة علي
جعل ذكر علة بنا الخبر وسيلة لا يبان انه علة البنا كما يفهم من كلام السيد السند بعيد
عن الفهم علي ان تعليق الحكم بالموصول بالمشتق يوهي الي علة ثبوت المسند لا الي علة
اتيانه ومنهم من فسره بعلة الثبوت ولم يلتفتوا اليه لان كثيرا من امثلة الفتاح للايا
لا يساعده **ثم انه** اي الايا المذكور **ربما جعل ذريعة الي التعريض بالتفظيم**
لشانه اي الخبر **نحو** قول الفرزدق **ان الذي سمك السما** اي رفعها **بني لنا بيتا**
دعايمه اعز واطول بريد بيت الشرف والمجد **او شان غيره** اي الخبر **نحو الذين**
كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين فان فيه تعظيم شان شعيب وفي البيت ايضا
تعظيم شان غير الخبر وهو البيت او المتكلم وفي الاية ايضا تعظيم شان الخبر كانه
قيل خسروا خسرانا عظيما واعتبارات التعريف بالموصولية كثيرة جدا قال الكاكي
وفي هذه الاعتبارات كثرة فحم حول ذلك انك **وبالاشارة** اي تعريف المسند اليه باراده
اسم اشارة والعبارة الواضحة جعله اسم اشارة لان استعمال الاشارة بهذا المعني كما
يؤنس **لتميزه اكمل تمييز** اي لتمييز المسند اليه اكمل تمييز ما يمكن من المعارف التي يسعها
المقام والا فاكمل التمييز انما يتصور باعرف المعارف وهو المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
علي المذهب المنصور وهو العلم كمن قال هو اسم الاشارة مذهب الجمهور فلا يليق
ان يبني عليه هذا الحكم المذكور والمصنف ترك ما لا بد منه وهو كون المقام صالحا
لاسم الاشارة لما عرفت غير مرة ان مثله مما يعرف من علم آخر وهو المقام الذي هو
بيان للمتكلم ان حصره في ذهن السامع بالاشارة الحسية المغنية بالاشارة الجوارح وذلك

بان يكون المسند اليه مبصرا لها ويكون للتكلم اشارة حسية فاستعمال اسم الاشارة في كلامه
تعالى سواكان مما يمكن ان يدرك بالبصر اولا ولكن يكون مدركا بالحس اولا بل مدركا
بالعقل الصرف فغير المبصر من المبصرات يحتاج الى تنزيله منزلة المبصر والمحسوس
الغير المبصر الى تاويله بالمبصر ثم بالمبصر بالفعل والمعقول الى تاويله بالمحسوس ثم
بالمبصر بالفعل فاذكره السيد السند ان غير المحسوس يحتاج الى تاويلين تنزيله منزلة
المحسوس ثم تنزيله منزلة المشاهد واما المحسوس الغير المشاهد فيكفي فيه تاويل
واحد وهو ان يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذاك وبالجملة استعمال اسم الاشارة في قوله
تعالى اولئك على هدى من ربهم من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما وكذا
في قوله • اوليك اباي فجيني مثلهم • فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر **نحو قوله**
اي ابن الرومي **هذا ابو الصقر فردا في محاسنه** جمع حسن على خلاف القياس
من نسل شيبان بين الضال والسلم النسل الولد وشيبان ابن ثعلبة ابو قبيلة صار اسما
للقبيلة وما في البيت يحتملهما والضال والسلم يعني من خلص العرب وفصحايهم او من اعزهم
الناس لان فقد العز في الحضر كما قيل او من سادات العرب التي لهم مرعى ومسكن لابناء جنسهم
الغير فيه وان كان داخلا في محاسنه لكن ذكره لان التبادر منه غير النسب والفصاحة وصيانة
العز ولم يتعرض لبيان الاعراب لانه نحو من الاسهاب **او التعريض بغباوة السامع**
حتى كانه لا يدرك غير المحسوس على ما قيل او حتى كانه لا عقل له وانما قوته الادراكية مع
الحس كحيوانات البحر لانه لا يفهم ما لم يميز الشيء كمال تميز حتى جعل هذه النكتة من فروق
قصد التمييز اكمل تمييز كما في المفتاح ويمكن التعريض باسم الاشارة بفطانة السامع اشارة الى
انه يدرك كل شيء ادراك المحسوس وبان المشار اليه متعين غاية التعين حتى كانه محسوس
لكل احد **كقوله** اي الفرزدق **اولئك** يحتمل ان يكون للتعريض بتعيين ابايه **اي فجئني**
بمثلهم اي اذكر لي مثلهم من اباك ففيه تهكم يناسب هجاءه او من فرق الناس وهو المناسب
لمقام مدح اباياه قيل الامر للتعجيز نحو فاتوا بسورة من مثله وجعل الكلام تهكما لا يوجه
الى جعله للتعجيز كما لا يخفى على صاحب التمييز **اذا جمعتنا يا جرير** في هذا الخطاب البعيد
ايضا برتبة عاوته كانه قيل لا تعرف انك المخاطب مالم تناد ولا تحسب قريبا لبلادتك ولا
تزال تعد بعيدا بعيدا **المجامع** اي المجالس اي مجالس كثيرا لحضار من طوايف العرب كانه
مجالس وفيه اشارة الى انه بعيد عن الانصاف مكابر جدا حتى لو لم تكن كثرة الشاهدين
بالحق لادعى ما يشاء ولا يخفى الحق البين الواضح البيضاء وفي الاساس الجوامع لبيان لغة
الجامع بالامر الذي يجتمع له الناس وجعل الجامع مصدرا ميميا بمعنى الفاعل لجمع الرواة
معنى تكلف بعيد وعنه غني **او بيان حاله في القرب الرتبي والبعد والتوسط**
اخر التوسط مع ان الظاهر حاله بمقتضى التوسط لما قيل انه يتحقق بعد تحقق الطرفين
اولانه ناقص في كل من قرب والبعد ولا يخفى ان جعل القرب الرتبي واخويه ذريعة للتعظيم

والتحقير

والتحقير اقرب اقرب ولا بردما استصعب من انه كيف يعد البيان بالمعنى اللغوي والافادة
بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا حتى جعل هذا التعديل للخواص توطئة لما بعده
ولم يحترز عن عدم مساعدة العبارة او اختيح الى دعوى ان القرب والبعد والتوسط ايس
ما يقصد باسم الاشارة وضعا بل من دقايق لا يحيط بها الانظار البليغ لانه يدور على مناسبة
الالفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط وقال الشارح المحقق ان المعنى الوضعي قد
يكون زايدا على اصل المراد فانه اذا كان اصل الحكم على معين يمكن تصوره بطرق متعددة
فاختيار اسم الاشارة لافادة قربه يكون ايرادا له لزايد على اصل المراد هو القرب ولولا هذا
الاعتبار لاشتمل كثير من مباحث المعاني من الاضمار والعلمية والقصر الى غير ذلك ورده
السيد السند بان جميع المعاني اللغوية تصير زايدة على اصل المراد بهذا الاعتبار ويكون
الافادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني مع انهم صرحوا بان نظرهم في الزايد
على المعنى الوضعي ويمكن ان يجاب عن اصل الشبهة بان الحكم بانه قريب ليس داخلا
في الموضوع له وانما الداخل فيه القرب على وجه هو قيد للذات وملحوظ معه اجمالا وما
جعل داعيا الى ايراد اسم الاشارة بيان انه قريب وافادة هذا الحكم اذا دعا المقام اليه
كما تقول لمن يخاطبك بما لا ترضى ان يسمعه غيرك تسمع هذا فتزيد بالتقرير عنه بهذا
الايماء الى انه قريب ليتسمع المتكلم عن التكلم او يقول المتكلم في ردك لا يسمع اوليك فيعبر
باوليك للاشارة الى انه بعيد لا يسمع ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله في
القرب الى احزه ولم يقل بيان القرب الى احزه ولم يقل بيان القرب الى احزه فتامل
ولا يبعد ان يقال القصود منه التنبيه على ان غرض البليغ ربما يكون بيان العين
الموضوع له اذا لم يكن مقام يقتضي ازيد منه اما لقصور المخاطب او لغير ذلك وهذا
مما ينفعك في كثير من مباحث المعاني من اشكاله وينجيك من صعوبته واشكاله **كقولك**
هذا او ذلك او ذاك زيد اي كقولك هذا زيد او عوضك ذلك زيد او قولك ذاك
زيد فان قلت الظاهر العطف بالواو لان التمثيل بالثلاثة للنكت الثلاثة
السابقة قلت التمثيل نشر على ترتيب اللف والمتعارف فيه العطف بكلمة او وستطلع
على وجهه ان شاء الله تعالى **او تحقيره بالقرب** اي بسبب القرب لما بان نزيده للانتقال
منه الى التحقير فيكون من قبيل الكناية واما بان نريد التحقير لعلاقة له بالقرب مجازا
نحو هذا الذي يذكر المتكلم او تعظيمه بالبعد تنزيلا لبعد درجته منزلة بعد
المسافة **نحو الم ذلك الكتاب او تحقيره بالبعد** يقال ذلك اللعين فعل كذا
كانه لم يذكر التعظيم بالقرب مع انه يناسب التعظيم بان ينزل قربه من ساحة عز الحضور
والخطاب منزلة قرب المسافة واعرض عنه في الايضاح ايضا لانه لم يجده فيما بينهم ويرده
قوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا وقوله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم
واعلم ان اسم الاشارة المستعملة في غير الحاضر في العين عينا كان او معنى كضمير الغايب

فيكون

وكذا ان تجعل كلها واحدا مشتملا
على الاشارة المشتملة على التزيد

يحتاج الي تقدم ذكر صوح به الرضي او التنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي
عند ايراد اوصاف عقيب المشار اليه علي انه متعلق بالتنبيه جدير بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة او علي ان المسند اليه جدير بما يرد بعده من اجلها اي من اجل تلك
الاوصاف ولا يخفي ان التنبيه لا يتوقف علي تعدد الاوصاف ولا علي الكون عقيب المشار اليه
فانه يصح ان يكون قبله كان يقول جاني الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا علي
ان يكون ما هو جدير بما يرد بعده فليكن قبله كان يقول ويستحق الاكرام هذا فالواضح ان
يقال او التنبيه عند الاشارة الي موصوف علي ان المشار اليه جدير بما اسند اليه من اجل
كونه موصوفا ووجه التنبيه انه يصير التغيير باسم الاشارة بمنزلة التغيير بقولنا المتصف
بهذه الصفات لان ايراد اسم الاشارة لجعله كالمحسوس باعتبار التمييز الحاصل بالاتصاف
وتعليق الحكم بالمشتق يشعر بعلية ما اخذ منه فيدل تعليق الحكم بالمتصف علي مدخلية الاتصاف
ويحتمل ان يكون ايراد اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه لتفخيم الاوصاف او تحقيره
الي ان عظم الذات بسببها او حقرت اولئك علي هدي من ربهم واولئك هم المفلحون
فان اولئك الاول اشارة الي الموصول المعقب بصلة الايمان بالغيب وما عطف عليه
والموصول المعقب بالايمان بما انزل اليك وما انزل من قبلك وفيه تنبيه علي ان كونهم
علي هدي من ربهم بسبب كونهم جامعين بين هذين الامرين المتغايرين بان يكونوا مؤمنين بالغيب
مؤمنين بما انزل الي الرسول من الكتاب والسنة واولئك الثاني اشارة الي الاولئك المتقين بتلك
الاوصاف مع زيادة كونهم علي هدي وفيه تنبيه علي ان استحقاقهم
الفلاح والفوز عاجلا واجلا لاجل ذلك الاتصاف والشارح المحقق لم يفرق بين اسمي
الاشارة فاتبع الفارق فانه اعدل واتباع ما هو الاحق افضل ومما جعله صاحب المفتاح
داعيا الي اسم الاشارة ان لا يكون ثمة او لسامعك طريق سوي اسم الاشارة ولم يلتفت اليه
المصنف لبعد ان لا يمكن التعبير عن المحسوس للتكلم والسامع بطريق اخر يعرفهما اذ لا قل
من الذي في هذا المكان فتامل وبالام اي بتعريف المسند اليه وايراده معرفا باللام
للاشارة الي معهود اطلق المعهود مع ان نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس ايضا هو
معهود كما يشير اليه قوله وقد ياتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لان المعهود تعارف
في بعض من مفهوم ما دخل عليه اللام وقدم لام العهد علي لام الحقيقة مع انه اخر
السكاكي لان المعرف به اعرف ولانتشاء لام الحقيقة ولكثرة ابحاثه فلام العهد كالبسيط
بالنسبة اليه ولوا خر لكثر الفصل بين القرينين واعلم انه اشتهر فيما بين النحاة ان
لام التعريف تكون للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وللعهد الذهني وللاستغراق فحقق
صاحب المفتاح ان لام التعريف للاشارة الي تعيين حصة من مفهوم ما مدخوله او لتعيين
نفس المفهوم والعهد الذهني والاستغراق من اقسام لام تعريف الجنس شم ذكر ان الفرق
بين تعريف الجنس والعهد مما لا يعود الي مجرد اصطلاح وتفرقه بالتسمية لا يظهر وهذا
لا يحسن وحقق ان لا فرق بين لام العهد ولام الجنس اذ كل منها اشارة الي معهود غايته

ان المعهود في احدهما الجنس وفي الاخر حصة منه وجعل احدهما لام الجنس والاخر لام العهد
ليس لتمييز يعود الي مفهوم التعريف بل باعتبار معروض التعيين ولهذا قال ايه
الاصول حقيقة التعريف العهد لا غير وهذا كلام حق فد خفي علي المصنف والشارح
المحقق لظنهما به انه يقول لا فرق بين القسمين بحسب المفهوم وتعريف العهد ملتبس
بتعريف الحقيقة فرده المصنف عليه وتبعه الشارح بالفرق بتعيين المراد بلام العهد
ولام الحقيقة بان الاول اشارة الي حصة من الجنس والثاني الي نفسه لكن تبعاه في
كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق داخلين تحت لام الجنس فلام العهد اشارة
الي معهود اي مدرك حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب اما لذكره سابقا في كلامك
او كلام غيرك صريحا او غير صريح وهو العهد التحقيقي واما لتقيده وكونه معلوما له
لا محالة حقيقة او ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحدا كان او اثنين او جماعة
لكن الاشارة الي الجماعة لا تجمع تعريف العهد مع الاستغراق لان العهد يقتضي قصد
الجماعة باللفظ واشارة اللام الي تعينها ولام الحقيقة تقتضي الاشارة الي حضور
الجنس وقصده باللفظ وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فما قاله الشارح
المحقق من انه تبعه صاحب المفتاح بتمثيل العهد بقوله تعالي وابعث في المدائن حاشرين
يا توك بكل سحار عليم فجمع السحرة علي ان العموم والعهد يجتمعان ولا يتنافيان كما يوهمه
جعلها قسمين اذ المراد بالسحرة جميعهم مزيف كما نبه عليه السيد السند والذي ارى
ان التعريف العهدي لا يكون اشارة الا الي واحد من الجنس فان المشير الي اثنين
انما هو التثنية والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنية وهكذا الاكثر
من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع واعلم ان المذكور في كلام الشارح المحقق
والايضاح ان لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى والمذكور في حواشي السيد السند نقلا
عن بعض الافاضل ان لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى وهو فهم من لام الجنس مقابل
العهد الذهني والاستغراق نحو وليس الذكر كالانثي لما فسر قوله تعالي وليس الذكر
كالانثي بوجهين احدهما نفي مساواة الذكر والانثي في النحرير وهو مبني علي كونه من
كلام امراة عمران وتمة لتحسرها يعني التحسر علي وضعها انثي وعدم مساواتها
في النحرير فبالينها كانت ذكرا او بالينها تساوي الذكر والانثي في النحرير فاجاب الله تعالي عنها
بان جعل انثاها مساوية للذكر في النحرير ولو شا جعلها ذكرا وجنيد اللام فيها للجنس
ولا يصلحان مثالين للام العهد وثانيهما انه من كلام رب العزة تسلية لها بتبشيرها بان
انثاها تفضل علي الذكر الذي طلبته احتاج المصنف الي تفسيره حتي يتضح كونها مثالين
فقال اي الذي طلبت امراة عمران وهذا يشعر بانه جعل الذكر معهودا لتغيبه طلبها
باعتبار ذكره فيكون مثالا للعهد التقديري وقوله كالتي وهبت لها اشارة الي انها
معهودة باعتبار ذكرها في قولها رب اني وضعتها انثي لان ما وضعتها هو هبة الله ولو قال

كالتي وضعتها لكان اوضح ففي مثال للعهد الحقيقي ويمكن جعل الذكر معهودا تحقيقيا بوجوه
منها ما ذكره الشارح المحقق من ان قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا يقيد الذكر
لان التحرير لا يكون الا للذكور وهو عتق الذكور لخدمة بيت المقدس ومنها ان قوله اني نذرت
لك ما في بطني محررا بتقدير شرط واضح اي لو كان ذكرا ومنها ان قوله رب اني وضعتها انثى
تحسر على فوت الذكر فتذكره لكن ما ذكره المصنف توجيه حسن اليق بهذا المقام تنبهت له
وان خفي على الفحول الاعلام • وبالله سبحانه علي الانعام • بالالهام • وجعل الرضي وصف النادي
المبهم نحو يا ايها الرجل ووصف اسم الاشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما بالحضور وتبعه
الشارح المحقق وفيه تامل لان الظاهر انه لرفع الابهام ودفع الالتباس في الاشارة الحسية هو
ببيان الجنس وبه يشعر كلام النحاة لتعريف الجنس تعريف الجنس على حصة متعينة غاية التعيين
وفرق بين المقصد بالعبارة وبين انصراف العبارة اليه قيل ذلك مقيد بما اذا استعمل
اسم الاشارة في المشاهد على ما هو وضعه او ذكر اسم الاشارة على وجه الاستعمال الاهمال الاعلى
وجه كلي اي اسم الاشارة في الجملة فلا يرد ان اسم الاشارة قد يكون اشارة الى الجنس الذي
جعل وصفا له **او الى نفس الحقيقة** ومفهوم المسمى او المفهوم المجازي فان لام التعريف كما
يدخل على الحقيقة يدخل على المجاز فتقول الاسد الذي يرمي خير من الاسد المفترس والمراد
الاشارة الى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم او اقتضى صرفه الى الفرد فالاول **كقولك**
الرجل خير من المراة والثاني ما يشير اليه قوله وقد ياتي وقد يفيد ولا بعد تقييد الحقيقة
بما لم يعتبر معه قصد الافراد كما يشعر به كلام الشارح وان توهم التمثيل والا فلا يصح جعل
العهد الذهني والاستغراق داخلين تحته وكون جنس الرجل خيرا من جنس المراة لا ينافي
كون شخص مراة خيرا من شخص رجل فان العوايق قد تمنع عما يستبعده الجنس وقد تكون
الاشارة الى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده مع شيء وجعل منه قوله تعالى اولئك هم المفلحون
وهو الذي قصده جار الله حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين
هم الذين ان حصل صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم فهم هم
لا يعدون تلك الحقيقة كما تقول لصاحبك هل عرفت الاسد وما جبل عليه من فرط الاقدام
ان زيدا هو هو ولا يخفى انه ابلغ من قصد انفراد ما ووصفه الشيخ في دلايل الاعجاز بغاية
الدقة حتى كانه يعرف ويذكر ومن ثم من قوله لا يعدون تلك الحقيقة انه جعل من قصر
المسند اليه على المسند فلا يابى به وكيف وقد استدل عليه الوهم الى ان قال انه جعل غير
الفصل لقصر المسند اليه على المسند ولم يعرف انه في بيان معنى التعريف وقد تشار الى هذه
تعيين الجنس من حيث انتسابه الى المسند اليه فيرجع التعيين الى الانتساب كما في بيت حسان
ووالدك العبد اي والدك المعروف بالعبودية وظاهر عبارته تشعر بان لام الجنس اشارة
الى نفس المفهوم من غير زيادة وذلك لا يقتضي تعريفا في المفهوم حتى معرفا لحصولها من
نفس استعمال اللفظ ويبتدع ان يجعل تعريف المعرف بلام الجنس تعريفا لغويا لا يحكم به الا

لضبط

لضبط احكام اللفظ من غير حظ للمعنى فيه كما قال بعض محققي النحاة محل لام تعريف سوى لام
العهد لا معنى للتعريف فيها والناظرون في المعاني لهم مشرب احر ولا يلتفتون الى هذا
المورد • ولا ينظرون الى هذه المعتمد • ولا يعتبرون التعريف اللفظي ولذلك تراهم
طوى ذكر علم الجنس باقسامه في مقام التعرض للعلم واحكامه فيجب ان تحمل قوله
او الى نفس الحقيقة على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعينها وعهديتها في الذهن يرشد
اليه قوله فيما بعد باعتبار عهديته في الذهن فان قيل لم لم يجعل علم الجنس موضوعا
لجوهره لما وضع له المعرف بلام الجنس قلت لان اعتبار التعين الذهني تكلف اذ ليس
نظر ارباب وضع اللفظ الا على الامور الخارجية وذوو اللام يدعوا اليه ليلا يلغوا اللام
ولا داعي فيه في اسامة قال السكاكي لا بد في تعريف الحقيقة من تنزيلها منزلة المعهود
بوجه من الوجوه الخطابية اما لكون ذلك الشيء محتاجا اليه على طريق التحقيق او على طريق
التهكم فمولد ذلك حاضر في الذهن اولا نه عظيم الخطر معتد به المهم لذلك على احد
الطريقين اولا نه لا يغيب عن الحس على احد الطريقين واما لانه جار على الالسن كثير
الدور في الكلام على احد الطريقين **وقد ياتي** اي المعرف بلام الحقيقة **لواحد** اي افراد
مفهومه **باعتبار عهديته** اي عهدية ذلك المسمى **في الذهن** لا باعتبار عهدية الواحد
اي حرف التقليل لتعين المسمى لا الفرد وقال الشارح يريد انه يابى لواحد باعتبار
عهديته ذلك الواحد من حيث انه متحد مع ما هو معهود في الذهن فكانه معهود ولا يخفى ان
ادخال حرف التقليل في قوله قد ياتي وقوله وقد يفيد يوهمان ان لام الحقيقة من حيث
هي هي اكثر منها وليس الامر كذلك لان الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلما يكون في
المحاورات وان كثر في العلوم في المعرفات وكانه اتي بكلمة قد للتحقيق ازالة للشك في
ذلك الايهان لانه خلاف الاصل والاصل ارادة المفهوم من حيث هو هو لانه الموضوع له وانما
يعدل الى البعض عند قرينة البعضية والى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعضية
لان التخصيص ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح وانما قال وقد ياتي ولم يقل وقد
يقصد به واحد لان الواحد غير مقصود باللفظ وانما ياتي من القرينة **كقولك ادخل**
السوق فان السوق افاد ان الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف وبالام متحد مع موجود حتى
لو اريد الواحد كان اللفظ مجازا بخلاف النكرة فانها وان وضعت للحقيقة المتحدة الا انها
مع التنوين تفيد المهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا ويفهم الواحد منها من حاق
اللفظ واختلف في وضع اسم الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة او للحقيقة مع وحدة
ورجح الشارح المحقق الثاني وردة السيد السند بانه لو كان كذلك يلزم ان يكون اسم الجنس حين
دخول لام التعريف في مقام العهد الذهني مجازا وقد جعلوه حقيقة او موضوعا بالوضع
التركيبي على خلاف الافرادي وفيه بعد ويعارضه انه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة
لكان المعرف بلام العهد مجازا في الحصة المعينة او موضوعا بالوضع التركيبي على خلاف الوضع

فقوله الحصول بلا تكلف يابى
والعود بلام العهد كزيد بخلاف
التحقيق

الافرادي والاول باطل بالاتفاق والثاني بعيد وبالجملة فولك ادخل سوقا باقي لواحد
من حاق اللفظ فالنكرة اقوى في الاتيان لواحد فلهذا قال **وهذا في المعنى كالنكرة**
لكن ليس كل نكرة كذلك لان المصادر ليس فيها القصد الا الي الحقيقة المتحدة بالاجماع كما
نص عليه المفتاح الا ان الشايع الغالب في النكرة كذلك فلذلك اطلقها ولا يخفي ان المعرف
في مقام الاستغراق ايضا كالنكرة لا نهاتاتي للوحدات من غير اشارة الي تعيينها غايته
انها متحدة مع الحميّة المعهودة كالمعهود الذهني والمعرف بلام الحقيقة من المصادر
كالنكرة منها في المعنى حتي حكم السيد السند في شرح المفتاح بانه ينبغي ان يجوز ان يعامل
مع هذه المصادر معاملة النكرة وان لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا
القسم ويمكن ان يقال بريدان هذا في المعنى كالنكرة في اعتبار البلغا وليس غيره كذلك ولذا
لم يعاملوا معاملة النكرة ونظرهم في هذا التخصيص محمود لان مناط الافادة وهو التجرد
في هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعيين تعلق بالمذموم بخلاف ماذا اريد الحقيقة من حيث
هي هي فان مناط الحكم هو ما تعلق به التعيين واجتلي في نظر العقل تعينه وبخلاف ماذا اريد
جميع الافراد فانها لتعينها بالعموم تاتي مناب المتعين فلم تحتل تعيين اللام لمجاورة الابهام
وخلص اللام في افادة التعين عن ملاءمة الاتحاد والمعاملة معها معاملة النكرة كثير
وله غير نظير فانه وصف بالجملة في قول الشاعر

ولقد امر علي اللئيم يسبني ∴ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ∴

وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا وانما قال في المعنى كالنكرة لانها في اللفظ معرفة هو
صرفة لوجود اللام وعدم التنوين ولهذا غلب اجرا احكام المعارف عليه حيث تعاضد حرف
التعريف في اللفظ لثبوت تعريف في المعنى وهذا اظهر مما قال الشارح ان التقييد بقوله
في المعنى لانه يجري عليه احكام المعرف من وقوعه مبتدا وذا حال الي غير ذلك لان هذه
الاحكام فرع كونه معرفة او كالمعرفة كما ان اجراحكم النكرة فرع كونه في المعنى كالنكرة وليس
من وجوه كونه في المعنى كالنكرة **وقد يفيد** اي المعرف بلام الجنس **الاستغراق** وشمول
جميع الوحدات اذ امتنع حمله علي الحقيقة من حيث هي لقرينة اعتبار الوجود وعلي بعض الافراد
دون بعض لعدم قرينة البعضية فاول ما يفيده المعرف بلام الجنس الحقيقة من حيث هي
هي ثم الحقيقة في ضمن واحد ويتجاوز الي الحقيقة في ضمن الجميع فترتيب الكتاب علي وفق
هذا الترتيب وان كان رجحان الاستغراق علي العهد الذهني ورجحان العهد الذهني علي ما هو
لتعريف الحقيقة من حيث هي هي كما تقرر في محله يقتضي عكس هذا الترتيب وقد تحقق
قرينة علي الاستغراق سوي انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها في القام
الاسند الاي **نحو ان الانسان لفي خسر** فان الاستثناء قرينة ارادة العموم لان شرطه الدخول
في المستثني منه قطعا والخروج قطعا ولا محال لخروج المومنين وعاملي الصالحات من الانسان
فلا بد من الدخول جزما والدخول لا ياتي بدون الاستغراق **واعلم** ان التعريف باللام والنداء

وبالاضافة

وبالاضافة جائز دخول اللفظ من الخارج واما تعريف باقي المعارف فمن جوهر اللفظ ولوضعه
للامر الماخوذ مع التعين وما ذكره السيد السند ان تعريف الموصول واسم الاشارة والضمير
من الخارج كالمعرف باللام والنداء والاضافة والانقسام الي الخمسة بحسب تفاوت ما يستفاد
منه مزيف لان الخارج في الموصول وتطريبه قرينة المراد من اللفظ لا للاشارة الي تعيّنه
ولان تفاوت ما يستفاد منه ازيد من الخمسة **وهو** اي الاستغراق مطلقا باللام كان او غيره
بدليل قوله بعد بدليل صحة لا رجال في الدار فالاولي والاستغراق **ضربان** كما في الايضاح
فلا خفا في التمثيل بالصاغه مع خفا كونه معرفا باللام اذ اللام في اسم الفاعل اسم موصول
لا حرف التعريف عند غير المازني لان التعريف بالموصولية ايضا باق للاستغراق نحو اكرم
الذين يا تونك الا زيدا هكذا ذكر الشارح المحقق وفيه نظر لان اسم الموصول لا يستعمل الا في
فرد معيّن من المعلوم من الصلة فالصاغة استعملت في الجماعة المعينة التي هي صاغة
بلده او مملكته لا في مفهوم معرف بتعريف جنسي من حيث التحقق في ضمن افراد بقرينة
القرينة من غير اشارة الي تعيين الافراد فتامل اذ كان لك دقة نظر تعينك الي ادراك وطر
فلا تزهد في انه لا معني لجريان الاقسام الاربعة في تعريف الموصول والشارح المحقق
جعل كون اللام في اسم فاعل او مفعول لم يقصد به الحدوث حرف تعريف كاللام في الصفه
المشبهة استنباطا من مقتضيات كلامهم **حقيقتي نحو عالم الغيب والشهادة وعرفي**
نحو جمع الامير الصاغة جمع صايغ **اي صاغة بلده او مملكته** هو بفتح الميم
واللام او ضم الميم عز المَلَك وسلطانه علي ما في القاموس والمراد هنا ما في تصرف الملك
من البلاد وارادة صاغة البلد اذا كان المراد بالامير امير البلد والمملكة اذا كان امير
بلاد وفسّر الشارح المحقق الحقيقي بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة وكانه اراد
اعم من التناول بحسب المعني المجازي والحقيقي والعرفي بالشمول بالتناول اللفظ هم
بحسب متفاهم العرف هذا والعرف اذا اطلق يراد به العرف العام فيتجه انه يبقي الشمول
شرعا واصطلاحا واسطة وان الظاهر لغوي وعرفي اذ لا تقابل بين الحقيقي والعرفي وفسّر
في شرح المفتاح والسيد السند ايضا الحقيقي بما كان شموله للافراد علي سبيل الحقيقة بان لا
يخرج فرد والعرفي بما يعد شمولا في عرف الناس وان خرج عنه كثيرون من افراد المفهوم هذا
ولا يخفي عليك ان التقسيم الي الحقيقي والعرفي لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير
مخصّص اذ ثبات العرف باللام ايضا لواحد منهم بكون عرفيا وحقيقيا اذا دخل السوق عرفي
اذ المراد سوق من اسواق البلد لا اسواق الدنيا بل الاشارة الي الحقيقة من حيث هي ايضا
كذلك لانك ربما تقول في بلد البطيخ خير من العنب لان بطيخه خير من عنبه فالاشارة
في كل من البطيخ والعنب الي جنس وكل منهما بمعونة العرف ولذا قد يعكس ذلك في بلد
آخر وهذه دقيقة فذ ابدعها السكاكي واخذها من جاء بعده مذهبا يشعر به قوله في صدر
هذا البحث وههنا دقيقة والحق ان الاستغراق الا حقيقيا والتصرف في امثال هذا المثال

ملكه ملكيم ملكا فملكته
وملكة تملكة وملكية
بضم اللام اولثلث
اخواته قادر اعلي
الاستبداد به الفاعل

في الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومه بقرينة التعارف فاريد بالصاغة احدي الصاغتين
وادخل اللام فاستفيد العموم فان قلت لم لم تجعل الصاغة عمدة النقد بريا قلت
لانواع في صحته وانما الكلام فيما اريد بها كمل صاغة ولو نازعت في الارادة يقطع نزاعك به
بالعدول الي التمثيل بقولنا جمع الامير كل صاغة ولما كان الشيء اشمل من المفرد والجمع من
المثني وكان الغرض من وضعها الشمول لقصور المفرد عنه كان يتبادر الي الوهم ان الجمع
المستغرق اشمل من المثني والمثني اشمل من المفرد اذ زاد موجب الشمول نبه علي فساده بان
استغراق المفرد يكون اشمل واعتمد علي انه يتنبه الفطن منه لان استغراق المثني منه
يكون اشمل من الجمع فقال واستغراق المفرد اي استغراق ما هو مفرد في المعني سواكان
مفردا في اللفظ او لا كالجمع المحلي باللام الذي بطل فيه معني الجمعية اشمل من الجمع
بحسب المعني سواكان جمعا صورة او تحقيقا نحو قوم رهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلي
والاظهر منه عبارة المفتاح واستغراق المفرد يكون اشمل والا ظهر منها فقد يكون فلا يتجه
ان قوله بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون
لا رجل لا يتم لان الصورة الجزئية لا تثبت الدعوي الكلية ولانه معارض بانه يصح لا بطيق
حمل هذا الحجر رجل حيث يطيقه رجلان او رجال دون لا يطيقه رجال وبيساق اللهم ما
ذكره الي ان استغراق المثني اشمل من استغراق الجمع واستغراق جمع القلة اكثر من استغراق
جمع الكثرة واستغراق كل جمع محصور اشمل ما فوقه فقولك لا عشرة رجال اشمل من
لا عشرين رجلا حتي انه كان الواضح ان يقول واستغراق المثمول اشمل من استغراق القلة
قال الشارح المحقق وانما اورد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق نحو ما
من رجل في الدار لان زيادة من بعد النفي للتنصيص علي الاستغراق وبنا اسم لا لتضمنه
معني من حتي لا يصح لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل بالرفع فانه ظاهر فيه حتي يصح صرفه
عن الاستغراق بالقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وذلك يحتمل وجهين احدهما
ما ذكره السيد السند انه يعني انه اورد بيان بيان الدعوي فيما هو نص في الاستغراق
لانه اذا لم يشمل نفي الجمع مع كون النفي نصا في الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول
جمع ليس نصا فيه بطريق الاولي فيتضح بذلك بثوت المدعي ويعارضه ان الفرد فيما ليس
نصا في الاستغراق اذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الاولي
وثانيهما انه يعني لا ريبة في صحة قوله دون لا رجل بالفتح لانه نص في الاستغراق بخلاف
لا رجل بالرفع فان عدم صحته خفي اذ يصح ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان ولو جعل لا رجال
بالفتح ولا رجل بالرفع لكان عدم شموله لا رجال بالرفع وشمول لا رجل بالفتح بطريق الاولي
واورد علي كون زيادة من موجبا للاستغراق القطعي قول الائمة ما من عام الا وقد
خص منه البعض فانه ليس نصا في العموم والا لم يكن مخصوص البعض فيكذب نفسه
واجيب بانه مبالغة واد عا لا يقبل الكذب ومما يدل علي الدعوي صحة كل رجال

جاؤني

جاؤني مع تخلف رجل او رجلين دون كل رجل جاءني ولا يضره صحة كل رجل يسعه الدار
دون كل رجال فتذكروا نما لم يتعرض في بيان كون استغراق المفرد اشمل للمعرف باللام
مع ان عقد البحث له لان استغراق الجمع المعرف باللام في الاكثر لاحاطة كل فرد من الجنس
لا لاحاطة كل جمع جمع صرح بذلك ائمة الاصول والنحو وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام
بكل فرد فرد دون جماعة جماعة التفسير كلهم وقال السيد السند في حواشي شرح
التلخيص كانه بطلت الجمعية في المحلي باللام لانه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم علي الجماعا
او ما من جماعة الا وهي داخلة في جماعة فوقها ونحن نقول يلزم تكرار الحكم علي احاده
الجنس ايضا اذ ما من واحد الا وهو داخل في جماعات متعددة فان قلت يلزم
التكرار في الاستغراق المفرد ايضا لان الحكم علي كل واحد حكم علي كل اثنين وعلي كل جماعة
قلت هذا من قبيل اشتباه الثبوت بالاثبات اذ ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت
لكل اثنين لا هو لكل جماعة لكن الحكم علي كل واحد لا يستلزم الحكم علي اثنين فان قلت
جعل الجمع مستغرقا للجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضروري والتكرار الضروري يعفي عنه
قلت قولنا كانه بطلت الجمعية لذلك وفيه اشارة الي ان اهمال الجمعية العايدة
الي امر اللفظ اهون من ارتكاب التكرار لان فيه اهمال جانب المعني ولا يخفي ان المثني
المستغرق ايضا يستلزم التكرار اذ قولنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارا غير متناهية
في الحكم ولم يثبت انه بمعني كل رجل وبالجملة هذا الجمع المحلي باللام داخل في استغراق المفرد
فنقض الشارح القاعدة الكلية بباطل لما عرفت سابقا من وجهين فتذكر وقد يقال الجمع
المعرف باللام ارادة الجميع فيكون جاء في المعني جاء في جميع الرجال وهو بهذا المعني ليس
دون المفرد في الشمول وجه افادة استغراق الاجزاء ان اللام ليس معناه الا التعريف
المفهوم هو ان الاولي بالقصد في المقام الخطاب المفرد الاشمل من الجمع وجزئيات اولي من
جزئيات فيشمل جميع الاجزاء واعلم ان السيد السند جعل لا رجال محتملا لان يقصد به
معني لا رجل تحرزا عن التكرار كما في المعرف باللام وفيه بحث لا يتوقف علي ان يثبت قصد
المفرد به من ايمة اللغة ولا يصح بنا علي ما هو الباعث علي ابطال معني الجمعية في المعرف
باللام لانه سر نحوي لا يطرد علي انه يمكن الفرق بان مقام المبالغة في النفي كما يشهد له
زيادة من الاستغراقية يدفع تباعة التكرار ولا تعويل علي ما روي عن ابن عباس رضي
الله عنه ان الكتاب الذي من الكتب وان قال الزمخشري ايضا في تفسير قوله تعالي والملك
علي ارجايها ان الملك اكثر من الكتب وان قال الزمخشري ايضا في تفسير قوله الملايكة تمامة
متابعة لهذا المروي لان ما حققنا سابقا مما وثقه الكثيرون وتبعه الكشاف في مواضع
كثيرة وما قاله المفتاح ان في اختيار المفرد المستغرق علي الجمع المستغرق تكثير للمعني بتقليل
اللفظ ولهذا عطف قوله تعالي وهن العظم مني لافادة وهن كل عظم بخلاف و
العظام فانه يصح وهن العظام بوهن بعض اما مبني عليه فيكون ضعيفا واما مبني علي انه

ربما يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم في قولك للرجال علي
درهم الا درهم واحد فلما كان الوهن العظام تحتمل هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ
الى تكثير المعنى قطعا لحكم الشارح المحقق ببطلان قوله لا يخلو عن وهن فان قلت
لا يصح لحكم بمجيء الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام
بالوهن مع عدم وهن بعض قلت لانه اذا قل قوة المجموع ثبتت للمجموع وهن
اذ لم تبق القوة التي تعلقت بالمجموع بخلاف المجيء فانه لا يثبت للمجموع اذ لم يثبت
جزء اعلم ان من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك في جانب الكثرة يوافق
من يفرق بينهما في جانب القلة اذ لا يصلح ان يراد بالجمع الجنس في ضمن الواحد اتفاقا
بخلاف المفرد فانه يصلح ان يراد به الجنس في ضمن اي بعض من الواحد وهذا لا ينافي
ما تقرر من ان لجمع المستغرق بطل جمعيته لانه من خواص لجمع المستغرق للزوم الدوار
مع بقاء الجمعية والمعرف بلام الجنس لا يستدعي بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال
من حلف لا يتزوج النساء حنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى لا تحل لك النساء
من بعد فقد اريد بالجمع المعرف باللام الواحد لانا نقول هذا من قبيل المعرف بلام
الاستغراق اي لا تتزوج واحدة من النساء فهو نظير ولا تكن للخائنين خصيما اي لا تخاصم
عن خائن لما اثبت افادة المعرف الاستغراق بقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين
آمنوا وعملوا الصالحات فالتزاع فيها اما بالمعارضة او النقض بان يقال لا يفيد الاستغراق
للتنافي بين الاستغراق وافراد الاسم اذ لو صح الدليل المذكور للزم تحقيق المتنافيين او لا
نسلم توقف صحة الاستثناء على الاستغراق لانه يستحيل الاستغراق في المفرد وبهذا تبين
ان حق ما ذكره من الجواب ان يذكر متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق بخوان الانسان
في خسر ليثبت الاستغراق وليستحق ان يذكر تتميمه وحكمه وتحقيق الجواب المشار اليه
بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم اي كون الاسم مفردا مستدعيا للوحدة
او افراد يفيده الاسم فالافراد بمعنى الوحدة كما سيأتي في قوله واما تنكيره فللافراد لان
للحرف اي حرف التعريف الذي يكون افادة الاسم الاستغراق بعد دخوله وتفسيره هـ
بالحرف الدال على الاستغراق كما في الشرح تنافي ما حقق ان مدلول الحرف ليس الا التعريف
والاستغراق انما يجيء من القرينة وذكر الحرف تغليب والواضح لان الاسم انما يعتبر مفهومه في
ضمن جميع الافراد مجردا عن معنى الوحدة كيف وتنافي الاستغراق لا يخص استغراق هـ
المعرف باللام بل يجري في المضاف والموصول والمضاف اليه كل ايضا انما يدخل عليه
اي على الاسم المفرد وفيه ان الاشكال لا يخص المفرد لانه ينجه على قولك ما جاءني رجال
وما جاءني رجلان ايضا لان رجالا يدل على جماعة واحدة والاستغراق يوجب تعدد
الجماعة المقصودة او على الاسم المفيد للافراد والوحدة وجنبه يتناول الجمع والتثنية
فهذا التوجيه مزيح فاحفظه مجردا اسم فاعل حال من ضمير للحرف او اسم مفعول حال

من ضمير

من ضمير الاسم عن معنى الوحدة انه جعل الاسم بمعنى الحقيقة من حيث هي هي
بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر بل هي قابلة لكل منهما فتضم الكثرة معها بقرينة الاستغراق
فان قلت هذا ظاهر في قولك الرجل لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة واما في
قولك ما جاءني رجل او رجال فمشكل لوجود الدال على الوحدة قلت التنوين له دلالتان
دلالة على التنكير ودلالة على الوحدة فان الرجل يحتمل على التنكير كتنوين زيد
نعم التنوين في الاسم الغير المتمكن مخصوصة لا يفارق عن الوحدة احترازا عن اللغو وهذا
الجواب لا يتم في بعض الصور الا على سبيل البدل فان ما جاءني رجل لتجرد عن الوحدة
بل اريد به الوحدة المطلقة فعمت بدخول النفي لها ما وكذا في ما جاءني رجال وليس هذا
الجواب مبنيا على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد اذ لو كان موضوعا للحقيقة المتحدة
فلا وحدة حتى تجرد عنها لان التنوين جعله ذا وحدة واما ما ذكره السيد السند
ان اسم الجنس لما استعمل في التراكيب لبيان الاحكام وكان اكثر الاحكام جاريا على الماهية
في ضمن فرد شاع اسم الجنس مع اعتبار الوحدة وصار بحيث يتبادر منه الفرد لالف النفس
كانه دال على الوحدة فاذا دخل عليه حرف الاستغراق جرد عن هذا العارض الذي
هو منشا الاعتراض فلا يخفى ما فيه اذ غلبة الاحكام على الماهية في ضمن الفرد لا توجب
كون ارادة الفرد منه بل اكثر حتى يتبادر منه لان المراد بالاخبار والاحوال والاوصاف
هي الماهيات دون الافراد ولانه اي الاسم المستغرق بمعنى كل فرد لا بمجموع الافراد
وانه يجتمع المفرد مع الوحدة لانه بمعنى كل واحد لا بمجموع الاحاد والكل المتناول للمتعدد
واحدا واحدا على سبيل البدل لا ينافي الوحدة ولذا صح كل واحد ولهذا امتنع وصفه بنعت
الجمع بان يجعل الجمع نعتا له وكذا امتنع جعله حالا عنه وخبرا له فالاولى ترك النعت
ليعم الكل وما جعله المصنف علة للامتناع المحافظة على التشاكل اللفظي وتجه عليه ان
التشاكل اللفظي لا يجب ولذا صح القوم الفاضل والفاضلون فلا يصير سببا للامتناع هـ
والتحقيق ان المراد بالمعرف موصوفا او وصفا نفس الحقيقة المجردة انما جاء من القرينة
فلا يصح جعل ما اريد به الحقيقة المطلقة من غير كثرة وان اقتضت القرينة اعتبار المتعدد
من غير قصده بالمعرف فان قلت كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع ولا امر الاستغراق ببطلان
الجمعية ويصير اللفظ معه في حكم الفرد فليوصف المفرد الذي بطلت جمعيته قلت
النعت واخواته يراد به المفهوم لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق والمراد امتناع هـ
وصفه بنعت الجمع اذا كان مفردا والا فلا يمتنع وصف رجال في ما جاءني رجال بنعت الجمع
ولهذا امتنع ايضا رجوع ضمير الجمع اليه فتامل قال الشارح المحقق امتناع الوصف المذكور
عند الجمهور والاخفش حكى الدينار الصفر والدرهم البيض ورده السيد السند بان الدينار
الصفر ليس بمعنى كل دينار بل المراد بالدينار الجنس مجردا عن الوحدة نعم مذهب الاخفش
ينافي وجوب المحافظة على التشاكل اللفظي لكنه لم يذكره المصنف هناك وان ذكره في الايضاح

عن الوحدة والكثرة هـ

فلا يليق التعرض لمذهب الاخفش في شرح كلام المتن ولا يذهب عليك ان الدينار الصفر يحتمل ان يكون من قبيل ثوب اسمال بمعنى ان جميع اجزايه سمل اي خلق فيراد بالدينار الصفران جميع اجزايه صفر وليس بمغشوش ونحن نقول بتشكل امتناع الوصف بالجمع بقوله تعالى وما من دابة الا امم امثالكم ويمكن ان يدفع بان المراد امتناع وصفه بالجمع مع ابقايه على ظاهره من غير تاويل والاية تاويل ما من دابة بقولنا ما الدواب وجنيد يمكن التوفيق بين مذهب الاخفش والجمهور فتامل **وبالاضافة** اي تعريف المسند اليه باضافته ولا يذهب عليك ان الاضافة من احوال المسند اليه ولا يخص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير في ولدجحام حضرا و يصاحبك وبين ولد الحجام الا ان التوم اهملوها من غير ظهور رجحة **لانها** اي الاضافة اي المعرف بالاضافة فافهم **اخصر طريق** الى احضار المسند اليه في ذهن السامع في هذا المقام اما لانه اخصر كلما يحضر عند المتكلم او اخصر كلما يخطر عند المخاطب لانه اخصر طرق التعريف لان اخصر الطرق مطلقا هو كما لبعض الضابرفهذا لا يصلح الا داعيا الى الضمير **نحو** قول جعفر بن علبة الحارثي **بوادي** فسره الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح المهوي ومجوبي والصواب تفسيره بهوة تعي يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو

* عجبت لمسراها وانى تخلصت * الي وباب السجن دوني مغلق *
* اتت فحييت ثم قامت فودعت * فلما تولت كادت النفس تزهق *

ولا يريبك تذكير مصعد لانه للفظ هو اي اي فانه اخصر من التي اهواها واسمه لا ينفع المخاطب وليس مقام الاشارة والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن والمحبوب على الرحيل ويمكن ان يقال الداعي الى الاضافة استلزام اضافة المبهم الى نفسه **مع الركب** اسم جمع للراكب **اليمانين** جمع يمان مغير لمي بتخفيف الياء وتعويض الالف عنه وحذف الياء المخففة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه **مصعد** مبعد ذاهب في الارض تمامه * جنيب وجثماني بمكة موثق * والجنيب المجنوب المستتبع ولفظ البيت خبر ومعناه تحزن وتاسف اما على البعد الحسماني او على مفارقة الروح من الجثماني **او تضمنها** تعظيما **لشان** اي امر **المضاف اليه او المضاف او غيرهما** وامثلة الثلاث على ترتيبها **كقولك عبدي حضر** اذا كان العبد ذا شان والالطف عبدي عندي **عبد السلطان ركب عبد السلطان عندي او تضمنها تحقيرا** على احد الوجوه الثلاثة **نحو ولد الحجام حاضر** مثال لتحقير المضاف واستخراج المثالين الاخرين سهل ومن دواعي الاضافة تضمنها اعتبار الطيف مجازيا وهو جعل ادنى ملابسة منزلة تامة تستدعيها الاضافة نحو كوكب الحزقا وهل هي مجاز لغوي او حكمي اختلف كلام الشارح المحقق فيه ورد السيد السند كونه مجازا حكميا بانه ليس فيه نقل الاضافة من محل الى محل للملابسة بينهما بل هو استعارة البتة الاضافية من الملابسة الكاملة لادنى ملابسة

لضاهاتها

لضاهاتها اياها وفيه ان تحقق حقيقة المجاز الحكمي او ظهورها غير لازم كما عرفت فيجوز ان تكون الاضافة منقولة عن محل وهمي او محل تحتاج معرفته الى تامل ومنهم من قال ما هو للكوكب الذي يطلع فيه كما يقال كوكب الصبح ورد بان الكوكب ليس مملوكا له وليس شيء لان الاختصاص الملكي الذي تفيده الاضافة اعم من الملك الحقيقي المعتبر الذي لا يزاحم الوهم فيه العقل او كونه منزلته حتى يعتبر الوهم المضاف مملوكا للمضاف اليه دون غيره الا ترى ان حل الفرس حقيقة وحل زيد يجوز ومنها تعميم المضاف باضافته الى شيء يعم جميع افراده فيعلم ان القصد الى الجنس دون فرد بعينه ولا يلزم فيه ان يكون المضاف اليه مخصوصا بالمضاف كقولهم يدلك على خزامى الارض نفحة من رائحتها ومنها ما ذكره السكاكي من انه لا طريق له سواها وزيفه السيد السند بانه ليس الاجوبة اعقليا اذ الاضافة تتضمن نسبة جزئية بتعين جعلها صلة وقال ولذا تركه المصنف ولم يلتفت اليه في الايضاح ايضا ويمكن دفعه بان النسبة الاضافية لا شتهارها والف نفسه بها حاضرة عنده وطريق الموصول يحتاج الى اعمال واستخراج من النسبة الاضافية فيصح انه لا طريق له سواها اذ الامكان هنا لا ينافي نفي الشيء بالفعل وترك الايضاح انما يكون امارة اعواض المصنف لو لم يترك غيره ما ذكره المفتاح واعتبارات الاضافة كثيرة واستخراجها يسيرة فعليك به فانه لبيب بك وبينه يسيرة **واما تنكيره** اي جعل المسند اليه نكرة فذكر التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين المتعرف والتنكير مع شدة تناسبهما والمفتاح فذكر التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع لها **فللافراد** اي لجعل المسند اليه فردا من شيء بافادة فردية فان جعل الشيء سببا يكون بحسب الحقيقة وبحسب القول وبحسب الاعتقاد وعليها قوله تعالى ولا تجعلوا لله انداد اي لا تعتقدوا ولا تقولوا له نداو الفرد يكون شخصا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع ان المفتاح جعل الافراد شاملا لها وتحتمل ان يراد بالافراد جعل الشيء فردا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية وحينيذ يقابله الافراد الشخصي والنوعي وح يكون الافراد الشخصي متروكا استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال اعني قوله **نحو جاءني رجل من اقصى المدينة يسعى** ظاهر في قصد الشخص والاظهر او التنويع مكان قوله **او النوعية** اي جعل المسند اليه نوعا الا انه تفنن في ذكر الاسباب فابرز بعضها في صورة الغرض المترتب عليها وبعضها في صورة الحامل المتقدم **نحو وعلى ابصارهم غشاوة** اي نوع من الغشاوة غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء القعامي عن ايات الله تعالى فان التنكير كما يفيد الوحدة الشخصية والنوعية يفيد ابهامها وكونها مجهولة وافادة كونها مجهولة ليلا يتاتى المخاطب عن قبوله لعدم حضوره بغطاء من اغطية يعرفها او ليعلم انها عسيرة الازالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق ازالتها وبما شيدنا ها بيان هذه الكلمة اندفع ما قالوا ان الاقتضي لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح اي غشاوة عظيمة تحول بين ابصارهم

والحق المبين بالكلية وما يسبق الي الوهم ان عدول المصنف هنا عما في المفتاح اشبه بالافساد لما هو بصدده من الاصلاح ولا يذهب عليك ان جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج الي جعل غشاوة للنوعية مستعملة في المجاز الاعم من الحقيقة ليصير التقابي نوعا منها دا خلا تحتها **او التعظيم** اي بيان العظمة بجعل الابهام وسيلة الي عظمته لان العظمة حاجة عن معرفة العظيم **او التحقير** اي بيان الحقارة المناسبة للنكارة لان التحقير لعدم الاعتناء به لا يعرف بها **كقول** ابن ابي اي قول ابن ابي السمط قال في القاموس السمط الرجل الخفيف وابو السمط من كناهم وفي سوق كلامه دلالة واضحة علي ان المثال لها فاعرفها **له حاجب** اي مانع عظيم **في كل امر يشينه** اي يعيبه وهو كونه عيبا فلذا قال في كل امر **وليس له عن طالب العرف** اي الاحسان **حاجب** حقير فكيف العظيم ولظهور تعين الاول للتعظيم والثاني للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكي لم يبينه ولا يخفي انه لو جعل الاول للتحقير والثاني للتعظيم لا قبل عليه الذوق السوي حيث يفيد انه بكفيه مانع حقير عن العبد ولا بد له من مانع عظيم عن الاحسان وذلك ان نجعل تلته ترك تعيين المثال عدم تفطنه عنده لتنبهه لهذا المقال لكن لتفطنه في الايضاح بنوة عن هذا الاحتمال ولو جعل الثاني هو للافراد حتي يكون عموم النفي صريحا لم يبعد ومن البين ان اثبات المانع عن كل امر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الاحسان لانه شين فالا بلغ فليس وجعل التكثير في التكثير او التقليل علي ما عرفت في التعظيم والتحقير من التفصيل مساغ **او التكثير** بعلاقة ان الكثرة تمنع عن المعرفة **كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل** بعلاقة ان القلة لعدم الاعتداد بها تحول بينه وبين المعرفة **نحو ورضوان من الله اكبر** وفي تعرضه بالتقليل والتحقير والتعريض بما صرح به في الايضاح من ان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير وكأن الفرق بقوله **وقد جا للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك** وجعله الشارح اشارة الي الفرق والظاهر ما ذكرنا وتحقيق الفرق ان القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا والتعظيم والتحقير بحسب ارتفاع الشان وانحطاطه كما اشار اليه بقوله **اي ذو عدد كثير وايات عظام** والاظهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة الا ان يراد المبالغة في الكثرة او في الدلالة عليها والعجب من المصنف كيف وافق السكاكي في هذا المقام وخالفه في جعل تنوين نفخة فيما سياتي للتحقير ولم يتعرض لاجتماع التقليل والتحقير لعدم عثوره علي مثال من كلامهم وجعل السكاكي التكثير في قوله تعالي ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف بان التحقير مستفاد من بنا المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الرياح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة ولا يرد ان بنا المرة للوحدة لا للمختارة لان النفحة اذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة فاعبر بها عنه والجواب ان التنوين لتحقير النفحة لا لتحقير العذاب وتحقير النفحة لا يستفاد من بنا المرة ولا من نفس الكلمة

نعم تحقير النفحة لغاية المبالغة في تحقير العذاب وهذا اظهر مما ذكروه وتفحة السيد السند في شرح المفتاح من ان التحقير ما يقبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث ان العلة في الغاية وزاد في حواشي شرح المفتاح عليه حيث قال علي ان اجتماع الدوال علي مدلول واحد لا يقبل تفاوتا جائز للمبالغة في الدلالة عليه وايضاحه ومما جعله المفتاح محتملا للتنويل وخلافه قوله تعالي ان اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن وقال المصنف هو ظاهر في الثاني ووجه قوله ان ذكر المس والرحمن يشعر بانه يصدد تعويفه من ادني عذاب واظهار شفقته عليه بحيث لا يجوز ادني عذاب له فلا يفيد فعه ما ذكره الشارح انه لا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الي الرحمن علي ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لعقوله تعالي لمسلم فيها اخذ تنزفيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم اشد علي ان بين اضافه العذاب الي الرحمن واضافته الي الحليم فرقا **ومن تنكير غيره** لا من تنكير المسند اليه كما هو ظاهر عبارة المفتاح فليحمل كلامه علي ذكر النظير دون المثال **للافراد او النوعية** لا لمجرد النوعية كما هو الظاهر من المفتاح **والله خلق كل دابة من ما** اي كل فرد منها من فرد للنطفة في الشرح هي نطفة ابيه المختصة به ووجه التخصيص بنطفة ابيه غير ظاهر والظاهر وهي النطفة الممتزجة من نطفة ابويه او كل نوع من الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الممتزجة من نطفتي ابويه ولا يجوز ان يراد كل شخص من الدواب من نوع من الملا لانه يغير عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من شخص من الملا لانه محال كما زعمه السيد السند اذ لا يبعد ان خلق نوع منحصر في شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت المصنف في الايضاح الي هذين الاحتمالين واكتفي بالاحتمالين الاولين واورد علي الاحتمالين الاولين وارد علي الاحتمال الثاني خصوصا البغل فانه خلق من نوعي نطفة ويدفعه ان ليس النوع هو النوع الحقيقي بل اخص من النطفة فالنطفة الممتزجة من نطفتي الحمار والفرس نوع من النطفة ولصاحب المفتاح تفسير آخر لما وهو نوع من الما يعني النطفة اذ هي نوع من الما ولم يلتفت اليه المصنف لانه خلاف سوق النظم لان الظاهر تخصيص كل دابة بما ورد كون التنكير في الاية للافراد بان تفصيل الدابة بالانواع حيث قال فمنهم من يمشي علي بطنه الاية لا يلايم ارادة الفرد هنا **وللتعظيم خوفا ذنوا بحرب من الله ورسوله** حيث او ثر علي حرب من الله ورسوله وتحمل النوعية اي نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتي يدفع ضرره **وللتخيير** قوله تعالي **ان نظن الا ظنا** اي لا نظن الساعة الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به ولهذا صح الاستثنا ولم يلزم استثنا الشي من نفسه وهذا من مزالق النحاة حيث حرجوا في دفع الاستشكال عن مقتضي اللفظ والمعني فتارة ان ضربت الا ضربا بمعني انا الا ضربت

ضربا ويقولون في التركيب تقديم وتاخير وتارة يقولون لم يقصد بالضرب الاطلاق الفعل
كانه قيل ما فعلت الا ضربا ولا يخفي ان اللفظ بعيد عن هذا الحمل غاية البعد وان المعنى
على حصر الضرب في نوع منه لا على حصر الفعل في الضرب على انه لا يصح في ان ضربت زيدا
الا ضربا اجعله في تقدير ان فعلت زيدا الا ضربا فليس ترجيح هذا التوجيه على ما ذكروه
مجردا نه مغن عن تكلف فيما ذكروه كما يدل عليه كلام الشارح بل لان توجيههم فاسد
والا نجع للنحاه حذف الصفة في امثاله فيكون التقدير ما ضربت الا ضربا حقيرا او
عظيما او كثيرا على حسب القرائن ولا جب لدفع الاشكال حمل التنوين على ما جعل به
المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون التنوين فيه للوحدة فيجعل
المفعول المطلق للعدد وقال الشارح المحقق وكما ان التنكير لها مه يفيد التعظيم
والتحقير كذلك لفظ البعض قال تعالى رفع بعضهم درجات افاد نبينا صلوات الله
عليه وسلامه بلفظ البعض اعلا لقدره وهو نقول هذا كلام ذكره بعض الناس تحقيرا
لشان البعض وقد يقصد به التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه **واما وصفه** اي جعله
موصوفا بايراد نعت له ذكر التوابع على طبق ما يذكر في الكلام اذا اجتمعت قال
الرضي يدي بالنعت شربا لتاكيد ثم بالبدل ثم بالسوق ولم يذكر البيان لكمال التباس
بالبدل حتى قال لم يظهر لي الان فرق بين بدل الكل وعطف البيان والحق انه
بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه وقال الشارح المحقق بدي بالوصف لكثرته وقوعه
واعتباراته وانما تكون هذه الثلاثة سرية لو كانت مرعيه في ذكر التوابع كلها **فلكونه**
اي لكون الوصف لمعنى النعت فالاوضح عبارة المفتاح فلكون الوصف **مبينا له**
كاشفا عن معناه بين بقوله كاشفا عن معناه ما اراد بقوله مبينا له من بيان معناه
دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالا له وهذا من البدايع التي قصده بعض اهل الادب
حيث جعل كتابا في النحو كذلك بتمامه والتبادر من المعنى هو المطابق لكن لا ينبغي ان يحمل
عليه لان الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى مجازي مراد فالمراد بالمعنى المقصود
لكن اعم من المقصود لذاته اذ ربما يحتاج المعنى الاصلي للفظ الكناية الى الكشف لتنتقل
منه الى المقصود بذاته ولا يجب في الكشف ان يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للكنه او
مميزا له عن جميع ما عداه بل ربما يكون للكشف بوجه اعم وقول المفتاح كشفته كشفا
كانك جددته انما هو تحقيق المثال لا وضع المطابقة **كتولك الجسم الطويل العريض**
العميق يحتاج الى فراغ بشغله كل من الاوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه
الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد اما لجعلها بمنزلة وصف واحد لتعين
الممتد في الجهات الثلاث او اما لجعل الوصف اعم من ان يكون واحدا او متعددا وقد تكلف
بما لا يحتاج اليه من قال المثال هو العميق لانه يساوي الجسم او قال المثال هو الطويل
الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكي دون المصنف فان الجسم

على ساق

عند الاشاعرة

عند الاشاعرة قد يتركب من جزءين فلا يكون عريضا عميقا قال الشارح في شرح المفتاح
المراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض اتنصهما او المفروض
ثانيا وبالعمق ما يقاطعهما هذا ولا يخفي انه لو فسر الطول بازيد الامتدادين والعرض
بانقصهما وقد نبه بالمثال على النكات غير مختصة بوضع اللغة بل تجري في الاوضاع
الاصطلاحية والاجسم في اللغة هو جماعة البدن والاعضاء من الناس وسائر الانواع
العظيمة الخلق كذا في القاموس وفي الصحاح هو البدن قال السيد السند من فوايد
هذا الوصف الاشارة الى علة الحكم وفيه ان علة الحاجة ليست الطول والعرض هو
والعمق والا لما احتاج الجوهر الى حيز ونحوه اي نحو قولك **قوله** اي قول اوس بن حجر
الشاعر الجاهلي في مرثية فضالة بن كلدة فصله عنه تنبيها على التفاوت بينهما من وجهين
احدهما في الكشف عن المعنى فان السابق يعينه تفصيل معنى الجسم وهذا ليس يعينه
تفصيل معنى الا لمعنى لان معناه الذكي المتوقد وليس الوصف تفصيله بل بحيث لو تامل
فيه ينكشف معناه وهو انه مصيب في ظنه كانه راي المظنون او سمعه رآه فالواو
او والمراد انه راي في بعض الاوقات وسمع في بعض الاوقات وثانيهما ان **الا لمعنى**
الذي يظن بك الظن كان قد راي وقد سمعا ليس من وصف المسند اليه بل وصف
اسمان في البيت السابق اعني ان الذي جمع السماحة والمروة والبر والتقى جمعا او بتقدير
اعني او مرفوع بالمدح وخبران ما بابى بعد عدة ابيات من قوله • اودي فلا ينفع الاثاء
من امرئ يحاول البدعا • وقول الشارح ان قوله الا لمعنى خبران مما لا يساعده السوق
فتامل **او مخصصا** اي له اي للمسند اليه والفرق بينه وبين الوصف المبين ان الغرض
فيه تخصيص اللفظ بالمراد وفي الوصف المبين كشف المعنى وجعل المخاطب عالما بما اريد
باللفظ فالنظر فيه على ازالة الاحتمال عن اللفظ وفي الاول على ازالة المجهولية
والابهام عن المراد والا فالوصف الكاشف او المادح لا يخلو عن التخصيص ولهذا قيد
صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله مفيدا غير فايدة الكشف والمدح والمصنف استغنى عن
التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صرنحا ولما لم يكن صرنحا في عبارته احتاج الى التقييد
وقيده في المفتاح ايضا بزيادة تخصيص لما انه خص البحث بوصف المعرف والمعرف
لا يخلو عن تخصيص ولما لم يحضه المصنف لم يحتج الى هذا التقييد والتخصيص في عرف
النحاه تقليل الاشتراك في النكرة وتقليل الاشتراك في المعرفة عندهم يسمى توضيحا
والمراد بتقليل الاشتراك تقليل مقتضي الاشتراك وهو الاحتمال • والا فاشتراك اللفظ
بين افراد مفهومه او بين مفهوماته لا يندفع بشيء والظاهر انه يحمل على ازالة الاشتراك
اما في الجملة او بالكلية الا انه فسر بتقليل الاشتراك لانه الغالب في محمول التخصيص وقلما
يبلغ مرتبة الازالة بالكلية والمصنف جرى على اللغة لانه اشيع من الجري على اصطلاح
قوم احوج بن واراد به ازالة الاشتراك اما في الجملة او مطلقا المجموع جميع المواد ولم يرد

لا تتناول الوصف حسما لما يبقى فيه
ازيد الامتدادين ص ح

ازالة الاشتراك نشا من المعني اي الاشتراك بين افراد المعني وان ادعي السيد السند الشد
ان المتبادر من تقليل الاشتراك تقليل الاشتراك المعنوي وشموله لتقليل الاشتراك
اللفظي تحمل لان التقليل لايتصور فيه بل التحمل لانه لايتصور في مثاله والدعوي لاثبت
له بعد ما اوضحناه تمت فالوصف في عين جارية مخصصة عند النحاه لانه ينزل منزلة
الاشتراك وهو احتمال العين لعان ولو خص التخصيص بازالة الاشتراك الناشئ
من المعني لخرج وصف الاعلام المشترك والمبهمات والمعرف بلام العهد عن كونه
مخصصا لان الاشتراك في هذه الامور ليس بين افراد يتوسل في تعلق حكم الكلام بها
باستعمال اللفظ في مفهوم كلي صادق عليها بل بين متعدد يقصد واحد منه بتعيين اللفظ
اما في الاعلام المشتركة فظاهر واما في غيرها فلانها اما موضوعة لواحد من متعدد او
للاستعمال في خصوص واحد منه علي اختلاف وايا كان لاتستعمل الا في واحد ولا تخرج جميع
المعارف لكون الاشتراك فيها بنفس اللفظ كما افاده السيد السند اذ العرف بلام الجنس يكون
وصفه لتخصيصه ببعض افراد مفهومه فالاشتراك فيه ناشئ من المعني لا من اللفظ فافت
قلت الرجل العالم خير من الجاهل في هذا المقام الاستغراقي لايتصور ان يكون لتقليل
الاحتمال اذ لا احتمال للمستغرق بل لتقليل الشمول داعيا اخر او يمكن درجه في
الوصف المخصص قلت قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف فالوصف لتقليل
الاحتمال وقرينة الاستغراق لتعميم ما رفع فيه بعض الاحتمال فيكون الوصف مخصصا
فان قلت لايتم ذلك في كل رجل عالم قلت دخل الكل علي الموصوف ولذا لايمكن
وصف الكل بل يجب اجراء الوصف علي المضاف اليه وينقدح من هذا جواب اخر بان
المعرف باللام لانه بمنزلة كل وما اضيف اليه يستغني اللفظ عن تعريفه ولو جعل تقليل
الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال او ازالة بعض الشمول لان مقتضي الاشتراك قد يكون
الشمول وان كان الاكثر الاحتمال لعان الامر نحو زيد التاجر اختاره علي الرجل التاجر
ليصح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ من اللفظ او مدحا او ذما عطف علي مخصصا
او سببا او مبنيا فيحتاج الي جعله بمعني مادحا او ذاما لان الوصف يفيد مدح او ذم او
عطف علي قوله لكونه علي انه مفعول له وحينئذ لابد من نكتة لجعل السببين والمخصص
في قرن واحد وهي تقاربهما جدا حتي يكون الفرق لمجرد القصد والنظر نحو جاني زيد
العالم او الحاصل حيث يتعين الوصف عند المخاطب اما لاختصاص الاسم او لاختصاصا
علمه بوصفه له او لامر اخر قبل ذكره بظاهره متعلق بالتمثيل فالمعني حيث يتعين
زيد ونعني النكتة احق بالتقييد لكن جعله قيدها ورجع ضمير يتعين الي الوصف
أبعد من البعيد ويخالف الايضاح وانما قيد المدح والذم به لان الاصل في الوصف
التخصيص او الكشف فلا ينبغي للبليغ قصد شئ غيرهما ما احتمل قصد احدهما او تاكيدا
اذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف معني ذلك الوصف افادة ضمنية

واضحة

واضحة وهذا معني ما قيل انما يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معني ذلك الوصف
مصرحا بالتضمن فكلاهما وكلهم لايكونان وصفين للتاكيد لانه وان كان يفيد ما تضمنه
متبوعها ما يفيده لكن المفاد هو الشمول نحو امس الدابر في القاموس امس مثلثة
الاخر مبنية تبني معرفة وتعرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وامس
منونا شاذ واذا دخله الي فمعرب كان يوما عظيما وانما يوصف الامس بالدابر اذا
كان دبوره مقصودا اما للتلذذ بدبوره وبالنجاه عنه او بالتحسر علي دبوره
الي غير ذلك والفرق بينه وبين الوصف للبيان اي بيان المقصود من الموصوف
وما هو مناط القصد الي مفهومه والداعي الي ذكره نحو قوله تعالي لاتتخذوا الهين
اثنين انما هو اله واحد غامض اذ اثنين مما افاده الموصوف افاده ضمنيه واضحة
واضحة وهو غير الشمول حتي لم يفرق بينهما نظر النحوي وجعله نحو الايه كنكتة واحدة
مثالا للوصف للتاكيد والفرق بان ايراده للاشارة الي ما هو مناط الفايدة ومتعلق
القصد فان المقصود بالنهي اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الاله فلو لم يوصف باثنين
لربما وهما ان النهي اتخاذ هذا الجنس وانما ذكر المثني لكون اتخاذهم علي هذا
الوجه اوان المطلوب الانتهاء عن اتخاذ الاثنين علي اي وجه كان حتي يكون المنتهي
عن كل منهما عاملا بالنهي او يكون الكلام علي شمول النهي اي لاتتخذوا شيا منهما
ولما كان منع الاثنين يوهم جواز اتخاذ غير الله بوحدته عقبه بقوله انما هو اي
الله اله واحد تكميلا للارشاد بخلاف الدابر فان مناط الحكم هو الزمان لا الدبور
علي ما لايخفي فان قلت في كون وصف اله بالواحد للبيان نظر بل هو لشبه
ان يكون وصفا للتخصيص انما يكون للتاكيد لو كان تنوين اله نصا في الوحدة
وليس كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد كوصف زيد بالتاجر
لرفع الاحتمال قلت سبق قوله لاتتخذوا الهين اثنين يجعل تنوين اله للوحدة
وبعد فيه بحث لان وصف اله ليس بالواحد الذي يشتمل عليه اله لانه بمعني
الوحدة المفردية تجعل الجنس فردا منتشرا او هذه الوحدة لمعني في الشركة ولولاه
لكان معني انما هو اله واحد انما الله فرد من الاله فلا يفيد توحيدا الي لايكون
كلاما مفيدا او لعلك لايلتبس عليك الوصف للبيان بالبيان كما لايلتبس الوصف للتاكيد
بالتاكيد فان البيان لايضاح نفس المتبوع وذلك الوصف لبيان معني فيه هو مناط
القصد اليه ولا تظنن انه التبس علي السكاكي ذلك الرجل حيث اورده في البيان فانه
ذكره نظيرا للبيانات لامثالا له وله في كتابه غير نظير ولقد تفطن لذلك المصنف
بذكره في الايضاح هناك ولم يرد ايراده في عطف البيان عليه وجعل صاحب المفتاح
قوله تعالي وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم من هذا
القبيل وقال ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه مع طائر لبيان ان القصد

من اللفظين الي الجنسين والي تقديرها هذا يعني لدفع توهم ان يراد بهما ما هو اخص
منهما كما في جمع الامير الصاغه فيكون زيادة من لاستغراق بعض افرادها لا الاستغراق
لجميع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف ان معنى وصفها بهذين الوصفين زيادة
التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة في جميع الارضين السبع ولا من طائر
يطير في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهملة
امورها اذ لو لا تقدير ارادة الجنس بعمومه لم تفد كلمة من استغراق جميع افراد الجنس
فتوهم الصنف ان كلا من السكاكي والزمخشري يوجه الاية بتوجيه آخر ساقط
والامر كما ذكره الشارح المحقق من وحدة التوجيهين وما ذكره السيد السند من انه
اذا اريد بهما نفس الجنسين لا معنى لزيادة التعميم لان الجنس مفهوم واحد لا يجري فيه
التعميم والتخصيص لا يتم لان التعميم في افراد الجنس بارادة الجنس باللفظ لا بارادة
الجنس في مقام الحكم يرشدك اليه قوله ان القصد من اللفظ الي
الجنس وما ذكره من ان حمل امم يحتاج الي اعتبار ما ذكر واحدا واحدا علي سبيل الاجتماع
في توجيه الكشاف دون المفتاح اذ لا كلفة في حمل الامم علي الجنس بتوجيه عليه ان من
الاستغراقية جعل الجنس في ضمن كل واحد الا ان يتكلف ويقال كلمة من في الحقيقة
لم تدخل عليهما بل علي امم منهما كانه قيل ما من واحد من هذين الجنسين ولا يخفى
بعده عن السوق نعم ان القصد لا يصح ان يكون الي الجنس علي قدر ما يفيد عمومه الوصف
لوجوب خروج المشبه به عنه الا ان يقال القصد الي العام والمشبه به مستثنى عنهم
بقرينة التشبيه كانه قيل ما من واحد من افراد هذين الجنسين بعمومهما سواكم الا
امم امثالكم ومما ينبغي ان لا يهمل ويفصل بتفصيل احمل • وصف النكرة بالجمل فيقول
اولا اشتراط ان يكون الموصوف بالجملة نكرة حقيقة او حكما كالمعرف بلام العهد الذهني
قالوا الان الجمل نكرات واورد عليه ان التعريف والتنكير من خواص الاسم ودفع بتاويل
قولهم ان مرادهم ان مفرد اجب صحة قيامه مقام الجملة التي لها محل من الاعراب نكرة
لانه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذي حقه ان يكون نكرة ونحن نقول
هذا تكلف ومع ذلك لا يتم لان من الجمل التي لها محل من الاعراب خبر ضمير الشان والمفرد
الذي يقوم مقامها ليس مشتوقا من المحكوم به بل هو زيد قايم في معنى القضية بهذا الخبر
وهو معرفة وكذا مقول القول نحو قال زيد ان عمرو ا قاعد لا يقوم مقامه الا هذا
الكلام ولها غير نظير بل مراد هم ان الجمل نكرات حكما لانه عومل معها معاملة النكرة حيث
جعلت احوالا هي لا محالة نكرات واختاروا خفيها ان تكون نكرات ولا يبعد ان يكون سر
جعلها في حكم النكرة انها في الاغلب كما ذكروا ثانيا انه اشترط في الجملة الواقعة صفة
ان تكون خبرية ووجه ذلك تارة بان الصفة في الاصل خبر حتى قيل الاوصاف قبل العلم
بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات والخبر يجب ان يكون جملة خبرية وردا بان ذلك

من اشباه جبر بخبر لان الخبر معنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح ان يكون انشاء
لا خبر المبتدا او الوصف في الاصل خبر المبتدا لغير الحكم بان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
ليس كليا بل الاكثر ذلك علي ان لنا ان نقول الاخبار بعد العلم بها اوصاف مطلقا
وليس الخبر الذي هو انشاء ما يتعلق به العلم والتصديق فهذا الحكم ما يتعلق
به العلم والتصديق فهذا الحكم ما يخصص المحكوم به لا محالة فخبر المبتدا لا يطلب
الا اسناد الي المبتدا سواء كان علي وجه الانشاء او الاخبار الا تري الي قولك ازيد قايم
ويصح اسناد الجملة الانشائية الي المبتدا علي وجه الانشاء فيقال لزيد اضربه ووجه
تارة اخري بان الصفة يجب ان تكون معلومة الانتساب الي الموصوف ليتميز به
عند المخاطب وما هو ثابت للغير يجب ان يكون ثابتا ولا ثبوت لمدلول الانشاء معه
لانه اما طلب لا بد له من امر غير حاصل واما غيره من التمني وصيغ العقود فالجمع
يتعلق بامر غير حاصل لذهن المتمني ودفع بان مضمون الانشاء هو الطلب او التمني به
واحداث عقد شرعي وكلها حاصل مع الجملة ويرد ايضا ان ما هو معلوم الانتساب لا يجب
ان يكون حاصلا الا تري الي قولك رجل يأتيني ووجه تارة اخري بان الصفة يجب
ان تكون معلومة للمخاطب قبل الوصف والجمل الانشائية تحصل مدلولا بنفس اللفظ
ويعلم حين التلفظ به ولا يعلم قبل الوصف واورد عليه الشارح المحقق ان وجوب
علم المخاطب بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشاف يشعر بانه في الصلة دون
الصفة حيث قال في قوله تعالي فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة
يجب ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في
سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما
جاء النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الاية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاء في سورة البقرة مشارا
بها واجاب بان المخاطبين في سورة التحريم هم المومنون فيجعل انهم علموا
ذلك بسماع من النبي صلي الله عليه وسلم والمشركون لما علموا ذلك بسماع الاية خوطبوا
في سورة البقرة ويرد عليه ان المومنين لو سمعوا ذلك عن النبي صلي الله عليه وسلم
لوجب ان تعرف النار لهم كما عرف للمشركين في سورة البقرة وايضا الاوجه حينئذ
لتوجيه العلم بالصلة في الاية باستناده الي سماع اية سورة التحريم لان سماعهم
انما يفيد هم لو علموا قبل سماعهم مضمون الصفة وحينئذ تستند الصلة والصفة
في الاثنين الي ذلك العلم وايضا سماع المنكر بن اية سورة التحريم لان سماعهم انما
يفيد هم لو علموا قبل سماعهم مضمون الصفة وحينئذ تستند الصلة والصفة في
الاثنين الي ذلك العلم وايضا سماع المنكر بن اية سورة التحريم لا يفيد هم العلم حتى
يصح فعل الجملة صلة واجاب السيد السند بان الادراك المطلق كاف في جعله صلة

وهو خلاف المنقول والمعقول بل الجواب ان الانكار عن عناد لا ينافي استفادة العلم
وبهذا ان يجاب عن البشتين الاوليين بان الصلة والصفة وان تشاركا في وجوب
العلم بمضمون الجملة لكن الصفة امتازت بوجوب العلم بالمحكوم عليه بها بان يجعل
ملحوظا بها فالاولى صلة مسندة الى ضمير المتقولين او فوذها الناس والحجارة لان النار
عرف بمضمون الجملة وقوله اتقوا نارا مسندة الى ضمير من المثنيين بعض النار كذلك
وقودها الناس والحجارة ولا يخفى في عهدية النار معرفة ان بعض النار كذلك
بل لا بد من معرفة النار بهذه الجملة فلهذا نكرت في التحذير وعرفت ههنا ولا بعد
ايضا ان يقال لا يكفي في التعريف العهدي معرفته للمتبي مطلقا بل معرفة يتنقل
اليها في الايراد معرفة فيقتضي معرفة شيء في القرآن ايراده ثانيا معرفة ولا
يقتضي معرفته عن النبي صلى الله عليه وسلم ايراده في القرآن معرفة واورد
على قول الكشاف ان الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة انه ينافي ما صرح به في
أول سورة التحريم بانها مدنية وما قدمنا منه ايضا ان المصدر بانها الناس مكي
وبانها الذين امنوا مدني ويمكن ان يجاب عن الاول بانه يحتمل ان تكون هذه الاية
نازلة في مكة وحدها والسورة نازلة في المدينة بتمامها وعن الثاني بان ما قدمنا
منه رواية عن علقمة فيحتمل ان لا يكونه واثقابها ويكون معنى الرواية ان ما
صدر بانها الناس مكي لا محالة وذلك لا ينافي النزول بمكة ايضا وتصدي السيد
السند لاثبات ان خبر المبتدا يجب ان يكون جملة خبرية فيتم التوجيه الاول لوجوب
كون الصفة كذلك فقال خبر المبتدا وضع على ان يكون حالا من احوال المبتدا سواء اسند
اليه على وجه الاستفهام او النفي ولا شك ان الجمل الانشائية ليست مضمونا بها احوالا بها
تجعل اخبارا له ونحن نقول الجملة الخبرية لا تقع خبرا مؤولا بان ما في الاصل جملة
خبرية تقع خبرا لا حالا كونها جملة خبرية ولكن الجملة الانشائية اذا كانت نسبتها
مقصودة وكانت لا نشائية لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره لا تظنك في مرية من ذلك ووجدك
حاكما صدق واذا احرزت عن كونها كلاما ما وجعلت في الحكم المفرد فلا مانع من جعلها
خبرا الجملة الخبرية والانشائية شيان في امتناع كونها خبرين وهما على قطرتهما وامكان
جعلهما خبرين نجعلهما كالمفردين فكما لا مانع من وقوع قايم ابوه خبرا لزيد فجعله في
قوة قايم الاب لا مانع من جعل اضربه خبرا له لكونه في قوة مطلوب ضربه او واجب
ضربه نعم ذلك التصرف في الخبريات اكثر تفي الكلام في ان زيدا اضربه هل هو
الانشائية اعتبر نسبة اضربه الى زيد على وجه الطلب والانشا او خبرية كما يشعر بقولهم
انه في تاويل زيد مقول في حقه اضربه لحق انه انشائي لا تفاوت في القصد بين زيد
اضربه واضرب زيدا البتة لا وجه في جعل زيد قايم ابوه في قوة زيد قايم الاب دون زيد
مقول فيه قايم ابوه وجعل زيدا اضربه في قوة زيد مقول فيه اضربه دون زيد مطلوب

الضرب

الضرب او حقيق به او واجب الضرب كما اشتهر **واما توكيده** اي ايراد التاكيد للمسند
اليه ومن لطايف ترتيب المصنف اتصال بحث التاكيد بقوله او تاكيد الخ وامس
الدابر كان يوما عظيما فان بحث التوكيد يوضحه ولك ان تزيد بقوله واما توكيده
لو ايراد التاكيد الاصطلاحي او ما في حكمه فيقتضي حسن الاتصال **فللتقرير**
اي جعل مضمون المسند اليه مقررا ثابتا في ذهن المخاطب وذلك اذا توهم المتكلم
ان المخاطب غفل عن سماع اللفظ بشاغل السمع عنه او سمع لكن لم يلتفت الى معناه
بشاغل الفهم عنه ولا يخفى ان هذا التقرير ينفك عن دفع توهم التجوز او السهو
فيصح ذكره مقابلا له وان كان دفع توهم التجوز والسهو مستلزما للتقرير لان
توهم التجوز والسهو يمنع عن ثبوته المسند في فهم المخاطب بذكره مرة فاذا تكرر
تقرر واندفع التوهم ولا حاجة في توجيه ذكر التقرير مقابلا للدفع الى ما ذكره
الشارح من ان القصد الى مجرد التقرير بغير القصد الى دفع التوهم وان كان
بالتقرير يندفع التوهم وقد حمل العلامة التقرير على تقرير الحكم واورد عليه الشارح
ان عرفت انا تقرير المسند اليه دون الحكم كما سيأتي وكانه اراد بتقرير الحكم ما يلزم تقرير
المحكوم عليه من ادخال الحكم في نفس المخاطب وازالة غفلته عنه بغفلته عن المحكوم
عليه لا التقرير بالحاصل له بتكرير الاسناد وازالة الشك او الانكار ويشهد به انه قال
أي مجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا يتجه ما اورد عليه الشارح المحقق **او دفع توهم**
عدل عن الظن كما في المفتاح لان ذكر المسند اليه لا يوجب ظن التجوز او غيره غاية
التوهم **التجوز** اي التكلم بالمجاز والمجاز مشترك بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي
والتاكيد يعم دفعهما فاراد انه مما يوجب الجمع بين المعنيين او عموم الاشتراك ولا يخفى ان
فايدة التاكيد لا تقتصر على دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز او الحذف
فان قولنا احبت قريتي يحتمل كون القرية مجازا عن الاهل وكون الاحباب متعلقا
بالقرية مجازا عقليا وحذف المضاف اي اهل قريتي فاجبت قريتي قريبي لدفع توهم
التجوز او الحذف ودعوى انه يكون لدفع توهم التجوز لا غير لا تحكم ولا تظنن ان
التاكيد لا جامع المجاز لان دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق فنقول ما في
اسد نفسه فيه تاكيد لاسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم ان الرامي لبعض غلمانه واسناد
الرمي اليه مجازا وكما في بكى ان تقول زيد نفسه حال دفع توهم التجوز فان اسناد الخبر
الى المتدابس مجازا عنده فعبارة المصنف قاصرة في بيان الكلية وانما هي واقعة
في كلام المفتاح لانقول اذا اكد زيد انا دفع توهم التجوز في اسناد الخبر الى المتدابس بل
هو الظاهر وبيان المصنف لا يشمله **او دفع توهم السهو** ترك النسيان مع انه مذكور في
المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان في اللغة في القاموس سها عنه نسيه وغفل
عنه والمفتاح جرى على اصطلاح الحكمة من جعل السهو زوال الصورة عن المدركة

دون الحافظة حتى لاتحتاج في حصولها الى تحصيل ابتداءً بل يكفي الاستحضار والنسيان لزوال
الصورة عن الحافظة حتى تحتاج الى تحصيلها ابتداءً والظاهر ان التاكيد ليس لدفع توهم
السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة والافزوال الصورة عن المدركة هـ
لايوجب الاتيان بالخطا نعم مقتضاء الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالاولى لدفع
توهم الخطا فان قلت ايراد التاكيد لدفع توهم سبق اللسان مما فيه لانه ليس للسهو
بل يكون مع حصول الصورة في المدركة قلت سبق اللسان لزوال صورة اللفظ ... زيد هـ
الذي يراد ذكره عن المدركة وانما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو جاني زيد
ليلا يتوهم ان الجاي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السبق فان قلت التكرار لايدفع
توهم السهو لانه ربما يتوهم في جاني زيد زيدان زيدا السهو الاول ووقع موقع اخوك وزيد
الثاني بدل او عطف بيان وفي زيد قايم قايم يتوهم ان الاول قايم مقام قاعد سهوا
والثاني خبر ثان قلت اندفع توهم السهو في الاخبار عن مجيء زيد وعن قيامه قال
الشارح المحقق وهذا التوهم لايندفع بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد السند
بانه اذا قيل جاني زيد نفسه احتمل انه اراد ان يقول جاني زيد نفسه فسهى وتلفظ
بزيد مكان عمرو وفيه بحث لان حفظ الكلام عن توهم التجوز ينبئ عن مزيد احتياط
وبعد المتكلم عن مظنة السهو به وستزيدك لمكة عن بعيد ولانه ينافي ماحقق
بعيد هذا الكلام ان الاولى ان جاني رجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول
لان المشير ينافيه بل لدفع توهم ان الجاي واحد منهما والاسناد اليهما وقع سهوا ولانه
ينافي ماذكره السكاكي في بحث الفصل والوصل ان اتباع لاريب فيه لذلك الكتاب
كاتباع نفسه للخليفة في قولك جاني الخليفة نفسه ازالة لما عسى ان يتوهم السامع هـ
انك في قولك جاني الخليفة تجوزا وساه ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند
في شرحيهما في هذا المقام او دفع توهم عدم الشمول هو اوضح واخصر من خلاف
الشمول نحو جاني القوم كلهم لمن شانه ان يتوهم ان القوم لم يجيء منهم البعض الا انك
لم تعتد بذلك البعض وجعلت الجائين كل القوم او ان القوم جاوا برمتهم الا انك
لم تقصد الا بعضهم لعدم الاعتداد بغيرهم او لجعل البعض منزلة الكل لكونهم
منزلة الكل في المجيء لتلاقيهم واشتراكهم مصالحهم واشتراكهم مضارهم وتوقف فعل
بعضهم على رضى كلهم وفي كون التاكيد دافعا للتوهم بحث لان التاكيد مما يؤكد
كون البعض منزلة الكل سواكان بالاعتبار الاول او بالاعتبار الثاني وسواكان مبنيا هـ
التوهم على توهم اطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا او على توهم اسناد فعل
البعض الى الكل وتخصيص البحث بالتاكيد بالاعتبار الثاني كما وقع من السيد السند
خفي كما ان جعله الاعتبار الاول من المجاز اللغوي والثاني من المجاز العقلي غير ظاهر
على ان جعل الكل منزلة البعض لما ذكر ليس من الملابسات التي ضبطها المصنف للمجاز

العقلي

العقلي غير ظاهر على ان جعل الكل منزلة البعض لما ذكر ليس من الملابسات التي ضبطها
المصنف للمجاز العقلي ولا مدفع للشبهة الا بكون دفع التاكيد لذلك مبنيا على المواضعة
والعرف لا على اقتضاء المفهوم التركيبي ذلك قال الشارح المحقق وههنا بحث
وهو ان ذكر عدم الشمول انما يفيد زيادة التوضيح والافهو من قبيل دفع توهم
التجوز نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث قال لا يعني بقولنا يفيد الشمول انه توجيه
من اصله وانه توهم لولاه لما فهم الشمول من اللفظ الا ترى انه تاكيد بل المراد انه يمنع
ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه
وههنا احتمالات احدها ان ذكر افادة الشمول المدرج تحت دفع توهم التجوز في
مقابلته هل هو اغلاق او توضيح ويمكن دفعه بانه لو كان الاندراج واضحا علم
ان المقصود من دفع توهم التجوز لا دفع توهم تجوز سواه وصار الكلام تفصيلا
لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام وثانيها انه ينبغي ان لايفصل بينه وبين دفع هـ
توهم التجوز بالسهو وثالثها انه لايظهر كون دفع توهم الشمول دفع توهم تجوز
خاص بل يحتمل دفع توهم سهو خاص هو وضع العموم مثلا في جاء القوم موضع بعض
القوم او اكثر القوم سهوا نعم حينئذ يغاير لمزيد توضيح من غير نقيض الفصل بينه
وبين فيه بالسهو ورابعها ان في كلام السكاكي ما ينافي كلام الشيخ حيث جعل
كل انسان حيوان وكل رجل عارف ولدفع توهم عدم الشمول مع انه يوجب الشمول من
اصله ولو لاكل لما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه بانه ربما يكون الغلبة في الايجاب
للعموم وذلك في المبتدا غير قليل كما في الفاعل فلو لم يكن كان كل رجل عارف للعموم
وكيف لا ولا مخصص للكل حتى يقع مسندا سوي ذا ويمكن تفضيل هذا التفصيل
على الاجمال بان دفع توهم الشمول في التاكيد اشيع والمتكلم البليغ احوج بهذا القسم
لشيوع التخصيص في العمومات حتى قيل ما من عام الا وقد خص منه البعض ولهذا
عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفي بالتاكيد بالكل وربما يتبع الكل باجمع
وربما يتبع ببعض توابعه ايضا وربما يتبع اجمع وليستحق بذلك تميزه في البيان هـ
وجعله مشارا اليه بالبنان فان قلت قد يوجد دفع توهم عدم الشمول مع التجوز
فلا يغني دفع توهم التجوز عنه الا ترى ان قوله تعالى فسجد الملايكة شامل لابليس
فتجوز فان الاصح انه كان جنيا مستورا في الملايكة فلذا دخل فيها وبالتاكيد الملايكة
بكلهم اجمعون يفيد شمول الحكم لما قصد بالملايكة تجوزا ولا يدفع التجوز قلت
يحتمل الاسناد التجوز بان يكون اسناد السجدة الى الكل تجوزا فهذا التاكيد المفيد للشمول
يدفع توهم هذا التجوز قال السيد السند استدراك قوله او عدم الشمول انما يتوهم
اذا اريد بالتجوز ما يتناول الفعل العقلي واللغوي اما اذا خص بالعقلي كما يشعر به كلام
السكاكي حيث قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده فهي اذا كان المراد ان لايظن بك

السامع في حكم ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا فلا بد من التعرض لعدم الشمول فانه تجوز
لغوي لم يبدرج في التجوز المذكور هذا وفيه ان تخصيص التجوز بالعقلي مما يضيق دائرة
الكلمة الوسيعة بلا جهة فلذا اسقط المصنف لفظ الحكم الموهم للتخصيص فلا يعتد به
لتوجيه ذكر عدم الشمول وقد اتضح لك ما قدمناه ان قوله فانه تجوز لغوي ما يلوح
عليه اثر الاهمال والحق البين فانه ربما يكون تجوزا لغويا ولولا الضنة بفوت عموم
دفع توهم التجوز العقلي ولدفع توهم التجوز اللغوي ولدفع توهمهما لأقلنا عليهما
ما يختلج في القلب انه فليكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمرة حتى لا يبقى توهمه
من وجه وحينئذ يقابله القصد الى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام في الخص
او اسناد حكم البعض الى الكل فلا ريبة في قبول ذكر او عدم الشمول ولو كنت معتبرا هما
في التاكيد لدفع توهم الحذف لامكن النزاع في اندراج دفع توهم الشمول في دفع تو
التجوز لان توهم عدم الشمول يجوز ان يكون لتوهم اعتبار حذف مضاف كما هو عليه
لكن منعهم يكشف عن غفلتهم عن الحذف فلذا لم ينظر اليه الا بوخز العين وما يحق ان
ان يطوى به الكل ويحتمل خلاف القلب حق التحمل ان توهم عدم الشمول ربما يكون
لظن ان المتكلم حاكم بالتخصيص غير متتبع اجزاء الكثرة حق التتبع المفيد لليقين فيدفع ذلك
بتاكيد الشمول افادة للاستقصاء في تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعثرة ومما
ينبغي ان ينبه عليه وان هو عقيب الاطناب • تكميلا لفوائد هذا الباب • ان التاكيد لدفع
التوهم انما يكون شديدا اذا كان في المتبوع مجال التوهم ولذا امتنع النحاة عن اختصم
الرجلان كلاهما لان التثنية وان كان لا يحتمل ارادة البعض منه وهو نص في العدد لكن
يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يسند فعل احدهما اليهما فردا الشارح جعل
جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا في العدد وحكمه بان الاولى
انه لدفع توهم السهو ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين فتامل ولا ينبغي
ان تقول جاءني الرجلان كلاهما لدفع توهم ان القصد الى مجيء رسولهما او رسول
احدهما او نفس الاخر لانه لا يدفعه الا جاءني الرجلان انفسهما او نحوه ولا لدفع توهم ان
الجاي احدهما او الاخر باعث وجعل جاءني مستعملا في المجيء والتحريض على سبيل عموم المجاز
فانه انما يدفع بقولك جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز انما وقع فيه نعم لو جعل
كون احدهما محرضا وسيلة اسناد المجيء اليهما تجوزا يصح ان يكون لدفع توهم التسامح
على ما حققناه ذلك **واما بيانه** اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان **فلايضاحه** المراد بالايضاح
رفع الاحتمال سواء في المعرفة او النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة ولعل لا يضاح
ليس كالتوضيح مخصوصا برفع الاحتمال في المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بتابع غير
صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف كما عرفت وسواء كان الاحتمال محققا
او مقدرا اذ قد يكون متبوع عطف البيان مما لا ايهام فيه اصلا وانما يوقع بعطف البيان

لتقدير الاحتمال

لكن جوزوا جاءني الرجلان كلاهما

لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك او اتفاق الاطلاق على عنبره مجازا ولذا جعل قوم
هود في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم
لا يهام له قال السيد السند عطف البيان ههنا لدفع الايهام التقديري اما من تقدير
اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم واما من جواز اطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم
اياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود ولذا قيل عاد الاولى فالغاية التي لا يخلوا
عنها عطف بيان هو الايضاح الحقيقي او التقديري فلذا صح جعل النحاة ايضاح المتبوع
فصلا لتعريفه لكنه قد لا يكون الايضاح مقصود الذات بل بجعل وسيلة الى غيره
كالمدح على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس والشهر الحرام ان البيت الحرام عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما في الصفة
لذلك اراد المجرد الايضاح او الا يضاح التحقيقي فلا ينافي جعل النحاة كل عطف بيان للايضاح
لكن يمكن ان يكون عطف البيان مجرد البيت فان البيت معرفا باللام علم للكعبة كالنجم
ويكون المدح في وصف عطف البيان بالحرام لا يجاء في جعل الموصوف بالحرام عطف بيان له
وجعل المسند اليه موسوما بشيء لذكر عطف البيان على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى الا بعدا لعاد قوم هود من انه عطف بيان لقوم عاد وفائدته وان كان البيان
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسماوا بجعل فيهما امرا محققا لا شبهة فيه
يريد ان البيان المتبوع حصل بدونه اولا استثناه محققا لكن بذكر عطف البيان يندفع
الاستثناء التقديري على ما عرفت ويجعل قوم هود في الاية الكريمة للتوضيح بانهم
قوم هود وابرسول الله فاستحقوا العمى على الهدى فهم احقاء بهذا الدعاء وجعله للتغيير هم
بالضلالة مع كونهم قوم نبي هو فيهم على **باسم** المراد به ما يقابل الفعل والحرف **مختص**
به في التركيب وان لا اختصاص له بانفراده وذلك الاسم اما عطف البيان فانه وقت
ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره فلذا ذكر لايضاح المتبوع واما المتبوع
فانه يفيد تعيينه بعطف البيان مختص بالمسند اليه فذكر عطف البيان لايضاح المسند
اليه باسم مختص به هو المتبوع لما حاصل اختصاصه بذكر عطف البيان فاحسن التامل
لعلك تصير من اهل التعقل ولا تقصر طوقك دون التحمل فلا يرد ان عطف البيان
لا يلزم ان يكون مختصا بالمتبوع الا ترى انهم ذكروا ان الطير في قوله

والمؤمن العاديات الطير تسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

عطف بيان مع ان الطير لا يخص العاديات وان لا خلاف في ان كل موصوف اجري على
الصفة نحو جاءني الفاضل الكامل زيد يحتمل ان يكون عطف بيان كما يحتمل ان يكون
بدلا وعلى التقديرين يشعر بكونه علما في هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة اما
لجعله تفسيرا وايضاحا لهذه الصفة كما ذكروا واما للتغيير عن ذاته بهذه الصفة
حتى كانه بلغ فيها بحيث يكفي للكشف عنه ذكر الصفة كما يمكن ان يقال وانما النزاع

في ان الاحسن جعله بدلا او عطف بيان ورجح الشارح المحقق كونه عطف بيان لان
الايضاح له مزيد اختصاص به ولك ان ترجح البدل بما وجه السيد السند ترجيح
الكشاف له من ان فيه تكرير العامل حكما وتنفرع عليه تاكيد النسبة وبما يمكن ان
يقال حق الصفة ان تجري على الغير ويفاد بها معنى فيه لا ان يعبر بها عن الذات
فيحال نسبة شيء اليه فالاولى ان تجعل الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة ويكفي
بما يحصل به من الايضاح وان ليس قصد الايضاح في البدل كقصده في عطف البيان
نحو قدم صديقك خالد فخالد عطف بيان لو كان المقصود بالنسبة صديقك ولو
قصد الى النسبة الى خالد فتاكد النسبة وتستقر مقره لان حق الذات ان يعبر باسمه
لا بالصفة وحق الصفة ان تجري على الغير فخالد بدل وعلى التقديرين يشعر النظم
بان خالدا علم في كونه صديقك وتوجيهه عرفت وكان المصنف رجح احتمال كون الموصوف
الجاري على الصفة عطف بيان فمثل به له قال ابن الحاجب التمثيل للتوضيح فلا حسن
بما يحتمل الغير احتمالا يساوي احتمال المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا فوضع
البيان للايضاح وان يتفرع منه فوايد اخر بخلاف غيره من الصفة والبدل فان
وضعهما ليس للايضاح بل لامر اخر وان يتفرع عليه الايضاح ويقصد احيانا وللتنبيه
على مشاركة الوصف له في الايضاح في بعض الاحيان قال السكاكي في بحث البيان
قوله علت كلمته لا تتخذ والرهين اثنين انما اله واحد من هذا القبيل فظن انه
جعل الاثنين والواحد عطف بيان وقد عرفت انهما صفتان للبيان وقد طول الكلام
فيه في الشرح بما هو اجدر بالطرح ومما خفي على الانظار ولم يظهر لسبق القلم بالانظار
ويستحب فيه الانكار ان عطف البيان يصح ان يكون من غير المتكلم لنوعه فان شانه
التوضيح والاكثر من توضيحك لكلام الغير لكن العادة جرت بتصديره بحرف التفسير
اي اي فتقول فتقول للتفسير قول من قال جاءني الرجل اي زيد ولا اختصاص بعطف
البيان هذا بالتابع بل هو في كل لفظ شابع ذابع كالتاكيد اللفظي فتقول في تفسير
قتلت اي ضربت ضربا شديدا هذا على ما هو الراجح المشهور فيما بين الجمهور فان خالفتهم
في ذلك وتبعت الفتاح والمستوفي فضع ودعنا هذه في بحث العطف بالحرف فلا نزاع
معك بعد حفظها في الظرف واما الابدال منه اي ايراد البدل من المسند اليه فقد
جعل المبدل منه مسندا اليه وان ليس القصد الى الاسناد اليه بل الى البدل وانما
اسند اليه صورة وليس هذا اولما دل على ان المبدل منه مسند اليه عندهم بل
جعلهم البدل من احوال المسند اليه ادل عليه نعم اللايق بنظر الفن ان لا يوافقه
النحوي ويجعل المبدل عنه من احوال المسند اليه لانه المذكور لافادة ما يتعلق بالبدل
ويجعل البدل مسندا اليه لانه الذي قصد الاسناد اليه كما ان اللايق بنظرهم جعل
التمييز عن النسبة من احوال المسند اليه لانه لا تفاوت بين طاب زيد علما وطاب زيد علمه

ان يكون

ان يكون التمييز مخالفا لزيد في الاعراب والبدل يوافقه وهذا من نحوي على نحو من نظر
صاحب هذا الفن فلزيادة التقرير اي لزيادة تثبت الحكم والمسند اليه في ذهن السامع
لاستقراره على تكرير الحكم والمسند اليه كما تفصله لك هناك فقد ينبه بلفظ الزيادة على انه
يشارك التاكيد في التقرير وبزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التاكيد فانه لتاكيده
المسند اليه دون الحكم كما سيجيء في بحث تقديم المسند اليه ثم الانسب باكثر اخواته
جعل الزيادة متعديه مضافة الى المفعول لا لازمة مضافة الى الفاعل تامل وقال
الشارح اشار الى ان المقصود من ذكره الاسناد اليه والتقرير زيادة تقصد بالتبع
بخلاف التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وهذا انما يوهم لو جعل التقرير
فايدة البدل اما لو جعل فايدة المبدل منه وذكر البدل بعد المبدل منه فلا
اذ ليس التقرير حاصلا بالتبع بل جعل المسند اليه بدلا لزيادة التقرير الحاصلة بالمبدل
منه وليس ذكر المبدل منه الا لزيادة التقرير وكيف لا والمقصود بالذكر هو البدل
وانما ذكر المبدل منه بتبعه فعلى هذا لا ينبغي جعل البدل للايضاح والا لكان ذكره
لصلحة المبدل منه وكيف يقصد به ايضا المبدل منه وهو مطروح عند ذكر البدل
ولا قصد اليه فحينئذ ظهر وجه ترك الايضاح مع التقرير مع انه ذكر في المفتاح وان
ذكره في الايضاح لقصد استيفاء ما ذكروا لا لتوثيقه ولذا لم يقل في عطف البيان
لزيادة الايضاح كما في المفتاح ترجيحا لايضاحه على ايضاح البدل لان الغرض منه
الايضاح لا غير بخلاف البدل فنوراسخ في الايضاح ولما اقتصر على التقرير قدر بدل
الكل ثم البعض على ترتيب ظهور التقرير فانه لكمال ظهور التكرير في الاول اظهر فيه
ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف اشتمال الملابس على الملابس قد يكون اظهر في
الثاني من الثالث بخلاف السكاكي فانه عكس الترتيب لان الايضاح في الاقسام الثلاثة
على عكس التقرير لان ابهام المبدل منه في الاشتمال اكثر منه في البعض لان دلالة الكل
على الجزء بالتضمن اوضح من دلالة الملابس على الملابس ثم الابدال منه او زيادة التقرير
نحو جاءني اخوك زيد او جاءني زيد اخوك والتقرير في الاول اكمل وكذا اذا كان
المبدل منه المجمل والبدل المعين فلذلك اختاره وهو اشارة الى بدل الكل من الكل
وهو بدل يشتمل فيه الاسناد الى المسند اليه الحقيقي الذي قصد بالمبدل منه
فيجب فيهما اتحاد ذاتي البدل والمبدل منه سواء اتحد مفهوما ما او تغايرا وهذا هو المراد
بقول ابن الحاجب مدلوله مدلول الاول والشايع الواقع في كلام البلغا ما يغاير مفهوم
مفهوم المبدل منه واما اتحاد المفهوم فانما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا
ضربتك اياك وضربته اياه بدلا لا تاكيدا والكوفيون يجعلونها تاكيدين كما يجعل
الكل بك انت وبه هو وضربت انت تاكيدات ووافقهم صاحب التسهيل وجعل نحو
الائمة العرف نحكما ومن فوايد بدل الكل البينة ما يقصد في جاءني اخوك زيد من تقوية

التبشر وفي اخوك زيد يستحق الاكرام من المبالغة في حث المخاطب علي الاكرام واعط
المسكين زيدا من احداث الترحم علي زيد في نفس المامور وهكذا اما لا يخفي علي الفطن
من الامور اللائقة وذلك ان تجعل الكل تحت زيادة التقرير تجعل التقرير شاملا لتقرير
الغرض المسوق له الكلام **وجاء القوم اكثرهم** في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار
ان المبدل منه مشتمل علي البدل اجمالا اما في المثال المذكور فظاهر لان مجيء القوم يستدعي
مجيء الاكثر واما في نحو قطع زيد يده فلظهور ان المقطوع ليس نفس زيد بل شيء منه فاليد
مشعور به اجمالا وذكر المبدل منه كما ان في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به اجمالا
حين ذكر زيد لظهور ان ليس المسلوب نفسه ولا فرق في الاشتمال علي هذه الوجه بين
بدل البعض والاشتمال فجعل بدل البعض ما يشتمل عليه المتبوع شمولا ظاهرا وجعل
بدل الاشتمال مما يحتاج الي بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح غير ظاهر ومما لا ينبغي
ان يفوت الفطن ان جاءني القوم اكثرهم او بعضهم انما يتال المرتبة العليا اذا كان مجيء لك
البعض بمنزلة مجيء الكل وكذا قطع زيد يده انما يتال تلك المرتبة اذا كان قطع يده هـ
كالاستيصال له لزيد حاجة له الي اليد لانه كان يمكن عمل اليد ووضع يد ومنه
وبما ذكرنا ظهر ان ما ذكره من المثال له رجحان علي الامثال ومزيد اتصال بالقسم الاول
من الابدال فكان جديرا باختياره وراجحا في مقام الاعتبار **وسلب عمرو ثوبه** في بدل
الاشتمال وبيان التقرير فيه ان المبدل منه مشتمل عليه لظهور ان القصد ليس الي نفسه
بل الي امر من امور وله ولذا قيل يجب ان يكون المبدل منه فيه مقتضيا لذكر البدل ومشوقا
اليه فنحو جاءني زيد حماره ليس بدل اشتمال كما ذكره بعض النحاة ان كان هذا الواجب
واجبا في تحقق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البليغ لوكان واجبا في كونه معتبرا عنده
البليغ فجزم الشارح بانه بدل غلط لا اشتمال كما ذكره بعض النحاة بعيد عن الجزم ومما
ينبغي ان يراعي في سلب زيد ثوبه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تاثره
بنفسه بسلبه اما لكمال فقره او عيزه وسكت عن بدل الغلط لانه ليس من احوال المسند
اليه لانه المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان او للنسيان اما قصدا او ادعاء كما في قولك
البدر الشمس هذا قول ليس المسند اليه في قصد التكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد اليه
اصلا او ترك بالمرة في وقت ذكر البدل فاعرفه فانه بديع دقيق وكانه لهذا امر المفتاح
بالتامل في معرفة وجه ترك بدل الغلط لانه معرفة ما قيل ولكن وجه السكوت انه
لا ينفع في كلام البليغ لا يستدعي تاملا بل تتبعا علي انه لا يتم لان بدل الغلط نوعان ما هو
بسبق اللسان او النسيان وهو لدعوي احدهما وابهامه انه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءني
فانك وان عمدت الي بدر نزلي انه سبق به لسانك والا لا يصح ان يجعل بدر مشبها به له
له والثاني ينفع في كلام البلغاء وهو متعهد الشعراء وشرطه التوقي من الادني الي الاعلي
وهو ابلغ من العاطف بيد ويسمي غلط بداء علم ان التثنية والجمع وما يجري مجراه يقابلان

المذكور

المذكور بطريق العطف فرب مقام يرجح العطف عليها ورب مقام يرجح واحدا منهما عليه
فالبليغ في بيان المتعدد لا يخرج عن ترجيح الاجمال باحدها علي التفصيل بالعطف وعن
ترجيح العكس فلذا قال **واما العطف** يعني جعل المسند اليه معطوفا عليه فالاولي ذكر قولنا
عليه علي نحو واما الابدال منه **فلتفصيل المسند اليه** اي ذكره مفصلا بعضه
عن بعض في العبارة والذكر اما لان يبان خصوصية كل من المتعدد مقصود بيقوت
بالاجمال او خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الاول جاءني زيد وعمرو فانه لا يعلم
خصوصيتهما لو قيل جاءني رجلان ومثال الثاني جاءني رجل اخر واما لتقصد التقرير بعد
بغباوة السامع وانه لا يفهم المتعدد مع وحدة اللفظ نحو جاءني رجل ورجل اخر فكل من
هذه الصور لتفصيل المسند اليه الذي هو رجلان في جاءني رجلان فلذا لم يقل
اما العطف فلتفصيله ليلا يتبادر الذهن الي المسند اليه المتبوع في الذكر فان
زيد وعمرو ليس لتفصيل زيد بل لتفصيل رجلان هكذا احقق المقام ليلا يشكل عليك
ان المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج الي ان يريد بالمسند اليه مجموع
بالنسبة اليه الشيء في الكلام ويجعل ذكر المسند اليه مفردا مسامحة **مع اختصار**
ولم يقل مع الاختصار ليلا يتبادر اختصار المسند اليه واحترز به عن تفصيل المسند
اليه بالوصف او عطف البيان نحو جاءني رجلان احدهما زيد والاخر عمرو وجاءني رجلان
زيد وعمرو وليس احترازا عن تفصيل المسند اليه في قولنا جاءني زيد وجاءني عمرو
علي ما قالوا فانه وان كان فيه تفصيل للمسند اليه لكنه ليس لتفصيل المسند اليه
وانما الغرض منه تفصيل القضايا الواقعة والنسب المجملة والتتبع ليس مرجحا له علي
جاء زيد وعمرو بل علي وقع امور ونحوه ومما يختلج في القلب ان العطف لتفصيل المسند
اليه لا يخص العطف علي المسند اليه الذي هو في الكلام متبوع محض بل يعم المسند اليه
التابع وهكذا العطف لتفصيل المسند اليه بان يقول زيد فعمرو وثم عمرو وعليك
ان تعود بهذا التحقيق علي الوصف والتاكيد وعطف البيان ولا تحبس فطنتك علي
ما يفصله البيان **نحو جاءني زيد وعمرو** ونحو جاءني زيد وعمرو بعده فانه لتفصيل
المسند اليه ليتوسل به الي تفصيل المسند فانه لو لم يذكر المعطوف لم يكن تقييد
مجيئه بما بعيد ذاخره والمراد بالكون لتفصيل المسند اليه اعم من ان يكون تفصيله
مقصودا لذاته او ليتوسل به الي غرض اخر **او المسند كذلك** اي تفصيل المسند
مع اختصار وفيه انه لا تفصيل في جاءني زيد فعمرو لمعني ذكر كل منهما منفصلا عن
ذكر الاخر بل كلاهما ذكرا بقولك جاءني فيه تفصيل لمعني بيان خصوصيته في كل لم
يفهم من ذكر المسند الا ان يقال العطف افاد تذكر المسند في المعطوف بخصوصه فكانه ذكر
بعبارة منفصلة عن عبارة ذكر بها المعطوف عليه والمراد بكونه لتفصيل المسند ان الداعي
اليه تفصيل المسند اما لذاته او ليتوسل به الي غرض نحو جاءني زيد بعد ان جاءني عمرو فانه لتفصيل

ملخ

ونسخة الاصل تفصيل المسند

وشمل نحو جاءني زيد وعمرو فان زيدا بدل التفصيل وعمرو اعطف عليه لتفصيل المسند اليه التابع ص

فعروض عيه فان تفصيل المسند بالعطف لتتمة التقييد ع عم واحترز بقولنا كذلك عن نحو جاءني زيد

المسند لكن لا اختصاص فيه قال الشارح المحقق احترز به عن نحو جاني زيد وعمرو
بعده بيوم او سنة وفيه بحث لان المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى
يكون الاختصار داعيا الى اختيار العطف عليه وكيف وشيء من الفاء وثم وحتى
لا يفيد التعقيب بيوم او سنة فلا افادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضي الفاء ولا افادة
التعقيب بيوم مقام يقتضي هذا التركيب وليس ترجيح العطف عليه للاختصار بل
لانه لا يفيد ما يفيده العطف على انه لتفصيل المسند مع اختصار او لو لم يعطف لاحتيج
الى ذكر المسند نحو جاني زيد فعمرو فانه قد دل على ان مجيء عمرو بعد مجيء زيد ففيه
تفصيل للمسند على وجه الاختصار فان قلت العطف فيما جعل لتفصيل
المسند يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فينبغي ان يقول او لتفصيل المسند والمسند اليه
كذلك قلت تفصيل المسند اليه في هذه الصور يتوسل به الى تفصيل المسند اليه
فانه لا ينافي تقييد المسند بالتعقيب على اخصر وجه لا بعد نسبته الى المسند اليه وما
يكون لداع هو وسيلة امر اخر كثيرا ما يطوي في بيان الداعي البدء لغرض الاول ويكتفي
بالغرض الثاني كما يقال لتعريف المسند اليه بالاشارة لتحقيره مع انه لبيان القرب
ليتوسل به الى التحقير على ان الاولى للعطف بالفاء وثم هو تفصيل المسند دون تفصيل
دون تفصيل المسند اليه لا يقال انه لا تفصيل له في قولك جاني رجل ورجل اخر او ثم
رجل اخر واجاب عنه الشارح المحقق بانه ذكر الشيخ ما محصله انه ما من كلام فيه امر
زايد على مجرد اثبات شيء لشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام
وهذا ما لا سبيل الى الشك فيه ففي نحو جاني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو
بعد مجيء زيد بلا مهلة كانه معلوم ان المجيء زيد وعمرو والجهل انما تعلق بالترتيب
والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاني زيد فعمرو
كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءا معا او جاء عمرو قبل زيد او بعده
مدة متراخية هذا كلامه وفيه نظر لان كون العطف لتفصيل المسند اليه والمسند اعم
من الكون له مقصودا لذاته او لغيره ولا خفاء في كون تفصيل المسند اليه مقصودا له
بالعطف ليتوسل به الى تفصيل المسند في العطف بالفاء ولو لاعتباره اعم لم تتم نكتة العطف
في جاني زيد وعمرو بعده بيوم فان المقصود فيه الترتيب والتعقيب حتى كان مجيئهما
معلوم والجهل انما وقع بالترتيب والتعقيب فان قلت ما الفايدة في عطف المسند
اليه في قولك جاني الاكل فالشارب فالنايم ومن البين انه ليس لتفصيل المسند لعدم
تعدد المجيء ولا الجاءي قلت قال الشارح المحقق هو في التحقيق ليس من عطف المسند اليه
بل من عطف الصلات اي جاني الذي اكل فشرب فنام هذا وتوجيهه ان اللام
وصلته لشدة الاتصال كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل
على اللام على الصلة ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة

اي جاني الرجل الاكل فالشارب فالنايم لاستغنيت عن هذا التكلف او ثم عمرو لاثمت
فانه مخصوص بعطف الجمل والفرق بينه وبين الفاء في المهلة وثم لانبنائها او جاء القوم حتى
حتى خالد لم يقل او حتى خالد لان حتى لعطف جزء من متعدد عليه بخلاف ثم فلا يقال
جاء القوم ثم خالد وهذا هو الفارق بين حتى وثم بعد اشتراكهما في التراخي لمهلة وقال
الجرجاني هي متوسطة بين الفاء وثم والتحقيق ان المهلة المعتبرة في حتى بين اول جزء للمعطوف
عليه وما بعدها لا بين المعطوف عليه والمعطوف اذ المعطوف من تتمة المعطوف عليه ولخفاء
المهلة بين ما بعد حتى وما قبلها انكر بعضهم لايمتها وانكروا ايضا الترتيب الخارجي وقال
ان الترتيب المعتبر بين اجزاء المعطوف عليه هو الذهني دون الخارجي وفي قولنا جاء القوم
حتى زيد يعتبر الفعل ترتب تعلق المجيء باجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر الى بعض
حتى ينتهي الى الاقوى او الاضعف وما قال تخالف جعلهم اياها مثل ثم وما استدل عليه
من قولهم مات كل اب لبي حتى ادم مع ان موته متقدم ومات الناس حتى الانبياء مع ان موت
الانبياء انما موت الناس وقولهم جاء القوم حتى خالد مع مجيئهم معا لا يتم لجواز ان تكون
هذه الامثلة مستعارات للترتيب الذهني للمبالغة في الترتيب الذهني بحيث تحتمل

∴ الترتيب الخارجي وقد جاء مثله في ثم في قوله ∴

∴ إن من ساد ثم ساد ابوه ∴ ثم ساد فقبل ذلك جده ∴

على ان الترتيب فيما ذكره من الامثلة ايضا خارجي لكنه رتبي لا زماني وليس للفعل الا
ملاحظة هذا الترتيب الرتبي كما يلاحظ الترتيب الزماني او رد السامع عن الخطا
اي الاعتقاد الغير المطابق الى الصواب اي الاعتقاد المطابق واما تفسير قوله بما في
الايضاح والشرح حيث قال اورد السامع عن الخطا في الحكم فيقتضي جعل الخطا والصواب
صفتين للحكم لا جعلهما نفس الحكم وحينئذ يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطاء
الى كون حكمه صوابا ولا يخفى انه معنى سمج وان وافق المفتاح ففيه تقويت لما اتفق في
عبارة المتن من اصلاح عبارة المفتاح ولا بد من تقييد الرد بقولنا مع اختصار ليخرج عنه
نحو ما جاني زيد لكن جاء عمرو ولكذا في البواقي ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ولا
بد من تقييده ايضا بما يخرج ما عداه كالظرف القصر فانه يصح في نحو جاني زيد لا عمرو
ما جاء الا زيد وانما جاء زيد وزيد جاء فالاولى ان يقال او رد السامع صرحا الى الصواب
فان فيما عداه لا نص الا على المثبت ويجب فيه التصريح بالمثبت والمنفي الا اذا كان المنفي
كالمذكور كالمصرح كما سيجيء ان شاء الله تعالى ورد السامع الى الصواب في المثال المذكور
بازالة اعتقاده الشركة لا غير فانه انما يكون لقصر الافراد على ما بينه الشيخ عبد القاهر
وعند المفتاح يقلب به اعتقاد المخاطب ايضا ويتخاطب به من اعتقد انه جاء عمرو دون
زيد ووافقه المصنف ويفهم من كلام الشارح في بحث القصر انه يخاطب به من اعتقد
مجيء احدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع الى الصواب بما جاني زيد بل عمر

لا لحظ عن خطاه ولكن يعلم ان نكتة ذكر
العطف على ما ذكر تنكير من اسند اليه السامع
الى الصواب ٣٠

على ما قال ابن مالك ان بل بعد النفي و النهي كلكن وجعل ابن الحاجب ذلك مجملا حيث
قال ما جاني بل عمرو لا يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقق نقيضه عن زيد وعليه ما سيأتي في
بحث القصر ان ما جاني زيد بل عمرو للقصر و مما ذكره المفتاح والايضاح ما جاني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاء دون عمرو ولم يتعرضا لكونه لمن اعتقد الشركة
فقال الشارح ان مجيئه لرد اعتقاد الشركة لم يقل به احد وهذا وجه حقي ومنهم
من وجهه بان مجيء لرد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه فذكر الاثبات لغو وردده
السيد السند بانه منقوض بقولك جاني زيد لا عمرو و الاولى انه منقوض بنا في طرق
القصر ونحن نقول لم يذكروا لكن من طرق القصر الافي بحث العطف مثالا للرد السامع
الى الصواب و العطف لا يرد به الى الصواب في قصر الافراد وهو مما اعتقده المخاطب
بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله مسندا لقصر القلب في مقام التمثيل
به للرد الى الصواب لا يوجب عدم كونه لقصر الافراد لاحتمال ان يكون عدم التعرض
به لانه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل وانما لم يذكره المصنف في المتن
مع تعرضه له في الايضاح لانه نحو جاني زيد لا عمرو و من طرق القصر كذا ذكره الشارح
ونحن نقول لم يتعرض له لانه مخالفة من المفتاح مع الامنة الاعلام من النجاة حيث
جعلوه لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وقلة انفراد
احدهما بامر ولم يتعرض بما ذكروه ايضا يعلم ان العطف فليكن لدفع فاش من السابق
لاحتمال ان يكون الحق مع المفتاح وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعر بان المراد
بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما او ظنا ضعيفا ويمكن ان يقال لا مخالفة بين كلام
السكاكي والنجاة على ما توهمه لانه يجوز ان يكون ذكر لكن في التصريح بالاثبات
بعد النفي للقصر واختياره على بل لانه نشأ من نفي ما اعتقده ثانيا يوهم انه
وافقه المتكلم فيما نفاه ولذا لم يريد اثباته مع ان الاثبات احق بالتقديم فقيه مع رد
المخاطب الى الصواب دفع توهم المشاركة في النفي وهو بعيد ان جعل رد السامع الى الصواب
شاملا لدفع التوهم بعد ما بين ان المراد بالتوهم الاعتقاد فان العطف بلكن في رد المخاطب
والغلط من غلطا او قفه المتكلم فيه وهو اعتقاد انه لمجيء عمرو او اعتقاد انه مشارك لزيد
فحينئذ يكون من طرق قصر الافراد **او صرف الحكم الى اخر** سواء جعل الاول
في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ان يكون ثانيا وان لا يكون وسيكون ويسمى الاضراب
او لم يجعل في حكم المسكوت وذلك حين يزاد لا قبل بل فانه يبطل الايجاب قبله وتقرير
النفي بوكده ولا يكون ما قبل بل حينئذ محتملا بل مقطوعا به فاذا قلت ما جاني زيد
لا بل عمرو ابطلت مجيء زيد وصرفت الحكم الى عمرو واذا قلت ما جاني زيد لا بل عمرو
قررت النفي وصرفته الى عمرو فان قلت اخر تعني غير من جنس السابق فلا
يقال جاني زيد وحمار اخر بل رجل اخر فقوله او صرف الحكم الى اخر يوجب عدم صحة

جاني زيد بل حمار مع انه ليس كذلك فالصحيح او صرف الحكم الى غيره قلت معنى قوله او صرف
الحكم الى اخر الى مسند اليه اخر والمسند اليه الاخر من جنس السابق في هذا الكلام وذلك هو
لا يقتضي كونه فيما بعد بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل اشتباه مفهوم الحكم
بموارده فلما كان الاضراب غير شامل لجميع صور العطف بل وان كان متحققا في نحو
جاني زيد بل عمرو وما جاني زيد بل عمرو اضرب عن ذكر الاضراب واكتفى بصرف الحكم
الشامل لجميع الصور لكن كون المثال الثاني لصرف الحكم غير واضح على مذهب الجمهور
من ان بل تبطل النفي فيما بعده ويجعل ما قبله في حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ما
جاني زيد بل جاني عمرو لانه لا معنى لصرف الحكم الى ما بعد بل لاختلاف الحكم السابق
واللاحق نعم يتضح على مذهب المبرد ان النفي والاثبات بيان والمعنى بل ما جاني عمرو
مع احتمال جاء زيد بالنفي والاثبات فالغلط عند المبرد في الاسم المعطوف عليه فقط وعند
الجمهور فيه وفي ذكر النفي وكلمة بل لتدارك غلطين عندهم تدارك النفي بالابطال
وتدارك المعطوف عليه بصرف الحكم الى المعطوف ويمكن توضيح صرف الحكم بان المراد
صرف الحكم بعينه او بعد اصلاحه بابطال نفيه والمراد بالحكم اما الوقوع واللاوقوع او
الايقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الافادة فلا يتجه انه يقتضي تكذيب
الحكم في المعطوف مع انه غير مكذب بل مسكوت عنه والصرف في الافادة كما يصح في
الايقاع يصح في الوقوع والصرف بحسب الواقع لا يصح في شيء منهما فاذكره الشارح المحقق
في شرح المفتاح ان المراد بالحكم الايقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف عليه
لا يتم ولا يشكل عليك عدم شمول النكتة للعطف في ليضرب زيد بل عمرو لانه ليس لصرف
الحكم بل لصرف الطلب لان الكلام في المسند اليه بالاسناد الخبري على ان التحقيق ان الحكم
طابع الخبر والانشاء قال الشيخ الرضي واذا عطفت بل مفردا بعد النفي والنهي فالظاهر
انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت
عنه بالنسبة الى المعطوف عليه وفرق بين العطف ببل وبدل الغلط وان كان كلاهما
لتدارك الغلط في المنبوع فان الاول لا يقع في كلام البليغ والثاني شايع بين البلغاء
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه المصنف حيث
ترك بدل الغلط وذكر العطف ببل وآبن الحاجب سوى بينه وبين البدل لكن تعقبه
الرضي بهذا الفرق وهو المرضي كذا قيل وقد عرفت ان من بدل الغلط ما هو ابلغ من
المعطوف فالفرق ان هذا البدل ليس من احوال المسند اليه اذ لا مسند اليه قبله لانه
لم يقصد او ترك بالكلية بخلاف المعطوف عليه ببل فان البليغ بعد الاتيان به سهوا التفت
اليه واعتبر الحكم من تبطابه وذكر ما يصرف الحكم عنه الى اخر **او الشك** اي اذا افادة الشك
او التشكيك اي لجعل المخاطب شاكا في الحكم لعزمه يتعلق به **نحو جاني زيد او عمرو** او هو
للابهام مخولنا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل زيد

او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط وفي الاباحة يجوز الجمع بينهما
لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وَنبه المصنف بترك التفسير مقاما
للعطف على قلته في الواو والفاء على ان ما بعد اي وان عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور
لا معطوف كما عليه المفتاح قالوا يؤيد الجمهور كون المعطوفات مغايرة للمعطوف عليه الا
ما قل من العطف بالواو والفا للتفسير وتفسير ايه اللغة الضمير المجرور باي من غير
اعادة الجار وتفسير هم الضمير المرفوع المنفصل به من غير تاكيد كمنفصل ولا فصل وفيه
بحث لان ما بعدها يشارك المعطوفات في كون التشريك فيه في الاعراب بواسطة
الحرف وهما مستثنيان عنده من قاعدة في العطف على الضمير المجرور والضمير المرفوع
المنفصل بل القاعدة تان عنده انه اذا عطف بغير اي وان على الضمير المجرور اعيد الخافض
وعلى الضمير المرفوع المنفصل يوبى بتاكيد منفصل او بفصل وكون القاعدة عندهم اشمل
من القاعدة عند هم اشمل من القاعدة عنده لا يوجب تاييد هم والحروف عنده
اثني عشر لانه جعل اي وهلم منها لانه لا وجه للفرق بين اي وان لم يصرح الاباي فما
ذكره السيد السند انما عنده احدى عشر حرفا محل نظر ولم يذكر العطف بام مع
لاختصاصه بالانشا الا ان عدم التعرض له في باب الانشا ايضا يوجب اهمال الفن
لما يهمه **واما الفصل** اي ما تسميه نحاة البصرة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل
من احوال المسند اليه لدلالته على معنى فيه هو كونه مميزا بالمسند منفردا من بين
الجنس به وجعل الفصل مصدرا بمعنى تعقيب المسند اليه به غير ثابت وعنه مندوحة
وكون اخواته مصادر لا يخل به مثل هذا التكلف والاصح انه على صيغة الضمير المرفوع
المنفصل وليس ضميرا فقول الشارح ضمير الفصل مرجوح وما ذكره النحاة من انه وضع
للفصل بين الخبر والنعت يستدعي جعله من احوال المسند كما ان كون التخصيص
متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف الجر معنى يقتضي جعله حالا الا انه لما كان العمدة
في الكلام هو المسند اليه ونظر المتكلم عليه وما عداه متفعل بين يديه كان الاولى
ارجاع الحال اليه ما لم يفض الى مزية تكلف وحينئذ لا يبعد ان يجعل الفصل هو
لفصله عن الموصوف وانما اقتصر على قوله **فلتخصيصه بالمسند** مع ان فايدته
التي لا تنفك عنه تاكيد الحكم بخلاف التخصيص فانه قد يكون اذا لم يكن في الكلام
ما يفيد سواه وقد لا يكون اذا كان الخبر المعرف بتعريف الجنس لانه لا فادته تاكيد
الحكم من احوال الاسناد على ان ثبوت القصر معه اذا لم يكن ما يفيده سواه تردد قال
الشارح في شرح الكشاف افادته القصر انما يتم اذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو افضل
من عمرو مما الخبر فيه نكرة ولا خلاف بين المصنف والسكاكي حيث قال انه لتخصيص المسند
بالمسند اليه الا في العبارة فان الباقي في صلة التخصيص قد تدخل على المقصور والمقصور
عليه وجعل الشارح الاستعمال الاول عربيا وغالبا فان الباقي في صلة التخصيص قد تدخل

والثاني

واثاني عرفيا والسيد السند الاستعمال الثاني اصليا والاول مبنيا على جعل التخصيص مجازا
مشهورا قريبا بالحقيقة العرفية في التمييز ومضمنا معنى التمييز وجعل اللام متعلقا بمعنى التمييز
اي الفصل لتمييز المسند اليه به مخصصا بالمسند اليه فعدول المصنف عن عبارة المفتاح الى
ما هو العرفي الغالب استعمالا في وجه والى ما هو اظهر في كونه حالا للمسند اليه في وجه وليس
لك ان تقول انه قد يكون لقصر المسند اليه على المسند نحو اكرم هو التقوى وهو الذي ذكره
المصنف وقد يكون لقصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق وهو الذي ذكره
المفتاح لان قصر المسند اليه على المسند في المثال المذكور من تعريف المسند اليه على نحو
قولك المنطلق زيد وكون الفصل له غير ثبت وانما هو مما وهم بعض من عبارة الكشاف
في تفسير اولئك هم المفلحون وكون بيانه متعلقا بمقام اخر لو تبسطنا الكلام فيه لنسامون
ولقد سمعتم نبذا منه في بحث التعريف بالله ان كنتم ما يعلم تحفظون **واما تقديمه**
اي تقديم المسند اليه على غيره من اجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول والمبتدا
اولى من تقديم على المسند موافقا للمفتاح لجريان اكثر التكات فيه وبين قوله في احوال
متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على بعض الى اخره عموم من وجه ففي ترك
المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بانجاز اللفظ فتقديم الشارح على المسند
تفويت لما قصده المصنف والتقديم يقتضي وجوده لا على صفة التقدم وذلك بان
يكون حقه المقام المتاخر واما على الصفة التي هو الان عليه كتقديم المفعول على الفاعل
فان حق المفعول المقام المتاخر واما على صفة اخرى لو وجد متاخرا كان على هذه الصفة
كما في تقديم المسند اليه بجعله مبتدا اذ لو جعلته فاعلا كان حقه المقام المتاخر والاشبه
باطلاق التقديم هو القسم الاول لانه يتوهم في شانه انه كان متاخرا غير الى التقديم
لكون حقه ان يكون متاخرا والقسم الثاني انما يسمى تقديما لانه اوجد مقدما لانه
غير من التاخير الى التقديم كما ان ذكر المسند اليه الذي ليس حقه التاخير باعتبار نحو زيد
انسان مقدما يسمى تقديما بهذا المعنى ولهذا قال صاحب الكشاف ان التقديم انما يوصف
به المزال لا القار في مكانه مع انه كثر منه اطلاق التقديم على القار ونظيره صغر فان
صغر الجسم معناه جعل الكبير صغيرا او قولهم صغر الله جسم البعوضة معناه اوجده صغيرا
وضعوا الامكان موضع الفعل فكما ان التصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز
في عرف ارباب الفن غير الاول وتقديم المسند اليه من القسم المجازي كما ان تقديم المفعول
على الفاعل او على الفعل من القسم الحقيقي فاما ان يراد بالتقديم في عبارتهم ما يشمل
التقديم الحقيقي والمجازي مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد واما ان يستعمل
فيما يقتصر على المجازي في المعنى المجازي وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما
في تقديم المسند **فلكون ذكره اهم** من ذكر باقي اجزاء الكلام لا من ذكر المسند فانه قاصر كما عرفت
ولا من الحذف فانه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره ومعنى كون ذكره

اي المسند اليه

اهم ان العناية به اكثر من العناية بذكر غيره ومن البين ان لاجهة لتقديم فعل على فعل الا كون العناية بالمتقدم اكثر او الاهتمام به اوفر وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام بينه مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب ان يكون له جهة من جهات يدعوا البليغ اليه فمن قال يكفي ان يقال قدم للعناية يريد انه اذا وقع تقديم من البليغ يكفي ذلك القول اذ لا خفاء في ان ما دعاه الى الاهتمام امر معتبر في البلاغة وحيث قال الشيخ انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العلامة بشيء ويعرف فيه معنى يريد ان صاحب علم المعاني ينبغي ان يفسره ليعلم المتعلم الكاسب البلاغة الجهات المعتبرة عند البلغا فلذلك جعل المصنف اقتفاء للمفتاح سبب التقديم الاهمية ثم فسر وجوهها بقوله

اما لانه ظاهره اما لان المسند اليه **الاصل** وهو موجه لان كل ما يذكر من غيره منطفل على ذكره وليبانه ولتحصيل معرفته بالاحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله **ولا مقتضى للعدول عنه** الى تكلف بارجاع الضمير الى كونه الاصل حتى يكون المعنى ولا مقتضى للعدول عن كونه الاصل اي عن مقتضاه وهو كونه اعم مما يتفرع عليه لكن لا خفاء في جعله وسيلة الى الاهمية الداعية الى التقديم وفي المفتاح اما لان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق ضميره لانه بتقديم المسند اليه ولا يخفى ان كون تقديم المسند اليه الاصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير ان يلاحظ انه يوجب الاهمية وكانه لهذا اجعل الشيخ الاهتمام جاريا مجرى الاصل اذ نكتة تقديمه لا يكون نكتة نادرة كون التقديم الاصل وعدم موجب العدول بجعل ذكره اهم وكون المسند اليه او تقديمه الاصل ليس لكونه محكوما عليه بل لكونه مسندا اليه حتى يستحق التقديم في الانشائيه ايضا وانما قال ولا مقتضى للعدول عنه لانه لا تقدم مع مقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فان قلت كيف يوجب كون المسند عاملا تقديم المسند والعدول من تقديم المسند اليه غايته ان يتعارض العاملية والاصل الذي في المسند اليه فلا بد من امر اخر حتى يتم اقتضا العدول قلت كون الفعل عاملا حال نفسه وكون المسند اليه الاصل باعتبار مدلوله وما للشي باعتبار نفسه اقوى مما له باعتبار مدلوله وبك ان تقول المقتضي للعدول عن الاصل في الفاعل المتباسه بالمبتدا او التباس العامل اللفظي بالعامل المعنوي او التباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشيء مبتدا **واما لتمكن الخبر** اراد به الخبر في وقت سواء كان خبرا في الحال او لا ليشمل البيان تقديم المفعول الاول من باب علمت على الثاني في نحو تقول علمت الذي حارت البريه فيه حيوانا مستحدثا من جماد ولا حاجة الى التعميم لتناول خبر كان وخبر ان وخبر ما ولا وخبر لا ان للخبر تبتا ول للجمع لخبر المبتدا لكن العبارة حينئذ على عمومه المجاز لان نسبة المفعول الثاني خبرا مجاز وتسميه البواقي

حقيقة

حقيقة ولو قال واما لينمكن المسند لكان واضحا الا انه اراد التنبيه على ان المسند في باب تقديم المسند اليه ما سوى مسند الفاعل في ذهن السامع **لان في المبتدا** الحاجة ماسة الى تعميم المبتدا اكثر مما سبق في الخبر والتشويق في تقديم المبتدا اذ لو قدم الخبر فلا تشويق في المبتدا المتاخر اليه فالاولى لان في تقديم المسند اليه **تشويقا اليه** كما في المفتاح وفيه ان كون التقديم مشوقا الى الخبر يدعوا الى التقديم لا الى كونه اهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد هديت في قطع هذه المسافة والتشويق انما يتكامل بتطويل المسند اليه ولذا قيل حق الكلام تطويله وانما يتمكن الخبر حين سماعه بعد التشويق لان حصول الشيء المترقب بعد التشوف الذ واوقع في النفس وانما قيدنا الشيء بالمترقب لبلا يناقي ما يقال ان حصول نعمة غير مترقبة الذ وهو كرزق من حيث لا يحتسب **كقوله** اي ابي العلا المعري في قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا **والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد** يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس نفسانيا وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في صرام السقط وقبله بانا امرا لاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القبس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق هكذا ذكره الشارح فزيف ما في الشرح بانه يخالف ما في صرام السقط ويخالف البيت الذي قبله وزيد في التزييف بانه يخالف البيت

∴ الذي بعده وهو ∴

∴ واللبيب اللبيب من ليس يغتر ∴ بامر مصيره للفساد ∴

واورد عليه السيد السند في شرح المفتاح بان تلميذ الشاعر ذكر في تنوير السقط ان المراد حيرة الناس في خلقة ادم عليه السلام من التراب ومن البين ان كون التوجيه يخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشاعر فنحن نقول كون الكلام في حشر الاجساد لا ينافي كون المراد بالحيوان المحدث من الجماد احد هذه الامور بل نقول المراد ما يعم الجميع والكلام تنبيه بليغ اي الذي تحيرت الناس فيه من الجسم المحشور ليس الا كحيوان استحدث من الجماد والاعادة اهون من الاستحداث فبعد انكشاف الاستحداث بل تعدده لا مجال للتحير وحينئذ لا بعد ان يراد ما يشمل خلق الحيوانات من النطف ومحصل الابيات انه ظهر امر الاله بين العقلاء من كمال قدرته بخلق ما يكون خلق الانسان من الرفات بالقياس اليه هينا واختلف الناس في بعث الاجساد فمنهم داع الى ضلال وهو الانكار ومنهم هاد الى الاعتراف والذي تحيرت الخلق فيه حيث انكروا ليس الا كحيوان مستحدث من جماد واللبيب الكامل اللب من ليس يغتر في الحيوة الدنيا بان مصيره الى الفساد من غير المعاد فيغتنم هوب النفس ولا يعمل لما بعد الموت **واما لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التنظير** قوله للتفاؤل او التنظير نشر على ترتيب اللف لان التفاؤل مشهور الاختصاص بالخير فلذا لم يكتف به كالمفتاح

بعدش

وزاد لفظ التعجيل اظهارا ان ما يصلح للتفاؤل لموجب للمسرة بالتفاؤل به سواء كان مستند الكلام

ولا يقال بغيره ونعرينا الكلام على ان التفاؤل والتطير يكون في غير الاول لا يخفى ان قوله

للتفاؤل لا يصلح علة للتعجيل المسرة لان التفاؤل لا يقتضي تعجيلها بل تعجيل التفاؤل فيجب

ان نجعل علة للمسرة لا لتعجيلها كما جعله الشارح في المختصر ولا يخفى ان كون المسند اليه

سارا لا يتوقف على التفاؤل به لانه انما يسر السامع لتضمنه خبرا وادخاله خبرا في ذهنه

والمسرة كما تحصل بالتفاؤل تحصل بتذكره ما هو الواقع لانه ربما يسره سماع صديقك وربما

يسوءه سماع عدوك فقوله للتفاؤل او التطير مذكور على سبيل التمثيل **واما الابهام انه**

لا يزول عن الخاطر وانه يتسلط اي يوجد لذيذا لم يقبل اولا انه لكون عطفا على انه

لا على ابهام ويكون تحت الابهام فان ما يوجد لذيذا يصور المدلول لا اللفظ فاستلذاذه

وهمي **واما التحوز بذلك** هو احسن من عبارة المفتاح او اشباه ذلك وهو واضح لا يشتبه عليك

من جملة امثال ما مر مما قاله المفتاح وهو كون المسند اليه منتصفا بالخبر يكون هو المطلوب

لا نفس الخبر واعترض عليه المصنف بان المراد بقوله لا نفس الخبر ان كان لا نفس تصور الخبر

فما من خبر الا وهو كذلك وان اراد لا نفس وقوع الخبر فيه انه مع ذكر المسند اليه لا يكون المراد

نفس وقوع الخبر بل تجب الاقتصار على المسند فعند ارادة نفس وقوع القيام لا يقال قام زيد

بل وقع القيام وذلك ان تقول المراد الثاني ولا خفاء في ان كون المطلوب عند ذكر المسند

اليه كونه منتصفا لا وقوع الخبر مما يوجب كونه اهم ويصح جعله موجبا للاهتمام الموجب

للتقديم فجينئذ الخبر ان لعيني وهو احسن من جعل الخبر الاول يعني خبر المبتدا والخبر

الثاني لعيني الاخبار والمشهور في جواب المصنف ما ذكره الشارح المحقق من ان المراد بكون

المسند اليه متصفا بالخبر كونه متصفا به على وجه الاستمرار وبقوله لا نفس الخبر لا مجرد الاخبار

فالخبر الثاني بعيني الاخبار ولعدم تنبه المصنف له خفي الحال عليه وآيد ذلك بانه قال المفتاح

كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب فان كيف انما يسأل بها عما فاما من الحال

المستمرة في اكثر الاوقات فيشرب الزاهد يدل على مجرد صدور الشرب منه في الحال

او الاستقبال والزاهد يشرب يدل على صدوره عنه حالة على سبيل الاستمرار وتعرض عليه

بان الاستمرار التجددي انما يستفاد من المضارع بقرينة سوق الكلام اليه او اخوه لا يكون وجها

للتقديم ويمكن دفعه بان مراد المفتاح ان تقديم المسند اليه لان المطلوب اتصافه بالخبر

على الاستمرار التجددي والفعل مع تقديم المسند اليه اول عليه وذلك لان قولك الزاهد يشرب وضع

الفعل فيه موضع المفرد لان الاصل في الخبر الافراد فاوراد الاسم في صورة الضارع للدلالة

على الاستمرار التجددي فاجاب السيد السند عن اعتراض الايضاح في شرح المفتاح بان مراد المفتاح

انه اذا كان المطلوب موصوفية المسند اليه لا وصفية الخبر فان الاخبار عن شرب الزاهد وقع

اعتبارين احدهما ان يكون الكلام في الزاهد وانه هل يصدر عنه الشرب فالمطلوب هنا موصوفية

الزاهد فيقال الزاهد يشرب وثانيهما ان يكون الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد

فيقال

فيقال بشرب الزاهد ومنها ما قاله من ان التقديم يكون لزيادة تخصيص كما في قوله

متى تهزز بني قطن بحدهم • أي متى تحرك وتبعث هذه القبيلة تجدهم • سيوفا في قطع

الامور النوائب • وفي سرعة التحرك والسيوف لا تنقل عن عواتقهم لا يهم يكون الامر هذا

بذا تهم وهما بتهم من غير حاجة الى اعمال السيوف جلوس في مجالسهم رزان • يحتمل ان يكون

جملة مفعولا ثانيا لتجدهم اي تجدهم بهذه الصفة من كون الجلوس في مجالسهم اصحاب وقار

لا تثير وقارهم في تلك الجلوس وقيل خبر مبتدا محذوف اي هم جلوس الى اخره • وان ضيف

الم فهم حتوف • قالوا هو جمع حاف بمعنى خفيف والاظهر ان يجعل جمع خفيف فانه جاء طريقا

وطروف والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة الحصر اذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة بل المراد

زيادة تخصيص المسند الاعم بالمسند من المسند اليه لانه بالذكر يحصل التخصيص

وبالتقدير زيادة التخصيص اذ بالذكر اخرا يحصل التخصيص في اخر الكلام وبالتقدير زيادة

التخصيص يحصل ولا فيكون التخصيص حاصلا في اول الكلام واخره ولا يعني بزيادة التخصيص

الا هذا القدر ولما كان زيادة التخصيص موهمة لارادة الحصر قال والمراد حتوف يعني لا انه

حتوف الاهر وبهذا اندفع اعتراض ان ذكرها المصنف فلا يضاح احدها مع كون فهم حتوف

مفيدا للحصر لاختصاص افادة الحصر بالخبر الفعلي وثانيهما ان قوله والمراد هم حتوف تفسير

للشيء باعادة لفظه وربما يدفع الاول باثبات ان الحصر مستفاد مع الخبر المشتق وان لم يكن فعلا

صريحا تمسكا بتصريح ابة التقدير به في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز واجابه ورد بانه لا معنى

لقصر الحصر في البيت وبدفعه بان حصر الخفيف فيهم لتزجيح سرعتهم في خدمة الضيف على سرعة

خدمتهم تم يتجه انه لا يصح تقدير المسند اليه في قوله هم حتوف على انه فاعل معنى اذ لا اعتماد

لحتوف بعد تاخير المسند اليه حتى يكون له معمول فضلا عن ان يكون فاعلا معنى ودفعه

الشارح المحقق الثاني بانه اراد بقوله والمراد هم حتوف ان المقصود من البيت الاستشهاد

حتوف لاخبارهم سيوفا ولا جلوسا لاحتمال تقدير المسند اليه مؤخرا ولا ينحصر كذلك

فيها بل ذكر امورا اخر في المفتاح ويمكن امورا اخر بيدك المفتاح وانما تعرضنا لها لما ذكرنا لك

من ان الحاث تتعلق بها ولا يخفى عليك ان الاجمال المطلوب لقوله واما التحوز ذلك ينبغي ان يكون

بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر فيما بعد الا انه اخر بعض التفصيل ليلا يتباعد

المعطوف عن المعطوف عليه كثيرا وحينئذ ينبغي ان يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيلا لبعض ما اندرج

في قوله واما التحوز ذلك **عبد القاهر** اي قال عبد القاهر **وقد يقدم** اي المسند اليه

ليفيد تخصيصه اي المسند اليه **بالخبر الفعلي** اي قصر الخبر الفعلي عليه على ان الباء داخل على المقصور

وتحقيقه ان تقديم المسند اليه لكونه اهم لان المخاطب اذا اصاب في اصل الحكم واخطا في قيد

من قيوده يكون ذلك القيد اهم عند المتكلم لانه به يتقرر الصواب ويرد الخطا فيقدم هو

فالتخصيص من جهات الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم ولم يجعله من جهات

الاهمية الا انه جعله المصنف من جهات التقديم ولم يجعله من جهات الاهمية على طبق ما قدم

لا نعوا تقلم سيوف التجدهم

من ان لاجهة له الا الاهمية والكلام تفسير الاهمية تنبيها على انه كثيرا ما يوضع تفسير الاهمية
ووجه العناية مكانها ولكن ذلك يقتضي ان لا يخص المقدر بهذه الكلمة بالفعل بل يجري
في كل مسند واعتذر السيد السند عن تخصيصه ما سوى الجوامد بان معاني الجوامد كالجسم والجوهر
والجوهر مثلا امور ثابتة غير متغيرة قلما يقع الخطاء فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها واما
المشتقات فكلها متشاركة في سبب افادة التخصيص ونعني السكاكي بان ما انت علينا بعزيز من
هذا القبيل وكانه اراد انه لم يلتفت الى الجوامد في افادة التقديم فيها التخصيص لانه علامة
له غير واضحة والا فلا خفاء في وقوع التخصيص فيها نحو انتم الاشرار لا مثلنا وبعد نتجه
ان الصفة المشبهة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم في ما انت علينا بعزيز للتخصيص
وبالجملة انما قال المصنف بالخبر الفعلي لا بالخبر الفعل بل المركب من الفعل وغيره من اجزاء الجملة او شبه
الفعل فالفعلي يتناول شبه الفعل فلا حاجة الى ما اعتذر به الشرح للمصنف من ان التقييد بالفعلي
ما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به على خلاف نضوح المفتاح بعدم التقييد واشتراك الحكم
بين الاخبار المشتقة ثم كون التخصيص في ما انا قلت بالخبر الفعلي لتبوء واضح اذ المسند اليه فيه
خص بنفي الخبر الفعلي وخص الخبر الفعلي بغير المسند اليه فان القول خص بغير المتكلم وانما خص به
نفي القول واجيب بان الخبر الفعلي هنا نفي القول وحرف النفي من تتمة المسند ولا بعد فيه بل
هو نظير لا في غول حيث جعل لتخصيص القول بعدم كونه في خور الجنة واورد عليه السيد
السند انه ليس هو عدم الفرق بينه وبين ما انا قلت وسيأتي الفرق وتقول لولا الفرق
لم يصح تقييد الحكم بقوله **ان ولي حرف النفي** اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل
ويمكن دفعه بان الفرق ليس في افادة التخصيص بل في خصوصيات اخر وكيف لا وقولك
انا ما قلت داخل في قوله والا فقد يأتي التخصيص الى اخره وقد زال ما في قوله تخصيصه
بالخبر الفعلي من خفاء بنيانك فبينه بقوله **نحو ما انت قلت هذا اي لم اقله مع انه**
مقول اي لغيري حيث افاد به ان التقديم لقصر المسند على المسند اليه دون العكس وتخصيص
نفي القول دون القول فقولك ما انا قلت هذا انما هو في حيز ثبت انه مقول وتريد به نفي كونك
القائل ردا على من زعم شركتك مع غيرك او اختصاصك به وبراءة غيرك عنه كذا قالوا والظاهر
انه لا يحصر فيه بل يجوز ان يكون ردا لتردد المخاطب الامر بينك وبين غيرك فيكون قصر
تعيين هذا اذا قصر قصرا اضافيا اما لو قصد حقيقي فينبغي ان يكون جميع من عداك قائلا به
ولا يجب ان يكون هناك اعتقاد منسوب بصواب وخطا في انه كيف يكون تخصيص النفي رد الخطاء
اعتقاد الثبوت بل ينبغي ان يكون رد الخطاء في اعتقاد النفي كما في انا ما قلت ويمكن دفعه
بانه لما لم يذكر من جزئي القصر الا النفي اريد الاشعار بتسليم الثبوت للمشارك في قصر الافراد
وبالثبوت لمن اعتقد النفي عنه في قصر القلب وذلك يحصل بحصر النفي في المسند اليه
ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير **لم يصح**
ما انا قلت هذا ولا غيري قالوا الان مفهوم اول الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم

ومنطوق

ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير وهما متناقضان ولك ان تقول لان اول الكلام يفيد تخصيص
السلب بالمتكلم ولا حجة في التخصيص ولا تسليم ثبوت القول ونصوبه مع سلبه عنك وعن جميع
اغيارك فيلزم اثبات القول من غير قايل والاظهر ان العطف دال على انه لم يقصد الحصر بالتقديم
فليس اللازم شيأ من المحالات المذكورات بل كون التقديم لغوا وفيه ايضا بحث لانه انما يكون
لغوا لو لم يكن في هذه الصورة داع اخر من دواعي التقديم وهو هنا كما قال الشارح المحقق
تجوز التقديم من غير قصد التخصيص اذ ظهر ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا
ظن المخاطب بك ظنين فاسد بن احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قايله غيرك
فتقول لذلك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
المسند فيقدم اليه ليطابق كلامه هذا كلامه المنفي لكلام المفتاح ولك ان تقول لم يصح هذا
التركيب لان نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه الاختصاص لمقتضى التقديم ونفيه
عن المعطوف نفي على وجه لا اختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة ان يقال
ما انا قلت هذا ولا زيد خلاف الوجوه السابقة والوجوه السابقة بنفي صحة ما انا ولا غير
قلنا هذا خلاف هذا الوجه والشاهد البرئ عن الابهام الجلي من غير الابهام ان يقول ولهذا
لم يصح ما انا قلت هذا ولا قال غيري لانه بعد قال غيري لا غية ليس لها داعية ومما يجب التنبيه
عليه ان هذا التخصيص فيما اذا لم يكن المسند اليه داخلا على العموم نحو ما كل ما يتمنى المؤيد ركه
فانه لنفي الشمول خاصة والظاهر ان التقديم لانه مناط الفايدة المقصودة بالكلام من
توجيه النفي الى الشمول خاصة **ولا ما انا رايت احدا** اي ولان التقديم يفيد تخصيص المسند
اليه بنفي الخبر الفعلي مع تصويب اثبات ما نفي عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب ونحو عليه ان
رؤية الغير احدا غير باطل وهو الذي نفي فالمثبت للغير هو لا غير ويمكن ان يدفع بان المراد به
تخصيص المتكلم بنفي رؤية احد في وقت معين رد اعلى من زعم رؤيته دون غيره احدا او شارك فيها من غير تعيين الغير بل اي غير كان وحينئذ لا يصح هذا التركيب انه لا محالة راى غير
ما احدا فلا فايدة في الاخبار بها بل التركيب المفيد ما رايت احدا لكن الظاهر برهانهم قالوا
لم يصح هذا التركيب انه لا محالة واي غير ما احد الان تصويب المخاطب يقتضي ان يكون انسان غير
المتكلم قد راى كل احد وهو ظاهر البطلان اولان التخصيص يقتضي ان يكون المخاطب معتقدا
انك رايت كل احد ولا يتصور هذا الاعتقاد لعاقل ويمكن ان يقال لان تصويبك المخاطب
يقتضي ان يكون معتقدا ان انسانا غيرك راى كل احد وان يكون في مقام الرد طامعا ان
يعتقد المخاطب ذلك وعلل المصنف ذلك بانه يجب اثبات المنفي بعينه للغير والمنفي هنا الرؤية
الواقعة على كل احد واورد عليه الشارح المحقق ان ذلك مسلم بل المنفي الرؤية الواقعة
على فرد من افراد الناس ولا يلتبس احدها بالاخر عند من لا يلتبس عليه السلب الجزئي
بالسلب الكلي وتبين ذلك بان تقديم المسند اليه جاء بلا حرف النفي يفيد اثبات المنفي للغير
على وجه نفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص ناقلا ذلك عن الشيخ ولا يخفى انه يمكن رد

ما قاله المصنف الى ما ذكره تحتمل قوله لان النفي هو الرؤية الواقعة على كل احد على السلب الكلي
دون الايجاب الجزئي لكن هذا التوجيه يوجب اختلال المتن لان قوله ولهذا الرجح ما انا
رايت احدا حينئذ يكون تعليلا لما لم يذكر لانه تعليل لكون التركيب لاثبات المنفي لغير المسند اليه
على وجه نفي وهو غير مذكور بل لم يذكر الا ان التقديم يفيد التخصيص بنفي الخبر الفعلي وايضا
تخصيص النفي لا يفيد الا بثبوت ضد عن المتكلم لغيره وهو رؤية احد لا بعينه لا رؤية كل
واحد حتى يلزم ثبوتها للغير فالملازم بثبوت رؤية احد لا بعينه للغير وكيف لا وافادة هو
التقديم التخصيص بالنحوي لا بالوضع حتى يصح ان يقال انه في عرف البلغا بهذا المعنى والامر
من النحوي ليس الا هذا القدر وايضا لو كان المعاد اثبات المنفي على وجه نفي لكانا ما انا رايت
كل احد للايجاب الجزئي للغير لان السلب فيه على الوجه الجزئي مع انهم لم يقولوا بين ما انا
رايت احدا وما انا رايت كل احد فمعنى كلام الشيخ ان المثبت هو المنفي على وجه نفي وكان عليه
حين تعلق النفي لا بعد تعلق النفي بهم بتنبيه ما قاله انه لا يصح ان يقال ما انا قلت شعرا لانه
يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا لكن تاويله ان التمثيل به بجعل قلت شعرا
للعموم لما ان النكرة ربما تكون في الاثبات عامة نحو لقرة خير من كسرة فكما ان قولك ما لقرة خير
من كسرة لرفع الايجاب الكلي دون السلب الكلي فكذلك ما انا قلت شعرا في هذا المقام ولا مناقشة
في التمثيل وما يورد لتصور الشيء وتوضيحه وقس عليه قوله ما انا رايت احدا واستغن به عن
دعوى انه سهو الكتاب والصواب ما ان رايت كل احد وعا قيل ان لفظ احد منزلة كل احد لما انه
في الايجاب لا ينقاد عن الكل اذ الريكن همزته مبدلة عن الواو وكما في احد عشر اولانه يصح
استعماله بمعنى الجمع كما صرح بها ائمة اللغة فليحمل على معنى الاحاد المستغرقة لكل احد لانه
مع ضعف الاول وبعد الثاني لا يجريان في ما انا قلت شعرا هذا غاية ما بذلنا الجهد
في تحقيق الكلام وفاك السيد السند ان التفصيل ههنا ان يقال ان كان النزاع في رؤية
واقعة على احد لا بعينه يقال ما انا رايت لاحد من الناس او ذلك الاحد فانه وان كان غير
معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية بحقه ان شاء الله بذلك الاعتبار ولا يصح ان يقال
ههنا ما انا رايت احدا لانه في قوة قولك ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى غير ذلك بنفي
افادة نفي الرؤية بالنسبة الى كل واحد من المفاعيل وان اختلفا في الظهور والنصوصية
فيبقى عموم نفي الرؤية لكل احد منها ضايعا لان الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب
الى واحد فلا يحتاج في رد خطائه في الفاعل الى نفيه عن كل واحد واحد وان كان النزاع
في رؤية واقعة على كل احد فهناك عبارتان احداهما ان يقال ما انا رايت كل احد منهم
والثانية ما انا رايت احدا وهذه اخصر من الاولى وفي افادتها للمعنى المذكور نوع خفا
ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قررناه هذا كلامه واورد عليه ان نفي الرؤية
عن واحد واحد متحقق في ما انا رايت الا احد لانه وان عرف فيه الاحد لا يخرج عن الابهام الذي
يستلزم العموم في سياق النفي فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف وان التعرض للنفي

عن واحد

عن واحد واحد ضايع في رد اعتقاد المخاطب ان فاعل الرؤية لكل احد انت ويكفي نفي الرؤية
عن كل واحد وان نفي رؤية واحد لا بعينه يقتضي ايراد النفي عليه ولا لغو في الاجمال
وانما يلزم اللغو لو فصل لانه اتيان بما عنه مندوحة ونحن نقول ربما يقصد بنفي رؤية
واحد لا بعينه السلب الكلي وربما يقصد مجرد سلب الرؤية ويلزم السلب الكلي فالاول
لرد اعتقاد ثبوت الحكم الكلي والثاني لرد اعتقاد رؤية واحد لا بعينه ففي ما انا رايت الاحد
اشعار بانه لم يقصد السلب الكلي وان لزم بل سلب الاحد على وجه اعتقده المخاطب
وهو احد لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلي لغوا لانه من ضرورات ما قصد ولا يعد لغوا
الا ما تعلق به القصد من غير حاجة فاندفع لزوم اللغو في ما انا رايت الا احدا في رد اعتقاد
الاحاد ايضا وان لزوم اللغو في ما انا رايت مبني على عدم الفرق بين الاجمال والتفصيل
واما لزوم اللغو في ما انا رايت احدا في رد اعتقاد رؤية كل احد بناء على ان قصد نفي رؤية
كل احد ثابت بدون نفي رؤية واحد فيندفع بان فيه تحقيق نفي رؤية كل واحد وبيان
ان المتحقق هو السلب الكلي بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد اذ يفيد انه لم ير احدا فضلا
عن كل احد واعلم ان ابلا المسند اليه المقدم حرف النفي يفيد بظاهره نفي اختصاص الخبر
الفعلي لا اختصاص النفي وانما يستفاد حصر النفي واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد
من التقديم وارد على النفي وان كان الظاهر ورود النفي عليه ونظيره كون النفي في الجملة
الاسمية الاستمرار النفي لا النفي الاستمرار وكون قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد للمبالغة
في الظلم لا النفي المبالغة في الظلم وهذا المعنى وان كان بعيدا عن الظاهر لكن جعله
عرف البلغا فيما يخفى فيه واضحا والواضح مهجورا ولما انا ضربت الا زيدا قد تقرر في النحو
ان الاستثنا المفرغ في الاثبات لا يستقيم غالبا لان ثبوت الحكم للجنس في غير المستثنى لا يتحقق
غالبا بخلاف نفي الحكم عن الجنس فانه يتحقق فيما سوى المستثنى غالبا فلا يصح ضربت الا زيدا
لامتناع ان يضرب كل احد الا زيدا فاذا دخل عليه النفي قلت ما ضربت الا زيدا صح لانه
لا بعد في ان لا تضرب احدا الا زيدا اذا عرفت هذا فاعلم انه جعل المصنف هذه الثمرات افادة
التقديم في هذه الصورة تخصيص المسند اليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لاحتمال دخول
النفي على قولنا انا ضربت الا زيدا لا يوجب صحة الاستثنا وما انا ضربت الا زيدا باق على عدم
الصحة بخلاف ما ضربت الا زيدا الان دخول النفي يفيد تخصيص المسند اليه بنفي الضرب
المقيد بالمستثنى مع ثبوته لحكمه بعينه لغيره فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفي من كونه
في الاثبات ويستلزم صحة التركيب كون كل واحد مضروبا لغيرك سوى زيد وان يعتقد
المخاطب ان هذا الضرب صدر عنك وتعتقد انه صدر عن غيرك وتريد ان تزده الى
اعتقاد انه صدر عن غيرك فهذا المثال يشارك المثال الثاني في الفساد فاسلك به مسلك
معه دون الاول لكن الشيخ عبد القاهر والسكاكي جعلاه مشاركا للمثال الاول في الفساد
وناسب ان يجمع معه وان لم يجمعاه معه بل مع الثاني كما فعله المصنف وقالا لم يصح ما انا ضربت

الا زيدا لان نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا وتقدير الضمير وايلاوه حرف النفي
يقتضي نفي ان يكون ضربته فما اراد ان من ثمرات افادة هذا التركيب تخصيص المسند اليه
بالنفي وغيره بالاثبات انه لا يصح استثناء شيء من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي التناقض
فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو مولیها ولا يتما نعان عن سلوك الطريق الا انه خفي على
المصنف اقتضا التقدير وايلا النفي نفي ضربك زيدا وليكن اثباته بان ما انا ضربت يقتضي
تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك واثباته لغيرك واذا كان هذا الضرب منتفيا عنك فلست
ضاربا زيدا ولا غيره بهذا الضرب ونقض النفي بالا يقتضي كونك ضاربا بهذا الضرب زيدا
فقد تم التناقض من وجهين كونك ضاربا وغير ضارب وكون عمرو مضروبا لك الا ان الشارح
المحقق اثبته بان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من عدا زيد لغيرك فيلزم اما لا
يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك فاعترض بان الاستثنا حينئذ من الاثبات لا من النفي فليس
النفي من الانتقاض في شيء فكانك قلت لست الذي الذي ضرب الا زيدا فكان المخاطب هـ
اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فتعين ان تكون انت ذلك الانسان
وتشنع على المصنف بانه غفل عن ان الاحد ر بالاعتراض انتقاض من النفي بالا دون اقتضا تقدير
المسند اليه وايلاه حرف النفي نفي ان يكون ضارب زيد وقد نبهناك ان هذا اعتراض على نفسه
دون القوم وكان منشأه قلة التامل واهمال العقل واعمال الوهم لكن لا يتجه عليه ما ذكره
السيد السند من انه يوجب هدم ما قرره من انا ما رايت احدا يقتضي اثبات الروية لغير
المسند اليه على طبق النفي من العموم لان النفي اذا كان للفاعلية لا يفيد عموم الاحد لعدم توجه
النفي الى المفعول ويكون مال التركيب اني لست فاعل رؤية احد فلا يقتضي ان يكون انسان
راى كل احد بل ان يكون انسان راى احدا لان قولك اني لست فاعل رؤية احد في قوة لست
فاعل رؤية زيد ولا عمرو الى غير ذلك فعموم النكرة واضحة فلو لم يكن المقصد الى اثبات رؤية
كل احد لغير المسند اليه لكان ذلك العموم ضايعا ولا ما ذكره من انه لا يصح ان يكون الاستثنا من
الاثبات لانه حينئذ يكون المستثنى منه احد وهو ليس بعام فلا يصح ما انا ضربت الا زيدا كما لا يصح
ضربت الا زيدا لعدم تناول احد زيدا لانه لا موجب لكون المستثنى منه احدا بل المستثنى منه
في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتا كان او منفيا فيجب ان يكون المستثنى منه كل احد
كما ان المستثنى منه في قولك ما لقيت احدا الا يوم الجمعة يفيد عموم احد والاثبات للغير يجب ان يكون على طبق النفي على زعم الشارح فالمثبت للغير ضرب
كل احد الا زيدا واما ما يقال من ان كون الاستثنا من الاثبات انما لزم من كلامهم حيث
قالوا ان تخصيصك بالنفي يقتضي اثبات ضرب من عدا زيدا لغيرك وظاهر ان ذلك مبني على كون
الاستثنا من الاثبات فلا توجيه له لان الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف فالمناقشة فيما هو
مندفعه ولا بد له منه لا فيما لزم القوم وهو لا يرضى به على انك عرفت انه شيء فهمه من كلامهم
وليس بكلامهم ونحن نقول امتنع ما انا ضربت الا زيدا لان قولك ما انا ضربت الا في ضرب معين

عن نفسك

عن نفسك مع اثباته للغير فاما ان يكون زيد داخلا في المضروب فيكون مضروبا فلا يصح
استثناوه وان لم يكن داخلا فيه فذلك لانه غير داخل في مفهوم الحكم حتى يصح اخراجه
ولان التقدير يفيد كون المخاطب مصيبا فيما عدا تعيين الفاعل فيجب ان لا يكون زيد
مضروبا لك والقصر بالنفي والاستثنا يقتضي كونه مصيبا فيما عدا تعيين المفعول فيجب
ان يكون زيد مضروبا لك ولا يذهب عليك ان افادة التقدير التخصيص بالنفي لا تخص
تقدير المسند اليه بل منه ما شعرا قلت حيث خصصت الشعر بنفي القول وقصدت تعلق
القول بغيره فلا يصح ما شعرا قلت ولا غيره ولا ما شيأ قلت ولا ما شعرا قلت الا فصيدة
والا في للشرط السابق اعني ولي حرف النفي يعني ان لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل فقد
خرج من الفصل الشرط الاول مثل ما انا قلت هذا ودخل في هذا الشرط مع انه من
دواخل جزا الشرط الاول فيفسد الحكمان الا ان لا نقد ما هو من توابع حرف النفي
فاصلا بينه وبين مدخوله فحينئذ ما لم يل حرف النفي ما تقدم ولم يكن في الكلام
حرف نفي اوكان وقد تقدم على حرف النفي نحو انا ما قلت او تقدم حرف النفي ولكن فصل
بينه وبين المسند اليه نحو ما زيدا انا ضارب فانه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع ابقاءه
على غيره لا للتخصيص نفي الخبر بالمسند اليه واثباته لغيره وجزا قوله والا قوله فقد
باقي ومجموع الشرط والجزا معطوف على مجموع قوله وقد تقدم ليفد تخصيصه بالخبر
الفعلي ان ولي حرف النفي اي ان لم يل المسند اليه حرف النفي فقد بانى التقدير للتخصيص
اي تخصيص المسند اليه بالمسند لا لتخصيصه بالنفي رد اعلى من زعم انفراد غيره
اي غير المسند اليه بخصوصه به اي بالمسند ردا على من زعم انفراد المسند اليه به كما في
القسم السابق وهو قصر قلت على ما تعرف او زعم مشاركته فيه اي مشاركة الغير في
المسند او في احتمال كون المسند اليه فيه قصر افراد او تعيين فالفرق بين ما يلي حرف النفي
وما لا يليه ان الاول لتخصيص المسند اليه بالنفي والثاني لتخصيصه بالخبر وان الاول رد على
من زعم انفراد المسند اليه بالخبر والثاني على من زعم انفراد الغير به وان الاول للتخصيص
والثاني للتخصيص او التقوي وانما قلنا زعم انفراد غيره بخصوصه ليخص الكلام بغير المنكر
كما يقتضيه قوله فيما بعد وان بني الفعل على منكر فانه تفصيل للتخصيص المنكر على خلاف ما بينا
لك فان التخصيص في المعرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص وفي المنكر
تخصيص بالمسند اليه بحسب الجنس او الوصف لان الخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب
الخصوص او الوصف والتفصيل في المنكر في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوي فالمراد
بتخصيص المسند اليه في هذين القسمين تخصيص خصوصه وان بني الفعل على منكر افاد تخصيص
الجنس او الواحد منه بالحي فعلم بهذا ان قوله وان بني الفعل على منكر لا يخص بالقسم الثاني فانه
لا يوجب ان لا يكون المنكر للتقوي حتى يرده اشاره الشيخ في دلايل الاعجاز الى كونه للتقوي ايضا
نحو انا سعيت في حاجتك لاحد الغرضين ونحو شمال للتخصيص كما يصرح به قوله وتوكيد

على الاول بنحو لا غيري مثل لا غيرك ولا غيره ولا زيد ولا عمرو ولا ما سواي وعلى الثاني
بنحو وحدي مثل وحدك ووحده ومنفردا او متوحدا لا غيري ايضا فافهم وفيه دفع ما
ربما يختلج في صدرك من انه لو كان التقديم للتخصيص لما اجتمع مع مثل قولك ما
وحدي لا غيري فدفعه بانه التخصيص وجه تخصيص كل تاكيد تقسيم مع ان كل تخصيص
يشتمل على وحدة المخصص والسلب تاكيد عن الغير ان الملايم لزعم الشركة التصريح بالوحدة كما
لا يخفى على سلامة الذوق وقد يأتي التقديم لتقوي الحكم الاتي بقوله للتخصيص لتقوية
الحكم ولا يبعد ان يجعل فعل مضارع منصوب بان المقدرة بعد اللام مسندا الى ضمير المقدم
اي قد يأتي التقديم لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع نحو هو اي الله تعالى يعطي
الجزيل اي كل مسند اليه مقدم على خبر مسند الى ضميره اسنادا تاما لان التقوية من جهة تكرر
الاسناد التام عند السكاكي وتبعه المصنف واما عند الشيخ ففي كل مبتدا مقدم تقوية للحكم لانه
بيان للحكم بعد التقدمة للاعلام فعلى هذا زيد ضربته للتقوي بخلاف ما ذهب اليه
المصنف لكن هذا ينافي كون التقوي مختصا بالخبر الجملة والذي اراه ان وجه التقوي ان
الخبر الذي هو جملة مستقلة بقيده الارتباط بما قبله فاذا ربط بالفايد او غيره تيقن
اسناده الى المبتدا لان في تخصيله اعتمادا او مزيد توجه وعليه يجري التقوي في كل خبر
جملة ولا يبعداه والسيد السند ذهب الى ان تحقيق كلام السكاكي ان ربط الخبر بالمبتدا
بسبب ضمير ليس ملحقا بالعدم موجب التقوي فزيد ضربته موجب التقوي لانه تكرر اسناد
الضرب الى زيد بالوقوع بسبب الضمير فتخصيص التقوي بما يكون فيه الضمير مسندا اليه
توهم من الشارح المحقق وتبريه اي ان ذلك يقتضي ان يكون في عمرو ضاربه افاد
تقوي لانه تكرر بواسطة الضمير اسناد الضرب على وجه الايقاع الى زيد فلذا بنيناه
الكلام في شرح كلام المصنف عليما ذكره الشارح واثبتنا المخالفة بينه وبين
الشيخ في كون زيد ضربته للتقوي وكما ان التخصيص لا بد له من داع اليه كذلك التقوي
وهو ازالة الشك والانكار حقيقة او ادعاء الا انه لما تقرر هذا في احوال الاسناد دون
فوايد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوايد التخصيص ولتخصيصه بالتعرض من
آخر وجهه لا ظن بك الغفلة عنه فيما قدمناك ولما كان الخبر المنوي مظنة اشتباه بما يلي
فيه المسند اليه حرف النفي لم يكتف بعموم قوله فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي لتقوي الحكم
مع ظهور اندراج المنفي فيه وقد صرح بقوله وكذا اذا كان الفعل منفيا نحو انت
لا تكذب بقصد التخصيص او مجرد التقوي فلم يفت المصنف تمثيل التخصيص في النفي
كما ظنه الشارح ولما كان افادة التقديم التقوي محتاجا الى توضيح قال فانه اشد نفي
الكذب من لا تكذب ولا خفاء ان صيغة التفضيل ليست على حقيقته اذ لا يزيد المثال
على نفي الكذب وتوجيهه لا يخفى على الافقه من الحمار وللنظر الدقيق ان يقول نفي الكذب
في الاستقبال مع انه مظنة للحال يفيد مبالغة فيه ولما كان نفي لاشدية من لا تكذب انه

في الوهم من لا تكذب انت جعله متشابها به تنبيها على هذا التفاوت وقال وكذا اذا لم تكذب
انت ولم يشتغل بهذا التوضيح في قسم الاثبات مع انهما سيان فيه ليلائما عد النفي على الاثبات
الا انه يتجه ان كون التقديم للتقوية ليس اخفى من كون انت لا تكذب اشد نفيا للكذب
في التركيبين الاخرين حتى يتم توضيحه به بل قد يبين كونه اشد نفيا للكذب بكونه للتاكيد
حيث قال لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم وقولنا انت لا تكذب على الاحتمال لاحتمال
ان يكون انت التالي مبتدا لا تاكيدا للمحكوم عليه بل محكوما في الخبر وفيه مخالفة لما ذكره
الكشاف في تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام وهم بالاخرة هم كافرون هم
من ان تلو برهم للدلالة على انهم خصوصا كافرون بالاخرة وان غيرهم قوم مومنون
بها وهم الذين على ملة ابراهيم عليه السلام وليوكد كفرهم بالجزاء اهذا او في تخصيص
بيان الفرق بانت لا تكذب للتقوي تعريض للمفتاح بانه لا اشتباه بين لا تكذب انت
وبين انت لا تكذب للتخصيص فبانه الفرق بينهما لغوا ينبغي ان يفرق بين لا تكذب
انت وانت لا تكذب للتقوي لانه محل الاشتباه ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق انه
خص بيان الفرق بالتخصيص لانه اورده في بحث التخصيص وان بني الفعل على منكر
او ما في حكمه من الضمير الراجع الى النكرة فاذا قلت ضربت رجلا وهو جاءني كان فوائد هو
جاءني التخصيص جنس الرجل او الرجل الواحد لا يقال الاولى افاد التقديم تخصيص
الجنس او العدد اذ قوله او الواحد به لا يتاتى لك رجلان جاءاني فانه لتخصيص الجنس
او العدد اي رجلان جاءاني لا رجل واحد لانا نقول رجلان جاءاني لتخصيص العدد
ولا يحتمل تخصيص الجنس لان التثنية والجمع نص في العدد لا يحتمل التجريد عنه
بخلاف التنوين فانه كثيرا ما يجرد عن العدد نعم اطلاق المنكر منكر ومن موجبات
ضعف الاطلاق ان المصدر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم
الكلي حتى ان رجلا طويلا للجنس صرح به الشيخ لكن ينبغي ان يعلم ان قولك رجل واحد جاءني
لتخصيص الواحد دون الجنس لان الواحد للكونه نصا في الوحدة لا يمكن تجريده عنها
ولو اريد بالتنوين التحقير او التقليل او التكثير يكون تقصيرا لجنس الحقير او القليل
او الكثير دون الواحد نحو رجل جاءني اي لا امراة او لا رجلان او لا ثلثة الى غير ذلك
والاعذب في قصد قصر الجنس الرجل جاءني بالتعريف الجنسي ووافقه السكاكي على
ذلك اي على افادة التقديم التخصيص والتقوي لكن لم يجعل تقديما للتخصيص
قطعا من غير ان يقصد به مجرد التقوي كما جعل الشيخ ما يلي حرف النفي كذلك وجعل
من التقديم ما هو لمجرد التقوي قطعا بخلاف الشيخ فانه فانه ليس تقديم يقطع فيه
لمجرد التقوي عنده والى هذا التفاوت اشار بقوله الا انه قال اي لكنه قال
التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقديره كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل
معنى فقط هو انا قمت فزمه على التقدير لان التقدير فرعه ولم يقتصر على التقدير

وكصوص وكل الا لا اله
الا الله تخصيص كما فصل ان شاء
المحقق للاخصص منه

مع ان التقدير لا ينقلب عن الجواز لاحتمال ان يفارق تقدير التقدير الجواز ولا يتوقف عليه ومرح
بالجواز تنبيها على انه لا بد منه في التقدير ايضا ولا يبعد ان يقال المراد جواز التقدير بلا
تكلف وقد رفقولك ما اناقلت يفيد التخصيص لو قدر اصله ماقلت انا وبنحه عليه
انه حينئذ يبطل ما حكم به من عدم صحة ما اناقلت هذا او لا غير وما انا رايت احدا او
انا ضربت الا زيدا الا انه لو لم يقدر التاخير يكون غير مفيد للتخصيص فلا يلزم مرتبي من
المفاسد فتامل **والا** اي ليتجز تقدير التاخير على انه فاعل معنى فقط **فلا يفيد الا**
تقوي لحكم جاز كما مر من نحو اناقمت **ولم يقدر** ومن امثال اناقمت هو عرف فان
هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلا لفظا **اولم يجز نحو زيد قام** فان زيدا
لو قدر مؤخرا كان فاعلا لفظا لا معنى فقط وقال الشارح لم يجز تقديره موخرا لانه
يلزم تقديم الفاعل لفظا وهو لا يجوز والمراد بنحو زيد قام ما يكون المسند اليه فيه
مظهرا فانه عند التاخير يصير فاعلا لفظا هذا كلامه وفيه بحث لان زيد قام زيد
موضع الظاهر موضع المضمر المسند اليه فيه مضمر معا نه لو اخر يكون فاعلا معنى كما هو
قام زيد فنقول المراد بنحو زيد قام ان يكون المسند اليه مظهرا والفاعل مضمرا وكذا ازيد
ضربته فانه لو قدر مؤخرا ايضا صار مفعولا معنى وهذا ينافي ما سبق ان نحو زيد ضربته
لا يفيد تقوي الحكم عنده لانه يفيد انه يفيد التقوي وقدم المصنف نقيض التقدير
على نقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز والتقدير لنكتة دقيقة لا ينتصر بها الا المهاير
المحيطة باخفي الضمائر وهو ان التقي المستفاد من قوله والا يرجع اولا الى التقدير بمنزلة القيد للجواز **واستثني** السكاكي المنكر الصرف الذي ليس فيه شائبة التخصيص
بقرينة قوله لبلا يبتغي التخصيص ولك ان تجعل صيغة التفعيل للمبالغة في النكارة
فتفيد بها صرافة النكارة والاستثناء من حكم مستفاد من قوله والا فلا يفيد الا تقوي
الحكم اي ان لم يجز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف
وهو لا يفيد الا التخصيص وهو اظهر مما قال الشارح المحقق ان المراد انه احترز السكاكي المنكر
عن كونه فاعلا معنى **جعله من باب واسروا النجوي الذين ظلموا** اي جعل المسند
في الاصل مسندا الى ضمير مبهم تفسيره ابدال الظاهر منه وانما قال اي على القول بالابدال
من الضمير اشارة الى قول احزفيه وهو ان الواو في الفعل قد تكون علامة لجمع فقط كما في
الصفة من غير ان يكون فاعلا ولا يخفي ما فيه من وجوه التقدير البعد ومن قلة نظاير
واسروا النجوي الذين ظلموا والخلاف في كون الواو ضميرا وتغيير الضمير من الابهام الى
التعيين بالتقدير فتلزم المخالفة الفاحشة بين الاصل المقدر وما عدل اليه وانما ترتكب
هذه الامور **لبلا يبتغي التخصيص** الذي شرط كون المبتدا نكرة **اذ لا سبب له** اي بهذا
التخصيص **سواه** اي سوا كونه في الاصل فاعلا معنى فكما لا يحتاج فاعلية النكرة الى تخصص
سوي تقدير المسند لم يحتج هذا الابتدا اليه سوي تقدير المسند في الاصل ولا يخفي انه

لا يحتاج

لا يحتاج المنكر الصرف على اطلاقه الى الاستثنا اذ بقرينة تكلم وكوكب انقض الساعة الى غير ذلك
لا يحتاج الى مخصص وقوله **بخلاف المعرف** يفيد ان للمعرف سببا للتخصيص سوى
تقدير المسند في الاصل ولا يخفي فساده فلذا جعل الشارح تقدير الكلام واذا انتفى
التخصيص لم يصح رجحوه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا من غير هذا من
الاعتبار البعيد ولا يخفي انه بعيد كما انه جعل ضمير لا سبب له الى كونه مبتدا بعيد ثم
قال لا تزاحمني بين هذا الكلام وما سبق في كلام السكاكي كما نقيده كلمة شر **وشرطه**
الكاشرط ارتكاب هذا الوجه البعيد في النكرة **ان لا يمنع من التخصيص مانع** وهو انتفا فايدة
القصر من رد اعتقاد المخاطب في تقييد الحكم مع تسليم اصله كما اشار اليه بقوله **كقولك**
رجل جاني علي ما مر من ان معناه لا امراة او لا رجلان ولا يخفي ان شرط مطلق التخصيص
ذلك وهو بين مستغن عن البيان وغاية التوجيه ان يقال يكاد يتوهم ان الضرورة في
المنكر رفعت عنه شرط التخصيص فخصته بالتعرض لازاحة هذا التوهم **دون قولهم شرا**
هر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص **اما على** تقدير **الاول** وهو تخصيص
الجنس **فلامتناع ان يراد الشر شرا لا خير** اذ المر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلاب لا يهر
ولا يفزعه **واما على** التقدير **الثاني فلنبوه عن مظان استعماله** فانه لا يستعمل لزاعتقاد
ان يكون المر اكثر من شر واحد **واذ قد صرح الاية بتخصيصه حيث تاولوه بما امر**
ذا ناب الا شر لزم طلب وجه لتصرفهما او للتخصيص او للتاويل وقال الشارح المحقق لزم طلب وجه للجمع بين ما ذكرنا وبين ما فعلوه فكانه قال واذ قد صرح الاية بما ينافي ما ذكرناه
لزم طلب وجه للجمع فيصلح ما ذكرناه او ما ذكروه للتعويل **فالوجه** باحد الوجوه فتامل
تعظيم شان الشر بتنكيره لجعل التنكير للتعظيم والتاويل كما مر في تنكير المسند اليه ونحن
نقول نجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم اي شر من كل شي وبالجملة المعنى
ما اهر ذا ناب الا شر عظيم في الغاية ونحن ان النكرة حينئذ تخصصت بالوصف المستفاد
من التنوين او بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة الى تقدير التاخير بل لا يصح لانه لا يرتكب
الاعتبار البعيد الا في النكرة الصرفة على ما حقق واجيب باد التخصيص الذي صرح به
الاية في تاويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد اذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكي
لانه يجعل ما ضربت الا اخوتك اثباتا للضرب الاصغر وفيه انه لم يجعل النحاه شرا هر
ذا ناب من قبيل ولعبد مؤمن خير من مشرك وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف
وفيه اي فيما قاله وفعله السكاكي **نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي** الاولى الاسلم
من النزاع الفاعل اللفظي والبدل والتاكيد **سوا في امتناع التقديم** ما بقيت على حالها
لانه لا يتجه عليه عليك ورحمة الله السلام وقوله **ما بقيا على حالهما** قيد الامتناع اي سوا
في الامتناع المفيد بزمان بقايهما على حالهما لا ان التسوية حتى يحتاج انما مر الكلام
الى تقدير وسوا في جواز التقديم اذ لم يبقيا على حالهما فتامل وللمناقشة في التسوية

لا يفيد الا تقوي الحكم الا الكلام في المنكر الصرف فانه يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط بدون تكلف

بدعوي ان التابع اولي بالامتناع لانه فيه التقديم على العامل والمتبوع لايجوز تقديم
المعنوي دون اللفظي ترجيح المرجوح لاحلم اذ التحلم هو الترجيح بلامرجح لايضر السكاكي
بل ينفعه ثم لانسلم انتفا التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر
يتجه علي كلام السكاكي نعم ان احدهما علي قوله التقديم يفيد الاختصاص ان جاز تقدير
كونه في الاصل موخرا علي انه فاعل معنى فقط وقد رلانه يقال لانسلم انتفا التخصيص
من غير تقدير التقديم اذ لادليل علي اعتبار التقدير للتخصيص بل يحصل بلا تقدير تقدير
كما ذكر منقولا عن الشيخ وكلام المتن يحتملهما المنع وحينئذ معنى قوله لحصوله بغيره
لحصوله بلا تقدير تقديم باجراء غير مجري لاخوعنير ماسوف علي زنمن اي لاماسوف
وله غير نظير وثانيهما علي قوله لتنتفي التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير التقديم لحصول
التخصيص بغير التقديم من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير كما ذكر السكاكي والايضاح
يفصح عن هذا المنع الاول والجواب عن هذا المنع الثاني انكان اردت منع انتفا التخصيص
في النكرة مطلقا لو لاتقدير التاخير فلم يدع احد ان المسند اليه اذا كان نكرة لا يفيد
التخصيص بدون تقدير التاخير وان اردت منع انتفا التخصيص في نكرة من النكرات
لولا تقدير التاخير فالمنع مكابرة لان النكرة التي لم تخصص بشئ من المخصصات اذا قدمت
ينتفي تخصيصه لولا تقدير التقديم ثم لانسلم امتناع ان يراد المهر شر لاخير وكيف لا
وقد قال الشيخ عبد القاهر قد مر شر لان العني الذب اهره من جنس الشر لامن جنس
الخير فجري مجري ان يقول رجل جاني يريد ان رجل لا امراة وربما يدفع هذا المنع بان
المتبادر من الشر الشر بالنسبة الي الكلب والاهرار صوته عند تاذيه وعجزه عمن يوذيه
فلا يشك عاقل ان مهره لا يكون خيرا بالنسبة اليه وفيه نظر لانه يجوز ان يراد بالشر
بالنسبة الي اهل الرجل او يراد بالاهرار كثرة صوت وهنا كمنعان اخران
احدهما ان لانسلم ان لا يصح قصد التخصيص لامتناع ان يراد شر اهره لاخير وامتناع ان
يراد شر اهره لا شر ان لاحتمال ان يراد شر اهر ذا ناب لاغيره بان يكون للحصر حقيقيا
لا لرد اعتقاد وثانيهما ان هذا مثل يراد به عجز القوي البعيد عن العجز فهو يصح ان يقع
مبتدا بلا تخصيص لكون الحكم مفيدا بدون التخصيص وبالجملة يراد ان النزاع في مثال
ذكر لتصوير التخصيص وهو ليس من باب المحصلين ثم قال السكاكي ويقرب
من هو قام زيد قايم في النفوي يعني في افادة النفوي ولو قال لو يقرب من زيد
قام زيد قايم لم يحتج الي قوله في النفوي لان زيد قام لا يحتمل الا النفوي بخلاف
هو قام فانه تحتمل التخصيص ايضا علي نحو قام زيد ايضا قال السيد السند في شرح المفتاح
هو قايم تحتمل التخصيص علي نحو هو قام ولو سلم ما ذكره لكان في اختيار زيد قايم
علي هو قايم وجه وجيه لكن فيه انه كيف تحتمل التخصيص ولا يمكن تقدير تاخيره
علي انه فاعل معنى اذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد لتضمنه الضمير علة لقال

وهو

وح ينفي الكلام لانتفا التخصيص صح

وسواء وفق بالمعنى وهو ما هو الاوضح لو الاتقدير التاخير والاتي بالمنع الاول فتم

مانع عن صح

وهو الاوفق بقوله وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب
والغيبة فتامل او علة لقوله يقرب وهو اوفق لمقام النقل وقوله وشبهه علي صيغة الماضي
من التفعيل هو المشهور ويحتمل كونه محققا مصدرا فالاظهر انه عطف علي تضمنه ويحتمل
النصب علي انه مفعول معه والرفع علي انه مفعول معه والرفع علي انه مبتدا والجملة
حالية اي والحال ان شبهه ثابت بالخالي عن الضمير ثابت من جهة عدم التغير والضمير
في تغيره للضمير اي من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه وخطابه وغيبته وجعله
الشارح لقايم اي لعدم تغير قايم في وقت تكلمه كما هو الظاهر ففيه مسامحة اي في
وقت تكلم المضمر والمراد اما عدم التغير في الاحوال الثلاث فنقول من جهة عدم التغير
في التكلم كما في الفعل فان متكلم الماضي ضربت تارة وضربنا اخري ومتكلم المضارع اضرب
تارة ونضرب اخري وكذا في الخطاب والغيبة واما عدم التغير في واحد واحد وحينئذ
نقول وبعدم التغير في الاحوال الثلاث ولهذا لم يحكم بانه اي اسم الفاعل مع فاعله جملة
اصلا واجتمع في الحكم بكون اسم الفاعل الذي صلة اللام مع ضميره جملة الي تاويله بالفعل
وادعاء انه فعل في صورة الاسم فقول الشارح المحقق الا في صلة الموصول استثنا من غير
حاجة ومن قال استثناوه قاصرا ذا اسم الفاعل الواقع بعد حرف الاستفهام وحرف النفي
الرافع للملفوظ ايضا من قبيل الجملة يعود اليه القصور لان الكلام في اسم الفاعل المتضمن
للضمير واما ما لم يتضمن الضمير فجعل تابعا للمتضمن في الافراد والاعراب ولم يتعرض له
المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه
يعني اتبع عارفا مع الضمير عارف ابوه في حكم الافراد وما في بعض نسخ الايضاح اتبع عارف عرف
في الافراد سهو اذ لم يسبق في المفتاح عرف وقال الشارح اذ لا حاصل لهذا الكلام
فان قلت لم لم يحكم بان يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة لانهم اشترطوا في الجملة الاسناد
الاصلي وهو اسناد الفعل او ما هو فعل في صورة الاسم واسناد المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف ايضا علي ما قالوا علي سبيل
الشبه وليس بجملة وان كان جعل الظرف غير جملة مخالفا لما قالوا ان الخبر الظرف مقدر
بالجملة في الاصح قلت ما ذكره المفتاح توجيه لتخصيص الجملة بما يكون اسناده اصليا
ولفاعله او يلهم اسم الفاعل الذي هو صلة والذي بعد حرف النفي والف الاستفهام بالفعل
حتي يصح كونه مع فاعله جملة او كلاما فان قلت لجملة ما يكون اسناده مما يصح
السكوت عليه في الجملة واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك اصلا قلت اسم الفاعل
كذلك في اقايم زيد وما قايم زيد فقدر جعله مع الفاعل جملة وحمل هاتين
الصورتين موولتين بفعليتين لابد له من وجه وذلك ما ذكره في المفتاح ولا عمل
قايم مع الضمير معاملتنا اي لهما في البنا للجملة اذ لم يقع في محل معزد مبني فلا اعزاز
له اصلا لا محلا ولا لفظا ولا تقديرا واذا وقع موقع معزد فهو معرب محلا واسم الفاعل

أو شبهه ه

مع فاعله معرب الا انه اجري اعرابه علي جزئيه الاول لاشتغال الجزء الثاني باعراب اقتضاه الجزء
الاول فان قلت المعرب قسم الاسم واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم فلا يكون له اعراب
قلت المعرب هو الاسم اوما نزل منزلة الاسم حقيقة وبصري فان قلت اسم الفاعل
لو لم يكن معربا باعراب نفسه ويكون معربا باعراب استحقه المجموع المركب منه ومن فاعله
لكان اسم مركب مع الغير ولم يكن معربا قلت مطلق التركيب لا يوجب اعراب الاسم بل
تركيب يستدعي حصول معني فيه يقتضي الاعراب فان قلت البنا لا يخص الجملة بل حتي يقع
عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله عدم جعله مبنيا قلت فرق بين جعله مبنيا وبين
جعله كالجملة في البناء والذي يستفاد من المعاملة معه معاملة الجملة في البنا هو الثاني
دون الاول لا يقال كيف يحكم بانه لم تجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون
مبنيا ويكون الاعراب الذي اجري علي الجزء اعرابا استحقه الكل محلا فاذا جاز اجرا الاعراب
المحلي المبني علي كلمة مقارنة له كما في لام الموصول وصلته فجوازه علي جزء المركب اولي لانا
نقول لم تجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيا لم لا يجوز ان يكون مبنيا ويكون الاعراب
وذلك معلوم من علم النحو والمراد بعدم المعاملة عدم معاملة النحاة دون العرب حتي
يقبل ذلك المنع ولا يذهب عليك ان جعل زيد قايم مشتملا علي التقوي يقتضي ان لا يقال في
مقام الاخبار عن قيام زيد وتحصن لمقام جواب السايل كزيد قام ويكذبه ما نقل الفتاح
عن ابي العباس في جواب الكسري حين قال اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون
عبد الله قايم وان عبد الله لقايم جواب عن سؤال سايل وان عبد الله لقايم جواب عن انكار
منكر فالحق انهم لم يلتفتوا الي التقوي في زيد قايم اصلا وجعلوه كزيد انسان مطلقا
ومايري علي صيغة المتكلم المعروف او الغايب المجهول تقديمه كاللازم اب
مما يعلم معاشر علماء المعاني او مما يظن تقديمه كاللازم لقوة مقتضي التقديم فيقدم
ابدا لانه لا يليق ان يترك البليغ ما هو كاللازم وان ليس لازما لان الاعون علي المراد ليس
لازما لا يجوز العاقل تركه لفظ مثل وغير وشبه ومماثل ومغاير الان الشايع
في الاستعمال مثل وغير فلذا اختارهما لكن فرق بين مثل ومماثل في الكناية عن الحكم علي
المضاف اليه بالحكم علي المثل بطريق الاولي لان المثل هو الادني وفي المماثل يلزم الحكم علي
المضاف اليه لانه الاولي بل لانهما متساويان في منشا الحكم لان المماثل هو المشارك المساوي
بخلاف المثل فانه الادني الملحق نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بغير انت لا تبخل
بجعل نفي البخل عن المثل كناية عن نفي البخل عنك لانه اذا انتفي البخل عمن هو علي صفة لك هب
فيك اكمل منها فيه فلا محالة انت لا تبخل وانت تجود لانه اذا انتفي الجود الموجود في محل
عن غيرك مطلقا فانت تجود لا محالة بل المستفاد انك تجود علي الكمال مستمرا في الحال
والاستقبال فاذا انتفي الجود عن غيرك مع استمراره علي الكمال فلا محالة انت محله علي الانفراد
والاستقبال من غير ارادة تعريض اي مراد به التعريض بغير المخاطب بان يراد بالمثل

انسان غير المخاطب مماثل له وبالغير غير المخاطب مماثل له وبالغير غير المخاطب مماثلان او لم
يكن وما ذكره الشارح انه يراد بغيرك غير مماثل له لا يظهر وجهه وقوله من غير ابي اخره
حال من النحو المضاف الي المثالين ولفظ من زايدة في الاثبات لتضمنه النفي لانه في قوة
لا من ارادة تعريض بغير المخاطب ونظيره ضربت من غير جرم اي غير ذي جرم وهذا
اظهر مما قالوا برّ متهم في توجيهه ان الغير بمعني لا اي ضربا ناشيا من غير جرم وهو
كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم وينبغي ان يحمل الارادة علي القصد بالذات والا فاكذا
لا تستلزم نفي ارادة الحقيقة والاولي حذف التعريض والاكتفا بقوله من غير ارادة
غير المخاطب بمنع كون التقدير كاللازم سواء كان في الكلام تعريض بغير المخاطب وحكم
من عرض الكلام لا علي وجه الاستقامة علي ما هو معني التعريض اصطلاحا او لم يكن
ولهذا تري السيد السند احتاج الي حمل التعريض علي الدلالة الخفية وجعله لئوان يريد
بذلك لا يبخل نفي البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة فيجعل لفظ مثل كناية عن
هذا الشخص المعين فلخفاء دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ولا يخفي ما فيه لشمول قوله
من غير ارادة تعريض بغير المخاطب قولنا مثلك لا يبخل في معني قوله فلان لا يبخل
بان يريد بمثلك فلانا علي وجه الاستقامة دون الكناية لان الاضافة العهدية بعيدة
من غير كناية وفي معني مثلك مطلقا لا يبخل فانك تريد فيه غير المخاطب من غير
دلالة خفية وبما ذكرنا ظهر ان قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب تاكيد لقوله لمعني
انت لا تبخل قيد ثان حتي لو كان مع ارادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم
كاللازم علي ما وهم كيف وقوله لكونه اعون علي المراد بها يقتضي لزوم التقديم
في الكل والظاهر ان اعون من العون وان كان استعمال الاعانة اشهر فان قلت لا اعانة
للناجز علي المراد فكيف صح قوله اعون قلت كانه اراد لكون مثل وغير مع التقديم
اعون علي المراد بهما منهما مع الناجز فان قلت ان كان المخاطب منكرا او متردد اتقديمها
واجب او حسن وان كان خاليا تقديمهما غير جايز فكيف صح الحكم بلزوم التقديم قلت
كانه اريد ان التقديم ليس لمقتضد تقويته الحكم للرد بل لكونه اعون علي ما هو المراد من
لفظ مثل وغير من ايراد الحكم علي وجه ابلغ لا للرد فان كون الحكم ابلغ ليس للرد اذ لم يقبل احد
ان يقول لك اني اشد للرد علي المخاطب لانك سمعت عن الشيخ وغيره ان التاكيد ربما يكون
لغوا بدا خر غير رد الانكار وازالة التردد وان تكلما فيه ولا يذهب عليك ان هذا الحكم
لا ينبغي ان يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية بل يجري في المجاز ايضا فتري تقديم المسند
اليه في انت تقدم رجلا وتوخر اخري كاللازم لكونه اعون علي المراد وهو ايراد الحكم علي
وجه ابلغ اذ المجاز ابلغ من الحقيقة قيل وقد يقدم المسند اليه وذلك اذا كان المسند اليه
مقارنا بما يفيد شمول المقصد لجميع افراده كلفظ كل وما جري مجراه وكان المحكوم به منفيا
وكان بحيث لو قدم صار المعني نفيا علي الخلاف فقولك كل انسان لم يقم ابوه فانه لا يفوت فيه العموم

حفيده مع

لو قيل لم يقم ابوه كل انسان وعند النحاة هذا التقديم لخوف التباس المبتدا بالفاعل حتى
انه يجب في زيد لم يقم ايضا وان لا يفوت العموم في قولك لم يقم زيد ومما تضمنه هذا
المفعول المقيد انه لا يدل على العموم كما في انسان لم يقم بخلاف لم يقم انسان فانه
يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتاخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى الاحتراز
عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل الذي هو الاهمية المفسر وجهها
بالدلالة على العموم ويستفاد منه نكتتان للتاخير احداهما الدلالة على العموم والاخرى
الاحتراز عنها ولا يخفى ان هذا التقديم ليس داخلا تحت الاصل الذي هو الاهمية المفسر وجهها
بالدلالة على العموم بدا لي انها يستدعي التقديم لانها حاصلة من نفس التقديم
ولا يخفى ان دلالة التقديم على العموم يترتب على تحققه فيصح ان يكون غرضا منه كما يفيده
قوله لانه دال على العموم اي شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه وليس المراد بالعموم
ما يوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه على انه اذا كان اللفظ دائرا بين
كونه عاما وغير عام فلا باس بان نجعل شيئ دالا على عمومه ويتوسل بعمومه الى شمول
الحكم لكن الاعذب جعل التقديم دليلا على شمول الحكم مستلزما بعموم اللفظ ووجه دلالة
التقديم على العموم انه بالتقديم يكون الحكم موجبا فيشمل الكل وثبوت النفي لكل واحد
عمومه وشموله بخلاف ما لو اخر اي بخلاف التاخير على ان ما مصدرية حولية بقم
كل انسان فانه يصير الحكم سالبا ويكون رفعا للايجاب الكلي فلا يفيد شمول النفي فانه
يفيد نفي الحكم اي المحكوم به عن جملة الافراد اي عن جميع الافراد لا عن كل فرد
وانما قال بخلاف التاخير لانه لو كان العموم متحققا في كل من صوري التقديم والتاخير لا يصح
التقديم لكونه دالا على العموم كما في كل انسان لكن الحاجة اليه لدفع الوهم ونظر التحقيق
لا يلتفت اليه لانه اذا ساوى التقديم والتاخير في العموم فلا دلالة لشيئ منهما عليه فلا
يتصور فيه التقديم للدلالة على التعميم ونحن لا نعرف فائدة لكلمة لو في قوله ما لو اخر
بل لا يقدر على تصحيحه وتغيير جواب له وكان الاوضح بخلاف التاخير وما بينا من الوجه هو
السديد والسبيل الرشيد استفدت عن سلوك المسلك البعيد الذي دل عليه هذا القائل بل
بقوله وذلك اي كون التقديم مخالفا للتاخير على هذا الوجه اعتبره البلغا بشهادة الاستعمال
لبادر يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فهذا بيان الداعي الى الاستعمال لا اتمام الدعوى
بالاستدلال حتى يرد ان اثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول ومن البين ان التقدير
في كل انسان لم يقم يشتمل على تكرير الاسناد فيفيد التقوية لا محالة فلا بد لجعل الكلمة فيه
افادة العموم دون تاكيد الحكم من سبب وذلك السبب ان تقوية الحكم وافادة العموم
تاسيس وترجيح التاكيد على التاسيس كترجيح المخصص على النص فلا يظن بالبليغ ولولا
منافاة مانع هذا الكلام للحمل على هذا المرام لحملته عليه ومع ذلك اكاد اجتري بانه ما يعقبه
بيان له من غير صاحبه بما لا يرضى به وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام ولقد بين

بل الدلالة على العموم صح

قام وقام كل انسان صح

ترجيح

ترجيح التاكيد على التاسيس لولا التاكيد التقديم للتعميم والتاخير للتعميم بقوله لان الموجبة
المهملة وهي ما لم تشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الافراد او كلها المعدولة المحمول
وهي ما جعل النفي جزأ من مفهومه في قوة السالبة الجزئية وهي التي ذكر فيها على انه
السلب عن البعض وهو قسمان ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض
وسوره ليس كل وما يدل على السلب عن البعض المشتملة للسلب عن الجملة وسوره ليس بعض
وبعض ليس والسالبة الجزئية مطلقا لا تقتضي السلب عن الجملة بل ما كانت مشتملة على هو
رفع الايجاب الكلي فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة
ولم يقل المقتضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية فان مطلقها صريحة في نفي الحكم
عن كل فرد فلذا بصقها بالاقتضاء وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال
في بيان الاستلزام لان صدق السالبة الجزئية اما بانتفاء الحكم عن كل فرد او عن البعض
فقط ويلزم على التقديرين الانتفاء عن الجملة لان الكلام في مفهوم القضية دون مناط
صدقها لانه مدار التاكيد والتاسيس ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء وغفل
عن ان قولنا لم يقم كل انسان سالبة جزئية يصدق في حقها ان صدقها اما بالسلب عن
كل فرد واما بالسلب عن بعض فقط دون بعض مع انها مقتضية للنفي عن الجملة كاقتضاء
السالبة الكلية النفي عن كل فرد وقال السيد السند ان الواضح ان يقال لان مفهوم السالبة
الجزئية صريحا نفي الحكم عن البعض وذلك مغاير لنفي الحكم عن الجملة لكن يستلزمه كما ذكره
الشارح ولا يخفى ما فيه ايضا لان صريح قولنا لم يقم كل انسان نفي الحكم عن الجملة مع انها سالبة
جزئية بلا مسامحة وكانه اشتباه للسلب الجزئي بالسالبة الجزئية لان السلب الجزئي ما
يفيد السلب عن البعض والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض اما بمفهومها
الصريح او بطريق الاستلزام وههنا ابكار مليحة اختفت عن انظار الفحول واستقبلتني بالقبول
فابرزتها لبصائر القلوب وابصار العقول حفظها الله عن الحاسد المتعصب الجهول ولا يخفى
ان القوة شاعت في هذا المقام من كتب الميزان في معنى اللازم فلذا احتاج الشارح
المحقق الى تقييد السالبة الجزئية بوجود الموضوع ليلا ينافي ما حقق به في موضعه
ان السالبة المحصلة اعم من الموجبة المعدولة ولا يخفى ان ما هو بصدده لا يتوقف
على دعوى استلزام السالبة المعدولة بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب فالاولى
ان يكون التسامح باستعمال القوة في الاستلزام ونانبهما ان الاولى ان يقال لان الموجبة
المهملة المعدولة المحمولة مستلزمة اثبات النفي للبعض فلو لم يفد الكل العموم لزم
ترجيح التاكيد على التاسيس وثالثها ان افادة التقديم العموم لا يخص الجملة الخبرية
فانه يجري في قولنا الكل انسان لم يقم والم يقم كل انسان فليس الدليل واردا على المدعى
دون كل فرد واذا ثبت ان انسان لم يقم معناه بقي القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان كل انسان لم يقم كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد المرجوح

على التاسيس الواجب فثبت العموم والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية
النفي عن كل فرد يريد السالبة المهملة التي موضوعها نكرة بدليل قوله لورود موضوعها
في سياق النفي لان الوارد في سياق النفي يفيد العموم اذا كان الوارد نكرة وقد يلغز ذلك فمن الاشتهار
الى ان استغني الورود عن التقييد بالنكرة ولك ان تجعل اللام للوقت وتجعل قوله هذا
تقييدا للحكم لا تعليلا فيندفع ايضا انه لا وجه لتعليل هذا الحكم وعدم تعليل كون الموجبة
المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية ووجهه الشارح المحقق بانه احتاج هنا الى التعليل
لان هذه الدعوى منافية لما تقرر في محله ان المهملة في قوة الجزئية وفيه نظر لان الحكم
بان كل مهملة في قوة الجزئية لا ينافي ان بعض المهملة في قوة الكلية ولا بد من تخصيص
المقدمة الكلية الحاكمة بان النكرة الواردة في سياق النفي تفيد العموم بما سوى نكرة عامة
قبل ورودها في سياق النفي والا لنا قض حكمه بان لم يقم كل انسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل
فرد وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد لا يلزم ان يكون شيء منهما تاكيدا لانتاسيسا لان التاكيد لاعادة
بلفظ ما افيد بلفظ اخر وهنا ليس كذلك لم يكن افادة معنى مرتين بلفظين لان النفي عن الجملة
في الصورة الاولى اي الموجبة المهملة المعدولة لان النفي عن كل فرد في الثانية
اي السالبة المهملة انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وقد زال ذلك الاسناد
اليها فيكون تاسيسا كما كان قبل دخول كل كذلك هكذا اوضح الشارح هذا المقام وفيه
انه لو كان التاكيد ما ذكره لم يصح انه يؤكد التقدير في انا سعيت تارة بوحدي وتارة
مرة بلا غيري فالصحيح ان التاكيد اعادة ما افيد بشيء بقيد اخر وفي ما ذكره المصنف بحث
لان المسند اليه عند التحقيق ما اضيف اليه كل وكل ليبان افراد افراد المسند اليه ولذا لا يوصف
بل المضاف اليه فالنفي عن الجملة او عن كل فرد لا يستفاد الا من الاسناد الى ما اضيف اليه وايضا
لا يجري ما ذكره لو وضع لام الاستغراق موضع كل لان المفيد للنفي في الصورتين الاسناد الى
امر واحد فاللام لتاكيد ما يفيده الاسناد وتقريره فان قلت هذا الجواب ينافي الجواب
الذي بعده لانه مقتضاه ان كلا على هذا التقرير في الصورتين تاسيس لا التاكيد ومقتضى قوله
ولان الثانية اي السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت
عن الجملة فاذا احملت كل على الثاني لا يكون تاسيسا ان كلا اذا افادت ما افاده التركيب
قبل دخوله تاكيد قلت الجواب الثاني مبني على تسليم ان كلا تاكيد فمن هذا الجواب تسليم
مانع في الاول ونبه عليه المصنف في الايضاح حيث قال وان سلمنا انه يسمى تاكيدا يعني لو
اصطلح على تفسير التوكيد بما فيه معنى يحصل بدونه ولا مشاحة فيه والثانية بعد الحمل على
ما حملت لا يكون تاسيسا بل تاكيدا ولا يكون فيه ترجيح التاسيس على التاكيد بل ترجح تاكيد على
تاكيد ولا يخفى انه يمكن ان يناقش حينئذ ايضا بان ما هو المشتهر ان التاسيس خير من التاكيد بالمعنى
الاصطلاحي ولهذا اوضح بان الافادة خير من الاعادة واما كون التاكيد بهذا المعنى خيرا

وعن كل فرد

من التاسيس

من التاسيس المقابل له فغير بين ولا مبين وكيف ولا يتخالج شيء احد عند استعمال بعض الانسان
لم يقم ولم يقم بعض الانسان مع انه يفيد فائدتها الانسان لم يقم ولم يقم الانسان هذا
واجاب الشارح عما ذكره المصنف بان افادة النفي في الجملة في ضمن افادة النفي عن
كل فرد خلاف افادته على الوجه المحتمل لان يكون في ضمن النفي عن كل فرد وفي ضمن
النفي عن بعض مع الثبوت لبعض والكل يفيد الثاني والمفاد قبل الكل هو الاول
فيكون تاسيسا وفيه ضعف لان لم يقم كل انسان لنفي الشمول مع بقاء اصل الفعل
كما سيجيء فالجواب الصحيح ان النفي عن الجملة مع كل بان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض
وهذا المعنى غير النفي عن الجملة بان يكون منفيا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم من اجاب
بانه اذا احمل الكل على الثاني يكون تاسيسا لان دلالة لم يقم انسان عليه بالالتزام
ودلالة لم يقم كل انسان بالمطابقة ويكفي في التاسيس اختلاف الدلالتين ورده الشارح
بانه يلزم حينئذ ان لا يكون كل انسان لم يقم على تقدير جعله للنفي عن جملة الافراد
تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم بطريق الالتزام وهو ظاهر ولا يخفى عليك ان دلالة
كل انسان لم يقم ايضا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام لانه لاثبات عدم القيام للكل ويلزم
النفي وان دلالة لم يقم انسان على النفي عن جميع الافراد ايضا عند المستدل بطريق الالتزام
لانه في قوة الكلية فلو كان لم يقم كل انسان لعموم النفي لم يكن تاكيدا ولك ان تمنعه
بطلان ترجيح التاكيد على التاسيس لان استعمال كل في التاكيد اكثر فالاصل فيه كونه للتاكيد
وان تدفعه بانه لا اشتباه في ان الافادة خير من الاعادة وذلك يقتضي بطلان ترجيح
التاكيد على التاسيس فلا يسمع المنع ما لم يعارض هذه المقدمة امر لا اشتباه فيه وكون
كل في التاكيد اكثر انما يسلم اذا اضيف الى الضمير فانه لا يكون الا تاكيدا او مبتدا وبعد
ثبوته لا يفاد من تلك المقدمة لان في اعتباره ترجيح جانب اللفظ وفي اعتبار هذه المقدمة
ترجيح جانب المعنى واذا دار الامر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ يراعي المعنى
ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم كل انسان سالبة كلية لا مهملة
ولا في قوة الكلية فان قلت لا يضر هذا القائل فيما هو بصدده من ترجيح التاكيد على التاسيس
بل ينفعه لان كون سالبة كلية اقوى في اثبات مطلوبه من كونه في قوتها قلت نظر المصنف
لم يقتصر على تزييف دليله بل حمد ذاك وخطاه في الاصطلاح ومقصوده التنبيه على فساده
جعله مهملة ليلا يتخذ قوله مذهبا ومنشا غلطه ما شاع في كتب الميزان من تعيين الاسوار
وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الاشارات من ان كل ما يدل على كمية
الافراد فسور حتى اللام والتنوين وبعد اتضح ان قصر النظر على تخطئة القائل في
السالبة المهملة في قصور النظر اذ جعل انسان لم يقم ايضا خطا ولما كان ما ذكره من الدعوى
صدقا وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه اراد ان ينبه على ذلك دفعا
لتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فاني بعقبه بكلام الشيخ قال الايضاح في هذا

المقام

اعلم ان ما ذكره هذا القايل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة اخرى شهور
وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره هذا **عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة**
في حيز النفي دخول الشيء في حيز النفي ان يتعلق النفي بثبوت شيء له او بثبوته لشيء او
يتعلق شيء به او بتعلقه بشيء ولما كان يتوهم ان الداخل في حيز النفي ما دخل عليه اداته
دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال **بان اخرت عن اداته** اي بلا فاصلة سواكانت معمولة
لها او لا لا يخفى ان مناسب هذا الفن حرف النفي واداة النفي لغة ارباب الميزان وكانه اراد الة
النفي واختارها على حرف النفي ليشمل ليس بلا خفا **نحو** قول ابي الطيب **ما كل ما يتمنى المرء يدركه**
تجري الرياح بما لا تشتهي السفن فكل في هذا المثال معمول للنفي على لغة دون لغة وكونه
مثالا للمعمولة للفعل المنفي اظهر من كونه مثالا لما اخرت عن الاداة بلا فصل لانه من مواقع
اختيار النصب في كل **او كانت معمولة للفعل المنفي** او شبهه نحو ما انا ضاب كل رجل
نحو جاءني القوم كلهم قال الشارح المحقق قدم التاكيد لان كلا اصل فيه ولا يخفى ان النافع
ان يكون التاكيد اصلا فيه دون العكس **وما جاءني كل القوم** لم يقل وما جاءني كلهم تنبيها على ان الكل
المضاف الى الضمير لا يكون الا تاكيدا **او لم اخذ كل الدراهم او كل الدراهم لم اخذ**
وغيرها الى ليرد معمول ما لا يتقدم عليه **توجه النفي الى الشمول خاصة وافاد الكلام**
ثبوت الفعل او الوصف لبعض قال الشارح المحقق ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان
الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن قلت **وليشمل نحو ما اكل القوم كلهم ابوه او يكتب**
ابوه فانه ليس فيه ثبوت الفعل او الوصف لبعض بل لمتعلق بعض قلت لا يدان يقال
او ثبوت البعض لشيء ليشمل نحو ليس القوم كل العلماء ولا يخفى بعد ذلك ان هذه الكلية
منقوضة بقولنا ما زال كل انسان متنفسا واخواته لانها لا تفيد ثبوت الفعل لبعض بل
ثبوت امر آخر وراء الفعل للكل وانه يرد انه اريد بكونه معمولا للفعل المنفي ان يكون
معمولا لفعل دخل عليه النفي بحرج عنه نحو ليس كل انسان ناجيا ولو اريد ان يكون
معمولا لفعل يدل على النفي دخل فيه نحو انتفى كل انسان **او تعلقه** اي الفعل او الوصف
به اي ببعض او رد عليه الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ المبالغة في ان النفي للعموم
خاصة مع بقا الاصل في بعض مواد يتخلف من كلام الله عز وجل نحو والله لا يحب كل كفار
اثيم وقوله ولا تطع كل حلاف مهين فقال والحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي قلت
يمكن ان يعتذر عن تلك المواد بان نفي المحبة كناية عن البغض والنهي عن الاطاعة كناية
عن الامر بالاجتناب والمضادة فكلمة كل ليست معمولة للفعل المنفي فيها ولا يخفى ان هذا
التحقيق من الشيخ ليس لخصوص كل بل هو مبتن على ما حققه غير مرة من ان النفي
اذا دخل على كلام فيه قيد تتوجه الى القيد وتثبت الاصل والتحقيق ان هذا اكثري لا كلي
ولا يبعد ان يقال مراد الشيخ ان مقتضى ورود النفي ان ينصرف الى القيد حتى لا يستفاد
منه لا ذلك كما ان مقتضى وضع اللفظ لمعنى ان لا يفهم منه الا ذلك المعنى وذلك لا ينافي

ان يفرض امر يخرجه عن مقتضاه ويعمل به ما لا يرضاه ولا يخفى ان البعضية قيد في
الكلام كالعموم المستفاد ومقتضى ذلك ان يفيد ما جاءني بعض القوم ثبوت الحكم للكل
لرجوع النفي الى البعضية مع انه ليس كذلك والفرق من مواهب الانظار الدقيقة ولا
ضنة بك ان كنت اهلا له فنقول قد شاع استعمال البعض في البعضية المطلقة الجامعة
للكل اكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة الجامعة للكثرة فكما ان ما جاءني رجل جامع
عموم النفي فكذلك ما جاءني بعض القوم فلذا يفيد مجيء الكل **والا** اي وان لم يكن كلمة كل
داخلة في حيز اداة النفي بان لا يكون في الكلام نفي نحو كل انسان قام او قام كل انسان او
كان لكن لم يدخل في حيزه **عم** الكلام ما احاطت كل به من الافراد ولما كان العموم في المثبت
واضحا اقتصر على بيانه في الكلام المنفي **كقول النبي عليه السلام لما قال له ذو اليدين**
وهو الخرباق السلمي ويقال له ذو الشمالين ايضا ولعلهم اشاروا بذلك الى ضعفهما او الى
قلة غنائهما ويقال له الاضبط وهو الذي يعمل بيديه كذا في بعض شروح المصابيح وفي
الشرح ان قوله والا معنى وان لم يكن كلمة كل داخلة في حيز النفي ويكون في الكلام نفي
ومعنى قوله عم عم النفي وما ذكرنا اشمل وما ذكر اظهر **اقصرت الصلوة**
ام نسيت يا رسول الله مقول قول ذي اليدين ومقول قول النبي عليه السلام **كل ذلك**
لم يكن اي لم يثبت القصر ولا النسيان وفيه اشكال وهو انه كيف اتى صدر عن معدن
الصدق ما لم يطابق حتى قيل مراده صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن في اعتقادي فيكون
صادقا ولا يخفى انه يتجه انه كيف يظن به صلى الله عليه وسلم الاعتقاد الغير المطابق فلا
بد ان يلتزم انه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق او القول الغير المطابق في ما ليس
هو من الامور الدينية ولا يبعد ان يقال النسيان ليس منه صلى الله عليه وسلم بل انساه
ربه ولذا امرنا بان لا نقول نسيت بل نسيت على صيغة المجهول من التفعيل ولا يخفى ان هذا
الترديد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان والا ينبغي ان يقال اقصرت الصلاة
ام نسيت ام سهوت **وعليه** لا فائدة فيه والظاهر وقول ابي النجم **قد اصبحت**
ام الخبار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله ليلا يكون معمولا للفعل المنفي ويفيد
عموم النفي اذا المعنى علي اني لم افعل شيا من الذنوب لا اني لم اصنع جميعها قال المصنف المعتمد
في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث ففي وجهين احدهما ان
السؤال بأم عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام فجوابه اما
بالتعيين او بنفي كل منهما وثانيهما ما روي انه لما قال صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن
قال ذو اليدين بعض ذلك فذكر ان والايجاب الجزئي نقيض السلب الكلي هذا وما في
المصابيح فذكر ان بعض ذلك فاقبل على الناس فقال أصدق ذو اليدين فقالوا لم تتم
فصلى والذي اري انه يصح الجواب باثبات كل منهما ايضا لان الجواب بنفي كل منهما تخطئة بنفي
ثبوت احدهما ويشاركه الجواب باثبات كل منهما في التخطئة في هذا الاعتقاد وهذا الكلام وقع

في اليمين فلنرجع الى ما كنا فيه ثم قال ويقول اني اليوم يميني انما الاحتجاج بقوله ما اشار اليه الشيخ
عبد القاهر وهو ان الشاعر فصيح والفصيح الشايع في مثل قوله تصبك والين فيما يكسره وزنا
وسياق كلامه انه لم يات بشيء مما رعت عليه هذه المراة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير
مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة هذا وفيه بحث لانه ان اراد بالمطلوب عدم افادة
الداخل في حيز النفي العموم وافادة غير الداخل فالحديث لا ينفي في اثباته على ان نظم دليله لا يطابق
كونهما كليهما مفيدا وان اراد الثاني فقط لكفاه ان يقول فلو لم يكن الرفع مفيدا لذلك لم يرفعه ولا دخل
لحديث النصب فيما هو بصدده واعترض الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع الشرطية المعاملة فلو كان
النصب الى اخره يستدعي انه لا محالة هنا للنصب اذ الكل المضاف الى الضمير لا بد وان التاكيد الى
غير المبتدا وتا لنظير هذا الاستدلال سيبويه على ان حذف الضمير المنصوب في الخبر
الجملة المبتدا جايز في السعة بقول الشاعر بان كما من قتلت عامر حيث حذف الضمير عن خبر المبتدا
مع انه ضرورة اذ لو نصب كما من لاستقام الوزن ولم يكن حذف الضمير ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب
عليه بانه لا يصح نصب كما من لانه يلي العامل اللفظي بل يجب رفعه اما كونه مبتدا او تاكيدا ولا يخفى ان اعتراض
ابن الحاجب لا يتوجه على سيبويه اذ لو لم يجز حذف الضمير في السعة لم يكن وجه لاختيار الرفع على نصب
يشعر بسلامته عن الحذف واستوايهما في عدم الجواز على ان النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه
يؤول الى النزاع في صحة كون كل المضاف الى الضمير معمولا للعوامل اللفظية اصالة وقد صرح المعنيين
بثبوته على قلة ولا اظنك ان لا تذكر هنا ما قدمناه لك ان مراد الشيخ ان التقديم على النفي
يفيد العموم اذا دخل وطبعه كما فادة الوقوع في حيز النفي رفع العموم كذلك ولا ينافي ذلك تخلف
الافادة لعارض فلا يذهب عليك ان اثبات الحديث والتعرض لتلك الدعوى دونه خرط القتاد
واما تاخير فكما تقدم المقام تقديم المسند يعني ان تاخيره ليس من مقتضيات الاحوال واما هو
من ضرورات مقتضى الحال فلذا لا يبحث عنه وما ذكرنا اندفع ما يجب عليه ان التاخير ليس مقتضى
الحال فلا معنى للبحث عنه واما يجب لو كان مقصوده ان تاخيره مقتضى احوال تبين في تقديم المسند
وستعرفها وليس كذلك ولذا لم يتعرض لها في هذا الكتاب ولا في الايضاح وقد بعد الشارح حيث
ظن ان المقصود ذاك فقال وسيجيء بيانه ومما يقتضي تاخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند
نحو على الله توكلنا مثل هذا كلا قد يراد كلا تاكيدا ومبتدا على ان المثال اليه متعدد
واختار هذا مع ان الشايع في التعبير عن المتعدد المذكور ذلك رعاية لكونه مقتضى الظاهر
قريبا بخلاف خلاف مقتضى الظاهر ويريد ان كلا من الاضمار والنظير اي هنا مقتضى الحال
الظاهر ولقد عجب حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر بما هو خلاف مقتضى الظاهر
من وجوه حيث وضع اسم الاشارة موضع الضمير والمفرد موضع الجمع تنبيها على انه جعلها لحسن
البيان ولطف المزج واحدا وبناية الايضاح كالمحسوس وذلك ان تجعل هذا فصل الخطاب اي خذ
هذا وما بعده كلاما مبتدا ولقد بهتك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى الظاهر في صدر
هذا الدعوي نظرا الان يقال اشار بهذا الى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة وقد تخرج الكلام

على خلافه

على خلافه اي مقتضى الظاهر اذ الظاهر في هذا الباب وغيره ايضا كما علمت انه خرج كذلك
في باب الاسناد غير موة لاسرار خفية مع اولي بصاير ذكية وهذا النوع وان كان ذا مزية
وفي درجة عالية يجوز ان لا تكون مكثورا لما يقابله لكن قل بالنسبة اليه لما قل مستعده وقابله
وقابله فلذلك اتى بكلمة قد مع المضارع اشارة الى ان مقابله هو الكثير الشايع وبدا فيه
بوضع المضمر موضع الظاهر على خلاف ما في المفتاح حيث ابتدا بوضع اسم الاشارة لانه بفوق ما وراه
كيف وهي في ضمايرا كثر من تلك الوافع لا بعد ان خلاف مقتضى ظاهر

موضع المضمر صح فتامل

وضع المظهر موضع المضمر وذلك اذا لم يتقدم المرجع بلفظ ذاك عليه او بقرينة وهذا او بشاهد الاكبر
فالاكبر ويقول العبد الاصغر لا يبعد ان يجعل الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقدير المفسر
وتاخير المفسر فيكون الاخراج مما هو مقتضى ظاهر الحال من التقدير الى ما بعده من التاخير
وبالعكس الاولى في التفسير لانه في باب الضمير حقه التقديم وثانيهما في الضمير لان
حقه التاخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع المضمر موضع الظاهر باخراج الكلام
على خلاف مقتضى الظاهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل ونعم رجلين
مكان نعم الرجلان ونعم رجالا مكان نعم الرجال فقد اشار الى ان الضمير عبارة عن متعقل
مبهم فسره التمييز اي وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل واختلف في الرجل هل هو لمعنى كل رجل
فجعل الممدوح بمنزلة جميع افراد الرجل مبالغة او لمعنى هذا الجنس لجعله بمنزلة نفس الجنس
مبالغة او لمعنى رجل مبهم بحسب الوجود فان الابهام يناسب الكمال والتعظيم وقيد
التمثيل بقوله في احد القولين كما فيده المفتاح مراده به القول اي نعم الرجل جملة مستقلة
والمخصوص بالمدح خبر مبتدا محذوف احترازا عن القول بكون نعم الرجل خبره وخفي
وجه الاحتراز مع انه لا خلاف في ان ذلك الضمير مبهم على كل تقدير فوجهه الشارح
المحقق بان التقييد لان كون الضمير مبهما مقطوع به في حد القول وفي القول الاخر
يحتمل الرجوع الى الخصوص فاشكل عليه امور احدها ان الضمير حينئذ معين لا ابهام فيه
فغاب الابهام من التفسير والتمييز لا يراد التمييز معنى واجب ابراز في التثنية والجمع
فاجاب بان الاستتار من خواص هذا الباب ولهذا الباب خواص وبان الابهام والتفسير
يكفي له تاخير المرجع والتمييز للتاكيد كما في نعم الرجل رجلا وقوله تعالى ذرعها سبعون
ذراعا هذا او تبعه السيد السند في شرح المفتاح ولا يخفى ما فيه من التكلفات بل اصعب
التعسفات على ان الابهام العارض من تاخير المرجع لا يكفي في التمييز لانه لرفع الابهام
المستقر ولعدم تعقل كلام السلف على ما ينبغي وحب توجيهه امثال هذه الافات ونحن نقول احترز
عن القول الاخر لانه على ذلك القول ليس من قبيل وضع المضمر موضع المظهر لان المقام ليس مقام
المظمر بل هو من قبيل وضع مضمر مقام مضمر معين فان قلت قد تقرر في النحو ان
ضمير الغايب وضع لما تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما وان الضمير المبهم سواء كان ضمير الشان
او غيره مما وضع لغايب تقدم حكما فكيف صح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل

فيما وضع له قلت شاع استعماله في غير المقدم ركما فقتضي الظاهر في مقام يلتبس المراد منه
ولا يتضح ان يؤتي بما يتضح منه المراد وان كان الاتيان به مقتضي الوضع فالاتيان به دون الظاهر
عدول عن مقتضي الظاهر **وقولهم هو اهي زيد عالم** اختاره علي زيد فايم لان الجملة
المفسرة لضمير الشان يجب ان يكون امرا عظيما يعتني به ويستحق ان يختال لتكينه في تقيين
السامع وذكر الجملة الاسمية لان الفعلية لا تقع مفسرة له مالم يدخل عليه شي من النواسخ
ولم يقل هو زيد عالم وهي هند عالمة مع انه لا يجوز تانيثه مالم يكن في مفسره عمدة مونث
فحينئذ يختار تانيثه تنبيها علي ان مقتضي القياس ان يستوي المذكر والمونث مما عمدته مونث
لحكم الاستعمال علي خلاف القياس **مكان الشان او القصة** يعني وضع هو مكان الشان وهي مكان
القصة وهو راجع الي الشان المعقول وهي الي القصة المعقولة بمنزلتها الجملة بعده
لينكمن متعلق بيوضع المضمر موضع المظهر وتعليل له **ما يعتقبه** اي ذلك الضمير في
ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه اي من الضمير **معني** اما لعدم رشحه للضمير لاشتاره
كما في نعم رجلا وكان زيد قايما او لخفا المراد منه بعد سماعه **انتظره** اي انتظر ما يعقبه
قال الشارح المحقق لما جبل الله عليه النفوس من الشوق الي معرفة ما قصد ابهامه ونقول
ولان الانسان حريص علي ما منع ولانه لا يرضي ان يضيع ما قاساه من المشقة في حصوله
ولا بعد ان تاكد طمعه في حصول فايدة من التكلم لا يندفع طمعه حتي يحصل وبما ذكرنا
اندفع ما اورده الشارح المحقق من ان ما ذكره لا يتم الا في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم
اذ السامع ما لم يعلم المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم
لما ذكره ليس بسديد وعلمت ان تمامه في ضمير الشان علي اطلاقه واستغنيت عن ان تخصيص
التعليل بضمير الشان كما ذهب اليه الشارح المحقق في شرحه علي المفتاح ولنمسك فيه بخيله
وفي عبارة المفتاح ليست في عبارة المتن وبوجوده في الايضاح نعم يرد ان اللايق بنظر البليغ ان
يكون المقصود تمكين ما هو العمدة والمقصود وهو فاعل نعم دون التميز الذي فضلة في الكلام
ففي ضمير الشان يتم ان المقصود تمكين ما هو العمدة والمقصود وهو فاعل نعم دون التميز هو
الذي هو فضلة في الكلام ففي ضمير الشان يتم ان المقصود تمكين ما تعقبه من الجملة واما
في باب نعم فلا يتاتي ان المقصود تمكين فاعله في النفس فالاوجه ان يقال المراد بما تعقب
الضمير فايدته وما يطلب حصوله عقيب تصوره وفي نعم اذا تصور المستتر فيه تحصيل مفاده
بالتوسل بتميزه والعود منه الي التميز ثم من التميز اليه فيحصل بعد انتظار فيتمكن في الذهن
لان الانسان مجبول لحفظ ما حصل بتعب ومشقه وان قل مقداره وبعد مراجعته يفوت
ما حصل بسهولة وان كان عظيما ولان سماع الضمير ابهم كسماع حرف التنبيه تزل الغفلة
فيدرك ما تعقبه تنزيها عن الغفلة ولانه يتصور سماع الضمير مبهما ثم ياتي بالتفسير مبينا
فيتمكن من التكرار ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب تنازع العاملين وياليه رجلا
وياليها قصة وربه رجلا وقوله فقضاهن سبع سموات واشار المصنف اليها اشار والشي

وهم

في كل جملة لان شان وقصة غير فوق وتحت المونث م

به ثقة بفهم الواقف فان توقف في حق الكل وله غير نظر فتنازع العاملين بانه ليس من باب المسند اليه
ليس بذاك لان ما يلوح من قول المصنف وقد يخرج الكلام علي خلافه اي علي خلاف مقتضي
الظاهر دون ان يقول وقد يخرج اي المسند اليه علي خلافه سوح بان قصده الي اعم وتاييد
ذلك بتعرضه بغير المسند اليه ايضا مرة بعد مرة علي انه لا ينفع ما ذكره في ضمير باب التنازع
ولا في ضمير فقضاهن سبع سموات لان منه فقضيت سبع سموات لان الاضمار والتفسير بالبدل
شايع في الفاعل والمبتدا ايضا وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع المضمر موضع المظهر
اشتهار المرجع ووضوح امره كقوله تعالي انا انزلناه اي القران اولانه بلغ من عظم
شانه الي ان صار منعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي وفي كونهما مقام الظاهر نظر لانه
هذا المقام مقام اضمار لظهور المرجع من غير سبق ذكر ومقام وضع المضمر موضع الظاهر
مقام لم يسبق مرجع الضمير ولم يدل عليه قرينة حال كما صرح به المفتاح نعم منه ما اضمر

لادعاء ان الذهن لا يلتفت الي غيره كقوله

زارت عليها للظلام رواق ومن العجوز قلايد ونطاق

اي زارت الجنيبة حال كونها مستورة بزواق من الظلام وحال كونها عليها قلايد ونطاق من العجوز فان قلت هل يجوز ان يكون ادعاء التقرير في الاذهان نكتة لابراد
ضمير الشان قلت لا لانه مناف لتفسير الضمير **وقد يعكس** اي يوضع المظهر موضع المضمر
فاذا كان اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي المسند اليه او المظهر **لاختصاصه**
بحكم بديع اورد في الكلام له والاولي لكونه محكوما عليه بامر بديع هذا اذا اريد بقوله
لاختصاصه بحكم بديع كونه مختصا بحكم بديع كما هو المشهور اما لو اريد تخصيصه بالحكم
البديع يعني التفسير باسم الاشارة ليجعل مخصوصا بحكم بديع لانه لو لم يتميز والتفسير لغير
لا يختص الحكم به بل كان مردد ا بينه وبين ما يلتبس به فعبارته سديدة **كقوله** اي كقول
ابن الراوندي **كم عاقل عاقل** اي كامل العقل كذا قالوا ويحتمل ان يكون من قبيل كل فرد فرد
اعيت اي اعجزته او اعيت عليه اي صعبت وحذف العايد المفعول اهون من حذف العايد
المجرور والابلغ ان يجعل حذف المفعول للتعميم اي اعيت كل احد او صعبت علي كل احد طرق
معايشه فيشكل عليه المعيشة ولغيره اعانته **مذاهبه** اي طرق معاشه **وجاهل جاهل**
عطف علي عاقل عاقل **تلقاه مرزوقا** عطف علي اعيت مذاهبه ولا باس اذ المجرور مقدم ويحتمل
ان يكون مرزوقا حالا من المفعول وان يكون حالا من الفاعل اي تلقاه مرزوقا اثر بسبب ملاقاته
وفيه مزيد مبالغة في ثروته سببا اذا جعل المضارع للاستمرار **هذا الذي ترك** اي صير
فان ترك اذا عدي باثنين يكون بمعني صير علي ما في التسهيل **الاوهام حايرة وصير العالم**
النحرير المتقن **زنديقا** اي نافيا للصانع منكرا للاخرة وتفسيره مجرد اتباعي للصانع كما في
بيان الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يومن بالاخرة
والربوبية وفي القاموس او هو معرب زر دين اي دين المراة فان قلت اذا كان هذا مصير الاوهام

ذوات حيرة فكانه امر العالمات بتحيير فمن ابن التصيير جازما بنفي الصانع قلت جعله الغضب
المستولي عليه من حرمانه مع استحقاقه منكرا للصانع معاندا فقوله هذا اشارة الجاهل معقول
غير محسوس وهو كون العاقل محرومًا والجاهل مرزوقًا فكان المقام مقام الاضمار لكنه لما اختص
بحكم بديع وهو جعل الاوهام حايرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه
فابرزه في معرض المحسوس فكانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي
له تلك الصفة العجيبة والحالة البديعة فان قلت بذكر اسم الاشارة لا يزيد فيه تمييزا لا
تصحبه الاشارة المفيدة لكمال التمييز فكيف يوجب كمال العناية بتمييزه ذكر اسم الاشارة
الغير المفيد له قلت اذا برزه في معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة اليه توجه
الباصرة الي المحسوس فحصل عنده مزيد تمييز والاظهر انه للتنبيه علي كمال ظهوره الي ان بلغ
منزلة المحسوس قال السيد السند قد رد علي ابن الراوندي من قال

∴ كم من اريب فهم قلبه ∴ مستكمل العقل مقل عديم ∴
∴ ومن جهول مكثر ماله ∴ ذلك تقدير العزيز العليم ∴

∴ ومن قال ∴

∴ تكد الاريب وطيب عيش الجاهل ∴ قدر شداك ايحليم كامل ∴

او التهكم بالسامع جعله المفتاح عديل الاختصاص بحكم بديع ووجه كمال العناية بتمييزه
وكذا نظايره التي بعدها واعترض عليه بان التهكم بالسامع ونظايره يوجب ايراد اسم الاشارة
ولا يوجب كمال العناية بتمييزه واجاب عنه السيد السند في شرح المفتاح بان التهكم يطلب
اسم الاشارة للوجيهة لكمال التمييز فالتهكم يصير سببا لكمال العناية بتمييزه الموجب لايراد
اسم الاشارة ولا يخفي انه تكلف فلذلك قال الشارح المحقق هو عطف علي كمال العناية بقي
الكلام في انه يكون مقصود المصنف لانه لم يتعرض في الايضاح لمقصود المفتاح فيمكن ان يقال انه
رضي بما فيه واختصره من غير عدول عنه كما اذا كان اعمي او لا يكون ثم مشار اليه او البعد علي كمال بلادته قدمه علي فطانته لانه الانسب بالتهكم
او فطانته حيث تنزل غير المحسوس عنده منزلة المحسوس او التنبيه علي كمال ظهوره وحدة
بصره فاحفظها فانها من المبدعات او ادعا كمال ظهوره لم يقل او التنبيه علي كمال
ظهوره لان وضع اسم الاشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعا لان جعله محسوسا ادعا وعليه
اي علي وضع اسم الاشارة من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دينه تاللت
اي اظهرت العلة بكي اشجي علي صيغة المعروف كما هو المعروف من باب علم لازما اي احزن
وتحتمل صيغة المجهول من باب نصر متعديا اي احزن وما بك علة حال موكدة لانه يفهم
من التعليل عدم العلة والجملة دعايية معترضة تزيدين قتلي الظاهر اردت لانه
اراد حكاية الحال الماضية قد ظفرت بذلك القتل المحسوس ويحتمل ان يكون ذلك اشارة
الي بعد القتل لانه لكمال شجاعته يبعد عن قتله كل احد وهي قد ظفرت بمجرد تعاللها وان كان

المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكن وذلك اما لان
في ذلك الاسم الظاهر تقليد الاحتمال واما لان الظاهر لما وقع غير موقعه كان كحدوث
غير متوقع فاثر في النفس تاثيرا بليغا ويمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم
الاشارة نظر نحو قل هو الله احد الله الصمد وعند بان ترك الاضمار لانه يتبادر الذهن
منه الي الشان الذي ذكرانفا ولا يبعد ان يكون من نكات وضع غير اسم الاشارة موضع الضمير
التنبيه علي بلادة السامع حيث لا يفهم الضمير وادعا للحفا حيث لا ينتفع الا بتكرار البيان الواضح
ونظيره ولا خفا في انه لا حاجة الي قوله من غيره فوله تعالي وبالحق انزلناه وبالحق نزل
ايما انزلنا القران الا بالحكمة ولا يخفي ان الظاهر فبالحق نزل لانه لازم الانزال بالحق لان
يقال المراد بالانزال تقدير النزول قال السيد السند في شرح المفتاح لو فسر الحق بالاوامر
والنواهي لم يكن مما نحن فيه قلت وحينئذ تكون الواو في موقعه او اد خال الروع في ضمير
السامع المهاب وتربية المهابة ولا خفا ان ادخال الروع في الضمير وتربية المهابة
واحد فلهذا عطف بالواو ولو اريد ادخال الروع ابتدا كان مخالفا لتربية المهابة
لانها ادخال الروع بعد وجوده وقيل مع ذلك هما متغايران والمقصود منهما بيان نكته
واحدة وهي ادخال الروع فلذا لم يعطف بالواو قلت ولم يقل مثالها بل مثالهما اشارة
الي ان القصد من الادخال والتربية الي نكتة واحدة او تقوية داعي المامور الي ما
امر به وهو عظمة الامر مطلقا اي مثال ادخال الروع مطلقا وتقوية داعي المامور قول
الخلفا امير المومنين يامرك بكذا امكان انا امرك ويمكن ان يكون النكتة فيه اظهار التضرع
باني لا اطلب منك مطاوعتي بل مطاوعة امير المومنين ايا كان وعليه اي علي وضع المظهر
موضع المضمر للنكتتين قوله تعالي فاذا عزمت فتوكل علي الله حيث لم يقل علي لان في
سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر ادخال روع في قلب السامع ما ليس في ضمير
المتكلم وتقوية الداعي الي التوكل ما لا يخفي ولا وجه لتخصيصه بالتقوية كما فعله الشارح
المحقق والسيد السند في شرح المفتاح او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة لان
في المظهر دلالة علي ما يوجب اظهاره رحمة المخاطب بخلاف الضمير كقوله

∴ الهي عبدك العاصي اتاكا ∴ مقرا بالذنوب وقد دعاكا ∴
∴ فان تغفو فانت لذاك اهل ∴ وان تطرد فمن يرحم سواكا ∴

ولا يخفي انه لو قال وان ترحم فمن يرحم لكان في غاية اللطافة وكانه احترز عن لفظ الرحم
لشيوعه في وصف الشيطان قال الشارح المحقق حيث لم يقل انا العاصي اتيتك علي ان
يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ
انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالي قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الي قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يومن بالله وكلماته حيث لم يقل
فامنوا بالله وفي ليتمكن من اجرا الصفات المذكورة ويشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله

المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحق صح بالحكمة

هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا
من التعصب لنفسه هذا فقد جعل المظهر الذي هو عبدك مقاما لانا في انا العاصي
فاشكل عليه موقع العاصي فجعله بدل الكل على مذهب الاخفش مع ان الجمهور على منعه
الا عن ضمير الغايب وتبعه السيد السند وسعى في ترجيح مذهب الاخفش ونحن نقول
وضع عبدك موضع انا الغير المقرون بالوصف ولذا صح ان يكون من تمام ذلك الوضع
المتمكن من الوصف بالعاصي والا فع ضمير المتكلم ايضا يتحقق ذلك التمكن بايراد الوصف
بدلا لان النافع في مقام التضرع ذكر وصف العبودية لا جعله صفة خويّة قال السكاكي
هذا اشارة الى ما يستفاد من اقرب مثال وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم غير مختص
بالمسند اليه لا يخفى انه لغو لا فايدة فيه لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي لانه
منهما اتفاق وعليه فاذا عزمت فتوكل على الله ولا بهذا القدر اي النقل من التكلم الى الغيبة
لا يخص بهذا القدر الذي كلامنا فيه من وضع الاسم الظاهر موضعه بل قد يكون موضع
ضمير غايب موضعه ثم اضرب عن هذا المقصد الى الاهم الاعم فقال بل كل من التكلم
والخطاب والغيبة مطلقا اي واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا ينقل الى اخر
ولذا عبر عن المتكلم والمخاطب والغايب بالمصدر ليصح اطلاقه على الجميع وزاد المصنف قوله
مطلقا نظرا لما قصده وللتنبيه على غيره ايضا من الاطلاق عن ان يكون مقتضى المقام
من عنوان يعبر عنه بعبارة اخرى كما في الامثلة السابقة حتى يصح قوله ويسمى هذا النقل
عند علما المعاني التفاتا وليس المراد الاطلاق عن ان يكون معبرا بعبارة اخرى كما يستفاد
من سوق كلام الشارح المحقق لان هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام بل ما ذكرنا من
التقييد ومن الاطلاق عن ان يكون في المسند اليه وما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد
السند من ان في قوله ولا بهذا القدر اي نساعح اذ المراد ولا يخص مطلق النقل بهذا
القدر من النقل من التكلم الى الغيبة غير ملتفت لان العبارة بعيدة عنه جدا ولا يحمل عليه
تعسف ولا يعود اليه قايل وانما قال عند علما المعاني مع ان بيان التسمية في علم المعاني يعني
عنه ليلا يتوهم ان التسمية اصطلاح منه حيث اشتهر خلافه بين الجمهور ولرد توهمه عبارة
الكشاف حيث قال يسمي التفاتا في علم البيان وتوجيهه انه جرى في استعمال علم البيان على
مذهب من يسمي العلوم الثلاثة بيانا لانه من علمي المعاني والبيان والبيان تحسين بل
من الثلاثة ولذا ذكره السكاكي في علم البديع ايضا لانه من حيث اشتماله على ايراد طرق
مختلفة لا يخرج عن اقسام المجاز ليس له حال مخصوص ببيان يستدعي ذكره بخصوصه في
علم البيان حتى يكون سببا لتسميته ومن قال انه من العلوم الثلاثة فلا بد له من اثبات
حسن عرضي به كحسن ذاتي وفيه بحث قال الشارح ما خوذ من التفات الانسان من يمينه
الى شماله ومن شماله الى يمينه قلت لا ينافيه ربما ينتقل من التكلم الى الخطاب او الى التكلم
باسم كقول امري القيس في المرثية كما ذكره العلامة في شرح المفتاح تطاول الليل

بتذكير الخطاب وان كان الشايع في خطاب النفس التانيث بدليل ولم تر قد بتذكير الخطاب
بالاثمد قال الشارح والسيد في شرح المفتاح الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع ويروى
بكسرهما وفي القاموس الاثمد كاحمد وتضم ميمه اراد المصنف مزيد تصريح بان التعبير باحدى
الطرق في مقام يقتضي الطريق الاخر التفات عنده فاكتفى بالتمثيل باول مصراع امرئ
القيس مع ان السكاكي اورد ابياته الثلاثة اذ هذا الالتفات في المصراع الاول فقط
وقد اتى من بين شواهد السكاكي بهذا لانه بالغ السكاكي في مدح امرئ القيس في هذا
المقام بحيث يرى اني ان اوفق ما ذكره هذا الشعر وما ذكره الشارح المحقق من انه
خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا من
التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فالتفات
لانه قد صرح بان في قوله لبيك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليل فيه ان من
امثلة كثيرا يحصل منه هذه الدلالة الا ان يقال اراد انه خصص هذا المثال من بين هذه
الامثلة المشتملة عليه هذا البيت وحينيذ يمكن ان يراد في الثلثة ويقال الانسب
في مقام الاقتضار على مثال واحد ان يذكر مثالا اول ما ذكر في القاعدة وهو نقل الكلام
من التكلم ولا يذهب عليك انه ينبغي للشارح ان يقول لما فيه من الدلالة على ان مذهب
علما المعاني عنده كذا لان مذهبه كذا لانه ادعى ان ما ذكره مذهب علما المعاني لا انه مذهبه
والمشهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه
باخر منها وكانه حمل السكاكي قولهم بعد التعبير عنه باخر منها على اعم من التعبير حقيقة
او حكما واقتضا المقام تعبيرا في حكم التعبير ولا يخفى ان التعبير عن معنى يقتضي المقام
التعبير عنه بلفظ مذكر بلفظ مونث وبالعكس وكذا التعبير بذكر بعد التعبير بمونث
يشارك الامثلة المذكورة في النكت فينبغي ان تجعل تحت الالتفات وله نظاير جوا ان
تتقطن لها ولا تقتصر عليما القيته اليك ولو لم يثبت انها جعلت التفاتا فتجعلها ملحقا
به وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتقييد تعريف الالتفات بان يكون التعبير الثاني
على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق على ان التنبيه لوجوب زيادة هذا القيد
من عنده ونتمسك بانه لو لم يقيد التعريف لدخل فيه ما ليس من الالتفات نحو انا زيد وانت
عمرو ونحو اياك نستعين فانه بعد التعبير بالغيبة مع انه لا التفات الا في اياك نعبد لانه
بعد اياك نعبد يقتضي الظاهر اياك نستعين ويمكن اخراجه عن التعريف بان يراد بقوله
بعد التعبير عنه بطريق اخر تعبد به بلا واسطة كما هو المتبادر ومنهم من توهم ان في ايها
الذين امنوا التفاتا ومقتضى الظاهر امنتم ورده ما ذكره المارني في قول علي رضي الله عنه
انا الذي سمتني امي حيدره انه لولا اشتهار مورده وكرمه لرددته اذ القياس سمته
امه وعلى هذا في قوله التفاتا وهذا اي التفسير المشهور اخص من تفسير السكاكي قال
في الايضاح وهذا اخص من تفسير صاحب المفتاح فقول الشارح اي الالتفات بتفسير الجمهور

أخص منه بتفسير السكاكي تفسير لعبارته بغير ما يرضاه وكلام الكشاف ظاهر في موافقة
السكاكي حيث قال التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات يعني بها

تطاول ليلك بالأثمد ... وبات الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة ... كليلة ذي العاير الارمد

وذلك من نبأ جاني ... وخبرته عن ابي الاسود

وتجويز ان يكون قوله مبنيا على ان الانتقال من الخطاب الى الغيبة والى التكلم التفاتان ومن
الغيبة الى التكلم التفات اخر بالطل اذ لا انتقال من الخطاب الا الى الغيبة لانه اذا انتقل
الى الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه الى المتكلم وكذا التجويز ان يكون احد الالتفاتين
من الالتفات من الغيبة الى الخطاب في ذلك لان كون خطاب ذلك الى نفسه غير ظاهر
فلا نبا في ذلك التجويز كون كلام الكشاف ظاهرا فيما قاله السكاكي **مثال الالتفات
عن التكلم الى الخطاب ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون**
مكان ارجع فانما عبر عنه بطريق التكلم في اعبد بارزه بصورة الخطاب في ترجعون لانه
داخل في ترجعون والمعنى ارجع وترجعون قال الشارح المحقق فان قلت ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله مالي لا اعبد
المخاطبون والمعنى ومالكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون
وفيه نظر لانه لم يعبر عن المخاطبين بضمير المتكلم بل انهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير
الدخول في العبارة ونظم التركيب ثم قال فان قلت حينئذ يكون قوله ترجعون
واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر قلت
لانسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام
ويجري اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله بنبأ جاني وقد
قطع المصنف بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في
خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل
ترجعون وجاني في الاية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان وارد اعلى مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي فلا يتحقق التفات
بينه وبين وغيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق التفات بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان
مثل ترجعون وجاني من خلاف المقتضى على ما حققناه هذا كلامه ولو نظر في كلامه
المصنف حق النظر لا يتجه عليه شيء مما ذكر لانه قال في الايضاح واما قول امرئ القيس تطاول
ليلك الى اخره فقال الزمخشري فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لان
في كل بيت التفاتا على تفسيره لا يقال الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون
في البيت الثالث التفات لورود على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات عنده

في خلاف

في خلاف المقتضى لما تقدم ره هذا كلامه ولا يخفى على الناظر انه مانع ولا زعم للمانع وتقييد عدم
الانحصار بكونه عند السكاكي انما يتم ره بثبوته عند غيره على القول بمفهوم المخالفة وهو انما ثبت
عند قايله اذ المركبين للتقييد فايدة اخرى وله في كلام المصنف فايدة اخرى ظاهرة وهو
ان المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة القائلة بان في كل بيت التفاتا عند السكاكي
ثم الحق ان تطاير ترجعون على مقتضى الظاهر نظرا الى الوضع وعلى خلافه نظرا الى الاسلوب
وكلام المصنف في نفي الالتفات بناء على انه على مقتضى الظاهر مبني على حمل خلاف ومقتضى الظاهر
على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ومنع الانحصار فيه وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف
مقتضى الظاهر بوجه ما **والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك** مكان لنا وقد
كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم العظمة كالجماعة ولترجح ذلك في الغايب
والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله

بأي نواحي الارض أتجي وصالكم ... وانتم ملوك ما لمقصد كم رحب

تعظيما للمخاطب كذا قالوا ولا يخفى انه جا الخلاف لجمع الغايب على الواحد كما في نعم الماهدون
فان الاسم الظاهر غايب ويخالفه ما في الكشاف في سورة هود انه يجوز ان يكون المخاطب
في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم النبي وحده ويكون جمع الضمير تعظيما له كما في قوله
فان شيئت حرمت النساء سواكم وما قبله في سورة المومنين في قوله تعالى فارجعون انه
جمع الضمير تعظيما كما في قوله فان شيئت حرمت النساء سواكم وقوله الا فارحموني
يا اله محمد ولا يبعد ان يجعل للواحد لفظ الجمع لكونه منزلة جمع لا في العظمة بل لغيرها
نحو ضربتها للمبالغة في كثرة ضربه حتى انه كالضاربين وكمرضنا للتنبيه على شدة مرضه
كانه متعدد من المرضى **ومن الخطاب الى المتكلم** قول علقمة ابن عبده **طحا** به
او مؤنثا لانه خطاب لنفسه اي ذهب بك **قلب في طلب الحسان** اي في طلب الحسان
فهو متعلق بطحا وقال الشارح المحقق متعلق بقوله **طروب** وحينئذ يناسب ان
يكون التقديم للحصر قال المرزوقي في طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها **بعيد الشباب** اي زمانا بعد الشباب قريبا منه والتصغير للقرب فيناسب قوله
عصر حان اي قرب **مشيب** لان الشيب خلاف الشباب ولهذا قيل المراد بعيد اكثر زمان
الشباب اي حين كاد ينصرم الشباب وفي قرب وفي قرب المشيب او قيل المراد بالشيب مجموعه
وقوته **يكلفني** التكليف الامر بما يشق عليك كذا في القاموس فتعديته بالمفعول الثاني
بتقدير الباء اي يكلفني ذلك القلب بوصال **ليلى** وروي بالتاء الفوقانية جعل ليلى فاعلا
قال الشارح والمفعول محذوف اي شدايد فراقها واقول الانسب حينئذ ان يكون بين
يكلفني وشط تنازع في قوله وليها ويكون المعنى يكلفني ليلى وجها الغرظ وليها **وقد شط**
اي بعد **وليها** وجوز الشارح ان يكون خطابا للقلب ويكون فيه التفات اخر من الغيبة
الى الخطاب وجوز ان يكون خطابا على طبق طحا بك فيكون الالتفات تمامه في تكلفني

وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت اما من العاداه كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان تجعل من عاد يعود اي عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الي ماكانت عليه قبل هذا والعواد ي جمع العادية وهي ما يصرف عن الشيء ويشغل عليه ما في القاموس ولك ان تجعل عاد من الافعال الناقصة اي صارت عوايد حايلة بيننا وان تجعل العاداة بين العوادي في اخذ المتكلم وشغلها ولا يخفى لطف هذه النكتة علي اهلها والي الغيبة حتي اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الي التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان ساقه ولا يتوهم انه قد مر مثاله في قول علقمة حيث عبر عن ليلى بعد التعبير عنه باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال بيننا لان التعبير عن الغايب بضمير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضي الظاهر فتامل والي الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد ومنهم من اشترط في الالتفات اتحاد المخاطب في التعبيرين المختلفين هـ وكانه دعاه اليه انه لا يوجد بدون النكتة التي صرحوا بعمومها لكل التفات ومنع ذلك بانه يكفي فيها اتحاد السامع ويمكن دفعه بان المراد بالمخاطب ما يعم السامع فانه في حكم المخاطب وحينيذ يتجه علي ما ذكره الشارح المحقق انه اخص من الالتفات المعتبر عند الجمهور انه باطل لانه لابد من اتحاد السامع عند الكل بقرينة الاتفاق علي عموم تلك النكتة المتوقفة علي ذلك الاتحاد علي انه ما لم يثبت ان ما هو التفات مخصوص بالسكاكي ليس التفاتا عند لا يظهر كونه اخص مما هو الالتفات عند الجمهور ولم يثبت ذلك نعم ما ذكره في ضمن السقط ان قول ابي العلاء هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك اليوك اي اوليك رسالة وان كان يري فيه التفات ليس منه لان المخاطب يعلم بزجرنكم بنوكنانة وبقوله اولاك انت يشعر بانه اريد اتحاد المخاطب حقيقة اذ لا مانع من اتحاد السامع فيه لكن الكلام في انه هل هو تحقيق من صاحب الصرام او وهم لعدم التنبيه لعموم المخاطب السامع وقد يطلق الالتفات علي تعقيب الكلام بجملة مستقلة مثلا فيه لذ في المعني علي طريق المثل او الدعاء او نحوهما من المدح والذم كقوله تعالي وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقد يطلق علي كلام ذكر اثنا المقصود لدفع ما يخدج في قلب السامع مما ذكرته قبل اتمام المقصود كقول ابن ميادة

فلا صرمة بيد وفي اليأس راحة ولا وصلة يصفو لنا فنكارمه

فكانه لما قال فلا صرمة بيد وقبل له ما تصنع فاجاب بقوله وفي اليأس راحة ووجهه اي وجه الالتفات الراعي اليه اياكان فهذا الوجه يعم كل التفات بل يعم وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه والتعبير بالماضي عن المستقبل وعكسه الي غير ذلك ان الكلام اذا انتقل من اسلوب يتوقعه السامع الي اسلوب لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل غير المتوقع كما في الالتفات المشهور او لم يوجد كما في ما تخلص السكاكي من الالتفات كان احسن تطريه

قيل المسموع في المفتاح المهموز لكن جعله السيد السند في شرح المفتاح محتملا لان يكون من طرا عليه اذا ورد عليه اي احسن ايراد وان يكون ناقصا من طريت الثوب اذا عملت فيه ما جعله كانه جديد واللام في قوله لنشاط السامع اما للتقوية فيكون النشاط مفعول التطرية بمعني التجديد واما للتعليل فيكون غرضا من التطرية وهو الموافق لقوله واكثر ايقاظا للاصغاء اليه وقد تختص تحقيقا مواقعه بلطايف اي قد تختص بعض مواقعه ببعض اللطايف لانه تختص كل التفات سوي هذا الوجه العام بلطيفة كما فسره به الشارح والا لاوجب ذلك ان لا يلتفت في الالتفات بالنكتة العامة كما في الفاتحة اي في سورة الفاتحة وذلك ان تريد فاتحة سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الاولي حمد لان الحمد اقوي في التحريك من مجرد الذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر بانه العبد الذليل وهو سيد جليل يحمد من نفسه محركا للذاقال عليه وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الي ان يؤول الامر الي خاتمتها المفيدة انه مالك للامر كله في يوم الجزا وجه ذلك بانه اضيف مالك الي يوم الدين علي طريق الاتساع والعني علي الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة علي التعميم واورد عليه ان المحذوف المقدر كالملفوظ فكانه قيل مالك يوم الدين جميع الامور فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز اقول يا سارق الليلة اهل الدار مشتمل علي هذا المجاز ذكر المفعول الحقيقي وتوجيهه جعل المفعول بدلا والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز في البدل كما في قطع زيد يده وسلب زيد ثوبه فقول هذا القايل والمفعول محذوف يريد به كان مفعولا قبل الانتشاء وصار بدلا بعده فحينيذ يوجب ذلك المحرك الاقبال عليه اي علي ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع الذي هو العبادة اذ العبادة نهاية التذلل والاستعانة في المهمات اشارة الي اختيار تفسير اياك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات علي تفسيره بالاستعانة في العبادة والمرجح عكسه علي ما بين في محله فالطيفة الداعية الي هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات لا التنبيه علي ان القاري ينبغي ان ياخذ في القراة كذلك لان القران نزل علي لسان العباد والعبد في قراته لا يقصد ان القاري ينبغي ان يكون كذلك فيعلم ايان بيان المخض حيث اسقط ما في المفتاح من ان اللطيفة المختصة هي ذلك التنبيه ولم ينبه له الشارح المحقق فظنه مقصرا في تفسير كلام المفتاح وقال تنبها لبيانه واللطيفة المختصة بها هي ذلك التنبيه موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها علي ان العبد اذا اخذ في القراة يجب ان يكون قراته علي وجه تحد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا وقد ظهر لك ان اياك نستعين ليس من الالتفات في شيء لانه مقتضي الظاهر بعد العدول الي الخطاب في اياك نعبد فلا يلتفت الي ما يوهمه سوق بيان النكتة من ان فيه التفاتا دعت اليه قوة محرك

وقد اتى بجمع الكثرة الاكثرية هـ

والاشهب

والاشهب بنه الحجاج انه الاولي بالقصد نظرا الي حال الامير كما اشار اليه الصنف ولو كان قصده الي انه الاولي بالقصد نظرا الي المخاطب لقال مثلي حمل علي الادهم والاشهب اي الفرس الذي غلب سواده حتي ذهب البياض والفرس الذي غلب بياضه حتي ذهب ما فيه من السواد وضم الاشهب للعزس علي المراد بالادهم ولا فادة انه لا ينبغي ان يكتفي بالادهم اي من كان مثل الامير في السلطان والعلبة وبسط اليد اي الكرم والنعمة والمال فحديث بربان يصفد قال الشارح اي بان يعطي من الاصفاد لا ان يصفد من حد ضرب اي يقيد ويوثق وفي القاموس جعل كلا من الاصفاد والصفد مشتركا بين المعنيين فلك ان تجعلها علي لفظ واحد وكلا منهما لمعني وان تجعل كل لفظ مخالفا للاخر اما كما فعله الشارح او علي عكسه وروي انه قد اغضب الحجاج قوله وقال الادهم حديد فقال بلا توقف لان يكون حديد اخير من ان يكون بليدا اي خير بالنسبة الي الامير او بالنسبة الي السائل بغير ما يتطلب في الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد اخري فالاولي بغير ما يطلب لان ذلك اللفظ لا يخص لمن يبالغ في الطلب وكانه اوقعه فيه حسن المناسبة بين يترقب ويتطلب فرجح رعاية جانب اللفظ علي المعني بتنزيل سواله منزله غيره الكلام فيه كالكلام في حمل الكلام علي خلاف المراد هل هو ضروري اولا تنبيها علي انه الاولي او المهم من غير ذكر له والفرق بين الاولي والمهم كما في المهم هو الواجب ولا يخفي ان تلقي السائل بغير ما يتطلب مندرج تحت تلقي المخاطب بغير ما يترقب ولا تفاوت بينهما الا بحسب العبارة كقوله تعالي يسالونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج كما ان السوال عن حكمة تفاوت الاهلة اولي بحال المخاطب بيان الحكمة اولي بحال الرسول عليه السلام لانه المبعوث لبيان امثاله في الشرع سالوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتي يتملي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتي يعود كما بدا فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس امورهم من المزارع والمتاجر وحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه علي ان الاولي والاليق بحالهم ان يسالوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة علي ما هو من دقايق علم الهيئة ولا يتعلق به غرض هذا كلامه وفي الوجه الاول انه يلزم ان يكون في الاية بيان ان السوال عن الغرض يكون اولي بالنسبة الي من لا يطلع بسهولة علي السبب وظاهر الخطاب خلافه وان عرفتهم من بيانه صلي الله عليه وسلم حيث صار وابيانه عالمين بالسبب مع بعدهم عن فهمه فالاولي ان يقال الاولي بحال من لا يعرف احكام الشريعة تقرير معرفة الاحكام والاولي حين السوال عن افعاله تعالي هو السوال عن حكمة لا عن اسبابه لانه الفاعل المختار المستغني عن السبب وكقوله تعالي يسالونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامي

بحال اي بحال السائل او علي انه الاولي بحال المخاطب فالاولي الاكتفاء بقوله علي انه الاولي صح

هو الموافق بين اللهم والمهم صح

ما معنى بيان الغرض في الجواب عن السبب مع ان الظاهر ان السوال عن السبب سوال عن الغرض ومن الغرض عن السبب ايضا كما لا يخفي وايضا اوقعه منه حيرة اهل الاعتزال في الجواب عن السبب ومن الغرض ايضا كما لا يخفي على المتامل صح

قال الزمخشري ما حيوا بها الا بما حيا الله به ادم صح

هو انهم غير مستعدين لها لكون بعضهم اجانب وفي اليوم الثاني ان وقوف بعضهم بعرفة وطوف بعضهم بالبيت وكان قدره اليسير وطوف بعضهم بعد ايام منه عما صدق عليه ميقاتا للناس صح

الاقبال وجزالة نكته المفتاح ومراعاته علي ما ذكره الزمخشري لا يحتاج الي الايضاح وعنوان الخطاب ليشعر بان المخصص بالعبادة والاستعانة هو الموصوف بالصفات وهي العلة في التخصيص لان الخطاب لكونه بالغا في التعيين مقام المشاهدة وذلك التعيين انما حصل بالصفات وذكر الشارح ان الكلمة فيه التنبيه علي ان العابد ينبغي ان يكون متوجها اليه بالكلية بحيث كانه يراه ولا يلتفت الي ما سواه هذا وينبغي ان يضم اليه وعلي المستعين ينبغي ان يكون كذلك ليجاب فان قلت كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضي التنبيه علي وجوب كونه كذلك في مقام العبادة قلت لكن ان يتكلف الشارح بانه لما جعله في مقام الحمد وهو عبادة كذلك نبه عليه او بانه لما جعله في سورة لا تكون الصلوة بدونها كذلك نبه علي ذلك وهذا مراده لا انه لما جعله كذلك في مقام عرض العبادة نبه علي ذلك وها سوائح غيبية لمن له اهلية منها ان المراد بقوله اياك نعبد اياك نعرف كما في وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون اي ليعرفون فحصر العرفة فيه بعد حصر الحمد واشار الي الشركة العامة في ذلك تنبيها علي ان حصر المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة وذلك كمال التوحيد ولا يخفي ان المبنه علي تلك المشاهدة صيغة الخطاب ومنها انه تعالي بنه اولا علي انه غايب عن كل مبتلي بعالم الحس وطريق الوصول اليه التوجيه الي تفصيل صفاته بقلب حاضر فان نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسعه ان يخاطبه وبحضوره يري العدم ان القدرة كلها له وهو ذليل عاجز فيخاطبه باظهار ذل من سواه وعجزه في كل ما هنالك وانه لا حول ولا قوة الا به قال الشارح المحقق ولما اخر كلامه الي ذكر خلاف مقتضي الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه اقول قد مر البحث في اول الشروع في بحث خلاف مقتضي الظاهر علي وجه لا يخص المسند اليه وبنه علي ان بحثه غير مختص به حيث قال وقد خرج الكلام علي خلافه ولم يقل وقد خرج المسند اليه علي خلافه فقوله ومن خلاف المقتضي يعني خلاف المقتضي الذي كلامنا فيه وهو مطلق خلاف المقتضي وبنه بقوله من علي انه لا ينحصر فيما ذكر كيف وجميع المجازات خلاف مقتضي الظاهر في القاموس لقيه كتلقاه والتقاه هذا فقوله تلقي المخاطب بغير ما يترقب مما عدا المفعول الثاني بالياء الثاني جعل المخاطب ملتقيا غير ما يترقب لحمل السبب حمل كلامه علي خلاف مراده تنبيها علي انه اي ذلك المخالف اولي بالقصد اي اقول او هو الواجب ان يقصد علي حسب تفاوت المقامات وكونه اولي اما بالنظر الي المتكلم او المخاطب او غيرهما ولا يخفي ان التلقي لا يتوقف علي حمل كلامه علي خلاف مرادهم بل يصح ان يكون للتنبيه علي ان غيره اولي بالافادة والتخاطب به فالحمل علي خلاف المراد مؤولة لا حاجة اليها كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج متوعدا له اشار بقوله وقد قال وجعله حالا انه قال ذلك بديهيه واكد فطانته بقوله متوعدا له حيث لم يحمل بينه وبينها وعند الحجاج لاحملنك الادهم فقال لامير حمل علي الادهم

والمساكين وابن السبيل سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان
المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا وان يقع موقعها وكل ما هو خير فهو صالح هو
للانفاق فذكره هذا على سبيل التضمن دون القصد كذا في الشرح ويحتمل ان يكون وجه كون بيان
المصارف مما لهم دون نفس النفقة ان نفقاتهم كانت على وجه لا ترضى فصورفيها لكن كانوا اهل
التفاخر والمباهاة فيصرفونها الى الاماعد وارباب الجاه والثروة فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها
على ان المهم لكم في الانفاق ذلك لا ان خطابكم ينتفي المصرف لا فيما تصرفوا فيه **ومنه التعبير عن المستقبل**
بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه وكانه اعتمد على انه يتنبه من له فطنة ان التعبير عن الماضي
وكانه اعتمد على انه يتنبه على من له فطنة ان التعبير عن الماضي بلفظ المضارع ايضا من خلاف
مقتضى الظاهر لكنه تبين في محلها فلم يتعرض له لذلك لاختصاص خلاف مقتضى الظاهر
بما ذكره بل كل مجاز كذلك **نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن**
في الارض سمها فوضع فصعق مكان ففزع وتبعه ان يقال لم تمثل بالقران بل بتركيب مصنوع
له وافق اكثره لفظ النظم **ومثله** في كونه خلاف مقتضى الظاهر او في الكلمة **ان الدين**
لواقع اي التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل وبنه بقوله ومثله على تفاوت بين المثالين
وكانه ذلك لاشتباه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر فيه خفا لعدم
دلالته واما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر فيه خفا لعدم دلالته
على زمان ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع ان اسم الفاعل حقيقة فيما قام فيه الموصوف
به في الحال اتفاقا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا واختلف فيما اتصف به قبل والاصل
كما بين في الاصول هذا اذا اريد بالدين جزاء يوم البعث اما اذا اريد الجزاء مطلقا
والله تعالى يجزي العباد في الدنيا ايضا فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل بل عما
لا يختص بزمان **وذلك** ولا يبعد ان يقال الظاهر لمن يعلم زمان ما اخبر عنه بالتحقق
وهو غايب عن المخاطب ان يبين زمانه خلاف ما هو حاضر بين يديه والدين كذلك
فكان مقتضى الظاهر ان يقول ان الدين ليقع فلما قال ان الدين لواقع نزل منزل
المحقق المشاهد للمخاطب **يوم مجموع له الناس** اي يجمع نزله منزلة الحال بعد ان
احضره وجعله مشاهدا مشارا اليه بالاشارة الحسية فان تلك الاشارة تستدعي جعل
الجمع فيه في الحال فاحفظه فانه بديع لعله رفيع واقول في كون التعبير عن المستقبل
بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عبر عن المستقبل
بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانيا عنه بلفظ الماضي فذلك
التعبير مقتضى الظاهر وعليه وفق الاسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل وعن الماضي
بلفظ كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الاسلوب واظن بك الفا بعد التحقيق
بعد ان صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتمسك بما هو الحق واسال الله التوفيق
ومن هنا تبين لك انه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بخلافه

خلاف

خلاف مقتضى الظاهر **ومنه** اي من خلاف مقتضى الظاهر **القلب** قال الشارح هو
جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه ولا ينتقض بقولنا في الدار زيد وضرب
عمرو ازيد لان المراد بالجعل مكان الاحزان يجعل متصفا بصفته لا مجردان يوضع
موضعه فدخل في جعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر ضرب زيد حيث جعل المفعول مكان
الفاعل وخرج بقوله والاخر مكانه ولا بد في الحكم بالقلب من دفع اما النطقي بجعل النكرة
مسندا اليه والمعرفة مسندا فانه اما وضع هكذا حكم بالقلب وامامعنوي بدعورعاية
جانب المعنى كون المخبر عنه في الاصل على خلاف الترتيب الواقع مثال الاول ان اول بيت
وضع للناس للذي ببكة ومثال الثاني ما اشار اليه بقوله **نحو عرضت الناقة**
على الحوض فان الاصل فيه عرضت الحوض على الناقة فان عرض الشيء على الشيء معناه ارائة
اياه عليها في القاموس ولا رؤية للحوض وفي الشرح لان المعروض عليه يجب ان يكون له
ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في
الاصبع لعل النكتة في القلب في هذه الامور ان العادة تحرك المعروض نحو المعروض عليه
والمظروف نحو الظرف وهنا الامر بالعكس **ومثله السكاكي مطلقا** وجعله نفسه
اعتبارا لطيفا **ورده غيره مطلقا وقال يحق** ان يجتنب عنه **والحق انه ان**
تضمن اعتبارا لطيفا قبل كقوله اي قول ذي الرمة **ومهمهة** اي مفازة **مغبرة** مستونة بالغين
ارجاؤه اطرافه وخرجاته **كان لون ارضه سماؤه** اي لونها يريد ان المضاف الى السما
محذوف ولك ان تجعل التقدير اي هي لونها وتجعل ضمير لونها الى الارض والمحذوف
الى السما فتكون اشارة الى القلب لا الى حذف المضاف والاعتبار اللطيف فيه
ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه في ان استحق جعله مشبها
به ويمكن تقرير قوله كان لون ارضه سماؤه بما لا يكون فيه قلب ولا حذف اي ارتفع الغبار
فيها مثارا كما واتصل بالسما حيث صار السما متصلا بالارض اتصال اللون بالجسم كان لون
الارض نفس السما **والا** اي وان لم يتضمن اعتبار الطيفا **رد** لان نفسه ليس اعتبار الطيفا
ولم يتعرض لرد ما يتضمن خللا في المقصود لانه لا غرض يتعلق به في هذا المقام لان رد
ما يتضمن خللا مشتركا بينه وبين غيره لا ينبغي ان يجعل من مباحث القلب ولا تعلق له
برد ما قال السكاكي فالمعترض له كما يعترض له الشارح في فصول الكلام وعدم رعايه
ما يليق بالمقام **كقوله** اي القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن اي القصر **السياعا** هو كالسحاب الطين المنين كذا في القاموس
والاصل فيه كما طينت الفدن بالسياع وهو ان يتضمن مبالغة في وصف الناقة بالسمن
واشار به الى ان اللحم المكتسب صار اصلا في بدنها ومعروف السمن صار فرعا كما جعل
السياع اصلا والقصر منزلة الطين للسياع لكنه بعيد عن الطبع لان قولنا طينت السياع
بالفدن مما يستهجنه الاذهان ويستقبحه الاذان كما لا يخفى **احوال المسند اما تركه**

احوال المسند

الترك الودع والحذف الاسقاط فالثاني يدل على سبق الثبوت دون الاول فلهذا قال
الشارح في استعمال الحذف في المسند اليه والترك في المسند اشعار بان احتياج الكلام الى
المسند اليه اشد فكانه كان ثابتا لا محالة ثم اسقط لداع واورد عليه ان كلامه هذا
يناقض ما ذكره في شرح الكشاف ان قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك التسمية فكانما ترك
مائة واربعة عشر اية من القران مشكل لانه لم يكن في سورة براءة تسمية حتى يكون تاركها
لانه دل كلامه هذا على ان الترك يقتضي الثبوت وفيه ان ترك مائة واربعة عشر انما يكون
القاري التارك لها تارك قراءة اربعة عشر اية وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة
فلا يكون ما ذكره مستلزما لثبوت المتروك لان المتروك هو القراءة ولم تكن ثابتة والاولى حمله
ان اختلاف العبارات للتنبيه على تعدد ما يعبر به عما يقابل الذكر لا للتفاوت والا لما عبر
المصنف عن عدم ذكر المفعول في بحث متعلقات الفعل بالحذف فلما مر في حذف المسند
اليه **كقوله** اي قول ضابي ابن الحرث البرجمي • ومن يك امسى بالمدينة رحله • اي
منزله باسنا وامسى الى المكان مجازا اولك ان تجعل فاعل امسى ضمير من والجملة حالية
رحله او امسى تامة والجملة حالا متروك الواو كما في خرجت مع البازي على سواد وسياتي
ولا يجوز نصب رحله على الظرفية لانه ليس مبهما قابلا للتقدير في **فاني وقيار** في القاموس
اسم جمل ضاب او فرسه وقال السيد السند او علامه **بها الغريب** لفظ البيت خبر ومعناه
تحسر عن غربته وتوجع من كربته وخبر قيار محذوف لان قوله لغريب لا يصلح ان يكون خبرا
عن اني وقيارا لان قيارا لكونه عطفا على محل اسم ان مبتدا والعامل في جزء الابتداء لا يجوز
عمل عاملين في معمول واحد سواء كانا من جنس واحد او من جنسين مختلفين لانه مفرد
والمفرد لا يصلح ان يكون خبرا لمتعدد لان المتعدد قد يخبر عنه بمفرد اذا كان بين احاده كمال
اتصال لتنزيله منزلة الواحد صرح به الرضي واقام عليه آية بينة من القران ولا يجوز
ان يكون للمحذوف خبران لان دخول اللام يسجل على ان المذكور خبران فالتقدير فاني وقيار
بها لغريب غريب وقد عطف غريب على قوله لغريب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف
واحد ولا عبار عليه اذا كان العامل واحدا فعمل هذا يكون خبر قيار عطفا على محل خبر ان يكون
العامل فيه عاملا لقيار لا على لفظه حتى يكون العامل فيه ان لانه مع ذلك لا يصلح ان يكون
خبر قيار ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبر ان فلا تعويل على هذا التوجيه وان
ذكره الشارح المحقق بل التوجيه ان العاطف يعطف مجموع قيار غريب على قوله اني لغريب
عطف جملة على جملة وبه قطع الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا
والصابئون والنصارى الاية لكن فيه تقدير بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه
وهل يجوز ولعله لهذا لم يتبعه الرضي وجعل واو والصابئون اعتراضية وبعد
تجويزه فقد يقول الزمخشري وموافقة الامام المرزوقي له ودفعه فساد التقدير بان
المقدر في نية التاخير وان يتجه عليه ان تقدير المعطوف على المعطوف عليه ايضا في نية التاخير

وان

آية من القران عبارة عن مجموع قرآنها وما لم يكن التسمية الا بعض عشرة ايه صح

عدم جواز عطف على محل ان مع اسمها كما وقع في عبارة الرضي تبعا لسيبويه

وان يتجه عليه ان تقدير المعطوف على المعطوف عليه ايضا في نية التاخير مع عدم جوازه
في السعة لابد للتقدير من نكتة قال الزمخشري النكتة التنبيه على انهم مع كونهم
ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما
الظن بقولهم بغيرهم وفيه ان هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بانهم يتاب عليهم
ولا مدخلية للتقدير وقال الشارح المحقق نكتة التقدير في البيت التسوية
بين القيار ونفسه في التاثير بالغربة اذ لو قال اني لغريب وقيار لجاز ان يكون توهم
ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه لينافي
الاخبار عنهما دفعة تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوي
العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر ولا خفاء في الفرق بين
النكتتين اذ احدهما التسوية والاخر كون البعض اولى من البعض وان يشعر كلام الشارح
بالاتحاد والبيت مثال لحذف المسند عن المعطوف للاحتراز عما لم يتبين مع ضيق المقام
او لحذف المسند بتمامه او للحذف مع تقديم القرينة وقوله **وكقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك**
راض والراي مختلف مثال للحذف هذه النكتة بعينها مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه
او مع تاخير القرينة او مع بقاء تعلق المحذوف وقد اشار الشارح الى ترجيح جانبه
بالتعبير عن نفسه بصيغة الجمع مع الغير تعظيما لشانه **وقولك** الخطاب لغير
معين لافادة العموم فيكون فيه اشارة الى نهاية شوع الاستعمال **زيد منطلق وعمرو**
مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الايضاح والعطف يحتمل
ان يكون من عطف جملة على جملة وان يكون من عطف مفرد على مفرد ين وفي نسخة وهو
وسوان المقصود تشريك المسند مع المسند اليه هكذا افاده السيد السند في شرح
المفتاح **وقولك خرجت فاذا زيد** لعله مثال لتحليل العدول الى اقوى الدليلين من
العقل واللفظ **قال** الشارح الحذف هنا لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد عليه
فان قلت لم يسبق في المتن ذكر الاتباع المذكور فكيف يمثل للحذف لما هو لاتباع
استعمال الوارد **قلت** الاتباع المذكور مندرج تحت قوله وانما لم يحذف لان ونحن
نظن بك انك على ثروة كافية في معرفة هذا المثال قبل ان تصير مخاطبا لنا في
هذا المقام فلو اشتغلنا بما يتعلق به لعد ذلك اشتغالا بفضول الكلام فاغرضنا
عنه خوفا من الملام **وقوله** اي الاعشى **ان محلا وان مرتحلا** اي ان لنا في الدنيا
حلولا كحلول المسافرين وارتحالا الى الوطن وهو الاخرة **وان في السفر اذ مضوا مهلا**
الصحاح السفر جمع سافر كصحب وصاحب يقول سفرت اسفر سفرا اي خرجت الى السفر
وفي القاموس رجل سفر وقوم سفر ضد الحضر والمسافر لا يفعل له وقوله مهلا
بالتحريك اي تؤدة ووقارا وقوله اذ مضوا متعلق بالمهل وحاصل المعنى ان لنا حلولا
في الدنيا قليلا وارتحالا عنه الى وطن بعيد لا يقطع طريقه بسرعة ولا بد لنا من تمهل

وكونهما مسندين لان كونهما مسندين لمسند اليه واحد وكذا الحال في التشريك مع المسند صح

اسباب كثيرة في قطع هذه المسافة فلفظ البيت خبر ومعناه تحسر على عدم امكان في هذا الطلول
القليل من تهيؤ اسباب السفر الشديد وقطع الامد البعيد في الشرح والسفر الرفاق قد تمولوا
في المضي لا رجوع لهم ونحن على اثارهم ودلالة المثل على ما ذكرنا اظهر مما ذكره والحذف هنا
لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين واتباع الاستعمال الشايع فانه كثر هذا
الحذف في مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه في كتابه باب انما لا وان ولدا وقال
عبد القاهر لو اسقطت ان لم تحس الحذف اولم تجز لانها المتكفلة بشانه والمترجمة عنه
ولضيق المقام للتحسر ومحافظة الوزن ولم يذكر الشارح الا الوجه الثاني للضيق ولقد
نبه في هذا المثال على ان خبر الظرف مع كونه نايبا عن الخبر الحقيقي يحذف قال السيد
السند ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلا عن السفر اي في السفر في زمان
مضيهم وان جعلته ظرفا ابدلته من قوله وهو المعنى واحد وفيه بحث لانه ذكر الرضي ان اذ
لازم الظرفية لا تكون اسما الا اذا اضيف اليه زمان او تكون منصوبا به وايضا التوءدة
والوقار صفة السفر لا وقت مضيهم فالوجه ما ذكرنا وقوله تعالى قل لو انتم تملكون
خزاين رحمة ربي جعل الشارح المحقق سبب ايراد هذا المثال كون المسند فيه فعلا على خلاف
ما تقرر من ان المسند فيه اما اسم او جملة ونحن نقول اورده للتنبيه على ان المحذوف فيه
مجرد المسند لا المسند والمسند اليه بان يكون انتم تاكيد الفاعل المحذوف لانه لا تثبت كثرة
الحذف فيما يغني عنها قلة الحذف وللتنبيه على ان الداعي الى تقرير المسند قد يكون غير
نفي المسند اليه بالمسند وهو هنا حذف الشرط اذ لولاه لكان الكلام انتم تملكون كما زعمه
الكوفيون مع وجوده وللرد عليهم والاستشهاد بالقران وقدمه على قوله فصبر جميل
تقديما للمنصوص على المحتمل وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الحذف الجايز ولان الداعي
الى الحذف فيه يخالف الدواعي المتقدمة اذ الباعث فيه تحصيل الابهام اولا اثر التفسير
ليتمكن في النفس فضل تمكن وللاتيان فيه غرابة تستر الناظرين وهو تحصيل مزيد التمكن من
حذف المال وابراز ما هو في غاية النفع في صورة العبث اذ اول ما يبدو للناظران المتكلم
عابث في حذف المسند ثم الاتيان به مع زيادة هو المسند اليه ثم يلوح عليه انه في غاية الافادة
فيجلو الكلام في غيبته كالساحر يأتي بالاشياء في غير صورها فاحفظها فانها تنبيه الكثيرين
من البدايع قال الشارح الغرض من الحذف الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان
بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تخل اليه اقول اولا فليكن هذا ايضا موجبا
لايراد هذا المثال فان العبث فيما سبق كان لنفس المسند وهنا ما ذكر للتفسير وثانيا
انا ذكرنا بناء على ما ذكره المصنف في ايضاح ان التقدير لو يكون تملكون على التقرير للتاكيد
فليس بذكر المفسر المؤكد عبثا لان فيه فايدة التاكيد لكن الحق ان اصل التركيب لو تملكون
لما حذف بقي انتم تفسير بتملكون فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثا وهو المسطور في كتب
النحو ولا حاجة الى تنبيه هذا العبث بقيد بحسب الظاهر لانه عبث صرف وهذا ايضا من اسباب

ايراد

ايراد هذا المثال قال الزمخشري هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان نحو
ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصار وان الناس هم المختصون بالنهج المتبالغ لان الفعل
الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدا والخبر يعني كما ان انا سعيت في
حاجتك وهو مبتدا وخبر فاستفاد منه الشارح العلامة انه يجوز جعل انا عرفت جملة فعليه
مفيدة للاختصاص بتقديم التاكيد الذي هو الفاعل المعنوي ليصير في صورة المبتدا
والخبر فجري عليه في شرح كلام السكاكي حفظا لظاهر مقاله ان المسند اليه فاعل معنوي
قدم للتخصيص وفهم منه الشارح المحقق انه ادعى ان كل ما يفيد الاختصاص جملة فعليه
في صورة الاسمية عند الزمخشري فتعجب من استدلاله بهذا الكلام وقال هذا الكلام
صريح في نقض دعواه وحجة عليه لانه اذ الزمخشري جعلها مفيدة للاختصاص لكونها
في صورة ما يفيد الاختصاص نعم التعجب عن غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل
رجل عرفت مبتدا الاحالة حيث قال قدرنا خبره ليلا ينتفي التخصيص المصحح للابتدا
اذ لا سبب له سواه وقوله تعالى مرفوع خبره لمحتمل الامرين فصبر جميل لمحتمل الامرين
بل الثلاثة ثالثها ان يكون من قبيل سلام عليك اي فصبر جميل اي احمل بالنصب
لتفسير الامرين او فامري صوابه الواو لان مفعول الاحتمال لا يكون مردادا والاحسن في
جعله محذوف المسند تقدير صبر جميل لي لانه مصدر والاصل فيه النصب وقد قرئي
فصبرا جميلا والاصل فاصبر صبرا جميلا عدل الى الرفع لافادة الدوام والثبات والشايع
في العدول جعل مدلول الفعل جزءا من المصدر كما في الجملة وكانه اشار بتقدير بسم
بيان حذف المبتدا الى انه اجمل لان المقصود الاظهر من الكلام وهو توطين النفس
على الصبر يرجحه وان ذكر الشارح المحقق لترجح حذف المبتدا ستة اوجه ورب واحد
يعدل الفا والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق وجعل صاحب المفتاح ذلك
الحذف لتكثير الفايدة ولك ان تجعله لضيق المقام كما توجه المتكلم وتخرج قال
صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس مراد
كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عمرو عندك عمرو تصير ام منقطعة وينجر
عليه ان هذا لا يقتضي الحذف لامكان ان يقال ام عمرو عندك فان ام حينيذ يجب ان
تكون متصله ودفع بان ام هنا وان جاز كونها متصلة لكن الظاهر فيه الانقطاع لان
ايراد المفرد بعد ام اقرب الى الاتصال فمع امكان ايراد الجملة دليل قصد الانقطاع
الا ان تكون قرينة واضحة على قصد الاتصال كقولك سواء ازيد عندك ام عمرو عندك
ولا يخفى انه يستفاد مما ذكره ان ذكر المسند اليه قد يكون لانه لو حذف لخرج الى ما ليس مراد كما
في قولك ازيد عندك ام عمرو عندك فانه لو حذف لخرج من الانقطاع الى الاتصال
والذي ارى انه لا حاجة مقدرا في ازيد عندك ام عمرو ولا انه في معنى ايهما عندك ولا يذهب
عليك ان وجوب قرينة للحذف لا يخص حذف مسند وكانه لم يذكره في المسند اليه

بفيد الاختصاص فلذلك ذكر ما سوغ صوره المبتدا والخبر فاستفاد منه

من ان حذف المبتدا اكثر من حذف الخبر وهو الظاهر وقد يقال ان الخبر اكثر لان المبتدا
يدل على قيام المصدر به وان اصل الفعل ان يذكر على ما يدل عليه قيام
المصدر به لا وان يدل المبتدا على قيام المصدر به فالخبر اكثر لان الفعل واجب الذكر
النصب وان كون المبتدا معرفة وان المعرفة اكثر من النكرة
تقدير اجمل اجمل من اجمع على ان الاصل
والمقصود اجمل

اما لانه ربما حذف بلا قرينة كما اذا اقيم مقام المفعول واما لان وجوب القرينة على المحذوف
مما يعرفه العاقل لانه لما عبّر عن حذف المسند بالترك الموهم للاعراض عنه بالكلية
والاستغنا عن نصب القرينة تداركه بقوله **ولا بد** اي للحذف **من قرينة** ولك ان تجعل
المراد وجوب القرينة للحذف ولداعيه اذ الحذف مشترك بين دواعي نحو كما للفظ
المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة الا انه لم يفصل الا قرينة الحذف ولا على اي لبس
القرينة مما لا بد لها من الحذف ولا على بل ربما لا يحذف مع وجود القرينة **كوقوع الكلام**
جوابا للسؤال محقق اي مذكور لكن الوقوع اعم من ان يكون محققا كقولك زيد في جواب
من قام او مقدرا نحو **ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله** وهذا مراد
الشارح المحقق حيث قال حذف المسند لان هذا الكلام عند تقرر ثبوت ما فرض من الشرط
ولم يكن جوابا عن سؤال محقق يعني كونه جوابا عن هذا السؤال المحقق في الكلام انما
يتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض ولا ريبة فيما ذكره فلا يرد ما ذكره السيد السند من
انه اشعار بان السؤال في نظم الاية ليس بمحقق وانما يصير محققا اذا وقع ذلك القدر
بان يسالهم فيجيبوا ولم يكن في الاية فرض تحققها ذكرا فيه على طريقتها اذ المحقق انت
تعلم ان القرينة هي ذات السؤال وهي محققة في الاية وهذا هو المراد بقولهم لسؤال
محقق لا كونها سؤالا وهو المفروض التقدير فيها هذا كلامه وكيف لا والشارح لم يعلق
تحققه على تقدير ثبوت ما فرض بل وقوع الكلام في جوابه فان اراد بان ذات السؤال
قرينة انها قرينة من غير كون الكلام جوابا له فباطل وقول المصنف كوقوع الكلام جوابا
لسؤال شاهد عليه وان اراد ان ذات السؤال بشرط وقوع الكلام جوابا له قرينة فلا بد
من اعتبار الوقوع وما ذكره الشارح انما هو تصوير الوقوع وبهذا اندفع ايضا ان الشرط
فرض السؤال المطلق وهو يعم السؤال المحقق والمقدر فكيف يلزم من تقدير ثبوته كون قولهم
جوابا للسؤال محقق هذا والاظهر ان المراد بقوله ليقولن الله ما يعم قولهم ليقولن خلقهن الله
لان المقصود انهم يجيبون باثبات الخلق له تعالى سؤلكان ذلك للاثبات مع ذكر الفعل
او مع حذفه فالاية مثال باعتبار ما يشتمل عليه من جواب حذف فعله لا باعتبار الجواب
المستفاد منه لاحالة محذوف المسند ثم المسند المحذوف في جواب هذا السؤال في الاكثر
الفعل وربما يكون الجملة التي تكون هي خبر المبتدا على طبق مواقع الذكر فانه في الاكثر الفعل
قال تعالى من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي وقال تعالى من خلق السموات
والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وقال تعالى من يحكم من ظلمات البر والبحر قل الله
ينجيكم وذلك لان السؤال عن الفاعل المطلق فالسايل خالي الذهن عما يلقى اليه المجيب فلا
يحتاج الى تقوية الحكم فلا يسبق تقديم المسند اليه المفيد للتقوي وربما يقتضي المقام قصد
التخصيص في الجواب كما في قوله قل الله ينجيكم منها فيقدم المسند اليه فمن قال المقدر مطلقا
هو الفعل وجعله الشارح مذهب جمهور النحاة عقل لكن لا كمن قال المحذوف مطلقا هو الخبر

لان رعاية المطابقة امر مهم والسؤال جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل وتقدير المسؤل
عنه اهم والشارح المحقق ايضا عقل حيث اثبت مذهب الجمهور فان الواقع عند عدم
الحذف جملة فعلية لانك عرفت انه مختلف والمشهور في توجيه تقدير الفعل ان السؤال
عن الفاعل وان القرينة فعلية واعترض عليه الشارح بان السؤال ليس عن الفاعل
النحوي اذ لا معنى له بل عمن صدر عنه الفعل فيستوي في تعيينه تقدير الفعل المخالف
والجملة الفعلية والقرينة لا تطلب الا تقدير الفعل دون اسم الفاعل ولا تطلب تقديره
عاملا في المسند اليه المذكور ويمكن دفعه بان السؤال عمن صدر عنه الفعل يقتضي
تقدير المسند عاملا في المسند اليه لا خبرا لان الاول يفيد صدور الفعل صرحا به
واما الخبر فيفيد ايجاد شيء مع المسند اليه فربما يتضمن هذا الايجاد صدور الفعل
صرحا واما الخبر فيفيد ايجاد شيء مع المسند اليه فربما يتضمن هذا الايجاد صدور الفعل
عنه فالقرينة فعلية داعية الى جعل الجواب جملة فعلية نعم يتجه ان السؤال جملة
اسمية فالسؤال عمن يتحد معه المسند لا عمن يصدر عنه الفعل فالقرينة اسمية لا فعلية
والتقضي عنه بما حققه السيد السند ان الجملة اسمية صورة فعلية قصدا لانه اختصار
فعليات غير متناهية في اقام زيد ام قام عمرو الى ما لا يتناهى لان الاستفهام بالفعل
اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضع كلمة من لاجمال لك
الذوات وضمنت لمعنى الاستفهام فاوجب التضمن تقدمها فصارت اسمية صورة وفي
الحقيقة هي فعلية بهذا اندفع ايضا ان الجواب بالفعلية ترك لرعاية المطابقة على
ان رعاية المطابقة توهم قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام وربما يرجح تقدير
الفعل بان في تقدير الجملة زيادة حذف وتقليل الحذف اولى ورده السيد السند
بان الزيادة المشتملة على فوايد لا ترد وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الاسناد
ومطابقة الجواب للسؤال وهو مردود بان المقام ليس مقام التقوية والمطابقة للفعلية
كما عرفت **او مقدر** ليس المراد المقدر في نظم الكلام بل السؤال النوعي الناشي من المقام
وان لا يتجه تقديره **نحو** قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل **لبيك يزيد ضارع**
كانه قيل من يبكيه فقال ضارع **ولخصومة** اي من يذل لخصومة لانه كان ملجا للاذلاء
وظهيرا للضعفا **ومختبط مما تطيح الطوائح** المختبط الذي يأتيك الليل للمعروف من غير
وسيلة احتقا عن الناس سؤاله لانه كان اصل ثروة واتلى بالسؤال لاجل اهلاك المهلكات
ماله فقوله مما يتعلق لمختبط كما تعلق قوله لخصومه بضارع ويكفي للظرف رابحة
الفعل ولا توقف صحته على اعتماد اسم الفاعل والطوائح بمعنى المطيحات لانه جمع مطيحة
على خلاف القياس كطوائح جمع ملخة ولهذا جعل فاعلا للاطاحة فتطيح بمعنى الماضي
عدل الى المضارع لحكاية الحال كذا ذكره الشارح المحقق والمشهور وتخن نعرف
المراد بالضارع من يضرع بعد موت يزيد والمختبط من يبالكذلك بعد موته لانه كان دافعا

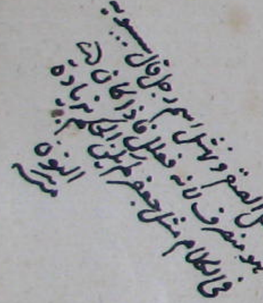

للخصومات و المهلكات فلا يكاد يقع في حيوته خصومة ولا اطاحة مطيحة لمال متمول حتى يضرع
احد لخصومة ويحتاج احد الي الاحتياط فالمضارع بمعنى الاستقبال ولا يخفى ما في هذا الاحتمال
من كمال مدح يزيد بحماية الناس من الظلمة والمشهور جعل ضارع فاعلا للمحذوف كما في
المثال السابق وقد نص عليه ابن الحاجب ونحن نقول الابلغ تقدير ضارع لخصومة يبكيه
فيكون الكلام مفيدا للحصر نعريضا بان الظلمة التي يضرع الناس لخصومتهم في السرور
عن موته وفيه مزيد تحسر على لفظه وموت موته ولفظ البيت امر ومعناه التحسر
على فوت يزيد لفوت هذه المنافع لعامة الناس وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على
خلافه فاجمعه مع ما ستسمع فهذا المثال للسؤال المقدر كما صرح به والمسند للخبر على
خلاف ما تقدم ومواساة تعالي اعلم ومن الباحث النفيسة التي خلا عنها زمرا الاخيار
وشذ عن انظار اولي الابصار وصدقنه لك ايها المتفطن المتخلص عن ربقة التقليد
المتلذذ باصفا حديد هو ان السؤال الناشي من ذكر يبكيك من المامور بالمكافاة للمقام
يستحق حذف المسند اليه اي المامور ضارع وكان تقدير من يبكيه لكونه في قوة من يمتثل
امرك وقد رالزمخشري ليبكيه ضارع قال التبد السند هو النسب بالمعنى ويبكيه انسب
بالسؤال المقدر وكان وجه الانسبية بالمعنى ان المقام مقام تعيين المامور ولما كان البيت
مثالا علي تقدير جعل ليبك مبنيا للمفعول وله احتمال البنا للفاعل والمحتمل لا يصلح شاهدا
ما لم يترجح جانب الشهادة وفضلا عن ان يكون مرجوحا كون الحذف هو خلاف الاصل لم ير
بدا من الترجيح وقال وفصله اي فصل اعتبار الحذف في البيت ونظايره علي خلافه
وهو عدم اعتبار الحذف بجعل ليبك مبنيا للفاعل ويزيد مفعولا به وضارع فاعل الامر
بتكرر الاسناد اي بذكره مرتين فقوله اجمالا ثم تفصيلا تفصيل للذكر الضمني لا
للتكرر فلا يلزم تكرار الاجمال والتفصيل مع انه خلاف الواقع وقدره الشارح بتكرر الاسناد بان
اجمل اجمالا ثم فصل تفصيلا والاسناد الاجمالي متكرر لانه تحصل مرة من الفعل المعلوم علي
ان هناك باكيا ومرة من السؤال الدال عليه واشتماله علي تكرار الاسناد يوجب تكثيره الاسنا
في نفس المخاطب وكونه نابيا مناب الجمل الثلاث وكون اللفظ اجمع للفوايد مما يساويه في الاجزا
يرجحه عليه ويدفع الدفع ان من جهات الفضل الذي ذكره السكاكي كونه اجمع للفوايد ولا
وجه لترك المصنف اياها نعم قصور النظر عايد الي من اقتصر في بيان ترجح تكرر الاسناد
علي كونه موجبا لمزيد التمكين في النفس هذا او نحن نقول وتكرر ايقاع الفعل علي يزيد
وهو النسب بالمرتبة ويوقوع خبر يزيد غير فصلة قد اشار بقد راجح النحوالي ان الكلام
ليس في خصوص البيت والاولي ويوقوع خبر يزيد مسندا اليه فان المسند اليه اراجح من المسند والمسند
ومن الفضلة ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لا يخفي انه يا في كونه جوابا
لسؤال مقدر لان السايل مترقب للجواب قوله لان اول الكلام غير مطمع في ذكره فيه
انه ان اراد انه غير مطمع بالذات فسلم لكنه لا يكفي في كونها كعمة غير مترقبة وان اراد

انه

بعد جديد ح

الدال ح

قال في قوله غير فصلة وفي خلافه فصلة وفي الخبر اراجح من المسند والمسند اليه

انه غير مطمع اصلا فممنوع لانه يقضي الي السؤال المطمع والاولي لان اول الكلام مويوعزة ذكره
لان ايراد الفعل المجهول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية وحاصل الترجيح انه كنعمة
غير مترقبة وغير المترقبة غير مشوبة بالالم الانتظار وتعب الطلب فهي لذة صرفة فتكون
الذ وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح انفسهما حيث ذكر المصنف في بحث
التشبيه ان نيل الشيء بعد طلبه الذ وتبعه الشارح قال الشارح المحقق ولعارض ان
يفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد علي خلافه بسلامته عن الحذف و باشتماله علي
ابهام الجمع بين المتنافيين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة يوهم ان
الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه علي الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام
بالفاعل وبان في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله
اوقع واعز هذا كلامه وفيه بحث من وجوه هي ان ايهام الجمع بين المتنافيين موجود في خلافه
ايضا حيث حذف الفاعل وذكر يوهم ان الاهتمام به اولا هتمام وان ليس بين الفعل والفاعل
فصل موجب للتشويق الا فصل قليل وبان الحذف لنكته وان لا يترجح علي الذكر لا يرجح وقد
جعله السكاكي من المرجحات حيث ناب هذه الجملة مناب الجمل الثلاث وليس هذا الا بالحذف عما
ان مرتبة يزيد ينتهي الي الثلث المذكورة في المتن فلا يعارض السالمة عن الحذف ولا ايهام الجمع
بين المتنافيين فان قلت لو لم يترجح الذكر علي الحذف لما صح ما سيأتي من ترجيح ذلك في القصاص
حياة علي قولهم القتل انفي للقتل سلامته عن الحذف قلت الترجيح بان الغاية الحاصلة فيه
بمونة التقدير تحصل من الاية بدون التقدير لاريبة في رجحانه وما نحن فيه ليس من هذا
القبيل وقال المسند السند اي وضمة قولهم القتل انفي للقتل لعدم وضوح قرينة الحذف
لان الحذف مرجوح بالنسبة الي الذكر وفيه انه لا خفا في ان المراد القتل انفي من تركه
ذكره فلما مر وما يقال فيما مر وانما لم يحذف لك ص منه قوله او ان يتعين كونه اسما بلا خفا
وتعين كونه اسما او فعلا ليس مقصودا لذاته بل ليصير وسيلة الي ان يتعين ان القصد الي
الثبوت او التجدد وفي المفتاح والايضاح او كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت او التجدد
وفيه انه مع حذف خبر الظرف ايضا الاحتمال محققان متعين كونه اسما او فعلا بالذكر فالحق
ان الاحتمال المطلوب من تعين حذف المسند الحقيقي وهو متعلق الخبر الظرف لا ذكر المسند
المجازي اعني الظرف واسقاطه اصلح من اثباته ولك ان تجعل من نكات الذكر ان يتعين
كونه مفردا او جملة ويرد عليهما انهما احتمالان فيما مر لان الذكر يورث الصورتين لاحتياط
لضعف التعويل علي القرينة لان قرينة الحذف تعين المحذوف فيتعين كونه اسما او فعلا
او مفردا او جملة وجعل المفتاح من نكات الذكر الدلالة علي قصد التعجب من المسند اليه
نحو زيد يقوم الا مد عند قيام القرينة علي المسند وارد عليه المصنف في الايضاح ان
الدلالة علي قصد التعجب منه كما اذا علم بالذكر ودفعه الشارح بان القرينة لا تدل الا علي
نفس المسند لا قصد التعجب وقصد التعجب انما يستفاد من الذكر المستغنى عنه لا

انما هو للمسند سواء ذكر او حذف
لقرينة فانه اذا علم بالقرينة يفيد
قصد التعجب ح

نعمة ح

قال

ولا يخفى انه ليس بشيء لانه لا مناسبة للذكر بقصد التعجب انما يستفاد من نفس المسند وقال السيد السند في شرح المفتاح انه جعل الذكر بقصد التعجب بذكره اقوى فاذا اقصد الدلالة على هذا التعجب لا بد من الذكر وفي كون التعجب بالذكر اقوى خفاء ونحن نقول كما اختار ان ذكر المسند مع قيام القرينة على المسند الا في الذكر تقيد التعجب منه ولو حذف لا يستفاد تلك الخصوصية كما اذا قيل من الشجاع فيجاب بان زيدا يقاوم الاسد فلو قيل زيد لا يستفاد الا زيد شجاع ولا تعجب فيه فاذا افيد شجاعته بهذا اللفظ افادة ولكن ان تجعل الكلمة التعجب نفسه ومن الدواعي الى ذكر المسند التعجب بالمسند لانه على صياغة معجبة فقد فاق فيه المتكلم فالاولى ان يطلق التعجب ولا يقيد بقوله من المسند اليه ليتناوله واما افراده بالقول فلكونه الاصل ولا مقتضي للعدول عنه فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي لحكم لم يفضل مع عدم افادة نفس التركيب تقوي لحكم وفي المفتاح ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي لحكم وقد قيل احترز بنفس التركيب عن نحو ان زيدا قايم وعرفت عرفت فان فيه تقوي لحكم لا من نفس التركيب بل من التكرير ورد من اراد التاكيد لانه اراد مع عدم افادة الخبر تقوي الحكم كما يشير الى ان التقوي انما يحصل بتضمنه الاسناد او تضمنه الاسناد بتكرار الاسناد وكانه اراد الافادة من السياق والسبر المعتد بها لانها المتبادرة والا فقد اثبت لزيد قام تقوي لحكم فزيدا من تقوي زيد قام فقول الشارح انه ليس كذلك بل هو قريب من زيد قام مع اعتبار التقوي محل نظر وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما تقتضيه عبارة المفتاح لان عدم القصد علة لعدم الافادة وعدم الافادة علة للافراد وقال الشارح قصد بذلك سلب الافادة الاعم من المقارنة بالقصد وغيرها ليخرج صورة ايراد الخبر جملة لقصد التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اتاك فان فيها افادة التقوي مع عدم قصد التقوي ان القصد الى التخصيص لا يستلزم التقوي من غير قصده ضرورة تكرر الاسناد ولا يخفى انه بعيد من القصد اذ المتبادر من الافادة والدلالة فيما بينهم ما يقارن القصد على انه مع تقييد الافادة بالمعتد بها لا يخرج زيد قايم لا محالة لهذا التوجيه وبالخروج عن العبارة لا يفسد خلل الضابطة لورود مثل هو الله احد لا محالة حتى تعلق الشارح لدفعه بانه اعتمد على اشتهار امره ولو اعتمد بالاعتماد على اشتهار الامر فالبعد بتقرر ان الخبر جملة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند اليه في بحث تقديم المسند اليه وقد عدل عن عبارة المفتاح فيما اذا كان فعليا الى قوله لكونه غير مبتنى لينتاسب الباعثان للافراد فيكونهما عدميين كما يناسب باعثا الكون جملة فيكونهما وجوديين ولان الفعلي شاع في خلاف ما قصده من المنسوب الى الفعل المقابل للاسم فاحترز عن لفظ هو ظاهر في خلاف ما قصد به ولان في الاقتصار على ايراد السببي تسهيلا على المتعلم لاغناء عن معرفة مفهوم الفعلي وفيه تعريض للسكاكي الى ان تصوير المقصود لم يكن متوقفا على احداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم وكان يكفي اصطلاح السببي وقال الشارح المحقق وجه العدول ان المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مسند لانه قد فسره

خصوصيته هم

لاجنبي قال او دلالة على قصد التعجب بذكره لان التعجب يذكره هم

بما يكون

بما يكون مفهومه محكوما به بثبوت بالمسند اليه او بالانتفاء عنه ولا يخفى ان كل مسند كذلك ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او ينفيه عنه ولا يخفى انه لا يوجب العدول عن الفعلي بما عن تعريفه منطبق على ما سوى السببي الا ان يقال لم يتيسر له تحصيل مفهومه وفيه بعد انه اشكل عليه توضيح مفهوم السببي وتنقيحه حتى اكتفى في بيانه بالتمثيل هذا وما يجب ان ينبه عليه ان كلام السكاكي هم في بيان مفهوم السببي غير منقح وما مفهوم الفعلي منقح لا غبار عليه ومع ذلك تخير فيه اذا العقول وطال كلامهم فيما لم يفد شيئا من المعقول والشارح العلامة والشارح المحقق والسيد السند قد اجالوا في ميدان اصطياده واطالوا ولم ارض بان اقص عليك ما ذكروا فانه ليس مما يسمع من القصص وكيف ينسب اليهم ما لا يليق بشانهم ولهم في قسمة المعارف على الخصص وحسن تاتي ذلك ما يظهر لك معنى الفعلي والسببي وتضبط به هذه الكلمة للافراد فاقول المسند الفعلي كما ذكر في المفتاح ما يكون مفهومه محكوما بثبوته للمسند اليه او بالانتفاء عنه بخلاف السببي فان زيدا ضرب حكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد بل ثبوت امر يدل عليه ذلك المذكور وهو كاين بحيث ضرب ابوه فالمسند السببي سمي مسندا لانه دال على المسند الحقيقي والمسند السببي ما اسند فيه شيء الى ما هو متعلق المسند اليه وصار ذلك سببا لاسناد كون زيد بحيث ينطلق ابوه اليه وعلى هذا يلزم ان يكون منطلق ابوه في زيد منطلق ابوه مسندا سببيا ولا يضر ذلك ضابطا لافراد لان كون المسند سببيا يقتضي كونه جملة لانه يتبادر من الاسم ربطه الى ما قبله بخلاف الجملة فيهو هم والفعل زيد ينطلق ابوه ربط الانطلاق الى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف زيد ابوه منطلق او انطلق ابوه فالكون سببيا يقتضي الجملة ولا بد معه من تلك الافراد وعلى هذا ليس نحو زيد مررت به وزيد كسرت سرج فرس غلامه فعليا ولا سببيا وان جعل الشارح المحقق سببا لان تعريف المفتاح للسببي مزيف في انه ليس سببا ويخرج بقول المفتاح لكونه فعليا ويدخل في قول المصنف لكونه غير سببي فالعدول مفسد فان قلت ما حقيقته وان كان كلاما محصلا منقحا لكن يخالف ما ذكره المفتاح لانه قال ويكون المسند جملة اذا كان سببيا وهو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعلق بغير ما هو مبني عليه تعلق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما كقولك زيد ابوه انطلق او منطلق او يكون المسند فعلا يستدعي بالاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعلقه على ما قبله بنوع اثبات او نفي للون ما بعده بسبب ما قبله نحو عمرو ضرب اخوه لا سببا متصلا بالفعل نحو زيد ضارب اخوه او مضروب او كريم سر يطلعك عليه هذا كلامه وقد صرح بكون زيد منطلق ابوه غير داخل في المسند السببي قلت قد قدمناه لك ان كلامه في بيان السببي غير منقح وهو كما ترى في غاية التعقيد وقد صرح في قسم النحو ان زيدا كرم ابوه نعت سببي ومن الواضح ان الفرق بين النعت والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار واذا انحصر السببي في الجملة فلا يصير السببية تلك لاختيار الجملة لانه ما لم يرجح زيد ابوه منطلق على زيد منطلق ابوه لا ينافي التبليغ ايراده مجردا لكونه سببا والا لكان مآل التعليل ان ايراده جملة لكونه جملة مخصوصة فينبغي ان يكون السببي

كما ذكره ذلك المحقق فينبغي ان يذكر الفعلي وبينه بالتمثيل هم

بثبوت الضرب لزيد وزيد ما ضرب حكم فيه بنفي الضرب عنه بخلاف زيد ضرب ابوه فانه لم يحكم فيه بثبوت ضرب ابوه لزيد صح

امر حاصل بالقياس اليه الى المسند اليه نحو زيد ابوه منطلق فان ابوه منطلق اسند هو شيء الى متعلق زيد وصار ذلك سببا للاسناد صح

اعم من الجملة وتكون السببيه مقتضيه للجملة فلا بد من تاويل كلامه فمن نؤوله بانه عرف الجملة
السببية لا مطلق السببي ولذا قال لا سببا متصلا بالفعل الي اخره والسر الذي نظهر عليه
ان اسم الفاعل لكونه منزلة خارج الضمير لا يكون مع فاعله جملة وليس قوله لا سببا متصلا
بالفعل لاخراج المتصل بالفعل عن المسند السببي كما توهمه السيد السند وقال انما اخرجه
عن المسند السببي ليصح كونه سببا لنكتة الايراد جلة فانك عرفت ان حصر السببي في الجملة
يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لايراد المسند جلة ولا ينبغي ان يتوهم انه يصح لزيد
والجملة يرد على السكاكي خروج خوزيد قائم منطلق ابوه عن المسند المسند السببي وعن الجملة
السببية مع انه جلة سببية لانكتة لايراد ها جلة سوي كونها سببية الا ان يتكلف ويقال
المراد بالفعل اعم من الفعل حقيقة او حكما واسم الفاعل بعد النفي والاستفهام في حكم
الفعل ولذا صار مع مرفوعه جلة ومما اورده السيد السند على السكاكي انه ليس لزيد
منطلق ابوه فعليا عنده فيلزم خروجه عن ضابط الاخراج وهو ليس بشئ لان السكاكي
لم يذكر ضابط الافراد لاخراج عنه افراد بل ذكر نكتة الافراد لتسوي الافراد
ولا عليه ان لا يتعرض لنكتة تسند عن افراد منطلق في زيد منطلق ابوه ولما حققناه
لك صرت بمن لا يشتبه عليه ان هذا المثال ليس مسندا فعليا وان ادعاه الشارح العلامة
واستدل عليه بان المسند فيه منطلق وحده لان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجلة هو
فالمحكوم به هنا مفرد لان دعواه مما لا يلتفت اليه بعد تحقيق الحق كما قال الشارح
المحقق ان هذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق ابوه جلة ولا يلزم
ان يكون المسند هو منطلق وحده لعدم استلزام الافراد ذلك لان الافراد بمعنى
كون الجملة لا المركب وهل هذا الا غلط من اشتراك اللفظ لا ما ذكره خبط
مبني على قلة التامل وعدم التثبت لحافظ عن التزلزل اذ منع استدلاله ان عدم
كون اسم الفاعل جلة لجعله بمنزلة الخالي عن الضمير والحاقه بالجامد كما صرح به السكاكي
وهذا يوجب لحاق فاعله بالعدم واعتباره وحده فلا فرق في الاعتبار بين زيد منطلق
وبين زيد منطلق ابوه فكما ان الاول مسند فعلي فكذلك الثاني والمراد بالسببي نحو
زيد ابوه منطلق اي لا منطلق كما هو ظاهر عبارة السكاكي لانه بعيد عن الاعتبار اذ ليس
منطلق مسند زيد حتى تجعل مسندا سببيا بل هو مسند للاب وهو ليس مسندا سببيا له
واختار ابوه في التمثيل منطلق دون انطلق ابوه لان كمال مشاركة ابوه منطلق مع
ابوه في المعنى توهم انه كمنطلق ابوه ليس مسندا سببيا فواحق بالتوضيح وهذا مبني على
زعم ان زيدا منطلق ليس سببيا وقد عرفت ما هو الحق فلا تتجاوزه وبعضهم بناء على اشتهار
هذا الظن ومتابعته له صرف كلام السكاكي عن ظاهره ولم يجعل قوله وان يكون المسند
فعلا تتمة لتعريف المسند السببي بل جعله نكتة اخري لكون المسند جلة وجعل عطفا على قوله
اذا كان المسند سببيا اولم يصرف لزم جعل منطلق ابوه غير سببي وانطلق ابوه سببيا وهذا الحاكم

عنده

لا يرضي

لا يرضي به عاقل فضلا عن الكاكي والشارح المحقق حكم بانه سهو لا يخفى على من له معرفة بسياق
الكلام اذ لا وجه حينئذ لتغيير اذا كان بقوله او ان يكون مع انه يوجب الالتباس ولهذا قال القائل
ان يقول كلام المفتاح مشحون بالتعقيد فلما لا لارتكاب الوجه البعيد اذ كان هو المتبادر
للمعنى السديد نعم لو دفع التحكم لحق القول بانه التوهم ومما يعجبني انه قال السيد
السند انه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج في ضابطه افراد المسند الي قيد ثالث يخرج به
نحو انطلق ابوه في زيد انطلق ابوه لان المسند هنا ليس فعليا كما تحققته من نفس التركيب تفوز
الحكم فلا بد من اخراجه بقيد اخر وكيف لا وقد خرج انطلق ابوه عن ضابطة الافراد بقوله
لكونه فعليا نعم يحتاج المصنف الي قيد اخر ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتياج المصنف واما
كونه ظاهر الضمير رجوعه الي المسند والاولي رجوعه الي المسند المفرد لان الفعل والاسم
من اقسامه كما ان الجملة الاسمية والفعلية من اقسام الجملة وقد قال واسميتها وفعليتها اي
الجملة ولم يقل واسميته وفعليته اي المسند فيما بعد فعلا فللتقييد اي لتقييد طرف
الاسناد كما هو المشهور وان كان للتامل فيه مجال اذ يحتمل ان يكون الزمان قيد النسبة فانه
لا يتفاوت بيان الواقع بتقييد الاسناد وتقييد الحدث والمصداق واحد والتفاوت في النظر
والملاحظ وكان الوجه ان يساعد تقييد النسبة وكانه دعاهم الي جعله قيد الحدث وان العدول
من المصدر الي الفعل لتقييد المصدر وكما ان النسبة الفادة بهيئة للفعل قيد له ناسب
ان يكون الزمان ايضا قيدا له ولقد وقع عبارة المصنف على وقف المصلحة حيث لم يقيد التقييد
باحد الازمنة الثلاثة وانما لم يفصلها لاشتهارها وهي الماضي والحال والمستقبل على صيغة
اسم الفاعل كالماضي او اسم المفعول وكلاهما المنقول الوافق للمعقول لان الزمان يستقبلك
كما تستقبله ومفهومات الثلاثة بديهية يعرفها كل احد واوضحها الفتاح بقوله والمراد بالزمان
الماضي ما وجد قبل زمانك الذي انت فيه وبالمستقبل ما يترقب وجوده وبزمان الحال
اجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف
لا غير هذا واراد بقوله والحاكم بذلك البيان هو العرف فالعرف تعين للزمان الذي انت فيه
وما هو قبله وما هو بعده وعدم فرط المهلة والتراخي وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخي
كما فعله السيد السند مما لا سند له والمناقشة بان في ذلك البيان جعل الزمان الماضي في زمان
قبل زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان وان نترقب الشئ انما يكون لشئ بعد زمان الترقب
فيلزم ان يكون لزمان المستقبل زمان مناقشة في تعريف هو للتنبيه على انها واهية اذ المراد
بقبل مجرد التقدم وبالترقب مجرد التاخر كما لا يخفي ولم يكتف بكون زمان الحال زمانا
انت فيه وقال في بيانه اجزاء من الطرفين تنبيها على تحقيق حقيقة الزمان وان اجزاءه لا تجتمع
فبعض اجزاء الحال منقض كالماضي وبعضها مترقب كالمستقبل ولولا العرف لم يكن لك زمان
حال والشارح عين الزمان الذي انت فيه بزمان تكلمك ولم يزد هذا البيان الا تضييق دايرة
الحال اذ الحال لا يخص زمان التكلم بل ربما يكون زمان فعل من افعال اخر كما كان شان الذي يجب

وليس المقصود صح

انه لا يريد المتكلم فيه الا التزلزل رأيناصرف العنان عن كثير من الخواطر على الخصر وجه احترز
عن نحو كان زيد منطلقا ويبقى ان يوخر عن قوله مع افادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد
والتقييد على سبيل التنازع اذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم
لا ينافي الاقتصاد الاختصار فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لان تقييده
باحد الازمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه قلت تحصل التقييد بدون القرينة باحد
الازمنة يقتضي الوضع لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت
فالفائدة في الايراد فعلا ولا منه وحه عن القرينة الا ان القرينة هنا لتعيين المراد وفي
الاسم للتقييد قلت فايدة التدرج في التعيين وذلك موجب لمزيد التقرر في انه لا يظهر
منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على اخصر وجه اذ القرينة لم تعد من موجبات
الاطناب وكيف لا واكثار الحذف لا يعقل بدون القرينة فالتقييد بنفس المسند
باحد الازمنة يقتضي الوضع لا محالة وانما يحتاج الى القرينة لتعيين المراد فان قلت
فالفائدة في الايراد فعلا ولا منه وحه عن القرينة الا ان القرينة العلامة وانما
يفيد العلامة وانما يفيد الفعل التجدد لانه اعتبر في جعل الزمان جزء المفهوم الفعل هذا
الايذان لان مقارنة الزمان تستدعي الحدوث اذ الصفات القديمة كلها مقارنة للزمان
ولهذا صح كان الله عليما حكيما فاستعمال الفعل في الامور الثابتة كعلم الله ويعلم الله مجاز
ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث لحدوثه فالمراد بالتجدد الحدوث
واما التجدد بالمعنى حدوثه شيأ فشيأ كالزمان وكثيرا ما يقصد بصيغة المضارع فهو
ليس معتبرا في مفهوم الفعل وانما يفهم من خصوص الحدث او اقتضاء المقام قال
الشارح المحقق افادة الفعل التجدد لان التجدد من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم
الفعل وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل وارد عليه السيد السند ان التجدد الذي قصد
بايراد الفعل ليس تجدد الكل بل التجدد الذي هو الحدث ولا يلزم من تجدد الكل تجدد
كل جزء حتى يلزم ذلك لانه في علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان في مفهومه
وليس العلم متجددا او يمكن دفعه بان مراده ان تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع
يقتضي تجدد كل جزء فيكون ما ذكرناه مفصلا على طبق ما فصله السيد السند
ومما ينبغي ان ينبه عليه ان هذه النكتة انما يرجح الفعل على الاسم فيما اذا اريد
اسم يرادفه وآما بعد وامهل واشالها فلا يرجح بهذه النكتة على الاسم لانه يغني عنها
وروويد واشالها غناها الان يقال هذه الاسماء النحوية معدودة في هذا الفن في عداد
الافعال يرشدك اليه ما سيأتي من جعل رويد زويدا من امثلة الامر والداعي الى جعل
المسند فعلا انشا المدح او الذم او التعجب او الدنو لان الموضوع لها افعال كقوله اي قول
طريف ابن تميم العنبري او كلما اي اكلما جئت عكاظ وكلما وردت عكاظ متسوق للعرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكان يقع فيه الوقايع قبيلة جشوا الي

لمفهومه ان يكون الحدث حادثا
بعد ولا الزمان المقارن
لحادث يوذن بذلك فلم يجعلوا
في جعل الزمان جزء ح

عربنهم

عربنهم توسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها بحدث منه ذلك التوسم شيأ فشيأ ويصدر منه
النظر لحظة فلحظة يعني ان لكل قبيلة على حيالة فتي وردوا عكاظ طلبني الكافل باسرهم ولا تحفي
ان هذا المثال يستدعي ان يراد بالتجدد التقضي شيأ فشيأ على طبق الزمان لا مجرد الحدوث لكن
الغالب في الفعل قصد الاول دون الثلثة السابقة وانما جعلنا عبارته عليه لانه الانسب بالتعرض
والبيان وايضا قوله واما كونه اسما فلافادة عدمها يقتضي ارادة التجدد بهذا المعنى
لان ارادة عدم التجدد بمعنى التقضي شيأ فشيأ لا يقتضي ايراد الاسم فالمثال لا يطابق الممثل وهذا
الخبط انما وقع من المصنف والمفتاح لم يمثل بما هو صريح في قصد التجدد بهذا المعنى وما
يقتضي كونه فعلا ان المقام مقام طلب الفعل كخواضرب او الترك نحو لا تضرب او انه لا بد من
ادخال حرف الشرط على المسند او التخصيص او الاستفهام او النفي او ما يتضمن الاستفهام
او الشرط فاحفظ فانه من البدايع واما كونه اي كون المسند المفرد اسما فلافادة عدم
الظاهر انه راجع الى التقييد وافادة التجدد لكنه ظاهر الفساد اذ عدم التقييد وعدم الافادة
لا يكون مقصودا بالافادة للبليغ بل المقصود عدم التقييد وعدم التجدد فينبغي ان تجعل
الضمير عبارة عنهما وقد صرح المصنف في الايضاح بالثاني حيث قال واما كونه اسما فلافادة
عدم التقييد والتجدد فقول الشارح المحقق اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد
ليس كما ينبغي وما يقتضي الاسم افادتهما على اخصر الوجه لان المقام مقام الاطناب كما تقول زيد
قايم فيما مضى او فيما يستقبل والنكتة العامة لكونه اسما عدم التقييد وعدم افادة التجدد
على اخصر وجه فربما يجعل عدمها ذريعة الى عدم التقييد والتجدد بعونة القرائن وربما يكتفي
بمطلق الثبوت فالاولى بما ذكره المفتاح من قوله واما الحالة المقتضية لكونه اسما فهي اذا اريد
افادة التجدد على اخصر وجه فربما يجعل عدمها ذريعة الى عدم التقييد والتجدد بعونة
القرائن وربما يكتفي بمطلق الثبوت فالاولى بما ذكره المفتاح من قوله واما الحالة المقتضية
لكونه اسما فهي اذا اريد افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة افادة الفعل لاغراض
تتعلق بذلك والاختصار المنطبق له واما كونه اسما فلعدمها اي لعدم التقييد وافادة التجدد
على اخصر وجه سواء انتفى التقييد لا على اخصر وجه واعتراض الشارح المحقق عليه بانه يخالف
ما حققه الشيخ من ان الاسم لا يدل على الدوام فمندفع بان المصنف لم يقصد ان الاسم ينفي التقييد
والتجدد بل قصد ان الداعي اليه ان المقصود عدم التقييد والتجدد والفعل ينافيه والاسم يجامعه
فيصح ذلك الافادة مع الاسم بعونة القرائن ولا يصح مع الفعل هذا ان قلت هل يصح افادة
عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل كما دل عليه قوله كقوله لا بالف الدرهم المضروب بصرتنا
لكن يمر عليها وهو منطاق وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به
معنى الحدوث قلت هذا مبني على عدم الالتفات الى ما ذكره ابن الحاجب وترجيح ما يشهد
من المفتاح بان زيدا عالم يستفاد منه الثبوت صرح بانا على ان الاسم صفة كان او غير صفة الدلالة
على الثبوت وتاييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر وتجعل الجبر في الصفة المشبهة واسم الفاعل

والاختصاص باحد الازمنة
افادة الفعل لاغراض تتعلق
بذلك والاختصار المنطبق
له واما كونه اسما فلعدمها
اي لعدم التقييد وافادة
التجدد صح

الزمن من ثبوت شيء لشيء وكالا
يدل على زمان لا يدل على ح

في عداد واحد وسمي الجميع اسم الفاعل لكن يشكل ذلك بما قالوا انه يقال حاسن لمن حدث حسنه وحسن لمن ثبت حسنه ويؤل بانهم اراد وا ان اسم الفاعل لما كان جاريا على لفظ الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بعونة القرينة بخلاف الصفة المشبهة فيقصد به وضعا مطلق الثبوت وبعونة القرينة الدوام ولا يقصد الحدوث اصلا واعلم ان في اضافة المرة الى ضمير المتكلم مع الغير بلتة دقيقة وهو ان مرتة مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب مرتنا على انه مفعول لا بالف والاحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الالف من جانب مرتة ولو اكتفى في التمثيل لكون المسند فعلا واسما بهذا المثال لكفاه لان يمر عليها كيترسم ولان قوله وهو مطلق حال دابة **اما تقييد الفعل** يريد به المعنى المصدري او الفعل وجعل ذكره لكونه اصلا منزلة ذكر شبه الفعل ايضا كما هو عادة ابناء العربية **بمفعول** اراد به احد المفاعيل الخمسة **ونحوه** اراد به الحال والتمييز دون المستثنى لانه اما مستثنى من الفاعل فهو من تتمته او من المفعول به او من غيره من المفاعيل او الحال فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به وان ذكر الشارح المحقق وذلك ان يجعل ونحوه مرفوعا معطوفا على تقييد الفعل ويريد به نحو تقييد الفعل بمفعول من تقييد الشبه والتقييد بغير المفعول ثم في كون التقييد بالمفعول به لرتبة الفايدة نظر بل يتوقف فهم الفعل المتعدي عليه كتوقفه على الفاعل وعدم تقييده نحو الى اخراجه عن مقتضى وضعه ثم المراد بالمفعول ما لم يقم مقام الفاعل او التقييد بما قام مقامه لاصل الفايدة لا للتربية ولا يخفى ان التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتاكيد الا ان يتكلف في التقييد بما يعم صورة التقييد **فلمرتبة الفايدة** وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفايدة كذا ذكر الشارح المحقق وهو لا يشمل المفعول المطلق للتاكيد والمراد كداع الى تربية الفايدة ليلايم قوله واما تركه فلما مر منها ولا يخفى ان بحث تقييد المسند بالمفعول ونحوه مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله وان تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل وان في رفع نحوه رفعه فاغتنه ولا تحرم نفعه ولما كان يتوهم ان الافعال الناقصة وفروعها مقيدات نسبة المفعول من اخبارها وتخيير في تربية الفايدة فيها اذ لا فايدة لكان مع فاعلها بل الفايدة في خبرها واسمها والتربية في ضمن كان شبه على حقيقة الامر ورفع به التوهم فقال **والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا** اي نحو منطلقا **لا كان** اي نحو كان وفيه نظر لانه ليس فيه تقييد المسند بل النسبة لان الزمان المفاد من كان قيد النسبة المفهومة منه لا قيدا لانطلاق بلا ريبة ولم يدخل في نحو كان زيد منطلقا ولا زيد كان منطلقا اذ لا تقييد فيه بل لا يدل الكون والكاين الا على اصل النسبة بخلاف اخوات كان فان في فروعها تقييدا لا محالة لان في الاخوات تقييدين تقييدا بالزمان وتقييد الخصوص للنسبة بضمنية مصادرها

والفروع

والوقوع لم يفهما الا الزمان وجعل التقييد دايرا على كون كان بمنزلة الظرف كما فعله الشارح واختاره السيد السند لاني بفروع هذه الافعال ولا يذهب عليك ان التقييد بكان هو لا يخص الفعل والمشتقات والمصادر بل يشمل الجوامد نحو كان زيد انسانا ورفع نحوه ينفعك في هذا المقام ايضا **واما تركه** اي ترك تقييد الفعل بمفعول زيد انعاما ورفع ونحوه **فلما مر منها** اي من التربية جعل انشا المقتضي ايضا من المانع ويعلم من بيان ترك تقييد الفعل فايدة تقييد خبر كان بكان قال الشارح لعدم العلم بالمقيدات وعدم الاحتياج اليهما بظهور انحصار المطلق في المقيد او لعدم تعلق غرض بالقيد او بعلم السامع بالقيد فان قلت فما فايدة الاخبار لان المطلق ايضا معلوم حين معرفة القيد قلنا يمكن ان يعرف المخاطب انه جاء رجل في هذا الوقت ولا يعرف انه زيد فاذا قلت جاء زيد يعرف المخاطب مجيء زيد في هذا الوقت ولا يعرف مستغنيا عن بيان القيد شرقال او خوف انتقاض الغرض او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره يعني باخبار السامع اياه او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار يعني ان يتصدق بذلك والا فيتصور كونه مكثارا يعرض ضرر التصديق به ان يتنفر منه ولا يصغي الى كلامه او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك **واما تقييده** اي الفعل **وما يشبهه بالشرط** نحو ان تكرمني اكرمك وان تضربني فانا ضارب وفيه ان التقييد في قولك ان كان زيد ابا عمرو فانا اخ له ليس للفعل ولا لشبهه بل للنسبة فالشرط قيد للجزاء هو لا لمسنده وبالجملة جعل الشرط قيدا يقتضي ان يكون الكلام التام هو الجزاء ويكون الشرط قيدا له اما لمجموعه او لمسنده وهو المطلق لجعل الاسناد اليه من خواص الاسم وحصر الكلام في المركب من اسمين او فعل واسم الا انه يخالف ما ذهب اليه الميزانيون ان كلا من الشرط والجزا خرج عن التمام بدخول اداة الشرط على الجملتين والجزا محكوم به والشرط محكوم عليه والنسبة المحكوم بها بينهما وليس شيا من نسبتي الشرط والجزا قال السيد السند ليس كون الشرط قيدا للجزا الا ما ذكره السكاكي وفي كلام النحاة برمتهم حيث قالوا كلام المجازاة يدل على سببية الاول ومسببية الثاني اشارة الى ان المقصود هو الارتباط من الشرط والجزا فينبغي ان تحفظ هذه الاشارة وتجعل مذهب عامتهم ما يوافق الميزانيين وكيف لا ولو كان الحكم في الجزا كان كثير من الشرطيات المقولة في العرف كواذب وهو ما لا يتحقق شرطه فيكون قولك ان جئتني اكرمك كاذبا اذا لم يجئ المخاطب مع انه لا يكذب به العرف وذلك لان انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه وفيه ما عرفت من انه لا يخص السكاكي بل حصر الكلام في القسمين المذكورين يقتضيه اقتضاء بينا وجعل الاسناد اليه من خواص الاسم ظاهر فيه ويلزم كذب القضايا التي شروطها غير متحققة لانه يجوز ان يكون المراد بالجزا في قولك ان جيتني اكرمك اي حيث اكرمك على تقدير مجيئك وفي قولك ان كان زيد حمارا فهو حيوان انه كاين بحيث يكون الحيوانات حيوانا على تقدير الحمارية وفي قولك ان كان الان طلوع الشمس كان النهار موجودا انه يكون النهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الان وعلى هذا القياس واشارة قوله كلام المجازاة يدل

واخواتها كما علم من بيان فايدة تقييد الفعل فايدة تقييد خبر كان بكان صح

على سببية الاول وسببية الثاني اي ان المقصود الارتباط بينهما غير مقيدة بل هو كقولهم هو
في الظرفية اي ظرفية مجرورة لغيره وله نظائر لا تحصى ولم يقصد بشيء ان المقصود الارتباط
بينهما فان قلت اذا دار الامر بين ما قال الميزانيون وبين ما قال النحويون فهل يعتبر
كل منهما مسلكا لاهل البلاغة او لجعل الراجح مسلكا وايهما ارجح قلت الارجح تقليل المسالك
تسهيلا على اهل التخاطب والاصطلاح ولعل الارجح ما اختاره النحاة ليلا يخرج الجزاء عن مقتضا
كما خرج الشرط ومقتضى التركيب ان يكون كلاما تاما وايضا هو اقرب بالضبط اذ فيه تقليل
اقسام التركيب الكلام ولو اعتبره الميزانيون كما اعتبره النحاة لاستغنوا عن كثير من مباحث
القضايا والاقيسة فكن حافظا لهذه المباحث النفيسة ومثل الشارح المحقق للتقييد
بالشرط بقوله اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك ولم يقصد بذلك ان التقييد كما يكون
للجزاء المذكور يكون للمحذوف لان النحاة جعلوا اكرمك ان تكرمني محذوف الجزاء لعدم صحة
تقدير الجزاء على الشرط بل قصد ان الشرط كما يكون قيدا للجزاء المقدم يكون قيدا للجزاء المتاخر
فان علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالا على الجزاء بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به
الشارح نفسه في بحث الايجاز والاطناب والمساواة وقال حذف جزاء الشرط في مثل هذا
التركيب كحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ لرعاية امر لفظي لا يعتبره على هذا القول فان قلت
لو جعل اكرمك ان تكرمني من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة قانون النحوي المشهور
فلا يكون بليغا لانتفاء الفصاحة قلت لا شبهة في قوة هذه الشبهة ولا يندفع الا بتخصيص
قولهم مخالفة قانون النحوي المشهور بقانون لم يرجع اليه امر لفظي هنا كون الشرط قيدا للجزاء
بينه الشارح المحقق بان قولك ان جئتني اكرمتك وقت مجيئك وكيف ولو لم يكن كذلك بل انه قيد
الجزاء انه بمنزلة اكرمك على تقدير مجيئك وكيف ولو لم يكن كذلك من التقييد بالظرف
لا بالشرط لان اذا ظرف مصرح وله حيثيتان ظرفية وتعليق فباعتبار الظرفية تقييد للمفعول
ونحوه وباعتبار التعليق تقييد بالشرط ومن مرجحات اعتبار النحوي انه على مذهبهم لا تحاج هـ
قولهم ان تكرمني فاكرم زيدا الى تاويل لانه اما لطلب اكرام مقيد بتقدير اكرام واما
لتقييد طلب الاكرام بتقدير اكرام على اختلاف بين الشافعية والحنفية على مذهب
الميزانيين لا بد من تاويل لانشا بالخبر لتمكن الحكم بين الشرط والجزاء فلا اعتبار ان لا نعرف
الا لمعرفة ما بين اداوته من التفصيل اي مما ذكر مفصلا وقد بين ذلك التفصيل
في علم النحو والاولى الاقتصار على قوله من التفصيل في علم النحو وفيه تعريض للسكاكي
بانه اتى بتطويل حيث اتى بتفصيل في علم النحو واشارة الى وجه اسقاطه تفصيله واختاره
اداوته ليشمل الحروف والاسما ولا يخفى ان الحوالة الى علم النحو انما يصح لو كفى معرفة
ما بين اداوته ومعرفة الاعتبارات وما ذكره لا يفيد الا توقف معرفة الاعتبارات على
معرفة التفصيل ولا يفيد معرفتها بعرفته فالاولى فلا اعتبار انتها تعرف بمعرفة
ما بين اداوته من التفصيل ولا يذهب عليك ان التقييد للمفعول ونحوه ايضا لاعتبارات

بمعنى اكرمك صح

لكان اذا حسنت اكرمك صح

لا يعرف

ولا يعرف الا بمعرفة ما بين المفاعيل وما بين اشباهها من التفاوت وقد فصل في النحو ولا اختصاص
لما ذكره بالشرط وقد عرفت وجه التخصيص ان كنت ذا تنبه في سماع ما القي اليك لكن لا بد
هنا من النظر في ان واذا ولو لان لها اعتبارات لا تنفي معرفة التفاوت بينها على ما فصل
في النحو لمعرفة تلك الاعتبارات والتفاوت بين اذا وان لا يخفيها قول النحاة ان اذا تتضمن معنى
ان لانهم لم يقصدوا الا تضمنه اصل معنى ان دون خصوصياته هـ ولا بد من النظر في ما
وان ايضا لان احدهما للعاقل والاخر لغير العاقل وفي استعمال احدهما مقام الاخر اعتبارات
لطيفة محتاجة الى البيان وتقديم ان على اذا مع ان مفهومه عدمي ومفهوم اذا وجودي
لانه الاصل في الشرط فان اذا الشرط اي لتعليق امر بغيره في الاستقبال لكن اصل ان عدم
الجزم من المتكلم بل عدم التصديق لقول النحاة انها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوكة بوقوع
الشرط اولا وقوعه اذا الشرط قد يكون سببا والاصل اذ الجزم فاستعمال ان في عدم الجزم
واستعمال اذا في الجزم على الاصل لا يستدعي اكثر من سوي اعتبار كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد
بالجزم التصديق ونظيره ما في تعريف القضية بالقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب
فان الجزم فيه بمعنى التصديق وذكر وقوع الشرط لا لخصوصه لظهور ان الشرط ربما يكون
سببا فلا يرد ان بيانه لا يشمل اذا لان الشرط سببا وانه لا يفيد لبس الظن موقعا لان وانه موقع لانه
لا اذا نعم في عبارته اغلاق ما فان قلت كما ان اصل عدم الجزم بوقوع الشرط اولا وقوعه
كذلك الاصل فيه عدم الجزم فاستعمال اذا في الجزم على الاصل لا يستدعي اكثر من سوي اعتبار
كون ذلك الاصل واذا عرفت ان المراد بالجزم التصديق ونظيره ما في تعريف القضية هـ
بالقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب فان الجزم فيه بمعنى التصديق وذكر وقوع
الشرط لا لخصوصه لظهور ان الشرط ربما ينقيض الشرط فلم لا يتعرض له قلت لانه لم يذكر الا ما عد
فيه عن عدم الجزم بالوقوع او عن عدم الجزم بالا وقوع ولم يذكر ما عدل فيه عن عدم الجزم
بنقيض الشرط وقال الشارح المحقق لانه بصدد الفرق بين ان واذا وعدم الجزم بالنقيض
مشترك بينهما وفيه بحث لان عدم الجزم بالنقيض في اذا بمعنى الانكار فلا اشتراك بل الفرق
باعتباره ايضا فاي وما سوي اذا من اسما الشرط لم يفارق ان فلذا خص الفرق بان واذا ولم
يتعرض لما سواهما قال الرضي في بحث الكلم المجازاة وجب ابهام كلمات الشرط لما فيها لجزم
لتضمنها معنى ان التي هي للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن المقطوع به لا يقال ان عين الشمس
اذ طلعت فجعل العموم في اسما الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه
نوع عموم ايضا والشرط بعد هذه الاسما كالشرط بعد ان في احتمال العدم هذا ولذلك
المذكور من الامرين وهو كون الاصل في ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل في اذا الجزم كان
اي صار الحكم النادر موقعا اما تمييز فيكون بمعنى النادر الوقوع وحينئذ قوله لانه متعلق
بكان واما خبر لكان اي كان الحكم النادر محل وقوع ان والمراد كونه لان حقيقة وتجوزا فانه لندرته
اما مشكوك فيكون موقع ان حقيقة واما مجزوم به فهو لكونه ملحقا بالمشكوك موقع لان لا يقال

بالنقيض فان بمعنى الشك فيه
وعدم الجزم صح

الوجود هـ

كيف يكون النادر موقعا لان حقيقته والندرة يرجع جانب العدم لانا نقول المراد بالنادر اعم من
النادر المطلق والنادر بالنسبة كما يدل عليه ما سياتي و غلب اما من التغليب او الغلبة
لفظ الماضي اي اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي سواء كان الفعل الماضي او المضارع مع لم
ولذا قال لفظ الماضي ولم يقل الماضي ليلا يتبادر منه الفعل الماضي فان قلت عروض الفعل
الماضي بما قرن به لفظ الماضي فلا يرجح على الماضي قلت اردت بالوضع اعم من الوضع
التركيبي فكان شاملا للم يضرب والمعتبر في التعريف الوضع الافرادي فخرج عنه لم يضرب مع اذا
لانه انسب بالجزم بالوقوع لان الواقع فيما مضى احق به وليستفاد مما ذكر ان اللفظ المستقل غلب
مع ان وان الكسر صار موقعا لاذا اخوفا اذا جاءتهم الحسنة اي قوم موسى جنس الحسنة قالوا لنا هذه
اي لاجلنا هذه لا لغيرنا يعني لا سبب لهذه الحسنة الا نحن وان تصبهم سيئة اي بلية يطيروا
بموسى ويقولوا هذه مشأمة موسى ومن معه من المومنين وسبب حدوثها هو والاظهر
ان المراد بمن معه هرون والتعبير بموسى ومن معه لتنزيل موسى ومن معه منزلة الفاعل الردي
اذ التطير التشاءم بالفاعل الردي على ما في القاموس ولا يخفى ان اللام في لنا للتعليل لا للاختصاص
لانه مقتضى يطيروا بموسى ومن معه فتفسير الشارح قوله لناهذه بانه مختصة بنا محل
نظر وانما حصر وا سببية الحسنة في انفسهم دون سببية السيئة في موسى ومن معه لخلاف السنة
للحسنة فان الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم على كل صالح وطالح ولذا كثرت الحسنة وغلبت
على السيئة ولم يراع في التمثيل ترتيب المثل لان الاية سيقت لان المراد اي اذا في الماضي مع اذا
في جانب الحسنة لان كثر في الايضاح والاظهر انما صح تمثيل المجزوم باذا مع الماضي للمقطوع بوقوعه
ورعاية المناسبة بقوله واذا جاءتهم الحسنة لان المراد الحسنة المطلقة لا للقيدة التي هي
فرد من افرادها نوعا كان او جنسا ولذا عرفت تعريف الجنس دلالة على الاطلاق لان الجنس
الكثير الافراد كالواجب الوقوع لكثرته وانتشاره في الانواع الكثيرة وفيه تعريض بالسكاكي حيث
قال عرفت تعريف العهد او الجنس والعهد اقتضى حق البلاغة ولعري ان هذا من مطارح الانظار
ومسارح الافكار ولقد اطال فيه الشارح المحقق وزاد ما زاد عليه السيد السند المدقق
ونحن لا نرضى بان نورد كلما تم المستحيلة لمزيد الاطالة بعد ان هدينا الى وجه كلامه وشممنا
نكهة مرامه فنهدي به لك الهدايه ونعينك بالدراية عن كثرة الرواية فنقول المراد الحسنة
المطلقه ولا اراد نه طريقان احدها الواضح الغير المختفي عن احد وهو الذي ذكره المصنف والثاني
ان يراد بالحسنة ما يطلق عليه الحسنة فيجمع لفظ الحسنة بين الجنس وكل فرد فيعرف تعريف العهد
بنا على ان الجنس الذي هو من هذا المفهوم لتعينها بكثرتها وانتشارها صار كالمعهود المذكور هـ
في التقرر في ذهن السامع ويراد بهذا الاعتبار من لفظ الحسنة ولا شك انه اقتضى حق البلاغة
حيث جعل تعينه لكثرتها نصب العين ورجح في اليقين على فرد من افرادها مع ان المنوط بها
منها وتعين المفرد اذ الفردية انما تحصل بالتعين والسببة نادرة بالنسبة اليها اب
الحسنة قال المصنف اي اني في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان ونحن بنهتاك على وجه اخر

ولهذا

ولهذا نكرت تنبيها على ان الجنس لعلة افرادها يخرج عن الابهام ولم تستحق التعريف المقتضي
للتعيين وقال الشارح المحقق نكرت للتقليل وما ذكرنا انسب والاحسن الابلغ ان يقال
اريد بالسيئة سيئة حقيرة اي ان اصابتهم سيئة حقيرة يتطيروا فضلا عن اكثر وهذا كما يقال
ان خسر فلان فلسا يراه مني وهذا الذي ذكره من مجيء اذا مع الماضي في الكثير وان مع المضارع
في النادر هو مقتضى الظاهر ولا يمنع استعمال اذا في النادر مع التنكير او التعريف للعلة
فلا يشكل عليك قوله تعالى واذا مس الناس ضر دعوا ربهم وقوله تعالى واذا مسه الشر
فذو دعاء عريض لان استحقاق الانسان ضرا قتضى ان تكون مباشرته لقدر يسير كما يدل عليه
لفظ المس كالمقطوع به وان ابتلا الانسان المتكبر المعرض بالشر المغبن لكونه نصب العين
بالنسبة اليه يجب ان يكون مقطوعا به اذ ضمير اذا مسه الشر لذلك الانسان المدلول عليه
بقوله واذا انعما على الانسان اعرض ونا بجانبه ولا منافاه بين جعل المس بينهما للمباشرة
القليلة ومنع دلالته على قلة فاعله بدليل قوله تعالى لمسلم فيما اخذتم عذاب عظيم فاذكره
السيد السند ان جعل الشارح المحقق المس بنا عن العلة هنا بناء على ما ذكره سابقا من انه لا دلالة هـ
للفظ المس على العلة بالدليل المذكور ليس بشيء وقد يستعمل ان في الجزم عبارة المفتاح هـ
والايضاح في مقام الجزم وهو الصواب لان ان لم تستعمل في الجزم فقوله في الجزم مصدر
حينية اي في وقت الجزم وهو انسب من تقدير المقام كما فعله الشارح والمراد الجزم بوقوع
الشرط اولا ووقوعه كما في شرح المفتاح وان قيده الايضاح بالوقوع وتبعه الشارح المحقق
في شرحيه تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كقولك لمن يسالك هل زيد في الدار وانت تعلم انه فيها
ان كان فيها اجبرك فتجاهل لتعلم هل مصلحة زيد في الاخبار او تعلم ليس فيها فتقول ان كان
فيها اجبرك ليلا يرجع السايل على الفور وتنتظر ساعة لعل زيدا يحضر او لعدم جزم المخاطب
كقولك لمن يكذبك اي ينسبك الى الكذب دايما وبعد ل من الكاذبين ان صدقت
فماذا تفعل وقد عدل عن عبارة المفتاح لمن يكذبك فيما تخبره ان صدقت فقل لي ما ذا تفعل
لانه يفيد النسبة الى الكذب في قول التي اليه وحينئذ ان صدقت يجب ان يؤول بان ظهر
صدقي وظهور الصدق يحتمل ان يكون مشكوكا للمتكلم ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر
بخلاف صدقه فانه يعلمه جزما فالمثال بظاهره ينطبق على ما ذكره لا على ما في المفتاح لكن
ايراده عبارة المفتاح في الايضاح بعينه يشعر بانه لم يعدل عما ذكره بل اختصر عبارته وقوله
فاذا تفعل للتقرير اجمالا يقدر على ما يدفع حجاجك والمثال يحتمل التجاهل للملابسة وقطع النازعة
وعدم جزم المخاطب فلذلك اكتفى به الاعدم تنبيهه على كونه محتملا كما نبه عليه في قوله هـ
تعالى وان كنتم في ريب مما يشعر بانه خصه بالثاني فكانه لذلك خصه الشارح المحقق في الشرح
بالثاني وان جعله في شرح المفتاح لما فان قلت جزم المخاطب بالوقوع والواقعة معه
يقتضي استعمال لو لا اختصاص ان بالمشكول قلت ترك جزمه بالوقوع منزلة الشك تنبيها
على ان الجزم بان لا وقوع مما لا يليق والغاية فيه الشك وقد اشكل ذلك على الشارح المحقق هـ

فتجاهل هـ

ووجه ان العهد ينافي الاطلاق فضلا عن ان يكون اقتضى حق البلاغة صح

ولم يقولوا لموسى ومن معه يطيروا لادعاء ظهور حصول ما تتوسم به ومن معه صح

في استعمال ان فيما ترك منزلة واجاب عنه بهذا الجواب وغفلته عن توجه الاشكال بعينه
هنا من العجاب على انه يمكن ان يقال استغبر ان لغرضه دون لولان اقرب مما هو المقصود لعدم
دلالة على انتفا الثاني فلو وان كان انسب من جهة دلالة على انتفا الشرط لكنه
بعيد من جهة دلالة على انتفا الجزا فلا ان توضيح من هذا الوجه ومن النكت البديعة جعل
معارضة اعتقاد المتكلم والمخاطب مورثا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى
ومنها العدول الى الشك لان القطع غير رائج وقوله ان صدقت فاذا تفعل يحتمل الكل
او تنزيله اي المخاطب العالم بوقوع الشرط او لا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط كما في
الشرح غير ظاهر منزلة الجاهل لجامع لفته مقتضى العلم كقولك لمن يوذي اباه ان كان
اباك فلا توذه لان مقتضى العلم بالابوة عدم الايذا ولك ان تجعل كلمة التنزيل جريه على
الجهل بفرق بين النظرين ذو الفضل ومن النكت الدقيقة تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل
تنبيها على ان ما يشاهده مما يخالف العلم ينبغي ان يحمله كما في المثال المذكور فان مشاهدة ابدا
الابن تدعوه الى الحكم بانه ليس اباله او التوبيخ وتغيير المخاطب على وقوع الشرط منه او اعتقاده
اياه ونصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام
الا لغرضه اي لغرض الشرط ولما جعل الشرط مقلوعا عن اصله بقالع في المقام استشعر انه
لا يصح استعمال ان النافي للقلع فان مقامه مقام التردد فذكر لدفعه نظرا مشهورا معلوم
للحال فقال كما يفرض المحال لاغراض تسوى بينه وبين الممكن في الاستعمال من قصد
الالزام والابطال وغير ذلك مما يظن العقلا به المحال فان قلت فيه تطويل المسافة
بلا طايل اذ يحصل الغرض بجعل القالع سببا للتنزيله منزلة المشكوك ولا وجه لجعله منزلا
منزلة الباطل ثم التنزل منه الى جعله منزلة المشكوك قلت اجاب عنه السيد السند
بمنع انتفا الطايل اذ فيه مبالغة في التوبيخ بقتضيها المقام ونحن نجيب بان القالع يحكم عليه
بالبطلان فتقطع المسافة الطويلة لقوة هذا القاسر فاذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه
بالتنزيل الى مقام المشكوك نحو فاضرب عنكم الذكر صفحا اي نمهلكم فنصرف عنكم القرآن وما فيه
من الامر والنهي والوعد والوعيد اعراضا اولا عراض اومعرضين ان كنتم قوما مسرفين
في من قرا بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين مقطوع به لكن جي بلفظ
ان بقصد التوبيخ على الاسراف ونصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون
الا على مجرد الغرض والتقدير لاشتمال المقام على الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر
عن العاقل اصلا ولاستعمال اذ افي مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الوقع لعلها تكون كامنة عند
البليغ اذ في الاستعارة بتحقق وقوع الامر الذي هو عار تاكيد للتوبيخ وربما يتحقق التصوير بدون
التوبيخ كما في قولك ان كان فلان ابا لك فلا توذه لان فيه اشتمال المقام على صدور الايذا من المخاطب
تقلع الشرط عن اصله لكن لا توبيخ على وقوع الشرط وانما قال فيمن قرا بالكسر انتا عا لمذهب البصري
والا فالكوفي يجعل ان المفتوحة كان للشرط والبصري يجعله في تقدير لان ويحذف الجار من ان قياسا

ولا يخفى

ولا يخفى ان توفيق الفرائين يستدعي ان يجعل المكسور لمجرد السببية بتجريدها عن الشك
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف وهو ظاهر قول المفتاح واما
لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم وقد صرح المصنف في الايضاح بان المراد بغير
المرتاب ظاهره لا غير الارتياب حيث قال فانه كان فيهم من يعرف الحق وانما يكابر عنادا فلا يصح
حمل قوله غير المتصف على غير معلوم لا تصاف ليكون المعنى او تغليب غير المقطوع بانصافه
بالشرط على المقطوع به كما ذكره الشارح المحقق وتبعه السيد السند لدفع اشكال طائر وارد
لولا هذا التاويل وهو ان غير تغليب غير المتصف به على المتصف به بجعل الشرط قطعي الوقوع
بالنسبة الى الجميع فلا يصح بذلك استعمال ان بل يصير المقام مقام لو بل يحب ابقاوه على ظاهره
ودفع الاشكال بانه لو غلب المتصف على غير المتصف لصار المقام مقام لو لا فيه العلى يصير المقام مقام
ان اولو فلكل منهما ترجح من وجه على الاخر كما نبهنا عليه فتعارف في مقام تغليب غير المتصف
على المتصف استعارة ان نعم يمكن حمل عبارة المفتاح على ما حلاه لكن عنه مندوحة باذكرنا فكن
معنا ولا تكن في ريب واجتنب من ريقة التقليد فانه المخنث عيب وقد طال في هذا المقام كلام
الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع وهو اضعف من كل ضعيف فلم نرض
بان نتزح به هذا البحث الشريف وطوينا على غرة اذ ليس نفعه كضره كقوله تعالى وان
كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملهما لكن الاول للخطاب لمجرد المرتابين لانهم الموبخون على
الريب وعلى الثاني للخطاب لمجتمع من المرتابين وغير المرتابين والتغليب يجري في فنون اب
انواع كثيرة جريان المقسم في الاقسام والمقصود انه انواع كثيرة وتنبيه باطلاق الانواع على انها
لم تدخل تحت الضبط والحصر والوظيفة فيه ذكر عدة منه ليتاهل الطالب من اعتباره لكن ينبغي ان يعلم
انه يغلب الاكثر على الاقل والاشرف على الاخس الا ان يكون لفظ الاعلى ثقلا وكان موشا مع تذكير
الادنى فيغلب ما لفظه اخف كالعربين او يكون مذكرا كالقمرين ويغلب المتكلم على المخاطب
والغايب من غير عكس وان كان الغايب اكثرا واشرف من المخاطب والمخاطب اكثرا واشرف من المتكلم
منهما تغليب الذكور على الاناث قال الشارح المحقق وذلك يكون بان يجري على الذكور والاناث
صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة اجرايه على الذكور خاصة كقوله وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين لحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث
والقياس كانت من القانتات هذا كلامه ولا يخفى ان اجرا الصفة على الذكور والاناث على طريقة
اجرايه على الذكور خاصة هي التعبير عن مجموع هي الذكور القانتون وقانته او القانتات بالقانتين
اذ لا بد من شمول القانتين لزم حتى يصح جعلها منهم حكم من التبعيضية وجنبه لا يصح قوله
على طبق المفتاح والايضاح عدت الانثى من الذكور اذ عدت الانثى من الذكور اذ عدت الانثى
من مجموع من الذكور وانثى والاناث وان اولئك العبارة بان المعنى جعلت بمنزلة الذكر في التغير
بلفظ يختص بالذكر كما اولها السيد السند في شرح المفتاح فلا توجيه لقوله كانت من القانتات لان
المراد انه من جملة مجموع من القانتين ومنهم او القانتات وليس القياس فيه القانتات والتحقيق ان التغليب

والقياس

والتغليب

والمخاطب على الغايب

فالاية يتصور على وجهين احدهما ان يراد بالقانتين القانتين والقانتات تغليبا وثانيهما ان يراد بالقانتين الذكور ويجعل من ثم قانتا تغليبا لوصف قنوتها الذي يكون للرجال الكمل على صفات الانوثة ويجعل بذلك الاعتبار ذكرا فيعد من القانتين فحينئذ لا تغليب ولا يجوز في القانتين اي المراد به الذكور الصرف ومما يستدعي جعلها بمنزلة الذكور انه يقبل تحريرها مع انه لم يكن الحرر الا الذكور وهذا هو معنى قول المفتاح عدت الانثى من الذكور بحكم التغليب وبهذا الاعتبار يصح ان القياس كانت من القانتات لكن اول كلام الشارح ناب عنه وهكذا الحال في قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس حيث قال المفتاح عد ابليس من الملائكة بحكم التغليب عد الانثى من الذكور يعني غلب صفة عبادته ومابه نسبة الملائكة على صفات الجن فجعل من الملائكة لانه عبر بالملائكة عن ابليس والملائكة لتغليب الافراد الكثيرة على واحد مغمور فيهم وقد نبه عليه بقوله عد الانثى من الذكور اشارة الى الانثى السابقة في كلامه والحاصل الشارح المحقق والسيد السند على عكس مفتاه احتاجا الى تاويل بعيد لقوله عد الانثى من الذكور يعني هذا الحمل شبه تغليب الذكور على الاناث فيكون كل منهما استعمالا للفظ في غير الموضع هو فرقه ولا يخفى انه لا فائدة في هذا الكلام على انه لم يبين المفتاح ان عد الانثى مجاز وقد سبق على عد الانثى تغليب اخر وذكر بعد هذا التغليب تغليبات اخر ولم ينبه في شيء منها على كونه مجازا فلا بد من داع على تخصيص هذا المقام بالتنبيه نعم لا يتم صحة التغليب في الاية باعتبار ما ذكره انا النزاع في كونه مراد المفتاح واعلم ان الشارح المحقق قال ويحتمل ان لا يكون من محوله تعالى وكانت من القانتين للتبعيض بل لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب هرون اخي موسى واقول لا يخفى ان الانسب حينئذ ايضا ان يكون في القانتين تغليبا ليكون وصفها بصلاح اباءها وامهاتها ومنها تغليب جهة الخطاب على الغيبة بان يجتمع في شيء هاتان الجهتان فتغليب الخطاب على الغيبة نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون فان القوم مخاطب من حيث المعنى لحمله على المخاطب غايب من حيث اللفظ فجعل وصفه على صيغة الخطاب ومنه انت وزيد فعلتما فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف قال الشارح المحقق ومنها تغليب التكلم على المخاطب او الغايب نحوانا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا وفيه نظر لان ضمير التكلم مع الغير موضوع لمتكلم معه غيره سواكان غايبا او مخاطبا فهو في الثالين على حقيقته ولا تغليب فالمطابق للتغليب التكلم على الغايب نحن رجال نفعل على صيغة المتكلم مع الغير وجعل المفتاح من امثلة التغليب قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا غلب اتباعه عليه فنسب صفة العود الذي هي لاصحابه اليه والاوجه انه غلب دخول اصحابه في ملتهم عليه دخوله وعبر عن الجميع بالعود ولا يبعد ان يستغني عن التغليب بان يجعل شعيب داخلا في ملتهم لحكم ان اطفال الكفار اهل ذا الركبان احد ابويهم مسلما داخل في ملتهم وملحقة بهم او كان ذلك القول منهم باعتقاد انه كان في ملتهم قبل نبوته ومنها تغليب العقلاء على غيرهم كما قالوا في الحمد لله رب العالمين ونحن نقول العالمين اريد به العقلاء

وتربية

وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء فهو مندرج في تربيتهم ولا يبعد ان يكون تغليب الذكر على الانثى من شعب تغليب العاقل على غيره ومنه ابوان وخوه لم تقل وابوين عطفا على المثال السابق وفصله عنه تنبيها على التفاوت بينه وبين السابقين فان السابقين من المفرد المغلوب حق في اللفظ قبل التغليب وانما غلب لما هو زايد على جوهر اللفظ من الهيئة وهذا مما ليس للمفرد المغلوب نصيب في اللفظ اصلا وانما اطلق جوهره ومادته لمحض التغليب وبهذا ظهر ان بين المثالين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما وتوهم ان الفصل بين الاول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشيء والمراد بخوه مرفوعا عمران وقمران وانما عبر بلفظ عمر لانه اخف وبلفظ القمر لانه مذكر والمذكر متعين وان كان المونث اخف كذا في الشرح ولا يبعد ان يقال تعين المذكر في القمرين ايضا لكون القمر اخف من الشمس لانه في تقدير شمسه ولك ان تجعل وخوه مجرورا ولا تخفى المراد منه حينئذ على محوك ووجه صحة تثنية الاب مع انه حينئذ ليس له قرين مشترك مما تحث عنه في محله على ان عدم القدر المشترك في ابوين دون عمرين مسلم لجواز ان يكون التغليب بتغليب صفات الابوة في الام على صفات الامومة وجعله من افراد الاب ادعاء مما يجتمع فيه تغليبان يغلب العاقل على غير العاقل والمخاطب على الغايب قوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يزروكم فيه فان قوله يزروكم خطاب لمن خوطب بقوله خلق لكم من انفسكم وللانعام عند القوم وان زيفه الشارح المحقق وخصصه كالخطابين السابقين وفيه تغليب المخاطب على الغايب وتغليب العقلاء على غير العقلاء لان لفظكم مختص بالعقلاء وتعقبه السيد السند بان اجتماع التغليبين مقتضى الخطاب سواء به لفظكم وكن اذ الخطاب لا يكون الا للعقلاء ويدفعه ان خطاب غير العاقل لا يتوقف على التغليب اذ لا تغليب في ياجبال ويا سماء ويا ارض فانما يتعين التغليب للفظكم فلذا تمسك الشارح في اثبات تغليب العقلاء على غيرهم وبالخطاب بلفظ كم ولم يكتف بمجرد الخطاب ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد واسناد ما يخص الموجود الى المجموع ومثل له الشارح المحقق بقوله تعالى والذين يومنون بما انزل اليك فان المراد المنزل كله اقول يحتمل النظم توجيها اخر بعده ادق والتغليب فيه وهو ان المراد بهذي الانزالين الاول والاستقبالي الايمان كون الاول قبل الايمان ولا يتوقف فلاح المسلم الا على الايمان بعد الانزال ولا يجب عليه الايمان قبل الانزال ولما كان المظنة بالفوز المحصل ان يتفوه بسهولة لتلك داعية الى ايراد اذا في غير مقام القطع من سماع تلك ايرادان في مقام الجزم لم يستقل الى تفصيلها ووثق بتمكنه من تحصيلها ونحن نقتدي به رجاء ان تهتدي بها ولكونها قال الشارح اه تعليل لقوله كان كلفهم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليل بعد حذوف اي في وضع الدعوى اولا تعليلا لعين حصولها بعد انتظار وطلب ويكون ذلك الحصول اتم ويمكن دفعه بان في القاء الدليل من غير تقدم الدعوى مزيد شوف الى المدعى وحصولها بعد انتظار والتحقيق انه دليل على قوله وان واذا للاستقبال وبيان اللم لقوله كان كل والمتعارف في ايراد مثل هذا التعليل توسطه بين ما لوم ان له وبين ما لوم له

والتابع فيه ومن ثم اوولذلك الا انه لما بعد المشار اليه صرح بذكره ولا يخفى انه ليس اولى بالتعليل
قدم على المعلل في هذا الكتاب فليحرر شعري لم اخر التعرض له الى هنا **التعليل امر**
هو للجزا بغيره وهو الشرط في الاستقبال هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق فان واذا
للشرط في الاستقبال فان الشرط هنالك يعني تعليق امر بامر وما رده الشارح به من ان التعليق
في الحال مندفع بان التعليق جعل الشيء متعلقا والجعل في الحال والمعلقية في الاستقبال وتعلق
الظرف بالمعلق لا بالجعل والشارح جعله متعلقا بغيره وفيه تكلف تقدير المتعلق اي كائنا
في الاستقبال ولقد عدل عن عبارة المفتاح تعليق حصول امر بحصول ما ليس بحاصل لان ما ذكره
مشترك بينهما وبين لو **كان كل من جملتي كل فعلية** اي امرا حادثا غير ثابت **استقبالية**
غير قابلة لان يتقيد بزمان الحال او الماضي ولو تقيدت كان خروجا من وضعها الذي نحن في بيانه
فلا يرد اطراد استعمال ان مع كان في الماضي نحو وان كنتم في ريب لانه يجوز ولذا قيل ان هنا
بمعنى اذ وكذا ينبغي ان يطرد استعمال اذا مع كان في الماضي وان لم يذكروه لعدم الفرق الا بان
الاول اقوى في الشرط وكذا ان الوصلية المذكورة مع الواو وكثيرا وبدونها بقلة فانه لمجرد الربط
ولا خروج للماضي الى الاستقبال فلا يذكر لها جزا نحو زيد وان كثر ماله يخيل ولا استعمال اذا مع
الماضي كثير لانه مجاز شايع **ولا يخالف** على لفظ الخبر المجهول كما هو المنقول اي لا يخالف المتكلم
ذلك لفظا الا لنكته لان ظاهر الحال رعاية الموافقة بين اللفظ والمعنى فلا يعدل عنها
ما لم يكن ما يوجب العدول عن الظاهر وتلك ان تجعله خبرا معروفا على صيغة المخاطب او الغائبة
اي لا يخالف كلا من جملتي كل ذلك لفظا وفيه وان تجعله امرا مجهولا او معروفا باحد
الوجهين وفيه والنكتة امر يستحصل بدقة النظر حتى يحتاج الى تامل يحمله صاحبه كما كنا
اي صاريا راس اصبعه على الارض ولا يخفى حسن موقعها في هذا المقام لان المراد بغير ظاهر الحال
ولا يمكن المخالفة بجعل الشرط اسمية لكنه اطلق جواز المخالفة لكثرة اعتماد على اشتهار وجوب
فعلية الشرط وكانه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهابا الى جواز انشائية الجزا بلا تاويل او بلى الخبر
كما صرح به الشارح المحقق فجعل الجزا انشائيا من قبيل مخالفة اللفظ للمعنى لنكتة وهو مما بحث
شريف لا ينبغي فوته وهو انه هل يصح كون الطلب جزآ بلا تاويل او لا كما ادعاه السيد السند وادعا
ان الوجدان كله الصحيح بان الانشا لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التاويل الى الخبر فكل جملة
شرطية محتملة للصدق والكذب وان جعل الجزا انشا والحق ان الشرط في قولك ان جاك زيد فاكرمه
مثلا قيد المطلوب لا للطلب والطلب يعلق بالاكرام المقيد وكيف لا والطلب والطلبي كالاخبار
في الخبري فكما ان القيد في اضرب زيدا غدا لم يتعلق بالاخبار بل بالمخبر عنه فكذلك في الطلبي
فالشرطية التي جزاؤها انشا لا يحتمل الصدق والكذب نعم لو كان المقصود بالافادة في الشرطية
النسبة بين المركبين على خلاف كما ذهب اليه المفتاح وتبعه المصنف كان الامر على ما ذكره السيد
السند فكان هذا الاختلاف يتفرع على الاختلاف في النسبة التامة في الشرطية فيما بين المركبين
او في الجزا وكما لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية ونحوها وان اولت لان الخبرية لا ان

اداة الشرط بمنع جعلها للطلب الموول ونحوه والاسمية شرطا بل لانه لا يساعده الاستعمال بناء على ان
مناسبة الاداة بالفعلية الخبرية اشد فلم يرض ابوتها وما ذكره الشارح المحقق من ان قوله
لفظا اشارة الى ان الجملتين ان جعلت كلتاهما اي احداهما اسمية او فعلية ماضوية تم
فالمعنى على الاستقبال يجب تاويله بان المراد ان جعلت كلتا الجملتين او احداهما احد الامرين
من الاسمية والفعلية الماضوية وذلك ان تبنيه على مذهب الكوفيين في ان احد من الناس
جاءك فاما جاءك فهم لا يقولون بالحذف والتفسير بل يجوزون دخول ان على الاسمية **كابراز**
غير الحاصل في معرض الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب المراد بالجمع المحلى باللام
الجنس ليشمل ما له سبب واحد ولهذا ترك وصفه بالمتاخذة في وقوعه كما في المفتاح نحو ان
اشتريا كذا اوكون الاول اوضح او لكون دفعا لوهم عطفه على ابراز غير الحاصل كما وقع للبعض
ماهو اي لتحقق الوقوع **كالواقع** فالكون تامة متعين للوقوع كالواقع فالكون
ناقصة كقوله افان مت **او للتفاول** من السامع **او اظهار الرغبة في وقوعه** من المتكلم
نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على صيغة المتكلم مثال لاظهار الرغبة وعلى صيغة المخاطب مثال
لما قبل او للرغبة وما ذكره بيانا للغلبة اظهار الرغبة للابراز في معرض الحاصل انسب ببيان
علية نفس الرغبة له او اظهار الخوف من وقوعه فان الخايف من شيء يكثر تصوره اياه حذرا
عنه فربما يخيل اليه ولا يخفى ان قولك ان ظفرت ربما يقع مع الاسباب المتاخذة وربما يتعين
وقوعه فلا يبعد ان يجعل في المتن مثالا للكل الا انا نتيقنا ما يلوح من الايضاح وآما وجه
تخصيصه هذا المثال **فان الطالب اذا عظمت رغبته** الظاهر اذا رغب او اظهار عظمة
الرغبة **في حصول امر يكثر من الكثرة او الاكثار تصوره** اي الطالب اياه اي
حصول ذلك الامر وفي الشرح اي الامر وما ذكرنا انسب معنى وما ذكره انسب لفظا **فربما**
يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب **حاصلا** فيعبر عنه لا محالة بالماضي **وعليه**
اي على الابراز لاظهار الرغبة وفي الشرح اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء اي المباغاة **ان اردن تحصنا** اي الصيرورة عفافا وانما قال وعليه لتفاوت
بينهما لان الله تعالى منزه عن الرغبة والمراد ههنا لازمها وهو كمال الرضى به وايضا لا حرج
فيه البيان المذكور وقوله هذا يشعر بان المثال كان لاظهار الرغبة واجوبة اشكال تقييد
النهي عن الاكراه على البغاء باراد تهن التحصن مما يطلب من التفاسير **قال السكاكي او للتعريض**
بعد ذكر قوة الاسباب وكون ما هو للوقوع كالواقع لا بعد ذكر الامور الاربعة كما توهمه العبارة
لانه ذكر التفاول واظهار الرغبة في وقوعه بعد التعريض كانه نسب هذا القول الى السكاكي مع ان
الجميع مذكور في المفتاح لانه لم يجد هذا الوجه في كلام غيره بخلاف الوجوه الاخر وقال
الشارح المحقق اشار به الى ما فيه من الضعف والحقا ويبعده انه لم يبين في الايضاح ه
لا ضعفا ولا خفا ولو علم فيه ضعفا او خفا لما اهمله وكان الضعف الذي اشار اليه ان التعريض
لاسناده الى من يمتنع منه الفعل ودخل المضي فيه ويدفعه ان ذلك الاسناد وقوع المشترك

من غير المسند اليه لم تكن صيغة الماضي بل انه شيع على ان الامكان الذي اتى يكفي للاسناد بحسب
الغرض او ان صيغة الماضي لان اللام الموطئة لا تكون في الاستقبال لامع الماضي فهو اتباع لاستعمال
الواجب ويدفعه انه لا تنافي بين المقتضيات حتى يمتنع الاجماع **نحو لئن اشركت** ليحبطن عملك
والخطاب لمن اوحي اليه كما يدل عليه قوله ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن الاية
فقول الشارح المحقق الخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع لكن حب بلفظ الماضي
ابراز للاشتراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعويضا من صدر عنهم الاشراك
متطورفيه والاولى الخطاب لمن اوحي اليه **ونظيره في العرض** مع ما بينهما من التفاوت
لفظا فان احدهما شرط دون الاخر واحدهما ابراز في معرض الحاصل دون الاخر ومعنى
من حيث انه ان قوله لئن اشركت ليس محض تعريض بل الخاطب منه نصيب لان هذا
الحكم في حقه متحقق بخلاف مالي لا اعبد الذي فطرني فانه محض التعريض **ومالي لا اعبد**
الذي فطرني اي ومالكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل واليه ترجعون لم يلتفت
في الاستدلال الى ان المتكلم ليس تارك العبادة لان ذلك لا يوجب التعريض بل المحمل ان يكون
تنزيلا لعبادته منزلة العدم ولوم نفسه على ترك العبادة الكاملة ولا يحتمل ان يكون
واليه ترجعون تغليبا ويكون في معنى واليه رجوع الكل لانك عرفت انه لا يصح تغليب المخاطب
على المتكلم وان كثر **ووجه حسنه** اي التعريض المطلق او حسن هذا التعريض وخصوص
ما ذكره يوافق الثاني اذ لا يجري في قوله لئن اشركت اذ لا يصح حينئذ لا يريد المتكلم الا ما يريد
لنفسه ولو قال الا ما يريد لمن يحبه لكان وافيا والاول انما يسوغ لو حمل قوله لنفسه على سبيل
التمثيل **اسماع المخاطب الحق** الاولى المطلوب لجواز ان يكون المتكلم مبطلا يريد ترويج باطله
واسماعه **على وجه لا يريد عضبهم** اما فاعل يريد ومفعوله وجزم الشارح بالثاني لاحتياج
الاول الى تقدير الرابط او على وجه لا تجعلهم غضابا او على وجه لوجب رضاهم حيث يرونه مشفقا
مودبا وهو اي ذلك الوجه **ترك التصريح بنسبتهم** والالطف عبارة المفتاح وهو ترك المواجهة
بالتصريح الى اخره فاعرفه **الى الباطل** ويتعين على قوله لكونه ادخل في امحاض النصح
والشفقة **وحيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه** قال السكاكي ويسمى هذا النوع
من الكلام المنصف يعني المفيد للانصاف وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في امر
تنازع المخاطب فيه واصله من الانصاف بمعنى اعطاء النصف قال الشارح ويسمى الاستدراج ايضا
لاستدراجه الخصم الى الاذعان والقبول ويقولون انه مخادعة في الاقوال بمنزلة المخادعة في الافعال
واعلم انه كما يكون من نكت ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل كون ما هو للوقوع كالواقع يكون
كون الشيء واضح اللزوم اما في نفسه او بالنظر الى لازم اخر فيستعار اللازم البين لتحققه من حيث
اللزوم لا في نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى ان يتفقوكم اي يصادفوكم اويأخذوكم
او يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال ثقفه كسمعه صادفه واخذه او ظفر به فلا يصح
تفسير يتخذوكم مشركوا مكة ويظفروا بكم على ما في الشرح يكونوا كم اعداء خالصي العداوة هم

على ما يفيد

على ما يفيد صيغة العدو من المبالغة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي القتل والضرب
والشتم وودوا لو تكفرون اي تتوارتدادكم عن دينكم حيث قال المغير بالماضي لان لزوم
وداد تهم ان يبدوهم كفار المصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاول
لما عسى كونهم اعداء لبسطهم الايدي والالسن اليهم من كفرهم لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما
لان وداد تهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه الاشيا بالمؤمنين وانفعها
للمشركين لاحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقابلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي
والالسن اليهم فانه تجوز ان يتبعها لدي المصادقة بتذكر ما بينهم من المعاونة والمعارفة
وبما شاوا عليهم من ٥ قولهم اذا ملكت فاسجح اي احسن العفو واما انتفاء وداد تهم بان
يسلموا المشركون وان كان محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واحق ولا يخفى ان كلامه صريح في انه
جعل الجزاء متعددا لا المجموع من حيث المجموع وحينئذ يوجه عليه ما اورده المصنف على توجيه
الكشاف لمعنى ودوا وستعرفه ان شاء الله تعالى وهو انه لا فايدة لتقييد وداد تهم بالظفر
والمصادفة وهو امر مستمر لا يختص باحد النقيضين وفرع عليه ان جعل ودوا عطفا على
مجموع الشرط والجزا حتى لا يتقيد بالظفر واورد عليه الشارح المحقق انه يجب مثله على قوله
يكونوا لكم اعدا او عدا ويقتضي ثابتة ظفروا او لم يظفروا ولا يمكن فيه هذا التوجيه فالوجه
ان المراد اظهار الوداد واجرا مقتضياته وكذا في الكون اعداء ونحن نقول اولا ان العداوة
بعد الظفر ووداد كفرهم غير بين لانهم يكونون حينئذ خدما وسبيا لهم ولا يكون لهم اعتداد
بشانهم فيجوز ان لا يكونوا ممتنعين لكفرهم فيحتاج الى الاجار بخلاف الوداد قبل الظفر فيكون
للتقييد فايدة وثانيا انه يحتمل ان لا يبدوا ولا يتمنوا كفرهم قبل الظفر لان في حبه ازتكاب
مكاره ومشاق لا تكاد تحتمل فيكونون معرضين عن ذلك الوداد واعلم انه قد اثار المصنف
بقوله كابراز دون ان يقول ولا يخالف ذلك لفظا الا ابراز اليا ان المخالفة ربما تكون نكتة
اخرى وهي اما ما ذكرها المفتاح عديله كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل حيث قال
وابراز المقدر في معرض الملفوظ به لانصابة الكلام الى معناه كما في قولك ان اكرمتني الان
فقد اكرمتك امس واما ما ذكره الكشاف في قوله تعالى ان يثقفوكم الاية حيث قال
الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل
ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون بكم امر مضار الدين والدنيا جميعا
من قتل النفوس وتمزيق الاعراض وودكم كفارا سبق للصلاة عندهم وادلها لعلمهم ان
الدين اعز عليكم من ازواجكم لا تكرير لون لها دونه والعدو اهم شيء عنده ان يقصد وكرا
اعز شيء عند صاحبه هذا كلامه قال المصنف وهو حسن دقيق ونحن نقول لا نحتاج
في وهمك انه يستحق حينئذ ان يكون اول جزا في الشرطية لانا نقول قد سلك في الذكر طريق
الترقي الى الاقوى فالاقوى وهو من شعب البلاغة كما لا يخفى **ولو للشرط** اي لتعليق
حصول مضمون الجزا فرضا **في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط** لم يقل بانتفايه لان هذا الشرط

طعول مضمون الشرط

ع نقل ان الوداد اظهر للنسخة ف

مرادا به ان تعتد ما كرامك
فاعتد باكرامي اياك امس ص

يعني الجزء الاول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الاول قال المصنف فيلزم انتفاء الجزاء كما انتفاء
الاكرام في قولك لو جئتني لاكرمتك وكذا قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره هذا كلامه يعني به
لامتناع الجزاء لامتناع الشرط واشار بذلك الكلام الى ان ليس صريح لو لامتناع الجزاء لامتناع الشرط
بل هو المآل وصريحه تعليق حصول مضمون الجزاء حصول مضمون الشرط مع القطع بانتفاء الشرط
ويلزم منه انتفاء الجزاء وقال السيد السند ان انتفاء الشرط ايضا ليس صريح معنى لو بل مآله اه وفيه
فرض مضمون الشرط وتقديره في الماضي يستدعي انتفاءه وفيما ذكره السيد نظر اذ معنى ادراة
الشرط التقدير الشامل للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه فلا يفيد انتفاء المقدر وفي
ما ذكره المصنف ما اورده الشيخ ابن الحاجب ان القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء
لان الشرط سبب وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب وقال الرضي الاولى ان الشرط ملزوم وانتفاء
الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم وبالجملة قال كثير من المحصلين ان الحق انه لا انتفاء الاول لانتفاء
الثاني لانه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس وقال الشارح المحقق ليس معنى
قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول الاستدلال بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد
ما اورد بل معناه ان لو لانتفاء الجزاء في الواقع بسبب انتفاء الشرط فعناها سببية انتفاء مضمون الشرط
في الخارج لانتفاء الجزاء فاعتراض الشيخ ابن الحاجب واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم
وقد غلطوا فيه غلطا صريحا • وكم من عايب قولا صحيحا • هذا كلامه وفيه انه حينئذ يكون
لو حرف تعليل ونفي لا تعليق وانما يكون حرف الشرط لو كان للتعليق ويلزم ويكون السببية لازم
المقصود فلا يفي ما ذكره في دفع اشتباه الشيخ ابن الحاجب فقال السيد السند في شرح المفتاح
ان سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا ويتجه عليه مع ما عرفت منع لزوم انتفاء المعلق لاجل انتفاء ما علق به لغير
ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فالوجه انها موضوعة لتعليق امر مقطوع بانتفائه بحصول امر في الماضي
فيعلم منه انتفاء الشرط وسببيته لا الجزاء لانه علم من التعليق سببية الشرط ومن انتفائه انتفاء الشرط
لان انتفاء المسبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببه لا انتفاء الشرط لانتفائه لان انتفاء السبب يكون مسببا
عن انتفاء السبب وان ليس لازما له فتامل فالصواب ان لو لتعليق امر بغيره في الماضي مع القطع
بانتفاء الجزاء فيلزم انتفاء الشرط لما ذكره المصنف فان قلت لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى لو كان
فيهما الهة الا الله لفسدتا وفي قوله صلى الله عليه وسلم في جواب من ساله عن حياة الخضر عليه
السلام لو كان حيا لزارني قلت الاستعمال الكثير قرينة كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد يحكم
لمجرد التعليق والربط مع انتفاء الجزاء من غير دلالة على انتفاء الثاني لانتفاء الاول فيستعملونها
في مقام الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط في حينئذ لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وهذا الذي
صار عرف ارباب المعقول حتى قال الشارح المحقق هذا الاستعمال قاعدة ارباب المعقول
والاية الكريمة واردة على قاعدتهم يعني على استعمال عرفي صار قاعدة لارباب المعقول

لان القران

لان القران نزل على قاعدتهم يعني على استعمال عرفي حتى يرد ما اعترض به السيد السند ان فيه بعدا
جدا لان القران لم ينزل على اوضاع ارباب المعقول ونحن نقول كيف يتصور هذا ولم تكن المعقولات
حين نزول القران مدونة بالعربي فلم يكن عرف لهم بلفظ عربي لكن فيما ذكره الشارح المحقق
من ان لو عند ارباب المعقول لمجرد الدلالة على اللزوم وهو لهذا صحيح عندهم استشعر عين المقدم محذوفا
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس ليست طالعة نظرا انه ينافي ما قالوا ان في لو اغناء
استثناء نقيض التالي وفي لما عن وضع المقدم والوجه ما ذكرنا وقد تستعمل لو بمعنى ان وجعله
البرد قياسا فيستعمل كان في تلازم بين شيء وشيء مع ان اللازم اولي بكونه لازما لنقيض ذلك الشرط
فيلزم هناك الاستمرار وفي هذا الاستعمال ليس الجزاء فعلية استقبالية في ان ولا منتفيا ماضويا
في لو وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام كما ذكره الشارح وقول عمر رضي الله عنه على ما في
الرضي وصوبه السيد السند في شرح المفتاح نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ونحن
نقول يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور اي لم يعصه رغبة عصيان الا لخوف فيكون
من قبيل تاكيد المدح بما يشبه الذم او لا عصيان له الا لخوف المعرط فيكون فيه رده الى ما بين
الخوف والرجاء فانه افضل فعبر عن ترك الاولى منه بالعصيان مبالغة في براءته عن العصيان
ثم نقول تعليق الشيء بشيء لكون تعلقه بغيره اولى لا يتوقف على قصد الاستمرار كما قالوا بل يكفي فيه
قصد شمول ازمنة الجزاء ازمنة الشرطين فنقول لو ضربني امير لضربته فيقصد وجود ضربك
على تقدير ضرب الفقير بطريق الاولى ولا يلزم منه استمرار ضربك ولا يلزم انه لو ضربك السلطان
لضربته ولا يبعد ان يقصد في ذلك الاستعمال المبالغة في لزوم الجزاء لنقيض الشرط من غير قصد
استمراره فيقصد في المثال المذكور ان عدم العصيان لازم لخوف صهيب بادنى لزومه
لعدم خوفه من غير قصد لزومه له او يقصد نفي سببية النقيض للجزاء كما تقول لمن يظن بك
انك اثنيت عليه لاكرامك اياه ان احببتني لم اثنيت عليك يعني ثنائي لمحض محبتك ومعرفة
حقك كذلك لا لما ظننته من اكرامك فان الاكرام لا لاهانة في السببية قال الشارح المحقق
وتستعمل لولا استعمال لو في لو لم يخف الله لم يعصه فيقال لولا اكرامك لاثنيت عليك فيقصد
استمرار الانتفاء وذلك لان لولا في معنى لو الداخلة على النفي ولا يخفى انه لو تبع الكسائي لما استقر
مذهب الرضي وهو ان تقدير لولا زيد لولا وجد زيد لالتزام دخول لو على الفعل اذ لولا هي
لو دخل على لا فينبغي ان نقول لان لولا هي الداخلة على النفي واختار مذهب البصريين من انها برأسها
فيه لا تدل على التلازم بل على وجود ما بعد لولا مانع من تحقيق جوابه ولا تصور افادته ان
جوابه مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الاولى ومن هذا تحققت ان نزاع الكسائي مع البصريين
ليس في مجرد تعيين المقدر بعد لولا بل في المراد بتركيب فيه لولا الامتناعية ايضا ومنهم من يصرح
بجعل مثال لو لم يخف الله لم يعصه جاريا على حقيقة لو فجعل الجزاء مقيدا اي بعدم العصيان
المرتب على عدم الخوف ولا يلزم من انتفائه انتفاء عدم العصيان فلم يكن عدم العصيان المرتب
على الخوف ورده الشارح المحقق بان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء لامكان التقييد

كلمة صح

الانسب ان يقال والا لكان التقييد بالارتباط
بعدم الاتيان لغوا لان التقييد بالشرط انما يفيد اعتبار
الارتباط في مفهوم الجزاء فلا يفيد اعتبار
انتفاء المستغنى عنه تقييد الزاد

بالنثر تكرارا وبان الوجدان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قولك لو جيتني لاكرمتك
وبان المنفي نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط ونحن نساعده بانه لو كان التقييد بالشرط معتبرا في الجزا
لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالي وقد اجتمع العقلا بان رفع المقدم لا ينتج ولكان وضع
التالي مستلزما لوضع المقدم مع انه خلافه مجمع عليه وزيف الكل بان المدعي ان الجزا مقيد
في امثال هذا التركيب لمقتضي وضع لو وحكم الوجدان فيما لا داعي اليه والتجنب عن التكرار
الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه ولا يلزم من اعتبار القيد في عدة
شرطيات انتاج الوضع والوضع المذكورين لانه انما تختته اللزوم من خصوص المادة تعم يرد
التقييد ان المقصود من قوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه نفي المعصيان مطلقا ومع
التقييد لا يحصل هذا المقصود وكذا المقصود في قولك لو اهنتني لاكرمتك ثبوت الاكرام مطلقا ولا
يحصل بالتقييد وقال الشيخ ابن الحاجب تكلف تقييد الجزا بالشرط في الجزا المنفي مما لا يسبع فان
النفي تقييد العموم والتقييد ينافيه ورده الشارح بان النفي لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم
يكن عاما والاثبات ايضا يصير عاما بوجود نفي لو علية فلا يقبل التقييد وكان الشيخ استبعد
التقييد في النفي لانه ينافي عموم النفي ايضا ففيه مزيد تكلف ليتوفي تقييد المثبت وحينئذ لا يتجه
ما ذكره الشارح نعم يدفع استبعاده ان التقييد لو كان منافيا لعموم النفي لما صح تقييد الجزا المنفي
بالشرط اذ ليس ما يعبر في الجزا الا التقييد بالشرط المصرح به وقد جعل الرضي من قبيل لو لم يخف الله
لم يعصه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا الآية التولي مستلزم لعدم اسماعهم الله اولم يسمعهم بدليل
ما قبله وهو لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم لان من لم يعلم الله فيه خيرا فهو متولي ابدا وتعقبه الشارح
المحقق بان التولي بدون الاسماع غير متصور لان التولي هو الاعراض عن الشي وعدم الالتفات
له ولا يتصور بدون الاسماع فلو في الاية على حقيقتها واورد عليه السيد السند انه لا دخل
في مقام المذمة لانتفا التولي لعدم الاسماع وانما الذم في مجرد كونهم بحيث ان اسمعوا تولوا
فيكون ذكر انتفا التولي غير مناسب لمقام الذم وكان اللايق ان اسمعوا لتولوا ويمكن دفعه
بان ذكره للاشعار بان عدم توليهم لعدم الاسماع فلا فضل لهم فيه وهذا مناسب لمقام المذمة
ولما ادانا الكلام الى ذكر الاية الكريمة فيجب بحث شريف نذكره لك وهو انه اشكل على
بعض ان نظم الاية قياس اقتراني على هيئة الشكل الاول بديهي الانتاج ينتج لو علم الله فيهم
خيرا لتولوا والنتيجة ظاهرة الكذب وليس من فساد الصورة فتعين ان يكون احدى مقدمتيه
كاذبة تعالى الله عن ذلك واجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة الثانية وتارة
بمنع كونها لزومية ومحصله منع كونه قياسا لظهور انتفا الشرايط فكيف بتوهم قياس منه تعالى
فانه شرايط الانتاج وتارة بمنع كذب النتيجة لان علم الله فيهم خيرا محال والمحال جاز ان يستلزم المحال
وزيف الشارح المحقق هذه الاجوبة تارة بانه لا يصلح ان يكون قياسا اقترانيا لان لو تستعمل
في صبيح الكلام في القياس الاستثنائي دون غيره وتارة بانه كيف يتوهم انه قياس اهمل فيه
شرايط الانتاج ولا يخفى انه خروج عن التوجيه لا يليق بشانه وقال المحقق في الجواب ان قوله

لو علم الله

لو علم الله فيهم خيرا على اصل معنى لو والمقصود انتفا الاسماع لانتفا علم الخير فيهم وقوله ولو اسمعهم
لتولوا ابتداء كلام اما لافادة ذا مر التولي على ما ذكروا اما لافادة انتفا التولي لعدم الاسماع
اذ لا تولي بدون الاسماع وفيه بحث لان الاشكال بحاله اذ لو كان هاتان الشرطيتان حقيتين
لكان استلزام علم الله الاسماع واستلزام الاسماع التولي ثابتين ويلتئم منهما قياس اقتراني هكذا
ان علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وان اسمعهم لتولوا والنتيجة ان علم الله فيهم خيرا لتولوا فلا بد
من كذب احدى الشرطيتين ولا مدفع له الا بان لا يفتر قوله ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم
بانه لو علمهم صاحب خير وفطرة سليمة كما فسروه بل يفتر بانه لو علم الله فيهم خيرا بالنسبة
اليهم لاسمعهم ذلك الخير ولا يجعله مع علمه بانه لا ينفعهم اسماع ليكون حجة عليهم ونحمل لو
لمعنى ان فانه قياس عند المبرد وبالجملة لا شك في محبته نقله ونحوا طلبوا العلم ولو بالصين
وان ابا هي بكم الام ولو بالشرط ويكون قوله ولو اسمعهم لتولوا بمعنى ان اسمعهم لتولوا
فلا خفا حينئذ في صدق لو علم الله فيهم لتولوا ولا مانع عن جعله في النظم قياسا اقترانيا
الكريم ج الا ما ذكره الشارح من ان لو تختص بالقياس الاستثنائي في فصيح الكلام لكنه ذكر في شرح
مختصر ابن الحاجب انه في الاغلب في الاستثنائي وحينئذ اندفع ايضا ما اورده الشارح
من ان انتفا التولي خير فكيف ينفي علم الله الخير فيهم لانه اذا كان لو بمعنى ان لا يكون فيها
نفي العلم ولا يندفع بما دفعه الشارح نفسه من ان انتفا التولي لعدم الاسماع ليس خيرا كما ان
عدم قتل المسلم لعدم القدرة ليس خيرا لانه يدفعه ما اشتهر من ان من النعمة ان لا تقدر
فيلزم عدم الثبوت اي عدم الاستمرار والمقصود به نفي اسمية شي من جملتها والمضي
عطف على العدم في جليتها وليس المراد بعدم الثبوت الانتفا كما ظنه السيد السند لان كون
لو للامتناع افاد ذلك بلا خفا والمقصود هنا بيان انه يلزم جعل لفظي الجليتين على نهج العين
ولا يعدل عنه الا لنكتة كما سبق في ان واذا ولانه اوقعه في هذا الظن انه لو كان المراد بعدم
الثبوت عدم الاستمرار لاغنى عن ذكره قوله والمضي في جليتها ولا يعدل عن الفعلية
والمضي الا لنكتة لكن لا يعدل في الشرط الا الى المضارع للزوم اداة الشرط الفعل ولا يعدل
في جزايها ايضا الى الاسمية بخلاف ان قال الرضي ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب
ان لان الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ومضمون جواب لو ممتنع وامّا
قوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم وذهب جار الله الى ان الاسمية
في الاية جواب لو قال انا جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزا كلامه وكانه
المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه او ايثارا لما اختاره الرضي
وقال الشارح لم يتعرض له لانه ظاهر يريدان وجهه والدلالة على الاستقرار ظاهر بخلاف
وجوه العدول عن المضي فان فيها دقة وخفا فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في
كثير من الامر لعنتم في القاموس العنت محركة الفساد والاثم والهلاك ودخول المشقة على الانسان
وفسره الشارح بقوله لوقعتم في الجهد والهلاك والظاهر او الهلاك ويحتمل غيرها والله اعلم

لقصد استمرار الفعل فيما مضي وقتا فوقتا اي الاستمرار التجددي والمراد بالفعل الذي
دخل عليه لو كان ينبغي ان يراد به الاستمرار اعم من استمرار الوجود فيكون النفي المستفاد من
لو داخلا علي الاستمرار وتعلقه ومن استمرار العدم فيكون النفي المستفاد نفيا لاصل الفعل ويكون
الاستمرار المستفاد من المضارع واردا علي النفي والظاهر من دخول النفي الاول والكن للثاني
ايضا بظاهر من جعل قوله تعالي وما هم بمؤمنين لاستمرار كفرهم وجعل وما انا بظلام للعبيد
للمبالغة في نفي الظلم لنفي المبالغة فيه وجعل ما زيدا ضربت لاختصاص زيد بنفي وقوع الضرب
عليه فدخول لو علي المضارع لاستمرار انتفايه كقولهم لو تحسن الي لشكرت فان انتفاء الشكر
انما هو لاستمرار انتفاء الاحسان لا انتفاء استمرار الاحسان واما ما في هذه الاية فذهب
جار الله ان المعني لو استمر عليه الصلاة والسلام علي اطاعتكم لوقعتم في الجهد والهلاك
ورجحه السيد السند بان الوقوع في الجهد او الهلاك انما يلزم من استمرارهم علي اطاعتهم
لانه خلاف قاعدة الامالة وانكسار امر السيادة لانه يكون حينئذ تابعا مستعملا لا حاكما
متبوعا ولما موافقته اياهم في بعض ما يرونه ففيه استجلاب قلوبهم واستمالتهم بالمعرة
وذهب المفتاح الي انه من قبيل لو تحسن الي لشكرت وبالغ فيه حتي ادعي حصره فيه
وكانه اصاب لان المطلوب بالاية استمراره عليه الصلاة والسلام علي امتناع اطاعتهم هـ
وطا توطين نفوسهم علي هذا الان اطاعتهم اطاعة النبي واما موافقته عليه الصلوة
والسلام لهم في بعض الامور فليس اطاعة لهم بل اطاعة الله حيث يكون مامورا بالموافقة
فان قلت ما فايدة قوله في كثير من الامر قلت التنبيه علي منشا وقوعهم في
الهلاك لانهم كثيرون لكل منهم راي فلو اطاعهم لاطاعهم في كثير من الامر ووقعوا في
اختلاف يوجب الشقة او الهلاك ففي عدم اطاعته توحيد امرهم وتشريكهم في واحد ينفعهم
وتوحيد كلمتهم وهو هلاك التمدن والتعاون كما في قوله الله يستهزي بهم حيث عدل فيه
عما هو مقتضي الظاهر من ايراد الجملة الاسمية الصرفة لانه في مقابلة قولهم انما نحن مستهزءون
الي ايراد جملة اسمية خبرها فعل مضارع قصدا الي استمرار الاستهزاء بهم وقتا فوقتا ويحتمل
ان يكون ايراد الفعل لتقوية الحكم وفي لو تري اي دخولها علي المضارع مخلص لو تري
مما لم يقصد به الاستمرار والخطاب لمحمد او عام اذ وقفوا اي حبسوا او اطلعوا واقبوا
من وقفته بمعني اقفته وحبسته او اطلعته عليه علي ما في القاموس علي النار لتنزيله
اي لتنزيل المضارع منزلة الماضي في الدلالة علي التحقق لصدوره عن لا خلاف بفي
اخباره علي لفظ المصدر او الجمع او لقوة الاسباب من كثرة المعاصي مثلا او لصدوره في
شان من لا يجوز كذب الحكم في حقه نحو لو تحب ابنك فان محبة الابن واجب التحقق
فرؤية المخاطب منزلة التحقق في الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وفيه بحث
لان اخبار الصادق يدل علي تحققه لا محالة واما فرض المخبر الصادق فلا يدل علي تحققه
لا محالة ويمكن التفصي عنه بانه مبني فرض الرؤية انما هو بالنسبة الي المخاطب واما اصل الرؤ

فامر مذكور لا علي وجه الفرض فكانه قيل يري اهل موقوفين علي النار وان تري ايتها تقرب
امرا عجيبا فدخول لو يجعل تري بمنزلة الماضي في تحقق اصل الرؤية الذي يشعر به قوله
ولو تري ومن هذا تكلمت من التفصي عن بحث اخر يوحي ايضا الي المتفطن وهو ان
تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقق يافي دخول لو الدالة علي الامتناع فلك ان تقول
الامتناع باعتبار الاسناد الي المخاطب والتحقق لاصل الفعل فذكر لو للاشعار بان الرؤية بثابة
من القبول نظن معها انه يتبع من المخاطب هكذا احقق المقام ولا يلتفت الي ما باهي به الشارح
المحقق حيث قال فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قد قيل قد انقضي هذا
الامر ولكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه
دال علي تنزيل المري منزلة المحقق لصدوره عمن لا خلاف في اخباره ولو دخل علي الرؤية
ولا يلزم من كون ما فرض رويته كالمتحقق كون الرؤية كذلك تامل ولا تذهل وبالتقليد
عن التحقيق لا تعقل وكذا ان تقول المضارع علي مقتضي الظاهر لانه استقبالي ودخول
لو مكان ان للاشعار باستبعاد تحققه كالممتنع وهذا الدخول لا ينافي عدم دخول
لو الا علي الماضي لان ذلك في لو المستعملة فيما وضعت له لا فيما اذا هم
استعملت لمعني ان فان العدول حينئذ ليس في ايراد المضارع بل في ايراد لو كما في زما
يود الذين كفروا فانه تزل فيه يود منزلة ود حتي صح دخول رب عليه والا فرب ما
لا تدخل علي المضارع ولا تدخل من الافعال الا علي الماضي لانه لتقليل ما وقع في الماضي
خلافا لابي علي ومن تبعه فانه ذكر في غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها
وخلافا للكوفيين فانهم جعلوا رب ما يود بتقدير رب شيء ما كان يود وقال بعض المحققين
ما في رب ما يود موصوفة اي رب شيء يوده الذين كفروا قد تحقق وثبت شرعا بذلك
بقوله لو كانوا مسلمين اي يودون لو كانوا مسلمين والمراد تحققه في ودهم وتمنيهم
ولا يخفي ما فيه من التكلف ولا يخفي ان توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الاية
مع كثرة الاختلاف فيها توضيح بما هو اخفي ولو قال ومثله رب ما يود لكان اولي ومعني التقليل
مع كثرة ودادهم انه بمنزلة قليل لعدم وقوعه اذ رب الف لا تعد واحدا وقيل فيه تنبيه
علي ان زمان افاقتهم التي تمنون فيها قليل وقال ابن الحاجب رب مستعار للتحقيق تشبيها
بقد التي للتقليل ومستعار للتحقيق او لاستحضار الصورة يعني في نحو لو تري ما
لم يقصد به الاستمرار قد يكون دخولها علي المضارع لاستحضار الصورة وذلك فيما كان
فعله ماضيا دون ما كان مستقبلا اذ صرح الرضي بانه لم يجئ في كلامهم تنزيل الامر الاستقبالي
موضع الحال كما جاء تنزيل الامر الماضوي منزلته لكنه ذكر في المفتاح هذه النكتة
في تري ويود ووافقه المصنف في الايضاح فعبارة المتن يصلح للانطباق علي المذهبين
كما قال الله تعالي الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه حالا فالمضارع بين
الماضيين استحضار تلك الصورة البديعة الدالة علي القدرة الباهرة لان

في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصوير الماضي بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب
وفي هذا التصوير جعله مخيلا له ما ظراله بعين الخيال نظير البصير فيما يشاهده وبين وجه
اختيار ذلك في الاشارة دون جارية بان في اشارة السحاب على الكيفيات المخصوصة
الى ان انطباقه على وجه السما انظار اظهار قدرة غالبة بل نبهة على ان التصوير بصو
الحال لا يكون الا امر بديع يتحير فيه الناظر و يشغله لمجامعه ولا تخفى عليك ان في
التنظير على ما هو تفسير المتن لمقتضى الايضاح والمفتاح نحنا ذا التنظير ما هو في
فيه بخلاف ما هو فيه فانه استقبالي يدعي الرضي عدم وجوده في كلامهم وقد يكون
دخول لو على المضارع لكونه مستقبلا بالنظر الى ما قبله كما تقول لقد اصابتني حوادث
لو تبقى الي الان لما بقي في اثرجا بالمضارع لان البقا بعد الاصابة وقال الشارح التعبير
فيه بالمضارع لانه لا يحتمل لفظا عتبارها تصويرها بصورة المحقق وفيه تكلف لا يخفى وما ذكرناه
ظاهر ولك ان تقول جا بالمضارع لقصد استمرار البقا وقد يكون الدخول لكونها للتمني
فان لو للتمني يدخل على المضارع وانما استعار للتمني جامع انها للانتفا والتمني للامور المنتفيه
واما تنكيره اورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله واما كون المسند اسما يعلم ان المراد
تنكير الاسم والمصنف اعتمد على ان التنكير والتعريف من خواص الاسم قال السيد السند
في حواشي شرح المفتاح وصف الفعل والجملة بالتنكير باعتبار الاسم الماخوذ من معناهما
فلارادة عدم الحصر والعهد لو كان التنكير لارادة عدم الحصر والعهد لكان الحصار
الكناية في زيد او كون زيد كاتبا معهودا سببا للكذب زيد كاتب في الجملة ولم يكذب احد هذا
التركيب لواحد منهما فالصواب فلعدم ارادة الحصر والعهد وهو المطابق لما في المفتاح او
كان المسند اليه معرفة لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ولا مقصود الاختصار وبعد
فيه لانه ربما ينكر مع ارادة الحصر مفتى المسند لان الحصر فتقول ما زيد الا كاتب الا ان يراد عدم
ارادة الحصر بنفس المسند الى الحصر وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند لان
الحصر لزم من كون المسند معرفا وان جا تعريفه من كلمة اخرى والعهد بمعنى العهودية
سوا كانت باداة او بجوهر اللفظ فلا يرد ان عدم العهد جامع التعريف لان ذلك تحمل
العهد على ما هو من معاني اللام نعم يتجه ان ذكر العهد يغني عن ذكر عدم الحصر لان الحصر
فرع العهد فاذا انتفى انتفى لكن الامر فيه هين وا ورد عليه السيد في شرح المفتاح ان عدم
قصد الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير انما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس مستلزما
للحصر وليس كذلك بل انما يفيد الحصر في المقام الخطابي فلا بد لاتمام المقتضي من
قيد اخر وهو ان لا يكون تعريف الجنس مقصودا وقد اندفع بما فسرنا العهد على انه يمكن
تخصيص النكتة بالمقام الخطابي وقد تركب وجهي تنكير ذكرها المفتاح احدها انه تحقيره
بالذي عن نكرة فتقول لمن قال جاني رجل الذي جاك تقصد بقاله وثانيهما ان تخبر
عن نكرة فلا بد من تنكير المسند لامتناع الخبر بالمعرفة عن نكرة لمشاهد البليغ لا عقلا لمن قال انه

ولم

ولم يساعده العقل الان يقال لم يجعل الامتناع عقليا بنا على ان البليغ محكم بالامتناع لرعاية مناسبات
عقلية والا فمن اين يعرف ان ليس قايم زيد حكما على قايم بزيد ولم يرد بالامتناع العقلي
عدم تجويز العقلي حتى يحكم بفساد الدعوى بنا وبان ما ذكر في توجيهه من ان الاصل
في المسند اليه التعريف وفي المسند التنكير ومخالفة اصلين مستبعد عند العقل لا يثبت
الامتناع وانما تركهما لانهما من مباحث علم اخر وجعلهما من دواخل البلاغة تكلف فعد
المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح والشارح المحقق ظن ان ترك الاول لدخوله تحت
ارادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بين او قصد رعاية حكاية حبر الذي على ما كان في كلام
الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ولان الحكي يجوز ان يكون تنويه للتفخيم او التحقير
فادخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه الثلثة ظاهر الفساد نحو زيد كاتب وعمرو شاعر
اشار بتكثير مثاله انه اكثر من غيره او للتفخيم نحو هدي للمتقين اي هو او ذلك
الكتاب هدي للمتقين او للتحقير قال الشارح نحو ما زيد شيا والظاهر ان تحقير
انما يستفاد من نفي شيئيته والوجه ان تنكيره ليعم النفي ومثال التنكير للتحقير ما زيد شيا
الا شيا ولو قال بدل قوله او للتفخيم او للتحقير او لما مر في تنكير المسند اليه لكان اخصر
واجود واما تخصيصه بالاضافة او الوصف لا يخفى ان تسمية المضاف مع المضاف اليه
والموصوف مع الصفة مركبا تقييديا يقتضي ان يقال واما تقييده بالاضافة او الوصف
الا انهم ادعوا ان التخصيص في الاضافة والوصف والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح
وهل هو مجرد اصطلاح او مبني على مناسبة ذهب الى الاول الشارح والسيد نقل كلها
لاخراجه عن مجرد الاصطلاح فقال تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الاسناد وتخصيص
الاسم بالاضافة أو الوصف قبل الاسناد فاريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم
واما تخصيص احد الاسمين باحد المعنيين فلان الاسم باحد حسب اصل وصفه
مطلق غير عام فيناسبه التقييد واما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول
في أصل الوضع فيناسبه التخصيص وهذا القدر في الوجحان كاف واما المشتقات فهي
باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعة له ونعم الوجه ما نقله الشارح من ان التخصيص
عندهم عبارة عن نقص الشيوع والفعل انما يدل على الحدث المطلق الغير المقيد بالوحدة
أي الطبيعة المطلقة والحال مقيدة والوصف يجي للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه
هذا او تخصيصه ان الطبيعة المطلقة يلاحظها العقل من حيث انها واحدة فتكثرها
بالتقييد ولا شيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم فانه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة
السابقة بين كثير بن فيما الاضافة أو الوصف ينقص الشيوع الذي يشاهده العقل
حين سماع الاسم فيناسب وصف الفعل المحمل بالتقييد والمضاف والموصوف هـ
بالتخصيص وقد خفي تخصيصه على الشارح فتشاه وهما متمسكا بانه ان اراد بالشيوع
الشمول والعموم فالنكرة في الايجاب ليس كذلك وان اراد احتمال الصدق على كل فرد بعض

في الفعل ايضا شيوع فان جاز يد تحتمل مجيئات كثيرة ومنشا ذلك عدم العرف بين
الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهمه من اللفظ ونحن نقول
انما عدل عن التقييد الى التخصيص ليخص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله
واما تعريفه فلو قال واما تقييده بالاضافة او الوصف لكان شاملا للاضافة الى المعرفة
والوصف بها فلما قال واما تخصيصه خص بالنكرة اذ التخصيص في النكرات والتوضيح
في المعارف بقي انه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون غيره حتى يكاد يحكم بان قوله او به
الوصف عطف على تخصيصه الا انه يرده ان عبارة المفتاح او بالوصف ولك ان تجعله
عدولا عنها فلكون الفايدة اتم اي فلضرورة الفايدة اتم وقد يكون التخصيص لتوقف
الفايدة عليه كما اذا كان المخاطب يعلم ان زيدا غلام ولا يعرف انه غلام لعمرو فتقول
زيد غلام عمرو ولا يبعد ان يقال لم يتعرض له لانه ليس زايدا على اصل المراد كما مر
قيدة المفتاح بقوله في فصل تعريف المسند اليه واطلقه المصنف ليعم والى هما هو
اقرب من بحث تقييد الفعل ولانه لم يذكر سببا في تعريف المسند اليه بخلاف المفتاح
واما تركه اي ترك التخصيص فظاهر مما سبق من ترك تقييد المسند لمانع عن تربية
الفايدة وكان الاخصران يقول واما تخصيصه بالاضافة او الوصف وتركه فظاهر
اي مما سبق واما تعريفه فلافادة السامع حكما وقع في اثنا بيان الثلثة بشبهة انه
لا فايدة في الحكم على الشيء بالمعرفة لانه من قبيل افادة العلوم حيث اشار الى ان
الفاد بالكلام ليس المسند بل حكما بين المسند والمسند اليه فالافادة لا تتوقف على الجهل
بالمسند اليه ولو كان الحكم ايضا معلوما بينا في الافادة للازم الحكم ولا خفا في ان المقصود
بالافادة الحكم لتعين وقوع النسبة او لا وقوعها لا ايقاع والانتزاع كما يفيده تعريفه
الحكم بقوله على امر معلوم له ففيه مسامحة والمراد متعلق حكم كذلك وتقدير المفعول به
وجعل حكما مفعولا لانه لا يحضر به الا بصر حديد وعن فهم المتعلق بعيد باحدى
طرق التعريف اذ لا يجتمع اثنان منها باحزى بك لو اكتفى به او مثله لكونه قال الشارح اشار
بقوله آخرا الى وجوب مغايرة المسند والمسند اليه بحسب المفهوم ولا يقتضي بنحو انا ابو النجم
وشعري شعري فان الجزم والقول بان ابو النجم يعني المشتهر الدايرعلى الالسنة وشعري
شعري على ما ذكره الشارح بتقدير شعري الان مثل شعري السابق وعلى ما يكون انه بمعنى
الكامل لان اضافة الشعر اليه يشعر بالكمال او المعنى كل شعر مثل شعر اخر لي يريد ان اشعاري
متماثلة غير متفاوتة وهذا اية التمكن في الشعر وعدم التلون والكمال فوقه ولا باس
بالاتحاد في اللفظ فيقول عيني عين يريد بالثاني البنوع ونقول هو هو عند اختلاف
المرجعين ولا بالترادف عند اختلاف المقصودين نحو الليث الاسد يريد بالاول ما وضع
له هذا اللفظ وبالثاني مفهوم الاسد بعينه ولو قال على مفهوم ما حزلكان احسن حيث
كان يشعر بان المغايرة في المفهوم لا في الخارج والمراد بالمماثلة مجرد كونه معلوما باحدى

بل يشتبه مع الجهل به كما يشتبه مع الجهل بالمسند

طرق

طرق التعريف ولو تركه لكان احسن لاشتهار المعرف بالعرف في المماثلة في مرتبة التعريف
ولو حمل المماثلة على المماثلة في التحقق بان يتحدا في الوجود لكان افيد وقد افاد انه
يجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه اختيارا للغير مذهب سيبويه فانه يجوز الاخبار
بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام او افعل للتفضيل في جملة هي صفة نحو مررت
برجل افضل منه ابوه فان افضل عنده مبتدا خبر عند غيره وافاد ايضا انه لا يوجب ترجيح
المسند اليه في التعريف او مساواة مع المسند فيه كما يجب في المعرفتين اولازم حكم كذلك
اي حكم موصوف بما ذكر هذا هو المراد وفي صحة نسبته كذلك خفا اذ هذا الحكم غير
ما سبق فالظاهر الاخصر اولازمه بذكر المضمر وذلك اذا كان المخاطب عالما بالحكم وما ينبغي
ان يعلم ان الاطلاق الذي يفيده هذا البيان ليس صحيحا لانه وان كان لا منع من ترجيح واحد
من المسند والمسند اليه على الاخر في مرتبة التعريف لكن ليس لك ان تجعل اي المعرفتين
شئت مسندا اليه والاخر مسندا بل له ضابطة ذكرها المفتاح ونحن ها في الايضاح فقال
وتفسير هذا اي بيان ما ذكر في وجه تعريف المسندان قد يكون للشيء صفتان من صفات
التعريف ويكون السامع عالما بانتصافه باحداهما دون الاخرى فاذا اردت ان تخبره انه
متصف بالاخرى تعمد الى اللفظ الدال على الاولى وتجعله مبتدا وتعمد الى اللفظ الدال
على الثانية وتجعله خبرا فيفيد السامع ما كان بجهله من اتصافه بالثانية ثم قال
واذا لم يعرف ان لزيد اخا اصلا فلا يقال اخو زيد لانتفاء الحكم بالمعين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وانما يقال ذلك اذا عرف المخاطب ان له اخا واريد بعينه له هذا فافاد انه
كما لا يصح الاخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح بمعرفة مفيدة للتعيين عن معرفة لا يدل على معين
بل تدل على مبهم وانما صورته في المضاف لانه لا يجري في ذي اللام والموصول بل الظهور
ان المقصود انه لا يخبر لمعين عن مبهم وان كان معرفة اذ لا حاصل له لكن يمكن ان يخبر
عن نفس الجنس او الجنس المستغرق بالمعين مبالغة وهذا الذي اراده حيث قال وان
اردت تعيين جنس المنطلق قلت المنطلق زيد هذا زبدة كلامه واوهم تقريره
الشارح انه جري في ذلك على ما قيل ان تعريف المسندان كان بغير الاضافة يجب معلومية
المسند اليه والمسند وان كان بها لا يجب الا معلومية المسند اليه مع انه يابى اطلاق الكتاب
وهم سنا بحث وهو ان الضابط لا يتناول ذلك زيد اخو ك فانه لبس هناك صفتان وكانه
اراد بالصفتين ما يعم الاسم لانه كالصفة في التعيين وان الضابط قاصر لانه لم يفصل ما اذا
عرف كلا من الصفتين للذات ولم يعرف ان الذات متحدة فيهما كما اذا عرف المخاطبان
له اخا وعرف زيدا بعينه ولم يعرف ان زيدا واخاه متحدان فيريد ان يفيده ذلك الاتحاد
فانت حينيذ بالخيار فاجعل ايهما شئت مسندا اليه ومن هذا القبيل قوله تعالى في قوله اولئك
هم المفلحون فانه قد عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمال آنفا وسمع ان جماعة هم
المفلحون فافاد انهما المتحدان تم هنا يجب جعل اولئك مسندا اليه ليفيد تعلق الحكم

بالصفات لان الحكم بالاتحاد يقتضي ذلك ولهذا مثله صاحب الكشاف زيد التائب لمن سمع
انه تائب احد فكان كالمستخبر انه من هو يريد انه يعرف زيدا بعينه وعرفه لا يعرف انه
متحد مع ايهما فتقول زيد التائب ولك ان تقول التائب زيد وليس تمثيله لمن عرف تائبا وطالب
لتعيينه لانحاد المعلومين حتى يقال ان الواجب حينئذ التائب زيد كما اعترض به الشارح
المحقق عليه وقد اطنب السيد السند في الرد عليه واطال في اثبات ان الواجب زيد التائب
زيد ومراد الكشاف بقوله زيد التائب التائب زيد الا انه قدم الخبر هنا على ان تقدير
المبتدا فيما اذا كان المبتدا والخبر معرفتين لا يجب عند وجود القرينة على تعيين المبتدا
وان اطلق النحاة وجوب التقدير قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط واذا تاملت ما تلوناه
عليك اعترك على معنى قول النحويين لا يجوز تقدير الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين
مقابل ايهما قدمت فهو المبتدا واعترض عليه السيد السند بان بحث النحويين ليس مما يخص
المتكلم البليغ والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ فيجب ان يكون الوجوب الذي يظهر فيه
لمعنى يستوي فيه البليغ وغير البليغ وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به ونحن نقول
تقدير المبتدا لهذا العرض على الخبر يجب بعد دخول كان ايضا والنحوي لا يوجبه فعلم
ان ليس نظر النحوي على هذا المعنى **نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق باعتبار تعريف**
العهد او الجنس جعله الشارح متعلقا بالمثال الثاني وتوطية لقوله والثاني قد يفيد
قصر الجنس ولك ان تجعله متعلقا بهما لانه كما ان اللام تكون للعهد وللجنس كذلك الاضافة
لكن صرح الرضي بان هذا العهد اصل وضع الاضافة وان كثر استعمالها في غيره وقال
السيد السند ان الاصل في التعرف باللام ايضا ذلك **وعكسهما** عطف على ما اضيف اليه
نحو اي وجوه زيد والمنطلق عمرو وفيه مع تكثير الامثلة التنبيه على ان قوله **والثاني**
اي اعتبار تعريف الجنس اعم من ان يكون في المسند اليه المسند اليه ورد لقوله وقيل الاسم
متعين الى اخره اجمالا وتوطية لذكره **قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا**
قال الشارح اي قصرا محققا مطابقا للواقع او مبالغة فيه وفيه ان المبالغة ليس في القصر
بل في النسبة بواسطة القصر وانه لا يلزم في القصر التحقيقي ان يكون مطابقا للواقع بل
يكفي ان يكون عن اعتقاد ظنا كان او جهلا او تعنتا فالاولى جعل تحقيقا مفعولا له للقصر
اي قصرا للتحقيق وافادة الواقع **نحو زيد الامير** مثل به للقصر تحقيقا لان وحدة
الامارة اقرب من وحدة الشجاعة **او مبالغة** اي للمبالغة لا لافادة الواقع ثم في حصل
تحقيقا او مبالغة قيدا للقصر انه يلزم ان يكون التحقيق والمبالغة مبادي تعريف الجنس
وليس كذلك اذ ليس مفاده الا القصر واما بناؤه على المبالغة او التحقيق فمما يستفاد
من المقام ويمكن توجيهه بان يراد بالافادة الافادة بعونة القرينة **لكمال فيه**
في الايضاح لكمال معناه في المحكوم عليه وهذا يفيد انه جعل ضمير كمال للجنس وضمير فيه
للشيء ولو عكس لتم المقصود لكن جعل الضميرين على ترتيب المرجعين اقرب الى الفهم

وقد عرفت انه لا يجب على واحد منهما ولكن يختار
على ان لنا ان نرد على الشارح باختيار
ان الواجب التائب زيد صح

نحو

نحو عمرو الشجاع والقصر التحقيقي اعم من ان يكون مبنيا على الاستغراق الحقيقي او العرفي فزيد الامير
يحتمل ان يراد به كل امير البلد فيكون استغراقا عرفيا فيفيد قصر امارة البلد تحقيقا وان
يراد به كل الامير فيفيد قصر الامير مطلقا لكنه كاذب ومثاله الصادق ما ذكره المفتاح
على مذهب الاعتزال اي الله العالم الذات اي عالم بذاته لا بالعالم ومن قبيل زيد الامير
انت الحبيب قال الشيخ ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة في الدنيا
الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احد المحبوب احد امثل محبتي لك حتى ان
سائر المحبات في جنبها غير محبة بل معناه ان المحبة مني بجملتها متصورة عليك وليس
لغيرك حظ في محبة مني وسماه الشارح لرقته نكتة وما وجه كونه نكتة الا اني بمعنى
على الاستغراق العرفي ولم ينبه السيد السند له فقال بعد تقسيم الشارح الجنس الى
المطلق كما في الامثلة المذكورة والمقيد بوصف او حال او ظرف او مفعول او غيرذلك
وليس ما ذكره الشيخ الا الجنس المقيد لانه في نقد مراث الحبيب لي لا وجه لجعل ما ذكره الشيخ
نكتة معزودة بل هو من دواخل التقسيم ولا يخفى ما ذكره لان كونه نكتة بنا على انه
جنس مطلق فيه دقة وهو اعتبار الاستغراق العرفي في نحو زيد الامير ايضا منه وكانه
لم ينبه له الشارح وانما قال قد يفيد قصر الجنس لان افادته قصر الجنس بمعونة
اقتضاء المقام الاستغراق وهو المقام الخطابي دون الاستدلالي فالمنطلق زيد
يفيد القصر لانه بمعنى كل منطلق زيد فاذا كان زيد كل منطلق زيدا انحصر المطلق
في زيد وكذا زيد المنطلق بمعنى زيد كل المنطلق فاذا كان زيد كل منطلق ينحصر
المنطلق في زيد يكشف عن ذلك كلام المفتاح وبهذا المعنى ما في الايضاح حيث
قال ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنسا

اذا فتح البكاء على قتيل ... رايت بكاك للحسن الجميل

في مرثية اخيها صخر فانه ليس المقام مقام طلب اعتبار رايت بكاك كل حسن جميل
بل بطلب اثبات الحسن الجميل له اذ يكفي الشرط سلب الحسن عن كل ما عداه والمراد
بقتيل كل قتيل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت ثم تعريف الجنس باللام يطلب نكتة لولا
تفيد القصر ليلا يلغو بل لا يكون اختيار المرجوح وهو تعريف الجنس باللام الا لاصل وهو
التكبر ومما جعل نكتة وحمل عليه الشارح البيت ما نقله عن الشيخ في قول حسان

وان سنام المجد من آل هاشم ... بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

من ان معنى التعريف فيه ان يثبت العبودية له فلم يجعله ظاهر الامر فيها
معروفا بها ولك ان تجعل نكتة فيه ان تجعل الخبر لتخيمه او خساسته نصب
العين حاضرا فيها لاذهان وما تعريف المسند اليه فيستغني عن امر زايد على
التعيين لان الاصل فيه التعريف وربما نكلف الشارح بان المعرف بلام الحقيقة
انما تفيد القصر لانه حكم باتحاد الجنس مع المسند او المسند اليه واتحاد الجنس يوجب

القصر اذ لا يتجاوز احد المتحدين الاخر واورد على نقيضه ان زيدا قايم ايضا حاكم باتحاد
الجنس فيفيد القصر وردّ بانه حاكم باتحاد المفرد دون الجنس فليس اللازم الاعدم
التجاوز عن فرد تام من الجنس فلا يلزم قصر الجنس فزيفه السيد السند بان مفهوم النكرة
لو سلم انه مفهوم فرد تام من الجنس لا الجنس نفسه فكلا الاتحاد مع هذا المفهوم لا يلزم حصر هذا
المفهوم وهو في قوة حصر الجنس ويمكن دفعه بان الحكم في المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيد
بالوحدة فينصرف الى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة فان الحكم فيه باتحاد الجنس المقيد بالوحدة
فيفيد اتحاد حصته فلا يفيد الحصر حقيقيا وادعائي ولم يبين انه
يكون لردّ الحظ اولدفع التردد كما هو شان القصر الاضافي وكانه لم يوجد الا لذلك
قال الشارح المحقق انما خص حكم القصر بتعريف الجنس لان القصر يكون في الدارين بين
العموم والخصوص والعهد يفيد تساوي المبتدا والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر
ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وفيه نظر اذ المعهود يصح ان يكون
نوعا فتقول زيد المطلق مريدا النوع الغلاني من المطلق فلا يفيد التساوي مع المبتدا
ويكون دايرا بين العموم والخصوص على انه ينتجه عليه ما ذكره السيد السند لكن هذا
لا ينافي الاقصر الافراد ولا يمنع قصر التعيين والقلب ويمكن دفع ما ذكره بان بناءه على ان
القصر لتعريف المسند والمسند اليه لا يكون الا حقيقيا او ادعائيا والاولى ان يقال تخصيص
القصر بتعريف الجنس لانه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه بيان المفتاح **وقيل** قاله
الامام الرازي **الاسم متعين للابتدا** الاولي الاسناد اليه ليندرج فيه معمولات النواسخ وبهم
قوله الخبر يه بظاهرها **لدلالته على الذات والصفة مجريه لدلالتها على امر نسبي** طالب
للارتباط بالغير فيستحق جعلها مربوطة لامربوطا اليها وفيه رد لقول النحاة ان المعرفتين ايتهما
قدمت فهي مبتدا ودفعا للالتباس بانه لا التباس في معرفتين احداهما اسم والاخرى صفة
وللتحقيق علما هو الاعن ان ايتهما كانت معلومة فهي مبتدا وايتهما كانت مستخبرة فهي
الخبر **ورد** هذا الحكم **بان المعنى** اما كمري او على الشهور **الشخص الذي له الصفة** لان اللام
موصولة ومعناه شخص تعين بالصلة وفيه انه لا يطرد في قولنا الحسن لزيد بل لان الصفة
المبتدا بها موصوف مقدر او محالة او موولة بذات لها صفة وفيهما ان ذلك لا يدفع قول
الامام ان الكون صفة قرينة على كونها خبرا فلا تعين العدم او المعلوم بالابتدا وقوله
صاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه لانه اذا جعل الصفة دالة على الذات لم يترجح كون الاسم
مبتدا فلا حاجة الى جعل الاسم في معنى الصفة ثم لو اشترط في الخبر كونه مشتقا او مؤولا به
كما هو مذهب الكوفي احتيج اليه لكنه غير صحيح والصحيح ما عليه البصريون وقال الشارح
هذا التاويل باعتبار خصوص المثال لجعل المنطوق اشارة الى الشخص بعينه فلا يفيد
حمل زيد عليه فينبغي ان يكون المقصود بزيد تعيين اسمه لمن لا يعرف اسمه والسيد السند
قال التاويل لان الخبر في الحقيقة لا يحمل كما صرح به المنطقيون وعلى التقدير ين فقوله صاحب

هذا الاسم في خصوص هذا المثال لا يجري في قولنا المنطلق الانسان ولا مدخل له
في الردّ فيه حزازة ولعل من قال لا حاجة اليه اراد نفي الحاجة اليه في الرد لانه لا ينفع له
اصلا وانما اول بصاحب هذا الاسم بتقدير المضاف لا بتاويل العلم مسمى به كما هو المشهور
ليلا يصير نكرة فيخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند اليه معرفتين **واما كونه جملة**
المسند في الخبرية لا يكون الا جملة خبرية وهل يجب ان تكون خبرية مطلقا او لا
اختلف فيه فكثير من النحاة ذهبوا الى وجوبها واستدلوا بها على انها نارة بان الخبر
هو الذي يحتمل الصدق والكذب وكانهم ارادوا ان النحاة نقلوا اسم الخبر مما يحتمل
الصدق والكذب الى ما هو مدار احتمالها من طرفي الجملة اي المسند فالخبر ليس اسما
الا يسند له مزيد مدخلية في ذلك الاحتمال فهذا نقل برعاية مناسبة الاسم ومثله
غير عزيز في العلوم النقلية حتى الفقه ولا يخفى على من له دربة في النقليات واما كونه
غلطا من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية فبعيد جدا وان ركن
ركن اليه الشارح المحقق والسيد السند حتى قال لا خفاء فيما ذكره الشارح من انه غلط من
الاشتراك وتارة بان الخبر يجب ان يكون ثابتا للمبتدا والانشا ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا
لغيره ورده الشارح بان الخبر يجب ان يكون مسندا الى غيره ولا يقتضي الثبوت كما في ازيد
عندك وبك ان تزده ايضا بان الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره وما ليس ثابت لا يتاتى
سلبه عن غيره وبان الثابت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه لانزي ان الاعمى ثابت لغيره
وليس ثابتا في نفسه واول السيد السند استند لا لانم بان المراد ان الخبر يجب ملاحظة ثبوته
لغيره سواء اعتقد او شك فيه او رفع وما ليس ثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره
وزعم انه تام ورفع عليه انه يجب تاويل انشاء وقع خبرا بالخبر وبرده انا لا نسلم ان ما ليس
ثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره بل كما يلاحظ الثبوت للمتردد فيه وللرافع يلاحظه
للطالب فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب في اضرب للمخاطب ويطلب فيلاحظ ثبوت
الضرب كذلك في زيدا اضربه ومما يختلي به صدق امكان ملاحظة ثبوت الخبر للطالب
قولنا كن قايما فانك لا تحفظ ثبوت القايم للمخاطب للطلب ولا ريبة في صحة ازيد عندك
فكذا في صحة زيد هل ابوه قايم فانك تلاحظ نسبة ابوه قايم الى زيد وتشك فيه وتستفهم
عنه واما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الانشا خبرا من ان الانشا والطلب قايم بالمنشي فلا
يكون حالا للمبتدا الا باعتبار تعلقه به او استحقاقه له فلا بد من ملاحظة هذه الحيثية
معه وملاحظة هذه الحيثية لجعله خبرا فيه اولا انه يصح ان يكون المبتدا نفس الطالب
كما في قولنا انا لا افتلن نفسي وثانيا ان المربوط بالمبتدا ليس الطلب بل المطلوب به بعد
ربطه وان اقتضا ملاحظة الحيثية صرورية خبرا او المسئلة فالحق ان خبر المبتدا يصح ان يكون
انشاء وكذا اخبار النواسخ الا الافعال الناقصة وافعال القلوب **فللنحوي** وسبب النحوي
يكون الخبر جملة عليها في المفتاح هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي مسندا اليه شيء فاذا جا بعده

ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدا صرفه ذلك المبتدا الى نفسه سواكان خاليا عن الضمير او متضمنا
فيبعد بينهما حكم شذاذ الكان مقتضى الضمير المعتد به بان لا يكون الخبر معه مشابها بالحال
فامر صرفه ذلك الضمير الى المبتدا ثانيا فتكتسي الحكم قوة اقول لو قال هو ان المسند اليه لكونه
مسندا اليه ليتدعي ان يسند اليه شئ لكان اعم واوضح ثم المستفاد من كلامه ان السامع اولا
يصرف الجملة الصالحة الى المبتدا مع قطع النظر عن اسناد فيه وثانيا يصرفه اليه باعتبار اسناد
فيه والا ظهر انه يصرفه الضمير اولا لان كونه صالحا للصرف اليه ملاحظة الضمير ثم يصرفه
المبتدا الى نفسه لكونه صالحا قال الشارح المحقق فعلى ما ذكره المفتاح لا يتقوى في زيد ضربته
لان الضمير لم يصرفه الى زيد ثانيا وفيه بحث لان زيدا صرف ضربته الى نفسه باعتبار انه
مضروب فيتكرر هذا الصرف بالضمير ووجه التقوي على ما نقل عن دلائل الاعجاز ان الاسم
لا يؤتى به معرّى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد
اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمه للاعلام به فاذا
قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا شد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك
وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بعينه مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فلان ذلك
يجري مجري تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد مررت به وزيد ضربته
وهذا مؤيد لحمل كلام السكاكي على ما يشمله كما فعلنا لا على وجه يخرج كما وهمه الشارح لكن
في قوله امنع عن الشبهة والشك مدخول بان المتقدمة تشبه الملوح بخشية الخبر فكما اعتبر
تقديم الملوح موجبا للشك ينبغي ان يعتبر تقديم المبتدا موجبا له وقال السيد السند لا تعويل
على ما ذكره الشيخ لان هذا التقوي بعينه متحقق في كل خبر موخر فلا يصح لكونه داعيا
الى الجملة ويمكن دفعه بان ليس بمزية الاسم عن العامل الا في الخبر الفعل لان التقديم تقتضي
تحقق العامل ولم يتحقق في زيد انسان وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى يكون به في
تقديمه عليه تقوية له عن العامل بخلاف زيد قام فانه في تقدير زيد قام فيه له عن عمل
قام وانما خص التقدمة والتوطئة بذلك المقربة لان فيه عدو لا عن العامل الاقوي للتوطئة
واما في زيد قائم فليس لزيد طريق ثبوت في الكلام الا بجعله مبتدا حتى التقدير ونحن
نقول ثبوته الحكم في الخبر الجملة لان الجملة آبية لا تنبط بشئ الا بمزيد اعتمال للسامع فيتمكن
في نفس السامع لامتداد توجهه واشتغاله بها بخلاف المفرد لكنه يقتضي ان يكون في الجملة
السببية ايضا تقوي الحكم ونحن لا ننكر شيئا منه فليكن لايرادها جملة جهتان او كونه سببيا
كما مر اي مثل مثال مر حيث قال والمراد بالسببي مثل زيد ابوه قائم فقوله كما مر حوالة
الثاني على سابق الكلام وفسره الشارح بقوله من افراده لكونه غير سببي مع عدم
افادة تقوي الحكم ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن ثمة كان ايراد المسند جملة كون المسند اليه
ضمير شان وقصد التخصيص نحو انا شعرت شعرت في حاجتك ولا وصمة في اهالها الا عدم
استيفا النكات وكلتن في اهالها في بيان تلتة الافراد شدة الوصمة واسبتها وفعلتها

وشرطتها

وشرطتها الماضي لان جعل الجملة التي وقعت خبرا اسمية لما دعاك الى جعلها مسندها اسما صارت
اسمية بالضرورة فلا داعي الى الاسمية بل الى جعل مسندها اسما وهكذا افعليتها وشرطتها
هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام فانه من خصائص الخواص لا كما يفهمه العوام من ان الاسمية
لافادة عدم التجدد وعدم التقييد باحد الازمنة والفعلية لافادة التجدد والتقييد
باحد الازمنة على احضر وجه وكونها شرطية للاعتبارات الحاصلة في اختلاف ادوات الشرط
وذلك ان تجعل ضمير اسميتها وتظيره الى مطلق الجملة فيحصل المقصود في ضمن حصول
ما هو اعم وهكذا قوله وظرفيتها لاختصار الفعلية ومقتضى الاختصار ترك
الفعلية والتحقيق انه ليس بظرفية الجملة نكتة داعية اليها بالذات انما يصير ظرفية
بالضرورة لما مر من دواعي حذف المسند فتامل ثم التحقيق باختبار مهرة هذا
الفن ان ليس آخر الفعل جملة اذ ليس فيه تقدير شئ وضلا عن الفعل وانما القول بالحذف
لداع لفظي هو وجوب المتعلق للظرف من غير ان يدعوا اليه رعاية المعنى في التقدير
ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ ولهذا تراهم يجعلون قوله فانك كالليل
الذي هو مدرك من المساواة والمراد بالظرفية المعنى المصدري وجري فيه
على التجوز باستعمال الظرف في ما يشمل المنصوب بتقدير في والجار والمجرور وحقيقة
المنصوب بتقدير في صرح به الرضي ولو حملت على الحقيقة لقصرت عن تناول مثل زيد
في الدار ولا يرضى به محصل والمراد بالضمير في قوله اذهي اي الظرفية لجملة الظرف
فيه استخدام او ارجاع الى المفهوم مرا لا لتزام مقدرة بالفعل الاولى مقدرة بالجملة
كما هو المشهور وكانه ظنها غير صحيحة لما راي ان ضمير الفعل انتقل الى الظرف ولذا
صارت جملة ظرفية فليس المقدر الا الفعل ومنشاوه عدم الفرق بين قولنا مقدر
بجملة وقولنا المقدر جملة فان الوصول بالمامعناه المؤولة بالجملة فيفرع عليه عدم
شبهة لعدم صحة مقدرة بالفعل اذ الجملة لم تؤول بالفعل بل قدر فيه الفعل فالصحيح
اذ المقدر فعل وانما قال على الصحيح لان تقدير الفعل مذهب جمهور النحاة ومذهب البعض
ان المقدر اسم فاعل فليس الخبر الظرف حينئذ جملة فالمراد بقوله اذهي ذات الجملة الظرفية
لا الجملة الظرفية الماخوذة بوصف كونها جملة حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير
الاصح ايضا هذا او لك ان تجعل المقدرة على صيغة اسم الفاعل فتكون هي راجعة الى الظرفية
المذكورة صريحا ويكون المعنى او كون الجملة ظرفا سببا لتقدير الفعل فعبر عن سبب
التقدير باسم الفاعل واسمه غير عزيز ولا مستبعد في تمييز واما ناخيره فلان ذكر
المسند اليه اهم كما مر ولان الاصل في المسند التاخير ولان فيه ضمير الى المسند اليه نحو زيد
في داره فانه ينزح على في داره زيد واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي قصر
المسند اليه على المسند وكان الظاهر ان يقول فلكون ذكره اهم لم يفصل على طبق بيان
تقديم المسند اليه الا انه تفنن بطي ذكر العلة ووضع علة العلة مكانه ومن جهات

فلما جعل مسندها اسما صح

التقدير استعمال المسند اليه في الدار صاحبها فانه لا يجوز صاحبها في الدار لكونها نه ظرف
المبتدا ومحضة وتضمنه الاستفهام مع افاده لا مطلقا كما ذكره الشارح وكونه خبرا
عن ان والمصنف لا يذكر اثنا لها لانها مفروغ عنها في النحو وان كان ذكرها في هذا العلم
من حيث انها مقتضى الحال مساغ وتحكيما في هذا العلم اتباع الاستعمال الواجب
خولا فيها اي في خمور الجنة **غول** في القاموس الغول الصداع والسكر والشقة
بخلاف خمور الدنيا يرد عليه انه اذا كان تقدير المسند في الاية للحصر يفيد نفي حصر
الغول في خمور الجنة لا نفي الغول عنها ويرد عليه ايضا ان تقدير المسند يفيد القصر في خمر
الجنة والمسند ليس اياها بل مجموع الظرف والمركب من الجار ومضير خمور الجنة ويمكن
دفع الثاني بان شدة اتصال الجار والمجرور وسرعة اسنادها للمجرور والي المجموع حتى ساغ
انه يقال الجار والمجرور في محل النصب لكن الشارح المحقق لم يلتفت اليه لانه جواب
جدلي وقد اجاب عنه بما يندفع به الاول ايضا بان جعل النفي جزءا من المسند تارة ومن المسند
اليه اخرى فقال المراد ان الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه
الى عدم الحصول في خمور الدنيا وان عدم الغول مقصور على الحصول في خمور الجنة لا يتجاوز
الى الحصول في خمور الدنيا ويرد على الثاني انه كيف جاز الفصل بين حرف النفي والفعل
مع التركيب بينهما بالمسند وقد ورد عليه السيد السند ايضا انه يقتضي جواز ان يكون النفي
في ما انا قلت جزءا من المبتدا فليركن فرق بين ما انا قلت وقد بالغ في الفرق بينهما كما
هو الحق ويمكن ان ينازع فيه بان جواز الفصل بالظرف مع اشتهار التوسع فيه بما لا يتوسع
في غيره لا يقتضي جوازه بغيره ويرد على الوجهين ان كون لا جزءا من احد الطرفين خلاف
ما تحكم به الفطرة السليمة بل هو من قبيل الفصل بين النفي الجنسي واسمه بخبره فلزا وجب
الرفع والتكرير وهذا كله بنا على قصر النظر على ظاهر ما ذكره الشارح المحقق وتحقيقه ان
النفي اذا دخل ما فيه قيد فربما يرجع النفي الى الاصل ويصير القيد قيدا للنفي وله غير نظير
الا ترى انه جعل قوله تعالى وما هم بمومنين لاستمرار النفي مع ان النفي دخل على المستمر
وقوله وما انا بظلام للعبيد جعل للمبالغة في نفي الظلم مع انه دخل على ما يفيد المبالغة
في الظلم فلعل الشارح جعل لا فيها غول للتقييد النفي بالحصر الذي كان في مدخوله وجعل
مال حصر النفي في خمور الجنة احد الامرين حصر عدم الغول فيها او حصر الغول في
لا نتفاء عنها وبهذا اندفع كلما اوردناه اليك من الواردات انزفا عا بينا ويندفع ما ذكره
السيد السند ايضا بان ما انا قلت وان صار بهذا العمل في معنى انا ما قلت لكنه تعارف
استعماله في رد اثبات القول لغير المتكلم لا رد اثبات نفي القول لغيره كما في صريح انا ما قلت
فلا يندفع به هذا ما اعتنى ببيانه من الفرق بين ما انا قلت قال السيد السند والحق في الجواب
ان لا فيها غول نظير ما انا قلت قال السيد السند والحق في الجواب انه لا فيها غول الظرف والنفي
للنزاع في غول ثابت وقع الخطا او الشك في محله فاذا انتفى محلية خمور الاخرة له ثبت محلية

خمور الاخرة له ثبت محلية ما يقابلها من خمور الدنيا وآيده بشهادة من الكشاف وانت لا ترتاب
بعد ما مهدناه لك ان هذا غير خارج مما ذكره الشارح قد مهدت بعون الله لك روضة
فلا تدعني من دعائك ايها الشارح اذ قد تنفي في الدنيا وانا البارح الطارح لعل الله
يبدل ببركة دعائك علي الفاسد بالصالح فان قلت قد جعل البعض في قوله تعالى
لكم دينكم من قصر الصفة علي الموصوف فهلا جاز تقدير المسند لذلك فيكون عبارة المتن
محتملة للامرين بان تكون الباء داخلة في صلة التخصيص علي المقصور او المقصور عليه
قلت قد سماه المصنف نوعا من النقض علي انه يحتمل ان ذلك البعض جعل اللام
في لكم للاختصاص فجعل معنى لكم دينكم دينكم مختص بكم وجعل التقديم للاهتمام
لا يكون المعنى تخصيص الاختصاص فاستفاد الاختصاص من اللام وجعله التخصيص
الدين بصاحبه وحكم بانه قصر الصفة علي الموصوف لان الدين صاحبه **ولهذا قدم**
الظرف في لا ريب فيه فيه انه لا محال لتقديم الظرف في لا ريب فيه لانه يجب التكرير
ولم يقصد الي متعدد في هذا النظم لتناقي التكرير الا ان يقال قصد بلا ريب فيه
القراءة المشهورة من رفع الريب جعل لا بمعنى ليس لان الناظر في الكشاف يحكم
بانه نهي الامر علي القراءة المشهورة **لبلا يفيد نفوت الريب في سائر كتب الله** سواء جعل
القصر حقيقيا او اضافيا لا نقول فليكن نفي الريب بالاضافة الي كتاب السحر والشعوذة
لانا نقول التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله يجعل النفس مبادرة الي سائر الكتب
وههنا بحث شريف وهو انهم جعلوا معنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل في الهداية
بحيث صار محل ان يحصر فيه الكتاب لتنزلي سائر الكتب منه منزلة العدم وجعلوا
لا ريب فيه تاكيدا للحكم السابق ونفيا لتوهم انه مما يرتاب فيه جزافا كما سيأتي في بحث الفصل
والوصل فعني لا ريب فيه لانه لا ريب فيه باعتبار حاله في الهداية الي هذه الدرجة
فاذا لم تكن سائر الكتب في درجته فالمانع عن افادة الريب فيها بهذا الاعتبار ايضا التجرد
بانها ليست بتلك المثابة ولو كانت محل الريب لكان ذلك الكتاب ايضا محل الريب فافهم
او التنبيه من اول الامر علي انه اي المسند **خبر لا نعت** فالتقدير في الخبر النكرة بمنزلة
ضمير الفصل في الخبر المعرفة وهذا في مقام يمكن في ان يعرف الخبر من النعت وتتبع
القرينة في مقام لا يمكن ان يعرف فيه الا بالتقديم فالتقديم ليعلم انه خبر لا ليعلم من اول
الامر وانك ان تقول لفظ التنبيه مغن عن قوله من اول الامر لان التنبيه انما يستعمل فيما
يمكن المعرفة بدونه والمراد بالخبر اعم من الخبر في الاصل وفي الحال ليشمل المفعول الثاني
من باب علمت وكان الاوضح ليعلم انه مسند والتقديم لذلك التنبيه انما ينتفع مع انه
مع التقديم يحمل الحال عن المبتدا لان الحال عن المبتدا لا يكثر فلا يعارض احتمال الخبر
ولا يوجب الالتباس **كقوله** اي قول حسان في مدح افضل كل من ملك وانسان
له هم لا منتهي لكبارها وهمته الصغري اجل من الدهر اي لا يسعه

وانا ما قلت

ويمكن ان يدفع بانه لا ريب فيها بهذا الاعتبار صح

بالتامل صح

الدهر ولا يخفى ان حسن النظام يقتضي جعل قوله وهمته الصغري اي في سلك لاحتياجه
او خلوه عن ضمير هما بادنى تقدير الضمير اي همته الصغري منا الي من همه وكذلك
ان يجعل من موجبات التقديم التحرز عن الفصل بين المبتدا والخبر بالوصف سيما الطويل
وجعل البيت منه فانه لو قيل هم لا منتهي لكبارها له لبعد الخبر عن المبتدا قال الشارح
هذا التقدير انما هو في الخبر الظرف لانه لو قدم غيره يلتبس المبتدا بالخبر فيكون من قبيل
الالتجا من ورطة الي اخري فلا يقدم في رجل قايم لدفع الالتباس بالصفة لانك
لو قلت قايم رجل لا لتبتلس بالمبتدا ورجل بالبدل لتوقف توجيه ماذكره انه قد يصح الاخبار
عن النكرة المحضة وذلك ان كان مفيدا نحو كوكب انقض الساعة والا فكيف يتوهم
كون قايم مبتدا او التقاول اي لفظ الخبر مما يتفاءل به المخاطب فيقدم اهتماما بالتفاؤل
اولان العادة التفاؤل باول ما يقرع السمع فيقدم ليلا يفوت التفاؤل به بوقوعه
لافي اول التكلم او التطير نحو نبت بدا ابي لهب او التشوق الي ذكر المسند اليه كقوله
اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله المكني بابي اسحق ثلاثة تشرف الدنيا
فاعل تشرف بهجتها والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالبهجة اي الحسن
تغليبا لحسن ابي اسحق علي نورها ووسط ذكر ابي اسحق اشعارا بها اشتهر من ان خير
الامور اوسطها شمس الضحي وابو اسحق والقمر اضافة الشمس الي الضحي هالة التقييد
القمر بكونه بدرا لانه فاته لضيق الشعر واعتمد علي انه يتفطن الفطن بالتقييد من
تقييد الشمس قال الشارح في شرح المفتاح الاولي ان يكون التقدير لنا ثلاثة ويكون
شمس الضحي بدلا عن الثلاثة ومن حق هذه النكتة تطويل الخبر وقد جا بدونه
كقوله وكانا الحياة فمن رماده اواخرها او لها دخان وما جعله السكاكي
سبب التقديم ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد فيقدم فيه المسند علي المسند
اليه ولما كان زيد قام رشيارك قام زيد في افادة التجدد كما صرح به ومع ذلك لم يقدم
علي ذلك زيد مع انه مسند اليه لقام كضميره لاتحاد الضمير والمرجع احتاج الي تقييد المسند
اليه بان يكون فاعلا للمسند لا مبتدا لانه اتي في بيان هذا القيد بكلام مغلق صار
معترك الاراء ولو نقلتها لصارت فصولا ولصار ما نسخ لي فيها ابوابا وتعذر كل ذلك
فصولا فتركتها لاني احب لاشانا ما يصير فصولا ولا سيما مما لم يلتفت اليها السيد السند ولم
يلتبث في هذا الموقف وليفيد المتفطن في السلوك لمثل هذا السالك العارف
قال الشارح ان المصنف ترك هذا القيد لانه فيه خللا وفيه ان خلل البيان
لا يوجب ترك المقصود ولا يقتضي الاتيان به بالبيان المحدود فاقول انما تركه لان
التقديم ليس لافادة التجدد بل لكون المسند اليه فاعلا وذلك لا يخص لمقام التجدد
بل فاعل كل مسند يستلزم التاخر لاتباع الاستعمال الوارد فهذا التقديم مما فرغ عنه
في العلم الاخر وقد عرفت ان دأب المصنف عدم التعرض له تنبيه اي هذا تنبيه

اذ

اذ تذكر فيه ما لو لم يذكر لبلغه المتفطن بنفسه كثير ما ذكر في هذا الباب والذي قبله
بيان احوال المسند اليه ولو قال كثير ما ذكر في المسند والمسند اليه لكان اخصر واوضح
واشار الي ان ما ذكر في احوال الاسناد لا يجري كثير منه في غيره وقد اشار اليه ما جرا
منه في غيره في باب احوال الاسناد حيث قال غير مختص بالخبر والمراد بما ذكر في هذا
الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما والمراد بقوله غير مختص بشي منهما فيفيد جريان
كثير مما ذكر في كل منهما في الاخر كما يفيد جريانه في غيرهما كالذكر والحذف وغيرهما
من التعريف والتنكير وغير ذلك والفطن اذا التفت اعتبار ذلك فيهما قد نبه علي انه لا بد
للقايس من الفطانة والتفات الاصل لانه انما يتيسر تشخيص لب ما هو المعتبر في الاصل
ولا يمكن ذلك بدون الالتفات والفطانة لا يخفي عليه اعتباره في غيرهما من الفاعل
والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثيرا لانه ربما يكون منها ما لا يجري في الغير
كضمير الفصل فانه مختص بالمسند اليه وكالفعلية فانه مختص بالمسند وقيل انما قال
ذلك لانه لو قال وجميع ما ذكر لافاد ان كلا مما ذكر يجري في كل غير مع التعريف
لا يجري في الحال والتمييز والتقديم في المضاف اليه قال الشارح المحقق وهذا
ليس بشي لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شي من
المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منهما فيه او يكفي بعدم الاختصاص
بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما اقول يريد ذلك القايل ان المصنف قصد
ان كثيرا مما ذكر يجري في كل غير لانه اللايق في مقام التعليم فاختار الكثير علي الجميع
لعدم صدق ما قصده في حق الجميع والله تعالي اعلم

الهي ندعوك بنهاية التضرع والابتهال ونسالك دراية خير متعلقات الافعال
وخوف عامة مفاعيلنا عن انظارنا بغرابين الاخلاص في الاعمال
والتوفيق لتقديم الاهم من مهماتنا فيما انعمت علينا من الاجمال
ولعدم التعدي عن طلب رضاك وتنزيله منزلة اللازم من الاعمال

احوال متعلقات الفعل علي صيغة اسم المفعول علي ما في الرضي وكانه في عرف العربية
مختص بما سوي الفاعل ولهذا قال يلبسه دون تعلقه لان الفاعل للاستغنا عن ذكره
الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه كما نبه عليه وتفسيره ببعض
احوال المتعلقات حيث لم يذكر الا البعض كما ذكره الشارح المحقق وهو كيف لا ولو لم
يكن المراد جميع الاحوال لم ينحصر الفن في الابواب الثمانية والبعض الذي يتصل هنا
لا يقتصر علي ما اشير اليه اجمالا كما وهمه الشارح اذ لم يذكر في السابق الحذف لتنزيل
المتعدي منزلة اللازم المفعول كالفعل مع الفاعل التركيب من قبيل زيد
زيد قايما كعمرو قاعدا وفي مثله يتقدم الحال علي العامل المعنوي فقوله مع المفعول
حال من ضمير قوله كالفعل والعامل فيه الكاف لتضمنه معني السببية وقوله مع الفاعل

اواو التفاؤل صح

غير مختص بهما صح

في غيرهما صح

احوال متعلقات الفعل
كالمفعول من الملابسات لان المتعلقات والمراد به جميع احوال متعلقات الفعل بان وضع الباب لها الا انه اقتصر علي ذكر البعض صح

الفعل صح

حال من الفعل والعامل فيه معنى الفعل ايضا اعني الكاف والاصل الفعل والمفعول فيدخول
مع شاع على المنبوع وكانه اشار الى ان كلا ما فيه قيد تنوط فايدته على القيد فكان القيد
هو الاصل في نظر البليغ وان سبي فصله في علم اخر فان الغرض من ذكره معه اي ذكر
الفعل مع واحد منهما على طبق السابق لو ذكر واحد منهما مع الفعل قال الشارح في شرحه
هذا هو الحق يعرف بالتامل وا وضحه السيد السند بوجوه ثلاثة احدها ان الكلام في
احوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرها لا في احوال الفعل وفيه ان هذه
توطئة لحال متعلقات الفعل لا بيان حالها وثانيها ان كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل
دون العكس والقيد احق بالمعية من الاصل وفيه ان الفعل والفاعل طرفا النسبة وليس
شيء منهما اصلا لاخر على انك عرفت استحقاق الفعل للمعية وثالثها ان قوله فاذا لم يذكر
متعلق بالمفعول دون الفعل وفيه انه محتمل كما لا يخفى وكانه بينه الشارح لاحتمال الكلام
للوجهين فسوى بينهما في المختصر ونحن اقتفيناه على هذا الاثر والمراد بذكره معه اعم
من الذكر لفظا او تقديرا لان كون الغرض افادة التلبس لا يخص الذكر لفظا والاولى من جعه
معه افادة لتلبسه به نفيا او اثباتا لافادة وقوعه نفيا او اثباتا مطلقا اي من غير بيان
تلبسه بالفاعل او المفعول كذا فسره الشارح المحقق وحينئذ قوله لافادة وقوعه مطلقا
عار عن الفايدة اذ كل احد يعلم انه مع ذكر شيء منهما لا يكون الغرض افادة الوقوع فقط من
غير تلبس بالفاعل فالاوجه ان قوله مطلقا تاكيد للنفي اي لافادة وقوعه اصلا او منا ط
الافادة هو القيد والاصل مع القيد مسلم مفروغ عنه لكن قوله مطلقا في ما بعد يوئيد
ما ذكره الشارح ولا يخفى ان الغرض من ذكر الفاعل والمفعول لا يتحصر في افادة التلبس بل
يتوقف فهم معنى الفعل عليهما واما الفاعل فبين واما المفعول به فلشهادة تقريب
المتعدي له وهذا الكلام توطئة لبحث حذف المفعول به كما سيأتي عليه بقوله فاذا لم
يذكر معه اي لم يذكر واحد منهما مع الفعل أو لم يذكر الفعل مع واحد منهما والوجه هو
الثاني لان الاول يشعر بتركه المفعول وذكر الفعل والثاني يفيد ترك المفعول وذكر الفعل به
بلا خفا فان كان الغرض اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا فيكون ما لم يذكر مفعولا
وترك ما اذا كان غير المذكور الفاعل فانه قد تقرر في النحو امره من انه لا يقدر الفاعل
بل ينوب المفعول منابه وتغيير صيغة الفعل على انه من احوال المسند اليه واعلم ان شرح
هذا المقام على هذا الوجه من خصايصنا والشارح جعل ضمير ذكره الى كل واحد منهما
وانه ليس الغرض من الذكر مع كل منهما افادة التلبس بكل منهما بل لواحد منهما وجعل ضمير فاذا لم
يذكر الى المفعول به وهو خلاف السوق والمراد بالاطلاق نظرا الى الاطلاق السابق على
ما فسره الشارح ان لا يتقيد بالمفعول به لكن فسره الشارح المصنف في الايضاح بالاطلاق
عن المفعول عاما كان او خاصا والاطلاق من عموم نفس الفعل باعتبار جميع افراده او عن خصوصه

باعتبار

باعتبار بعض افراده وفيه ان التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى
فان لك ان تقول فلان يعطي كل اعطا واعطا كذا نزل منزلة اللازم لم يقل جعل لازما
لانه في معنى المتعدي لان يعطي بمعنى يفعل الاعطا الا انه لما كان المفعول داخلا في معناه
لم يحتج الى ذكر مفعول فصار كاللازم في انه لا يطلب منصوبا لان المقدر بواسطة
القرينة كالمذكور في ان الغرض من الفعل افادة تلبسه به لا وقوع مفهومه مطلقا
وهو ضربان اي المنزل منزلة اللازم نوعان لانه اما ان يجعل الفعل مطلقا هو
كناية عنه اي عن ذلك الفعل متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه اي على ذلك
المفعول قرينة ولا بد للمعنى المكني ايضا من قرينة ولو جعل ضمير عليه راجعا الى
الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ولم يقف بيان قرينة لكن يلزم خلو الجملة من ضمير
موصوفها اي مفعول مخصوص الا ان يجعل حالا بعد حال عن قوله عنه بتقدير قد
والاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل ولا دليل على نفي جعله
كناية عن فعل متعلق بمفعول عام فتقول فلان يعطي بمعنى يعطي كل احد لان العطا اذا
صدر عن مثله لا تخص احدا وقوله تعالى والله يدعو الى دار السلام تحتمله لانه
بمعنى يوجد منه الدعوة ودعوته ملزومة لدعوة كل احد لتقرر عموم لطفه او لان يجعل
لذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون
مثال للاثبات والنفي على ترتيبهما وقدمه على الاول لتقدم عدم الجعل على الجعل
والحقيقة على الكناية ولشرف شاهده ولاستتباعه ذكر كلام السكاكي في معرفته
مزيد دقة النظر وقد حاربها المصنف فلذا مزيدا هتمام بذكره وقال الشارح لانه
اكثر وقوعا قال السكاكي مخالفا لعبد القاهر حيث لم يعترف الا بكونه لمجرد اثبات
الفعل او نفيه ولم يقل بافادة التعميم على ما في الايضاح وليس هذا كلام السكاكي بعينه
بل هو ما استنبطه المصنف مما ذكره بحسن ظن به وخرج عن عبارته لنقصان مدلوله
او عبارته او القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ايضا في نحو فلان
يعطي الى معنى يفعل الاعطا وتوخذ هذه الحقيقة ابهاما للمبالغة بالطريق المذكور في
افادة اللازم للاستغراق وحمل المصنف الطريق المذكور على ما ذكره في بحث كلامه
الاستغراق من ان كون الحكم استغراقا او غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا
مثل المومن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام المفرد اذا كان او جمعا على الاستغراق
بعلة ابهام ان القصد الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما يعود الى ترجيح احد
المتساويين ولا يخفى ان كلام السكاكي يفيد اختصاص التنزيل بمقام التكثير للادعاء
والمبالغة ورأي المصنف انه قد يكون لمجرد افادة الثبوت او النفي كما في هذه الاية وقد
يكون لافادة العموم على الحقيقة من دون قصد المبالغة والادعاء فيشير الى قوله ثم
يعني بعد كون الغرض مجرد الاثبات او النفي ان كان المقام خطابيا بالفتح كما نقل عن بعض

فايدة ان الخطابي بفتح الخاء

تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به لانه منسوب الى الخطابة بالفتح مصدر خطب اي انشا
الخطبة سمي الظني خطابيا لان الخطب تقارب الظنون والاقناعات **لا استدلاليا** يطلب
فيه اليقين **افاد ذلك** اي المنفي او المثبت او النفي مطلقا كون الغرض ثبوته للفاعل او نفيه
عنه مطلقا كما في السؤ فافهم **مع التعميم دفعا للحكم** اي الترجيح بلا مرجح في الجعل او في الارادة
فان قلت لم يتعرض لمقام هو غير الخطابي والبقيني من الجدليات والجمليات **قلت**
حق ذلك ويستدعي ان يجعل الاستدلالي على ما يستدل عليه لاعلى ما يطلب فيه اليقين
كما زعم الشارح لكنه لا يقابل الخطابي الذي يستدل عليه بالخطابة ويحتاج الى ارادة
تكلف استدلال غير الخطابة وبعد يرد انه لا يخص افادة التعميم بالمقام الخطابي فانه ربما
يقتضي البرهان التعميم نحو خلق الله فانه في تقدير يفعل الخلق ويوجد هذه الحقيقة
والبرهان دل على انه يفعل كل خلق فيحمل في ذلك المقام البرهاني على التعميم والاشكال
لا يخلو عن صعوبة لكنه دل بقوت الله وهوان المقام الخطابي ما يكتفي فيه بالظن من
كلام المخاطب ويقنع بظن انه افادة والمقام الاستدلالي ما يطلب فيه ما افاده المخاطب
بلا شبهة سواء كان المفاد ما يمكن ان يقام عليه البرهان او يكون من الظنون فتامل وحق
افادة التنزيل العموم في المقام الخطابي ان يعطي في معنى يفعل الاعطاء فهو ما يتضمن معنى
باللام تدعوه المقام الخطابي الى الاستغراق فيحمل عليه اما استغراق المفرد فيكون
بمعنى كل اعطاء واما الاستغراق الجمع لان المصدر يستوي فيه المفرد والجمع فيكون بمعنى
جميع الاعطاءات وقال الشارح العلامة الطريق المذكور هو ما ذكر من كون اللام
للاستغراق مفيدا للمبالغة في اخر بحث لام الاستغراق حيث قال ان حاتم الجواد يفيد
الانحصار وله اوجه الاول انه قال في بيانه ان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة
الاعطاء لا غيرها وقال الشارح هذه فريه بلا مرية لانه وان يفيد بحصل يعطي وهو
يفعل كل اعطاء انه يعطي لا غيره لكن لا امر يقتضي قوله لا غيرها ويمكن دفعه بانه يفيد
استفاد قوله لا غيرها من قصد الاستمرار من المضارع فاذا استمر اعطاؤه فلا فعاله
غيره ولا يخفى ان هذا الحصر ما يزيد في المبالغة في الاعطاء وههنا بحث اورده الشارح
المحقق وهو ان افادة التعميم بناء على كون الغرض افادة الثبوت او النفي مطلقا بمعنى ما ذكره
الشارح به واجاب بان المفاد اعم من الغرض والمقصود ورده السيد السند بان الخارج
عن القصد لا يعد من الخواص ولا يعتد به وهو مدفوع بان ما لا يعتد به ما لا يتعلق به
الغرض اصلا لا ما لا يكون غرضا من حاق الكلام ونظير ذلك ما قدمنا ان كون المسند
اليه موصولا يكون للايماء الى وجه بناء الخبر شانه ربما جعل ذريعة الى التعريض به
بالتعظيم لشانه والتعميم من المعاني العرضية الغير المنافية لعدم العرضية من نفس
الكلام وكذلك الاستغراق فان العرف ستعمل في الماهية المعينة واعتبار الفرد
ومدلول القرينة على ان ذلك ان تزيد بافادة التعميم انما يفيده من الثبوت المطلق

مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار صح

او النفي المطلق في قوة المقام ومنزلته ولا ينفك عنه ومثل هذا لا يرد بانه ليس افادة هـ
يعتد بها اذ لم تجعل التعميم من الدواعي اليه فيقوة التعميم وكشف عن حال ذلك الداعي من
كشف فتامل شرفي تحمل فتحمل واجاب عنه في شرح المفتاح وجعله اظهر بان التعميم هـ
مدلول الفعل بمعونة المقام الخطابي وفيه انه حينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل
العام فيناسب جعله مع الضرب الثاني والاول من الضربين **كقول البحتري** اي عبادة
الشاعر وهذه النسبة الى البحتر بالضم ابو حي من طي لاحدي بن بدول بن بحتر لانه
شاعر جاهلي **في المعتز بالله** على صيغة اسم فاعل يقال اعتز بفلان عد نفسه عزيزة اي من عزز
الله او على صيغة المفعول اي المعز بامر الله اياه والثاني انسب **شجو** اي حزن **حساده وغيظ**
عداه جمع عدو **ان يرى مبصر ويسمع داع** الاصح الوقف على المنقوص بلا اعادة ما حذف
بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الاصح **اي يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك**
بالبصر محاسنه وبالسمع **اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره**
ممن لم يتصف بها **فلا يجدوا الى منازعته الامامة** مفعول ثان للمنازعة **سبيلا** مفعول الوجدان
الاولى ترك هذا التفريع فان الحاسد يغيظ ويحزن بمجرد سماع كمالات المحسود وان كان بعد
مونة والحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم واستغني به عن تقدير المفعول ليدل به
على ان العام ينتزل المتعلق منه بهذا الخاص فلا حاجة الى تقييده به في افادته ولو قدر
المفعول لفات هذا القصد الذي فيه من المبالغة في المدح ما لا يخفى وقد ضمن
الشاعر كلامه انهم يغيظون من ان يكون لهم بصر وسمع ويتمنون عماهم وصممهم ليلا يدركوا
محاسنه وان محاسنه وان كانت امورا معنوية صارت في الظهور بما لا يخفى على الابصار
وتتعلق به الابصار ونحن نقول قد جعل الفعل المنزل كناية عن متعلق بالكسر من مخصوص
والاحسن ان يحمل البيت منه ذو رؤيته فيدرك بحاسنه واخباره المذكورة ويدرك
ضدها هم وههنا اشكال قوي لم يسبق ممن سبق فيه دوي وهو انه اذا جعل كناية
عن المتعلق بمخصوص خرج عن ان يكون الغرض منه اثباته او نفيه مطلقا نعم لو لم يجعل
كناية وجعل معنى معرضا للاستفهام **والا** عطف على الشرطية التي وقعت جزاء بقوله فاذا لم
يذكر معه وقوله والا لتقدير انتفاء ما ذكر في شرط المعطوف عليه اي لم يكن الغرض
اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا وذلك اما بان يعتبر تعلقه بمفعول او يعتبر في الفعل
عموما وخصوص ما يقتضيه ما نقل من تغيير الاطلاق من المضف وحينئذ لا يترتب عليه
قوله **وجب التقدير** اي تقدير المفعول به لان الخصوص المذكور ليس بالتقييد بالمفعول به
وهذا ما يقتضي ان لا يعتبر في الاطلاق الا الاطلاق من المفعول به واعتبر الشارح في
هذا الشرط محذوفا وهو بل فصد تعلقه بمفعول **حسب القرائن** اي بسبب القرائن
وجمع القرائن نظرا الى المواد والقرائن او المراد بعض القرائن اخذا من قوله حسب القرينة
اشارة الى كثرة القرائن كما صرح بها في بحث الاخبار حيث قال واد لنه اي الحذف كثيرة

الى التنزيل بل جعل الداعي صح

اي ان يكون صح

على الشرطية صح

وفصل بعضها ولا يخفى ان الاحق بكونه مقام التفصيل اول مقام احتيج فيه اليه وفيد الحذف
هنا بحسب القرائن ولم يفيد حذف المسند اليه والمسند مع ان الجميع سواء فيه اشارة
الى ان الحاجة الى رعاية القرينة هنا اشد اذ الكلام يتم بدون متعلق الفعل فلا يمكث
المخاطب لفهمه ما لم يضطره الظاهر اليه بخلاف المسند والمسند اليه فانه لا يعرض عن فهم شيء
منهما وان عجز سال المتكلم وعبر عن الحذف في مقام الايجاب بالتقدير وفي مقام بيان النكتة
بالحذف لان التقدير للحذف مع النية والواجب هو النية لا الاسقاط والداعي الى النكتة
الحذف لا النية فناسب في الاول عبارة الدالة على النية ليتصرف اليها الوجوب وفي الثاني
ما يخلو عن النية لتتعلق النكتة بما هو خلاف الاصل من الترك والفرق بين مقام التنزيل
والتقدير من قياس امر النظر والمذكر حتى يتحمل به الخمول ويرجح فيه بعض العقول على بعض
العقول ومما رجح فيه المصنف الشيخ والزمخشري على صاحب المفتاح وعكس الامر الشارح المحقق
قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امراتين
تذودان حيث ذهب الشيخ والمفتاح الى ان المراد يقع منهم السقي ومنهما الذود لان ترجم يسقي
عليهما الذود هو سعي الغنم لا السعي لغنم المواشي وذودها الغنم اذ لا مدخل في الترجم لكون هم
المستقى الابل وكون المذود الغنم فلو قيد الفعلان بهما لاوهم خلاف المقصود وجعله المفتاح
في تقدير يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وادعى ان الكلام ينصب الى تلك الارادة
قال الشارح هذا اقرب الى التحقيق لان ملاك الترجم انما يذودان غنمهما حتى لو كانا
تذودان غنم الغير لم يكن القام مقام الترجم وكذا حال السقي لانهم لو يسقون مواشي غيرهم
لم يكن الامر كذلك ويمكن تقوية الشيخين بان الترجم لصدور التردد للظلم عليهما والسقي
للتعدي سواء كان الذود لغنمهما او لغنم غيرهما والسقي لمواشيهم او مواشي غيرهم حتى لو كان
ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجبا للترجم ثم اي بعد ثبوت القرينة لا بد من نكتة لحذف اما
للبيان اي الاظهار بعد الابهام اي الاخفاء كما في فعل المشية اي كما شاع في فعل المشية
ولم يقل في المشية ليعلم انه لا يخص بلفظها بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظها او بلفظ
الارادة او غير ذلك فانه يحذف مفعولها في الشرط لدلالة الجزاء عليه ولا ينبغي ان يخص
ذلك بالشرط كما يوهمه بيان الشارح اذ لا يفرق المتفطن بين قولك لمشيئة هذا كرم
اجمعين وبين المثال المذكور في الحذف لتلك النكتة ما لم يكن تعلقه به غريبا توهم
ان كون الحذف للبيان بعد الابهام مقيد بذلك الوقت حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن
الحذف لذلك وليس مراد بل المقيد به الحذف فانه تنتفي القرينة حينئذ على الحذف لان
الغرابة تعارض القرينة فلا يلتفت الذهن الى المحذوف فيجيء في المفعول الغريب الحذف
لغلبة الالتباس ولا يخفى انه كما ان الحذف في فعل المشية مقيد بنفي غرابة التعلق بالمفعول
المحذوف كذلك الحذف مطلقا مقيد به فينبغي ان يقول شرط حذف المفعول ما لم يكن تعلق
الفعل به غريبا فلو شاء اي هداكم اجمعين لهداكم اجمعين مثال لعدم الغرابة والحذف

فعل

فعل المشية او الحذف للبيان بعد الابهام قد مر ان التفسير بعد الابهام يوجب مزيد
تقرر وتمكين في النفس بخلاف الاظهار من متعلق بالمثال اي عدم غرابة التعلق فلو
شاء هداكم اجمعين بخلاف نحو قول الخرنبي في مرثية ابنه ووصف نفسه بشدة الحزن
والصبر على المصيبة شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ومنها
وأعددته لدحر الكلمة وسهم المنايا بالذخاير مولع
فان تعلق المشية بكما الدمع غريب فلا يجوز فيه حذف مفعول المشية ولا حذف مفعول
مفعوله لانه ملبس كحذفه فتوجه عليه انه كيف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول
المشية في مقام غرابة التعلق به ما جعله ملتبسا فدفعه واما قوله فلم يبق مني الشوق
غير تفكره فلو شئت ان ابكي بكيت تفكره فليس منه اي ليس ما تعلق فعل المشية فيه
بمفعول غريب حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسا اذ ليس التقدير ولو شئت ان ابكي
بكيت تفكرا اذ البلاغة في مقام المبالغة في انه لم يبق فيه غير التفكر وان يقول لو شئت البكاء
بكاء اي شيء كان لبكيت تفكرا الا ان يقول وان شئت ان ابكي تفكرا بكيت الا لما قال الشارح من انه
لا يتوقف على قوله فلم يبق مني الشوق الى اخره لان بكا التفكر ليس سوى الاسف والكمد والقرر
عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر لخلاف عدم القدرة على البكا الحقيقي حيث تحصل بدل
الدمع التفكر فانه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر لظهور تربية لان بكا غير التفكر وان ليس
الا الكمد والحزن من العين لا يمكن الا اذا امر يمكن فيه دمع بل لانه لم يبق العينين فليس
الاشتباه الا ان تحمل الشعر على المعنى المرجوح ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه فكيف هو
الاشتباه ولا يخفى ذلك على اهل الاشتباه لعربي هل هذا المقام على هذا الوجه من النظام
لحري بان يوصي باغتنائه الكرام وقد حرموه منه اقوام من الخمول بعد اقوام والله يهدي
من يشاء باللطف والالهام لكن كلام الايضاح يشعر بان معنى قوله ليس منه انه ليس مما يصلح
ان يكون الجزاء فيه تفسير المفعول المشيء فيكون اشارة الى ما قال الشيخ في دلائل الاعجاز واورد
المصنف في الايضاح وتوضيح قوله لان المراد بالاول البكا الحقيقي حيث قال لانه لم يرد ان
يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول انا في الخمول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكا لمرت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها مع لماجده ودخرج منها
بدل الدمع التفكر فالمراد بالبكا في الاول الحقيقي وفي الثاني غير الحقيقي فلا يصلح تفسير الاول
والعجب ان الشارح مع تذكرة لكلام الشيخ في هذا المقام ولما في الايضاح فسر قوله فليس منه
بقوله اي ما ترك فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها او جعل المراد منه ان حذف
مفعول ابكي ليس للبيان بعد الابهام بل لامر اخر لان قوله لبكيت تفكرا لا يصلح بيانا لمفعول ابكي
لانه ليس التفكر ولا يرده التامل في سابق الكلام والتدبر فيه الا انه ليس في هذا المقام فتقول
الشارح انه ناشيء من سوء التامل وقلة التدبر ليس بذاك واما الدفع توهم ارادة غير المراد
ابتداء اما قيد للدفع اي الدفع قبل حدوثه فان التوهم في حز اللحم انما يحدث بعد سماعه

تفكره

على ما سبق الى الوهم ووقع فيه صاحب الفرائد ومنهم من جعل قوله واما قوله ناظرا الى قوله كما في فعل المشية الا الى قوله بخلاف صح صح

ثم ابتداء لو الا ليس صح

اوقيد للتوهم اي لدفع توهم تحدث في ابتدا الكلام فاريد منع حدوثه وان كان ندفعه
آخر الكلام وبالجملة المناسب لمنع توهم ارادة غير المراد لان الدفع للحادث والمنع طاهو
بصدد الحدوث ومع ذكر المنع لاحاجة الي قوله ابتدا فهو اخصر ايضا كقوله اي المتنبي
وكم ذدت دفعت عني من تحامل حادث في الشرح كم خبريه مميزها تحامل حادث
فصل بينها بفعل متعد فزيد من ليلا يلتبس المفعول ذلك المتعدي لانه اذا فصل بين
كم الخبرية ومميزه يكون منصوبا بالامتياع اضافته الي التمييز وما ذكره موافق لقول النحاة وفيه
انه انما يندفع به الالتباس علي مذهب من لا يجوز الكوفيين فانهم لما جوزوا زيادة من
مطلقا لا يعلم انه زيد علي المفعول او التمييز وبهذا يعلم ان الضابطة لزيادة من
ليس مجرد عدم الايجاب بل هو كون المزيد فيه تمييزا بكم الخبرية فصل بينه وبين كم
بفعل متعد ونحن نقول تحتمل ان تكون كم استفهامية محذوفة المميز اي كم مرة او
زمانا او تكون زيادة من في المفعول لان الكلام غير موجب والاستفهام لادعا
الجهل بعدده لكثرته مبالغة في الكثرة وفيه الاستغناء عن الفعل بين كم ومميزه
وسورة ايام حززت الي العظم اي قطعن اللحم الي العظم اذ لو ذكر اللحم لربما قيل ذكره
ما بعده اي ما بعد اللحم ان الحز لم ينته الي العظم بل كان قد بعض اللحم
كذا قال الايضاح ونحن نقول التوهم فيه اما انه لم يبلغ العظم او لم ينته اليه بل جاوز
وعبارة المتن تحتمله وتحتمل ان يكون المعني حززت كل شئ الي العظم من الجلد والعصب
واللحم فالحذف للتعميم واما لانه اريد ذكره ثانيا جعل الذكر ثانيا بانيا علي ان
المقدر كالمذكور علي وجه يتضمن ايتناع الفعل علي صريح لفظه اي علي المفعول المعبر
بصريح لفظه شاع التسامح بتنزيل اللفظ منزلة المعني وبعكسه وما ذكره لا يشمل الحذف
في مثل عرفت وعرفني زيد لانه ليس ذكره ثانيا علي وجه يتضمن ايتناع الفعل علي
صريح لفظه فالاولي علي وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه اظهار الكمال العناية
بوقوعه عليه الاولي بتلبسه به ووجه الاظهار ان في الضمير خفا يخاف معه من الغفلة
فلما حفظ عن الخفا ظهر كمال العناية به كقول البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السو
دد اي السيادة والمجد والمكارم جمع مكرمة بضم الراو فتح الميم مثلا وهذا المثال انما هو
علي مذهب البصريين والا فمثلا مفعول قد طلبنا ووجه الحذف علي ما هو المشهور
الاحتراز عن الاضمار قبل الذكر في الفضلة وعن الاظهار فان كلا منهما خلاف الاستعما
الوارد ويجوز ان يكون السبب للحذف ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له
اذ ظاهره التجويز فانما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب قال الشارح وايضا في
هذا الحذف بيان بعد الابهام وفيه ان البيان بعد الابهام لمزيد التقرير والتمكين
ولا يناسب تقرير كل طلب المثل في هذا الممدوح ويجوز ان يكون السبب دفع توهم السامع
انه وحيد له مثلا وقلقه منه واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك فلان يمنح

ما يؤلم اي كل احد واعترض عليه الشارح بان المفيد للعموم هو المقدر العام المعلوم بالقرينه
والحذف لمجرد الاختصار والاعتراض قوي وان شنع عليه السيد السند بان منشاه عدم
التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عاما مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون الموصل
الي تقديره عاما الحذف فانه لما حذف يستدل علي تقديره عاما بان تقديره غير عام والمقام
خطابي يوجب التكليم فههنا الحذف للتعميم لانه لم يحذف لا يمكن التوصل الي تقديره عاما
بالمقام الخطابي وفي القسم الاول لمجرد الاختصار فان ما ذكره كلام معجب اذ لا يعقل محصل
المعقول لحذف العام للتخصيص ولا يكون للحذف قرينة علي تعيين العام اذ القرينة هو المقام
الخطابي الدال علي ان المقدر عام الا ان للحذف شرط للتمسك به في معرفة العموم وما
من قرينة علي تقدير العام الا وهي كذلك فاحسن التامل ونحن نقول وبالله التوفيق
قال المصنف في الايضاح واما القصد الي التعميم في الاول والامتياع عن ان يقصده السامع
علي ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار كقولك فلان ممن ما يؤلم اي ما الشرط في مثله
ان يؤلم كل احد وكل انسان هذا ويستفيد منه المتفطن ان حذف الخاص للدلالة علي ان
تعلق هذا الفعل لا يخص بهذا الخاص بل هو وغيره وانما خص المتعلق بمقتضي المقام
لا للاختصاص وكيف لا وقد قال الامتياع عن قصره السامع علي ما يذكر معه دون غيره
فعلم ان المحذوف الذي كان يذكر معه ليس عاما وكان بحيث لو ذكر اوهم الاختصاص
فقوله اي كل احد ليس بيانا للمقدر بل للتعميم الذي افيد بحذف الخاص والتقدير ما يؤلمني
وابلامه لا يخص في فائدة عدم الاختصاص بتعرية الكلام صورة التخصيص مع اعتباره
في التقدير ورده بتفاوت بين هذا المثال والاية بقوله وعليه والله يدعو الي دار السلام
فان التعميم المستفاد من السابق للمبالغة وهنا علي الحقيقة فان الله تعالي يدعو العباد كلهم
الا انه لا يجيبه منهم الا السعداء فالمقدر يدعو كل مخاطب امة محمد عليه السلام حذف
المفعول افادة لعموم دعوة الله لكل انسان ولا يخفي عليك ان شرح هذا المقام علي هذا
الوجه من تقايس الكلام وليس التنبيه لك علي عظم قدر ما خص الله به من الانعام في كل
حين وان لا ان يكون في مقام الامتنان بل لا في اخاف علي ما القي اليك من ان يكون مصداق
المثل السائر ان الشئ اذا كثر هان واما المجرد الاختصار وفي بعض النسخ عند قيام قرينة
واعترض عليه بانه مستغني عنه بقوله وجب التقدير بحسب القرائن واعتذر الشارح بانه
تذكرة لما سبق وغيره بان المعني عند قيام قرينة علي ان الغرض مجرد الاختصار ورده الشارح
بانه لا يخص المجرد الاختصار ولعل مراد المصنف بل يشترك فيه جميع الاقسام ويتجه عليه
ان تذكر ما سبق ايضا لا يخص مجرد الاختصار ولعل مراد المصنف ان الحذف لمجرد
الاختصار انما يحسن عند قيام القرينة من غير حاجة الي مؤدية اخري نحو اصغيت
اليه اي اذني فان النسبة الي الاذن ما خوذ من الاصغا فالقرينة قايمة مع
ذكر الفعل وعليه قوله ارني انظر اليك اي ذاتك فان الجزا قرينة علي ان المعقول ذاتك

والتفاوت بين التوبيخية لا يخفى قال وعليه واما الرعاية على الفاصلة عدي الرعاية بعلى
لتضمين معنى المحافظة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى
اي ما قلاك ولا منافاة بين هذا وقول الكشاف ان الحذف للاختصار وظهور المحذوف اوفق
لا تزاحم في النكات والاولى باعتبار في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشاف اذ الحذف
للرعاية على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة لانه لتحصيل الفاصلة التي هي من
المحسنات البديعية فذكره في علم المعاني انما يصح على سبيل الاستطراد بما يدور عليه
الفاصلة واما الاستنجان ذكره كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه
عليه الصلاة والسلام ولا رأى مني اي العورة والاحسن ان الحذف لتاكيد امر
ستر العورة حتى انه يستولي لفظها على السامع واما لنكتة اخرى قد عرفت واحدة اخرى
ونزيدك مزيد التفصيل لانك صرت ممن يتحرى وما ذكره الشارح المحقق ما روي في قوله
تعالى ليتخذ رباسا شديدا اي ليتخذ الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذر به لا غير
وفيه ان حذف المنذر هنا للتنزيل بالنسبة الى المنذر لانه ليس المقصود للتقدير
فهو لمعزل عما نحن فيه وتقديم مفعوله ليرتقبل وتقديمه مع ان المقام مقامه لتنخصيص
عليه فافهم ونحوه اي نحو المفعول والظاهر دخول الظرف والجار والمجرور فيه لانهما
مفعوله لان حمل المفعول الى الآن على المفعول به يدعو الى حمله هنا عليه والمراد بنحوه
الفضلات لاشبه الفعل اذ لو كان لقيل ومفعول نحوه عليهما ولا يذهب عليك ان ما ذكره
من التاكيد لا يجري في الكل اذ لا يقال وانا جئت وحده ولا لا غيره ولا يوم الجمعة جئت
وحده ان خص الحال بالمفعول به وقد ينبه بذكر نحوه على ان البحث السابق ايضا لم يخص
بالمفعول به بل يتوقع صدقه منك التحري والمقايسة وهكذا كان دابه فربما يصرح بنحو
وتارة يعتمد على معرفة مخاطبه ان مباحث هذا الفن مما للقياس فيه مساغ وليس حل امره
السماح كما في النحو ومما يزيدك فيه الوضوح بالمقايسة قوله لرد الخطاء المخاطب في التغيير
فانه لا يختص التقدير فيه بل يكون لنحوه من وقوعه المخاطب في اعتقاد الشركة او الازالة
تردده لكن قوله بعد ولذلك الى آخره كالداعي الى ذكره لانه يجب ادخاله
في الشرائط فيتم التعليل فاعتراض الشارح عليه بانه كان عليه ان يذكره منجه واعتذار
السيد السند بان المصنف لم يذكر رد الخطاء في الاشتراك وما يتعلق به من التاكيد
بوحدة اعتماد على المقايسة بما سبق ضعيف او جه الغفلة عن التعليل لكن اعتراضه بان
فائدة التقديم في الانشا نحو زيدا اضربه او لا تضربه فان اعتبار رد الخطاء فيه تكلف
ضعيف جدا لان كلامه في الابواب السابقة على الانشا في الخبر يدلك عليه ما ذكره في باب
الانشا حيث قال تنبيه الانشا كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة فليعتبره
الناظر وما يجب قوله ان الاحسن ان يقول بدل لرد الخطاء لافادة الاختصاص اذ افادة
الاختصاص ايضا لا يجري في الانشا الا بتكلف لانها افادة ثبوت شيء لشيء ونفيه عن غيره

ولا

ولا يقبله الانشا كقولك لزيد انا عرفت لمن اعتقدانك عرفت انسانا وانه غير زيد
وهو مصيب في اعتقاد انك عرفت انسانا ومخطي في التعيين انه غير زيد ونقول للتاكيد
اي تاكيد هذا التقديم لا لتاكيد رد الخطاء لان المؤكد في التعارف هو المقيد الاول لافاده
الاترى انك تجعل في جاءني زيد الشاعر تاكيدا لا ولد فلا يغرنك قول الشارح المحقق
اي تاكيد هذا الرد لا غيره اي تقول لاجل ايراد المؤكد هذا اللفظ لانك تقول
لا يراد زيدا التاكيد عرفت لا غيره كما ذكر الشارح ولعل عرضه تغيير محل لا غيره في
المركب ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء التغيير ونحوه مما زاد على اصل اعتقاد الحكم
لا يقال ما زيدا اضربت ولا غيره لانه موجب التناقض فانما زيدا ضربت اثبت ضربك
لغيره ونفاه ولا غيره ولا ما زيدا اضربت ولكن اكرمته فان لكن للرد الى الصواب
ولا خطاء في اعتقاد عدم الضرب حتى يرد الى الاكرام بل في مفعول عدم الضرب فالواجب
فيه ولكن عمرا قال الشارح الا ان تقوم قرينة على ان التقديم ليس للحصر قلت
الا يكفي قوله ولا غيره وقوله ولكن اكرمته قرينة على ذلك واما نحو زيدا عرفته فتاكيد
ان قدر المفسر قبل المنصوب اما لانه في قوة عرفت زيدا عرفته ففيه تكرار مفيد للتاكيد
واما لان فيه ايهاما ما قبل التفسير وفيه مزيد التقرير والا فتخصيص اقتصر على التخصيص
لانه لازم للتقديم غالبا فتنزل التاكيد مع التقديم هنا لقلته منزلة العدم وقوله
واما نحو زيدا عرفته مرتبط بقوله كقولك زيدا عرفته وفي قوة واما زيدا عرفته
فتحمل اللام فيه ورد على الكشاف حيث جزم بانه للتخصيص وقال هو او كد في افادة
التخصيص من اياك نعبد ولا يبعد ان يكون في عبارة المصنف اشارة اليه حيث جعله عين
التخصيص مبالغة في كماله في التخصيص ولا يخفى ان التاكيد في زيدا عرفته ايضا ابلغ منه
في عرفت زيدا عرفته وان لم يذكره احد منهم فليكن في جعله نفس التاكيد ايضا اشارة
اليه ثم حق وجه كونه اوكد في افادة الاختصاص على زعمه للخواص اذ لا يخفى ان في ذكر
المفسر خلوا عن قصد الاختصاص فليس فيه الا تاكيد الاثبات فليس فيه الا تاكيد الاثبات
دون الاختصاص والجاهل اعضال الاشكال الى التاويل نحمل تاكيد الاختصاص على تاكيده
باعتبار جزئيه الثبوتي وهذا في المقام احسن المقال والله اعلم بحقائق الكلام ونحن نقول بتوفيق الله الملك المتعال
وجه كونه اكد في الاختصاص ان الاختصاص يفهم اجمالا ثم تفصيلا ولا يخفى تاكيد في
التفصيل بعد الاجمال ولا فرق بين زيدا عرفته مع قرينة قصد الاختصاص وبينه بدونها
في التفصيل والاجمال وفي بعض النسخ واما نحو واما ما شوذ فقد بناهم في الايضاح
فيمن قرا بالنصب فلا بد له الا التخصيص قد عرفت انه مبني على الغالب في تنزيل
القليل منزلة العدم ويحمله عليه بعد ان هذا الحصر فاسد لفساد اثباته وسلبه اما الاول
فلتبوء المقام عن قصد التخصيص اذ ليس المقصود انا هديناه شوذ دون غيرهم رد الخطاء
المخاطب بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار بتخصيصهم الا ترى انه اذا جاء زيد

عن

وعمرو ثم سالت سايل ما فعلت بها فتقول امازيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس في هذا
حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة كما ذكره الشارح
ووافقه السيد السند وفيه نظر لان المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي بل يساعده
فيكون المعنى انا هديناهم دون غيرهم اي اصطفيناهم من بين
الاقوام بالهداية فلم يعرفوا حقه واضاعوه وهذا ادل على سوء صنيعهم واما ما ذكره
من المثال فلا ينافي الحصر لان بناءه على الغالب واما الثاني فلان التخصيص لا ينفك عن
التاكيد حتى قال الشارح المحقق انه ليس الحصر الا تاكيدا على تاكيد وقد بين تقدير ما في
حيز الفا بعد اما فزايد ليس التخصيص منها منفاوهي الفصل بين اما والفا والتفويض
عن المحذوف بعد اما والفا والفا السببية متوسطة اذ لا تقع في ابتداء الكلام ورعاية
ما تقارر في كلامهم من ثقل جزما التزم حذفه بشيء آخر ويمكن دفعه بتكلف ان الحصر
بالاضافة الى مجرد التاكيد وكذلك اشارة الى قولك زيدا عرفت فلذا اتى بما هو للبعيد
بزيد مورت فانه لرد الخطا في تعيين المرور به وكذلك يوم الجمعة سرت الى غير ذلك
والتخصيص لازم للتقدير غالبا اي لتقدير العمول على الفعل وبشبهه لا لمطلق التقدير
اذ لا يصح في تقدير بعض العوامل على بعض كما سيظهر عليك ولا في تقدير المسند اليه
اذ التخصيص والتقوي سوا في نحو هو يا تيني صرح به الشارح المحقق في بحث القصر من شرح
المفتاح ووافقه السيد السند في شرح المفتاح وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث المسند
اليه كما مر وكان الاخصر الاعذب والتقدير للتخصيص غالبا اذ في تقييد اللزوم بالغالب
حزازة وكانه اراد الاشارة الى توجيه قول المفتاح والتخصيص لازم للتقدير وقد يكون
مجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية
الفاصلة او السجع او ما اشبه ذلك ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه
نخصك بالعبادة فان قلت تفسير ما قدم فيه المعمول بالاختصاص لا يتوقف على
لزومه للتقدير غالبا حتى يظهر كونه لهذا قلت تفسيره به مع وجود غيره
من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة في المثالين وموافقة واياي فاعبدون في اياك
نعبد من غير طلب قرينة تدل على انه اللازم غالبا وفيه رد لما قال ابن الحاجب من ان
التقدير في نحو اياه احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر وتقييد في الجميع
اي في جميع صور تقدير متعلقات الفعل وروعي التخصيص بعد تلثمة التخصيص اضاما
بالمقدم وفيه انه لا وجه للتخصيص لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص اذ لا ينفك
التقدير عن الاهتمام لانهم انما يقدمون الاهم والكلب وفيه ايما الى ما قال الشيخ عبد القاهر
انا لا نجد شيا يجري مجرى الاصل في التقدير غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر
وجه الاهتمام ويبين له معنى ولا يقتدح بكثير من الناس في ظنهم كفاية ان يقال
انه قدم للاهتمام وقد فصلناه لك تفصيلا في احوال المسند اليه فالمراد بالاهتمام

الاهتمام المسند الى امر فهذا الكلام ايضاح للتقييد بقوله غالبا ولهذا اي للاهتمام يقدر
المحذوف في بسم الله مؤخرا والاولى ولهذا ايضا ليدل على اهتمام تقدير المؤخر بكلتة
الاهتمام لانه لجمع الامرين من التخصيص والاهتمام وليس المقصود من قوله
ولهذا الاستشهاد على سبق كما يتبادر الى الوهم حتى يرد ان تقدير المؤخر فيه
لا يدل على ان التقدير يفيد في الجميع اهتماما بالمقدم ووجه الاهتمام اسم الله يتبرك اورد
على كون اسم الله اهم فلا يراد على قوله ولهذا يقدر الى اخره واورد على كون الاهتمام
من مقتضيات التقديم فلا يراد على قوله المذكور او على قوله ويفيد في الجميع الى
آخره وهناك احتمال في غاية الدقة وهو انه عطف على يقدر اي ولكون التقدير
مفيد الاهتمام الاهتمام لا محاله اورد على نظم القران اقرا باسم ربك واجيب بهذين
الجوابين فيكون قوله ولهذا الامور الثلاثة اقرا باسم ربك لانه انما يصح تقدير
اقرا ان لم يكن الاهتمام موجبا للتقديم او لم يكن اسم الله اهم واجيب ايضا بان الاهم فيه
القراة وذلك لا ينافي كون اسم الله اهم في بسم الله لان الفعل فيه ليس اهم من اسم الله
لعدم عروض ما جعله اهم من اسم الله ويعارض الجهة الذاتية فيه للالهية ويترجح عليها
كما في اقرا والا ينافي اقتضاء الالهية في اسم الله لانه ليس هنا الهية اسم تعالى وذلك لانها
اول اية نزلت بالاتفاق واول ما تومر به الرسول بالقراة فامر القراة اهم في هذا
المقام وقول الشارح لانها اول سورة نزلت هي الفاتحة وتا الثناء هي المدثر لكن لا خلاف
في ان هذه الاية اول اية نزلت ونجحه عليه ان للقول بانها اول سورة نزلت هي الفاتحة
لا يستلزم القول بانها لم تسبق هذه الاية شيء في النزول لان الفاتحة اول سورة نزلت
على قول مع الاتفاق بان هذه الاية اول ما نزلت الا ان يقال القول بانها اول سورة
نزلت لا يتوقف عن القول بان جميع اجزايها متقدمة على غيرها وكذلك ان تجعل وجه
اهميتها ان في تقدير اسم الله ابهام الاختصاص وهو لا يناسب المقام اذ ليس مقروا احتر
حتى يكون الحصر مفيدا ولا ينبغي ان يقول ان معنى عبارة المتن ان الاهم من القراة
من القراة وتخصيص القراة فلم يقوم الاسم ليلا يفيد الامر تخصيص القراة مع ان
الاهم الامر بالقراة لا يبعد عن الفهم جدا والداعي اليه من الاجتناب عن جعل الامر
بالقراة اهم من اسم الله ليس بسديد اذ لا مانع من كون غير اسم الله اهم منه بعارض وبابه اي
باسم ربك متعلق باقرا الثاني ومعنى الاول اوجد القراة اي طلب ثبوت القراة
للفاعل من غير تقييد بشيء بخلاف الثاني فان معناه اوجد القراة باستعانة اسم الله
ولم يرد ان الاول منزل منزلة اللازم دون الثاني بتوهم ان الباء في باسم ربك زايدة
للدلالة على التكرير والدوام كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام كما ظنه الشارح
فاعترضه بانه بعيد وقال والاحسن ان الباء للاستعانة ويمكن ان يقال اراد الشارح ان
الاحسن في توجيه عبارة الجواب ذلك فتامل واعترض السيد السند على هذا الجواب

بيان الامر على واحد من الاقوال المتقدمة بانها اول سورة نزلت هي الفاتحة

بانه لما بين ان طلب تخصيص القراة باسم الله لا يناسب كونه اول اية نزلت فلا يصح تعلقه
باقرا الثاني لان المطلوب ح يكون ذلك والشارح لما جعل بسم الله متعلقا باقرا الاول يضاعف
الاشكال وهذا الاشكال لا يتجه لان الامر بالقراة حصل بقوله اقرا فبعده بنا سب
ان يطلب تخصيص القراة ولو توجه فانما يتجه لو جعل وجه اهمية القراة ان في تقديم
اسم الله ايهام الاختصاص وقد عرفت له وجها اخر فتقول لا اعتداد بايهام طلب
التخصيص لان المقام ينفيه فتقديمه لمجرد كونه اهم للتبرك به والاستلذاذ بذكره
نعم يرد على جعل بسم الله متعلقا بالاول ان لا يكون القاري مستعينا في قراة السورة باسم الله
وتقديم بعض معموليه اي الفعل **على بعض** لان اصله التقديم او اصل الاخر التاخير بل لرعاية
الاصلين **كالفاعل في ضرب زيد عمرا** فان اصله التقديم على المفعول لكونه عمدة
وكون المفعول فضلة ولشدة اتصاله بالفعل **والمفعول الاول في نحو اعطيت**
زيدا درهما اي المفعول الاول لافعال تباين مفعولها الثاني المفعول الاول لما فيه
من معنى الفاعلية وهو اناطة اي اخذ للعطا قبل الاصل تقديم المفعول المطلق
ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم
المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب صاحبها والتابع عقيب
المتبوع وان يقدم النعت على التاكيد والتاكيد على البدل او البيان وهما سببان هذا ويعرف
من هذا الترتيب انه لو اتصل باحدها ضمير المتاخر هل يلزم الاضمار قبل الذكر لتطاور رتبة
او لا ففي ضربت بعطاء زيدا ليس فيه ذلك الاضمار لان زيدا يتقدم رتبة وضربت صاحبها
بالعطا فيه اضمار قبل الذكر لان المفعول به بواسطة موخر لفظا ورتبة فان قلت
تقييد المفعول الاول بباب اعطيت حشو مفسد اذ الاصل في كل مفعول اول تقديمه
على الثاني قلت تقديم المفعول الاول من باب علمت من قبيل تقديم المسند اليه على
المسند وليس مما نحن فيه نعم تقديم المفعول الاول من باب اعلمت مما نحن فيه لكونه ملحقا
الاول من باب اعطيت قال ابن الحاجب وهذه اي الافعال المتعدية الى الثلاثة مفعولها
الاول كمفعولي اعطيت فمندرج في نحو اعطيت زيدا درهما **اولان ذكره اهم** قد عرفت
ان الاهمية اصل لا يخطا تقديم لكن لا بد من بيان وجه للاهمية كاصالة التقديم او كونه
فيما الطرفيه بل هو فيهما لبيان المفتاح حيث جعل اصلا مستندا الى الاصالة وغيرها
نحو قتل الخارجي فلان في القاموس الخارجي رجل يسود بنفسه من غير ان له قدم
واراد انه في هذا الكلام غير ظاهرة والمستفاد من الايضاح ان المراد من خرج على السلطا
حيث قال كما اذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر به الاذى فقتل وارادت
ان تخبر بقتله فتقول قتل الخارجي فلان اذ ليس للناس غاية في معرفة قاتله وانما الدب
يريدونه هو وقوع القتل عليه ليخلصوا من شره **اولان في التاخير** اي للتاخير **اخلالا ببيان**
المعنى متصورا او مسدد لمعنى المقصود وهو السبب كانه قال بيان المراد ما سبق كان تقديما

للمقتضي وهذا وما بعده تقديم لمانع من التاخير ويندرج في الاخلال ببيان المعنى
موجبات للتقديم فصلت في النحو من انتفا الاعراب لفظا والقرينة في الفاعل والمفعول
ووقع الفاعل او المفعول بعد الا او معناها ونظايرها في باب المبتدا والخبر والفاعل
والمفعول فيذكر والاخلال ببيان المعنى كما يكون لظهور احتمال في التاخير وانصراف
النفس عن فهم المقصود بان لا يلتفت اليه او يصير متردد اكذلك يكون باحتمال تعلقه
بغير ما علق به لفظا وان لا يظهر له معنا فيشوش فهم السامع ويوجب تامله فيه
ومكثه معه رجا تحصيل معنى له ومنه قوله تعالى وقال الملا من قومه الذين كفروا
وكذبوا بلقا الاخرة واترفناهم في الحياة الدنيا بتقديم قوله من قومه على الوصف
وحقه التاخير لان الوصف من تتمة الموصوف وحق الحال ان تاتي بعد تمام صاحبها
لانه لو اخر لاحتمل ان يكون من صلة الدنيا على ما ذكره صاحب المفتاح فانه ليس الاحتمال
الاحسب اللفظ اللفظ من غير تامل في المعنى اذ لا معنى للحيوة الدنيا من قومه متروح
وبهذا اندفع اعتراض المصنف على المفتاح بان تعلق من قومه بالدنيا غير معقول وان
شهد له الشارح المحقق بانه حق وان كان مناقشة في المثال وجعل الشارح مناقشة في المثال
انزالا اهال لانه منازعة في جعله نكتة في الاية الكريمة ويحتمل ان يكون الذين كفروا
بدل بعض من قومه فلا يكون هناك تقديم شيء على شيء **وقال رجل مؤمن** فيه مثال
التقديم لان الاصل فيه التقديم ولا مقتضي للعدول عنه لان الوصف المزيد يقدم على المركب
كما بين في محله وعلى هذا لا يبعد ان يقال قدم **من آل فرعون** على قوله **يكتم ايمانه**
لانه يحتمل الافراد ويحتمل الاجزاد ينبغي ان يكون متقدما على الجملة الصريحة الا ترى انه
جعل ابن في ابن زيد في حكم المزيد في وجوب التقديم على المبتدا مع انه جملة لكونها غير صريحة
فانه لو اخر من آل فرعون عن يكتم ايمانه لتوهم انه من صله يكتم والاولى صلة يكتم لانه ليس له صلات حتى يكون
التبعيض في موقعه والى الثاني بقوله **فلم يفهم انه منهم** ويحتمل ان يكون التقديم
لتحصيل صنعة التوجيه وهو ايراد اللفظ محتملا لوجهين ولا يذهب عليك ان التحرز عن
الاخلال ببيان المعنى يجري في تقديم الفضلة على الفعل ايضا كقولك ازيدا ضربت لانك
لو قلت اضربت زيدا لانقلب الى الاستفهام من الفعل والمراد الاستفهام من المفعول **او بالتناسب**
عطف على قوله ببيان المعنى اي التقديم لان في التاخير اخلالا بالتناسب **كرعاية الفاصلة**
فاوجس في نفسه خيفة موسى فان فواصل الاي على الالف فقدم الجار والمجرور والمفعول
على الفاعل لذلك وقدم الجار والمجرور على المفعول ليتصل الفاعل بالمفعول ولم يتعرض
للتقديم الذي يكون المتكلم ملجا اليه مضطرا كما في وجه الجبيب المنير حيث قدم فيه المفعول
على الفاعل لا بتقديمه على الفعل ملجا اليه لانه لا مدخل له في البلاغة **الى بنيته** الك في قصر
الامال **على خير ما يسعه ختم الاجال** ونسالك قلب وجوه قلوبنا الى التوجه الى افراد

يعبر ان الاخلال ببيان المعنى موجب للتقديم والتاخير المقصود
ومن هذا ظهر ان الفصل بتوسيط الظاهر بين الاستفهام
في الحذف والتقدير ليس لان في العبارة
نقصا او وقع في عبارته الا ارادة ما ذكرناه

بالعبادة يا معبود • والتوفيق لتغييتك على ما ينبغي في المشاهدة عند شهود كل موجود هذه
يا واجب الوجود • ويا غاية كل مقصود • ايدنا بقصر التقدير على امرك في كل ما هو الاهم
وارزقنا القيام بالنفي والاستثناء في مقام العطف المفيد التوحيد على الوجه الاتم القصر قالوا
هو في اللغة الحبس ومناسبة بالمعنى الاصطلاحي ظاهرة اقول في القاموس القصر اختلاط
الظلام ولا يبعد ان يكون النقل منه لان في القصر الاصطلاحي اختلاط الحكم الايجابي
بالسلبي وفي الاصطلاح على ما عرفه الشارح المحقق في شرح المفتاح جعل بعض اجزاء الكلام
مخصوصا ببعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون انتسابه الاليه ولا يخفى انه لا يصدق على اختص
زيد بالقيام فانه لا تخصيص فيه لجزء من اجزاء الكلام بالاخر لان تخصص الفاعلية لزيد بالقيام
وللمفعولية القيام بزيد وان لزم اختصاص القيام بزيد لانه ليس اختصاص جزء بجزء بل اختصاص
صفة بموصوف لان حيث الجزئية للكلام فتقييد السيد السند النفريضي بقوله بطريق معهود
في شرح المفتاح احترازا عن قولنا اختص القيام بزيد كما اوضحه في حواشيه على شرحه محل تامل
نعم لو جعل للشرح القصر متصورا على الطرق الاربعة احتيج الى التقييد لاخراج ضمير الفصل
وتعريف المسند اليه وتعريف المسند وهو حقيقي وغير حقيقي اي مجازي لان حقيقة
التخصيص اثبات شئ لشئ وسلبه عن جميع ما عداه فاستعماله في تخصيص شئ لشئ وسلبه
عن بعض ما عداه بطريق المجاز وفيه ان القصر الادعائي حينئذ يجب ان يدخل في غير
الحقيقي مع ان الاثبات لشئ والسلب عن جميع ما عداه ادعاء داخل في القصر الحقيقي فلذا
جعله الشارح مقابلا للاضافي وفيه ان القصر مطلقا اضافي والحقيقي بالاضافة الى جميع
ما عدا الشئ وغير الحقيقي بالاضافة الى بعضه فالحقيقي باي معنى يعتبر لا يخلو عن شوب
الان يدعي انه اصطلاح من العموم فترجح المناقشة الى وجه التسمية ويكون هنا فاختار
السيد السند التوجيه الاول وردّه على الشارح التوجيه الثاني ليس بذاك فان قلت
تقسيم القصر الى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معا قلت
المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة الى اللغة وكذا بالمجازي والا فالقصر المنقسم له
معنى اصطلاحي يندرج فيه كلا القسمين حقيقة وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي
نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف قال الشارح الفرق
بينهما واضح فان معنى الاول ان الموصوف ليس له غير تلك الصفة لكن تلك الصفة
يجوز ان تكون حاصلة لموصوف اخر ومعنى الثاني ان تلك الصفة ليست الا لذلك
الموصوف لكن يجوز ان يكون لذلك الموصوف صفات اخر هذا وفيه بحث لانه لا يستفاد من
شئ من القصرين جواز اشتراك المقصور عليه بل يحتمل امتناع الاشتراك فليس الجواز مدلول
القصر وايضا لا موجب لافراد الموصوف وجمع الصفة وقال السيد السند وجه الانحصار
فيهما ان القصر انما يتصور بين شيئين بينهما نسبة فاما ان يكون قصر المنسوب اليه على المنسوب
وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة واما ان يكون قصر المنسوب على المنسوب اليه وهو المراد

بقصر الصفة

بقصر الصفة على الموصوف وفيه ان قولنا ما ضرب زيدا الا عمرا فيه قصر الفاعل على المفعول
وبينهما نسبة هي فاعلية زيد لعمرو وفرد منسوب الى عمرو وقد قصر باعتبار هذه النسبة
على عمرو مع ان زيدا ليس صفة معنوية فلا يصح هذا الوجه للانحصار والمراد المعنوية
لا النعت لما ذكر الصفة في بحث المسند اليه يعني النعت حيث قال واما صفة اي اريد
الصفة احتاج هنا الى التنبيه على تخيار اذ نه لانه مظنة ان يتبادر الذهن اليه ولم
يقل المراد المعنوي لا المنعوت لان المذكور بالذات في الكتاب سابقا الصفة الموجبة
لاشتباه الصفة هنا بالنعت ولا بد هنا من تنبيه آخر وهو ان المراد بالصفة المعنوية
اعم مما يستنبط من الكلام ومما هو مصرح به حيث وصف به حتى يتناول ما ضرب الا زيدا
او الا في الدار الحبي غير ذلك اذ ليس المفعول في الكلام موصوفا ولا الفعل المذكور وصفا له
بل يستنبط وصف هو المضروبية ونجعل المفعول في حال الكلام موصوفا به والصفة
المعنوية يقال على ما قام بالغير وعلى ما جر به على الغير ونجعل الغير فردا له وذلك لجعله
حالا او خبرا او نعتا والا ظهر ان المراد الثاني ولو اريد الاول لم يكن المقصور عليه في مثل
الباب الا ساج وما زيد الا احوك ساج واحوك بل اللون ساجا وهو خلاف المشهور فانه يقال
عنه مند وحة وهذا كما يقال وصف الحمول واما حمله على ما دل على ذات مبهمة
باعتبار معنى هو المقصود فبعيد اذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ولا يصح في كثير من مواد
القصر الا بتكلف او تعسف ولو لم يكن تعريف النعت على ما ينبغي وما يتعلق تعريفا لهم
له من النقض والابرام • مما يعده عقلا الا نام • من فضول الكلام لذكرت ما يتعجب عنه
اولوا الاحلام والاول من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها
اي بغير الكاتب وتانيث الضمير لانها صفة واكتفي عن تعريفه بالتمثيل اشارة الى وضوحه بخلاف
غير الحقيقي وقيد مثال هذا القسم دون قسيمه لمعرفة القيد في مثال قسيمه بالمقايسة
وهو لا يكاد يوجد مبالغة في نفي وجوده • والمراد اما نفي وجوده في نفس الامر حتى يكون
نفيا لصدق هذا القصر فلا ينافي تقسيم الحقيقي اليه لانه يكفي للتقسيم وجود الكاذب منه على
انه لا كلام في وجود الادعائي منه واما نفي لوجوده فيما بين التراكيب وحينئذ معنى قوله
لتعذر الاحاطة لظهور تعذر الاحاطة بصفات الشئ ظهورا لا يخفى على احد فلا يأبى
هذا القصر عاقل لعدم امكان الغلط فيه ولا التغليط وحينئذ التعويل في التقسيم على
ما يقصد به المبالغة ووجه تعذر الاحاطة الكثرة وخفا الكثير بحيث لا يعلمها الا العليم
الخبير والثاني كثير نحو ما في الدار الا زيد مراد به الدار المخصوصة وهنا اشكال قوي
وان لم نسمعه من قوي وهو انه يمكن قصر حقيقي في كل قصر اضافي فينبغي ان يوجد قصر
الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار كثيرا فتقول ما زيد الا قائم ما زيد شيا ما يعتقده الا
قائم وقد يقصد به المتبادر رجوعه الى الثاني لكونه اقرب ولان التعليل الظاهر
فيه قد يقتضيه اذ كون الادعائي في مطلق الحقيقي قليلا وليس الاول منه الا ادعائيا

القسم

والثاني ايضا يكون خفي فلذا اختار الشارح عوده الي الثاني اعتمادا علي معرفة امكان قصد
المبالغة في الاول ايضا هذا اذ لم يتوقف المجاز علي صحة المعني الحقيقي اما اذا توقف فيتعين
العود الي الثاني **المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور** او لكمال الاعتداد بالمذكور
فالاول في مقام مذمة غير المذكور ودعوي نقصانه والثاني في مقام مدح غير المذكور
وبيان نهاية كماله والفرق بين الحقيقي والادعائي والاضافي في موارد الاستعمال دقيق
كثيرا ما يتلبس احد القصدين بالاخر فليتامل السامع الذكي ليلا يخبط ولا يقول ان الفرق
بين مفهوم الادعائي والاضافي خفي كما فسره السيد السند دعوي الشارح دقة الفرق
بينهما وهذا غير خفي ومن البدايع الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة انه قد
يقصد المبالغة بالقصر الاضافي فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو ما ضرب الا زيد
لا لرد اعتقاده بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم هذا والحمد لله علي ما انعم
والاول اي قصر الموصوف علي الصفة **من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخري**
او مكانها اي صفة اخري **والثاني** اي قصر الصفة علي الموصوف من غير الحقيقي **تخصيص**
صفة بامر دون اخر او مكانه ومعني دون اخر متجاوزا الاخر فهو حال عن الامر او
الفاعل المحذوف للتخصيص وهو في الاصل وفي مكان من الشئ يقال هذا دون ذاك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال فقيل زيد دون عمرو في الشرف
ثم استعمل في كل تجاوز حد الي حد وتخطي حكم الي حكم كذا قيل ويمكن ان تكون الاستعارة
للتجاوز من اصل معناه لان التفاوت في الاحوال بالجملة نضبه علي الظرفية وان لم
تبق كما هو شان الظروف اللازم الظرفية لانه مع الانتقال عن الظرفية يلزم نصبها ومنه
لقد تقطع بينكم مع فاعليته فاياك وان تجعل نصبه علي الحالية وبالجملة فهو بقتضي
تجاوز صاحبه عما اضيف اليه في عامله وتجعل تعلق عامله مخصوصا بصاحبه وينفي
الاشتراك بينه وبين ما اضيف اليه وقولك جاءني زيد دون عمرو يقتضي تجاوز زيد عن عمرو
وفي تعلق المجيء به وينفي اشتراك التعلق بينهما اذا تمهد هذا فنقول في التعريف بعض اشكال
فوجه لانه يفيدان القصر تخصيص خص بسبب شئ دون اخر فيكون في القصر الاضافي
اثبات التخصيص لمجرد الامر ونفيه عن اخر ومن البين فساده ولو جوز التجوز للتخصيص
عن الاثبات فيكون معني تعريف قصر الموصوف علي الصفة مثلا اثبات صفة لامر دون
اخر يكون مجرد اثبات الصفة قصرا لان قوله دون اخر لا يفيد سلب صفة اخري لا يفيد
الا عدم اثبات صفة اخري وهو متحقق مع السكوت عنها وكذا الحال في قوله او مكانها واعترض
عليه الشارح المحقق بانه يصدق علي القصر الحقيقي لان المراد بقوله دون اخر ما يعم الواحدة
والمتعددة والا لم يكن التعريف جامعا لخروج قصر اضافي اعتبر فيه الاضافة الي متعدده
كقولك زيد كاتب لا شاعر ولا مجبر لمن اعتقد الشركة للثلاثة او العكس ويؤيده ان الثاني
قيد التعريف بالخرج الحقيقي حيث قال هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون

فاعتبر

فاعتبر اعتقاد السامع تنبيه الي عدم القصر الاضافي الحقيقي اذ لا يجتمع فيه اعتقاد السامع وواقعه
السيد السند حيث قال لو لم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر
الحقيقي كما عقل عن هذا القيد وجعله شاملا معه للحقيقي وعرض به للشارح والجائم
الاشكال الشارح الجاني قال هو تعريف بالاعم اذ ليس المقصود منه التمييز عن الحقيقي
بل تعريف التقسيم الي قصر الافراد والقلب والمتعين عليه وهذا مع ضعفه كما لا يخفي
لشئ مما لا يليق لمحصل فضلا عن فحل من ذوي الالباب وهو ان المصنف صرح في الايضاح
بان السكاكي اهمل قصر الحقيقي فلو كان عنده ان التعريف يشمله لما حكم بالاهمال ه
فان قلت قد ذكرت ان في تعريف السكاكي ما يخرجه فلذا التزم الحكم بشموله قلت
لو كان يعلم ان هذا القيد لاخراجه لما اسقطه عن تعريفه ولم يقصد التعريف بالاعم
ويمكن ان يجاب عنه بان مكانها اي صفة اخري تقتضي بان يراد بصفة اخري صفة
ثانية حتي يتعقل له مكان ولا يمكن ان يراد الثانية في نفس الامر فالمراد الثانية في اعتقاد
المتكلم وذلك بدعوي ان يراد باخري في قوله دون اخري ايضا الصفة الثانية في
اعتقاد المتكلم لانه مرجع الضمير في مكانها ولهذا اسقط المصنف قول السكاكي عند السامع
عن تعريفه اعتمادا علي ما سبق الذهن اليه من باقي التعريف ولما لم يقيد السكاكي
القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي وكان كلامه موهما انه يعرف مطلق
القصر وتنبيه المصنف انه تعريف لقصر الحقيقي وعرف غير الحقيقي به استشعر ان يقال
تعريفه غير مانع لانه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر فدفعه
في الايضاح بان السكاكي اهمل قصر الحقيقي دفعا لما يتجه عليه لا تعرضا به اذ لا باس
باهمال ما لا يتعلق به غرض كلي في البلاغة وظنه الشارح اعتراضا علي السكاكي ودفعه
بانه داخل في تعريفه وكيف يكون مهملا وقد عرفت ما فيه **فكل منهما** ينتجه لما يتضمنه
التعريف من التنويع **ضربان** فالاضرب اربعة تخصيص امر بصفة دون اخري وتخصيص
امر بصفة مكان اخري وتخصيص صفة بامر دون اخر وتخصيص صفة بامر مكان اخر
والمخاطب بالاول من ضربي كل يعتقد الشركة هكذا اتفقت كلمتهم وينبغي ان يصح ه
خطاب من يعتقد انضاف المسند اليه بالمقصور عليه وبجوز انضافه بالغير فيقصر قطعا
لتجويز الشركة وجعل المفتاح من تساويا عنده داخلا في المخاطب بالاول لانه يفيد اثبات
الصفة للموصوف دون اخر ممن يجوز المخاطب انضافه بها لامكان من جعله متصفا واخطأ له
لم تجعل احدهما متصفا بل جوز انضاف كل منهما فليس لاحدهما مكان متميز عن مكان الاخر حتي
يعقل جعل احدهما مكان الاخر قال الشارح وهو الحق لكن لو صرح فساد ما ذكره المصنف ورجح
كونه هفوة منه علي ان يتكلف لتصحيح كلامه لانه لا يمكن تصحيحه الا بتكلفات لا يطيقها اللسان
وتضيق عنها الاذان. فارجع الي الشرح اذا استثنيت البيان. ونحن نقول بتوفيق المستعان
قد خالف المصنف المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان اخر ومكان اخر لا تحت قوله

دون اخر ودون اخري بجامع بين قصر القلب وبينه هو انها لمن اعتقد الاتصاف بالنظر الي
احد الامرين لا بالنظر اليهما وثانيهما الرد اعتقاد المخاطب العكس بيانه ان مخاهب قصر التعيين
في طلب التعيين غرضه الخطا في التعيين وعلي تقدير خطابه في التعيين يرده القصر الي العكس
فقصر التعيين لرد الخطا بالقوة كما ان قصر القلب لرد هذا الخطا بالفعل ولا فرق بين خطا بن
يردهما الا بانه في قصر التعيين بالقوة وفي قصر القلب بالفعل فظهر ان الحق مع المصنف ولا
هفوة منه وبهذا ظهر كون قصر التعيين لرد الخطا وان اشتمل علي العكس **ويسمي قصر افراد**
لقطع الشركة المعتقدة علي ما حققه المصنف وقطع الشركة المعتقدة او بحسب التخويف
علي ما زعمه المفتاح **وبالنسبة الي من يعتقد العكس** اي عكس الحكم الذي اشتمل علي القصر **ويسمي**
قصر قلب لان الغرض منه قلب ما عند المخاطب هذا كلامهم وينبغي ان يجوز ان يكون المخاطب
به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه وجوز ثبوته للاخر فتثبته للاخر تنفيه عمن اثبته له **لقلب**
الحكم او نسبة **وبالنسبة عنده ويسمي قصر تعيين** لانه يقطع الاحتمال الذي عند المخاطب قال الشارح
هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف امر بجميع الصفات ولا انتفاء
بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يرد به ايضا بين ذلك وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع
الامور ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ولا يرد بها ايضا بين ذلك وفيه نظر لان القصر الحقيقي يصح
ان يكون لرد اعتقاد ان في الدار زيدا مع انسان فيقال في رده ما في الدار الا زيد لانه لا بد لنفي
انسان ما من عموم النوع كما لا يخفي لصحة قولنا ما في البلد من علمائه الا زيد لمن اعتقد ان جميع علمائه
في البلد او تردد المسند بين علمائه او بجعل المستثنا سوي زيد من علمائه علي انه لا مانع من رد
اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي فيكون قصر افراد وقلب اعتقاده به فيكون قصر قلب والتعيين به
كذلك نعم لا يجب ان يكون المخاطب واحدا من هؤلاء بل يحتمل ان يكون خالي الذهن ومن بدايع قصر
القلب ما تزيد به الشركة فكان كالجامع للقصر ونقيضه اذ القصر قد يكون لقطع الشركة ولا
يكون للشركة فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين وفيه السحر الواضح الذي يوجب
الحسن والزين كقوله تعالي وارسلناك للناس رسولا فانه قدم للناس للتخصيص وقصر القلب
وذلك انما يتحقق بجعل الناس للاستغراق اي لجميع الناس لا لبعضهم رد الاعتقاد هم من ادعي
انه نبي العرب فقط فصار بذلك القصر رسالته مشتركا بين الناس منتقلا من الخصوص الي
العموم وهذا من دقايق القصر **وشرط قصر الموصوف علي الصفة افراد او قلب او تعيين عدم تنافي الوصفين**
قال المصنف في الايضاح لتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وهذا التعليل يدل علي ان المراد عدم
ظهور تنافي الوصفين اذ يصح اعتقاد اجتماع المتنافيين ممن يخفي عليه تنافيهما ونحن نقول وهذا
ينبغي ايضا ان يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب للانفراد **وقلب تحقق تنافيهما**
اي تنافي الوصفين ليكون اثبات المخاطب المنفية في كلام المتكلم شعورا بانتفاء غيرها هكذا في
الايضاح من غير خفاء وان وهم البعض ان مراده ليكون اثبات المتكلم فيه ما اثبته في كلامه
شعورا بانتفاء غيرها وبالجملة فيه نظر لان معرفة انتفائها لا يتوقف علي هذا بل يحصل في كلام

المتكلم

المتكلم بالقصر في كلام المخاطب بكل طرق غير محصورة لا يخفي وايضا يخرج حينئذ ما زيدا لا
شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر عن اقسام القصر علي انه لا حاجة في انه قصر قلب كما صرح به
صاحب المفتاح ومنهم من قال مراده تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب وهذا اعجب
كيف لا وقد غفل عن قوله **وقصر التعيين اعم** لانه ان اراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب اعتقاده
سلب احدهما واعجاب الاخر فلا يوجد معه قصر التعيين وان اراد عدم اجتماع اعتقادهما فلا
يوجد قصر التعيين مع قصر الافراد واعجب منه ان الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا
الوجه وتشبث في ابطاله تارة بانه حينئذ يكون شرطا ضائعا لا عناء معرفة ان قصر القلب هو الذي
يعتقد فيه المخاطب العكس عنه وتارة بانه صرح صاحب المفتاح بان المخاطب يجب ان يعتقد
العكس ولا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ولا يذهب عليك
انه لا وجه لجعل التخصيص الشرط بقصر الموصوف علي الصفة لانه لو ترك الاشتراط ينبغي ان يكون
شرط قصر الصفة علي الموصوف ايضا في الافراد عدم تنافي الوصفين في الوصف فيقال لا يصح
قصر افراد انا في افضل البلد الا زيدا لانه لا يجتمع الموصوفان في وصف الافضلية بل يصح
ذلك القصر قلبا وكانه لم يقصد التخصيص بل معول علي ظهور المقايسة وقصر التعيين كانه
لم يقل وقصر التعيين منه اعم لاجل الحكم علي الاعم والتنبيه علي ان الحكم السابق ايضا لا يخص
والمراد بالاعمية الاعمية بحسب التحقق بمعني ان كل ما يصلح لاحدهما يصلح للتعيين وربما يصلح
للتعيين ما لا يصلح للافراد وربما يصلح له ما يصلح للقلب كما صرح به في الايضاح لكن عبارته
حيث قال كل ما يصلح ان يكون مثالا لقصر الافراد او قصر القلب يصلح ان يكون مثالا لقصر
التعيين من غير عكس غير صحيحة لظهور صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين يصلح مثالا
لاحدهما لكن مراده ما ذكرنا وفي قوله وشرط قصر الموصوف علي الصفة افراد عدم تنافي
الوصفين وقلب تحقق تنافيهما العطف علي عاملين مختلفين من غير تقدير المجرور وصحته
مرجوحة **وللقصر طرق** كانه نبه بتركه وصف الطرق بالاربعة علي وفق المفتاح
والعدول من قوله اولها وثانيها الي منها ومنها علي ان الطرق لا تنحصر اذ منها ضمير
الفصل وتقريب المسند او المسند اليه بلام الجنس ولم يذكرهما لان كلامه في الطرق
العامة وهما مخصوصتان بالمسند والمسند اليه **منها العطف** كانه شاع العطف في هذا
البحث في العطف المعطوف بلا وبل مع النفي في المعطوف عليه فلذا اطلق والا فليس غيرهما
سوي لكن من طرق القصر لكن ليس من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب وقال
السيد السند في شرح المفتاح عدم ذكره لسبقه في بحث العطف وكانه اكتفي في الطرق
من الطرق العامة بان لا يقتصر علي طرفين محصوصين كالمسند والمسند اليه وكانه
نبه بتكرار النفي علي انه لا يجاوز ها الا ما لا اكتفاء بها والا لكان الاكتفاء بالاول اقتضاء
لعدم تجاوز النفي والاستثنا الا **كقولك في قصره** اي قصر الموصوف علي الصفة
افراد ا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر وقلب ا زيد قايم لا قاعد وما زيد

فا بابل قاعد وليس زيد فا بابل قاعدا وفي قصرها زيد شاعرا لا عمرو وما عمرو شاعرا
بل زيد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدير
الخبر كذا في الشرح ودليله قاصر واطلاق دعواه للصحة فاسد اما الاول فلان رفع الاسمين
ليس لبطلان عمل ما الا اذا كان زيد مبتدا والصفة خبره ما اذا كان الصفة مبتدا وما بعده فاعلا
فليس رفع الاسمين لبطلان عدم ما يتقدم الخبر بل لان ما لا تعمل الا اذا دخل على المبتدا والخبر واما
الثاني فلان صحته انما لم تتم لو لم يكن عمرو فاعلا اذ حينئذ لا يصح لانه تبطل النفي فيما بعد
بل فيلزم عدم الصفة من غير اعتماد وكانه اراد ويصح ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد بتقدير
الخبر على الاسم واما ما ذكر العلامة في شرح المفتاح من انه لا يجوز تقدير خبر ما على اسمه مع العمل
ويدونه ايضا فلا يجمع عليه قال الشارح لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال
الافراد صالحا للقلب لشيء في شرطها عند المصنف افرد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر
الصفة فانه لا طلاقه عن الشرط يكفي لقسميه مثال فلذا اكتفى وله كان قصر التعيين اعم في جميع
الامثلة تصلح له فلم يتعرض له هنا وهذا كلام قوي يزيف ما ذكرنا انه ترك المصنف هم
اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه وبين قصر الموصوف اعتمادا على المقايسة
فكانه لم يتنبه لعدم التفاوت وكانه اراد الشارح انه افرد في الاكثر والا فقوله يفرد في التقدير
وهنا بحث شريف لا يحق الا لرجل كربيت تلقيه اليك بايها ملك عظيم وهو ان قولك
زيد شاعر لكاتب القاحكمين لمخاطب يعلم الاول فيخلو عن فائدة الخبر اذ من البين اذ
ليس مقصودك افادة انك عالم به بل مقصودك تسليم ما اعتقده ولم يعد فائدة الخبر
وثانيهما منكر وقد خلا من المؤكد وان زيدا قائم لا قاعد لحاكمين منكرين بلا تاكيد
ويمكن ان يقال القصد بالاول افادة العلم به لان التسليم معناه الموافقة مع الخبر
في العلم والثاني تاكيد بانه القاه مقرونا بتسليم بعض الدعوى وكانه قال اني احزم مع بعضه
وتحقيق فاوافق فيما اعلم واخالف فيما هو منكر واما زيد قائم لا قاعد فقد تاكد فيه لا قاعد
بهنه قبل ذكره من اثبات القيام مؤكدا للحكم بالقيام بنفي القعود بعد تقررات احدهما
واقع ومن هذا اندفع ان قوله لا قاعد لغو لانه ينتج باثبات القيام ودفعه الشارح المحقق
بانه انما ذكره للتنبيه على ان المخاطب معتقد العكس ومجرد الاثبات خال عن هذه الفائدة
ولا يذهب عليك ان طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لا يجري فيه قصر حقيقي ومنها
اي من الطرق النفي والاستثنا لا الاستثنا مطلقا اذ الاستثنا من الايجاب ليس القصد فيه
الى الحصر بل الى تصحيح الكلام الايجابي فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما ان جاءني الرجال العالم ليس
قصرا لذلك جاءني الرجال الا الجهال ليس قصرا وهذا بخلاف الاستثنا من النفي فان المقصود
من نحو ما جاءني الا زيد قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم والا لقيل جاءني زيد فتامل ولقال
السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح ولعل السر في ذلك ان المستثنى اذا كان جزئيا المستثنى
منه كما في المفرغ من المنفي نحو ما جاءني الا زيد وما يؤول اليه المفرغ المذكور اذا صرح فيه بالمقدر

نحو ما جاءني

نحو ما جاءني احد الا زيد حسن ان يعتبر اعتقاد المخاطب للشركة او للعكس او تردده في ذلك
لجزء وما يقابله من الجزئيات الا خرا اما اذا كان المستثنى جزءا من المستثنى منه كما في قولك جاءني
القوم الا زيدا او قولك قرات الا يوم مرة فانه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار كما يشهد به
الذوق السليم وفيه ان فيما ذكره دعاوي غير بينة ولا مبينة ويوجب ان لا يكون ما جاءني
القوم الا زيدا للقصر ولا يفيد عدم كون جاءني كل رجل الا زيدا قصرا كتولك في قصره
افراد اما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا
زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت بالمخاطب وفي هذه المثال تحقيق دقيق يحكى بالنبه له
من حدة نظره في ادراك اسرار العربية وهو ان ليس التقدير ما احد شاعر الا زيد بحسب نصب
شاعر لان نقض النفي بالا يوجب ابطال عمل ما الا فيما بعدها لا لان ما زيد شيا الا شيء ولا شاعر
احد الا زيد على ان يكون زيد فاعلا لشاعر في زيد لانه لما بطل نفيه فيما بعد الا لم
يبق معتمدا على النفي فيما بعد الا فتعين ان يكون المقدر مبتدا مؤخرا ولعلك تنظر في تحقيق
ما ذكرناه في شرح الكافية في انتقاض نفي ما ولا بالا فينفعك في هذا المقام نفعا ما ومنها
اي من الطرق انما حذف من عبارة المفتاح المضاف اذ فيه ومنها استعمال انما لظنه به انه حشو
مفسد حيث يوهم ان دلالة انما ليس بالوضع كما وهمه البعض لكن ادرجه المفتاح لان
الطريق ما يسلكه السالك ويشتغل به وذلك استعمال انما فانه فعل يشتغل به كاخواته لا نفس انما
كتولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افرادا وقلبا
انما قائم زيد قال الشارح المحقق الشيخ لم يوافق المفتاح في عموم طريق العطف وانما لاقسام
القصر بل قال انها لقصر القلب وما نقل عن الشيخ في بيانه لا يدل الا على ان المتبادر من انما قصر
القلب اذا اطلق من غير تقييد بنحو وحده مما يشعر بقطع الشركة او ما يشعر بقطع الشركة او ما
يشعر بقطع الشركة المتردد من قولك بلا شبهة وبلا تردد او قطعا ومن البين ان ما ذكره
انما يستقيم مع اطلاق العطف حتى لو قيل جاءني زيد لا عمرو ايضا لكان لقطع الشركة فلا
منافسة مع الكاتبي في الحكم بل في المثال حيث فات منه التقييد ونازع السيد السند
في ما ذكره في انما بان المتبادر من النفي والاستثنا قطع الشركة فاذكره انما يتم لو لم يكن
انما بمعنى ما والا اما اشتهر بل معنى العطف ونحن نقول لعل كلام الشيخ مبني على ان المتبادر
من النفي والاستثنا قطع الشركة فاذكره من تبادر قصر القلب جار في الجميع وتشبيه
انما بالعطف كلام على سبيل التمثيل لتضمنه معنى ما والا عليه لكون انما من طرق القصر
وكان الاولى ان يقدم لهذه الدعوى ودليله بيان وجه كون النفي والاستثنا مفيدا
للقصر فتذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام والتقديم ايضا من طرق القصر
لتضمنه معنى ما والا ولهذا فسر الاية فولهر شر أهر ذا ناب بما أهر ذا ناب الا شرهر
فتخصيص انما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص الا ان يقال خصه بالتعليل للاشارة
الى رد ما ذكره بعض الاصوليين من ان وجه افادته القصر ما نافية وان للاثبات

وجه على لغة الحجازيين حيث يعملون ما عمل ليس

التخطئة التخطئة من كلا وجه
وذكره قصر القلب فاصح

ولا يرجع النفي والاثبات الى ما بعده لظهور التناقض فاحدهما راجع لما بعده والاخر الى ما عداه
وكون ما راجعا الى ما بعده خلاف الاجماع فتعين الاثبات لما بعده والنفي لما عداه وانما رده
لكونه تكلفا بعيدا عن الاختيار وليس تخصيصه بالتعليل لما ان بعض الاصوليين انكروا كونه
مفيدا للقصر تمسكا بقول النبي صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وبقوله انما الولاء لمن اعتق
على ما نقله الرضي في بحث وجوب تقديم الفاعل لان كون التقديم ايضا مفيدا للقصر فحكما
ما خالف فيه الشيخ بن الحاجب على ما مر وقد استدل على تضمنه ما والا بأوجه ثلاثة اشار
الى الاول بقوله لقول المفسر وكانه استدلال باجماعهم فان قلت التفسير مستمد
من هذا الفن فكيف يتمسك صاحب هذا الفن بقول اصحاب التفسير في ما ادعاه وهو
مرجعهم في تصحيح دعاويهم قلت التمسك بقولهم من حيث انهم علماء العربية لا من
حيث انهم اصحاب التفسير الا انه عين مكانا قالوا فيه ذلك فالوجه في الحقيقة اثنان
قول ائمة العربية واستعمال العرب انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم
الا الميتة وايد قولهم بقوله وهو المطابق لقراءة الرفع اذ القراءات بعضها مفسرة لبعض
فاذا كان قراءة الرفع مفيدة لحصر المحرم في الميتة ينبغي ان يكون المراد في قراءة النصب
ايضا الحصر فلو لم يكن للحصر لكان النظم مفوتا لاداة الحصر مع ارادته تعالى عن ذلك ولما
التي بقوله لقراءة الرفع من غير تعرض لحرمة تبادر منه ان حرمة على الحالة التي كانت له
في قراءة النصب وهو انه للفاعل وهو المراد اذ في قراءة انما للمفعول تحتمل ان يكون
الميتة مرفوع حرم فلا يكون فيه دليل على كونها للحصر ووجه ارادة الحصر في قراءة
الرفع على ما بينه المفتاح ان ما موصولة اذ لا مجال لكونها كافة والا لم يصح رفع الميتة لا
بتقدير انما حرم الله عليكم شيأ هو الميتة ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله كما بين في
محله والميتة جزء فهو مثل المنطلق زيد اذ اللام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت
انه يفيد قصر الجنس وبهذا اندفع ما توهم من قلة التتبع وعدم الثقة ان قراءة الرفع
تفيد قصر الميتة على ما حرم وقراءة النصب عكسه فكيف تتطابقان فان قلت التاييد
ليس بقوي اذ لا يلزم الحصر تعريف المسند اليه تعريفا جنسيا بل قد يفيده قلت
انما يحتمل عدم افادته اذا ظهر له فايدة اخرى وههنا لم يظهر واشار الى الثاني بقوله
ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده وما سواه اي مما يقابله اذ لا يخفى ان المنفي بعد
انما يبقى جميع ما سوى المذكور ولو قالوا او نفي ما يقابله لكان واضحا وانظر ان مرادهم الاشارة
الى ان المثبت يجب ان يكون مذكورا بعده والمنفي غير مذكور لا الى تعيين النفي ولا يخفى ان
قول النحاة اشبه بقول الاصوليين من أن إن فيه لاثبات ما ذكر بعده وما النفي ما سوى
المذكور وذكره لاثبات تضمن انما بمعنى ما والا في مقام رد ان يكون ان وما محل نظر
ثم بتم ما ذكره الشارح في شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها كما في قوله عليه
السلام انما الامر بي ما نوى فانه يدل على ورود نفيه على ما ذكر بعده وذلك انما يتحقق

لتضمنه

لتضمنه النفي لا لكون ما للنفي وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بصحة عمل الصفة
في انما قايم ابو اك على ما صرح به بعض النحاة نعم يتجه على قول هذا البعض انه كيف عمل
الصفة ولم يعتمد على النفي حين العمل في ابو اك لانتقاض النفي بمعنى الا واشار الى الثالث بقوله
ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما في مقام لا يصح الفصل بدون انما مع انه لا يتصور
من مواقع صحة انفصال الضمير معه الا فصل الضمير من عامله لغرض فيقال انما يقوم
في الدار انا ولولا ان انا في المعنى بعد الا لوجب ان يقال انما أقوم في الدار وكانه قال
لصحة انفصال الضمير ولم يقل ولوجوب انفصال الضمير معه مع انه ادل على المطلوب لتردده
في الوجوب لان الضمير معه ذو وجهين والفصل في المعنى والقياس
ان يجوز العمل بالوجهين وقال الشارح في شرح المفتاح الظاهر وجوب الفصل اذ لو قيل
انما اقوم لكان المعنى ما انا الا اقوم وانما يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل انما اقوم
انا وفيه بحث لان الجزء الاخير في انما اقوم هو الفاعل المسند وكانه وقع فيه من كلام الشيخ
حيث قال لو كان انما ادافع عن احسابهم لم يكن المقصور عليه المتكلم بل قوله عن احسابهم
ولكن ما قاله الشيخ الا لانه لو اضمر المتكلم في الفعل لم يبق جزا اخيرا ويصير الجزا الاخير
المتعلق وقال السيد السند لا كلام في وجوب الانفصال اذا كان للفعل متعلق انما الكلام
في مثل انما اقوم وهو محل التوقف هذا اقول كلام النحاة محكم بوجوب الانفصال
فانهم حكموا بانه لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل وعدوا منه الفصل لغرض وينبغي ان يعم
الفصل المعنوي والملفوظ ليشمل هذا البيت فالبيت عندهم من مواضع تعذر الاتصال والظاهر
ان ما اخذ قول النحاة اشعارا فيما اشعارا بالقصر لانفصال الضمير فلا معنى لجعله وجها ثالثا
فان قلت صحة انفصال الضمير معه ليس لاكون الضمير مستثنى في المعنى والاصوليون
لا ينكرونه بل يجعلون الا للاثبات وما للنفي لتحصيل معنى القصر فمعنى انما ادافع عن احسابهم
انا عندهم ايضا ما ادافع الا انا فكيف يصير حجة عليهم قلت نوجعل ان للاثبات وما
للنفي لا يقع الضمير بعد معنى الا بل يكون بل يكون التقدير اني ادافع عن احسابهم وما يدافع
غيري ويكون ما ل الكلام المقصور لا يخفى انه يقع حينئذ الضمير بعد الا بخلاف ما قاله
النحويون قال الفرزدق انا الزاعم من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو
العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم تحمه لم يعف من حماه وحريمه
وانما يدافع عن احسابهم اي القوم العار انا او مثلي فلو لا مراده انه لا يدافع عن
احسابهم الا انا لقال انما ادافع عن احسابهم انا او مثلي بتاكيد ضمير الفاعل ليصح العطف عليه
وبهذا اندفع انه لم لا يجوز ان يكون الانفصال للضرورة على انه لا يجوز للضرورة الاخراج
عن الاصل وانما الجايز هو الرد الى الاصل والاصل في الضمير الاتصال فاسناد يدافع الى انا
اما لاشتراك الصيغة بين الغايب والمخاطب والمتكلم المنفصلين وانما لانه في الحقيقة
مسند الى مستثنى منه غايب نقل عن علي بن عيسى الربعي مناسبة بين انما ومعنى النفي هو

والاستثناء عن الي وصفناه وهو ان التاكيد وما يزاد للتاكيد في الجمع بينهما تاكيد
علي تاكيد كما ان في القصر ذلك قال الشارح وجهه ان قولك جاءني زيد لا عمرو لمن يردد في
المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد صريحا وهو تاكيد للاثبات المسلم الثبوت وفي قولك
لا عمرو اثبات المجيء ضمنا لزيد ثانيا لان المجيء لما كان مسلم الثبوت لاحدهما فاذا انفيته عن عمرو
فقد اثبته لزيد ضرورة فقد جاء تاكيد بعد تاكيد لنفس الحكم او تاكيد لخصوص الحكم
بعد تاكيد لنفس الحكم هذا ولا يخفى عليك انه يتصور في مثال مخصوص واما في ما جاءني
زيد بل عمرو فالاثبات الصريح تاكيد للاثبات الضمني الحاصل من قوله ما جاءني زيد وانه
لا حاجة الي هذا التكلف لان الاثبات الضمني اثبات موكد لانه برهاني فقد جاء التاكيد
علي التاكيد باجتماع اثبات برهاني واثبات صريح ثم قال الشارح وتجب ان يعلم ان هذه
مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا لمعنى ما والا فاليلزم اطرادها حتي يكون كل كلام هذه
تاكيدا علي تاكيد معهد للقصر مثل ان زيدا القايم وقعه قيه تطرد لان التاكيد اما لرد
الانكار واما لدفع التردد وكل منهما يستلزم القصر في الانكار قصر القلب وفي التردد
قصر التعيين وانما لم يفد بهذا التعيين التاكيد علي التاكيد قصرا اصطلاحا ولو تحول من طرق
الحصر فتامل نعم هذا لا يخص التاكيد علي التاكيد بل يحصل مع مجرد التاكيد **ومنها**
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا ومعمولات الفعل اذا لا قصر في زيدا قائم
وانا تميمي وهما اشكال وهو انه كيف يحكم بان حق المسند اليه في انا كفيت همك
التاخير دون انا تميمي الا ان يقال حق المبتدا الجملة الفعلية الغير السببية ان لا
يجعل مبتدا الا ان الاصل في الاسناد ان لا يتكررا والاصل في الجملة ان يستقل ولا ترتبط
بالغير فالاصل ان يقال كفيت انا همك فانا همك من قبيل تقديم ما حقه التاخير غايته
انه مع التقديم مبتدا ومع التاخير خبر تاكيد لكنه يشكل بما انا تميمي فانه يفيد القصر
فكيف يحكم بان حقه التاخير وليس في انا تميمي حقه التاخير الا ان يقال الصفة مع هو
النفي بمنزلة الفعل ولذا يعمل وكان الاحسن الاوفق بدايته ان لا يكتفي في تمثيل قصر
الموصوف علي الصفة بقوله **كنوتك في قصره يتيمي انا** وان كان يصلح لاعتباره مقابلا
لسلب التميمي فيكون قصر قلب ولا عتباره مقابلا للقيسية كما اعتبره المفتاح فيكون
قصر افراد اذ لا منافاة بين النسبة الي قبيلتين فان النسبة تكون بالنسب وبالولاء
وقد تنبه لان فانه الاحسن فعدل عنه في الايضاح ومثل لقصر الموصوف بقوله
شاعر هو وقايم هو **وفي قصرها انا كفيت همك** لمن اعتقد شركة الغير
او انفرادا او تردد واعلم اقولك ما يتيمي انا وهل يتيمي انا يحتمل ان يكون من قبيل تقديم
ما حقه التاخير وان يكون من قبيل تقديم ما حقه التقديم واستخرد ذلك من تذكر
الوجهين في اقايم زيد ان بلغك خبر من المبتدا وليست بعار عن خوه **وهذه الطرق**
الاربعة تتفق من وجه وهو ان المخاطب متهما بلزم ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطا

وانت

وانت تطلب فيها تحقيق صوابه ونفي خطائه تحقق في قصر القلب كون الموصوف علي احد
الوصفين او كون الوصف لاحد الموصوفين وهو صوابه ونفي تعيين حكم وهو خطاه
وتحقق في قصر الافراد حكم في بعض وهو صوابه ونفيه عن البعض وهو خطا **ويختلف**
من وجوه كذا في المفتاح ولما كان ما ذكره في بيان الاتفاق مستغنيا عنه بما مر سن تعيين
المخاطب في اقسام القصر ومع ذلك لم يكن صحيحا اذ لا يلزم كون المخاطب علي خطا لان
كونه علي شك او خطا اسقطه المصنف ونعما هو الا ان يقال قصر التعيين في شاك يعتقد
ان غاية الامر الشك ولا سبيل الا عتقاد لرد الخطا في اعتقاد التوقف وفي غيره تنزل
منزلة من اعتقد التوقف ولتجوز سبيل الخروج عن الشك **فدلالة الرابع** اي التقديم
قدمه في البيان علي خلاف المفتاح لانه ادخل في البلاغة **بالنحوي** كلما وحرا وعشرا هو
مدلول الكلام ومذهبه يعني يرشد الي القصر خصوصية المعنوي بحسب البيان مع التقديم
يختص به ذوق يعرفه دون ذوق حتي حرم عن دركه بعض من له كعب اعلا في درك الدقايق
العقلية والنقلية وانكره ابن الحاجب وكان اخر ينقل لمن يباله عن فايدة تقديم وقع في
الكلام التقديم انه فاعل مختار يفعل ما يشا ولعلك تقول كان هذا حكم في مبادي الاستعمال
والا فقد شاع قصد القصر في مقام التقديم بحيث صار موضوعا بالغلبة للقصر وربما تو
دلالته بان المخاطب اذا اخطا في قيد من قيود الكلام يقتضي الاهتمام برد الخطا فيه تقديمه
والباقيه بالجر عطف علي الرابع **بالوضع** عطف علي قوله بالنحوي عطف معمولي عاملين
مختلفين والمجرور مقدم اي بالوضع لمعان يحصل منه القصر وان حرف النفي وضع للنفي
وحرف الاستثنا للاخراج عن حكم النفي ويلزم من اجتماعهما قصر هذا غيره والمقصود في
الغالب احوال تلك الثلاثة من كون قصرها افراد او قلبا او تعيينا وهي انما تستفاد بحسب
القايم دون ما يستفاد منها بالوضع وقوله **والاصل في الاول النص علي المثبت والمنفي** اشار
الي وجه اخر من الوجوه وقد اشار الي كيفية النص عليهما بقوله **كما مر** من تقديم النفي في العطف
بل وتقديم الاثبات في العطف بلا وليس المراد منه مجرد حوالة المثال كما يتبادر من ظاهر
المثال **فلا يترك** النص عليهما **الا لنكتة** منها **كراهة الاطناب** ورعاية السجع ولا يخفي
التفصيل علي اولي الالباب وربما يدعوا الي ترك النص رجحان الاختصار او كراهة المساواة
ولا يبعد ادخال المساواة تحت الاطناب بقرينة **كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف**
والعروض او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو اذ لا يخفي ان النص بالمثبت والمنفي فيهما مساواة
لا اطناب **فتقول فيهما زيد يعلم النحو لا غير** او تقول في الاول زيد يعلم العلمين لا العروض
وفي الثاني الرجلان يعلمان النحو لا عمرو وربما يكون زيد يعلم النحو لا غير نصا علي المثبت والمنفي
كما اذا قصد القصر الحقيقي ولذا قيده بقوله اذا قيل فاعرفه وحذف المضاف اليه من
لا غير امارة غاية الاجتناب علي الاطناب ولا غير مبني علي الضم لتشبيهها بالغايات لحذف المضاف
اليه مع كونه منويا اي لا غيره يعني لا غير زيد ولا غير النحو وهذا علي تقدير كون لا عاطفة

اما على تقدير ركونها للنفي الجنسي كما في بعض كتب النحو اي لا غيره عالما او معلوما له فليس من طرق
القصر **او نحوه** المراد بنحو لا غير لا من عداه ولا سواه ولا على اخر والمستفاد من الايضاح ان
المراد به ما في المفتاح من نحو ليس غير وليس الا ونحو عليه انه ليس من طريق العطف بل النفي
والاستثنا واجاب عنه الشارح بان العدول عن الاصل بوضع محل مقام النص على المنفي
قد يكون مع حفظ العطف وقد يكون بترك العطف وايراد ما يودي مؤداه ووصفه
بالدقة ووصي بالتامل وفيه انه ليس مما كان الاصل فيه النص على المثبت والمنفي بل طريق
الاستثنا الذي الاصل فيه النص على المثبت فقط فالاصل فيه مرعي وليس مما نحن فيه هـ
وفي الباقية من الطرق والاولى ترك في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين
مع تقدم المجرور واما مجموع الجار والمجرور فمنصوب **النص على المثبت فقط** الاقتصار
على المثبت في النفي والاستثنا واجب كما ستعرف فلا يصح في حقه ان الاصل فيه ذلك وقد
يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثنا يريد تقريره لداع وذلك في ليس غير وليس الا
ليس الا تقول زيد يعلم النحو ليس الا والداعي في قصر القلب ظاهر لان الجزء المثبت منكر للمخاطب
فلا انفع من التقرير فكذا في قصر التعيين لان الجزء المثبتي مشكوك واما في قصر الافراد
فالمبالغة في الانصاف ومزيد اظهار انه لا مخالفة مع الصواب وانما المخالفة فيما تحقق خطاه
وهذا ادخل في قبول المخاطب نفي الشركة فاحفظه فانه من ودائعنا واجمعه مع بدائعنا
واشار الى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله **والنفي** يعني بلا العاطفة بقرينة دليله لانتفاء
انه لا دليل على امتناع ما زيد الا قايم ليس هو قاعدة كما ذكره الشارح لان تلك القرينة بمعزل
عن الاعتبار مع وجود ما ذكرنا وانما لم يقل والاول **لا جامع الثاني** كما في المفتاح لان الحكم
مختص بلا كذا في الشرح يريد ان المدعى مخصوص بقرينة دليله لانه لا جامع بل الثاني هـ
حتى نافق فيه بظهور امتناع ما زيد الا قايم بل قاعدة على ان الحكم هو الفرق بين الثاني
والاخيرين وكما لا يصح ما زيد الا قايم بل قاعدة لا يصح انما زيد قايم بل قاعدة وتميمي انا بل قيسي
نعم يتجه ان المعدول اليه لا يترجح لان الحكم كما لا يعم الاول باسره لا يعم النفي وكما يختص النفي
بالقرينة يختص الاول على ان في العدول الى النفي ايهاما انه اختار ما ذكره الشيخ من ان النفي
فيما يجوز فيه النفي يقدر مرارة نحو ما جاني زيد وانما جاني عمرو وتارة اخرى نحو انما جاءني زيد
لا عمرو وانما انت مذكر لست عليهم بمسيطر فانه يرد على ان الذي فيه اعم من النفي بلا العاطفة
والتنزيل يرد كلام الشيخ قال تعالى ما انت تسمع من في القبور ان انت الا نذير وكان
المناسب ان يقول ولا لا تجامع الثاني يعني النفي والاستثنا فلا يقال ما زيد الا قايم لا قاعد
وما يقوم الا زيد لا عمرو وكما قد يقع في تراكيب المصنفين لكن لا يمكن ان يستشهد فيه وان
كثر في الكشاف لان عبارته ليست مما يستشهد بها فتفي المجامعة بفهمها في كلام العرب او المهرة
البلغا وما ذكره في تعليله مناسبة اقتضت نفي المجامعة ومما ينبغي ان تنظر فيه نظر من سلك
في المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفي والاستثنا وهو ما يؤكد به النفي والاستثنا

النفي هـ

وهو

وهو في صورة العطف بلا وهو جملة مستقلة جي به للتاكيد ليس لا وما منه قول الكشاف وما هب
الاستثنات لا غير فانه لم يقصد عطف الغير على ما قبله بل جعل لا غير جملة مستقلة تاكيد للقصر
واراد انه لا غير الاستثنات موجودة فكانه قيل ما هي الا استثنات ومنه قوله وما كان ذلك الا
نفيا لا استثنة في الاسلام فان قوله لا استثنة في الاسلام نفي جنس والمعنى لا استثنة في الاسلام كانه
اكد به القصر السابق وكيف لا يبتغي هذا المسلك مزلقته وقد عدها الشارح المحقق من الجمع
الذي يقع في كلام المصنفين واوضح به دعوى انه مما يكثر في الكشاف ويكاد ان يجتري بانكار
الوقوع فيه ولا يخفى **لان شرط النفي بلا العاطفة** كذا قيدها الشيخ في دلايل الاعجاز وصاحب
المفتاح **ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها** اي منفيا قبلها صريحا كما هو المتبادر بغير لا هذا
حشو مفسد لانه يوهم انه يجوز في العطف بلا ان يكون قبلها منفي بلا حتى يصح ان يقال
جاني زيد لا عمرو ولا بكر مع انه صرح بمنعه الرضي واوجب ان يقال جاني زيد لا عمرو
ولا بكر فالخرج لا مع الواو عن العاطفة الى الزايدة وبين هذا الشرط الشارح
المحقق والسيد السند ما ذكر في تعيين ما وضع له لا حيث قال النحاة انها وضعت لنفي ما اوجب
للمتبوع وكان مرادهم نفي ما اوجب للمتبوع عما بعدها او نفي ما بعدها عما اوجب له
المتبوع او نفي التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ليشمل جاني زيد لا عمرو وزيد قايم
لا قاعد وضربت زيدا لا عمرا الا انهم نسامحوا في البيان والكشف بذكر المعنى في العطف
على المسند اليه واعتمد على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان وقال
السيد السند نفي ما اوجب للمتبوع في جاني زيد لا عمرو وظاهر في زيد شاعر لا منجم هو
كون المثبت مسندا حيث نفي عن المنجم بعد ما جا به للشاعر وفيه ان وضع لا ليس لهذا
النفي وهذا لازم وضعه على ان المراد بما اوجب في جاني زيد لا عمرو للمتبوع حينيذ
ينبغي ان يكون كونه مسندا اليه فموكزيد شاعر لا منجم في الظهور ولطفا وقال
الشارح المحقق ان الموجب في زيد قايم لا قاعد هو زيد حيث اوجب للقيام وقد نفي عنه
القعود ولا يخفى انه في غاية البعد وهذا كلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه
فحصل بما ذكرنا ان لا لما وضعت لنفي ما اوجب للمتبوع ينبغي ان لا يكون المنفي بها منفيا قبلها
وفي قولك ما زيد الا قايم قد نفيت عن زيد كل صفة غير القيام فاذا قلت لا قاعد فقد
نفيت بها ما كان منفيا قبلها وفيه ان وضع لا لا تقتضي الا ان يكون المنفي بها ثابتا للمتبوع
بالتفصيل المذكور واما انه لا يكون منفيا بغيرها فلا يقتضيه غاية ما في الباب ان يكون النفي
وذلك لا ينافي مقتضى وضع لا ولا شك ان الايجاب للمتبوع في ما جاني الا زيد لا عمرو هو
متحقق غايته ان النفي عما بعدها ايضا قد تحقق فيكون في ذكر لا عمرو تكرارا فالوجه ان النفي
الصريح يوجب تكرارا صريحا بخلاف النفي الضمني فانه ليس بتلك المثابة فاحترز عن الاول
دون الثاني فالاظهر ان النفي لا جامع النفي الذي للقصر وانما للقصر يحتمل انما
على التاكيد كما هو اصل وضع ان المتاكد ما ومنه انما زيد اضربت فان انما فيه ليس للقصر لقولك

ابي الطيب • انما لذة ذكرناها • ويحتمل التقديم على مجرد الاهتمام فلذا جاز الجمع بين التقديم
ولا وانما ولا والنفي والاستثنا مفرغ في القصر فيلغو العطف معه فلذا لا يجامعه ويجامع
المنفي بلا العاطفة الاخبرين اي انما والتقديم فيقال انما انا ممن لا يقيس وهو
يا بني لا عمرو ومن العجاب تمثيل السكاكي بقوله وهو يا بني وقد ذكر كون التقديم فيه للتخصيص
كما عرفت واعجب منه ان الشارح المحقق اعترض عليه بان الاولى التمثيل بزيد اضربت
لانه شايع في التخصيص بخلاف هو يا بني فان التخصيص والمعنوي فيه سوا والسبب وافقه
وكانه هذا المقام معقلة لم يسلم فيه قافلة لان النفي فيهما غير مصرح به بل صرح بهما الاباء
ويلزمهما النفي بخلاف النفي والاستثنا فان نفيه مصرح به وان لم يكن المنفي مصرحا به
كما يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز ان يجب زيد لا عمرو
للفرق بين النفي المصرح به وغير المصرح به جاز مجامعة النفي لاخبرين دون الثاني
فلا يراد انه لا يصلح نظرا لما سبق لان المنفي بلا ليس منفيا قبلها بخلاف ما سبق والواضح
في هذا التصر عبارة المفتاح حيث قال ووجه صحة مجامعته لا العاطفة انما مع امتناع
مجامعتها ما والاعين وجه صحة ان يقال امتنع عن المجي زيد لا عمرو ومع امتناع ان يقال
ما جاني زيد لا عمرو وهو كون معنى النفي في انما وفي قولك امتنع عن المجي زيد ضمنا لا صرحا
قال الشارح ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد الا القيام لا القعود وقرات
الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بالا ليس منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان
يقال التصريح بالاستثنا يشعر بان النفي ليس في حكم المصرح اي لم يرد زيد الا القيام وما
تركت القراة الا يوم الجمعة فيمتنع ويريد انه لا يصح قوله والنفي لا يجامع الثاني لمجامعته
في هذين المثالين اللهم الا ان يقال الي اخره وفيه بحث لان الاستثنا عن المثبت ليس الثاني
انما الثاني النفي والاستثنا على ان بناء صحة قرات الا يوم كذا على تاويله بالنفي خلاف
ما تقرر في محله انه استثنا من الاثبات لاستقامة المعنى مع قال السكاكي لا وجه لتقدم
قول السكاكي مع تقدم الشيخ الا ان يقال ذكر قول السكاكي للتنزيل بقول الشيخ والتنزيل
انما يكون بعد الذكر شرط مجامعة للثالث من قال تقديره شرط حسن مجامعته للثالث
ليوافق كلام الشيخ لم تتضح عبارة السكاكي والتقييد بالثالث فيما بينهم لان دلالة الرابع على
القصر اضعف من الثالث لانه ليس بالوضع وفيه تنبيه على ان مجامعة النفي مع الرابع اجلى
واشيع قال الشارح المحقق لم يذكر وهذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان
دلالته على القصر اضعف وقد عرفت ان كونها اضعف ليس في رتبة ان لا يكون الوصف
مختصا بالموصوف الباء داخلة على المقصور عليه بقرينة المثال وان كان صحة الحكم لا
تقتضيه بل لو جعل داخلا على المقصور لصح اذ شرطه ايضا ان لا يكون الموصوف مختصا
بالوصف فلا يقال انما زيد قاعد لانا قايم فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة وقد قيد
السكاكي الوصف بقوله في نفسه اي لا يكون مختصا نظرا الى نفسه والا فلا بد من اختصاص

الوصف

الوصف حتى يصح القصر نحو انما يستجيب الذين يسمعون فان كل عاقل يعرف ان الاستجابة اب
الاجابة كما في شرح العلامة للمفتاح لا يكون الا ممن يسمع ويعقل واسقطه المصنف في الايضاح
ايضا لان المدار على ظهور الاختصاص سواء كان منشاوه نفس الوصف او الموصوف او عرف
وغفل الشارح عما قصده فظنها لا وقيده به في الشرح قال عبد القاهر لا تختص المجامعة
المذكورة في الوصف المختصر كما اي مقدار ما تختص في غيره وهذا اقرب لرجحانه عقلا
ونقلا لان الشيخ اعلم بها ولان شهادة المثبت اصدق من شهادة النافي اذ الاحاطة
بالنفي متعذرة لا تكاد تقبل ولا يذهب عليك انه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر
الاختصاص الا بالتنزيل المخاطب منزلة المخطي او المتردد لداع ولذا كان قول عبد القاهر ارجح
عقلا واصل الثاني اشارة الى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ووجه الاقتصار في ذلك
الاختلاف على الثاني والثالث لان الاول والرابع مستويا النسبة بالمجهول والمعلوم
فوجه الاختلاف انقسام الطرق ثلاثة اقسام فلا يرد انه في هذا الوجه ليس اختلاف
الطرق بل الطريقين ان يكون ما استعمل من الاسناد والتعلق يدل عليه فيما سبق وكل
من الاسناد والتعلق اما بقصر او غير قصر وفسره الشارح بالحكم له بما يجهله المخاطب
وينكره واستعماله في قصر المقيين على خلاف الاصل اذ لا انكار فيه ولو اكتفى بقوله ينكره
لكفاه خلافا للثالث فانه يجي بخبرة بجعله المخاطب عالما في دليل الانجار قال الشارح
المحقق وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم لم يصح القصر ولا الاشكال فيه
لانه يصح ان يكون انما غالبيا فيترل منزلة المجهول دون النفي والاستثنا ويكون النفي
والاستثنا غالبيا في المنكر وربما يستعمل في معلوم يترل منزلة المجهول كما انه ربما يستعمل انما
في مجهول منزل منزلة المعلوم وما تترل المجهول منزلة المعلوم فيها تترل المجهول
الحقيقي منزلة المجهول الادعائي كما ان مال تترل المعلوم منزلة المجهول في النفي
والاستثنا تترل المجهول الادعائي منزلة المجهول الحقيقي ولا يخفى كمال لطافة هذين
التنزيلين ودقته واختصاصهما بمن يكاد يتوحد بفطنته وهل هذا الا ما يحق به البلغا
بخاطبة والله يختص برحمته من يشاو وجه الشارح كلام الشيخ بحمل قوله تجي بخبر
لا يجهله المخاطب على خبر من شانه ان لا يجهله ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه
وليس مما يصر عليه فقال وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال ان طريق انما سلك مع
مخاطب في مقام لا يصير على خطايه او يجب عليه ان لا يصير واشار بكون بيان الشيخ موافقا
لما في المفتاح الى ان المصنف في بيانه اما في غفلة عن الموافقة او في عدول عن عبارة
المفتاح مع وضوحها الى عبارة مغلقة كقولك لصاحبك وقد رايت شيخا بالتحريك
وقد يسكن اي شخصا كذا في الصحاح ومن بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد صاحبك
او على صيغة المجهول للعلم بفاعله اي اعتقد ذلك الشيخ غيره اي زيد بان يكون زيدا
وعمرا ويكون عمرا مصرا على هذا الاعتقاد فالمثال يحتمل القسمين فلذا اكتفى به لانه

يخص بقصر القلب وجعله المفتاح مخصوصا بقصر القلب حيث قال اذا توهم غير
زيدا ويصر على انكار ان يكون اياه لتلئز الفائدة لا لمجرد تقليل اللفظ ولم يقل اذا اعتقد
غيره او تردد لانه مخصوص بالمنكر كما سبق وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول المنكر
لاعتبار مناسب فيستعمل له اي ذلك المعلوم كذا في الشرح وتحتمل التعليل اي لاجل
هذا التنزيل الثاني افرادا اي لافراد او حالكونه قصر افراد والى الثاني ذهب الشارح
ولا بد من حذف مضاف اخر اي طريق قصر افراد لان الثاني طريق القصر لا نفسه فالاولى
هو الاول نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها الى النبوة من
الهلاك لو جعل القصر بالنظر الى استعظام هلاكه اي لا يتعداها الى استعظام هلاكه
واستبعاده لاستغنى عن التنزيل ويكون على مقتضى الظاهر نزل استعظامهم هلاكه
منزلة انكارهم اياه فنزل تنزيل علمهم منزلة الجهل فلا يرد ان الآية لدعوى تنزيل
المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل لا تنزيل استعظامهم منزلة الجهل قال
الشارح والاعتبار المناسب الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء
النبي صلى الله عليه وسلم فيما بينهم حتى كانهم يكادون هلاكه ونحن نقول الاعتبار المناسب
التنبيه على مفاسد الاستعظام حتى يحق بالجهل في الفساد وتحذيرهم عنه كما يحذر عن
الجهل والاقرب عندي انه قصر قلب اي وما محمد الا رسول لا الاله تنزل استعظامهم
هلاكه منزلة دعوى الوهيته لان البقاء يخص الاله وكل شيء هالك الا وجهه واعتقاد
الالوهية تنافي اعتقاد الرسالة او قلبا عند قيل لقوله افراد اخوان انتم الا بشر مثلنا تريدون
ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام
وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين لكونهم بشرا لكنهم تولوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا يشارع اسرار المخاطبين على دعوى الرسالة
فنزلوا منزلة من يعتقد رسالته وينكر بشريته وقلبوا الحكم وقالوا لستم بشرا وفائدة
تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المبالغة في التنافي بين الرسالة والبشرية قال السيد
السند فرق بين هذا المثال والمثال السابق فان المنشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب
وفي السابق حال المخاطب فقط هذا ولا يخفى انه وهم لان المنشأ في التنزيل مطلقا مخالفة
علم المتكلم لما عليه المخاطب الا انه في السابق علمه مطابق للواقع وههنا غير مطابق وبالتأمل
ببحث شريف تظنه موهبة روحي لطيف هوتة وهوانا جعلوه تنزيلا لاحتمال ان يكون
على مقتضى الظاهر ويكون من قبيل الكناية فيكون ان انتم الا بشر يعني ان انتم الا بشر
لا غير رسلا لاستلزام البشرية نفي الرسالة فذكر البشرية واريد انتفاء الرسالة فنفي الكلام
قصر قلب من غير تنزيل وانما اختار المصنف في مقام التمثيل ان انتم الا بشر مثلنا تريدون
ان تصدونا الاية دون انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء لانه كان في الاول اشكال
يحتاج الى الدفع وهو انه يلزم ان يكون قول الرسل ان نحن الا بشر تسليما لذلك للمقصور واعتر

ويصير على انكار ان يكون اياه
فالمهم اسقط قوله صح

بانتفاء رسالتهم فاجاب عنه بقوله وقولهم ان نحن الا بشر مثلكم من مجاراة الخصم اي
لزعمه وعدم المخالفة في السلوك ومن قبيل تسليم المقدمة واظهار الانصاف ليعتقوا اي
ليزيل الخصم في المختار وهو المزلة لا من العثور وهو الوقوف حيث اراد تبكيته اي احكامه
والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة وفيه ان تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية وانتفاء الرسالة
ايضا وفيه العثار في يد الخصم لا عثاره فيجاب بان المراد منه نحن بشر مثلكم والنفي والاستثنا
لغو لم يقصد به معنى وانما ذكر لمجرد موافقه الخصم في العباره ولا يخفى ان الجواب حينئذ
ان المراد بالنفي والاستثنا مجرد اثبات البشرية ولا مدخل فيه لكونه في مجاراة الخصم
على ان ذلك بعيد من النظر بل لا يليق ببلاغته لان الموافقه للخصم في عبارة تكون صريحة
في تسليم دعواه بمعزل عن البلاغة فالوجه ان يقال ان القائلين اعتقدوا ان الرسول
يكون ملكا لا بشرا فنزلوا الرسل في دعوى رسالتهم منزلة من يعتقد ملكيته وينكر
بشريته فقيل لهم ان انتم الا بشر مثلنا وقلبوا حكمهم وعكسوه فمعنى انتم بشر لا ملك فعولهم
ان نحن الا بشر لبس فيه انتفاء الرسالة بل تسليم المقدمة للمجازاه والزامهم بقوله ولكن
الله يمن على من يشاء من عباده يعني انتفاء الملكية وثبوت البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة
وههنا بحث شريف اخر وهو ان قول الكفار فاتونا بسلطان مبين يدل على انهم
لا ينكرون رسالة البشر فالوجه انهم اعتقدوا ان الرسل ادعوا فضلا وامتيازا عنهم هم
استحقوا بذلك النبوة فقالوا ان انتم الا بشر مثلنا يعني لا امتياز وزوال البشرية الى امتياز
حتى يستحقوا الرسالة وحينئذ وصف البشرية بالمماثلة مقتضى المقام فقولهم ان نحن
الا بشر مثلكم تسليم لمقدمتهم وقولهم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده منع لطلب الرسالة
الامتياز بل هو فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك
انما هو احول لم يعلم ذلك ويريحه ظاهر هذه العبارة على ما قررنا عليه بيان الشبه من ان انما
لا تستعمل الا بحسب التنزيل بعيد عن الحمل على ما اوله الشارح به لانه حينئذ يكون المعنى
لم من شانه ان يعلم ذلك ويقربه وحينئذ لا وجه لقوله وانت تريد ان ترفقه لان
الخطاب حينئذ للافادة لا للترفيق ولذا قال الشارح معترضا على المصنف ان يكون
هذا معترضا الاولى ان يكون هذا المثال من قبيل التنزيل منزلة المجهول والمراد بالترفيق
جعله رفيقا مشفقا بالقاء ما يعلمه الله ولم نجده في كتب اللغة وانما وجدنا ترفق له
اذا رفق قلبه له ونقول او تريد الاخبار برفقه على المخاطب اذا كان متكلا الوقعة عليه
ولو جعل قوله ترفقه للنسبة اي تريد ان تنسبه الى الرفق لكان المراد هذه التكلة
فهي من محتملات عبارته لكن ما في المفتاح هو الاول وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم
لادعاء ظهوره اي ادعاء انه مما يجب ان يعلم ويسعى في تحصيله فكل من يخاطب به فهو
عالم به ومحرز لمقدمات معرفته فيستعمل له الثابت نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود
انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين كالظهور معلوم للمخاطب او لكون معرفة

الكلام
تسليم صح
رسلا والكلام

الصلح امرا واجبا لرضى احد من نفسه بالجهل باصلاحهم **ولذلك** الادعاء المستلزم لكمال الانكار **حالا انهم هم المفسدون** للرد عليهم **مؤكدا بما ترى** اي بانفصاله محققا او بانتصاره لكمال ظهوره على حسب انكارهم من تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العناية بتفهيمه وبان واسمية الجملة وبضمير الفصل الذي للتاكيد عند ما يفيد الحصر وبتعريف المسند المفسد لحصر الافساد فيهم ادعاء والحصر تاكيد على تاكيد وادعاء حصر الفساد فيهم تاكيد اخر هذا وهنا تاكيد اخر لم يشر اليه المصنف وهو توبيخهم وتقريعهم بنوكه ولكن لا يشعرون وجعله داخلا في قوله ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق وبابايه بيان الايضاح **ومزية انما على العطف** المشارك له في الدلالة على القصر بحسب الوضع فلا يرد ان تلك المزية مشتركة بين التقديم وانما لكن يتجه انما عليه المزية لا يختص في العطف بل منه النفي والاستثناء **انه يعقل منها الحكمان معا** كما هو مقتضى القصر لان القصر امر اجمالي لا ترتيب في تعقله بين الحكمين فهو مفهوم انما ومترتب على تعقل الحكمين في العطف تفصيلا فالقصر مع انما من حاق العبارة وفي العطف لازم مفهوم العبارة وفي الشرح ان المزية في ذلك انه يفهم القصر من اول الامر لا يذهب الوهم الى خلافه **واحسن مواقعها التعريض** اي الاشارة الى معنى غير مقصود من حاق العبارة **نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم قطع النظر منهم كطعمه منها ففيه تعريض بطامع النظر منهم وما لا ينبغي ان يصدر منه من الطمع وبالكفار وبكونهم كالبهائم هذا مقتضى سوق كلام المصنف والمطابق لما ذكره في الايضاح وهو احسن مما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز من ان المقصود منه ذم الكفار وان يقال انهم من فرط جهلهم كالبهائم وكون احسن مواقعها التعريض دون ما والان المخاطب به من لا يحمل الحكم بخلاف النفي والاستثناء افادة مدلوله بخلاف انما فانه لا اعتداد معه فيكفي في حسن موقع النفي والاستثناء افادة مدلوله بخلاف انما فانه لا اعتداد معه بمدلول الكلام وانما مناط الفايدة ما يتوسل به اليه فان قلت فلا موقع له الا التعريض قلت من مواقعه افادة لازم فايدة الخبر ثم اشار بكلمة ثم الى البعد بين هذين البحثين والانتقال من بحث الى بحث فهو بمنزلة الفصل والباب **القصر كما يقع بين المبتدا والخبر** وقد سبق امثلة كثيرة **يقع بين الفعل والفاعل** ومنه انما يتذكر اولوا الالباب والمفعول لحاق غير المبتدا والخبر بهما في الكثرة دفعا لتوهم قلته او عدمه حيث كثر امثلته ما ولم يات من الفعل والفاعل الا بواحد ولم يات من غيرهما بشيء ولدفع توهم انه لا يكون بين الفاعل والمفعول والفعل والفاعل اذ ليس احدهما صفة والاخر موصوفا حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف او العكس والمراد بالفعل ما يعم شبه الفعل كما شاع وذلك ان تدرج شبه الفعل في قوله **وغيرهما** اي وغير الفعل والفاعل قال الشارح كالفاعل هو والمفعول والمفعولين من باب اعطيت وذي الحال والحال والفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه والكل ترجع الى قصر الفعل مقيدا بما عد مقصورا في المقصور عليه

ولذا

ولذا انحصر القصر في قصر الصفة على الموصوف والعكس هذا ولا يظهر الفرق بين ما ضرب زيد الا عمرا وبين ما ضرب زيدا الا في الدار حتى يصح القصر جعل في الاول بين زيد وعمرو وفي الثاني بين ضرب وفي الدار بل القصر في الثاني في الظاهر بين زيد وفي الدار وعند التحقيق بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف **فيفي الاستثنا بوخر المقصور عليه عن المقصور مع اداة الاستثنا وقبل تقديمهما** دون تقدير احدهما بان يقول في جاني الا زيد ما جاني الا اياي زيد لان القصر فيما يلي الا فيتعلق المقصود او بان يقول ما جاني زيد الا فانه لا معنى له اصلا **محالهما** اي كائنين بحالهما الذي قبل التقديم من ايصالي المقصور عليه بالاداة وتقديم الاداة عليه واحتيج به عما اذا لم يكونا محالهما بان يتقدم المقصور عليه على الاداة فتقول في ما جاني الا زيد ما جاني زيد الا اياي لان التقديم فيه كثير بل لانه لا يجوز اصلا لان القصر انما يكون فيما يلي الا فيتعلق المقصود **نحو ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا** والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر

∴ لا اشتني باقوم الا كارها ∴ باب الامير ولا دفاع للحاجب ∴ وقوله

∴ كان لم تر حتى سوالك ربعها ∴ على احدا الا عليك النواعح ∴

لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها في المثالين المذكورين كان المقصور ضرب زيد في عمرو لا مطلق الضرب وضرب واقع على عمرو في زيد لا مطلق الضرب في التقديم ابهام غير المقصود اولا وينبغي ان يعلم ان ما ضرب الا عمرا زيد اضعف من ما ضرب الا زيد عمرا لان فيه رعاية الاصل من تقديم الفاعل وفي ما ضرب الا عمرا زيد خلاف الاصل ولا يخفى ان قوله لاشتمالها الى آخره من قصر الموصوف على الصفة فانه من قبيل قصر المتكلم وقت الاشتغال على الكراهة ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه لا وقت اشتغالها باب كامير ودفاع لحاجب من تتمة المقصور فالقليل قاصر ويمكن ان يعلل الحكم بان المقصور بمنزلة امر واحد والفصل بين اجزاء بالمقصور عليه كالفصل بين اجزاء الكلمة وبعض النحاة منع التقدم محالهما ايضا وجعل ما ضرب الا عمرا زيد كلامين تتعقد بوضرب زيد في جواب من ضرب ولا يخفى انه تكلف وقال المصنف هذا النقد بر باطل لانه يفيد الحصر في الفاعل ايضا ومنعه البعض لان المقدر يحال على اداة القصر وقال الشارح ان السوال المقدر يقتضي الجواب باستيفاء الضارب حتى لو ضرب زيد وعمرو وقلت في جواب من ضرب عمرا زيد لم يتم الجواب فقال نعم يمكن التزام القصرين في هذه الصورة والتزام انه لا يقدم المفعول مع الاعلى الفاعل الا اذا اريد القصران هذا وتقول ان ايراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام بل يتجه على مواضع متعددة هي مذاهب جماهير النحاة منها زيد معطي عمرا درهما فانهم جعلوه في تقدير اعطاء درهما في جواب ما اعطاه ومنها زيد معطي غلامه امس درهما في جواب ما اعطى ولا يمكن التزام الحصر فيه اذ لم يرد واعلى الكسائي قوله بان المنصوب مفعول الصفة دون الفعل المقدر بانه ينوب للحصر ومنها قولهم ان زيدا ضرب الناس عمرا في تقدير بر بضرب عمرا

في جواب من يضربه ومنها قوله في ليبك يزيد ضارع انه في تقدير يبكيه ضارع في جواب من يبكيه
ومن البين ان ليس المعنى على انه لا يبكيه الا ضارع ولو التزمنا القصرين في ما ضرب الا عمرا
زيد على مذهب بعض النحاة لم تكن المخالفة بين السكاكي وذلك البعض في مجرد توجيه
النصب بل في معنى التركيب وحينئذ يرجح قول السكاكي ومن تبعه لانهم لم يقولوا بذلك الا بعد
تحقيق المراد بالتركيب والبعض اقرب بالغفلة عن انه يلزمهم القصر بتقدير السؤال فالتحقيق
ان السؤال عن مقتضي الحصر لو لم يكن مقدرا ناشيا من الكلام فانك في تقدير من يبكيه مثلا
في ليبك قاصد تعيين الفاعل المتروك سائلا عن عموم الباكي فانك تريد من يبكي يا ليكا
الذي قصدت الامر به بقوله ليبك فتامل **ووجه الجميع** اي السبب في افادة النفي
والاستثنا القصر او طرد الجميع وطريقته فيها في الجميع اي جميع صور القصر من ما هو بين
المبتدا والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل الي غير ذلك وانما اقتصر على بيان الوجه
في النفي والاستثنا لان وجه القصر في العطف بين وانما راجع الي النفي والاستثنا او الي العطف
فزيدا ضرب في معنى ما ضربت الا زيدا او زيد اضربت لا غيره واقتصر على البيان في المفرغ
لان البيان فيه بجعله مردودا الي غير مفرغ فاذا بين فكانه بين غير المفرغ ايضا **ان النفي في**
الاستثنا المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل الا وشغل عنه
بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق اي تفرغ العامل لو على الحذف
والايصال اي المفرغ له ونحن نقول هو الذي فرغ عن اعرابه ليشغل باعراب المستثنى منه
والاولى ان يقولوا ففرغ العامل قبل الا وشغل عنه المستثنى ليشمل ما انا الا قايم بل الاولى ففرغ
عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى ليشمل ايضا ما قايم الا انا فان العامل فيه بعد الا
لان العامل المعنوي مع المبتدا لا مع الخبر فتامل **بعد لا** الاولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير
ويستغني عن قوله وغيرها لا الي آخره **يتوجه الي المقدر** ليلا يلزم النفي من غير منفي عنه عام ليتناول
المستثنى منه وغيره وليلا يلزم التخصيص من غير مخصص فنقول القول بتقدير المستثنى منه في ما يجي
في بحث الايجاز والاطناب من قوله تعالى لا يحيق المكر السيئ الا باهله من امثلة المساواة وما
الشارح به من ان تقدير المستثنى منه اعتبار يحوج الي دعاية اليه امر لفظي هو لعزل عن نظر صاحب
المعاني الا ان يراد بالتقدير في هذه العبارة ما يساق الذهن اليه ويرجع اليه تفصيل المعنى من غير تقدير
في نظر الكلام فتامل **مناسب للمستثنى في جنسه** بان يقدر في ما ضرب الا زيدا احد لا حيوان
او شي حتى لا يلزم في القصر مجي حمار وفي ما اعطيته الا جبة لباسا حتى لا يلزم فيه اعطاء رهم فالمراد
بالجنس ما يعد في العرف جنسا ويقال للمستثنى المشارك للمستثنى فيه انه من جنسه الا ترى انه
لا يقال للحمار انه من جنس الانسان ويقال له من جنس زيد مع انه حيوان كزيد ويقرب
منه ما يفهم من قولهم الجنس الي الجنس يميل فمن فسره بما لا يصدق على المستثنى فقد بعد **وفي صفته**
اي كونه فاعلا او مفعولا الي غير ذلك ولا يخفى ان في قوله في جنسه مسامحة لان المقدر يجب
ان يكون جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا تصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد

فالمراد مناسب له في كونه جنسه وان القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر
اعم الاشيا لحصر القصر وايضا المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاني احد الا زيد ليس
مناسبا له في صفته مع افادته القصر وان في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان
مقدار ما توجه اليه النفي وهو امر مهم لا ينبغي الغفلة عنه **فاذا وجب منه** اي من
ذلك العام **شيء بالا** لشي او وجب بشيء منه بالا كما في ما جاني الا زيد فانه لم يوجب من
العام شيء بل اوجب لشي منه **جا القصر** ضرورة بقا ما عدا ذلك على ما كان عليه من
تعلق النفي به **وفي انما بوخر المقصور عليه** لو قال ابدا الاستغني عن قوله **ولا يجوز تقدمه**
على غيره اما من التجويز وهو الانسب بقوله بوخر وانما من الجواز **للالتباس** اي الالتباس
المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام فان قلت مع تقديم المقصور عليه نبقى
المعنى والالتباس ابهام المقصود لا تعيين غير المقصود قلت لو سلم فالمراد انه لو جاز تقديم
المقصور لزم الالتباس وتعيين غير المقصود بعد الجواب ناخير المقصور وفيه انه في صورة
جمع لا مع انما الالتباس مع التقديم فلو قيل انما ضرب عمرا زيد لا بكر لم يلتبس قال الشارح
المحقق وههنا نظر لوجود تقديم المقصور مع انما كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر
الضرب على زيد كما قال ابو الطيب ما اسما لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي
ما ذكرناها الا لذة ويمكن الجواب بمنع ان انما هنا للقصر انما القصر للتقدم هذا وفيه ان
في الكلام بان انما في هذا التركيب لا قصر فيه وفي انما جاني زيد لا عمرو للقصر تحكما **وغيرها**
كالا في افادة القصرين اي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف بانما
وذلك ان تزيد بالقصرين المبتدا والخبر والقصر بين غيرهما وهو اقرب **وفي اشتراع مجامعة**
لا قد تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه والاولى الاقتصار على قوله وغيرها لا اذ فيه
تكثير المعنى بتقليل اللفظ لانه يفيد المشاركة في جميع احكام الا الي منك الايجاد والانشا
وانت الذي تفعل ما تشا لا بتمثل ولا تلجى الا بك ولا تعني المذابر فع الحاجة الا بين
يديك انت المستغني في معرفة افتقارنا عن الاستفهام وانت المنزه عن ان يكون شي
منك في حيز الابهام انما خبرا مورنا وانعم علينا بشرح صدورنا ووفقنا للاجتناب
عن المناهي وارزقنا بمعرفتك حقايق الاشيا كما هي يا كريم الذي لا تخيب راجيا ولا تخيب
من فضله منا ديا ولا مناجيا **الانشا** اي هذا باب الانشا وقوله ان كان اشتراك الكلام كالاخبار
على ذوي الافهام وقد سبق في اول الفن بيان الانشا كالخبر والتمني في قوله وانواعه كثيرة
منها التمني لمعنى كلام يدل على التمني فقوله اللفظ الموضوع له لبيان ضميره راجع الي التمني
بمعنى الحالة التي تحدث بهذا الكلام او المراد بان اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام
على ان اللام للغرض وعلى هذا التيا ما غير التمني وقد يقال لا انشا بمعنى القا الكلام من
الخبري كالاخبار وهو بمعزل عن هذا المقام وان ظن الشارح انه المراد وكيف لا وقد عرف
من اول الفن الاول ان الانشا الذي اعتبر في التبويب هو قسم الكلام والتمني والاستفهام

الانشا

مثلا لو بات معنى إلقاء الكلام المفيد للتمني مثلا حتى تجعل الانشائية قيدا للمعنى منقسما اليها
وما دعا الشارح اليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له ليت لم يبد عنه بحق فان القا
كلام للتمني ليس الموضوع له ليت كما ان نفس الكلام ليس كذلك ان كان طلبا جعل الطلب
كالخبر اسما للكلام استدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لم يقبل وقته لان الطلب
السابق لعني الكلام وهذا الطلب بعني اخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضي السعي
في تحصيله لو لا مانع من الاستحالة او البعد كما في التمني وذلك الاستدعاء لا يعني لتقلب
الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيا او غيره ففي غير التمني يجب ان يكون حصوله بعد
الطلب واما في التمني فقد يكون حصوله قبل الطلب كما في قولك ليت زيدا لم يخرج
اولزمت فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح
ان يقال استدعي مطلوبا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد استدعاء صحة
الطلب لا استدعاء نفسه والمراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد شرط الطلب
او صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب واعلم ان قوله استدعي
مطلوبا احتراز عن احدهما وهو الاظهر انه يتوقف على عدم حصول المطلوب وثانيهما انه
يطلب من المطلوب منه مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر قوله ان كان طلبا ما هو
قسيمه لان المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور فوايده واصالته بخلاف
قسيمه فانه في الاكثر اخبار وضعت موضع الانشاء كصيغ العقود وافعال المدح وافعل التعجب
وعسى والقسم واما جعل مطلق افعال المقاربة للانشاء كما ذكره فلا يصح اذ كاد زيد يخرج
يحتمل الصدق والكذب وكذا طفق زيد يخرج وكذا رب رجل لقيته وكم رجل ضربته
وان كان لانشاء التكثير في خبر الخبر ورب لانشاء التقليل فيه لكن لا خرج به الكلام عن احتمال
الصدق والكذب ولا يتعدى الانشاء منه الى النسبة فعد الشارح اياها من الانشائيات
كما ينبغي لان انشاءها ليس مما نحن فيه ولعل لانشاء الترجي وتجعل الكلام انشائيا وانواعه كثيرة
لم يرد بالكثرة ما ينبو عنه صيغة جمع القلة فانها على ما ذكره المصنف خمسة ومنها التمني
واللفظ الموضوع له ولا يشترط امكان المتمني لا يشترط امكان المطلوب في شيء
من اقسام الطلب بل يكفي زعم امكانه في ما سوى التمني ولا يشترط فيه زعم الامكان ايضا
بل يصح مع العلم بامتناعه وقد عرفت توجيه مثله فتذكر والمراد بالامكان ان كان الامكان
الذاتي ففي دلالة قوله معمول ليت الشباب يعود عليه بحث لان في امتناع عود الشباب
نظرا وان اريد الامكان العادي فنفي الاشتراط المذكور قاصر اذ لا يشترط الامكان الذاتي ايضا
بل يصح في المستحيل بالذات وكما لا يشترط الامكان لا يشترط الامتناع وخص الامكان بالنفي
لانه يتبادر الوهم الى اشتراط امكانه لما تقرر انه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين
طلب على وجه التمني وطلب لا على هذا الوجه في الفتاح انه يجب في تمني الممكن انه لا يكون
لن طمع والا كان ترجيا وفيه بحث لانه لا طلب في الترجي وانما هو طمع وترقب فاذا كان طلب

المرجو على سبيل المحبة كان هناك تمن وترج فاذا اتى بليت فقد افيد التمني دون الترجي
واذا اتى بلعل فقد افيد الترجي وقد يتمنى بعل كان المناسب ايراده في المعاني المجازية
للاستفهام الا انه لما تعين ذكر لو ولعل هناك ناسب ذكر هل هنا استيفاء للالفاظ المجاز
للتمني نحو هل من شافع فيشفع لنا شفيع حيث يعلم لا شفيع قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة او لا سبيل
الى الاستفهام عن وجود الشيء مع العلم بنقيضه اتى بها للتوقف التجوز عليها لاخذها
في مفهوم المجاز ولا يصلح قرينة معينة لان العلم بعدم الشفيع لا يوجب الحمل على التمني
لجواز ان يكون للاستبعاد او لاظهار شدة افتقاره الى شفيع وترك ذكر القرينة المعينة
لعدم توقف المجاز عليها وانما توقف عليها صحته ولكم يهتدي صاحب المفتاح والعدو
الى هل لكمال العناية بالتمني حتى ينزل منزلة ما لا جزم بانتفايه ومنه قوله تعالى فهل لنا
من شفعاء فيشفعوا لنا كناية عن الكفار ولا يخص ذلك بهل بل يكون بالهمزة ايضا كقوله

∴ الا سبيل الى عز فاشربها ∴ الا سبيل الى نصر بن حجاج ∴

وقد صرح به ابن الحاجب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالاولى وقد يتمنى بحرف
الاستفهام وقد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب اراد بقوله بالنصب نصب
القرينة الصارفة عن الحقيقة فان المضارع بعدها انما ينصب بعد الاحيا السنة واما
القرينة المعينة للتمني فهو ان استعاره لو للتمني من بين السته قد شاعت دون غيره
والعلاقة كون كل منها لتصور غير الواقع واقعا وليس القرينة المعينة ان المناسب
للمقام التمني كما ذكره الشارح لانه يحتمل المقام التحسر على انتفا الاتيان فتكون لو
مستعارة للنفي وانما يعد لي التمني الى لو استعاره والامتناع في المثال
المذكور تحتمل ان يكون باعتبار الاتيان وان يكون باعتبار التحدث وقيل لو مصدرية
مختصة بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو يدهن اي يتركن وكثيرا ما يستغني
باختصاصها بما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها فقوله لو تاتيني متقدير ودوا ان تاتيني
قال السكاكي كان حروف التقديم في الماضي والتحضيض في المضارع وقيل التحضيض
يستلزم التقديم على فوته في الماضي او على عدم فعله قيل الحض والتقديم في الماضي
يوجب التحضيض على فعله في المستقبل فهي لا تنفك عن تقديم وتحضيض وهي هلا والا
بتلبب لها همزة على عكس قراءة هياك نستعين في اياك نستعين ولولا ولوما ما حودة
منها مركبتين مع لا وما المزيدتين جعلهما مركبتين مع ما تغليبا لهل والا وانما جعل
الماخذ هل ولو مع ان ما ولا ايضا من الاحزاء المدار في الاخذ هما وانما زيدتا تابعا لهما كما يظهر
من قوله لتضمنها معنى التمني اي جعل زيادة ما ولا علامة ارادة التمني فهما مع احدها
لا ينفكان عنه فزيادتها لالتزام التمني اياها وليس المقصود مجرد رد حروف التحضيض الى
هل ولو حتى يكون خارجا عن نظر المعنى متعلقا بعلم الاشتقاق بل المقصود التنبيه على ان
التمني المقصود بها قد تجعل ذريعة الى امر اخر وهذا من اسرار هذا الفن لا يرضى الالمعي فيه

ان يبونه مثله و يرشدك الى هذا القصد قوله **ليتولد** تغليبا للتضمين **منه** اي التمني **في الماضي التقديم نحو هلا اكرمت زيدا او في المضارع التحضيض نحو هلا تقوم** فان **قلت** التمني **طلب الشيء** على سبيل المحبة و محبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه او حرصه على فعله فكيف يتوسل به الى التحضيض و التندم **قلت** التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فوجب ذلك بلاخفاء و لله در معرفة المصنف زبدة مقاصد المفتاح و لطف تنقيحه لكلامه حيث لخص كلامه في هذا الموضع على هذا الوجه و هو في خفا الدلالة عليه بحيث يكاد يتأمل في صحة نقله و لهذا اشتغل الشارح بتصحيحه و نحن اعتمدنا على ذكا الناظر في كلامه المتأهل للنظر فيه و لمعرفة مرامه و نحن نقول الاحسن ان يجعل لا و ما ايضا من ماله مدخل في التندم و التحضيض و لا يجعل لا مجرد امارة على قصد التمني لما مع انه لم يتبين مناسبة لما بكونها علامتين و جهة لاختيارها دون غيرهما و ذلك بان يقال ما و لا للتمني تحسرا على ما فات و ما سيفوت كانه قال ليتك فعلت ما فعلت و ليتك تفعل لا تفعل **و قد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت** لا اختصاص له بالعل بل هو مشترك بين هل و لو و ليت **نحو لعلي احج** من حة نصراي قصدك **فازورك بالنصب لبعد المرجو** اي لبعد ما من شانه ان يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر و الا لم تكن لعل مستعملة في التمني بل في الترجي **عن الفصول** و قال السيد السند ان المراد المرجو بلعل و معنى التمني به جعل الترجي به في حكم التمني و لا يخفى انه بعيد و الاقرب ان يبقى بلعل لقرب المتمنى من الحصول فكانه قريب من الرجاء و لا يبعد ان يقال استعمال لعل في المثال المذكور لان القصد مرجو و الزيادة بعيدة لانه ليس في هذا القاصد فللحكم مناسبة ليت و مناسبة بلعل فروعي الجهتان باستعمال لعل و نصب ازورك و لطفي بك فطنة لا يخاشي من القاء دقايق تحتوي بها من له كعب اعلى **و منها** اي من انواع التطلب **الاستفهام** و هو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل به اداة الطلب فلا يصدق على افهم فات المطلوب به ليس له طلب فهم ما اتصلت به لان اداة الطلب صيغة الامر و قد تخلف بالفهم و ليس المطلوب به طلب فهم مفهوم زيد قايم و سمي استفهاما لذلك و هذا الطلب على خلاف طلب سايرالاثار من الفاعل فان العلم في علمي مطلوب المتكلم و هو اثر المعلم لكن بطلب فعله الذي هو التعليم ليترتب عليه الاثر و كذا في اضرب زيدا المطلوب مضروبية زيد و يطلب من الفاعل التاثير ليترتب عليه الاثر و في ازيد قايم يطلب نفس حصول قيام زيد في العقل لان الاداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمي فان الاداة فيه متصلة بالتعليم **و الالفاظ الموضوعة له** اي لغرض تحصيل الاستفهام و الا فليس الاستفهام المعنى المطابقي للاسماء الهمزة قد مر انها الاصل و البواقي متفرعة عليها كما تقرر في موضعه **و هل عقب الهمزة** بها لكمال مناسبتها و عقبها بقوله **و ما و من** لذلك و كان الانسب جمع كم معها **و اي و لم و كيف و ابن و اني و متى و ايان** فبعضها لطلب التصديق اي ايقاع النسبة و انتزاعها

و بعضها

و بعضها لطلب التصور اي ادراك سواها و بعضها بعدها قال الشارح المحقق و لكون الاهم اهم قدمه فقال **فالهمزة** و نقول نقدتها هناك ليكون التفصيل على طبق الاجمال فاجعل ما ذكره في سلك ما ذكرناه في مقام الاجمال و لقد حق القول بان في التاخيرات **لطلب التصديق** قد ظهر وجه لتقدمه على التصور فادركه ان كنت من اهل التدبر و هناك وجه اخر هو انه ليس طلب التصور الا كلام ظاهري و لا طلب الا للتصديق و سنحققه لك ان شا الله تعالى و نجيبك من التخيير **كقولك اقام زيد** قدم الفعلية لان الاستفهام احق بها **و ازيد قايم** و الم يقم زيد و ازيد ليس بقايم و من مقام يستفهم عن الايجاب الاه و يبعده الاستفهام عن السلب و يرجح احدهما على الاخر رغبة المتكلم به و الاهتمام بوقوعه **او التصور كقولك** في طلب تصور المسند اليه **ادبس في الانا مر عسل** فانك تعلم ان في الاشيا و المطلوب تعيينه **و في** طلب تصور المسند **اني الخابية دبس ام في الزق** فانك تعلم ان الدبس محكوم عليه بالكينونة في احدهما و المطلوب التعيين قال السيد السند كون الاستفهام لتطلب التصور كلام ظاهري مبني على التوسع لوجهين احدهما ان الجواب في السوال ادبس في الانا مر عسل لم يرد في تصور السايل شيا و ثانيهما ان الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لعين و هذا التصديق يخالف التصديق بثبوته لاحدهما و الثاني لا يتبع عن طلب الاخر لانه لم يحصل له و نحن نقول مطلوب البليغ بتركيب الخبر افادة النسبة الخارجية بين محمول و موضوع و لاحضارهما و تصويرهما طرق مختلفة فشانه ترجيح طريق على طريق لاقتضا المقام فما يتعلق بهما من خصوصيا تهما لتحصيل تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لاحد الامرين هو التصديق بالثبوت لعين اختلف الموضوع فيه بحسب المقامين و تعيين الموضوع في احدهما ليحصل تصور الطرف على وجه فيه خصوصيه لتكون فايدة الخبر اتم فالمجيب بالتعيين عن سوال ادبس في الانا مر عسل يجعل ذات الموضوع متصورا باحدهما ليكون حكمه اتم فالمطلوب بالسوال تعيين طرف حكمه من العموم الى الخصوص ليصير تصديقه اتم فليس بعدد التصديق في نظر البليغ و ان اقتضاه الترقيق الفلسفي و لو سلم فالمطلوب ليس التصديق بل تبديل التصور و تغيير التصديق يلزم من تبديله و لا يلزم من توجه الطالب الى شي توجهه الى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سوالا عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنيا على التوسع و ليس المقصود بالجواب الا تصوير هذا الطرف ليكون التصديق بالنسبة اتم سواكان التصديق الاتم تصديقا اخر او عين الاول و ان تاملت حق التامل لا تجد فرقا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله دبس و بين قولك من اول الامر في الخابية شي اي دبس فكما ان التطرق في التفسير ليس الى تحصيل تصديق بل الى تحصيل تصور ما الشي بخصوصيه فكذلك جواب السوال لتحصيل تصور الموضوع المبهم بخصوص الدبس لا اظنك في ريبة مما اوضحناه لك مع مزيد

التنبيه

ان لم يكن بين بصرك لجديد ومشاهدة للحق غشاوة التقليد ومنه التوفيق والتاييد
ولهذا اي لكون الهمزة اي لطلب التصور **لم يقبح ازيد قائم** كما قبح هل زيد قائم لان قبح
هل زيد قائم لابهامه طلب التصور مع انه لم يحي له وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى به
فيوهم ان ايلاء الاسم للدلالة على انه المسئول عنه وذلك الابهام لا يضر في ازيد قائم **او عمرا**
عرفت كما قبح هل عمرا عرفت قال الشارح المحقق وذلك لان التقديم يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها
تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد
قائم فلا اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق
غايته انه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد قائم لطلب التصديق
ويكون ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويرد على هذا انه علل قبح هل زيد قائم بان هل
بمعنى قد لا بانه مختص بطلب التصديق كما سيجيء وهذا انما يتجه على ما علل به القبح دون
ما علل به لان زيد قائم وان لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق
باصل الحكم بل لا يصح عند السكاكي لكن ازيد قائم يستدعي ان يكون التصديق حاصلا باصل
الحكم ويكون تقديم زيد لتعلق السؤال به والا فالاستفهام بالفعل اولى ولذا لم يقبح
ازيد قائم لكن عمم العلة في قبح هل زيد عرفت عند السكاكي والمصنف ما ذكره لا ما ذكره
وكان الاولى ان يقول ولهذا لم يستقبح ازيد قائم ام عمرو ولم يقبح الى آخره **والمسؤل عنه بها**
اي بالهمزة **هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا** ام اكرمته واما المجرد اضربت زيدا فالمطلوب فيه
التصديق والمتبادر ان الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به
بل على ما هو الاصل فيه **والفاعل في ائنك ضربت زيدا** اذ لو كان السؤال عن صدور الضرب عن
الفاعل لقيل اضربت اذ لا فائدة في ذكر انت ولان الاستفهام بالفعل اولى **والمفعول في ازيدا**
ضربت المفعول يعم الخمسة الا المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله والاستفهام عن المفعول
المطلق المحدود جواب جلسته بفتح الجيم وكسرها مع التصديق باصل الفعل فحسب واما عن
المبهم فلا نحو اجلوسا جلست وكذا الحال نحو اراكبا انت جئت وخبر كان نحو اقياما كان
زيد واما البواقي فلا يتصور فيها ان يلي الهمزة ولا يخفى على من له دربة في نحوه **وهل**
لطلب التصديق الا في لطلب الايجاب قال الرضي هل لا تدخل على النافي لاصلاحه
قلت كانه لرعاية اصله لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على النافي **فحسب** اي
اذا عرفت انه لطلب التصديق فحسب فهي تختص بالجملة الفعلية لان ضمه ليس رفعا لانه ينافي
بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وانما ليس كان من طرقه
وتدخل على الجملتين **نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد** وقاعدا عمي بتكرير المثال
دفعا لتوهم التخصيص بالفعلية من كونه في الاصل بمعنى قد وكون هذا الاصل مرعيا
فيمنع عنه الدخول على الاسمية خبرها فعل واشار باختيار هل عمرو قاعد

على عمرو وقعد الى فتحه ولو مثل هل زيد قايم لكان الاشارة اوضح **ولهذا امتنع هل زيد قائم**
او عمرو اي استعمالها مع ام المتصلة لانه يكون حينئذ لطلب التصور لوجوب حصول التصديق
مع ام المتصلة مع انها مع يطلب بالاستفهام تعيين هذا المبهم ومنه يعرف سر منع النحاة ايراد
هل مع ام المتصلة **وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس**
الفعل في الايضاح لما تقدم اشار به الى ان تقديم المفعول للتخصيص ولا يخفى ان التخصيص
يستدعي ثبوت الحكم وخطا المخاطب في قيد من قيود الكلام قال الشارح وانما لم تمتنع لاحتمال
ان يكون زيدا ضربت من قبيل حذف العامل والتفسير لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالضمير
هذا ولا يخفى ان هل زيدا ضربت على هذا ليس متعينا للقبح بل هو دائر بين ان يكون قبيحا او ممتنعا
الا ان يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح شرعا قال الشارح وقيل لم تمتنع لاحتمال
ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام به غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سم
ان الطالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الجيب المبني على قصد الاهتمام
دون الاختصاص ولا قايل به هنا وفيه انه اذا كان احتمال الاهتمام دافعا للقبح فلا يصح الحكم
بقبح هل زيدا ضربت وتحتمل كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعي ان يكون احتمال
الاهتمام مجامعا مع القبح فيصح ان يجعل وجها لحكمه بالقبح دون الامتناع وانه لا فرق بين
وجه الجيب المبني وقولنا هل زيدا ضربت فان في الثاني ايهاما للناقص فان غلبة الاختصاص
فيه يوجب الحكم بعلم المتكلم باصل الحكم وهل لحكم بجهله به بخلاف الاول على ان في الثاني حمل
المخاطب على جواب آخر خطا هو التعيين بخلاف الاول على ان في الثاني فانه لا بد عوا الى جواز
دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته **لجواز تقدير المفسر قبل زيد** جوازا غير مرجوح
وانما قيدنا الجواز لانه الفارق بين زيدا ضربت وزيد ضربته اذ الجواز مشترك قال
الشارح بل التقدير قبل زيد ارجح لان الاصل تقديم العامل قلت ولا يستفهام بالفعل في
وجواز هل زيدا ضربته مما يشهد له كلام ابن الحاجب حيث جعل النصب مختارا بعد حرف
الاستفهام في الضمير على ما شريطة التفسير لكن الرضي حكم بعدم جواز حذف فعل هل
اختيارا وايضا يرد على قوله دون ضربته ان انتفاء هذا الوجه للقبح لا يوجب عدم قبحه
لان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلول عما لم يقترن دليل على انحصار العلة فيه هـ
وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في رجل عرف واجب وان اصله عرف
رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وفيه بحث
لان اعتبار التقديم والتاخير فيه لانه لا سبب سواه لكون المبتدا نكرة وهو منتف مع حرف
الاستفهام لانه يصح وقوع نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدا صرح به الرضي قال الشارح المحقق
وانما لم نحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف وفيه ان الحكم بالقبح على هذا
مشكل لانه ليس فيه قبح عدم اشتغال المفسر بالضمير على ان فيه نجاة عن تكلفات ارتكبها السكاكي

لتصحيح وقوعه مبتدا ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لانه لا يجعله للتخصيص
كما عرفت واللازم باطل باتفاق النحاة وفيه انه هل يبالي السكاكي لمخالفة النحاة معه وانه
فليقبح طردا للباب قال الشارح ان انتفاء علة مخصوصة لا يستلزم انتفاء الحكم نعم هذا الوجه
لا يستلزم قبحه وفرق بين عدم الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بان مراد
المصنف انه يلزم السكاكي ان لا يقبح وكل من له اهل رجل عرف لهذا الوجه يعني يلزمه ان لا يكون
وجهه جاريا في جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه او ابطال
حكم ينسب اليه لمقتضي وجهه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف
وهل زيد عرف بان هل يعني قد في الاصل والاصل اهل وقد جاء على الاصل في قوله اهل
عرفت الدار يا فتيان وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام وقد يقع في الخبر
كقوله تعالى هل في على الانسان اي قد اتى فلما التزم ترك الهمزة ثابت منابها في الاستفهام
وقد من امور لا تنفك عن الفعل المذكور فلذا اما هو بمعناه فبقي بعد صيرورته بمعنى الاستفهام
على اصله فلم يفارق الفعل الا بالحذف ولا بالفصل في كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلبت
عنه لما تجده فان قلت ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثاني متضمنا معنى الهمزة
والاول بمعناها قلت لم يرضوا ببقاء معنى قد فيه لما يوجب امتناع دخوله على الجملة
الاسمية وكان اختصاص اهل بطلب التصديق ايضا نشا من كونه في الاصل بمعنى قد
الذي هو لتحقيق السنة او تقليلها ولا اتصال له بالمفردات وهي اي كلمة هل تخصيص
المضارع بالاستقبال قال الشارح لحكم الوضع كالسببين وسوف هذا وفيه انه لو كان لحكم الوضع
لكان مخصصا للماضي ايضا بالاستقبال مع انه ليس كذلك قال الله تعالى فهل وجدتم ما وعد
ربكم حقا الا ان يقال وضع هل للمستقبل فاذا دخل المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل
خروج شيء من وضعه بخلاف ما اذا دخل على الماضي فانه لا بد اما من خروج الماضي عن وضعه
او خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل لانه ركن الكلام والقياس يقتضي تخصيصه بالجملة
الاسمية ايضا بالمستقبل فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك لان التقييد بهذا الحال
يخصصه بزمان الحال اذ المتبادر ثبوت الاخوة في زمان الحال والعامل يقارنه وفيه ان
تخصيصه المضارع بالمستقبل لا يلزم عدم دخوله على المضارع المفيد بما جعله حالا كما لا يستلزم
عدم دخوله على الماضي الا ان يقال تصرف هل سابق على التقييد بالحال فان قلت كونه
بحكم الموضع مختصا بالمستقبل منع دخوله على الحال اذا كان مستعملا في معناه وهو هنا للانكار
دون الاستفهام اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب حال الاخوة قلت التزم بهذا المقتضي
للوضع حين دخوله على المضارع وحمل الرضي امتناع المثال لامتناع كون هل مستعملا في الانكار
وقد وهم البعض من تخصيصه المضارع بالمستقبل انه لا يدخل لا على المستقبل وقد عرفت
فساده ولاختصاص التصديق بها الباء داخل على المقصور وتخصيصها المضارع بالاستقبال
هو المقصور عليه وقد جمع في العبارة بين استعمالي التخصيص كان له مزيد اختصاص

فليقبح سان

اي ارتباط

اي ارتباط فافهم بكونه زمانيا اظهر كالفعل الاظهر هو الفعل ولم يقل مزيد اختصاص بالفعل
ليظهر وجه مزيد الاختصاص قال المصنف اما الثاني فظاهر وأوضحه الشارح بقوله واما
اقتضاء الثاني اي تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا
وكانه عرض بالمفتاح حيث قال ولا استند عاية التخصيص بالاستقبال يحتمل ذاك وانت تعلم
ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات لان الذوات من حيث هي
هي ذوات فيها مضي وفي الحال والاستقبال استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة
بكونه زمانيا اظهر كالافعال هذا ووجه المواخذة عليه انه توضيح للواضح بالخفي لان ه
التخصيص بالمستقبل انما هو للمضارع وهو فعل وهذا لا يرد لان التخصيص بالمستقبل
لا يحتمل غيره وهو المضارع والجملة الاسمية فكونها مخصصة المضارع بالمستقبل لا يقتضي
مزيد الاختصاص انما يقتضيه لو كان التخصيص مختصا بالمضارع فلا بد من اثبات ان الاختصاص
بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح المطلوب ولا بد في بيانه مما ذكره
السكاكي كما سيتضح لك ثم قال المصنف واما الثاني فلان الفعل لا يكون الا صفة والتصديق
حكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات لا الذوات واحال السكاكي
معرفة توجه النفي الى الصفة دون الذات الى علوم اخر واختلفت الآراء في تنقيح هذا
الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فمنهم من اراد الاجسام والعوارض ومنهم من اراد
الحقايق والعوارض والاول اراد بالعلوم الطبيعيات والثاني علم الكلام وفي تفصيلها
ليس الا وصمة ذوي الاحلام فطويناها على عزها وان كنت تشتهيها فعليك بحواشي السيد
السند على الشرح فليكن ما لنا عليها من التعديل والجرح في ساعة الطرح والاطراح ولما
اضطر السيد السند في تنقيحه ادعى ان الذات والصفة معنى يتم به الكلام وان لم يثبت في اللغة
مشاهير الائمة وهو ان المراد بالذات المستقبل بالنومية وبالصفة ما لم يستقل ويكون
معنى حرفيا وهو في النفي والاثبات النسبة الرابطة وحينئذ صح قول المصنف والفعل لا يكون
الا صفة بخلاف الاسماء فانها ذوات لانها وضعت لمعان مستقلة صالحة لان يحكم عليها وبها
ونحن نقول عنه مندوحة اذ المراد بالصفة المحمول لان المراد به الوصف ابدا لانه ملحوظ
على وجه الثبوت للغير وبالذات الموضوع لانه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شان
الذوات ومن زاول علما حق فيه حقيقة النفي والاثبات علم انهما يتوجهان الى المحمولات
ويتعلقان بالموضوعات فانت في زيد قائم اثبت القيام لزيد لا زيدا الشيء وفي ما زيد قائما نفيت
نفيت القيام عن زيد لا زيدا عن شيء والفعل لا يكون الا صفة لانه اعتبر الحدث فيه مسندا
ابدا بخلاف الاسم فانه ربما تعرض له النسبة الى شيء وربما تعرض له النسبة الى شيء وربما
لا تعرض فقول المصنف والفعل لا يكون الا صفة مما له مزيد مدخل في تخريج كلام المفتاح
اي بخلاف الاسم فانه ربما يكون صفة وربما يكون ذاتا فلها مزيد اختصاص بالفعل لا خفاء
لكونه للتصديق ولكونه للتخصيص بالمستقبل لان التخصيص في المضارع اطوع لانه رفع

لاحتمال المراد والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية فما يشعر به كلام الشارح من حصر
الاسماء في الذوات ليس كما ينبغي فان قلت النفي والاثبات لا يحققان الحملية فكيف صححت
انها لا يتعلقان الا بالصفات قلت لا نغفل عما سمعته من تخصيص السكاكي والمصنف الحكم
في الشرطية بالجزاء ان قلت الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفاعل
قلت حقق في تلك العلوم ما يفارق جهة الى المحمولة فلا تنازعنا للعقلاء وما ينبغي
عليه ان زمانية المستقبل اظهر من غيره من الافعال لامكان حدثه تميز على نظر البصير
متماشيا مع الزمان متجزيا بتجزيه على حسب اعداد الآن وهذا هو السر في اختصاصه
بالاستمرار التجددي ولهذا اي لان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فعل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر علم انه منه ان الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقا انه يكون بمعنى
التمني فلما علما لم يتعرض لما فيما سيجيء من بيان المعاني المجازية من فعل تشكرون ورد فعل
انتم تشكرون مع ان انتم فاعل فعل محذوف وفيه تاكيد للتذكير بل ليس انتم تشكرون
جملة اسمية او فعلية مكررة لما عرفت من فتح هل زيد قام فاذكره السيد السند في شرح
المفتاح من قوله سواء كان انتم تشكرون اسمية او فعلية مكررة ليس كما ينبغي لان انتم
تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت ان فعل انتم تشكرون
مراده الرضي لان ابراد ما سيتجدد في معرض الثابت لم يكن بقلل ابراز المتجدد من عدم
الابراز وان اكد الى تاكيد وفيه خفاء ومن انا نتم شاكرون وان كان للثبوت لان هل
ادعى للفعل من الهمزة فتركه مع اداه على ذلك الكمال من تركه مع الهمزة ولهذا
لا يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ اذ الظاهر هل ينطلق زيد او هل زيد ينطلق
بتقدير الفعل فالعدول بلا نكتة لا يحسن ومعرفة النكتة لا تكون الا للبليغ وفيه نظر اذ
معرفة نكتة نوع من الكلام لا تتوقف على البلاغة التي هي ملكة الاقتدار على تاليف كل
كلام بليغ فتامل وكان ينبغي ان يقول لا يحسن الا من البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ
لا يحسن من البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الا منه لا يحسن ايزيد منطلق
لانه يدعو الى الفعل وان كان دعوته دون دعوة هل الا ان نقصان الحسن معها
اقل فكانه للتنبيه على هذا خص الحكم بها والاحسن بيان المفتاح حيث قال والخطاب
مع الهمزة في ازيد منطلق اهون وكان منشا ترك المصنف اياه الغفلة وهي اي هل
فتمان بسيطة ولا يخفى ان هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة الطالبة للتصديق
ايضا فتمان الا انه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلهذا خص بها التقسيم
واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم وهي التي تطلب
بها وجود الشيء يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العي ثابت كقولنا
هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة

دايمة

دايمة والمراد وجود شيء لشيء نفيا او اثباتا وكذا المراد بوجود الشيء فقولنا هل الحركة
لا موجودة بسيطة وهل الحركة لا دايمة مركبة كذا في الشرح اقول قد سمعت ان هل
لا تدخل النفي فهذا التقسيم فاسد وان اراد بالنفي العدول فالمحمول في قولنا الحركة هي
لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود امران في مركبة شرا قول جعل هل الحركة
دايمة هل المركبة كلام ظاهري اذ المحمول فيه الوجود والدوام جهة القضية
الا ان الجهة والمحمول اديا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق فاحد
في البسيطة شيئا هي الوجود وغيره وفي المركبة ثلاثة اشيا المحمول والموضوع والوجود
اقول هذا اكلام ظاهري حال عن التحصيل اذ المعتبر في كل قضية سوى الوجود الرابطي
امران فلا يتحقق ما محموله الوجود ان تكون بسيطة بالنسبة الى ما محموله غير الوجود هي
والقول بان المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود فكانهما امر واحد تكلف جدا وكانه
من هنا وهم من قال في قضية محمولها الوجود لا نسبة في القضية ولا تركيب الا من
الموضوع والمحمول لان الوجود يرتبط بنفسه ولا يحتاج الى اعتبار رابط ولذلك يقال
زيد هست ولا يقال هست است والاحق بالاعتبار ان البساطة دايرة على ان مطلوب هل
البسيطة ليس الا مشتملا على المصدق بوجود لشيء ووجود شيء له لا يثبوت شيء لشيء
اذ كان غير الموجود فرع ثبوته لكنه انما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود ايضا فرع ثبوت الشيء
كما هو المشهور ويكون لحق انه مستلزم وجود الشيء وان كان بعد الوجود المحمول
فافهم متاملا تاملا وافيا والباقية من الفاظ الاستفهام لطلب التصور الاولى ان
يقول فحسب قال الشارح وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها تصور شيء احر وهذا لا يصح
في حق اني فانه لا يطلب بها الا ما يطلب بكيف او ابن كما سيظهر فيطلب باشرح الاسم اي
شرح مفهومه وانه لاي معنى وضع فحق الجواب ايراد مفرد اشرادف مفهوما لاسم امر مجمل
فاذا اجيب بمركب دخل في الجواب تفصيل ليس من دواخل المسئول عنه فاذ المربوجد
مفردا اشر عدل الى المركب والمراد بالاسم ما يقابل المسمى اذ شرح المفهوم لا يخص المقابل
للفعل والحرف وبعد ان يقال لا يمكن ان يجاب بمفهوم الحرف بعينه عن السوال بما لانه
ليس قابلا للحكم به ولا بمفهوم الفعل لانه وان حكم به لكن على فاعله لا على المسئول فالسوال
عنها سوال عن مفهوم اسم منطبق على مفهوم بما فيقال ما معنى من وما معنى ضرب ويجاب
بانه الابتدا او الضرب المقترن بالماضي فلذا اكتفوا بقولهم شرح الاسم كقولنا ما العنقا
فيجاب بما يعينه ولو بلغة احزي وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية انسب او ماهية
المسمى الاولى او حقيقة المسمى لان الحقيقة المهية الموجودة ولا ترتيب بين هل البسيطة
وما الطالبة لتفصيل المهية الاعتبارية ولا نخرج عن البيان ما زيد حيث يجاب بالانسان
ولا ما الانسان والفرس حيث يجاب بالحيوان لانه سوال عن حقيقة المسمى وتتبع هل
البسيطة الطالبة للوجود في الترتيب بينهما فالمحتاج الى السوال عن مفهوم الاسم

بخلاف المركبة فانه مشتمل على التصديق بوجود الشيء اه

طلع

اجالا او قد يسال عنه تفصيلا فيقال ما الكلمة فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد وهذا سؤال
عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى بالاسم وقد يسال عنه من حيث هو لذلك كما سمعت وكما
يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي لانه تفصيلا لما اندرج
في بيانه **او عن الوصف نحو ما زيد وجوابه الكريم** واما اذا اجيب بانسان فمو سال عن
الجنس ونحوه وفي الحديث سيروا وقد سبق المفردون فقيل وما المفردون يا رسول الله
قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسال **بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل**
اي ابشر هو ام ملك ام رجبي وفيه نظر لانسلم انه سؤال عن الجنس وانه لا يصح الاكتفا
بالجنس في الجواب كذا في الايضاح وبرده قوله أتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن
قلت عموا ظلاما ويمكن ان يجاب بانه ليس جوابا بل يلقي المخاطب السايل بغير ما يتطلب تنبيها
على انه المهم له لانهم ظنوا انه سي فطلبوا تعيينهم فنبههم على ان لا يمكن لكم تعيينا وانما
غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسا وهنالك نظر اقوي وهو انه لو كان السؤال عن الجنس
لما صح لمن قال لك جاني انسان من هو مع شيوعه وصح السؤال عن جهل جنسه وهو خلاف
من هو **ويسال بأي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما** او احد المتشاركين
واحترز به عن المتشاركين في مال او دار فانه لا يسال باي عما يميزهما مالم يجعلا تحت
ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ومالم ينتبه له السيد السند قال في
شرح المفتاح هو التاكيد المشارك ولا بد في معرفة ما يعم في موضع موضع من مظانه
في قولك جاني زيد وعمرو لا ادري ايهما تقدم الامر الاعم لحاي اي لا ادري اي الجائين
تقدم قال الشارح قيل انه اذا اضيف اي ما يشار اليه كقولهم ايهم فعل كذا فجوابه اسم
متضمن للاشارة المحسية او اسم علم واذا اضيف الى كلي فجوابه كلي مميز لا غير هذا وفيه
نظر لان الضمير اذا رجع الى جماعة فيهم لابس ثوب ابيض ولا خفاء في صحة فعلهن له ثوب
ابيض واذا قيل اي انسان فعل كذا يصح ان يقال زيد فلا نعلم ما صحة هذا القول وههنا
بحث ذكرناه لك في من في الدار فتذكر **وبكم عن العدد** وفي الرضي عن العدد المعين
هذا فلا يصح ان يجاب عن قولك كم رجلا في البلد بالوف **نحو سل بني اسرايل كم اتيناهم من**
اية بينة الاية علي حقيقة الاستفهام فاد ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان العاقل
الحقيقة كما لا يخفى قيل تمييز كم من اية بينة زيدت من لانها تزاد للمفصل بينه وبين منصوبه
الفعل المتعدي المفاصل بين كم ومميزه وانكر الرضي زيادة من في مميز كم الاستفهامية وقال
لم اجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن لطايف الشرح انه قال في مقابلته وافق
سل بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة ويدفع كلام الشارح بانه يحتمل الا يكم الخبرية على ما ذكر
الزمخشري فلا يتم لسكاكي عليه ونحن نقول يجوز ان تكون من زايدة في المفعول وتكون كم مصدرا
اي كم مرة اتيناهم اية بينة **ويكيف عن الحال** اي الصفة فهو ابدا سؤال عن المسند وعن
الحال مثال الاول كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد اي على اي الحال يقوم قايما او قاعدا

ليست

ووجوده وتفصيل حقيقته لا بد ان يسال اولا عن مفهومه اجمالا اولا ويسال بعد الاجمال
عن تفصيله فقيل السوال عن وجوده لكان احسن او يكون فراغ من مسلك ثم اشتغال
باخر فان قلت بل الاحسن ان يسال اولا تفصيلا لان فيه قصر المسافة قلت لعل
المعرفة الاجمالية له تغني عن التفصيل لبداهتها وبعد معرفته اجمالا يتجه السوال عن الوجود
ولا يصح تقديم السوال عن الوجود على السوال عن الخصوص اذ بعد التصديق بوجوده
بخصوصه لا يحال للسوال عن الخصوص وهذا مراد من قال ما الشارحة للمفهوم اجمالا
متقدمة على هل البسيطة قطعا واما الشارحة المفهوم تفصيلا فالاولى تقديمها فلا
يرد عليه انه يكفي ما الشارحة تفصيلا للسوال عن الوجود فالواجب تقديمه احد الامرين
وبعد معرفة الوجود يتجه السوال عن الحقيقة اي الهوية من حيث الوجود اذ ربما تتفاوت
الهوية بالقياس الى الاسم والماهية بالقياس الى الوجود فرب ماهية لها لفظ او الاسم هي
عرضه فالموجود ورب ماهيه للموجود هي عرضية لهوية الاسم لانما اعتبرها الواضع
في وضع الاسم فربما كان عرضيا للموجود ثم قد يتفقان فان قلت فاذا اتفقا فلا معنى
للسوال عنها بعد معرفة الموجود اذ اعرف قبل مطلب هل بديهة او بالتفصيل قلت
ربما لم يعرف السايل الاتحاد فيسال نعم لا يجب الجواب بايراد الحد بل قد يكون الجواب
التنبيه على الاتفاق فان قلت فان احرز ان يكون الحد الاسمي رسما حقيقيا وبالعكس
فكيف صح ما ذكره الشيخ في الشفا ان الحدود التي توضع في اول التعاليم قبل اقامة
البرهان حدود بحسب الاسم وبعد اثبات الوجود تصير حدودا بحسب الحقيقة قلت
حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكرت قبل اثبات الوجود لا على المطلق والا نسب العلوم
الحكمية ما الشارحة لحقيقة المسمى لا يقال كما تقع هل البسيطة بين ما ان تقع ما الشارحة
بين هل المركبة وهل البسيطة فانه ما لم يعرف ان للفظ مفهوما ما استحال السوال عن
بيان خصوصيه اجمالا او تفصيلا على ما قيل وذلك مطلب هل المركبة فكما ان لهذا البسيطة
تقدما على هل المركبة كذلك لها تقدم على البسيطة بكله التقدم المطلق لانا نقول انا يسال
عن خصوص المفهوم بعد ان وجد اللفظ مستعملا في الموارد وحصل العلم بان له مفهوما
فلا يستغل هل في طلب ان له مفهوما فلذا لم يلتفتوا اليه ولم يتعرضوا له **ومن العارض**
المشخص لذي العلم الاظهر ان المطلوب من المشخص من ذي العلم **كقولنا من في الدار**
فيجاب بزيد فاذا المركبون الجواب بالمشخص يعدل الى مفهوم كلي مخصص في المشخص وليس
الاتيان به لانه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح لان المفهوم الكلي لا يفيد التشخص كقولنا
من في الدار فيجاب بزيد فيه بحث لان السايل يعرف مشخص زيد وتردد الكون في الدار
بنية وبين غيره وانما يطلب قصد بقاخاصا فنوكا لهمزة وام في السوال المتردد بين هم
الاشخاص في الكون في الدار **السكاكي يسال بما عن الجنس** سواكان من غير ذوي العلم او منه
تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب او نحوه وهذا سوال عن الجنس

اجالا

ولا يتوهم انه سوال عن الظرف لانه من الظروف لانه ليس منها وانما عد منها توسعا كما بين في محله
وبابن عن المكان وهو لازم الظرفية فاما ان يسال به عن المسند نحو ابن زيد واما عن الظرف
نحو ابن تسكن او من اين تجيء ومتى عن الزمان نحو متى القتال ومتى تخرج والزمان مر
باطلاقه يتناول الحال كما قول الشارح في شرحه ماضيا كان او مستقبلا يشعر بالتخصيص وتصحيح
عدم صحة قولك الان في جواب متى سفرك وفيه نظر وبابان عن المستقبل نحو ايان نجح وايان
نجح وقد خصه بالتمثيل لبنيه بالمثال على انه يسال به عن الامر العظيم مثل يسال ايان يوم
القيامة وان لم تستعمل تارة اي مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد تارة كالتقييد
كثيرا معنى كيف وتجيء بمعنى متى ايضا وهو كما جا بمعنى كيف قال الرضي وفسر الاية بالمعاني
الثلاثة واخرى اي تارة اخرى ولا يناسب وصف مرة بعد مرة باخرى فكانها استعملت
بمعنى مرة بمعنى من اين نحو اني لك هذا ذهب جماعة الى انها في معنى من اين لتمكن
تطبيقه على اي مذهب يراد فمن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويوبد كونها
بمعنى اين مجيء من اني لك كما في قوله من اين عشرون لغالب وههنا بحث شريف خفي عن
البصائر لولا انه لطيف وهو انه ليس شي مما ذكره ومما سيذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني
فان حقائقه وظائفه اللغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع فوائده المجازية نعم انه يتفرع
على حقائقه مزايا تتوقف معرفتها على معرفة الحقائق لكن لم يذكر شيا منها وينبغي ان يتنزل
واما الاستفهام فلاعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين اداوته من التفصيل وقد يبرز ذلك
في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند اذ الفرق بينها لحكم فتذكر ان هذه الكلمات
الاولى ثم هذه الكلمات على طبق الايضاح اذ لا داعي الى تاكيد الحكم كثيرا ما تستعمل في غير
الاستفهام منه الخبر ومنه الانشا وهل اراده غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة
التمثيلية فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها او من قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح
به المصنف لا سبيل الى تعيين احد الامرين بل الامر متوطن في موطن الاحتمال ولذا بينه
المفتاح على الابهام فقال وكثيرا ما يتولد من هذه الكلمات معان بمعونة مقارنات من هـ
الاحوال وبعد كون التجوز في تلك الكلمات هل وقع التجوز فيها بالاصالة او في متعلقاتها
اصالة وفيها تبعا كما اعتبر وا في استعارة الحروف لاشتراك العلة بين الاستعارة والمجاز المرسل
وكانه الى هذا اشار الشارح المحقق حيث قال وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من
اي نوع من انواعه مما لم احد حوله وعرض له المصنف حيث جزم بالتجوز في تلك الكلمات
بانه امر من عنده والسابقون قد تفوا وحمل السيد السند كلامه على استصعاب بيان
علاقة المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المجوزة له وقال متيحا ونحن نذكر في هذه المواد
ما يتضح به وجه المجاز فيها ونستعين به فيما عداها ثم استعمالها في تلك المعاني المعونة بالقرائن
والعلاقات اذ لو فات شي منها حرج استعمالك عن حيز الغلط والسداد الى مزلة العنف

بالشرط هـ

والفساد

والفساد وهل المستعمل مجرد تقليد العرب من غير اطلاع على السبب هو مصيب او كلامه معيب
يشبه ان يكون على الصواب كما يشم من جميع اهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب كالاستبطا
نحو كم دعوتك اريد به الاستبطا اللازم للاستفهام عن عدد دعايه اياه لان الاستفهام يستلزم
الجهل المستلزم لاستكثاره عادة اوادعا لان القليل منه يكون معلوما عادة والاستكثار يستلزم
الاستبطا عادة اوادعا كذا قاله السيد السند والاقرب ان الاستفهام المذكور يستلزم فرض
الكثرة وهو يستلزم الاستبطا والتعجب نحو ما لي لا اري الهدهد اريد التعجب لان الاستفهام عن
سبب عدم رويته كذا قال السيد السند والاقرب ان الاستفهام المذكور يستلزم فرض الكثرة
وهو يستلزم الاستبطا يستلزم قلة وقوعه والجهل بسببه اذ لا يستفهم عادة عن سبب ما يكثر
وقوعه وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب لانه كيفية نفسانية تابعة لادراك الامور
القليلة الوقوع المجهولة الاسباب وفي هذا المثال احتمال الحقيقة ومال اليه الكشاف والتنبيه
على الضلال نحو فاين تذهبون اريد به المبالغة في ضلالهم فقد استعمل في الاخبار المؤكد عن الضلال
ووجهه ان الاستفهام مبني على التجاهل المبني على انه من كمال بعد هذا المذهب عن الاختيار
لا يمكن العلم بانه مذهبكم فيفيد الحكم بضلالهم حكما مؤكدا في الغاية وفيه مع ذلك الاحتراز عن
مواجهتهم بالتصريح بالضلال وادخل في النصح ولعل هذا التوجيه اقرب مما ذكره السيد السند
من ان الاستفهام عن الشي يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا
واضح الضلالة بزعمك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه ووجه
ذهنه اليه تنبه لضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم
للتنبيه على كونه ضالا وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان
احداهما ان كونه ضالا امر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايهام ان المخاطب اعلم
بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السوال عنه والوعيد كقولك لمن يسي الادب الم
اودب فلانا اذا علم ذلك وانت تعلم انه يعلم ذلك اريد به انه يستوجب فوق تاديب فلان
لان الاستفهام يدل على ان اساة ادبه صار سببا للتشفي في ايلامه فعل بفلان كان تاديبا له
ويستلزم ذلك ان يفعل به فوق ذلك لتغيير الغير ولعل هذا اقرب مما ذكره السيد السند
ان هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزا اساة الادب الصادرة عن غيره عن
غيره وهذا التنبيه يستلزم وعيده على اساته الادب وفي العدول عن الاستفهام عن
الاثبات بان يقول ادبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايهام ان المخاطب اعتقد نفي المؤدب
فلذلك اقدم على الاساة وفيه من المبالغة ما لا يخفى هذا اقلت وفي اختياره على ادبك
احضار صورة تاديبه المهيب وتذكر قدرته لكن لا بد في ذلك من كون تاديبه الواقع
هائلا والمخاطب مثل من ادب اود ونه لينظهر جريان قدرته في حقه والتقرير
اي حمل المخاطب على الاقرار فان الاستفهام يحمل المخاطب على افادة ما يعلم والافادة
مستلزمة للاقرار وهو رجا التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وهو الاستعمال المشهور لكن الشارح

المحقق والسيد السند حكما بان المراد هنا هو الاول ولا قاطع لي فيه اذ يصح ان يكون الاستفهام
ليتقرر ويثبت لحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لان الاستفهام يستدعي توجهه اليه
واحضاره والجواب به وليكن هذا على ذكره منك وان لم يحمل التقرير عليه في هذا المقام
لرسوخك في التقليد **بايلا المقرر به للهمزة** اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب
على الاقرار او ما يثبت المخاطب فيه **كما مر** من التفصيل في حقيقة الاستفهام وجعل الشيخ
وتبعه كثيرون قوله تعالى انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم من امثلة التقرير قال الشيخ
لم يقولوا ذلك وهم يريدون ان يقرلهم بان كسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانه منه كان
وكيف وقد اشار والة الى الفعل في قولهم انت فعلت هذا وقال عليه السلام بل فعله
كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل كان الجواب فعلت او لم افعل هذا وكانه لم يكيف في كون
التقرير بالفاعل بايلايه الهمزة ولم يذكر لما ذكرا الشرح انه اذا كان التقديم لا للتخصيص يكون
الانكار لاصل الحكم لا لما ولي الهمزة وفيه نظر ومنهم من زاد في القرينة ان الغرض من الحمل
على الاقرار كان مؤاخذته به وهي لا تترتب على الاقرار بالفعل بل بانه كان منه وليس شيء من
الحمل على الاقرار بالفعل فيما اذا كان وقوع شيء من الفاعل مسلما ولم يكن معينا فيقر الفاعل
بانه كان الشيء الفلاني ينفع في غرض المؤاخذة واعترض المصنف بانه لا صارفية للاية عن
الحمل على حقيقة الاستفهام اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام
هو الذي كسر الاصنام واجيب عنه اولا بمنع انتفاء الدال في السياق اذ يكفي فيه حلفه بقوله
تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم مارأوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا
انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك منه
من حلفه ومن ذمه الاصنام وثانيا بعد تسليم انتفاء الدال في السياق يمنع استلزام انتفاء
الدال في السياق انتفاء الدال مطلقا وكفى دليلا على علمهم ما روي انهم هربوا وتركوه بين
بين الاصنام ليس معه احد لشتمه اصنامهم فخافوا ان يصيبهم بلية عظيمة من سوء ادبه
بالاصنام فتركوه وحده لتجزيه اصنامهم لسوء ادبهم فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه
يسرعون ليكفوه هذا وقد اقبل الشارح المحقق والسيد السند في هذا الجواب وفيه بحث
لان الكفار اعتقدوا اصنامهم اجل من ان يليدهم ابراهيم بنفسه فلعل حملوا كيده اصنامهم
على دعوة ربه الى ان يليدهم وجوزوا ان يكون الكاسر من آله ابراهيم فيكون التقديم
قصر قلب او جوزوا ان يكون بامره وحثوده ارسلها الهة لاعدائه فيكون قصر افراد واما ما ورد
فلعله لم يثبت عند المصنف ولو كان ثابتا لما احتاجوا الى اقراره بل كان يكفي لهم تاديبه
بالشاهد المشاهد وانما خص اشتراط الايلا بالهمزة مع ان هل ايضا للتقرير مما يليه لانه لا يتفاوت
الموالي لها بل يليها ابدا الجملة بتمامها وانما يتفاوت الموالي للهمزة فلعل يكتفي عن بيان الشرط
بخلاف الهمزة وكذا الاسماء الاستفهامية لانها للتقرير مما يسأل بها عنه لا للولي لها **والانكار كذلك**
اي بايلا المنكر للهمزة فقوله كذلك اما تشبيه بالتقرير او تشبيه بامر وغير الهمزة اما الانكار

نفس مد لولد كلمة الاستفهام او انكار نفس الحكم اذا كانت هل ولا اظنك الا مستغنيا عن التفصيل
في التمثيل والذي يجب التنبيه عليه ان ماذا ومن ذا وكيف ما لانكار نفس الفعل لا انكار المنكر
اولا مد لولها ويتوسل به الى انكار الفعل على اقبح وجه فاذا قلت ماذا ضربك او
فعلته كذا نفيت به الضرر مطلقا بنفي شيء يضر لانه لا يتصور الضرر بدون الضار
وكذا كيف يوذي اباك نفي لايذاء الاب بنفي الكيفية مطلقا اذ لا يتصور تحقق الشيء بدون
كيفية فهو من قبيل ما يجي من ازيد اضربت ام عمرا ومما جعل لانكار الفعل قوله قوله
أيقتلني والمشرفي مضاجعي قال الشارح فانه ذكر ما يعامن القتل فلو كان لانكار القاتل
وانه ليس ممن يتصور منه القتل وفيه نظر لجواز ان يكون القتل على ما قد يسبق الى الوهم
لما احتاج الى ذلك ونقول وكذلك لو كان لانكار المقتول وانكا وانه ليس ممن يتصور
قتله وفيه نظر لجواز ان يكون لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه القتل في هذه
الحالة لعدم تقاومته مع المشرفي او لانكار المقتول وانه ليس ممن يتصور قتله وهو
مع المشرفي ومنه قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة فان المنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا
ولي الفعل الهمزة لا كذا في الشرح وفيه انه حينئذ ينبغي تقديم الالهة اذ لا ينكر نفس الاتخاذ
ولا اتخاذ الاصنام لانه لا مانع في اتخاذها حطبا ويمكن ان يجاب بان اتخاذ الاصنام لا لمجرد
الالهة بل اتخاذها انبيا واعوانا او شفعا ايضا منكر فالمنكر الاتخاذ المعلق بها فلذا الاولى
الاتخاذ المقيد بها بالهمزة فان قلت قد جعل صاحب المفتاح افانت تكره الناس افانت تسمع الصم
من قبيل انكار الحكم دون الفاعل مع انه اولى الفاعل بالهمزة فلم يتم ان الانكار يتعلق بما ولي
الهمزة وعلل الشارح بان الانكار للفاعل بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه
في ذلك ولا انفراده به فلا يكون التقديم فيه للتخصيص فيه بل للتقوية لحكم المنكر وفيه
بحث لان اعتقاد الاشتراك باطل فلا وجه لانكار التخصيص الذي هو لرد الاشتراك فلا
وجه لذكر الاشتراك في هذا التعليل ويمكن دفعه بان انكار التخصيص بانكار فاعليته
المخاطب فليس انكار التخصيص مثبتا للاشتراك وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه
قلت اذا كان التقديم لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلي الهمزة لحكم كله لا للفاعل والعلاقة
بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي للباقة ان ما لا ينبغي مما لا يصدق العاقل بوقوعه في الماضي
او المستقبل او يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فافيد بالاحتمالي استفهام انه مما لا ينبغي وكذا
بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب ان الكاذب وان ادعاه احد لا ينبغي ان يصدق به غايته
الامر فيه الشك دون الدعوي وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عنه وهو
في احد الامرين لازمة وادعا انه مما لا ينبغي ان يقع يستلزم عدم توجه الذهن اليه المستدعي
للجهل به المقتضي الى الاستفهام عنه او نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم
توجه الذهن اليه المناسب للكراهة والنفرة عنه وادعا انه مما لا ينبغي ان يكون واقعا وقس
على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب هذا **ومنه** لم يقل نحو **اليس الله بكاف عبده** رد الوهم

انه ليس منه حيث قيل انه للتقرير وبين مراد القائل تقريرا للدفع اي اسه كاف لان الانكار
انكار النفي نفيه ونفي النفي مستلزم للاثبات وهذا اي كون التقرير لازما للانكار
مراد من قال ان الهمزة للتقرير بما دخله النفي وهو اسه كاف لا بالنفي وهو ليس اسه بكاف
عبده فان شئت جعلت الهمزة الداخلة على النفي للتقرير وان شئت جعلته للانكار وكلاهما
حسن ولا سبيل في شئ منهما الى الانكار كذا ذكره الشارح ولا يخفى عليك انه كما ان انكار النفي
اثبات انكار الاثبات نفي فيصح ان يجعل الانكار كله داخلا في التقرير فلا معنى لمن جعل التقرير
مقابلا للانكار ان يجعل الانكار كلها تحت التقرير ويمكن ان يدفع بان التقرير لا يتصور الا في بعض
صور الانكار وهو ما يعترف فيه المخاطب بالحق من نقيض المنكر فيحمل على الاقرار بما يعرفه
ويعترف به واما في صورة لا يعترف بالحق فنوع للانكار الصرف ولهذا قولنا التقرير بالانكار
وان يتحقق في بعض صور الانكار وفي قوله هذا مراد من قال الهمزة فيه للتقرير بما دخله
النفي انه لم يقل احد بذلك بل قيل الهمزة فيه للتقرير وفسره المصنف بالتقرير بما دخله
النفي لا بالنفي يظهر ذلك من الايضاح حيث قال بعد قوله للتقرير براي للتقرير بما دخله
النفي لم يقل لا للتقرير بالاثبات وكانه اسقط قوله اي للتقرير من المتن سهوا من الناسخ
قال الشارح ولما كان مقتضى قوله والانكار كذلك ان لا يكون المنكر الا يليه الهمزة نبه على صور
اخرى بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى يعني لا يلي فيها الفعل الهمزة ونحن نقول ينطوي
تحت ذلك التنبيه حل ما اشكل على السكاكي وتكلف لتصحيحه سيظهر لك في اثناء ما نحن بصدده
وتقديم المسند للقصر اي صورة اخرى مختصة بانكار الفعل بقي عليه في الايضاح وكانه اراد به
الاختصاص بالنظر الى انكار الفاعل وغيره اذ جريان صورة اخرى في التقرير ايضا ظاهر فانه
اذا اعتقد المخاطب الفعل في بعض المفاعيل واستفهم عنه للتقرير كان منجها فتقول للعاصي
يغفر الله فيكون اقرار المخاطب اقرارا بالفعل بل في حقيقة الاستفهام ايضا وهي نحو ازيدا ضربت
ام عمرا تقول لا لمن تردد الضرب بينهما من غير ان تعتقد على صيغة الخطاب دون الغيبة والا
لكان لغوا لانه لا لزوم التردد بالهمزة وام ولغات شرط اعتقاد المتكلم الحصر ايضا مع انه لا بد
منه اذ لا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه تعلقه بغيرها وكذا الفاعل ايضا نحو ازيد
ضرب ام عمرو وغيرها نحو في الليل هذا كان ام في النهار والمدار على انحصار الفعل في المذكور
المتلو سواء كان واحدا او متعددا مرددا قال في الايضاح وكذا قوله تعالى الله اذن لكم اذ من المعلوم
ان المعنى على انكار ان يكون فذكان من الله اذن فيما قالوه من عنوان يكون هذا الاذن
فذكان من غير الله فاضافوه الى الله الا ان اللفظ اخرج مخرجه اذ كان الامر كذلك ليكون
اشد لنفي ذلك وابطاله فانه اذا نفي الفعل عاد الى فاعله في الكلام ولا فاعل له غير ملزم
نفيه من اصله هذا وفيه رد على السكاكي حيث جعل الكلام لنفي اصل الفعل وجعل ما يلي الهمزة
مجموع الكلام لا الفاعل ليحمل المقدم على التقوي دون التخصيص ووجه الرد ان انكار
فاعلية الفاعل المختص يستلزم انكار اصل الفعل لانه صور الرد في المنتفي لا يحتمل التقوي

وبهذا

وبهذا عرفت وجه التعرض الموعود والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك
الامر الذي فذكان نحو اعصيت ربك او لا ينبغي ان يكون اي ان حدث ويتحقق هو
في المستقبل كذا في الشرح ولا وجه للتخصيص لان للتوبيخ على الحال محالا نحو اتعصي
ربك او للتكذيب في الماضي وقد نبه عليه بقوله اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم
بالبنين او في المستقبل كذا في الشرح والاظهر ان قوله او لا يكون اعم من الحال
والمستقبل وان كان نحو انلزمكموها للمستقبل والتوبيخ يحتمل ان يكون غير مختص بزمان
من الازمنة نحو اعاصي انت ربك اي لا ينبغي في زمان ما وكذا التكذيب نحو ارئيا متعمدا
اي لم يكن ولا يكون والتهكم نحو اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا فان فيه
تهكما به او بالصلوة والتخيير نحو من هذا او لهذا جئ بهذا والتمويل كقتادة ابن
عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
بلفظ الاستفهام ورفع فرعون والغرض من التمويل احضار شدة العذاب الذي
نجاهم منه تعظيما لنعمة النجاة والحجا بالمزيد الشكر عليها ولهذا اي للتمويل بالاستفهام
قال انه كان عاليا من المسرفين تربية للتمويل وفيه تاييد لهذه القراءة والاستبعاد
نحو اني لهم الذكرى كما دل عليه قوله وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
وبعد ما سمعت نبها من علاقات المجاز للاستفهام تمكنت من تخييل وجوه لم تسمع فلذا تركنا
المرء ونفسه فكلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على الحقيقة فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت
او تودي اليه الفطرة السليمة عن السقام وكذا اذ لم يمتنع حملها عن الحقيقة لكن ذلك
القرينة على ما يتوسل اليه بالحقيقة فتمسك بالكناية على حسب الدراية. فان ساحة الفكر
هناك رحيبة والفطرة السليمة فيما تستحسنه مصيبة. ولست صحتها مقتصرا على السمع
والطاعة اذ العقل فيه كمال البراعة ومنها الامر اي من انواع الانشاء الامر عبارة عن كلام
نامرة الدال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعا او ورد عليه لا تضرب فانه لطلب الكف عن
الضرب اذ عدم الضرب لا يطلب لانه غير مقدور وزيد لدفعه تقييد الفعل بغير الكف او ورد
بعدك وزيد لدفعه تقييد الكف بكونه عن المشتق منه او ورد بعدك عن الكف ولا يرد
انه لم يوضع كف للكف عن المشتق منه بل للكف مطلقا ولا يخفى ان تقييد الفعل بالمشتق منه
يغني عن تقييده بغير الكف عن المشتق منه وان تقييد طلب الفعل بغير لا بان يقال الامر طلب
فعل بغيره لا على جهة الاستعلاء بعد من التكليف وادفع للشغب وربما يجاب عن الاستغناء بالنهي
بمنع كونه لطلب الفعل لانه لطلب معنى حرفي ملحوظ بتبعية الغير ولا يقال له الفعل
وان اتحد ذاته بالفعل لانا نرى ان لا بد ان افعل ولا يقال وضع من للفعل قال الشارح لما اختلف
فجاء صيغة الامر لما وضعت قيل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما وقيل المشترك بينهما او
وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما وللاباحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة والاكثر على انها
حقيقة في الوجوب ولما لم يكن شئ من ادلتهم مفيدة للقطع اشار الى ما هو اظهر لقوله اما را

الاستعلاء اما بحسب العلو فظاهر او طلب العلو كذلك

للقدر

نه

فقال والاظهر وما جعله الاظهر هو الوجوب عند السيد السند لان الاستعلاء مختص
بالوجوب والقدر المشترك بين الوجوب والندب عند الشارح ونحن نقول لما اختلف في وجوده
ونظائره فقيل موضوعة للفظ الامر وقيل للدلولة لكن وضعا ثانيا واشتهر ان لام الامر
اللام المطلوب بها الفعل ولم يكن وضع زيد للفظ الامر هو ظاهرا اذ المتبادر خلافه قال والاظهر
ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليحضر زيد ونحو قوله تعالى فلتفرحوا على صيغة الخطاب
وغيرها نحو اكرم عمرا وزيد يكرم موضوعة لطلب الفعل استعلا اي طلب استعلا
في الصحاح استعلى الرجل اي علا واستعلاه اي علاه وظاهر العبارة اشتراط العلو كما هو
مذهب جمهور المعتزلة لا طلب العلو او عد الطالب نفسه عاليا كما هو مذهب ابي الحسين
لكنهم قصدوا بالاستعلا طلب العلو او العد عاليا حتى قال الشارح في هذا المقام سواء كان
عاليا في نفسه اولا وفسره بكونه على طريق طلب العلو وعد نفسه عاليا وكان صيغة لاستعلا
بهذا المعنى من مصنوعات المصنفين قال الشارح المحقق وفي هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلاثة الاول المعبر به باللام ومختص بالفاعل غير المخاطب والثاني ما يصح
ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دل على طلب
الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني
طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها
حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يبنوه امرا
تنبيها بين البابين وفيما ذكره احتمال احدها ان اختصاص المقترنة باللام بالفاعل غير المخاطب
تم بسند قوله فلتفرحوا الا ان يقال لم يفيد بالشاذ وبصيغ المجهول المخاطب الا ان يقال
لعله يدعي انها امر الغايب بصرف المخاطب وفيه ان الظاهر انه امر المخاطب بان يكون بحيث
يقع عليه الضرب فالاولى ان يجعل الجميع تحت قوله نحو ليحضر زيد وثانيها ان النحاة لم تسم
المقترنة باللام امرا بل للامر مضارعا مجزوما والامر عندهم ليس الا ما حذف منه حرف المضارعة
قال الرضي النحاة يسمون الامر كل ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف
المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء وهو المسمى بالامر عند الاصوليين اولم يطلب كذلك
فالصواب سماها الصوفيون على طبق ما في المفتاح وثالثها ان تسمية المستعمل في غير الامر
امرا لا يخص النحاة بل يعم جميع ائمة اللغة ويدل عليه ما سنذكره من كلام المفتاح ولشعر به
قول المصنف وقد يستعمل لغيره فتامل لتبادر الفهم عند سماعها الى ذلك وهل المتبادر
عند سماع المقترنة باللام من الصيغة او من اللام فيه تامل قال صاحب المفتاح واتفاق
ائمة اللغة على اضافة نحو قوم وليقم الى الامر يفهم لهم صيغة الامر ومثال الامر لا مر لا مرد ون ان
يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا بهذا وانما جعله ممدا الا دليلا لاحتمال ان تكون
الاضافة لنفس التبادر لا لكونها حقيقة فيه لكن الظاهر الاضافة الى الموضوع له ولم يلتفت اليه
المصنف لضعفه عنده حيث قال في الايضاح وفيه نظر لا يخفى على المتامل والنظر اما ما ذكرنا

وفيه

وفيه نظر لا يخفى على المتامل والنظر اما ما ذكرنا او فيه انه لا يخرجه عن الامداد وانما يسقطه عن
درجة كونه دليلا واما ما ذكره الشارح من منع كون الاضافة الى الامر لتعيين طلب الفعل
استعلاء بل لتعيين كل ما يصدق عليه نحو قم وليقم واضافة الصيغة من اضافة العام الى الخاص
واضافة اللام من اضافة الداخل الى المدخول بدليل استعمالهم ذلك في مقابلة صيغة
الماضي والمضارع وفيه ايضا ما مر على ان ما رايناه هو استعمال الماضي والمضارع في مقابلة صيغة
الامر وقد تستعمل لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن
فان قامت قرينة على منع ارادة معنى الامر فمجاز والا فكناية ولا يخفى عليك ان مباحث الامر
كالاستفهام ليس من فن المعاني وليس منه الا كالمتعدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا اثر
لها فيما ذكره وذلك الغير اما غير الطلب واما الطلب لا مع الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين قد اشتهر هذا المثال في الاباحة وسره غير ظاهر لان الذي
اشبه اذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى تحتاج الى الاباحة والعلاقة بين الايجاب والاباحة
ان الايجاب لا يتفك عن الصحة وفي التعبير عنها بالايجاب كمال المبالغة وترك الندب ربما
يشعر بان المصنف جعله داخلا فيما وضع له صيغة الامر وجعله من قبيل طلب الفعل استعلا
والتهديد اي التخويف وفي الصحاح مع دعوة والانذار الابلاغ من التخويف والعلاقة
بين الايجاب والتهديد ان ايجاب ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ولا يليق
الى ما توهمه عبارة المفتاح ان الاباحة والتهديد فيهما الطلب نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز
نحو فاتوا بسورة من مثله اذ ليس المطلوب اتيانهم بسورة لكونه محالا كذا في الشرح
ولانه لا ينفع الاتيان في دفع الريب المطلوب بالامر بل لنسبة العجز اليهم والمناسبة بين الايجاب
والتعجيز ان الايجاب يوجب السعي في المامور به والسعي فيه يظهر العجز والتسخير نحو كونوا قردة
خاسئين دليلين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا ويعرف التسخير من الاهانة بانه
في التسخير لا يتفك الامر عن الانقياد وفي الاهانة لا يتحقق المامور والتسوية نحو اصبروا
او لا تصبروا والفرق بينه وبين الاباحة انه في مقام توهم ترجح المخاطب احدهما والباقي
في مقام توهم المنع عن الفعل والعلاقة بين الايجاب والتسوية ان ايجاب احد الامرين يوجب
تسويتهما في الايجاب فاريد به التسوية والتمني نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي واخره
بصبح وما الاصباح منك بامثل انت للخطاب لتاويل الليل بالليلة او الليلات فان الملائمة
تعتبر على ما في القاموس او تاويله بالليلة لان المراد بالجنس الواحدة في الصحاح ليل وليلة
كتمر وتمرة وجمعه على ليال بزيادة الياء على خلاف القياس ونظيره اهل واهالي وقيل اصله ليلاء
لان تصغيره لييلة هذا وجنح الاشكال في تذكير الطويل ولا يبعد ان يقال اليارد لما هو
اصل اذ الصورة تردد الكلمة الى اصلها ولا يصح ان يكون اشباع الكسرة كما اشتهر لانه لا يكتب
الف الفاصلة من الاشباع وانما حمل على التمني لامتناع حقيقة الامر لان الانجلاء ليس مقدورا له
ولا يبعد ان يجعل من ظرافة الشعر جعل الليل منزلة انسان متصعب يجري على البخل بالمنع

للشاعر فلا ينجلي لاعتقاده ان الانجلا انتفع له فيقول انجلي بصبح فانك اخطات وليس الاصباح ا
الصبح منك بامثل اي افضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطا ووجه عدم فضل الصباح انه
لا تفاوت في شدة هوله بين المظلم والمضي او ان عينه تري النهار كالليل مظلما لازدحام الهموم
والاشارة الي القسم الثاني من غير الموضوع له اما من التمني ان كان من الطلب الغير
في مفهوم الامر اعم من التمني ويكون المميز قيدا للاستعلا واما من الدعا ان كان من الطلب
مقيدا بما يستدعي الامكان واختار الشارح الثاني ولا يتم الا بدعوي ان المتبادر منه هذا
الطلب قال الشارح انما حمل علي التمني دون الترجي لان الشاعر لا تطالبه تلك الليلة
لا طاعية له في الانجلا وذلك ان تقول لشدة هوله واضطرابه يتمني انجلاءه في اثنايه وذلك
الانجلا يستحيل والدعا نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل علي سبيل التضرع والالتماس نحو
لمن يسأوي كيف رتبة لاحاجة الي هذا القيد وكانه اراد مثالا منتفيا عليه افعل بدون الاستعلا
اذ مع الاستعلا امر ولا بد من قيد اخر يميزه عن الدعا هذا قال الشارح وفيه تعارف الالتماس
فيما يكون مع نوع من التضرع الي حد الدعا قلت فينبغي ان يقيد تعريف الدعا بزيد
التضرع ثم الامر السكاكي حقه الفور رجع السكاكي الامر والنهي في هذا الحكم لانه الظاهر من الطلب
فيكون كذلك الدعا والالتماس فالتعليل لاثبات الدعوي وتعميمه عبارة السكاكي لانه الاظهر
غيره الي الظاهر ليكون نظره خاليا عن شايبة تسليم الظهور ونبه السكاكي علي ذلك الظهور
بالنظر في حال اخويها الاستعلا والدعا فانه لا ريبة في الفورية فيهما ومما يوضح كونه للفور
ان الطالب لا يرضي بنقد المطلوب الا ضرورة وان الانتظار مهروب عنه ولتبادر الفهم
عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الي تغيير الامر الاول دون الجمع وارادة التراخي وهذا
علي اطلاقه لا يصح لانه اذا كان بالعطف يتبادر الفهم الي الجمع والتراخي كان يقال قيده
واقعدا وشرا فقد اوفا فقعد ويحتمل ان يكون داخلا في قوله وفيه نظر اي في قوله حقه
الفور والنظر فيه راجع الي النظر في دليله او في كل من دليله نظر لكون الظهور من الطلب
بلا قرينة ممنوعا ولان التبادر بلا قرينة بل الحال متفاوتة بالنسبة الي المقامات والسكاكي
دليلا اخر لم يذكره وكان حقه ان يذكر ليتم نظره وهو استحسان العقلا تاديب الخادم
اذا اخر الامتثال وذلك ان تقول ولا عتذار العقلا عند تاخير الامتثال ومنها اي من انواع
الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلا ولعلك تتفطن بما يتعلق به توجها ودفعا
ان كان الامر بيدك قوله حرف واحد في الاخصر قوله لا الجازمة وحدها والاولي وله
صيغة واحدة نحو قولك لا تفعل له يعلم انه ليس له صيغة اخري كما ان ليس له حرف اخري ولعله
احترز بتقييد الجزم بقوله وفي نحو قولك لا تفعل عن المولد وصيغة جمعي المونث فانها لا تجزم
فيلزم كونهما مبنيات ونبه بتقديم الظرف في قوله وله حرف واحد علي حصره الجازمة
في النهي وهو الامر لو اكتفي به لافادة معناه الحقيقي والمجازي برمته بلا حفا ولذا يحتج
اي النظر في قوله في الاستعلا وقد يستعمل في غير طلب الكف كما هو مذهب البعض

قال

او الترك

او الترك كما هو البعض فانهم اختلفوا في ان مقتضي النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
بالضد او ترك الفعل وهو نفسه ان لا يفعل قال الشارح المحقق والذهبان تغايرا بان يعني
لا ثمرة للخلاف ويدفعه ما ذكره السيد السند ان الخلاف مبني علي الاختلاف في كون
عدم الفعل مقدورا ولا وجه للاختصار علي قوله كالمقيد بكتوك لعبد لا يمتثل
امرك لا يمتثل امرك بي ومثال التسوية من النهي قد سبق وينبغي ان يبين ان حقه
الفور ليلا يتوهم انه كالامر في منع الفور فيه بمقتضي الوضع وقال السكاكي ان كان الطلب
بالامر والنهي راجعا الي قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه
المرة وان كان راجعا الي ايصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك وفي النهي له لا تسكن
فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات علي ما كان للمخاطب
عليه من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت
علي ذلك كذا في الشرح والاولي علي ما كان المامور عليه ليشمل نحو ليهدنا الله الصراط
المستقيم وهل هذا المعني سوي ما ذكر السكاكي من الاستمرار حتي يذكر معه كما فعله الشارح
فيه خفا وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي تجوز تقدير الشرط
بعدها مع اداته ولا بد من ذكر هذا القيد لان تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير اداته
نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا ولو قال تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير
الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط وهذا الشرط ينبغي ان يقدر بايسر
ولا يجوز التقدير مع ذكر جزء فلا يقال اكرمني ايا ي اكرمك بذكر مفعول الشرط والشرط
المقدر علي طبق هذه الاربعة فكل قيد يراد في الشرط يذكر في الطلب فيقال عند ارادة ان
تكرمني فايما اكرمني فايما وعند ارادة ان تكرمني في الدار اكرمني في الدار وهكذا او المراد
جواز تقدير الشرط مطلقا لان هذه الاربعة قرايني بخلاف الحذف في غيرها فانه لا يصح
اطلاق الحذف فيه اذ قد يوجد القرينة وقد لا توجد فالضابط فيه وجود القرينة والضابط
في هذه الاربعة وجود احدها لانه يستغني الحذف معها عن القرينة بل لعدم انفكاكها
عن القرينة فليس مقابلة قوله وفي غيرها القرينة مع قوله وهذه الاربعة الي اخره
باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهمه ظاهر عبارته وتحقيق القرينة مع الاربعة بما قيل
من ان الطلب لكونه فعلا اختياريا لا بد له من حامل عليه وذلك الحامل اما المطلوب المقصود
لذاته واما غيره اذ كان المطلوب مقصود الذاته واما غيره اذ كان المطلوب مقصودا لغيره
وهو الاكثر لان اكثر الاشيا يطلب لغيره غالبا فاذا سمع الطلب يتوقع بيان مسببه نحسب الخارج
لمطلوبه المذكور حامل علي هذا الطلب بتصوره وهذه العلة الغائية التي قالوا في شانها اول
الفكر اخر العمل وقد نظمه بعضهم نظما حسنا من قال نعم ما قال زعيم الدول اول الفكر اخر
العمل فاذا جا بعد الاربعة ما يصلح سببا للطلب لتفرعه علي المطلوب يجعل مسببا له وهذا
معني الشرط والجزا فيقدر الشرط اظهار المسببية المقصودة او لما قيل من ان كل كلام لا بد فيه من حامل

المتكلم عليه في قاعدة التكلم فان التكلم في قاعدة البيان في الكلام الخبري لافادة مضمونه
وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته قليلا وبما هو مقصود لغيره غالبا فاذا
ذكر ذلك الغير بعد ما فيه معنى الطلب فهم افادة تزتبه على المطلوب وهذا معنى الشرط
والجزاء لا يخفى تنزيه هذا الوجه عن الاول لان الاول مبني على ان الطلب فعل اختياري
لابد له من حامل عليه والثاني ان الكلام في عرف ارباب اللسان لابد له من حامل عليه
سواء كان ما يفيده طلبا او غيره والسيد السند ظن انهما وجه واحد وخطأ الشارح المحقق
حيث جعلهما وجهين فجواز تقدير الشرط بشرطي التفريع المذكور وفصد السببية وكانه
دل عليه بالامثلة ولا يذهب عليك ان حذف الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق
بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام كقولك ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
الاولى اي ان يكون لي لانه المفهوم من الطلب وابن يبتك فازرك اي ان تعرفنيه
الاظهر اي ان اعرفه لان السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب او بدونه لا يقال وهذا
التقدير لا يتم على استفهام فانه لا يجري في قولك اذكرني اكرمك فانه لا يصح ان التقدير ان
تعرفني او ان اعرف اكرامك اكرمك بل ان تذكرني اكرمك لانا نقول السببية بين ما
بعد الطلب والمطلوب والمطلوب في الاستفهام انما هو فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام
على الفهم لا يتقدر الشرط وان تفرع على المفهوم واكرمني اكرمك اي ان تذكرني ولا تستحيي
يكن خيرا لك اي ان لا تستحي واما العرض كقولك الا تنزل تصب خيرا فولد من
الاستفهام يريد انه لا حاجة الى عد العرض بعد عد الاستفهام لدخوله تحت الاستفهام
هكذا يستفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان المراد بالاستفهام ما يكون بمعنى
على حقيقته اذ لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات فلا يغني ذكر الاستفهام عن ذكره فالاولى
ان يقال المراد ان العرض في التقدير محمول على اصله وان كان يشاركه في اقتضاء الشرط وبيان المفتاح
علام لهذا المعنى جدا حيث قال هذه الابواب الاربعة تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعد
واما العرض فليس بابا على حدة وانما هو في مولدات الاستفهام نعم يجب ان العرض ايضا يعين
على تقدير الشرط لانه لا بد لغرض النزول من فائدة اي جعله محمولا على اصله ولما كان المقصود
النزول لا النفي فالمذكور في الحقيقة الاثبات فلذا يقدر الشرط مثبتا مع انه يجب التقدير بتقرير
الامور الاربعة من جنبي تلك الامور ان مثبتا فمثبت وان منفيا فمنفي فلا يجوز لا تلفرند تدخل
النار عند الجمهور خلافا للكسائي ونحن نظن ان لا خلاف بينه وبين الجمهور اذ هم لا يجوزون
تقدير المخالف للاربعة لقرينتها وهو جوز مع القرينة وقبل تقدير المثبت بعد المنفي
اقرب من تقدير المنفي بعد الامر لاشتمال النفي على الاثبات دون العكس فاسلم تدخل النار بعد
من لا تلفرند تدخل النار وفيه ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فالامر بالشيء ايضا يشتمل على
ذكر عدمه بهذا الاعتبار **ويجوز في غيرها** اي تقدير الشرط في غير المواضع الخمسة **لقرينة**
قلت وكذا مع القرينة لو لم تقدر من جنبي المذكور من الخمسة **نحو** ائتني اكرمك

اولى

اولى فالله هو الولي اي ان اراد واولى بالحق لاظهران الشرط المقدر ان اراد واولى لان قوله
هو الولي للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لحصر الولي بحق والظاهر انه قصر
قلب بدليل اما اتخذوا من دون الله اي متجاوزين عن الله فانه ظاهر في ترك الله واتخاذ غيره
وليا لكن الشارح جعله قصر افراد وقد يمنع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع
فالله هو الولي على ما قبله لان الاستفهام المستفاد من قوله اما اتخذوا للانكار فيؤول الى
النفي اي لا يليق ان يتخذوا من دون الله ولي فالله هو الولي واجاب عنه الشارح المحقق بانه
ليس كل ما فيه معنى النفي حكمه حكم ذلك النفي اذ لا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب
زيدا فانه اخوك بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكاري وانما يحسن بالواو والحالية
والجواب بعيد عن التحصيل اما اولا فلان ما ذكر في بيان ان ليس كل ما فيه معنى النفي حكمه
حكم ذلك النفي مما لا يفيده لان معنى لا تضرب زيدا ليس معنى النهي بل نفي اللياقة فالشرط
المقدر بعده ان لا يليق ان تضرب زيدا ليس معنى النفي فنوا خوك بخلاف النهي فان الشرط المقدر
بعده ان لا تضرب زيدا فهو اخوك ولا خفاء في ان نفي الضرب يصير سببا لبقاء الاخوة دون نفي
لياقة الضرب فانه لا يجامع الضرب ولا يبقى معه الاخوة واما ثانيا فلان النفي المذكور غير حق
لان ما فيه معنى النفي حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك النفي بلا شبهة واما ثالثا فلان
ورود منع القرينة لا يتوقف على ان يكون حكم ما فيه معنى النفي حكم ذلك النفي بالحالة بل
يكفيه جواز ان يكون كذلك وهما بحث وهو ان ما مر انه لا يجوز تقدير الشرط بعدها
باعتبار معانيها الحقيقية يدخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها للقرينة مع انها
في سلك الامر لان النحاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشملها عندهم وان اريد
به انه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل **ومنها** اي من انواع الطلب
الندا اي الكلام المستعمل في طلب الاقبال وبيان حقيقته وظيفة لغوية ومجازاته ببيانه
ونكات اختيار الحقيقة او مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
وقد تستعمل صيغته اي اعني صيغة يختص بهذا الكلام وتسميته هيئة الكلام صيغة غير ثابتة
وكانه كون الندا بمنزلة مفرد من مفردات المنادي له في انه الغرض من ذكره اطلق اسم
الصيغة عليه **في غير معناه** اي معنى المنادي الموضوع له مع بقاء الندا بان ينقل من قسم الى
قسم كاستعمال ما للندا البعيد لندا القريب وبالعكس واما مع الخروج عن الندا مطلقا كالمعاني
المذكورين ومنه ما ذكر للتنبيه على ان المنادى حاضر في القلب لا يغيب عنه نحو

يا سكان نعمان الاراك تيقنوا ... بانكم في ربع قلبي سكان

فجعله مستعملا في ندا البعيد كما فعله الشارح بعيد ومنه المستعمل في التحسر والتوجع ومنه
التنبيه ومنه التولة والتحير ومنه الاستغاثة ومنه التعجب وجعل قوله في غير معناه مخصوصا
بالقسم الثاني كما فعله الشارح لا داعي اليه **كالاعزاء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم**
فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اقباله على زيادة التظلم وبث الشكوى

بعد منع الاربعة اذ اريد بها جواز تقدير الشرط صح

ولذا لا يذكر له المنادي له والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل ملتزم الحذف
لحذف الندا او الشايع فيه اي وقد يعدل عنه الي مضاف او علم او معرف باللام وفي كون
المعرف باللام منادي لنصبه وللام وفي كون العلم منادي لنصبه دون البناء على الضم
مزيد تكلف ولذا انكر الندا في الاول ابن الحاجب ولتفصيله كتب النحو وتنال الغاية
منه لو نلت شرحنا على الكافية ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الاصلي منقولا الى
من الاعراب دون الاغراض خصه بقوله اي منحصصا من بين الرجال بنبهنا على انه
تمثيل في موضع الحال ثم الخبر قد يقع موقع الانشا طلبا كان كالامثلة المذكورة او غيره مما
كالخبر الذي يذكر للمدح او الذم او التحسر او التعجب اما التفاؤل بابرازه في صورة الحاصل
او اظهار الحرص في وقوعه حتى كانه تخيل اليه حاصلا كما مر من قوله ان ظفوت
بحسن العافيه فهو المرام فهو تنظير والدعا بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما معا بان
يقصدهما معا او على سبيل البدل بان يقصد احدهما والاظهر ان الدعا من يعرف هذين
النكتين يحتملهما سواكان بليغا او لا وحمل البليغ عليه بعيد او للاحتراز عن صورة الامر
لئلا يؤدي الي سوء الادب والاولي او للاحتراز عنه صورة الاستقلال ليشمل الاحتراز عن
صورة النهي ايضا وفيه ان الدعا بصيغة الماضي يحتمله ايضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك
ان تجيب بان صيغة الماضي لا مدخل له في الاحتراز عن صورة الامر والمعود مجال اذ القلة
لا تجب ان ترجع الي جميع الاغيار ولك ان تقول يكفي هذا القدر من الفرق لتلك
لتخصيص الاحتمال بالسابقين تامل او حمل المخاطب على المطلوب بان يكون ممن لا يجب
ان يكذب من التكذيب اي ينسب الي الكذب الطالب فانك اذا جئت بالجزم ارادة الطلب
ينسب الطالب الي الكذب نظرا الي ظاهر اللفظ كذا قيل ولا يخفى انه تكلف والاحق الادق
ان في التعبير عن ايتني عند بقولك تاتيني عند دعوي ان المخاطب يبادر الي الاجابة لا محالة
حتي يتحقق ان يعبر عن الطلب عنه بالخبر فلو لم تمثل لم صرت في هذه الدعوي التي تضمنها
التعبير بالخبر كاذبا قال الشارح فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له
ويحتمل بعضها الكناية هذا وفيه ان اللفظ لا يكون محتملا للمجاز والكناية لانه ان وجدت
القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فمجاز بلا شبهة والا فكناية كذلك تنبيه الانشا
كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة لا في الجميع فان التاكيد في الانشا
ليس للشك او الانكار من المخاطب ولا يترك التاكيد لخلوه عن الايقاع والانتزاع بل لانه
بعيد عن الامتثال او قريب منه فليعتبره اي فليقس الانشا الناظر على الخبر وجعل
الشارح ضمير فليعتبره الي الكثير اي فليعتبر وليرع ذلك الكثير الناظر في الانشا الي
مبنيت علينا بفضل الخطاب واحسنت الينا بفضل معرفة الكتاب واجبت اسئلة المحاقق
احسن جواب نسالك ببيانك وصل الطلاب الي الصواب وتبيانك به كمال الاتصال بحسن المآب
وكمال الانقطاع عن الجهل والخطا والاضطراب الي آخر لهاتذنيب بجر بل الثواب

واكرمنا

هذا ما وجدناه على الشرح لانا لم نجد غيره
جملة وليس بكلام الا ان اسناده ليس مقصودا
لذاته

واكرمنا بالتوفيق لاعمال تنجينا عن وبيل العقاب الفصل والوصل اورد قوله الفصل
والفصل على ما ذكره طبق في تفصيل الابواب الثمانية قال الشارح قدم الفصل لانه الاصل والوصل
طاري عليه والوجه ما ذكرنا وهذا وجه للتقديم والتفصيل لا في هذا المقام كما لا يخفى على من
يعرف المقام الوصل عطف بعض الجمل على بعض قدم تعريف الوصل على عكس ذكرها
وعلى خلاف المفتاح لانه وجودي سابق على العدمي في المعرفة ولا بعد ان يقال يقدم الفصل
تارة ويؤخر اخري ليدل بتنوعهم بالتزام تقديم احدهما ان له مزية في باب البلاغة على الاخر
وبلاغته عبارته مشعرة بان الوصل والفصل مختصان اصطلاحا بالجمل والمقتضيان لهما
جارية في المفردات ايضا فلا ينبغي التخصيص اصطلاحا ونحن نفهم من عبارة المفتاح عدم
اختصاصهما بها وانما الاصل في الجمل حيث قال يميز موضع العطف عن غير موضعه في الجمل
هو الاصل في هذا الفن وان حمله السيد السند على ان المراد ان بحث الحال خارج عن الاصل
متفرع على الفصل والوصل وبالجملة لا يقتصر على رعاية جهات العطف وتركه فيما بين
الجمل واحفظها في المفردات ايضا ليلا تكون بمعزل عن البلاغة وكيف يظن ان عطف الجمل
التي هي اخبار المبتدا او احوال لصاحب او صفات لمنعوت وتركه مبنيان على احوال دون ما في
المفردات كذلك وقد وافقني في ذلك السيد السند حيث تكلم في وجه الفصل والوصل بين
مفردات في خطبة شرح المطالع وقد اختار الجملة على الكلام ليشمل ما له محل من الاعراب
والصلة بلا كلام ولم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا يتاتى
جمل اربع مترتبة بحيث يعطف كل ما قبلها بما يناسب الاثنتان الاوليان والاثنتان الاخريان
فيعطف في كل اثنتين اولا ويعطف الاخريان على الاوليان لان مجموع الاخريين يناسب مجموع
الاوليين ونظيره في المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف اولا الاخر
على الاول والباطن على الظاهر لجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول
والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزايهما والمراد بالجمل ما فوق الواحد ليشمل عطف
احد الجملتين على الاخري وحمل الجمل على جمل تكون في العالم لا يليق بالعالم والفصل تركه
اي ترك عطف بعض الجمل على بعض ومن شانه العطف اذ لا يقال الفصل في ترك عطف
الجملة الحالية على جملة قبلها اذ ليس من شان الحال العطف على ما هو قيد له نعم انه رتب
على التعريف بيان الاحكام اشارة الي ان معرفة الحكم بعد معرفة الشيء فقال فاذا انت
ورتب العطف ثلاث مراتب مرتبتان منها قريبتا التناول ومرتبة بعيدة على طبق ما في
المفتاح الا انه جعل المرتبة الاولي ما لا محل للجملة من الاعراب والمفتاح ما يكون العطف
فيه بغير الواو والحق مع المفتاح لان العطف بغير الواو لا يطلب شرطا فهو اقرب تناولا على الاطلاق
وما له محل من الاعراب تجتمع فيه حين العطف بغير الواو جهتا قرب واتفاق في جعل احدي المرتبتين
بالجملة بمحل من الاعراب ولا يخصر فيه اذ الموصل في جملة انت بعد جملة هي صلة موصول
اسمي او حرفي وقصد تشريك الثانية للاولي عطفت على الاولي كالثانية بعد ما له محل من الاعرا

بلا تفاوت فتقول الذي ضرب وقتل وعجبت من ان ضربت واكرمت فمحل نقول فاذا اتت
جملة بعد جملة فاما ان يكون لها محل من الاعراب او لا ولقد ضمن بيانه وجو
تقديم للعطوف عليه وعلى الاول ان قصد تشريك الثانية لها في حكمه اي في حكم
الاعراب بان تكون مشاركة للاولى في جهة الاعراب ويكون اعرابهما من جهة واحدة ولا من
الحيز الثاني ولا الحال الثانية ولا الصفة الثانية مشاركا للاولى في الحكم اذ جهة الاعراب
في كل منهما مناقضة لاية في سابقه بخلاف التابع فلا يشكل انه قصد تشريك الثاني للاول في الاخبار
المتعددة ونظائر هما مع انه ترك العطف عطفت عليها كالمفرد اي كما ان العطف مقام قصد
تشريك المفرد مقبول كذلك في هذه الجملة لان للجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع
المفرد ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قوله لجهة الجامعة فرع على التشبيه
قوله فشرط كون مقبولا بالواو ونحوه مما لا بد له الاعلى مطلق الجمع وهل هي متحققة في كلام
العرب لم توجد على سبيل الحقيقة ولا مانع من المجاز كما قيل ان ثم في جمعهم قوله

∴ عدل ووصف وتأنيث ومعرفة ∴ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ∴

بمعنى الواو لضرورة الشعر وكما قال الكوفيون ان او في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون
بمعنى الواو وكما قال المصنف في التذنيب من الايضاح لان الفاء التي لمعنى الواو وجعل منه

∴ ولقد امر على اللئيم يسبني ∴ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ∴

واستشهد عليه بخبر عبد الله بن عنيك فان ارتد فارجع اليه وبؤيد ان ذكر خوف ارتداده
ما في معناه تجوز انه قال فيما بعد ان قصده ربطها بما على معنى عاطف سوى الواو او قال المراد
بالواو الواو المستعمل في معناه الحقيقي حتى يدخل الواو بمعنى او في غير الواو ولما لم يعلم
وجود العاطف بمعنى الواو تجوز في كلام البلغاء بالاحتمال ولم يذكر قوله
ونحوه وقد صعب ذكره حتى قرئ منصوبا عطفا على مقتولا ومجرورا عطفا على الضمير
المجرور على المذهب الضعيف وفسر المنصوب بنحو المقتول من المستحسن والغريب من
الطبع وهو كما ترى وفسر المجرور بنحو عطف الجملة من عطف المفرد ولا اظنك في ريبة مما ههنا
ويخيل ان هذا الاشتراط على مذهب من لم يجعل الواو للترتيب ان يكون بينهما جهة
جامعة فهذا الوصل انما يتيسر بعد معرفة الجهة الجامعة كالقسم الثالث الا ان في القسم
الثالث امورا احر لا بد من ضبطها لم تشترط في هذا القسم من عدم كمال الاتصال وكمال الانقطاع
وشبه احدهما فلذا عد قريب التناول دون الثالث نحو زيد يكتب اي يشتي الشر كذا سمعت
من الثقات ويشعر من حد نصر وكرم لمعنى يقول الشعر كذا في القاموس لما بين الكتابة
والشعر من المناسبة او يعطي ويمنع لما بينهما من التضاد ولهذا اي لكون شرط قبول عطف
الجملة بالواو وجود الجامع لا كون شرط قبول العطف بالواو مفردا كان او جملة اذ جعل الشرط
في المفرد مسلما حتى فرع عليه اشتراط القبول في الجملة فلا يحسن تعليل اشتراط المفرد
بعد تسليمه فان قلت فلا يتم الدليل لانه من عطف المفرد على المفرد قلت ان القصد

بعد العلم

لقول كالمفرد اعلم ان الجزء اما ان يكون شيئا له
للمعطوف كالمعطوف كما يعطف
على المفرد او الجملة - والثاني ان يكون شيئا له
عطف على المفرد سواء عطف عليه على المفرد
او الجملة وما كان كالمفرد ان عرب ان يحمل شيئا به
لعطف الجملة على الجملة - وبه يشعر ما في ان يفضل
اخرا ٥ منه

ولم يقل على
عاطف سوى
الواو ٥

٢

فلا نصيب في القول الاول كما انه لا نصيب اذا قيل قلت
زيدا المجموع زيد ولا نصيب
بشيء من انا معكم وانا نحن
مستهزؤن ٥

٥٠

بعد العلم في حكم المكسورة لكون ما بعدها تنزل منزلة معقولي علمت فلو لم يكن وجود الجامع شرطا
في الجملة ايضا لم يعب على الشاعر لجعل المعطوف والمعطوف عليه منزلة الجملة عيب علي ابي تمام
قوله زعمت اي الحبيبة هواك يا نفس عنا القناة اي انه رسم في غداة البين كما عفا عنها اي
عن اللوى وهو موضع طلال باللوى ورسوما اي ليس الامر كما زعمت والذي هو عالم
ان النوى صبر اي مر في الصحاح الصبر كنتف هذا الدواء المر لا يسكن الا لضرورة
هذا وفيه نظر اذ لغات كنف لا تخص الشعر وان ابا الحسين كريم لا زلت عن سنن الوداد
ولا غدت ٥ نفسي على الغر سواك تحوم ٥ جواب القسم لا والبيت الاخر مؤكد او هو جواب القسم
كما ذكره الشارح وعيب البلغاء على ابي تمام بفوت الجامع بين المعطوف والمعطوف عليه
اذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين دليل تام على الاشتراط وان امكن الجواب
عنه بان مراد ابي تمام ان مرارة النوى وكرم ابي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما ينبغي والبه العرف
من تحوالة علم الشيء الى الله وفيه كمال المبالغة في غطة الشيء بحيث لا يدركه العقول فالجامع
بينهما انهما مما لا يحيط بهما علم احد فنا ملوا لا اي وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى
في حكم اعرابها فصلت الاولى ان يقابل فصلت بوصلت او عطفت بلم تعطف نحو واذا
خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله
يستهزئ بهم على انا معكم الاولى لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزؤن
لبلا يوهم ان كلامه في مجرد انا معكم لا في المجموع كما وهمه الشارح والسيد السند وغيرهما لان ما حكاه
الحاكي هو المجموع وقصد تعلق القول به لا بكل من قوله انا معكم وقوله انا نحن مستهزؤن في النصب
كما لا نصيب لزيد في هذه الحكاية كل من انا معكم وانا نحن مستهزؤن جملة لا محل لها من
الاعراب لكه ووجه الفصل عن كل منهما ليس عدم قصد التشريك في حكم الاعراب بل ان العطف
عليه عطف على ما هو جزء كلمة وهو بهذا الاعتبار داخل في قوله وعلى الثاني وليس الفصل فيه
لشيء مما ضبط بل لما ذكرنا فهو قسم مبنية غفلوا عنه برمتهم فاحفظه بعد ما قرن به ولا تتبع
اهواء هم فانه ليس لهم الا ابدا لما رزقوا والله يرزق من يشاء وقوله لانه ليس من مقولهم علة
لمحذوف كانه قيل لانه لم يقصد تشريكه لانا معكم لانه ليس من مقولهم قال الشارح وانما قال
على انا معكم دون انا نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وقد عرفت ما فيه وانكر السيد
السند كونه بيانا للوضوح انا معكم ومغايرتها في المعنى وجعل الحق كونه تاكيدا لان معنى انا معكم
الثبات على اليهودية وانا نحن مستهزؤن تحقير ضد اليهودية ودفع الاعتراد به ودفع نقيض
الشيء تاكيد له اولا ان معنى انا معكم العتبة قلبا وهو ليتلزم مخالفة اصحاب محمد صلى الله عليه
وسلم معنى والموافقة صورة وهو الاستهزاء فيوكده انا نحن مستهزؤن او جعله استيناف في
جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام قال وعلى اي تقدير لا يصح عطفه على انا
نحن مستهزؤن او جعله استينافا في جواب ما بالكم ان صح انكم معنا توافقون اهل الاسلام
قال وعلى تقدير لا يصح عطفه لانه ليس مقولا لهم ولا يصح كونه تاكيدا او تتمة لجواب عن سؤالهم

آو الذي ينبغي
تحييد العلوم

ومن المباحث النفيسة التي تحققت الي الان ان فصل الله يستهزئ بهم من قوله اما علم لا ينبغي
ان يكون من هذا القبيل لانه للاحتراز عن ضعف التاليف لان عدم قصد التشريك هنا لا يفسد
اصل المعنى بناء على ان قاعدة العطف فيما بين النحاه صحة التشريك فالتمثيل به خال
عن التحصيل ومثال ما نحن فيه زيد ضرب ذهب لم يعطف ذهب على ضرب مع انه يصح
اصل المعنى به في قصد التشريك ولا يخالف قاعدة النحو المشهورة ليلا يشارك الحكم السابق
في القصر وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد ربطها
بها على معنى عاطف لم يقبل على عاطف سوى الواو وادرج المعنى ليدخل فيه الواو بمعنى او
وتخرج ثم وا وبمعنى الواو وعطفت به لا بد من اشتراط ان لا يكون للاولى حكم لا يجري في الثانية
فتامل نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة الصواب
اذا قصد التعقيب بلا مهلة او مهلة والعاطف الذي يقصد به عطف جملة لا محل لها من
الاعراب ما سوى الواو وما سوى لا وحتى فانها مختصان بالمفردات الا انه يعطف بلا المضارع
على المضارع فيقال اقوم ولا اقعد لمضارعته الاسم كذا في الرضي وقال السيد السند ان وجه
اختصاص حتى بالابتداء وجود شرطها وهو كون ما بعدها جزءا مما قبلها اصنعف ولا يتحقق
له في الجمل اصلا وفيه بحث لانهم ذكروا في قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون ان الثانية بدل البعض من الاولى لدخولها فيها ثم قال وظاهر المفتاح يشعر
بوقوع حتى في عطف الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما ينبئ عنه
قوله ﴿ وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي ﴾
اذ الظاهر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة هو
للمفردات هذا وفيه انك عرفت انه يجري الشرط في الجمل وتفصيله في البيت انه اندرج بي
ارتقى في الحال حتى صار كذا صار كذا فاصبح حتى صار ابليس من جندي وانما قال الظاهر لانه يجوز
ان يكون تطييرا لافادة تدريج حتى العاطفة وله في المفتاح غير نظير ولم اجمل قوله ولا بد في
حتى على حتى مطلقا مساغ ومعنى البيت على ما هو المشهور انه صار متابعا لابليس مترقيا في الشرارة
الى ان بلغ ابليس متابعة الجندي للسلطان ففيه تحذير عن ارتكاب الصغاير فانه يفضي
الى الجراة على اكبر الكباير ويحتمل ان يكون اشارة بالتوبة الى ان انقاد لي ابليس ولا يزال احبب
في الطاعة ففيه ترغيب في العبادة والجد فيه وازالة للخوف من تسويل النفس وغلبة الشيطان
فانه يندفع بالثبات على الخير وانما شاع العطف بسوى الواو وحتى ولا لان لها معنى محصلا
وفايدة يعتد بها بخلاف الواو فانه لا يفيد الا الجامعين في التحقيق بعد معرفة تحققهما لانه
ليس معنى يجب النفس وانما يجب بها وتجعلها طالبا لها بشرايط لا يتيسر معرفتها الا لاوحدي
بعد اوحدي فلذا ترى الهمزة يتوخون تحصر البلاغة فيه مبالغة في كونه مدارا لها لا تقول
لو لم تعطف الجملتان لاوهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف
في مقام التوهم وهو عطف لرفع الابهام وسياتي نظيره لكن لا يغني عن الشرايط في مقام

لا مجال

لا مجال فيه للابهام لوضوح الامر من غير شايبة الابهام ونحن لم نفصل ان معنى ما سوى الواو
مع ان العطف لا يتاتى الا بعد معرفتها لان المتكفل لها علم اخر وقد فصلناه لك قبل ان ياتي هذا
المقام في شرح الكافية بالامر بيد عليه والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على
معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه الثانية من تقييد حال او ظرف
او غير ذلك فالفصل متعين كذا في الايضاح لا يقال الملازمة مسلمة لانه قال السكاكي ان
هذا القطع ياتي اما على وجه الاحتياط وذلك اذا كان يوجد قبل الكلام السابق كلام غير مشتمل
على مانع من العطف عليه لكن المقام مقام احتياط فيقطع لذلك واما على وجه الوجوب
وذلك اذا كان لا يوجد لانا نقول المراد فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤها الثانية
ولم يتسق على الاولى ما يصح العطف عليه بقرينة انه ياتي بيان هذا القسم وهو الذي جعله
كالمنقطعة وسمى الفصل له قطعا نحو واذا خلوا الاية لم يعطف استهزئ بهم
قالوا لا يلا يشاركه في الاختصاص اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم لاعتبار مضمونه
بالظرف لما مر اي في اختصاصه باعتبار حكم المتكلم من ان المفعول ونحوه مقيدات للحكم فلا
يرد انا لا نسلم وجوب المشاركة في الاختصاص بالظرف لما مر من ان التقديم يفيد التخصيص
لانا لا نسلم ان تقديم الشرط يفيد التخصيص وانما يفيد ظرف لم يتضمن ما يوجب صدر الكلام لانك
عرفت ان المراد اختصاص الحكم المضمون الجملة والقيد بخصص حكم المتكلم لا محالة وعرفت
ان عامة ليس معناه كون التقديم للتخصيص بل كون الظرف للتقديم فان قلت عبارة
الايضاح لا تساعد ما ذكرت لانه قال ليلا يشاركه في الاختصاص بالظرف المتقدم فان وصف
الظرف بالتقدم يشعر بان للتقديم مدخلا في المشاركة في الاختصاص والتقييد بالظرف
لا مدخل له فيه للتقدم قلت قيده به لان العطف على المقيد انما يفيد المشاركة في القيد
المتقدم دون المتوسط او المتاخر يدل عليه كلام الشارح المحقق واعلم ان في الاية بلشة
امثلة لانه لا ريبة في صحة عطف الله يستهزئ بهم على مجموع الشرط وجزايه اذ عطف غير
الشرطية على الشرطية وبالعكس كثير والجامع ايضا متحقق اذ تقاولهم بهذه المقالات يناسب
الاستهزاء بل عين الاستهزاء والمسند اليه في كل منهما مستهزئ بالاخرين استهزائهم بالمومنين
في احكام الله استهزاء به تعالى فوجه ترك العطف عليه ان عطفهما عليه يوهم عطفها على الجزا فالقطع
لدفع الوهم وهو حينئذ مثال للموصل لتكون كالمنقطعة وكان المصنف غفل عنه فاقتصر
على جعله مثالا للفصلين دون الثالث قال الشارح المحقق فان قلت اذا عطف شيء على
جواب الشرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزاية نحو ان تاتني اعطك واكسك
والثاني ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا
في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استاذنت وحرجت اي اذا رجع استاذنت واذا استاذنت
خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه
حينئذ يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزي الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزا اعني استهزي الله بهم

انما هو على نفس استهزايهم واراد انهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم
لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم و المسلم عن سترهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلايل الاعجاز
قلت اولا دليل الشيخ مدخول لان المراد بالقول القول عن اعتقاد كما لا يخفى فترتب الاستهزا
على هذا القول المخصوص لا على القول المطلق ولا يتم ما ذكره دليلا على عدم ترتب الاستهزا
على القول المخصوص وثانيا انه اورد على الشيخ ان العطف على جواب الشرط احتمال ثالث
وهو ان لا يستقل شيء بالجزائية بل يكون الجواب مجموع الشرط والجزا ويدفعه ان العطف
حينيذ ليس على الجزا بل العطف مقدم على الجعل جزاوا ثانيا ان اختصاص الاستهزا بوقت
الخلو بحاله بعد لان القول مختص بوقت الخلو والاستهزا بوقت القول والمختص بالمختص بالشيء
مختص به والا لم يجب من ذلك كله ان منع كون العطف موجبا للتقييد مما لا يضر لان الغرض
بيان نكتة للفصل بجعل المراد من الاية ما لا يستقيم معه الوصل وهو ان المراد استهزا الله
تعالى مطلقا ولو عطف على الجزا لفات الاطلاق لافادته الاختصاص بوقت الخلو فالمناقشة
بانه تحتمل الاختصاص بوقت القول مما لا يضر في تعيين الفصل لان العطف يفيد الاختصاص
باحد الطرفين لا محالة على ان الاظهر الاشيع الاحتمال الاول وان المصنف لم يعين الظرف
وان ينادر منه وقت الخلو وكان مجانبة الشيخ تنقلت المحققين عن مشاهدة ضعف كلامه
والله تعالى مختص من يشا بانعامه والا عطف على قوله فان كان الاولى حكم اي ان لم يكن
للاولى حكم لم يقصد اعطاوه للثانية ايضا فان قلت مع قصد الاعطا كيف يصح الفصل
وبيوت الحكم قلت لا يحصر الاعطا في حكم العطف فليصرح بالحكم في المعطوف فان قلت
من الممتنع ان لا يكون للاولى حكم زايد على مضمون الجملة اذ الكلام البليغ لا يخلو عن معنى مراد
قلت المراد حكم زايد على مضمون الجملة يمكن اعطاؤها الثانية بالعطف فان كان بينهما
اي بين الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام في الاقسام العقلية كمال الاتصال مع ايهام
وشبه كمال الاتصال معه ولم ينعرض لما فكانهما لم توجدا او كمال الاتصال او شبه
احدهما فكذلك بتعين الفصل وفيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل
بل الفصل اولى للاحتياط على ما سمعته مما نقلناه من المفتاح الا ان يقال فرق بين
التعين والواجب والاولى ايضا متعين عند البليغ والا اي وان لم يكن بينهما واحد من
الثلثة وذلك بان يكون توسط بين الكمالين او ايهام مع كمال الانقطاع فالوصل متعين
اما في الاول فلتحقق المناسبة والمغايرة واما في الثاني فللمضرة ووجه تعين الفصل
مع شبه كمال الانقطاع عدم المناسبة لان المناسبة مع المانع عن رعايتها كالعدم ومع كمال
الانقطاع بلا ايهام ظاهر وكمال الاتصال عدم المغايرة المحوجة الى العاطف في الربط لربط
الجواب بالسوال من غير عاطف والعطف يحتاج الى مغايرة محوجة الى العاطف في الربط
فالمقامات ستة اخذ المصنف في تفصيلها على ترتيب اوردي اليه التقسيم لكن لم يتعرض في
القسم الاول لعدم الايهام لانه مستغن عن البيان واكتفى بقوله اما كمال الانقطاع ه

وذلك بان لا يكون لها حكم زايد على مضمون الجملة او يكون ولكن لم تقصد اعطاوه للثانية ح

هذه الوجوه الثلثة مذكورة في الحاشية الحسنية ٥

وهو شبه كمال الاتصال عدم المغايرة صح

فلا اختلاف انا خبرا وانشا اي في الجزئية والانشائية والاولى جزئية وانشائية ولو اكتفى
بقوله خبرا وانشا لكفاه لان اختلاف الجملتين في الجزئية ان يكون احداهما خبرا دون الاخرى
والجملة اذا لم تكن خبرا فلا محالة يكون انشا وكذا الانشائية لفظا ومعنى مصدران للاختلاف
اي اختلافا لفظيا ومعنويا بان يكون احداهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشا كذلك وهو
الشايع او يكون احداهما خبرا لفظا انشا معنى والاخرى بعكس ذلك وهو مما لا يعتبر عليه ه
نحو قال رايتهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرايد الذي يتقدم القوم
لطلب الماء والكلا وارسوا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة والمراد امرهم بحبس انفسهم
مكانهم عن الذهاب نزاولها اي نحاول الحرب ونعالجها وكون الارساء حبس السفينة او هم البعض
ان الضمير للسفينة ومنهم من جعلها للخمر والوجه الاول كما يشهد به تتمة البيت ومعنى قوله
كل حتف امرئ الى اخره ان اي حتف يرد على المرء بتقدير الله تعالى سواء حتف انفه او موتا
آخر فلا يرد الثاني الجبن ولا الاول الاقدام وفرق بينه وبين حتف كل امرئ وكان الشارح عقل
فقال في تقرير معنى البيت فان موت كل نفس يجري بمقدار الله تعالى وقدرته لا الجبن يجيبه ولا
الاقدام يرديه والمثال هو المحكي من حيث انه في الحكاية فان الفصل فيه لفظ المحكي على ما كان
كما هو مقتضى الحكاية لا للاختلاف خبرا وانشا وانما الفصل لذلك في كلام الرايد ولم يعطف الرايد
نزاولها على ارسوا لاختلاف الجملتين خبرا وانشا لفظا ومعنى وليس بعدم صحة جعله مثالا من حيث
انه في الحكاية لان المثال الفصل بين جملتين لا محل لهما من الاعراب وهما في كلام الحاكي في محل
النصب بالقول كما ذكره السيد السند لان القول مجموعهما وهو المنصوب ولا نصيب لشيء من الجزئين
في النصب وبهذا انضاعف ضعف ما ذكره الشارح المحقق من انه مثال لمجرد الاختلاف لا اختلاف
جملتين لا محل لهما من الاعراب اذ الجملتان هنا منصوبتا المحل ولا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه
كمال الاتصالي فلا يرد ان نزاولها اما تعليل للطلب كما قيل لا للارسا والا لانجزم كما في سلم تنزل الخمسة
فهو جواب لسوال مقدر اي ما لك تامرنا بالارسا فليس الفصل لكمال الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال
واما حال كما تقول اي اقيموا في حال من مزاولة الحرب ولا تخافوا الحتف فان حتف كل امرئ بمقدار
ولا يخفى ان الامر بالاقامة في حال المزاولة اشد تاكيدا للمزاولة فكذلك ليس الفصل للاختلاف
المذكور اذ الحال لا تعطف على الجملة المقيدة بها حتى يكون تركه وصلا مبنيا على نكتة واعلم ان
الاختلاف خبرا وانشا لا يمنع العطف في ماله محل من الاعراب كما هو ظاهر بيان المتن حيث
لم يشترط في ماله محل من الاعراب عدم الاختلاف وقد وقع في التنزيل وقالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل وصرح العلامة الزمخشري بجوازه في سورة نوح او معنى اي فقط واما الاختلاف
لفظا فقط فليس من موجبات الفصل كما ستعرفه نحو ما ان فلان رحمه اي ليرحمه الله فوصل
رحمه الله عاقبله لاختلافهما خبرا وانشا معنى ويحتمل ان يكون الفصل للتنبيه على الاختلاف
وهذا موجب سانح فاحفظه اولانه عطف على قوله لاختلافهما لاجامع بينهما كما سيأتي في معنى ان المغتبر
الجامع باعتبار المسند اليه والمسند جميعا وان الجامع اي شيء هو واما كمال الانقطاع فتنزيل الجملة

الثانية

ذا اختلافها

الثانية منزلة تابع من التوابع سوي العطف لكنهم لم يتعرضوا لكون الثانية بمنزلة النعت للاولي
وبني الشارح ذلك علي ان النعت دال علي ان المتبوع بعض احوال المنوع وهذا المعني مما لاتحقق
في الجمل وشيد السند بيانه بانه يشترط كون الجملة من حيث هي جملة محكوما عليها ولك ان تقول
ومحكوما بها والجملة من حيث هي جملة لا تصلح لشيء منهما ونحن نقول ليس التنزيل لاقتضاء النوع
مناسبة ولا يقتضي رعاية خصوص صاحب المنزلة في المنزل والا لم يصلح التنزيل منزلة البدل
لان البدل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هي جملة لا يصلح لذلك علي ان الجملة ربما تنزل
علي حال جملة كان تقول زيد قايم علمت فتفصل علمت عن زيد قايم لانه يدل علي انه معلوم
فيكون بمنزلة النعت فلكون الثانية مؤكدة للاولي موافقة اللفظ والمعني نحو
زيد قايم زيد قايم وقعد قعد زيد وكانم لم يتعرضوا له لظهوره او مخالفة اللفظ له
متقاربة المعني حرا فهو بمنزلة التاكيد المعنوي كما سيفصلها وكلاهما لرفع توهم نحو
او غلط كالتاكيد نحو لاريب فيه بالنسبة الي ذلك الكتاب علي تقدير كونها لا محل لها من
الاعراب وهو المختار كما بين في محله فانه لما بولغ في وصفه ببلوغه متعلق بوصف الدرجة
القصوي في الكمال بجعل متعلق ببلوغ المبتدا ذلك المشعر بكمال العناية بتمييزه
وبعد درجته لعظمته عن الافهام وتعريف الخبر الدال علي حصر الكتاب فيه وهو مقتضي
جعل غيره من الكتب لنقصانه بالنسبة اليه كانه ليس كتابا والشيخ لم يجعل ذلك مبتدا بل جعله
في تقدير هو ذلك الكتاب وجعله مع لاريب فيه بمنزلة هو ذلك الكتاب علما في دلايل الاعجاز
وكانه تحاشي عن تنزيل كتب الله بمنزلة العدم مما فيه من سوء الادب وجعل لاريب فيه بمنزلة
التاكيد اللفظي لان دعوي عدم الريب في كمال الهداية بمنزلة الهداية بقينا جائز جواب لما
ان يتوهم السامع قبل العامل في كمالات الكتاب انه مما يرتاب فيه اي مما يتوهم به جزافا
في مثله يعني ما يقال بلا تامل ولا يخفي انه كناية عن كونه غلطا لان المقول بلا تامل في معرض
الغلط دون التجوز وجعله منزلة جاني زيد نفسه يستدعي ان لا يدفع به الغلط علي ما ذهب
اليه الشارح المحقق والسند المسند لكن خالفناهما وشيدنا صحة دفع الغلط به في بحث التاكيد
وايضا الكلام المؤكد به مجاز عن الكمال حقيقة في نفي غيره من الكتاب والتاكيد المعنوي يدفع
التجوز فلا يصح اتباعه المجاز لما يوجب كونه حقيقة علي خلاف المقصود ودفع الجزاف
انما يتحقق لو اريد بلا ريب فيه نفي الريب في الكمال اما لو اريد نفي الريب في كونه من عند الله
كما هو المشهور المتعارف فلا يندفع به الجزاف لان غيره من الكتب يشاركه في ذلك النفي هو
فاتبعه اي ذلك الكتاب اياه اي لاريب فيه نفيا لذلك التوهم فوزانه اي عديله من
وازنه بمعني عادله يقال هو وزنه ووزنته ووزانه كذا في القاموس فعلم انه وزان نفسه
في جاز يد نفسه يريد ففيه لف الوزان اذ يقال هو وزانه لا وزانه ووزانه علي ما ذهب عرفت
ولا يصلحه قول الشارح في المختصر اي ووزان لاريب فيه مع ذلك الكتاب ووزان نفسه مع
زيد فلا يكون الوزان زايدا كما يوهم اذ لا يوازن لاريب فيه متبوعه بل بما يعرف به حاله

من نظيره

من نظيره الواضح الحال ونحو هدي للمتقين عطف علي قوله نحو لاريب فيه واشارة الي الجملة
مؤكدة متقاربة المعني لساريتها منزلة منزلة التكرير فما معناه انه اي الكتاب في الشدايد
متعلق بما بعده بالغ درجة لا يدرك كنهها اي نهايتها حتي كانه هداية محضة الاولي
حتي انه هداية محضة اذ في حمل الشيء علي الشيء في مقام المبالغة دعوي الاتحاد من غير شايبة
تردد والاولي هداية عظيمة محضة لان تنوين هدي للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدي المنون
خبر اله وليس معني البلوغ تلك الدرجة معني التنوين وكون الهداية المحضة معني التغير
كما يستفاد من الشرح لان التنوين لا يفيد تعظيم الهادي بل الهداية فالبلوغ المبالغ فيه بتمامه
مستند الي حمل الهدي المنون عليه وجعله عين الهدي المعظم وهذا معني ذلك الكتاب
لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية
بحسبها اي بقدرها او بسببها متفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فقدم الجار
والمجرور للحصر مبالغة في الاقتباس ان هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر بسند انه قد تتفاوت
بحزالة النظم وبلاغته كالفرقان فانه فاق الكتب بالاعجاز والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت
ايضا داخل في الهداية لانه ارشاد الي التصديق ودليل عليه وانما يدفع به لو كان السند
مساويا وذلك ان يجعل هدي للمتقين في نفقة برفيه هدي للمتقين مريد به حصر الهداية
وتكون المماثلة اتم وبالتاكيد اللفظي اقرب فوزانه وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد
الاولي فوزانه وزان زيد قايم الثاني في زيد قايم زيد قايم الا انه اراد رعاية المناسبة
بين وزاني فسمي الجملة المؤكدة قال السيد السند اذا كان كل من لاريب فيه وهدي للمتقين
تاكيدا لذلك الكتاب فلا يظهر وجه لفصل هدي للمتقين من لاريب فيه اذ المنع عطف
المؤكد علي المؤكد لا عطف تاكيد علي تاكيد بل العطف فيه اشعب وكانه فيه لهذا المريلتفت
الزمخشري الي هذا الاحتمال الذي اختاره المفتاح والمصنف وجعل لاريب فيه تاكيدا
ذلك الكتاب وهدي للمتقين تاكيدا لاريب فيه وحينئذ فصل الجملة متجه بلا اشكال هذا
ونقول والله المستعان وبالكبوة من اشجع الفرسان في ما هو المستوي من الميدان ولولا
فضل الله فالانسان هو الانسان انما عدل المفتاح عن توجيه الزمخشري لانه لا يوجد لتاكيد
التاكيد نظير في المفرد ان عند الجمهور فانهم نصوا علي ان التاكيدات المجتمعة كلها للمؤكد
كالصفات المتتالية لموصوف نعم ابن برهان علي ان التاكيد بعد التاكيد تاكيد للتاكيد وهي
المقيس عليه للجمل وكان الزمخشري تبع مذهب ابن برهان ولما لا يوكد المؤكد علي المؤكد
لا بعطف تاكيد علي تاكيد فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون علي انه يكفي في فصل
التاكيد علي التاكيد ايهام العطف علي المؤكد هذا ولكن زيد في اسباب الفصل ما غفلوا
عنه وهو كون الجملتين المتوالبتين تاكيدين لشيئين فاحفظه وانظمه مع ما ذكروا هو
او بدلا منها عطف علي قوله مؤكدة للاولي اي القسم الثاني من كمالا الاتصال بان تكون
الجملة الثانية بدلا من الاولي ابدلت من الاولي لانها غير وافية بتمام المراد وان وفت

ببعض منه بخلاف الثانية فانها وافية به او لكون الثانية كغير الوافية بتمام المراد لكونها
مجملة او خفي الدلالة **بخلاف الثانية** فانها وافية لا تشبه غير الوافية لكونها مفصلة واضحة
الدلالة هذا ينبغي ان يفهم المراد بتمام المراد كما ذكره الشارح من ان البدل مطلقا يجب ان يكون
وافيا لا يشبه غير الوافي يصلح لجعله بدلا بدلا مما ينبغي **والمقام يقتضي اعتنا بشانه** اي
بشان تمام المراد وجعل الضمير راجعا الى المراد يوجب فوت تمام المراد قال الشارح لان الغرض
من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه اقول لا بد
لا بد في كل كلام ان يكون وافيا بتمام المراد والبلاغة تنافي فوت بعض المراد فكون المقام مقتضيا
للاعتناء بشانه لم يعتبر لايراد ما ينبغي بتمام المراد بل لايراد ما ينبغي به من المبدل منه فانه مع
وجود البدل ينبغي ان يكون المبدل منه لاغيا مهروا عنه للبليغ فاشار الى وجه ايراده
بان المقام يقتضي اعتنا بشان تمام المراد فيذكروا ولا غير الوافي لتصير النفس طالبة لتمامه
متشوقة اليه فيتمكن في نفس المخاطب حين ذكره فضل تمكن **لنكتة** النكتة هي المقام
والعبارة تشعر بانها غيره فالاولى وهو اي المقام كونه الى اخره وكانه اراد بالمقام ما
يتعارف من الحال بل مكان المتكلم **لكونه مطلوبا في نفسه** الاولى ترك قوله في نفسه
فان يكفي كونه مطلوبا سواء كان مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره **او تفظيعا** هو ايلاد
لو ذكر اول مرة من غير سبق البدل ربما يحيط به الذهن ويذهل عن ضبطه لفظاعته
او تعجيبا منع المتعجب منه حيزه في اول السماع من غير تقدمه وتوطية **او تلذيذا**
لا يتمكن في البصيرة للطافته بدون المكث في طلبه وتعلقه زمانا فتنزل الثانية من
الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال ويسمى في هذا الفن بدلا وبيان المصنف ناظر الى
انه لم يعتبر بدل الكل وكلام المفتاح ساكت عنه ومن امثلة المفتاح للبدل قوله تعالى بل
قالوا مثل ما قال الاولون قالوا ايذا امتنا وكنا ترابا وعظاما ايانا لمبعوثون قال فصل
قالوا ايذا امتنا عن قالوا مثل ما قال الاولون لقصد البدل ومنها قوله تعالى اتبعوا
المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون قال لم يعطف اتبعوا من لا يسالكم للبدل
وجزم الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح ان المثال الثاني بدل الكل مع ان المصنف
صرح بانه من بدل الاشتمال وجعل السيد المثال الاول ايضا منه لكنه قال الشارح في الشرح
اقتدا بالايضاح ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد لان لفظه غير لفظ متبوعه وانه
المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل التي لا محل لها من الاعراب
وايده السيد السند بان الجملة التي تعتبر مؤكدة وان ناسبت التاكيد لعوت القصد بالنسبة مع
استيناف القصد الذي في الجمل بمنزلة القصد بالنسبة تحقق فيها ما سبت بدل الكل ايضا بالمغايرة
في اللفظ والاتحاد في المعنى لم تجعل بدل الكل لان العمدة في البدل هو الكون مقصودا بالنسبة
وقد فات ههنا القول فيما ذكره الشارح نظرا من وجوه احدها انه لا ينحصر الامتياز عن التاكيد
فيما ذكره بل منه الامتياز بان البدل في حكم تكرير العامل مع انه ايضا منتف في جمل لا محل لها من الاعراب

اذ وان يشبه غير الوافي

وثانيها انه لا يتميز عن مطلق التاكيد بان لفظها مغاير للجملة الاولى اذ من التاكيد ما يغاير لفظه
لفظ المؤكد وهو التاكيد المعنوي وربما ينزل الجملة منزلة التاكيد المعنوي كما عرفت وثالثها ما ذكره
جار في البيان اذ البيان لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ الاول فينبغي ان لا يعتبر ولا
يخفى ان اسقاط بدل الكل عن الاعتبار لاغنا البيان عنه اولى بالاعتبار اذ التباس البيان بالبدل
مستشنع قد تصدي النحاة بنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل والتاكيد فالتمسك في عدم
اعتبار بعد عدم تميزه عن التاكيد دون البيان بين في الغفلة **نحو امدكم بما تعلمون امدكم**
بانعام وبنين وجنات وعيون مثل للتنزل منزلة بدل البعض كما نبه عليه **فان المراد التنبيه**
على نعم تعالى **والثاني او في بنادبته** لان الاولى وان كانت اشمل لكن الثانية اوفى في ذلك البعض
لدلالته عليها بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين العاندين الاولى ترك العاندين
لان الاظهر ان التنبيه ليس مخصوصا بهم بل يشمل المعترفين ليزيد وا في الشكر ويتمكنوا
في الاعتراف **فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول**
كما لا يخفى لان الاولى يشتمل على ما لا يحصى وللاية احتمال اخر في غاية الدقة والحسن
وهو ان ما في قوله تعالى ما تعلمون مصدرية اي امدكم بعلمكم وتيسيركم من بين الحيوانات
المشتوية بانكم من ذوي العلم امدكم بانعام الاية بنية على الامداد في العالم الروحاني وعلى
الامداد في العالم الجسماني ولما كان بين الامدادين من التباين والتفاوت فصل الجملتين
تنزيلا للتباين منزلة عدم التناسب ولو جعلت ما موصولة فالعائد انه من ذكر الخاص بعد العام
لشرفه في نظر المخاطبين العاندين كمال شفقتهم بها والشايع فيها عطف الخاص على العام
ولما اعاد العامل استغني به عن العاطف فهذه من جهات الفصل حرية بان يجعلها
نصب العين وان اهملوه من البين وما ينزل منزلة الاشتمال ما اشار اليه بقوله **نحو قوله له**
ارحل لا تقيمن عندنا والا اي ان لم ترحل **فكن في السر والجهر مسلما** اي منقادا والا لا
الانقياد وفي الشرح اي كن كالمسلم من استواحاليه في الدين على خلاف المنافق المتدين
في اللاعتبر المتدين في الخلا **فان المراد** اي المقصود به والغرض من استعماله والمراد
بعني الغرض لا ما استعمل فيه اللفظ **كمال اظهار الكراهة** اي كمال اظهار كمال الكراهة
لاقامته اي اقامة المخاطب **وقوله لا تقيمن عندنا او في بنادبته** اي نادية
الغرض من الاستعمال **لدلالته عليه** اي على الكراهة وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتانيث
المصدر وربما قورنا لم يلزم كون اظهار الكراهة مما استعمل فيه اللفظ مع ظهور بطلانه كما لو
بنى من جعل ضمير عليه عليه **كمال اظهار الكراهة بالمطابقة** اي بالدلالة الواضحة التي
صارت في الوضوح كالمطابقة والا فعني لا تقيمن النهي عن الاقامة وهو ليس عين
الكراهة وما يوضح الكراهة قوله عندنا فانه يدل على انه لا يرضى بالمقارنة والمصاحبة
ويستبحن روئيته وقال الشارح تعارف هذا اللفظ في الكراهة الكراهة الشديدة
للاقامة من غير طلب الكف عن الاقامة **مع التاكيد** الظاهر جدا في الكراهة الشديدة

مع التاكيد ح

فوزانه وزان حسنها في عجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
تاكيدا ولا بيانا وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والملازمة ووجه كونه مثالا الجمل
لا محل لها من الاعراب قد عرف **او بيانا** اي القسم الثالث من كمال الاتصال بان تكون الجملة
الثانية بيانا للاولى فتنزل منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا يعطفه
عليها كما لا يعطف موضح الشيء عليه فاما ان يذكر بعد كلمة اي او بدونها وبعد ان جعل
المفتاح اي المفسرة من الحروف العاطفة لا يصح منه جعل كون الثانية بيانا للاولى من
موجبات الفصل **لخفاء بها** يعني يتوقف البيان عن كون الاولى خفيا وفيه بحث لانه
ربما يطلب مزيد الايضاح دون ازالة الخفاء **نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل**
ادلك على شجرة الخلد ويشبه ان تكون الاية من بدل البعض لان وسوسة الشيطان
كان اكثر مما ذكر **فان وزانه وزان عرفني احتم باسه ابو حفص عمر** اللابم لما سبق
فوزانه وكون الجملة الثانية بيانا للاولى اعم من ان تكون بتمامها بيانا لتمام الاولى او يكون بتمامها
بيانا لجزء الاولى او يكون جزء منها بيانا لجزء الاولى فانحو قوله قال يا ادم بيانا لوسوس اليه
ولا خفاء في الشيطان ولا مدخل لتقييد الوسوسة به في البيان وما قال الشارح المحقق من
انه لو لم يقيد قوله قال بالشيطان لم يصلح تفسيرا لقوله وسوس لها القول الخفي لاضلاله
لاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفي فيه كونه يفيد الوضوح مع انه يزيد عليه المبين
يوضح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح كما تقرر في النحو ولذا ما قال السند السند حيث
قال بل نقول لا بد في الثاني من ملاحظة التعلق بالمفعول ايضاحا حتى يصلح بيانا للاولى
ولا استبعاد ان القول المقيد بهذا الفاعل والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا
لوسوسة الشيطان بل لوسوسة لادم عليه السلام فالنسبة بالبيانية انما هي بين الجملتين
دون مجرد ي الفعلين فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق بالمخصوص فيصح ان يكون
القول المقيد بالمفعولية بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيد بالمفعول ليس جملة اذ
المفعول من متعلقات المسند فلا يلزم ان تكون النسبة البيانية بين الجملتين قلت
لو كان البيانية من موجبات القطع كيف جاء قوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون
ابناءكم في سورة وفي اخرى ويذبحون ابناءكم اريد مع الفصل مع قوله يسومونكم
سوء العذاب مطلق العذاب سواء كان باعتبار انفسهم او محبوبهم فجاز يذبحون ابناءكم بيانا له
ومع الوصل عذابا كان واردا على انفسهم وحينئذ ويذبحون ابناءكم مغاير له مستحق
للعطف لا للبيان وقال الشارح المحقق ربما ينزل فرد الشيء لانحيته زيادة ظاهرة على بقية
افراد الجنس منزلة انه من جنس اخر فيعطف عليه ادعاء المغايرة فالعطف انما ورد
على خلاف مقتضى الظاهر فتامل **واما كونها** اي الثانية
كالمنقطعة عنها اي عن الاولى **فلكون عطفها عليها موهما العطف على غيرها** مما يرد

ومنك لا يخفى ما قبله ما ذكر بعض محاقبله

ومقتضى الظاهر

الي فساد المعنى وانما قيدناه به لان قولنا زيد قايم وعمرو قاعد وبكر ذاهب مما لا فساد فيه عطف
الجملة الثالثة على اي جملتين سابقتين عطفها على الاخرى لكن لا فساد فيه ولا يتفاوت
المعنى فلا يبالي بهذا المعنى الايهام وايضا لو كان مطلق ايهام غير المقصود مردودا لما صح
الفصل لدفع ايهام غير المقصود مردودا لما صح الفصل لدفع ايهام مع انه مع الفصل
يحتمل الاستيناف وفيه ايهام الاستيناف الغير المقصود والمراد بالايهام اما الدلالة الضعيفة
فحينئذ يتبادر العطف على الغير او الشك ويكون معلوما بطريق الاولى واما التغيير بالايهام
لكون الدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل قال الشارح المحقق ونشبه هذا كمال الانقطاع
انه يشتمل على مانع العطف كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما
مشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة اقول قوله
ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ومحوج الى التمسك بانه كيف
اتجه له طريقان فالاولى ان يقال وجه الشبه تغاير الجملتين مع الاشتمال على مانع العطف ونحن نقول
وجه الشبه انفيها ايهام خلاف المقصود كما ان في عطف المختلفين خبرا وانشا ايهام انتفاء معنى
لانه الشايع وفي عطف غير المشتملتين على الجامع ايهام الجامع والادق ان يقال لمعارضة ايهام
خلاف المقصود وجود الجامع لحق الجامع بالعدم وسنشابه الجملتان الغير المنقطعتين بعدم الجامع
ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كانتا متصلتين لوجود التناسب والجامع فقطع لمانع
فالفصل فيه كانه قطع متصل **مثاله وتظن سلمى اني ابغي بها** اي بدلها **بدلا اراها** على صيغة
المجهول شاع في الظن اي اظنها **في الضلال** اي في سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب تفهم ايها
تحيرا وانما جعل ضلالها مظنونا مع ان المناسب دعوى اليقين حذرا عن دعوى اليقين في
ضلالها واشعارا بان غاية الجراة دعوى الظن او لانه لا يروج منه دعوى اليقين في براءة
ذمته عن مظنون سلمى يعني فصل اراها عن قوله تظن سلمى مع اتفاقهما خبرا واتحاد المسند
فيهما وتناسب المسند اليه لهما لان الاول محبوب والثاني محب فيهما تضايفا او تقارنا في الخيال
لان العطف يوهم خلاف المقصود وهو عطف اراها على ابغي وهو اقرب ولكونه كالمعرد العطف
عليه كعطف المعرد على المعرد لا يقال لا مناسبة بين مسند ابغي واراها وكفى ذلك في نفي التوهم
لانا نقول كفى المناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى
لو لم يكن في الفصل ايضا ايهام خلاف المقصود ولا خلاف في احتمال كون اراها حالا عن فاعل ابغي
وخبرا بعد خبر لان الاصل في الجملة ان لا يجرح عن الاستقلال والاصل هو الفصل
فاذا امتنع المانع عن العارض الذي هو العطف تختار الاصل بترجح الاصالة وان لم يخل عن مانع كان
مع العطف فليتامل في المفتاح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هنا كاي ليس في درتة
الداعي المعنوي فمع وجوده لا يستند منع البليغ الجاء امر اللفظي ويعلم منه ان من تكلف الفصل
رعاية الوزن **ويحتمل الاستيناف** كانه قيل كيف يراها في هذا الظن فقال اراها تحيرا في ادية
الضلال واما كونها اي الثانية **كالمتصلة بها فلكونها** اي الثانية جوابا لسوال اقتضته الاولى

الجملتين المنقطعتين

فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السوال لانه كلفظ السوال في افادة معناه فيفصل
الثانية عنها كما ينفصل الجواب عن السوال لما بينهما من الاتصال كذا في الشرح فقوله كالمنفصلة
معناه كالمنفصلة الكاملة والا فبالتنزيل تحصل الاتصال ولهذا قيد الانفصال سابقا بالكمال
او كمال الانفصال عبارة عن الاتصال الحقيقي ولم يقتصر على الاتصال وادرج لفظ الكمال لحسن
مقابلة الانفصال بشبه الاتصال لان الاتصال التنزيلي اتصال ناقص وهذا يشعر بان من موجبات
كمال الاتصال كون الجملتين سوالا وجوابا وانما يعيد ذلك في تفصيل كمال الاتصال لان الجواب
والسوال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهما يكونان في كلام متكلمين فالجواب ابدا ابتدا
كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله بالسوال فعلى هذا يمكن ان يكون
وجه قوله فيفصل عنها كما ينفصل الجواب عن السوال انه ينفصل عنها لكونها ابتدا كلام ولكن لا يلايم
ذلك جعل هذا القسم كالمتصلة بل ينبغي تشبيهها كالمبتدا والامر فيه بين هين ولك ان تقول
اتصال الجواب والسوال داخل في قولهم او بيانا لها لان الجواب بيان مبهم السوال ويمكن ان يجعل
وجه فصل الثانية عن المنزل منزلة السوال انه كالبيان لانه يتبين به انها تضمنت السوال
ومنهم من جعل هذا القسم كالمنقطعة وادعى ان فصل الجواب عن السوال لكمال الانقطاع بينهما
لاختلافهما خبرا وانشا ولهذا لم يعد الجواب والسوال من مواقع الفصل لاندراجهما تحت كمال
الانقطاع وليس بشئ لانقاضه بقولك الضرب في جواب من اضرب لان الفصل فيه لبين لاختلافهما
خبرا وانشا واعلم ان تنزيل الاولى منزلة السوال من تصرفات المصنف واما غيره فاكتفى بمجرد
تضمنها السوال ولا يخفى ان ما اعتبره يجعل الداعي الى الفصل اقوى فقول الشارح انه
لا حاجة الى ذلك التنزيل بتسليم كما هو الاحري ورفض لما اعتباره في نظر البليغ اولى ولا يذهب
عليك ان ما ذكره السكاكي من كلمات التنزيل منزلة السوال الواقع منزلة السوال وهو بعيد ان يلوح
قصد المصنف الصنف من قوله الاشارة الى كلمات ذلك التنزيل ايضا قال السكاكي فينزل السوال
الدلول عليه منزلة الواقع لكنه كأنه سامع عن ان يسال او كان لا يسمع منه شئ لكراهة
سماع كلامه او ان لا ينقطع كلامه بكلامه ولا يتفك عن اتصاله ونظامه او القصد الى افادة
لتثبير بلفظ قليل الى غير ذلك والمقصود من نقل كلام السكاكي بيان انه جعل الفصل لاجل
المقدر كالمذكور فيفصل الجواب عنده من السوال المقدر لا عن الجملة الاولى بخلاف ما اعتبره
المصنف حيث ترك الجملة السابقة منزلة السوال فان الفصل عنها وهذا انسب بعبارته
كالمتصلة بها وجعل وجه الفصل شبه كمال الاتصال بينهما وتسميه الفصل لذلك استينافا
وهذه التسمية تستقر بما ذكرنا من ان الفصل لكونه ابتدا كلام غير مسبوق بما يعطف عليه
لانتفاله بالسابق وكرر الجملة الثانية فالاستيناف لفظ مشترك والمختص بالثانية
المستانفة وهو اي الاستيناف بالمعنى الاول لان الكلام في الفصل والوصل ظاهر وان كان
مرجع البحث الى اللفظ فافهم على ثلاثة اضرب اختاره على ضروب لان المخاطب في تمييز العدد
جمع القلة اذا وجد ليطابق اللفظ والمعنى والضرب والنوع وتنوع الاستيناف ليتنوع السوال

الواقع في كلمات التنزيل منزلة السوال

السائل

المقدر ان السوال اما عن سبب الحكم مطلقا لا عن خصوص سبب فيجاب باي سبب كان
سواء كان سببا بحسب المقصود للمخاطب او سببا بحسب الخارج نحو قال لي كيف انت
قلت عليل سهر دايم وحزن طويل اي ما سبب علتك او ما بالك اي ما شانك
علبلا اي مع اي سبب انت فانه ينشا من صدر البيت السوال عن سبب العلة فان العادة
التخلص عن سبب علة العليل ولك ان تجعل السوال عن حاله ليستدل به على سبب علته
فيكون من القسم الثالث والاظهر ان قوله سهر دايم خبر بعد خبر وصف لنفسه بالمرض
والسهر الدايم والحزن الطويل وتنبيه على ان مرضه مما لا يرجى فيه الصحة ولا يخفى ان
هذا القسم يقتضي التاكيد لما مر من ان الكلام الابتدايي لا يؤكد ولا وجه لاهماله
هنا وبيانه في القسم الثاني واما عن سبب خاص للحكم نحو وما ابري نفسي ان النفس
لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء
وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في الايضاح في باب احوال الاسناد الخبري في
الشرح من ان المخاطب اذا كان متردد افي الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد هو
بالاقتضاء هنا الاستحسان لا الوجوب هذا او النكتة في التعبير بالاقتضاء ان المستحسن في
باب البلاغة كالواجب ولا ينافي للبليغ تركه وحق نحو قول معبر قوله كما سرانه ان كان
سوال السايل مع الشك حسن المؤكد وان كان مع الانكار وجب التوكيد بحسبه الا ان يجري
الكلام على خلاف مقتضى الظاهر والظاهر ان الشاك المنكر انكارين حيث اكد باللام
وان كان احد الامرين انكارين من انكار امر بعض المنوس بالسوء والاخر كون البعض كثير الامرة
وهذا كله على طبق ما تقرر فيما بينهم ان المقدر هل النفس امارة بالسوء والحق ان الناسي
من السابق ليس الا انه مناسب عدم تنوينك اما ان السبب انها امارة او انها منقادة لمن يامر
بالسوء او انك تخاف من المخاطبين تكذيبك فيما لا يخطر بالبال فتقدر هل النفس امارة
بالسوء تكلف والاظهر تقدير ما سبب عدم تنوينك الا انه اكد الجواب بلانه في معرض الانكار
على ما بين فالكلام مع خالي الذهن المنزل منزلة المنكر انكارين وفي الشرح كانك
فان قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسوال عن سبب خاص اي هل العبادة
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لطلق السبب ووصل ظاهر بحرف
موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري والاستيناف جواب
لسوال عن مطلق السبب اي لم يامرنا بالعبادة وهذا ابلغ الوصليين وافواها فيقتاوت
هذه الثلاث بحسب تفاوت المقامات وكان مراده بوصل ظاهر حرف موضوع للوصل الظاهر
ظاهرا الا الوصل الذي يخفى فيه لان الفا في قوله فالعبادة حق له للتعليل لا عاطفة ولا يطابق
يخفى ان الاول ايضا وصل خفي تقديري لا تفاوت بينه وبين الثالث في ذلك واما عن غير خاص
اما مطلقا فلا يقتضي تاكيدا واما عن غير خاص فيقتضي التاكيد على ما مر وكانه اكتفى
بانسياق الذهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك اشار الى القسمين بالمثالين الا انه

اورد من الخاص مثالا لا يقتضي التاكيد وكان ينبغي ان يأتي بمثال يقتضي التاكيد وستعرف حقيقة
الحال في المثال الثاني **فقولوا اسلاما قال سلام اي فامري سلام ابراهيم** فاجاب بانه حياهم
بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم عارية عن الثبات والدوام لتعليتها وتحيته دالة عليه
لاسيتها **وقوله زعم** اكثر استعماله في الاعتقاد الباطل وقد يستعمل في الحق كما في القاموس
العواذل اي الجماعات العواذل اما الرجال كما هو ظاهر صدقوا او الرجال والنساء صدقوا
تغليب **انني في عمرة** اي شدة **صدقوا** فالزعم استعمل في الاعتقاد الحق قال الشارح
ولما كان مظنة ان يتوهم ان عمرته ما استكشف كما هو شان اكثر العمرات والمشاهد استدركه
بقوله **ولكنه عمر فيّ لا تجلي** فيفصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استيناف جواب للسؤال عن
غير السبب لانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا هذا وهكذا في المفتاح
فحينئذ وجه عدم التاكيد ان السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التاكيد ونازع السيد
السند في كون العمرة وامثاله عن التصور فكان مقتضى الظاهر التاكيد وقد حققنا انه
طالب التصور فتذكر ولكن نقول اذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة
وام اذ لا معنى لاظهار حصول التصديق باحدهما لانه متروغ عنه يعرف كل احد الا ترى
انه لا يقال ازيد قايم ام لم يقم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال اصدقوا
وحينئذ يجب التاكيد للمتردد فيه ويكون ترك التاكيد لان ظهور حاله يدفع التردد والشك
والاوجه ان المراد زعم العواذل اني في عمرة تكشف لان العذل لدفع العمرة فلو لا زعم العواذل
الانكشاف لم يتحقق فالزعم حينئذ في معناه المشهور ولما كان زعمهم موكبا سالما فهم هل
صدقوا فاجاب بانهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا اشارة الى صدق
في كونه في العمرة وقوله ولكن عمر فيّ لا تجلي اشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء هكذا ينبغي ان
يحقق المقام وهذا شان من ليس في ربقة التقليد وفي غاية الاستحكام **وايضا** نبه به على
انه تقسيم مستانف وليس من دواخل التقسيم السابق ونبه بقوله **منه** على انه لم يقصد فيه
الحصر الاقسام اذ منه ما ياتي في صفته التي لا يترتب عليه الحكم ومنه ما ياتي باسمه مع الوصف
الذي تترتب عليه الحكم لا تقول الاول داخل فيما ياتي على صفته والثاني فيما ياتي باعادة
الاسم لان المراد بالوصف ما يترتب عليه الحكم وبالاسم مجرد الاسم بقرينة قوله وهذا البلغ
منه ولم يستوف الاقسام لان بعض ما ياتي ملحق بالاول وبعض ملحق بالثاني في الاحكام
الحاقا بينا لا يخفى على ذوي الافهام ما ياتي **باعادة اسم** المراد بالاسم ما يقابل الصفة
اي لفظ دل على ذات في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود **ما استونف** اي ابتدئ
عنه وكان عن بمعنى من والمراد بمفعوله الذي بلا واسطة هنا الكلام حذف على ما قاله
الشارح لظهور المرام والمفعول بلا واسطة نائب عن الفاعل وليس التقدير او قع الاستئناف
عنه فيكون من قبيل جيء بين العير والنزوان كما يوهمه كلام الشارح لانه لا داعي اليه بل
نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه اي ما استونف الاستيناف

الاستيناف منه اذ مفعوله الاول يكون للحديث والاستيناف حديث **نحو احسنت** على صيغة
الخطاب على ما ذكره الشارح المحقق ومع ذلك جعل السؤال المقدر لما ذا احسن اليه
اما على صيغة المتكلم او الماضي المجهول فيكون المخاطب سايلا عن سبب احسانه مع انه
أعلم بسبب ما فعله فيحتاج توجيه سؤاله الى ان يجعل مبنيا على النسيان او امتحان
المخبر هل يعرف السبب اولا وهو بعيد وليبنى لك ان تقرر السؤال من قبل السامع
دون المخاطب لانه يا باه قوله صديقك وكان الواجب حينئذ صديقه القديم
فلذا قال السيد السند الواجب ان يكون السؤال المقدر هل حقيق بالاحسان لانه
اذا اخبر باحسانه اتجه السؤال عن انه هل وقع موقعه اولا وحينئذ يجب التاكيد فيقبل
صديقك القديم حقيق بالاحسان مؤكد بتعليل الحكم بالصفة هذه الكثيرة لا يجري في زيد
حقيق بالاحسان فلا بد فيه من تنزيل السايل منزلة غيره لما يقتضيه المقام ويرد عليه
أيضا انه اعلم بانه صديقه القديم فيكون اعلم بانه حقيق فلا بد من الحمل على النسيان او الامتحان
وذلك ان تجعل احسنت على صيغة التكلم فيكون السؤال من المخاطب الغير المحسن فيتجه
بلا خفا **الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته** عدل عن عبارة الكشاف
ومنه ما ياتي باعادة صفته لان المراد بالاعادة في عبارته ذكر صفته عبر عنه بالاعادة
بطريق المشاكلة لوقوعه في صحبته اعادة اسمه فاحترز عن خفا البيان لكنه جعل البيان
قاصرا لان السؤال لا يشمل تاخير المسند اليه بظاهره فيخرج عنه احسنت الى زيد ليستحق
صديقك القديم الاحسان **نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك**
وهذا اي الاستيناف المبني على الصفة ابلغ لاشتماله على بيان سبب الحكم الذي في الجواب
وفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا
زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب الاحسان الى زيد مع انه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان
وبهذا ظهر ضعف ما قاله الشارح انه ان كان السؤال في الاستيناف عن السبب فالجواب
لا محالة يشتمل على بيانه فلا يترجح جواب على جواب الاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان
كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب وقد اجاب بانه اذا ابتنى الحكم ثم قدر
سؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فمهذا الجواب
يكون تارة باعادة اسم ذلك الشي فيفيد ان سبب الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته
فيفيد ان سبب الحكم استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سايرصور الاستيناف
فليتامل هذا الكلام ولا يخفى ان جوابه يخص المستهين بالسؤال عن المسبب مع انهما يجريان في الجميع
ولولا ذلك لينبغي ان يذكرهما قبل السؤال عن غيرهما ويخصهما بما يكون الجواب بالاستحقاق مع انه
يجري في غيره كما يقال احسنت الى زيد زيد يدفع اعدائي او كامل الشجاعة يدفع اعدائي هذا
والشارح المحقق جعل الاظهر ان اسم الاشارة اشير به الى الصفة من قبيل الثاني لانه في معنى الصفة
وان كان اسما ولهذا صح الحكم على الثاني بكونه ابلغ من الاول مطلقا لكن الضمير الراجع الى الصفة

لبيان الصفة لما عرفت من الفرق بين اسم الاشارة في احضار الموصوف وبين الضمير ولا حاجة للخبر
اي التذكر وقد تحذف صدر الاستيناف الاظهر وقد تحذف بمعنى الاستيناف لانه لا يخص
الحذف صدره خو قوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال لانه تقدير يسبحه رجال
في جواب من يسبحه فيها كما اشار اليه بقوله كانه قيل من يسبحه ولا يخفى ان الحذوف ليس الصدر فقط
بل المعمول والظرف ايضا وعليه نبه به على التفاوت بين المثالين وهو كون المحذوف في احدهما
المسند وفي الاخر المسند اليه وكون الحذف في الاول جايزا وفي الثاني واجبا وله وجه اخر يكشف
عنه قوله على قول نعم الرجل زيد على قول اي قول من يجعله في تقدير هو زيد لا على قول من يجعله
مبتدا نعم الرجل وقد تحذف كلها مع قيام شئ مقامه خو قول الحماسي بجهو بني أسيد
زعم ان اخوتكم قريش المراد الاخوة في الشرف والنسب لهم الف اي بالاف مع القبايل لا تقتوهم
قبيلة في رحلتهم المعروفتين في التجارة رحلة الشتاء ورحلة الصيف تجرون امنين مكرمين
وليس لكم الا ان اي موالفة كالقتال بمعنى المقاتلة والمراد نفي مطلق الايلاف عنهم وتفسير
الشارح بقوله اي موالفة في الرحلتين المعروفتين ليس كما ينبغي قد تعده اوليك اوثواجر عا
وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا وهو يدل على ما ذكرنا من ان المراد نفي مطلق الايلاف
فانهم كانوا قالوا لصدقنا في هذا الزعم فاجيبوا بكذبتم وافيتم ما يدل على كذبهم مقامه وجوز
المصنف كونه لجوابا اجوابا لسؤال مقدر اخر كانه لما اجيبوا بكذبتم سيل عن سبب كذبهم سبب ص
فاجيبوا بقوله لهم الف ففي البيت استيناف ان قال الشارح فان قلت في الوجه الاول ايضا
لا بد من جعل لهم الف جوابا للسؤال عن الكذب واجاب بانه يحتمل ان يكون تاكيدا لكذبهم او بيانا
فالوجه مبني على احد احتمالين فافترق الوجهان وقد عرفت ان ذلك من اقامة العلة مقام
الشئ وهو اولى مما ذكره كما لا يخفى وذلك ان يجعل الزعم متضمنا لمعنى الكذب ويجعل التقدير سوالا
عن سبب الكذب فلا يكون استيناف محذوف ولو قيل بالتقدير فتقديره ما علامه كذبا هو الجواب
او بدون ذلك اي بدون قيام شئ مقامه خو نعم المهدون اي نحن على قول
الاولى اي هم نحن على قول اذ تقديره نحن متفقون انما الاختلاف في تقدير مبتدا له والاولى على القول
ليلا يتوهم من تذكير قول مخالفته للقول السابق واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وابيك
الله فقولهم لا اخبار لرد خبر سابق فهو خبر وابيك جملة انشائية دعائيه فبينهما كما الانقطاع واما
عطف مع كمال الانقطاع لدفع الايهام لان لا ابيك الله ظاهر في الدعاء على المخاطب مع انه ايجاب عنه
فنبه بالعطف على ان الجملة مستقلة فدفع الايهام على مشتركة بين الفصل والوصل لابقاء
لا الداخلة على الماضي يلزم التكرير فلا ايهام مع عدم التكرير لا نقول ذلك اذ الم تدخل في الدعاء
كما تقرر في محله وقد يعطف للتوسط مع دفع الايهام كما اذا قيل لك هل اضربت زيدا فتقول لا
وابيك الله فان لا هنا انشائية بمنزلة لا تضرب فالعطف للتوسط ولدفع الايهام ولا تزاحم وذلك
ان تعطف مع عدم الجامع لدفع ايهام الرجوع عن الحكم السابق فتقول فلان يبعد ويكتب
فتعطف ليلا يوهم ترك العطف ان بعد رجوع واضراب عن يكتب قال الشارح لا رد للكلام السابق

فكانه

فكانه قيل الامر كذلك فقيل لا قلت جعل لا رد السابق فكانه لا يستدعي تقدير استفهام مع الواو
في مثل هذا التركيب على ما مر للعطف حتى يكون فيه الوصل او زايدة لدفع الوهم كما قيل زيد شريف وكذا
الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا ابهام واوا واعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما
في قوله ان الثناين وبلغتها الي فيه تردد وفي ثبوت الوصل لدفع الابهام توقف فتامل
واما للوسط اي لما الوصل للتوسط وجزاه فاذا اتفقا واقسامه عقلا اثنا عشر واكثر منها
اربعة والحاصل ثمانية ومعرفة معنى الوصل لدفع الابهام ومعنى الوصل للتوصل شط
مزوع عنها هنا كما انما ذكرها للتمثيل فقوله واما للتوسط فاذا اتفقا اي الجملتان خبرا وانشا
لفظا ومعنى او معنى فقط وهو ستة اقسام ليس لتعيين التوسط بل لتقسيمه ثلاثة اقسام
لتاتي بامثلة ثلاثة لها فلا يرد انه تعيين بلا مرجح او يدخل فيه مواقع للفصل من كون الجملتين
المذكورتين فيما بينهما كمال الاتصال او كمال الانفصال او شبه احدهما ولا بد من قيود لتعيين التقيين
فقول الشارح لا بد من التقييد بوجود الجامع الا انه ترك القيد اعتمادا على ما سبق من انه مع عدم
الجامع بينهما كمال الانقطاع فيه اثار الاهمال فلا اتفاق فيه لفظا ومعنى في الخبرية مع الاختلاف
في الفعلية والاسمية قوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم مع الاتفاق فيهما مثل
قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم وفي الانشائيه مثل قوله تعالى كلوا
واشربوا ولا تسرفوا وكانه لم يمثل له من المختلفتين في الاسمية والفعلية لعدم وجدانه
والاتفاق معنى لم يذكره الا مثالا لاحتمالا لقسمين من اقسامه الستة وبين الاحتمالين فكانه
مثل مثالين ونبه على انه مثال الاتفاق معنى فقط ومثال محتمل لا صريح باعادة الجار فقال
وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بني اسرايل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي
القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما
خبرا وانشا لفظا لاتفاقهما معنى لان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا بقياعدل اليه للمبالغة
في النهي كانه سوغ للامتثال فيخبر عنه ولا بد لقوله وبالوالدين من متعلق اشار اليه بقوله
اي لا تعبدوا واحسنوا بمعنى احسنوا ليصح عطفه على تعبدون بمعنى لا تعبدوا فيكون مثالا
للمتفقتين لفظا ومعنى وبقوله او احسنوا تقديرا لما هو الظاهر فيكون مثالا للمختلفتين
لفظا متفقتين معنى ويكون في قوله وقولوا تكرارا لهذا المثال لو كان معطوفا على لا تعبدون
وتمثيل للقسم الثالث لو كان معطوفا على احسنوا ومنه قوله تعالى في سورة الصف وبشر المومنين
عطفا على تومنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تومنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا على ما في الكشاف وذلك لان التغاير في الدلالة
والتعليم الامر والخبر وكانه عدل الى لفظ الخبر للتنبيه على ان المراد استمرار الايمان لكن المفتاح
اشار الى تزييفه وبينه المصنف في الايضاح او لانه عطف فعل مخاطب على فعل مخاطب اخر
غير مرصود والمخاطب بتومنون هم المومنون خاصة بدليل بالله ورسوله وبالثاني هو النبي
صلى الله عليه وسلم وقيده الشارح بانه اذا لم يصرح بالمذكور في الاية فلا يقال قم واقعد بدو

بازيد وبا عمرو وقال السيد قيل لانه قبيح وقيل غير جايز وثانيا بان نؤمنون بيان لما قبله بطريق
الاستيناف كانهم قالوا كيف نفعل قال نؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه لانه لا مدخل
له في البيان وفيه بحث لانا لا نسلم ان المخاطب بالاول المؤمنون خاصة بل النبي والامة والنبي
أيضا يجب الايمان برسالة نفسه على انه يجوز ان يكون المراد برسوله كل من رسله فتكون التجارة
العامة الايمان والخاصة بالرسول البشير وان الذا لا يصلح العطف مع تعدد المخاطب الا برفع
الالتباس والالتباس في الاية مرتفعة بتعيين الرسول للتبشير فكانه قيل بشر يا محمد وكفى شاهدا
على جوازه عدم تعرض شراح العلامة عنه وهم موبدا انهم لم يجعلوا من جهات الفصل امتيار كل فعل
الاخر لمخاطب مع اتفاق المنادى وجعل المفتاح بشر عطفا على فعل محذوف فاقبل ايها الذين وحذف
القول سيما في القران في غاية الكثرة وجعل المصنف تقدير ابشر اقرب مما اعتبره ولما لم يكن
رجحان ما ذكره على ما اعتبره السكاكي سوى الشارح بينهما **والجامع بينهما يجب ان يكون يا عتبار**
المسند اليهما في الجملتين **والمسندين** كذلك **جميعا نحو يشعر** كبنصر **زيد ويكتب**
للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابها **ويعطي ويمنع** لتضاد
الاعطاء والمنع وانما اعتبر الجامع بين الجملتين باعتبارهما دون الجامع بين المسندين والمسند
اليهما لانه ربما يتحد المسندان او المسند اليهما وفي اعتبار الجامع بينهما مزيد تكلف وفيه رد و تخطئة
لما يفهم من كلام السكاكي حيث قال العقلي بين الجملتين ان يكون بينهما اتحاد في تصور ما في
الخبر عنه او الخبر او في قيد من قيوده فانه يفهم منه كفاية الجامع في متصور واحد فرده
المصنف لما فهم من غير هذا الموضع من كلامه انه لا يكفي الاتحاد في المسند حيث لم
يجوز خفي ضعيف وخالي ضيق مع اتحاد المسند والجامع يتفاوت بحسب المقامات فرب جامع في
مقام لا يصلح جامعا في مقام اخر فاذا كنت في دعوي ان الموجودات متفاوته يقبل منك قولك
الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء متعالية والبحر راكدة ومجرد المشيئة يكفي جامعا للمسند
اليهما ومجرد الكون مغيرا للتفاوت في المسندين فليكن هذا ذخرا لك فان لهما منافع جليلة
ومؤونة ضبطه قليلة وبه يندفع ما اورده السيد على المصنف ان التعويل على ما ذكره السكاكي من
كفاية الاتحاد في متصور فان الجامع ما يكون جامعا ولو في موضع ولا يدفع كونه جامعا انه يمنع
من الالتفات اليه مقام وخفي ضيق وخالي ضيق مقبول في مقام تعداد الاشياء الدقيقة المتعلقة
بالمتكلم لا يليق في مقام تعداد صفات العالم ووجه الدفع ان المسند اليه في الجملتين متشابهان
في هذا المقام لان النظر في التعلق بالمتكلم **وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل**
وعمرو قصير لمناسبة اي وقت مناسبة **بينهما** معتبرة في المقام كما عرفت قرب كانت
اخوة او صداقة او مجرد انسانية او حيوانية او جسمية او شيئية فتفسيرها بمجرد الاخوة او
الصداقة وان وافق الايضاح تضييق للمسلك الرحيب ولا يليق لمن له في معرفة الاساليب
عظم النصيب **فخلا زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها** اي بدون تلك المناسبة وخلا **زيد شاعر**
وعمرو طويل مطلقا سواء كان بين المسند اليهما مناسبة معتبرة اولا لفوت المناسبة بين الشعر والطول

وقد عرفت ان فوت المناسبة بين الشعر والطول مطلقا بعيد عن حيز القبول نعم في غالب الاستعمال
كذلك ولا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات ايضا مما لا بد منها وكما يستبعد العقل جمع جملتين
متباعدتين في المسند والمسند اليه يستبعد جمعهما مع تباعد قيد من قيودهما وان كان تفاوت بين
الفضلة وبينهما في الركنية اذ لا يرى النظر البليغ فرقا بينهما في جعل الجملتين متباعدتين ولا بعد
ان يقال ما سوى المسند اليه والمسند من لواحقهما فالتباعد فيه تباعد في احدهما **وهما السكاكي الجامع**
بين الشيئين ذكر السكاكي الجامع بين الجملتين وعدل عنه المصنف الى الجامع بين الشيئين لان الجامع
يجب في المفرد ايضا فنبه على ان ما ذكره لا يخص الجملتين **اما عقلي بان يكون بينهما اتحاد في**
المتصور عدل عن عبارة السكاكي في تصور لان المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل
الى المعرف ليفيد ان الجامع الاتحاد في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد ولا بنا في ما سبق
من اشتراط الاتحاد في المسند والمسند اليه لانه لا جرم في المفرد بين المعطوفين الاتحاد في التصور
اذ لا يعطف المتحدان والتماثل والتضايف والتضاد في المفردات باعتبار انفسها وفي الجمل باعتبار
المسند والمسند اليه ولنفصل لك اولا الجامع العقلي والوهمي والخيالي فانها من مزالق السالكين
ولنكشف بيان الحق اليقين ونعرض عن بيان ضلال المتباعدين عن مرتبة التمكين فانه طويل بلا طائل
ليس الا مجرد قول فاعلم ان العقل قوة للنفس الناطقة بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها
خزانة تصور المحسوسات والوهم قوة تدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات وللنفس قوة
اخرى تتصرف في مدركاتها تركيبا وتفكيكا تسمى مفكرة عند اعمال العقل اياها ومتخيلة عند اعمال
مجرد الوهم اياها وهو المدار للفصل والوهم صل فالمراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي ما لا يكون سببا الا بالاحتيال الوهم وابرازه له في نظر العقل في صورة
ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالي ما يكون سببا بسبب تقارن امور في الخيال حتى لو خلي العقل ونفسه
غافلا عن هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين بتقي الجمع بين امرين سببه التقارن في الحافظة التي هي
خزانة الوهم والتقارن في خزانة العقل وهي المبدا الفياض على ما زعموا الالف والعادة فان الالف
والعادة كما يكونان سببا للجمع في الخياليات يكونان سببا للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال
السيد بحمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال اصلا في الاجتماع اذ تجتمع فيه الصور
التي منها تنتزع المعاني الجزئية والكليات اطلق الخيالي على الخزانة مطلقا والاقرب ان يحمل التقارن
في غير الخيال ملحقا بالخيالي منزلا بالمقايسة اذ جل ما يستعمله البلغا مبنيا على ان التقارن هو الخيالي
فاقتصر على بنائه وان اردت القصر فالجامع اما التقارن في الخزانة مطلقا فهو الخيالي والملحق به
والثاني اما ان يكون سبب اثر مناسب للجمع وبمقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فالوهمي هو
او تماثل وهو في الاصطلاح الكلامي الاتحاد في النوع والتجانس الاتحاد في الجنس والتشابه الاتحاد
في العرضي واشار الى ان التماثل راجع الى الاتحاد في التصور بقوله **فان العقل يتخيره للمثلين**
عن التشخص في الخارج. يرفع التعدد بينهما وهذا انما في بيان الجامع بين قولنا زيد قايم وعمرو
قاعد اما في بيان الجامع بين قولنا الرومي ابيض والحبشي اسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد الرومي

والجنسي بالتجريد عن التشخص بل عن وصف الرومية والحبشية اللتين هما كليان والجواب انه كلام
على وجه التمثيل وتصوير للمقصود فيها هو اكثري تارة اولا بين البلغاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص
بالخارجي كما قاله الشارح والسيد ان ذلك لان تجريد العقل الحاصل فيه عن التشخص العقلي غير ممكن
لان معنى التجريد عدم ملاحظة التشخص ونسبته الى الذهني كنسبته الى الخارجي ففي ان التجاني بل
التشابه ايضا يصيرهما معا هقليا ان يصح الانسان كذا والحمار كذا في مقام بيان احكام انواع الحيوان
ويصح زيد الكريم كذا وعمرو الكريم كذا في مقام بيان افراد الكريم قال الشارح المحقق المراد بالتماثل
اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص لما وسيتضح ذلك في باب التشبيه وكانه اراد كونه اقرب
او اعرف الى غير ذلك مما يتفاوت اعتباره بالنظر الى الغرض من التشبيه قلت ضابط الاختصاص
هنا ان يكون نظر المقام عليه ذلك الوصف ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين في مقام العطف
واحدا بعد الاعتبار تصوير من الوهم للاثنين في صورة الواحد وابرازه في معرضه ويليق بان
يجعل من الوهمي قال الشارح انما ينفي التجريد عن التشخص في ارتفاع التعدد مع ان الاوصاف الكلية
كالتفاوت بالحمرة والسواد ايضا موجبة للتعدد لان العقل يجوز الشركة في الوصف الكلي والتمايز
بالوصف المحلي في الواقع لا في تجويز العقل وفيه نظر لانه لو كفى تجويز العقل لاشتراك والتوحد
في مشترك كان بين جميع الجزئيات الخارجية اتحاد في النوع لتجويز العقل دخول الكلي تحت نوع الانسان
مثلا فالوجه ان العقل قد يرفع التعدد بالتجريد عن التشخص وذلك اذا كان التعدد عنده من قبيل
التشخص فتامل او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن شيء منهما بدون الاخر تحققا وتعقلا
ولا يخفى انه سبب لجمع الامرين في المفكرة ولا يخفى ان استلزام تعقل احدهما الاخر يكفي في سببية
الجمع في المفكرة فلا يحتاج الى اشتراط التضايف فان قلت كما ان التضايف يكون في التصور يكون
في التصديق فيصح ان يجعل التضايف بين نفس الجملتين جامعا بينهما من غير ان يتوصل الى التضايف
بين مسنديهما والمسند اليه لما بل هو جامع اقوى وقد فات التنوير قلت كانهم لم يلتفتوا اليه
لان الجملتين المتضايفتين كذلك يغني احدهما عن ذكر الاخر فلا يجمع بينهما البليغ فضلا عن ان يعتبر
الوصل بينهما كما اي كتضايف بين العلة وهو ما يتوقف عليه الشيء وفي المفتاح والسبب
والمسبب وهما يراد فان العلة والمعلول فلذا اسقطهما ليلا يحتاج الى تخصيص العلة والمعلول
فلذا اسقطهما ليلا يحتاج الى تخصيص بالفاعل والمفعول والسبب والمسبب بالغاية والمغيا
او حمل السبب على الاخص من العلة وهو ما يفضي الى الشيء في الجملة على ما هو عند الاصوليين
والاولي كالعلية والمعلولية والاقل والاكثر ليكون احدهما من التضايف الحقيقي والاخر
من المشوري والاقل عدد يفني قبل الاخر عند عدهما بشيء واحد بان يسقط ذلك الشيء منهما
حتى يفنيا والاكثر ما يقابله وكون الاول مثلا لما يخص بالمعقول والثاني لما يعم المحسوس والمعقول
وهم من العلامة فان مبادئهما معقولتان لا غير وانفسهما شاملتان بلا تفاوت او وهمي بان
يكون بين تصورهما الصواب بان يكون بينهما شبه تماثل بان يكون احدهما شبيها بفرد من نوع الاخر
كلون بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين تعليل للتمثيل وتوجيه لكون هذا

القسم

لكون هذا القسم وهميا وعلى كل لضمير برزهما مرجع اخر فعليك بابرازهما ان كنت من المبارزين ولذلك
اي للجامع الوهمي او للابراز المذكور حسن من الحسن وفاعله الجمع او من التحسين وفاعله ضمير
الوهم الجمع بين الملائة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو
اسحق والقمر قال الشارح فان الوهم يبرزها في معرض الامثال وتوهم ان هذه الثلاثة من نوع
واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع على حدة
وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز هذا وفيه نظر
لانه قد تحقق ان المراد بما لتماثل الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بها لا الاشتراك في الحقيقة
النوعية وهذا الوصف هنا الاضاءة وهي مشتركة بين الشمس والقمر فهما متماثلان حقيقة
بل نقول المراد بالاشراق حسن حال الدنيا بالنور الحسي وبالعدل الذي هو النور المعنوي عبر
عن الكل بالاشراق تغليبا فبين الثلاثة تماثل تحت المصلح فتامل ولك ان تجعل القدر
المشترك بينهما البهجة او متضاد وهو كون الامرين الوجوديين بحيث لا يتوقف تعقل كل منهما
على تعقل الاخر ولا يمكن تواردهما على محل واحد وحينئذ لا يصلح تمثيله بما ينصف بالسواد
والبياض فالمراد بالمتضاد ما يحتوي على هذا المعنى ما ينصف بالضد الحقيقي بطريق عموم المجاز
وذلك ان تكلف في التضاد وتفسر قوله بينهما ما يعم بين انفسهما او جزئيهما قال الشارح التضاد
هو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف هذا والتعاقب
ان يلزم الضدان المحل كالصحة والمرض وقد ذكر الاصوليون انه يعتبر في التضاد الحقيقي كان
يكون بينهما غاية الخلاف وغيره لم يذكروا اعتباره واقتصر بغاية الخلاف ولا يخفى ان تعريف التقابل
على ما ذكره يبطل التمثيل بالسواد والبياض تفريعا على حمله على المشوري كما ذكرنا او بعدم اعتبار
هذا القيد في تعريف الحقيقي كالسواد والبياض والايمان والكفر قال الشارح ان بينهما تقابل
العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عليه الصلاة والسلام في جميع ما علم
مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير جحود وآباء مع الاقرار باللسان
والكفر عدم الايمان عمن من شانه ان يكون مؤمنا هذا ابريد ان الاولى جعله من شبه التضاد وما
ينصف بها اي بالمذكورات كالاسود والابيض المؤمن والكافر او شبه تضاد كالسماء والارض
فانهما يشبهان الاسود والابيض في الانصاف المعقول عند تعقلهما بالمتضادين وهو غاية الارتفاع
وغاية الانحطاط وافترقا بدخول الوصف في الاسود والابيض في الانصاف المعقول عند
تعقلهما بالمتضادين وهو غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وخروجه عنهما فالاولى ان يقول وما يشبه
منهما مكان قوله وما ينصف بها والاول والثاني الاول هو السابق على الغير وغير المسبوق به
والثاني هو المسبوق بواحد فقط والفرق بينهما وبين الاسود والابيض بان السلب جزئي معنوي
وصفهما دون الاسود والابيض فان عدم المسبوقية جزء مفهوم الثاني وفرق الشارح بوجه اخر
ايضا وهو ان المتضادين يجب ان يكون بينهما غاية الخلاف وليس ذلك بين الاول والثاني فان
خلاف المثالث معه اكثر منه وقال السيد السند ان هذا القيد لم يعتبره من اعتبره الا في المتضاد

الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزء مفهوم الثاني ضح

الحقيقي دون التضاد المشهور وبهذا الاعتبار انحصر التقابل في الاقسام الاربعة وكانه اعتبر الشارح
في تعريف التضاد ليتمكن من هذا الفرق والاولى تركه والاكتفا بالفرق الاخير وهذا اقول انما اعتبر
الشارح قيد غاية الخلاف ليخرج نحو لون بياض وصفرة عن حد التضاد ويصح جعلها من شبه
التماثل دون التضاد كما فعله المصنف الا ان يقال قد يكون للضدين شبه تماثل فلون بياض وصفرة
من الوهمي من جهتين **فان الوهم ينزلها منزلة المتضايفين** قال الشارح المحقق فانه لا يحضر احد
المتضايفين او المتضادين الا وحضر الاخر هذا وفيه انه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه
جامعا من غير اي تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايفين **ولذلك تجد الضد اقرب خطورا**
بالبال مع الضد منه مع غير الضد فخطور السواد مع البياض اقرب من خطوره مع الحلاوة وفيه
نظر وهو انه اذا علل تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايفين بانه تخطر بالبال الضد مع الضد هو
كالمضايف مع المضايف لا يصح تعليلا لكونه اقرب خطورا بالبال مع الضد تنزيل الوهم اياه منزلة
المتضايف وكان الوجه في خطور الضد مع الضد ان العقل متوجه حين تصور الضد الى تمييزه
وتبيينه اول لما تميز عنه هو الضد الاخر لان التمييز عنه اكمل اعلم ان المتضايف مشتمل على تقابل
فلو جمعهما المتخيلة باعتبار التقابل فالجامع وهمي ولو جمعهما باعتبار التضايف فالجامع عقلي او خيالي
عطف على عقلي او وهمي **بان يكون بين تصوريهما** الصواب بينهما **تقارن في الخيال سابق**
على العطف اذ لا يكفي مطلق التقارن ولا فالعطف لا ينفك عن التقارن والمراد خيال الخاطب
وليس التقارن بان يكون اثنان بين في الخيال اذ الصور المتقارنة والمتتابعة كلها ثابتة في الخيال
معا والخيال خزانتها بل المراد تقارنها عند التذكر والاحضار **واسبابه مختلفة** منكرة جدا اه
وكذلك اختلف الصور الثابتة في الخيالات ترتبا بمعنى انه يترتب صورة على صورة بسرعة
او ببطوء والاولى اجتماعا ليشمل الصورتين الحاضرتين معا لتقارنهما من غير ترتب **ووضوحا**
فربما يتذكر باه في توجه ومنها ما يتذكر بعد توجه تام وفيه منع لجواز اسناد توجه الاختلاف
الى الاختلاف في الذكاوة والغباوة ويدفعه ظهور اختلاف الاذكيا والاغبيا في ذلك من غير تفاوت
الذكاوة والغباوة **ولصاحب علم المعاني** الاحسن ان يجعل تحت التقليل اي لاختلاف اسبابه يكون
لصاحب علم المعاني اي لصاحب مباحث الفصل والوصل والتعبير عنه بعلم المعاني تلويح الى اشتهر
في ما بينهم من دعوى حصر علم البلاغة في الفصل والوصل كما سمعت ولا يليق بك ان تظن ان كان
اللايق والطالب علم المعاني **فضل احتياج الى معرفة الجامع** فيقع في الاعتذار بان العدول الى
الصاحب للتفاول للطالب لان المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكيب في مقام رعاية الفصل
والوصل يرشد كل اليه المعرفة فلا تجعل **لا سيما الخالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة**
ولا يخفى ان الناظر فيهما على اي شيء لا يحاط بحيطة بها الجهد والطاقة والشارح المحقق حمل علم المعاني
على حقيقته فاحتاج في اثبات الدعوى الجديدة ان يعظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع
وفي الدعوى خفا لا يدفعه الا انه ادعا **ومن محسنات الوصل** فيه اشعار بان العطف غير ما ذكر
من المحسنات ايضا قال الشارح ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات الظاهر انه من المحسنات

بالحسن

بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاقيد دون البديع فوا يضا من المجوزات التي لا بد
للبليغ منه **تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية** لرتيل اسمية الجملتين وفعليتهما مع انه اخصر
للاظهار بوجه التحسين **والفعليتين في المضي والمضارعة** والمضارعتين في الحالية والاستقبال
قال صاحب المفتاح اذا اردت بمجرد النسبة الخبر الى المخبر عنه من غير التعرض بقيد زايد كالتجدد
والثبوت وغير ذلك لزمان تراعي ذلك فتقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قايم وعمر قاعد وفيه
اشكال وهو انه كيف يجامع ايراد الماضي عدم ارادة التجدد ويدفع بان المراد مجرد ثبوت المسند
الماضوي من غير زايد من الحدوث في الماضي وكذا لا ينبغي زيد قام وقام عمرو مع ان كليهما ماضوي
للتفاوت بالاسمية والفعلية ولذا اختار النصب في قام زيد وعمرا اكرمته ويختلف المعطوف عليه في
زيد قام وعمرو اكرمته وزيد قام وعمرا اكرمته وزعم الشيخ ابن الحاجب انه يختلف الاعتبار في
المعطوف عليه ففي المنصب يعتبر فعليتها وفي الرفع اسميتها والجملة ذات وجهين ولهذا ترجح النصب
الى ضمير راجع الى المبتدا لانه ليس عطفا على الخبر وتوجيه الشيخ هذا شاهد بحالة نظرا لانه
لا بد له من بيان وجه استوا النصب مع الرفع مع غنا الرفع عن الحذف ولا يجري فيه ما ذكروه
من قرب المعطوف عليه باعتبار العطف على الخبر الا ان يقال فعليتها اولى بالاعتبار لانه باعتبار
الخبر الذي هو محط الفايدة **الا مانع** وهو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه فانه مانع
عن رعاية تواقفهما فالملازم حينيذ عدم التناسب ويستفاد مما ذكروه ان من محسنات الفصل
عدم تناسب الجملتين في الفعلية والاسمية وما شاكل ذلك فانه ينوبي مقتضي الفصل وبربيه
فافهم وهذا اخر مباحث الفصل والوصل ومنه الانتقال الى الفرع بعد الفراغ من الاصل فان
البحث في هذا الباب عن الحال بالتبعية لا بالاستقلال يدل عليه عنوان الباب والله اعلم بالصواب
تذنيب في القاموس ذنبه يذنبه كيضرب وينصر تلاه ولم يفارقه فعلى هذا التذنيب جعل الشيء
تاليا للشيء غير مفارق له وهل هو عربي او مصنوع اهل التدوين لم يجده في كتب اللغة وفي عبارة
الصحاح ذنب عمامته اذا جعل لها علاقة وهو ايضا يناسب القامر والذنابة بالضم التابع وفي
تسمية البحث تذنيبا لا ذنابة اشارة الى ان ايراد بحث الحال في بحث الفصل والوصل لا يخلو عن
تكلف تنزيل الشيء منزلة غيره وانه ليس تابعا للفصل والوصل في حد ذاته انما صار تابعا بجعل
المتكلم وتصرف منهم وتنزيل له منزلتهما فيه في هذا **اصل الحال المنتقلة** وهي ما لا يكون لصاحبها
غالبا او دايما ونقابلها الدايمة والموكدة على راي وخصت الموكدة بما تقرر مضمون الجملة الاسمية
على راي وقيل ليس ذلك التقرير شرط الحال الموكدة بل شرط وجوب حذف عاملها ولكونه شرطا لها
انما طوى ظاهر العبارة ولحق تاويلها وفي المفتاح ان الحال المطلقة هي المنتقلة وما يقابلها
يقيد بالموكدة **ان يكون بغير واو** انما قيدها بالمنتقلة لان الموكدة يجب فيها ترك الواو ونحو
هو الحق لا سنة فيه على ما صرح به المفتاح وتبعه الملباب فلا وثوق باطلاق عبارة بعض النحاة
ان الحال التي هي جملة اسمية بالضمير وحده ضعيف والاولى ان لا يقيد الحال بالمنتقلة لان
اصل الحال مطلقا ذلك الا انه وجب هذا الاصل في الموكدة لتاكد مقتضي ترك الواو ويكونه مولدا

خ في بعض النسخ التذنيب

ملخ

ولا مجال للواو بين الموكد والموكد ولا ينافي الوجوب الاصالة اذ الاصل في الفاعل التقديم على المفعول وما يجب تقديمه وله غير نظيران يكون بغير واو وفي المفتاح لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية ولا مجال للواو في المعرب بالاصالة والتحقيق فيه هو ان الاعراب دال على تعلق معنوي للمعرب بشيء في الكلام فوجود الاعراب بلا واو يكفي في افادة التعلق ويغني عنه هذا كلامه الا انه غيره الشارح المحقق الى ان الاعراب للدلالة على المعاني الطارية على المعرب بسبب تركيبه مع العوامل فاحتج عليه انه لا يتم في المعرب بالعامل المعنوي اذ لا تركيب فيه مع العامل ومن ادلة المفتاح ما اشار اليه بقوله **لانها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر** لانك تفيد بها ثبوت امر لصاحبها وكان يعلمه المخاطب قبل سماع الحال وقوله **او وصف له** اي في المعنى وصف له **كالنعت** زيادة على المفتاح من المصنف فني ذات وجهين لها شبه بالخبر في انه ربما يفيد حكما لا يعلمه المخاطب وشبه بالنعت لدلالتها على معنى في صاحبها وكونها بحيث لو اسقط لم يختل الكلام وله يخرج عن التمام ويرد على تلك الوجوه الثلاثة دخول الواو لا في الخبر في قوله • فاما صرح الشر فاما سيء وهو عريان • وفي قوله بهما واحد الا وهما نفس امارة وفي النعت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم والجواب بعد تسليم ان مدخول الواو لا في هذه الامثلة كلها خبرا وصفة انه لا ينافي اصالة عدم الواو لندورها وحزوجها عن الاصل ونحن نريد لك وجها رابعا وهو ان الحال في المعنى ظرف لعامله ولا واو في الظروف ولا يرد عليه شيء من تلك الحروف **ولكن خولف** هذا الاصل **اذا كانت الحال جملة** في الجملة لانه لم يخالف في جملة فعلها مضارع مثبت وتلك المخالفة تارة على سبيل الوجوب وتارة على سبيل الرجحان وتارة على سبيل التساوي قال الشارح المحقق وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح التقييد لمضمون الجملة ونحن نقول لانها في المعنى خبر ونعت ويصح كونها جملتين فانها تعليل للمخالفة **من حيث هي جملة مستقلة بالافادة فيحتاج اليها يربطها بصاحبها** وايضا الاصل في الجملة الاستقلال فلا تخرج عنه الا لموجب **وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل المفرد** من الاحوال **والجار والمجرور** والصلة وينبغي عليه ان المتبادر منه ان المفردة تربط بصاحبها بالضمير مع انه كالجامد يربط بنفسه كما حكم به الوجدان واعتبار الضمير لانه لا بد له من فاعل ويمكن دفعه بان المراد المفردة التي تستند الى متعلق الصاحب نحو جاء زيد قائما ابوه والمراد ان الاصل الضمير فقط فالعدول في الحال الى ضميمة الواو لوجود الداعي وذلك ان الحال لكون ما قبلها يتم بدونها احتاجت الى مؤيد رابط وهو الواو الدالة على الربط من اول الامر ولا ينتقض بالنعت لان النعت كثيرا ما لا يتم ما قبله بدونه كما في رجل يعلم فعلم لكن اقال الشارح المحقق الواو اشد في الربط من الضمير لانها الموضوعة له وتوضيحه ان الضمير يذكر في الكلام لغرض اخر ويلزمه الربط بخلاف الواو والمستفاد من هذا الكلام ان الواو في الحال لمزيد الربط

لكن

لكن في المفتاح ان الواو في الحال لداعي الموصل بين الجملتين بينهما كمال الاتصال وشبهه ولكمال الانقطاع وشبهه مع وجود الجامع **فالجملة** التي تقع حالا **ان خلت عن ضمير صاحبها وجب الواو** فلا يجوز جزمت زيد على الباب سواء كان اللام في قوله الباب للعهد حتى يكون في قوة بابي او للجنس لعدم الضمير هذا مقتضى ظاهر بابه والقياس على الخبر الجملة محكم ان المراد بالضمير العائد قال الشارح وجوزه البعض عند ظهور الملابسة قلت جعل الصحاح مثله بتقدير الواو ومن مواضع وجوب الواو ما في المفتاح نحو جاءني رجل وعليه ثوبان اذ لو لم يذكر الواو لالتبس بالصفة ولما او هم هذا الكلام وجوب الواو في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو عنه بقوله **وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال يصح ان تقع حالا عنه بالواو الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وسبا في** من وجه الامتناع في المضارع الغير الخالي عن ذلك الضمير لظهور اشتراك الوجه قال الشارح المحقق ما يجوز ان ينتصب عنه حال الفاعل والمفعول المعرفان او المنكران المخصوصان قلت المنكر المخصوص شرط نصب الحال الواقع عن صاحبها لا شرط نصب الحال مطلقا فالنكرة المحضة ايضا ما يجوز ان ينتصب عنه حال فان كان يجوز ان ينتصب عنها الحال التي هي جملة مؤخرة مع الواو كما في المفتاح فلا يصح اخراجها ويمتنع تقييد النكرة بالمخصوصة وان لم يجز نصب الحال عنها مع تاخرها كما هو ظاهر عبارة كتب النحاة فعبارة المتن فاسدة اذ لا يجوز دخول الواو في الجملة الحالية التي صاحبها نكرة محضة لوجوب تقدمها على النكرة ولا يتقدم الحال مع الواو لانه لتقدم المعطوف على المعطوف عليه وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لان ما يجوز ان ينتصب عنه حال اعم من صاحبها فربما يصير صاحبها فجعل الجملة حالا بالواو وربما يمتنع ان يصير صاحبها بامتناع جعلها حالا كما في الصدرة بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاهد عن غفلة معجبة حيث قال انما يرتقل عن ضمير صاحب الحال لان خبر المبتدا هو قوله يصح ان تقع حالا عنه بالواو وما لم يثبت هذا الحكم لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه لاحتمال انه فانه يشعر بانه يصح صاحب الحال مجازا والصاحب ينبئ عنه تجوزا عن التجوز وقد عرفت انه لا يصح تجوزا ايضا في نحو جاء زيد ويتكلم عمرو وانما قال تجوزا ان ينتصب عنه حال ولم يقل يجوز ان ينتصب تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة المصدرة بالمضارع المثبت حتى يصح الاستثناء اذ لا يجوز نصب تلك الجملة حالا عنه لكن تجوز نصب حال عنه ونحن نقول يجب ان يستثنى المصدر بالماضي الخالي عن قد لفظا او تقديرا ايضا والمراد بقوله كل جملة عبر ايمة بقرينة ان الكلام في الحال المنتقلة فلا يلزم صحة وقوع الجملة الحالية الخالية عن الضمير حالا بالواو مع كونها موكدة ولا اعتداد بايهام عبارته جواز وقوع المصدرة بالمضارع المثبت حالا مع خلوها عن الضمير بلا واو لانه لم يخرج الا عن الحكم بصحة وقوعها حالا بالواو لا عن صحة وقوعها حالا مطلقا لانه يدفع هذا الموهم ايجاب الواو في الخالية عن الضمير والمراد كل جملة صح ان تقع حالا في الجملة يعني يصح من نوعها وقوعه حالا والا لورد الجملة الانشائية الخالية عن ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال قال الشارح المحقق ينبغي عليه سوق الكلام ويتجه عليه ان السوق يقتضي ارادة جملة صح ان تقع حالا

لا ان يقع نوعها حالا الا ان يقال السوق يقتضيها الا ستثنا وتكلم عمرو عنها والحاصل ان الظاهر
تغيير الجملة بصحة وقوعها حالا والا ستثنا صرفها عن صحة وقوع خصوصها حالا فنفي اشتراط صحة
وقوع نوعها لكن لا يخفى انه تكلف وكان الاخصر الاوضح ان يقول بدل قوله وكالجملة الى اخره وتمنع
دخول الواو على المضارع المثبت لما سيأتي وما لا يصح وقوعها حالا عند النحاة الجملة الشرطية
لزعمهم ان حرف الشرط لطلبه صدر الكلام لمنع ارتباط جملتها بذي الحال خلاف المبتدا لان اقتضاه
للخبر اقوى من اقتضاذي الحال فلا يقع الشرطية في موقع الحال الا اذا جعل جزاء عن ضمير ذي
الحال نحو جاز بد وهو ان يسأل يعط وما ذكروا منتقض بان المكسورة فان الجملة المصدرة بها
تقع حالا وبالصفة فان اقتضا الموصوف ليس اشد من اقتضاذي الحال وان ادعوه لسند مزيد
اشتراك النعت بالمنعوت لان مزيد الاشتراك خفي الا ان يقال النعت مخصوص التعلق بالمنعوت
بخلاف الحال فان له تعلقا بالعامل وتعلقا بصاحبها واقتضا المقتضي لما اختص به اشد من
المشترك بينه وبين غيره وما ذكر من ان المصدرة بالمضارع المثبت لا تقع حالا بالواو وان الشرطية
لا تقع حالا لنفع حرف الشرط انما يصح في غير مضارع بعد حرف شرط جوابه الذي يكون ضد الشرط
أولي بكونه ملزوما لذلك الجزا نحو اكرمك وان تشتمني فان صاحب الكشاف ذهب الى ان الواو
في مثل هذا الشرط للحال وهو حزح عن طلب الجزا بدخول الواو والحالية الا ان يكون تابعا للخبر
حيث جعل الواو عاطفة على شرط محذوف اي ان لم تشتمني وان تشتمني او لما قيل ان الواو
اعتراضية والجملة معترضة والا اي وان لم تحل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما
ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان
يكون مثبتا او منفيا فهنا ما يجب فيه الواو ومنها ما يمتنع ومنها ما يستوي فيه الامران ومنها
ما يترجح فيه احدهما فاشار الى بيان ذلك واشار به بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت امتنع دخولها اي دخول الواو نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تقطع والحال انك تعده
كثيرا والنهي راجع الى الحال والا فالعطا غير ممنوع لان الاصل في الحال هي المفردة
قال الشارح المحقق لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعهما موقعه وهذا
يوجب ان يكون الاصل المفرد الغير المبنية اذ لا عراقة لها في الاعراب والحكم باعرابه لوقوعه
في محل لو وقع فيه معرب لاعرب فالاولى ان يبين عراقته في الحالية بالعراقة في الارتباط فان
المفردة ترتبط بذاتها والجملة انما ترتبط بنائبها بالمفردة وهي تدل على حصول صفة
عارية عن شايبة النفي اذ لو لم يصح للحال ان يقال جاز بد راكبا ولا يقال ماشيا وان يقال جاز بد
ماشيا الا راكبا صرح به المفتاح وقال السيد السند في شرح المفتاح ينبغي عن قولنا الا راكبا نظر
البليغ وان لا ينازع فيه النحوي فلا يرد ان ثبوت صفة نوحد مع النفي ايضا صفة الا انه
صفة غير محصلة غير ثابتة مقارنة ومعنى المقارنة اتحاد زمان مضمون عامله ومضمونه
لا اتصال زمانيهما كما هو ظاهر المقارنة لما جعل قيدا له من عامله وهو كذلك اي المضارع
المثبت كالمفردة في جميع هذه الصفات فكما لا تدخل الواو المفردة لا تدخله وانما جعلنا ضمير

وهو كذلك

وهو كذلك راجعا الى المضارع لما في الايضاح والمضارع كذلك ودلالة المضارع تستلزم دلالة
الجملة الحالية وبهذا الاعتبار يتم التعليل والا فالمطلوب امتناع دخول الواو على الجملة الحالية
لمشابهتها المفردة فلا يفيد مشابهة المضارع وذلك ان تجعل ضمير وهو الى هذا القسم من الفعلية
التي فعلها مضارع وجعل قوله اما الحصول فكونه فعلا مثبتا في تقدير فكون فعله فعلا
مثبتا وقوله واما المقارنة فلكونها نفسه مضارعا في تقدير فكون فعله فعلا مضارعا هكذا
الحال في نظايره في الحمل والصرف عن ظاهره ووجه دلالة المضارع على المقارنة انه
يدل على الحال بحكم الوضع والحال مقارن لزمان عامله وهذا غلط نشا من اشتراك لفظ الحال
بين ما يقابل زمان الاستقبال وبين ما نحن فيه وآثار كون المصنف اليه لانه شاع في هذا المبحث
هذه المغلطة فلاح لهم انهم بنوا هذا التعليل عليه وان كان ظاهر الضعف وللفتاح مسلك آخر
وهو ان المشارك للمفردة في الدلالة على الحصول وعدم الثبوت يأبى عن الواو وهو المضارع فقط
اذ الماضي المثبت لمقارنته قد لفظا او تقديرا كالمنفي فانه قد سلب الاحتمال عن الماضي كيف ولما صح
قبل دخول قد عليه احتمل كل جزء من اجزا الماضي وقد حصره فيما يقرب الحال كما ان النفي جعله مستغرقا
غير محتمل لكل جزء والشارح قال الاولى ان يتمسك بدل الدلالة على المقارنة بان يوازن اسم الفاعل
وتقديره معه لانه يشترك بين الحال والاستقبال ونحن نقول المضارع يشارك اسم الفاعل في الاعراب
ولما جا في النظم والنثر الواو مع ما يظن به انه حال وجب عليه الذب عن قاعدته الممهدة من
امتناع دخول الواو على المضارع المثبت فقال واما ما جا من نحو واشار بادراج لفظ النحو الى انه
غير مقتصر على ما ذكر قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي عبد الله بن همام السلولي
فلما خشيت اظافيرهم اي اسلختهم كذا في الشرح وذلك انه تزيد قولهم على على ما شاع عن المغبر
عن الصنعة بقلم الاظفار نحوت وارهنهم مالكا. فقيل على حذف المبتدا اي وانا اصك وانا
ارهنهم وهو بعيد اذ لا ينبغي للبليغ ان يبرز تركيبه بالحذف في معرض الممتنع وقيل الاول شاذ
مخالف للقياس والثاني ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيها للعطف والاصل
فمت وصككت ونحوت ورهنت عدل من لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال
الماضية واحضارا لها في صورة الكاين المحقق في الحال لغرابتها وان كان الفعل مضارعا
منفيا فالامران الظاهر الامران بدون الفا يكون بتقدير جاز الامران في مقابلة امتناع
دخولها وكانه اشار بذكر الفا الى تقدير الماضي مع قد للتحقيق المناسب لمقام المخالفة مع المفتاح
حيث جعل الامرين مستويين وقد رجح المفتاح ترك الواو ولم تجعل استوا الامرين الا في الظرف
الذي يحتمل الاسمية والفعلية نحو رايته على كتفه سيف لانه يحتمل تقدير سيف على كتفه وتقدير
يكون على كتفه سيف كقراءة ابن ذكوان كعطشان رواي ابن عامر فاسقيناكموها بالتخفيف
اي تخفيف النون فان لا للنفي دون النهي فيكون اخبارا فلا يصح العطف فتعين ان يكون حالا
كذا في الشرح وفيه انه فليكن نفيا في معنى النهي عبر عنه بصورة الخبر مبالغة وليكون موافقا للقراءة
العامة بغيا وناكبين ونحو وما لنا لا نؤمن بالله اي ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين ومجموع الايتين

مثال جواز الامرين والشارح جعلهما مثالين للواو لتركه بطريق اللف والنشر واعادة النحو في قوله ونحوها لما يزح نحوه واشار الي وجه جواز الامرين بقوله لدلالته علي المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول اي البتوت والتجدد فان كلا منهما منتف اما البتوت فللنفي واما الحدوث فلان النفي ازلي واليها اشار بقوله لكونه منفيا وما ينبغي ان يعلم ان المنفي بلن لا يقع حالا لا ماضيا ولا مستقبلا ويشترط في الجملة الواقعة حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وعلله النحاة بتنافي الحال والاستقبال وهذه مغالطة ظاهرة لشائع من اشتراك في لفظ الحال بين هذا القسم من المنصوب وبين ما يقابل الاستقبال ولما كان هذا غلطا فاحتاج اراد الرضي ان يبين لهم عن الغلط بان يجعل كلامهم بيان سر نحوي صار ألهم فيه الفتاعة بما هو وهن من بيت العنكبوت فقال معني كلامهم انهم لن يرضوا بتصدير الحال بما يوهم التنافي بينه وبين الحال بناء على ان له منافاة بمعني اخر للحال وقال السيد السند اشتراك لفظ الحال بين ما ينافي الاستقبال وبين الحالية بناء على ان له منافاة بمعني اخر الجملة الحالية الغير النافية له لا يقتضي كراهة تصدير الجملة الحالية الغير النافية بعلم الاستقبال فهذا وجه مستبشع جدا وقد عرفت ان الكراهة لا يهام ما ينافي الحال وهو ما يقتضيه في الاستعمالات نعم هذا امر اخر يتجنب عن غفلة ما ولا التفول عنه وهو ان وضع الحال للجملة الحالية استعمال نحوي حدث بعد وضع اللغة لمدد مديدة فكيف يجعل الايهام الناشي من قبله داعيا لاستعمال العرب وتحرزهم عنه عن ما يوهم التنافي بعد هذا الوضع ولا يبعد ان يقال التحرز عن دخول علم الاستقبال لانه بمنزلة اسم الفاعل لشاركته له لفظا ومعني ولا يدخل عليه ما هو علم الاستقبال فلم يرضوا بدخوله على ما هو بمنزلته وآثار رضوا بدخوله ولما انهما تحرجا انه الي المعني فلا يكون كاسم الفاعل معني بخلاف النحاة ان المعني بلفظ ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما وهذا مبني على ان يكون وجه امتناع المضارع عن الواو ظهوره في الحال وانما على ما ذكره المصنف فغير متجه لقوات الدلالة على الحصول بل الحدوث لان كون النفي في الحال لا ينافي الاستمرار فالجواب عما ذكروا منع كون العلة ما ذكروه لان الدلالة على الحصول قد فاتت كما ذكره الشارح وحمل ما ذكره راجعا الي ما ذكرنا بعيد عن سوق الكلام ولا مشاحة مع من يرضي في مقام التوجيه باحراج البيان عن نظامه والشيخ رضي على جواز الواو مع ما وكذا اي كالمضارع المنفي ان كان الفعل في الجملة الحالية ماضيا لفظا او معنى بان يكون مضارعا منفيا بلم او لما في جواز الامرين على السواء واستوفي امثلة الاقسام الاربعة مع الواو وقال الشارح لانه لم يجده وحكمه بجواز الامرين فيه بمقتضى القياس كقوله تعالى فما بال اللاتي يكون لي غلام وقد بلغني الكبر وقوله اوجاؤكم حصرت صدورهم واستدل به من لم يوجب قد في الماضي المثبت وقوله اني يكون لي غلام ولم تمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم تمسسهم سوء وقوله او حسبتم ان ندخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم اما المثبت فلدلالته على الحصول لكونه فعلا متبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي

لا يقارن الحال وفيه ما مضي من المغالطة وكذا في قوله ولهذا اي لعدم دلالته على المقارنة شرط الماضي المثبت بان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة وقال الشارح التقدير شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد تقرب الماضي من الحال وقد دفع الريب المغالطة بمثل ما سمعت وتعقبه السيد بمثل ما تعقب به سابقا فتذكر وما سمعت منا ومما زاده الشارح في المقام انه قال لو كان المعتبر هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تقدير المضارع المثبت بالواو اذا كان العامل مستقبلا كقوله سيبكي الامير تفاد الجنايتين بدمه لعدم المقارنة للقطع بان المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وفيه اولا ان اللازم عدم صحة الوقوع حالا لا وجوب الواو التي هي فرع الوقوع حالا وثانيا انه باشتراط الدلالة على المقارنة ينبغي استواء الامرين دون وجوب الواو ولكن دفع الثاني لمزيد تكلف تركناه لمن لا تنزه عنه وقال السيد السند ان لحقان امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال ووجوب قد في الماضي لان المضارع في الحال بالنسبة الي العامل يعني في الحال بالنسبة الي العامل يعني في حال العامل والماضي قيد بقد لتقريبه من الحال بالنسبة الي عامله يعني لتقريبه بزمان العامل ولو قيد المضارع بعلم الاستقبال لاوهم الاستقبال بالنسبة الي العامل فالحاصل انه كما يكون المراد بالمستقبل الاستقبال حقيقة او بالنسبة الي ما قبله كذلك الحال والماضي هو المعتبر في الحال وهذا المقال نعم المقال لو ثبت ان المراد بصيغة المضارع ابدا يعني للحال معنى حال العامل وبالماضي مع قد المقرب من زمان العامل ولا وثوق على هذا الدعوى بمجرد ان النحوي ادعى التزام قد فلم لا يكون الحق مع من لم يجعله ملتزما فربما يكون الحال مع قد لتقريب الماضي من زمان الحال وحينئذ يكون هي وعاملها مقربين بالحال وتارة يكون على عكسها فلا يكون مع قد هذا اشد بردا انه قربها قد من زمان الحال وحصل المقارنة يجب ان يمتنع الحال الواو الا ان يقال فرق بين ما هو عارض وبين ما هو لازم ناشئ فان قلت قول ابي العلا اصدقه في مربية وقد امترت صحابة موسى بعد اياته التسع يشهد على اشتراط المقارنة في الحال وكذا قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم قلت يتكلف في امثالها لتحصيل المقارنة بنا وبل للحال بقولنا والقصة قصة ازلا وابدا وبقولنا واما النفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين التكلم الي حين التكلم بخوند مرزيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما لا النافية متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحققه يؤدي الي ان الاصل استمرار النفي مطلقا فيحصل به بان الاصل استمراره كما في الشرح لا باستمراره ابدا لما انه مخصوص بغير لما بقرينة قوله الدالة عليها عند الاطلاق لانه عند عدم التقييد بما يخرجه عن الاستمرار ينصرف اليه والفرق بين لما ولم كما بين لا التي لنفي الجنس ولا بمعنى ليس فان الاول نص في الاستغراق فلا يمكن تخصيصه فلا يقال لا رجل بل رجلان والثاني ظاهر فيه ويجامع

مستعمل في الحال صح

ومعلوم ولكن العامل مقارن بزمان العلم صح

في البعض فلذا لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الان و يصح لم يضرب امس بل يضرب الان بخلاف
المثبت فان وضع الفعل على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت
ضرب زيد لا يستفاد منه الا الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي وتحقيقه اي تحقيق ان الاصل
استمرار النفي ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب اي الى وجود سبب اذ سببه عدم السبب
و الا فلا بد للممكن من سبب سوا فيه وجوده و عدمه اذ ما لا يفتقر عدمه الى سبب هو الممتنع
لذاته بخلاف استمرار الوجود قال الشارح و لكون الاصل استمرار العدم دون الوجود كان
النفي موجبا للتكرار دون الامر و كان نفي الدوام اثبات كما في مازال و اخواته و اورد عليه
ان نفي النفي دوام نفي و دوام النفي و نفي الدوام لا يقتضي الثبوت دايما فمن دوام الاثبات في ما
زال لا بد له من مقتض سوى ورود النفي و جوابه ان النفي حيث ورود النفي عليه خارج عن
اصله لانه لو استمر لم يرد النفي عليه و النفي الوارد على اصله فنفي النفي دوام العدم الذي في
الجملة فيفيد دوام الثبوت و قيل نزل النفي المدخول منزلة الثبوت ليكون النفي و الثبوت
في طرفي نقيض و اما الثاني فلكونه منفيا و فيما مر عرفته غير مرة و ان كانت الجملة اسمية
فالمشهور جواز تركها لعكس ما مر اي للدلالة على المقارنة لحكم الاستمرار لا على حصول صفة
غير ثابته اما المثبت فللثبات و اما المنفي فلعدم الحصول و انما لم يكتف بقوله و ان دخولها
أولى لاختصاص جواز النزع بتعليل لعدم دلالتها اي الاسمية على عدم الثبوت هذا علة
جواز النزع و مدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستيناف فيها فيها فالاولى لا كتفائه ووجه
ظهور الاستيناف فيها دون الفعلية ان الفعلية قريب من الصفة فكونها حالا اقرب من الاسمية
فحسن زيادة رابطة خوف لا يجعلوا له انداد و انتم تعلمون في الشرح اي و انتم من اهل المعرفة
أو و انتم تعلمون ما بينه و بينها من التفاوت هذا و نحن نقول و الله اعلم و انتم تعلمون التفاوت
بينكم و بينها فهل تعدلون من الله تعالى الى من دونكم في الرضى ان الجملة المصدرة بليس و لم
الاسمية لان ليس في معنى النفي بخلاف ما كان و مايكون و قال عبد القاهر ان المبتدا في الجملة
الاسمية ضمير ذي الحال وجبت الواو سواء كان الخبر فعلا او اسما كما اشار اليه بقوله نحو جاز زيد
وهو يسرع او وهو مسرع و نسبه الرضي الى الاندلسي و قال وجه الوجوب انه لا يزيد على الحال
المفردة بحسب المال فينبه بالواو على ان القصد الى الجملة لا الى المفرد بالتاويل كما يدعوا اليه مساواتها
بالمفرد و قال الشيخ و ذلك لان الجملة اي الحالية لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل
اي عامل الحال و ينضم اليه في الاثبات و يقدر بتقدير المفرد في ان لا يستانف بها الاثبات فتترك
الواو في جاز زيد يسرع لجعله في قوة مسرعا في عدم القصد الى اثبات فيه و هذا مما يتبع في
جاز زيد و هو يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد و جئت بضميره المنفصل المرفوع كان
بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع في صلة الجي و تضمه اليه في الاثبات
من غير استيناف اثبات لان ذكره لا يكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع و الا لكنت تركت
المبتدا بضيعة و جعلته لغوا في البين و جرى مجرى ان يقول جاءني زيد و عمرو يسرع بايراد جملة

مخالفة للاولى في المسند اليه و المسند ثم تزعم انك لم تستانف كلاما و لم تقتدي للسرعة اثباتا
و على هذا فالاصل و القياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو و ما جاء بدونه فمنهيله سبيل الشيء
الخارج عن القياس و الاصل ثم التاويل و نوع من التشبيه و ذلك لان معنى كلمته قوة الى في
مشافهها و جاز بحاضراه الجود و الكرم منزلة حاضرة للجود و الكرم لسبب تقديم الخبر اي
حاضرا عنده الجود و الكرم و يجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد
هذا كلامه مع ادنى توضيح فاستفاد منه الشارح ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو و الوجوب
في جملة مبتدؤها اسم صريح اكد حيث جعلت مشبهها بها و ان الجملة الاسمية مطلقا يجب فيها الواو
الا بالتاويل بالمفرد و قال و افقه الكشاف على ذلك و تبعه السيد السند و جعلا نقل المصنف
مختلا في تخصيص وجوب الواو بالضمير و قال السيد الحق ان الظاهر الموضوع موضع المضمر
في حكمه فلا تفاوت بين جاز زيد و هو يسرع او و زيد يسرع اقول لو لم يكن الحكم مختصا بالضمير
لم يكن لتخصيص الحكم بالضمير معنى فالحكم على خصوص الضمير من الشيخ ينبئ عن تخصيصه به و اما
تشبيه الضمير في استيناف الحكم بالظاهر فلان الاستيناف فيه اظهر لانه جعل السابق منقطع
النظر حيث لم يذكر منتضاه من الضمير و ايضا استيناف الحكم في جاز زيد و عمرو و سرو يسرع فلذا
جعل مشبها به له في استيناف القصد الى الاثبات لكنه ابعد مما جعل فيه المبتدا اسما ظاهرا عن التاويل
بالمفردة اذ عند عدم القصد الى الاستيناف لا وجه لذكر الضمير في نحو جاز زيد و هو يسرع دون
الاكتفاء بقوله يسرع و لذكر الظاهر وجه و لو كان في موضع الضمير كما ان له لان اليه داعيا اليه لا محالة
فلا مجال لعدم قصد الاستيناف في المبتدا الضمير فلا بد من الواو و المربط بخلاف المبتدا الظاهر
فانه يحتمل الايراد لداع مع عدم قصد الاستيناف فلا حاجة الى الواو و لتنزيله منزلة المفردة
و بهذا يتبين انه ليس الظاهر الموضوع موضع الضمير مثل الضمير كما زعم السيد السند و يعلم منه ان
الجملة الحالية مما يقصد به استيناف الاثبات و ان الجملة التي في محل الاعراب لا يجب تاويلها بالمفرد
و ترتبط بغيرها مع انها جملة كما زعم الرضي على خلاف ما عليه ابن الحاجب من وجوب التاويل
بالمفرد و مما يستفاد من الكشاف ان الجملة المعطوفة على الحال يجب فيها ترك الواو و كراهة
اجتماع حرفي عطف لان واو الحال واو عطف في الاصل ثم قال الشيخ معقوله كلما ذكرنا الى آخر
التذييب و ان جعل خود على كنفه سيف حالا كثر فيها تركها نحو قول بشار اذا انكرتني بلدة
او نكرتها خرجت مع البازي على سواد ثم قال الشيخ الوجه في مثل هذا ان يكون الاسم
فاعلا للظرف لاعتماده فهو ذي الحال لا مبتدا و ينبغي ان يقدر منا خصوصا ان الظرف في تقدير
اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد و قال المصنف لعله انما اختار تقديره
باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال و هي المفردة و لهذا كثر فيها ترك الواو انما جوز التقدير
بالفعل الماضي لمجيئها بالواو و قليلا و انما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو قدر بالمضارع لم
امتنع الواو و قال الشارح المحقق و فيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر و النعت
فالواجب ان يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر و النعت

يسرع اظهر من وهو يسرع

ولا نا لانسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو وكيف لو لا وجواز التقدير بالمفرد
لا يوجب امتناعها اذ يكفي لجوازها امكان تقدير بالماضي وجعل الجملة اسمية والحق جواز تقدير
الجملة اسمية وفعلية ماضوية ومضارعية فكثيرا ما تترك الواو للاسمية والافراد والمضارعية
وتجيء الواو لاحتمال الاسمية والماضوية هذا وبحث لقول يمكن انتمام ما ذكره المصنف بضميمة
ان المبتدا والمنعوت ادعي للخبر والنعت من ذي الحال ولذا كان احتياج الجملة
الحالية الى الرابط اشد فاصالة الافراد فيها اكد ومع ذلك تحتاج في تقديرها اسمية الى خلاف
الاصل لتصحيح الواو وبعد أصل هو تقديم الخبر فتقدير الظرف فيها جملة تحتاج الى مزيد
مؤنة فالوجه تقديره مفردا ولا لو لا يجيئه مفردا قليلا بالواو ولم يقدر جملة فتقدير الفعل
مع انه خلاف الاصل لتصحيح الواو وتقدير المضارع يوجب الامتناع فلا ينبغي تقديره وتقدير
الماضي مع قدم رجحان على جعل الجملة اسمية لانه مجوز فيه ترك الواو ومن غير ترجيح الذكر ومن غير ارتكاب
تقديم الخبر وتحسن الترك ولقد اعجب حيث ختم بحث التذييب بحسن الترك كما ختم بحث
الوصل بحسن الوصل اي بحسن ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف من نواسخ المبتدا
على المبتدا كقوله اي الرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بنحري حوالي الاسود
الحوارد اي العواضب من حرد اذا غضب فقوله بنحري الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول
تبصريني ولو لا دخول كان عليها لم يحسن ترك الواو وحوالي بمعنى في اكنا في حال من بنحري لما
في حرف التشبيه في معنى الفعل وانما حسن ترك الواو لانه جعل الجملة في معنى مشبها بمن الاسود
العوارد وتارة لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد الاولى مفردة ليخص بالحال ولا
تشكل بحالي زيد وابوه قائم وينبغي ان يفيد الوقوع بان لا يكون لا بطريق العطف لان ترك الواو
فيه واجب كما نص عليه الكشاف كقوله اي قول ابن الرومي الله يثبتك لنا سالما برداك
تبجيل وتعظيم الشاهد غير منصوص لاحتمال ان يكون برداك فاعلا لسالما ويكون تبجيل
بدلا من برداك اذ وصف البدل النكرة من المعرفة لا يجب بل يحسن واذا سلم تبجيل الرجل
وتعظيمه فقد سلم الرجل لان سلامة التبجيل فرع السلامة فتامل وايضا انما يكون الحال الجملة
عقب حال مفردة لو لم تكن الحال الجملة معمولا سالما لانه حينئذ لم يتعدد الحال حتى تكون
الجملة عقيب مفردة فما ذكره الشارح من انه يجوز ان يكونا حالين مترادفتين وان يكونا
متداخلتين فلعل غرضه التنبيه على ما ذكرنا من عدم كونه منصوصا والا لكان مختلا قاما
الي محامدك اجل من الاحراز وغاية الاطناب فيها نهاية الايجاز • تذييل كل حامد محامد
غيره لمحامد غيرها خال عن التكميل والتتميم • وكايات الارل الي الابد في جنب قدرتك هو
تخصيص بعد التعميم اجتهاد المجتهدين في عبادتك لايا من من الاعتراض بالتقصير • ولذة
الذاكرين • لاسماك الحسني نزيد بالمكرر بعد التكرير • فكيف نوفي حق حمدك يا الهنا
وغاية المبتغين الاجتناب عن الاهمال الايجاز والاطناب والمساواة قال السكاكي في اول
باب الايجاز والاطناب اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية

التي

الايجاز والاطناب والمساواة

التي يكون تعقلهما بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام هو
ازيد منه وكذا المطنب انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما
الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين ان الاطناب بهذا المقدار ايجاز
وبذلك المقدار اذ رب موجز هو مطنب بالنسبة الى كلامين والبناء على امر عرفي اي متعارف
بين اهل العرف في اداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية وهو متعارف الاوساط
الذين يكتفون بادا اصل المعاني على ما ينبغي اي كلامهم في مجرى عرفهم في ناديتهم المعاني
وربما يشتمل متعارفهم على الحذف ومع ذلك لا يسمى اختصارا والايجاز انه متعارفهم فان عرفهم
في طلب الاقبال يا زيد وهو مشتمل على الحذف وفي التحذير اياك والاسد وامرأ ونفسه وحده
وسقيا وهو لا يجد في باب البلاغة من الاوساط كذا ظاهر عبارة المفتاح ولا يجدها ايضا
من البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجرد عن المزايا وبذلك يرتفي
عن اصوات الحيوانات ولا يذمم ايضا لا منهم ولا من البليغ معهم واما المتكلم متعارفهم اذا عرى
عن المزية فلا يحمد من البليغ معهم ويذمم منه مع البليغ واذا اشتمل على المزايا التي هم غافلون
عنها كما في اياك والاسد فهم لا يحمد من البليغ ولا يذمم ومع البليغ يحمد لان البليغ قصد به
مزايا يتعلق بها الايجاز الذي فيها فالايجاز المقصود باقل من عبارة المتعارف الاولى من
المتعارف لان المتعارف هو العبارة والاطناب اداؤه بالتزام منها ثم قال في اخر الباب
الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه اي المرجع في معرفته تارة الى ما سبق اي لكونه اقل من
عبارة المتعارف وهذا التعبير انسب من تعبير الشارح حيث قال اي الى كون عبارة المتعارف
اكثر منه لان المطابق لما سبق ما ذكرناه الان الشارح راعى المناسبة بقوله واخرى الى كون
المقام اي ظاهر المقام خليقا بابسط مما ذكر اي مما ذكر في المقام فالاختصار معناه كونه
اقل من عبارة المتعارف وكونه اقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من
عبارة المفتاح صريحا نعم يفهم من قوله في ذكر امثلة الايجاز ومن امثلة الاختصار انه يفرق
بينهما بل المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية هو في مقام تحقيق الايجاز
انه لا يفرق بين العبارتين وفيه نظر قد وقع نظر المصنف وغاب عنه امران ظاهران عند
احدهما انهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من الاطناب ولا عبارة للاوساط غيره وثانيهما انه لم
يحفظ تعريف الايجاز عن دخول الاخلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل لان كون
الشيء نسبيا لا ينتفي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من النسبيات يعرف تعريفات جامعة
مانعة وقد عرفت ان مراد السكاكي بتعسر التحقيق تعسر تحقيق مقدار الايجاز والاطناب لا تعسر
تعيين مفهوميهما كما قال الشارح كيف وقد بينهما مفهوما في كلام السكاكي وفيه انه تبين بالبناء
على امر عرفي على طبق دعواه انه لا يتيسر الا بالبناء عليه ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف
رد الى المجهالة واجاب عنه الشارح بان عرف الاوساط معلوم للبليغ وغيره فيتعين الايجاز
والاطناب به نافع للكل واما البناء على البسط الموصوف فانما ينفع البليغ لانهم يعرفون ان كل مقام

كلام

يقتضي اي مقدار من البسط وفيه بحث لان متعارف اوساط العرب لا يتيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا لمتبع لغة العرب والمنصف عام لكل محصل فهو رد الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبي البلاغة لا للبلغا فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغا رد الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لان ما سبق في الابواب السابقة تكمل من معرفته مقاما ما يكفي في معرفة البسط اللايق بالمقام **والاقرب** الى الصواب والى الفهم **ان يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد** احتراز عن غير المقبول من الاخلال والتطويل والحشو **تادية اصل الاولى تاديته** لان المراد بالمراد اصله بلا لاولى المقبول من طرق التعبير عن اصل المراد تاديته **بلفظ مساو له** اي الاصل المراد **او بلفظ ناقص عنه وافٍ او بلفظ زايد عليه لفايدة** واعتد في معرفة ان الاول مساواة والثاني ايجاز والثالث اطناب باشعار المفهومات بذلك كما لا يخفى وههنا ابحاث الاول انه ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ او من الاوساط فالزايد والناقص غير مقبولين من الاوساط لانهما خروج عن اوساطهم طريقهم للاداء وان اراد المقبول من البليغ فليس المساوي والناقص الوافي مقبولين مطلقا بل اذا كانا للراح والثاني ان قولنا حاتي انسان وقولنا حاتي جبان ناطق كلاهما اداء اصل المراد بلفظ مساو فينبغي ان لا يكون احدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز الايجاز القصر والثالث ان قولنا عمدا لك ونظايره مساواة بتعريف السكاكي ايجاز بتعريفه فتراعه مع السكاكي في نقل اصطلاح القوم مثله لا يسع منه بدون سند قوي ولو قبل المراد المساوي حسب عرف الاوساط فتعريفه بوصول المعاد ذكره السكاكي ورد عليه ما اورد عليه الرابع ان الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لجواز ان يكون الناقص الوافي غير فصيح وكذا الزايد لفايدة **واحترز بوافٍ عن الاخلال** وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير وافٍ ببيانه وانما احترز عنه ليتم التعريف المشار اليه للايجاز اوليلا يكذب وصفه بالقبول وهكذا الاحتراز بقوله **لفايدة كقوله** اي الحارث بن حلزة اليشكري ويشكر قبيلتان من العرب على ما في القاموس بنو يشكر بن علي بن بكر بن وائل وبنو يشكر بن عبشر بن صعب **والعيش خير في ظلال النوك** بالضم والفتح الحمق **ممن عاش كدا** قال الشارح اي من عيش من عاش مكدودا متعوبا والاعذب ان يراد بالعيش ذو العيش كانه صار في ظلال الجهل عين العيش وحينيذ يستفاد نعوته عبشر من جعله عين العيش ولا يكون اخلالا اي الناعم في ظلال النوك ففيه اخلال حيث فات وصف النعومة **خير من الشاق في ظلال العقل** ففيه اخلال لفوت التقييد بظلال العقل ولا يخفى انه لا يلايم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال العقل وينبغي ان يقول في شدة احراق شراقات العقل وكانه اوقعه في التغيير بظلال العقل المشاكلة وقال الشارح لا اخلال اذ قد اشتهر ان عيش الجاهل لا يكون الا ناعما فاستغني به عن تقييد العيش في ظلال النوك بالناعم

معان

قصة الزبا

في شرح قوله ومن الايجاز ومن لطايفه

مع ان لفظ الظلال لا يخلو عن اشعاره واطلق العيش الشاق ادعاء ان العيش الشاق لا يكون هو الا للعاقل حتى انه لو قيد لكان المقيد تكرارا **او بفايدة** اي وبقوله ولفايدة **على التطويل** وهو كون اللفظ زايدا غير متعين فيه الزيادة **نحو** قول عدي بن الابرش بذكر غدر زباء ملكة الجزيرة لجذيمة الابرش بالجيم والذال المعجمة حين انتظم سلطنتها حيث كتبت اليه ان ملك النساء ضعيف لا حسن في نظر الرعايا ولا اثنى بسلطنتي فرايت مصلحتي ان التحق وليلي ايضا لك وكانت تهاب من جذيمة فاراد ان تاخذه بهذا الغدر وتدفعه فذهب اليها من غير عدة مغرورا بوعدها فاخذته وامرت بقطع راهشيه وترك دمه يذهب الى ان مات وجذية الابرش كان ابرص فهابت العرب وصمه بالابرش فبدلوه بالابرش والبرشة بالضم في شعر الفرس نكتة صغار تخالف سايره لونه والفرس ابرش واوله • وقددت الاديم لراهشيه • التقديد التقطيع والاديم الجلد والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه والى جذية وبي في قددت وقولها للزبا **والعني قولها كذبا وميتا** الكذب يرادف البين ولا فايدة في الجمع بينهما ولا يبعد ان يجعل ذلك حشوا مفسدا لان عطف البين يفيد المغايرة وهي باطلة **وعن الحشو المفسد كالتذيي في قوله** اي ابي الطيب **ولا فضل فيها** اي في الدنيا **للشجاعة والتذيي وصبر الفتى لولا لقا اسعوب** شعوب بالفتح علم المنية سمي بها لانها تفرق الاجتماع غير منصرف للعلمية والتانيث كسرت للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر حصل لجميع ما لا ينصرف باللام والاضافة مع ان البعض غير المنصرف بالاتفاق فمجرد الكسر بلا تنوين لا يدل على الانصراف فالمعنى انه لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطا والصبر على الشدايد على تقدير عدم الموت وهذا بيع في الشجاعة والصبر دون العطا فان الخلود يريح الحاجة الى المال فيزيد فضل العطا مع الخلود قيل المراد بالتذي بذل النفس ولا يكون حشوا مفسدا وردة الشارح بانه لا يفهم من لفظ التذي وبانه لا معنى لبذل النفس على تقدير عدم الموت الا ان يؤول بعدم التجوز عن الهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة ورد الشارح انما يتم لو كان هو مراد القايل بتصحيح الشعر كما تشعر به عبارة المصنف في الايضاح اما لو كان المنافسة في كونه حشوا مفسدا فلا لانه على مقتضى رده الاول يكون ايجازا مخلا وعلى مقتضى رده الثاني بعيرا نطويلا الا ان يقال بتعين الثاني للزيادة لابهامه ومفسد لابهامه خلاف المقصود فان قلت الحشو المفسد ما يكون زايدا غير محتاج اليه في ادا المقصود ويكون مفسدا ولا جهة في ان الشاعر قصد نوعا من عدم الفضل للتذي على انتفا القا شعوب ولا بد منه في ادا هذا المقصود نعم انه كاذب وفرق بين الكاذب والحشو المفسد قلت هذا اشكال قوي وغايته ما يمكن ان يقال في دفعه ان مراده انه لا فضل لمجموع هذه الثلاثة لولا الموت لانه مع فضل التذي لا فضل للاخرين فيصح انه لا فضل للثلاثة والمال في الفضل عن الثلاثة الشجاعة والصبر فذكر التذي ابيه وهو خلاف المقصود فيكون حشوا مفسدا ويمكن ان يقال ذكره استطراد الما جرى ذكر اثنين مما اشتهر بالفضل على لسانه جرى الثالث الذي يذكر معهما في مقام بيان الفضايل وذكر ابن حبيب

في تصحيح البيت ان في الخلود وتحمل الاحوال من يسر الى عسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل
البؤوس فلا يظهر للبذل كثير فضل والاقرب ان اجل فضايل المال واعلى ما يعقد الهمم في حرزه ان
يتسبب به الى دفع المهالك وتوقي به عن الفاقة ولو لقاء شعوب لم يكن له هذا الفضل فالتنبيه على
عظم هذا الفضل في جنس الفضل كانه لا فضل له سوى ذلك **وغير المنسه كقوله وأعلم علم**
اليوم والامس قبله وكنى عن علم ما في غد بعلمي وقوله قبله صفة الامس بتقدير الكاب قبله
وهو الوصف للتاكيد وانما صار حشوا لانه لافايدة للتاكيد فيه لخلاف وابصرته بعيني وسمعته
باذني وضربته بيدي فانه يدفع التجوز بالابصار والسماع عن العلم بلا شبهة ويدفع الضرب عن الامر به
ولك ان تجعل اللام للاستغراق اي كل امس وتوصفه بالقبلية من قبيل وصف الجنس بايهم كل فرد
تبيينا للعموم وتنصيصا عليه كما ذكر في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه
المساواة قدمها مع تاخيرها عن الايجاز والاطناب في مقام النصوير لقلة مباحثها فاراد ان يشتغل
بمباحث كثيرة لاخوتها بعد الفراغ عنها واما في مقام النصوير فراعى علوشانها في باب البلاغة
وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمبني عليه وفيه ان المبني عليه المساواة والايجاز والاطناب هو
المعنى على ما اختاره المصنف **نحو قوله تعالى ولا يحيق المكر السيئ الا باهله وقوله** اي قول النابغة
يخاطب ابا قابوس معرب كاووس النعمان بن المنذر ملك العرب **كانك الليل الذي هو مدركي**
وان خلت ان المنتاى اسم الموضع من انتاى عنه اي بعد عن **واسع** شبهه بالليل في حال سخطه
وضمن هذا التشبيه امورا احدها انه يدرك لا محالة كما هو شان الليل وانه لا يخصه راكه بل يشمل الجميع
وتخصيصه به في الذكر لراحة وانه وان كان في غاية البعد يصل اليه وبتجاوزه لا ينتهي الى مكان هو فيه وان
الليلة سخطه نهار لطف ولاد وام لسخطه ومن لطايف البيان انه ذكره مقدما على نفسه متباعدا عنه ثم
ذكره متاخرا عنه متباعدا عنه تصويرا اليه مع بعده وتجاوزه عنه وذكر نفسه بصورتين تصويرا
وتخييلا لانه يبدل صورته من هوله قال الشارح المحقق فان قيل لا يطابق شيء من المثالين الظهور
الايجاز فيهما اما في الاية فلحذف المستثنى منه واما في البيت فلحذف المستثنى منه واما في البيت فلحذف
الجزاء ونحن نقول ولحذف المعطوف عليه للشرط قلنا اعتبار ذلك امر لفظي ورعاية للقوانين النحوية
من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما كان تطويلا وبالجملة
كون لفظ البيت والاية ناقصا عن اصل المراد مسلم على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء هذا ولا يخفى عليك ان ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفايدة
يكون حشوا وانه يشكل كون البيت مثالا للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر الظرف ايضا ولبيك ان
ان يجيب بانه رعاية لامر لفظي ولا حذف عند التحقيق لانه يانفي ما قد سبق ومنهم من ان الكلمة في جعل
الخبر جملة ظرفية اختصار الفعلية فانه يشعر بانهم جعلوه ايجازا الا ان يقال التحقيق انه لا حذف
والتقدير لا مر لفظي كما يقتضيه التمثيل بالبيت وما سبق كلام ظاهري حتى ان ذكر الخبر الظرف يكون
حشوا مفسدا للوجوب حذفه اذ الافساد اعم من ان يكون افساد القاعدة اللفظ او المعنى فاذكره
الشارح من انه لو ذكر لكان تطويلا لا وثوق عليه **والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف**

المساواة

قوله والايحيق المكر السيئ الا باهله في نسخة المصنف موجود

قوله وهو ما ليس بحذف في نسخة الاصل موجود

اي محل حذف او بسبب حذف **نحو ولكم في القصاص حياة** قال صاحب المفتاح هو علم في الاعجاز
ووجهه انه درج على ما هو اوجز كلام في بابه البلغاء على ما بينه المصنف **فان معناه كثير ولفظه**
يسير او خ المصنف كثرة معناه بقوله في الايضاح لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل
كان ذلك داعيا له قويا الى انه لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو قصاص كثير من قتل الناس
بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم وفيه بحث لان ما ذكره دليل على دعوى ان في القصاص
حيوة والدليل لا يراد بلفظ الدعوى حتى يقال معناها كثير باعتباره ولو كان الدليل موجبا لكثرة
مع الدعوى لكان كل دعوى نظري ايجازا **ولا حذف فيه** او رد عليه ان ما ذكره المصنف في بيان
كثرة معناه يفيد ان الحياة في شرع القصاص او العلم به ففيه حذف ويدفعه ان معنى النظم
ان القصاص منشأ الحيوة غايته ان منشأيته مبنية بان العلم به او شرعه يوجب الحيوة والمراد
بنفي الحذف نفي حذف الكلمة اذ هو المعتبر في ايجاز الحذف ولا يرد حذف باكملة في **وقضلة**
اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة **على ما كان عندهم** اي في افتقادهم او جزكلام في **هذا**
المعنى وهو القتل انفى للقتل اي في معنى ان القصاص حيوة ونبه بلفظ عندهم على انه ليس كذلك
في الواقع كما افاده ببيانه ومن قصور نظرهم انهم لم يتنبهوا ان قولنا **القتل انفى له اخصر منه**
لقلة حرف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل **منه** اي من قوله ولكم
في القصاص حيوة وما يناظره منه ما سوى لكم لكونه زايدا على معنى القتل انفى للقتل فالحروف اللازمة
وقفا ووصلا في النظم عشرة وفي قولهم اربعة عشر **والنص على المطلوب** الذي هو الحياة اذ انتفاء
القتل ليس مطلوبا لذاته بل يطلب الحيوة والنص اعون على القبول **وما يفيده تنكير حيوة من**
التعظيم ولا يخفى ما في التعظيم والنوعية في مقام المنة على العباد بشرع القصاص من اعانته على
القبول وبين وجه تعظيمه بقوله **لنعمة عاكانوا عليه من قتل جماعة بواحد** فالمعنى ولكم
في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة ولك ان تزيد بتعظيم الحيوة مع سلامة
الاعضاء اذ القصاص يعم العضو والنفس **والنوعية** اي الحيوة **الحاصلة للقاتل والمقتول بالارتداع**
لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاول بل كل من الوجهين يصلح ان
يكون وجها لكل منهما وفي كون التعظيم او النوعية خارجا عن المطلوب نظر اذ المطلوب الحيوة
العظيمة او نوع من الحيوة فافادة التعظيم او النوعية داخلة في النص على المطلوب واطراده جريان
الحكم في كل قصاص لخلاف حكم القتل فانه لا يجري في القتل الذي هو ليس بقصاص لانه ادعي للقتل
وفيه ان مقصودهم بالقتل القتل في مقابلة القتل فيكون مطردا ويمكن دفعه بان القتل في المقابلة
يجوز ان يكون قتل جماعة لواحد نعم لو اريد قتل واحد لواحد لكان مطردا لكنه ليس مقصودهم
ويرد ان الكلام في الفصل بحسب البلاغة وعدم الاطراد ينافي الصدق ولا ينافي البلاغة فالاولى
والنص على المقصود لان مرادهم القتل في مقابلة القتل ولفظ القتل ليس نصا فيه بخلاف القصاص
فانه نص فيما قصد به **وخلوه عن التكرار** بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والخلو من التكرار
فضيلة واورد عليه ان فيه رد العجز على الصدر وهو يوجب حسنا ودفعه الشارح ان التكرار من حيث

اي محل

هو تكرار منقصه وفضيلة من حيث انه رد العجز على الصدر وليس بشيء لانه يعارض خلوه عن التكرار
ما يلزم التكرار من رد العجز على الصدر فلا يصير سببا للترجيح لوجود المعارض نعم في كونه رد العجز على
الصدر بحث علمائه وهو انه في النثر ان يكون احد اللفظين في اول الفقرة والاخر في اخرها وفي كون
قوله لم يحث واستغنايه عن تقدير محذوف بخلاف قوله لم فانه يحتاج الى تقدير المفضل عليه
قال المصنف اي القتل انفى من تركه ولا يخفى ان النزك لا ينفي القتل حتى يصح لان يكون مفضلا عليه
فالمراد انفى من كل زاجر ما ويتجه عليه احتياج في القصاص الى متعلق فلا يستغني عن الحذف والحوالة
ما عرفته والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين من القصاص
والحيوة وفيه ان القتل في نفيه ايضا متضادا ان ومنهم من زاد في وجوه الترجيح ما فيه من الغرابة
من جعل القصاص الذي بنا في الحياة منشا لها ولم يلتفت اليه المصنف ولقد احسن وان ذكره
في الايضاح لانه مشترك لان في قوله ايضا جعل القتل سببا لانتفايه ورجح ايضا بما فيه من السلامة
لسلامته عن توالي الاسباب الحقيقية لتوالي متحركين هي كثيرا بخلاف قوله لم فانه لم يتوال المتحركان
فيه الا مرة ورجح ايضا بتقديم المسند للاختصاص مبالغة ورده الشارح بان التقديم على المبتدا
المنكر لا يفيده ويرده نصهم على التخصيص في قوله تعالى لا فيها غول الا ان يقال اراد المنكر
الصرف ويعد فيه انه لا تزاحم في النكاة فليكن تقديم الخبر لتصحيح المبتدا والاختصاص ايضا
والجاز الحذف عطف على اجاز القصر قدم اجاز القصر لقلة مباحثه وعلو درجته والحذف
اما جز جملة فضلة كان او عمدة مفردا كان او مركبا مضاف خبر مبتدا محذوف اي هو مضاف والجملة
صفة جز جملة وقيل بدل من جز جملة نحو واسئل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول
العرجي عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الشاعر والعرج كقنفذ بالمهملتين والجيم منزل بطريق
مكة سمي به لتولده فيه انا ابن جلا في القاموس ابن جلا واضح الامر كابن اجل ورجل معروف
سمنه وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني طلاع الثنايا يراد به ركاب الصعاب الامور يقتحمها
لمعرفته وتجاربه وجودة رايه او قاصد معالي الامور كذا في القاموس اي ابن رجل جلا تقدير الموصوف
باعتبار اصل التركيب والا فقد عرف ان هذا التركيب بمعنى واضح الامر وجلا في الاصل بمعنى انكشف
امره لا بمعنى كشف الامور على ما جوزه الشارح كما لا يخفى عليك قال الشارح المحقق وقيل ان الصفة
اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا اذا كان بعضا مما قبله ومجرورا بمن او في كقوله تعالى ومنهم
دون ذلك وما في القوم دون هذا اي رجل دون هذا وفي غيره نادر سيما اذا لزم اضافة غير
الزمان الى الجملة فلفظ جلا هنا علم لم يبن لحكايته مع الضمير اذ لو جعل مجرد الفعل علما لم نون لان
الوزن غير مختص ولا ما في اوله زيادة كزيادة العقل فينصرف هذا ولا يخفى عليك انه لا يساعد
ما نقل عن القاموس وايضا لا يوافقه ما ذكره الشارح في البديع ان الشمر لسميهم بن وثيل الا ان يحمل
قوله انا ابن جلا نشبيها بليغا او صفة نحو وكان وراهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا اي صحيحة
او نحوها من الالفاظ المقارنة لها من سالمة وغير معيبة بدليل فعله وهو قوله فاردت ان
اعيبها فانه يدل على ان الملك كان لا ياخذ الا الصحيحة او شرطا كما مر في اخر باب الانشاء

او جواب

او جواب شرط لا يخفى ان لو كان للحكم في جواب الشرط وكان الشرط قيدا كما دل عليه كلام المصنف
في او لم تحث احوال المسند وشرحه الشارح المحقق ووافقه السيد السند في انه مذهب المفتاح
والمصنف لكان حذف جزا الشرط من حذف الجملة وابقاء قيده كما في قوله ليحق الحق فانه لا فرق
بينهما في حذف اصل الجملة وابقاء متعلقه اما المجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين
ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا ابدا ليل ما بعده وهو قوله وما تاتيهم
من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة على انه شيء لا يحيط به الوصف
فلا تنصب قرينة تدل على خصوص محذوف وكذا فيما اشار اليه بقوله او لتذهب نفس
السامع كل مذهب ممكن وفيه غاية تفخيم الجزا في المسرة او المساة لانه لا يتصوره شيا لا يجوز
ان يكون فوقه وفي التعيين ينتهي تفخيمه الى حد ما وفيه ابقاء ذهن السامع فيه على ملئ خلاف
ما لو عين فانه يعرض عنه بعد التعيين ويذهل عنه بسرعة لتوطين نفسه عليه او لرجاء وقوعه
ما يناط فعا فان قلت هل يقدر في النظم جزا بلا قرينة فيكون عيثا لعدم فهم السامع فهو
بمنزلة الكلام ما لا يفهم او لا يقدر فيكون القا الشرط القاما لا يصح السكوت عليه قلت
هذا اشكال قوي واظن انه اذا لم ينصب قرينة على الخصوص يقدر مبهم فالتقدير افعل شيا هو الغاية
في ذلك وحذف مثل هذا الجزا ليذهب النفس كل مذهب ممكن بخصوصه حتى يقدر الجزا عليه هو
ويكون ذلك مما ملا في تعيينه من عند نفسه او ليفهم ان الجزا ذلك حذف للمبالغة في علوه
بتخييل ان ترك ذكره للدلالة على انه لا يحيط به الوصف مثالهما ولو ترى اذ وقفوا على النار
وقوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها ولا اظن بك ان تقتصر في نحو حذف جواب الشرط
على ما ذكر بل ترى فيه ما سمعت سابقا سريع الجريان كاختيار تنبيه السامع او مقدار تنبيهه او الاحتراز
عن العبث بنا على الظاهر او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ وتعيينه او
ادعا تعيينه وكان تخصيص هو لا بالذكر للتنبيه على كثرة اعتبارها في هذا الحذف ولهذا الم يتعرض
لنكتة الحذف في سائر المحذوفات او غير ذلك عطف على قوله او جواب الشرط لا مجرور يرشد اليه
نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل والمراد بغير ذلك المسند اليه والمسند والفعل
والمفعول والحال نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى لا المستثنى منه لما عرفت انه لم يجعل
حذفه موجبا للايجاز والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام رقال الشارح
جواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما ولا شهرة في ان جواب القسم جملة فادخاله تحت قوله
او غير ذلك وهم وما ذكره في المختصر من ان المراد بالجملة كلام مستقل لا يكون جزا من كلام اخر
ولذا عد جواب الشرط جزا الجملة منتقض بجعل قوله ليحق الحق من حذف الجملة لان المحذوف جزء
جملة اخرى هي مجموع الجملة ومتعلقه والا ظهر ان جواب لما داخل تحت قول المصنف او جواب
شرط قال سيبويه لما ظرف لمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط نحو كلما اتي ومن انفق من بعده
وقاتل يعني المحذوف المعطوف مع حرف العطف بدليل ما بعده وهو قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا وتمام الاية والله اعلم ان لا يكون

فيه حذق وتنبيه بانه لا يستوي منكم جماعة انفقوا من قبل الفتح وهم مع اشتراكهم في الانفاق بل الفتح متفاوتون لتفاوتهم في الانفاق والاخلاص فيه كما يرشد اليه قوله اولئك اعظم درجة بيان انهم مع تفاوت درجاتهم اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد الفتح وقاتلوا واما جملة معطوفة على قوله اما جزاء جملة مسببة عن مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول الطيب

اي الزمان بنوه في شبيبته ... فسرهم وابناه على الهرم

اي فسانا او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانبجرت اي ان قدر فضربه فانبجرت وجوزان يقدر ان ضربت بها فقد انبجرت قال الشارح فيكون المحذوف جزء جملة هي الشرط قلت جزء من الجزاء ايضا وكلمة قد وهذه الفا التي يطلبها محذوف تسمى فصيحة فقيل على تقدير ان يكون المقدر الشرط وهذا ظاهر كلام الكشاف وقيل على تقدير كون المحذوف جملة مستقلة وهو ظاهر كلام المفتاح وقيل انها فصيحة على التقديرين قال الشارح والاشهر في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ... ثم القفول فقد جئنا خراسانا وكانه اراد به تاييد ما ذكره الكشاف لان المقدر فيه الشرط كما قال في شرح المفتاح اي ان صح ما قالوا فقد ان لانا جئنا خراسان او نحتمل ان يقدر جملة مستقلة اي امتثلنا ما قصد بنا فقد جئنا خراسانا او غيرهما اي غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون علي ما مر في بحث الالتفات من ان التقدير هم نحن على قول واما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف اي الي يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا فاتاه وقال له يا يوسف وما ينهدم عليه المعبر الوقادة ان المراد بالاكثر من جملة جملتان او اكثر لا جملة وبعضها ايضا كما يوهمه ما ذكره في بيان تقدير الاية لان الجملة وبعض جملة من اجتماع القسمين فالمقصود من التمثيل حذف ففعلوه فاتاه وقال له ولا يخفى ان التقدير ارسلون الي يوسف لاستعبره الرويا واخبركم بتعبيره ففعلوا والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام المحذوف كما مر يشعر كلامه بان ما مر من الامثلة كلها مما لم يقم فيه شيء مقام المحذوف وليس كذلك فان المحذوف في قوله واسال القرية مما قام فيه القرية مقام المحذوف فمثال القسمين مر لكن مثال القسم الثاني مر على المصنف والثاني ان يقام شيء مقام المحذوف نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي فلا تحزن واصبر والاظهر ان التقدير فلا يقدح في رسالتك فانه فقد كذبت رسل من قبلك قال الشارح انما جعل الجزاء المحذوف لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحذف والعبرة فان البلية اذا عمت طابت ونحن نقول اذا تقدم زمان الجملة الحالية على زمان عاملها جعل بمنزلة الصفة المقصة حالا ولا يخفى انه جار في هذا المقام ولا يذهب عليك ان الحذف ليس بنفسه فيما مر شيء مقام المحذوف ولا عدمه ففي جعلها قسم الحذف تسامح والتقدير وان يقاموقد ذهب هذا على الشارح المحقق فلم يتعرض له وقال في قوله ومنها ان يبدل العقل على حذف مضاف وادلته اي ادلة لابد للحذف منه اما للتنبيه على اصل الحذف واما للتنبيه على خصوص المحذوف

كثيرة

كثيرة منها ان يبدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر فيه مسامحة اي كون المحذوف مقصودا اظهر على تعيين المحذوف فيه مسامحة على خصوص الحذف فتلك الدلالة تحصل تعيين المحذوف وخفا المسامحتين خفيا على الشارح المحقق فلذا لم يذكرهما لعدم تعرضه لهما مع تعرضه لمسامحة في قوله ومنها ان يبدل وكذا بعالة الاكلة العقل الرشيد ولا لمن في عفاة التقليد كالبليد نحو حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير اي تناولها هو الاخذ على ما في القاموس فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية متعلقة بافعال المكلفين وما ليس في قدرة المكلفين فلا بد هنا من محذوف يحتمل الاكل والشرب والاستضاءة بادهانها وبيعها وشرائها والمقصود الاظهر ما يعم الكل ومنها ان يبدل العقل عليها اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله اذ المجيء يتوقف على الانتقال من مكان الى اخر وما يغرب به الرب تعالى عن ذلك فلا بد اما من مجاز بالمجيء في الامر لمعنى ما امر والعذاب بمعنى ما يعذب به فلا يرد ان الامر والعذاب امران معنويان لا يجيء لهما ونريد بالمحذوف بين الامر والعذاب هنا لا يناسب في تعيين المحذوف فانه اشارة الى ان ربك لو وقع في مقام يدل عليه فيه العقل على خصوص المحذوف كالعذاب تقدر ذلك المخصوص ولو وقع في مقام لا يرشد العقل الى خصوص بقدر المقام وقد خفي فهم هذا التردد على الشارح فقال اي يدل على تعيين المحذوف بانه احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او تعيين العذاب فليتامل وفهم ما ذكره كان اصعب من فهم ما ذكره المصنف فاخترنا شرح كلامه على التامل من مرامه فاعرف والصف ولا يخفى ان العقل لا يبقى بتقدير الامر والعذاب بل لا بد من زايد على العقل من الامرين او غيره يعين شيئا ثم العقل لا يدل على الحذف وتعيين المحذوف في هذا المثال بل على احد الامرين فانه ربما جعل تمثيلا في ظهور ايات الرب ومتعلقه كما يظهر عند مجيء السلطان فلا حذف حينئذ ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على فعل شخص لان اللوم للانسان على ما لا ينبغي فهو ينبغي ان يكون مقدرا واما تعيين المحذوف فانه بالفتح بتقدير فعل اي لاحظه انه يحتمل تقدير في حبه لقوله تعالى قد شغفها اي خرق شغاف قلبها حبا وتقدير في مراودته لقوله تراود فتاها عن نفسه وتقدير في شانه حتى يشملها اي الحب والمراودة والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه اي لغلبة الحب المفرط على صاحبه فلا يقدر على الانتهاء منه وفيه انه ما لا يلام عليه الشيء لا يلام على ما يلزمه ايضا لان مغلوب الشيء مغلوب لازمه فالاولى ان يقال لا عيب في الحب المفرط فلا يلام عليه بل في المراودة فتعين تقديرها فان قلت فلا يقدر الشان ويصرفه الاضافة العمدية الى المراودة قلت هي بنفسها المراودة والدال لا يكون معتبرا الا في حق المعنى واما العبارة فوكوله الى المخاطب فليقدر ما شاء ومنها اي من ادلة الحذف لتعيين المحذوف

التشروع في الفعل لان الشروع انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على اصل الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به كما يشهد به القوانين النحوية كما في الشرح وفيه ان المخاطب قد لا يكون نحويا فلا معنى لجعل طلب الجار والمجرور فعلا متعلقا بمعرفة القوانين بل ينبغي ان يجعل الدليل عليه طلب معنى حرف الجر بمقتضى العقل وان تقدير الفعل للجار والمجرور لرعاية القواعد النحوية غير معتبر عند علماء الفن ولذا لم يجعل في الفصاص حياة اتجار الحذف مع ان حرف الجر يقتضي المحذوف على قاعدة النحوه وبهذا علم ان التمسك بطلب معنى حرف الجر تقدير الفعل ايضا ضعيف بل انما يطلب الحذف عند عدم تمام الكلام بدونه في **نحو بسم الله** الرحمن الرحيم فيقدر ما جعلت التسمية **مبدأ** حتى لو قيل قراتي باسم الله الرحمن الرحيم لا يكون دليل على الحذف **ومنها الاقتران** اي الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع ايضا اقتران **كقولهم للمعرس** على صيغة اسم الفاعل من الاعراس بمعنى اتخاذ الوليمة والبناء على الاهل والمراد الثاني **بالرفاء والبنين اي اعرست** فان كون هذا الكلام مقارنا للاعراس دل على ان المعروس المحذوف هو اعرست والباء للملابسة والمراد بالرفاء الملايمة والاتفاق واصله الاصلاح ومن ادلة الحذف وقد فانه تقدم دليل يعين مقام المحذوف كما في بسم الله الرحمن الرحيم لان مقام دعوى الاختصاص عين ان موضع التقدير بعد بسم الله الرحمن الرحيم لا قبله **والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام** ومنه ما فانهم ولم يضبطوه وهو كعكس ذلك ولنسمه اجمالا بعد التفصيل لانه ايهاما بعد الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح موهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة **ليري المعنى في صورتين مختلفتين** احداهما مبهما والاخرى موضحة ولا خفاء في ان تلك الارادة تعرض الحسنا في الباسين وفيه من توجه العقل الى المعنى ومشاهدته بعين الرغبة ما لا يخفى وقال الشارح فيهما علمان والعلمان خير من علم واحد هذا او قولهم علمان خير من علم واحد مثل يضرب في مدح المشورة والبحث قال الميداني اصل قولهم علمان خير من علم واحد ان رجلا وابنه سلكا طريقا فقال الرجل استبحث لنا طريقا فقال اني اعلم قال يا بني علمان خير من علم واحد يضرب في مدح المشورة والبحث كذا ذكره في شرحه للكشاف في تفسير تلك عشرة كاملة فقوله والعلمان الصحيح فيه وعلمان ومن فوائد الايضاح بعد الابهام تسهيل الفهم والحفظ اذ الحفظ والوضوح اقرب الى الفهم وفي كل من تلك الوجوه انه لا يفيد الا الجمع بين المبهم والموضح بل لا يفيد الا الجمع بين بائين وتبوت وجه الايضاح بعد الابهام وانما يتكلفه ما ذكره بعد ذلك من قوله **ولينتمكن في النفس فضل تمكن** وما تعقبه فعليهما التعويل وانما يوجب فضل التمكن لان ورود المبهم يوجب توجه النفس اليه والسعي في تحصيله فيقع الايضاح في ان ذلك المتوجه التام فيحفظ كل الحفاظ فلا حاجة

الى ما قال الشارح من ان النفس جبلت على ان يكون المتبين بعد الابهام اوقع فيها من المتبين اولا **او لتكمل لذة العلم به** قال المصنف وذلك لانه يكون الايضاح علما ولذة عقيب الم الجهل الذي في الابهام لان الابهام علم مخلوط بالجهل تالم النفس منه وتسعى في النجاة عنه فاذا علم علما غير ممتزج في الجهل حصل له لذة العلم ولذة النجاة عن الالم وفيه انه لا معنى لايلام النفس قبل ايراد اللذة عليها لتكون مع اللذة لذة النجاة عن الالم فالوجه ان هناك لذتين لذة العلم على وجه الابهام ولذة العلم على وجه الايضاح وليس لك ان تقول كمال لذة العلم باعتبار ان العلم بالايضاح غير مشوب بالم الجهل كالعلم مع الابهام لانه لا يوجب ايراد المبهم بل يقتضي الاكتفاء بالايضاح وفي الايضاح التفخيم للامر وتعظيمه وكان وجهه انه لا طريق الى درك العظائم دفعة بل لا بد في الوصول اليها من التدرج وذكر في تمثيله قوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وزاد الشارح وادير فع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة **نحو رب اشرح لي صدري** قال للايضاح بعد الابهام للنكات الثلاثة وفيه تنبيه على انه لا تزاحم في النكات **فان اشرح لي** يفيد طلب شرح لشيء ما له لان لي صفة نكرة مقدرة اي اشرح شيا لي وصدري بدلا منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل لانه يفهم من قوله لي اي لاجلي المطلوب شرح شيء ما له من غير تقدير فلا ابهام اعم من الابهام المقدر والمفهوم فان قلت في فهم شيء ما له تطرق لجواز ان يقال اشرح لاجلي صدري ومعلمي قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكره به محتملا فان قلت يكفي في فهم المبهم الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شيء ما قلت لا اعتداد بما يفهم من الفعل والا لكان كل فعل مع مفعوله المتاخر ايهاما وتفسيرا اثر تقول لا اطناب في ذكر الظرف فان اللام للنفع فهو تقييد للشرح احترازا عن الشرح بما يضره **ومنه** اي من الايضاح بعد الابهام كذا في الايضاح والانسب من الاطناب بالايضاح بعد الابهام **باب نعم** ادرج الباب ليشمل الافعال الاربعة **على احد القولين** في المخصوص وهو انه خبر مبتدا محذوف بخلاف القول بانه مبتدا بخلاف القول بانه مبتدا اجلة نعم فانه ليس فيه الايضاح بعد الابهام بل الواضح مبتدا وهو المقدم على المبهم وفيه بحث لان المبتدا بنا خبره يوضح الخبر المقدم فهو ليس باب ضمير الشان اذ فيه الخبر موضح المبتدا ولا يخفى ان عد باب نعم منه مما هو على الاغلب والا فقد يقدم المخصوص **اذ لو يريد الاختصاص كفى نعم زيد** فيه بحثان احدهما انه لا يصح نعم زيد اذ فيه ضعف التاليف لما ثبت في النحو ان فاعله معرف باللام او مضاف اليه او مضمر مميز بنكرة منصوبة او ما وثانيهما انه لو قيل نعم زيد لكان اخلا لان نعم للمدح العام في جنس من الاجناس لا مطلقا فمعنى نعم الرجل زيد ان زيدا جيد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقا حتى يكون ممدوحا في جميع ما يتعلق بالعالمية ايضا ويمكن دفعهما بان المقصود بنعم مدح زيد مثلا في جنس وقد امكن فيه الاختصار بان يقال نعم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية بقرينة الحال لتزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الابهام لانه بناسب غرض الباب

وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد اشار الي هذا الامتناع بقوله لو اريد الاختصار في وجوه
حسنه سوي ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب ولهذا ظهر اظهر المراد بقوله الاختصار ما يقابل
الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء علي انّ نعم زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق
وصوبه السيد السند فقال فيه اشعار باطلاق الاختصار علي ما يعم الايجاز دون الاطناب موافقا
لاصطلاح السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد في افادة مدح زيد بالرجولية اختصار لا مساواة
علي انّ في اثبات الاصطلاح للسكاكي صعوبة اذا تمسك به السيد هذه العبارة وقال ولا شك
ان نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد تلبت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل
يعني الاطناب قال السيد فقد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر تناوله للمساواة
ومن البين انه ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وانه يحتمل ان لا يكون معترضا للمساواة لعدم
الاعتداد بشانه ولذا اكتفي في ذكر الباب بالايجاز والاطناب ولو كان السكوت عن المساواة
موجبا لدخوله في مقابل الاطناب لثبت اطلاق الايجاز ايضا علي المساواة كما ان نعم الرجل زيد
مدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام بذكرهما
ووجه حسنه اي حسن باب نعم **سوي ما ذكر** في صحة استعمال سوي هنا نظر لانه حرف
استثناء ولا معني للاستثناء هنا والعبارة الصحيحة غير ما ذكر لجعله حالا عن المبتدا وانما وقع
فيه من تغيير عبارة المفتاح وهي صحيحة حيث قال ولو لم يكن فيه اي في باب نعم سوي
سوي انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الي اطنابه من وجه والي اختصاره
من وجه اخر وايهامه لجمع بين المتنافيين مثله في جمعه بين الاجمال والتفصيل الكائن **ابراز**
الكلام في معرض الاعتدال وقد عرفت وجهه **وايهام لجمع بين المتنافيين** من
الايجاز بحذف المبتدا والاطناب بذكر الرجل والاجمال والتفصيل والايضاح والايهام
والاخبار والانشاء وايهام لجمع بين المتنافيين يوجب استطراف البيان واستغرابه وفيه
ظهور سلطان البلاغة في ملك البيان حيث جمع بين الذيب والغنم وانما قال ايهام لجمع لان
حقيقة لجمع بين المتنافيين محال ومن موجبات حسنه سوي ما ذكر اجتماع جهتي البلاغة
فيه من الايجاز والاطناب **ومنه التوشيح** قال الشارح التوشيح نقل القطن المذوف فكانه
جعل التغيير عن المعني الواحد بالمثني المفسر باسمين بمنزلة نقل القطن بعد الذوف وفيه
انه بمنزله الذوف بعد النقل لان المثني اشبه بالنقل والتفسير بالذوف فالوجه انه من قبيل التتميم
بالضد وربما يقال المصنف جعله للتعدد يشبه الذوف الذي جعل القطن المتفرق شيئا واحدا
وتفصيله يشبه تقسيم المذوف بالنقل ولك ان تجعله من قبيل التوشيح بمعني اعلام الثبوت
اذ فيه نوع من البيان الذي هو ثوب للمعني **وهو اوفي في عجز الكلام بمثني مفسر باسمين**
ثانيهما معطوف علي الاول لا يظهر فرق بين المثني المفسر باسما ولعلهم ذكروا اقل ما يكون
ولذا لا يظهر فرق بين المثني في عجز الكلام وفي اثنايه كان يقال يشيب ابن ادم وخصلتان شيبا
للحرص وطول الامل فالظاهر ان تحذف العجز عن التعريف **نحو يشيب ابن ادم ويشب**

فيه خصلتان الحرص وطول الامل وكقوله سقتني في ليل شبيه بشعرها ٭ بشبهة
خد يها بغير رقيب ٭ فازلت في ليلين شعر وظلمة ٭ وشمسين من خمر ووجه حبيب
وخرج عن التوشيح بقوله ثانيهما معطوف علي الاول مثل قولنا يشيب ابن ادم ويشيب
فيه خصلتان احدهما الحرص والاخر طول الامل مع ان اللابق جعله منه فتامل **واما**
يذكر الخاص بعد العام هذا بظاهره يصدق علي التوشيح وباب نعم ودفعه بان يراد بالعام
ما يندرج الخاص فيه بحكمه لا مجرد ما يكون الخاص فردا منه فلا يرد الخاص الذي هو
صفة او بدل من العام قال الشارح المحقق يعني بذكره بعده ان يكون معطوفا عليه
فلو قال واما بعطف الخاص علي العام لكان اوضح وفيه نظر لان قوله تعالي من كان عدوا
لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام لا بشبهة مع ان جبريل
وميكال عطفان علي الله علي ما هو الاصح فلا يصح ان يقال واما بعطف الخاص علي العام ويستفاد
من الكشاف في تفسير قوله تعالي اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين
ان الخاص المذكور بعده لا يجب ان يكون مندرجا تحته بحكمه بل يجوز عن العام واخرج عنه مع
مشاركته لما قصد بالعام في حكمه يكون من هذا القسم حيث قال فان قلت لم اخر الشمس والقمر
قلت اخرهما ليعطفهما علي الكواكب علي طريق الاختصاص بيان الفضلهما واستعدادهما بالمزية
علي غيرهما من الطوالع كما اخر جبريل وميكال عن الملائكة ثم عطفهما عليهما الذان وجيز لا يتم
ما وجهنا به كلام المتن **للتنبيه علي فضله** اي علي مزية الخاص **حتي كانه ليس من جنسه**
اي من جنس العام **تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات** يعني لما امتاز
عن سائر الافراد بما كمه من الاوصاف الفاضلة جعل كانه شيء اخر مغاير للعام مباين له ولا يشتبه
العام وما لا يبعد عن الاعتبار ان يعطف الخاص علي العام تنبيها علي كمال تقصانه حتي كانه ليس
من جنسه تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات **نحو حافظوا علي الصلوات**
والصلاة الوسطي اي الفضلي من غيره من الصلوات من قولهم للافضل الاوسط قال الشارح
هي صلوة العصر علي قول الاكثرين وفي القاموس الصلوة الوسطي المذكورة في التنزيل
الصبح او الظهر او العصر او المغرب او العشا او الوتر او الفطر او الاضحي او الضحي او جماعة او جميع
الصلوة المفروضة او الصبح والعصر معا او صلوة غير معينة او العشا والصبح معا او صلوة الخوف
او صلوة الجمعة في يومها وفي سائر الايام الظهر او التوسطة بين الطول والقصر او كل من الخمس
لان قبلها صلوتين وبعدها صلاتين قال ابن سيدة من قال هي غير صلوة الجمعة فقد اخطا
الا ان يتاوله برواية مسندة الي النبي صلي الله عليه وسلم قيل لا يرد عليه شغلونا عن الصلوة
الوسطي صلوة العصر لانه ليس المراد بها في الحديث المذكورة في التنزيل هذا ويتبغي ان يعلم انه علي هذا
تفسير الوسطي بالمتوسطة بين الطول والقصر او بصلوة الخوف لا اطناب لان المقصود الامر
بالمحافظة علي الصلوة والمحافظة علي وصفها ومنه قوله تعالي ولتكن منكم امة يدعون الي الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر **واما بالتكرير لنكتة** ليكون اطنابا لا تطويلا ولهذا

(بحيث لا يظهر فرق بين المثني المفسر باسمين وبين المفسر)

والبقرة اذ الكانا حيين فعبونها كلما سودوا ذا اما تابد ابياضها فشابهت الجزع وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اراد انه من كثرة اقامتهم في المفاوز الفت الوحوش رحالهم واجنتهم والمراد كثرة الصيد فان قلت لا يستفاد كثرة الصيد الا ان يكون حول خيامهم وارحلهم كثيرة الجزع وظاهر انه ليس كذلك قلت كون العيون حول الخيام والرحال يدل على الكثرة قال الشارح المحقق وكرفع توهم غير المقصود في بيت السقط

فسقيا لكاس من فرند مثل خاتم ∴ من الدر لم يعهم بتقبيله خال

فانه لما جعل الغم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره وقال السيد السند ان البيت يحتمل وجهين احدهما انه لم يكن في ثغرها خال اي شامة تغير لونه والثاني ما ذكره ودفع توهم غير المقصود اما يناني على الثاني دون الاول قلت لما شبه فمه بالخاتم وللخاتم رما يسود بالحبر رما يتوهم ان يكون في ثغره شامة تشبه سواد الخاتم فدفعه بذلك وكك ان تريد به دفع توهم ذكره الشارح اخا امرئ القيس فيكون مبالغة في نفي قبيله لانه اذا لم يتيسر ذلك بحاله فكيف بغيره وقيل لا يختص بالشعر وهل يختص في الشعر باخر البيت كما في القول الاول وهل يختص في النثر باخر الفقرة ومثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون لان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة وذكر لزيادة الحث على الاتباع والترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة كذا في الشرح قلت المثال اتبعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون بجليته لان الرسول لا يكون الا كذلك وفيه مزيد الحث كما ذكره فتامل واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل لذلك الجملة الثانية على معناها اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب ولا يخفى انه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قايم وحق زيد حق زيد فيشمله ويبين التكرير عموم من وجه وهو ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل بان لم يستقل بافادة المراد بل يوقف على ما قبله كذا في الشرح ولا بد فيه من قيود اخر نظرا الى ما فسره به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذا الضرب هو القابل له ينبغي ان يتحقق بان لا يستقل بافادة المراد او يكون حكما جزئيا او قليلا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب ان يقدم الضرب الثاني لانه شبيه في الاتم بقبال الضرب الاول اشد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا تقدم نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله لانه حصره في الكفور واشار بقوله على وجه الى ان هناك وجها اخر ليس مما نحن فيه وهو ما نقله عن الزمخشري في الايضاح من ان الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة في معنى المعاقبة وتارة في معنى الاثابة فلما استعمل في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل يجازي

ان زيدا قايم صح

تري كلما ذكر الطنابا فيه بنكات الا انه اجمل هنا الثلثة لانه عرف سابقا نكات التاكيد الا انه قد تكون فيه الثلثة غير ما سبق منه للتنبيه على ما ينبغي للتتمة كما في قوله تعالى وقال الذي امن يا قوم اتبعوني اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع فان في تكرار يا قوم التنبيه على مزيد الشفقة ودفع تهمة عدم الشفقة ومنه زيادة التوجع والتحسر نحو قوله

∴ فيا قبر معن انت اول حفرة ∴ من الارض خطت للسماحة مضجعا ∴

∴ ويا قبر معن كيف واريت جوده ∴ وقد كان منه البر والبحر مترعا ∴

ولا يبعد ان يجعل ثلثة للتاكيد في مات زيد زيد ومنه زيادة السرور والمزح نحو جاء اخوك اخوك وقد يكون لمجرد احضار اللفظ ليرتبط به المتعلق ولا يلتبس لبعد المتعلق عن المتعلق اما مجردا عن رابطة كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم واما مع رابطة كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب كتاكيد الانذار لثلثة من نكات عرف في التاكيد في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولما استشعر ان يستبعد كون الكلام تكريرا لان العاطف يستدعي كون المراد بالثاني غير الاول قال لدفعه وفي ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول يعني ان ثم مستعار عن التراخي الزماني الى التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج فان قلت اذا كان الانذار الثاني ابلغ لم يكن تكريرا قلت كونه ابلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذر به لانه زاد في المفهوم شيا وجعل قوله وبي ثم الى آخره بيانا لما خفي من ثلثة اطناب في ذكر شر محال واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا بعد واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد ثلثة تتم المعنى بدونها لا يخفى ان تمام الكلام بدونها لا يخص الايغال بل كذلك جميع اقسام الاطناب وان تعريف الايغال يشمل الايضاح بعد الابهام وذكر الخاص بعد العام والتكرير اذا كان ختم البيت بل غيرها ايضا من اقسام الاطناب اذا كان كذلك كزيادة المبالغة في قولها اي حقول الحسنا في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتاتم الهداة به اي تقتدي الهداة بذكره لانه علم في القاموس هو الجبل الطويل او عام وفي الشرح جبل مرتفع في راسه نار فان قوله كانه علم واف بالمقصود وهو المبالغة في هدايته وقوله في راسه نار لزيادة المبالغة في هدايته هذا وقوله اذا كان المراد الهداية به مطلقا اما لو كان المراد الهداية في ظلما الجهل فهو ليس من الاطناب في شيء بل لا بد منه في المقصود تحقيق اي وتحقيق التشبيه في قوله اي امرئ القيس كان عيون الوحش حول خبائنا وارحلنا الجزع لم يثقب شبه عيون وحش اصطادها واكلها بالجزع وهو بالفتح والسكون الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش لكنه اتى بقوله لم يثقب لتحقيق التشبيه لان غير المثقوب احق بان يجعل شبيها به لانه لا ثقبة فيه في العين قال الاصمعي الظبي

الا الكفور يعني وهل يعاقب الا الكفور يعني قال المصنف فعلى هذا يكون من الضرب الثاني
فان قلت لولا ان جزيناهم يعني عاقبناهم لا يحتمل وهل نجازي علي معني وهل يعاقب
فيتوقف علي ما بعده قلت التوقف لفهم المراد فلا احتياج باعتبار دلالة اللفظ وهو لا ينافي
الاستقلال انما المنافي ان يكون نفس الكلام متوقفا علي ما قبله بحيث انه لا يصح نفي مطلق المعاقبة
عن غير الكفور فانه المبالغة في الكفر ويكفي في المعاقبة الكفر فعلي هذا الابدان يجعل النظم
ايضا علي انه هل يعاقب ذلك العقاب الا الكفور وعلي هذا الوجه ايضا يكون من الضرب الاول
الا ان يقال حصر العقاب ادعائي فلا يحتاج الي التقييد والاولي ان يجعل من الضرب الاول
مطلقا ويستغني عن اعتبار الادعاء ويمكن ان يحمل الجزاء علي المطلق ويخرج مخرج المثل بان يقال
لا اجزي الا الكفور وامّا الاثابة فمحض فضل لان الشاكر لا يفي عمله بما وجده عاجلا وليس ما يسمي
جزاء الا بارزاقي معرضه من غير ان يكون علي حقيقة الجزاء **وضرب اخرج مخرج المثل** بان تكون
الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجري الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق اي اضمحل **الباطل ان الباطل كان زهوقا** في الايضاح وقد اجتمع
الضربان في قوله تعالي وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افائن مت فهم الخالدون كل نفس
ذائقة الموت فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس
ذائقة الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل علي ما قبله وفي تقديره اشعار في ان
التذييل يطلق علي الجملة الثانية ايضا ولا يبعد ان يكون التذييل لكلمة واحدة **وهو ايضا**
اي عاد التقسيم عود افقيه تصريح بان التقسيم لمطلق التذييل لا لقسمه الثاني كما توهمه بعض
من المثالين المذكورين او تقسيم التقسيم ليس عود القسمة لا بنا وبل بعيد ما جعل تقسيم
الشيخ تقسيما له **اما التاكيد منطوق كهذه الاية** فان زهق الباطل منطوق **واما التاكيد مفهوم**
كقوله اي التابغة الذبياني **ولست بمستبق اخا لا تلمه** اي لا تصلحه حالا من اخ لعمومه
بالنفي وليس حالا عن ضمير المخاطب في لست او مستبق لان ما يصلح حالا عن الفاعل والمفعول
فهو حال دائما يتصل به الا بقرينة وليس صفة لاخ حالان المعني علي انك لست مستبق اخا ان
يصلح تفرق حاله وذميم خصاله والحال اقرب من معني الشرط من الصفة لانه قيد للعامل
دون الصفة **علي تعوج** اي تفرق حال وذميم خصال **اي الرجال المهذب** اي المنخ
الفعال المرضي الخصال **واما بالتكميل والتتميم الاحتراس ايضا** وهو التحفظ سمي به لان
فيه تحفظ الكلام عما يخل المعاني الايهام فيناسب التسمية بالتكميل **وهو ان يوتي في كلام**
ان اريد بكلمة في الجزئية تشكل بتكميل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان اريد
الظرفية لا يشمل ما في اخر الكلام فتامل **بما يدفع عنه اي بمثالين**
احدهما للواقع في الوسط والاخر للواقع في الاخر هذا علي طبق ما في الايضاح ونحن نقول
احد المثالين لدفع الوهم قبل حدوثه والاخر لدفعه بعده **كقوله** اي قول طرفه
كسوده فسقي ديارك غير مفسدها مفعول به او مطلق اي سقيا غير مفسد الربا

وجعله

وكسوده من اصل الكلام صح

وجعله الشارح حالا من بعده **صوب الربيع** اي نزول المطر في الربيع **وديمة** اي مطر في
الربيع **تهمي** اي تسيل قيد السقي بغير المفسد لان نزول المطر سيما السيل قد يكون مفسدا
وسببا لخراب الديار كذا في الشرح ولك ان تقول صوب الربيع مصلح في اوله مفسد في اخره
لانه لا يضر المحصولات فاحترز عنه بقوله غير مفسدها ويحتمل ان يراد بالديار اهلها
ويجعل غير مفسدها بمعني لا مفسدها فيكون استثنا من لا هل الكلام لا للتكميل **ونحو**
قوله تعالي **اذلة علي المومنين اعزة علي الكافرين** فانه لو اقتصر علي وصفهم بالاذلة علي
المومنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتي علي سبيل التكميل بقوله اعزة علي الكافرين دفعا لهذا
الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين ولذلك عدي بعلي لتضمين معني العطف
ويجوز ان يكون من قبيل تضمين الشرف والعلو اي اذلة لهم مع فضلهم عليهم كذا في الايضاح
والشرح وحيث تقول الاية لتشعرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود انكم لو ترجعون عن
الايمان سيأتي الله بقوم اذلة علي المومنين اعزة علي الكافرين فينقلب حالكم من كون هذا
القوم متواضعا لكم اي لو تكم اذلة لهم ولا بد في افادة هذا المعني من ذكر قوله اعزة
علي الكافرين فهو داخل في اصل المقصود دون من الاطناب في شيء والله تعالي اعلم
ومن هذا القسم قول كعب ابن سعد الغنوي

حليم اذا ما الحلم زين اهله ... مع الحلم في عين العدو مهيب

فانه لو اقتصر علي وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو
في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا وامّا المصراع الثاني
فزعم المصنف انه تاكيد لمفهوم قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم
زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو ولا محالة فيكون
هذا تذييلا لتاكيدا لمفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لان تذييل التكميل تكميل
كما لا يخفي فبهذا الاعتبار جعله هذا البعض تكميلا وقال الشارح المحقق وفيه نظر لانا لا نسلم
ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو وجواز ان يكون غضبه مما
لا يهاب ولا يعبا به ويمكن اثبات ما منعه بانه اذا تركب حلمه مع العدو حسنا لا محالة يكون
غضبه مهيبا والا لكان حلمه حسنا اذ لا نفع لغضبه قال الشارح والذي يخطر بالبال ان معني
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني تكميل وذلك لان كونه حليما
في حال يحسن فيه الحلم يوهم في تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم
اثار الغضب والمهابة فنفي ذلك الوهم بقوله مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم يحيث
يهابه العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة **واما بالتتميم وهو ان يوتي في**
كلام لا يوهم خلاف المقصود يخرج عنه تتميم ذكر في كلام يوهم خلاف المقصود فان
الفرق بين التتميم والتكميل بان الكلمة في التتميم غير دافع وهم خلاف المقصود ولا بانه لا يكون
في كلام يوهم خلاف المقصود اذ لا مانع من اجتماع التتميم والتكميل **بفضله** لنكتة المقام

توله بستين ضبطه بعض الفضلا بكسر الواوه منه الاستباق والاكثر كون الاولى بسكونها منه الاستيقاء فتامل محرر

فيما بين علما العربية كون الفضلة بحسب مقابل العمدة فكان الشارح المحقق حفظ التعارف ومنهم من حمله على ما يزيد على اصل المراد ولا يبعد بحذفه فزده الشارح في المختصر بانه لا تخصيص بذلك للتتميم وبانه كونه كلام المصنف في الايضاح وكلاهما ضعيفان اما المصنف الاول فلان المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بقسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الايضاح بما يفيد تكملة يتم المعنى بدونها واما الثاني فلان المصنف لم يرد في هذا المقام في الايضاح على ما في التلخيص الا تكثير الامثلة مع انه لم يمثل بغير الفضلة نعم ما ذكره في بحث الاعتراض ان من شرطه في الاعتراض كونه بين كلامين او في اثناء كلام وجوز كونه غير جملة يشمل الاعتراض عنده بعض صور التتميم بنافيه فانه لو لم يكن التتميم مخصوصا بالفضلة لم يتوقف شمول الاعتراض بعض صوره على تجويز غير جملة بل يشمل عنده من لم يجوزه ايضا الا انه يبعد ان يكون مراده هذا الموضع لانه مذكور في بحث كتاب فلا معنى للاحالة فيه بالايضاح ثم التخصيص بالفضلة يوجب ان لا يكون قولنا زيد يقاسي مشقة الجوع ويطعم الطعام من التتميم مع انه كقولنا زيد يطعم مع مقاساة شدة الجوع ولا يخفى انه بعيد عن الاعتبار جدا **كالمالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه** من وجهين ذكرا في تاويل النظم وهو كون ضمير حبه للطعام واما على توجيه اخر وهو كونه لله فلا يكون من الاطناب لانه لتادية اصل المراد لا تتوقف على الوجه الاول ايضا هو اصل المعنى لانه لا بد منه في اداء انهم يطعمون الطعام مع حب الطعام لانا نقول لولا البالغة في الاطعام لم يكن لافادة ان الطعام مع حب الطعام وجه ولم يقصد اليه البليغ ولا يبعد ان يجعل الضمير للاطعام اي يطعمون الطعام بناء على حب الاطعام فيكون لافادة ان الاطعام لكون السخاء خلقا لهم فلا يكون ايضاما نحن فيه قال الشارح المحقق هم للقليل وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على انه اسري به في بعض الليل قال السيد السند هذا وان ذكره الكشاف لكنه اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هي الكون في بعض الافراد لا الكون في بعض الاجزاء ونحن نقول قد حقق ائمة الاصول ان الظرف المنصوب هو المعبر فلا بد ان يستوعب المظروف جميعه الا ان الاية تزد قولهم لا قول الكشاف للاجماع على ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول اراد بقوله في بعض الليل في بعض افراده لكنه بعيد بقي ان افادة ان الاسراء كان في بعض الليل ولك ان تقول ليس مرادا بل **اما بالاعتراض وهو ان يوتى في اثنا الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها** اي للجملة او الاكثر **من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام** قال الشارح المحقق والمراد بالاتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه هذا وقد فاته ان يكون الثاني معطوفا على الاول كما في قوله تعالى اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فان ما بين قوله اني وضعتها انثى وقوله واني سميتها مريم اعتراض كما اعترض به والظاهر ان الصفة المقطوعة مما يتصل معنى بالجملة السابقة وكذا اجواب سوال نشا من الجملة السابقة وقد دخل في التعريف تذييل وتكميل هم

لا محل

لا محل له من الاعراب اذا وقعا بين جملتين متصلتين معنى ولا يخص شمول الاعتراض بعض صور التكميل هكذا اذا جوز كون الاعتراض مما لا يليه جملة متصلة ما قبل الاعتراض كما يوهمه ما سياتي ويقتضي التعريف بعطوف لا محل له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف عليه نحو قوله الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويومنون به ويستغفرون للذين امنوا فان قوله ويومنون به جملة لا محل لها من الاعراب وقع بين جملتين متصلتين معنى مع انه لا يسمى اعتراضا كما لا ريبة فيه **كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون** فان قوله سبحانه جملة لا محل لها بتقدير اسبحه سبحانا وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون معمولان للجعل معطوفان على مفعوله اعني لله والبنات ولله ظرفا لغو الجعل والا كان الجعل بمعنى الخلق ولا معنى له ولا كان الفاعل والمفعول ضميرين منفصلين لشيء واحد وذا لا يجوز في غير افعال القلب وردا بان هذا يجوز في المفعول بواسطة نحو هزي اليك ومعنى الجعل هنا جعل البنات مستحقا للبنات ومعنى تحقيق الجعل لانفسهم البنين استحقاقهم له ولو جعل قوله ولهم ما يشتهون حالا لم يكن تصريح بالتوبيخ لجعلهم مستحقين لما يشتهون **والدعا في قوله** اي في قول عوف ابن عطية بن ذهل بن شيبان يشكو كبره وضعفه **ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان** اي الى مفسر وهو كعنفوان وزعفران وردهقان على ما في القاموس فقوله وبلغتها جملة اعتراضية مع الواو ومن لم يعرف الواو الاعتراضية تكلف في جعل الجملة حالية ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق **والتنبيه في قوله. واعلم فعل المرء ينفعه** جعل المخاطب بقوله فعلم المرء متنبها متوجها الى معرفة ما بعقبه عن قلب حاضر ومن لم يعرفه فسره بالتنبيه على امر يناسب المقام التنبيه عليه وفيه تنبيه على ان الاعتراض يكون بالفا **ان سوف ياتي كل ما قدرا** من التقدير والالف للاطلاق وان هي المخففة واسمها اي هي ضمير شان مقدر يعني ان الشان والقدر ان لا محالة **وما جاءين كلامين واكثر من جملة ايضا** معنى ان فيه تمثيلين تمثيل ما جاءين وتمثيل ما هو اكثر من جملة **قوله تعالى فانوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساوكم حرث لكم** لا خفاء في ان الاعتراض هنا جملة واحدة وخبره جملتان وليس اكثر من جملة لا محل لها من الاعراب والمقام الواضح قالت رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم ولما كان مضمون قوله نساوكم حرث لكم لقوله فانوهن خفيا بينه بقوله **فان قوله نساوكم حرث لكم** بيان لقوله **فانوهن من امركم الله** يعني ان المامور هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي من شرع النكاح هو التناسل وبقاء النوع لا قضاء الشهوة بل خلق الشهوة لذلك والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب في التوبة لمن خالف المامور والتنفير عن غير المامور لما فيه من الاذى والعذر الذي الاجتناب عن الحيض لاجله وللاعتراض نكت اخر

منها تخصيص احد المذكورين بمزيد التاكيد في شانه نحو ووصينا الانسان بوالديه حملته
امه وهنا علي وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفصيل
تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض اجيا بالتوصية بالام خصوصا ومنها الاستعطاف
قول ابي الطيب ۞ وخوفوك قلب لو رايت لصبه ۞ يا جنتي لرايت فيه جهنما ۞ ۞
وجعل المصنف والشارح منشا الاعتراض في البيت صنعة الطباق وفيه انه من البديع
ومنها دفع ما يتضرر به كما في هذا البيت فانه دفع ضرر جهنم القلب بند المحبوبة التي
هي الجنة وتحتمل ان يكون المقصود التنبيه على ان شفاء هذه الداء المحبوبة كما ان النجاة
عن جهنم بالجنة ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قوله • فلا هجره يبدو وفي الياس
راحة • ولا وصله يصفو لنا فكارمه • فان كون هجر الحبيب مطلوبا امر غريب فبين سببه
وهذا لا ينافي ما قيل انه جواب سؤال لان بيان السبب يجوز ان يكون للسؤال المقدر وقال
نوم قد تكون النكتة فيه غير ما ذكر لا وضع دفع الايهام ثم افترقوا فرقتين جوز بعضهم
وقوعه اخر جملة لا في اثنا جملة لا يليها جملة متصلة بها فلا يكون بين كلامين ايضا
وقد يتفهم الكشاف في مواضع فيشمل الاعتراض بهذا التفسير صور التذييل كلها وبعض
صور التكميل وهو ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا
سيد في فراشه • ولا طل منا حيث كان قتيل • فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف
قومه بشمول القتل لهم او هم ذلك ضعفهم فازاله بوصفهم بالانتقام من قاتلهم وشمول
الاعتراض جميع صور التذييل يوجب ان يعتبر فيه ان لا يكون له محل من الاعراب فتفسيره
كان قاصرا وبعضهم عطف على فاعل جوز كان كونه غير جملة عطفه على مفعوله وهل
جوزوا ان يكون جملة لا محل لها من الاعراب الظاهر انه نعم ولو كان قال كونه غير الجملة
بلا لام العهد لشمل جملة لا محل لها من الاعراب بلا خفا فتامل فيشتمل الاعتراض
بهذا التفسير بعض صور التتميم والتكميل وهو ما كان بين الكلام او الكلامين المتصلين
بمعنى وفي الايضاح انه يشمل ما كان كذلك من التتميم والتكميل ولا يكون له محل من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر قال الشارح المحقق فيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض
عند هو لا ان لا يكون له محل من الاعراب او لا يشترط فان اشتراط ذلك لم يصح بجوز كونه
غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيا من التتميم لانه انما يكون هـ
بفضلة ولا بد له من الاعراب وان لم يشترط فلا وجه لتقييد التكميل بما لا محل له من الاعراب
هذا ويمكن اختيار الاشتراط قوله المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب فيه ان المفرد يجوز
ان يكون حرف تنبيه وحرف خطاب وصوتا من الاصوات ولا يكون له محل من الاعراب
قوله لا يشمل التتميم اصلا فيه انه مبني على تفسير الفضلة بما فسره به وقد فسره البعض
بما يزيد على اصل المراد ولعل متمسكه في تفسيره ما ذكره المصنف هنا واما بغير ذلك
عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله

يسبحون

يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختص له بذكر وبؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يتنبههم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي سبب حسن
ذكره وذلك ان تحمله ما ضيا من التحسين وفاعله اظهار شرف الايمان او في الحسن هـ
وتنصب اظهار شرف الايمان على انه مفعول له على مذهب من لا يشترط لمنصبه اتحاد
فاعله وفاعل عامله ترغيبا فيه اي في الايمان لا يقال كنا لا مجال لانكارا بانهم لا مجال
لانكار تنبيههم وحمدهم فنوابضا اطناب لاظهار شرف التنبيه والحمد لانا نقول نجوز ان لا
تكون عبادتهم التنبيه والحمد ولا بد من التامل في مقام بيان غير ما ذكر لئلا يوقع هـ
في التباس ما سبق بغير ما ذكر كما وقع للمصنف في الايضاح فاورد امثلة سبق من التكميل والتتميم
لما هو بغير ذلك واعلم ان الاكثر وصف الكلام بالايجاز والاطناب بحسب عرفهم وانه
قد يوصف الكلام في الايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة
الى الكلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى وانما قيد المعنى بالاصل لعدم امكان
المساواة في تمام المراد فان للايجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس ولا يوصف بالمساواة بهذا
الاعتبار اذ ليس المساواه بهذا الاعتبار مما يدعو اليه المقام بخلاف الايجاز والاطناب
كقوله اي قول ابي تمام يصدّ عن الدنيا اي يعرض عنها اذا عنّ سوداء تمامه ولو
بورت في زي عذراء هر المزيّ الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي ارتفع ثديها
ولا يخفى ان السيادة ايضا من الدنيا فان المراد من الدنيا غير السوداء الا ان يراد سيادة
الاخوة والاول اظهر وكقول الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت
العليا في جانب الفقر • والعليا كالحمر الفضلة العالية على ما في القاموس قال الشارح
المحقق اراد بالغنى سببه اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب ترجح
عندي من الراحة مع عدم السيادة ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر فصراع اب
تمام اجاز بالنسبة الى البيت لمساواته له في اصل المعنى مع قلة حروفه والمساواه انما تحقق
اذا حمل النفي على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيده اول النظر وهذا
الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواه وكذا هذا
الاطناب ويقرب منه اي من الصراع والبيت مع التفاوت في كونهما نظمين ولكون ذلك هـ نظما ونثرا اصح
قوله تعالى لا يسال عما يفعل وهم يسالون وقول الحماسي وتنكر ان شئنا على الناس
قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اي نغير ما شيئا من قول غيرنا ولا يجري واحد على
تغيير ما نقول وقال الشارح المحقق انما قال ويقرب لاختصاص البيت بالقول وعموم الاية
كل فعل ولكن ان نقول الشعر مختص بالناس والاية تشمل كل فاعل ولا يجوز ما في ختم المعاني هـ
بهذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض المصنف على السكاكي وغيره الحمد لله الذي
انعم علينا نعمة البيان • فوفقنا التوفيق العاني للحاضرين وللغائبين من الاخوان • الذي
هب لنا معرفة واحدا لا تتعدد فيه • بطرق مختلفة واضحة الدلالة متباعدة عن التشبيه

فيما اشاره الى انه تقدم شرح البيان
على المعاني فتصفح

والتنويه وبخبايا بظهور الحقيقة عن الاطمينان بالمجاز وبخبايا بايضاح كنايات البيان وتلخيصها
عما يحول بيننا وبين المجاز واجعل وجوداتنا المستعارة قرابين البقاء في الزلفى ووفقنا للتيمن
بسم الله الرحمن الرحيم من الاسماء الحسنى **الفن** لغة الضرب والنوع يعني كل منهما مناسبة
بالمصطلح عليه مستغنيه عن التبيين **الثاني** اي ثاني الاول فانه جعل العلم الاول اثنين
او ثاني الفنون الثلاثة فانه في المرتبة الثانية لان التغيير فرع ترتيب المعاني في النفس وما هو
داخل في البلاغة اصالة بالنسبة الى ما هو تابع لها فلذا اخر عن المعاني وقدم على البديع واما
ما قال السيد السند انه اخر عن علم المعاني لان علم المعاني يبحث عن افادة التركيب خواصها وعلم
البيان عن كيفية تلك الافادة فنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الاصل ففيه
ان علم البيان يبحث عن الدلالات العقلية على اصل المعنى لا على الخواص على ان تاخر كيفية الافادة
عن الافادة يفيد رجحان تاخير البيان من غير حاجة الى تنزيله من المعاني منزلة المركب
من المفرد قال الشارح في المختصر قدمه على البديع للاحتياج اليه في بعض البلاغة وتعلق
البديع بالتوابع وبداية تحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لانه لا يتم بلاغة كلام بدون
اعمال علم البيان اذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا تحتاج في تخصيص بلاغته الا الى
علم المعاني اذ لا حاجة الى علم البيان للدلالات المطابقية كما تعرف وبعد التحقيق ظهر
وجه اخر لتقدم علم المعاني اذ لا حاجة الى علم البيان بد منه في بلاغة الكلام اصلا بخلاف
البيان **علم البيان** بمعنى مقابل علمي المعاني والبديع **وهو علم** اي مسايل معلومة عن الادلة
او تصديقات بها حاصلة عن الادلة او ملكة بهذه التصديقات اعني كيفية راسخة يتمكن بها
من التصديقات المسلة مسلة تفصيلا من غير حاجة الى تخشم كسر جديد وانما قيدنا معاني
العلم بالحضور عن الدليل وان اطلق الناظرون في هذا المقام لما تحققنا من جمع مسايل
العلم بالتقليد لا يسمى عالما وتصديقا بها لا يسمى علما واستعمال لفظ العلم في التعريف مخل لما عرفت
من اشتراكه ومما يدفع به هذا الخلل من استعمال اللفظ المشترك في مقام ترجح اي معنى يراد
مما لا يعاب خلوه من ضرر الاشتراك وهو ظهور غير المقصود بحيث لا نه وان خلا عنه هذا
الخلل لم يخل عن تخيير السامع انه ماذا اريد **يعرف به** شاع استعمال المعرفة في ادراك الجزئيات
تصورا كان او تصديقا واستعمال العلم في ادراك الكليات كذلك فالمعنى علم يعرف به **ايراد**
كل معنى **المعنى الواحد** للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يقرف برعايته اذ لو لم
يرع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف ايراده وهذا هو المعروف
في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها قال الشارح فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد
معنى فولنا زيد جواد من طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان اقول بل لو عرف من ليس
له هذه الملكة ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم كالعرفي المتكلم بالسليقة لم يكن عالما
بعلم البيان وفسر القوم المعنى الواحد بما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى
الحال واعترض عليه الشارح بانه مما لا يفهم من العبارة وكلامهم في مباحث البيان لا يساعده

لان المجاز المرسل باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي مفردات
ويمكن دفعه بان تخصيص المعنى الواحد بمعنى الكلام البليغ لاشتهار ان موضوع الفن اللفظ
البليغ على ان وصف المعنى بالواحد يحتمل ان يكون باعتبار وحدة يحصل للمعنى باعتبار ترتيبه
في الفن بحيث لا يسع تقديم جزء على جزء فهذا هو الوحدة المعتبرة في نظر البليغ واما المجاز المفرد
واشباهه فالبحث عنه راجع الى البحث عن الكلام البليغ قال الشارح وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معان متعددة بطرق مختلفة كذلك لم يكن ذلك من البيان
في شيء ولا يخفى ان هذه الدلالة مستغنى عنها باللام الاستغراقي فانه في معنى ايراد كل معنى
دخل في قصد المتكلم بطرق مختلفة في وضوح الدلالة وفاحترز به عن ملكة الاقتدار على ايراد
المعنى العاري عن الترتيب الذي يصير به المعنى معنى الكلام المطابق لمقتضى الحال بالطرق
المذكورة فانها ليست من علم البيان وهذه الفايدة اقوى مما ذكره السيد السند من ان في ما ذكره
القوم تنبيها على ان علم البيان ينبغي ان يتاخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك ان
رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي ان يكون بقدر رعاية مطابقته لمقتضى
الحال فان هذه كالاصل في المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالاولى ان تراعي المطابقة
اولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وان لم يكن هذا الغير لازما هنا ولا يخفى انه يعلم منه وجه تقديم
علم المعاني على علم البيان قال الشارح وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد خرج ملكة الاقتدار
على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان
الاختلاف في الوضوح مما يابا ه القوم في الدلالات الوضعية هذا كلامه وفيه ان تلك الملكة
تخرج بالتفسير المذكور سواء كان الايراد المذكور او لا لان المعنى الواحد متقدم في التعريف
على الاختلاف في الوضوح والاولى ان يقال تخرج به ملكة الاقتدار عن معنى الشجاع
بالفاظ مختلفة بالوضوح فانه لا يخرج له عن التعريف سواء بطرق اي في طرق وارد
بالطرق التراكيب تنبيها للتراكيب بالطرق في ان المعنى يسلكها فيصل الى فهم المخاطب
او في ان السامع يسلكها فيصل الى المعنى والاول انسب بسوق التعريف الا ان سلوك
المعنى فيه كما يفيده الايراد وقد سلك في التعبير بالمعنى الواحد عما قصد به وهو من قبيل
ذكر العام وارادة الخاص بقرينة دقيقة وفي التعبير عن التراكيب بالطرق بطريق الاستعارة
وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة فيه وجه كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى في
سلوك طريق البيان من اعتبار الدلالات المجازية وان كان الانسب بصناعة التعريف خلافه
رعاية لبراعة الاستهلال وتاسيسا للدخيل في الفن قبل الاستقلال ويستفاد منه انه لا بد
في البيان من ان يكون بالنسبة الى كل معنى طرق ثلاثة على ما هو المراد في الجمع ولا بعد فيه
لان المعنى الواحد الذي نحن فيه له مسند ومسند اليه ونسبة لكل منهما والمجرى فيه
المجاز سببا باعتبار معنى التزامي معتبر في هذا الفن فيحصل للمركب طرق ثلاثة لا محاله ولا
يشكل عليك انه وان يتحقق الطرق الثلاثة بهذا الاعتبار وازيد كيف تجزم بتحقيق الاختلاف

في الموضوع وهو خفي جدا لانه هين على المتسر لما خلق له بتيسر ما هم كل احد ما يشا فان الاختلاف
في الوضوح والخفا كما يكون باعتبار قرب المعنى المجازي وبعده من المعنى الحقيقي ويكون بوضوح
القرينة المضمومة وخفائها فلا محالة تتحقق المعاني المختلفة وضوحا وخفا ولو باعتبار القرائن
التي تضمها في تصرف البليغ فيتقيد ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة بقولنا
على تقدير ان يكون لها طرق مختلفة مما لا حاجة اليه نعم يحتاج عليه انه كما ان الاقتدار
على ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة من مزايا البلاغة كذلك الاقتدار على ايراده بطرق ه
متساوية في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني الا ان يقال قصد تعريف
البيان بخاصة شاملة للمعرف في الوضوح فلا معنى لادخال الاول تحت البيان دون الثاني
الا ان يقال قصد تعريف البيان بخاصه شاملة للمعرف ولا يلزم منه ان يكون كل ايفا يرهذه
الخاصة خارجا عن ذا يين البيان مختلفة يشمل المختلفة في الكلمات كلها التي هي اخر المركبات
والمختلفة في وضوح الدلالة والايراد بالطرق المختلفة في الاول ليس من البيان في شيء اخرجه
بقوله في وضوح الدلالة اما لانه اراد بالدلالة الدلالة العقلية وبه حكم الشارح متمسكا بما
سيأتي أن الاختلاف المذكور لا يجري الا في الدلالات العقلية وبه حكم واما لان الاختلاف
في وضوح الدلالة نحص الدلالة العقلية فلا حاجة الى تقييد الدلالة العقلية لاخراج
الطرق المختلفة بالعبارة وقد وفينا بما وعدنا فلا تغفل خيره الموحد وترك في التعريف كما به
ما يقابل وضوح الدلالة اعني وخفاها وان ذكر في المفتاح يفيده لعد مقوية الزم تجريد
لان الاختلاف في الوضوح يستلزم الاختلاف في الخفا عليه اي على المعنى الواحد وسيأتي
تتمة ما يتعلق بالتعريف ويتضح به في بيان قوله والايراد المذكور لا يتاتى في الوضعية
الى اخره فانه المحل اللايق به ولما اراد توضيح التعريف بتحقيق ان ايراد المعنى الواحد بطرق
مختلفة في وضوح الدلالة عليه يدور على بعض اقسام الدلالة دون بعض وكان هذا التحقيق
محتاجا الى تقسيم دلالة اللفظ الموضوع قال ودلالة اللفظ واكتفى بلام العهد عن التقييد
بالموضوع لان اللفظ الموضوع هو الذي به يفاد ويستفاد فيها هو المعتاد وغيره خارج عن حيطة
الاعتداد وفيه نظر لان دلالة الهيئة ايضا وصيغته معتبرة في الافادة والاستفادة وقد يجب
فيها اقسام المجاز فلا وجه لاسقاطه عن درجة الاعتبار في مقام التقسيم وغيره وذلك ه
التحقيق وان يكفي فيه التقسيم البياني من ان دلالة اللفظ اما على الموضوع له او على غيره وعلى
الاولى وضعية والثانية عقلية الا انه اراد مزيد تفصيل وتحقيق الدلالة على غير الموضوع له
لزيادة تمكين المتعلم المبتدي من معرفة العلم بهذا التعريف هذا على طبق ما جرى عليه الشارح
مع زيادة تحقيق ونحن نقول لمساعدة توفيق ان لصاحب علم البيان فضل احتياج الى معرفة
الدلالات اذ بها تتميز الحقيقة عن المجاز ويعرف ان تحصيل المجاز باي طريق والى هذا ابو دقيب
تقييد مقدمة اوجبه صاحب المفتاح قبل الخوض في علم البيان بل بنا دبي ولبيت شعري بما اغفلهم
عنه وهنا دقيقة اخرى محوجة الى ذكر تقسيم الدلالة وتعيين ما يتعلق به التفاوت في الوضوح

هي

قوله والايراد المذكور الخ
فيه تفكيك تدبر

هي سر الكلام بالمجاز والعدول عن الحقيقة من غير ضيق البيان والاعواز هذا ولم يعرف الدلالة
لاشتهار امرها فنقول الدلالة هو كون الشيء بحيث تحصل من العلم به العلم بشيء اخر ولو في وقت
لان المعتبر عند اية العربية الدلالة في الجملة بخلاف اهل المنطق فان المعتبر عندهم الدلالة ه
الكلية المفسرة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر فتعريف الدلالة في كتب العربية
به مما لا يليق على انه في نفسه مختل اذ لا يكاد يوجد دال ينتلزم العلم به العلم بالمدلول والصحيح
ان يقال هو كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر عند العلم بالعلاقة وبالجملة فالاول
هو الدال والثاني هو المدلول وقد يكون الشيء الواحد الا على شيء ومدلولا له باعتبارين كالمنار والدخان
فان كلا منهما دال على الاخر ومدلول له والعلاقة ان كان الوضع فالدلالة وضعية وان كان
اقتضاء الطبع وجود الدلالة الى عند عروض المعنى لطبع المحدث للمال فهي طبيعية والا فعقلية
كدلالة الاثر على المؤثر وكل منهما ان كان الدال فيها لفظا فهي دلالة لفظية والا فغير لفظية وحصر
الدلالة الطبيعية في اللفظية منقوض بحمرة الخجل وصفرة الوجل فلا اعتداد به وان ابى به
من يعتد به كل اعتداد وعرفوا الدلالة اللفظية والوضعية بفهم المعنى عند اطلاقه بالنسبة ه
الى من هو عالم بالوضع واعترض عليه بان فهم المعنى صفة للسامع والدلالة صفة اللفظ
فلا يصدق التعريف عليها دلالة ما فيه بعض الكون اللفظ بحيث لو اطلق فهم المعنى للعلم
بوضعه وغيره بعض الاخر بان استصعاب الاشكال لبين بشاشة يخرج الى التغيير بل الدلالة
نسبة عارضة بين اللفظ والمعنى تابعة لاضافة اخرى هي الوضع وتلك النسبة مبدا وصف
للفظ هي كونه بحيث ينتهي منه المعنى العالم بالوضع ووصف للمعنى هو انفهامه من اللفظ
للعالم به وكلا الوصفين لازمان لتلك الاضافة وكما جاز تعريفها بالاول جاز بالثاني ورد
التغيير بانه تغيير التعريف الى ما هو الاولى وليس الاستصعاب وفيه ان الاولوية مسلمة اذ هو
المقدر انفا لازمان للدلالة وليس شيء منهما الدلالة اذ الدلالة عارضة للطرفين وكل منهما
عارض لطرف نعم ليس الجواب حريا عند التحقيق بل تسوية الغير والغير اليه في عدم صحة التعريف
باحدهما على ان تكون الدلالة صفة للطرفين مبدا وصف للفظ من حيث كونها صفة له تكذبه
اشتقاق الدال منها للفظ واسنادها واضافتها الى اللفظ فالحق ان الدلالة صفة اللفظ ولا هم
يصدق عليها فهم السامع ولا انفهام المعنى ولكن يصدق عليها فهم السامع منه المعنى وانفهام
المعنى منه وكما ان الفهم صفة للمعنى او السامع باضافته الى احدهما كذلك صفة للفظ بتعلق به
بواسطة الجار لا تقول لا خفاء في ان فهم السامع ليس صفة اللفظ ولا انفهام المعنى فاذا قيد قولنا
من اللفظ لا يمكن ان يصير صفة للفظ لان المطلق اذا لم يكن صفة لشيء لا يمكن ان يكون المقيد
صفة له لانا نقول قوله من اللفظ قيد بحسب الصورة معتبر بحسب التحقيق لان فهم المعنى
اذا قيد بقوله من اللفظ يتعين معنى ما قام بالفظ اي كونه بحيث يفهم منه المعنى وله
وله نظائر فان الحسن صفة الوجه في قولنا زيد الحسن وجه برفع وجه ولا يمكن جعل
الحسن خبرا عن زيد ولا نعتا له فاذا قلنا زيد الحسن وجه منه صح جعله خبرا ونعتا

قوله وغيره البعض بالعين المعجمة
اي البعض الباقي بعض التقسيم
من الغاير والاول بعض التقسيم
التحويل وقوله
ورد التغيير بانه تغيير
الاول على الثاني
بالمعجمة فلا تغفل
واضح الرد
م ع

بلا كلفة لانه يعبر متعين العمارة من نسبته للحسن الي الوجه الي نسبة اللون بحيث يحسن الوجه
منه الي زيد وبهذا اندفع ما قيل ان صحة التعريف يفهم المعني منه وهم دائر لا يصح
صدق الفهم علي الدلالة لانه صفة السامع ولا صدق تعلقه بالمعنى واللفظ عليها لانها صفتان
للفهم ولا صدق المجموع المركب علي المتبادر من التعريف انه الفهم المقيد وظهر ضعفه ما قيل ان
لا محيص الا ان يقال تسامحوا في التعريف واعتمد واعلي ظهور صحة الحمل ووجوب قصد
ما يصح حمله وظهور دلالة فهم المعني من اللفظ علي كونه بحيث يفهم منه المعنى لان كونه معنى
عرفيا الموصف لحال المتعلق يغني عن مثله نعم كون اللفظ بحيث يفهم به المعنى العالم بالوضع
اوضح في المقصود فالتغيير اليه حسن وعدول اليما هو الاولي بقي ان الدلالة ليست كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق بل كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند حضور
اللفظ عنده سواء كان بسماعه او عند مشاهدة لفظ الدال عليه او بتذكره فالصحيح الاخصر
ان يقال هو فهم العالم بالوضع المعنى من اللفظ ولا يخفي ان مطلق الدلالة الوضعية اما علي
تمام ما وضع له او علي جزئه او علي خارج منه الا انهم خصوا هذا التقسيم بدلالة اللفظ
الموضوع لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية علي الجزء او الخارج في مقام الافادة غير مقصودة
في العادة لانه لا يستعمل الاشارة ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه وكذا الخط علي
ان اجزاء الخط موضوعة بازاء ما وضع له الكل لا محالة ولفظ التمام انما ذكر لان العادة في البيان
ان يذكر التمام في مقابلة الجزء حتى كانه لا يحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بان ذكر التمام
لغو يستحق ان يحذف عقل عن البيان الأعرف ويسمي الاظهر ان يقول ونسمي علي صيغة المتكلم
ليكون منبها علي ان هذه تسمية بباينة علي خلاف تسمية البيانيين وهو الذي قدمناه وليس لك
ان تقول عبارته للمتكلمين لانه ينطبق بسداده رفع كل من الاخرين الاولي اي الدلالة علي ما
ما وضع دلالة وضعية لان منشاء الوضع فقط بخلاف الاخرين فانه انضم فيهما الي الوضع هـ
امران عقليان هي توقف فهم الكل علي الجزء وامتناع انفكاك فهم الملزوم عن اللازم وبهذا يتبين
كل من الاخرين دلالة عقلية وفيه مسامحة اذ ليست الدلالة العقلية مشتركة بين الاخوين
بل المسمي بها ما يصدق عليهما اي الدلالة علي غير ما وضع اللفظ له ولو جعل عقلية موقوعة
خبر القوله وكل من الاخرين لخلص عن المسامحة وصح كون مسمي صيغة المتكلم لكنه خلاف
المتبادر من كلامه فالدلالة الوضعية لها معنيان احدهما اعم من الاخر مطلقا والدلالة
العقلية لها معنيان متباينان قال الشارح المحقق انما سميت الاولي وضعية لان الواضع
اللفظ للدلالة علي تمام ما وضع له فهي الدلالة المنسوبة الي الوضع وكل من الاخرين عقلية
لان دلالتهما عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم ويتجه عليه انا لا نسلم ان الواضع وضع
اللفظ للدلالة علي تمام ما وضع له بل للدلالة علي الجزء اللازم ايضا الا انه اوجب قصر فيهما
من اللفظ بلا قرينة اذ لم يكن اشتراك والاخرين مع القرينة وافادتهما باللفظ واستعماله

شاهد لان الدلالة عليهما ايضا مقصودة بالوضع واورد ايضا ان الدلالة متحققة من غير حكم
العقل باستلزام حصول الكل حصول الجزء واستلزام حصول الملزوم حصول اللازم ودفع
بان المراد بحكم العقل الحكم بالقوة القريبة من العقل وهو مندفع بان الدلالة ليست من جهة ذلك
الحكم بل من جهة الاستلزام المذكور ولا يخفي انه كان الاولي ان يبين اسما الاقسام الثلاثة لتبين
اجتماع القسمين الاخيرين في اسم الا ان الاهتمام ببيان اصطلاح الفن دعاه الي تقديم ما يخص
الفن فاخر قوله وبقيد الاولي بالمطابقة والثانية بالتضمن والثالثة بالالتزام ولا
يخفي ما فيه من المسامحة اذ ليس تقييد الدلالة علي تمام ما وضع له او الدلالة الوضعية بالمطابقة
بل تقييد الدلالة بالمطابقة لاجل الاولي وتخصيصا للاسم له فاسناد الفعل الي السبب والمتبادر
من التقييد التقييد الوضعي حتى حصر المحض التركيب التقييدي في المركب من الموصوف والصفة
علي ان التسمية السابقة لجعل التقييد ظاهرا في الوصفي والمراد التقييد الاضافي لا الوصفي
وايضا توهم العبارة ان السابق من قبيل التسمية وهذا من قبيل التقييد مع ان الكل من
قبيل التسمية ويرد علي التقسيم ان اللفظ قد يقصد به نفسه كما يقال زيد علم وحينئذ يصدق
علي دلالته علي نفسه دلالة اللفظ علي تمام ما وضع له وعلي دلالته علي جزئه لا دلالته علي جزء
ما وضع له وعلي دلالته علي لازمه دلالته علي الخارج عنه مع انها لا تسمي مطابقة ولا تضمنا ولا
التزاما فلا يكون شيء من التعريفات الحاصلة من التقسيم مانعا والجواب ان من قال بوضع اللفظ
لنفسه جعل ذلك الوضع ضمنيا والمتبادر من اطلاقه الوضع القصدي ولم يقل بدلالة اللفظ
علي نفسه ولا باستعماله فيه ووصفه له وهو التحقيق وان كان الاكثرون علي خلافه فلا اشكال
علي قوله واورد علي التقسيم ان التعريفات لا تشمل هو عليها غير مانعة فانه يدخل في تعريف المطابقة
التضمن الذي مدلوله تمام الموضوع له وفي تعريف التضمن المطابقة التي مدلولها جزء الموضوع
له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام الموضوع له فانه يجوز ان يكون مدلول واحد تمام لا وضع
للفظ بوضع وجزءه بوضع اخر بان يكون اللفظ مشتركا بين الجزء والكل فيكون دلالته
التضمنية علي الجزء دلالة علي الجزء وعلي تمام ما وضع له وكذا دلالته المطابقية عليه ويدخل
في تعريف الالتزام الدلالة المطابقية التي مدلولها خارج عما وضع اللفظ له ايضا بان يكون
اللفظ مشتركا بين اللازم والملزوم ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والملزوم وبين
المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخر بان واجاب عنه الشارح بان قيد هـ
الحيثية معتبر اي المطابقة دلالة اللفظ علي تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له
والتضمن دلالة اللفظ علي جزئه من حيث انه جزؤه والالتزام دلالة اللفظ علي الخارج
من حيث انه لازمه ولا باس بترك القيود اعتمادا علي شهرتها لان التعريفات امور ضمنية
ولا يجب رعاية الامر الضمني بل الواجب حفظ التقسيم الذي هو المقصود واختلال التعريفات
لا يخل بالمقصود من التقسيم اي ضبط الاقسام لانه لا يخرج منه بهذا الاختلاف من الدلالات
وذكر في المختصران قيد الحيثية ماخوذ في تعريف الامور التي تختلف باعتبار الاضافات وكثيرا ما

ما يتركون هذا القيد اعتمادا على شهرة ذلك وانسياق الذهن اليه وفيما ذكره في الشرح من توجيه
ترك القيود بحث اولا فلان المقصود من التقسيم تعيين الدلالة المعتبرة في الفن والدلالة
المأخوذة في التعريف كما ذهب اليه وباختلال التعريفات يختل هذا المقصود واما ثانيا فلان
التقسيم ضم القيود المتخالفة الى القسم فاذا لم يراع تخالف تلك القيود على ما بينا في اختل التقسيم
والمقصود من التعرض بالتعريف اظهار خلل التقسيم من هذا الوجه لانه انما يتضح بالتعرض بالتعريف
وفيما ذكره في المختصران قيد الحيثية المعتبرة في الامور الاضافية الحيثية التقييدية التي توجب
الفرق بالاعتبار والحيثية في مفهوم الدلالات للتحليل ويوجب التمييز بين افراد الاقسام
بالذات واما ما اورده من كلام القوم من تقييد التعريفات فهو وان كان يدفع خلل التعريف
لكن يختل به ما اشتهر فيما بينهم ان تقسيم الدلالة الوضعية الى الدلالات الثلاث تقسيم عقلي
جزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة بالانحصار ولا يجوز قسما اخر كيف ودلالة اللفظ
الموضوع له لمجموع المتضايفين على احدهما بواسطة انه لازم الاخر ليس دلالة على الجزء من حيث
انه جزء بل من حيث انه لازم جزء اخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج فخرجت القسمة
عن ان تكون عقلية بل عن الصحة لانتفاء الحصر والضبط بوجه ما وتختل ايضا ببيان اشتراط
اللزوم الذهني لان اعتبار اللزوم في مفهومه يجعل هذا الاشتراط لغوا محضا فان قلت
المعتبر في مفهومه مطلق اللزوم والبيان لاشتراط اللزوم الذهني قلت يجب ان يشتهر
في المفهوم اللزوم الذهني لان مطلق اللزوم لا يصلح ان يكون سببا لدلالة اللفظ على الخارج والا
لكان اللازم الخارجي مدلولا هذا ونحن نقول دلالة اللفظ باعتبار كل وضع للفظ على انفراده اما
على تمام ما وضع له او على جزئيه او على الخارج منه اذ المعنى الوضعي باعتبار الوضع الواحد لا يبالي
ان يكون الاحدها فالحصر عقلي والتعريفات تامة والاشتراط معهود فهذا امراد القوم في مقام
التقسيم ولم يتنبه المتأخرون فظنوا التعريفات مختلة فاصلحوها بزيادة قيود واخلوا اخلالا
كثيرا ولا نستبعد فان هذا ليس اول قارورة كسرت في الاسلام وكثيرا ما تجبر المكسورة من الاقلام
بايدي اصنع الانام اذا ما يد بانعام الحق والاكرام ولا يجاب بان اللفظ المشترك لا يتحقق فيه
دلالتان اذ تتوقف الدلالة على ارادة المتكلم على قانون الوضع ولا يصح ارادة المعنيين معا باللفظ
ولهذا الابدال اسم الاشارة واخواته على الموضوع له ابدا لانها وضعت لتستعمل في فرد معين ابدا
على ما زعموا فلو اريد بها الموضوعة هي لها لم يفهما اذ ليست الارادة على قانون الوضع فاللفظ ابدا
يدل على معنى واحد فان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان على جزئيه فتضمن وان كان على
الخارج فالتزام لانا نتوقف توقف الدلالة على الارادة بالحس لانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ
وكنا عالمين بالوضع نفعل معناه سواء ارادة اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى هذا اذ التوقف
حق لان دلالة اللفظ الوضعية انما هو بتذكر الوضع وبعد تذكر الوضع يصير المعنى مفهوما فالتوقف
التذكر عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ الا فهمه من حيث ان مراد المتكلم والتفات النفس اليه
لهذا الوجه تم الارادة التي هي شرط اعم من الارادة بحسب نفس الامر ومن الارادة بحسب الظاهر

ومن هذا

ومن هذا يتبين ان الارادة تتوقف على الارادة مطابقة كانت او تضمنا او التزاما وجعل المطابقة مخصوصة
به قصور من القاصر لسوء فهمه بل لان اشتقاق بعض التعريفات ببعض الدلالات لا يتوقف على اجتماع
الدلالتين اذ اللفظ المراد به تمام ما وضع له من حيث انه تمام ما وضع له يصدق على دلالته عليه
انه دلالة اللفظ على جزء ما وضع له اذا كان ذلك اللفظ مشتركا بين الكل والجزء ويكون ذلك
المعنى جزء مع انها مطابقة ولان ارادة المعنيين باللفظ قد يتحقق على قانون الوضع كما في
الكناية فانه يراد به الموضوع له لانتقال الى لازمه المراد به او جزئيه المراد به فان قلت
توقف الدلالة على الارادة يستدعي ان لا تجتمع المطابقة والتضمن او الالتزام مثلا وقد تقرر
فيما بينهم ان التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة وان لا يكون اللفظ الدال على معنى له جزء او
مستلزما لدلالة التضمن واللفظ الدال على الملزوم دال بالالتزام بل يستدعي ان تنحصر
الدلالة في المطابقة قلت يمكن التفصي عنه بان هذا الكلام اشتهر من قبل عدم التفطن
لتوقف الدلالة على الارادة على ان ما ذكرنا مبني على كون الدلالة فهم المعنى من اللفظ
وصحة الاجتماع مبنية على كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند ارادته **وشرطه** اي
الالتزام **اللزوم الذهني** لا الاعم الشامل للخارجي اذ اللزوم الخارجي لا يوجب انتقال الذهن
من المسمى الى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه ولما كان اللزوم
الذهني مشتهرا بمعنى كون المسمى بحيث يستلزم الخارج بالنسبة الى جميع الاذهان وبالنسبة الى
جميع الازمان وكان اعتباره منافيا لنظر هذا الفن لخروج كثير من اللغاني المجازية والكناية
عن كونه مدلولا التزاميا حتى اختلف في اعتبار اللزوم الذهني نبه المصنف على ان اللزوم الذهني
المشتهر غير معتبر وان من اعتبر اللزوم الذهني اعتبره بمعنى اخر ومن نفاه نفاه بالمعنى
المشتهر فالنزاع لفظي فقال **ولو لاعتقاد المخاطب** امر يوجب الاشتغال **لعرف** اي بسبب
عرف عام لانه المتبادر من اطلاق العرف **او غيره** اي غير العرف العام من الشرع والاصطلاح
والتأمل في القرينة وتخصيص غيره باسوي القرينة على ما في الشرح يوجب الاحتياج الى التكلف
في قوله وشرطه اللزوم الذهني بحمله على ان المراد باللزوم الذهني اعم مما يكون على الفور
وما يكون بعد التأمل في القرينة وموجب عدم صحة كلمة الوصل اعني قوله ولو لاعتقاد
المخاطب الى اخره لان معناه ان نقيض الشرط اولي باستلزام الجزاء او الجزء اشتراط اللزوم
الذهني والاشتراط ليس باولي وعلى تقدير عدم كونه لاعتقاد المخاطب بسبب عرف او غيره
اذ من جملة اللزوم على تقدير اللزوم بعد التأمل في القرينة وهو ليس باولي من اللزوم
لاعتقاد المخاطب لعرف عام او لعرف خاص او ما يجري مجراه على ما حمل قوله او غيره عليه بخلاف
ما ذكرنا فان نقيض الشرط حينئذ ليس الا اللزوم بالنظر الى نفس المسمى وهو اولي بالاشتراط
وبعد تجريده اذ ليس اللزوم لنفس المسمى ولا اللزوم لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره شرطا للدلالة
الالتزامية اذ يوجد مع كل منهما بدون الاخر فلا يصح ان احدهما اولي بكونه شرطا من الاخر
بل الشرط مطلق اللزوم الذهني ولا يدفع له لو لم يتخيل بان قوله ولو لاعتقاد المخاطب

موصول لجزء معنى الشرط اي يجعل الدلالة الالتزامية باللزوم الذهني ولو لاعتقاد المخاطب
بعرف او غيره قال الشارح ولم يشترط في الالتزام اللزوم الذهني لمقتضى المسمى مطلقا لانه
لو اشترط ذلك لخرج كثير من المعاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن
دلالة الالتزام مما يأتي فيه الوضوح والخفا قال السيد السند فيه بحث لان لازم لازم الشيء
وان كان لازما له لكن دلالة اللفظ على لازمه اظهر من دلالته على لازم لازمه لان الذهن
ينتقل من اللفظ الى ملاحظة الملزوم اولا والى ملاحظة اللازم ثانيا والى ملاحظة اللازم
ثالثا فبسبب ترتيب هذه الملاحظات ولو بالذات تتفاوت الدلالات وايضا يتفاوت هذا
الحكم بالدلالة التضمنية هذا فان قلت ماذكره من الترتب بين اللوازم انما يتم لو لم يكن
تصور اللازم مما يتوقف عليه تصور المسمى كما في العمى فان تصور المسمى يتوقف على تصور
البصر واما اذا توقف فالترتب على عكس ماذكره قلت هذا لا يضره فيما هو بصدده لانه
لا ينافيه ترتب المعاني في الوضوح والخفا ولا حاجة له الى ترتب ذلك ولو حفظ الترتب المذكور
لكفى تحققه في بعض اللوازم وتحقيق المقام سيأتي فانتظر **والا يراد المذكور** لا يأتي
اي لا يتهيأ **بالوصفية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ** اي بوضع جميع الالفاظ التي
هي للطرق المختلفة في الوضوح للمعنى الواحد الذي هو للكلام الذي روعي فيه المطابقة
المقتضى الحال **لم يكن بعضها اوضح** لاستوا الجميع في الدلالة **والا** اي وان لم يكن عالما بوضع
جميع الالفاظ سواء كان عالما بوضع البعض او لا **لم يكن كل واحد دالا** لانه لا بد في العلم بوضع
الجميع من العلم بوضع كل واحد فيه بحثان من وجهين احدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم
عدم الدلالة لان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى
لازم للكلمة الموضوعة علم الوضع او لا وثانيهما ان عدم كون البعض اوضح لازم لشيء التردد
فانه اذا لم يكن كل واحد دالا لم يكن بعضها اوضح لان كون الشيء اوضح في الدلالة فرع دلالة الاوضح
والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بان المراد بالدلالة هناك فهم المعنى
ومدار وضوح الدلالة على سرعة الفهم وبطيئه والثاني بانه بنى على ماذكر على منع التلازم وعدم
كون البعض اوضح على التقدير الثاني وهو انتفاء الدلالة فلانه قال والا لم يكن كل واحد دالا
فلا يكون بعضها اوضح فان قلت العلم بوضع جميع الالفاظ لا يكفي في العلم بالمعنى اذ لا بد من
العلم بوضع الهيئة ايضا والمفروض بوضع الالفاظ لا يكفي في اثبات ان الايراد المذكور لا يتأتى
في الوضع به لجواز ان يتأتى في دلالة الهيئة قلت العلم بوضع الالفاظ على ما بينه لا يكون بدون
العلم بالهيئة قلت اذ الهيئة جزء من الالفاظ اللفظ فتأمل ولو قال ان كان عالما بوضع الاشياء
لم يكن بعضها اوضح لم يحتج الى شيء فان قلت قوله والا لم يكن كل واحد منها والا اي والا لم يكن عالما
بوضع جميع الالفاظ لم يكن كل واحد منها دالا لان العموم في الشرط لم يجز مع بقا الاصل لان
النفي اذا دخل على ما فيه قيد رجع اليه مع بقا الاصل فبقي احتمال ان لا يكون عالما بوضع شيء من
الالفاظ ولا يكون التردد حاضرا قلت استعمل قوله والا اي لم يتصدق العلم بوضع جميع الالفاظ

وقوله

وقوله لم يكن كل واحد دالا في رفع الايجاب الكلي وانتفاء صدق الايجاب الكلي يكون بوجهين
وهذا المعنى متعارف فيما بين ارباب الاستدلال على ان حال ما بقي يكشف من حال ما ذكر ولا يلتبس
ويمكن ابطال الشق الثاني بان يقال والا لم يكن ما لا يعلمه من طرق المعنى الواحد لان طريقا يورد
فيه المعنى ما علمه السامع وتحمل كلام المصنف عليه مساغ فتأمل وانا قال والا لم يكن كل واحد
منها دالا ولم يقل والا لم يكن دالة تنبيها على ان الشرط رفع للايجاب الكلي ولو قال ان كان عالما بوضع
كل لفظ لاستغنى عن هذا التنبيه واورد انه لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور
لان العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المعنى لان الوضع المنتسبين واجاب عنه الشيخ في الشفا بان فهم المعنى في الحال
يتوقف على العلم بالوضع سابقا وبعض المتأخرين بان فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم
المعنى في الجملة قال الشارح هذا اقرب من الاول هذا وفي الاول نظر لان فهم المعنى
في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم بالوضع فيها والعلم بالوضع فيها قد يتوقف على العلم
بالمعنى فيها بيخ العلم بالمعنى في حال اطلاق اللفظ قد يتوقف على العلم به فيها فتأمل ويمكن
الدفع ايضا بان فهم المعنى من هذا اللفظ قد يتوقف على فهم المعنى لا من هذا اللفظ وبان فهم
المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع ولا يخفى ان هذا الشك مع مرحانة خارجة
في اشتراط متعلق العلم بالوضع في مطلق الدلالة الوضعية لما في اشتراط العلم بالعلاقة في مطلق
الدلالة لان العلاقة مطلقا نسبة بين الدال والمدلول يتوقف العلم بها على العلم بما بينا
لك في بيان اشتراط الدلالة بالارادة وبعد يتجه انه حين اطلاق اللفظ وتذكر الوضع فهم المعنى
لتوقف تذكر الوضع عليه فلا معنى لفهمه من اللفظ لانه تحصيل الحاصل فالتحقيق ان فهم
المعنى من حيث انه مراد وبمنع اللازمة الاولى مستندا لجواز التفاوت بين المعاني الوضعية
في حضورها عند العقل سرعة وبطوا بان يكون الانس ببعض الالفاظ اكثر والعهد بها اقرب والحاح
بذكر وضع البعض الى تفكر وتأمل لقلة تكرره على الحس وندرة تكرر معناه على العقل واجاب
عنه الشارح بان المراد بالاختلاف في الوضوح والخفا ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة هـ
ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث افادة دلالة الالتزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة
وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي واجب
قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطوه انما هو من حيثية سرعة تذكر السامع
للوضع وبطوه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والاوقات هذا وفيه بحث لان الانتقال
من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقية
وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطوا اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف
لتفاوت التذكر لذلك محل على انه يقتضي ان لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفا باعتبار
الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف لا لذات الدلالة بل
من حيثية سرعة التنبه للقرينة وبطوه لاختلاف القرائن وضوحا وخفا ولذلك تختلف تلك

الدلالة باحلاف الاشخاص فالوجه ان يقال ولا ينافي الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعيه
لان المراد اختلاف بالنسبة الي البلغا والاختلاف في المعاني الوضعيّة بسرعة التذكر وبطيه
تستوي فيه العامة والخاصة على انه لا يبعد ان يقال لا يتحقق ذلك الاختلاف في الكلام
البليغ لان البلاغة بعد الفصاحة وهي لا تكون الا بالفاظ كثيرة الدوران على المستهم ولا يخفى
عليه ما اورده الشارح على بيانهم من ان العلم بوضع الالفاظ لا يستلزم عدم الاختلاف لان
العلم قد يتفاوت لانه قد يكون جازما وقد يكون غير جازم لان ذلك التفاوت ايضا مشترك
بين العامة والخاصة على بيان التفاوت في العلم بالوضع لا يوجب التفاوت في الوضوح والخفا
لان التفاوت في الوضوح بسرعة الفهم وبطيه والظن بالوضوح لا يوجب بطو الانتقال
بل ينتقل من الظن بسرعة الي المدلول الا ان الانتقال قد يكون الي ظنه فتامل فانه يخفى
على هذا الوجه ما اتجه على ما ذكروه من ان عدم جريان الطرق المختلفة في الدلالة هم
الوضعيّة لا يوجب اسقاطه عن نظر البيان فانه يكفي جريانها في جميع الدلالات فلتلك الدلالة
الوضعيّة واحدة من الطرق المختلفة فالوجه الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه ان المراد بوضوح الدلالة الوضوح الذي يدفع به التعقيد المعنوي على ان الاضافة
مخصصة بشان منها الي ما سبق في المقدمة من انها يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان
فلا ينافي الايراد المذكور في الدلالات المطابقيه وانما خص بحث البيان بتلك الطرق لان
ما عداها مفروغ عنه فيما عداه من العلوم العربية كما مر بعد مسه في المقدمة وبيان العقلية
لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح قال المصنف انا بينا في بالدلالات العقلية
لجواز ان يكون للشيء لوازم بعضها اوضح لزوما من بعض فاراد باللوازم ما يعم الجزء والالم
يف ببيانه بالدلالات العقلية مطلقا وسيسلك في هذا الكتاب المسلك وبعد يرد عليه
ان اللازم ما لم يكن ملزوما لا ينتقل منه كما مر وهو به في غير هذا الموضع فينبغي ان يقول
لجواز ان يكون للشيء ملزوما لزومه لبعضها اوضح منه للبعض وبالجملة بيانه اما في الالتزام
فلان يكون البعض ملزوما بذاته والبعض بعرف او اصطلاح او قرينة واضحة او حقيقة وان
يكون البعض ملزوما بلا واسطة والبعض بواسطة فهم اللازم من الملزوم بلا واسطة
اوضح من فهم الملزوم بواسطة لان الانتقال من الملزوم اولا الي لازمه ثم الي لازم لازمه
واما في التضمن فبان دلالة لفظ الكل على الجزء اوضح من دلالة لفظ الكل على جزء الجزء لانه
الانتقال اولا الي الجزء ثم الي جزء الجزء فتكون دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه واعترض عليه الشارح بانه ينبغي ان يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم الكل
فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان فيتساوا الانسان والحيوان في الدلالة على
الجسم لان المفهوم منهما اولا هو الجسم وليس لك ان تجعل الاعتراض انه ينبغي ان يكون دلالة الانسان
على الجسم اوضح من دلالة الحيوان عليه لان دلالة الحيوان عليه اوضح من دلالته المطابقيه
ودلالة الانسان عليه اوضح من الاوضح من دلالة المطابقية والاوضح من الاوضح من الشيء اوضح

من الشيء لانا نقول الاوضح من الاوضح من الدلالة المطابقية لشيء اوضح من الدلالة المطابقية له
لا من الدلالة المطابقية لشيء احر فتامل على ان كون الامر بالعكس ايضا مما يثبت المطلوب ولا يضر
فاد طايل بختنه ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرد القول بان فهم لازم اللازم
بعد فهم اللازم بلجواز ان يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم واجاب بان القوم
صرحوا بان التضمن تابع للمطابقه لان المعنى التضمني انما ينتقل الذهن اليه من الموضوع له
فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل
من غير التفات الي الاجزاء هذا واعترض عليه السيد السند بانه لو كان التضمن فهم الجزء بعد
الكل لم يكن المطابقة فيما تركب معناه منتزعا والتضمن كما صرحوا به وقد يعزل فسروا قولهم
التضمن تابع للمطابقه بانه تابع له في القصد لان الواضع لم يقصد بالاصالة الا فهم المعنى المطابقي
وردوا القول بالانتقال من المعنى المطابقي وردوا القول بالانتقال الي التضمني فهذا
الجواب لا يطابق كلام القوم فالجواب المطابق لقواعدهم ان يقال اللفظ اذا وضع للكل
لا باعتبار تفاصيل اجزائه كما في الالفاظ المركبة فاذا اطلق ذلك اللفظ فهم الكل بجملة اجزائه
فهم كل جزء اجمالا تضمن لازم للمطابقة فيما تركب معناه وهو متقدم على فهم الكل والاجمالي
الذي يوجد في التضمن ليس باعتبار فهم الاجزاء في ضمن ارادة الكل باعتبار فهم الجزء من حيث
انه مراد بلفظ الكل ومودي بالدلالة التضمنية ولا يخفى ان ملاحظة الاجزاء والالتفات اليها
بعد فهم الكل اجمالا انما هي بطريق التحليل فيتعلق اولا بالاجزاء ثم باجزاء الاجزاء فهم جزء الجزء
متقدم على فهم الجزء لكن فهمه من حيث انه ملاحظ ممتاز منتاحز عن فهم الجزء ولا شك ان فهم
كونه مرادا باللفظ يتوقف على ملاحظته المتوقفه على ملاحظة الجزء فيكون اخفى من فهم
الجزء على هذا الوجه وبالجملة الاختلاف في الدلولات التضمنية وضوحا وخفاء من حيث
انها مرادة والمعتبر في هذه الفنون هو فهم المراد لا الفهم مطلقا هذا كلامه وفيه بحث
اما اولا فلان الفهم التفصيلي اذا لم يكن تضمنيا لم يكن الاختلاف في الوضوح والخفا باعتبار
اختلافا في الدلالات العقلية لان الدلالات العقلية هو التضمن والالتزام واما
ثانيا فلان القول باستلزام المطابقه التضمن فيما تركب معناه وابطال الانتقال من الموضوع له
الي الجزء كلام اهل الميزان فلا ينافي ما ذكره الشارح في توجيه كلام ارباب البيان واما ثالثا فلان
الدلالة التفصيلية على الجزء ليست دلالة عند اهل الميزان لانها ليست دايمة بخلاف علما البيان
فان الدلالة في الجملة عندهم معتبرة فينبغي ان تكون دلالة تضمنيه ويكون التضمن عندهم
اعم فيمكن توجيه كلام الشارح بانه اراد بقوله التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
ان التضمن المعتبر عند القوم ذلك لان المعتبر من الدلالة عندهم الدلالة على المراد ولا يخفى عليك
ان الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلاف الدلالة التضمنيه وضوحا وخفاء
لا يقتصر على ما ذكروه من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون بتفاوت الفردين
وضوحا وخفاء مما ينبغي ان لا يفوت ان تاني الايراد المذكور في الدلالات العقليه لا يتوقف

على ما ازتكبوه من اللومي حتى لو كان اللوازم الذهنية البينة و الاجزاء كلها في مرتبة من الوضوح
لكفى في اختلاف مراتب الوضوح في الدلالات العقلية تفاوت الدلالات الالتزامية العرفية
او الاصطلاحية او المبنية على التامل في القرائن الا ترى ان المراد و التحقيق الحق في الغاية و اورد
الشارح انه يخرج من تعريف البيان البحث عن المجاز المفرد و هو معظم مباحث البيان و كثير من
اقسام الكناية لانها في المعاني الافرادية اذ قد يراد بالمعنى الواحد معنى الكلام الذي
روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال و اجاب عنه بان تفاوت الكلام في الوضوح و الخفا
بتفاوت دلالة الاجزاء على معانيها فالايراد المذكور لا ينافي الا بمعرفة المفردات و لك ان تقول
مراده هنا بمعنى الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال اعم من المطابقي و المعنى المقتضى
و المعنى الالتزامي فتجنيد مباحث المجاز المفرد مثلا مقاصر بالذات لا بالتبع **ثم اللفظ المراد**
اشار بكلمة ثم الى الانتقال من بحث الى احر فانه انتقل من تعريف البيان و تحقيق التعريف الى بعض
ما يبحث عنه في الفن او اشار الى ان ما سيق مقدمة لتعيين الكناية و المجاز و اكتفى هنا بايراد
اثنين من الثلاثة التي اشتهرت من مقدمات العلم اعني بيان الهيئة و الموضوع و الغاية لانه
قد بين في اوايل الكتاب ان فايدة نظم البيان الاحتراز عن التعقيد المعنوي **لازم** يعني باللازم
ما لا ينفك عما وضع له في الجملة تعقلا سواء كان داخلا او خارجا **ما وضع له** الاولى ما وضع له هو له
على ما لا يخفى على حوك ان كنت ذا لب **ان قامت قرينة على عدم ارادته** يعني ما وضع له
و لم يقل ان اقيمت قرينة ليخرج ما قامت قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم مما لا يطلع
عليه فجعل القيام مردد بين الاقامة **فمجاز و الا فكناية** لان الكناية هو اللفظ المراد به لازم ما
وضع له مع جواز ارادته فلا بد قام قرينة على عدم ارادته لانه مع اقامة القرينة عليه لا سبيل
الى جواز الارادة و لهذا بين دخول من قال المراد بعدم ارادته عدم جواز ارادته لان مبنى
الكناية على جواز ارادته لا على ارادته و جعل المجاز و الكناية تحت اللفظ المراد به لازم ما وضع له
مع انه قيل ان المراد بالكناية الملزوم لان الموضوع له ما لم يكن ملزوما لغيره لا ينتقل منه اليه
فالاستلزام ابدا في اللازم و في الشرح ان هذا مبني على ان الانتقال في المجاز و الكناية
من الملزوم الى اللازم و ان ما ذكره السكاكي من ان المراد بالكناية الملزوم و في المجاز اللازم
لا يصح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم فيتجه عليه انه مع صحة كلامهم
السكاكي ايضا يتم ان اللفظ مستعمل فيهما في اللازم لان كون الانتقال في الكناية من التابع على
ما هو مراد السكاكي بالملازم لا ينافي تلك المقدمة الحقه الحاكمة بان الانتقال من الموضوع له ابدا
الى اللازم يعني ما يمتنع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن القايمة على عدم ارادة
الموضوع له ابدا الى اللازم يعني ما يمتنع انفكاكه عن الموضوع له في الجملة ثم من القرائن له استحالة
فلعل من جوز كون المعنى الحقيقي من الكناية مستحيلا كجاء اسد لم يفرق بين المجاز و الكناية
بذلك و يحتمل ان يجعل الفرق بان المراد بالمجاز المتبوع و بالكناية التابع و لا يريب في كون المجاز
مطلقا مما ريد به اللازم لان بعضه مما ريد المشبه به او الجزء او الكل الى غير ذلك لان جميع ذلك

يرجع

يرجع الى اللازم بالمعنى السابق يعني هنا انه قد ينفك احدهما و بدونها اختل تعريف الكناية
بلفظ استعمل فيما وضع له في اصطلاح التخاطب و هو غير ما وضع له في اصطلاح اخر فانه
لا ينصب هنا قرينة على عدم ارادة ذلك الموضوع له و حد المجاز بلفظ مشترك بين لازم و ملزوم
فانه يصدق عليه اذا استعمل في احد في معنييه ان اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة
مانعة عن ارادة ما وضع له و يمكن ان يدفع بان المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع
له و ثانيهما قيد على وجه يصح ليلا يدخل في تعريفها ذكر الاب و ارادة الابن فانه لا يصح مع اللزوم
بينهما فوغلط و اللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا اجري على اللسان سموا او اللفظ المراد به
لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها و اللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر
نوعها و اللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا اجري على اللسان سموا و اللفظ المراد به المشبه مع
عدم ما دعا دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعد من المجاز و لا الكناية **و عدم ابنا**
المجاز عليها اي على الكناية **لان معناه** جزء **معناها** المقصود وجه التقديم في البحث لا في التقسيم
فالتقديم في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي و مفهوم ما عدمي و انما قال
جزء معناها لانه لم يرد بالكناية المعنيان بل جواز الارادة فنزل لجواز منزلة الوقوع و بهذا
التنزيل صار جزءا فهو كالجزء و فيه و لان معنيي المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول
الكناية من حيث هي مدلول الكناية و من وجوه تقديمه انه اهم لكثرة مباحثه و مزيد دقايقه
و كثرة مباحث ما يتوقف عليه و يبتني عليه و انه ابعد عن الحقيقة التي لا يبحث عنها في الفن
بخلاف الكناية فان له شبها بالحقيقة **ثم** لا يخفى ما في الانتقال و التعاون بين المجاز و الكناية و التشبيه
في ان التشبيه غير مقصود بالذات في الفن خلافا لما وقد اشار بقوله فالحصر في الثلاثة الى
امر اخر و هو ضبط ابواب الفن اجمالا و هو ايضا من مقدمات الشروع **منه** اي من المجاز
ما يبتني على التشبيه قال الشارح و هو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به
و اريد المشبه فصارا استعارة فجعل معنى الابتناء على التشبيه ان حقيقته التشبيه و لك ان تجعل
معناه ان علاقته التشبيه و بالجملة يتجه ان اصل القسم الاخير من المجاز ايضا اربعة و عشرون
نوعا فلو كان بيان المجاز معينا للتعرض بالاصل على حدة لوجب بقصد اخر التعرض لاصل المجاز
المرسل الا ان يتكلف و يقال يريد ان منه ما يبتني على التشبيه الذي هو مباحث كثيرة مستحق ان
يجعل بابا على حده و لا يسعه باب ما بني عليه و لا يذهب عليك ان التشبيه كما يبتني عليه شيء
من المجاز يبتني عليه الاستعارة بالكناية فجعله اصلا من اصول الفن ليس لمجرد مصلحة المجاز
فتعين التعرض له على حده بخلاف ما يبتني عليه المجاز المرسل فانه لقلته اورد في بحث
المجاز المرسل كما هو حق مقدمة الشيء و قد فرع المفتاح على ابتناء بعض المجاز على الاستعارة
جعله بابا على حدة و تقديمه على المجاز و الكناية و لذا تكلف الشارح في عبارة المصنف فحمله على
التعرض قبل التعرض للمجاز و وجه تقديمه لذلك على الاستعارة ظاهر و اما على المجاز المرسل
فلان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلهما بابا واحدا و وجه تقديمه على الكناية لان المجاز

متقدم عليها **فالحصر** اي علم البيان المحمول علي الفن الثاني من الكشاف وهو جنس محمول علي
علي المقصود من علم البيان لان الفن مشتمل علي امور سوي تلك الثلاثة من تعريف العلم وبيان
ما يبحث عنه فيه وضبط ابوابه الي غير ذلك فلذا قال في الايضاح فالحصر المقصود في التشبيه
والمجاز والكناية ولك ان تجعل الضمير الي علم البيان المعرف فيظهر المقصود بدون اعتبار المقصود
في الثلاثة المذكورة وكانه سمي الاقسام الثلاثة باسامي ما يبحث عنه فيها كما سمي ابواب
المعاني باسم الاحوال علي ما هو ظاهر الحال من سوق القائل ويرد علي الحصر الاستعارة بالكناية علي
مذهب المصنف لانه ليس مما يدخل في المراد بالتشبيه هنا ولا مجازا ولا كناية واعترض السيد
السند بان ما ذكره من ابتناء الاستعارة علي التشبيه لا يوجب جعله من المقاصد بل يوجب كونه
مقدمة لبحث الاستعارة وبنيا في كونه مقصدا من المقاصد البيانية وكثرة مباحثه لا يوجب
ذلك بل يوجب جعله مقصدا علي حدة بعد ثبوت كونه مقصدا **قلت** ما توقف عليه
المقصود الاصلي من المعلوم جعل منها منه جعل مباحث القضايا من المنطق لابتناء القياس
عليه ومباحث الكليات منه لابتناء المعرف عليها **قال** السيد السند لحق ان التشبيه اصل
براسه من راس هذا الفن وفيه النكت واللطايف البيانية ما لا يحصي وله مراتب مختلفة
في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقية وحينئذ يضمحل ما ذهب اليه من ايراد الذكور
لا يتاتي بالوصفية وثبت ما ذكره المصنف في الايضاح من شرف التشبيه ولطايفه نقلا
وتحقيقا لمزيد لك بثمة وفيما ذكرته وتعجبت انه مع ذلك كيف لم يتنبه ان الطرق المختلفة
جارية في الدلالة المطابقية وان ليس التشبيه متطفلا للاستعارة لكن ينبغي ان هذه اللطايف
هل هي بيانية امر داخلة في المعاني لابد لكونها من البيان من بيان ونقل السيد عن بعض
الافاضل فايدة وهي انك اذا قلت وجه كالبدر لم ترد به ما هو مفهومه وصفا مل اريد
انه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعني لا يتاتي في ارادة المفهوم كما في الوضع
الوضعي كما في الكناية حينئذ ينبغي ان يحصر مقاصد علم البيان في اربعة التشبيه والاستعارة
والمجاز المرسل والكناية والوجه في الضبط ان يقال اذا اريد باللفظ خلاف ما وضع له فاما
ان يتاتي في ارادة ما وضع له اولا وعلي كل تقدير فاما ان يبتني ارادة منه علي التشبيه اولا
فنسبة التشبيه الي الاستعارة كنسبة الكناية الي المجاز المرسل الا ان التشبيه مع كونه اصلا
مقصودا مقدمة لمباحث الاستعارة فاستحق التقديم عليها من هذه الجهة التي هي الاقوا
من الجهة الاخري التي بها احرزت الكناية عن المجاز المرسل فتامل وفيه بحث اما اولا فلان عدم
ارادة المفهوم الوصفي من قولنا وجه كالبدر لبين بظاهر لان المراد وجه كالبدر في جميع جهات
الحسن وهو لا يقصر في المدح عن قولنا هو في غاية الحسن ونهاية اللطافة واما ثانيا فلان التشبيه
اذا اريد به المبالغة في كمال الشيء واريد به انه ممكن او انه علي هذا المقدار من الوصف فان لم
يمنع مانع من ارادة المعني الحقيقي فهو داخل في الكناية والا في المجاز المرسل فبهذا الاعتبار
لا يكون مقصدا رابعا **التشبيه** اي هذا باب يبتني بالتشبيه فلذا قال ثانيا **التشبيه**

ولربات

ولم يات بالضمير ليلا يحوج الي تكلف في المرجع وقال الشارح يريد بالتشبيه الاول التشبيه
الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وبالثاني ما هو اعم اعني التشبيه اللغوي فلذا ربات
بالضمير ليلا يعود بظاهره الي المذكور وفيه ان الاول اعم من المبتني عليه الاستعارة لان المبتني
عليه ما يكون وجه الشبه فيه اقوي والمذكور في هذا المبحث لا يقتصر عليه الا ان يقال المقصود
بالبحث ما يبتني عليه الاستعارة وذكر الباقي مستطرد وقال اللام في التشبيه الاول للعهد
وفي الثاني للجنس وفيه انه اذا اريد بالاول التشبيه الاصطلاحي ايضا فاللام فيه ايضا للجنس
لان لام العهد اشارة الي قسم من مفهوم اللفظ ولم يرد هنا قسم منه وجعل التشبيه بالمعني
اللغوي وصرفه الي الاصطلاحي بلام العهد بعيد ويمكن ان يقال المراد التشبيه الاصطلاحي
والتعريف اشارة الي قسم منه وهو ما يبتني عليه الاستعارة وهو التشبيه الاصطلاحي الذي
يكون المشبه به اقوي من وجه الشبه لكن الظاهر من سوق الكلام ان المراد به ما قصد تعريفه
بقوله والمراد ههنا ما لم يكن الي اخره فتامل واما عرف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه
الاصطلاحي لان كلمة ما في التشبيه التعريف الاصطلاحي عبارة عن التشبيه وتتضمن ظهور
وجه المناسبة بين المعني الاصطلاحي واللغوي وبينه علي ان تعريف التشبيه الاصطلاحي
بتشبيه لم يكن علي وجه الاستعارة الي اخره ليس تعريفا للشيء بنفسه بل تعريفا للتشبيه الاصطلاحي
بالتشبيه اللغوي **الدلالة** مصدر قولهم دللت فلانا علي كذا اذا هديته له لا يقال الدلالة
بالهداية تعريف بالمعرف لانهم عرفوا الهداية بالدلالة علي ما يوصل الي المطلوب لانا نقول
ليس المقصود تعريف الدلالة بل التنبيه علي ان المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما
يتبادر في هذا المقام فان قلت لم لم تحمل الدلالة علي ما هو صفة اللفظ واللفظ ايضا
يدل علي مشاركة امر لامر كالمتكلم قلت في عرف القوم واللغة لا يسمي اللفظ بالمشبه
علي صيغة اسم الفاعل وانما يسمي به المتكلم **علي مشاركة امر لامر اخر في معني**
فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعني هو وجه التشبيه والدال والمشبه هو
المتكلم في الشروح ان الظاهر هذا التقسيم شامل لنحو قاتل زيدا عمرا وجاءني زيد وعمرو وما
اشبه ذلك وقال السيد السند ان المدلول المطابقي في هذه الامثلة ثبوت المسند لكل من
الامرين ويلزمه مشاركتهما في المسند فالمتكلم ان قصد المعني المطابقي فلم يدل علي المشاركة
اذ المتبادر من اسناد الافعال الي ذوي الاختيار ما صدر بالقصد وان قصد المعني الالتزامي
فقد دل علي المشاركة فهو داخل في التشبيه وما وقع في عبارة ايضا التقريب ان باب فاعل
وتفاعل للمشاركة والتشارك فسامحه والمراد انه يلزمهما ذلك فمنشا الاعتراض اما ظاهر
عبارة ايضا التقريب او عدم الفرق بين ثبوت حكم الشيئين وبين مشاركة احدهما للاخر
او الغفلة عن اعتبار القصد فيما يسند الي ذوي الاختيار وما ذكرنا اندفع ما يقال انه لو اعتبر
القصد في الدلالة لم يكن للفظه دلالة علي المدلولات التضمنية والالتزامية لانه فرق
بين دلالة المتكلم ودلالة اللفظ ثم يتجه عليه ان هذه الامثلة علي تقدير قصد المشاركة فيها

يدل على الشابه وفرق بين التشابه والتشبيه بدل عليه ما سيذكره المصنف فيما بعد فان اريد
الجمع بين امرين في شيء فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه والمراد هاهنا الاول وهو
همنا اي التشبيه في الاصطلاح ليعلم ان هذا بيان معنى اخر للتشبيه وما عبارته فتوهم ان
معنى التشبيه هو ما سبق والمراد منه هيهنا قسم منه بطريق ذكر العام وارادة الخاص مالم
يكن اي تشبيه لم يكن على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه
الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا اهماله في التعريف بترك التقييد
بان لا يكون على وجه التمثيل بان الاستعارة التمثيلية داخلة في التحقيقية وان توهم عبارة
المصنف فيما بعد وحسن كل من الاستعارة التحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه
ان التمثيل يقابل التحقيقية و لا على وجه التجريد قيد به ليخرج تشبيه يتضمنه التجريد
فيما ان لم يكن تجريد الشيء عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيها دار الخلد فانه لانتزاع
دار الخلد من جهنم وهي عين الخلد لا تشبيه بها بخلاف نحو لقيت بزيد اسدا فانه لتجريده
اسدا من زيد واسد مشبه به لزيد لا عينه ففيه تشبيه مضمر في النفس فمن احترز به
عن نحو لهم فيها دار الخلد فلم يجرد عقله عن غواشي الوهم وكان حالة الوهم فيه تقريب
التجريد بالانتزاع عن امر ذي صفة اخر مثله فيها فتوهما ان في كل تجريد تشبيه فامعن
النظر واستيقن مظان الخطر ليلا تفتضح من سوء الاثر وزعموا ان احراج التجريد من التشبيه
وسنذكر لك في الخاتمة تحقيقا يظهر منه ان لا خلاف بينهما والمفتاح ايضا معه في هذا التقييد
فمولم يدخل في المراد بكلمة ما من التشبيه اللغوي حتى يحتاج الى مخرج واما الى مذهب
السكاكي وهو ان الاستعارة مشترك معنوي بين الكلي والتخييلية استعارة اللفظ الموهوم
شبه بالمحقق فيجب الاكتفا بقوله ما لم يكن على وجه الاستعارة لان في التقييد تطويلا بل
افسادا قال الشارح وينبغي ان يراد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل
زيدا عمرا او زيد وعمرو وفيه انه خرج من تفسير كلمة ما بالتشبيه لانه ليس تشبيها وانما وجب
تقييد التشبيه اللغوي ولما كان دخول نحو قولنا زيد اسد وصم بكم عمي في التفسير المذكور هم
التشبيه مشكوكا للاختلاف في ان في امثالها استعارة او تشبيه بليغ صرح بما هو مراده ومذهبه
فقال فيدخل فيه نحو قولنا زيد اسد مما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
او ما في حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عمي مما جعل المشبه به خبرا او ما جعل
مع حذف الاداة خبر المشبه محذوف او حالا بجري الخبر من الحال والمفعول الثاني من
باب علمت والصفة والمضاف اليه نحو ما اللجين اي ما هو اللجين ولا يذهب عليك انه
يجوز ان يجعل المشبه به مبتدا نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد

وجعل

آذ اللجين

وجعل التشبيه به مبتدا وجعله خبرا سيان في ذلك ويقرب منه لجين الماء فانه في معنى لجين
هو الماء فخذه ولا تعرض عن الحق وان غفل عنه كثيرون وفي ايراد زيد اسد وصم بكم عمي
زيادة مبالغة في كون التشبيه البليغ تشبيها لا استعارة لما ان زيدا اسدا اقرب الى الاستعارة
من زيد الاسد كما ستعرف في الخاتمة ولهذا اقتصر على التعريض بها واختار انه ليس باستعارة
لما ذكره صاحب الكشاف ان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له وتجعل الكلام
خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او نحوي الكلام هذه
عبارته وقد دلالته على ان ما مر تمثيلي باستعارة ظاهرة وان اشكل على الناظرين من قوله لولا دلالة
الحال ونحوي المقال لانه كما لا يطلع مع القرينة ارادة المنقول عنه لا يصلح بدونها ارادة
المنقول اليه واجاب عنه الشارح بانه قيد لارادة المنقول عنه وهو بعيد وقيل
توجيهه انه يصلح بدون القرينة لارادة المنقول اليه بان ينصب القرينة وفيه انه يصلح
للمنقول عنه مع وجود القرينة بان يترك القرينة فلا معنى لتقييد الصلاحية بقوله
لولا دلالة الحال الى اخره واما اقول المراد انتفاء دلالة الحال ونحوي الكلام على ارادة شيء
منهما انه لو قطع النظر عن حال يدل على ارادة المنقول عنه وهو عدم القرينة وعن حال
يدل على ارادة المنقول اليه وهو القرينة وعن نحوي المقال ومقتضى سوق الطالب التحقيقة
والمجاز في جاز ارادة اي منهما تريد والنظر محرك هو الفكر لغة اي الفكر ههنا في اركانه قال الشارح
اي البحث في هذا المقصد اقول فيه تنبيه على التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم تجعل
نفسه موضوع مسايل بل احد اركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لا اركانه وبهذا علم
ان البحث عن الشيء قد يكون بالحمل على اجزايه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط احوال
محمولة عليه وهي طرفاه ووجهه واداته اطلق الاركان على تلك الاربعة مع ان التشبيه
الدلالة المخصوصة وتلك الاربعة خارجة عنه كالغرض لانها داخلة في مفهومه او لانها
اركان اللفظ الدال على التشبيه تنزيلا للدال منزلة المدلول فهذا اداب ابنة العربية والدال
على التشبيه وان ليس الا واحدا منها لكنه كثيرا ما يكون حرفا لا يودي معناه الا بعونة الطرفين
والوجه كما هو شان الحروف فجعل الدال المجموع المشتمل على الاربعة ولذا اكثر اطلاق التشبيه
على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وايا كان ان تجعل
ضمير اركانه الى التشبيه بمعنى الكلام المذكور او الى مفهوم التشبيه بطريق الاستخدام
وضمير الغرض منه وافساده الى التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة باعتبار افراده بهذا
الطريق فانه بعيد عن دأب التعلم والتعليم ولا يليق بمقام التفهيم ولا يرضى به البيان
السليم والاداة ليست اداة التشبيه بل هو اداة دالة لربط الطرفين بالاخر في مقام
التشبيه والمراد به اما معنى الكاف ونحوه فيلابم المقصود بطرفيه ووجهه واما نفس
اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول قال الشارح قدم البحث عن طرفيه يعني من
بين الاركان لاصالتهما لان وجه الشبه قام بهما والاداة آلة لبيان الشبه بينهما ولان ذكر

احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد الا اسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذف الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانها قد تحذفا بقرينة في جاءني احد ونحن نقول قد مر البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعارة التي هي طرف احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفي الى الان ولا يبعد ان يقال قد مر لكون البحث عن الطرف في طرف فتامل **وفي الغرض** منه **وفي اقسامه** قال المصنف في الايضاح وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تاخير اقسامه **طرفاه اما حسيان** اي منسوبان الى الحس وهو مختص في المحسوس الظاهر عند المتكلمين وعليه بنا التقسيم **كالخد** المشهور الفخ ويوافقه امجام الصحاح لكن في القاموس الخدان والخدتان بالضم ما حاذ وزموخر العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الوالنف عن يمين وشمال او من لدن المحجر الى اللحي مذكر **والورد** في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الوجه يريد الورد الاحمر **والصوت الضعيف** اي الذي لا يسمع الا عن قرب **والمس** في الشرح هو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضا الفم لكن في القاموس هو الصوت الخفي وكل خفي واخفى ما يكون من صوت القوم **والنكهة** اي ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى انف اخر والاخير هو الملايم بالعنبر والاول هو الملايم **بنوع العنبر والريق** اي ما الفم **والخمر** وهو ما اسكر من عصير العنب او عاما وريح العموم والخمر بالاضافة **والحرير** قال الشارح المحقق وهذا كله مما فيه نوع تساهل الا في الصوت الضعيف والمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينها الا ان شهرة هذه الاشيا لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست الحرير من ضرب او نصر هذا كلامه واجاب السيد السند في شرح المفتاح ان يكون تنبيها على العرف ولا يكون تساهما فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتساهل وريح السيد كونه تساهما قلت لان السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاح والظاهر هو ان المصنف بني الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصلح هذا التساهل الذي وقع من المفتاح كما اصلح تساهلا اخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عند التشبيه بالورد وهذا الى اخر الامثلة ولا يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التساهل على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه حسيان سواء جعل تشبيه الكلي بالكلي والجزي بالجزي فالكل مشتمل على التساهل لان الكلي ليس حسيا قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم هذا او لك ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون لها الذة طعم والاشبه

انه اراد

احد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والاداة هذا كلامه وفيه انه يقال في جواب هل زيد الا اسد نعم فيحذف الطرفان الا ان يقال المحذوف بقرينة كالمذكور ولا يحذف الطرفان بلا قرينة بخلاف الوجه والاداة فانها قد تحذف بقرينة في جاءني احد ونحن نقول قد مر البحث عن طرفيه لان البحث عن التشبيه لانه مبني الاستعارة التي هي طرف احد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان بالطرف في الطرف الاعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفي الى الان ولا يبعد ان يقال قد مر لكون البحث عن الطرف في طرف فتامل **وفي الغرض** منه **وفي اقسامه** قال المصنف في الايضاح وفي تقسيمه بهذه الاعتبارات وبهذا علم وجه تاخير اقسامه **طرفاه اما حسيان** اي منسوبان الى الحس وهو مختص في المحسوس الظاهر عند المتكلمين وعليه بنا التقسيم **كالخد** المشهور الفخ ويوافقه امجام الصحاح لكن في القاموس الخدان والخدتان بالضم ما حاذ وزموخر العينين الى منتهى الشدق او اللذان يكتنفان الوالنف عن يمين وشمال او من لدن المحجر الى اللحي مذكر **والورد** في القاموس ورد كل شجر نوره وغلب على الوجه يريد الورد الاحمر **والصوت الضعيف** اي الذي لا يسمع الا عن قرب **والمس** في الشرح هو الصوت الذي اخفى حتى كانه لا يخرج عن فضا الفم لكن في القاموس هو الصوت الخفي وكل خفي واخفى ما يكون من صوت القوم **والنكهة** اي ريح الفم او النفس المخرج من الفم الى انف اخر والاخير هو الملايم بالعنبر والاول هو الملايم **بنوع العنبر والريق** اي ما الفم **والخمر** وهو ما اسكر من عصير العنب او عاما وريح العموم والخمر بالاضافة **والحرير** قال الشارح المحقق وهذا كله مما فيه نوع تساهل الا في الصوت الضعيف والمس والنكهة وذلك لان المدرك بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رايحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينها الا ان شهرة هذه الاشيا لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف انه يقال ابصرت الورد وشممت العنبر من حد علم او نصر وذقت الخمر ولمست الحرير من ضرب او نصر هذا كلامه واجاب السيد السند في شرح المفتاح ان يكون تنبيها على العرف ولا يكون تساهما فان قلت مع ورود العرف كيف جزم الشارح بالتساهل وريح السيد كونه تساهما قلت لان السكاكي جرى في هذا المقام على الاصطلاح والظاهر هو ان المصنف بني الامر على العرف لانه لو لم يكن كذلك لاصلح هذا التساهل الذي وقع من المفتاح كما اصلح تساهلا اخر وهو انه مثل للطرفين بالخد عند التشبيه بالورد وهذا الى اخر الامثلة ولا يذهب عليك ان النكهة ايضا مع التساهل على احد التوجيهين وان هذه الامثلة مما طرفاه حسيان سواء جعل تشبيه الكلي بالكلي والجزي بالجزي فالكل مشتمل على التساهل لان الكلي ليس حسيا قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم هذا او لك ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون لها الذة طعم والاشبه

انه اراد زعم علما البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذ روحاني فالمشبه لذة النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسا **او عقليان** عطف على قوله حسيان **كالعلم والحيوة** في المختصر نقلا عن المفتاح والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحيوة هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صور للجزئيات ولذا وصفت الجزئية كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب للادراك فلا صحة لنفي ارادة نفس الادراك على ان سببيته ادراك الادراك غني عن الكسب وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحيوة يميز صاحبه عن الميت والجماد ولك ان تجعل وجه الشبه تمييز المصاحب عن الجماد ورد بانه يصح على اي معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحيوة ولك ان تريد بالادراك الوصول الى الشيء فيكون معناهما جهتي ادراك جهتي وصول الى الشيء فيؤول الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه ومال الغفلة الخسر والتاوه **او مختلفان** بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او العكس فتنبه على الاول بقوله **كالمنية** وهو الموت وفتر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد الاظهر انه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة وبه يوجه الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم **والسبع** بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثاني بقوله **والعطر وخلق كريم** اما باضافة الخلق الى الكريم كما في الشرح لكن لا يتقرر رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلي ونبه بتقديم الاول على الثاني كما نبه عليها المفتاح بتمثيل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته ان المحسوس اصل للمعقول تنتزعه منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل للفرع اصلا والاصل فرعا وهو مستهجن ولذلك لو حاول محاول البلاغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وهذا سر نحوي يعلل تشبيه الكلي بالكلي او الجزي بالجزي فالكل مشتمل على التساهل لان الكلي ليس حسيا قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم هذا او لك ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون لها الذة طعم والاشبه انه اراد زعم علما البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم واشار الى ان الاشبه ان تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذ روحاني فالمشبه لذة النفس بالريق والمشبه به لذة النفس بالخمر فليس شيء من الطرفين حسا **او عقليان** عطف على قوله حسيان **كالعلم والحيوة** في المختصر نقلا عن المفتاح والايضاح ان وجه الشبه بينهما كونهما جهتي ادراك قال والمراد بالعلم ههنا ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية لا نفس الادراك ولا يخفى انه جهة وطريق الى الادراك كالحيوة هذا كلامه ولا يخفى ان الملكة كما انه سبب لادراكات جزئية هي صور للجزئيات ولذا وصفت الجزئية كذلك هي سبب لادراكات كلية هي صارت سببا لحصول الملكة فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فلا يخفى ان الادراك ايضا سبب للادراك فلا صحة لنفي ارادة نفس الادراك على ان سببيته ادراك الادراك غني عن الكسب وبالجملة هو مدح العلم بانه كالحيوة يميز صاحبه عن الميت والجماد ولك ان تجعل وجه الشبه تمييز المصاحب عن الجماد ورد بانه يصح على اي معنى تحمل العلم فتحمل والاوجه ان وجه الشبه كونهما سببي انتفاع بالمرافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحيوة ولك ان تريد بالادراك الوصول الى الشيء فيكون معناهما جهتي ادراك جهتي وصول الى الشيء فيؤول الى الاوجه من الاوجه فتنبه ولا تغفل فان ملاك العلم التنبه ومال الغفلة الخسر والتاوه **او مختلفان** بان يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او العكس فتنبه على الاول بقوله **كالمنية** وهو الموت وفتر بعدم الحيوة عما من شانه وقال السيد الاظهر انه عدم الحيوة عما من شانه وبه يوجه الاول قوله تعالى كنتم امواتا فاحياكم **والسبع** بفتح الباء وضمها وسكونها المفترس من الحيوان وعلى الثاني بقوله **والعطر وخلق كريم** اما باضافة الخلق الى الكريم كما في الشرح لكن لا يتقرر رجل كريم كما فيه اذ لا وجه للتخصيص بل بتقدير شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية فالعطر وهو الطيب مشموم والخلق كيفية نفسانية يصدر عنها الافعال بسهولة من غير سبق رؤية عقلي ونبه بتقديم الاول على الثاني كما نبه عليها المفتاح بتمثيل الاول بثلاثة امثلة وتمثيل الثاني بواحد وكان وجه قلته ان المحسوس اصل للمعقول تنتزعه منه العقول ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني المستفاد من ذلك الحس فتشبيه المحسوس بالمعقول جعل للفرع اصلا والاصل فرعا وهو مستهجن ولذلك لو حاول محاول البلاغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وهذا سر نحوي يعلل تشبيه الكلي بالكلي او الجزي بالجزي فالكل مشتمل على التساهل لان الكلي ليس حسيا قال في المفتاح كالريق اذا شبه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم هذا او لك ان تقول المراد على زعم القوم الفساق فانهم يثبتون لها الذة طعم والاشبه

محسوس

اصلا كل معقول فلمشبه محسوس بفرع محسوس احرز ما يمكن ان يناقش به من ان من المحسوس ما هو
للخيالي وليس اصلا للمعقولات وان سخافة المثالين المذكورين لان المثالين المشبه اظهر وأعرف
نعم لا بيّنة المتمسك به في عدم الجواز كما فعله من ادعاه ولا في عدم الجواز الا بعد جعل المعقول
كالمحسوس كما فعله البعض غاية الامر ان جعله كالمحسوس ابلغ ولما كان المشهور من الحسي
ما ادرك بتعلق الاحساس بنفسه وبالعقلي ما لا يكون للحس الباطن مدخل فيه والمتبادر الى
الوهم جعل المحسوس المخترع داخلا في المحسوس احتاج الى تفسير الحسي والعقلي فقال والمراد
بالحسي المدرك هو او مادته باحدي الحواس جمع حاسة وهي كالاحساس مشتقة من الاحساس
على خلاف القياس لخمس الظاهرة تقييد للحواس بالظاهرة يشعر بالقول بالحواس الباطنة
وجعل الوحدانيات داخلة في العقلي يناسب انكارها اتباعا لمذهب المتكلمين وجعل الظاهرة
على المستغنية عن البيان وان كان دقيقا لطيفا مشارا اليه بالبنان لكنه بعيد كالمخالف للعيان
فدخل فيه اي في الحسي بسبب زيادة او مادته في تفسيره للخيالي وهو المعدوم الذي يفرض
مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس فان قلت لو فسر الحسي بالوادرك لادرك
باحدي الحواس الظاهرة لكان اقرب الى الفهم وانسب لان جعل الوهمي في قرن الخيالي انسب
من جعله في قرن العقلي قلت انما يكونان في قرن لو تباينا وتا بكثرة تشبيه المحسوس بالخيالي
وقلة تشبيهه بالوهمي كتشبيهه بالعقلي واما اذا كان كذلك فهو في قرن كتشبيهه العقلي كما
في قوله وكان محمر الشقيق وصفه بالحمرة مبالغة في حمرته لان الافعلال للمبالغة فليس
الشقيق به وهو ورد احمر لهذا يرثيه شقايق النعمان بضم النون اضيفت الى النعمان بمعنى
الدم او الى نعمان من المنذر لانه انتهى الى ارض فيها من الشقايق ما اعجبه وقال ما احسن هذه
الشقايق احمرها وكان اول من حماها الا الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطايف يقال له نعمان
الاراك وكانه رد الشاعر الشقايق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقايق
بل الشقايق للواحد والجمع فان قلت هذا اللون مما لا نظير له في الاحاد ولو كان الشقايق للواحد
لوجد له نظير في الاحاد قلت ذكر في القاموس انه سميت بالشقايق تشبيها لها بشقيقة البرق
وهي ما انتشر منه في الافاق هذا فهو في الاصل جمع سمي به هذا اللون لاشتماله على اوراق كل ورقة منه
كشقيقة اذا تصوب اي مال الى السفل وتصعد اي مال الى العلو وقيد المشبه بهذا القيد
لان اوراق الشقايق لتبست على هيئة العلم من غير علم ميل الى السفل والعلو اعلام جمع علم وهو ما يشد
فوق الرمح يا قوت نشرن على رماح جمع رمح من زبرجد فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح
الزبرجدية مما لم يدرك له حس لان الاحساس لا يتعلق بغير موجود ما دي حاضر عند الحس على نسبة
مخصوصة يعرفها كل ذي حس لكن مادته التي تركبت منها كالياقوت والزبرجد وهيئة العلم والرمح
والنشر مما ادرك بالحس ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن كونه خياليا بان يجعل الاعلام يا قوت
بمعنى اعلام كالياقوت في الحمرة فيكون تشبيها بليغا واراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون
استعارة وبالعقلي عطف على قوله بالحسي وما عدا ذلك على قوله مدرك عطف معمولين على معمولي امر

واحد

واحد اي المراد بالعقلي ما لم يدرك هو او لا مادته بتمامها باحدي الحواس الظاهرة سواء ادرك بعض
مادته او لا فدخل فيه الوهمي اي ما هو غير مدرك بها او لو ادرك لكان مدركا بها
اي لو ادرك على الوجه الجزئي ولا يأتي فيه كون اثنان لا احوال متصورة اذ ما لم يتصور لم يتصور
جعله مشبها به وبهذا القيد يتميز عما يدرك بالوجدان ويخرج قوله وما يدرك بالوجدان عدم بلا
له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن العقلي يعني به يميز الخاص عن العام ولو لا يتميزه لا يصح الحكم
بدخوله فيه وربما يقال اراد التمييز عن العقلي الصرف وما ذكرنا احسن فاحسن التامل واعرض
عن الوهمي لحسن التعقل كما في قوله اي كشبه به في قول امرئ القيس انقتلني يريد به
الرجل الذي اوعده في حب سلمى والحال ان المشرفي بفتح الواو قال الشارح سيف منسوب الى
مشارف اليمن وجعل القاموس مشارف من الشام انما ورد المشارف الى المشرف لان بلدها لا ينسب اليه
ما لم يرد الى المفرد مضاجعي قال الشارح اي ملازمي وجعل المضاجعة كناية عن الملازمة
وجعل مضاجعي مبتدا والمشرفي خبرا حيث قال في تفسيره والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى
مشارف اليمن ولا باس بتقدير الخبر مع كونه معرفة كالمبتدا لانه يجوز فيما لا التباس فيه على ما هو
التحقيق ولا التباس هنا لانه يعلم من استبعاد القتل ان له ملازما يمنع القتل فالحال تعيينه بالمشرفي
لا تعيين المشرفي به ومن الناس من توهم ان الشارح جعل الكلام قلبا واثبتي بيان نكتة القلب
ولم يات بما يفيد للنفع جلبا ولا يبعد ان يراد بالمضاجع حقيقته ويكون فيه اشعار بان قصد
احد قتلي لا يمكن الا في حال اضطجاعي ونومي ومسنونة قال الشارح اي سهام محدودة النصال
يقال سن السيف اذا حدده ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها هذا والاسنب بقوله
زرق تفسير سن بالتحديد والتصقيل على ما في القاموس ولا يخفى ان الانسب تفسير المسنونة
باسنة الرماح لان الاسنة هي الاشبه بانياب الاغوال لانها اعظم من النصال وفي كون انياب
الاغوال مما لم يدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكانه مبني على توهم انياب لا من
جنس العظم لانها تفعل ما لا يمكن العظم بل لا يعلم ان مادته اي شيء لانه لا مناسبة لها شيء من
القواطع ولا تخرج على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيئة له مناسبة
في الجملة بصورة الناب كانياب اغوال الانياب جمع ناب وهو السن خلف الرباعية والاغوال
جمع غول وهو ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس او دابة رأتها العرب وعرفتها
وقتلها نابها شرا قال الشارح ومما يجب له التنبيه في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات
المصورة المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة
بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست
مما تادت الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال وروس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لا نفسها ليست مما لا يمكن ان يدرك للخيال بالحواس
الظاهرة على تقدير وجودها وليست ايضا مما لا تحقق لصداقة زيد وعداوة عمرو بل المراد
بالخيالي والوهمي ما اخترعته القوة المتخيلة اعني القوة التي من شانها تركيب الاشياء وتفريقها

واختراع اشيا لاحقيقة لها اما من الامور المحسوسة الموجودة كما في الخيالي واما لا عن شيء بل هو
اختراع صرف على نحو المحسوس كما في الوهمي ونحن نقول لم يتسوا اما اخترعته المتخيلة من الامور
العقلية الصرفة وهيهات بل ادخلوه تحت العقلي مطلقا لانه لا يلتفت اليه ولا يعتبر في مقام
التشبيه ولا يمكن للواهمة ان يخدع للعقل في توجهه اليه ويجعل متوجها اليه متلفتا نحوه
لان الصرفه تحت سلطان العقل لا يقبل منها الا الحق او التشبيه به ويعرض عن المخترع
الصرف في اول نظره ولمحه وما ذكره الشارح في نفي كون الوهمي من مدركات الوهم من انه ليس له
تحقق ليس بقوي لان من افراد مدركات الوهم ما يجوز ان لا يكون له تحقق بل يكون بحيث لو ادرك
بعد وجوده لادرك بالوهم **وما يدرك بالوجدان** فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى
الباطنة وهو مدركاتها الاخرج من الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس فان المدرك
من القوى الباطنة اما الحس المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا
المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفا اذ للشعر
في الوجداني ما يجده كل احد من نفسه عقليا صرفا كان كالحول لنفسه او مدركا بواسطة قوة
باطنة فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى الباطنة تخصيص بلا مخصوص
كاللذة والالم قال الشارح المحيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين
فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والجهل وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك
ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك
كمال وخير افه وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية
او الشهوية ما هو خير عندها وكمال لتكيف الزائقة بالحلو والملامسة باللين والباصرة
بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برايحة طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه ولذلك
البواقي فهذه مستنده الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكها المجرد
البقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهو ظاهر واما اللذة
والالم الحسيان فلما كانا غير بتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة
خاليا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من
الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم
والغضب وما شاكل ذلك هذا ملخصه وتتمة تحقيق المقام ان المراد بالادراك العلم وبالنيل تحقق
الكمال لمن يلتذ فان التكيف بالشيء لا يوجب الالم واللذة من غير ادراك فلا الم ولا لذة للجماد
بما ناله من الكمال والافة وادراك الشيء من غير النيل لا يولم ولا يوجب لذة كتصور الحلاوة والمرارة
وانما قال من حيث هو كذلك لان الشيء قد يكون مولما وموجبا للذة والعرف بالجثية وانما
قال كمال لانه يستلزم البراءة من القوة وكل شيء حز وجه من القوة وانما قال خير باعتبار انه مؤثر
واللذة باعتبار الحصول والتاثير كذا ذكره المحقق الطوسي في شرحه للاشارات وفي ما ذكره

الشارح

الشارح ابحاث احدها ان المتبادر من اللذة والالم ما هو حسي في لا روحاني سواء كان الادراك له
بالحس او بالعقل مثلا نيل الذائقة لحلاوة اذا ادرك لذة جسمانية سوا ادرك هذا النيل بوجه
جزئي فيكون الادراك بالحس او ادرك بوجه كلي فيكون عقليا صرفا وثانيها ان ادراك القوة
العضبية ان اريد به العلم فلا ادراك للقوة العضبية وان اريد النيل فلا بد من الشعور به
حتى يكون لذة والشعور به ليس حسيا كيف ونيل القوة العضبية ليس من المحسوسات
وثالثها ان تكيف الواهمة لشيء ما يوجوه مما لا يعقل لانها انما يدرك معنى جزئيا متعلقا
بالمحسوس والمرجو غير موجود حتى يكن تعقله على وجه جزئي بل تعقله قبل الوجود انما هو
بوجه كلي فهو من مدركات العقل ورابعها ان كمال القوة الحاقلة لا يحصر في الادراكات
اليقينية ولا في ادراك المجردات بل ادراكات المحسوسات ايضا لها كالظنون مثلا ومن كمالاتها
الملكات الفاضلة كالشجاعة والسخاوة الى غير ذلك نعم اجل كمالاتها تلك الادراكات
وخامسها ان الادراك لا يكون بالقوى الباطنة ليس من الصور المحسوسة ولا من المعاني الجزئية
المتعلقة بالمحسوس لان القوى غير محسوسة بل عند التحقيق ذلك الادراك صفة للنفس المجردة
فلا يكون لذة حسية بمعنى كون ادراكه بالحس واعلم ان نيل ما هو خير لا يخص نيل المدرك
ما هو خير بل نيل ما حبه المدركة ايضا من قبيل اللذة كادراك الشخص حسن ابنه فانه
لذة مع انه نيل انه ما هو كمال وخير له وان اللذة قد تكون لمجرد ادراك ما هو خير من
غير نيل سوى الادراك كادراك الصورة الحسنة فانه لذة ولا نيل سوى ادراكه وادعوى
ان اللذة بادراك هذا الادراك ليست ظاهرة وحينئذ نقول اللذة العقلية مجرد ادراك
النفس الامور المطابقة او ادراكا تاما من غير ان يدرك ادراكها كما ذكره الشارح فليكن سادس
الابحاث ولتكن الجهات ستة يكون كل منها لذة قال السيد السند انه لا يخفى ان ايراد هذه
امثال هذه التحقيقات في امثال هذه المقامات مما لا يجدي المتعلم نفعا بل ربما اداه حيرة
في تفاصيل هذه المعاني ودقايق العبارات فالاولى في حال هذه العلوم ان يقتصر فيها على
الامور العرفية وما يترتب منها ولعل ذلك اقتضاه منه باطلاعه على العلوم العقلية وما
ذكر فيها من التدقيقات هذا كلامه وليس بذاك فان السكاكي ادرج في كتابه مقدمات
حكمية واصطلاحات عقلية فلا بد للشارح لكلامه ان يخوض في تفصيل مرامه فلا يظن
افتخارا الا بالسكاكي ويشهد لذلك انه يتلو الشارح فيما بعد عن السكاكي ويقول لا يتفرع على
امثال هذه التفسيرات احكام متفاوته فهي قليلة الجدوى وكان هذا اتباع من السكاكي
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين **ووجهه** اي وجه التشبيه **ما يشتركان** اي الطرفان
فيه لحكم التشبيه فيؤول المعنى الى ما دل على اشتراكهما فيه فلا يرد نحو ما اشبه هذا
بالاسد للجبان لان الشجاعة ليست مشتركة بينهما مع انها وجه الشبه للدلالة على مشاركتهما فيها
ولا يلزم ان يكون من وجوه التشبيه في زيد كالاسد الوجود والجسمية والحيوانية ونحوه
يلزم ان يكون الطرفان قبل الدلالة على الاشتراك فيه طرفين الان يجوز واخرج التعريف

مخرج من قتل قتيلا ولا يخفى ان الوجه احوج الى التقريب من الطرفين كما يوهمه كلامه
ومادل على اشتراكهما في شيء قال الشارح المراد بكلمة ما معنى له مزيد اختصاص بهما واستشهد
فيه بقول الشيخ عبد القاهر ان التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف
الشيء في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس ولا يخفى ان الشاهد لا يدل الا على
مزيد اختصاص بالمشبه به ثم تقول لما كان ظاهر عبارة الشيخ موهما لوجوب كون وجه الشبه
خارجا عن الطرفين وكونه وصفا ثابتا للشيء في نفسه من غير اعتبار معتبر ومختصا بالمشبه به
مع ان الظاهر ان ذلك شرط كون التشبيه مقبولا وهو غير معتبر في مفهوم وجه الشبه
ولا مفهوم التشبيه اسقطه المصنف عن تعريف التشبيه ولم يعتبره في تعريف وجه الشبه ووضع
موضع الوصف كلمة ما ليشمل الجنسي بلا خفاء وذكر قوله تحقيقا او تخييلا تصريحا بان وجه
الشبه لا يجب ان يكون من اوصاف الشيء في نفسه فتعديل تعريف المصنف باعتبار امور تجعله
موافقا لكلام الشيخ عدول عن طريق سلكه قال المصنف والمراد بالتخييل ان لا يكون
وجوده في المشبه به الا على تاويل وكانه اقتصر في البيان على ما وجده والا فمفهوم
ما يشترك فيه تخييلا اعم ولذا قال الشارح هو ان لا يوجد في احد الطرفين او كليهما الا على
سبيل التخييل والتاويل نحو ما اي وجه شبه في قوله يعني القاضي التوخي المنسوب الى
قبيلة تنوخ المسماة بمعقول من تنخ بالمكان اقام به سموا به لانهم اجتمعوا فاقاموا في مواضعهم
ووهم الجوهري فجعل النسبة الى تنوخ من قبيل تمول وكان النجوم جمع نجم وهو الكوكب
بين دجاه اي دجا الليل والمرجع في البيت السابق وروي دجاها فالضمير للبلد او للنجوم
فالاضافة لادنى ملابسة والدجا كالعلى جمع دجية وهي الظلمة بناء ومعنى ستن جمع سنة
وهي في اللغة السيرة ومن اسن حذا امره ونهجه وما سلكه النبي صلى الله عليه وسلم مع الترك
احيانا لاح اي ظهر بين ابتداع الابتداع الانشاء والبدعة الحدث في الدين بعد كماله
والمراد بالابتداع على ما بين وجه الشبه احداث البدعة ولا يخفى ان طرفي البيت لا تتلاءمان
فانه جعل النجوم بين الدجي والسنن بين الابتداع واللائم ان تجعل النجوم بين الدجي
او السنن بين الابتداع وتحصيل الملاءمة كما يمكن باعتبار القلب في الاول يمكن باعتباره في الثاني
واشار اليهما اما الى الاول فبقوله من حصول اشياء مشرقة وبيض في جوانب شيء مظلم اسود فان
مفهومه ان جعل الدجي بين النجوم وامالى الثاني فبقوله بالسنن بين الابتداع واشار الى ترجيح
الثاني بايراد تفصيله وتوضيحه دون الاول وكان وجه الترجيح ان التاويل اذا دار بين المتقدم
والمتاخر يترجح المتاخر ويكون احرى به ليلا يكون كالعمل قبل الحاجة وكنزع الخف قبل الوصول
الى الماء لكن لا يخفى ان الاول انسب بالمقام وابلغ كيف وفيه بيان كثرة النجوم وغلبتها على ظلام
الليل كغلبة السنن في الاسلام على البدعة والنكتة في القلب حينئذ الاشارة الى ان الواقع
كون الدجي ظرفا للنجوم والعقل يكون الدجي بين النجوم كما هو المقصود في هذا المقام
بتزيينه المشبه به قول تخييلي لانه كذلك تخييل في المرئي لغلبة النجوم على الدجي كما ان قلب

سنن بين الابتداع للاشارة الى ان السنن هي الاصل الذي حدث فيها البدعة واللائق بان
يجعل ظرفا للبدعة دون العكس وان دعت الحاجة اليه وقال الشارح هو للاشارة الى كثرة
السنن حتى كان البدعة هي التي يلمع بينها فان وجه الشبه فيه اي في هذا التشبيه هو
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود هي
الظلمات ولا يخفى ان جعل الظلمة مظلمة وان كان له وجه من انها مظلمة بذاتها كما ان
الضوء مضيء بذاته لكن جعلها سودا وقابلة للون مما لا يوجد له مساغ فلا يكون تلك الهيئة
في المشبه ايضا الا تخييلا ولا يكون تحقيقا كما يفهم من قوله وهي غير موجودة في المشبه
الا على طريق التخييل الا ان يقال لا يراد بالتحقيق ما ثبت في الواقع ولا ينجي بالتدقيق وانما
هو ما يكون في المرأى لا يحوج الى تكلف واحتيال للنفس فانه كالمرئي ولا يخفى انه يرى بين
النجوم امور مظلمة سود تؤول عند التحقيق بالتدقيق الى ظلمات صرفة وهو منشا قوله
بين دجاه دون ان يقول بين امور مظلمة سود وذلك اي وجود ها في المشبه به على طريق
التخييل انه اي لانه وهذا اظهر مما في الشرح من جعل ذلك اشارة الى بيان وجود ها في المشبه
به بطريق التخييل اي بيانه بانه الضمير للشان لما كان البدعة وكل ما هو جهل جعل
كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال مكروها من الوقوع في
مهلكة او العثور على داهية مهلكة شبهت جواب لما اي البدعة ونظائرها من الجهات
بها اي بالظلمة ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور ووجه جعل
تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال
كما في العالم الغير العامل والجهل لا ينفك عن الضلال او ان التنفير عن البدعة متقدم
على الترغيب في السنة فالتشبيه في البدعة اسبق او ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت
بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة يستحق ان يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل
السكاكي كلا منهما مستقلا وشاع ذلك اي كل من التشبيهين حتى يخيل ان الثاني اي
كل ما هو علم ماله بياض واشراق قدم الثاني على خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة
شاهدة وشرفه نحو قوله عليه الصلاة والسلام ابتلم بالحنيفية اي لملة الحنيفية هي
المنسوبة الى الحنيف اي الثابت على الاسلام البيضاء هذا الابدال على ثبوت البياض دون
الاشراق كما هو المدعى ولو اريد البيضاء الشمس وجعل صفة للحنيفية بتاويلها بالمشرقة كقولك
مررت بزيد الاسد اي الجري لم يدل الا على تخييل الاشراق والاول على خلاف ذلك كقولك
شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار لذلك الشيوع المستلزم للتخييل المذكور
تشبيه النجوم بين الدجي بالسنن بين الابتداع كتشبيههما اي النجوم بين الدجي
ببياض الشيب في سواد الشباب في القبول والرواج او الانوار مؤنثه بالتاء اي
لامعة بين الثبان الشديد للخضرة التي يرى اسود فنبه به على ان المحقق اعم من المحقق
في الواقع او في المرئي وبادي النظر كما اشرنا اليه وقد جعل صاحب المفتاح البيت من التشبيه

التلوب على نحو • وبدا الصباح كان غرته • وجه الخليفة حين يمتدح • ففيه ادعا ان نور السنن صار بحيث يشبه به نور النحو مر وان الابتداع فوق الظلمة في الاظلام وليس لك ان تجعل الكاف للتشبيه وان من الحروف المشبهة بالفعل فيصير المعنى وكون النحو مر بين دجاها سنن لاح بينهن ابتداع اي كهذه الهيئة فيخرج بذلك التشبيه عن كونه مقلوبا لانه وجب زيادة ما بعد الكاف اذا دخل على ان فيقال كما ان ولا يقال كان ليلا يلتبس بكان من الحروف المشبهة **فعلمه** من تصور وجه التشبيه وانه المشترك بين الطرفين **فساد جعله في قول القايل النحو في الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان المشبه** اي النحو **لا يحتمل** اي لا يحتمل شيا من القلة والكثرة لانه ليس مرددا بينهما ويتعين فيه احدهما كيف واذا رومي في جميع اجزا الكلام فقد حصل النحو وان اهمل في جزء فلا نحو في الكلام فوجه الشبه هنا ان الكلام يصلح بوجوده ويفسد بعدمه نعم انه لا ينتفع به لفوت الدلالات بل يستضر به للانتقال الى غير المقصود كما انه لا ينتفع البدن بطعام ولا ملح فيه بل يستضر به ومرض ولا يقتصر الفساد على فوت الانتفاع بل كما لا لذة لطعام لا ملح فيه لا لذة لكلام لا نحو فيه ولو سلم انه مرعاته في بعض اجزا الكلام تحصل النحو فالفساد مقابلة لفوته في البعض لا بكثرته قال صاحب المفتاح وربما امكن تصحيح قال الشارح فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد به الكلام وفيه ان استعمال الوجه الغريب بدل الوجه المستفيض لا يجعل النحو كثيرا في الكلام فكانه اراد بكثرة النحو ايراد الكلام محتملا لوجوه مختلفة ومحتمل التطبيق على قواعد متباينة فيوجب تحير السامع لصيرورة المركب بمنزلة المفردات المشتركة **وهو** اي وجه التشبيه **اما غير خارج عن حقيقتهما** اي حقيقة شيء من الطرفين **كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما** او فصلهما او في الجنس والفصل **او خارج** عن حقيقة واحد منهما او المراد غير خارج عن حقيقة كلا الطرفين او خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان تشبيه الانسان بالفرس في الحيوانية اي الحيوان كما هو دأب ارباب اللسان وكون الشيء حيوانا ليس جنسا فكانه اريد بالوجه الداخل على ما يوجد بالنظر الى الداخل وان قوله غير خارج يشمل نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الباقي مع كونه سلبا له وغير عريق في الطايف التشبيه بل لا يجري فيه الحاف الناقص بالكامل الذي هو العمدة في باب التشبيه اذ هو مبني الاستعارة كبين وقد تقرر انه لا تفاوت الاشيا في الذاتيات وهي في الامور المشاركة فيه سوا لعدم تقسيمه وتقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم لاقتضى بتفصيل قسيم عن اخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض العنوانات الكلية في الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلسفة وتحصيل التمييز بينها بالتحليل وهم مع طول باعهم فيه معترفون بالعجز عن تمييز الحقيقة عن غيرها التعسر تمييزها لجنس عن الفوض العام وتعسر تمييز الفصل عن الخاصة وهم يحتون فيه بل يتعسر تمييز الحقيقة عن اجزايها اذ يحتمل ان يكون تمام حقيقة الانسان الناطق او الحيوان او يكون الناطق

خاصه

خاصة غير شاملة ويتعسر تمييز الجنس عن فصل الجنس اذ يحتمل ان يكون جنس الانسان مجرد الحساس اما اهل العرف واللسان فلا يعقلون من الداخل في الطرف الا الاجزا الخارجية والداخل في الانسان عندهم الراس واليد والرجل وهم براء عن التشبيه في مفهوم داخل في الحقيقة وليس المشبه به عندهم الا المعاني الخارجة بالطرفين وليس الجنس والنوع عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع للمتحرك عندهم والمتحرك جنسه فامثال هذا التقسيم من تفلسف السكاكي والبهتان العظيم **صفة** اي الخارج لا بد ان يكون قايما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبه **حقيقة** اي موجودة في الطرفين لا بالقياس الى شيء **اما حسية** اي مدركة بالحس الظاهر **وهي اي الكيفيات الحسية** اي المنسوبة الى الجسم باختصاص ما به والكيفية نسبة الى كيف كالماهية الى ما والكمية الى كم وضعت لما يجاب به عن السوال بكيف وخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فكيف من مصنوعاتهم صرح به اهل اللغة وليس المقدار والحركة منها عندهم كما يعلم من فنهم فتارة يقال اراد بالكيفيات مطلق الصفات وتارة يقال اراد بالمقدار وصفه من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة السرعة والبطو والتوسط بينهما وبزيف الثاني بان في كون هذه الامور صفات حقيقية نظرا اذ رب طول يصير قصرا بالنسبة الى طول ورب بطو هو سرعة بالنسبة الى اخر ونحن نقول لو جعل قوله كالكيفيات الحسية مثالا للصفات الحسية وقوله مما يدرك بالبصر هو في اللغة حاسة العين ونفسها وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فيتفترقان الى العينين العينين وفيه نظر لانه لا يصدق على بصر تعض الطول قد يكون بتقاطع العصبتين الى العينين وقد يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم تتلاقى عصبتاه بل على بصر الاحوال اصلا لما قيل ان قوله تتلاقيان فيفترقان ينبي عن عدم التقاطع فتفطن ولا يخفى انه يدرك بالبصر غايته انه لا يدرك مطابقة اذ المركب حوله فطريا بل يكون عارضا ويرى الواحد اثنين ويصدق على قوي اخر مودعه فيها **من الالوان** المدرك بالذات بالبصر هو اللون والضوء وما عداهما مدرك تابعا وبالعرض واللون مع كونه مدركا بالذات هو ادراكه مشروط بادراك الضوء وكانه لم يذكر الضوء اكتفاء بذكر مدرك بالذات من التنبيه على المدرك بالذات واختار اللون بالذكر تنبيها على انه المدرك بالذات دفعا لما يتوهم من توقف ادراكه على ادراك الضوء بانه مدرك بالعرض واكثر ذكر المدرك بالعرض لانه ابعد عن كونه مبصرا فالغ في توضيحه **والاشكال** كالشكول جمع شكل وهو في اللغة الصورة المحسوسة والموهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم او السطح كالكرة والدايرة او نهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدايرة او اكثر مما لا يليق تفصيله بالمقام **والمقادير** هو جمع مقدار وهو في اللغة مبلغ الشيء وفي عرف الحكمة كم متصل قار الذات والكم عرض يقبل التجزي بذاته ونعني بالاتصال ان يكون لاجزايه حد مشترك تبلد في عنده بمعنيان كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدا الاخر بخلاف العدد فان الاربعة اذا قسم الى نصفين مثلا لم يكن نهاية نصف منها مبدا نصف اخر وهذا هو الاتصال

الذاتي الذي هو فصل الكم المتصل لخاص الاتصال العرضي كانصال خط بخط فانه متصل بالقياس
الى الغير لا في حد ذاته وبهذا اندفع انه لا نهاية لسطح الكرة فلا يكون كما متصلا لان الحد هو الحد
العرضي اللازم بعد فرض القسمة لا النهاية الموجودة وذكر قار الذات لاخراج الزمان لان المراد
به ان تكون الاجزاء المفروضة ثابتة وليس الزمان كذلك **والحركات** جمع حركة تقدم وزن ومعنى
وهي لغة ضد السكون وفي عرف المتكلمين حصول جسم في مكان بعد حصوله في مكان
قال الشارح يعني مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية هذا وفي التعويل انظار هـ
لا يخفى به المقام وعند الحكما هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج واحترز بقوله على
سبيل التدريج عن الخروج دفعة لتبدل الصورة الدفعي بالهوائية فانه ليس كونا وفسادا
لا تبدل الحركة من الاعراض النسبية فكيف جعلها صفة حقيقية لانا نقول نفس النسبة لا تكون
صفة حقيقية واما معروض النسبة تكون حقيقية والحركة النسبية بالمعنى الثاني وقد نبه بايراد
الاشكال جمعا على نوع كل منها اما الالوان والاشكال فظاهرة واما المقادير فلانها اما اجسام
تعليمية واما سطوح واما خطوط واما الحركات فلانقسامها الى الوضعية وغيرها والى القسرية
والطبيعية والارادية الى غير ذلك **وما يتصل بها** قال الشارح اي بالمذكورات كالحسن والقبح هـ
المختص بها للشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن مجموع الشكل واللون ومن الضحك والبكا
الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحنا والتحدب والتقعر الداخلة تحت
الشكل وغير ذلك هذا وفيه حمل الحركات على كيفياتها من سرعتها وبطوئها والحالة المتوسطة
بينهما خطا لما هو المصطلح من الكيفيات على ما هو احد التوجيهات السابقة فلا يصح حينئذ هـ
تمثيل ما يتصل بالمذكورات بالضحك والبكا الحاصلين باعتبار الشكل والحركة واما قوله الداخلة
تحت الشكل تقييد للامور الاربعة لانها تعرض للخط قطعا اعم انه لا شكل لان نهايتي الخط لا يحيطا
واما ما هي للخط فداخل في غير ذلك فانها ايضا مما تتصل بالمذكورات لانها مما يتصل بالمقدار
فلا يتجه ما اورده السيد عليه من ان هذه الامور تعرض للخط ولا شكل له نعم يتجه
انها لما كانت داخله تحت الشكل فقد دخلت في قوله والاشكال فلا معنى لجعلها داخلة تحت
ما يتصل بها الا ان يقال شاع في قوله تحت الشكل واراده به تحت ما يتصل بالشكل الاول
واورد السيد ان الاشكال مما يتصل بالمقادير فلا وجه لضمها مع الالوان وافرادها عما يتصل
بها وبرده ان افرادها وضمها الى الالوان لان حسن الشخص وقبحه مما يتصل بمجموعها **او بالسمع**
عطف على قوله بالبصر وهو في اللغة الاذن وحتى الاذن يكون للواحد والجمع وفي عرف
الحكمة قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات وفيه نظر
لانه لا يصدق على قوة رتبت في احدي العصبتين **من الاصوات الضعيفة والقوية**
والتي بين بين وانما وصف الاصوات بتينها على ان انواعها امور اعتبارية لا يتميز بينها
الا باعتبار اوصاف متفاوته بالاضافة كخلاف الالوان واخواتها والطعوم والروائح وفي
كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات الحقيقية نظر لانها تختلف باختلاف

المضاف اليها ولا يذهب عليك ان للاصوات ايضا امورا متصلة بها يدرك بالسمع كخشونتها ونعومتها
والكيفيات الحاصلة من الاعتماد على مخارج الحروف وكونها موزونة ومشهورة وكذا الطعوم
والروائح فتخصيص ما عد من مدركات البصر ومدركات السمع بقوله وما يتصل بها اتفاقي
لا موجب له **او بالذوق** هو في اللغة مصدر ذاق يعني اختبر الطعم وفي عرف الحكمة قوة
مبثثه في العصب المفروش على جرم اللسان وفيه انه يخرج عنه القوي المودعة في ابعاض
هذا العصب ويدخل فيه قوي غير مدركة للطعوم فيه ويمكن دفع الاول بادعاء المجاز هـ
فانظر وادفع النظر **من الطعوم** واصولها تسعة وطرفاها الحلاوة والمرارة ولذا قال
اهل اللغة الطعم الحلاوة والمرارة وما بينهما من الحرافة والملوحة والحموضة والدسومة
والعفوضة والقبض والتفاهة والعفوضة طعم ينقبض به ظاهر اللسان وباطنه
والقبض طعم ينقبض به ظاهر اللسان والتفاهة طعم لا يحصل من ذي الطعم بسهولة
لكمال صلابته وقد يستعمل بمعنى المقابل للطعم **او بالشم** وهو في اللغة حس الانف
وفي عرف الحكمة قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي وفيه
من الروائح جمع رائحة قال الشارح لا حصر لانواعها ولا اسم لها لا من جهة الموافقة او
المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك والى ما يتأثر بها
كرائحة الحلاوة هذا وكان المراد بالانواع المندرجة تحتها والا فالرائحة الطيبة
ورائحة المسك ليسا نوعين مختلفي الحقيقة ولا يبعد ان يكون رائحة الحلاوة من قبيل الاضافة
الى المحل ويكون المراد رائحة ذي الحلاوة **او باللمس** هو في اللغة المس باليد وفي عرف
الحكمة قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات قالوا لم تحلق في الكبد والرية
والعظم والطحال والكلية فعلى هذا لا يصدق التعريف على شيء من المحدود ولا يصلحه
ضم الاستثنا ايضا لانه لا يصلح على لامسه عضو ويصدق على القوة الغاذية والنامية
اذ لو اريد بالملموس ما عليه اللغة كان قاصرا ولو اريد المدرك باللامسة يلزم الدور ولم
يراع في ذكر الحواس الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان اشد
حاجة ولهذا انتشر في جميع الاعضا ولم تخل عنه حيوان حتى الخراطين الفاقد للاربعة
لان التشبيه اكثريا يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ما سوى اللامسة بجامع الاختصار
بعضو الراس الا انه ينبغي ان يؤخر الذائقة من الثلاثة لينفصل باللامسة لشدة المناسبة
بينهما ولذا قال الامام الرازي لو لا كثرة مباحث المبصرات لقدمنا المذوقات لكون ردية
للموسات **من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة** في المواقف
الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزا في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فهما على هذا القول
من باب الوضع وعند الحكما هما كيفيتان ملموستان قابلتان بالجسم وفي شرحه وقيل قابلتان
بسطح الجسم **والصلابة واللين** في المواقف هو عدم الصلابة عما من شانه فهو عدم ملكة هـ
وقيل بل كيفية بها يطيع الجسم للغامز وفي شرحه قال الامام الرازي هما من الكيفيات

الاستعداد بية دون الكيفيات الملموسة وقال الشارح وكون هذه الاربعة من الملموسات
مذهب بعض الحكما **والحمه والثقل** هو كعنب مصدر وكعلم حاصل بالمصدر ولا يخفى ان مفهوم
الامور المذكورة ظاهرة متشاركة فيها الصبيان وغيرهم والاشتغال بتعريفها لغو وان عدت
في غير هذا الفن فتركها هاذلك **ومايتصل بها** اي بالمذكورات كالبلة والجفاف وغيرها
او عقلية عطف على قوله حسية وبضم الخارج من وجه الشبه بالحسي والعقلي لزيد
اهتمام به والا فغير الخارج منه ايضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذ المراد بالحسي
ما يكون افراده مدركة بالحس لكون المركبين التشبيه به كثيرا بيد ورعليه الاستعارة لم يتعلق
به الاهتمام بيد عو الى تقسيمه وتفصيله وايضا تقسيمه الى الحسي والعقلي عائد الى جهة
الطرف وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين **كالكيفيات**
النفسانية نسبه الى النفس على غير قياس النسبة الجسماني في النسبة الى الجسم والكيفية
والنفسانية ما يختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما يختص بذوات الانفس حيوانية
كانت او نباتية كذا يستفاد من المواقف والاختصاص بالاضافة الى ما في الاجسام فلا
اشكال في التمثيل بالعلم المشترك بين ذوات الانفس والواجب على انه قد يتفع الاشتراك
لكون علمنا عرضا وحادثا دون علمه تعالى قديم وليس بعرض **من الذكا** هو كالسوا
سرعة الفطنة كذا في القاموس وعرف بشدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء باخص
منه لمرتبتين وهو ملكة سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتايج بواسطة كثرة
مزاولة المقدمات كالبرق اللامع فلا يشمل ملكة اكتساب الاراء النظرية وسرعة الانتاج
وسهولة الاستخراج النظريتين وعلى الاول سؤال مشهور ذكره بعض الفضلا الجامعين
للعلوم من ان الذكا جامع اكتساب الراي فكيف يكون معدا وافحمه بعض الاذكيا المتخلين
بنهاية الذكا بان منشا الاشكال اشتباه صور الكلمات والاشكال فطن المعد على صيغة
اسم الفاعل وهو اسم مفعول اي قوة مهيئة تهيئ النفس لاكتساب الاراء وبعني المعد
اصطلاحا ولا نسلم ان شدة القوة تجامع اكتساب الراي بل حين حصول الاكتساب بغير
القوة والظاهر حمل الامثلة على المعاني اللغوية ليكون تمثيلا للتشبيه بما يدور فيما بين البلغا لوجه ٤
التشبيه فالظاهر في قوله **والعلم** حمل العلم على اليقين فانه من افعال اليقين في اللغة اعني
الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وان كان معانيه الاخر ايضا عقلية من المعاني الثلاثة التي
ذكرت في بيان تعريف البيان ومما هو مصطلح الحكيم من الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات
المجردة لا حصول صورة الشيء في العقل كما ذكر الشارح لانه احد اقسام العلم اعني العلم الكاسب
كما حقق وليس من معاني ومن ادراك الكلي او المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي
او البسيط ومن مقابل الصناعة وهي ملكة تقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو عوض من
الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب الامكان وقول الشارح وقد يقال العلم على ملكة يقتدر بها

الى اخره

الى اخره **والغضب** وهو حركة النفس مبدؤها ارادة الانتقام **والحلم** وهو ان تكون النفس مطمينة
لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه **وسايرالغرايز** جمع غريزة وهي الطبيعة
والطبيعة المتجيه جعل عليها الانسان كالطباع او الطباع مركب فيها من الطعم والمشرب وغير
ذلك من الاخلاق التي تزايلها كذا في القاموس فعلى هذا يد لقوله وسايرالغرايز على ان
المثل سابقا مبادي الامور المذكورة لانها التي جعل عليها الانسان لا انفسها ولو جرينا
على تفسير الغريزة بملكة يصدر عنها صفات ذاتية على ما في الشرح لاستدعى حمل ما سبق هنا
على الملكات وبالجملة لا يصح حمل العلم على حصول الصورة او الاعتقاد او ادراك المركب كما يشعر
به كلام الشرح ومن سايرالغرايز الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها **واما اضافية**
عطف على قوله اما حقيقية وكاشفة عن المراد به فان الحقيقي له معنيان احدهما الصفة الثابتة
للشيء مع قطع النظر عن غيره موجودة كانت او معدومة ويقابله الاضافي بمعنى الامر
المنتهي الثابت للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتباري الذي لا تحقق
له سواء كان معقولا بالقياس الى غيره او مع قطع النظر عن الاغيار وفيه على ضعف عبارة
المفتاح حيث جعل الحقيقي مقابلا لما هو اعتباري والنسبي لان الحقيقي ليس له معنى يقابل
الاعتباري والنسبي بمعنى ما لا يكون اعتباريا ولا نسبيا **ازالة الحجاب في تشبيه الحجب**
بالشمس واعلم انه لم يف المصنف بما وعد في ديباجة الكتاب من حذف الحشو والتطويل
والتعقيد ونبي عنه في هذا المقام لا في هذه التقسيمات مما لا يقع له في هذا الفن بل يوجب
تحير الافهام وايقاع المبتدئين في الظلام حتى ان الشارح قال كانه ابتهاج من السكاكي
باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فهو من التطويلات المشكلة على المبتدي فيجب حذفه
لئن التزم تنقيح الكلام عن التطويل والتعقيد وكانه منع المصنف حذفه لانه من الابتهاج بانه
لم يعرف اصطلاحات المتكلمين فحذفه لعدم فهمه مقاصد المفتاح في هذا المقام لكونه
عاريا عن معرفة مصطلحات الكلام **وايضا** وجه التشبيه **اما واحد** في ذاته بعني
انه لا جزء له والا فلا تقابل بينه وبين المركب لانه ايضا واحد حقيقة اذ الوحدة تعرض كل
حقيقة نعم لو قال اما بسيط او مركب لكان اوضح **واما بمنزلة الواحد** ولما كان ما هو بمنزلة
الواحد عاما لان لعروض الوحدة جهات شتى من الوحدة بالموضوع والوحدة بالحمول
الى غير ذلك قيده بقوله **لكونه مركبا من متعدد** اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه
التشبيه حقيقة ملتئمة من متعدد وتركيبا اعتباريا بان يكون هيئة منتزعة انتزاعها
العقل من متعدد والاعتبار عند البلغا للاعتباري بل الظاهر ان بعض التركيب في هذا
العرف بالمركب الاعتباري ويجعل المركب الحقيقي داخلا في الواحد على خلاف ما في المفتاح
حيث قال غير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا
مقصودا من مجموعها الى هيئة ولا يكون في حكم الواحد وستعرف وجهه **وكل منهما** اي كل
واحد من الواحد وما هو بمنزلته اما **حسي او عقلي** والعقلي الذي هو بمنزلة الواحد

اما مركب من العقليات الصرفة او من الحسي والعقلي لان المركب من الحسي والعقلي عقلي كذا
حققه الشارح المحقق والسيد السند وفيه ان تحقيق العقلي ما حصل في نفس العقل وتحقيق
الحسي ما حصل في الحس المشترك او الواهمة والمركب المذكور ليس شيا منهما بل مجتمعا منهما والحق
ان تقسيم ما هو بمنزلة ايضا ثلاثي كالمتعدد واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد
اي وجه التشبيه اما واحدا وغيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعددا بان يقصد
بالتشبيه تشريك الطرفين في كل واحد من متعدد بخلاف المركب من وجه الشبه
فان المقصد فيه الى تشريكهما في مجموع الامور وفي الهيئة المنتزعة عنها كذا في الشرح
وكانه دعاه الى تاويل المنفصلة ذات ثلاثة اجزا الى منفصلتين ذاتي جزئين ان الحكم
الانفصالي لا يمكن ان يتحقق الا بين امرين اذ لا يمكن ان تكون القضية واحدة الاطرفان
هذا او يمكن جعل الجزئين الاولين بمنزلة امر واحد هو غير متعدد اي وجه الشبه
اما غير متعدد او اما متعدد وهل يمكن الحكم بالانفصال بين امور وظني ان الحق
انه ممكن على سبيل الاجمال كما يحكم به الوحدان فان القضايا المنفصلة ذوات الاجزا
الثلاثة فصاعدا تشتمل على احكام اجمالية اذا فصلت صارت القضية الواحدة اكثر من
قضية ولا يخطر بالبال بسبب متعدده مقصوده بتصديقات متعددة في الصورة
الاجمالية فالداعي الى التكلف ليس الا وضع التفصيل موضع الاجمال ولا يخفى ان هذا
التقسيم يجري في الطرفين ايضا فان المشبه او المشبه به قد يكون واحدا وقد يكون
بمنزلة الواحد وقد يكون متعددا والقول بان تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه
عرفا دون تعدد وجه الشبه لو تم لتم وجه التخصيص وقوله كذلك صفة للمتعدد
واشارة الى انقسامه الى حسي وعقلي او مختلفا اي بعضه حسي وبعضه عقلي وكما ان
آحاد المتعدد قد تختلف كذلك اجزا المركب كما اشرنا اليه ولم يلتفت اليه لان المقصود
في المتعدد الاحاد دونه على عكس المركب فان الملتفت فيه المركب الذي هو عقلي دون الاجزا
المختلفة فاعتبر حال الاحاد دون الاجزا كذا في الشرح وقد عرفت ما فيه ولك ان تريد
بقوله كذلك انه اما حسي او عقلي واما واحدا او بمنزلة الواحد وبقوله او مختلف ان بعضه
حسي وبعضه عقلي وبعضه واحد وبعضه بمنزلة الواحد لكن ايراد الامثلة يوافق
الاول وحمل العبارة عليه اسهل والحسي اي وجه الشبه الحسي طرفاه حسيان لا غير
فالمتعدد الذي بعضه حسي دخل في هذا الحكم لان فيه وجه شبه حسا فلم يحتج الى
تاويل الحسي بالحسي تمامه او ببعضه كما فعله الشارح ولا الى ان يقال حكم المختلف اجمل
الى اشتراك العلة لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شي ويخفى عليه ان الحسي كما
يدرك ما افراده حسية فيجوز ان يدرك من الطرف الحسي والعقلي ما يصدق عليهما ودفعه ان
المراد ان وجه الشبه الخارج الحسي طرفاه حسيان وهو امر قايم بالطرفين لا بد ان يراد بحسية
الطرفين اعم من الحسية حقيقة او تنزيلا ليشمل نحو قوله كان النجوم بين دجاه سنن ابتداع

فان وجه الشبه حسي مع ان السنن والابتداع ليست حسية لكن لما نزلت منزلة الحسي والعقلي
اعم اي طرفا العقلي اعم من الحسيين او من طرفي الحس لانه يكون عقليين ومختلفين ايضا لجواز
ان يكون بالعقل من الحسي شي بل قد حقق في غير هذا العلم ان النفس في مبدا الفطرة خالية
عن العلوم كلها وتحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالانتزاع من المحسوس ولذلك
يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم تحقيقا اذ كل طرفين يتحقق فيهما التشبيه بوجه حسي
يتحقق فيهما بوجه عقلي ولا عكس والمراد طرفا التشبيه بالوجه العقلي اعم من طرفي التشبيه بالوجه
الحسي فكلما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفيه نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه
الحسي يحتمل ان لا يكون فيه امر عقلي له مزيد اختصاص باحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه
الحسي دون العقلي فان قيل هو مشترك فيه لا حاجة الى فيه فهو كلي والحسي ليس
بكلي فيه تطويل ويكفي هو مشترك فيه والمشترك فيه ليس بحسي بل منافاة المشترك فيه للحسية
اظهر من منافاه ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد مفهومه قلنا المراد بعيني المراد المصطلح
عليه في لفظ الحسي ان افراده مدركة بالحس وبهذا اندفع ما ذكره في المفتاح ان جعل المشترك
فيه حسيا يخالفه التحقيق ولا يرد ما ذكره الشارح انه لا يصلح جوابا لما في المفتاح من ان
التحقيق في وجه الشبه بابي ان يكون حسيا ومراد المصنف جواب ما فيه كما يظهر من الايضاح
لانه عدل المصنف من التحقيق لابابي ان يكون وجه الشبه مما ادرك افراده بالحس الواحد
الحسي شروع في تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم فتامل وقول الشارح
شروع في تعداد امثلة الاقسام خفي فلم يذكر على طريقة التعداد كالحمرة لونها ونظايرها
واحدا بعيني ما لا جزء له مما يتطرق اليه المنع فذاك يدعوا الى جعل الواحد في مقابل المركب
الاعتباري الذي هو الهيئة المنتزعة وبابي له داع اخر والخفا اي خفا الصوت من المسموعات
قال الشارح وفيه تسامح لان الخفا بين مسموع ودفعه التبيه بان المراد بالخفا ما يقابل الجهر
وطيب الرايحة من المشمومات ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من
الملموسات فيما مر اي في تشبيهات مرت من تشبيه الخد بالورد والصوت الضعيف بالهمس
والتكلمة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والعقلي عطف على الحسي عطف صفة على
صفة اي والواحد العقلي كالعري عن الفايدة هي ما اكتسب من علم او مال
والجراة فيها لغات حيث جات على وزن الجرعة والسبه والكرامة والكراهية والجراة
بالياء على وزن الكراهية شاذة وهي في اللغة الشجاعة لكنها اعم من الشجاعة في عرف
الحكما لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فيختص بالعقلا قيل ولذا اختارها على الشجاعة
ليصفو الشتراكها بين الرجل الشجاع والاسد عن شوب اشتباه والهداية اي الدلالة
الموصولة الى المطلوب او الدلالة على ما يوصل الى المطلوب على اختلاف فيهما واستطابه
النفس اضافة الى الفاعل يقال استطاب واستطيب الشي وجده طيبا في تشبيه وجود
الشي هذا الظرف متعلق بالظرف المتقدم الواقع خبرا عن الواحد العقلي العديم فعيل

بمعنى مفعول من عدمه كعلمه اي فقده او بمعنى الفاعل من عدم كقدر بمعنى انعدم ولا نعدام
لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعدير في
اللغة الاحمق **النفع** فاعل العديم او نائبه **بعدمه** الاولى بالعدم لان الظاهر تشبيه وجود
عديم النفع بالعدم لا بعدمه ورجع الضمير الى مطلق الشيء شيء وهذا التشبيه لا ولى وجه شبه
عقلي ذكروه هكذا اما يأتي على ترتيب الوجوه المتقدمة وقد راعى في ترتيب الوجوه الاربعة
ما هو اينق فقدم ما طرفاه معقولان لانه انسب بالواحد العقلي ثم ما طرفاه حسيان ثم الشبه
فيه عقلي لان الاصل تشبيه المعقول بالمحسوس دون العكس وقد ذكر الشيخ علي من يجعل هو معدوم
او هو والعدم سواء تشبيهما ويقول لم يثبت للموجود هنا ما هو للمعدوم بل اريد نفي وجوده
لكن هذا الحكم مبني على تشبيه الوجود بالعدم فاظهر لما شبهوا الموجود بالعدم في العراء
عن الفائدة ونزل منزلته صار هو معدوم لنفي الوجود وكذا هو والعدم سواء ثم لما
شاهد الشيخ ان الدخيل في البلاغة لا يكاد يوافقه ولا يتمكن من ان لا يجعل هو معدوم احتضار
موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجود شبيه بالعدم كما ان زيدا اسد اختصار زيد كالاسد
بالغ في ان الحق معه وقال الامر كذلك لكن ان ابيت الا ان تعمل على ظاهر قولهم موجود
كالعدوم اي غير ذلك فلا مضايقة فيه يريد ان كلا منهما لما خلق له وتحبب العمل
بما روي من كلم الناس على قدر عقولهم وبهذا استغنيت عن ان يقول المصنف ممن لا مضايقة
للشيخ معه في جعل وجود شبيه بالعدم لتشبيهما وظهر ضعف ما قال الشارح ان كلام
الشيخ ساقط بما حققه المصنف فان الحق معه ولا مجال لانكار التشبيه كيف والشيخ لم
ينكر التشبيه في وجود كالعدم بل في قولهم هو معدوم او هو والعدوم سواء فاحسن
التامل وزين العقل تنفع من تعقبك احسن النافع الذي ليس له مبطل ولا دافع
والرجل الشجاع شبه على معنى الجراة فلهذا الرديف والرجل الجري كما هو الظاهر **كالاسد**
والعلم بأي معنى اخذ وقد عرفت **بالنور** هو الضوء ايا كان او شجاعه والذي يبين
الاشيا **والعطر لخلق كريم** باضافة الخلق او وصفه بالكريم وجزم الشارح بالاول
والجزم خلافه والخلق السجية والمروة والدين حابضة وبضمتين ومحل الوحدة على
البساطة تحي صحة التمثيل بالعراء عن الفائدة واستظابة النفس لشابية التركيب وقد ذكر
في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي
ادراك واتفق الشارحان بان بيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي هي سبب تفاصيل
الادراكات اذ لو اريد الادراك لم يكن للتشبيه معنى اقول المراد بالادراك الوصول وتفاصيل
الادراكات والعلوم كالحيوة جهات للوصول وهذا قريب مما قال الشارح هنا ولو جعل
وجه التشبيه بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كان وجه الشبه بين الجهل والموت عدمه
الانتفاع كان ايضا صوابا **والمركب الحسي** من وجه الشبه لا يكون طرفاه الا حسيين فلا ينقسم
باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلافهما لكن ينقسم باعتبار افراد الطرفين وتركيبه

ولم

ولم يشر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتباره
ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والمختلف تنبيها على ان الطرف ايضا
مقصود بالبحث كالوجه وليس احدهما تبعا للاخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب
هذا التقسيم دون الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه ان يكون هيئة منتزعة من
اشياء يشترك فيه هيئتان منتزعتان كذلك بان تعتبرهما تلك الهيئة والطرف المركب ما تكون هيئته
منتزعة من اشياء اذ لا معنى لتركيب الطرف وتركيب وجه الشبه الا ذلك فلا يكون تشبيه
المركبين الا بالاشتراك في مركب يعمهما فلا يكن ان يكون طرفا وجه التشبيه الواحد مركبين
هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان انه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المفرد وانه
لا يكون طرفا الواحد مختلفين ايضا حتى يتم وجه التخصيص ويتبين عدم صحة الاختلاف
باذكره من التشبيه في الهيئة انما يكون باشتراك الهيئتين فيهما ولا يتم عدم الجريان في المفرد
الا ريتبين انه لا يمكن تشبيه الهيئتين المنتزعتين في هيئات متعددة لفهما وفيه بحث
وبعد يجه ان تشبيه الهيئتين المنتزعتين يجوز ان يكون في غير الهيئة من كونهما منجبتين
او مسرتين او مرغوبتين او مكروهتين الى غير ذلك فيصح ان يكون الواحد من وجه الشبه
طرفاه مفردين ومركبين ومتوهمين ومختلفين فان قلت اذا كان معنى التركيب ما حققته
فكيف صح قول السكاكي وجه الشبه اما واحد او غير واحد وغير الواحد في حكم الواحد لكونه
اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم
الواحد يعني المتعدد قلت هذا مما يستصعبه الشارح ويمكن دفعه بان المراد بالحقيقة
الملتئمة ما تكون هيئة منتزعة من امور لا تكون اوصافا ولهذا قابلها بالاوصاف فان قلت
لا يستبعد ذلك لولا ما في عنه ما صرح به من ان عد العراء عن الفائدة واستظابة النفس
من الواحد تساح لان وجه التساح ليس الا ان فيهما شائبة التركيب قلت لو سلم فلا
الا لانه لعله اراد التساح في الاصطلاح بالتوسعة في التسمية بالواحد واعتباره على وجه
يندرج فيه كثير من المركبات ولا يوبه ان لا معنى للتركيب الا ذلك الاجعل استعارة الفعل واستعارة الاسم
المتصلة به استعارة بتبعية معدودة من الاستعارة في المفرد دون الاستعارة التمثيلية التي هي
استعارة مركبة **فيما** اي في تشبيه **طرفاه مفردان كما** اي وجه شبه **في قوله** قال الشارح
يعني احمد ابن الخلاج او قيس بن الاسلت وقد تبع فيه الايضاح لكن في القاموس الاسلت
من اوعب حدع انفه والد ابي قيس الشاعر **وقد لاح** هو لاح بمعنى بدا **في الصبح** هو ضوء
الصباح وهو حمرة الشمس في سواد الليل **الثريا** تصغير ثروى مونث ثروان كسكران
وسكران للمراة الممولة سمي لمصغرها النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل **كما تري** اي في المرآة
وهو ماخذ قول المصنف في المرئي وله احتمال اخر كما تري **كنقود ملاحية** العنقود معلوم
والملاحية بضم الميم وتخفيف اللام عنب ابيض طويل على ما في القاموس وبيقي ان يحمل
عليه قول الشارح عنب في حبه طول وقد يشدد اللام كما في البيت والملاحيه صفة عنبة

او شجرة ويمكن ان تجعل الاضافة بيانية **حبين نورا** اي احرج نوره بالفتح وهو الزهر الابيض
او المطلق والنور شاع في الاصفر **من الهيئة** كما في قوله **الحاصلة من تقارن الصور**
البيض المستديرة الصغار المقادير في المراي في التقارن بقوله في المرئي مستفيدا
من قول الشاعر كما ترى لانه لا تقارن في الحقيقة اذ لو كان لوابتها متصلة متراكمة ولانه
لا لون للفلكيات او لا علم بلونها ولا يعلم استدارتها وهي في الواقع كبار فما يشعر به قول
الشارح انه متعلق بالصغر لانها كبار في الواقع تخصيص بلا مخصص **على الكيفية**
المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة بين الاجزاء وكذا الاستدارة والصغر
والتقارن وقوله **الى المقدار المخصوص** اما حال من الكيفية كما يشعر به عبارة الشارح
وشارحي المفتاح ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة
فيصح نصب الحال عنه او حال من التقارن اي الهيئة الحاصلة من التقارن منضما الى
المقدار المخصوص المعتدد والثرى من الطول والعرض على ما فسره او الى المقدار المجموع من
الثرى والعتدد ولا جراه من الصور الصغار يعني ان الهيئة منتزعة عن الصفات والمقادير
لا عن مجرد المقادير ولقد احسن صاحب المفتاح حيث زاد على الشيخ قوله على الكيفية المخصوصة
ولم يكتف بذكر المقدار المخصوص كما اكتفى الشيخ مريدا بالمقدار مقدار القرب والبعد لان ارادة
الكيفية بالمقدار بعيد وفي عدم اعتبار المقدار في الهيئة تكبر شديد ولقد غفل الشارح حيث
نسب الى المفتاح انه سكت عن ذكر المقدار كما ان الشيخ سكت عن ذكر الكيفية والمصنف جمع بينهما
لان الجامع بينهما المفتاح والمصنف تبعه في ذلك ولا يتصور الشارح بانه لعله لم يكن في نسخته
ذكر المقدار لانه شرحه في شرحه على المفتاح وجعل الكيفية المخصوصة تنبيا للتلاحق والتضام
ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف في شرحه للمفتاح
مشتمل على لغو اذ لا يتطور شدة الافتراق تحت التقارن عرفا قال الشارح انما جعل الشعير
من مفرد الطرفين لان قوله حين نور افتر للمشبه به لا جزيه والتشبيه لا يبالي للافراد او التركيب
بعد تحقق المركب دخول حين نور افي المشبه به ايضا لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب
الا انتزاع الهيئة من عدة امور فالتحقيق يعني عن هذا التدقيق ومن اسة العون
والتوفيق واحكام القول الوثيق **و** المركب الحسي **فيما** اي في تشبيه **طوماه مركبان كما**
اي مركب حسي **في قول بشار كان مثار** اسم مفعول من اثار العجاج اي هيجه **النقع** والاضافة
بيانية ولو جعل كان للتشبيه لم يكن المحذوف من اركان التشبيه الا الوجه وان جعل للظن
كان اداة التشبيه ايضا محذوفة ويكون كقولك اظن زيدا اسدا فيكون ابلغ وهذا ابلغ صل
معدته لك في كل تشبيه مشتمل على كلمة كان جليا كانه جرى بان تجده جليا **فوق رؤوسنا واسيافنا**
مفعول مطوف على المثار هو او المقارنة كما في كل رجل وصنيعته وهذا معنى قول الشيخ
ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر ليلا يقع في التشبيه تفرق بجنبي انه متصل بالمثار ومتمم
معه ومن تمته وليس مستقلا في الملاحظة وذلك الاتصال نشأ في القارئة المستفادة من العاطف

ولم يرد الشيخ انه مفعول معه وعامله المثار لان النقع ليس معمولا للمثار لانه لم يعد حتى يكون له
معمول وحرف المعية عليه تكلف لا يعتد عليه ولو جعلت المثار مصدرا كان النقع مفعوله بلا
كلفة وكان اسيافنا مفعولا معه وكان هذا النسب بكلام الشيخ ويكون كلام الشيخ ادعى له ولا عليك
ان ليس الاثارة مشبهة لان المثار ايضا ليس مشبها وفي تشبيه المركب لا يبالي للمشبه اداة التشبيه
فجعل الشارح المحقق هذا الاحتمال وهما منهم **ليل تهاوي** قال الشارح اي يتساقط بعضها
في اثر بعض وهو مضارع مؤنث حذف احدى تائيه ومن جعله ماضيا لم يؤنث لان الكلام
الى ظاهر لجمع الغير السالم بالخيار فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه
في اثناء شرحه هذا واختلف في بيان الاخلال فقال بعضهم ان سقوط بعض في اثر بعض ليستفاد من صيغة
الحال فان ما يحصل في زمان الحال شانه ان يحصل بالتدريج واختلاف الحركات وما يتبعها بسقوط
بعض في اثر بعض والخفي ان الحصول التدريجي يقتضي الانطباق على زمان ذا الحال او غيره
وان اختلاف الحركات يجامع سقوط الجميع معا وقال بعضهم بفوت ما يفيده صيغة المضارع
من استحضار الصورة العجيبة المستفاد من جعل الماضي في معرض الحال وقيل بفوت
الاستمرار التجددي المفاد بصيغة المضارع المناسب للمقام وفي هذين القولين
اندفاع لطيفة لا تدرك في اثناء شرحه لاخلال بكثير من لطائف تذكرنيه ونحن نقول
ليل تهاوي كواكبه يفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب فيلزم تشبيه مثار النقع
والسيوف بالليل الخالي عن الكواكب بخلاف ليل تهاوي كواكبه فانه يفيد وصفه بكونه
بالكواكب بتسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل بحكم به وذا يقه لا يفوتهاذ قايق فحاوي
البيان وحقائق فطاوي التبيان **كواكبه** اي كواكب له فكواكبها له لان سقوط البعض
وارتفاعها انما يكون لطائفة منها لا الواحد فواحدة وهذا مفهوم الجمع الاستغراقي بمعنى كل جمع
جمع واسناد المضارع الاستمراري **من الهيئة** بيان لما في قوله **الحاصلة من هوي** قال
الشارح بفتح الهاء وحن نقول الاظهر ضم الهاء لان الهوي بالضم السقوط من علو الى سفل والهوى
بالفتح اما كالهوى بالضم واما مقابل له بتخصيصه بالاصعاد كتخصيص الضم بالانحدار
على ما حققه القاموس **اجراما** اي اجسام وقد تعارف الجرم في الجسم العلوي كما تعارف
الجرم في السفلي **مشرقة مستطيلة متناسبة المقادير متفرقة في جوانب شتى مظلم**
وجه الشبه مركب كطرفيه لكن التركيب اعجب مما يفيده بيان المصنف لانه دخل في هذا
التركيب اختلاف حركات بالسرعة والبطء وبالجهات وبالاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض وتلاقي تلك الاجرام وتداخلها وتصادم بعضها وبعضها كما هو شان
تهاوي الكواكب طابقه في اثر طابقه على ما نقل من اسرار البلاغة الشيخ وانه قال
نبه على جميع ذلك بكلمة واحدة وهي قوله تهاوي وقد عرفت وجهه وانه لو كان ماضيا
لم يفده وليس مرادهم ان عبارة البيت لا تحتمل التركيب المركب بالمركب في مركب بل لا ينكر
ان مثله يحتمل التشبيهات المتعددة المتفرقة والتشبيه الواحد اما تشبيه مركب بمركب

كما عرفت واما تشبيه مثار النقع المقيد بالليل المقيد انما يريدون ان الاعتاد فيما يحتمل تشبيه مركب بمركب لما سواه من الاحتمالات وانه لا ينبغي أن يلتفت الى ان القصد في هذا الشعر الى تشبيه السيوف بالكواكب والدجاجة بالليل ولهذا اتقاه الشيخ في هذا البيت واثبت تشبيه المركب ولم يلتفت الى نفي التشبيه المقيد بالمقيد مع انه لا يتعين تشبيه المركب بالمركب بدونه لظهور انه كالتشبيهات المركبة المتفرقة في حكمها الساقط مع التشبيه المركب والعاقل تكفيه الاشارة والبليغ يكتفي بادني تبليغ و المركب الحسي فيما اي تشبيه طرفاه مختلفان بالافراد والتركيب وهو قسمان اشار الى الاول بقوله كما مر في تشبيه الشقيق وما بالاعلام بالوقوف تشرف على رماح من زبرجد ولو قال كما مر في تشبيه الشقيق وما سيجيء في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا لكان مستوفيا للاقسام وهمهنا بحث وهو انه لا يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق الهيئة الحاصلة من انتزاع اوراق الشقيق الحمرة على ما قاله الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوبا وتصعد ان النظر في المشبه به والمشبه به على الحركات ايضا ومن بديع المركب الحسي اي الغاية في الترف والبلاغة في القاموس البديع الغاية في كل شيء وذلك اذا كان عالما او شجاعا او شريفا ما اي وجه شبه يجيء في الهيئات والصفات التي يقع عليها الحركات كشبه اي يتركب من تلك الهيئات كقول النحويين ولا يأتي في الكلام الا في اسمين او في فعل واسم لكن لا بد من اعتبار تغليب بان يراد بالهيئات ما يشمل الهيئات المجردة والهيئة وما يقارنها من اوصاف الجسم ليصح جعل ما يجيء فيها على وجهين اذ احدوجهيه ما يجيء في الهيئة وما يقارنها من وصف الجنسي والا فلا يصح قوله ويكون على وجهين احدهما ان يقترن اي موصل من قرنت الشيء بالشيء من حد نصر وصلته به والمراد ان يقترن في اعتبار العقل وتركيبه بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون ومع ذلك في قوله يجيء في الهيئات تسامح والمراد انه يجيء في الحركات الواقعة على الهيئات ترشد الى ذلك قوله فيما بعد من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة الدورية المتصلة مع تموج الاشراق واصل هذا الكلام ما نقل عن الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان مما يزداد التشبيه به حسنا ان يجيء في الهيئات التي يقع عليها الحركات والهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان يجرد هيئة الحركة التي لا يراد غيرها فجعل الشيخ الهيئات ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لما يجيء في الهيئات التي يقع عليها الحركة فبريء كلامه عن شائبة الطراب ولم يحتج الى تكلف كما اي وجه شبه في قوله اي ابن المعتز او ابي نجم والشمأل راه في كف الاشل اي الرجل الاشلة والشلل النيبس في اليد او ذهابها والمراد هنا المرتعش لان عديم اليد او بانبها لا يكون في كفه مراة وقد صرح بها السيد في شرحه للمفتاح مع الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق الظاهر

ان

ان يضم اليه وجه فيقول ولوجه الا انه اخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه مسبب عنها وعد لعن قول المفتاح وشبه تموج الاشراق الى قوله مع تموج الاشراق لانه معلق اذ اضافة الشبه الى الاشراق معنوي والتركيب معنى فقيل حبذا رمانك لمن لا زمان له وله حب الرمان اذ لا تموج للاشراق لانه اضطراب موج المحرر بل له ما يشبه التموج فحذف الشبه واراد بالتموج الاضطراب حتى يرى الشعاع بالضم كالشعة التي تراه من الشمس كالحبال معلقة مقبله عليك اذا نظرت اليها او الذي تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع او ما اشبهه وبالفتح له معان اخر لا تناسب المقام وتفصيلها في القاموس كانه يهم كيعم بان تنبسط اي يريد الانبساط يقول هممت بالشيء اذا اردته حتى يقبض اي يسيل استعار القبض للشعاع كما استعار التموج للاشراق للالاف بين اجزاء الكلام ورعاية لغاية الانتظام من جوانب الدايرة ثم يبدو له اي يبدو واصله بدا له راي اخر غير الاول واسناد الندامة الى الشعاع على سبيل الاثبات الارادة له وملايم له فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يجمع من الجوانب الى الوسط وهذه الهيئة انما تظر في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها لخلاف المراة فانها تودي بها في بادي النظر فلذا جعلت مشبها بها الشمس والثاني من الوجهين ان تجرد الحركة عن غيرها ولا يلاحظ معها غيرها من أوصاف الجسم فهناك ايضا لا بد من اختلاط حركات اي لتراجها ومزج العقل وتركيبه اياها الى جهات مختلفة تتعلق بالحركات اي لا بد من ان يتحرك بعض الجسم الى اليمين وبعضه الى الشمال مثلا او يتحرك تارة الى اليمين وتارة الى الشمال مثلا فتدبر وله تقصر والا كان وجه الشبه مفرد او معنى قوله ايضا انه كما لا بد من حركات لا بد من كونها الى جهات مختلفة وهذا اظهر مما فسره الشارح به منى انه كما لا بد في الوجه الاول من ان يقول الحركة بغيرها لا بد في الوجه الثاني ايضا من اختلاط حركات مختلفة بالجهات فان قلت لا شبهة في امكان انتزاع الهيئة المركبة عن حركات مختلفة بالسرعة والبطو الى جهة واحدة قلت لعله اراد انه لا بد لهذا القسم من بديع المركب الحسي من الاختلاط المذكور فانه لو اتفق تحريك مركبا كما اشار اليه بقوله كحركة الوجي والسهم لا تركيب فيها او بقي وليس بديعا كما ذكرت الا انه اكتفى بذكر ما هو ابعد لزوما لانتفاء الشرط فتامل ويويده ما ذكرنا ما قال الشيخ كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم تتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز ويندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار اي اسم فاعل من قر احذف همزته بعد قلبها يا لانكسار ما قبلها كما قلب في بادي الراي كذبت كما ذكر في التصغير فانطباقا مرة وانفتاحا اي ينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا مرة الا ان الانطباق والانفتاح في البرق سريعان دون مصحف القاري الا ان يندر القارب عن القراءة فيجعله منطبقا عقيب الانفتاح فالمصحف يتحرك الى العلو في الانطباق والى

∴ والي السفل ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض ∴

∴ حفت بسرو كالقياس تلحفت ∴ خضر الحرير على قوام معتدل ∴

∴ فكانها والريح جاء يميلها ∴ تبغي المعانق ثم اسفها الخجل ∴

السرو اسم جنس يطلق على القليل والكثير والقيان كغراب جمع قينة كرحمة وهي الجارية مغنية كانت او غيرها والتلحف اخذ الشيء لحفا والقوام القامة وحسن الطول والخجل كالفرس التحتير والدهش من الاستحياء ومقتضاه ان يكون معتدل على وزن اسم المفعول مصدرا ميميا فيكون مبالغة في وصف القامة بالاعتدال **وقد يقع التركيب** اي التركيب في الطرف كانا وفي الوجه والاشبه ان يجعل اللام للعهد اشارة الى التركيب البديع بؤيده انه قال في الايضاح ومن لطيف ذلك قول ابي الطيب واشار بكاف قد الى قلته نظرا الى التركيب في الحركات **في هيئة السلون كما** اي التركيب **في قوله** اي قول ابي الطيب وهذا هو الوجه دون قول الشارح كما اي كوجه المشبه الذي في قول شاهد سوق التركيب وبيان الصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه المشبه اذ الاقعاء والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به وينبغي ان يجعل التركيب في هيئة السلون ايضا على وجهين احدهما ان يجرد عن غيره من صفات الجسم كما في قوله **في صفة كلب** اي نعته **يقعي** من الاقعاء وهو مشترك بين جلوس الكلب على استه وجلوس الحيوان مع التساند الى ما وراه **جلوس البدوي المصطلي** اسم فاعل من الاصطلاء وهو الاستدفاء بالنار وفي تشبيه بالبدوي المصطلي على هذا النوع من الجلوس وفي وصفه بالاستدامة على الاقعاء مبالغة لوصفه بجدل القوائم فانها لا تفتر ولا تضطر بالاقعاء تمتعه اربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق يقال فلان مجدول الخلق اي محكوم الخلق ه واصل المجدول المفتول اي لم تفتل من طاقات بل خلقت محكمة مع عدم الفتل ويحتمل ان يراد بنفي الجدل نفي جعلها كما يكون للكلب في غير صورة الاقعاء **من الهيئة الحاصلة** اي من تركيب الهيئة الحاصلة **من موقع** اي وقوع **على عضوه منه** وسلونه **في اقعائه** ومن تركيب الهيئة الحاصلة من وقوع كل عضو من البدوي المصطلي في جلوسه ومن تركيب الصدر المشترك بين الهيئتين وثانيهما ان يقترن بالسلون غيره من اوصاف الجسم والشكل واللون وغيره

∴ كما في قول الشاعر في صفة مصلوب ∴

∴ كانه عاشق قد مد صفحته ∴ يوم الوداع الى توديع مرتحل ∴

∴ او قايم من نعاس فيه لوثته ∴ مواصل لتمطيه من الكسل ∴

فان المشبه والمشبه به فيه الهيئة الحاصلة من هيئة السلون في مد صفحته واصفرار الوجه الذي يكون للمصلوب او العاشق والقايم من النعاس والاسترخا الذي في القايم من النعاس والتمطي وبيان سببه تفصيلا في التشبيه ليس في التشبيه بالتمطي لانه امر خلقي ولطف التركيب على حسب التفصيل والمركب **العقلي** من وجه التشبيه **كحرمان** مصدر حرمت الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فهو مضاف الى **الانتفاع** اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وقوله **بالبلغ نافع**

صلة الانتفاع وقوله **مع تحمل التعب في استصحابه** متعلق بالحرمان ومرتبط به في قوله **تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا** جمع سفر بكسر السين اي الكتاب قال في الايضاح فانه منتزع من امور مجموعة قرن بعضها ببعض وذلك ان روعي من الحمار فعلي مخصوص وهو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل لما فيها وكذا في جانب المشبه هذا كلامه ولا يخفى ان الحمل في جانب المشبه تخييلي ولو جعل المرعي ان الحمار غير منتفع بها لكان مشتركا بينه وبين اهل التوراة بلا تكلف وتصرف **واعلم انه قد ينتزع من متعدد** اي بجعل المتعدد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا او وجه شبه فالضمير في ينتزع وجعل الشارح فيه ضمير وجه المشبه ويؤيده الضمير في قوله **فيقع للخطا لوجوب انتزاعه من اكثر** وعلى جعل الضمير للمنتزع المفهوم من الفعل فان **قلت** هل حاصل هذا التحقيق الا انه قد يقع الخطا لالتباس الشيء بغيره ووضع غيره مقامه فما الفايدة للتعرض له وما وجه تخصيصه بالانتزاع فانه يجري في جميع التشبيهات قلت المقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب والمتعدد بانه في الاول لا يمكن اسقاط شيء من متعدد ذكر بخلاف الثاني فانه لا يخلو بالتشبيه الاكتفاء بالبعض فيه ولا يذهب عليك انه من جهة الفرق انه لا يمكن الزيادة على المتعدد الاول بخلاف الثاني وانه يقع الخطا ايضا بان ينتزع من متعدد ويجب الانتزاع من اقل منه وهذا انسب مما يستفاد من الايضاح ان المقصود الفرق بين التشبيه المركب والتشبيهات المجتمعة بانه يمكن الاسقاط في الثاني دون الاول فانه لو حذف شيء من التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وان تخيل الغرض من الكلام كما في زيد يصفو ويكدر فانه لو حذف ويكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وان اختل الغرض من الكلام ووصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فانه لو حذف شيء ما يوجد منه المركب لم يبق التشبيه بحاله واعلم ان المقصود بزيد يصفو ويكدر زيد ما يصفو ويكدر فيكون من قبيل زيد اسد بل كانه اسقط التاسخ ما فلا يرد ان زيد يصفو استعارة بالكناية لا تشبيهي كما ذكره الشارح او استعارة تبعية كما ذكره السيد السند **كما اذا انتزع من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة** حكي ابرقت السماء مرت ذات برق وفي القاموس والصحاح ابرقت المراة تحسنت وتزينت والناقة شالت بذنبها وتلحت وليست بلاقح ويصح كل من الدلالة في البيت لكن لا بد لنصب قوما من تضمين معنى الاطماع ولا يخفى حسن المعنى الاخير حيث يمنع عن الالتفات بغيره فان الغمامة هنا كالناقة الملقح في انها تزجي ما ليس لها وتدعي كذبا واما ما ذكره الشارح ان في الاساس ابرقت لي فلانه اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى هنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل الفعل فيه ان الحذف والايصال سماعي لا يحمل بناء الكلام عليه ما يثبت السماع وان ابرقت لي لتضمين الابراق معنى التعرض كما يفيده قولهم وتعرضت واكتفا الصحاح والقاموس في تفسير ابرقت بتزينت ولا يصح الحذف والايصال في ما يجتا

الي التضمين لان الجار قرينه التضمين والحذف اخلال بالقرينة فتامل **فلما راوها افتشعت**
اي تفرقت **وتجلت** اي انكشفت ولابد هنا من تجريد ما عن معنى السببية وجعلها لمجرد
الظرفية فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة اذ جعل المشبه به
منتزعا من مجرد حظا **لوجوب انتزاعه من الجميع** اي جميع البيت **فان المراد التشبيه**
للحاجة المذكورة في الابيات السابقة **باتصال ابتدا مطمع** للغمامة **باتنها موبس** فالباء داخل
على المشبه به كما هو المتبادر او المراد المشبه للحالة المذكورة بظهر الغمامة لقوم عطاش
ثم تفرقها وانكشافها في اتصال ابتدا مطمع باتنها موبس على ان المباينة في وهو غير مرتضى
في كلام العرب وباذكرنا ظهر ضعف ما قال الشارح ان معنى قوله باتصال بواسطة اتصال
بمعنى باعتبار ان يكون وجه الشبه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتدا مطمع باتنها موبس لان البيت
مثل في ان يظهر للمضطر الي الشي الشديد الحاجة اليه امارة وجود ثم يفوته ويفوق حسيره
وزيادة ترجي فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى
بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم المشبه هو
بالوجه العقلي اعم فليتامل وينبغي ان لا يخفى ايضا ان المراد ليس مجرد الانتزاع لاتصال
ابتدا مطمع باتنها موبس بل انتزاع اتصال ابتدا مطمع باتنها موبس بالتدرج بان يظهر امارة
الياس ثم يصير الياس بالتا ليلا يفوت فايدة ذكر افتشعت فالقوم ايضا لم يحفظه عن لحظا بالكلية
فياسه اعتصم ان التسول امارة بالسوء الا من عصم **والمتعدد الحسي** عطف على الواحد الحسي
باللون والرايحة في تشبيه فاكهة هي التفكه علي الاصح ومنهم من اخرج منها التمر والعنب
والرمان مستدلا بقوله تعالي فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع انه
جعل علما للتفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل علي الملايكة **باخرب** اي بناكمة
والعقلي عطف على الحسي **كحدة النظر وكمال الحذر** بالنظر والنظر الاحتراز **واخفا السفاد**
كالهما تروا الذكر على الانثي قيل لم يرا حد ذلك منه وفي المثل هو اخفي سفادا من الغراب وقيل
لا سفاد له بل امره مع انثاه بالمطاعمة وهو ادخال منقاره في منقارها وحكي في كمال حذره انه كان
يوصي الي ولده ان يطير اذا راي ان الانسان توجه الي الارض مخافة ان ياخذ الحجر لضربه فقال
ولده انا اطير اذا راينه لعله كان الحجر في يده **في تشبيه طاير** او غيره **بالغراب والمختلف** عطف
على الحسي او العقلي علي المختلف اي متعدد بعضه حسي وبعضه عقلي **كحسن الطلعة** اي
الوجه **ونباهة الشان** اي شرفه مصدر ربنبه مثلثه رواه ابن طريف **في تشبيه انسان بالشمس**
واعلم انه قد ينتزع الشبه كالفرس والعلم وكامر المثل صرح به القاموس كالصحاح لكن الشارح
فرق بان الشبه كالفرس بمعني التشابه وفي كلام الصحاح اشارة اليه واراد به وجه الشبه
من نفس التضاد اي التنافي سواكان تضادا او تناقضا او شبه تضاد **لاشتراك الضدين**
فيه ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تلميح اي اتيان بما فيه ملاحة فظرافه **او تهكم**
اي استهزا وسخريه وقد يجتمعان قال الامام المرزوقي في قول الخاسي اتاني عن ابي انس وعيد

فصل يغبطه الضحاك حسبي ان قايل هذه الابيات قد قصد بها التزيي والتملح هذا والضحاك هو
ابو اسن وسل ان ابتلي بالسل **فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد وللبخيل هو حاتم** فكل من المثالين
محتمل لكل منهما ولما معا فكلام الشرح في المختصر انه ان كان الغرض مجرد الملاحة من غير قصد
الي استهزا فتملح والا فتهكم محل نظر والعصمة الصحيحة ثلاثية او رد الشارح على هذه العبارة
انه يستفاد منه ان وجه الشبه نفس التضاد حتي اخذه البعض مذهبا وفساده ظاهر اذ لو
قلنا للبخيل هو حاتم في التضاد لم يكن فيه تهكم ولا تملح ولا حاجة حينيذ الي قوله بتنزيل مثله
التناسب بلا معنى له اصلا هذا وايضا لا يفهم من قولنا هو حاتم الا انه الحاتم في الجود حتي
لا يتاتي لنا ان نقول المراد به هو حاتم في التضاد وايضا وجه الشبه حينيذ نفس التضاد لما يتبادر
منه واجاب بان المراد انه ينزل احد الضدين منزلة الاخر للاشتراك في التضاد فيجعل وجه
الشبه ويتجه عليه ان التنزيل سابق علي الانتزاع فلا يصح التراخي المستفاد من كلمة ثم واجاب
عنه السيد السند في حواشي شرحه علي المفتاح بان القصد الي التراخي في المرتبة اذ العدول في التشبيه
التنزيل المذكور وما سبق كالتوطيئة له ولا يخفي انه تكلف والحق ان يقال المراد وقد يقصد
الي انتزاع وجه الشبه من نفس التضاد ثم ينزل منزلة التناسب فينتزع فان قلت
بعد لم يقع ثم موقعه والحق الفاقلت كما يكون ثم لتراخي اول المعطوف عن المعطوف عليه
يكون التراخي اخره اخره والتنزيل منزلة التناسب اتمامه بالتهكم والتملح كما اشار اليه بقوله بواسطة
تلميح او تهكم فهو من تتمته فيتراخي التنزيل اخره عن قصد الانتزاع هكذا ينبغي ان يبحث عن
دقايق الكلام ويوضح سرا بالمقام ولا يبعد ان يقال انتزاع وجه الشبه تخصيله بتكلف
واعمال نظر فالمراد انه يجعل نفس التضاد وجه شبه واعتبار التضاد وجه شبه تكلف
لا حوجة اليه الا لداع فلذا عبر عنه بانتزاع ثم ينزل ذلك التضاد المعتبر في مقام التشبيه
منزلة التناسب بواسطة تلميح او تهكم فينزل احد الضدين منزلة الاخر ويصير وجها
للشبه بالاخر فلعدم اتحصل التملح او التهكم ولا يصح التصريح بالتضاد في بيان وجه الشبه
ويصح العطف بثم لان جعل التضاد وجه الشبه سابق علي التنزيل وبعد التنزيل ينقلب
وجه الشبه الي الضد التنزيلي فيقصدا ولا في هو حاتم الي انه كالحاتم في التضاد فاذا
جعل التضاد وسيلة لجمع بينهما نزل منزلة التناسب فيصير مثله كرما تنزيلا فيصير وجه
الشبه الكرم التنزيلي فلا يصح في مقام التصريح بوجه الشبه الا ان يقال هو حاتم في الكرم
ولعل المقصود في امثال هو حاتم للبخيل انه في جانب الضد بغاية كما ان الحاتم بغاية
في الجانب الاخر والتملح في انه افاد كمال بخله في صورة كمال الكرم والتهكم في انه بالغ في
كمال بخله مع اراده انه مبالغ في كرمه والشارح العلامة جعل التلميح هنا بمعنى الاشارة
الي قصة او مثل او شعر نادر وجعل هو حاتم للتلميح لا للتهكم ورده الشارح عليه بانه
اشتباه التلميح بالتلميح ولانه لا اشارة فيه الي قصة لحاتم ورده حق لكن الظاهر
ان اعتبار التلميح في هو حاتم باعتبار الاشارة الي المثل عند الشارح العلامة لان قولنا

هو حاتم منزلة الكرم المثل كما في كمال الكرم **وادانه** اي اداة التشبيه اي الته والاداه لغة الاله سمي بها ما يتوسل به الي التشبيه اسما كان او فعلا او حرفا وقد بعد كل البعد من قال اطلاق اداة التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروع تسميتهم الحروف اداة علي عكس تسمية النطقيين اداة السلب بحرف السلب **الكاف** حرفان اواسما والباقي يكون في الضرورة والسعة نعم الاخفش والجزولي وبعضه سيبويه بالضرورة ويلزم الكاف اذا دخل ان تخرجه عن كلمة ما فيقال كما ان زيدا قايم ولا يقال لكان زيدا قايم لعدم تلبسها بكلمة كان **وكابن** به جمهور مع الكاف متابعة لمذهب غير الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان في مذهبه ان كان زيدا اسد في الاصل ان زيدا كالاسد غير صورة الجملة والمعنى علي ما كان والكاف من دواخل الجر معني وان المفتوحة صورة زعاية لدخول الكاف عليها صورة مكسورة معني لكلفات عنها مفتوحة وفي عدهما مطلقا من اداة التشبيه موافقة لما اشتهر في عبارة جمهور النحاة من انها للتشبيه وعدم المبالاة بما قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان للجنر جامدا كوكان زيدا اسد والشك اذا كان مشتقا كوكانك قايم لتفرده في هذا التفصيل وان قوي ما ذكره من التعليل وهو ان الجزاذ الكان مشتقا عن الاسم والشئ لا يشبه نفسه ووجهه ان ضمير المشتق عين الاسم والمشتق عين الضمير ولا تنصرف بما يختلج في الوهم انه كما لا يشبه الشئ نفسه لا يحمل عليه نفسه لانه مما لا يلتفت اليه نظر العقل ولان وجوب حمل الجنر علي الاسم واما ما يقال في دفع ما ذكره ان كان زيدا قايم في تقدير كان زيدا شخص قايم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم لسبب التشبيه كانه الجنر صار الضمير يعود الي الاسم لا الي الموصوف المقدر كوانك قلت وكاني قلت فمما يعجب وان رضي به الشارح وذلك لان الشخص القايم ان كان عين زيد فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح جعل ضميره لزيد قوله جعل الاسم سبب التشبيه كانه الجنر برده انه مع ذكر اداة التشبيه لا يجعل المشبه به كانه المشبه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط فقد هنا لكن الشارح قال والحق انه قد يستعمل الظن سواء كان الجنر جامدا او مشتقا كوكان زيدا اخوك وكانه فعل ذلك او قد كثر في كلام المولدين **ومثل وما في معناه** كوشبهه وشبه وكوودرج ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاه وما يؤدي معناها فيه تحتاج الي جعل ما في معناه اعم مما في معناه باعتبار المعني المطابقي او التضمني والا فلا يشمل يشبه ونحوه ولم يتعرض بقوله مثل وما في معناه عن ذكر الكاف وكان لان الحرف لا يكون في معني الاسم والفعل استقلالا معناها دونه نعم لك ان تخص الكاف سابقا بالحرف وتدخل الكاف الاسمي في سلك مثل وما في معناه ولا يبعد ان يجعل من ادوات التشبيه صيغة التفعل نحو تحلم وتصبي وتشيخ فانه في معنا صار حليما وصار صبيا وصار شيخا ولا يخفي انه لم يصير شيخا بل صار كالشيخ في صدور افعاله عنه وظهور صفاته منه **والاصل في نحو الكاف** اي الاصل في الكاف ونحوها ومثل هذه العبارة تعارف في مثل هذا المعني والمراد بنحو الكاف ما لا يدخل الا علي احد اركان التشبيه وهو

مايكون الداخل عليه مجرورا لاغيرا واحترز به عن نحو كان وتشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لدليل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لاغيرا ذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح اراد بنحو الكاف ما يدخل علي المفرد كالكاف لخلاف كان و تماثل و تشابه ونحوها يدخل علي المتعدد **ان يليه المشبه به** قد ذكروا حكم الكاف ونحوها واهملوا حكم كان ونحوها اذ لا يفهم من بيانهم الا ان ليس الاصل فيها ان يليها المشبه به ولا يعلم ان ولي غيره واجب او اصل او ولي به المشبه به وغيره سيبان فنقول يجب ان يلي كان المشبه لان المشبه به الجنر وتقرير علي اسم الحروف المشبهة لا يجوز في غير الظرف والجنر هنا لا يكون ظرفا فتامل وفي الافعال واشباهها الاصل ان يليها المشبه لانه الفاعل ولا يجوز العدول عن الاصل بتقدير المشبه به علي المشبه لانه تقدير المفعول علي الفاعل ثم يقول الغرض من هذا التحقيق ان ما ليس مشبه به قد يقع في الصورة موقعه وذلك لا يخص بالكاف ونحوها ان يليه المشبه به وفي كان ان يكون خبره المشبه وفي الافعال وشبهها ان يكون مفعولا ثانيا المشبه بها وقد تخالف ذلك نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كما انزلناه الاية وكان مثل الحيوة الدنيا ما انزلناه الي اخر الكلام ويشبه الحيوة الدنيا ما الي اخره بل نقول قد يقع غير المشبه به ايضا في موقعه كما في قوله وكان النجوم بين دجاها فان النجوم ليس مشبها بها بل الهيئة وقس عليه قال الشارح المحقق المراد اعم من ان يليه المشبه به لفظا نحو زيد كالاسد او كزيد الاسد ومن ان يليه تقديرا كقوله تعالي او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الاية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي بقرينة الضمائر الطالبة له وحذف مثل بقرينة جعله مشبها به لمثلهم بشهد بان مثل الاية ما يلي الكاف المشبه به دون غيره كون المقدر كالملفوظ فيما بينهم وكلام الكشاف والايضاح وما صرح به المصنف في الايضاح حيث قال واما قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسي ابن مريم للحواريين من انصاري الي الله فليس منه يعني من قبيل ما يلي المشبه به الكاف لان المعني كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار عيسي حين قال لهم من انصاري الي الله هذا ويتبادر من عبارة الايضاح انه حذف من بين كلمة ما وقال كان الحواريون انصار عيسي حين ولا يرشد الي صحته حذف قاعدة فهو بيان لحاصل المعني ولهذا قال لان المعني ولم يقل لان التقدير والمقدر كونوا انصار الله ككون وقت عيسي فالمحذوف مضاف ومضاف اليه كما صرح به المفتاح واضافة الكون الي الوقت اضافة المظروف الي الظرف علي نحو ضرب اليوم وهذا ما خيل فقوام فاشتبه عليهم انه كيف يضاف الكون الي الوقت ولا يبعد ان يجعل ما في كما قال موصولة اي كالكون الذي قال عيسي لاجله من انصاري الي الله والاوجه ان التشبيه الي نفس القول بجعل قول عيسي بمنزلة كون الحواريين انصارا له في سرعة اجابتهم له وظاهر قوله تعالي نحن انصار الله يقتضي ان يكون المعني كما كان الحواريون انصار الله لا كما كان الحواريون انصار عيسي الا ان يقال تقديره نحو انصاري بني الله لاستدعاء ظاهر من انصاري الي الله ذلك **وقد يليه غيره** اي قد يلي الكاف ونحوها غير المشبه به مما يكون له مدخل في

وحق البيان وهذا القدام ان يقال الاصل في الكاف ونحوها

وذلك اذا كان المشبه به هيئة منتزعه بعد الكاف بعضها بينتزع عنه الهيئة ولا خفاء في كثرته فالتقليل باعتبار الاضافة وقد اشار الي هذا بقوله نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السما فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح ولا يخفي انه بناء علي رعاية الاصل في جميع ما هو من هذا القبيل بتقدير المثل والحال والشان كانهم راوهم مستغنين عن الحذف لو اهملوا رعاية هذا الاصل فاهملوه وراعوا اصل اخراهم هو عدم الحذف وقدروا عوضه في مقام الاستغنا عن الحذف اذ كان لا بد في المقام من حذف شيء لانه بعد الوقوف في الضرورة بهون ارتكابه فيرتكبلا في داع ومنه قوله تعالي او كصيب الاية لان حذف دوي ضرورة للضرير وحذف المثل لانه انسب بجعل المشبه المثل واشد ملايمة له ولهذا القدر لا يقدر علي التقدير فيما لا تقدير ضرورة او قد يذكر فعل ينبيء عنه الظاهر ينبيء به او ينبيء اياه في القاموس انباه اياه فكلمه عن متعلقه بالكشف المضمن للابنا والاولي وقد يذكر ما ينبي عن المشبه ليتناول نحو انا عالم ان ما زيدا اسد وزيدا اسد حقا او بلا شبهة وكان زيدا اسد اذا كان كان للظن ومما لا يشتبه ان ليس مقصود المصنف ان يذكر فعل يدل علي نفس التشبيه فانه مستفيض كثير مثل يشبه ويشابه ويضاهي وتمايل بل المراد فعل ينبي عن حال من احوال التشبيه علي انه لا يتبادر من قولنا انبا فلان عن فلان الا انه اظهر حالا من احواله لا انه افاد بضوره لا سيما مع قوله ان قرب وقوله ان بعد فيما ذكره الشارح ان في كون الفعل مبنيا علي التشبيه نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان علي التشبيه بل الدلالة عليه عدم صحة الحمل وتعين قصد التشبيه لاصلاح الكلام فلو قال انه ينبي عن حال التشبيه عن القرب والبعد لكان انسب صنيعه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه اي نسب الي القرب لما في العلم من الدلالة علي يقين الاتحاد وتحققه فيفيد مبالغة في التشبيه وان شبه بحيث يتيقن بينهما الاتحاد قال الشارح دلالته علي قوة المشابهة لما في العلم من الدلالة علي تحقق التشبيه وتيقنه وفيه نظر وهو انما يصح وجها لتقرب التشبيه فيما اذا علمت ان زيدا الا اسد وكما في حسبت زيدا اسدا ان بعد التشبيه لما في الحسبان من الدلالة علي الظن والتخمين ففيه اشعار بان في شبه شبهه الاتحاد فيفيد قوة المشابهة دون قوة افادها ذكر العلم وينبغي ان يعلم ان قولنا اشك ان زيدا اسد ابلغ من قولنا زيد كالاسد فان ايقاع المشابهة في الشك في الاتحاد يفيد قوة للمشابهة بلا شبهة ومن تضاعيف هذا المقام انه يدخل ما ينبي عن حال المشبه به نحو علمت ان عمرة الصباح وجه الخليفة فانه يفيد المبالغة في كون وجه الخليفة اتم من الغرة والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الي المشبه لان التشبيه منزلة القياس في ابتنا شيء علي احر فكان الغرض عايدا الي المشبه الذي كالمقيس وقوله في الاغلب لما سيأتي من انه قد يعود الي المشبه به فان قلت فيما سيأتي فايد له علي انه قليل وقوله في الاغلب يدل علي انه غالب قلت القلة بالاضافة لا تنافي الغلبة وهو اي الغرض بيان امكانه او وجوبه او امتناعه او وقوعه فالاقتصار علي الامكان من ضيق العطن

في البيان فبيان الامكان كما في قوله فان تفق اي تعمل بالشرف الانام كسحاب الخلق او الجن او الانس او جميع ما علي وجه الارض وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان الممدوح به قد فاق الخلق بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة والحال انه منهم والفايق علي هذا الوجه كالممتنع ان يكون من المفوق فاحتج لاثبات كونه منهم بان حاله كحال المسك فان المسك بعض دم الغزال وقد فاق الدما بحيث لم يبق له مشابهة بها وجعل الدليل لدفع انكار كونه منهم ابلغ من جعله لدفع انكار تفوقه لان المناسب لمقام المدح هذا فاعرفه ودع ما اشتهر انه لدفع انكار تفوقه وهو منهم فالتشبيه معتبر في نظر البيت ومن المطويات فيه ومن مقدمات الحجة المشار اليها بقوله فان المسك بعض دم الغزال فلا يرد ان جعل البيت من قبيل التشبيه لبيان الامكان قرينة بلاغية اذ لا تشبيه فيه نعم الانسب لمقام المدح ان يجعل التشبيه لبيان الوقوع اذ الامكان كثيرا ما يعري عن الوقوع او حاله عطف علي امكانه كما في تشبيه ثوب باخر في السواد ونحو انه هل البليغ اختار التشبيه علي الاخبار وعنه بالسواد فان هذا اسود او نحو وانحصر من هذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه يستفاد خصوصية السواد ولا يستفاد في الاخبار ولا يدخل هذا في بيان المقدار لان بيان المقدار يسبوق بمعرفة الحال وبيان اللون من اول الامر مثلا وان كان علي وجه يتضمن معرفة المقدار لا يعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار بذلك حيث قال في شرحه قول المفتاح او لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلوم وفيه او بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة والكثرة الي غير ذلك ومقابله بيان الحال وما ان الحال يتبعها بيان الامكان ونظايره مع انها من الاحوال بنا علي ان المتبادر من الحال ما بعد الوجود او مقدارها كما في تشبيه ثوب بالغراب في شدته اي شدة السواد او تقديرها عطف علي البيان اي تقدير حالها ولا يخفي ان التقدير لا يخص الحال فانه يصح ان يكون التقدير الامكان او تقدير مقدار الحال فالاقيد ان بجعل ضمير تقديرها الي المذكور وتفسير قوله او تقديرها بتقدير شيء منها كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه اي قصده او عمله او كسبه علي طايل اي فضل او غني او سعة بمن يرقم من حد نيصر اي يكتب او يخط علي الما وفيه الفتاح الرقم يكون في حضور المخاطب اذ التقدير فيه اقوي لاعانه المشاهدة في ذلك كما لا يخفي ولك ان تستفيده من صيغة الحال في عبارة المصنف قال الشارح وتبعه السيد رحمهما الله في تقدير التقدير وانك تجد فيه من تقدير عدم الغايرة وتقويته شانه ما لا تجده في غيره لان الفك بالحسبان اتم منه في المقابلات لتقدم الحسبان وفرط الالف بها وفيه ان هذا المقال لا يخص تقدير حال غير الحسي بل يشمل تقدير بعض حسيان لا تقدر لعدم نفعها كتقدير عدم نفع الرقم علي الما وهذه الاعراض الاربعة وكذلك عرض لحاق الناقص بالكامل فقد فات المصنف في ضبط الاعراض وفي بيان مقتضاها ايضا وقد وجه في تقدير الحال لان لحاق الناقص بالكامل يستلزم تكلف ومخالفة لما في الفتاح حيث جعله معادلا لم تقتضوا ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر

في الصحاح المشهرة وضوح الامر وقد في القاموس ظهور الامر في شنعة يعني وقاحة وبالجملة المشهرة تقتضي عموم علم الناس به وهذه الاعتراض لا يطلب لان يكون المخاطب اعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار لا يقتضي علم المخاطب بوجه الشبه في المشبه حتى يتضح صيغة التفضيل بل يجب في بيان الحال ان يكون المخاطب جاهلا بالمشبه وكذا في بيان الامكان والمقدار وايضا بيان الشرط في هذا المقام مستغنى عنه لانه سيبينه في تقسيم التشبيه الى المقبول والمردود الا ان يقال الغرض منه هنا الاشارة الى وجه كون الغرض في الاغلب عايدا الى المشبه ووجه ايهام التشبيه المطلوب كون المشبه به اتم من المشبه قال الشارح وظاهر هذه العبارة ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك ولا يقتضيه الا تقرير الحال لان النفس الى الاتم الاشهر أميل فهو بزيادة التقرير والتقوية اجدر واما بيان المقدار فيوجب ان لا يكون وجه الشبه فيهما متفاوتا ويوجب ايكون على نحو واحد فيهما ليتبين المقدار على ما هو عليه ولذلك قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول يعني هذا الكلام العام منهم مخصوص ببيان المقدار وكذا ببيان الامكان يقتضي الاعرفية دون الامية كبيان الحال فانه يجب تشبيه الثوب الاسود بما يساويه في بيان سواده بل المساواة احق لانه اسلم من الايقاع هذا الكلام مع تنقيح وتهذيب توضيح وفيه البحث لا يحل عدم الاشارة اليها بل عدم التصريح الاول ان قولهم يقتضي جواز في خلاف الواقع التفاوت في بيان المقدار كما لا يخفى لانه جعل لا ادخل في السلامة عن التفاوت ادخل في القبول ولم يجعل التفاوت عن القبول بمعزول ولك ان تترتب قوله ادخل في القبول بكونه اقرب الى القبول ولا يلزم منه اثبات القبول والثاني اذا قلت في مقام التكلم لتصوير القامة هو كغصن البرم يكون التشبيه لبيان مقدار طوله مع التفاوت بينهما ويمكن دفعه بان المراد بعدم التفاوت عدمه ادعاء او تحسبا للواقع فانه في بيان المقدار الادعاي لا بد من عدم التفاوت ادعاء وهيهنا في الحاق الناقص بالكامل ايضا ادعاء عدم التفاوت وبينهما فرق دقيق • لا يقودك اليه الا التوفيق • فاختر فطانتك هل لك منهما فيق • الثالث انه لو كان في بيان الامكان وجه الشبه في المشبه به اتم كان التشبيه في ادخال المشبه في حيز المشبه الامكان اقوى لانه اذا كان اقوى مما يستبعد متحققا لان هذا المستبعد اولى بالامكان الرابع في اقتضاء التقرير الامرين نظرا الى تشبيه المعقول بالمحسوس تقريرا لحال المعقول لان الف النفس بالمحسوس اكثر وان لم يكن المحسوس اتم في وجه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المبالغة وان لم نذكر ما ذكره فيه الا بد الا ان يراد بالاقتضاء اقتضاء اولويته وفي عبارته ارشاد اليه فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك وعبارة السكاكي كالصريح بان التزيين والتسوية والاستطراف ايضا يشاركها في ذلك قلت لانها لا تقتضي الامية ولا الاعرفية قال الشارح كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى ووجه ما قال في الاستطراف ظاهر وفي التزيين والتسوية ان حسن ما لم يشتهر اكثر تاثيرا في من يشاهده واعجب وكذا قبح ما لم يشتهر قبحه لان الف النفس بسبل الامر المالوف ويسكن شغف المشغوف والمالم

ماذكرنا

ماذكرنا من الوجه اكثر كثيرون ماذكره فيما سيوجب الاستطراف كيف لا وقد شرط السكاكي الاعرفية في التزيين والتسوية ولا يخفى انه لا يصير ما فعله السكاكي حجة عليه لانه حمله على الاعرفية بقرينة العرض والسيد السند حمله على الاعرفية في وجه الشبه وبين وجهه بان وجه الشبه في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي مثلا ليس مطلق السواد والا فلا تزيين بل هو السواد المخصوص اللطيف الذي يميل اليه الطبع ويقبله ولا شك ان مقلة الظبي بهذا الاعرف وكذا الحال في التسوية وقد اذكره بحثا من وجهين احدهما ان الملازمة المشار اليها بقوله والا فلا تزيين بين مسلة لانه مجرد التشبيه بالمزين يحمل زينة ويحصل للطبع ميلان اليه وثانيهما انه اذا اعتبر وجه الشبه السواد اللطيف فوجه الشبه في المشبه به اتم باعتبار اللطف وهذا كلام وقع في البين فلم نرجع الى ما كنا فيه ونقل هذا المخالفة منه مع السكاكي او اشارة الى ان ليس على ما يفيده عبارته معول لكلامه مؤول ولو لا مخافة الاسائم بعد تطويل الكلام • فيما يجب في شانه الاهتمام • لاقتفينا الشارح بنقل كلامه وبيان طريق تاويله مع بعده عن المقام • ولونه من فضول الكلام او تزيينه عطف على بيان امكانه او تقريره او تزيين المشبه عند السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة هي شحمة هي شحمة العين التي تجمع السواد والبياض او هي السواد والبياض او الحرقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الاصمعي في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خبائنا ان عين الظبي والبقر الوحشيين انما يظهر فيها البياض والسواد بعد الموت واما حال الحيوة فعيونهن سود كلها الظبي معلوم • وكتشبيه صوت حسن بصوت داود وكتشبيه جلد ناعم بالحرير وكتشبيه النكهة برنح المسك وكتشبيه طعم الطيخ بالعسل فقولنا تزيينية عند السامع احسن من قول الشارح في عين السامع وقس عليه قوله او تشويهه يقال شوهه الله قبحه كما في تشبيه وجه بجدور يقال جدر وجدر فهو مجدور ومجدر اي خرج منه الجدري بسلحه هي العذرة جامدة طرارة فيها قرنقرتها اي ضربتها يعني المنقار الدبيلة بكسر الدال وفتح الباء جمع دبك على وزن فيل وهو معلوم وقد يطلق على الدجاجة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا كما اي كاستطراف في تشبيه فحم هو كتمر وثمر وكامير الجمر الطافي فيه جمر في القاموس الجمر النار المتقدة فلا حاجة الى قوله موقد بمحمر من المسك موجه الذهب لابرازه متعلق بمحمر فانه عبارة عن استطراف او بتشبيه وجعله الشارح متعلقا بقدر اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه لا عقلا في صورة الممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرته حتى يعد محالا والاستطراف المطلق لا الاستطراف في المثال المذكور ولذا الزيادة بالضمير ليتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال وجه اخر غير الاول في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه المخر واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي الغناهية في وصف البنفسج ولا زوردية بكسر الزاء الظاهر الثابت في شرح رواية المفتاح كذا ذكره السيد السند في شرحه نزهوا الكثير زهي على صيغة

المجهول وزهالمنة قليلة والمعنى يتكبر ويفتخر **بزرقتها** لو كانت الزرقة راجحة على الحمرة عند العايل
وفي التعبير عن البنفسج بلازورد نوع اشعار اليه كان الباب في قوله بزرقتها للتشبيه ولو
كانت موجودة فالباء للمعية مع وكان البيت تنجيما عن تكثرها **بين الرياض** لا يبعد ان يقصد به
معنى خلافية لا على وجه الخفاء **على حمر** جمع احمر **اليواقيت** جمع ياقوت معرب من الجواهر وهو
يكون احمر وغير احمر واجوده الرماني وله منافع كثيرة بنفع الوسواس والخفقان وضعف القلب
شربا وجلوده الدم تعليقا في المكبر عليه مزيد تعجب والمراد بحمر اليواقيت شقايق النعمان
وفي جعلها عين الشقايق وهم جعل اللازورد منسوبا اليه للبنفسج اشارة الى تفاوت التشبيهين
لان الشقايق واوراقها تشبيهة باليواقيت لونا وشكلا بخلاف البنفسج فانه لا يشبه اللازورد
الا لونا ويعد اظهر ان تفسير حمر اليواقيت بالازهار والجمود تفسيرها بالشقايق مبني على
الغفلة عن الدقايق وفيه ايضاحه تعجب لتكبر البنفسج **كانها فوق قامات ضعفن بها** اي
بسببها لثقلها وطول مكثها فوقها تنزل التعظيم منزلة العظم والجسامة **اوايل النار في اطرافها**
كبريت هجارة يوقد بها رجا بمعنى الياقوت الاحمر والذهب ايضا فان صورة اتصال
النار باطراف الكبريت لا يبعد حضورها في الذهن بمدرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يبعد
حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين
غاية التباعد والمشبه عبد القاهر وجه احترز وهو انه اراد شبها للبنان عضين برقا واوراقه
رطبة من لعب نار في جسم يبتوفي عليه اليبس ومبنى الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع
لم يبعد ظهوره كان مثيلا للنفوس اليه اكثر ولا يذهب عليك انه تجري في تشبيه المجسم فانه اراك
شبها لامر موجود من امر ممتنع الوجود ولهذا الشيخ الضعيف وجوه احترز وهي انه اراك شبها
بين جسم ثقيل لا يبتوي لحام قامته وبين جسم لطيف في غاية اللطافة لا يتوهم في شانه
ثقل او شبها بين اوايل النار والامر الرايج انه جعل قامات البنفسج كبريتا ولفسنه اوايل النار
فجعل النار مع الكبريت مجتمعة غير مفنية للكبريت او جعل النار والكبريت ذات رايحة طيبة
ويمكن ان يجعل من الابراز في صورة الممتنع عادة فان الكبريت الموقدة لا يتكثر في موضع واحد
عادة ولا يخفى انه فات القوم من وجوه الاستطراف ابراز الشيء في صورة الممتنع عقلا فكانهم
لم يلتفتوا اليه لعدم وقوعه في كلام البلغا وقد **يعود** الغرض **الى المشبه به** ويمكن ترجيع
قسمه الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض ثالث الاقسام ان يعود الغرض الى ثالث
هو تحصيل العناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد فانه امر مستطرف مرغوب للطباع
جدا ورابعها ان يعود الغرض الى المشبه والمشبه به جميعا وهو جعلهما مستطرفين بجمعهما لان
كلا من المتباعدين مستطرف اذا تعانقا **وهو ضربان احدهما** وهو الكثير الشايع حتى وهم
صاحب المفتاح قصر الغرض العايد الى المشبه به عليه في اول بيانيه اشارة الى كثرته الى حد
كانه ليس غيره وصرح بقلة الثاني حيث قال وربما كان الغرض بيان كونه اهم ولم
يلتفت المصنف اليه واقتصر المصنف على بيان انه ضربان فاختصاره هذا مخل وقد تداركه

في الايضاح حيث قال والثاني فيكون فيلون في الغالب **ايهام انه اتم من المشبه** في وجه
المشبه **وذلك في التشبيه المقلوب** وهو ان تجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى
ادعاء انه زايد كذا في الشرح ولا يخفى انه يجوز ان يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم انه
اتم من المشبه اذ الكلام بينك وبين مخاطبك تراع في ذلك وانت جاريت معه وانه يصح
التشبيه المقلوب في تشبيه للتزيين والتسوية والاستطراف لادعاء ان الزينة في المشبه به اتم
او الصحيح اكثر او ادعاء ان المشبه به اندر واخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص
بالكامل **كقوله** اي قول محمد بن وهيب **وبدا** اي ظهر **الصباح** هو اول النهار وضوءه
يعني حمرة الشمس في سواد الليل **كان غرته** هي كالغرة بضمها بياض في جبهة الفرس فوق
الدهم فيقال غرة الصبح لبياضه **وجه الخليفة حين يمتدح** فانه قصد بها مزاوجه الخليفة
اتم من غرة الصباح في الوضوح والبعد عن ظلمة العبوس قال المصنف وفي قوله حين يمتدح
دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وبالارتياح له وكونه كاملا في الكرم والاتصاف بالبشر
والطلاقة عند استماع المدح هذا ولا يخفى ان في ايراد يمتدح مجهولا تربية لطيفة لذلك يعرفه
الذكي فانه يشعر بانه لا مدخل في ذلك لخصوصيه مادح ثم اقول ذلك ايها الفطن العارف بمقدار
اللطايف المتخلص عن ربقة التقليد المتعرف لخفايا حسن المعاني كالقايف . ان الشعر
يجوز ان يكون تشبيها غير مقلوب بان يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة
انتشارها ولا يخفى ان سرعة انتشار الطلاقة في وجه الخليفة اتم منها بالنسبة الى انتشار
ضوء الصبح **والضرب الثاني** من الغرض العايد الى المشبه به **بيان الاهتمام به كتشبيه**
الجايع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف لا في مجرد الاشراق والاستدارة
كما ينبي عنه ظاهر هذه العبارة بل في استلذاذ النفس به فان استلذاذ النفس بالرغيف ليس
باعتبار استدارته واشراقه فحسب **ويسمى هذا** النوع من الغرض **اظهار المطلوب**
قال السكاكي لا يحصل المصير اليه الا في مقام الطمع في تسمح المطلوب بعني تيسره كما حكي
عن الصاحب بن عباد ان قاضي سمخيان دخل عليه فوجده الصاحب متعنفا فاخذ يمدحه
حتى قال وعالم يعرف بالتجربي واشار للندما ان ينظموا على اسلوبه ففعلوا واحدا بعد واحد
الى ان انتهت النوبة الى شريف من اليمن فقال اشبه الى النفس من الخبز فامر الصاحب
ان يقدم له مايدة ودقيقه اشبه الى النفس من الخبز تشبيه مقلوب في المال لانه جعل ابدا
على الخبر المشترك بينهما وهو كونهما مشتهى للنفس **هذا** الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين
مشبها به انما يكون **اذا اريد به الحاق الناقص** في وجه الشبه كذا في الايضاح **حقيقة**
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به **او ادعاء** كما في التشبيه الذي يعود
الغرض منه الى المشبه به **بالزايد** كذلك قال الشارح وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم
كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه المشبه بالزايد على ما قررنا فيما سبق لهم
هذا ويمكن دفعه بان المراد ان هذا الذي ذكر من جعل احد الطرفين مشبها والاخر مشبها به

لكون احد الطرفين اتم حقيقة اوادعى اذا اريد الجمع بين شيئين في امر
مركبا كان اومفردا حسيا كان اوعقليا واحدا كان اومتعددا وذلك تارة يكون في المتساويين
في وجه الشبه وتارة يكون في المتفاوتين من غير قصد افادة التفاوت فالاحسن ترك التشبيه
الي الحكم بالمتشابه هذه العبارة قاصرة ولا تشمل مثل قولنا تشابه دمعي اذ جري ومدامتي
فانه ليس العدول فيه من التشبيه الي الحكم بالتشابه فالاحسن ترك التشبيه الي افادة التشا
وهذا الخلل انما وقع من قبل المصنف حيث عبر عبارة المفتاح الي التشابه بقول الي الحكم بالتشا
وخفي علي من تلاه الي ان وقفت بالافادة فاغتنم السعادة قال المفتاح تفاديا عن ترجيح احد
المتساويين وكانه اراد التفادي عن ايهام ترجيح احد المتساويين والا لوجب ترك التشبيه
فيحتمل قوله فالاحسن ويبطل جواز التشبيه ولكن ان نجعل وجه ترجيح التشابه حفظ السامع
عن توهم زيادة المشبه به وتوفي البيان عن الالتباس لان ظاهر العبارة الالحاق لا التشارك
كقوله اي قول ابي اسحق الصابي تشابه دمعي اذ جري اي كل وقت جري فعادته
الظرف التعميم يؤيده صيغة تشكب المفيدة للاستمرار ومدامتي المدام المطر الدايم والخمر
كالمدامة لانه ليس بشراب يستطاع ادامة شربه اللاهي فمن مثل ما في الكاس عيني تشكب
فوالله ما ادري أبا حمزة اسبلت ذكر اسبل الدمع في القاموس بمعني ارسله وفي الصحاح
بمعني هطل ففعل الاول للمبالغة وعلي الثاني للتعدية فجعل الزايدة وهما مطلقا كما في الشرح
وهو لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستفهام وفي غير خبر المبتدا سماع ولا يثبت السماع بالمثبت
مع احتمال بالتعدية لانا نقول بالتعدية ايضا سماعية علي ان من جعلها زايدة لعله سمع في
الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما لم نيف السماع والاحاطة بالنفي متعذرة جفوني ما من عبرتي
كنت اشرب ويجوز عند قصد التشابه التشبيه ايضا لان اداة التشبيه قد تستعمل لمجرد قصد
التشريك كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه متي اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه
والجواز قد استفيد من قوله والاحسن واضحا وكانه تعرض له لتوضيحه بالتمثيل ولا يخفي ان
البيت كما يشتمل علي تمثيل الاحسن الذي هو التشابه يشتمل علي تمثيل الجايز الذي هو التشبيه فمن
اشتمل علي قوله فمن مثل ما في الكاس عيني تشكب وكانه اراد التمثيل بالتشبيه من ما احد الطرفين
اهمل مع انه لم يقصد الاطلاق بل التشابه بعد التمثيل له بالامرية لاحد الطرفين علي الاخر
فتامل ولما فرغ عن النظر في الطرف والوجه والاداة والغرض حار النظر في تقسيمه بالاعتبارات
الاربعة فشرع فيه علي ترتيب ذكر الاربعة فابتدا بالتقسيم باعتبار طرفيه فقال وهو اي
التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام قسمه الاول ايضا اربعة اقسام
والرابع قسمان يعلم اقسامها الي القسمين من بيان تقسيم الاول الي الاقسام الاربعة فاكتفي به
ولم يشر الي تقسيمها والثاني تحتمل القسمة الي الاربعة عقلا وكانه لم يوجد ولعدم وجوده
سقط قسمان من القسم الثالث والرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة من ضرب اربع في
اربع والواقعة تسعة ومن البين ان تقسيم الطرف يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار الطرف وبالعكس

وهكذا

وهكذا الحال في الوجه والاداة والغرض فالمصنف يقسم تارة الطرف مثلا ويترك تقسيم
التشبيه باعتباره وتارة يعكس اعلما الطريقين وخبرة السلوك وتفننا في البيان واما تقسيم التشبيه
باعتبار الطرف هنا مع انه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرف فلزم الاهتمام بالتشبيه
الذي وجهه مركب فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الحكماء وللتنبيه علي الفرق
بين المفرد والمقيد وهو احوج شيء الي الفاعل واعال الدكا اما تشبيه مفرد بغير وهما غير
مقيد بن كتشبيه الخد بالورد لا نعني بالمقيد ما ذكر معه قيد بل لقيد مدخل في التشبيه
الا ترى انه جعل من غير المقيد قوله تعالي هن لباس لكم وانتم لباس لهن مع ان اللباس موصوف
لانه لا دخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه اما حسي علي ما بينه الزمخشري وهو ان كل واحد
منهما يصون يشتمل علي صاحبه عند الاعتناق كاللباس وعقلي كما ذكره غيره وهو ان كل واحد
منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة فان الفاحشة هي الزنا وما يشتد قبحه
من الذنوب وما نهي عنه واللباس يصون من كشف العورة والزنا لانه مالم تجرد العورة
عن اللباس لا يمكن الزنا كما ان كلا من المراة والرجل يصون صاحبه عن الوقوع في الزنا وما يتبعه
في الوقوع في المنهيات وقبايح الذنوب وشيء من الوجهين لا يتوقف علي القيد علي ما ذكره الشارح
وفيه تحت دقيق يتبعه تحقيق وهو ان المقصود تشبيه كل منهما باللباس في الاشتمال علي صاحبه
او صون صاحبه وذلك ليس لمطلق اللباس بل للباسه فلاضافة اللباس دخل في وجه الشبه فالاظهر
ان الاية لتشبيه المقيد بالمقيد ووجه ما قاله انه شبه كلا منهما باللباس المطلق في الاشتمال والصيانة
ثم قيل الاشتمال او الصيانة قد يرى وقد لا يرى في التحقيق لمعونة التوفيق ومنهم من قال في الوجه
الثاني مسامحة لان اللباس يصون صاحبه عن البرد لا عن فضيحة الفاحشة كل من الرجل
والمراة وقد ظهر فساده ويمكن ان يكون وجه الشبه ان كلا منهما بجعل صاحبه موقرا معززا
في اعين الناس كاللباس ففيه اشارة الي ان كلما كان الزوج اطهر واتقي كان ادخل في الوقار
كاللباس وانما قدم غير مقيد بن مع انه عدمي والمقيدات وجودية بان لانه اقوي في الافراد المدار
الكلام فيه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه علي طايل كالراقم علي الماء فان المشبه هو
الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه علي طايل والمشبه به هو الواقم المقيد بكون رقمه علي الماء
لان وجه الشبه فيه التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف علي اعتبار هذين القيدين وقد
نبه بهذا المثال علي ان القيد يشمل الصلة والمفعول ولا يخص بالاضافة والوصف كما هو المشهور
ومن القيود والحال او مختلفان في التقييد وعدمه كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل يقال
الواو حالية والجملة حال عن المصراع السابق ومضمون البيت ان الصياد واصطاد والشمس كذلك
فالشمس المطلقة ليست كالمراة المذكورة بل هي مقيدة بزمان مخصوص وهو الصباح او العصر
الا ان يقال لا يكفي في تقييد طرف التشبيه اختصاص التشبيه بزمان مخصوص مثلا بل لا بد من
اعتباره في نظم الكلام حتي يكون الطرف مقيدا او عكسه عطف علي قوله كقوله اي كعكس قوله
وهو المراة في كف الاشل كالشمس واما تشبيه مركب بمركب كما اي تشبيه في بيت بشار الاضافة

عهدية بشارتها الى ما سبق من قوله كان مضار النفع البيت وتشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث
يكن فيه تشبيهات متعددة بلا تكلف كما في قوله • وكان اجرام النجوم لوامعا • درر نثرن على بساط ازرق
فانه كما يشبه الهيئة المنتزعة من اجرام النجوم اللوامع في ادبر السما الصافية الزرقا بهيئة درر
نثرن على بساط ازرق كذلك تشبه اجرام النجوم اللوامع بالدرر وادبر السما بالبساط الازرق
شبها واضحا عاريا عن التكلف لكنه ابرد هو عن التشبيه الذي يدرك الهيئة التي ملا القلوب
سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلفة متفرقة في ادبر السما وهي زرقا رقتها الصافية وقد
تكون بحيث لا يكن فيه تشبيهات الا بتكلف كما تكلف من لم ير في خلاوة التشبيه المركب في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فقال شبه المنافق بالمستوقد نارا واظهاره الايمان
بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفا النار وقد يكون بحيث لا يكن فيه تشبيهات متعددة ومثلوا
لذلك بقوله • كانما المزح والشتر • قدامه في شارح الدرعة • منصرف بالليل عن دعوة •
قد اسرحت قدامه شعثة • فانه لا يصح تشبيه المزح بالمنصرف بالليل عن دعوة اقول وان لا يحسن
تشبيه المزح بالمنصرف عن دعوة مع الاقتصار عليه لكن يصح تشبيهه بالمنصرف عن دعوة والتشبيه
المشتر قدامه شعثة اسرحت فان التشبيه ربما يحسن وحده ويحسن اذا جمع مع تشبيه اخر
فبهذا عرف ان من التشبيه المتعدد ما يقرب التشبيه الواحد المركب في التضام والتلاصق وعرف
انه كم بين التشبيه المتعدد والتشبيه المركب وانه ليس التشبيهات المركبة في مرتبة فانما ساغ فيه
التشبيهات المتعددة ايضا بلا تكلف له فضل على ما لم تسغ فيه
أصلا بل ما ساغت فيه ولا بد من اجتماعها لهذا الساغ اعلى من الكل لان وجه تعدده يتشبه في
وجه وحدته في التضام والتلاصق ولا يبعد ان يقصد تشبيه المركب بالمركب والاجزا بالاجزا في اطلاق
واحد لانه اذا جاز باداة واحدة تشبيهات الاجزا المتعددة فليجز مع تلك تشبيه الهيئة بالهيئة
ايضا واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من
زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاه الجيلي
بحار الوحشي انثى مشقوق الشفة والهوافر نائب على راسه شجرتا عضاه والفرق بين المركب
احوج شئ الى التامل ولهذا قال صاحب المفتاح وهذا اي الفرق بين تشبيه المفرد بالمفرد
وتشبيه المركب بالمركب لمن له فضل احتياج الى سلامة الطبع وصفا القريحة فليس للحاكم في تعيين
البابين اذ الا التبس احدهما بالاخر سوى ذلك ولولا اشتباه المقيد بالمركب لما كان الاشتباه بين البابين
بتلك المثابة وكفى شاهدا في شدة الالتباس وقوع الاختلاف بين المصنف والمفتاح حيث جعل
المفتاح تشبيه الشاه الجيلي تشبيه المفرد بالمفرد والمصنف جعله من تشبيه المفرد بالمركب وانه ليشتبه
المفتاح تشبيه المفرد بالمركب وبالعكس مع كثرة امثلتها فكانه جعل المركب في الصورتين مقيدا
قال الشارح وكان ما ذكره المصنف اقرب واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي
تعصبا في القاموس تعصبت في المسيلة بلغت الاية فالتقدير نظر بكما وفي الاساس تعصبته
بلغت قفاه ترابا وجوه الارض قابلين تعجبا كيف تصور مضارع التصوير مجهول يقال صوره

فتصور

فتصور والشارح جعله مضارعا محذوف الياء اي كيف تتصور ترى نهارا مشمسا من اشمس
صار ذا شمس اي لم يستو رها عيم قد شابه اي خالط النهار زهر كمقر جمع زهرة كالكثرة وبركه
الزبي كمدي جمع ربوة كرحمة خصها لانها اضر واخضر ولانها المقصودة بالنظر كذا قاله
الشارح في المختصر ويكن ان يقال خصه لانه يخالطه الشمس في أوطلوعه ويشتبه اول النهار
بالليل الممطر اظهر لان نور الشمس فيه اضعف فكانما هو اي ذلك النهار مقمر اي ليل ذو قمر في
القاموس المقمر والمقمرة ليلة فيها القمر فليس الكلام في تقدير الموصوف حتى يرد قول
الشارح فيه تسامح بنا على انه في تقدير ليل مقمر فيه شابة تركب على ما وجهه السيد السند
والتسامح توجيه احر وهو ان التشبيه في البيت لا يخلو عن تسامح اذ شبه النهار المشمس لان الضمير
المشبه به راجع اليه والمقصود تشبيه الهيئة شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات
فتقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين ولا يناسب التقسيمات الاخر لانها
كانت تقسيما للتشبيه واحدا وهذا تقسيمات للتشبيهات المتعددة اذ لا يتعدد طرف تشبيه واحد
وايضا ليس من وظايف البيان بل هو من افراد اللف والنشر الذي من الصنايع البديعية وكان
وجه التعرض له ان الملفوف ربما يشتبه بالتبس بتشبيه مركب لمركب وبعبته تتعرض للفروق
وان لا التباس فيه ولا يخفى ان الملفوف والفروق لا يختص بالطرف بل يجري في الوجه ايضا ان
تعدد طرفاه اي كل من طرفيه فاما ملفوف قال المصنف وتبعه الشارح وهو ان يوتى بمتعدد
اولا ثم بالمشبه بها هذا او هو قاصر ويجب ان يقال او بالعكس ليلا يخرج نحو كالعناب والحشف
البالي قلوب الطير رطبا ويابسا قال الشارح المراد اعم من الاتيان بطريق العطف او غيره
وكانه اراد به مثل قولنا لا فرق من زيد وعمرو اذ اريد تشبيه احدهما بالشمس والاخر بالقمر بقرينة
كقوله اي قول امري القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير
اسم جمع للطاير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها هو عش الطاير وان لم يكن فيه
العناب هو كرمان والحشف هو كمنزل ردء التمر او الضعيف الذي لا نوى له او اليابس الفاسد
وكفلس الحر اليابس لبالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها
بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعها هيئة مخصوصة يقصد بها ويقصد تشبيهها قال الشيخ وفضيلة
في اختصاص اللفظ وحسن الترتيب لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه هذا ولا يذهب عليك
انه لا طائل في النشر على ترتيب اللف ومعروف كقوله اي قول المرقش الاكبر وهو عمرو بن سعد
المرقش الاصغر عمرو بن حرملة النشر اي نشر تلك المناور ايحتها مسك والوجوه
دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان فالاضافة بيانية عنم هو شجر احمر لين يشبه به
بنان الجواري كذا في الصحاح وان تعدد طرفه الاول قال اعني المشبه تشبيه التسوية
لانه سوي بين المشبهين كقوله صدغ هو بالضم ما بين الاذن والعين والشعر المتدلي على
هذا الموضع والمراد هو الثاني للحبيب وحالي وكانه اراد احوالي فيصح انه والصدغ كالليالي

كل شعر من الصدغ كليل وكل حال له كليل الصراح الثاني • وثغره في صفاء وادمعي كالليالي وصف
ومعه بالصفا ينبيء عن كثرة بكايه لانه اذا كثر جريان ما المنبع يصفو عن الكدر لانه يغسل المنبع
ويدفع عنه الكدورات التي تمتزج بالماء بخلاف ما اذا اجري احيانا فانه يكون مكدرا بالكدورات
المنبع وان تعدد طرفه الثاني قال اعني المشبه به فتشبيه الجمع لانه يجمع للمشبه وجوه
تشبيه او يجمع له امور امشبهات بها كقوله اي قول البحتري • بانت بدا بالي حتى الصباح • أعيد
محذول مكان الوشاح • الاعيد الناعم البدن وتذكير بانت وندبا واعيد يدل على ان الكلام
في مذكر ومكان الوشاح يدل على انها محبوبة في القاموس الوشاح بالضم والكسر قلادة تان من لولو
وجوهر منظومان تخالف بينهما معطوف احدها على الاخر او ديباج عريض مرصع بالجوهر تشده المراة
بين عاتقها وكشحها كانما يبتسم بسم كضرب وابتسم وتبسم وهو اقل الضحك واحسنه
عن لولو منضد اي منظوم او برد بحيث لم يصفه بالمنظم لان الذهن يساق اليه اواقاح جمع
اقحوان بالضم كالقحوان وهو البابونج قال في الصحاح جمع على اقاحي بحذف الالف والنون وقد
لا تشدد الياء هذا فهمزة اقاح مفتوحة وما اشتهر من كسرها سوسنه ثغره ثلاثة اشياء الا انه
او ردكلمة او تنبيها على ان كلا مشبه به على حده وكلمة او للتسوية لا للابهام حتى يرد انه ينبغي الواو
ويوجه بانه بمعنى الواو وكيف يجعل بمعنى الواو وهو احسن من الواو وخلوه عن وصمة ابهام جعل المجموع
مشبها به قال الشارح شبه ثغره بثلاثة اشياء ثم اعترض بانه قد يكون من باب التشبيه نظرا لان المشبه
أعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الان لفظ كانما يدل على انه تشبيه اقول اولا هذا تشبيه
تبسمه بثلاث تشبيهات والمشبه مقصود في الكلام لانه في معنى انه يبسم بسما كبسم عن هذا او
ذاك او ذلك وثانيا ان تشبيه الثغر بثلاثة اشياء ضمني لان تشبيه البسم بالبسم عن احد الثلاثة
يستلزم تشبيه الثغر باحدها وما مثل به التشبيه لمتعدد حيث لم يقل كالخمر بل
وعن برد • وعن اقاح وعن طلع وعن حبب • قال الشارح شبه ثغره بخمسة ثم قال فيكونه
من باب التشبيه نظرا لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا اقول التقدير بثغر اي
يضحك ضحكا حسنا عن مثل لولو البيت فالمشبه مقدر في نظر الكلام وانما لم يجعل استعارة
مغنية عن التقدير لان استعارة امور منافية لشيء واحد في كلام واحد دعوى ثبوت امور متنافية
لشيء واحد فلا يقدم عليه عاقل بخلاف التشبيه بالامور المتنافية وباعتبار وجهه عطف
على قوله باعتبار الطرفين يعني باعتبار وجهه له ثلاث تقسيمات اوليات الاول هو تمثيل وغير
تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد فصرح بالاول بقوله اما تمثيل
او غير تمثيل ولا يرد انه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه ويشهد لذلك
كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه واخص منه وما هو
بنفي القسم المعين لاعم والقسم ما هو اخص فلا اشكال وبهذا اندفع ايضا ان تقريره بقوله
وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس بحزوج بعض افراد التمثيل عنه ولا يرد انه يشمل ما وجهه
مركب حسي فلا يطرد لان الشيخ قيده في اسرار البلاغة بكونه عقليا حيث قال التمثيل التشبيه

المنتزع

المنتزع من امور واذ لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيلا
او ضرب مثل واذا كان عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الامر مثلا لكذا
يقال ضرب الثور مثلا للقوان والحيوة للعلم هذا الا ما قال السيد السند في شرح المفتاح ان
هذا الفيد من قبل الشيخ لا ناما امكن لا تثبت مخالفة بين الجمهور والشيخ بل لان الشيخ فسره
بالتشبيه المنتزع من امور ثم بنى عليه ان لفظ التمثيل لا يجوز اطلاقه على الحسي مطلقا ويجوز
اطلاقه على العقلي مطلقا ولا يخفى على الذوق السليم ان الشيخ فرق بين كون التمثيل بمعنى التشبيه
المنتزع من امور وبين التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه العقلي حيث جعل الاول معنى مقررا شايعا
والثاني ما قد يستعمل فيه بقوله جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه ثم اني اخاف ان يتخير في جعل عبارة
الشيخ فاسدة ان نتزعا ولا نواخذ في بسيط الكلام فاني لا افعله نرفعا فنقول يريد بقوله
اذ لم يكن التشبيه عقليا انه اذا لم يكن الكلام الدال على التشبيه فانه جاء هذا المعنى
حتى جعل البعض اطلاق اركان التشبيه على الطرفين والوجه والاداة من فروعه وحيث انه
قال بتضمن التشبيه اراد به المعنى المصدري وكذا بالتمثيل في قوله ان فيه تمثيلا فلا تشكل
عليك انه ينبغي ان يقول اذ لم يكن عقليا يقال له التشبيه ولا يطلق عليه التمثيل وكانه اراد
بضرب الامر مثلا استعارة الامر كامر وستعرف تعيينه ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه
بانه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع انه ليس بتمثيل اشار الى دفعه
بقوله ووجهه السكاكي اي المنتزع من متعدد بكونه غير حقيقي كما قيده بكونه منتزعا من
متعدد بكونه غير حقيقي كما قيده • بل لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي
وكان منتزعا من عدة امور رخص باسم التمثيل فقيد الوجه بقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد
وهذا الكلام مرمم في البين فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول وجه الدفع ان هذا القيد لم يثبت في غير
كلام السكاكي فجريا في التعريف موافقا للجمهور موافقا ولا يبعد ان يقال اوقع السكاكي فيه قول
الشيخ واذ لم يكن عقليا جاز ان يطلق اسم التمثيل عليه فحمل العقلي على ما هو مخترع العقل ومخترع
فقط بقرينة وجه عدول المصنف عن عبارة السكاكي من عدة امور على طبق عبارة الشيخ الى قوله
من متعدد كما نبه عليه في الايضاح حيث قال امرين او امور ظاهر كما في تشبيه مثل اليهود
بمثل الحمار فانه وجه الشبه هو جريان الانتفاع بالبغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف
مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم كذا ذكره الشارح وهو المطابق لكلام المفتاح
فمن قال مراد المفتاح بغير الحقيقي ما يقابل الاضافي فلم ينظر في كلام المفتاح ادنى نظر اما ان المراد
غير الحقيقي في كل من الطرفين او يكفي ان يكون كذلك في احد الطرفين فما لم يتضح لكن المتبادر
الاول لانه الفرد الكامل فليحمل عليه ما لم يصرف صارف وتقييد مثال التمثيل على بيان السكاكي
واطلاقه على بيان الجمهور حمل الشارح المحقق على ان جعل ما مر عبارة عن جميع امثلة ذكرت
لوجه الشبه المركب باقسامها من مركب الطرفين ومفرده او مختلفها وخالفه السيد السند بدعوى
ان التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى ان تقريبه بما وجه منتزع من متعدد ينبادر منه

المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو اجزاوه والا لقال مركب من متعدد
فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول نحو ما مر الا ما تركب طرفاه ونوره بان المصنف رد على
السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بان التمثيل يستلزم التركب المنافي
لاندراجه تحت الاستعارة التحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد وما في المخالفة غير سديدة
اما حديث المتبادر فسلم وانما اخترنا انتزاع على التركب ليعلم ان المدار على التركيب الاعتباري
والهيئة الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي وليتناول المركب من متعدد هو اجزاوه ومن متعدد
في الطرف وكذا استدراك المصنف على السكاكي ضعيف لان رد كون التمثيل على سبيل الاستعارة
كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص
التمثيل بمعنى التمثيل التشبيه بالوجه المركب باطرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز
المركب باللفظ المستعمل في ما شبه بمعناه الاصلي تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة في المفرد
فلو لم يخص التمثيل باطرفاه مركبان كيف يحترز به عنه فبين كلاميه تنافر للكن لا يوجب
ذلك فساد كلامه هناك بل ينبغي ان يحمل ما سيأتي على ان الاحتراز بارادة تشبيه تمثيل خاص
اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بقيد والفصل بالتخصيص
اولى من الجنس اذ لو قيل لو كان التمثيل مخصوصا باطرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب
باستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبه معناه لمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق ان التشبيه
بهذا الوجه يجيء لمفرد بمركب **واما غير تمثيل وهو بخلافه** وهو ما لا يكون منتزعا عن متعدد عند
غير السكاكي ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وهو ما لم ينتزع من متعدد او كان
وصفا حقيقيا والمراد بالوصف الحقيقي ما يكون ما انتزع عنه اوصافا حقيقية والا فالهيئة
الانتزاعية امر اعتباري وجود له وهذا اولى من جعل وهو خلافه بيانا لغير التمثيل على المذهبين
مما تفيده عبارة الشارح لانه يحوج الى تكلفات بعيدة من جعل ضمير خلافه الى ما يطلق عليه
التمثيل وجعل غير تمثيل بمعنى ما يطلق عليه غير تمثيل بل جعل قوله اما تمثيل ايضا شارعا لتوزيع
يجعل كل ما يستفاد من قوله وهو خلافه لاحد معنيين غير التمثيل ولما فرغ من التقسيم الاول
شرع في التقسيم الثاني بقوله **وايضا التشبيه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه** ولما لا يتبعه
ولما كان للمجمل تقسيمان عمته بهما وفصل بينه وبين قسيمه والانسب بمقام التعليم تقديم
المفصل لانه وجودي ولانه يندفع به طول الفصل بين القسمين بتقديمه وكانه نظر الى ان
المجمل اجمل **فمنه اي فمن المجمل ظاهر يفهم منه** اي يفهم من وجهه **كل احد نحو زيد اسد**
ومنه خفي لا يدركه اي لا يدرك وجهه **الا الخاصة** سواء ادركه بالبديهة او بالتامل هذا
فالتقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفي تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح كونه تفصيلا
للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبا باه كون قوله وايضا منه تقسيما للتشبيه قطعا وان يلاميه
ان ما ذكر عقيب القسم الثاني من قوله وقد يتباين بذكر ما يتبعه فكانه تفصيل للوجه وكلام فيه
كقول بعضهم هي الانارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع الكامل

وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وابنى العوارس قالت حين سئلت ايهم افضل **هم كالحلقة المفرغة**
لا يدري ابن طرفاها كذا ذكره جار الله وقال الشيخ عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب
للحجاج لما سال عنهم ابقمر انجداي اشجع ولا تانى بينهما بل هما مجتمعان على الصدق تواردا او بطريق
اخذ المتاخر عن المتقدم ولا يخفى ان المراد بالخفي في ذاته فلا يخرجه عن الخفاء عروض ما يوجب
ظهوره كما في هذا الكلام فان وصف الحلقة اظهر وجه الشبه فلا اختصاص لهذا التقسيم
بالمجمل بل يجري في المفصل ايضا ايضا وكانه خصه به للتنبيه على انه مع خفاء التشبيه تحذف الوجه
والمراد بطرفاها طرفاها الاعلى والاسفل اللايمان للافضل والادنى واذ المر يعلم الادنى والاعلى
لم يعلم الوسط **وايضا** جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه تقديره تقسيم للمجمل ايضا
اي عاد عودا وفائدته التنبيه على انها استيناف تقسيم للمجمل وليس تقسيما للخفي اذ ذكر الوصف
المشعر بوجه المشبه انسب بالخفي ومنه يعلم ان المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف واما
ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اما واما للاشعار بانه من تقسيمات المجمل دون مطلق الشبه
اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه ان لا حصر فيما ذكره اذ يحتمل قسم اخر هو ما ذكر
فيه وصف المشبه فقط فاذ الريان باداة الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الطرف به في كلامهم
ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المفصل وكانه لم يتعرض له لانه لم يوجد اذ لا معنى لا راد ما يشعر
بوجه الشبه مع ذكره اولان ذكره في المجمل لدفع توهم انه ليس التقسيم مجملا مع ما يشعر بالوجه ولاداعي
لذكره في المفصل **منه** اي من المجمل **ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين** اي وصف يذكر له
من حيث انه طرف وهو وصف يشعر بوجه الشبه فخرج منه زيد الفاضل اسد لان زيدا لا يشتبه
له الفضل من حيث انه مشبه بالاسد وباذكرنا حققنا ان نقول هكذا ينبغي ان يفهم لا لجر وما ذكر
الشارح ان المراد بالوصف وصف يشعر بالوجه ثم قال هكذا ينبغي ان يفهم وانما قدم العدي
وهو ما لم يذكر الى اخره على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي
في المصرف مع ان حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصلة بينها ولو بالمتلم
ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده لم يذكر مثاله لانه ذكر انفا ما هو مثال له **ومنه ما ذكر**
فيه وصفهما اي وصف المشبه والمشبه به كليهما **كقوله** اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل

ستصبح العيس بي والليل عندفتي ... كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب

العيس بالكسر الابل البيض تخالط بياضها شقرة وهي اعيس وهي عيسا اي سيد خلي الابل والسير
في الليل صباحا عند فتي **صرفت عنه** اي اعرضت عنه **فلم تصرف** من حد ضرب **مواهبه عني**
وعاوده ظني فلم تخب كالغيث هو المطر والذي عرضه بريد **ان جئته وفاك ريقه**
اي اوله اي افضله والموافاة الاتيان **وان ترحلت عنه** لح الالحاح الخصومة **في الطلب** وصف
الفتى بكثرة المواهب اعرضت عنه اولم تعرض والعبث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اي الافاضة في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال
والاعراض **واما مفصل عديل اما مجمل وهو ما ذكر وجهه** لما كان في هذا التصريح تسامح بجعل ما ذكر

ما يستتبع وجهه فكان الوجه داخلا فيما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح سببا على تسامح اخر نبه على هذا
التسامح وعلى منشايه اخراجا للتعريف عن الابهام الذي هو غاية بعيده عن الاتقان والاحكام
فقال وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه اي وجه الشبه مكانه والشارح جعل هذا اشارة
الى التقسيم بعد التعريف يعني المفصل قسمان ماذكر فيه وجه الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه
الشبه حقيقة وماذكر فيه وجه الشبه تسامحا كقولهم للكلام الفصيح اي الفصيح وكلام المفتاح فيه
كالصريح او البليغ والثاني هو الاشبه لانه احق بالتشبيه بالعسل هو كالعسل في الحلاوة وشاع هذا
التسامح الى ان صار لحقيقة مهجورة حتى لو قيل الكلام الفصيح كالعسل لا يفهم القصد الى ان مثل
العسل في ميل الطبع اليه ولا جعل المقدر ذلك بل لو سئل عن وجه الشبه لاجاب الا بالحلاوة
فان الجامع فيه لازمها وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص
المعطوفات ولا يبعد ان يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخييل كما في تشبيه
السنه بالتجم والبدعة بالظلمة قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه في وصف
اعتباري كميل الطبع وازالة المحاب ويشبه ان يكون قولهم التحقيق في وجه حيث التشبه قسموه الى
حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا ويحتمل ان يكون قصده ان
تسامحهم شيء من تسامح البلغاء من وضع المستتبع مكان وجه الشبه فيقولون الكلام البليغ كالعسل
في الحلاوة وزيد كالغراب في سواده اي سواد الغراب او هو اوزيد وقد يقال زيد كالغراب في سوادهما
فلما وضع البلغا المعنى الملزوم لوجه الشبه الكلي مكانه نزل علم البيان الكلي الذي هو وجه الشبه
منزلة جزئياته فقسموه الى حسي وعقلي ويحتمل ان يكون قصده الى ان تسامحهم الاول من قبيل
هذا التسامح من تنزيل غير وجه الشبه منزلته فانهم نزلوا الجزئية منزلة وجه الشبه الكلي فقسموه
الى الحسي والعقلي والشارح العلامة جرى على الاول لكن لم يبلغ في تحقيقه مسلك السداد والشارح
اعتمد على الثاني لكن لم يات في بيانه بما عليه الاعتماد ومن الله الاهتداء والرشاد ولا يخفى عليك انه
نشا من هذا التسامح ايضا التسامح في عد هذا التشبيه مفصلا والتسامح في التعريف على ما عرفت
بقي هنا بحث وهو ان ذكر الحلاوة في مقام ميل الطبع من قبيل ذكر الملزوم واراده اللازم
وسلوك طريق المجاز ليس تسامحا وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب
مبتذل اي غير مصون من احد بل يعطى لكل احد وينال بمجرد توجهه والابتذال عدم الصيانة
وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي
اي ظاهر الراي فان جعل من بدا يبدو فالامر ظاهر لفظا ومعنى وان جعل من بدا مهموزا فوجهه حذف
الهمزة ابقا قلبت يا لانكسار ما قبلها ذكره القاضي في تفسير قوله تعالى بادي الراي في سورة هود
ووجه جعل اول الراي ظاهره تنزيل اول الراي منزلة ظاهر الشيء الذي يبدو اولا ولكان
يجعله حينئذ بمعنى اول لامرونك ان تهمزه كما في قراءة من قرا بادي الراي بالهمزة وجعل القاضي
تقديره في الاية وقت حدوث بادي الراي على حذف مضافين ولك ان تجعله ظرفا تنزيليا فيه
فيستغني عن حذف المضاف ولا ينتقض التعريف بتشبيه بكون المشبه به لازما ذهنيا للمشبه

لانه ليس انتقالا

لانه ليس انتقالا للظهور وجهه في بادي الراي وقوله لظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه
ان يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به
من غير تدقيق نظر والتفات النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف باظهر وجهه في بادي
الراي لانه يتبادر منه الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفي في الابتذال بل لا بد ان
يكون انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه مجرد ملاحظة المشبه اما لكونه امرا جليا
لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل وذلك لان التفصيل تحليل امر مجمل او
جمع امور مجملة وبالجملة الجملة اسبق الى النفس ولان النفس مجبولة على ادراك المجمل وحفظ الجمل
حتى ان التفصيل لانه خروج عن حيلتها ولان المجمل احب عندها لانه الذي يبقى لها بعد التفصيل
فكان التحصيل وسيلة الى تحصيل مجمل على ما ينبغي الا ترى ان التعريفات التي هي تفاصيل وسايل
معرفات هي مجملات حتى اذا حصل المجمل اعرض النفس عن التعريف والتفصيل هناك ما خطر بالبال
في تفصيل هذا الاجمال ولعله اجمل مما ذكره الشارح المحقق في شرح هذا المقام حيث قال
الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث
انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء اخر فلهذا كان العام اعرف
من الخاص على ان في قوله كان العام اعرف من الخاص نظرا لان العام ربما يكون مفصلا كالجسم
النامي الحساس المتحرك بالارادة والخاص مجملا كالانسان وقال المصنف الا ترى ان الرؤية لا تحصل
في اول امرها الى الوصف على التفصيل لكن على الجملة ثم على التفصيل ولذلك قيل النظرة الاولى
حمقاء وفلان لم ينعم النظر وكذا سائر الحواس فانه يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم في المرة
الثانية ما لم يدرك في الاولى وفيه بحث ولم ذلك لان ذلك ليس للاجمال فان الاجمال بعد التفصيل
في غاية المتانة بل لانه لا اتقان في النظرة الاولى ولا يحصل احكام النظر بها لقلة اعماله او قيل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه
والمشبه به بقيد فقط لكن لا يساعده المثال او بجعل التردد لمنع الخلو كتشبيه الجمرة الصغيرة
بالكوز في المقدار والشكل اذا اعتبر التركيب واما اذا لم يعتبر فهو ايضا امر جلي يشهد له
ما سيأتي من انه كلما كان التركيب من امور اكثر كان التشبيه ابعد حيث لم يقل كلما كان التعدد
اكثر كان التشبيه ابعد وفيه بحث لان الظاهر ان تعدد وجه الشبه ايضا من اسباب البعد والغرابة
ويرد ان للجمرة الصغيرة كثير الحضور مطلقا في الذهن فاوجه لجعله مما غلب حضوره عند حضور
المشبه به لا مطلقا والجواب ان كلا من الجمرة والشمس مما يغلب حضور الكوز والمراة عند حضوره فيصح
التمثيل لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه بايهما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة
على سبيل الاتفاق وهذا اما لا ضائر فيه او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه لتكرره
على الحسن او ليكونه لازما لما يتكرر على الحسن او عبر ذلك كالشمس بالمراة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان الشبه تحصيلا لكن المراة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة
كل من القرب والتكرر التفصيلي الاحضار الاوضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيلي

واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل **وهو بخلافه** اي بخلاف القريب اي ما لا ينتقل فيه في بادي النظر من المشبه الى المشبه به **لعدم الظهور** المعهود وهو الظهور في بادي الراي سواء انتقل فيه في المشبه الى المشبه به في بادي الراي في كون المشبه به لازما ذهنيا للظهور او لا ينتقل منه اليه كذلك اصلا والمصنف فسر قوله وهو بخلافه بانه ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر وافقه الشارح وبرد عليه التشبيه القريب الذي المشبه به فيه لازم ذهني للمشبه الا ان يتكلف فتامل **اما الكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمراة** في كف الاشل فان وجه التشبيه فيه هيئة منتزعة من كثرة تفصيل كما سبق **او ندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه** قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتركه لبعد المناسبة **كما مر** من تشبيه البنفسج بنار الكبريت **واما مطلقا لكونه وهميا** كالسهاب الاعوال **او مركبا خياليا** كالاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد **او عقليا** عطف على قوله خياليا والا لاكتفى به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه لطيف دقيق والظاهر ان المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادر الحضور كما مر متعلق بقوله مطلقا وتمثيل له بجميع اقسامه السابقة ولا يخفى ان كلامه هذا يدل على ان ندور حضور المشبه به مطلقا والغريب البعيد ما يكون وجهه خفيا لكثرة تفصيله او لتفصيل مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه او مطلقا **او لقلة تكرره على الحس** او عدم تكرره عليه او عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكرسي ودار الثواب والعقاب واستغنى بذكر قلة التكرر عنها لانها اولى بعلية الندور مطلقا ولك ان تجعل قلة التكرر كناية عن عدم كثرته وتجعل النفي شاملا للجميع **كقوله والشمس كالمراة** في كف الاشل لم يقل كما مر كما في نظايره لان ما مر كثير قيل لتبس ولا يحصل ما هو المقصود من التمثيل وهو التوضيح والفرق بينه وبين نظايره ان ما مر مثل به نظايره فيما سبق بعنوان ذكره هنا بخلافه فان مثاله فيما مر لم يكن لقلة التكرر بل لاعتبارات احروانما كان ندور المشبه به سببا لخفا وجه الشبه لانه فرع الطرفين والجامع بينهما فتعقله بعد تعقل الطرفين كذا في الشرح فان قلت ما سبق من ان ظهور الوجه في بادي الراي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي ان يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به وبنا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه به الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي **فالغرابة فيه** اي في المثال المذكور **من وجهين** كثرة التفصيل وندور حضور المشبه مطلقا لقلة تكرره على الحس والمقصود منه التنبيه على ان التردد فيما بين الاسباب لمنع الخلو فلا مانع من الاجتماع **والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف وينتزع** ذلك النظر **على وجوه اعرفها** اي اشهر الوجوه واغلبها تنقسم الى قسمين **احدهما ان تاخذ بعض الاخطته وتدع بعضا** لا بمعنى ان تسقطه عن النظر وتعرض عنه بالكلية كما لا يخفى فلا يكون المعتبر في التشبيه الا البعض الماخوذ فان كان واحدا فيكون شبه وجه واحد لا تفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه امورا نظر فيها واعتبر الجميع ويكون ملاحظة

ما ترکنه كالعدم في باب التشبيه بل معنى ان نعتبر عدمه ونجعله داخلا في وجه الشبه ونجعل الوجه هيئة ملتيمة من وجود بعض وعدم بعض فان قلت فاذا كان المشبه به مما لا يعدم فيه ذلك الوصف فكيف يشبه به في الهيئة الملتيمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اضافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امرا نظر فيه في اكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم لذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادي الراي ومبنى بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعتماد ولذا قدمه **كما في قوله** اي قول امري القيس **جلت رد بنيا** اي رمحا رد بنيا نسبة الى رد بن وقناة ردينية وردينة امراة السمهري زعموا انها رمح كانا يقومان الثقاف فصار فيقال رمح ردبني وقناة ردينية ورمح سمهري وقناة سمهرية **كان سنانه سنا** اضوا البرق واللهب **لهب** كالفرس والفعل اشتعال النار اذا خلص من الدخان كذا في القاموس فحينئذ يلغو قوله لم يتصل بدخان وفي حواشي السيد السند انه شعلة نار يعلوها دخان **لم يتصل بدخان** فقد اخذ السنان مجردا عن الدخان لانه يقدح في التشبيه المقصود ولا يتم وجه الشبه بدون اعتبار عدمه ونقل عن ابي الحسن ان هذا من تشبيه الشيء بالشيء صورة ولونا وحركة وهيئة ونحن نقول يحتمل التشبيه في كثرة التاثير وسرعته ايضا ومن غرابة التشبيه ولطفه هنا ان يعتبر كون السنان متصلا بالحشب ككون اللهب كذلك في الاغلب **والثاني ان تعتبر لجميع كما مر من تشبيه الثريا** والشيخ جعل اقسام الاعرف الاغلب ثلثة ثالثها ان ينظر الى خاصة الحس كما في عين الديك حيث يشبهها بسقط من النار فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس في كل حمرة شرقال انما جعلت هذه القسمة في التفصيل الموضوعة على الاغلب الاعرف لان دقايق التفصيل لا تكاد تضبط وكان الوصف قد لعنه ولم ينظم المثال في سلك تقسيم الاعرف لما راه مكسورا بالقسمين المذكورين **وكل ما كان التشبيه من امور اكثر كان التشبيه ابعد** لكون تفاصيله اكثر فلو قال وكلما كان التفصيل اكثر كان اوضح واخصر ومن العلم في ذلك قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها **والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب** لم يقل منه لان الظاهر من الضمير عوده الى ما كان تركيبه من امور كثيرة فلهذا اضرب عنه الى الظاهر فان قلت البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمتكلم والتشبيه ليس شيا منهما فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا وفرب ما كان الخطاب مع مخاطب يستدعي تشبيها قريبا فلا يكون الغريب بليغا قلت المراد بالتشبيه البليغ ما يكون صاحبه بليغا معدودا من البلغا يعني التشبيه المخصوص بالبليغ المعتبر عنده الغريب البعيد دون القريب المبتذل او البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وكلاهما تكلف لكن لا بد منه ومن قولهم المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح **لغرابته** لا الى حد لحقا المردود المعدود في التعقيد والمعاني الغريبة او على رتبة لعدم خسة الشركما فيه

شريف يبرز في معرض الخسيس لخشة الشركافيه **ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ** حتى انه يضرب لما يتصل اليه بعد الطلب ببرد الماء على الظماء لانتافي بينه وبين ما يستعلونه من ان حصول نعمة غير مترقبة الذ فان الطلب لاينافي الحصول الغير المترقب فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه او من غير موضع يطلب منه ويترقب منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترقب فقد بلغ الدرجة العليا من اللذة **وقد يتصرف في التشبيه الغريب بما يجعله غريبا** قال وهو على وجوه منها ان يكون **كقوله** يعني في ان تجعل التشبيه مبنيا على اثبات امر للمشبه به ليس له كعدم الحيا للشمس في هذا البيت **ليربق هذا الوجه شمس نهارنا** اي لم يرو لم يبصره **الا بوجه ليس فيه حيا** لا رونية عظيم القدر بعد النجاوز عن حد الاب خلاف الحيا كالشمس قد تجاوز حدها في دعوى المشابهة فالتشبيه ضمني وممكي وجوز الشارح كون ملقى لمعنى عارض اي ليربعارض هذا الوجه شمس نهارنا فيكون التشبيه صريحا ويكون الملاقاة مبنية عن التشبيه وفي البيت وجوه اخر لا يبعد ان تجعل مرجحة للغرابة احدها جعل التشبيه مقلوبا وهو نحو التشبيه عن الابتذال والغرابة وثانيها جعل التشبيه مكنيا وضمنيا وثالثها ما تضمنه جعل التشبيه ضمنيا من ان الشاعر مستحيي من بيان دعوى مشابهته للشمس صريحا فيجعله مكنيا ولو جعل هذا الوجه فاعل لربق اشارة الى الشمس وشمس نهارنا كناية عن الممدوح مفعولا به لقوله لربق لكان فيه تصرف في غاية اللطف حيث عزل للشمس عن كونه شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار امرا مقررا ومثله قول الاخر ان السحاب لستحيي اذا نظرت الي يديك فقايسه بما فيها ومن لطايف هذا التشبيه ان اثبات الحيا للسحاب يستتبع كون المطر عرق وجه السحاب لان الحيا يوجب عرق الوجه واسكاب قطرات العرق ومنها ما يكون مثل **قوله** يعني في تعيين التشبيه بما يعرض تعليقا صريحا او غير صريح نحو هو بدر كن يمكن الارض من **عزماته** جمع عزمه للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع القطع عليه **مثل النجوم ثواقبا** من ثقبه بمعنى خرقه اي نوافذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة وينفذ فيها قال الشارح اي لواما وكانه جعله من ثقبة النار اي اتقدت **لو لم يكن للثاقبات افول** اي غروب **وسمي هذا** التشبيه **التشبيه المشروط** وهو التشبيه الذي يقيد فيه المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي او مختلف يدل عليه بصريح اللفظ او ببيان الكلام ومنها ما يكون لجمع التشبيهات كقوله ببين في دعوى قلة المشابهة وبيان كون المشبه به في الدرجات العالية ومتباعدا عن المشبه في طلعة البدر شيء من محاسنها وللقضيب نصيب من تثنيها اي من تمايلها وتعطفها ومنها ما يكون لجمع التشبيهات كقوله كانما يبتسم البيت **باعتبار اداته اما موكد وهو ما حذف اداته** في جعل زيد في جواب من قال يشبه الشمس اي يشبهها زيد تشبيها موكدا نظرا ان حذف الاداة على هذا الوجه لا يشعر بان المشبه عين المشبه به فالوجه ان يفرق بين الحذف والتقدير وتجعل الحذف كناية عن الترك بالكلية بحيث لا تكون مقدرة في نظم الكلام وتجعل الكلام خلوا عنها مشعرا بان المشبه عين المشبه به في الواقع بحسب الظاهر

فعلى هذا اذا كان **مثل وهي تمر مر السحاب** في تقدير مثل مر السحاب بالقرينة تشبيه مرسل ومبرهن اذ مرور الجمال عين السحاب تشبيه موكد فاعرفه فانه من عوارف القياض وازهار روضة من الرياض • التي لا يفتح بابها الا للعارف المرتاض • اهداه لكن خاليا عن ثوب طمع الاعراض والاغراض • **ومنه** اي فرع من هذا المثال فشبه بكلمة منه على التفاوت بينهما بان المشبه به وضع في الاول موضع اداة التشبيه وهنا لم يوضع موضعه بل بعد الحذف نقل عن مكانه وجعل مضافا الى المشبه او نقول في الاول لكن يمكن تقدير اداة التشبيه وفي الثاني بحيث لا يمكن اذ لا يصح ان يقال مثل لجين الماء وجعل منه لتعيين من التشبيه المؤكد اي بعض منه كما ذهب اليه الشارح لا يفيد التفاوت بين المثالين افادة واضحة فاحفظه واعتبر به امثاله **نحو الريح تعبث بالغصون** اي تميلها ميلا رفيقا لا عنيفا ففيه مدح الريح بالاعتدال وهو الريح المطلوب كما جاء في خبر الاثار انه صلى الله عليه وسلم اذا اراد ريحا كان يقول اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا والواو حالية **وقد جرى** اما عطف حال على حال واما تعقيب حال لحال مترادفة او متداخلة **ذهب الاصيل** اي ذهب وقت الاصيل اي الوقت بعد العصر وهو شعاع الشمس فيه لانه مصفر ويوصف بالاصفرار فالذهب بمعنى شعاع الشمس بقرينة الاضافة الى الاصيل فجعله من قبيل لجين الماء كما نقله الشارح لاختفا لجين الماء ذهب الاصيل الجاري عليه لكنه موهما بها فكن متيقظا فان خطابنا مع اليقظان لا مع الغسان **على لجين الماء** اصله ماء كالجين وهو المقصود به بالتمثيل والجين هو الفضة الخالصة يشبه بها الماء في البياض والصفا **او مرسل** قسيم للموكد **وهو بخلافه** وهو ما قصد اداته لفظا او تقديرا لعدم تقييده بالتاكيد المستفاد من اجزاء المشبه به على المشبه فان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تاكيد التشبيه فكيف يجعل مرسلا قلت اعتبر في الموكد والمرسل التاكيد بالنظر الى نفس اركان التشبيه مع قطع النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه **كما مر** من الامثلة المذكورة للتشبيه المذكور فيها اداته ولكان تريد جميع ما مر من الامثلة من اول الكتاب الى هنا فانها تشبيه القاعدة بالجزئي في تذكر اداة التشبيه ارجو منك التحسين في هذا التوجيه • والا فان لا تقصد في بالتشويه • كما هو ثمرة التقليد وينتجه الابتلا بالقيد الشديد والتشبيه **باعتبار الغرض** ينقسم الى قسمين لانه **اما مقبول وهو الوافي بادائه** اي الغرض **كان يكون المشبه به اعرف شيء** الاولى اعرف الطرفين **بوجه التشبيه في بيان الحال او اتم حالا شيء** الاولى اوانما الظاهر الواو وقد مر فيه اي وجه الشبه **اي في الحاق الناقص بالكامل** وفي التقرير ايضا **او مسلم للحكم فيه معروفه عند المخاطب** ينبغي تقييد قسمته ايضا به كما لا يخفى فلو اخره عن قوله في بيان الامكان لامكن تعلقه بالاقسام الثلثة من غير بعد **في بيان الامكان** ينبغي ان يكون كونه مسلم الامكان معروفه كافيا واعلم ان صاحب المفتاح جعل هذا الحكم مشتركا بين الامكان والتزيين والتشويه والحق معه فلا وجه للعدول نعم هل تجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه في التزيين والتشويه فيه تردد نشا من ان وجه الشبه هل هو الوصف الحسن او القبح او مطلق الوصف

قوله الاولى اعرف الطرفين اي المشبه والمشبه به وهو ظاهر وقوله الاولى اوانم اتمهما فيه ان الاولى اوانم حالهما ثم قوله الظاهر الواو مبني على كون الاولى اوانم فانه ح كيف واحد مع الاول اما اذا كان الاولى اوانم حال كل منهما كما هو الظاهر فلعل وجه الاجراء بالواو هو هذا فتامل كتبه

فعلي الاول نعم وعلي الثاني لا **او مردود وهو بخلافه** والتسمية بالمودود والمقبول نظرا الوجه الشبه فقط بمجرد اصطلاح والا فكما اتفق شرطا من شرائط المشبه باعتبار الوجه او الطرف فرد ورد ولكن يبعد الاصطلاح علي جعل فاقت شرطا الوجه او الطرف مقبولا لافادة الغرض بها الا ان يقال الوفا بالغرض لا بوجه بد ون اجتماع شرائط التشبيه مطلقا **فصل** جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحث لانه لا يخص الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل باعتبار كل من الطرفين والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه علي التقسيم بحسب الغرض مع انه لا مدخل للغرض فيه لان شرة مناسبته بالاستعارة في تضمنه المبالغة هي التشبيه دعت الي ان لا ينفصل بينه وبين الاستعارة بما امكن وخص البيان بالقوة وعدمها باعتبار ذكر الاركان وتركها لان القوة باعتبار قوة المشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالسرحان وباعتبار الاداة نحو كان زيدا اسد فان فيه مبالغة ليست في زيد كالاسد لانه يتولد ان زيدا الاسد ولهذا ترى بعض ابهة النحو يقول كان زيدا اسد يعني ان زيدا الاسد وكان مركبة من ان المكسورة وكاف التشبيه الداخل علي خبرها وباعتبار وجه المشبه نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه اقوي من قولنا في الشجاعة يستوي فيها العامة والخاصة ونخرج عن عهدتها عارف متن اللغة والنحو انما المتعلق بقوتنا القوة الحاصلة باعتبار حذف بعض الاركان فلهذا خص بالبيان لكن لا بد من تحقيق معني حذف شبط عليه قوة المبالغة فانه اختفي في جلباب بيان المفتاح ولم ينكشف في نور المصباح الي طلوع هذا الاصباح حتي ظن به ان المراد به ما يقابل الذكر وليس بذاك فان المسافة بين الملفوظ به والمقدر في نظم الكلام في قوة الافادة قليلة فدحكم به المفتاح في اثناء هذا البحث ولذا شاع التقدير بل شاع في مقام الافادة فلا فرق عاقل بين قولنا زيد كالاسد في الشجاعة وبين قولنا زيد في جواب من يقول من يشبه اسدا في الشجاعة في قوة المبالغة او بين قولنا اسدا في جواب من يقول اي شيء يشبه زيدا في الشجاعة بل المراد بحذف الاداة والوجه تركهما وطيهما عن نظم البيان فالتقدير وهنا داخل في الذكر فان مدار المبالغة في زيد اسد في الشق علي دعوي الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في النظر ومدارها في زيد كالاسد علي ادعاء وجه الشبه وهو لا يجامع تقدير الوجه لكن المراد بحذف المشبه حذفه من اللفظ فهو بالمعني المقابل للذكر وهذا الذي سترا لحق عن عبارة المفتاح واخفاه علي المحول وابعده عن الانضاح حيث قارن حذف المشبه هذا المعني بحذف الوجه والاداة لمعني اخر فجذب حذف المشبه حذفا اليه وابرزه في معرضه في الانظار فاختفي المقصود في خبايا الاستار هذا وجعل صاحب المفتاح حاصل مراتب التشبيه ثمانية وفسره المصنف بحاصل مراتبه في القوة والضعف في المبالغة في باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها ولا يخفي ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلا عن ضعف المبالغة فالاولي اطلاق المراتب بهذا الاعتبار وانما اوقع المصنف فيه نفي المفتاح القوة عن هذه المرتبة دون اصل المبالغة لكن لا بد من بنائه علي نفي المبالغة وضبط الشارح المراتب الثمانية بان المشبه به مذكور قطعا وحينئذ فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلي التقديرين فوجه الشبه اما مذكور

او متروك

او متروك وعلي التقادير الاربعة فالاداة اما متروكة او مذكورة واورد علي وجوب كون المشبه به مذكورا جواز حذفه في جواب من يشبه الاسد حيث يجاب بقولنا زيد بلا ريبة فيراد المراتب وارد ايضا ان هذا المثال من قبيل حذف الوجه والاداة ولا مبالغة في تشبيهه فضلا عن كونه في اعلي مراتب التشبيه لكن الوارد يدفع بما حققناه دون ما اورد واجاب عنه الشارح والسيد في شرحيهما للمفتاح بمنع كونه تشبيها بل هو تعيين المشبه وبعد التسليم بمنع وقوعه في كلام البلغا ولا يخفي ضعفه اذ لو لم يكن هذا تشبيها لم يكن زيد في جواب من قال اراجلا ام اسد تعيينا للمتاخم ولا معني لتعيين الوقوع في كلام البلغا لانه حذف قياسي لا توقف وقوع مثله في كلام البلغا علي السماع بل الجواب انه نادر بالنسبة الي سائر المراتب الثمانية ولو ارتكب وجوب ذكر المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه لمعني حقق لكان جوابا صوابا وذلك في ضبط المراتب الثمانية ان الوجه والاداة اما مذكوران معا او ليس شيء منهما مذكورا او المذكور الوجه فقط او الاداة وعلي التقادير الاربعة فاما ان يذكر المشبه أو لم يذكر فقول المصنف **اعلي مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر الاركان او بعضها** اشارة الي المراتب الثمانية وقوله باعتبار متعلق بمعني الفعل المستفاد من اضافة المراتب الي التشبيه فانه في معني مراتب ثبتت للتشبيه وقال الشارح انه متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اعلي المراتب انما يكون بالنظر الي عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلي المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها وما ذكرنا اقصر طريق فاقتصر عليه ومن البين انه لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلا عن قوة المبالغة وان جعل الكلام مايلا الي بيان اعلي مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار احد هذين المذكورين كذا او كذا ودا لا يتوقف علي ان يكون لكل من الذكرين مدخل في ذلك فلا يكون ذكر جميع الاركان مما لا مدخل له في هذا الحكم تكلف جدا فقوله باعتبار متعلق لمحذوف اضافة المراتب الي التشبيه كما حققنا لا الي قوة المبالغة كما يتبادر ووهم فاعتبر ما ذكرناك وان حذف احدهما من مراتب قوة التشبيه لا من اعلي مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة ايضا لانه ليس فيما دونه مبالغة حتي يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتبه المبالغة فليس حذفها ايضا اعلي المراتب في قوة المبالغة بل اعلي المراتب في المبالغة ولو قال واعلي مراتب المشبه في المبالغة لرتجه هذا **احذف وجهه واداته** معا **فقط** بدون حذف شيء من المسند والمسند اليه وفسره الشارح بقوله اي بدون حذف المسند وله ايضا وجه لا يخفي علي من اليه وجه الكلام **او مع حذف المشبه** مع اعتباره في نظر الكلام اذ لو اعرض عنه وترك بالكلية لبرقي من التشبيه الي الاستعارة **ثم** اي الاعلي بعد هذه المرتبة علي ان ثم للتراخي في المرتبة هذا هو المتبادر واليه جري بيان الشارح وقد عرفت ما فيه وللك ان تفسره بان بعد هذه المرتبة الاعلي **حذف احدهما كذلك** اي فقط او مع حذف المشبه بقرينة قوله **ولا قوة لغيره** ولا يخفي ما عرفت من لزوم كونهما اعلي بعد المرتبة الاولي مع انه

ينافي قوله ولا قوة لغيره ونفي القوة عن غير المذكورين من الامر يفيد ثبوت المبالغة فيه ولا مبالغة مع ذكر الوجه والاداة ذكر المسند او لا فنفي قوة المبالغة بنفيها في اصل الكلام ان مراتب المشبه باعتبار ذكر الاركان او بعضها ثمانية اثنتان فيها مزيد مبالغة في التشبيه هما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واربعة فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه واداته مع حذف المسند وبدونه واربعة اثنتان لا مبالغة فيهما هما ما ذكر وجهه واداته مع حذف المسند وذكره وفرق الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بان المبالغة في الاول اقوى واختار السبد السند وانكر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح ووجهه ان في حذف الاداة جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الا عموم وجه الشبه وفيه نظر لان الشركة في جميع الامور ايضا ينفي المغايرة ويوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة يوجب المغايرة لانا نقول صحة الحمل ايضا توجب المغايرة ويمكن ان يقال بكفي المغايرة بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه بعموم الوجه المستفاد من ذكر الوجه تخصص بما يجامع الاثنينية ووجهه الشارح كون الصورتين الاوليتين اقوى من الاربع المتوسطة بان المبالغة اما بعموم وجه الشبه او بجعل المشبه به عين المشبه فما اشتمل عليها فهو اقوى مما اشتمل على احدها او توجيهه عندي بان الاقوى في المبالغة دعوى الاتحاد فاذا امر بقارنها ما يخل بها بقي على مقتضاها والا فينتزل عنه الى مرتبة دونه ففي حذف الوجه والاداة تحقق دعوى الاتحاد بلا شايبة فتور وفي حذف الاداة فقط لجعل دعوى الاتحاد بذكر الوجه المبني عن المغايرة وقرري المصنف في هذا البيان على ما عليه المحققون ورجحه الشيخ في اسرار البلاغة من ان نحو زيد اسد واسد نحذف زيد وتقديره لقرينة وامثاله مما نسب فيه المشبه به الى المشبه او اضيف اليه نحو لجين الماء تشبيه لا استعارة كما ذهب اليه البعض وهذا نزاع لفظي مبني على جعل الاستعارة اسما لذكر المشبه به مع خلو الكلام عن المشبه على وجه يبنى عن التشبيه او اسم لذكر المشبه به لاجزايه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه على ما ذكره الشارح والاوجه انه مبني على انه هل يكفي في الاستعارة دعوى ان المشبه من جنس المشبه به ومن افراده او هي عبارة عن كون دعوى انه من جنسه مفروغا عنها مسلمة والتعبير عنه باسم المشبه به فعلى الاول امثال زيد اسد استعارة وعلى الثاني تشبيه لظهور قصد التشبيه فيها بادي تامل لان الدعوي تشعر بالمبالغة في التشبيه لظهور كذبه الحقيقية فيصار اليها لخلاف صورة التعبير فانه يحتاج الانتقال عنها الى قصد التشبيه الى مزيد تامل لان الدعوي التي ينتقل منها الى التشبيه غير مقصودة بل امر مفروغ عنه فيحتاج الانتقال عنها الى تدقيق النظر واحضارها شم انه نقل عن اسرار البلاغة ان اطلاق الاستعارة في زيد الاسد لاجل حسن دخول اداة التشبيه من غير التغيير لصورة الكلام فيقال زيد كالاسد بخلاف ما اذا كان المشبه به نكرة نحو زيد اسد فانه لا حسن زيد لاسد والا لكان من قبيل قياس حال زيد الى المجهول وهو اسد ما اذ المراد باسد فرد ما ولهذا الحسن كان زيد اسدا لان المراد

المفهوم

المفهوم في التشبيه بالنوع لا بفرد ما فليس كالتشبيه بالمجهول وانما يحسن دخول الكاف بتغيير صورته ونقل النكرة الى المعرفة بان تقول زيد كالاسد فاطلاق اسم الاستعارة هنا لا يبعد ويقرب الاطلاق مزيد قرب بان تكون النكرة موصوفة بصفة لا تلايم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب فان لتقدير اداة التشبيه فيه مزيد غموض تحتاج الى كثرة التشبيه التعبير كان يقول هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه يغيب وقد يكون في الصفات والصلاة التي يحيى في هذا القبيل ما يحول تقدير اداة التشبيه فيشتد استحقاقه لاسم الاستعارة ويزيد قربه منها كقوله • اسد درى الاسد الهزبر خضابه • موت فريص الموت منه برعد • فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه لجنس السبع المعروف دليل على انه دون اوصافه وجعله درى الهزبر الذي هو اقوي لجنس خضابا بيده دليل على انه فوقه ولذا في الموت وايضا يلزم ان يثبت للاسد المعروف ما ليس له فظهر انه انما اريد ان يثبت من الممدوح اسد له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للاسد فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البرد واحدا له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح اسدا مرمن بغير وريب واما العمل في اثبات الصفة الغريبة فحصول هذا النوع من الكلام انك تدعي جدوث شي هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى هذا وفيه نظر من وجوه اما اولا فلان المقصود من زيد اسد المبالغة في تشبيه زيد بهذا بادعاء انه فرد منه قاد جعله تشبيها حسن تقدير اداه التشبيه او امكانه بل يكفي فيه الانتقال منه الى المبالغة هـ في التشبيه والمقصد اليه واما ثانيا فلان نحو فلان بدر يسكن الارض يحسن فيه دخول الكاف من غير كثرة بتغيير الصورة كان يقال فلان مثل البدر يسكن الارض فيجعل يسكن الارض صفة مثل المضاف الى البدر وجعله وصفا للبدر حين حذفه لكون البدر قايما مقامه واما ثالثا فلان نحو اسد درى الاسد الهزبر خضابه ليس المقصود منه ادعاء حدوث شي هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها بل المقصد منه التشبيه بما ادعي حدوثه على الوجه المذكور والمفهوم من التشبيه كون الممدوح مثل هذا الفرد الذي هو اقوي الافراد او دونه ولا ينافي ذلك كون هذا الفرد المشبه به اقوي الجنس بان يكون مما تعارف كونه اقوي الجنس هـ خضاب بيده نعم المشبه امر خيالي لا تحقق له فتدلاع بما ذكرنا ان لحق ما عليه ظاهر كلام المصنف من جعل امثال زيد أسد تشبيها مطلقا ولا يقدح فيه ما ذكره الشيخ واما ما ذكره الشارح في بحث الاستعارة من انا لا نسلم انه قولنا زيد اسد يجب ان ينصرف الى معنى قولنا زيد كالاسد لعدم صحة حمل الاسد لعدم توقف صحة الكلام عليه فليكن في تقدير زيد رجل شجاع بان يكون الاسد مستعارا للرجل الشجاع بقرينة حمله على زيد فليس بشي لانه لا ينكر امكان جعل الاسد في المثال المذكور استعارة انما ينكر كونه استعارة مع كون التشبيه بين زيد والاسد لان الاستعارة لا تجامع ذكر المشبه او تقديره ولا خفا في انه على ما ذكره ليس زيد مشبها بل المشبه الرجل الشجاع وهو

ليس مذكورا في نظم الكلام ولا بتقدير فلا ظهران خواسد على استعارة لان تعلق الخبر به حينئذ
اوضح لانه في معنى يحترى وان امكن التعلق حين قصد التشبيه ايضا لتضمنه معنى الاجترا
لكونه وجه الشبه وقد جعل السكاكي خولقيت من زيد اسدا تشبيها والمصنف اخرجه من تعريف
التشبيه باشتراط ان لا يكون على وجه التجريد ولم يجعله احد استعارة واما خالف السكاكي فيه
لان الايان باسم المشبه به ليس لاثبات التشبيه اذ لم يقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه
مكنون في الضمير لا يظهر الا بعد تاملو لم يجعل الاستعارة بالاتفاق لانه لم يجز المشبه به على
المشبه لاستعماله فيه ولا باثبات معناه له وهذا النزاع لفظي راجع الى ضمير التشبيه كذا
يستفاد من الشرح ونحن نقول في لقيت من زيد اسدا تجريد اسد من زيد جعل زيد اسدا وهذا
الجعل يتضمن تشبيه زيد بالاسد حتى صار اسدا بالغا غاية الجنس حتى جرد عنه اسد لكن هذا
التشبيه مكنون في الضمير خفي لان دعوى اسديته مغروغ عنها منزلة منزلة امر متقرر لا شوبه
شايبة خفا وجعل السكاكي هذا من التشبيه المصطلح وكذلك يتضمن التشبيه تجريد الاسد
الحقيقي اذ لا يخفى ان المجرد عنه لا يكون الا شبه اسد فينصرف الكلام الى تجريد الشبه فهو في افادة
التشبيه لحكم رد العقل الى التشبيه منزلة حمل الاسد على المشبه فهو الذي سماه السكاكي تشبيها
ولا ينبغي ان ينازع فيه المصنف معه وكيف لا وهو ايضا في تقرير المشبه والاداة كانه قيل لقيت
من زيد رجلا كالاسد ولا تفاوت في ذلك بينه وبين زيد اسد **الحقيقة والمجاز**
قوله المجاز عدل لقوله التشبيه بعد قوله فالحصر في الثلاثة يعني الحصر المقصود من البيان في التشبيه
والمجاز والكناية فينبغي ان يقتصر على ذكر المجاز لانه المقصود الثاني من البيان الا انه ذكر الحقيقة
تنبيها على ان بحث المجاز يستتبع التعرض للحقيقة لانها ضده والاشيا انما تتبين باضدادها
فهذا اختصار لقول المفتاح الاصل الثاني من علم البيان في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة
هذا وقدم الحقيقة لان مدار الحقيقة وهو الموضوع اصل لما هو مدار المجاز اعني لازم الموضوع
وسميت بالحقيقة الماخوذة اما من حق لمعنى ثبت فتكون فعيلا لمعنى فاعل او من حق بمعنى علم
فيكون فعيلا بمعنى مفعول والتا على الوجهين للتانيث عند صاحب المفتاح اما على الاول فظاهر
فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويونث سوا اجري على موصوفه او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما
على الثاني فلان الحقيقة تقدر منقولة من الوصف لمونث محذوف وما يقال ان فعيلا بمعنى مفعول
يستوي فيه المذكر والمونث مخصوص بما اذا كان موصوفه مذكورا اما اذا كان محذوفا فيونث
للمؤنث للالتباس والتا للنقل مطلقا عند الجمهور لان الوصف اذا انقل من الوصفية الى الاسمية
يلحق به التا علامة للنقل كما في الذبيحة وجعل الشارح توجيه المفتاح تكلفا مستغنى عنه
بما ذكره الجمهور ولعله تفضيل نظر المصنف عليه في الايضاح وقال السيد دعاه اليه ان الا
في التا التانيث ونحن نقول الاصل في النقل النقل بالغلبة فالظاهر انه استعمل الحقيقة
في الكلمة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها وكذا الثاني في الحقيقة التي هي صفة الاسناد
لا فلا فيما على النسبة او الجملة محذوفة الموصوف حتى صارت اسما لها ولا يخفى ان الحقيقة

اللازمة على توجيه المفتاح مغنيه عن الحقيقة المتقدمة لاستغنا بها عن تقدمها وصف المونث
محذوف بخلاف توجيه القوم فان اللازمة والمتقدمة معه سيان وسمي المجاز بالمصدر الميمي مبالغة
في جواز عن مكانه الاصلي حتى كانه عين الجواز حيث نصب قرينته له مانعة عن ارادة الموضوع له
بخلاف الكناية فانها وان جاز مكانها الاصلي لكن لا بالكلية فاحفظه فانه وجه بديع يندفع به ما وجه
به نظر المصنف انه لو كان التسمية بالمجاز لكون اللفظ جاوز عن مكانه الاصلي لناسبه التسمية بالجائزة
كالتسمية بالحقيقة والظاهر ان التسمية لان اللفظ طريق الى المعنى لسلكه السامع من تولهم جعلته
مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها **وقد يقيدان باللغويين** وهو رفعا لتوهم ارادة الاسناد والاسند
حمل الاطلاق على اللفظ والتقييد بالعقلي للاسناد اذ في هذا التقييد حرون لتبادر العام والخاص
فهو كالمريب من ورطة الى ورطة استمع لما اتلو وتدبر لعلك بهذا على ما يصوك عن الوقوع في توهم
ان تقسيم كل من الحقيقة والمجاز الى اللغوي والعرفي العام والعرفي الخاص تقسيم للشي الى نفسه
والى غيره ومثل هذا التوهم غير عزيز اذا التوهمة في امرها عزيزة لكل ذي فطنة ضعيفة حتى جاء مثله
في تقسيم العلم الى المنقول والمصدق الى غير ذلك والمولف عامة امره مع الضعفا فينبغي
ان لا يهمل في الذب عنها حتى يكون اتيا بحق الوفا وتذكير القيدان واللغويين لتغليب المجاز
على الحقيقة لتذكيره ولكونه اهم **والحقيقة** اثرها على الضمير تنبيها على اختلاف المراد
فان الاول من جملة اسم المبحث **الكلمة** خرجت به الاصوات فانها ليست بكلمة لانها ليست
موضوعة كما حقق في محله **المستعملة فيما وضعت** تلك الكلمة له من المعنى **في اصطلاح**
به التخاطب اما متعلق بوضعت او بالمستعملة بعد تقييدها بقوله فيما وضعت له ومعنى
الظرفية اعتبار الاصطلاح اي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به التخاطب ونظر اليه
فقول الشارح تعلقه بالاستعمال وهم لا معنى له عند التامل لا يساعده التامل وقول
السيد وايضا ينتقض التعريف بالمجاز الذي يخرج بهذا القيد على تقدير تعلقه بوضعت
غير معتمد فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة ولا مجازا وبقوله
فيما وضعت عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس
مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة
كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب ولا في
غيره كالاسد في الرجل الشجاع كذا ذكره المصنف ولا يخفى ان اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطا
ايضا ينبغي ان يخرج عن التعريف كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطا فانه ليس حقيقة اذ لا اعتد
بالاستعمال من غير شعور فينبغي ان يراد بالمستعملة المستعملة قصدا كما هو المتبادر من الافعال
الاختيارية فخروج الغلط مطلقا من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له ثم ذكر ان قوله
في اصطلاح به التخاطب احتراز عن القسم الاخير من المجاز وهو ما استعمل فيما وضع له لا في اصطلاح
به التخاطب كلفظ الصلوة فيستعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا اذ لم يوضع في هذا
العرف للدعا بل في اللغة ولا يخفى ان فايدة هذا القيد لا ينبغي ان يقتصر في زعم المصنف على اخراج

هذا المجاز مخرج لفظ الصلوة التي استعملها الشارع في الدعا غلطا فانه يتناولها الكلمة المستعملة
فيما وضعت له في زعمه نعم يقتصر عليها على ما مهدنا لك وما ذكره الشارح في المختصر في المختصر
ان المراد بالاصطلاح به التخاطب اصطلاح به التخاطب بالكلام المشتمل على تلك الكلمة عدول
عن المتبادر من غير قاسر اذ المتبادر التخاطب بتلك الكلمة عدول مع الزاجر وهو انه يلزم ان لا
تدخل في الحقيقة الحقايق المعدودة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا ازيد توضيح
الكلمة فان الكلمة فيه حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة
ثم في تقديم الظرف اشارة لطيفة الى ان التخاطب لا يكون باصطلاحين ثم استعمال الاصطلاح
يوجب اخلال التعريف اذ لا يطلق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف
الخاص فالاولى في وضع به التخاطب واما ما يقال ان هذا التعريف لا يقضي يصح على مذهب
القايل بان الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس شيء لان وحدة الواضع في جميع هو
اللغات لا تستلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح التخاطب وبعدما اصفناك
بانظنك شبعان • بل ملان • ولو لم تعرض عليك لزايدنا بها لنا في الاحسان • فلا تعرض عنا
فانه وان لم يبق لك طاقة الاستفادة • فتقنع منك بالمشاهدة • فنقول كما لا بد للنحوي من ضبط
ما يجري في الأصوات المشاركة للكلمات في كثرة الدوران على الألسنة في المحاورات حتى نزلوها منزلة
الاسما المبنية وضبطوها وفيما بينها كذلك لا بد لصاحب البيان من الالتفات الى دقايق وسرايز تعلق
بها فان البلغا ايضا يتداولون بها تداول المجازات الرقيقة فيقال للمراي لفعله المعجب به وهو
في غاية الدناة وي تعجبا تفكما وتخاطبون بالنازل عن درجة العقلا الملحق بالحيوانات باصوات
يخاطب بها الحيوان تنزيلا له منزلة الحيوان فيجب ان يجعل تعريف الحقيقة والمجاز شاملا لها حتى
اكاد اجزم على ان المراد بالكلمة اعم من الكلمة حقيقة او حكما وكذا المراد بما وضعت له
وغير ما وضعت له شر نقول لا يخفى ان كثيرا ما تستعمل الهيئة في غير ما وضعت له فتخصيص الحقيقة
والمجاز بالكلمة يفوت البحث عن سرايز تتعلق بالهيات ولو لا مخافة الاسهاب • لكن مبني الاطناب
في كل مقام لكثرة ما يفيضه الوهاب • لكن تو هم ضيق حوصلة السامعين لمعنى ان بوح هم
بكثير مما خفي على ذوي الالباب • ولو لا ذلك لكان مطامحة قلبي للقلوب بما تلذ به طيور المعاني
اكثر مما يسعه هواء • وبطيقه سماء • شر عدم شموله تعريف الحقيقة للحقايق المركبة كلمة ظاهرة
مستفيضة مستفيضة فينبغي تقسيم الحقيقة الى المفرد والمركب وتعريف المفرد منها بما ذكره
على طبق تقسيم المجاز ولما توقف معرفة الحقيقة والمجاز على تعريف الوضع الماخوذ فيهما عقب
تعريف الحقيقة وصدر بتعريف المجاز فتعريف الوضع لاجل معرفتهما لا للحقيقة فقط فقال
والوضع لا مطلقا والا لكان تعريفه تعريفا بالاخص لان الوضع المطلق تعيين الشيء للدلالة على المعنى
بنفسه لفظا كان او غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيات ولا وضع الكلمة كما يستدعيه
تعريف الحقيقة والا لكان تعريفا بالاعم والا لكان تعريفا بالاعم وحمل اللفظ على الكلمة بجعل اللام للعهد
وان يصلحه لكن يمنع عنه رعاية مصلحة معرفة المجاز الذي هو المقصد هنا ولا يخفى انه فوت المصنف

مصلحة

مصلحة التعلم والتعليم حيث اخر تعريف الموضع الى هذا المقام واول ما يحتاج اليه في هذا الفن
تقسيم الدلالة الوضعية فليت شعري بانه ما ذا اخره **تعيين اللفظ للدلالة على معنى**
بنفسه ولا يحتاج في وهمك ان الاولى للدلالة على شيء لان المعنى انما يصير معنى بهذا التعيين
نظرا لوضع اللفظ والشيء لا اللفظ والمعنى لانا نقول نعم لكن طرفا الدلالة المترتبة على الوضع
اللفظ والمعنى فلمن متبصرا حديد النظر في دقايق المعاني ليلا تعقل عن لطايف البيان لكن
الاولى تعيين اللفظ لشيء بنفسه لان الوضع اضافة بين اللفظ والشيء والاضافة
انما تنتفي حق الايضاح بتعيين طرفيها على انك تستغني حينيذ في معرفة الوضع عن تعريف
الدلالة ويكون احصر وكانه اراد صاحب التعريف ايداع العلل الاربع فان التعيين لا بد له
من معين فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط
اللفظ بالمعنى بمنزلة العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة الغائية
مخرج المجاز متفرع على تقييد تعريف الوضع بنفسه يعني مخرج تعيين المجاز قال المصنف فقولنا
بنفسه احترازا عن تعيين اللفظ للدلالة على معنى بالقرينة اعني المجاز فان ذلك التعيين
لا يسمى وضعا فقول الشارح في الشرح ومختصره مخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة الى
معناه المجازي تعسف ويحتمل ان يكون مقصود المصنف انه مخرج المجاز عن تعريف الحقيقة
لان دلالته بقرينة وفيه نظر لان الدلالة على الجزء واللازم البين لا ينفك عن الدلالة على الموضوع له
فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقا نعم على ما حققنا ان الدلالة لا تكون بدون الارادة
تم هذا افتذكر اعترض عليه بانه يخرج تعيين الحروف ايضا لانه لا يتاتى منه الدلالة بنفسه
فلو كان الغرض من تعيينه الدلالة بنفسه لكان ذلك سفها من الواضع وقد اجاب عنه
الشارح بما ينبيء عن انه على حرف من تحقيق معنى الحرف ونحن تقصينا عنه في شرح رسالة
الوضع وفي حواشي شرح الكافية بالاجوبة الشافية فان ظفرت بها لشبعت وان كنت بها ومن
سواك هذا القامر ان الحرف موضوع لمفهوم لا يستعمل ابدا الا في جزئي من جزيات هذا المفهوم
كما هو المستفيض فيما بينهم وان تحقق الامر على خلاف ذلك وهو يدل بنفسه على ما وضع له
وذكر المتعلق لفهم المعنى المجازي **دون المشترك** حال من المجاز اي لتخرج تعيين المشترك
او لتخرج المشترك عن تعريف الحقيقة لان تعيينه لكل من معانيه للدلالة عليه بنفسه والقرينة
انما احتيج اليها لمعرفة المراد هذا هو التحقيق المشهور حتى ظن ان المصنف ومن قال ان عدم
دلالته على احد معنييه بالقرينة لعارض الاشتراك فان الاشتراك اخل بغرض الوضع فتدورك
بالقرينة فقد التبس عليه الدلالة بالارادة وابن احدهما من الاخر ونحن مهدنا لك ما يحل
هذا القايل محفا فتذكر وقال الفتاح لرفع هذا الاشكال على ما لخصه الشارح ان الموضوع له
بالنسبة الى كل واضع احد المعنيين بعينه فوضعه للدلالة عليه بنفسه وبالنسبة الى الواضعين
واحد من المعنيين غير معين فان قلت ـــــ القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض
فقد دل بنفسه على واحد بعينه والقرينة لدفع مزاحمة الغير ولا دخل له في الدلالة واذا طلقت

الفرد فقد دل على غير معين بنفسه واعترض عليه المصنف بان الدلالة على المعين بالتعيين دلالة
بالقرينة لا بنفسه وان وضع المشترك لواحد غير معين ممنوع ودفعه الشارح المحقق بان القرينة
في المشترك لرفع المانع ولا مدخل لها في الدال بخلاف قرينة المجاز فانها من تتمة الدال وان الوضع
لكل معينا يستلزم الوضع الثالث ضمنا فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى
للدلالة على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما وفيه انه لما كان الوضع
التعيين لغرض لا يلزم من مجموع التعيين تعيين ثالث لغرض حتى تحقق وضع وان كان يلزم
تعيين ثالث واعترض عليه السيد بان المراد اما انه وضع لاحدهما معينا في نفسه وعند المتكلم
غير معين عند السامع على معنى ان يتردد ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه فليس هناك
معنى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه الى الموضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك
تردد بين معنى الوضعين واما انه وضع للواحد المردد اعني هذا المفهوم فيلزم لعنهم
الاحتياج الى قرينة كالمعينين الاخيرين ويلزم ان لا يكون مشتركا بين الاثنين فقط ويلزم
ان يكون عند الاطلاق مستعملا في المفهوم المردد ويدفعه ان الاحتياج الى القرينة لدفع
المزاحمة وهي عدم قرينة احدهما بعينه والقول بالاشتراك بين اثنين فقط يجوز ان يكون
معناه الاشتراك القصدي بين اثنين فقط على انه صرح الشارح في بعض نسخ بقوله
بان الوضع الضمني لا يثبت به الاشتراك ولا الحقيقة ولا المجاز ولذا لم يلزم من الوضع
الضمني للالفاظ لا نفسها اشتراك جميع الالفاظ نعم لا خفا انه لم يستعمل في المفهوم المردد
بل استعمل في واحد معين فالسامع بفهم المعين بحكم الوضع ويتردد في تعيينه هذا
وقال الشارح وفي اكثر النسخ دون الكناية بدل قوله دون المشترك وهو سهو في الكناية
لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك
لان اسدا في قولك رايت اسدا يرمي موضوع بالنسبة الى الحيوان المفترس وان اريد انه موضوع
بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم
ليست بنفسه بل بواسطة قرينة هذا وايضا لو كان الكناية موضوعة للازم لكان الكناية
خارجة عن البيان اذ ليست دلالتها حينئذ عقلية بل وضعية شرقال في الشرح والمختصر
أيضا لا يقال معنى قوله بنفسه من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني يستلزم
انحصار قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة هذا
ونحن نقول لا يتجه علينا ما ذكرنا من وجه عدم كون الكناية موضوعة للازم اصلا ويندفع ايضا
ما ذكره بان الكناية لا تنحصر قرينتها في المعنوية فتخرج هاهنا لها قرينة لفظية وبان القرينة
المانعة عن ارادة الموضوع له لا دخل له في تعيين المجاز للدلالة على معنى انها ما هو من موجب
ارادة الغير والتي لها دلالة المجاز القرينة المعينة ولو قبل من غير قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الأصلي لاندفع الدور نعم هذا مما لا يفهم من عبارة التقريب لا يقال كيف تصحيح هذه النسخة

بان الكناية يجوز ان يراد منها معناها الموضوعة هي له صرح به في المفتاح فاذا اريد كذلك صرف
عليه اللفظ المستعمل فيما وضع له فيصح انه تخرج المجاز مطلقا عن تعريف الحقيقة دون الكناية
اذ يبقى بعضها داخلة لانا نقول لبس الاستعمال مجرد الارادة بل كون المراد من اللفظ مقصودا
اصليا قال المفتاح واعلم انا لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما يدل عليه او في غير ما يدل عليه
حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على المستعمل فيه لكن في كلام المفتاح ما يشعر بان الكناية
يصح ان تكون حقيقة فانظر في هذا المقام فان وجه الحق يخفى في اللثام لما عرف الوضع بتعيين
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى ذلك اثبات الوضع وبنى فيه ما ذهب اليه البعض
من ان دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة
على انه تحصيل الحاصل عقبه بقوله **والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة فاسدة** ذبا
عن سابقه فقول الشارح هذا ابتداء بحث ليس بزاك فان قلت قد قال في الايضاح وقيل
دلالة اللفظ على معناه لذاته وهو ظاهر الفساد فكيف يظهر فساده وهنا بان ظاهره فاسد
ولم يجزم بفساده فما الحق منهما قلت مراده في الايضاح ان ظاهره ظاهر الفساد كيف
وقد عقبه بانه تاوله السكاكي ومراده هنا بفساد ظاهره الفساد الظاهر اشار اليه بعدم بيانه
كانه قال ظاهره فساد يستغني عن البيان قال صاحب المفتاح من المعلوم ان دلالة اللفظ
على مسمى دون مسمى مع استوائهما بالنسبة اليهما بالمنع فيلزم الاختصاص باحدهما ضرورة والاختصاص
لكونه امرا ممكنا يستدعي مؤثرا وذلك يحكم التقسيم اما الذات او غيرها اما الله تعالى وتقدس
او غيره ثم ان في السلف من يحكي عنه اختياره الاول ومنهم من اختار الثاني ومنهم من اختار
الثالث هذا كلامه يريد من يحكي عن سليمان بن عباد الصيمري ومن اختار الثاني
الشيخ ابو الحسن الاشعري حيث قال الواضع هو الله تعالى ووافقه كثير من المحققين
ومن اختار الثالث البهشمية ومراده ان دلالة اللفظ مع استوائه بالنسبة ممتنع فلا يكون
بنسبة مستويه فاختلف في وجه الاختصاص لما توهم الشارح انه عين ان دلالة اللفظ
على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فاختلف فيه
لان من المخالفين من قال المخصص هو الذات فكيف يقول بتساوي النسبة ثم قال ولعمري
انه فاسد فان دلالة اللفظ على مسمى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ وانك لتعلم ان ما بالذات
لا يزول بالغير لكان ممتنع نقله الى المجاز ولذا الى جعله علما وموجب فهمنا معاني الهذر
كوجوب فهم اللفظ منها ولكان ممتنع اشتراك اللفظ بين متنافيين لاداءه الى فهم الانضاف
بالمتنافيين في قولنا هو جور وجوه وفساده اظهر من ان يخفى وأكثر من ان يحصى هذا تتمة كلامه
مع تنقيح والحاصل ان دلالة اللفظ لذاته بديهي الفساد ويذكر لها منبهات والمنبهان عليها كثيرة
جدا فالمناقشة في بعض ما ذكر وان يؤدي الى ابطاله لا ينفع بل لا يفيد تقليلا في المنبه الا ان جعله
دلالة اللفظ على اللافظ لذاته محل بحث لانه لعلاقة عقلية الا انه لو صح فهما لا ينفك عنه الدلالة
وكانه اراد بالدلالة لذاته ان نفس اللفظ يستلزم العلاقة ولا ينفك عنها ولا يكون دائرة في اعتبار

معتبر وقد تاوله اي لحكم بدلالة اللفظ لذاته السكاكي حيث قال الذي يدور في خلدي انه رمزوكانه تنبيه على ما عليه ابنة علي الاشتقاق والتصريف رحمهم الله من ان الحروف في نفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما او غير ذلك مستند عبية في حق المحيط بها علما ان لا يتسوي بينها واذا اخذ في تعيين شيء منها لمعنى ان لا يهمل التناسب بينهما وقضا لحق الكلمة مثل ما تزي في الفصم بالفا التي حرف رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف التي هي حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان للتركيبات كالفعلان والفعلى بتحريك العين فيهما مثل الترقوان والجيدي لما في مسماها من الحركة وفعل مثل شرف للافعال الطبيعية اللازمة خواص ايضا فيلزم فيها ما يلزم في الحروف وفي ذلك نوع تاثير لانفس الكلم في اختصاصها بالمعاني هذا ولا يخفى ان ما اول به كلام ابن عباد يخرجه عن ان يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلم ببعض المعاني للوضع ويكون مدعيا الان الاختصاص لذات اللفظ كما دل عليه اول كلامه على طبق ما في كتب الاصول وكانه يجعل القول بكونه من المخالفين وهما من الناس من ظاهر كلامه ويمكن التاويل بانه اراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفي توقف الدلالة على ارادة المعنى به وان يراد ان الدال ليس الا نفس اللفظ وليس الوضع من تتمة الدال والاوجه انه اراد بين اللفظ وتعيين المعنى بمناسبة تقتضي الانتقال وكان انتقال الاوايل منه من المعنى لالهام الله تعالى تلك المناسبة فلما اشتهر كل لفظ في معنى استغني في الانتقال منه اليه عن تلك المناسبة فاكتفي في الانتقال بالاختصاص العرضي فالمهم المناسبة بعده ولا وضع لاسه ولا لغيره والله تعالى اعلم ولا اعتداد الا بما الهم اللهم الهمنا رشدنا ولا تقطع عاجلا واجلا جهدنا ولا تكلنا الى انفسنا فانك لو وكلت لبس على شيء انفسنا قال المصنف قيل المجاز مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه اي تعدت موضعها الاصلي ولم ينسبه الى السكاكي لانه ليس مخصوصا به بل ذكره الشيخ في اسرار البلاغة مع وجه احر وهو انه من جاز به المكان على معنى انهم جازوا بالكلمة مكانها الاصلي فيكون المجاز بمعنى المجوز بها ولم يلتفت اليه المصنف لاحتياجه الى تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه وكانه حمل الشيخ على الالتفات به ان يكون نظيرا للحقيقة في كونها بمعنى الفاعل او المفعول ثم قال المصنف وفيه نظر وبينه الشارح المحقق وتبعه السيد السند فقال وجه النظر ان جعل المصدر بمعنى الفاعل تكلف ولا يخفى انه مما لا يعد في مقام التسمية تكلفا ومثله اكثر من ان يحصى ومنه اللفظ والمعنى ولعل وجه النظر ان تسميتهم المجاز طريقا وتعريفهم البيان بايراد معنى واحد بطرق مختلفة في الوضوح الى غير ذلك ينبئ ان ينبغي ان يسمى مجازا بمعنى الجايز لان الطريق ليست الجايزة بل محل الجواز ولهذا قال والظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه على ما فسره الجوهري وغيره فان المجاز طريق الى تصور معناه هذا واشار المفتاح الى ضعفه حيث سمى قوله زعما وكان وجه ما ذكره السيد السند في حواشي شرح المفتاح انه لا يلايم ما ذكر في الحقيقة لفوات التقابل وفيه نقول لا خفاء في فوت التقابل لكن لا يوجب اهمال هذا الوجه بل ترك ما ذكر في الحقيقة الى ما لا يلايم فتسمية المجاز في غاية الحسن لان المعنى المجازي كالسابلة التي لا تسكن لفظ المجاز بخلاف الحقيقة

فانه

فانه يمكن استقرفيه المعنى الحقيقي فالتسمية بالحقيقة تشبيه باسم المعنى لان المعنى ثبت فيها فقد روعي التقابل ولم تخف مآله التفاضل ولما لم يمكن جمع المجاز المفرد والمركب في تعريف واحد ولم يكن لها حقيقة مشتركة لم يعرف المجاز المطلق بل قسمه اولا بقوله والمجاز مفرد ومركب هكذا ذكر الشارح وهذا انما يصح لو كان المجاز لفظا مشتركا بين مفهوم المجاز في المفرد وبين مفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل في غير ما وضع له الى المجاز والكناية دل على ان المجاز هو اللفظ المستعمل في لازم ما وضع له مع قرينة على عدم ارادة الموضوع له فالوجه ان يقال لما استفيد من التقسيم السابق معرفة المجاز مع قرب عهد الكتبي به وقسمه من غير تعريفه ولم يكتف في الكناية لبعده عن التقسيم المذكور اما المجاز المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب متعلق بوضعت او بالغير لاشتماله على معنى المغايرة او المستعمل بعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما مر وبالجملة فهو احتراز عن اللفظ المستعمل في غير موضوع له هو موضوع له في اصطلاح له به التخاطب فانه حقيقة مع انه يصدق عليه الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لكن المصنف جعله لا دخال نحو لفظ الصلاة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعا مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس مستعملا فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وتبعه من جا بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له وكثير مما يتعلق بهذا التعريف يرشدك اليه ما مر في تعريف الحقيقة فلا اظن ان يكون لك عنه محاز على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ما وضعت له فلا بد من العلاقة لا بد من ملاحظة العلاقة ايضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظ المستعمل لم يكن مجازا بل غلطا وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يبعد ان يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا المعتبر نوعها والعلاقة بالفتح وتكسر في الاصل الحب اللازم للقلب او بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من القاموس فيخرج الغلط اشارة الى فايدة قيد على وجه يصح وقد عرفت ما يتعلق به فتذكر وههنا بحث وهو انه كما خرج الغلط يخرج مجاز المرتصب قرينة معينة للمراد منه فان استعماله على هذا الوجه لا يصح الا ان يدعى ان عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز بما تحقق فيه العلاقة ولا يخفى انه لو قال الكلمة المستعملة في لازم ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لاستغني عن قوله على وجه يصح في تعريف المجاز والكناية بيان للفايدة قوله مع قرينة عدم ارادته وكل منهما اي من الحقيقة والمجاز المفرد على ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسير الشارح اياه بالحقيقة والمجاز خلاف الايضاح لغوي وشرعي وعرفي خاص الخاص صفة العرف والمقصود النسبة الى العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف العرفي في حال العرف وقس عليه قوله او عرفي عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كما احتيج اليه التقييد

بالخاص لانه اذا اطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام والعرفي الخاص بما يتعين بما قبله عن المعنى
اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي والعام بما لا يتعين بما قبله وفيه ان النحوي مثلا يشمل العرفي
وغيرها كما ان العرفي يشمل النحوي وغيره فجعل احدها مستندا دون الاخر او خاصا دون الاخر
لا توجيه له ويمكن ان يقال المتعين ان يكون وضعا للفظ الاستعمال في اصل تحصيل امر مخصوص
والنحوي انما يضع اللفظ ليستعمله في تحصيل النحو بخلاف اللغوي فان نظره في وضع اللفظ
ليس على استعماله لتحصيل امر مخصوص قال الشارح تقسيم الحقيقة الى تلك الاقسام باعتبار الواضع
وفي المجاز باعتبار اصطلاح به التخاطب ولا يخفى انه يصح تقسيم الحقيقة ايضا باعتبار اصطلاح به
التخاطب كما انه يجوز تقسيم المجاز باعتبار الواضع فان الوضع معتبر في فهم المجاز مرارا باعتبار غير
ما وضعت له وباعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضعت له واعتبار قرينة مانعة عن ارادة
ما وضعت له **كاسد** نكر اللفظ وعرف المعنى لان المعنى متعين واللفظ مبهم دابر بين
المعنيين فتامل **للسبع** اي حيوان يصيد **والرجل الشجاع وصلاة للعبادة والدعا**
وفعل اللفظ المعهود والحدث ودابة لذي الاربع المعهود اي للحمار والبغل والخيل
والانسان المهان والمجان مطلقا سواء كان مفردا او مركبا **مرسل ان كانت العلاقة غير**
المشابهة لانه غير مقيد بعلاقة هي المشابهة بل أرسل وردد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق
عن المبالغة بخلاف الاستعارة وفيه انهم قالوا المجاز مطلقا من الحقيقة بكونه كالدعوى مع البينة
والا اي وان لم تكن علاقته غير المشابهة بل تكون علاقته المشابهة قال الشارح فيما سياتي في
قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالحقيقية الاستعارة ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاق
على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد
تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن
على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل هذا ولا يخفى انك اذا قلت رايت مشفر حمار
زيد وقصدت الاستعارة وليس مشفره غليظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسلا **فاستعارة**
انحصر المجاز في المرسل والاستعارة لانه لم يوجد مجاز تكون العلاقة فيه المشابهة وغيرها معا
ولهذا اطلق قوله والا فاستعارة والا فالاستعارة ما علاقته المشابهة لا غير ويجب عليه ان لا وجه
لتوسيط تقسيم المجاز بين قسمي التقسيم الاول له **وكثيرا ما** في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق
حتى يكون المعنى السابق قال **تطلق الاستعارة** لم يضمر فاعل يطلق مع سبق ذكره لانه سبق مرادا
به معناه والمراد هنا نفس اللفظ **على استعمال اسم المشبه به** لا ولي على اخذ لفظ المشبه به للمشبه
ليستقيم اخذ المستعار منه بلا تكلف ويشمل استعارة الفعل والحرف بلا وبل وقد اكد ذلك
الاطلاق بتفريع اثره عليه فقال **فهما** اي المشبه به والمشبه **مستعار منه ومستعار له**
واللفظ قد نبه على انه اراد بالاسم اللفظ باستعماله فيما يقابل المسمى لا ما يقابل الفعل والحرف هـ
مستعار لان اللفظ منزلة لباس طلب عاريته من المشبه به لاجل المشبه كذا في الشرح والاولى لانه
كالامر طلب عاريته وقد وهم من قال الاولى مستعار ايضا اي كما انه استعارة لان كونه استعارة هـ

ليس نتيجة الاطلاق المذكور حتى يصح ذكر ايضا **المرسل كاليد في النعمة** بالكسر الخفض والدعه وبالفتح
النعم قال المصنف لامن شانها ان تصدر عن الجارحة ومنها يصل الى المقصود بها ويشترط ان يكون
في الكلام اشارة الى المولى لها بقال اسمعت اياد في فلان عندي ولا يقال اسمعت اليد في البلد
كما يقال اسمعت النعمة فيها هذا وينبغي ان يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف في استعمال اليد
في النعمة على توقف كونه مجازا عليه والا لانتقض تعريف المجاز بالتصدق على يد مستعلة في النعم
من غير اشارة الى المولى لها **والقدرة** والاولى او القدرة بنبه وهي صفة بها يتمكن العالم من الفعل
والترك فهي اخص من القوة وهي صفة بها يتمكن من مزاولة الافعال الشاقة وقد جمعهما
المفتاح حيث قال كما اردت بها القوة او القدرة والمصنف راى ان ذكر القوة غير ظاهر الجهة اذ حش
او حشو فترکها لانها اما ان يراد بها المعنى المشهور فاستعمال اليد فيها اقل قليل واما ان
يراد بها القدرة كما قيل فحشو قال المصنف لان اكثر ما يظهر سلطانها في اليد وبها يكون البطش
والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك من الافعال التي تنبئ عن وجود القدرة ومكانها والحاصل
ان اليد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية او الصورية للقدرة ولهذا علم
ان علاقة السببية والمسببية اعم من الحقيقية والتنزيلية ولو حملت اليد اله لما لم يبعد **والراوية**
في المزادة هي وعاء يستقى به يطلق عليها الراوية التي هي البعير او البغل او الحمار يستقى عليه
كذا في القاموس فتفسير الشارح المزادة بالزود الذي يجعل فيه المزاد اي الطعام المتخذ
للسفر سهو والعلاقة كون البعير حاملا لانه كانه العلة الفاعلية لانه به يصل المزادة الى
المستقي ولما كان البحث عن المرسل في غاية القلة ولذا قدمه على الاستعارة وكان ذلك سوغ
القلة استعماله ازاح ذلك التوهم بتكثير الامثلة لكن ربما يشعر تكثير الامثلة بانه جرى
على ما قيل ان المجاز يشترط فيه النقل كما في الاحاد حتى لا يجوز استعمال مجاز لم يسمع مع ان الصحيح
انه يتوقف على سماع نوع العلاقة حتى لا يجوز التجوز بعلاقة لم يسمع نوعها واما احاد المجاز
فلا يشترط فيه سماع دفعه بذكر تسعة انواع من العلاقة من الانواع الثلاثة والعشرين المجاز
المرسل فانهم ضبطوا انواع العلاقة خمسة وعشرين اثنان للاستعارة الشكل الفرس المنقوش
والوصف اعني ما به الاشتراك غير الشكل والباقي المجاز المرسل وفي بعض شروح مختصر ابن الحاجب
عدها تسعة وعشرين ذكرناها في رسالتنا المعمولة في الاستعارة مع مزيد تحقيق ولما اختار
المذهب المختار كان حقه ان يستوفي انواع العلاقة لتوقف العصمة عن الخطا في التجوز على معرفتها
وكانه اكتفى بذكر التسعة لانه اختار ان الانواع خمسة كما ضبط ابن الحاجب الشكل والوصف
والكون عليه والاول والمجاورة الا انه اكتفى بعد كر المجاورة بتعداد سبعة اقسام منها من المسببية
والمسببية والكلية والجزئية والحالية والمحلية والالية قال الشارح او رد تسعة غير ما سبق وما سبق
لم يكن الا السببية على ما حققه وذكرنا لك فكانه اراد بالمغايرة ان السابق سببية تنزيلية وما ذكر
سببية حقيقية لكن يابا ه انه قال ينتج ما ذكر وامن انواع العلاقة الى خمسة وعشرين والصنف
فتراورد ها هنا تسعة غير ما سبق فانه يدل على انه اورد تسعة من خمسة وعشرين والمسببية

منهما اعم من التنزيلية والحقيقية والا لزادت على خمسة وعشرين والظاهر من قوله ومنه وبعض
المجاز المرسل في اخباريه عن تسمية الشيء باسم جزئيه تسامح لكنه سامح اقرب مما وقع في المفتاح
حيث قال المجاز المرسل نحو ان يراد الرجل بالعين فالتوجيه اما يصرف منه عن التبعيض الى الابتدا
اي وناشئ من المجاز المرسل كذا وبحذف المضاف من المبتدا اي منه ذو تسمية الشيء باسم جزئيه واما
ما ذكره الشارح من انه عنى ان في هذه التسمية مجازا مرسلا فوجهه خفي وتسميته الشيء باسم جزئيه
انما يصح اذا كان الجزء مدارا في المعنى الذي قصد بالكل كما ان مدار الرقابة على العين دون غيرها
من الاعضا حتى لا يصح التعبير عن الرقيب باليد مثلا فلا يبعد ان يقصد بقوله كالعين في الرئيسة
التقييد ايضا والرئيسة الطليعة من رياب القوم اذا كنت لهم طليعة في مكان عال وعكسه
فالاصابع هي جمع اصبع بلغاتها التسع الحاصلة من ضرب حركات الهمزة في حركات الباء ومن لغاتها
اصبوع وجمعها اصابيع كذا في القاموس في الانامل جمع انملة بلغاتها التسع الواضحة من ضرب حركات
الهمزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظفر كذا في القاموس وهو اشارة الى قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق استعمل الاصابع في الانامل اذ ما جعل في الاذن انملة
السبابة هذا اذا اريد بالاصابع تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور واما لو اريد جعل كل منهم اصابعه
في اذنه ففيه ذكر الاصابع للحس وارادة انملة وفيه مزيد مبالغة كانه جعل جميع الاصابع في الاذن
لبلا يسمع من الصواعق شيء وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات
الذي سببه الغيث اوسببه لم يقل وعكسه تفننا وكذا ذكر الواو في الاقسام تارة وذكرها اخرى
نحو امطرت السماء نباتا وشرط بعضهم في المسبب ان يكون غاية فيجب به يكفي ذكر تسمية الشيء باسم سببه
واورد في الايضاح من امثلة تسمية المسبب باسم السبب قولهم فلان اكل الدم قال الشارح
وظاهره سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدم والدية والعجب انه قال
في تفسيره اي الدية المسببة عن الدم هذا ويمكن توجيه كلامه بانه جعل الدية داعية الى القتل حتى
لو لم يكن رجا النجاة بالدية لم يقدم القاتل بالقتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان المعلول
من وجه قد يكون علة من وجه الا ترى ان الغابة مسببة عن ذي الغابة فاشار الى بيان مسببية
الدية عن الدم يعني انها مسببة عنه لانه سببها في الخارج فلا تعجب من المصنف وتعجب من الشارح
ثم تعجب ولا تك معجبا برايك الصالح فان الله هو الوهاب الفاتح اوما كان عليه اي تسمية الشيء
باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي نحو اتوا اليتامى اموالهم اليتيم واليتم في الانسان
من لا اب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائه من الام واتيا اليتامى اموالهم بعد الحلم
وليسوا يتامى حينئذ فاطلاق اليتامى عليهم بعلاقة انهم كانوا يتامى من قبل اوما يؤول اليه
اي تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه ذلك الشيء في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا
اي عنبا يؤول الى الخمرية المعصور ليس خمرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله
والبيضاوي وقال الشارح اي عصرا يؤول الى الخمر وفيه خفا اذ العصر لا يتعلق بالعصير كما لا
يتعلق بالخمر الا ان يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اومحله اي تسمية الشيء باسم محله

نحو فليدع ناديه النادي مجلس القوم نهارا او المجلس ما دام وافيه وفي التعبير عن اهل النادي
به المبالغة في عجز عن الجواب كالنادي اوحاله اي تسمية الشيء باسم حاله فيكون على وتيرة نظايره
او حال فيه كما هو الظاهر فيه نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
التي تحل فيها الرحمة وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كأنها
الرحمة نفسها او الته نحو واجعل لي لسان صدق في الاخرين اي ذكرا حسنا والتعبير عنه
باللسان للدلالة على طلب ذكره لا ينقطع دلالته على جزيه كما لا ينقطع كلمات اللسان وخص الاخرين
بالتعبير لحفائها فان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقتها فيكون واجعل لي لسان صدق هو
في الاخرين نافعا لي ونفع اللسان بعده انما هو بان يذكر محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين
يكون باللام لا بفي بخلاف الذكر فان نسبته شاعت بفي ويحتمل ان يكون المراد واجعل لي كلاما
صادقا نافعا في الاخرين اي اجعل لي لسانا بين متكلما بكلمات صادقة نافعة في الاخرين بان لا ينسى
ولا ينقطع ولا يجرف ولا يذهب ان العلاقة بتفصيلها غير معتبرة في الكناية ايضا اذ لا فرق بين
الكناية والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز دون الكناية فان قلت كل من
العلاقات لا يستلزم اللزوم وقد سبق في مقدمة الكتاب ان كلا من المجاز والكناية لفظ اريد به
لازم معناه قلت لم يشترط العلاقة ليفيد اللزوم اذ المعتبر اللزوم ولو بالتامل في القرينة فلا
يتوقف على العلاقة فان قلت قد دل ما سبق على ان يذكر الملزوم واراده اللازم يتحقق المجاز
والكناية فينبغي ان لا يتوقف على العلاقة قلت ما سبق قاصر يجب ان يعتبر فيه ما يتم به فان قلت
اذا التقى بالعلاقة واللزوم في الجملة فما وجه اشتراطهم في الجزء ان يكون ملزوما للكل كالرقبة
والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن
ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز
والحقيقة بل كونه منبوعا للكل حتى لا يوجد الكل بدونه حيث قالوا ان الرقبة ملزومة
للانسان لان الانسان لا يوجد بدونها بخلاف اليد وهذا معنى اللزوم عندهما البيان فان قلت
ما من جزء الا ويمكن ان الكلي لا يوجد بدونه قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بان مبنى هذا
على العرف فان بعض الاجزاء لما لم يمنع قوة اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانها مع انتفائها يسمى
الشخص انسانا بخلاف الراس لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان ما لم يعتبر فيه اليه مثلا الا انه مع اعتبار
جزء اجوز وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان ومما وقع للشارح المحقق في هذا المقام انه اشتبه
عليه اللزوم بهذا المعنى باللزوم بمعنى سبق فاستعمله في تصحيح تحقيق اللزوم بالمعنى السابق
مع العلاقات فتمكن ولا تتبع الزلة وان كنت مغلوب جذب ريقه التقليد فانه ليس شان من له
فطنة تامة هو شان بليد اي بليد والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية عدل عن قول السكاكي
والاستعارة المصرح بها تنقسم الى تحقيقية وتخييلية لوجهين اما عن التقسيم الى التقييد فلان
التحقيقية قيد القسم لا نفسه اذ لا يسمى اذ ذاك يسمى القسم تحقيقية بل استعارة تحقيقية واما عن
الاستعارة المصرح بها الى الاستعارة فلان معنى التحقيقية محقق المعنى فتقييد الاستعارة بالتحقيقية

تخرج التخييلية لانه عند المصنف ليس لفظا فلا يكون محقق المعنى وكذا الاستعارة بالكناية عنده نفس التشبيه المضمر في النفس فلا يكون محقق المعنى وايضا ما هو الاسم هو الاستعارة الحقيقية لا الاستعارة المصرح بها التحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قاصدا تقييد التحقيقية لا الاستعارة المصرح بها التحقيقية فلو قال والاستعارة المصرح بها قاصدا تقييد التحقيقية لا وهو ذكر واضاف بلفظ فزالي ان اطلاقها على الاستعارة التحقيقية قد تكون على اطلاقها بتبادر الفهم اليها واعلم ان الاستعارة التخييلية تخرج بقيد التحقيقية عند السكاكي لان معناها شيء وهمي محض كما ستعرف واما الاستعارة بالكناية فانما تخرج من المقيد لان المقيد بالتحقيقية عنده انما تكون الاستعارة المصرح بها على ما عرفت والاستعارة بالكناية داخلة في الاستعارة التحقيقية عند السلف لانه اللفظ المستعار المضمر في النفس وهو محقق المعنى فلا يذهب عليك انه كما يفيد الاستعارة بالتحقيقية بقيد المستعار بالتحقيق لان المستعار قد يكون تخييلا وكذا الاستعارة بالمعنى المصدري لكن لا لتحقق معناها بل لتحقق معنى مستعار لها وعبارة المصنف لا تصلح ان تكون الاستعارة بالمعنى المصدري لا بما قوله لتحقق معناها عنه لا بما قوله كقوله لذي اسد لانه مسامحة لا محالة اذ المراد كاسد في قوله فليكن المراد كاستعارة اسد والضمير في قوله **لتحقق معناها حسا او عقلا** راجع الى افراد الاستعارة والمقيد سابقا اما لفظ الاستعارة عند من ليست مشتركة تا بالاشتراك المعنوي بين التحقيقية وبين التخييلية والكنية عنده واما مفهومها عند القائل بالاشتراك المعنوي فهناك استخدام ولقد نبه بهذا التعليل على حقيقة النسبة في التحقيقية وانه نسبة معنى الاستعارة الى التحقيق فالحسي كقوله اي قول زهير ابن ابي سلمى **لدى اسد شاكي السلاح**
في القاموس شاكي السلاح بتشديد الكاف وشايكة وشولة وشاكمة حديده وفي الصحاح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشايك السلاح وشاكيه حديدة وتقول الشارح شاكي السلاح اي قائم السلاح لا يوافق شيئا منها **منذف** هو كمعظم على ما في القاموس من رمى بالمحرميا الى جسيم بنيل وفسره الشارح بالشجاع اي مرمى في الوقايع كثيرا تامه **له لبد** كعنب جمع لبدة وهو الشعر المتراكب بين كتفي الاسد ويقال للاسد ذو لبدة وفي المثل هو امنع من لبدة الاسد **اظفاره** جمع ظفر **لم تقلم** التقليم مبالغة القلم بمعنى القطع والمناسب ان تجعل المبالغة راجعة الى المنفي وهو لا تجعل النفي داخلا على المبالغة وتقديره قوله تعالى وما انا بظلام للعبيد وتقليم الظفر كناية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان مقلوم الاظفار اي ضعيف وفي الصراح مبالغات جعل ذا اليد فكانه أسود اذ لا يكون لاسد الا لبدة وحصر اللبد فيه كما يفيده تقدير الظرف والمبالغة في نفي الضعف والعقلي مثل **قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق** يوصف الدين بالحق لاشتماله على الاحكام المطابقة اذ الحق الحكم المطابق والدين امر متحقق عقلا وفي التعبير عنه بالصراط طلب الهداية التي تجعله كالمحسوس وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى فاذا فاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان يحمل عندي ان يحتمل على التحقيق وهو ان يستعار ما يلبسه الانسان عند جوعه من انتفاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته هذا والمراد بقوله

تحتمل الاحتمال الذي يساوي احتمال التخييل ونيا في كونه الظاهر والا فالاحتمال لا ينافي الظاهر وهمنا احتمالان احدهما ما ذكره الشارح المحقق في هذا المقام وهو ان الحمل على التحقيق بما ذكره الزمخشري حيث قال شبه ما غشي الانسان والتبس عن الحواس باللباس لاشتماله على اللابس الا انه تحتمل ان يريد بالحوادث الضرر الحاصل من الجوع فيكون الاستعارة عقلية وان يريد انتفاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي فلا تكون من عند السكاكي وهذا البحث مما ذكره الايضاح الا انه قال ظاهر كلام الزمخشري انها عقلية وظاهر كلام السكاكي انها حسية والشارح خالف معه بان كلام الزمخشري محتمل وكلام السكاكي وان كان لحق معه في الاول لكن ليس في الثاني لجواز ان يحمل ذكر انتفاع اللون ورثاثة الهيئة في كلامه السكاكي على سبيل التمثيل والاظهر ان مراد الزمخشري بالحوادث ما يعم الكل ولا يخص شيء من حسي وعقلي ويمكن دفع ما اورده الشارح بان السكاكي اراد جمهور الاصحاب ولم يرد بقوله عندي تخصيص الاحتمال بنفسه بل انه على خلاف جمهور الاصحاب موافق للزمخشري على انه يمكن ان لا يتزم اصحابنا علما المعاني بل اهل عصره وثانيها ما ذكره السيد السند ان احتمال التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فان الجوع اذا شبه بشخص صار محدثا فيما هو بصدده فلا بد وان يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الاضرار دون اللباس الذي لا مدخل له فيه هذا او يمكن دفعه بان لباس الشخص ما يتزين فيه فلما شبه الجوع بشخص ثبت له لباس يتزين فيه لا مطلق ما يلبسونه فاذاقه لباس الجوع عبارة عن ابرازها في معرض الجوع وفيه افادة انها انبلبت بالجوع في الغاية حتى كانها نفس الجوع وبارزة في لباسه وظاهرة في معرضه وللاية تتمة تحث لمنع من بيانه خوف الاطالة فليرجع الى شروح المفتاح من اراد التمام وقد تم تصور الاستعارة مما مر الا انه ذكر المصنف في الايضاح هنا تعريفا له فقال فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعنى ما عنى به اي ما استعمل فيه فلم يتناول ما استعمل فيما وضع له وان تضمن التشبيه به نحو زيد اسد ورايته اسد لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على ان المراد بقولنا ما تضمن مجاز تضمنه بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيرها والمجاز لا يكون مستعملا فيما وضع له هنا وقد افاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى المجازي وان كان مشهورا فيه وقوله لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه نظرا انه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه ان يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له واخراج الاسد في الامثلة المذكورة عن التعريف مبني على ما استقر فيه رايهم ان المراد بزيد اسد دعوى اندراج زيد تحت مفهوم الاسد ليتوسل بها الى المبالغة في التشبيه فان تم والا فلا ولا يجدي ما ذكره الشارح انا لا نسلم ان اسدا في زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في رجل شجاع فيكون مجازا واستعارة اذ اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة على انا ان جوزنا كون زيد اسد محتملا لهذا التوجيه فليس لاحد ان ينكر صحة ان يقصد به ما تقرر فالمحترز عنه هو الاسد بهذا المعنى

واما ما ذكره السيد من ان الحق مع الفوم فان الفرق بين قولنا مردي همچو شيرست زيد وبين شيرست
الي زيد يكشف عن ذلك فان التشبيه في الاول راجع الي ذات ما حمل علي زيد وفي الثاني الي زيد
ما لا يتبع لان من يقول ان زيدا اسد في معني زيد رجل شجاع يقول شيرست زيد معناه مرد ب
مصحو شيرست زيد فلا يفيده تبديل الفارسي بالعربي شيأ واعجب منه انه قال انما اخرنا زيدا
في المثال الاول لانه لو قدم احتمل الكلام رجوع التشبيه الي زيد بناء علي ان الخبر قصد به المفهوم
ولا معني لرجوعه اليه واما في المثال الثاني فمتاخره للموافقه ودفع توهم اسناد الفرق الي
التقديم والتاخير لان قولنا زيد مردي همچو شيرست الا تشبيه ذات ما والا للغا ذكر مرد ب
وان مردي همچو شيرست في صورة التقديم خبر لوجوب احتمال رجوع التشبيه الي زيد بحاله نعم لا يتم
وجوه ما قال انك اذا قلت زيد اسد لتحسن تقدير الاداة لان الظاهر دعوي حمل الاسد عليه
وانه مندرج تحته مبالغة فلو قدرت فاتت المبالغة بخلاف ما اذا قلت زيد الاسد فها هنا
ثلاث مراتب الاولي ادعي المشابهة باداة التشبيه لفظا او تقديرا نحو زيد كالاسد وزيد
الاسد الثانية ادعا اندراجه تحت الاسد كقولك زيد اسد الثالثة جعل اندراجه تحته مسلما
فالاولي تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا واما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صنع التشبيه
حيث سبق الكلام ظاهر الكونه فرد امنه لكن القصد حقيقة الي اثبات الشبه بطريق المبالغة
ويجوز تقدير الاداة نظرا الي المآل وان لم تحسن نظرا الي الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة
لان اللفظ هناك قد استعير لمعني اخر واطلق عليه فتسميته بهذا الاسم اولي لمزيد اختصاص
ومناسبة بينها وبين سماها استعارة فكانه اراد التنبيه علي ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولا بد له
ان يفسر الاستعارة بما يتناولها ايضا او تعريف المصنف لا يتناولها كما عرفت ومما يجب الاحتياط فيه
مواضع اشتباه التشبيه بالاستعارة فانه ربما يشتبه لتعارض امارتها حتي قال صدر الافاضل
اذا ترك المشبه بالكلية وانا بوجه الشبه ففيه اشكال نحو رايت اسدا في الشجاعة لان ترك
المشبه لفظا وتقديرا واجرا اسم المشبه به عليه يقتضي ان تكون هذه استعارة ووذكر وجه
الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة قال الشاعر

وَلاحت من بروج البدر ربعا ۞ بدور سرها بترجها اكتنان ۞

يعني لاحت من قصور مثل بروج البدر في البعد والسمو وحسنه هي كالبدور اظهار من زينتها
للرجال احتقار المها جمع مهاة وهي البقرة الوحشية قال الشارح والظاهر ان مثل هذا تشبيه
لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا جائز كلاما ويكون في الكلام ما يقتضي تقديره
هذا بعيني ما يقتضي اعتباره وكونه مرادا في معني الكلام وان لم يكن تقديره علي وجه لا يختل
تمامه كذا يستفاد من كلام السيد السند لكن لا يوجد ما لا يمكن تقدير المشبه بدون اختلال
النظر فان في كل ما يعد استعارة يمكن تقدير مثل فيقال في جاني اسد تقديره جاني مثل اسد
وفي جاني اسد في الشجاعة جاني مثل اسد في الشجاعة وينقدح في هذا ان اثبات الاستعارة
في كلام العرب مشكل جدا وما جعلوه تشبيها قوله تعالي حتي يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسو

من الفجر واستدلوا عليه بان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة علي ان الخيط الاسود ايضا يتبين بسواد
الليل ولا يخفي ان الخيط الابيض اذا كان مشبها به لا يصح ان يكون مبينا بالفجر بل المبين به المشبه
المقدر في الكلام ففيه مسامحة وان البيان لا ينافي كون الخيط الابيض استعارة لان استعمال
الخيط الابيض في الفجر بناء علي ان دعاه حوله تحت جنس الخيط الابيض فلو تبين ان المراد
بالخيط الابيض اي فرد منه من فردية المتعارف وغير المتعارف لم يكن بعيدا ومن علامات
الاستعارة التي ذكرها الشارح وعدها السيد جيدة وهو ان يصح وضع اسم المشبه مقامه
كما في رايت اسدا يرمي فانه يصح رايت رجلا شجاعا يرمي ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه
وفيه انه يصح في التجريد ايضا مثل ذلك فيصح ان يقال في لقيت من زيد اسدا لقيت منه رجلا اي شجاعا
ولما كان تقسيم المجاز الي المجاز المرسل والاستعارة مبنيا علي ان الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي احتاج
الي اثباته وابطال كونه مجازا عقليا فاشتغل عقيب التقسيم به تقريرا للتقسيم فقال ودليل انها
اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهما وذلك
معلوم من اللغة ومسلم عند من خالف في كونه مجاز الغويا ويدعي كونه مجازا عقليا وما ذكره
المفتاح والمصنف في بيانه توضيح للبديهي وهو انه لو كان الاسد موضوعا لاحد هما لكان اطلاقه
علي الرجل الشجاع من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه ولا يغلب المطلوب بنصب القرينة وهو
منع الكلمة الكائنة عن حملها علي ما هي موضوعة له وايضا لو كان موضوعا للشجاع مطلقا كان
وصفا لا اسما هذا فاد مجال للمناقشة فيه بان كون المطلوب بنصب القرينة منع الكلمة عن حملها
علي ما هو موضوعة له ممنوع بل المطلوب علي هذا التقدير منعها من حملها علي بعض معانيها
الموضوعة هي لها الي الجانب حملها علي بعض اخر مما هو شان المشترك وكون المستعار صفة
لا تبطل في استعارة مثل الناطق والمراد بقوله لا للمشبه انه لم يوضع للمشبه لا وحدها ولا
مع المشبه به حتي يكون مشتركا بينهما فلا يخفي انه لم يستوف ابطال الاحتمالات ولا يحتاج الي
ان يقال اكتفي بمشاركة هذا الاحتمال مع احتمال كونه موضوعا للمشبه في اللازم وانما احتاج الي
نفي كونه موضوعا لاعم منهما في اثبات كونه مجاز الغويا لانه لو كان موضوعا لاعم منهما في اثبات
كونه مجاز الغويا يصح استيفاوه المشبه عنه بطريق الحقيقة بان يطلق العام بعمومه ويقع علي
الخاص بمعونة القرينة من غير ان يستعمل في الخاص كما اذا قلت رايت انسانا فيما اذا رايت زيدا
لو لم ترد بالانسان الا مفهومه في العام حينئذ مستعمل فيما وضع له لكنه قد وقع علي الخاص
من غير استعمال فرد من اشتباه عليه اطلاق العام علي الخاص لا خصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه
ظن انه مجاز واعترض عليه بانه لا دلالة للعام علي الخاص بوجه من الوجوه علي ان اعتراضه
مما يتعجب منه لان الدلالة المعتبرة في المجاز تشمل الدلالة بمعونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز
ان لا يكون معه ما تغلب مجازا في مقابلة من قال اكرمت زيدا بان يكون فعلت واقعا باعتبار
الخارج علي الاكرام بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم ان لا يوجد من قسم
المجاز ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذ لا يوجد في عام قرينة صارفة عن المعني الموضوع له

اذكل ما نظنه قرينة صارفة نحتمل ان تكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام مستعملا
على عمومه فلا مكون قرينة صارفة **وقيل** انها مجاز **عقلي** لا لمعنى اسناد الفعل او معناه الى ملابس
غير ما هو له تاول بل **لمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي** وهذا النفي مدار النزاع والا
فلا يكون من جعله مجازا لغويا هذا الادعاء ولهذا تردد قول الشيخ عبد القاهر بين كونه مجازا
لغويا وبين كونه مجازا عقليا فتارة اطلق عليه المجاز اللغوي وتارة المجاز العقلي لا لالتباس حقيقة
الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شانه ذلك بل للتنبيه على انها ليست مجرد نقل اسم بل لغيه اعتماد
عقلي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد **كان** جواب لما **استعمالها فيما وضعت له** متعلق بالاستعمال فلا حاجة الى ما في
الشرح انه في تقدير استعمالا فيما وضعت له يعني الاسد استعمل في مفهومه الحقيقي وسرايته الحكم عليه
الى الرجل الشجاع كسرايته الى سايرا فراده الحقيقية بناء على ما حاطنه بالرجل لقضية الادعاء المذكور
ولا يخفى ان مجرد ادعاء الدخول يكفي في كون الاسد حقيقة سواء كان الدخول بدعوى ان الاسد
فرد من متعارف هو ماله الهيكل المخصوص وغير المتعارف هو الرجل الشجاع او بدعوى
ثبوت الهيكل المخصوص لزيد فقول الشارح في شرح التلخيص ان جعلها مجازا عقليا مبني على
اعتبار مرجوح هو دعوى الهيكل المخصوص للرجل الشجاع والحق خلافه وهو دعوى فرد غير
متعارف لمفهومه مما لا وثوق له به قال المصنف والدليل على الادعاء انه لولاه لما كانت استعارة
لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعارة لكان الاعلام المنقولة كزيد ويشكر استعارة ولما كانت
الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال
لمن قال رايت اسدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا ان جعله اسدا لان جعل اذا
تعدى الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا يقال جعلته اميرا الا اذا
اثبت له صفة الامارة هذا وفي الوجه الاول انه لا يلزم من انتفاء الادعاء ان يكون مجرد نقل
الاسم استعارة بل النقل العلاقة المشابهة من غير وضع المنقول اليه وفي الوجه الثاني
ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة لمجرد انه بمنزلة دعوى الشيء بينة كما في سايرا لمجازات على ما ياتي
وللادعاء دليل اخر وهو انه لولاه لامتنع استعارة العلم **ولهذا** اي ولان اطلاق اسم المشبه
به على المشبه بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به **صح التعجب في قوله** اي في قول
ابي الفضل بن العميد في غلام قائم على راسه يظلله **قامت** فاعله نفسي **تظللني** في الشرح
اي توقع الظل علي **من الشمس** اي من اجلها وتدافع حرها او المراد من الشمس نفس الغلام
اي موقع علي ظلا حاصلا من الشمس والاول هو الموافق لقوله شمس تظللني من المشمش
نفسا اعز علي من نفسي بالاضافة الى يا المتكلم او تنكير نفس واشياع كسرته كما في الشمس اي من
كل نفس وهو ابلغ **قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس** فلولا انه ادعي له
معنى الشمس الحقيقي لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه
انسانا اخر وفيه نظر لانه يجوز ان يكون التعجب من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس

او

او من انقياده له وخدمته له **والنهي عنه** اي عن التعجب في قوله **لا تعجبوا من بلى غلالته** في ثوب
بلا في البدن **قد زرر** اي شد ازراره **على القمر** فلولا ان جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب
معنى لان الكمال انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقرفي الحسن
ورد بان الادعاء مسلم لكنه لا يقتضي كونها مستعملة فيما وضعت له لانها ادعي دخوله تحت
مفهومها وفيه انه لو اوضحه كونها حقيقة لكفى ادعاؤها لا ضرورة في القول بالتجوز فدعوى
كون المجاز عقليا لا يتوقف على اقتضاء ادعاء الاستعمال فيما وضعت له بل يكفي فيه ان يقال يصح ان يكون
الاسد مثلا مستعملا في مفهومه ويكون واقعا على الرجل الشجاع لادعاء انه من افراده كما سبق فالجواب
ان يقال استعمال الاسد في مفهومه لا يوجب شموله للرجل الشجاع وسراية الحكم كما في افراد ما لم
يقصد به وبكفى ان يقال اذا قلت رايت اسدا وحكمت برويته رجل شجاع يكفي فيه طريقان احدهما
ان تجعل الاسد مستعارا لمفهوم الرجل الشجاع وثانيهما ان يستعمله فيما وضع له الاسد وتجعل مفهوم
الاسد الة لملاحظة الرجل الشجاع ويعتبر تجوزا عقليا في التركيب التقييدي الخاص من جعل مفهوم
الاسد عنوانا للرجل الشجاع فيكون التركيب بين الرجل الشجاع ومفهوم الاسد مبنيا على التجوز العقلي
وان كان تقييديا فلا يكون هناك مجاز لغوي الا ترى انه لا تجوز لغة في قولنا لي نهار صايم فقد
حق القول بان المجاز عقلي ولكن اكثر الناس لا يعلمون ولما اراد الاستدلال اشار الى وجه التعجب
والنهي عنه بحيث لا يقتضي مراده العيني الحقيقي فقال واما التعجب **والنهي عنه فلبنائهما على تناسي**
التشبيه فتضاعف قوة المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يثبت
على المشبه به يترتب عليه ولا يخفى ان الكلام قد تم بدونه اذ التعجب والنهي عنه لم يجعلا دليلين على
كونها مستعملة فيما وضعت له بل استدل بهما على الادعاء فلم سلم الادعاء ومنع اقتضاء كون الاستعمال
مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء
فليكونا مبنيين عليه اذ لا تنافي في المجاز اللغوي ولما كان في الاستعارة توهم كذب وذلك يوجب
ان لا يبقى في القران وكلام الرسول اشار الى انها تفارقه فقال **والاستعارة** اي الذي يتضمنه
الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه **تفارق الكذب** ولا يلتبس به بوجهين
بالبنا اي بسبب الاستعارة اي ما يتضمنه **على التاويل** والصرف عن الظاهر الذي هو افادة
تلك الدعوى واعتقاده الى جعل افراد الاسد متعارفا وغير متعارف من غير اعتقاد بل مجرد ابراز
في هذه الصورة ليتوسل به الى المبالغة في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة
عن الكذب جعل الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب **ونصب القرينة على ارادة**
خلاف الظاهر اذ لا يجامع الكذب نصب القرينة كما لا يجامع التاويل المذكور فقد افترقت
عن الكذب بوجهين ولك ان تريد ان الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكذب اذ ما في اسد
يشتبه بالكذب لو لا شيء من هذين الوجهين هذا كله واذا اريد بالمفارقة نفي الاشتباه اما لوازمه
نفي لزوم الكذب فلا حاجة الى شيء من هذين التاويلين لكن المراد بالمفارقة عن الكذب المفارقة
في الجملة اذ ربما كان ما قصد من المبالغة في شان المشبه كاذبا غير مطابق وقد حرر في هذا المقام

كلام المفتاح احسن تحن بروعدل عنه بالطف بتغيير لما فيه من التطويل والخفا لانه قال والاستعارة
لبنا الدعوي فيها علي التاويل تفارق الدعوي الباطلة فان صاحبها يتبرا عن التاويل وتفارق
الكذب بنصب القرينة المانعة عن اجزا الكلام علي ظاهره فان الكذاب لاينصب دليلا علي خلاف
زعمه والي ينصب وهو لترويج ما يقول ركب كل صعب وذلول هذا ولما كان الباطل والكذب
راجعا اما مطلقا او بالذات عنه من فرق بينهما باعتبار مخالفة الواقع للقول في الباطل ومخالفة
القول للواقع في الكذب كان الفرق بين الاستعارة والكذب مغنيا عن ذكر الباطل فاكتفي لذلك
بذكر الكذب وصفي كلامه عن شوب التخصيص بلا مخصص حيث لزم المفتاح من تخصيص التاويل
بمفارقة الباطل ونصب القرينة بمفارقة الكذب واعني المسهل بكلامه عن مؤنة حمل الباطل
علي باطل غير معلوم البطلان عند متكلمه وحمل الكذب علي ما علم كذبه وتوجيه التخصيص بانه
للاشارة الي ان الباطل الذي لم يعلم بطلانه في غاية البعد عن قصدنا وبله فضلا عن نصب
القرينة لخلاف الكذب وانه لا بنا في قصد التاويل وان لا يقع قط وانما بنا في نصب القرينة اذ
لا يخفي انه في غاية الخفا والاغلاق علي ان ما هو المقصود لا يستدعيه ولا التخصيص لوجه اخر
فيما يمكن ان يقال وهو اقرب من هذا القال لكن صرفنا عن بيانه لك خوف الملال **ولا يكون علما**
قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفي ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا
ولا يبعد ان يجعل علم الجنس علما مخصوصا بالنحاه لانه علم اصطراري دعا الي القول به احكام مخصوصة
فحينئذ يدخل علم الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصلية بلا كلفة تحمل في بيانه
والجملة عطف علي قوله والاستعارة تفارق الكذب عطف جملة فعلية علي جملة اسمية ولك ان
تجعله عطفا علي قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعيا **لمنافاة الجنسية** وبناء
الاستعارة علي جعل المستعار منه من افراد المستعار له ادعا ان له قسمين قسما متعارفا وقسما غير
متعارف فلما لم يكن للعلم مفهوم كلي جنسي امتنع ان يستعار وله امتناع ان يكون له المزيد فضلا
عن ان ينقسم الي متعارف وغير متعارف قال المصر ولان العلم لا يدل الا علي معين من غير اشعار
بوصف فلا اشتراك بين معناه وغيره الا في مجرد التعين ونحوه من العوارض التي لا يكفي شي
منها جامعا في الاستعارة **الا اذا تضمن نوع وصفيه** الاولي نوع وصف لان الوصف مصدر لا يحتاج
الي ذا المعني المصدري الي الحاق الفا المصدر يكون المراد بتضمن الوصف ان يكون الوصف لازما
للشخص نظرا الي ذاته او بسبب اشتهاره بالوصف فان الوصف اللازم بمنزلة الموضوع وتجعل
الموصوف فردا متعارفا والمستعار له فردا غير متعارف هكذا ذكره وفيه انه تكلف لا يوافقه
الاستعمال فان استعمال العلم في المشبه بدعوي العينية لا بدعوي ادخاله تحت جنس وقد نبه
الشارح لهذا في التلويح فقال التحقيق ان الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فان وجه ذلك في مدلول الاسم سواء كان علما او غير علم جاز استعارته والا فلا هذا كلامه
لا نقول فليكن مراد المصنف انه لا يكون علما الا اذا اشتهر بوصف لانه لا بد للاستعارة من وجه
شبه له مزيد اختصاص بالمشبه به لا نا نقول قد فصل المصنف هذا الكلام بما لا يحتمل هذا

اختصاص

التوجيه

التوجيه علي انه لا اختصاص لمتضمن الوصفيه بهذا المعني بالعلم الا ان يقال ما من اسم جنس
الا وله وصفية واشتهار بصفة بخلاف العلم فانه يندر فيه ذلك فلهذا اشترطنا في العلم
دون اسم الجنس **كحاتم** اسم فاعل من الحتم بمعني الحكم جعل اسما لحاتم بن عبد الله بن
الحشرج العلم في الكرم رموما دراسم فاعل من مد ز بمعني طال صار اسما لمحارق الذي هو لئيم
ليس له في الجود سهم سمي به لانه سفي ابله فبقي في الحوض قليل فسلح فيه ومد رالحوض هـ
وسحبان علي وزن عطشان علما للبليغ يضرب به المثل وهي في الاصل صياد يصيد بابر نه
والمناسبة ظاهرة وبا قل لرجل يضرب به المثل في العي والفهامة من يوم اشتري طيبا باحد
عشر درهما فسئل عن ثمنه فمد كفيه يشير بها بصابعه الي عدد العشرة واخرج لسانه ليتم به
الاشارة الي الحد عشر فانفلت الطبي وقرينتها ما مر في تحقيق المجاز وهو القرينة المانعة
فيتبادر من قوله **وقرينتها** قرينة الاستعارة الصارفة لها عن الحقيقة لكن لا يتم ان يراد
قرينة الاستعارة مطلقا صارفة كانت ومعينة او كليهما ومن البين انه لا اختصاص لهذا
القسم بقرينة الاستعارة بل تجري في المجاز المرسل والكناية ايضا ولا ينكشف الداعي الي جعلهم
قرينة الاستعارة المصرحة متعددة دون الاستعارة بالكناية بل جعلوا واحدا مما يصرف فيها
عن الحقيقة قرينة والزايد ترشيحا وايضا لا يظهر فرق بين استعارة قرينتها متعددة و
الاستعارة المجردة الا ان يلزم **اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر**
اي امران او امور يكون كل منها قرينة كقوله اي بعضا لاعراب علي ما في الايضاح **فان تعافوا**
اي تكرهوا يقال عاف عاف الطعام او الشراب وقد يقال في غيرهما يعافه ويعيفه عيافا
وعيفانا متحركة وعبافة وعبافا بكسرها كرهه فلم يشربه **العدل** مقابل الظلم ولا يبعد ان
يحمل علي التوحيد كما فسر به قوله تعالي ان الله يامر بالعدل خص بالذكر لانه اول الايمان
والايمانا جواب الشرط محذوف اي تلجاون اليها وقوله **فان في ايمانا نيرانا** علة الجزا
اقيم مقامه والنيران اما جمع نور او نار استعيرت للسيوف او الرماح تلمعن وتخصيصها باليمين
كما المعروف واستعارتها من النار لا من النور كما هو المشهور منظور ليس للانظار السليمة بمنظور
فتعلق الكراهة بكل من العدل والايمان قرينة علي ان المراد بالنيران آلة الحرب التي تشبهها
في اللمعان لا حقيقتها لانه يدل علي ان الجزا المحاربة وفي التعبير عن السيوف بالنار التي هي
جزا الظلم والكفر في الشرع لطافة بينة وقد يقال من العرابة بين قوله في ايمانا فان النار
لا تؤخذ بالايدي وفيه ضعف لا يخفي **او معان ملتبسة** بكون المجموع قرينة واحدة لبقابل
قوله او اكثر ويصح كونه قسما له كذا في الشرح وفيه انه لا يصح حينئذ كونه قسيما للواحد ولا يصح
حمل الواحد علي البسيط لانه يبقي اكثر من واحد هي مركبات واسطة وعلي اي تقدير يبقي
واسطة هي معان غير ملتبسة تكون المجموع قرينة وحمل الالتباس علي مجرد كون المجموع قرينة
دون كل احد بعيد **كقوله** اي البحتري **وصاعقة** مجرور بواو رب او مرفوع موصوف
بالظرف مبتدا خبره تنكي بها والصاعقة هي نار ما يسقط من السما **من نصله** بيان صاعقة

اي صاعقة هي نصلة جعله صاعقة في الاستعال والتاثر او المراد صاعقة ناشئة من نصله
ففي وهمية تخيلية فكان لنصله صاعقة تحرق الاعراو الاول اظهر والي الثاني ذهب
الشارح والمفصل حد السيف على ما يفهم من الصحاح ونعني السيف ما لم يكن له مقبض
على ما في القاموس فعلى هذا احمل سيفه لاختفا مقبضه في كف الممدوح كانه لا مقبض له
تتلفى اي تتقلب بها الباللغدية اي تتقلب تلك الصاعقة على اروس جمع راس
للقلة يراد بها الكثرة لدراعي مقام المدح الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الشجاعة
او عام خص سحايب صرف سحاب رعاية للقافية اي انامله للخمس التي في الجود وعموم
العطا سحايب كذا في الشرح ففي البيت استتباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاو من
لم يدرك توهم انه لا يلايم ذكره المقام ولك ان تجعل انامله سحايب العذاب في نزول الصاعقة
والنار والسطور تفسير السحايب بالانامل والظاهر ان المراد بها الاصابع فكانه اريد مزيد
البالغة في الشجاعة حيث يكفي للاقران انامله ولا يحتاج في هلاكهم الى اعمال الاصابع ولهذا
عبر عن اروس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن انامله الخمس بجمع الكثرة اشارة الى ان
الاروس مع كثرتها كانها قليلة بالنسبة الى انامله الخمس لاحاطة انامله اياها وشمولها لها
فحينئذ مجموع المعاني الملتئمة التي جعلت قرينة لارادة الانامل بالسحايب ذكر الصاعقة
وبيان انها من نصل سيفه وحملها على اروس الاقران وجعل السحايب متعددة بتعدد الانامل
مع ضميمة مقام المدح فان قطع النظر عن مقام المدح يجعل المراد بها الاصابع فالتفسير بالانامل
وترك ضميمة مقام المدح يورث الذم وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار
الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر وقوله وباعتبار اخر بالاضافة اي باعتبار
امر اخر هو المقارنة بما يلايم شيا من الطرفين وعدمها فيكون على نحو اعتبار نظايره وموافقه
عبارة الايضاح هنا بدل قوله باعتبار اخر باعتبار امر خارج عن ذلك كله وفيما بعد واما باعتبار
الخارج والشارح غفل فجعل قول المصنف فيما بعد وباعتبار اخر تركيبا توصيفيا فسره باعتبار
امر غير الاعتبارات السابقة باعتبار الطرفين اي في طرفي الاستعارة ففيه مسامحة او طريق
التشديد التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود هنا
بالمقسم الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التهكمية والتمليحية وهاما استعمل في ضده
يدل على ان المقصود بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكانه بنى على ان الاستعارة بالمعنيين
سيان في هذه التقسيمات فمما لان اجتماعهما اي الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في
او من كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحيا من معناه الحقيقي وهو جعل
الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب قال المصنف والهداية والحيوة
لا شك في جواز اجتماعهما قال الشارح والاولى ان يقال الاحيا والهداية مما يمكن اجتماعهما في
وفيه بحث لانه يجوز ان يكون اعتبارهما ان لا يجعل استعارة الاماتة للاحيا وفاقه لعدم
اعتبار امكان اجتماع الموت والحياة فتنبه المصنف مما ذكره على معنى امكان الاجتماع ولستم وفاقيه

اي المنسوبة الى الوفاع بمعنى الموافقة واما ممتنع لاستعارة الميت في الاية للضال اذ لا يجتمع الموت
مع الضلال ولهذا اقال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه كاستعارة اسم المعدوم للموجود
لعدم رعايته اي نفعه بالفتح ولا يتوقف ذلك على عدم نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع
في امر غير النافع في اخر باعتبار عدم نفعه اصلا بل يمكن الاستعارة للنافع في امر غير النافع في امر اخر
باعتبار عدم نفعه قال المصنف ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم
الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت ولما
كان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لتوقف افعاله المختصة به اعني الارادية
على الادراك كان الاقل علما اولى باسم الميت او الجماد من الاقل قوة وكذا في جانب الاشد لان
الادراك الاسد اختصاصا بالحيوان اشد بتعيدا له من الموت فكل من كان اكثر علما واشرف
علما كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه قال الشارح ولا يخلو عن اختلال لان الضدين
القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستقر اسم احدهما للاخر
بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف
فكان من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة غير وافية
بذلك هذا اقول لعل هذا التشكيك في العبارة لغفلته عن حقيقة التشكيك فان التشكيك
بالاشدية ان تكون الاشارة في بعض اكثر من بعض فمقول الضدان فيما نحن فيه الموت
والحيوة وهما قابلان للتشكيك باعتبار الاشدية التي هي التفاوت في التقاوت الاثار له وذلك
قلة العلم وضعف القوة لبيان تفاوت الحيوة في الشدة لتفاوت اثارها التي منها العلم والقوة
فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان الحيوة فيه اضعف فهو باسم الميت اولى لان الميت اسم
اسم للاسد في الموت لانه دال على الثبوت دون الحدوث واقل علما اولى من الاقل قوة وكل ما كان
العلم فيه اكثر واثار القوة فيه ازيد كان باسم الحي اولى وان مات واكثر علما اولى من ازيد قوة هكذا
حقق المرام ودع التشكيك للغفلة عن تحقيق المقام ولكن مستفيضا من موهبة الملك
العلام ولستم هذه الاستعارة عنادية لعاندة كل طرف منهما الاخر ومنها اي ومن العنادية
الاستعارة التهكمية والتمليحية وهاما استعمل اي الاستعارة التي استعملت في ضده اي ضد
معناها الحقيقي او نقيضه اي ضد معناها الحقيقي او نقيضه كما مر في باب التشبيه من تنزيل
التضاد منزلة التناسب بواسطة تلميح او تهكم نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت
البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور افي المخبر للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار في جنس
البشارة على سبيل التهكم والمنظم توجيهان اخر وهي انه امر نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم بانذارهم
شبيه بالتبشير في انشراح صدره فيه ازاله لاساءته من الانذار عنه فتكون استعارة التبشير
للانذار بجامع كونهما مرغوبين له صلى الله عليه وسلم وانهم من استماع الانذار كمن يسمع التبشير لعدم
مبالاة بهم به فاستعارة تجامع المشابهة في عدم الخوف منها وانهم في الجد في اكتساب العذاب
الاليم كالراغب فيه فانذارهم به شبيه بالاخبار بمرغوب فيكون كالتشبيه فاحفظها فانها من افاضة

وباعتبار الجامع يراد به وجه الشبه وسمي به في باب التشبيه وجه الشبه لانه سبب التشبيه وهنا جامعا لانه ادخل للشبه تحت جنس المشبه به ادعاء وجمعه مع افراد المشبه به تحت مفهوم قلنا لانه اما داخل في مفهوم الطرفين ليستغنى عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من ان وجه الشبه اما داخل في مفهوم الطرفين او خارج عنه لان كل تشبيه لا يكون مبنيا لاستعارة على ان وجوب كون الجامع اخص بالمشبه به يوهم امتناع دخوله في مفهوم الطرفين لما تقرر ان الذاتي لا يتفاوت في الافراد ووجه صحته ان ما تقرر انما هو في ذاتيات الماهيات الحقيقية دون المفهومات الاعتبارية نحو قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة اي صوتا يفزع منه او صوتا يخافه من عدو طار اليها استاد طار الى الرجل مجازا اي طار فرسه بسببه اليها وتمته للحديث او رجل في شعفة في غنيمة حتى يأتيه الموت يضي صلى الله عليه وسلم خير الناس آخذ بعنان فرسه واسنفد للجهاد او رجل اعتزل الناس وسكن في رأس جبل في غنم قليل يمنع بها فعها واشتغل بالعبادة حتى يموت استعار الطيران لعدو والفرس والفرس والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اذ الطيران قطع المسافة بسرعة بالجناح والعدو هو قطعها بالاقدام بسرعة والاول قطع المسافة في الهواء والثاني في قطعها في الارض واعترض عليه الشارح بان السرعة غير داخلة في مفهوم الطيران بل هو مجرد قطع المسافة بالجناح غايته انه في الاكثر بالسرعة هذا والشيخ فرق بين العدو والطيران والانسان والفرس بان الاولين من جنس واحد هو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة لانهما تقبل الشدة والضعف وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس بخلاف الاسد والانسان فعلى هذا الاستعارة تقسيم اخر وهو ان الطرفين اما من جنس واحد او من جنسين لكن في خصوصا به الاختلاف في السرعة بل في جعلها ما به الاختلاف نظر لا يخفى على من نظر فيما سبق او غير داخل عطف على قوله اما داخل وغير الداخل في مفهومهما يحتمل ان يكون داخلا في احدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل العدو دون الطيران كما حقق وقد خالف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه ووجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين او خارج عنهما فجعل الخارج عن احد الطرفين داخلا في القسم الثاني واذا اردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تاويل الداخل في احدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو كما سر من استعارة الاسد للرجل الشجاع فان الشجاعة خارجة فيه عن الطرفين لظهور ان الاسد موضوع للحيوان المخصوص والشجاع وصف له والمستعار له هو الرجل الموصوف بالشجاع والصفة خارجة ولا تعويل على ما قاله الشيخ في اسرار البلاغة من ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية منسوبة للعامة وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي او خاصية منسوبة

الى الخاصة

الى الخاصة وهي الغريبة اي البعيدة عن العامة او عن كل احد الا ان الخاصة يدركونها بسرعة سبرهم والغرابة قد تكون نفس المشبه كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن عبد الملك بصف فرسا له بانه مؤدب اذا نزل عنه والفي عنانه في قربوس سرجه وقفا مكانه حتى يعود اليه واذا احتبى قربوسه القربوس محركة ولا يسكن الا للضرورة وهو حنو السرج على ما في القاموس وفي الصحاح المعتمد الذي رأيناه القربوس للسرج فالقربوس مقدم السرج ولا حاجة الى حذف مضاف اي مقدم السرج كما توهمه عبارة الشارح حيث قال قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج بعنانه عند مضع الشكيم كالشكيمة لحديدة المعترضة في فم الفرس الى انصراف الزائر يعني الى انصرافي عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تاديه حيث يثق مكانه وان طال مكثه كما هو شان الزائر المجيب يدل عليه ما قبله

• عودته فيها زور رجائي • اهماله وكذا كل مخاطر •

والمخاطر طالب الشيء على خطر هلك اي مثل ذلك الرجل يريد نفسه في تعويد فرسه كل مخافر وهيئة وقوع هذه العنان في القربوس ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في ركبة المحتبي ممتدا منحدرا الى جانبي ظهره فاستعار له الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ساقيه بثوب او غيره على تلك الهيئة وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله

• ولما قضينا من منى كل حاجة • ومسح بالاركان من هو ماسح •
• وشدت على دهم المهاري رحالنا • ولم ينظر الغادي الذي هو رائح •
• اخذنا باطراف الاحاديث بيننا • وسالت باعناق المطي الاباطح •

التشبيه كالمسح المهاري كالصحاري والهواري جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة ابن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى والنظر محركا بمعنى الانتظار يريد لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة السير استعار السيلان للسير الحثيث في غاية السرعة للابل والتشبيه فيه ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذا سند الفعل بعني سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افادت انه امتلات الاباطح من الابل كما في نهر جارفانه انما يسند للجريان الى الماء اذا امتلا من الماء بحيث لا يتميز من الماء وادخل الاعناق في السير حيث جعلت الاباطح سايلة مع الاعناق فجعل الاعناق سايرة اشارة الى ان سرعة سير الابل وبطوءها انما يظهران غالبا في الاعناق وبتبين امرهما فيه وسائر الاجزاء يستند اليها في الحركة ويتبعها في الثقل والخفة هذا ما ينظر في هذا المقام ولا يخفى ان النجاة من السيل يكون باخذ امر تحفظ الطريق من العرق فجعل الاحاديث كالعمدة اخذ بكل طرف منه واحد من الصاحبين يسهل عليهما سيلان المطايا بعد جعل سيرهن سيلا بتصرف دقيق بلغ التشبيه معه مرتبة تخص بها احص الخواص ثم انه يمكن حمل التشبيه على ما خلص في اصله بان يقال لم تشبه

السير بالسيل في السرعة بل تشبيه المطايا وهي الابل التي لها لون السيل بنفس السيل في الانقضاض والحمرة
والسرعة وتشبيه اعناقها المرتفعة المتحركة بما يجري على السيل ولا يخفى ان هذا التشبيه مركب مقيد في
غاية الدقة وكان ان تزيد بالاباطح الطرق ليكون من تشبيه الطرق بالاباطح بعد تشبيه السير بالسيل
بعض تشبيه الطرق بالاباطح البه دقة وخصوصا قال المصنف وقد تحصل الغرابة بالجمع من عدة
استعارات لا يخلو الشكل بالشكل بلكاف في قول امري القيس

• وليل كموج البحر مرخى سدوله • علي بانواع الهموم ليبتلي •
• فقلت له لما تمطى بصلبه • واردف اعجازا ونا بكلكل •
• الا ايها الليل الطويل الا انجلي • بصبح وما الاصباح منك بامثل •

اراد وصف الليل بالطول فاستعار له يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد في شيء فطوله عند تمطيه
ثم بالغ في ذلك بان جعل له لمجازة يردف بعضها بعضا ثم اراد انه يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا اي صدرا ينوء به اي يثقل فيه هذا كلامه قال الشارح
والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال يعني ليس مما نحن فيه من الاستعارة
المصرحة ولا يخفى ان التقسيم الى العامية والخاصية مما يجري في الاستعارة بالكناية ايضا لانه
دائر على ظهور الجامع وغرابته فلا يبعد ان نصير الاستعارة بالكناية في الليل باعتبار تشبيهه هو فيه
المتنزل بالانسان باعتبار شيوع خطابه عرسه بمنع عدة استعارات تخييلية فتكون البيت نظرا الما
وتليها على جريان هذا التقسيم فيه والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار له والمستعار منه
والجامع ستة اقسام لان الاستعارة التي جامعها عقلي ولبس طرفاها حسيين جامعها اما عقلي
واما حسي واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فهذه ثلاثة اقسام اخر اشار اليها اولا ولا
يخفى ان استعارة العقلي للحسي ينبغي ان لا يجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول فكني
شاهدا عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وانما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيما
تقسيم باعتبار الطرفين وهو ان الطرفين اما حسيان او عقليان او مختلفان وتقسيم باعتبار
الجامع ثلاثي وهو باعتبار ان الاستعارة جامعها اما حسي او عقلي او مختلف جميعها وسماه تقسيما
باعتبار الثلاثة ووجهه خفي والاصفى لكل شربه والاسهى ما هو حزبه وقد جعل السكاكي هذا التقسيم
حاسيا لاهالما ووجهه مختلف ومعتذر له تارة بانه لم يوجد له مثال في التنزيل ونذر استعماله
وتارة بانه داخل باعتبار فيها ووجهه حسي وباعتبار فيها ووجهه عقلي ولما كان جعل الاقسام ستة مخالفا
لما ذكره استدل عليه بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم
عجلا جسدا له خوار الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام فان المستعار منه
ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط كعقل وبالفتح ما يتزين به
من مصنوع المعدنيات او الجارة جمعه حلي كدلي او هو جمع والواحد حليه كطبيه القبط
بالكسر اهل مصر واليم تنسب الثياب القبطية بالضم على غير قياس وللجامع الشكل لا وجه
لترك الخوار وللجمع حسي يدرك بالبصر والخوار يدرك وفي كون الاية استعارة بحث اذ جسدا

له خوار صريح في انه لم يكن عجلا اذ لا يقال للبقر انه جسد له صوت البقرة وقد ابدل من بدل
الكل فظاهر انه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حبتي بتنين كلم الخيط
الابيض من الخيط الاسود من الفجر فان بيان الخيط بالفجر اخرجه من ان يكون استعارة فهو
تشبيه بليغ محذوف ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف قول المصنف نزل المصنف من المشبه المجمل
ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح ومثل السكاكي
هذا القسم بقوله تعالى واشتعل الراس شيبا فانه لا فالمستعار منه هو النار والمستعار له هو
الشيب والجامع بينهما هو الانبساط ولكنه في النار قوي والطرفان حسيان ووجه الشبه
حسي هذا واعتذر المصنف عن نزل التمثيل به بان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب
بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية وكلامنا في الاستعارة التحقيقية
نعم صح التمثيل من السكاكي لا كلامه في الاستعارة مطلقا والثاني تشبيه انتشار الشيب
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية
لكن الجامع منهما عقلي هذا ويتجه عليه ان السرعة كالانبساط حسية وتعذر التلافي
عقلي فالجامع مختلف لكن المتجه لا يضره ويتجه ايضا انه لما كان الاشتعال الذي قرينة
الاستعارة بالكناية مستعارا للانتشار المذكور وهو امر محقق فقد وجد الاستعارة بالكناية
بدون التخييلية وسيصرح في فصل الاعتراضات على السكاكي بانه باطل بالاتفاق لكن
التحقيق ما ذكره هنا فانه يوجد المكني عنها بدون التخييلية ويتجه على السكاكي ان
المستعار منه هو الشيب دون النار لان الاستعارة بالكناية عنده هو المشبه المستعمل
في المشبه به نعم يصح على مذهب السلف من الاستعارة بالكناية هو المشبه به المستعار
للمشبه على سبيل الرمز وسياق تحقيقه واما عقلي قسيم لقوله اما حسي نحو وايه
لهم الليل نسلخ منه النهار اي ننزع منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو
الشاة والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القائله جعل المستعار
له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيا والليل زمان
كونه مظلما ولا ينسلخ احد الزمانين عن الاخر بل الضوء عن وجه الظلمة مبنية على ان
تعلق السلخ بالنهار مجاز حقيقته سلخ الضوء لكن الاولى ان تقول عن ظلمة الليل
مكان قوله مكان الليل اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا
يليق ذكره في مقام البيان وان يكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة ولقد نبه
بالعدول عن عبارة المفتاح والشيخ عبد القاهر حيث جعلا المستعار له والمستعار منه
الظهور بن على انه لا يناسب السلخ المتقرر فجعل المستعار منه اظهار الشان من الجلد
والمستعار له اظهار الليل من النهار وهما اي الكشط والكشف المذكوران حسيان
والجامع ما يعقل ولا يحس من ترتب امر على اخر اي حصول امر عقيب امر وغالبا اكثر ترتب ظهور الصحو على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عنها

وهذا يخالف ما ذكر الشيخ عبد القاهر والسكاكي ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لكن زيفه ما ذكرا بان سلخ النهار من الليل يستتبع ظهور الليل من ضوء النهار وزيفه المصنف ايضا بان المتفرع على ظهور النهار من كلمة ظلمة الليل لا بصارة الاظلام فيقتضي ذلك ان لا تعقب بقوله فاذا هم مظلمون بل يقول فاذا هم مبصرون واستصعب الاشكال حتى التجا البعض الى التعسف هـ فقال عبارتها محولة على القلب والمراد ان المستعار له ظهور ظلمة الليل من النهار والبعض الى التكلف بجعل ظهور النهار من ظلمة الليل وتسلك في ورود الظهور بمعنى الزوال الحماسي • وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر • حيث فسره الامام المرزوقي بزايل ويقول ابي ذويب

وعيرها الواشون اني احبها ... وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

وجعل من في قولها ظهور ظلمة الليل من النهار بمعنى عن وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب والشاة والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول فاستعمال الفاء التي للتعقيب بلا مهلة في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما على قولهما فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة متترتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات وربما يطول الزمان بين امرين ولا يعد الثاني متراخيا لان العادة كانت تقتضي طول من هذا فيستقصره المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير متراخ ويستعمل الفا كما في هذه الاية على قولهما فانها حملا فاذا هم مظلمون على ظلمة بعد اخراج النهار من الليل وزوال النهار وهو وان كان متراخيا عن الاخراج بساعات النهار الا ان العادة تقتضي ان لا يقضي مثل هذه الاضاءة الا في اضعاف هذه الساعات ولا يابى الظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يتبانه على خلاف العادة كانه فاجاءه عقيب اخراج النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا الفاجاة انما تصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج فقال كما اخرج النهار من الليل فاجاه دخول الليل فانه يستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء فاجاة الظلام لما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز فاجاه الانكسار لان دخول الظلام في الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوئه كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه وايد كلامهما بعد هذا التوجيه بوجوه احدها ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب بحيث يقتفز الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال الضوء النهاري وثانيها ان ظهور النهار المضيء اشبه بظهور المسلوخ الاسحق من الجلد الساتر الذي ربما كان اسود مظلما من ظهور الليل وثالثها ان التحقيق وان كان يقتضي طريان الضوء على الظلام بمنزلة الساتر لكن المتعارف المتبادر الى فهم العامة على ذلك حتى كانهم يعتقدون ويعدون من جملة الصرر واية ان الظلام هو الذي يطرا على الضوء ليستره بمنزلة لباس له وينكشف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا واقول بعد ما سمعت الاستقصا في ترجيح قولهما وتزييف قول غيرهما حتى كاد

ينقلب القول بالقول ان فهم الظلام بعد انتضا النهار من قوله فاذا هم مظلمون بعيد عن النظم وينباد رمنه انه يترتب على سلخ النهار من الليل لا على زوال النهار على انه لا يخفى التكلف فيما ذكره من تصحيح عدم التراخي وما ورد به قول الغير انه حينئذ لا يحسن حديث مفاجاه الاظلام لانه انما يستعمل فيما يتوقع فيه تراخ ولا يتوقع حدوثه وليس حدوث الاظلام بعد ازالة النهار خلاف المتوقع حتى يصح ذكر المفاجاه ويمكن دفعه بان مفاجاة الاظلام انما تترتب على سلخ النهار من الليل وهم بعد ونه مفاجيا لعدم علمهم بالسلخ وعدم توقعهم زوال النهار في هذا المقدار من الزمان ويمكن تقوية كلام الغير ايضا بان الليل اصل والنهار طار كما هو التحقيق وحمل القران على ما هو الواقع من المناسب لا على ما هو متعارف العامة لانه قد يجري فلا يليق به ان يفيد ما هو خلاف التحقيق نعم لو حمل كلامهما على ان معنى الاية نخرج النهار من الليل عقيب اخراجه بالتمام من الليل يظلمون بلا مهلة لكان فيه نجاة عن تكلفه في نفي التراخي واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي وكنباهة الشان وهي عقلية والاولى بعلاقة انه كالشمس لانك لو تريد بقولك شمسا لمذكور انسان كالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشان لم يكن استعارة بل تشبيها ولو تريد انسانا هو في الواقع كالشمس فيهما لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه وقد ينبه بجعل مثال هذا القسم موضوعا على انه لم يجعل يوجد في القران ولا في كلام من يوثق به فلذا تركه في المفتاح والا عطف على قوله ان كان حسيين اي لم يكن الطرفان حسيين فهما اما عقليان نحو من بعثنا مرقدنا المعنى اما من ايقظنا من رقادنا فالاستعارة في المرقد لمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليا بلا خفا واما من ايقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفا في انهما حسيان فجعله من قسم ما طرفاه عقليان دليل على انه مدار التقسيم فيما الاستعارة المبنية عليها وقوله فان المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل وكلاهما عقلي يحتمل التنبيه على المراد بالمرقد والاول انفع فهو الاحمد والظاهر ان الجامع سرعة تاتي البعث كما قيل لان المتعجب من البعث والاعتراف به مما يبدو عوالبه او سرعة البعث حتما لان زمنه الموت لم يكن الا زمان نوم كما تقول ثم تقول والله تعالى اعلم يحتمل ان يكون المستعار له الحيوة الدنيا والمستعار منه النوم والجامع كون ما نرى فيهما مما لا حقيقة له ولا ثبات كما قال علي رضي الله عنه الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا واعترض على جعل الجامع عدم ظهور الفعل بانه الموت اخص فلا يصلح علاقة لاستعارة الرقاد للموت ويمكن دفعه بان المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به نفي الظهور وهو بالموت امر حاصل لانه في الموت لتنزيله منزلة النوم حالي لا حقيقي وسمعت بعض من استفدت منه هذا الكتاب خصه الله تعالى بجزيل الثواب ان هذا لو كان كلام المومنين كما يشعر به قوله تعالى هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون

لكان وجه الشبه الراحة وقد ورد في الخبر انه يقال للمؤمن في القبر نم كنومة العروس هذا
على مذهب اهل السنة والجماعة واما عند المعتزلة المنكرين لعذاب القبر فراحة القبر مشتركة
بين المؤمن والكافر وقيل الجامع البعث الذي هو في المؤمر اقوى واشبه لكونه مما لا شهوة فيه
وبمنع كونه اقوى بل يكاد يكون الامر بالعكس لان المانع في الموت اقوى فبعث الفاعل فيه
اقوى ويناقش ايضا بان ذكر وجه الشبه يستدعي كون الكلام تشبيها كما في قوله ولاحت
من بروح الهدر بعدا فتامل ثم القرينة في هذه الاستعارة كونه كلاما لموبي وقيل
ذكر البعث ورد بانه لا اختصاص للبعث بالموت فانه يقال بعثه من نومه اي ايقظه وبعث
الموتى اي انشرهم بل هو في المؤمر اقوي على ما قيل **واما مختلفان** عطف على قوله اما
عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي **والحسي** هو **المستعار منه** نحو فاصدع بما
تؤمر ولقد اكد التنبيه على ان حسيه ما يتعلق بالاستعارة التبعية والعلية باعتبار
اصلها لا باعتبار نفسها بقوله **فان المستعار منه كسر الزجاجة** هذا اذا كان الصدع كسر
الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع هو الشق في الشيء الصلب فالاستعارة منه في شيء
صلب لا يلتئم **والمستعار له التبليغ** هذا اذا افسر فاصدع بما تؤمر بالظهور ما تومر اي
اظهروا امر اظهارا لا ينهى كما لا يلتئم شق الزجاجة اما اذا افسر بالظهور بالقرآن فالمستعار له
ايضا حسي وله تعبيرات اخر ايضا جمعها القاموس **والجامع التاثير وهما عقليان**
واما على ذلك عطف على قوله واما مختلفان لا على قوله والحسي هو المستعار منه
فالمعنى واما مختلفان والحسي هو المستعار له لان اما في المعطوف عليه لازم في العطف
بالواو لذا عطف بالما بل يكون مستحقا في انه يعادل قوله واما مختلفان وانما اختاره لانه اظهر في
تحصيل الاقسام السبعة فتدبر **نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية** في القاموس طغى يطغو
كطغي وطغوانا بضمها كطغى يطغى كرضي يرضى طغيا وطغيانا بالضم والكسر جاوز القدر
وارتفع وعلا في الكفر واشرف في **وهو حسي** المعاصي والظلم **فان المستعار له كثرة الماء وهو**
حسي والمستعار منه الكبر والجامع الاستعلاء المفرط المشترك بين الاستعلاء الحسي والمعنوي
وقيل الجامع الاستعلاء الحسي وهو في المتكبر خيالي ومنه ان وجه الشبه يجب ان يكون في المستعار
منه اقوى **وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ** اي باعتبار لفظها **فتمان** وهذا
التقسيم باعتبار لفظ الاستعارة بخلاف التقسيمات فانها باعتبار معنى الاستعارة لان الجامع المستعار
منه فان التقسيم باعتبار الطرفين مثلا راجع الى معنى الاستعارة فانه تارة باعتبار ان معنى
الاستعارة الجامع المستعار منه وقس عليه وانما جعل هذا التقسيم باعتبار اللفظ مع انه يمكن
باعتبار المعنى بان يقال المستعار منه ان لم يشمل على التسمية الى الفاعل ولم يكن مما اعتبر معه
وصف ولم يكن معنى حرفيا فاصلية والا فتبعية طلبا للاختصار ولان ختمه عن اللفظ
فاعتبار نفس اللفظ في التقسيم انسب بحاله فلا ينجاوز عنه ما امكن **لانه** اي اللفظ **ان كان**
اسم جنس اي لجنس في عرف النحاة لا يشمل اسامة ويشمل الاسما المشتقة فلا يصح ان يقصد

هنا

هنا ما هو عرفهم لا الظهور ان اسامة يرمي استعارة اصلية والحال ناطقة استعارة تبعية
فلذا قال السيد السند والشارح المحقق في شرح المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس اسما
المفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل فاسد وقيام ونعود ويخرج
عنه الاسما المشتقة من الصفات واسما الزمان والمكان والالة قال الشارح وتبعه السند المراد
باسم الجنس اعم من الحقيقي والحكمي اي المؤول باسم الجنس ليتناول نحو حاتم فان الاستعارة فيه اصلية
وفيه نظر لان الحاتمية والمشابهة في الجود يكون متاولا بصفة وقد استعير من مفهوم المشابهة في الجود
لمن له الجود كما لما الجود وهو كاستعارة شيء من مفهوم المشتق فلا يصح تاي من المشبه والمشبه به لان تعذر الشبه
منهما بالاصالة فينبغي ان يعتبر المشبه من المعنيين المصدريين وجعل الحاتم في حكم المشتق
فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية **فاصلية** اي فاستعارة اصلية لانها ليست تابعة
لامر اخر ولانها اصل للاستعارة التبعية **كاسد وقيل** هنا لان لاسم الجنس او للاستعارة
على ندرة بر استعمالها في الرجل الشجاع والضرب الشديد **والا** اي وان لم يكن اللفظ اسم الجنس
فتبعية اي فالاستعارة تبعية والتمثيل بقوله **كالفعل وما يشتق منه** كما سبق وقوله ما يشتق
منه عدول عن قول المفتاح والصفات لعدم تناول الصفات لاسم الزمان والمكان والالة
بالاتفاق وتعريف الصفة بما دل على ذات مبهمة في غاية الابهام باعتبار معنى هو المقصود
لا بتناولها لانها امتازت عن اسم المكان والالة بابهام الذات فان الذات المعتبرة في تلك
الثلاثة لها تعين المكانية والزمانية والالية كذا قالوا ولا يبعد ان يقال المعنى ما قام بالغير
والمتبادر منه ان يقوم بالذات المذكورة فامتازت الصفة بهذا الوجه ايضا من هؤلاء
الاسما وفيه نظر اذ يجوز ان يكون ما وضع له اسم المكان ذات يفعل فيها وكذا اسم الزمان ويكون
ما وضع له اسم الالة ذات يفعل بها وكانه لهذا صرحوا بان تعريف الصفة هذا غير صحيح لا يتناوله
بهولا الاسما على ما تقرر الشارح وبهذا ظهر ان تشنيع السيد على دعوى الانتقاض ليس في محله
واما انكاره عليه نصر لحمر بالانتقاض بالابيض ودعوى ان الانتقاض زعمه والنسبة اليهم
فرية بلا مرية فاجرا ودعوى احاطة بالنفي وهذا كلام وقع في البين فليترجع الى ما كان فيه فنقول
الاستعارة الاصلية كالتبعية بحسب التقسيم العقلي قسمان فالاصلية استعارة اسم جنس لغير
مشتق او حرف واستعارته لاحد الامرين والتبعية استعارة مشتق او حرف لمشتق او حرف
واستعارة احدها لغيرها والواقع كل من قسمي التقسيمين قسمة الاول وذلك لان اعتبار
الاستعارة في المصدر او المتعلق يقتضي ان يكون لكل من المستعار منه وله مصدر او متعلق
ولحرف فالقوم زعموا ان استعارة المستعار باعتبار استعاره المصدر بمعنى مصدري والاشتقاق
من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق لحكم سرايه استعارة الماخذ من غير تشبيه بمعنى
المشتق بشيء ومن غير استعارة المشتق واستعارة الحرف لما يستعار باعتبار استعارة لفظ جعل
الواضع معناه له لوضع الحرف لعانية الغير المتناهية كالعلية فانه وضع اللام لكل علية
مخصوصة ملحوظة بين علة ومعلول ملاحظتها بمنزلة العلة فيستفاد لفظ العلية لمنزلة ترتب شيء

على شئ لتشبيه الترتب بالعليه فتسري تلك الاستعارة في استعارة اللام في من العلية المخصوصة
الملحوظة بين علة ومعلول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بتعلق معنى الحرف حيث قالوا
اعتبر الاستعارة اولا في متعلق الحرف وهذا اشكل جدا اذ لا يخفى على مستعير لشئ او حرف انه لا يحكم
اولا بالمصدر او متعلق الحرف ولا يستعير شيا منهما وهذا هو الذي يليق بالسكاكي ان نجعله وجها
لرد التبعية الى المكنية والذي دعاهم الى هذه الدعوى على ما نقله الشارح عنهم ان الاستعارة
تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه المشبه او يكون مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية لحقايق اي الامور المخصصة المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض
وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة لكونها متجددة غير متقررة بواسطة
دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو
شجاع باسل وجواد فياض وعالم مخبر فمحذوف اي رجل شجاع واعترض عليه بوجوه بعضها
في الشرح مرموزا وضحه فيما نقل عنه في الحواشي وهي ان الزمان نفسه يقع موصوفا فيقال زمان
طويل وكذا غيره من الامور الغير المتقررة كالحركة وان المدعي والخروج والافعال لا يقع مشبها
بها ومقتضى الدليل هو انه يمتنع وقوعها مشبهة فلا ينطبق الدليل على المدعي وان الدليل لا يتناول
اسما الزمان والمكان والالة لانها تقع موصوفات فيقال مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب
والاستعارة فيها تبعية وان خصصوا المشتقات بالافعال والصفات اذ لا شك في انا اذا قلنا بلغنا
مقتل فلان اي الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل هذا
وفي عدم تناول دليلهم اسم الزمان نظر لظهور دخول الزمان في مفهومه وقد اندفع الاعتراض
الثاني بما حققناه لكن من ان المستعار له في الاستعارة التبعية يجب ان يكون من جنس المستعار منه
فيلزمهم في ايحاب الاستعارة التبعية في الافعال والحروف دعوى انها تقع مشبهة كما هو مقتضى الدليل
حتى ينطبق الدليل على المدعي ولا يذهب عليك انه كما لا يصلح المعنى الغير المستقل جعله محكوما عليه
لا يصلح لكونه مفعولا ولا مجرورا وانه اذا حكم على المشبه بكونه مشاركا للمشبه به لا بد ان يجعل
مدخول الكاف او مفعول المشاركة فلا يصلح الحروف لكونها مشبها بها وانه لا يصلح الفعل ايضا
لكونه مفعولا به او مجرورا بالحرف الجر فيتم بهذا الوجه ايضا امتناع استعارتها اصالة ودفعه السيد
السند بان التشبيه يستلزم اولا كون المشبه موصوفا بوجه الشبه والمشاركة للمشبه به فيه ويلزم
منه بقاء وصف المشبه به بالمشاركة للمشبه وزاد في وجوه النظر انه يصح جعل الصفات محكوما
عليها لان المعتبر فيها حدوث ونسبة وذات ما من حيث نسبه اليه وذلك لحدث نسبة تقييدية غير
مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت من تلك الامور بحيث صارت كشئ واحد فجاز ان يلاحظ
تارة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليها وتارة جانب الوصف فيجعل محكوما بها هذا اولا يخفى
ان جعل الصفة محكوما عليها بملاحظة ما صدق عليه مفهومها وجعلها محكوما بها باعتبار نفس
مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية ودوران الحكم عليه وبه على الذات المعتبر فيه والحدوث المعتبر فيه
كما ذكره غير ظاهر ولك ان تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمني ويرد نحو ما ذكره الشارح

أمور احدها

احدها انه وصف في هذا الدليل معاني الافعال والصفات بكونها متجددة غير متقررة الى غير
ذلك فلا يكون عدم الثبوت حين التلبس منافيا من الوصف وثانيها انه لا معنى لكون البياض متقررا
حين التلبس عنه بالابيض وثالثها ان معاني المصادر ايضا معروضة للزمان وايضا لم يظهر وجه
عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها زمان ولم يعرض لها ايضا ثم قال الشارح فالاولى
ان يقال ان المقصود الاهم من الصفات واسما الزمان والمكان والالة هو المعنى القايم بالذات
لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما
هو المقصود الاهم وكانه اراد اولى ما يمكن ان يقال مبالغة في قوة هذا الوجه ولم يرد
الاشارة الى امكان تصحيح ما ذكره القوم لانه ظاهر الفساد ونحن نقول الاولى ان يقال
ما سوى المعنى المصدري مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات فلا استعارة عند
التحقيق الا من معنى مصدري الى معنى مصدري فالاحق بالاعتبار ان يعتبر هذه الاستعارة
في المصدر اخراجا لما لا دخل له في الاستعارة عن الاستعارة او يقال اعتبر الاستعارة في المصادر
ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقايقها ويكون التناسب بين المجازات
والحقايق مرعيا والمراد السيد السند بما نقل عن القوم تفسير الحقايق بالامور المتقررة الثابتة
المقابلة للمتجددة وجعله من مظنونات الشارح ومن تبعهم من شارحي المفتاح وقال المراد
بالحقايق كالذوات في بعض استعمالاتهم المفهومات المستقلة الغير الملحوظة للغير تبعا كما في
والنسب المعتبرة في مفهومات الافعال فان معاني الحروف الة متعلقاتها غير ملحوظة قصدا
ونصب الافعال الة لملاحظة طرفيها من الحدث المعتبر في مفهومها والفاعل الخارج عنه
غير مستقلة بالملاحظة فلا يصح شئ من المعاني الحرفية لان يصير مشبها به محكوما عليه بالمشاركة
للمشبه وكذا المعاني الفعلية لان مجموع معنى الفعل من الحدث والنسبة والزمان غير مستقل
بالملاحظة لدخول النسبة فيها والحدث وان استقل لكن اعتبر ابدا كونه مسندا فلا يصلح لان
يجعل مسندا اليه لان الشئ لا يكون مسندا ومسندا اليه معا في النسبة التامة واذ يكون مسندا
اليه لنسبة تامة مع كونه مسند النسبة غير تامة نحو اعجبني ضرب زيد عمرو واما الصفات
واسما الزمان والمكان والالة فلا يتم فيها ما ذكره القوم ما ذكره الشارح هذا ينقح كلامه
بعد حذف ما طوله من تحقيق معاني الحروف والافعال اعتمادا على استعارة في تصانيفه
وبلوغ تحقيقه الغاية في شرح الرسالة العضدية لنا ولك ان نقول لما رجح الاستعارة
عن المعنى المطابق للفعل اعرضوا عن استعارته اذ استعارته من المعنى التضمني هو
كاستعارة الشئ ممن لا يملكه واعتبروا الاستعارة في المصدر ولم يرضوا بالفصل بين ساير المشتقات
والفعل في الاستعارة بعد كون الجميع من فروع المصدر بالجملة يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال
محكوما عليها بالمشاركة ملحوظة لا بالفاظها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار هو
من الحكم بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساعدها الواقع واذا رجح التشبيه هو
والاستعارة بالاصالة في الفعل وما يشتق منه وفي الحروف فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر

بية ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لانه لان الفعل مستعار فيجب ان يعتبر في استعارته
التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله وفي الثالث لتعلق معناه ودفعه ظاهر مما
حققناه لك من ان المستعار له في الاستعارة التبعية كالمستعار منه ولا يمكن دفعه من بان
التشبيه بمعنى المصدر حقيقته صرفا مما يستلزم التشبيه له ضمنا فان المشبه به حقيقة
صرفا مما مشبه ضمنا لان التشبيه لا يمكن الا من جانب واحد وان كان ما يلزمه من المشاركة من
الجانبين فان قلت هل يجري الاستعارة في الافعال باعتبار التشبيه في تعلق النسب
المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسري في الافعال قلت لا لكن لا لما قال السيد السند من
ان مطلق النسبة التي هي متعلق نسب الافعال لم تشتهر بمعنى يصح ان يجعل وجه شبه خلافا
متعلقات الحروف من الابتداء والانتهاء والظرفية الى غير ذلك فانها انواع مخصوصة لها
احوال مشهورة لان متعلق النسبة الجزئية المعتبرة في الافعال وهو النسبة الى الفاعل
لها احوال مخصوصة يمكن ان يشبهه بها نسبة الفعل الى الالة وتنزلتها فيستعارلها
لفظها بل لان النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من
معناه الفعل بل يستعار من معناه نفس المصدر ولا يشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة
وهو ما يتذرع في الافعال من الاستعارة للتعبير عن الماضي بالمضارع وبالعكس بان يشبه غير
الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين واجب
المشاهدة ثم يستعار لفظ احدهما للاخر قال السيد السند فعلى هذا الاستعارة في الفعل
على قسمين احدهما ان يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ومستعار له اسمه ثم يشتق منه فعل
بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق
الوقوع فيستعمل فيه ضرب ليكون المعنى المصدري موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به
لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير لقيد الاخر فصح التشبيه لذلك وفيه ان الضرب حقيقة
في كل من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف تتحقق استعارته من احدهما للاخر
حتى يلزم الاستعارة بتبعيته في الفعل **وفي الثالث لتعلق معناه** معطوف على
قوله في الاولين بمعنى المصدر عطف على معمولين لعامل على معمولين له بحرف عطف واحد
ولا مشاحة فيه انما المشاحة في العطف على معمولي عاملين والمراد بالثالث الحرف لانه
ثالث ما لا يجري فيه الاستعارة لا نفسه من الفعل وما يشتق منه والحرف ومن العجب
القول بانه ثالث اقسام الكلمة وقد حققت مرارا هم تعلق معناه لكن المصنف حمله على
المتعلق النحوي أعني الذي لا بد للحرف على المعنى لا به فلذا قال **كالجرو ورب في زيد**
في نعمة وجعل المجرور مثال لما يغدر التشبيه فيه مسامحة لان تقرير التشبيه في معناه
كما يفيده قوله وفي الاولين بمعنى المصدر وما ذهب اليه المصنف غير صحيح لان النعمة في زيد
في نعمة لم تستعر لشيء عند المصنف لانه لا استعارة للمشبه عنده بل هي مستعملة فيما وضعت له
وقصد تشبيهها بظرف واضمر في النفس وجعل استعمال في قرينة على هذا التشبيه **فيقدر**

اي التشبيه

اي التشبيه **في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا الدلالة** متعلقه المستقر في تقرر
ويجوز تعلق الجار بالضمير العايد الى المصدر **بالنطق** اي بتقرير التشبيه لدلالة الحال النطق
في ايضاح المعنى ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار له لفظ النطق
ثم يشتق منه ما يشتق فيكون الاستعارة في النطق اصليه وما يشتق منه تبعية ويرد عليه
انه هناك ما يغني عن تكلف الاستعارة التبعية وكون النطق مجازا مرسلا في الدلالة التي
هي لازمة ولازما لا دلالة له مجرد صوت لا يستحق ان يسمى قطعا ولا يندفع باذكره فالشارح
من انه لا يتذر جواز ذلك لكن ذلك لجواز لا ينفي احتمال الاستعارة فانه اذا اجتمع في
مقام التجوز علاقة متعددة فلك العمل بايتها شئت لان كلامنا في ان الاستعارة التبعية
تكلف لا يرضى به احد من غير اضطرار ولو لا انه نقل انه استحسن هذا الجواب منه من قال
ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذلك
الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى تشبيه ليكون استعارة تحملت كلامه عليه وفي استعار
النطق للدلالة استشاع اخر وهو ان ايضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدلالته فالشبه
به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق ان يشبه به الحال والناطق يستحق ان يشبه به
ذو الحال **وفي لام التعليل** عطف على قوله في نطقت الحال **نحو التقطه ال فرعون**
ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة عطف على قوله للدلالة **والحزن بعد الالتقاط بعلة**
اي الالتقاط عطف على قوله بالنطق ولا يخفى ان التشبيه في لام التعليل مطلقا لا بد له بالعداوة
بعلته فالاولى ان يقال وفي لام التعليل في نحو التقطه الخ فاعرفه ان كنت من اهله وهذا التذ
ذكره المصنف ماخوذ من كلام الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز
لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كان نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله لكنه خرج عما هو فيه
من كون الكلام استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية وتحقيق الاستعارة التبعية فيه
على ما قالوا انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط ستر تب عليه الغائية علة ثم استعمل
في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية الذي هو المشبه به فجرت الاستعارة
اولا في العلية والعرضية وتبعيتها في اللام هذا وفيه بحث لان الترتب هي المعلولية لا العلية
ولا مشابهة بينه وبين العلية حتى يستعار له اللام وانما يصح هذه الاستعارة لو كان وضع
اللام للمعلولية والترتب ومدخول لام العرض وان كان معلولا من وجه وعلة من وجه لكن لم
يقل بقل احد ان وضع اللام للمعلولية بل اتفقوا ان اللام للعلية ولان متعلق اللام على
ما يقتضيه التحقيق السابق العلية مطلقا لا علية العلة الغائية للالتقاط **ومدار قرينتها**
اي الحال وذلك ان يجعل القرينة النسبة الى الفاعل فيكون الفاعل مدار القرينة لا نفسها **في الاول**
اي الفعل وما يشتق منه بخلاف الحرف فان قرينته غير مضبوطة على ما قالوا ولانه لا تفاوت فيه
بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مدارا على ما تقول **على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا**

فان النطق لحقيقي لا يثبت المحال او المعول المتبادر منه المفعول به نحو قول ابن المعتز في مدح ابنه خلع المقتدر لفساده من الخلافة ونصب وقام بالخلافة كما ينبغي جمع الحق لنا في امام قتل الجود البخل واحيي السما هو بالفتح والكسر للجود والكرم كذا في القاموس والمراد هنا الجود فان القتل والاحيا الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ولا يخفى ان الفاعل ايضا قرينة في احيي اذ لا يتاتي في الاحيا الا من الله تعالى فجعل كل من القتل والاحيا مما القرينة فيه المفعول فقط مبني على الغفلة ووصف في المفتاح بالمفعول الاول وهو غير مقصود فيما لا ياتي له فلذا تركه المصنف ونحو قول القطامي لم يلق قومك هاهر بشر لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادا تقريبهم اي الاخوة لهذم مبانيا لهدم كجعفر القاطع من الاسنة والظاهر انه اراد به بالهذميات الطعنات والجراحات واراقات الدما بالهدم وقد تحمل على نفس الاسنة وجعل ايا المبالغة كما في احمري اللاحم وشبه بالمثال الثاني انها تدور القرينة على المفعول الباقي ايضا فانه القرينة على ان قوي استعارة عن اتصال الهذميات اليهم من غير تغيير على وجه النشاط كما هو شان الكرير المضاف نتمة البيت تقدها العقر القطع المتاصل او المستطيل او الشق طولا ما كان خاط عليهم كل زراد من زرد الدرع نسجها او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان العذاب قرينة استعارة البشارة للانذار قال صاحب المفتاح او الى الجميع وفسر بالفاعل والمفعول والجار والمجرور فاشكل تمثيله بما مثله به من قوله تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سري النوم في الاجفان ايقاظا ويحتمل ان يكون هذا الاشكال مرموزا قول المصنف في الايضاح وفيه نظر كما يحتمل ان يكون مرموزه النزاع في كون الجميع كذلك واحد مدار القرينة بل هو ملحق بالنذور وما سوى هذه القرائن ووجه الاشكال انه لم جمع قرينة البيت الفاعل والمفعول والجار والمجرور واذا لم يتعلق في الاجفان بقوله تقري بل بقوله سري وتعلق العلامة في دفعه بما هو اضعف من الحشيش فقال قوله في الاجفان قرينة على ان السري مستعار من السري بالليل فقد جمع البيت جميع القرائن المذكورة لان الكلام في قرينة استعارة واحدة كما لا يخفى على واحد ومنهم من قال المراد بالجميع هو الاكثر ونحن نقول قابل للجميع بواحد من هذه الامور مرادا به ما فجاز الواحد من اثنين او ثلاثة او اكثر ففي البيت تمثيلان تمثيل جميع من الفاعل والمفعول الاول والثاني باعتبار قوله تقري وتمثيل جميع من الفاعل والمفعول في سري ومن هفوات الشارح المحقق تفسير الحزون بالسهل وكانه سهو من الناسخ وكان عبارته مقابل السهو فسقط المضاف من قلم الناسخ والامر فيه سهل وباعتبار اخر غير اعتبار الطرفين والجامع والثلاثة واللفظ هو الذي سماه المصنف في الايضاح التقسيم باعتبار الخارج اي الخارج من اركان التشبيه والمراد خارج خاص واعتبار امر خاص والا فالاقتران باعتبار اخر مطلقا او باعتبار الخارج مطلقا لا ينحصر في الثلاثة فان لها اقساما باعتبار القرينة فانها اما حالية او لفظية واما واضحة او خفية فالمراد ان الاستعارة باعتبار اقتران ملايم لاحد الطرفين سوي القرينة اذ لا استعارة الا وفيها يقارن ملايم ه

الى سهل

المستعار منه اعني القرينة فلو لم تكن القرينة خارجة عن الاعتبار لم توجد مطلقة وقد استخرج شارحوا المفتاح خروج القرينة على الاعتبار حيث قال في تعريف المطلقة وهي ما لم تعقب بصفة ولا تفريع عن التعقيب فقالوا في لفظ التعقيب اشارة الى ان اعتبار التجريد والترشيح يكون بعد تمام الاستعارة حتى لا تعد القرينة تجريدا مع كونها من خواص المشبه ولذا جعل في الحام اسد خلوا من الترشيح والتجريد الا انه اي المصراع في لفظ التعقيب ايهام اشتراط كون اللام بعد الاستعارة عدل عنه فقال ثلاثة اقسام مطلقة وهي ما لم تقرن ولم يقل ما لم تعقب ولم يجعله ما قصد به السكاكي لانه يستفاد من اسناد الاقتران الى الاستعارة لان القرينة من شانه الاستعارة فالمقارن بدون القرينة ليست استعارة مقرونة بملايم وفيه بصفة ولا تفريع يريد بالتفريع ما يكون ايراده فرع الاستعارة سواء ذكر على صورة التفريع وهو تصديره بالفاء ولا خوفا ذاقها الله لباس الجوع حيث جعله اليمني من التفريع لان ذكر اذاقه الناس مع اللباس فرع استعارته لشدايد الجوع والخوف ولما لم تذكر الصفة شاعت في النحوية قال والمراد الصفة المعنوية لا النحوي وتذكير النحوي لتذكير الصفة بعبارة المراد وقد ذكر الشارح موصوفه الغث على ما يقتضيه الايضاح ونحن بتعناد اي دقة النظر والصفة المعنوية تحتمل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود وقد شبهت بما ذكر ان التفريع ايضا لا يحتاج الى توضيح ومجردة وهي ما يقارن بملايم المستعار له ينبغي ان يقيد ما يلايم المستعار له بان يكون فيه بتعيد الكلام عن الاستعارة وترشيح لدعوى الاتحاد اذ كرا ان التجريد كاسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون فيه بتعيد الكلام في قوله

∴ قامت تظللني ومن عجب ∴ شمس تظللني من الشمس ∴

بتجريد مع اسناد التظليل لان التعجب من التظليل اخرجه عن ان يوجب خللا في دعوى الاتحاد اذ لو لم يكن غير الشمس كيف يتعجب من تظليله كثيرا له اي قول كثير تصغير كثر صاحب عزه عمم الردا اي كثير العطا استعيرا لرداء اللعطا لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه من الغبار والدنايس بقرينة سياق الكلام وذكر الغمر للقرينة بل للتجريد لانه الما الكثير فاضافه الى العطا مريدا به الكثير وقد شاع وصف العطا بالكثرة وتعارف دون الردا قال الزمخشري ولو لا قصده الى التجريد وكان قصده الترشيح لقال سابغ الردا لان الردا هو الموصوف بالسبغ والسعة دون الكثرة هذا ونحن نقول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر مطلق الما الكثير فالغمر المضاف الى الردا بالترشيح اشبه على انه لو حمل على الكثرة لاحتيج الى التجريد من الما وههنا نكتة لابد من التنبيه عليها وهو انه اذا جمع ملايمات للمستعار له فهل يتعين احدها للقرينة او الاختيار الى السابع لجعل ايها شاء قرينة والاخر تجريدا قال بعض الافاضل ما هو اقوى دلالة على الارادة للقرينة والاخر للتجريد ه ونحن نقول ايها سبق في الدلالة على المراد قرينة والاخر تجريد كيف لا والقرينة ما رضيت الا الدلالة على المراد وبعد سبق احدا الامرين في الدلالة لا معنى لنصب اللاحق فعلى هذا كون الغمر

تجريدا وسيأتي في الكلام قرينة محل نظر والاوجه ان كلا من الملايين المجتمعين ان صلحت قرينة فقرينة ومع ذلك الاستعارة مجردة ولا مقابلة بين المجردة ومتعددة القرينة بل كل متعدد القرينة بجردة **اذا ابتسم** البسم والتبسم والابتسام اقل الضحك واحسنه فقوله **ضاحكا** حال موكدة ولك ان تجعله حالا مقيدة فان بتسم الكريم قد يكون في مقام الانعام وعلامة لانجاح السوال وقد يكون لمجرد الضحك فقوله ضاحكا احتراز عن التبسم معطيا ومجيبا للسوال يعني بلغ من العطا الى ان تبسمه حال ضحكه من غير ارادة اجابة سوال تلك السايلين اموالهم والمراد التمليك في الواقع لا في ظن السايلين كما ظن فان فيه رعاية مقام المدح **تملق البيت** غلقت بضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر الراهن على افتكاكه وهذا مجاز مشهور واصله انه كان في الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المشروط ملك المرتهن الرهن كذا في الفايق فمعنى البيت اذا تبسم غلقت رقاب اموالهم في ايدي السايلين قال المصنف في الايضاح وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكر في بيانه ما ملخصه ان الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدايد الجوع والخوف بعلاقة العموم وجميع البدن عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو انسب بالاذاقة وانما لم تذ الاذاقة من ملايمات المستعار له مع انه ليس للجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت الاذاقة في البلايا والشدايد وصارت مجرى الحقيقة في اصابتها فيقولون ذاق فلان البوس والضر واذاقه العذاب شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والشنع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد اقتفى في ذلك اثر الزمخشري فقوله شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والشنع بيان لوجه تفارق الاذاقة والذوق في اصابة الشدايد وما نشا منه هذا التفارق لا بيان ان في الاية استعارتين احداهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم بما يدرك من طعم المر والشنع حيث اوقع عليه الاذاقة فتكون الاذاقة هي استعارة تخييلية لتجريد كما ظنه الشارح فنسب الى التنوير والزمخشري اعتبار تينك الاستعارتين في الاية لان جعل الاذاقة قرينة الاستعارة بالكناية تقتضي ارادة حقيقتها وجعلها تجريدا ارادة ما تفارق فيه من اصابة الشدايد ولا يجتمعان وان قال بعضهم ان لا مانع بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة بالكناية لا لاعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتفارق في نظم الكلام لانه حال عن التحصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا تحتاج الى قرينة فليف تجعل قرينة على الاستعارة بالكناية **ومرشحه** عطف على مجردة كما ان المجردة عطف على مطلقة والثلاثة خبر مبتدا محذوف اي هي مطلقة مجردة ومن شحه وملاحظة العطف سابقة على ملاحظة الربط ليصح جعلها جزءا من الكناية عن الاقسام الثلاثة واما ما يشعر به كلام الشارح

ان الثلاثة

ان الثلاثة احتراز لمقدرات ثلاثة اي الاول مطلقة والثاني مجردة والثالث مرشحه فبعيد ولعل مراده ليس ما يشعر به عبارته **وهي ما قرن بملايم المستعار منه** ولم يلتفت الى ما يقرن بملايم المستعار له في الاستعارة بالكناية مع انه ايضا ترشيح لانه ليس هنا لفظ يسمى استعارة بل تشبيه محض وكلامه في الاستعارة المرشحة التي هي قسم المجاز لا في ترشيح يشمل ترشيح الاشعا والتشبيه الضمني والما عدم التعاوند السكاكي فبوهم ما ليس عنده وهو ان المرشحة من اقسام الاستعارة المصرحة اذ التحقيق ان الاستعارة بالكناية اذا زيد فيها على الكنية ما يلائمها تصير مرشحة عنده **نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم** فانه استعار الاشتراء للاستبدال ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء من فوت الربح واعتبار التجارة وقد نبه على ان التقسيم اعتباري بقوله **وقد يجتمعان** اي التجريد والترشيح فان احدهما يدعو الى الاتحاد والاخر الى التعدد ووجه اجتماعهما صرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقارن بالصفة والمفرع والمشبه به حتى يبتدعي الدعوى ثبوت الملايم للمشبه به ايضا **كقوله** اي قول زهير **لدى اسد شاكي السلاح** اي حاد السلاح واصله شاكك من الشوكة التي هي الحدة والباس وقد تحذف الباء بعد القلب ويجري الاعراب على الكاف فلا تكتب الياء والسلاح بالكسر الة الحرب او حديدتها وبالضم النحو ومن التراكيب المشهورة سلاحه سلاحه في طير يقال له بالعجمية تغدري وهو كثير النحو يحارب مع البازي بالنهار فانه يطير فوقه ويدفع نحوه عليه بحيث يسيل من راسه الى قدمه فيسقط ويعجز عن الطيران قال الشارح هذا تجريد لانه وصف بلايم الرجل الشجاع قلت وكذا المتذف لو فسر بمن اوقع في الوقايع كثيرا ولما لو فسر بمن كثر لحمه حتى كانه قذف ورمي بالكثير فهل هو ترشيح وانسبه بالاسد لا يبعد ان يكون كذلك وكانه اذا جعله الشارح داخلا في ترشيح البيت فقال بعد قوله **مقذف له لبد اظفاره لم تقلم** هذا ترشيح واللبد كعنب جمع لبدة كقصبة وهي الشعر المتراكب بين كتفيه اللبدة اشعارا بانه من كمال شجاعته تعقد لبدته والتقليم القطع وفي كون عدم التقليم ترشيحا نظر لان الاسد بعيد عن الوصف بعدم الظفر بل بالتجريد اشبه لانه انما يوصف بعدم تقليم الظفر ما من شانه التقليم ولو اريد بعدم تقليم الظفر سلب الظفر الضعيف على ما في شروح الكشاف من انه يقال فلان لا يقلم اظفاره اذا كان ضعيفا فنوما لا اختصاص له بشيء من الاسد والرجل القوي الشجاع الا ان يقال الوصف بعدم الضعف احض بالاسد **والترشيح ابلغ** من الاطلاق والتجريد وكذا الاطلاق من التجريد والترشيح الصرف من جمع الترشيح والتجريد **لاشتماله على تحقيق المبالغة** في ظهور العينية التي يوجب كمال المبالغة في التشبيه فيكون اكثر مبالغة وايم مناسبة بالاستعارة فقوله لاشتماله يصلح ان يكون دليلا على ما اريد بقوله ابلغ سواء كان من المبالغة او البلاغة **ومبناه** اي مبني الترشيح **على تناسي التشبيه حتى انه يبني وتجري على علو المكان** في مقام استعارة علو المكان لعلو القدر **كقوله** اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويمدح ابا دلف في هذا البيت **وتصعد حتى يظن** يلايم الابتداء والماضي المعروف على ما هو الرواية

المشورة وفي شرح العلامة يظن على صيغة المضارع **المجهول** فضلا عن الذكي العارف **بان له حاجة في السما** اشارة الى انه يظن انه لا يتوقف حتى يدخل السما ويشعر في الصعود كما هو شان الساعي في الحاجة فقد بالغ بذكر المجهول في ظهوره وصعوده الى السما فلا يرد ان شان ظن الصعود الى الكامل الجهل قاصر في المبالغة في صعوده اذ فيه كمال المبالغة وذكر الشارح في دفعه ان ذكر المجهول اشارة الى انه عنى بامره وظن لحاجته به جهل عظيم قال المصنف فلو لا ان قصده ان يتناسى التشبيه قصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السما من حيث المسافة للكناية لما كان لهذا الكلام وجوه **ونحوه** اي البنا على علو القدر ما يبنى على علو المكان **ما مر من التعجب** في قوله • فامت تظللني ومن عجب • شمس تظللني من الشمس • **واذا جاز البنا على الفرع مع الاعتراف بالاصل** قال في الايضاح واذا جاز البنا على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه فهذا حمل الشارح على ان حمل الفرع على المشبه به والاصل على المشبه فقال في توجيهه ان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام ووافقه السيد في شرح عبارة المفتاح ونحن نقول وان ساعدني اطلاق الاصل على المشبه والفرع على المشبه به لكن لا يخفى ان البنا على الفرع هنا وفي عبارة المفتاح في محاراه قوله حتى انه يبنى على علو القدر وعلو القدر هو المشبه ومع ذلك لا يرضى العارف بمساق الكلام ان يجعل الفرع عبارة على المشبه به فلا تحمل عبارته على ما حمله الشارح لان المانع اقرب من الداعي بل نقول مراده بالفرع المشبه ومراده انه اذا جاز بنا حال الاصل وهو المشبه به واجراوه على الفرع وهو المشبه مع الاعتراف بالاصل وعدم الاحتراز عن انكاران هناك متعددا فضلا عن جعله بعضه اصلا وبعضه فرعا على ان توجيه ما في الايضاح ولجمع بينه وبين ما في الكتاب يكون بانه قصده في الايضاح الى بيان يؤول اليه ما ذكره هنا ولم يقصد الاتحاد بينهما في المفهوم حتى يكون كلام الايضاح شارحا لخصوصيات هذا النظم **كما في قوله** أبي العباس بن الاحنف **هي الشمس مسكنها في السما فعز** احمل على الصبر **الفؤاد عزاجميلا فلن تستطيع انت اليها** اي الى الشمس **الصعود ولن تستطيع** اي الشمس **البرك النزولا فمع جحده اولي** هذا جواب قوله واذا جاز فالبنا على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى ولا يخفى ان قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغنا عن دعوى الاتحاد لجعله امرا مقررا فينبغي ان يقال اذا جاز البنا على الفرع مع جحد الاصل فمع تقرره اولى ولا خفا في انه كما ان اثبات حال الاصل للفرع تحتاج الى توجيه تحتاج اثبات حال الفرع له مع جحد الاصل وتناسي التشبيه وجعل الفرع عين الاصل الى توجيه لانه مع تناسي الاثنينية وجعل اتحاد المشبه مع المشبه به تصب العين كيف يبسوغ اثبات حال المشبه واضافة ما هو من خواصه اليه فتوجيه الترشيح صار موجب خفا امر التجريد وقد قدمنا لك في توجيه اجتماعهما ما ينتفع هنا وربما يوجه بان التجريد متابعة الواقع والترشيح متابعة الادا

فلكل وجهة

فلكل وجهة هو موليها وما فزمنا اعذب ومشرب البلاغة انسب **واما المجاز المركب** عديل البيان المجاز المفرد جعل البيان السابق في قوة قولنا اما المجاز المفرد فكذا فتصبيلا لمطلق المجاز المعرف في صدر المبحث **فهو اللفظ** المركب كذا في الايضاح فكانه اشار الى ان المراد باللفظ المركب وترك التقييد اعتمادا على ان تقييد المعرف بالتركيب يفيده فخرج المجاز المفرد بوضوح قيد التركيب **المستعمل في ما** اي معنى **شبه بمعناه الاصلي** يعني المطابق وبهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه اراد التنبيه على ان التشبيه الذي يبنى عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من عدة امور الى مثلها الا في وجه منتزع من عدة امور كما اتفقت كلمتهم عليه وان بنهناك على انه لا يتم فتذكر فزاد قوله **تشبيه التمثيل** ولم يكتف بقوله تمثيلا لان التمثيل مشترك بين التمثيل وهذه الاستعارة فاحترز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف او عن ايهام اخذ المعرف في المعرف ولم يحترز بقوله تشبيه التمثيل عن الاستعارة المفردة فيغني عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه ان طرفي التمثيل قد يكونان مفردا وهذا يقتضي صحة بنا الاستعارة المفردة على التمثيل فاخراج قوله تشبيه التمثيل تارك الاستعارة لا يصح للتعويل وزعم السيد السند ان طرفي التمثيل لا يصح ان يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهر مبني على المسامحة فكلما يذكر الطرف مفردا فمعه الفاظ مقدرة بمساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفرد مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافقه في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد ولا يخفى انه على هذا ينبغي تقديم قوله للمبالغة في التشبيه على قوله تشبيه التمثيل لاقتضا التعريف تقدير المشترك الذي هو في عداد الجنس المختص الذي هو في عداد الفصل وسيأتي لهذا مزيد تفصيل يكشف الغطا عن وجه الحق ان شا الله تعالى وقد اشتمل التعريف على العلة الغائية وهي التكلم المستعمل والصورية وهي الاستعمال لان الاستعارة معه بالقصد والمادية وهو التشبيه لانها معه بالقوة فاراد اتمام الاشتمال على العلل فصرح بالغاية بقوله **للمبالغة في التشبيه** ونبه به على ان الادعا في هذه الاستعارة ايضا مرعي بمعنى ان كون الصورة المنتزعة معنى مطابقا للمستعار منه غير ظاهر **كما يقال للمتردد في امر** ان كان اختطار ما في المفتاح كان المعنى كما يقال للمعنى المتردد في جواب المسئلة لكنه اخلال وان كان عدولا الى مثال جامع لما فيه ولغيره فالامر واضح وكانه على الاول حمله الشارح المحقق حيث قال عطفا عليه وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف على البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا بلغك كتابي فاعتمد على ايهما شئت فتامل وقوله **اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى** بيان لكلمة ما وليس مقول القول فافهم والمشهور اراك على صيغة المعلوم وللمجهول ايضا مساغ وحينئذ يعني الظن ولكل منهما مقام والظاهر من العبارة ان اخر صفة رجلا وهو المشهور له في عبارة المفتاح حيث قال فيها خذ صورة تردده معنى المعنى فشبهها بصورة تردد انسان قائم ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا

وتارة لا يريد فيوخر اخري شريدخل صورة المشبه في جنس صورة المشبه به وما للمبالغة
في التشبيه فكسوها وصف المشبه به من غير تغيير منه بوجه من الوجوه على سبيل الاستعارة
قايلا اراك ايها العبي تردد تقدم رجلا وتوخر اخري ويشهد له عبارة الايضاح ايضا حيث
قال في بيان ما كتب الوليد بن يزيد شبه صورة تردده في المبالغة بصورة تردد من قام
ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخري فاورد عليه
ان المتردد لا يقدم رجلا قدامه ولا يوخر اخري خلفه فدفعه الشارح المحقق في شرحه
للمفتاح بان المراد بالرجل الخطوة والمعني تقدم خطوة قدامك وتوخر خطوة اخري خلفك
واورد عليه ان تاخير الخطوة المتقدمة الي موضع ابتدامنه لا الي خلف المتردد فالاولي يقدم
خطوة ويوخر خطوة اخري وبعد يرد ان المشهور في التردد تقديم الرجل وتاخيرها كالخطو
وتباعد السيد السند في التكلف فقال المراد بالرجل الاخري التي قدمها فجعلها رجلا اخري لانها
من حيث انها اخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت لكن الظاهر ما ذكره ان اخري صفة
تارة اي تقدم رجلا تارة وتوخر تارة اخري فان هيئة تردد التردد في الذهاب هكذا
ولهذا يسمي التمثيل لاستلزام التمثيل اولبنا به عليه **على سبيل الاستعارة** لانه استعارة
متضمنه للتشبيه فالتشبيه التمثيلي فيه علي طريق الاستعارة **وقد يسمي التمثيل مطلقا**
وحينئذ يفيد اسم التشبيه فيقال لتشبيه التمثيل وتشبيه تمثيل ولا يطلق التمثيل مطلقا علي التشبيه
اعترض الشارح علي تعريف المجاز المركب بانه غير جامع لخروج مجازات مركبة ليست علاقتها
التشبيه كالاخبار المستعملة في الدعاء والتحسر او التحزن او نحو ذلك لا يبعد ان يقال
ما سوي الاستعارة التمثيلية التمثيلية من المجازات المركبة مجازات بتعريض المجاز
سواء اضاف لاحزائها الداخلة في المجاز المفرد فلو عد اللفظ الذي صار مجازا بمجاورة التحوت
في جزئيه قسما علي حدة من المجاز لكان جاني اسد وقوله تعالي واما الذين ابيضت وجوههم
ففي رحمة الله واما لها مجازات مركبة ولم يقل به احد بخلاف الاستعارة التمثيلية
فانها من حيث انها استعارة لا يجوز في شي من اجزايها بل المجموع نقل الي غير معناه
من غير تصرف في شي من اجزايه فالمجاز المركب اللفظ المستعمل من حيث المجموع في ما شبه
بمعناه الاصلي ولا شي مما يليق علاقته التشبيه كزيد بي ان قولنا حوطت التوراه لم
يستعمل في لازم معناه بل افيد اللازم علي سبيل التعريض وفيه بحث فتامل ثم انه يشكل
استعارة المركب المشتمل علي التشبيه وهي غير مستقلة لانه ينبغي ان لا يجري فيه الاستعارة
التبعيه اولا وبعد كونه تبعيه اعتبرت الاستعارة اولا في اي شي **ومتي نشا** اي انتشر
استعماله اي المجاز المركب او اللفظ المستعمل في ما يشبه معناه الاصلي وهو تكلف اذ شيوع
وجعل الضمير الي التمثيل علي سبيل الاستعارة او التمثيل مطلقا يوجب اعتبار الاستخدام **كذلك**
فسر الشارح كونه علي سبيل الاستعارة واحترز به عن شيوع استعماله علي سبيل التشبيه او في
معناه الاصلي وهو تكلف اذ شيوع استعمال التشبيه او اللفظ في المعني الاصلي غير اخلق

نبه بذلك لانه مجرد الهيئة الدالة على التشبيه لا يلزم منها وبين التحسر والتحزن فلا يلزم من وضع الآلة وبين التحسر فلا يلزم من وضع الآلة وضع ذي الآلة فان قلنا لا مانع من ملاحظة المجموع فهو كناية وان قلنا ترتب ما نعة فهو مجاز مرسل

المجاز

المجاز المركب حتي يحترز عنه فالوجه ان المراد به عدم التغيير اي متي شاع ذلك من غير
تغيير تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته في المضروب وجنيز
تكون اشد انضماما بقوله ولهذا لانه غير الامثال وللمتعلقة بقوله **سمي مثلا** وجه اي كما يسمي
تمثيلا علي سبيل الاستعارة و تمثيلا مطلقا يسمي مثلا ولا يبعده ان المقصد الي تسميته
مثلا بخصوصه وتسميته تمثيلا بخصوصه لان الكلام في كل فرد من المثل لا في نوع
المثل بشهادة كلمة متي فالتسميه مثلا بخصوصه وتسميته ايضا بخصوصه **ولهذا**
اي لكون المثل تمثيلا فشا استعماله ملتزما فيه هيئة المورد من غير تغيير مستدعية
المضرب **لاتغير الامثال** فلا يقال في خطاب الرجل الذي يطلب شيا صنعه فذا لك
صنعت اللبن بالصيف بفتح التا بل بكسرها لانه كان واردا في امراة ولا يخفي ان صنعة
اللبن في مضربه لم يستعمل فيما استعير له في المورد بل نقل الي معني اخر فهو استعارة
متفرعة علي استعارة لضرورة الاستعارة حقيقة في موردها ومما ينبغي ان لا يلتبس عليك
الفرق بين المثل والاشارة الي المثل كما في صنعت اللبن علي لفظ المتكلم فانه ما خوذ من
المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغيير الامثال وللامثال تاثير عجيب
في الاذان وتقرير عزيب لما بينا في الاذان ففي بين الالفاظ فالوجوه والمشاهير
من الناس حتي يعبر بلفظ المثل ويستعار هذا اللفظ منه للحال والصفة والقصة اذا كان
لها شان عجيب وكثر ذلك في التنزيل كما في قوله تعالي مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
الاية اي حالهم او صفتهم او قصتهم العجيبة الشان الغريبة في نظر الاذهان وكقوله
له المثل الاعلي اي الصفة العجيبة وكقوله مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما
قصصنا عليكم قصتنا العجيبة **لما** فرغ من بحث الاستعارة وكان مظنه ان يواخذ
عليه فانه فاته الاستعارة بالكناية والاستعاره التخييلية ولم يستوف اقسام الاستعارة
وبانه خالف السكاكي في مواضع عقفها بفصلين احدهما التحقيق الاستعارة بالكناية والاستعارة
التخييلية علي وجه يتبين انهما ليسا من اقسام المجاز اللغوي والاستعارة المذكورة فلذا
اهملنا لا لقوتها والغفلة عنها وثانيهما في تزييف كلام السكاكي فيما خالفه فيه وقد فصل
الاستعارة بالكناية والتخييلية لا ان تحقيقه لما يخالف بيان السكاكي وفي فصل تزييف كلام
السكاكي تزييف رايه فيهما ايضا فهذا الفصل كالتتميم له ايضا **فصل** الاقوال
في الاستعارة بالكناية ثلاث احدها ما ذهب اليه القدما وهو المشبه به المستعار للمشبه هو
المسلوت عن ذكره اعتمادا علي دلالة اثبات لازم المشبه به للمشبه علي ان المشبه به مستعار له
في قولنا نشبت اظفار المنيه بفلان الاستعارة بالكناية السبع المستعار للمنية الذي لم يذكر
اعتمادا علي ان اضافة الاظفار الي المنية يدل علي ان السبع مستعار لها وزعم الشارح المحقق والسيد
السند ان كلام الكشاف في تفسير قوله تعالي يتقضون عهد الله نقضه بذلك حيث قال من اسرار
البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشي المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شي من روادفه فينبهوا

بذلك الرمز على كناية نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وقال لا هذا
القول الصواب الذي لا خلل فيه وفيه ان القصد من استعارة السبع للمنية الي دعوي ان كونها
سبعا قد تقرر وصارت مسلمة لكمال المبالغة في التشبيه وهذا حاصل من اضافة الاظفار الي
المنية فانها تفيد كاطلاق السبع عليها ان كونها سبعا مسلم في الحكم بان هناك سبعا مستعارا لها
منوبا بنصب اضافة الاظفار قرينة عليه خلاف تكلف ما يشهد به الوجدان من غير حاجة اليه
فالحق ان الاستعارة بالكناية هي استعارة السبعية للمنية المسكوت عنها بالرمز اليها بذكر رادفه
الذي هو الاظفار وقول الكشاف حيث قال عن ذكر الشيء المستعار ولم يقل عن ذكر المستعار
وقوله ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد دون ان يقول فيه تنبيه على استعارة الاسد للشجاع
شهادة ظاهرة لما قلنا ثم يتجه عليه ان في الاستعارة دعوي ظهور الاسدية وكونها مسلمة
لا دعوي انه اسد كما ذكره ويمكن دفعه بان في قوله تنبيه تنبيها على ظهور المدعي فتنبيه
وتنبيها ما ذهب اليه السكاكي صرحا وان كثر في كلامه ما يقتضي انه جري على ما تقرر من قول
القدماء انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به ادعا بقرينة استعارة لفظ ما هو من لوازم المشبه به
لصورة متوهمة متخيلة تشبيهه به اثبت للمشبه ولا عبار عليه بل حكمه بانه مجاز وجعله قسما
للاستعارة الداخلة في المجاز واما القول بان حكمه بان لفظ لازم المشبه به مستعار لصورة وهمية
شبيهة به لتعسف لا حاجة اليه بل ابقاء اللازم على معناه واثباته للمشبه مجازا عون للدلالة
على المقصود وانوي قرينة عليه فيه فيدفعه ان اثبات الحكم للاستعارة التخييلية حينئذ يرجع الي المشبه
به لا اليها فقولنا انشبت اظفار المنية لو اريد بالاظفار حقيقتها يفيد تعلق اظفار السبع لا تعلق
الموت فلو لا قصد قصد امر ثابت للمنية لفات المقصود وفسد البيان كيف لا وقال لنشبت اظفار
المنية لو كانت الاظفار على حقيقتها لنشبت اظفار السبع الذي احدثه المنية لكمال الشبه بينهما
ولا شبهة في انه يفيد تعلق الاظفار وثالثها ما ذهب اليه المصنف قال الشارح هو شيء لا مستند له
في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية اذ تسميتها بالكناية وان كانت في موقعها لكن تسميتها
استعارة غالبة على المناسبة وكانه استنباط منه وانا نقول اقوي ما يدل على ضعف
مذهبه انه في قولنا اظفار المنية بجعل كون المنية سبعا مسلم الثبوت فلا يكون هناك قصد الي
تشبيه فلا يصح قوله قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوي المشبه ولا قوله
ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به هذا فقوله وقد يضمر التشبيه في النفس
فلا يصرح بشيء من اركانه سوي المشبه يشمل زيدا في جواب من يشبه لاسد فاجوجه بقوله
ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر محقق
حسا او عقلا جري عليه اسم ذلك الامر فيسمي التشبيه استعارة بالكناية او استعارة
مكنيا عنها اما الكناية والمكني عنها فلانه لم يصرح به بل انما اشير بذكر لازم المشبه به واما الاستعارة
وان قيل انها مجرد تسمية خالية عن المناسبة كما مر فلانها استعيرت للدلالة عليه ذكر لازم
المشبه به وما هو حقه تلك الدلالة اداة التشبيه ويسمي اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به

للمشبه

للمشبه استعارة تخييلية لاستلزامه استعارة لازم المشبه به للمشبه وتخييل ان المشبه من جنس
المشبه به وهذا القول منه في الاستعارة التخييلية موافق لكلام السلف ومصرح به في كلام
الشيخ عبد القاهر وقد سمعت فيها قول السكاكي ففيها قولان لا ثالث لهما ولا يذهب عليك
ان تعريف الاستعارة بالكناية لا يشمل ما جعل القرينة فيه استعارة لفظ لازم المشبه به الا
المشبه فان مجرد التعبير عن لازم المشبه بلفظ لازم المشبه به يدل على التشبيه فان لولا التشبيه
لم يستعر المشبه به للمشبه وقد جعل العلامة في الكشاف قوله تعالى يقضون عضوا لله من هذا
القبيل حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تستبعهم العهد بالحبل
على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين الا انه لما زعم المصنف انا لا نقف
على ان قرينة المكنية لا تكون الا تخييلية كما سيجيء لم يحفظ تعريفها عن خروج مثلها عنه قال
المصنف في الايضاح ثم دلالة الامر المختص بالمشبه به اثبت للمشبه منه ما لا يكمل وجه الشبه
في المشبه به دونه ومنه ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به وكانه اشار بقوله ومنه دون
ان يقول على ضربين انه لا حصر فيهما اذ يكفي للقرينة اثبات الامر المختص بالمشبه به للمشبه
سواء كان له دخل في وجه الشبه او لا الا تري ان قوله محا القلب عن ملبي اذا جعل فيه تشبيه
القلب بالسكران مضمرا في النفس يدل عليه اثبات المحو المخصوص بالسكران مع انه لا
له في وجه الشبه الذي هو التحير وزوال العقل فعدول الفارح عن بيانه الي قوله ثم ذلك
الامر المختص على ضربين خال عن المصلحة واشار الي الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي مع ان الاحق بالتقديم هو القسم الثاني لمزيد الاهتمام به اذ فيه تنبيه على خطا
السكاكي حيث جعل قول ابي ذويب من القسم الثاني وقال ان قوام اغتيال السبع
للنفوس بالاظفار فان قلت قد ذكره المص في الفصل الثاني على وقف ما ذكره السكاكي فقد
ناقض نفسه قلت ذكره على سبيل النقل ولم يرجح هو ولا الشارح فيه اعتمادا على تحقق الامر
هنا واذا المنية من اعلام الموت انشبت اي علقت اظفارها شبه في نفسه المنية
بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة تفسير للقهر من غير تفرقة بين تفاوت
وتفاوت فابثت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك فيه بدونها ولا يتقوم بدونها
لان من اسباب اغتيال السبع الانياب واشار الي الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولبئس ما نطقت
بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق يعني شكر الكريم من برك وتحمل شكاية
لسان الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن ادائه فعجبه التوجيه فافهم فانه البديع للتشبيه
ولا يذهب عليك ان البيت انما يكون من باب الاستعارة لو لم يكن لسان حالي من قبيل الجين الماوان
الظاهر انه لا فرق بينه وبين قول الهذلي فانه شبه فيه الحال بالانسان في الدلالة على المقصود
وليس قوام دلالة الانسان باللسان بل له اسباب اخر من الاشارة والكتابة الا ان كما لها به الا ان
المص تكلف وقال شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود فاثبت لها اللسان
وما به قوام دلالة الانسان المتكلم هو اللسان ولا يخفي انه لو اعتبر تشبيه المنية بسبع مقتال

بالاظفار كان قوام وجه الشبه بالاظفار الا انه تكلف ومن عزايب السواخ ومجايب اللوائح
ان الاستعارة بالكناية فيما بين الاستعارات استعارة مقلوبة مبنية على التشبيه المقلوب
لكمال المبالغة في التشبيه ففي البلغ من المصرحة حكما لان قولنا السبع كالمنية تشبيه مقلوب يعود
الغرض منه الى المشبه به كذلك اثبت المنية اظفارها استعارة مقلوبة استعير يعد تشبه السبع
بالمنية المنية للسبع الادعاي واريد بالمنية معناها بعد جعلها سبعا تبعا على ان المنية بلغت
في الاعتبار مرتبة ينبغي ان يستعير السبع عنها اسمها دون العكس فالمنية بهذه وضعت موضع السبع
عنها اسمها دون العكس لكن هذا ما جرى عليه السكاكي **وكذا قول زهير** حيث اثبت
فيه للمشبه ما به قوام وجه الشبه فذا اشارة الى قول الاخر **صحا** اي ذهب سكره يعني **القلب**
معرضا **عن سلما** ففيه استعارة بالكناية وتخييل حيث شبه القلب بسكران واثبت له الصحو
او ترك القلب الصبي والميل الى الجمل معرضا عنها في القاموس صحا ذهب السكر وترك الصبي
وفي الشرح اي سلا مجازا عن الصحو والسلو والخروج من الحب **وانقصر باطلة** اي انتهى باطله
من لوازم حب سلمى يقال اقصر وقصر وتقاصر انتهى وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر
ويقال اقصر عنه اي عجز عنه فالتقدير اقصر عنه باطله فحينئذ لا حاجة في الكلام قلت
لان العاجز يرتكبه اشعارا بذلك ومن لا يتفطن لهذا يكاد يقول قوله انه ترك ما كان يرتكب
في تقدير يرتكه ما كان يرتكبه وما كان يرتكبه فاعل ترك ومفعوله العايد الى القلب
محذوفا وقال الشارح يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على هم
القلب اي اقصر القلب عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع عنه باطله وتركه حاله
هذا كلامه ولا يخفى عليك ان الترك لا ينسب اي ما يرتكبه المرتكب بالنسبة اليه بل الى المرتكب بالنسبة
الى ما يرتكبه فلا يجاوز عن تحقيق من له القلب **وعري افراس الصبي ورواحله** من
عريته تعريبه جعلته عريانا هذا هو المقصود بالتمثيل ومثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييل
وابرز بينها وبين الاستعارة التحقيقية وهذا في كلام السكاكي قسم ثالث من الاستعارة فانه جعل
الاستعارة تحقيقية وتخييلية ومحتملة لهما والمصنف لم يلتفت الى هذا القسم في مقام التقسيم
لان المحتمل لهما لا يخرج عنهما واشار اليه في تحقيق مثال الاستعارة بالكناية وفي هذه الاشارة
فايدة جليلة رزقناها وسر الجهر الاعلى على منه وهي انه لا يعاب على البليغ عدم التنصيص
على مقصوده فيما زاد على اصل المقصود وبعد وضوحه ولا خفية معه في تجويز ايراده كلامه
محتملا لطرق متعددة بسلك المخاطب انه سايل ايراده كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه
وانشراح صدره ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزله ذاك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق
البيان ولربما نبه في امثلة التحقيقية لان تحقيقه هذا يتوقف على معرفة الاستعارة التخييلية
واشار اولا الى بيان التخييلية التي هو فيه بقوله **اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه**
زمن مرادف الزمان المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته لا دلالة في الكلام على
تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على ما يقتضيه السوق فتنبه وانا يدل على تركه

هو القلب لا الباطل اذ لا يناسب
التعبير الا الى ما في شانه الاختيار
في كلام المتوجيه قال لانه ترك ما كان

ما كان

ما كان يرتكبه من حب سلمى الا ان يراد بسلمى جنس المحبوبة كما قد يراد بحاتم السخي بشهادة القرائن
على الاعراض عن معاودته الا ان يؤخذ ذلك من ابيات اخر لهذا الشعر والله اعلم
فبطلت الانة اي الان القلب وكذا عود الضمير في معاودته وقال الشارح الضمير الى ما يرتكبه
وكانه حفظ البيت عن ان يكون فيه قلب وههنا بحث وهو انه لم يقصده على مذهب المتن
الحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على انه يطلب الانة انما يلايم ذلك لو اراد باقراس
الصبي الان ما يلزمه فتجعل الاستعارة التحقيقية قرينة للمكنية كما سمعته في قوله تعالى
ينقضون عهد الله او توهم له الان كما هو شان السكاكي ولو سلم فلا دلالة على تعريته افراس
الصبي والرواحل على بطلانها الى اهلها الى وقت الحاجة كما هو شان السايرين سيرة اذا
فرغ عن سلوكها **فشبه** زهير في نفسه **الصبي بجهة من جهات السير كالحج والتجارة**
فعبر منها اي من تلك الجهة **الوطر** كالسفر هو الحاجة **فاهملت** الافعال ووجه الشبه
الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبالين بالمهلكة ولا محترزين عن معركة مع اهمال
الالات وليس وجه الشبه تاما بدون ضميمة اهمال الات كما يدل عليه كلام الشرح في هذا
التشبيه المضمر في النفس هو الاستعارة بالكناية والتخييلية التي قرينتها ما اشار اليه بقوله
فاثبت لها اي الصبي **الافراس والرواحل** التي تخص جهة السير والسفر **فالصبي على**
هذا من الصبوة بمعنى الميل والفتوة اي من حبس الصورة لا بمعنى الكون صبيا هو
في القاموس الصبوة جهل الفتوة صبا صبوا وصبوا وصبي وصبا وفي ما ذكره عدول
عن طريقة السكاكي جعل الصبي بمعنى الكون صبيا فاحتاج الى حذف مضاف اي اوان
الصبي واشار الى ان عنه غنى وان لا ضنه في حذف الزمان عن المصادر واما ما قال الشارح
لان الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا اي لعب مع الصبيان فيدل ما نقلناه من القاموس
على ضعفه على ان فتح الصاد يقتضي المد ولا يساعده النظر الاعلى وجه بعيد وهو ان كتاب قصر
الممدود للضرورة ومن البين ان وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل
ان يكون التشبيه على ان وجه الشبه في هذا المثال هيئة مركبة من عدة امور فيحتمل ان يكون
التشبيه على ان وجه الشبه في الاستعارة بالكناية ايضا قد يكون مركبا ايضا فتامل هذا التمثيل
واشار الى التحقيقية بقوله **ويحتمل انه** اي زهير **اراد** بالافراس والرواحل دواعي **النفوس**
وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفا اللذات او اراد بها الاسباب التي قلما
تساعد اي تتفق وتجتمع **في اتباع الغي لا اوان الصبي** وعنفوان الشباب مثل المال
والمنال والاعوان **فتكون** استعارة الافراس والرواحل **تحقيقية** لتحقق معناها عقلا على
الاحتمال الاول وحسا على الثاني ولا يذهب عليك انه لا باس بان يراد بالافراس والرواحل جميع
ما ذكره على سبيل الترديد فكانه قصد بكلمة او منع الخلو ولما فرغ عن الاصل الفصل الاول
شرع في الثاني فقال **فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية**
احترازا عن الحقيقة العقلية **بالكلمة المستعملة في ما وضعت له من غير تاويل في الوضع**

واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
وهو ان الاستعارة مستعملة في غير ما وضعت له خلاف القول الاخر وهو ان الاستعارة مستعملة
في ما وضعت له والتصرف في امر عقلي فانه جنيح حقيقة لغوية ولا يسوغ اخراجها عن تعريف
الحقيقة اللغوية ولا اخراجها بقوله من غير تاويل في الوضع لانه لا تاويل في الوضع على غير القول
الاصح وقوله فانها بيان لوقوع الاحتراز عنها بهذا القيد بانها مستعملة فيما وضعت له
بتاويل اي وضعا ملتبسا بتاويل وصرف الوضع عن الظاهر فان الظاهر منه ليس الوضع على
سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى انه كما قيد الدعوي بقوله على اصح القولين
يجب ان يقيد الوليل الاتي تقييد احدهما بسوق الذهن الي تقييد الاخر فيكتفي به وقد عدل
عن عبارة السكاكي لاختلاف فيه على ما هو المشهور حيث قالوا انما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن
الاستعارة في الاستعارة بعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا يسميها حقيقة
بل مجازا لغويا بناء دعوي اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل هذا
والمراد بقوله دعوي اللفظ دعوي كونه اللفظ على حذف كونه مضافا الي اللفظ فاشتهر
انه لا يصح جعل قوله على اصح القولين متعلقا بقوله مستعملة فيما وضعت له اذ لا اختلاف في استعمالها
فيما وضعت له في الجملة وانما الاختلاف في استعمالها فيما وضعت له بالتحقيق لكن اصح القولين
انتفاوه وجعل الوضع على الوضع بالتاويل بعيد فتعين تعلقه بقوله ليحترز به فاختل النظم
وصار معقدا للفصل بين قوله على اصح القولين ومتعلقه بقوله في الاستعارة بعد قوله
الكلمة مستعملة فيما وضعت له وبين قوله ولا يسميها حقيقة وقوله بعد الكلمة الخ بقوله
على اصح القولين هذا ونحن نقول عدل عن المطنب الاخفي الي المالا وجز الاوضح لكن كلام
السكاكي يري عما ظن به من الخلل فان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له وبراد ما وضعت له تاويل لوضوح القرينة المودية اليه بل لفظ العدد
ينبئ عن كونها مستعملة فيما وضعت له على سبيل التحقيق واكتفي بتقييد الدليل بقوله
على اصح القولين عن تقييد الدعوي على عكس ما فعله المصنف لكن ما فعله المصنف انسب
لان حوالة امر اللاحق بالسابق انسب من العكس واحفظ من توهم المقصود والمجاز
اللغوي عطف على قوله الحقيقة اللغوية اعني عرف السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق ازاد به ما يقابل التاويل في اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته واتي بقيد التحقيق لتدخل الاستعارة في تعريف المجاز بناء
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل وهذا واضح وان كان ظاهر عبارة السكاكي
يقتضي ان هذا القيد لاخراج الاستعارة حيث قال وقولي بالتحقيق احترازا عن انه لا يخرج
وفي بعض النسخ احترازا ان لا يخرج الاستعارة لان ذلك الظاهر ظاهر الفساد فجعل الشارح
كلمة لا زايدة وجعل في المختصر الجار المحذوف في احترازا ان لا يخرج كلمة اللام اي احترازا
لئلا يخرج ونحن نقول المراد احترازا عن ان لا يخرج مدلول الاستعارة عن ما وضعت له فلا تدخل

الاستعارة في المستعملة في غير ما وضعت له وورد ظاهر ما ذكره السكاكي بان الوضع وان كان يطلق
في شان الاستعارة فيقال هي موضوعة للمستعار له تاويل ويطلق عليه الموضوعة بالتاويل
لكن لا يطلق فيها الوضع من غير تقييد بالتاويل وذلك ظاهر من موارد استعمال الوضع
لما ذكره المصنف والشارح فيه من انه فسر السكاكي تفسير الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعني
بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه لقرينة ولا شك ان دلالة
الاسد علي الرجل الشجاع وتعيينه بازايه انما هو بواسطة القرينة لانه يجوز ان يكون تفسير
السكاكي لتفسير احد معنييه ولا يلزم من تفسير احد المعنيين نفي الاخر فهو اذا اطلق
لا يتناول الوضع بتاويل فالاستعارة داخلة من غير قيد بالتحقيق ولا يصح انه لتدخل
الاستعارة في تعريف المجاز نعم فيه زيادة ايضاح للدخول وبهذا التقرير ظهر ان ما اجاب
به الشارح عنه في المختصر من انه اراد السكاكي انه عرض الوضع اشتراكا بين معناه
المشهور والوضع بتاويل فذكر قوله بالتحقيق قرينة علي المراد ليظهر فيدخل فيها الاستعارة
لان انصرافه عنها لاطلاقه الي ما ليس بتاويل بنفي عروض الاشتراك ويرد ايضا توقف
الدخول علي التقييد بانه يصدق علي الاستعارة الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لا محالة
ولا ينافيه صدق الكلمة المستعملة فيما وضعت له لان صدق الاول باعتبار الوضع بالتحقيق
وصدق الثاني باعتبار الوضع بالتاويل ولا يندفع بما ذكره الشارح في المختصر انه قرينة
علي تعيين المراد بلفظ الوضع الذي عرض له الاشتراك ليدخل علي الوضع بالتاويل فيخرج
الاستعارة لان عروض الاشتراك قد زيف واعلم ان الشارح قال موافقا لما في الايضاح
المراد بالوضع الوضع وما يشتق منه ليتبع في اثبات عدم الحاجة الي تقييد وضعت بعدم
التاويل في تعريف الحقيقة وبالتحقيق في تعريف المجاز ويمكن ان يقال بيان حال الوضع
يكفي فيما هو بصدده لتقرر ان المشتقات تابعة للمصدر في ذلك وبان عطف علي قوله
بان في قوله ورد واعادة الجار يدل علي ان كلا من المعطوف والمعطوف عليه مستقل في الرد
عليه وليس كذلك لان المعطوف عليه يرد تعريف الحقيقة والمجاز والمعطوف عليه بخص
بالحقيقة فرد ما ذكره مجموع الامرين فالاولي ترك اعادة الجار والتقييد باصطلاح به
التخاطب لا خصوصية له لا بد منه في تعريف الحقيقة ليخرج المجاز المستعمل فيما وضع له
كالصلوة التي استعملت في لسان الشرع لمعني الدعا فحصل الاعتراض ان التعريف غير مانع
وربما اجاب بان المراد بالوضع في قوله من غير تاويل في الوضع الوضع في الاصطلاح
بالتخاطب وذلك يوجب تقييد الوضع في غير ما وضعت له باصطلاح به التخاطب وبهذا
اندفع ما ذكره الشارح انه لا يكفي العهد بل لا بد من تقييد موضوعه ايضا في قوله في ما هي موضوعة
له نعم يتجه ان لام العهد لا يصرف اللفظ الا الي وضع مفهوم من قوله في ما هي موضوعة وان
قوله بالتحقيق في تعريف المجاز وقوله من غير تاويل في الوضع في تعريف الحقيقة بمعني واحد
بلا ريبة فلو اعني قوله من غير تاويل في الوضع عن قيد اصطلاح به التخاطب لاغني عنه

قوله بالتحقيق ومنهم من اجاب بان القيد مراد في تعريف الحقيقة بتركه للعلم به من تقييد
تعريف المجاز وهو غير ملتفت اليه بوجوه منها ان الترك بالمقايسة لايليق بالتعريفات ومنها
ان القيد المذكور بعبارة ذكره السكاكي في تعريف المجاز لايمكن ذكره في تعريف المجاز لايكون ذكره
في تعريف الحقيقة لانه يستلزم الدور ومنها ان المفتاح الذي هو بصدد توضيح التعريف
الى ان ذكر للتوضيح قوله من غير تاويل في الوضع مع انه لاحاجة اليه كيف يتوهم به ترك القيد
للمقايسة واجاب عنه الشارح وارتضاه السيد السند بان الامور التي تختلف بالاضافات
لاتتم تعريفا تعابدون اعتبار قيد الحيثية كما في قولنا الجواد لايخيب سائله ومعلوم ان الحقيقة
والمجاز من الامور الاضافية حتى ان لفظا واحدا يكون حقيقة ومجازا بالنسبة الى معنيين
بل بالنسبة الى معنى واحد فالمعنى هنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة
له من حيث انها موضوعة له والصلوة المستعملة في لسان الشارع في الدعا لم تستعمل في الموضوع
هي له من حيث انه موضوع له ولا يصح ان يجعل معنى تعريف المجاز الكلمة المستعملة في غير
ما هي موضوعة من حيث انه غير ما هي موضوعة له لان استعمال المجاز في الموضوع له ليس من حيث
انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق الموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له فلهذا لم يترك التقييد باصطلاح التخاطب في تعريف المجاز وفيه بحث وهو انه لو اريد
بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له ان كونه موضوعا له علة مستقلة
للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم واللفظ فيما وضع لاجله انه موضوع له والمخاطب عالم بالوضع
وان اكتفي في الحيثية التعليلية بمجرد انها مدخلا فلا خفا في مدخلية كون الشي غير ما وضع له
في استعمال المجاز الا انه لايكفي بل لابد من ضميمة المتعلق مع كونه غير هذا قال في الايضاح
بعد تعريفه للمجاز يدخل فيه الغالط كما تقدم يريد ما تقدم من انك تقول لصاحبك خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك وانت تريد ان تقول خذ هذا الكتاب فغلطت واجيب
تارة بان الغالط لاينصب قرينة مانعة عن ارادة الموضوع وردة الشارح بان اشارته الى الكتاب
قرينة مانعة وفيه انه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له لم يجره المخاطب ساهيا
بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادة التلفظ به وفرق بين المانعة عن ارادة التلفظ به
والمانعة عن ارادة المعنى بان المعنى من ارادة المعنى ان ينتقل الذهن منها الى عدم ارادته
لا الى ارادة عدم التلفظ المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير ان يلتفت الذهن اليه وتارة
بان عبارة الحد مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر اللفظ واجاب عنه
السيد السند بان المراد بالغلط ليس ما يكون سهوا من اللسان بل ما يكون خطا في اللغة صادرا
عن قصد وفيه ان قوله كما تقدم ريثما يريد ان مراده ما هو سهو نعم لو كان المراد ذلك لتم ان الغالط
لاينصب قرينة كما ذكره الشارح لكن يمكن المناقشة في عدم كون هذا اللفظ حقيقة لانه
يحتمل ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الكلمة التي استعملت فيما وضعت له في اعتقاد المتكلم غايته
ان لايكون حقيقة صحيحة وقسم السكاكي المجاز اي المجاز بالمعنى الذي سبق الى الاستعارة وغيرها

ولم يرد

اي التشبيه في تعلق الحال والحال ناطقة بذلك الا ان متعلقة المستتر في يقول ويجوز
تعلق الجار بالضمير العايد الى المصدر بالنطق ولم يرد انه قسمه اليها صرحا بل انه ذكر
ما يحصل من هذه القسمة لانه قسمه الى خال عن القاهرة ومتضمن لها وقسم المتضمن لها
الى الاستعارة وغيرها ومن البين انه يستفاد منه ان المجاز المطلق استعارة وغيرها وعرف
الاستعارة باينذكر احد طرفي التشبيه اي لفظ احد طرفي التشبيه بقرينة قوله
ونريد به اي بالطرف المذكور الاخر اي الطرف المتروك ولك ان تريد به معنى الاخر
فتامل مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به فجعل الاستعارة قسمين احدهما المشبه
المراد به المشبه به وثانيهما المشبه به المراد به المشبه ومع ذلك جعل المستعار منه مطلقا
المشبه به حيث قال ويسمي المشبه به سواكان هو المذكور او المتروك مستعارا منه واسمه
مستعارا ما في صورة ارادة المشبه به فظاهر حيث استعير من المشبه به اسمه
للمشبه واما في ارادة المشبه به بالمشبه ومع صورة فينبغي ان يكون المستعار منه المشبه
لكنه اعتبر في اطلاق المستعار منه استعارة لازم المشبه به للمشبه في اظفار المنية حيث جعل
المستعار منه السبع مع انه اريد بالمنية السبع لانه استعير من السبع الاظفار للمنية ولما خفي هذا
ظن به انه خالف نفسه في هذا المقام حيث جعل الاستعارة بالكناية ههنا السبع ولذا جعل
المشبه به مستعارا منه لكن في جعل اسم المشبه به مستعارا مخالفة لجعله الاستعارة بالكناية المشبه
الا ان يقال اراد للمشبه به نفسه سواكان المذكور كما في الاستعارة بالكناية او المتروك كما في
الاستعارة المصرحة سمي مستعارا منه لما عرفت بالتفصيل واسمه المذكور مستعارا كما هو المتبادر
منه ومن ترك التسوية فيه بين المذكور والمتروك وكما يوهم كلامه في هذا المقام انه جعل
الاستعارة بالكناية الاظفار حيث بين في استحقاقه اسم الاستعارة كون الاظفار مستعارا
ويمكن دفعه بانه جعل المنية مستحقة لاسم الاستعارة لاستلزامه استعارة الاظفار وقد انكشف
لك بما ذكرنا لك ان زعم القوم انه دفع منه خبط عظيم في تحقيق الاستعارة بالكناية واضطراب
في كلامه ليس بوارد نعم يتجه انه كيف يكون المنية مجازا ويصح ما يتعلق به ان شاء الله تعالى
وقسمها اي السكاكي الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وعني بالمصرح بها ان يكون
المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه به وجعل منها حقيقيه سواكان على سبيل القطع او الاحتمال
وتخييلية كذلك وانما لم يقل قسمها اليهما مع انه قال والمصرح بها تنقسم الى تحقيقيه وتخييلية
تفنن وما قال الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليه لانه اراد بالتحقيقية والتخييلية ما يكون
على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم ينقسم اليهما وبل اليهما المحتمل للتحقيق والتخييل كما مر
في بيت زهير ليس بشي لان الظاهر من قوله وفسر التحقيق بما مر اي ما يكون
المشبه محققا حسا وعقلا التحقيقية السابقة والمفسر بما مر مطلق التحقيقية لا التحقيقية
على القطع وعد التمثيل اي الاستعارة التمثيلية وقد عرفت انها قد تسمى التمثيل مطلقا
كما سيجي التمثيل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوهم تقرير الشارح

منها اي من التحقيقية من حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين منتزعتين لوصف صورة اخري ومن البين انه لا اختصاص للتمثيل بالتحقيقية اذ لا مانع من تشبيه صورة مركبة من امور وهيئة بصورة متحققة كما كان ينتزع من المخاطب الملتبسة من امور متعددة صورة ويتوهم مثلها للمشبه فكانه ذكر في التحقيقية على سبيل القطع واعتد على التشبيه منه على مثله في التحقيقية على الاحتمال وفي التخييلية **ورد بانه** اي التمثيل **مستلزم للتركيب المانع للافراد** فلا يصح عد من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد والملزوم كون مباين الشيء مندرجا تحته واجيب عنه بوجوه **اولها** ما عده تاما واختاره الشارح المحقق والسيد السند وهو منع عدم صحة عد من الاستعارة التي هي قسم من المجاز المفرد وان المعدود من قسم الشيء لا يجب ان يكون معدودا منه لان قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه فيقال الحيوان اما ابيض او غير ابيض والابيض اعم من الحيوان لا يقال هذا مسامحة والقسم الحيوان الابيض فالاعم من وجه قيد القسم لا القسم لانا نقول فليكن تقسيم السكاكي ايضا من هذا القبيل **وثانيها** ما اختاره ايضا الشارح وهو ان ما قسمه السكاكي من المجاز ليس ما عرفه وان وقع تقسيم عقيب التعريف بل المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة انه جعل منه اقسام المجاز العقلي والمجاز الراجع الي حكم الكلمة وبما لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه اما نفس الاعراب فليس بكلمة واما الكلمة باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم وسيمي مجازا في المفرد وعقلي وسيمي مجازا في الجملة في الكلام والراجع الي معنى الكلمة قسمان حال عن العلاقة ومتضمنها اللغوي قسمين راجع الي معنى الكلمة وراجع الي حكمها وينقسم والمتضمن للعلاقة قسمان حال عن المبالغة في التشبيه ومتضمنها وانه يسمي الاستعارة فالمجاز المتقدم وان كان اعم بجعل المجاز العقلي قسما منه لكن المنقسم الي الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسما من المجاز المفرد وكون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا يتم جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان اعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي والا لوجب جعل المجاز الراجع الي حكم الكلمة قسما منه فالمراد به ما يطلق عليه المجاز لانا نقول هذا مع كونه تكلفا في غاية المسامحة يرده ان ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الي معنى الكلمة والراجع الي حكمها والا لم تكن الاستعارة اعم من المجاز المفرد فالوجه ان يقال القسم هو المجاز اللغوي بمعنى متقدم وجعل الراجع الي حكم الكلمة قسما منه لكونه ملحقا به علي ما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز وشبهه به حيث قال ورأي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبهه به لما بينهما من الشبه لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الي غير الاصل لا ان يعد مجازا وسبب هذا الرأي كون الحذف شاملا له ولكن العهدة في ذلك علي السلف رحمهم الله وثالثها ان المجاز المعرف شامل للمركب والمراد بالكلمة هو اللفظ الموضوع مطلقا ومنه قولهم كلمة الله ورده الشارح بان الكلمة في هذا المعنى مجاز في اصطلاح القرينة فلا يصح من غير قرينة سيما في التعريف مع انه صرح

بان التقسيم الي الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد حيث قسم اليهما المجاز اللغوي الذي عينه لقوله وهو ما تقدم وسيمي مجازا في المفرد فقوله وهو ما تقدم وان لم يكن صريحا في ان المقسم المجاز المفرد بناء على تعميم الكلمة لكن قوله وسيمي مجازا في المفرد نص فيه بل نص في انه لا يصح تعميم الكلمة ان سلمنا صحة تعريف المجاز بالكلمة بهذا المعنى اما لان عبارة المفتاح غير مصونة عن التشييد واما لان القرينة قامت على هذه الارادة حيث قسم الي اقسام مركبات وسلمنا انه لا يصح بان المنقسم الي الاستعارة وغيرها هو المجاز المفرد بناء على ان التسمية بالمجاز في المفرد يصح ان يكون بناء على الاغلب لكن نقول لا حاجة الي ارتكاب ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب من الحقائق في تعريف الحقيقة ومن المجازات في تعريف المجاز لانه وان كان يصدق عليه ان الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له لكن يصدق انها الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له في اصطلاح به التخاطب لانه لا وضع لها فتخلص عن الوضع في اصطلاح به التخاطب حتى يتحقق غير الموضوع له في اصطلاح به التخاطب وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على ما بين في الاصول هذا كلام الشارح مع اية تحرير وتوضيح وفيه نظر اما اولا فلان قوله مع انه قد صرح بان المقسم الي الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد ينافي ما ذكره في جواب السائل ان مورد القسمة ليس المجاز المفرد اللهم الا ان يقال لم يجعل الشارح المقسم المجاز المفرد لجعله المجاز اللغوي المنقسم الي الراجع الي معنى الكلمة والي الراجع الي حكمها غير المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد وهذا عجيب لا يتكلف لجعلهما متغايرين بل بجعل المجاز المعرف اعم ويتوهم انه يندفع به الاشكال فرده توهمه بان السكاكي صرح بان المقسم ليس المجاز المفرد بناء على ارتكاب التكلف والحكم بان المقسم والتقسيم متغايران واما ثانيا فلانا نختار شقا ثالثا ونقول اراد بالوضع الوضع بلا قرينة سواء كان شخصيا او نوعيا ولم يتبين في الاصول ان المجاز موضوع بهذا المعنى والحاصل ان للوضع معنيين خاص وهو التعيين للمعنى بلا قرينة وهو المشهور والتقسيم الي الحقيقة والمجاز اليه يعود وعام وهو التعيين للمعنى ويدخل فيه تعيين المجاز فليكن هذا ذكر منك ينجيك عن كثير من المزالق واما ثالثا فلان هذا الاعتراض يلزم على المصنف ايضا لانه فرع الاعتراف بالحقيقة والمجاز المرتبين فاذا عرف مطلق الحقيقة والمجاز واخذ الوضع في تعريفهما بقال ان اريد بالوضع الوضع بالشخص الي آخر ما ذكر لان هذا الاعتراض لا يرد علي جعل الاستعارة التمثيلية قسما للمجاز المفرد بل علي جعله قسما للمجاز وكما يبطل به هذا الجواب يبطل به الجواب الذي اختاره الشارح وغيره ورابعها ان اضافة الكلمة الي شيء او تقييدها او قصرها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الي الرجل المقترنة بناجية اخري والمستعار له هو الاسد فهو كلمة مستعملة فيما وضعت له قال الشارح وهذا في غاية السقوط وان كان ممن هو في غاية الحذاقة والاسهار للقطع

بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتوخر اخري مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال
هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يتوقع ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم
رجلا وتارة لا يريد فيوخر اخري وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وخاصرا وهو
استظهر من الرابع وديوان المواد بقول السكاكي ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين
منتزعتين من امور لوصف الاخري ومن امثال الاستعارة ونظايرها فلا يلزم كونه
استعارة والاستعارة المستعملة في بيان من قبيل اللغة وساوسها الا لا نسلم ان التمثيل
يستلزم التركيب لانا استعارة سيقت على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي قد يكون
طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فاذا ترك فيه التشبيه الي
الاستعارة صارا استعارة تمثيلية مفردة ولا يخفي ان هذا المنع لا يضر المصنف لانه
يكفيه كون التمثيل مركب ولا يتوقف رد عد التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب
لا نقول فليكن التمثيل معدودا منها لانها بل بعض اقسامه اي المفرد لانا نقول عد
السكاكي التمثيل من الاستعارة على استلزامه التركيب مطلقا حيث مثل لتلك الاستعارة
المعدودة بارأك تقدم رجلا وتوخر اخري على انه يمكن تحرير عبارة المصنف على وجه
يندفع عنه هذا المنع بان يقال مراده باستلزام التمثيل التركيب استلزام قسم التمثيل
للتركيب يعني ان هذا القسم لا ينفك عن فرد مركب وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح
رحمه الله حيث قال وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية
بهذا انما يصلح لرد كلام المصنف لا لاخلاج كلام السكاكي بانه قد عد من الاستعارة
التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخري ولا شك انه ليس بما عبر عن المشبه
بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي
على ان المنع المشار اليه بقوله لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية منتزعة
وقوله لا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام لا يخلو عن خلل اذ المجاز نفس الكلام
لا فيه فالصحيح لا يجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام واعلم ان ملخص هذا
الجواب والجواب الرابع واحد لانه ايضا منع استلزام التركيب لكن مستند ان التركيب
في تمثيل حتى قولنا اراك تقدم رجلا وتوخر اخري الا انه لو سلم لكان نافعا بخلاف المنع
بهذا السند كما عرفت والسيد السند اثبت استلزام تمثيل التركيب بالنقل فاعرفه
المفتاح حيث قال ومن الامثلة استعارة وصف احدي صورتين منتزعتين من امور
لوصف الاخري وهذا الذي يسميه تمثيلا على سبيل الاستعارة فقد صرح بكون المشبه
به والمستعار له مركبين وردّ بان الصورة المنتزعة لمفرد مثل المثل **والجواب**
بان دلالة المفرد اجمالية لا يلتفت النفس الي المتعدد المعتبر في مفهومه قصدا
لا ينور العقل على انتزاع الصورة منها ولو فصله العقل بعد فهمه اجمالا لم يبن مدلول
اللفظ المفرد وفيه ان استعارة اللفظ الدال على الهيئة المنتزعة لهيئة منتزعة

اخري لا يجب ان يكون من الهيئة المنتزعة لهيئة مفصلة بل لا يكون الا لهيئة مجملة وربما يكون من
هيئة مجملة اذا كان اللفظ مفردا الا ان ذلك لاجمال لغرابة تفصيل الهيئة بحضر تفصيلها
وتجعله العقل وسيلة تفصيلها ولذلك يكون لهذه الاستعارة شرف وفضل وبيان انه
لا يكون الا لهيئة مجملة ان استعارة تقدم رجلا وتوخر اخري من هيئة التردد في الذهاب تفصيلا
لانها مأخوذة من الفاظ متعددة ينتقل من كل منها الي جزء من الهيئة لكن لهيئة التردد في جواب
الاستفتاء اجمالا وهيئة التردد فيه تفهم من جميع هذه الجملة من حيث هو جميع من غير تفصيل
الفاظها على قدر تفصيل اجزاء الهيئة فاجزاء الجملة بالنسبة الي الهيئة المستعار لها كالحروف التي
في المفرد وانبت ذلك الاستلزام ثانيا بان الاستدلال بان مبني الاستعارة التمثيلية على التشبيه
التمثيلي وهو لا يكون الا بين طرفين مركبين وذلك لانه عرف بما يكون وجهه منتزعا عن متعدد
والمساواة ومنه الانتزاع عن متعدد هو غير اجزائه والا لقيل ما وجهه مولف او مركب
من متعدد وحمل التعريفات على ما يتبادر واجب ما لم يصرف عنه صارف فلا بد ان يكون
كل من طرفيه مركبا وفيه ان صرف التعريف عن الظاهر ليس باصعب من تاويل الحكم
بكون الطرفين في قوله تعالى مثلهم كمثل اليهود مفردين وجعله حكما على سبيل التوسع
وجعل ادخال الكاف عليه مبنيا على المسامحة لاتحاده مع المشبه به كما ذهب اليه لحمقطه
ظاهر عبارة التعريف على ان اختيار الانتزاع على التاكيف لا يجب ان يكون لخروج المنتزع عنه
عن المنتزع به بل للتنبيه على ان المعتبر هو التركيب الاعتباري لا التركيب الحقيقي الثابت
مع قطع النظر عن اعتماد العقل وتصرفه فالانتزاع لا يتبادر منه الا التركيب الاعتباري لا خروج
المنتزع منه ولو سلم فلا يستدعي ذلك الا كون متعدد متحققا في الطرف لا تركيبه المنافي
للافراد كما حققناه لك على وجه اعتاك عن بيانه هنا فان قلت قد جوز صاحب
الكشاف في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الا يكون تشبيهان معرقة وان
يكون تشبيها واحد مركبا ولا مرية في ان لا فرق بين المركب والمفرق الا بان العقل يجعل المتعدد
امرا واحدا اما خوذا من حيث الاجتماع في المركب ولغيره واحدا منتزعا بواحد فواحدا بواحد
في المفرق فكما لا بد في المفرق من اعتبار الفاظ منوية في الطرف وان لم تكن مقدرة في نظم
المركب لا بد في الكلام فلا يكون الذي هو الهيئة المركبة مدلول اللفظ المفرد قلت
من يجوز التركيب والتفريق في جملة واحدة لا يجب ان يعتبر في التركيب ما يعتبر في التفريق
فليكن من جملة فضل التركيب على التفريق غنا التركيب عن تقدير الالفاظ دون التفريق
على ان في احتياج التفريق ايضا نظر لم لا يكون يجوز ان يكتفي في التشبيهات المفرقة بتخيل
منوية المفرد واعتبار التشبيه بين جزء جزء منها وشيء وقد فرع السيد السند الثاني في بيان الاستعارة
التبعية والتمثيل على وجوب ترك الطرف في التمثيل وجواز افراده في الاستعارة التبعية لانه
يعتبر في المصادر ومتعلقات الحروف ابتداء وكلها مفردات وشنع على الشارح في جعله كلمة
على في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم استعارة تبعية وتمثيلا ومتابعة ظاهر عبارة الكشاف

وقد وقع بينهما مناظرة فيه واطنب في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بايراد
ما عرضنا عنه وان كان لنا فيما ذكره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاحساس بعد فيان
البناء على الاساس فتبصر بالبصيرة والبصر واستعن بالله في المزالق عن ان تكون ممن سرى
في بئر لاحور وما شعر **وفسر** السكاكي **بما** اي استعارة **لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا**
فلا يرد الغول ونظايره فانه يبقى معناه الا امر اوهميا لانه لم يدخل تحت المراد بكلمة ما ولما
كان ما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا شاملا لما يتعلق به توهم ايضا اضرب عنه بقوله **بل هو**
اي معناه **صورة** اي ذو صورة فان الصورة جاءت بهذا المعنى ايضا **وهمية** اخترعها
المتخيلة باعمال الوهم اياها فان للانسان قوة بها تركب المتفرقات وتفريق المركبات اذا
استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخيلة ولما كان حصول هذا المعنى
المستعار له باعمال الوهم اياها سميت استعارة تخييلية ومن لم يعرفه قال الانسب حينئذ تسمية
توهمية وعد التسمية تخييلية من امارات تعسف السكاكي من تفسيره وانا وصف الوهمية
بقوله **محضة** اي لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف
فان اظفار المنية عندهم امر محقق شابه توهم الثبوت للمنية فهناك اختلاط توهم وتحقق
بخلاف ما اعتبره فانه امر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته وصرح باللفظ
قوله **كلفظ الاظفار** اهتماما بالتمثيل ما هو في تحقيقه من التخييلية حتى لو حذف اللفظ
وقال كالاظفار لم يسبق الوهم الى جعله مثالا لما هو في تحقيقه من التخييلية للصورة
الوهمية أو لم يسبق الوهم الى تمثيلها باثبات الاظفار للمنية كما اشتهر **في قول الهذلي** اي
المعهود الذي سبق **فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ يوهم باعمال المتخيلة**
في تصويرها اي المنية **بصورته** اي السبع **واختراع** مثل **لوازمه** بحسب الصورة لا بحسب
الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع قال في المفتاح وفي الايضاح فيثبت لها
ما يلازم صورته **لها** اي للمنية **فاخترع لها مثل صورة الاظفار** اي مثل المصور بصورة
لا تفاوت لوازم السبع لا يحمل الاغتيال فيه الا بما حققه المصنف سابقا والا يقوم
الاغتيال الا بها على ما ذكر المفتاح ووافقه الايضاح هنا ولم يتعرض له اعتمادا على
ما سبق من تحقيقه فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة وهمية بحصة من
غير ان يجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا يستلزم الاستعارة بالكناية بخلاف تعبير
السلف فانه لا تنفك عندهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث مثل للتخيلية
باظفار المنية المشبهة بالسبع والسلف ان ما ينكر والمثال ويجعلوه مصنوعا او يجعلوا
الاظفار ترشيحا للتشبيه لا الاستعارة تخييلية وقد صرح في فصل بيان جهات حسن
الاستعارة ايضا به حيث قال التخييلية فلما يحسن الحسن البليغ بدون الاستعارة
بالكناية ولذلك استهجنت في قول الطائي لا تسقني هذا بريد قول ابي تمام لا تسقني ماء
الملام فاني صب قد استعذبت ماء بكائي ويريد بالاستهجان ما نقل ان بعض اصحاب

الطائي بعث اليه قارورة وقال ابعث لنا فيها ماء الملام فقال في جوابه ابعث لنا من جناح
الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني ان ما وقع مني مثل واخفض لهما جناح الذل ولم يلتفت
الى ما ذكره في الجواب وحمل الاستهجان مكان لان الاية ليست من قبيل ماء الملام حتى يدب
عند الملام ان الطائي عند اشتياقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على الارض
ولذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه ربما لحي من راسه ويخفض من بدنه
فشبه له وتواضعه باحدى حالتي الطاير على طريقة الاستعارة بالكناية واضاف
الجناح اليها ترشيحا لها فانها من الامور الملابسة للحالة المشبه بها ويستبعد المصنف
وجودها بدون المكنية جدا اذ لا يوجد له مثال في كلام البلغاء وقال قول الطائي
ليس فيه دليل على وقوعه لجواز ان يكون ابو تمام شبه الملام بظرف الشراب لاشتماله على
ما يكرهه الملوم وكان الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب ليتباعد عنه ومراده فكون
التخييلية في قوله تابعة للمكنى عنها او بالعكس فانه لا يمكن جوارة الغرام كان
الماء بكنى عليل الاوام فيكون تشبيها على حد لجين الماء فيما مر الاستعارة والاستهجان
على الوجهين لانه كان ينبغي له ان يشبهه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه هذا ملاهم
يعني تشبيهه بمطلق الظرف او بمطلق المائع على ما ينبغي وليس المراد ان عبارته لا تفي بما قصده
من التشبيه بظرف شراب مكروه او بشراب مكروه على ما بينه الشارح لانه خلاف عبارته
ويمكن ان يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه بالظرف المكروه او المائع المكروه فالاستهجان
على انا لا نسلم التشبيه بالمكروه نجوز ان يقول للاسم على سبيل المجاراه اني لا استعذب ما الملام
مع عذوبته وانا استعذب ما بكائي فاحفظ ما املاناك ولا تضيعه **وفيه** اي تفسيره للتخييلية
تعسف خروج عن الطريق لما فيه من اعتبارات لا حاجة اليها وقد عرفت وجه الحاجة على
اوضح بيان وانه فتذكر **ومخالف** عطف على تعسف وتاويل المصدر للقدير ان فهو منصوب
والمعنى فيه تعسف ومخالفة **تفسير غيره لها بجعل الشيء للشيء** ولا يخفى انه يصدق على كل
مجاز عقلي فلذا قيده في الايضاح بقوله بجعل الفعل للشائ بيا وكانه جعل اللام للعهد اي
جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه وذلك ان تفسيره على قوله وفيه
تعسف عطف فعلية على اسمية وبالجملة يريد ان تفسيره مع كونه تعسفا غير موثوق به
نقلا لانه يخالف تفسير غيره في انه يقتضي كون الاظفار مستعملة في صورة وهمية وتفسير
غيره يقتضي كونها حقيقة على ما عرفت ومخالفة الجمهور فيما لحق معهم بلا شبهة جسارة فيه
خسارة فلا يرد ما ذكره الشارح المحقق في المختصر ان صاحب المفتاح في هذا الفن خصوصا في
مثل هذا الاعتبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بان ما ذكره مخالف لما ذكره
غيره لان مقصود المصان ما ذكره فتزييف جد المخالفة مقتضى العقل وما ذهب اليه الجمهور
باجمعهم **ويقتضي** ما ذكر السكاكي **ان يكون الترشيح تخييلية للزوم مثل ما ذكره في التخييلية**
من انه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ يوهم في تصويرها بصورته واختراع لوازمه

لها فيه اي في الترشيح لانه ايضا اثبات ما اخترعه الوهم من لوازم المشبه به للمشبه بعد تصويره بصورته كما يقتضيه التشبيه فاما ان يلتزمه فيلزم من يد نفسه ومخالفه للغير واما ان يوافق فيه غيره فيلزم التحكم وما ذكرنا اقوى مما ذكره الشارح انه يلزم ان يكون الترشيح تخييلية مع انه مما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ما يدل على ان الترشيح ليس من الاستعارة حيث قال انه يجوز ان يكون الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح هذا يريد بقوله ليس من الاستعارة انه ليس بجميع افراده منها بل ربما يفارقها فانه دل على ان الترشيح متحقق بدون الاستعارة سواء كان المراد بقوله او هو ترشيح بدون استعارة اركان المراد هو ترشيح على الطلاقه فلا يرد على الشارح ما ذكره السيد السند انه يجوز ان يكون المراد بقوله او هو ترشيح فقط فلا ينافي تحقق الترشيح مع الاستعارة بل يجوز كما جوزه صاحب الكشاف بل الشارح او هو ترشيح نفسه ايضا في شرح الكشاف فان الاعتصام مع كونه استعارة للوثوق بالعهد ترشيح لاستعارة الحبل للعهد فان التعبير عن لازم العهد بعبارة هي حقيقة في لازم الحبل ترشيح ووجه كون ما ذكرنا اقوى انه لا يلزم على ذكره مخالفته للكشاف لكن ما ذكره ارفق بتقرير الايضاح واجاب الشارح عن هذا الاعتراض بان الامر الذي هو من خواص المشبه لما قرن في التخييل بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر موهوم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به ترجح الى ذلك لانه جعل المشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي او المجازي الموصوف بالمسالم الحقيقي فخلق اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة الوهمية لتصح اضافتها الى المنية هذا ومحصله ان حفظ ظاهر اثبات لوازم المشبه به للمشبه بدعوى الى جعلنا الدال على اللازم استعارة لا يصح اثباته للمشبه ولا يحتاج الى تجويز في ذلك الاثبات وليس هذا الداعي في الترشيح لانه اثبته للمشبه به فلا وجه لجعله مجازا ثم اورد على نفسه انه يلزم حينئذ ان لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها واجاب عنه بانه فرق بان المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادة فهاته ان الاستعارة تامة بدونه واورد عليه السيد السند بان هذا الفرق لا ينفع لان المشبه به اذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذلك التشبيه الا بملاحظته فلا يمكن ذلك الوصف سقوية وتربية للمبالغة المستعارة من التشبيه ولا منبيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا اصلا وايضا اذا كان المشبه هو المقيد من حيث هو مقيد فلا بد ان يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا تتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد هذا وايضا يرد على الشارح ان مثل لدي اسد شاكي السلاح مقذف له لبد اظفاره سر تقلم لا شك ان شاكي السلاح فيه اثبت للمشبه لا للمشبه به فلا بد من تجوزه في الاثبات او في المثبت وان الترشيح كما يكون في الاستعارة المصرحة يكون في المكنى عنها وهو في الاستعارة بالكناية لم يفرق المشبه به ويمكن ان يفرق بين التخييلية والترشيح بان التخييلية

هذا العيني مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا ينتر س اقرانه ورايت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به هو

لو حمل

لو حمل على حقيقتها لا يثبت الحكم المقصود في الكلام المكنى عنها لما عرف بخلاف المصرحة فان قولنا جاني اسد له لبد لو اثبت فيه اللبد الحقيقي للاسد المستعمل في الرجل الشجاع مجازا لم يمنع عن اثبات المحي للاسد فان ماله جاني رجل شجاع لما شبه به ليث لكفه لا يتم في قوله واعتصموا بحبل الله جميعا فانه لو اريد الامر بالاعتصام الحقيقي لفات ما قصد بيانه للعهد فلا بد من جعل الاعتصام استعارة لما ثبت العهد وعبي اي اراد السكاكي بالمكنى عنها ان يكون الطرف المذكور هو المشبه على وجه خاص اشار اليه بقوله على ان المراد بالمنيه في قوله واذا المنيه انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعيه لها وامكان ان يكون شيا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنيه فقوله على ان المراد بالمنيه يفيد ان المشبه المذكور يجب ان يراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون الطرف المذكور هو المشبه بقوله ويراد به المشبه به فلا حاجة الى تقييد قوله ان يكون الطرف ويراد به المشبه به تمييز الاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف كما فعله الشارح المحقق وقوله بقرينة اضافة الاظفار اليها لو حمل على ان القرينة للاستعارة بالكناية انها هي اضافة خاصه المشبه به الى المشبه افاد استلزام الاستعارة بالكناية للتخييله ولو حمل على ان القرينة لها اضافة ما هو موضوع لما يختص بالمشبه به الى المشبه ليفيده كانه حمل المصنف على الاول فادعى فيما بعد انا لاستعارة بالكناية مستلزمة للتخييل ورد اي ما ذكره السكاكي من تعيين الاستعارة بالكناية وجعلها قسما من الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة للاستعارة بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير الاستعارة بان يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة ليست كذلك فلا يصح جعلها قسما منها واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على اكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره انه قرينة الاستعارة وليس ضمير ردها بمجرد تفسير الاستعارة بالكناية بما ظنه الشارح المحقق فانه حينئذ يلغو قوله والاستعارة ليست كذلك وقوله واضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير الى ما ذكره بقوله وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه لو اريد بالمنيه معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها على انه بعد ما عرف ان اضافة الاظفار قرينة التشبيه اغنينا ايراد مثل هذا السوال بعيد وقد بذلوا المجهود في دفع هذا الاعتراض وهو لغوته قاوم عساكر التوجه واكثر ما ذكر ليس الا مجرد التقوه وهكذا يكون سعي العجزة في مقاومة الاقوياء ولا علينا ان نستوفي البيان فانه من مطارح الاذكياء فنهم من اجاب بان السكاكي قد ذكر انه كما انا استعمال المشبه به في المشبه في الاستعارة التصريحيه مبني على ادعاء ان المشبه داخل تحت جنس المشبه به وبذلك لا يصير المشبه داخلا تحته حقيقة كذلك في هذا الادعاء نصب القرينة على ان المراد بالمشبه ليس ما وضع هو له ان الاضافة بين الادعا

والاعتراف بان الواقع والتحقيق خلافه كذلك استعمال المنية في الموت بادعاء انه سبع مبني
على دعوى التراد فبين السبع والمنية حتى يتم الادعاء دخول المنية تحت السبع بجعل افراده قسمين له
متعارفا وغير متعارف ولا يكون التعبير عنه بالمنية مناقضا لهذا الادعاء ولا يخفى ان استعمال
المنية في الموت بعد كونها مرادفة للسبع استعمال في غير ما وضعت له ومنها بين انه ليس
بشيء اذ الموت ما وضع له تحقيقا ولا يخرج بدعوى افرادية للسبع عن كونها موضوعة
للموت تحقيقا كيف والسكاكي مصرح في اثناء البيان بان ثبوت الشيء ادعاء لا بيانا في بقية ما
حقيقة وهذا التناقض تنصب القرينة على ان المراد غير الموضوع له مع دعوى ان المراد
داخل تحت الموضوع له فان قلت ما ذكره السكاكي لا يتم لان ادعاء ان المنية
داخلة تحت السبع بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف لا يناسب دعوى
التراد فبين السبع والمنية بل يدعي كون السبع اعم قلت ليس الدعوى ان جنس
المنية من افراد السبع بل ان المنية الخصوصية التي يعبر عنها تحت السبع وحينئذ
لا يبعد دعوى التراد فتم لا يتعين لكنه ابلغ فيما هو المقصود من الادعاء او من مما
ذكر ما يجاب به من ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع استعمل فيما وضع له
ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما يجاب به من انه لا يمكن اذ كان ان
المنية مستعملة في المشبه هي ادعاء واجاب الشارح تارة بان الحقيقة هي الكلمة
المستعملة فيما وضعت له من حيث هو كذلك والمنية لم تستعمل في الموت من حيث
من حيث انها موضوعة له بل من حيث انه فرد من افراد السبع وزيفه تارة بانه لا يستعمل اللفظ
في المعنى الا لكونه موضوعا او لكونه لازما للموضوع له فاستعمالها في الموت لكونه موضوعا لها
وتارة بانه وان خرجت بذلك عن كونها حقيقة لكنها لم تصر مجازا ومستعملة في غير ما وضعت له
بالتحقيق فلا ينفع وتارة بان الاستعارة بالكناية بالمعنى المصدري هو ذكر المشبه واراده المشبه
به والاستعارة بالكناية التي هي قسم المجاز المشبه به المضمر في الكلام المستعار للمشبه المدلول عليه
بذكر لازمه كما صرح به السلف ولما ابي عنه قول السكاكي بان المنية استعارة بالكناية عن السبع
في اخوانه اوله بان معناه ان ذكر المنية استعارة بالكناية ولا يخفى ان لمقتضى جعل الاستعارة
بالكناية بالمعنى المصدري ذكر المشبه واراده المشبه به جعل الاستعارة بالكناية بالمعنى
بالكناية بعض المستعار نفس المشبه فهذا بعيد عن الاعتبار جدا واجاب السيد السند
بان الصرحة تصور غير الموضوع له بصورته وفي المكنية تصور الموضوع له بصورة غيره
فقد اعتبر في كل منهما ما هو خارج عن الموضح له بصور تصور في المكنية وما اعتبر فيه للخارج
خارج فيكون مجاز الا المصرحة وفيه ان اعتبار الخارج ليس فيما استعمل الاستعارة بالكناية
فيه بل انما استعملت فيما وضعت له وجا الخارج من اضافة لازم المشبه هي به وقد
جرى في سماع هذه الاصوات على ان ترجمت فيما بينهم بان المنقسم الى الاستعارة بالكناية
والاستعارة المصرحة ليست استعارة وهي قسم المجاز بل ما تطلق عليها الاستعارة فلتكن

يكون مجاز الظهور انها مستعملة فيما وضعت له تحقيقا وفي المشبه تجي به صح

الاستعارة بالكناية حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيم المجاز الى المجاز العقلي والمجاز اللغوي بتعريفه
المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب ولا شبهة ان المنقسم
ما يطلق عليه المجاز لا المجاز لمعنى عرفته حيث عرف فتامل واختار السكاكي رد التبعية الى المكني
عنها على نحو قوله اي قول السكاكي وفي المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة
الاظفار المستعارة للصورة الوهمية المشبهة بالاظفار قرينتها لا جعل التبعية مكنيا عنها بل بجعل
قرينتها اي قرينة التبعية مكنيا عنها وجعل التبعية قرينتها في قولنا نطقت الحال بكذا
جعل للحال الذي جعله القوم قرينة التبعية استعارة بالكناية باستعماله في متكلم ادعاء وبجعل
اثبات النطق الذي هو من لوازم المتكلم له قرينة تلك الاستعارة لكن في كون ذلك مختار السكاكي
نظر لانه قال في اخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما امكن من تلخيص كلام الاصحاب في هذا
الفصل ولو انهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكناية بان قالوا فجعلوا في قولهم
نطقت الحال بكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالصرح استعارة بالكناية عن الكلم
لوساطة المبالغة في التشبيه على مقتضى المقام وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما تراهم في
قوله واذا المنية انشبت اظفارها يجعلون المنية استعارة بالكناية عن السبع ويجعلون اثبات
الاظفار لها قرينة الاستعارة لكان اقرب الى الضبط فتدبر هذا كلامه وهو صريح في انه رد
الاستعارة التبعية الى المكنية على قاعدة القوم فحينئذ لا حاجة له الى استعارة قرينة المكنية
لشيء حتى تبقى التبعية مع ذلك بحالها ولا يتعلل الاقسام بهذا فلا يتم ما رد به المصنف رده
فان قلت لم يجعل السلف الاستعارة بالكناية المشبه المستعمل في المشبه كما اعتبره في هذا
الرد فكيف يتاتى ذلك توجيه كلامه بان رده على قاعدة السلف من غير ان يكون مختارا
له قلت لا شبهة فيما ذكرنا والعمدة عليه في قوله كما تراهم في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها يجعلون ذلك استعارة بالكناية ولا يضر ما ذكرنا من توجيه كلامه
ورد رد السكاكي التبعية الى المكني عنها بانه اي السكاكي او البيان ان قدر اي السكاكي
او ان قدر التبعية حقيقة فتامل كما هو طريقة غيره في قرينة المكني عنها لم يكن تخييلية
على مذهبه لانها مجاز عنده ولا يخفى ان هذا الترديد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية
قرينتها على نحو قوله في المنية واظفارها لم يبق احتمال تقديره حقيقة والا لم يكن على نحو قوله
فكان عليه ان يقول على نحو المنية واظفارها لتحسين هذا الترديد وايضا ينبغي ان يقول ان
قدر التبعية غير استعارة لم يكن تخييلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكني عنها مستلزمه
للتخييلية وذلك باطل بالاتفاق ليلا يتجه المنع على قوله والا اي ان لم يقدر
حقيقة فتكون استعارة لجواز ان يكون مجاز امرسلا وان لا يضر هذا المنع لان الكون مجازا
مرسلا ايضا يشارك الكون حقيقة في الفساد واما اثبات الملازمة بان كون العلاقة بين المعنيين
هي المشابهة كما يقتضيه كلام الشارح المحقق فدونه خرط القتاد فلم يكن ما ذهب اليه
السكاكي مغنيا كما ذكره غيره ولا يحصل ما هو المعرض من الرد في تعليل الاقسام لان

تقسيم الاستعارة الى التبعيه وغيرها بعد تحاله الا ان التبعيه صارت برمتها قرابن الاستعارة
بالكنايه وقد يجاب عن هذا الرد بان استلزام المكني عنها للتخييلية ليس متفقا عليه بل المتفق
عليه عدمه كيف وصاحب الكشاف من السلف صرح بان في نقضون عهد الله استعارة
بالكنايه بتشبيه العهد بالحبل والنقض استعارة لابطال العهد فقد وجه الاستعارة بالكنايه
بدون التخييلية عند غير السكاكي وهو صرح في بحث المجاز العقلي بان قرينة المكني عنها اما
مقدرة وهي كالاظفار في اظفار المنيه ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالاثبات في اثبت
الربيع البقل والهزم في هزم الامير الجند فقد اثبت الاثبات المحقق قرينة للمكني عنها فلم تجعل
المكني عنها مستلزمة للتخييلية فلم يكن استلزام المكني عنها للتخييلية ثابتا لا عنده ولا عند غيره
على ان مذهب الغير لا يقوم دليلا على ابطال كلام لانه بصدد الخلاف ورد فيه الشارح بانه ينتهي
في افساد كلام المصنف لا اصلاح كلام السكاكي كيف وقد جعل نطقت في نطقت الحال قرينة
وهمية للاستعارة بالكنايه فقد اعترف بالاستعارة التبعية وهو ضعيف لانا لا نسلم ان ذلك هو
اعتراف باستعارة نطقت لان كونها وهمية ليست لاستعارتها للنطق وهو موهوم كالاظفار بل لانه
ليس مع الحال نطق يتوهم ثبوته لها لا الاثبات مع الربيع بل النطق كثبوته وهو محض سلمنا
انه اعتراف باستعارة نطقت لصورة وهمية لكن ليس ذلك مع حفظ الرد لانه لا انكار في احتمال
بعض صور الاستعارة التبعية للاستعارة بالكنايه بلا تكلف فتمثيله بنطقت الحال القرينة الاستعارة
بالكنايه لا يلزم ان يكون مع التزام الرد حتى ينافي القول بالرد ويشهد لما ذكرنا ما ذكر صاحب
الكشف في الرد على السكاكي رده الاستعارة التبعية الى المكني عنها انه قد يكون تشبيه المصدر
هو المقصود الاصلي والواضح للحال ويكون ذكر المتعلقات تابعا ومقصودا بالعرض فالاستعارة

∴ حينئذ تكون تبعية كما في قوله ∴

∴ تقوي الرياح رياض الحزن مزهرة ∴ اذا سري النور في الاجفان ايقاظا ∴

فان التشبيه ههنا انما حسن بين هبوب الرياح عليها وبين القري ولا حسن التشبيه ابتدا
بين الرياح والمصف ولا بين الرياح والضيف ولا بين الايقاظ والطعام نعم ملاحظا التشبيه
بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه ولا يصح ان يعلل فيجعل التشبيه بين الهبوب والقري
تبعا لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح ههنا رد التبعية الى المكنيه عند من له ذوق سليم وقد
يكون التشبيه في التعلق غرضا اصليا وامرا جليا ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعا
فحينئذ يحمل على الاستعارة بالكنايه كقوله تعالى ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل
مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فحينئذ جاز ان يجعل استعارة
تبعية وان يجعل مكنية كما في نطقت الحال فان كلا من تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالمتكلم
ابتدا مستحسن فظهر ان ما ذكره السكاكي من الرد مطلقا مردود ويمكن توجيه كلام المصنف بانه
اراد انه ان قدر التبعيه حقيقية لزم كون الاستعارة التخييلية قرينة للمكنية اصلا وذلك باطل عنده
باتفاق الناس وذلك لانه اذا جعل قرينة المكنية في صورة رد التبعية يلزم ان يجعل القرينة في غيرها

ايضا

ايضا لان العرف يحكم فالمراد بقوله ان لا تكون مستلزمة نفي مطلق الاستلزام لا عم من الاستلزام
للجزء والكل حتى لو قال ولا تكون التخييلية قرينة المكنية اصلا لم تخله عليه شيء ومن وجوه
الرد ما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح في بحث الترشيح حيث قال وليت شعري
ما ذا يفعل المصنف بالاستعارة التبعية في كل استعارة تبعية تكون قرينتها عقلية
وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية وهذا في غاية القوة وغاية ما يمكن ان
يقال انه لما كان مدار القرينة في التبعيه على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح
به السكاكي بين الرد بجعل قرينه التبعيه مكنيه واما في نحو قتلت زيدا فاضربه ضربا شديدا
فيجعل زيدا مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعائيا ثم الرد على السكاكي لروجد شال التبعية
قرينتها حاليه ولم يكن هنا ما يجعل مكنيه والتبعيه قرينتها ومن وجوه الرد كلام من لا
مساس له بكلام السكاكي نقله الشارح وطول الكلام في المرد عليه في حاشية الشرح وزاد في طوك
كلام السيد السند ولم نطل ذكره الا اطالة وابطالا لما هو اظهر بطلانا فاعرضنا عنه شفقة على الاذهان
وصيانة للاذهان

فصل في شرايط حسن الاستعارة وتحسينه والمراد ان
بيان ما به اصل الحسن مما يزيد في حسنها وتدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على ما لو اهمل
لخروج من الحسن الى القبح **حسن كل من التحقيقيه** اي كل فرد من افراد التحقيقية مفصلة ثم
والتمثيل تخصيص بعد التعميم لمزيد اهتمام بشانه كما لا يخفى وليس المراد حسن كل من مائتين
الاستعارتين والكلي ذكر التمثيلية فافهم **برعاية جهات حسن التشبيه** سوي ما يا
من ان لا يفوي التشبيه بحيث يخل الطرفان مخدرين فانه ليس من شرايط حسن الاستعا
ان توجد فيها هذه الجهة كما يتسق قال الشارح في تفصيل الجهات حسن
التشبيه لا يستغني الاستعارة كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه
واقيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق وكانه اراد الشمول او الشمول
تحقيقا او احتمالا ووجه الشبه مما يوقف عليه التشبيه لا حسنه وانما كان الحسن
برعاية جهات حسن التشبيه لانه مبني الاستعارة فصحتها وحسنها ما نعان لفصحه
وحسنه وفيه نظر يا ما لتحرر **وان لا يستهجن لفظا** ظاهره انا لمراد ان لا يستهجن
كل من التحقيقية والتمثيل كما في الشرح والصحيح تطهيره بان لا يسم شيء منها كما في المختصر والتحقيق
ان المعنى ان لا يسم التحقيقية اذ التمثيل مندرج تحتها فلا حاجة الى دعوى الكناية اليه ايضا
وانما قال لفظا اذ التشبيه معنى ما لا بد منه لكنه لفظانا في ادعاء دخول المشبه تحت المشبه
به لدلالته على كون المشبه به اقوى في جهة الشبه ولذا قيل ∴

∴ طلمناك في تشبيه خدك بالمسك ∴ فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ∴

فاشمام رايحة لا يلايم الادعا المذكور فينقص من حسنه فالاستعارة توجب اتقا التشبيه لفظا وحسنه
يشتد عي اتقا الاشمام فقولنا رايت بدرا في الحسن ليس باستعارة وقوله قد زرا زراره على القمر
استعارة للحسن لان في ذكر المشبه اشمام رايحة التشبيه وان كان لا يرى على وجه ينبي عن التشبيه

في

حسن التشبيه وكانه اراد العهودة لسبقها وهذه الجهة ح

ظهور م

كذا حققه السيد السند في شرح المفتاح واظن ان في التحرير ايضا اشعارا وايماء ولا يخفى انه كما تدور
الاستعارة على التشبيه فحسنها برعاية جهات حسنه يدور على القرينة ايضا فحسنها برعاية حسن
القرينة بان يكون في الخطاب مع الذكي غير واضحة جدا ومع البليد في غاية الوضوح ومن المتوسط
بين بين وكانه لم يتعرض له لانه من جهات حسن مطلق المجاز من غير اختصاص بها **ولذلك**
اي ولان شرط حسنها ان لا تشم رايحة التشبيه لفظا **يرعى ان يكون الشبه** اي ما به المشابهة
بين الطرفين جليا بنفسه او بسببه عرفا او اصطلاحا **ليلا تصير** الاستعارة التحقيقية
الغار اي سبب الغار وتقية اي اخفاء يقال الغرق في كلامه اذا عماه اي اخفى مراده ومنه اللغز
وجمع الغار غور رطب وارطاب وتلك الوصية مخصوصة بالتحقيقية المصرحة دون الاستعارة
بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان في المكنية تصرفا باسم المشبه فلا يصير لتفاوت الشبه
سبب تعمية والغاز والتوصية بالجلا الى الحد لا ينتهي الى الابتذال لان من شرائط حسن التشبيه
ان يكون بكون وجه الشبه غريبا غير مبتذل ويفهم من كون الوصية مبنية على الاجتناب
عن الاشتمال ان وجه الشبه الخفي لا يوجب كون الاستعارة الغازا اذا اشتمل رائحة تشبيه
كما لو قيل في التحقيقية رايت اسدا او ترجم انسانا انجر الخبر بالتحريك النتن في الغوص وغيره
ورايت ابلا لا تجد فيها راحلة واريد الناس تمثيل للتحقيقية والتمثيل لا يخص المتمثل
كما يوهمه بيان الشرح لان التمثيل من التحقيقية وانما صار الغاز لان مشابهة الناس بالابل
الماية التي لا يوجد فيها راحلة في غيره مرضي منتخب فيما بينهم خفية غير واضحة بحيث لو
ترك التشبيه لفظا انتقل الذهن اليه من ذكر المشبه به ولذا صرح النبي صلى الله عليه وسلم
بالتشبيه فقال الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة وفي رواية تجدون الناس كالابل المائة
ليست فيها الراحلة الراحلة البعير يرتحله الرجل جملا كان او ناقة اي تحط عليه رحله وقوله
كالابل مفعول ثان لتجدون وقوله ليست فيها راحلة حال او جملة مستانفة **وبهذا ظهر**
ان التشبيه اعم محلا اي اعم بحسب التحقق لا بحسب الصدق اذ لا يصدق التشبيه على الاستعارة
ولا الاستعارة عليه وبنه على ارادة العموم بينهما بحسب التحقق بقوله محلا والا عم اذا اطلق ينصرف
الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الافتراق التشبيه عن الاستعارة ولا بظهر به مع ضميمة
ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة انه اعم من الاستعارة ما لم يظهر ان الاستعارة
لا تفارق التشبيه وهو ما لم يعلم بل سيعلم خلافه من انه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه
فبينهما عموم من وجه وليس لك ان تحمل العموم عليه لانه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر
ما سبق وليس للاعم معنى اعم منها حتى يحمل عليه اذ ظهر بما سبق احد العمومين ولما في عبارته
هذا من الخلل غيره في الايضاح الى قوله وبهذا ظهر انما لا يجاب في كل ما يجيء فيه التشبيه
ويتصل به اي بما ذكر من جهات حسن التشبيه يعين الاستعارة وان كان بينهما تفاوت
فناسب جمعها في فصل واحد وقال الشارح اي يتصل بما ذكر من تعين التشبيه اذا خفي الشبه
انه يتعين الاستعارة اذا قوي الشبه هذا او فاعل قوله ويتصل به **انه اذا قوي الشبه**

بين

بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبه والظلم لزم حسن التشبيه
وتعيب الاستعارة ليلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه او لا يفوتها او وجه البلوغ الى مرتبة
الاتحاد من حسنا لا دعاء فاذا افهمت مثله تقول في قلبي ما هو كالنور واذا وقعت في شبهة
تقول انا في ظلمة ولا تقول كانني في ظلمة ومن هذا علم ان من فوائد الاستعارة الاحتراز عن
تشبيه الشيء بنفسه ولا يحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه **والمكني عنه كالتحقيقية**
في ان حسنها برعاية جهات التشبيه لا في انه لا تشم رايحة التشبيه لفظا لانه تشبيه مضمر في النفس
فلا ينافي رايحة التشبيه لفظا نعم ينبغي ان يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه **والاستعارة التخيلية**
حسنها بحسب حسن **المكني عنها** لانها لا تكون الا تابعة المكني عنها عند المصنف فلهذا
لم يقيد هذا الحكم بقولنا ان كانت تابعة لها كما قيده صاحب المفتاح لانه جوز وجود المكنية
بدون الاستعارة بالكناية ولم يلتفت الى بيان جهة حسنها اذ لم تكن تابعة لها لقلته كما صرح
به حيث قال وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها وينبغي ان يكون حسن الاستعارة باعتبار
ظهور اختصاصها بالمشبه به وباعتبار رقتها فيه وينبغي ان يكون ما به قوام وجه الشبه احسن
مما به كما قاله الشارح ولقايل ان يقول لما كانت التخيلية عمدة استعارة مصرحة مبنية
على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما ذكره في التحقيقية والمكني
عنها ويمكن دفعه بان الاستعارة التخيلية صورة وهيئة مخترعة اخترعها البليغ واضافها
الى المشبه مشابهة للازم المشبه به وهو امر مبطن غير مصرح به في الكلام فلا يمكن بيان التفاوت
فيه وضبط درجات حسنه بتفاوت حسن التشبيه المعتبر فيه فتامل **فصل**
وقد يطلق المجاز اما على سبيل الاشتراك او التشابه **على كلمة تغير حكم اعرابها** الاضافة
لامية اي حكم لاعرابها لا بقاء اعرابها اضافة العام الى الخاص كشجر الاراك فقول الشارح هي للبيان
على خلاف من قال المفتاح تغير اعرابها من نوع الى نوع اخر **بحذف لفظ او زيادة**
لفظ خرج بهذا القيد مغير حكم اعراب غير في جاءني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على
الوصفية فيغير الى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ او زيادة بل لفعل غير من الوصفية
الى كونه اداة استثناء لكنه خرج عنه ما ينبغي ان يكون مجازا وهو جملة حذف ما اضيف اليها واقيمت
مقامه نحو مارايته مذ سافر فانه في تقدير من زمان سافر الا ان يؤول قوله كلمة بما هو اعم
من الكلمة حقيقة ومنها حكما ويدخل فيه ما ليس بمجاز نحو انما زيد قايم فانه يغير حكم اعراب زيد
بزيادة ما الكافة وان زيدا قايم فانه يغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع بحذف احدى
نوني ان وتخفيفها وغير ذلك مما نعرفه لو كنت في درجة من التفطن فالصحيح كلمة تغير حكم
اعرابها الاصلي الى غيره اي الى غير الاصلي فان زيدا في جاءني زيد تغير حكم اعرابه الاصلي اي اعرابه
الذي يقتضيه بالأصالة لا يتبعه شيء اخر وهو الجر في المضاف اليه اي الى غير الاصلي الذي
حصل تابعة امرا اخر كالرفع الذي حصل فيه بنزعيه نضافة المحذوف وثباته له وليس ما غير
اليه الاعراب الاصلي في الامثلة المذكورة اي الى غير الاصل بل الى اصلي اخر وكذلك يدخل فيه

خو ليس زيد بمنطلق ومازيد بقايم مع ان المفتاح صرح بانهما ليسا بمجازين وزاد قيدا اخر اجهما بان
قال او زيادة لفظ مستغني عنه استغنا واضحا نحو كفي بالله وبحسبك زيد بخلاف ليس زيد بقايم وما
زيد بقايم وفسر شاهد رجوا المفتاح الاستغنا الواضح بما لم يظهر لزيادته فايدة اصلا وزيادة هـ
الباء في النفي لتاكيد النفي قال الشارح المحقق وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز
هو الاعراب يريد به انه قال للحكم الاصلي بتوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز فيه كذا قال التصب في قوله
تعالي واسال القرية مجاز والجر في ليس كمثله مجاز واعترض عليه بان الاقرب ان يكون المجاز هو الكلمة
دون الاعراب لانه لا يتم في المجاز بالزيادة نحو ليس كمثله شيء انه تعدي الاعراب عن محله وقد صرح
المفتاح بان اعتبار التجوز همنا باعتبار مشابهة المجاز في التعدي على لاصل الي غير الاصل
ورد ذلك بان ظاهر عبارة تعريفه الذي بحث حفظه انه نفس الكلمة حيث قال
وهو عند السلف ان تكون الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الي غيره يطول قوله واما الرفع
فمجاز بان المراد فحكم مجازي لمنزلة المعنى المجازي في المجاز والمجاز شايع بالمعنى السابق لا بهذا
المعني فانه قلما تستعمل كما دل عليه قوله وقد يطلق اذ لا غرض متعلقا به في فن البيان
قال الشارح حاول المصنف التنبيه عليه اقتدا بالسلف وحفظا للمتعلم عن الزلق عند
استعمال المجاز بهذا المعني والاولي للقناعة بالوجه الثاني اذ لا بد لتعرض السلف بهذا المعني
من جهة وهي ليست الا لحفظ المذكور وستعرف تحقيق المجاز على وجه يكون مقصودا
في البيان فالاول كقوله تعالي وجاء ربك لاستحالة مجيء الرب فيجب ان يحمل على ان التقدير
جاء امر ربك او عذابه واسال القرية للقطع بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله قادر
على نطاق الجدران يتكلما وانه ليس المقام مقام تذكر المخاطب وجعله معتبرا بعنا اهل القرية
حتي يقال له اسال القرية وقل لها ما صنعوا كما يقال لسل الارض من شق انهارك فانه لا يحذف
في مثل هذا المقام المضاف علي ما صرح به الشيخ عبد القاهر وسر ذلك ان التصرف في السؤال هـ
والقصد من الامر بالسؤال الامر بالتامل في القرية الحالية عن اهلها والتامل فيها والاعتبار بها
والتذكير لما تعلق به المخاطب من المنازل والمارب والثاني كقوله تعالي ليس كمثله شيء
فان الاصل ليس مثله شيء وتغير حكم اعراب مثله عن النصب الي الجر بزيادة الكاف هذا اذا
قيل بزيادة الكاف دون المثل كما قيل بدليل ان الزيادة نشات منه ورجح الاول بان الحكم بزيادة
الحرف شبيها حرف ليس الاخر فانسب وبحث بعضهم بان القول بزيادة المثل يودي الي القول بدخول
الكاف علي المضمر والي الحاجة الي تقدير متعلق للجار وقد يقال المقصود في هذا الكلام نفي
ان يكون شيء مثله تعالي وكما يكون قصد هذا المعني بجعل الكاف والمثل زايدا يمكن مع الاستغناء
عن جعل شيء منهما زايدا بل التحصيل مع عدم الزيادة بطريق الكناية التي هي ابلغ من التصريح
وذكر الشارح المحقق له وجهين احدهما وهو ما نقله عن الكشاف وهو انهم قد قالوا شلك
لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الي المبالغة
لانهم اذا نفوا عمن يماثله وعمن يكون علي احض اوصافه فقد نفوا عنه كما يقولون قد ابيعت لداته

وبلغت اترابه يريدون اتباعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كاسه شيء وقوله ليس
كمثله شيء الا ما يعطيه الكناية من فايدتها وهما عبارتان مبنيتان علي معني واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحو قوله تعالي بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور
يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا يتصورون شيا اخر حتي انهم استعملوها فيمن
لا يد له وكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له هذا وينبغي ان يعلم ان نفي المثل
عنه تعالي بنفي مثل المثل مجاز متفرع علي الكناية لانه لا بد في الكناية من صحة ارادة المعني
الحقيقي وهذا انما يصح فيما يمكن في حقه المعني الحقيقي واما فيما يمتنع ولا يصح فهو مجاز متفرع
علي الكناية بان هذه الكناية نقلت عن محل يصح فيه المعني الحقيقي الي محل يمتنع القلب مجازا
فاطلاق الكناية مسامحة شايعة تسمية للفرع باسم اصله هذا علي حد وما حققوه
واما ما يقتضيه الراي الصايب فلعله غيره لانه اذا اراد زيادة المعني جاز ارادة المعني
الحقيقي للانتقال الي اللازم فيما لا يتحقق فيه مع امكان تحققه فلا يجوز تلك الارادة فيما
يمتنع حتي تكون كناية محضة وما يتعلق بتحقق هذا الوجه من الكناية وبه يمتاز عن الوجه
الثاني الذي نذكره لك ان نفي المثل عنه تعالي علي هذا الوجه لازم لنفي المثل عن مثله تعالي
لانه اذا انتفي المثل عن مثله وعن من هو علي اخص اوصافه ينتفي عنه بطريق الاولي لا من جهة
ان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم روما نيها انه نفي الشيء
بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم وذلك لانه لو كان تعالي مثل لكان لمثله مثل
وهو ذاته تعالي لان المماثلة من الجانبين واورد عليه السيد السند انه لا تفاوت بين هذين
الوجهين الا في باب الكناية لا بحسب العبارة وبيان ذلك ان كلا الوجهين كناية في الشبه
حيث نسب النفي الي مثل الشيء واريد نسبه الي المثل فرجعا الي استعمال لفظ الدال علي نفي مثل
المثل في نفي المثل الا انه عبر عن الاول بان ثبوت مثل المثل لازم لثبوت المثل ونفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم وعن الثاني بان نفي المماثل عمن هو علي احض اوصافه نفي للمماثل عنه
بطريق المبالغة فالصواب ان هذا الوجه ليس كناية بل هو من المذهب الكلامي يراد حمله
علي نفي المثل علي طريقة اهل الكلام فيكون المال انه ليس كمثله مثل فلا يكون له مثل اذ لو
كان له مثل لكان لمثله مثل هو ذاته تعالي وحينئذ يكون لنا وجهان متميزان هذا وقد عرف
التمايز بين وجهي الكناية وان بناه علي اختلاف وجه لزوم نفي المثل لنفي مثل المثل فيهما وكيف
شاهدا في التمايز بينهما انه يتوجه علي الثاني ما لا يتوجه علي الاول وهو انا لا نسلم انه لو كان له
مثل لكان ذاته مثلا لمثله لان مثل الشيء ما هو ملحق به الحاق الناقص بالكامل علي ما عرفته
في باب التشبيه حتي لو تساويا لم تر في الامر في باب البلاغة عن التشبيه الي التشابه فان قلت
فقد سقط بهذا الفرق الوجه الثاني قلت كلا في بعض هذا الوجه يقول ينبغي ان يكون
المقصد من الاية اكثر من نفي الملحق بذاته ليلا يقصر عن نفي التشارك لكنا نقول لا نرضي بحمل
البلغ كل كلام علي ترك ما هو احسن من العدول من التشبيه الي التشابه في امثال هذا المقام

فنقول المراد على هذا في المثل ويلزم من انتفائه انتفا المشارك بطريق الاولى ولا يتوهم ما ذكره
من وجه الكناية بل يتعين حينئذ للكم بزيادة الكاف نعم لو اريد التوجيه بطريق الكناية فالوجه
هو الاول وبهذا اظهر سقوط المذهب الكلامي ايضا وايضا يتوجه على ما يحمل على المذهب الكلامي
انه لا يخص بالوجه الثاني بل يصح صرف ما ذكره الكشاف ايضا على المذهب الكلامي وانه ليس بنفي
مثل المثل اوضح من نفي المثل حتى يستدل به على نفي المثل وللكناية وجه ثالث يتضمن التقريبين
المثل لمثبته بانك لم تتعقل الواجب بل لم تتعقل الامثال له اذ لو تعلقت ذاته لم تثبت له مثلا فالذي
تحاوله في مقام نفي المثل عنه تعالى نفي مثله تعالى فتنبه قال صاحب الكشاف
المفتاح وراى في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز وشبهه به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل
الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولذا لم اذكره لعد شاملا له لكن العمدة في ذلك على السلف
وكانه اراد انه لا يرضى بجعله مشاركا لما سبق في اسم المجاز وحد اخلا تحت مفهومه او جعل اللفظ
مشتركا بينهما لان لفظ المجاز لا ينصرف في الاطلاق الا الى الاول ولا يراد به هذا الفرد الا بالقرينة
لكن العمدة في جعل اللفظ مشتركا بينهما اشتراكا معنويا او لفظيا على السلف كما يشتد عليه
تقسيم المجاز الى هذا النوع وغيره فلا يتجه عليه ما ذكره الشارح المحقق ووافقه السيد السند
عليه انه ان اراد بعده في المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في ذلك سواء كان على سبيل
المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر
بتفسيريهما وله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا في غير
ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته فلا يعرف له هنا رايا ينفرد به لانا نقول
له نزاع معهم في اشتراك لفظ المجاز بين النوعين اشتراكا معنويا او لفظيا كما يشتد عليه تقسيمهم
المجاز اليهما ثم نقول لا بعد ان يقال هذا النوع من المجاز ايضا من قبيل نقل الكلمة تعاوضعت
له الى غيره فان للكلمة وضعا افراديا ووضعا تركيبيا فهي مع كل اعراب في التركيب وضعت
لمعنى لم يوضع له مع اعراب اخر فاذا استعمل مع اعراب في معنى وضع له مع اعراب اخر فقد
اخرجت عن الموضوع له التركيبي الى غيره مثلا القرية بالنصب في اسال القرية موضوعة
لمعين تعلق به السوال وقد استعمل في معين تعلق بما اضيف اليه السوال وحينئذ يمكن
ان يجعل تحت تعريفا تهم المجاز ويحمل مقصود الصاحب البيان لتعلق اغراض ببيانه به
فلم ارتبه وقد نقل الشارح في هذا المقام تعريف المجاز بالزيادة وتعريف المجاز بالحذف عن
الاحكام وطول فيه الكلام وزاد عليه السيد السند فوايد في بيان المقصود والمرام الا انا خفنا
عن السامة فتركناه فان اشتهيته فارجع اليها وان فاتك ما كنا نزيد عليها لكن لا علينا فانك
لا تحمل ما لدينا الكناية مصدر قولهم كنيت به عن كذا اكني من حد ضرب وكنوت اكنو
من حد نصر اي تكلمت بما يشتمل به عليه او تكلمت به وارد ته غيره او تكلمت بلفظ يجاز به فاما حقيقة
ومجازا والمعنى الاخير قريب من المعنى المصطلح عليه اعني قول لفظ اريد به لازم معناه مع جواز
ارادته وقد اشار الى فايدة قوله مع جواز ارادته معه وهو اخراج المجاز عن التعريف بقوله

وظهر

فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه الا انه لم يقل فخرج به
المجاز مع انه اخصر واوضح في المقصود ليكون مع الاشارة الى هذه الفايدة تنبيها على ان
العمدة في الفرق بين الكناية والمجاز هو هذا الذي هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره
السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره السكاكي وهو قوله وفرق بيان الانتقال
فيها من اللازم الى الملزوم ليس بشيء وكما يخرج به المجاز يخرج به بعض الحقايق الصريحة
كلفظ الصلوة المستعملة في الدعا بحسب اللغة فانه يصدق عليها لفظ اريد به لازم
معناه لكن لا يجوز ارادته معه اذ لا يجوز بين المتكلم باصطلاح اللغة ارادة المعنى الشرعي
فضلا عن ارادته معه فلا حاجة الى اخراجه الى اعتبار معه حيثية الملزوم اي لازم
معناه من حيث انه لازم معناه ولفظ الصلوة اريد بها الدعا من حيث انه موضوع له لا من
حيث انه لازم الموضوع له فان قلت ما فايدة قوله معه وهلا يكفي الفايدة تنبيه المذكور
بمجرد قوله مع جواز ارادته قلت يكفي لها ذلك لكن فيه التنبيه على ان ارادة اللازم اصل
وارادة المعنى تبعية ارادة اللازم وليتنقل منه الى اللازم كما يلزم من قولنا جاز يد مع عمرو
ولهذا يقال جاءا فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه
على وجه يكونان مقصودين استقلالا ولا مانع من الجمع على وجه يكون احدهما تابعا للاخر
ووسيلة الى قصده الى فهمه لكن فيه ان استعمال كلمة مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لان
ارادة لازم المعنى ليست تابعة لجواز ارادته معه الا ان يقال ان كلمة مع تدخل على المتنوع من هو
المشاركين وجواز ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتامل ومعنى قوله
انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي ان ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها جايزة
في الكناية كما ذكره في التعريف وممتنعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ لا يتجه ما ذكره
الشارح ان ما به المخالفة جواز ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه تناف ولا انه لا يتفرع
ظهور ان المخالفة من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة لازمه ولا حاجة في دفعها الى تقدير
الجواز كما ذهب اليه الشارح فان قلت فد صرح صاحب الكشاف ان قوله تعالى الرحمن على
العرش استوى وقوله تعالى ليس كمثله شيء كناية مع امتناع المعنى الحقيقي في حقه تعالى
فيمتنع ارادته فالتقييد بقوله مع جواز ارادته معه يخرج كثيرا من الكنايات قلت
منهم من يقول معنى جواز ارادته معه جواز ارادته في الجملة وفي بعض المواد فلا تخرج كناية
تمتنع جواز ارادته المعنى الحقيقي في بعض المواد ولا يخفى انه في غاية البعد على انه يدخل هذه
الكناية في تعريف المجاز لانه يصدق عليه انه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة
مانعة عن ارادة الموضوع له وقال الشارح في المختصر ان المراد مع جواز ارادته معه من حيث
انها كناية وامتناع الارادة في هذه الامثلة بواسطة خصوص المادة وهو كلام رحال عن التحصيل
مع انه يوجب الدور في تعريف الكناية ويدخل هذه الامثلة في تعريف المجاز والتحقيق انه اذا امتنع

لا ارادته من جهة ارادة المعنى الحقيقي وقوله

ارادة المعنى الحقيقي فهو مجاز وانما جعل الكشاف الامثلة المذكورة من باب الكناية لاكنايات وقد
صرح بانها مجازات مفرعة على الكناية يعني انها استعملت في المعنى الكنائي كثيرا بحيث قطع النظر
عن المعنى الحقيقي فصار ذلك بسبب استعماله في محل امتنع المعنى الحقيقي فانتقلت الكناية مجازا لكن اذا
امكن المعنى الحقيقي ويكون منفيا بجعل كناية كما في بسط اليد في يد من فقدت يده لنقصان في
الخلقة فان استعماله في كونه كناية لامكان المعنى الحقيقي فيه وفيه بحث لانه كما ان امتناع المعنى هنا
الحقيقي قرينة مانعة عن ارادته كذلك انتفاؤه قال الشارح وفي الايضاح ان الفرق بينه وبين
المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه فلا يتجه عليه شئ فان قلت
قد صرح في المفتاح ان الكناية يراد بها معناها مع لازمه حيث قال اذا استعملت الكلمة اما ان يراد
معناها وحده او غير معناه وحده او معناها وغير معناها معا والاول الحقيقة والثاني المجاز
والثالث الكناية فينبغي ان تعرف الكناية بما اريد معناه مع لازمه قلت يرد هذا الكلام منه
بانه لا سيما في انه كثيرا ما يقال طويل النجاد لمن لا نجاد له فهو كناية مع انه ليس هناك ارادة
المعنى الحقيقي وجعل الوثوق به ما يشعر به كلامه في الفرق الاول بين الكناية والمجاز حيث
قال ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة بلفظها فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد اذ يريد طول
نجاده من غير ارتكاب تاول مع ارادة طول قامته فانه يشعر بجواز ايراده المعنى مع لازمه وبنا
هذا التعريف على هذا الكن فيه بحث لان انتفاء النجاد قرينة مانعة عن ارادة على ما عرفت ولنا
بحث نذكره لك وجاز الاشهاب للاطناب رجاء ان نجد نشاطك في السماع فانه معجب للالباب
وهو انه يمكن ان يجعل الكناية كلها حقايق صرفة ويكون قصد ما جعل معنى كنايا من قبيل قصد
التتمة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا على انه مضياف
فيكون التقدير فهو مضياف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد في المضياف وقد صرح بنسبته الى
السكاكي مع انه ذكره في كتابه لانه لا يحصه كما صرح به في الايضاح **بان لا ينتقل فيها** اي في
الكناية **من اللازم الى الملزوم** كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه **وفي**
المجاز **من الملزوم الى اللازم** كالانتقال من انبت الذي هو ملزوم النبات الى النبات ولا يخفى ان
هذا لا يظهر في الاستعارة لان الاسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا في كثير من المجازات
المرسلة ولو جعلت ملزومات بالقرينة فالكناية ايضا ملزومة بالقرينة **ورد** هذا الفرق بمنع
ان الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم **بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم**
لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا دلالة للعام على الخاص وفيه انه
لو عرف علاقة الملزوم بين اللازم والملزوم ينتقل منه اليه لا محالة وان لم يعرف لا ينتقل من
من الملزوم ايضا **وحينئذ** اي حين اذ كان اللازم ملزوما **يكون الانتقال من الملزوم الى**
اللازم كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما يكن اخص او مساويا
لم ينتقل منه الى الملزوم فان قلت ان اللازم كيف يكون اخص والعام يوجد بدون الخاص

فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت اراد باللازم التابع والردف كطول النجاد التابع
لطول القامة وما ذكره في موضع اخر من كتابه ان الانتقال في الكناية يتوقف على مساواه اللازم
للملزوم فغير موثوق به وان وثقه الشارح في هذا المقام وبهذا يندفع ظهر الجواب عن رد
الفرق ان السكاكي اراد ان الانتقال في الكناية من التابع وفي المجاز من المتبوع ومنع الشارح كون
الانتقال في المجاز من المتبوع دايما اذ ربما يتجوز بالنبت عن العنب ويمكن دفعه بان ذلك الفرق مبني
على ان الموضوع له مراد ابدا في قول الكناية لكن ينتقل منه الى ملزومه فالموضوع له في الكناية
تابع في الارادة والانتقال من التابع في الارادة الى المتبوع وفي المجاز الانتقال من الموضوع له
الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لانه الاصل بالنسبة الى الخارج ولم تعرضه التبعية
بحسب الارادة ولو بني الكلام على جواز ارادة الموضوع له في الكناية يكون الفرق بينهما في الجملة
وهي اي الكناية **ثلاثة اقسام الاولى** اي القسم الاول وتاييثه باعتبار الخبر لانه الكناية
المطلوب بها **غير صفة ولا نسبة** كني بغير صفة ولا نسبة على الموصوف فكانه قال المطلوب بها
الموصوف كما في عبارة المفتاح ليكون تعريف هذا القسم من الكناية بما هو المطلوب منه وليظهر
مقابلة هذا القسم بالقسمين الاخيرين فانها اي من الاولى ما في معنى واحد اي عبارة عامر
معنى واحد **كقوله والطاعنين تجامع الاضغان** فان مجامع الاضغان معنى واحد كناية
عن القلوب **ومنها ما هي مجموع معان** حصل بضم لازم الى لازم واطلق على الموصوف **كقولنا كناية**
عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار وشرطها الاختصاص بالمكني عنه
ليحصل الانتقال منها الى المكني عنه لكن الاختصاص اعم من الحقيقي كما في الواجب والقديم
وغير الحقيقي كما اذا اشتهر زيد بالمضافية او صار كاملا فيها بحيث لا تفتقد لمضايف غيره
وفسر الشارح القسم الاول بان يتفق في صفة من الصفات اختصاص لموصوف معين عارض
فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى ذلك الموصوف والقسم الثاني بان يوجد صفة
فتنقسم الى لازمين اخرين لتصير جملتها مختصة بموصوف يتوصل بذكرها اليه
وفيه ان تفسير القسمين على هذا الوجه لجعل اشتراط الاختصاص لغوا لانه يرى انه
لما ذكر صاحب المفتاح القسمين مطابقين لهذا التفسير لم يذكرا لاشتراط ومن البين
ان تخصيص هذا الشرط بهذا القسم من الاقسام الثلاثة من غير مخصص وجعل السكاكي
الاولى بمعنى ما هو معنى واحد قريبه والثانية بعيدة قال المصنف في الايضاح وفيه
نظر فقال الشارح ولعل وجه النظر انه فسر القريبة في القسم الثاني بان يكون الانتقال
بلا واسطة والبعيدة فيما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى
واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الوسايط لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي
القامة عريض الاظفار الى شئ منه الى الانسان فالجواب ان القرب هنا باعتبار اخر وهو
سهولة الناخذ لبساطها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينها وتكلف في التساوي
والاختصاص والبعد بخلاف ذلك هذا ولا يخفى انه يبعد ان يكون نظر المصنف ذلك لظهور

ان ما هو مناط القرب والبعد في كلام المفتاح ما ذكره الشارح بحيث لا يخفى على من نظر في كلامه نظرا قاصرا ان وجه النظر ان جعل مناط القرب والبعد في هذا القسم سهولة المأخذ وعدمها وفي القسم الماضي وجود الواسطة وعدمها تحكم وفرق من غير فارق ولا يجاب بما ذكره الشارح بل بما ذكره السيد السند ولو نزل من ان الواسطة في القسم الثاني دون الاول ولكن ان تجعل النظران المتكلف في الاختصاص قد يكون في القسم الاول اذا لم يكن للمعنى الواحد اختصاص لا يحتمل او تكلف والبراءة عنه في القسم الثاني بان يكون اختصاص مجموع معان مشتهرا واضحا ويكون دفعه بان التقسيم على هذا الوجه من تصرفات المصنف وسهل ان تكون القرينة عند المفتاح ما يكون اختصاصه ظاهرا بلا تكلف بان يشتق من صفة من الصفات اختصاص بموصوف من غير حاجة الى اعمال تكلف مركبة كانت او واحدة الا انه بين التكلف في المركب على سبيل التمثيل ولم يقصد اختصاص التكلف بالمركب ولا شمول لجميع افراده **الثانية المطلوب بها صفة** بمعنى ما قام بالغير والمكني في طول النجاد عند التحقيق طول القامة لا طويل القامة وكلام المصنف حيث قال كقولهم كناية عن طول القامة مشعر بحمل الصفة على هذا المعنى فلا يتجه انه ان اريد بالصفة ما قام بالغير خرج طويل النجاد وان اريد به مدلول الصفة المفسرة بما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى حتى خرج نحو عجبني طول نجاد فلان كناية عن طول قامته لا عن طويل القامة وهي ضربان قريبة وبعيدة **فان لم يكن الانتقال** من الكناية الى المطلوب **بواسطة قريبة** والقرينة قسمان **واضحة** تحصل الانتقال منها بسهولة ومن البين جريان هذين القسمين في القسم الاول من الكناية وكانها اهملا فيه لعدم الاطلاع على امثلتها في كلام البلغا **كقولهم كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد** وخص هذا القسم بتعدد المثال من بين الامثال اشارة الى تقسيم اخر كما اشار اليه بقوله **والاولى** كناية **ساذجة** لا يشوبها شيء من التصريح **وفي الثانية التصريح** ما **بتضمن الصفة** بمعنى ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى معين الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه لمشابهتها الفعل الذي لم يخل عن مرفوع على ما قيل ليخرج المضاف اليه عن كونه فاعلا الى كونه فضلة فتبعد الاضافة عن ابهام اضافة الشيء الى نفسه لان الصفة عين فاعله على ما تقول فاضافة الصفة ايدا الى المفعول او الملحق به ولا تكون الى الفاعل قطعا لكن هذه الاضافة لا تحسن بل تقبح ما لم تتضمن الصفة معنى قائما بضمير يتضمنها لامحالة حينئذ الاضافة فان الطويل المسند الى نجاد احد هم يتضمن طول قامته فبهذا الاعتبار حسن اسناده الى ضمير بعد الاضافة لان اسناد الطول الذي هو صفة النجاد في قوة اسناد طول القامة اليه بخلاف زيد اصفر ثوبه وبهذا التحقيق عرفت ان اسناد الطويل الى ضمير الموصوف لا يجعله ضعيفا لانه اسناد طويل هو صفة النجاد بل يجعله في قوة الصريح لان الاسناد بملاحظة تضمنه طول القامة ولهذا حكم عليه بان فيه تصريحا بالا انه اسند اليه الطويل بل الذي هو حاله كما ظنه الشارح كيف ولو كان كذلك يخص هذا المعرف بطويل نجاده وطويل النجاد ويكون قولنا زيد كثير الرماد كناية ساذجة كقولنا زيد كثير رماده وقد اورد

بناء على ظنه هذا

بناء على ظنه هذا انه يجب ان يكون طويل النجاد تصريحا لا كناية فيها نصريح ما وتكلف في جوابه بان اعتبار الضمير لمجرد امر لفظي هو امتناع خلو الصفة عن مرفوع وما حققناه لا اتجاه لهذا السؤال **او خفية** ما عطفت عليها واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية ولا يخفى ان الساذجة والمشوبة بالتصريح جاريتان فيه نحو عريض قفاه وعريض القفا وكذا الواضحة والخفية بان يكون الانتقال في كل مرتبة واضحة او لا يكون كذلك وكانه لم يعتبر وكان الكناية مع الواسطة مع خفا لا محالة **كقولهم كناية عن الابله عريض القفا** فان عرض القفا وغلظ الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد بلا واسطة لكن هذا الاعتقاد ليس هذا مشتركا بل يختص به واحد دون واحد فلا ينتقل اليه الا بعد تامل وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض القفا قال المصنف وفيه نظر ووجه النظر يحتمل ان يكون ما ذكره الشارح من انه كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله وجنيذ يندفع ما ذكره في جوابه من انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبه بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد تكون الواسطة اذا كانت في افادة المطلوب وظهوره منه كانه المطلوب نفسه وقد يكون المطلوب فلا ينتهي القصد من العبارة الى الواسطة بل يذهب الى المطلوب لكن كون وجه النظر ما ذكره احتمال ضعيف لانه بعد ما قال السكاكي كناية قريبة عن هذه الكناية لا يتوجه عليه انها بعيدة لان الانتقال منها الى الابله بالواسطة فكيف يظن بالمصنف مثل هذه الغفلة ويحتمل ان يكون ان الكناية عن الكناية ان يكون اذا كانت الكناية مشهورة وربما التحقت بالصريح فانه لا يكني بكثير الرماد عن كثرة احراق الحطب تحت القدر فانها ليست كالصريح في المضياف وليس عريض القفا كالصريح وانما لم تكن من الكناية الخفية ما كان الانتقال فيها محتاجا الى تامل قبل الاشتهار وعريض القفا اشتهر في الكناية عن البلاهة التحقق بالصريح فيحسن ان يكني عنها بعريض الوسادة ويحتمل ان يكون تبعا لكون قولهم عريض الوسادة كناية عن الكناية فانهم يقصدون به البلادة وليس قصد عريض القفا عنه الا بمجرد فرض وتقدير فلا يصح قول السكاكي كما في قولهم عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية على الصحيح ان يقال كما في عريض الوسادة كناية عن هذه الكناية وجنيذ لا جواب له ويحتمل ان يكون القريب ما لا يكون بينه وبين المطلوب واسطة ولا خفا في ان المطلوب بعريض الوسادة الابله سواء قصد به عريض القفا او الابله فلا يحتمل ان يكون جوابا وجنيذ فقريبا وجوابه جنيذ ان المطلوب عبارة عن المقصود باللفظ لا ما لا يكون وسيلة الى شيء اخر بعد افادته باللفظ **وان كان** اي الانتقال **بواسطة فهي بعيدة** فضلا عن ان يكون باكثر من واسطة ولم يقولوا الا فبعيدة ليلا يشبه المعطوف عليه ولان الاعذب مقابله الاثبات والنفي لا يقابله النفي ونفيه **كقولهم كثير الرماد اي كثر فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها** اي من كثرة الاحراق وكذا الضمير الباقي الى كثرة قبله

الي كثرة الطباخ ومنها الي كثرة الاكلة ومنها الي كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الي المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها وسرعة الانتقال في كل مرتبة
وبطؤها تختلف الدلالة علي المقصود وضوحا وخفا الثالثة المطلوب بها نسبة سواكان طرفا النسبة
مذكورين صريحين فتنفرد الكناية في النسبة او احدهما مذكورا صريحا والاخر كناية فيجتمع الاقسام
الثلاثة فالاحتمالات العقلية سبعة اربعة منها اجتماع الثلاث او اثنان منها ولا يبطل شيء منها
حصر القسمة لان المقسم مقيد بالوحدة كما في ساير التقسيمات ثم لو جعل قوله عليه الصلاة والسلام
المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده كناية عن الاستدلال علي كمز الموذي بان يقال هو كناية عن
ان هذا الموذي كافر لانه لا يسلم المسلمون من لسانه ويده وكل من لا يسلم المسلمون من لسانه ويده
فهو كافر فيكون قسما رابعا من الكناية كقوله اي قول زياد الاعجم ان السماحة اي الكرم والجود ليلا
يكون الندي تطويلا والمروة بضمتين كمال الرجولية والندي اي الجود في قبة هي تكون فوق
الخيمة يتخذها الروساء يقال بيت مقبب جعل فوقه قبة ضربت علي ابن الحشرج علي وزن جعفر
اسم رجل فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات قال الشارح اراد بالاختصاص
ثبوت الصفات له سواكان علي طريق الحصر او لا يدل عليه انه جعل السكاكي من التصريحات بالاختصاص
المتروكة الي الكناية صح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج صح ومن البين انه لا حصر
في شيء منها ويؤيد ما ذكره قوله في الايضاح فانه حين اراد ان لا يصرح باثبات هذه الصفات
لابن الحشرج جعلها في قبة تنبيها بذلك علي ان محلها ذو قبة وجعلها مقرونة عليه لوجود دوب
قباب في الدنيا كثير بن فاراد اثبات الصفات المذكورة بطريق الكناية هنا شرح وجه ارادة الثبوت
بالاختصاص بان الاختصاص هو الثبوت والنفي عن غيره فاريد هيهنا بعض معناه وفي بعض
شروح المفتاح انه مبني علي ان الاثبات تخصيص بالذكر ولا يخفي ان المراد هنا ليس الاختصاص بالذكر
وليس الارادة متعلقة باثبات الاختصاص بالذكر بقي انه اذا جعل الاختصاص بمعني ثبوت الصفات
له صار قوله فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات بمنزلة ان يقال اراد ان
يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفي انه لو جعل التعريف في السماحة والمروة والندي للجنس
الاستغراقي افاد حصر هذه الصفات في ابن الحشرج لان جميع افرادها اذا قامت به لا تتوهم بغيره
اذ الصفة لا تتوهم لمحلين وتكون مبالغة في كمال ابن الحشرج في هذه الصفات بحيث التحقق هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد ان يكون قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص
ابن الحشرج علي ظاهرهما وحينيذ يكون في البيت كنايتان احداهما جعل اثبات جميع افراد البلاغة
له كناية عن الاختصاص وثانيتهما جعل جملتها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له فترك
التصريح بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف علي ان يقول اي التصريح بنحو
هذا القول او منصوب معطوف علي مفعول ان يقول اي نحو لنا انه مختص بامن العبارات
الدالة علي هذا المعني من نحو اختص بها واثابت له دون غيره في اوجه ومن نحو صح ابن الحشرج
او ابن الحشرج صح في وجه اخر فتامل الي الكناية بان جعلها اي تلك الصفات في قبة مضروبة

عليه

عليه اي علي ابن الحشرج فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا ثبت الامر الذي لا يقوم الا بغيره
في مكان الرجل ثبت له لان الصفات تثبت في المكان بصفة ثبوت محلها ولهذا كان من قبيل
الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان لامتنع ارادة الحقيقة ولم تكن كناية
بل مجازا ونحن نقول لا يبعد ان يجعل كون هذه الصفات في قبة ضربت علي ابن الحشرج
كناية عن كونها عين ابن الحشرج حيث جعل في مكان ابن الحشرج في المتبادر من الكون
في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان الرجل بالذات الا نفسه فكانه قيل ابن الحشرج هو
السماحة والمروة والندي ونحوه اي نحو قوله في الكون مثال الكناية المطلوبة بها النسبة
قولهم المجد اي نيل الشرف والكرم اذ لا يكون الا بالاباء او كرم الاباء خاصة والكرم
والحسب اعم من ان يكون من جهة الاباء او نفس الرجل بين ثوبيه يريد بالثوبين الردا
والازار وكذا الردا بالبردين في قوله والكرم في برديه وانما قال ونحوه ردا علي من
جعل الكناية فيه من قبيل طويل نجاده وتبع في هذا الرد المفتاح حيث قال وقد يظن هذا
من قسم زيد طويل نجاده وليس بذاك فطويل نجاده باسناد الطويل الي النجاد تصريح
باثبات الطول للنجاد وطول النجاد كما يعرف قايم مقام طول القامة فاذا صرح من بعد
باثبات النجاد لزيد بالاضافة كان ذلك تصريحا باثبات الطول لزيد فتامل هذا اولي الامر
كما ظن المفتاح فان المثال ذو وجهين له وجه نحو الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة
ووجه الي الكناية عن النسبة من غير كناية عن صفة الثاني ما شاهده المفتاح وهو انه
جعل المجد فيما يحط به ويشتمل عليه وجعل ذلك كناية عن ثبوته لان الصفة تكون بحيث فيما
يكون فيه الشيء بالذات ولولا ذلك لامتنع الحقيقة وكان اللفظ مجازا او ابلغ علي هذا ان يجعل
التركيب كناية عن كون المجد والكرم عينه لان كون الشيء بين بردي الشيء يدل علي انه عينه
لانه الذي يكون بين برديه والاول ما شاهده غيره وهو ان يكون كون الشيء بين بردي الشيء
كناية عن احاطته به كاحاطة البردين وباضافة البردين اليه يثبت التصريح باثبات الاحاطة
المكنية بالكون بين البردين له علي نحو التصريح لاضافة النجاد الي الشيء ثبوت الطول للكي
بطول النجاد له فيكون المجد بين ثوبيه يعني المجد محيط به وحينيذ ينبغي ان يكون قوله
ونحو التنبيه علي الفرق بينه وبين المثال السابق في كون السابق نصا وهذا محتملا والموصوف
في هذين القسمين يعني الثاني والثالث كثيرا ما يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير
مذكور لكن القسم الثاني حينيذ يستلزم القسم الثالث او لا يتصور كون الموصوف غير
مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم
الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة الي موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة كما يقال
اي الموصوف الغير المذكور في الكناية عن النسبة لا فيهما كما هو المتبادر في عرض بالضم اي ناحيه
من يؤذي المسلمين المسلم من سلم الناس من لسانه ويده فكانك اشرت من ناحيه هي ان
سلم المسلمون من لسانه ويده الي ناحية اخري هي للموذي في الصفة وهي الاسلام هنا مصرحة

والموصوف وهو الموذي غير مذكور في النسبة وهي نفي الاسلام عنه ممكنة بحصر الاسلام في غير
الموذي عبارة عن ثبوته له ونفيه عن الموذي فيكون نفي الاسلام عن الموذي مصرحا قلت
الحصر امر اجمالي يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام فيجوز ان يكني بهذا المجمل عن هذا المفصل
على انه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي تفصيلا يجوز ان يكني بالكل عن الجزء وبجعل الكل وسيلة
الانتقال الى الجزء وبجعل الجزء مقصودا بالافادة وبقال الكناية عن الصفة قولك في عرض من
يعتقد حل الخمر وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له
اذ اكنى عن الكفر باعتقاد حل الخمر وكناية عن نفي الاسلام عنه اذ اكنى بعدم اعتقاد حل الخمر عن الاسلام
قال السكاكي في اوايل بحث الكناية **الكناية تتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايما واشارة**
ومساق الحديث يحسر لك الثام عن ذلك قال العلامة انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان
التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم قال الشارح وفيه نظر والاقرب
انه انما قال ذلك لان هذه الاقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار بين الوضوح والخفا
وقلة الوسايط وكثرتها اما وجه النظر فهو ان التعريض بهذا المعنى وهو كناية لم يزد موصوفها
ليس اعم من الكناية واما محصل ما ذكره من الوجه الاقرب فهو ان كثير الوسايط قد يبلغ في الخفا مرتبة
التعريض وهلم جرا ولا يمكن تقسيم الكناية الى هذه الاقسام لانها غير منضبطة وفيه نظر لانه اذا سمي
بالموصوف غير مذكور تعريضا وما له وسايط كثيرة تلويحا فلا معنى لتداخل الاقسام والاظهر انه
قال تتفاوت لما فيه من التنبيه على تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تقسيم ثم قال
السكاكي في اواخر بحث الكناية وقال لوعده حسر الثام عن هذه الاقسام ولو قد رغبت ما املي عليك
فتنقل الى آخر ما ذكره مما حاصله فالحقه المصنف بقوله **والمناسب للعرضيه** اي الكناية العرضية
وهو ما لم يذكر الموصوف فيها التعريض لان التعريض خلاف المتبادر قال العلامة يقال عرض فلانا
وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه يعني لا يكون القول مسوقا له وانما يعنيه من عرض من غير ان يستعمل
اللفظ فيه ولهذا قيل وانت تعنيه به **ولغيرها ان كثرت الوسايط** وهو الذي عبر المفتاح بذات
مسافة بعيدة **التلويح** لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد وجعل السيد في شرح المفتاح الوسايط
ما فوق الواحد **والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفا** وهو الذي فسره المفتاح بذات
مسافة قريبة وفسره السيد السند بما لا واسطة فيها او فيها واسطة واحدة لكن في كون ما لا واسطة
فيه ذات مسافة اخفا وشمول قلة الوسايط له اخفى منه والشارح ايضا بنى على شمول قلة الوسايط
بل لا واسطة فيها حيث جعل عريض القفا مثالا له **الرمز** لان الرموز تشير الى قريب منك على
سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب **والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفا الا بها**
والاشارة قال السيد السند اما لانه اذا الريكن قيد زايد كما في التلويح والرمز تعيين الاسم الدال على مطلوب
الاشارة واما لان هذا لان الاسم اذا اطلق تبادر منه القرو الظهور وقيل الاولى ان يخص الايما بالاشارة
الخفا فينبغي اسم الاشارة للباقي في هذا كلامه ثم اي انتقل السكاكي من الكناية في التعريض الى تحقيق
المجاز فيه بكلمة ثم للتباعد من التحقيق والا فلا تزاحي بين كلامي السكاكي واعلم ان السكاكي بعد ما سمى

احد اقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تحقق تلك الاقسام بتحقق التعريض المشهور فقال
واعلم ان التعريض المشهور فقد تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز فاذا قلت
أذ بتني فستعرف وارادت المخاطب ومع المخاطب انسانا اخر معتمدا على قراين الاحوال كان من القبيل
الاول وان لم ترد الا غير المخاطب كان من القبيل الثاني فتامل وعلى هذا فقس وفرع ان شئت فقد تبين
هذا فالمراد بالتعريض ليس ما هو احد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو الذي
قال صاحب الكشاف في مقام الفرق بينه وبين الكناية ان الكناية ان يذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان يذكر شيئا يدل به على شيء لم يذكره كما تقول المحتاج للمحتاج اليه جيئني لاسلم عليك
فكانه اما لة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح فيه ما يريده فقد فرق بين
الكناية والتعريض بانه يذكر معنى الكناية بلفظها والكناية غير موضوعة له بخلاف التعريض فانه
لا يراد معناه التعريضي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه فبه تفترق الكناية عن
التعريض انه مستعمل في غير الموضوع له بخلاف التعريض ولا يخفى ان هذا الفارق موجود في المجاز
ايضا فقد تضمن ما به الفرق بين التعريض والمجاز ايضا واندفع ان تعريفه الكناية يصدق على
المجاز لان مقصوده الفرق لا التعريف وقد صرح ابن الاثير ايضا في المثل السايرين ان التعريض لا يستعمل
في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ حيث قال الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي
الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والتركيب **والتعريض** هو اللفظ الدال لا من
جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص بالنمط المركب كقول من
يتوقع صلة واسه اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى
من عرض اللفظ اي جانبه هذا وارد بالوصف الجامع بينهما كون اللفظ معينا لها لاحدهما بالقرينة
وللاخر بقرينة وهذا الكلام مرفوع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه وهو ان كلام السكاكي في التعريض
بهذا المعنى لا بمعنى اصطلح عليه من عند نفسه في باب الكناية كما يلوح من قوله كان اطلاق اسم التعريض
عليها مناسبا في هذا المقام جريا على ما جرى عليه غيره حيث عرف المجاز بقسم المجاز بمعنى اخر وعرف
الاستعارة وقسم الاستعارة لا بهذا المعنى الى الاستعارة المصرحة والاستعارة بالكناية على ما حققنا
ذلك ولهذا ادرج لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
ولم يقل تارة يكون كناية وتارة يكون مجازا او وفي بالتامل لما راي المقام مظنة غفلة لكن المصنف
على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص
ومقصود السكاكي التنبيه على هذا اثر تقسيم التعريض اليها والى المجاز وظن ان التنبيه يحصل بمجرد
بيان انه قد يكون مجازا والتعريض بانه يكون كناية تطويل اختصر كلامه فقال قال **والتعريض قد**
يكون مجازا كقولك اذ بتني فتعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه ثم زاد في توضيح
المثال وبين انه يحتمل الكناية فقال **وان اردتهما جميعا كان كناية** ثم نبه على قصور المفتاح
بقوله **ولا بد فيهما من قرينة** حيث لم يشتمل كلامه الا على اشتراط القرينة في الكناية والحق
معه في هذا التنبيه وان اعتمد السكاكي على اشتهار وجوب القرينة في المجاز وخاف توهم عدم

التعريضية في الكناية في جواز ارادة الحقيقة لكن باقي تصرفاته على ما ترى وقد نبه العلامة ايضا على مراد
السكاكي حيث قال في شرحه معناه ان عبارة التعريض قد تكون مشابهة المجاز كما في الصورة
الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال ما للمخاطب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجاز
اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهة للكناية في الصورة الثانية
فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس
بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر اذ حاصل ما ذكره ان
التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في اثنا تقريره بعض ما لا ينضح فتامل ومما يقضي منه
العجب انه بعد ما نقل الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام كيف زيف كلام العلامة
بان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل امرا يقبله عقل لانه بودي ان يكون كلام بديل على معنى
دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى او مجازا او كناية بل الحق ان الاولى مجاز والثانية
كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا اذ يثني فستعرف كلام
دال على معنى يقصد به تقديد المخاطب فان استعملته في تقديد المخاطب وغيره من الموذين
فكناية وان اردت تقديد غير المخاطب بسبب الايذاء علاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا
واما فرضا وتقديرا كان مجازيا ونعم التوضيح تمثيل السيد السند قدس سره لدلالة الكلام على المعنى
التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف اذا هانته فانه افادة من غير استعمال فيه
فجعل كلام الشارح مبنيا على الغفلة عن مستتبعات التراكيب وههنا مزيد تحقيق بقي الى الان
في ستر الاكتمان فلا علينا ان نهب لك من غير امتنان كما وهب لنا الفياض المنان وان طال
الكلام وحال السامر بينك وبين الافهام لانه منشط والسام مسقط فنقول فرق بين المعنى
التعريضي المجازي وبين المجاز فانك في المجاز تنصب القرينة على ارادة المعنى الحقيقي وفي
التعريض تريد الحقيقة للانتقال الى المعنى التعريضي من غير استعمال اللفظ فيه لانه لا يكون
اللفظ من غير ارادة معنى به للفظ الا ان المعنى التعريضي بصرف النفس بالكلية عن الالتفات
الى ما اريد به الجا الالتفات الى ما هو في عرض اللفظ وكذلك فرق بين التعريض على سبيل
الكناية وبين الكناية فانه في الكناية لا يكون القصد الا الى غير الموضوع له وان قصد الموضوع
له كان للانتقال الى الغير بخلاف التعريض على سبيل الكناية كما في اذ يثني فستعرف فان التفات
النفس وانتمامه الى وعبد المخاطب وغيره على سوا **فصل اطبق** اي اجمع من قولهم
اطبق الغيم على الارض اجمعوا **البلغا على ان المجاز والكناية ابلغ** يقال انا ابلغ اي مبالغ
فيه فالمعنى ان المجاز والكناية ما بولغ فيه مبالغة اكثر حيث بولغ في تقرير معنييهما وتحقيقهما
فقوله ابلغ شاذ من وجهين احدهما انه اخذ من المزيد كقولهم هو اعطاهم للدينار والدرهم
وثانيهما انه لمعنى المفعول وذلك ان تجاوز الشذوذ الثاني الى المتجوز في وصف اللفظ بكونه
مبالغا في تقرير معناه وتحقيقه وانما لزم تحملوا الابلغ من البلاغة فيكون المعنى ان كلا منهما
كناية ومجازا بلغ من كلام عريه الحقيقة الصرفة ويكون وجه الابلغية كونه اكثر مبالغة لان

كثرة

لان كثرة المبالغة لا توجب البلاغة مطلقا بل بل في مقام يستدعي المبالغة قرب حقيقة ابلغ
من المجاز لو قوعها في مقام لا يسع المبالغة قال الشارح المحقق والسيد السند في شرح المفتاح
يراد بالبلغا علما البيان على ما هو الظاهر لانهم الذين يظهر منهم الاجماع ويمكن ان يراد جميع
البلغا ويجعل اجماع اهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام
وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات **من الحقيقة** اي الحقيقة المفردة واما الحقيقة المركبة
التي هي الكناية فالمجاز ليس ابلغ منها لاشتراكهما في وجه المبالغة فقوله **والتصريح** تطويل
الا ان يجعل عطفا تفسيريا للحقيقة **لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم**
هذا متفق عليه بين المصنف والسكاكي لانه وان جعل الكناية ذكر اللازم اي التابع وارادة
الملزوم اي المتبوع لكنه جعلها مشاركة للمجاز في الانتقال من الملزوم للازم لان اللازم ما لم
يصر ملزوما لا ينتقل منه ويرد على كون المجاز ابلغ من الحقيقة ان منه المجاز الغير المفيد وهو
لفظ المفيد المراد به المطلق فانه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قابلا مقام احد
المترادفين فكل ان احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنى اخر بل ذلك المعنى
بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المستغرق اذا اقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة اعني
العضو المخصوص وذلك المفيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض لها كالنة المنزلة امر
خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فايدة بخلاف اطلاق الاصابع على
الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد
تصويرها بصورة ما هو مظهر لها وهذا الكلام وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه والمجاز الغير
المفيد لا يكون ابلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق في حقه **فهو الظاهر فيما كدعوي الشيء**
ببينة قال السيد السند قدس سره في شرح المفتاح في بحث المجاز الغير المفيد وايضا في كل من
هذين يبقى اطلاق الاصابع واليد دعوي الشيء ببينة كما سيأتي وليس ذلك في المشفر لاتحاد
العين حقيقة فيجب ان يحمل المجاز على المجاز المفيد ويبين كونهما كدعوي الشيء ببينة بان
وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن اللازم وفيه ان ما ثبت
ان الانتقال فيهما من الملزوم في الصورة لا يستلزم وجود اللازم وكانه اشار الشارح المحقق
الى هذا حيث قال هذا اي اقتضاء وجود الملزوم اللازم ظاهر وانما الاشكال في بيان الملزوم في
سائر انواع المجاز هذا وكثيرا ما لا يتنبه لمراده فيظن ان الاشكال في بيان اللزوم الذهني فتعرض
بانه بعد ما بين الشارح في اوايل بحث المجاز الملزوم فلا وجه لدعوي الاشكال هنا وليس بشيء
لان ما سبق بيانه هو اللزوم الذهني والتنبيه على وجود اللزوم اللازم الخارجي فاين ذلك
من هذا **او اطبقوا على ان الاستعارة ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز** اقول بعد
وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا الاطباق بعد ذكر الاطباق الاول
الا تطويلا وانما ذكره المفتاح لافراده بدليل اخر سوي الدليل المشترك بين المجازات وهو ان
التشبيه يتضمن الاعتراف بكون المشبه به اكمل من المشبه في وجه الشبه بخلاف تركون التشبيه حقيقة

يرده ما حقق ان قولنا زيد كالبدر عبارة عن كونه في غاية الحسن وان نسبة التشبيه الي الاستعارة كنسبة الكناية الي المجاز وما يجب ان ينبه عليه ان المصنف توهم ان ما ذكره السكاكي ان للاستعارة مزية علي التشبيه فان في التشبيه الاعتراف بنقصان المشبه به عن المشبه دون الاستعارة ه يرده ما حققه الشيخ عبد القاهر حيث قال وليس للسبب في كون المجاز والكناية ابلغ ان احدا من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعني لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعني لا يفيده خلافه اذ لا يفيد رايت اسدا يريد من رايت رجلا يساوي الاسد في الشجاعة انما فضيلة الاول لاشتماله علي تاكيد فانه الثاني وكذا الامر في كثرة الرماد علي المضياف في كثرة القري بل لاشتماله علي تاكيد فانه المضياف مع اتحاد المقصود منهما ووجه الرد ان ذلك لا يصح في الاستعارة بالنسبة الي المشبه اذ رايت اسدا يفيد شجاعة الاسد وزيد كالاسد يفيد شجاعة دون ه شجاعة الاسد ثم نصر الشيخ بان مراده ان ليس في كل صورة ذلك ورفع الايجاب الكلي لا ينافي الايجاب الجزئي فالسبب في كل صورة تاكيد اثبات المعني بخلاف خلافها واما المزية في المعني فربما يكون كما في الاستعارة والتشبيه دون غيرهما ودونها وغير المشبه كما في رايت اسدا ورايت رجلا يساوي في الشجاعة وقال الشارح هذا استنباط معنى قد غلط فيه كما هو عادته في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها الي تامل وافر بل مراد الشيخ ان شيا من هذه العبارات لا توجب ثبوت المزية في الواقع كما ذكر وهو نفسه ان الخبر لا يدل علي ثبوت المعني وتفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبران هذا الكلام ثابت او منفي وذلك لان الدلالة اللفظية قد تتخلف عن المدلول ورده السيد السند بان هذا معنى ركيك فاسد لانه ما نفاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه وهو حتي يرفع فانما لا يوجبان ثبوت اصل الشجاعة واصل القري في الواقع فكيف يتوهم انهما لزيادة فيهما بل نفي ايجابهما الثبوت الزيادة يوهم ايجابهما الثبوت اصل المعني فيه والانصاف ان المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف وان الغلط غالط والتتبع ساقط هذا ونحن نقول لو كان المراد ما ذكره الشارح لما وفي نفي ما نفاه الشيخ لاثباته ان الالفاظ موضوعة لمجرد التاكيد فليكن لاعتبار زيادة في المفهوم لكن الانصاف ان مراد الشيخ ليس ما ذكره المصنف كما انه ليس ما ذكره الشارح وان كان ما ذكره المصنف اقوي بل مراده ان ليس الايجاب لافادة نفي من العبارة مزية في المعنى دون خلافها والا لم يكن المقيس عليه الحقيقة و المجاز معنى واحدا وهذا كلام حق والمراد بقولنا جاءني اسد ليس ان المراد بزيد كالاسد والا لم يكن لجعله ابلغ منه دون زيد كالمجاز معنى وانما التفاوت بادعاء المساواة في جاءني اسد وتاكيد ذلك الدعوي بجعله عين الاسد وانكار كون زيد ناقصا بخلاف زيد كالاسد فانه فيه اعتراف بالنقصان بخلاف زيد والاسد سواء فانه لا يريد دعوي المساواة والادعاء لا يفيد مزية في المقصود بل مجرد تاكيد ومبالغة فيه فما يدل عليه جاءني اسد علي تقدير صدقه لا يوجب ثبوت المزية في الواقع بخلاف الخبر فانه علي تقدير صدقه يوجب ثبوت مضمونه فتبين ما ذكره في هذا المقام بون بعيد هذا آخر ما وفقنا من شرح الفق الثاني بعون شرح

الفن

الفن الثالث وهو بسنا ما فيها من الغرايب والبدايع وسئاله التوفيق الترقي الي شرح المقدمة والفن الاول والحفظ من الموانع الي هب لنا اقوي الذرايع والتوفيق لابتاع اجل السرايع وبصرنا في انواع العمل باسرار المعارف والبدايع واغثنا بافاضة معاني بيانك العلية عن العلوم الرسمية والصنايع بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين في الوقايع **الفن** في اللغة الضرب اي النوع او التزيين وكلا المعنيين يناسب ما سماه فنا لانه في بيان نوع من مسايل تتعلق بالبلاغة وبزين باستعانتها الكلام **الثالث** اي الواقع في المرتبة الثالثة من الفنون الثلاثة فالمعني العد الذي هو ثالث الثلاثة لان الفنون مرتبة في تحصيل البلاغة ه وتكميلها او ثالث الفنين فانه جعل الفنين المتعلقين بالبلاغة السابقين عليه ثلاثة **علم البديع** هو في اللغة المبتدع اسم فاعل او مفعول فاضافة العلم الي الاول اضافة الي الفاعل وعلي الثاني الي المفعول اي علم مبتدع الكلام فان من زين كلامه بهذه المحسنات فقد ابتدع بكلام مبتدع او علم متعلق بالكلام المبتدع وقد جا بمعني الحمل الذي قتل اوتاره وثلث ثم قتل فالكلام الذي تم تزيينه بهذه المحسنات فيه كالحبل الذي قتل اوتاره وثلث ثم قتلت في المتانه **وهو علم** فسر الشارح المحقق في تعريفي المعاني والبيان بملكة تقتدر بها علي تفصيل ادراكات جزييه متعلقة باصول وضعها واضع الفن وجوز ان يراد نفس تلك الاصول وزاد المحقق المحشي شريف زمانه تجويز ارادة ه المصدق بقرائن تلك الاصول بل رجحها في قوله **يعرف به وجوه تحسين الكلام** انه يعرف به كل وجه جزئي يرد علي سامع الكلام البليغ او المتلفظ به مما اورد في هذا الكلام او اريد ايراده لتقتضي استعمال المعرفة السابقة في ادراك الجزئي علي طبق ما ذكره ذلك الشارح ه الجليل في تعريف علم المعاني من التفصيل فما ذكرهنا في شرح قوله يعرف به وجوه تحسين الكلام من قوله ان يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة محل نظر اذ تصور معانيها اشارة الي ما يحصل من تعريفات المفهومات الاصطلاحية وهو معان كلية لا توافق ارادتها استعمال المعرفة السابقة في ادراك الجزئيات ومع ذلك ليس داخلا في العلم بالمعني المذكور بل في العلم بمعني المسايل والمبادي والموضوعات وضبط الاعداد لا يكون من المقاصد العلمية ونتايجها وقوله تفاصيلها ظاهر فيما يحصل من تقسيمات المفهومات وهي ايضا مفهومات كلية ليست من المقاصد العلمية ونتايجها وكانه لما لم يتشاهد في هذا الفن سوي تعريفات وتقسيمات ظن ان المسئلة فيه وليس كذلك لان المقصود بذكر كل من الاقسام الحكم علي كليته بانه يحسن الكلام البليغ قال الشارح المراد بوجوده تحسين الكلام الموجودة المعهودة المذكورة في صدر الكتاب حيث قال ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا هذا ووجه الاشارة جعل الاضافة للعهد وتجنيبه بقوت قصد الاستغراق الذي لا بد منه في وجوه التحسين او ما يعرف به بعض وجوه التحسين ليس بدعا فينبغي ان يقال المراد تحسين الكلام التحسين العرضي المذكور في صدر الكتاب بقوله ويتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا ولك ان تريد بالكلام

سد

وتاكيده ٣٠

في الخبر وما ذكره ٣٠

الكلام البليغ لفهم العهد من اللام ولا يخفى ان تحسين الكلام البليغ انما يكون بما يكون خارجا عن
بلاغته والا لصار بليغا بهذا التحسين فلا يكون التحسين للكلام البليغ وبعد تخصيص الوجوه
بالوجوه الخارجة عن البلاغة جعل الشارح تعريف العلم نائبا عنه وحكم بان قوله **بعد رعاية**
المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال **ووضوح الدلالة** اي للخلو من التعقيد
المعنوي للتنبيه على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين ووجه ذلك
انه يكون بايراد هذه الوجوه بدون رعاية الامرين كتعليق الدر على اعناق الخنازير فقوله
بعد متعلق بالتحسين وكانه اراد مزيد التنبيه والا فالعهد كما يكفل تخصيص الوجوه بالوجوه
التابعة لوجوه البلاغة يكفل التنبيه المذكور اذ لا معنى لتبعيتها لوجوه البلاغة الا عدم
الاعتداد بها بدونها وذلك ان تقول الوجوه التابعة لوجوه البلاغة ربما يكون مقتضى الحال
ويكون مظنة التباسها بالوجوه المبحوث عنها في البديع فنبه على ان التحسين التابع للبلاغة
بالوجوه المبحوث عنها انما يكون بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة حتى لو لم يتم شيء منهما
بدون هذه الوجوه لم يعد في الكلام من المحسنات البديعية واما ما قيل حمل الكلام على
العهد بعيد عن المقام فما للايق بمقام التعريف حمل وجوه تحسين الكلام على مفهوم العام
واخراج ما سوى المحسنات البديعية من الوجوه الداخلة في البلاغة بقوله بعد رعاية
المطابقة ووضوح الدلالة فقد رده الشارح بانه كما يخرج عن الوجوه الداخلة في رعاية
المطابقة ووضوح الدلالة الوجوه البديعية تخرج بعض ما هو داخل في البلاغة من الخلو
عن التنافر ومخالفة القياس والغرابة وضعف التاليف فيه في الجميع في قوله وجوه تحسين
الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة ويمكن دفعه بان هنا لو حمل ووضوح الدلالة
على ما هو المعتبر في البيان اما لو حمل على مقتضى عموم البيان فما سوى الخلو عن التنافر له
مدخل في وضوح الدلالة اذ المخالف لقياس اللغة او القاعدة النحوية او الغريب لا يكون
واضح الدلالة وان توهم المحشي المحقق انه لا ينافي الوضوح الا الغرابة والتعقيد مطلقا واما
التنافر فما يعلم بالحس ولا تعلق له بعلم فلا يتوهم دخوله في علم البديع وبانه لو حمل الكلام
على الكلام الفصيح لزم ما سواه خارج عن درجة الاعتبار خرج عنه ما له دخل في الفصاحة اذ ليس
بها تحسين الكلام الفصيح بل جعل الكلام فصيحا ويعلم مما ذكرانه لو قال يعرف به وجوه تحسين
الكلام بعد رعاية البلاغة لكان احصر واوضح ويكون قوله بعد رعاية البلاغة مخرجا
لجميع الوجوه الداخلة في بلاغة الكلام بلا تكلف لكن يرد على هذا التعريف لو لم يعتبر
العهد كما يرد على تعريفه انه يدخل في علم البديع حينئذ الوجوه المحسنة للكلام البليغ
ما يبحث عنه في علم العروض والقوافي وغير ذلك من العلوم الادبية اذ بها يكتسب
الكلام البليغ حسنا لامر به **وهي ضربان** اي الوجوه المحسنة نوعان **معنوي** يفيد حسن
المعنى ويكون له مزيد تعلق بحسن المعنى وان كان لا يخلو عن تحسين اللفظ كما يظهر ذلك
في بعضها **ولفظي** له مزيد تعلق بتحسين اللفظ كذلك واما الضرب المتعلق بكليهما بان لا يكون

له مزيد اختصاص باحداهما فما لم يوجد **اما المعنوي** بدا بالمعنوي لان الاعتداد باللفظ لكونه
وسيلة المعنى ولهذا ستسمع ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ تابعة
للمعاني دون العكس **فمنه المطابقة** وما يلتحق به اما بمعنى الموافقة او المساواة ويقيد
الثاني بتسميته بالتكافؤ فانه بمعنى الاستواء **وبيتي الطباق** وهو مصدر مثل المطابقة
كالقتال والمقاتلة سمي بها الموافقة الضدين في الوقوع في جملة واحدة واستوائهما في ذلك
مع بعد الموافقة بينهما **والتضاد** ووجهه ظاهر والتطبيق **ايضا** يقال طبق الشيء الشيء
اذا عمه فالجملة تعم الضدين وشملتهما والبديع ايضا ووجهه ظاهر وقيل المطابقة مصدر
طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على حد والاخر وما ذكرنا اقرب فتامل ولا بعد **وهي**
الجمع بين متضادين هذه عبارة المفتاح ولما كان مراده هنا بالمتضادين المعنى اللغوي
دون الاصطلاحي الكلامي على خلاف دابه لانه يذكر الاصطلاحات الكلامية ويريد معانيها
الاصطلاحية بتحامنه بجمع المنقول والمعقول فسره المصنف بقوله **اي معنيين متقابلين**
في الجملة سواء كان تقابل الضدين اي المعنيين الموجودين المتواردين على محل واحد
بينهما الخلاف او غايته او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل
التضايف وسواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وقيل لا يجعل المتضادان تقابلا ولا يسمى الجمع
بين الاب والابن طباقا على ما هو الظاهر بل هو من مراعاة النظير اقرب ولك ان
تجعل التفسير مجرد قوله معنيين متقابلين وتكتفي في تتميمه بعد تقييده وجعل قوله
في الجملة متعلقا بالجمع اي الجمع مطلقا سواء كان في جملة واحدة او في جملتين
احداهما جزء من الاخرى اولا والاظهر ان يقول بين متضادين فصاعدا **ويكون** على طبق
وهي او الجمع وقوله ومن الطباق فتنطق فانك من المخبرين **بلفظين** اي بسبب
لفظين **من نوع** فذمه لان لطف التضاد فيه اتم كيف والمتكلم كما جمع الضدين في تركيب
جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا اغرب من القسم الثاني ولانه اكثر دورانا على
المستهم فيتمهد بذلك انه ليس بعمل شنيعا من امثلة اقسامه بخلاف اقسام ما يقابله
فانه لا يمثل الا لقسم واحد من اقسامه وقد حكم الشارح بانه لا يوجد الا هو ومن لا يتفطن
لما القيناه لك وبما القيناه يعلم ان التقسيم تطويل لا طايل تحته **اسمين** نحو قوله
تعالى **وتحسبهم ايقاظا** جمع يقظ على وزن عضد او كتف بمعنى يقظان **وهم رقود** اي نيام
او فعلين نحو قوله تعالى **يجني وتنبت او حرفين** نحو قوله تعالى **لها ما كسبت**
وعليها ما اكتسبت لا يخفى على البالغ مرتبة رجال البلاغة حسن ما في هذه الامثلة من
الطباق كيف وقد اوقع المتكلم بين الضدين فيها الاتفاق كما اوقع الموصوف المحكي عنه
بينهما الوفاق فتشاهد التطبيق فيها من وجهين قال الناصحي اي لها ما كسبت من خير
وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفوس وتجذب اليه

وكان اجدر في تحصيله واعدل هزه عبارته والاضطراب في العمل **او من نوعين** عطف على قوله من نوع والقسمة تقتضي ان تكون ستة اقسام اسم وفعل وحرف وفعل او اسم وحرف فهذه اقسام ثلاثة تتضاعف باعتبار التقدم والتاخر ولتمثل الصنف الاول للقسم الاول واما تمثيله للاسم المتقدم فبقوله **نحو** قوله تعالى **او من كان ميتا فاحييناه** قال الشارح فان الموت والاحياء ما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول الاسم والثاني بالفعل وهذا انما يستقيم لو كان الموت والاحياء معناهما الكفر قال المصنف اي ضالا فهديناه هذا وليشهد له ما بعده من قوله تعالى وجعلنا له نورا يمشي به في الناس قال القاضي مثل به من هداه وانقذه من الضلال وجعل له نورا يحيى به ويكمل تصحيح التمثيل على طبق ما ذكره الشارح بالتاويل بان المراد التمثيل ان كنت قطنا فعلي فعلك التفويل وبالجملة فالظاهر ان الاحياء ما يتعلق بما يقابل الموت فالمثال من قبيل استدلوا على الكفار رحمايينهم واما تمثيلهم لتمثيله للفعل المتقدم فبقوله في الايضاح

يصان وهو ليوم الروع مبذول فقد ذكر الصون بلفظ الفعل اولا والبذل المقابل له بلفظ الاسم ثانيا قال الشارح الموجود من الاقسام الثلاثة هو الاول فقط ونحن نقول لا تقتصر في امثال هذه المقامات بما وقع بل زد على ما وقع بكن لك ناقلة فمثال الحرف والاسم للصحيح كل مضر وعلى السقيم كل نافع ومثال الحرف والفعل للصحيح ما لا يضر وعلى السقيم ما ينفع هذا وما ذكر من التفصيل لا يفي الا بالطباق بين لفظين واما الطباق بين اكثر فتزيد اقسامه باعتبار اجتماع الانواع الثلاثة والتقدم والتاخر الى غير ذلك وضبط اقسامها مفوض الى فطانتك **وهو ضربان** اي المطابقة على طبق وهي للجمع وهو عند الشارح للطباق فكانه دعاه اليه تذكير الضمير او عبارة الايضاح والطباق تنقسم الى طباق الايجاب وهو للتخصيص كالتقسيم وهو ليس مذكورا ولان التذكير باعتبار الخبر هو الاكثر من الاكثر وظهور ما معنا من الداعي معين عن الايضاح **طباق الايجاب كما مر** اي كامثلة مرت بحذافيرها **وطباق السلب** قال المصنف وتبعه الشارح وهي ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي والمثال الاول للاول والثاني للثاني قلت تخرج من بيانه نحو لست بعالم وانا عالم ونحو احسبك انسانا ولست بانسان ونحو اضرب زيدا وما ضربت عمرا ولا تضرب زيدا وقد ضربت بكرا والاولى وهو ان يجمع بين النفوذ والانتفاء **نحو** قوله تعالى **ولكن اكثر الناس لا يعلمون** اي وعداه وصدق وعده لجهلهم وعدم تفكرهم **يعلمون ظاهرا من الحياة الدنيا** اي ظاهرا هي الحياة الدنيا **وهم عن الاخرة هم غافلون** **ونحو** قوله تعالى **لا تخشوا الناس واخشوني** نهى للحكام ان يخشوا غير الله في حكوماتهم ويراعوا حسبة ظالم او كبير قال المصنف قيل ومنه قوله لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون اي لا يعصون الله في الحال ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل

وفيه نظر

وفيه نظر لان العصيان يضاد فعل المامور به فكيف يكون الجمع بين نفيه وفعل المامور به تضادا هذا وفيه نظر من وجه اخر ايضا لان ما امرهم به اي جعل لا يعصون حالا ويقتضي ان يقال لم يعصوا ما امرهم ويفعلون ما يومرون فقوله لا يعصون يعني لم يعصوا عبر عن الماضي بالمستقبل قصدا الى استمرار عدم العصيان فيما مضى وفتا فوقتا كما في قوله تعالى لو يطيعكم وقد سبق وقال الطباق قد يكون ظاهرا كما ذكرنا وقد يكون خفيا نوع خفا كقوله تعالى مما خطاياهم اغرقوا فادخلوا نارا طابق بين اغرقوا وادخلوا نارا ومثله في الاسمين بالجمع بين ها تا وتلك والشارح لم يلتفت الى تقسيمه هذا بل ذكر ما يشعر بانه لا يقول بهذا التقسيم وان ما هو غير الظاهر داخل في الملحق بالطباق حيث قال ومن الملحق بالطباق قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا الان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق ونحن نقول ما هو غير الظاهر ما لم يكن بين الفعلين او الاسمين تضاد بل حصل التضاد بتصرف في احدهما او فيهما في الاستعمال فان اغرقوا وادخلوا فعلان لا تضاد بينهما وانما حصل التضاد بجعل مفعوله نارا وكذلك ها تا وتلك ليتا الا اشارة فليس هناك متضادان انما صار امتضادين لتصرف فيهما بما جعل المشار اليه بهما تارة بعيدا بعدا تاما وتارة بعيدا في الجملة لا بعدا تاما الا انه اورد في مقام التمثيل للطباق ما هو ملحق به تنظيرا لما هو بصدده وتنبيها على جريان هذه القسمة في الملحق بالطباق ايضا فتوهم انه وقع في هذا التقسيم لاشتباه الملحق بالطباق الغير الظاهر فجعل عرض الشارح غير هذا مساغ يتفطن له من لهمه الى التوجه بدقايق القصد فراغ فكن ذلك الرجل تجده **ومن الطباق** لم يقل ومنه ليلا يتبادر الوهم الى انه من متعلقات تقسيم الطباق الى طباق الايجاب **نحو قوله** اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد واراد بنحو قوله ما ضبطه ما سماه بعضهم تدبيجا بالدال المهملة وبالباء التحتانية الموحدة والجيم ومن صححه بالحاء المهملة لم يزد الا تسقيما تردده الرواية والدراية اذ ليس من معاني التدبيج ما يناسبه المعنى الاصطلاحي بخلاف التدبيج فانه التزيين بالدماج على ما في القاموس والتزيين على ما في الدستور قال الشارح ذخ الارض المطرون نباتها وبناسب المعنى الاصطلاحي الذي نقل المصنف تفسيره بان يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية وينبغي ان يقصد بالالوان معان متضادة اذ لو لم تتضاد لكان من القسم الثاني من الملحق بالطباق فالتدبيج بمقتضى ظاهر هذا التفسير اعم من الطباق والملحق به ففي جعله من الطباق نظر وقد يظهر وجه التخصيص التدبيج بما قصد بالالوان الكناية او التورية من دون ان يشمل المجاز وانما قال من الطباق دفعا للتوهم انه قسم له كما يتوهم تخصيصه باسم اودفعا للتوهم انه من القسم الثاني من الملحق به والتضاد باعتبار المعنى الحقيقي **تردي ثياب الموت حمرا فما اتى لها الليل الا وهي من سندس خضر** في هذا المثال تنبيه على ان المراد بالالوان في تعريف التدبيج ما فوق الواحد في الحواشي المنقولة عنه خضر مرفوع في البيت جر بعد جر لان قوافي

القصيدة على حركة الضم اذ من جملة ابياتها قوله

وقد كانت البيض القواضب في الوغا ... اباتر وهي الان من بعده بتر

على ما سيجيء في رد العجز على الصدر هذا ولا يخفى ان هذا لا يلايم قوله في شرح البيت ولربما خلل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر من ثياب الجنة فانه واضح في جعل الخضر صفة للسندس وهو الموافق للعرف لانه اذا ذكر اصل الثوب يجعل اللون صفة الاصل لا الثوب فالوجه ان يجعل خضر مرفوعا خبر مبتدا محذوف اي هو خضر ويجعل الجملة صفة سندس قال الشارح اي ارتدي الثياب الملطخة بالدم هذا فالمراد بثياب الموت ثياب مات فيها والاضافة لادنى ملابسه ويجوز ان يراد بثياب الموت دماء تلطخ بها بدنه وصارت كثياب لبسها والاضافة الى الموت لانه البسها الموت حيث لبسها بجيشه وفي جمع الثوب اشارة الى تعدد جراحاته حتى البسته كل جراحة ثوبا فالمعنى ارتدي الدما الليل ولم ينقضي يومه الا وهي من سندس خضر والسندس رقيق الديباج معرب بلا خلاف والقصد من الثياب الحمر الى القتل او نصب السيف ومن الثاني للحياة الابدية او لذاذة الجنة والمذة والغضب والقتل والحياة متضادا فالبيت من قبيل الكناية وقال الشارح لا يبقى الكناية فيه الا من لا يعرف معنى الكناية اقول الوقوع في نفي الكناية لا يتصور الا بان اللون ليس كناية بل ارتدا الثياب الحمر والسندس الخضر والجواب ان المراد للالوان دخلا في قصد الكناية لا ان انفسها كنايات ومثل المصنف لتوجيح التورية بقول الحريري • فمذ اغبر العيش الاخضر • وازور المحبوب الاصفر • اسود يومي الابيض • وابيض فوادي الاسود • حتى رثى لي العدو الازرق • فيا حبذا الموت الاحمر • قال الشارح فالمعنى الغريب للمحبوب الاصفر والانسان الذي له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد هنا فيلون تورية وذكر الالوان لقصد التورية لا يقتضي ان يكون في كل لون تورية كما توهمه البعض اقول المتبادر من ذكر الوان لقصد الكناية او التورية ان لا تخرج الالوان منها ولا مانع من الاجتماع فالاولى ان يقال قول الحريري مما اجتمع فيه كلاهما فاسوداد الاصفر كناية فاغبرار العيش الاخضر كناية عن تكدر العيش التام واسوداد اليوم الابيض عن سوء الحال للحسي وابيضاض الفواد بن جانبا الرامي كناية عن وهن البنية كما ان اسوداده كناية عن قوتها ثم نقول يحتمل ان يراد بالمحبوب الاصفر المحبوب الجميل لما ان بياض الاصفر كناية عن نساء الروم المشتهرة بالحسن فيما بينهم قال عليه السلام لاصحابه في الترغيب الى غزوة تبوك هل لكم في بياض الاصفر فازورار المحبوب الاصفراري عدوله عنه كناية عن النفور والعجز التام فالمثال للكناية وكانه لم يجد المصنف لصرف التورية مثالا وهذا المثال ايضا غير متيقن فكانه لهذا لم يذكر للتورية مثالا هنا • ويلحق به اي بالطباق شيآن احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي يقابلها والشدة وسبب العنف الذي يقابل الرحمة

ولا يخفى

ولا يخفى ان سبب المقابل للشيء مقابل له غير جامع معه كما ان سبب المقابل للشيء مقابل له فيدخل في تعريف الطباق فلا معنى لجعله ملحقا به خارجا عنه الا ان يجعل التقابل في تعريف الطباق فلا معنى لجعله ملحقا به خارجا عنه الا ان يجعل التقابل في تعريف الطباق على المقابل لذات الشيء وحينئذ يتجه انه ينبغي ان يقدم قوله ودخل فيه ما يختص باسم المقابلة على قوله ويلحق به ويمكن دفعه بان المراد بقوله ودخل فيه انه دخل في الطباق والملحق به بقرينة ان بعض الامثلة المذكورة مما ذكر فيه الملحق بالطباق ومنهم من تكلف وقال هاذان الشيآن داخلان في الطباق والملحق به بقرينة الا ان غيره من الطباق اعرف في التقابل فنبه على التفاوت بذكر لفظ الالحاق وبهذا التكلف يندفع الامران قال المصنف وعليه قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغا الفضل يستلزم الحركة المضادة للسكون والعدول عن لفظ الحركة الى لفظ ابتغا الفضل لان الحركة ضربان حركة لمصلحة وحركة لمفسدة والمراد الاولى لا الثانية هذا وفيه ان السكون ايضا ضربان فينبغي ان يعدل عنه ويمكن دفعه بان العدول عن الحركة الى ابتغا الفضل يعين السكون للمصلحة ويمكن ان يجعل نكتة العدول ما في ابتغا الفضل من التنبيه على ان كل ما ينتفع به من فضل الله لا مدخل لسعي العبد حقيقة قال الشارح ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق وقد مر ما يتعلق به فتذكر • بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان كذا ذكره الشارح وينبغي ان لا يخص ايهام التضاد بجمع ما يتضاد معناهما الحقيقيان بل نجعل منه جمع ما يتضاد معناهما المجازيان المشهوران واذا عبر عن المعنيين بهذين اللفظين ابرز المعنيان في صورة التضادين فالحسن راجع الى المعنى بهذا الاعتبار فلا يتوهمان هذا جمع لفظين معناهما متضاد فالحسن عائد الى اللفظ لا الى المعنى فلا يصح جعله من المحسنات المعنوية نحو قوله اي دعبل شاعر خزاعي رافضي لا يبعدي باسلم ترخيم سلمى والمراد بالسالمة من العيوب فيلون السلم بمعنى السلام المستعمل في المسلمة من رجل يعني نفسه عبر عنه برجل ليمكنه الوصف بالجملة ضحك المشيب هو كالشيب المشعور وبياضه قال الشارح اي ظهر ظهورا تاما فجعل الضحك كناية عن الظهور التام للشيب لجعل صاحبه مضحكة للناس اولان الضحك يستلزم ظهورا ما خفي من مستورات الشفتين براسه قبلي ذلك الرجل بتذكر الموت او التاسف على زمان الشباب فلا تقابل بين ظهور المشيب والبكا بل يكاد يلون بينهما تلازم لكن بين المعنى الحقيقي للضحك والبكا تقابل ويمكن ان يراد بضحك المشيب سرور تبينها للمشيب برجل سار من قوته وغلبته وبالبكا الحزن فحينئذ يكون من اصل الطباق ويسمى الثاني ايهام تضاد لان المعنيين المذكورين المعبر المتقابلين قد عبرا بلفظين يوهمان التضاد للتقابل بين معنييهما الحقيقيين او المجازيين مع الشهرة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي ما يختص باسم المقابلة وان جعله السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية حيث ذكروها في مقابلة الطباق وهي

ان يوتي بمعنيين متوافقين او اكثر ثم بما يقابل ذلك على الترتيب فيكون داخلا فيه
فانه يصدق عليه الجمع بين معنيين متقابلين لان المراد بالجمع بين معنيين متقابلين فصاعدا
كما اشرنا اليه ولما كان يتجه عليه ان جعله داخلا في الطباق دون مراعاة النظير محل لانه
كما يصدق عليه باعتبار جمع المتقابلين تعريف التضاد يصدق عليه باعتبار جمع المتوافقين
تعريف مراعاة النظير دفعه بقوله والمراد بالمواتي خلاف التقابل لا المناسب فانها
غير مشروطة بذلك بشواهد الامثلة وهذا وان ترجح لكلم بدخولها في الطباق لكن لا ينفي
كون بعض افرادها من مراعاة النظير لانه كما لم يشترط فيه التناسب لم يشترط عدمه وقد
يوجه كلام القوم بان الطباق الجمع بين الضدين بلا فصل بخلاف المقابلة فانه يشترط
فيه الفصل بين المتقابلين بغيرها ويرد تمثيلهم المطابقة بامثال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
وقد يوجه بان الطباق هو جمع المتقابلين فقط والمقابلة جمع المعاملات وفيه انه لو خص الطباق
بجمع المتقابلين فقط لخرج جمع المتقابلات من غير ذكر على ترتيب المتناسبات المجموعة اولا منها
وبقي مهملا مع انه من المحسنات البديعية المعنوية ثم قسم المقابلة الى اقسام مقابلة
الاثنين بالاثنين والثلاثة بالثلاثة والاربعة بالاربعة الى ذلك مما لا يجدي ولما كان هذا
التقسيم والتسمية من التطويل بلا طايل لم يلتفت اليه المصنف وبنبه على انها تقع على تلك
الانحاء بذكر الامثلة الثلاثة نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ونحو قوله
اي قول رجل كبي بابي دلامة على وزن تمامه ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا
وافبح الكفر والافلاس بالرجل دكر الرجل تغليب او حيث المراة معلوم بطريق الاولى بانه اذا لم
يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجولته كيف يدفعه نقصان المراة فلو نها مراة ونحو
فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى اي بالكلمة الحسنى اي كلمة التوحيد او الخصلة
الحسنى اي الايمان او بالملة الحسنى وهو الملة من عند الله او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة
فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى
قال الشارح ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الاتقا والاستغنا بينه بقوله المراد
باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق ويمكن ان يقال لما كان
ظاهر العبارة ادخال المقابلة في الطباق وكان المراد ادخاله في الطباق وما يلحق به
نبه على ان جميع الاتقا والاستغنا مما يلحق بالطباق فيعلم انه اراد بقوله دخل فيه له دخل
فيه الدخول في الطباق وما يلحق ثم نقول مقابلة الاستغنا عن الله بالتقوى ظاهر مستغن
عن جعله في قوة عدم التقوى فتامل او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم
يتق وزاد السكاكي قال الشارح اي في تعريف المقابلة قيد الخوف عرفه بان يجمع بين شيئين
متوافقين او اكثر وضديهما واذا اشترط اي اعتبر ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقا
امر شرطته اي فيما بين الضدين او الاضداد ضده اي ضد ذلك الامر كما تبين
الا يتبين فانه لما جعل التفسير مشتركا بين الاعطا والاتقا والتصديق جعل ضده

وهو التفسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها وهي البخل والاستغنا
والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت ابي دلامة من المقابلة كانه اشترط في الدين والدنيا
الاجتماع والاشتراط ولم يشترط الكفر والافلاس ضده بل الظاهر انه مبني على الاجتماع
اذ الافلاس مع الاسلام ليس فيه فضلا عن كونه غاية في القبح هكذا اشرح كلام المصنف
والمفتاح ووافقه شريف زمانه ونحن نقول اثبات مذهب جديد للسكاكي بلا سند
معتد به مما لا يستحسنه العقلا وقول السكاكي اذا شرطنا امر شرط ثم ضده
كما يحتمل ان يكون بيان ما لا بد منه للمقابلة يحتمل ان يكون بيان ما به يكمل ويزيد
حسنا بل سوق كلامه حيث قال بعد التعريف ثم اذا اشترط هنا امر شرط ثم ضده
يدل على المخالفة بين هذا الكلام والتعريف وذلك بان التعريف بيان ما لا بد منه
للمقابلة وهذا بيان ما له بد منه وله مدخل في كلامها كما لها ولكلام المصنف احتمال
انه زاد السكاكي حكما على القوم هو انه يكمل المقابلة بذلك لا انه زاد في تعريف المقابلة
قيدا نعم تصرف في كلام السكاكي بما اخل بها حيث غير قوله ثم اذا اشترط الى اخره بقوله
واذا اشترط الى اخره ومما وقع في هذا المقام من المصنف ان لكلام السكاكي في تعريف
المقابلة خللا على ما يشعر به كلام الايضاح حيث زاد على تعريف السكاكي للمقابلة وهي
ان يجمع بين معنيين متوافقين او اكثر وضدهما قوله او اضدادها واخذه الشارح
المحقق الشريف مذهبا في شرح كلام المفتاح وصرحا بانه لا بد في الكلام من حذف
معطوف اي واضدادها وليس بذاك لان معنى كلام السكاكي ان جمع بين معنيين
متوافقين او اكثر هذين المجموعين بان ياتي بضد المعنيين المتوافقين وهو ضداهما
وبضد الاكثر وهي اضداده واعلم انه لا وجه لجعل الجمع بين المتناسبين وضديهما
على الترتيب مقابله دون الجمع لا على الترتيب لان الجمع لا على الترتيب ايضا من المحسنات
ونشر لا على ترتيب اللف وكانه لذلك حذف السكاكي قيد الترتيب عن تعريفه ولا يذهب
عليك انه لا يجب ان يكون الشرط وضده خارجين عن الاضداد والمتوافقات كما توهمه
العبارة الاتي ان التيسير واحد من المتوافقات والتيسير واحد من الاضداد ومنه
اي من المعنوي مراعاة النظير وتسمية هذا الاسم والتوفيق اي جعل الشيء موافقا
والتلفيق اي ضم الشيء الى شيء بالخياطة بطريق نقل الاسم من افعال المتكلم به في مقام
التكلم به ولو جعلت هذه الثلاث مبنيات للمفعول كانت تسميه باسم صفات الاجزاء المناسب
والائتلاف ويسمى التناسب والتوفيق وهي جمع امر وما يناسبه شامل للطباق والمتكافئة
ومراعاة النظير فاخرج بقوله لا بالتضاد الطباق والمراد بالتضاد ما هو مصدر المتضادين
بالمعنى المفسر سابقا فيخرج الطباق راسا بقي المتكافئة لانه جمع امر وما يناسبه لمناسبة الجواز
في تغيير واحد فلا بد من قيد اخرجها وقد اهمله القوم ولا يبعد ان يقال من الجمع الجمع
في التركيب لا الجمع في المعنيين لا يقال الجمع في التركيب ايضا يصدق عليها لانا نقول

بين جمع المتشاكلين في التركيب جمع المتناسبين اذ المتناسبين حصل بالجمع وانما عدل عن عبارة المفتاح وهي الجمع بين المتشابهان لانه لا يصدق على جمع المتناسبين لا بالشبه كالقوس والسهم والوتر مثالها من التنزيل ماذكره بقوله **نحو الشمس والقمر بحسبان** قال الزجاج الشمس والقمر في موضع الابتدا وقوله بحسبان يدل على الجزاي بجريان بحسبان اي يدلان على عدد الشهور والسنين جميع الاوقات كذا ذكره الطيبي **ومثالها** من شعر البلغا ما اشار اليه بقوله **نحو قوله** اي قول البحتري في صفة الابل المهزولات **كالقسي العطفات** اب الاقواس المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه **بل الاسهم** جمع سهم **مبريه** اي منحوته **بل الاوتار** جمع وتر ومن لطايفه هذا التناسب انه جمع مفهومات تجمع بينها في الخارج وجعل الشارح المثال الاول لجمع المتناسبين والثاني جمع ثلاثة مناسبات وقال وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير راس اصلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق والمهلبي نسبة الي المهلب الشاعر بصيغة اسم المفعول من هلبهم فقلت هجاهم وشتمهم ابو المهالبة وذلك الوزير كان من المهالبة واسمعيل عليه السلام علم في صدق الوعد ذكر في تفسير الكواشي انه وعد رجلا ان يقيم مكانه حتى يعود اليه الرجل فذهب الرجل ونسي سنة وهو عليه السلام ثابت في هذا المكان سنة تذكر الرجل وعاد وعفو يوسف مستغن عن البيان وشعيب موفق بالعبارة والصلاه وخبر اسه عن خلق محمد عليه السلام ليتوكد لعلي خلق عظيم سئلت عايشة رضي الله عنها عن خلقه قال خلقه القران ومن امثلة ذكرها المصنف وفيه اكثر من اربعة قول ابن رشيق

∴ اصح واقوى ما سمعناه في الندى ∴ من الخبر الماثور منذ قديم ∴

∴ احاديث ترويها السيول عن الحيا ∴ عن البحر عن كف الامير لميم ∴

قال فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر الماثور والاحاديث والرواية ثم بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب والعنعنة اذ جعل الرواية لحاء عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصلها البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة هذا كلامه وما في البيت الثاني وغفل عنه ومن تبعه انه جمع السيول جمع كثرة لتقصير الرواية في كمال القوة بكثرة ويبلغ حد الشهرة بل التواتر فيفيد اليقين وفي هذا والعنعنة اثبات ما ادعاه من كون تلك الاحاديث اصح ولا يخفى ان صحة العنعنة وتكثير الراوي ودعوى الاصحية من الامور المناسبة فليست الطيفتين خارجتين عن التناسب ذكرنا لبيان لطايف البيت كما يتوهم **ومنها** اي مراعاة **النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداوه في المعنى** والتناسب قد يكون ظاهرا **نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير** اي العالم فان اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبرة تناسب ما يدرك شيا لان المدرك للشي يكون خبيرا به كما ذكره الشارح وفيه نظر لان الخبير هو المدرك للشي لا ما يناسبه

فالاولى

فالاولى ان يقال الخبير يناسب كونه مدركا للابصار لان الخبير هو المدرك فتحقق المناسبة باعتبار العموم والخصوص وقد يكون خفيا قال المصنف ومن خفي هذا الضرب قوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن اذا انعم النظر علم ان الموجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من قولهم عزة يعزه لعز يعز عليه ومنه المثل من عز بز اي من غلب سلب ثم يجب ان يوصف بالحكيم ليدل بتوهم ان الغفران خارج عن الحكمة لان الحكيم من يضع الشيء في محله فهو احتراس حسن اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته هذا كلامه وتبعه الشارح ونحن نقول والله تعالى اعلم الاظهر ان الحكيم ليس من الاطناب بل كما لا بد من الوصف بالعزة التحقيق لتمكنه من المغفرة المستحق العذاب لا بد من الوصف بالعزة التحقيق بالحكمة لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد حكمه عليه والمتفوق على الفاعل قد يكون متفوقا بالقدرة فيمنعه بالحكمة والعلم فلا يستفاد نفي التفوق عليه مطلقا بمجرد حصر العزة فيه بل لا بد في الاستفادة من حصر الحكمة ايضا **وبلحق بها** اي بمراعاة النظير وليس منها كما يوهمه تمثيل المفتاح لها بيت السقط

∴ وحرف كنون تحت راو لربما ∴ بدا لي يوم غيره السقط ∴

مع انه لا تناسب بين المعاني المرادة بهذه الالفاظ لان المراد بالحرف الناقة المنزولة بالنون الحوت او معناه الحقيقي فان كلها يصح ان يشبه بما في الغزال فما قال الشارح وليس المراد بها الحوت على ما وهم وهم ولذا فسره في شرح المفتاح بالحوت مع تاخره عن هذا الشرح وبراالزمن رايته ضربت ريته وبدال الدالي اي السايق برفق وبالرسم رسم الديار وبالنقطة تقاطر المطر على الرسوم لاعراب الحروف وتلك المعاني المرادة غير متناسبة والتناسب مما يتوهم من تعبيرها بالفاظ تناسب معانيها الاخر اما التناسب فيما يسوي الرسم فظاهر واما في الرسم فلان من معانيه رسم الخط وان خفي الي الان وقوله وحرف عطف على الرهط في البيت السابق اعني **تجل** عن الرهط اي اللباس **الاماي** اي لباس تلبسه الاما فالرهط جلدة تلبسها الاما الحيض مكان الازار **عاد** اي ناعمة لينه ميل عنقها من اللين وتهز اعطافها فاعل تجل **لها من عقيل في مالكها رهط** اي قبيلة وقوم فالمعنى تجل عن اللباس الذي تلك الناعمة التي لها من عقيل في مالكها قبايل وعن ركوب حرف في غاية الضمر تكون تحت من يضرب على ربيه لانه لا حراك له من الضعف يوم ذلك الراعي رسوم الديار التي غيره نزول المطر والاظهر كما نبه عليه المصنف ان ايراد البيت في المفتاح تنظيرا لا تمثيلا كما هو دابه وتنبيه على انه ملحق بمراعاة النظير اعم من المتشابهات حقيقة ومن المعبر بعبارات لها معان متشابهة فالمراد بقوله **نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان** اي ينقادان لحكم الله تعالى يجمع فيه بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان كما انه جمع بين الشمس والقمر

والنجم مع عدم التناسب بين النجم وبينها اذ المراد به نبات لا ساق له وانما جمع لابهام التناسب لتغييره بالنجم الذي يناسب معناه الاخر للشمس والقمر وبعد ابهام هذه المناسبة صح جمع الشجر ايضا لمناسبته للنجم المناسبة ما نوا لحا عليه الا راو اخبر به العلما ولك ان تقول النجم والشجر متناسبات للشمس والقمر لان المقصود جريان حكمه تعالى في العلويات والسفليات وخص الشمس والقمر لتحركهما ابدا بحكمه تعالى على نهج واحد من غير ظهور تغيير منهما لحكمة والنجم والشجر من السفليات لانهما ينبتان في كل سنة مرارا وبعد ما ان فاتر الحكم عليهما اظهر فكانه قال ينقاد لحكمه تعالى العلوي والسفلي فجمع الشجر والنجم مع الشمس والقمر من جمع المعاني المتناسبة قال المصنف اما ما يسميه بعضهم التغويف وهو ان يوتى في الكلام بمعان ملتيمة وجمل متسوية المقادير او متقاربة

∴ المقادير كقول من يصف سحابا ∴

∴ تسربل وشيا من خزون طرزت ∴ مطارفها طرزا من البرق كالتبر ∴

∴ فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ∴ ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر ∴

وكبيت دريد للجن • احل وامرر وضر وانفع ولن واخشن • وروا برو انتدب للمعالي فبعضه من مراعاة النظير وبعضه من المطابقة هذا كلامه اقول اولا في توضيح كلامه التغويف ماخوذ من ثوب يغوف على صيغة المفعول اي رقيق او مخطط خطوط بيض على الطول والتسربل لبس السربال اي القميص والوشي اللباس المنقوش والخز ورجع خز وتطرزت اي اخذت الطراز والمطارف جمع طرف وهو الرداء من خز اموقع له اعلام والطرز جمع طراز وهو وهو علم الثوب ومعنى البيت يلبس السحاب منقوشا منقوشا من خرز عليها ارديه مطرزة هي بالبرق كالتبر والباقي ظاهر الا ان فيه ان تفرع ومع بلا عين وضحك بلا مشفر على سابقه لا يظهر ودريد الجن عبد السلام الشاعر ومعنى بيته احل كن حلوا للاولياء وامرر كن مرا على الاعدا وضر المخالف وانفع الموافق ولن كن لينا للملايم خشنا للعنيف وارش اي اصلح حال من يختل حاله وابراي اخت واقطع المفسدين من بري القلم نحته وانتدب للمعالي اي اجب بقال ندبه الامر فانتدب اي دعاه له فاجاب قال الشارح فالاول داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتناسبة المقابلة وفيه نظر لان الدمع والضحك ليسا من الامور المتناسبة بل المتضادة واقول ثانيا في فقد كلامه ان جعل العبارات متناسبة المقدار بالاستوا او التقارب ليكون كما عينها في التناسب ليس طباقا ولا تناسبا ومنه اي من المعنوي الارصاد وهو في اللغة الاعداد فالمتكلم اعد قبل الاخر ما يدل عليه وقال الشارح هو نصب الرقيب ولو ساعدته اللغة فوجه المناسبة انه جعل المتكلم المخاطب رقيبا ينتظر العجز ويسميه بعضهم التسهيم وكانه اخذ هذا الاسم من السهم بمعنى النصيب اي اعطا الكلام نصيبا من الحسن او من السهم بمعنى البيت الذي اشتهر وجاز من بلد الى بلد فسمي التسهيم لانه جعل هذا الشاعر يهتدي العمل بيت سهما او من السهم بمعنى جزء من باب بيتي لصيد الاسد فاذا دخله الاسد وقع سد الباب فجعل في البيت منفوذا لا جامع الترسين

وهو

وهو ان يجعل قبل العجز اي الامر وفيه خمس لغات العجز مثلثة وكعضد وكتف ويؤنث فينبغي تانيث الضمير في قوله مما يدل عليه من القفرة هي بالفتح والكسر في اللغة لما انت ضد من غاظ الصلب من الكاهل الى العجب ثم اشتهر في حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر وفي عرف الفن ما هو في النثر بمنزلة البيت في الشعر مثلا قولهم ربيع الاسماع بجواهر لفظه فقرة ويقع الاسماع بجوابر واجر وعظه فقرة اخرى الا ان البيت يكون هنا وحدة والفقرة هي لا تكون فقرة بدون الاخرى او من البيت ما يدل عليه اي العجز وهو اخر كلمة من البيت او من الفقرة وما يدل عليه قد يكون بحيث يدل مطلقا اما في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون فان الاستدراك من قوله وما كان الله ليظلمهم يدل على العجز واما في البيت نحو قول الله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع فان قوله وجاوزه يدل على ان الاخر ما تستطيع وقد يكون بحيث لا يدل عليه لم يعرف الروي وهو الحرف الذي ينبني عليه اواخر الابيات ويجب تكراره في كل منها وينسب اليه القصيدة فيقال قصيدة لامية او نونية بدرية يتوهم خلافه اما في النثر فكقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون وما في الشرح من رواية فيما هم فيه يختلفون سهو فانه لو لم يعرف بنا الفواصل على النون لربما توهم ان العجز ههنا

∴ فيما فيه اختلفوا او فيما اختلفوا واما في الشعر فكقوله ∴

∴ أحلت دمي من غير جرم وحرمت ∴ بلا سبب يوم اللقا كلامي ∴

∴ فليس الذي حللته بمحلل ∴ وليس الذي حرمته بحرام ∴

فانه لو لم يعرف الروي لربما توهم ان العجز لحرم فقد دلالة ما يدل على العجز في الارصاد لا يتحقق كليا الا اذا عرف الروي فلذا قيد التعريف به لك ايستفاد من الشرح وههنا بحث من وجوه احدها انه لا دلالة في قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون لو لا معرفة الروي لجواز ان يكون اخر الكلام ولكن كانوا انفسهم يظلمون ابدا الى غير ذلك وكذا البيت لجواز ان يكون اجزا البيت الى ان تستطيعا هم وثانيها انه دلالة في قوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة الاية على العجز مع معرفة الروي ايضا لجواز ان يكون يختلفون ويكون مختلفون بل هو اولى لانه اقرب طباقا مع الماضي السابق الا ان يقال المراد بالدلالة على العجز الدلالة على صيغته وصيغة مختلفون ومختلفون واحدة وفيه تكلف وثالثها وهو ان معرفة الروي لا تجري على فقرة لانه لا روي فيها ولذا انتقل في لزوم ما لا يلزم وهو ان يجي قبل حرف الروي وما في معناه من المفاصلة التي اخره الا ان يتكلف ويقال اراد بالروي ما يعم ما في معناه ورابعها انه مع معرفة الروي ايضا لا يعرف ان العجز في قوله وليس حرمته لان الروي في محرم وحرام واحد فيجب ان يقول اذ المر يعرف القافية ومنه اي من المعنوي المشاكلة

وهي في اللغة الموافقة والمناسبة ظاهرة وهو في الاصطلاح ذكر الشيء بلفظ غيره وقد
يشمل كل مجاز وكناية فقيده بقوله لوقوعه في صبغته واللام للوقت اي وقت وقوعه
في صبغته واما ذكر الشيء بلفظ غيره لا في هذا الوقت فلا يسمى مشاكلة وليس اللام
للتعليل لان اطلاق لفظ الغير على الشيء معلل بالعلاقة والوقوع في صبغة الغير ليس
من العلاقات المصححة والعلاقة قد تكون خفية فلم تظهر في بعض الامثلة لخفائها
على المحول فاشكل عليهم وجه اطلاق الطبخ على الخياطة مثلا فقارة قالوا بان القول
بالمشاكلة انما قسما اخر سوى المجاز والكناية وتارة قالوا بانه اثبت كون الوقوع في صبغة
الغير علاقة المجاز ونحن نبين لك علاقات امثلة الشارح على وجه تتخلص من هذه
الاشكالة الورطة وتتملى في تخريج العلاقة بحيث لا يلتبس عليك ولا يشكل مشاكلة
تحقيقا اي وقوعا محققا او تقديرا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح اي علينا
شيا اي سئل عن غير تفكر وتامل يقال اقترحت عليه شيا اي سالته بلا تفكر وهذا انما
يكون بين الاصدقاء واما ما قال الشارح انه من اقترحت عليه شيا اذا سالته اياه من
غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم عن خلط العبارتين فان الاقتراح بمعنى
بمعنى السوال من غير روية على ما في الصحاح وبمعنى التحكم ايضا على ما في القاموس
على ان اجادة الطبخ لا ينبغي ان تتوقف على التكليف والتحكم بل ينبغي ان يتحقق بمجرد الاتا
وقد يجي بمعنى الابتداع ويحتمله البيت اي ابتدع سؤالا وسل ما لا يعتاد سؤال مثله
نجد لك طبخه ولا يخفى انه ابلغ في الانقياد لامره من الانقياد لما يعتاد سؤال مثله والشارح
المحقق ذهل عنه فقال ليس من اقتراح الشيء ابتدعه فانه غير مناسب على ما لا يخفى وقوله
نجد مجزوم جواب الامر من الاجادة بمعنى التحسين وهو مقتضى الرواية والدراية وان كان
لنجد من وجد وصحة صحة قلت اطبخوا لي جبة وقميصا عبر عن الخياطة بالطبخ تشبيها
له في كونه مما ينبغي ان يكون مرغوبا لهم لانهم قالوا لو اجد لك طبخه علم انهم رغبوا في الطبخ له
فرغبتهم في الخياطة ومن هذا اشير ايضا تاثير المشاكلة في المعنى واضمحل ما يتوسوس بعض
صدور الفضلاء من انه لا يتجاوز تحسين المشاكلة في المعنى الالفاظ فحقه ان يعد في المحسنات
اللفظية ولا يخفى ان هذا التعبير يلايم كل البلاغة كون الاقتراح بمعنى الابتداع فانه سؤال
مبتدع لم يسمع قط من طبخ الجبة والقميص واشار بقوله ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك
اي في ذاتك الى تفاوت بين الشاهدين فالاول وقع في الصحبة باعتبار وقوعهما في كلام صادر
من شخص واحد يقال لا جوز اطلاق النفس على الله تعالى وان اريد به الذات بدون المشاكلة
ولعل ذلك لكون اطلاق الالفاظ عليه توقيفيا ولم يوجد اطلاق النفس على ذاته
فبعلاقة انه كما يقوم امور الشخص بنفسه يقوم امور تعالى بذاته فنفسه نفس ذاته كما
ان سمعه وبصره كذلك والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبته تقديرا نحو قوله تعالى
قولوا امنا بالله الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون فانه

لم يقع

لم يقع المعنى المراد اعني التطهير في صحبة الصبغ تحقيقا اذ ليس في الكلام صبغ وهو مصدر
مؤكد لامنا بالله اي من قبيل له علي الف درهم اعترافا فان يجب حذف عامله لذلك والحذف
عامله لذلك والحذف عامله جهة اخرى وهو ان المصدر اضيف الى فاعل الفعل لا لبيان النوع
وكان الاصل صبغ الله صبغة فلما حذف الفعل تحول فاعله الى مصدره فاضيف اليه وكلما كان كذلك
يجب حذف عامله صرح به الرضي واشار الى وجه كونه من قبيل اعترافا بقوله والاصل فيه اي ما
ينبني عليه الامر في وقوعه في صحبته تقديرا وهذا اولى من شرح الشارح حيث قال ثم اشار الى
بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبته تقديرا والاصل فيه ذكر التطهير بلفظه الصبغ
فتامل ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر ليمونه معمودية ويقولون انه
اي الصبغ هذا الماء الاصفر والغمس في هذا الماء تطهير لهم قال القاموس وجعلونه للمتولة
الختان قال الله تعالى للمسلمين قولوا امنا بالله صبغة الله اي عمدنا الله في الايمان الذي كالماء
الطهور صبغة من صبغ بئر اذا كثر ماءها فيها وتلون الله من صبغه لمنعه ونصره وضربه لونه الصبغ
باحد المعنيين هذا اذا كان الخطاب للمومنين اوقولوا امنا بالله صبغة الله باحد المعنيين لا الصبغتا
باحدهما اذا كان الخطاب للنصارى وما يتجه منه ما وقع للشارح المحقق في شرحيه للتلخيص وشرحه
للمفتاح انه اذا كان الخطاب للكفار فالمعنى انه امر الله المسلمين ان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا
الله بالايمان صبغة لا نصبغنا ولا يخفى ان الخطاب ليقولوا للنصارى لا ينفيد الامر النصارى لهذا
القول لا امر المسلمين بان يقولوا لهم قولوا وفسر عن الايمان بالله بصبغة الله بالمشاكلة لعلاقة
انه كما تطهيرا لا بالصبغ في اعتقادهم لا تطهير الا بالايمان في الواقع قال المصنف هذا كما يقال
لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان يريد رجلا يستطيع الى الكرام ويحسن اليهم
ونحن نقول اغرس كما يغرس فلان تحتمل ان يكون لما ورد في الحديث ارض الجنة بيضا
وانما غرسها العمل الصالح ومنه المزاوجة وهي في اللغة الازدواج وفي الاصطلاح
ان يزاوج اختلف في تصحيح نسخ المفتاح في بعضها صيغة الخطاب وفي بعضها صيغة
الغايب المجهول فالتركيب من قبيل جبل بين العير والنزوان وبيانه في العلم الذي ملكته
بين معنيين في الشرط والجزا وهذا التركيب مبهم لا يحصل منه معنى موجه مانع للمزاوجة
من غير تكلف قال ما استفدته من كلام السلف ان يوقع الازدواج بين
معنيين واقعين في الشرط والجزا في ان يرتب عليهما معنى واحد ولا يخفى ان هذا لا يتفا
من العبارة على ان المتبادر الواحد من كل واحد مع ان الواجب ان يحمل على ترتيب معنى
واحد بحسب الجنس فان لجاج الفجر ولجاج البوي ليسا متحدين الا في جنس اللجاج فلا بد
من الاستعانة بالامثلة في فهم المقصود ومنهم من قال ان يزاوج بين معنيين في الشرط
والجزا بان يقارن احدهما بالشرط ثم يقارن الاخر بهذا المعنى في الجزا بواسطة ان المقارن
للجزا المقارن للشرط مقارن لما قارن الشرط ومنهم من قال ان يقارن بين معنيين في الشرط
وبين معنيين بان يقارن بمعنى هو الشرط معنى ومعنى هو الجزا معنى ومعنى هو الجزا معنى

قال الشارح المحقق في شرح المفتاح الثاني من الاول وقال في الشرح والمختصر وهو فاسد اذ لا قابل بالمزاوجة في قولنا ان جاز بيد فسلم على اجلسته فانعم عليه هذا وفي كوت الثاني اردي من الاول بحث اذ ما اورده في المختصر مشترك بينهما والعبارة اوفق بالثاني بل اوفق من توجيه ما استعاره ده من السلف ويمكن دفع النقض بتقييده المعنيين اللذين وقع الازدواج بينهما وبين الشرط والجزا بكونهما متحدين في الجنس كما يقيد الازدواج على توجيه الشارح بكونه في ترتيب معنى مخصوص عليهما بقرينة الامثلة هذا وينبغي ان لا تخص المزاوجة بالمزاوجة بين الشرط والجزا وتجعل منه نحو التي بها في المناهي عن جبها فلج بي الموي اصاحت الي الواشي فلج بها الهجر فانه يشارك المركب من الشرط والجزا المزدوجين في هذا التحسين البديعي فاما ان يوول الشرط والجزا بما يشمل هذا التركيب فتفطن او تجعل هذا ملحقا بالمزاوجة **كقوله** اي قول البحتري **اوما نهي الناهي** ومعنى عن هواها **فلج** اي لزم **في الموي اصاحت الي الواشي** اي استمعت الي النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افتري علي وكان افترا انه قبل قبل الناهي اذ حسنيه بحسن اتصال الاصاحة بنهي الناهي **فلج بها الهجر** ومثله قوله ايضا **اذا اخربت** اي تحاربت الفرسان المذكورة في البيت السابق **يوما فقاضت** اي سالت **دما وها** اي دما المقتولين منها **تذكرت** البقية من الفرسان **فقاضت دموعها** ومن قال دما الفرسان بعني دما سفوكها فقد تكلف بلا حاجة **ومنه** المسمى باسمي **العكس والتبديل وهو ان يتقدم جزء من الكلام** على جزء **يوخر عن ذلك الجزء** او ما يفيد معناه فيشمل هن لباس لكم وانتم لباس لهن وقد مثل به المصنف ويشمل نحو عادات السادات تسود العادات وسيادة العادات بجعل السادة مصدرا بمعنى السيادة نحو عادات السادات سيدة العادات وسيادات العادات واعترض على ظاهر عبارة التعريف بانه يصدق على رد العجز على الصدر في النظر والنثر قال الشارح العبارة الصحيحة ما ذكره بعضهم حيث قال البعض هو ان يقدم في الكلام ما اخر ويوخر ما قدم لكن الذي يشكل ويصعب دفعه انما الفرق بين رد العجز على الصدر والعكس حتى صار الاول من المحسنات اللفظية والثاني من المحسنات المعنوية ويمكن ان يقال فيما نحن فيه ان الحسن باعتبار انه يجعل المعنى الواحد مرة مستحقا لتقديم لفظه وتارة مستحقا لتاخيره بخلاف رد العجز على الصدر فان الحسن فيه باعتبار جعل لفظه صدرا وعجزا من غير تصرف في معناه في هذا التقديم والتاخير هذا اثر ظاهر التعريف يصدق على القلب نحو مودته تدوم لكل هول وهو كل مودته تدوم فانه قدم فيه اجزاء حروف شر على الاان يقال المتبادر من الجزء الكلمات دون الحروف **ويتبع** اي التقديم والتاخير اي العكس **على وجوده ان يقع احد طرفي جملة او ما اضيف اليه** اي الي ذلك الطرف **نحو عادات السادات سادات العادات** وكلام الملوك ملوك الكلام فان العكس قد وقع بين احد طرفي الكلام وهو العادات في سادات العادات

وما

وما اضيف الي العادات عن السادات وفسر الشارح ما اضيف اليه بما اضيف الطرف اليه فانه وقع العكس بين العادات وما اضيف العادات اليه وهو السادات وما ذكرنا اقرب بالعبارة وتخرج من بيانه نحو من عادات السادات سادات العادات فانه لم يقع العكس بين احد طرفي الكلام سواء كان ممعني طرفي النسبة او جانبي الكلام دون بيانها **ومنها ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي** اقول ومنها ان يقع بين متعلقي فعل وشبهه في جملة واحدة **يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي** **ومنها ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين** اي جانبيهما سواء كان طرفا النسبة او لا **نحو لاهن حل لهم** في طرفي النسبة وهم فيه الطرف وكذا **ولا هم يحلون لهن** لفظهم فيه طرف النسبة ولفظهن فيه الطرف ومن جملة هذا القسم ان يقع اللفظان نفس طرفي النسبة في الجملتين كما انشد الشارح لنفسه ● طويت باحراز الفنون ونيلها ● رداشبابي والجنون فنون ● فبين تعاطيني الفنون وحملها ● تبين لي انا الفنون جنون

ففي جعل الشارح ذلك مما وقع العكس بين طرفي جملة مقابلا لما ذكره المصنف مما وقع بين لفظين في طرفي جملتين بحيث لا يجفى **ومنه الرجوع** تعلما بشعريه تعريفه من انه الرجوع على الكلام السابق بالنقض او لانه رجوع عن الحكم السابق **وهو العود على الكلام السابق بالنقض لنكتة** وانما قال لنكتة لان لنقض الكلام السابق لو لم يكن لنكتة لكان مفسدا للكلام فلا يكون محسنا **فان قلت** اذا كان النقض لنكتة لكان من دواخل البلاغة فلا يكون تابعها **قلت** كما ان التحسين قسمان كذلك النكتة **كقوله** اي بعض شعراء **قف بالديار التي لم يعفها** اي لم يمحها **القدم** اي تقادم العهد **بل** اي بل محاها القدم **وغيرها الارواح** جمع ريح كالروح والارياح في الصحاح وقد يجمع على ارواح لان اصله الواو وقلب في الرياح بالكسر ما قبلها وزال الكسر في ارواح هذا وكان من بقي اليه قصد رفع الالتباس بالارواح جمع روح وقوله وغيرها الارواح يعطف على الحذو ونعديل كما اشرنا اليه فلا داعي الي جعل الواو فيه زائدة او حالية في قوة بلى غيرها كما في الصحاح **والديم** جمع ديمة بالكسر وهو مطر يدوم بلا رعد وبرق او يدوم خمسة او سنة او سبعة او يوما وليلة او اقله ثلث النهار او الليل او اكثره ما بلغ ولا كلام السابق على تقادم العهد لم يخ الديار ونكرها قلنا بدالة اذ لو قال لم يعفها بالقدم محاها القدم كان كلاما واهيا موهما لان قائلا يقوله ما لا يشعر به فلما قال بلى علم انه نقض الكلام السابق فجاء الاخبار بمحوها القدم وتغيرها الارواح والديم مقبولا لطيفا ولذا قوله فاق لهذا الدهر بل لاهله فان نقض السابق بقوله لا يحسن الاضراب والنكتة في ذكر التنبيه على ان ما بعده اضراب لا ترق والنكتة في الاخبار اولا بما هو غير واقع اظهار حدوث الكابة والحزن والدهش والحيرة بالوقوف الديار على ما نقله المصنف واظهار انه يمكن رسوم الديار في بصره ويمكن خيالها في نفسه بحيث لم يقف اولا انه محا القدم واثارها على ما نقول وهذه النكتة مما هي من دواخل البلاغة كما لا يخفى والشارح المحقق ظن ان ما ذكره المصنف بيان نكتة النقض

فدع ما يريبك الي ما لا يريبك ومنه التوريه وهو في اللغه الاخفاء والايهام مصدر اوهم اذا ادخال شئ في الوهم وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد لقرينه خفيه وانما ترك المصنف ذكر القرينة لوضوح ان الكلام البليغ لا يستعمل في المعني البعيد الا القرينة وانه لا يتحقق بعد بعد المعني المراد مع وضوح القرينة ولا خفاء ايضا في انه لا يلزم من ان يكون للفظ معنيان بل يجب ان يكون له معان متعددة وكلما يكون الظاهر اكثر تكون التوريه اوفر والكلام ابدع فالمختصر الواضح ان يقال هو ان يطلق اللفظ علي غير ما وضع له بقرينة خفيه مما لا يتعلق بايراد المعني الواحد بطرق مختلفه في وضوح الدلاله فورد داخلا في اصل البلاغة فكيف عد من البليغ ويمكن ان يقال رعاية ما ينبغي من وضوح الدلاله من البيان حتي لو بلغ الخفا بحيث لا يفهمه المخاطب لم يكن بليغا او لا يفيد توريته حسنا لفوات اصل البلاغة وكون رعاية الوضوح علي وجه يكون ظهور المعني المراد محتاجا الي تامل وتجاوز عن بادي الراي من المحسنات البديعة واعلم ان التوريه لا يجب ان يكون بالنسبة الي المخاطب حتي لو نسب قرينة واضحة عند المخاطب خفيفة علي السامعين حتي لا يتمشي له الا بعد مزيد تامل كان في الكلام توريه وهي ضربان مجردة وهي التي لا تجامع شيأ مما يلايم المعني القريب القسمة العقليه تقتضي ضروبا ثلاثة ثالثها ما تجامع شيأ مما يلايم المعني البعيد لكنه لم يلتفت اليه لانه لا يناسب في التوريه بل لا توريه الا فيما شئ مما يلايم المعني البعيد واقله القرينة نحو قوله تعالي الرحمن علي العرش استوي فان معناه الظاهر الاستقرار وليس هناك ما يلايمه وفيه بحث لان العرش يلايم الاستقرار وبعد للاستقرار لا للاستيلاء وانما يلايم الاستيلاء الملك والمراد البعيد وهو الاستيلاء علي العرش باجراء الاحكام وانزال الاسباب منه حيث نزل حسب ما تقتضيه الحكمة ومرشحة تزكي تقريبها ببيان مقابلها والمرشحة قد سبق بمعني اخر في علم البيان وقد اجتمعا في قول النابغة اسد اله لبد اظفار لم تقلم نحو قوله تعالي والسما بنيناها بايد فان المراد بايد معناه البعيد كمال القدرة ولافادة الكمال جمع اليد وقد قرن به ما يلايم المعني القريب وهو الباء ان يطلب القدرة لكن طلبه لليد اكثر فلا يرد ان ذكر البناء يرشح التوريه في ايد لانه كما لا يلايم المعني البعيد منها وقد يجتمع في الكلام توريتان كل منهما مرشحة للاخر كقول القاضي ابي الفضل عياض علي ما في الايضاح وابن عباس علي ما في المشرح يصف ربيعا باردا

كان كانون اهدي من ملابسه ... لشهر تموز انواعا من الحلل

او الغزالة من طول المدي خرقت ... فما تفرق بين الجدي والحمل

خرقت اي فسد عقلها من باب نصر وفرح وكرم فان في الغزالة توريه حيث اريد بها الشمس لا الوشا وقد رشح بذكر الجدي والحمل فانه يلايم المعني الحقيقي اللغوي وفي الجدي والحمل توريه حيث اريد بهما المعني البعيد وهو البرجان دون ما هو حقيقة اللغه

وذكر

وذكر الغزالة ترشيح لها ومثله بيت السقط اذا صدق الجدا فتري العم للغتي مكارما وان كذب الخال الجد البخت والعم لجاعة من الناس والخال المخيلة والمظنة فما يلقيه ايهام بيان الشارح ان توضيح توريه بتوريه في بيت السقط دون شعر الغاضري مما لا يلتفت اليه فان قلت كانون من شهور الشتا فكيف يوجب اهداؤه بعد ملابسه لشهور تموز بروده الربيع قلت وجهه لما نزلت الحمل وما يجب ان ينزل فيه الجدي ظهر في الحمل اثار الجدي لان الوقت للبروده وجعل البيتين من التوريه علي تفسير اهل الظاهر من المفسرين واهل التحقيق منهم من جعل الرحمن علي العرش استوي منزها عن الكناية وقوله والسما بنيناها بايد مثلا وتفصيله في الكشاف موافقا لدلالة الاعجاز فرا انتقل في مفرداته عن معناها مثلا الي معني اخر فضلا عن النقل الي بعيد لكن لا ضنة في الامثله قال المصنف اعلم ان التوهم ضربان ضرب يصير مستهجنا حتي يصير منتحلها اعتقادا او ضربا لا يبلغ ذلك المبلغ ولكنه شئ يجري في الخاطر ولا يلتفت اليه لانك تعرف حاله ولا بد من اعتبار هذا الاصل في كل شئ بني علي التوهم يعني لا ينبغي الايهام بحيث يصير اعتقادا لانه اخلال وانما ينبغي رعاية القسم الثاني والمحافظة عليه ونحن نقول هذا في التوريه علي المخاطب مسلم واما في التوريه علي السامع فلا تامل ومنه الاستخدام صححه المحقق شريف زمانه ثلاثة اوجه بالمجمتين ومهملة ومعجمة سمي به لانه يستدعي قطع الضمير عما هو حقه اما اذا كان المراد بالضمير خلاف المراد بالاسم الظاهر فظاهر واما اذا كان المراد بالضمير الثاني خلاف ما اريد به الاول علي ما هو حقه فظاهر ايضا واما اذا كان المراد بالضمير الاول خلاف ما اريد بالظاهر وبالثاني ما اريد بالظاهر فلان حق الضمير الثاني ان يوافق الاول وان خالف حقه وبالهملتين من استخدمه بمعني استوهبه خادما كان المعني المراد من الظاهر يطلب خادما تابعا فيجعل المتكلم المعني الاخر تابعا له في الارادة في مقام ارجاع الضمير به وهو ان يريد بلفظ له معنيان حقيقتان او مجازان او مختلفان او اكثر احدهما او احدها او بعضه الاخر او بضميره الاخر او يراد باحد ضميريه احدهما او باحد ضميره احدهما ثم بالاخر الاخر بالاخر الاخر وهذا القسم يستلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استخدام باعتبار الضميرين الا ويتحقق باعتبار ضمير والاسم الظاهر ولا يخفي ان الاستخدام غير داخل في التوريه اصلا الا ان يشترط في الاستخدام القرينة الواضحة وان اكتفي بمطلق القرينة يكون بينهما عموم من وجه والثاني اظهر فلا ولكنوله اذا انزل السما بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسما المطر وبضميره النبت والظاهر ان الشاعر وصف قومه بالجواة والغلبة علي ما عداهم من الاقوام حتي يرعون كلاهم وما هم من غير رضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهار القدرة الله تعالي وانعامه في حق عباده وان كانوا شاكرين له تعالي يعني يقول الله تعالي اذا انزل السما بارض قوم نزنته ونجعله صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين والباني كقوله

اي البختري فسقى العضاه دعا بان يسقي اسه منزلا فيه العضا والسآلة اي ساكني مكان العضا
وان هم شبوه أي اوقدوا نار ابفضا بن جواخ اي ضلوع تحت المزايب وضلوع جمع
كعنب يريد بنار الغضا نار المري فالضمير الاول للغضا بمعنى محله والثاني لحقيقته واعلم
انه قد يراد باللفظ نفسه وباحد الضميرين نفس اللفظ معناه واما عند
من لا يجعل وهو التحقيق فاما ان يجعل د اخلا في التعريف بضرب من التكلف بان يراد
بالمعنى اعم من المعنى ما في حكمه او لا ويجعل ملحقا بالاستخدام ومنه اللف والنشر وهو
ذكر متعدد على التفصيل متعلق بالذكر بتضمين معنى الاشتمال ولا يبعد ان يقال على هذا
البيان الوتيرة ويتعلق بكل فعل ويتعدي به كل فعل ويطلبه للكشف عن وتيرته
وعلامته صحة ادخاله على الجهة او الطريقة ولذا قال في الايضاح على جهة التفصيل
او الاجمال فاحفظه عنا ان كان قابلا للاحتمال فقوله على التفصيل والاجمال للتقسيم
وليكون في التعريف توطية لبيان الاقسام ويكون البيان على ابتدا انتظام وقوله ثم ذكر
ما لكل كلمة ثم احترز عن تقديم التفصيل على الاجمال فيما اذا كان اللف مجملا لانه ليس منه
ولهذا قدم اللف في تسميته ثم ذكر ما لكل واحد من المتعدد من غير تعيين احترز به
عن التقسيم والمراد سلب التعيين مطلقا بان لا يقصد المتكلم الى معين وان كان قاصرا
في التعيين غير واف بما قصده وبهذا يفرق بين التقسيم المخل واللف والنشر فتنبه
لهذا تتمة بيان في بحث التقسيم واحترز بقوله ثقة بان السامع يرده اليه ما لو ترك
تعيين ما لكل مع عدم الوثوق لانه ان كان التزك مع قصد الاضافة كان الكلام خارجا
عن البلاغة فلا يكون ما عمل فيه محسنا وان لم يكن مع قصده لم يكن لفا ونشرا ولا يكون
هنا كمن يحسن بديعي بقي امران احدهما ان يذكر متعدد ويضاف الى المتعدد ما له ويضاف الى
الباقي انه ليس له شيء لعدم التعرض لما له فيقال جاءني وعدوي ومن لا اعرفه فاكرمت
وشتمت فافيد ان المحب مكرم والعدو مشتوم والثالث غير ملتفت اليه بشيء ولا يصدق
عليه التعريف لانه لم يذكر فيه ما لكل الا ان يقال المراد بذكر ما لكل افادته التي تكون غالبا
بالذكر وثانيهما ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يوتى بمجمل مشتمل على متعدد يرد السامع
من الفصل ما لكل مما ذكر في المجمل اليه فيقال اعطاني زيد وعمرو وبكر سبعة دنانير فيما
اذا تقرر ان انعام زيد اربعة وعمرو اثنان وبكر واحد لا يزيد عليه ابدا فرد زيدا الى
اربعة وعمرا الى اثنين وبكرا الى واحد ولا يخفى انه لا يقصر عما اذا قرم الاجمال للام الا ان
يقال تاخير المجمل لم يعهد في كلامهم والوارد في هذا التركيب اعطاني سبعة دنانير زيد
وعمرو وبكر فبنا التعريف على الواقع فان وجد على هذا النظم فليجعل لحمتها باللف والنشر
فالحق حسن التامل واجعل التمثيل بكن لك افضل التجمل فالاول وهو ان يكون المتعدد على
سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على ترتيب اللف بان يكون المذكور في النشر اولا للمذكور
في اللف اولا وهكذا اوليس اللف والنشر المرتب نحو ومن رحمته جعل لكم اي خلق لكم

الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر
فايدة خلق الليل وهو السكون فيه وفايدة خلق النهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على
الترتيب من غير تعيين لان السامع بنفسه يعرف ان السكون فايدة خلق الليل وابتغاء
شيء من الفضل فايدة النهار ولا يلزم من جعل ضمير فيه الى الليل تعيين السكون في الليل
من فوايد وجود النهار وابتغاء الفضل في النهار من فوايد وجود الليل واللف والنشر هنا
باعتبار رد فايدة الخلق الى الخلق لا باعتبار رد المظروف الى الظرف اذ هو بهذا
الاعتبار تقسيم فهي هذه الاية تقسيم ولف ونشر فاحفظه فانه مما انعم الله به علينا
ولم يهتد لوجهه الشارح المحقق حيث زعم في شرحه للمفتاح وستعرف ان القصد الى
التعيين وان لم يكن المعين كافيا وافيا كما في التقسيم والشارح معترف به هذا ولا يلزم
من كون خلق الليل للسكون ان يجب فيه السكون شرعا ولا يجوز مخالفة ما اراد الله لانه بيان
معظم فايدته واغلب ما يتعلق به وهكذا ولتبتغوا من فضله واما على ترتيبه وذلك فبان
بان يكون على عكس ترتيبه وان يكون مخالفا للترتيبه قال الشارح والسبب الاول معكوس الترتيب
والثاني في مختلط الترتيب وسماه في شرح المفتاح المشوش والاول المعكوس وقيد بعض
من على تقييده وثوش المشوش بكسر الواو وفي الصحاح التشويش التخليط وانكر القاموس
ثبوته في اللغة وقال وهم الجوهري صوابه التهويش كقوله اي قول ابن حيوش بالمهملة
والياء المثناه التحتية والواو والمعجمة على وزن تنور والحيوش الشيخ الطرباني كبسة من
رزق الله من رزق الله اسلا وعنه كرضي ودعي سنه وانت حقف وهو
الرمل العظيم المستدير شبهته به الكهل في العظم والاستدارة وغضن وغزال
لحظا هو الغزال وقدا للغصن ورودا للحقف والثاني كقوله هو شمس واسد وبحر جمعه
او بها وجماعة واراد بقوله والثاني ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى فقد ذكر اليهود والنصارى اجمالا بضمير الجمع او قولها
اجمالا وعلى الثاني كلام الايضاح ثم ذكر ما لكل من الفريقين او القولين ولما كان المتعدد المجمل
منهما سواء كان القولين او الفريقين شرح هذا المثال بخلاف باقي الامثلة اي قالت
اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الا من كان نصارى فلزم اي بين القولين او الفريقين لعدم الالتباس وعدم مظنة
ارادة حكمهما جملة بان الداخل في الجنة احد الفريقين لا عين كما هو ظاهر النظم الغلم
بتضليل كل فريق صاحبه اي نسبة كل فريق صاحبه الى الضلال بالمعنى المقابل
للاهتداء او بمعنى الهلاك قال الشارح في شرحه على المفتاح وقد جرى
الاستعمال في اللف الاجمالي على ان يذكر المنشر بكلمة او كما في الاية لان الذي وقع عليه
الاتفاق هو احد القولين وانما المولول الى فهم السامع هو التعيين وتوضيح ما ذكره ان في اللف

لاجالي نشر يك الجماعة المذكورة كما في المذكور للفصل وليس شركتهم يكون كل من تلك المفصل
والمتكفل لهذا المعنى كلمة او اعلم انه اثبت صاحب الكشاف نوعا من اللف وقد
وصفه بانه لطيف المسلك لا يهتدي لوجهه الا الثقات المحدث من علما البيان في قوله تعالى
فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر يريد الله بكم
اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون حيث
قال الفعل المعلل المحذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتذكروا العدة ولتكبروا
الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر
وامر المرخص له مراعاة عدة الفطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا العدة
علة الامر مراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضا والخروج عن عهدة الفطر
ولعلكم تشكرون اي اراد ان تشكروا علة الترخيص والتيسير هذا كلامه واورد عليه
ان من العلل المذكور امر الشاهد بصوم الشهر ولم يبين له علة وما عين له علة تعليم كيفية
القضا وهو لم يذكر في العلات المذكورة فتطبيق المعلل منه غير موافق لبيان ما شرع له
واجاب الشارح المحقق بان قوله من امر الشاهد في تفصيل المعلات ليس لانه
معلل بشيء من العلل بل هو توطئة ولتمهيد لتفرع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية
القضا عليه يشهد بذلك انه لم يقل من امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
وفي امر المرخص بعدة من ايام اخر دلالة واضحة على تعليم كيفية القضا هذا كلامه
وفيه نظر لانه لو كان توطئة للثلاثة كان من الداخلة عليه داخلة على الثلاثة فينبغي ان لا
يدخل من على الترخيص ايضا فتم لو كان توطئة لمجرد امر المرخص بعدة من ايام اخر
لكان لما ذكره وجه فالجواب اولا ان قوله ولتكملوا العدة علة لمراعاة العدة شامل
لمراعاة عدة الشهر ومراعاة عدة ايام اخر وان رده الشارح بانه لا معنى لتعليل امر
الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر والشريف المحقق بان القصد في التعليل تكميل
العدة الى ان قضا ما فات وتلافي المطلوب بقدر الامكان واجب ولما كان المطلوب اولا صوم
ايام مخصوصة بعدة معينة وقد فات بقدر امر لرعاية العدة حفظا له عن الفوات
بالكلية وتحصيلا له بقدر الامكان فلا معنى لجعل اكمال العدة في الاداء علة لامر الشاهد
بصوم الشهر لانا نقول امر الشاهد بصوم الشهر بعدة ايام اخر ليكملوا العدة اذ الشاهد
يسهل عليه صوم الشهر فلا يفوته الاكمال والمرخص يعسر عليه الاكمال لو صام في الشهر
فيكون عرضة لفوات الاكمال فبالرخصة يسهل عليه فتعليل امر الشاهد بالاكمال في الاداء
له معنى لطيف ولا يجب ان يكون تعليل امر المرخص بالتكميل لان تلافي المطلوب واجب
بل التعليل لتخصيص الشاهد بصوم الشهر وتخصيص صاحب العذر بالرخصة فيكون تعليل
الامر من باكمال العدة في غاية الحسن وثانيا بانه جعل من تفصيل المعلل ما ليس بعلل وترك
في التفصيل ما هو معلل اشارة الى ان ظاهر اللف والنشر غير ما هو حقيقته وهذا الذي

معرفته

معرفته والاهتدا به الثقات المحدث كما ستعرف تفصيله وهذا الكلام وقع في المبين فجاز
ان نرجع الى ما كنا فيه من ان ذلك النوع اللطيف من اللف الذي اهتدي اليه صاحب
الكشاف ما هو فقال الشارح المحقق انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد اولا تفصيلا وثانيا اجمالا
فيقع اللف بين نشر بن احدهما مفصل والاخر مجمل وفيه ان وقوع النشر بين لفين يتصور
على اربعة اوجه لا يعرف لتخصيص اللطف بما ذكره وجه وانه يصدق على نحو ضربت زيدا
واكرمت عمرا للتاديب والاحسان اي فعلت ذلك حقا فان الثاني لم يذكر اللف بل التحقيق
ما سبق وثانيا كبيره فالاولى ان يقال انه ذكر ما لكل بين ذكر المتعدد اولا وثانيا معلقا بالثاني كما
في الاية وقال السيد السند شريف زمانه لا يخفى ان وقوع النشر بين لفين مفصل ومجمل
لا يقتضي لطفا يسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا الثقات المحدث بل لا بد هناك من امر اخر وان
كنت في ريب مما ذكرنا فتامل فيها اورد من المثال بل هو بهذه المثابة من الدقة واللطافة
ما اظن طبع سليم يحكم بذلك فالوجه ان هذا النوع عبارة عن ان يحتاج عن تحصيل بعض
ما لف فيه الى دقة نظر كما ان في الاية يحصل تعليم القضا كذلك ويكون رد بعض ما
لكل اليه دقة كما في تعليل الامر لمراعاة العدة باكمال العدة فان فيه اشارة الى هذا
تلافي المطلوب بقدر الامكان واجب الى اخر ما سمعته ويكون المتعدد كل منه او بعض
منه صالحا للرد الى غير ما ذكر له بحسب الظاهر لكن بالتامل الصادق ينكشف
انه كما يرد اليه هذا التنقيح ما ذكره قلت ما ذكره كلام محقق لا غبار عليه ولا يتوقف
لطف النشر على جميع ما ذكر بل كل منها يوجب لطفه فقد بلغ لطف الاية الغاية
ومن موجبات لطفه ان يكون اثنان من المتعدد معا متعلق واحد من النشر كما هو
ذكرنا وان يكون المتعدد مذكورا بلفظ واحد يستنبط منه على الترتيب فيقع الترتيب
في الاستنباط لا في الذكر صريحا فان قوله فعدة من ايام اخر مشتمل على الترخيص
وتعليم كيفية القضا وامر المرخص برعاية العدة فالترتيب المرعي في النشر باعتبار
انه يستفاد منه رعاية العدة اولا تركيبة القضا من كون يوم بيوم ثم الترخيص
وبهذا اندفع انه لم يذكر المتعدد اولا مفصلا لانه ادبي بلفظ واحد هذا واما ما
ذكر الشارح بانه لا يعرف له لطف لا يهتدي اليه فلا يتجه لان ذكرنا لكل بعد المتعدد
يوجب جعله نشرا للمتعدد فاذا تعلق بالمجمل بعده يبقى السامع عن كونه نشرا له
ثم لما نظر فوجد المجمل غير مفصل سبق وحدانه يتعلق بالسابق معنى فهو السابق
فيه مزيد دقة لانه نشر بحسب المعنى من غير ان يكون في اللفظ اقتضا بل مع اقتضا به
خلافه ويمكن بيان الاية على وجه لا يحتاج الى حذف شيء لكن عاقني محافة التطويل
عن هذا الكلام الجميل فعسى ان اوفق لاذكره في تفسيره في تفسير كتابه يشتمل على
تحريره وتطهيره متوكلا عليه ومتوسلا بشبيره ونذيره ومنه اللف والنشر بين متعدد في الذكر في حكم اي في محكوم به واحد قال المحقق التفتازاني في

في شرح المفتاح وهو ان يحكم على المتعدد بكلي وانما قيدت المتعدد بالتعدد في الذكر ليلا يدخل فيه البنون زينة الحياة الدنيا والمحكوم به الواحد ما يكون واحدا في المعنى وان تعدد في اللفظ وا لا لم يكن قوله • فوجهك كالنار في ضويها • وقلبي كالنار في حرها • جمعا وتفريقا ففي بيانه قلق وخفا وكان وجهه تحسينه ابراز الشيء في هيات مختلفة تركيب واحدة تارة في هيئة الكثرة واخرى في هيئة الوحدة ولا يظهر عدم عد المحكوم عليه الواحد بالمحكوم به المتعدد منه فانه يشاركه في هذا المعنى كانه يقال زينه الحياة الدنيا مال وبنون وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينه الحياة الدنيا وقد يكون اكثر قد مر الاية على الشعر على عكس ما في المفتاح ليكون النشر على الترتيب وذكر الاية مع الترتيب نحوان الشباب والفراغ والجدة ولخلاص من الشغل المانع عن اتباع الهوى والجدة على وزن العدة بمعنى الاستغناء صحح السكاكي في كتابه ان ه بالكسر واشكل ذلك على شارحيه فانه من شعر ابي العتاهية على وزن الكراهية لقب ابي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد واوله علمت ما جاشع اسم فاعل ابن سعدة فقوله ان الشباب في حيز العلم فيجب فتح الهمزة ونحن نقول يجوز ان يكون البيت من الاشعار المشهورة التي ضمنها ابو العتاهية يعني قد علمت هذا البيت المشهور فائدة قال صاحب القاموس ابو العتاهية لقب ابي اسحق وليس كنية كما وهم الجوهري وهذا غريب مخالف المشهور من ان اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية مفسدة للمرء فيه تغليب او كونه مفسدة للمرء يعلم بطريق الاولى والمفسدة كالمصلحة ضدها اي مفسدة ومنه التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين اي عدم تركه احدهما مع الاخر في وصف مختص بالاخر فالمراد بالتباين ما يقابل المشافهة ولا يخفى ان ذكر المتعدد في الجمع والتشبيه هنا يوهم انه مختص بامرين فينبغي ان يقول بين متعدد من نوع ليس احترازا عن ايقاع التباين بين امرين من نوعين فانه لا يكون بل توضيحا وتفصيلا ولا فائدة في قوله في المدح او غيره لان التعميم والتوضيح ووجه تحسينه يعلم مما ذكرنا في الجمع كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع مع ان الربيع وقت ثروة الغمام كنوال الامير وقت سخا مع ان يوم السخا يوم فقر الامير لكثرة السايلين كما ينزله فنوال الامير اي كنوال منه بدرة اي جلدة ولد الضان عين اي مملوة من الدراهم وقال في الشرح هي عشرة الاف درهم وانكره في القاموس ان تكون بدرة عين البدرة اسما لعشرة الاف او سبعة او خمسة قال بل هي جلدة السخلة ونوال الغمام اي كل نوال منه قطرة ما فلا يرد ان الغمام قطرات ومن لطيف هذا قوله

من قاس جدواك بالغمام فما انصف في الحلم بين شكلين

انت اذا جدت ضاحكا ابدا وهو اذا جاد دامع العين

ومنه التقسيم شدة اتصال التقسيم باللف والنشر يقتضي ان لا يفصل بينهما التفريق

وهو

وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين الاحصر ثم تعيين ما لكل قال المصنف يخرج بقيد على التعيين اللف والنشر ولم يذكره السكاكي فيكون التقسيم غيره اعم اذ يبعد ان يكون التعريف اعم قال الشارح وللقايل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فتامل فانه دقيق وفيه نظر لان ما ذكر ما لكل ليس بالاضافة اليه لان التركيب يدل على الاضافة ووضعه على افادة ان كلا منهما بواحد من المتعدد لكن لا تعيين والتعيين مفوض الى السامع فاضافة ما لكل اليه يلزم ذكر ما لكل اليه الا انه اضافه اجمالا بلا تعيين وتفصيل فتامل فان هذا هو الدقيق كقوله اي قول الملتمس من ابن عبد المسيح ولا يقيم احرفا نه المستثنى منه المحذوف اي لا يتوطن في مواطن الظلم على ضيم اي ظلم يراد به اي بذلك الاحد الا الاذ لال افعل من الذل عير الحي العير الحمار الوحشي والاهلي واضافته الى الحي عينية للاهلي وجعل الشارح تعيينه لانه المناسب والوتد هذا اي عير الحي على الحسب اي الذل مربوط به برمته صلة الربط صلة الربط اي بقطعة من الحبل بالية يسهل الخلاص معه عن الربط او مربوط عن الذل بتمامه من فرقه الى قدمه كما يقال ذهب فلان برمته وذا اي الوتد يشج اي يشق راسه بالدق فلا يرثي له اي الوتد ولا يرق ولا يرحم احد ولا يخفى ان عدم الرحم مشترك بين عير الحي والوتد فلا وان جعل ضمير له لكل منهما وجعل قوله فلا يرثي متفرعا على الربط والشج ولا يخفى ان هذا وذا وان كانا لا يتعقلان لشيء مما اشير اليه لكن الحكم المذكور مع كل منهما قرينة على انه اشارة الى الغير فان الربط يلايم العين والشج الوتد فبهذا اندفع ان الاضافة في هذا البيت على التعيين وقد مر في بحث اللف والنشر ما ينبغي عن هذا الجواب فارجع اليه فانه المرجع والماب ومنه اي من المعنوي لجمع مع التفريق فيه انه لا معنى لجعل الجمع مع التفريق قسما من المحسن لانه من قبيل اجتماع المتضادين وكذا اخواه لا يقال ليس الجمع مع التفريق وهما متضادان لانا نقول فحينئذ لا معنى للاقتصار على الثلاثة بل ينبغي ان يعد من المحسنات جمع الطباق مع التناسب ولا يبعد ان يقال فليكن هذا ايضا من المحسنات الا انهم لم ينبهوا له او ينبهوا واكتفوا بالتنبيه باعتبار نظايره عن بيانه وهو ان يدخل شيان في المعنى من جهتي الادخال لتوارد بقوله لجمع مع التفريق المعنى التركيبي لا يستغني عن التفريق كما استغني في قوله لجمع مع التفريق والتقسيم فتامل لقوله اي الوطواط فوجهك كالنار في ضويها • وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجهه الحبيب في الشبه بالنار وفرق بينهما بين جهتي الادخال باختلاف وجهي الشبه والاظهر انه اراد بجعل القلب كالنار انه كالنار في الحرارة تحرق لا انه يحترق كما ذكره الشارح ولو قيل فوجهك وقلبي كالنار في ضويها وحرها لكان جمعا مع التفريق ولفا ونشرا وقد يقصد بتشريك قلبه مع وجهه بيان مناسبة

بينها تقتضي التاليف وبتميز وجهه عن قلبه التحرز عن تحقق ماثل لوجهه في الحسن
ومنه للجمع مع التقسيم التقسيم هنا بمعناه الحقيقي اي ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل
اليه لانه حصل بالجمع ذكر المتعدد واما التقسيم المصرح والضمني في قوله وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم لتشبيه او العكس فهو بمعنى اضافة ما لكل من المتعدد اليه
لاذكر المتعدد ثم الاضافة قالا ول اي الجمع قبل التقسيم كقوله اي ابي الطيب
في مدح سيف الدولة حتى للعطف على قاد المناقب في البيت السابق وليس بحرف
جر كما توهمه عبارة الشارح متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المناقب لان الجار
لا يدخل على الفعل اقام اي سيف الدولة واختاره على احوالا شارة ان تضميم عزمه
في فتح القلاع والحصون حتى انه يتوطن حولها ولا يفارقه حتى يفتح وللتضمين
معنيي الاستعلاء اي مستعليا على الارباض كما هو شان الكماة اهل في محاربة الحصون
قال على ارباض وهي جمع ربض بمعنى السور وهذا التضمين الطف من تضمين هل
التسليط كما جاء به الشارح خرشنه على وزن حرجه بلدة من بلاد الروم تشتي به
الروم جنس للرومي كما ان الترجمني للترة والصلبان كعقبان جمع صليب طوعبود
النصاري والبيع جمع بيعة لقطعة ارض بمعنى متعبدهم يعني قاد المقانب جمع مقنب
وهو ما بين الثلاثين الى الاربعين من الخيل حتى اقام حول هذه المدينة العظيمة حال
كونه يشقى به شقاوة مستمرة هذه الاشياء تجمع انواع الشقاوة من السبي والقتل والنهب
والاتلاف فجميع الشقاوة تحت تشقى ثم فصله بقوله لسبي ما نكحوا اي انكحوهن اي تلفظ
ما لانه قصد الى مفهوم الصفة اي المنكوحة فكذا في اخواته وهو على اصله فلا حاجة الى ما قال
الناظرون فيه بمرتبتهم انه لمراعاة الموافقة بما جمعوا وما زرعوا والا فانتم بترتيبكم منزلة
غير العقلاء وفي نكحوا تغليب اي ما نكحوا وتكون لو بقوا ليشمل من كانت من نسائهم ضبية والقتل
ما ولدوا من الذكور بقرينة ما يقابله ولو قوي بمحذوف اي ولدوا منهم لصار مخصوصا بالذكور
والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا اي المزارع فاحتاريم للاحراق تحت القتل ومن زروعاتهم له
للطبخ وحمله على كونه للاحراق والتضييع لا يناسب لمن هدفتح الحصن لما توسيان العاجز عنه
القانع بمجرد الاقرار على الحصن ولم يلتفتا الصنف الى جعل التقسيم لما دخل تحت قوله وارضهم لك
مصطاف اي منزل للصيف ومرتبع اي منزلا لربيع في قوله الدهر متعندوا لسيف منتظروا رضهم
لك مصطاف ومرتبع من الارض وما فيها في كونها خالصة للممدوح كما في المفتاح لان نسخ ديوان
ابي الطيب غير مختلفة في هذا البيت بعد قوله للسبي الى آخره بعده ابيات لا قبله كما في المفتاح
والثاني اي التقسيم قبل الجمع كقوله اي حسان وقد اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا النفع في اشياعهم نفعوا سيجيء خبر تلك منهم صفة بحتة فصل بين الصفة والموصوف بمتعد
الموصوف غير محدثة ان الخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق او الناس وعلى الاول
شرها البدع على ظاهره وعلى الثاني بحذف مضاف اي شر هاصاحب البدع فاعلم اعتراض

العاشرة البدع على وزن عنب جمع بدعة على وزن حكمة مونث بدع كعلم بمعنى الامر الذي
وجد اولا وقد جا بمعنى الحدث في الدين بعد الاستكمال او ما استحدث بعد النبي صلى الله عليه
وسلم من الاهوا والاعمال والمناسب هنا الاول ولا حاجة الى جعله مجازا عن المستحدثات
منفرعا على المعنى الثاني كما في الشرح ولا يخفى ان المصراع الاخير يفيد ان شر الخلائق
مسلوبة عنهم وهو لا يليق بمقام المدح واللايق اثبات خير الخلائق لهم ان يقال المقصود
تعريض بمخالفتهم بان لهم شر الخلائق فصل في البيت الاول ما تحت سجية منهم غير محدثة
وجمعه في سجيه منهم غير محدثة ومنه للجمع مع التفريق والتقسيم قد عرفت وجه
عدم تعريفه كقوله تعالى يوم منصوب بتقدير اذكر او بقوله يا بي اي امر الله بحمل الضمير
فحذف المضاف اي يا بي اليوم اي هوله بحمل الضمير لليوم وحذف المضاف كذا قيل
ولك ان تجعل لا تكلم بتاويل المتكلم فاعل يا بي كما جعلوا تسمع بالمعيدي مبتدا نفس بشي
الا باذنه اي باذن الله وقول الشارح اي لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة يوجب
ان لا يكون نفي التكلم مطلقا بغير اذنه بل كانوا يتكلمون بما لا ينفع وظاهر الاية يخالفه فلا
يعدل عنه الا لداع والمستثنى منه محذوف اي لا تكلم شي بسبب من الاسباب الا باذنه
ولا يبعد ان يراد باذنه ما اذن فيه فيكون مستثنى من شي ولا نحتاج الى تقدير غيره
ولا تدل الاية على ثبوت الاذن حتى يبقى قوله تعالى يوم لا ينطقون ولا يوذن لهم
فيعتذرون لجواز ان تكلم الا باذن وينبغي لا اذن فينبغي التكلم فني الاذن في الاية
الاخرى لا ينافيه بل يكشف عن حاله فلا حاجة الى ما قيل ان في هذا اليوم مواقف
فالاذن في موقف ونفيه في اخر او الماذون الكلام الحق والممنوع عنه العذر الباطل
والحاصل ما يمكن ان يقال الاذن في بعض اليوم والمنع في بعض اخر فنهم شقي تفريق
لاجمع تحت النفس التي تمت لوقوعها في سياق النفي والمراد بالشقي شقي المطلق وكذا بقوله
وسعيد فيكون التفريق ظاهرا لكن لا يكون حاضرا ولا باسى به لانه ليس في النظم ما يدل
على ارادة الحصر وقوله فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق اي احتباس
النفس بحيث يرد خله وتخرجه ويسمع له شهقة او صوت للخبر خالدين فيها الاية تقسيم
واضافة ما لكل منهما اليه بالتعيين ما دامت السموات والارض قيل هو في العرف للتابيد
فلذا كذبه الخلود وقيل المراد به سموات الاخرة وارضها وهي ابدية ورد بان تاكيد
الخلود بما لا يعرف تابيده لا يليق ويمكن ان يجاب بانه جاز ان يكون معروفة فيما بين
المومنين قبل نزول هذه الاية او باذنه مما يعرف في القاموس الى سموات الدنيا وارضها
الباقية ببقايها ونحن نقول جاز ان يكون المراد بالسموات الجهات العلوية وبالارض مقابلها
الا ما شا ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها
ما دامت السموات والارض الا ما شا ربك عطا غير مجذوذ اي غير مقطوع اي بل متد
الى غير النهاية وهذا الاستثنا مما اعمل فيه العرف افكارهم واختلف في توجيه المعتزلة

واهل السنة واكثر كل منهما على الاخر انكارهم وبيانه مقام اخر سنبينه في مقامه اذ وفينا والاجل تاخر لكن مما لا اثر له فيما بينهم ونخاف ان يفوت ما قدروهنا من الحي الذي لا يموت فنذكره لك وهو ان الغرض من الاستثناء تعليق الخلود بن لمشية الله لا اخراج زمان من ازمنة كون الفريقين في الدارين الا انه يخرج من ازمنة خلود بعض الاستثناء في بعض الازمنه المعلم بتعلق مشية الله به من الشرع ولا يخرج من ازمنة الخلود في الجنة شيء للعلم بعدم ذلك التعلق به **وقد يطلق التقسيم على شيئين اخرين** فله ثلاثة معان ولا يخفى ان الانسب ان لا يفصل بين المعاني بشيء الا ان يقال اخره عن الجمع مع التفريق والتقسيم ليعلم ان التقسيم المعتبر في هذا القسم هو الاول دون شيء من الاخرين **احدها ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل ما يليق به** يرد عليه انه يصدق على بعض ما هو لف ونشر مرتب كان يقال ثقال خفاف ان يلاقوا او ان دعوا فلا من قيد الاضافة بقولنا على التعيين ومع ذلك يصدق على ذكر متعدد من الاحوال ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين كان يقال في نسب علم وكسبي مال فذلك للاخرة والثاني للدنيا مع انه تقسيم بالمعنى الاول الا ان يحترز عن صدقه على هذه الامور الاظهر ان المراد ذكر احوال الشيء مضافا الى كل مع ذكر ما يليق به وهو المتبادر فافهم **كقوله** اي الطيب **ثقال** صفة مشايخ في البيت السابق **الى ثقال لشدة** وطاتهم على الاعداء وثباتهم في اللقاء **اذا لاقوا خفاف** لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة **اذا عدوا** ذكر احوال المشايخ مضافا الى كل منهما ما يناسبهما والاضافة الى كل ما يناسب يتحقق فيما اذا كان المناسب لاحوال واحد او اضيف الى الجميع فلا يجيء في التقسيم كون المناسب على قدر الحال **والثاني استيفاء اقسام الشيء** اي التقسيم الحاصر **كقوله يهب لمن يشاء اناثا** كعطاء جمع انثى **ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا** هو على وزن الغفران كالذكور جمع الذكر خلاف الانثى والتزويج بمعنى الانكاح يتعدى الى مفعولين بنفسه وبمعنى التقريب الى الثاني بالباء قال تعالى **تعالى** تعالوا **نزوجك** نعاشرك **وهو** المناسب بالاية **فقوله ذكرانا واناثا** مفعولان بتزع الخافض ولو قال ويزوج من يشاء ليعمهما لوافقها عدل الى الضمير الراجع الى من في حمل السابقة تبدلا واوليا وللتنافي بين التزويج والافراد بالنسبة الى فرقة واحدة والتوافق بالنسبة الى فرقتين وعلق التزويج بالفرقتين السابقتين حتى احتاج الى العطف بالواو ولم يعلق بفرقة ثالثة ليعطف بالواو كما في الجمل السابقة تنبيها على ان المشيتين السابقتين ليست شيء منهما واجبة عليه تعالى ولا هذه المنسبة فتدبر كذا افاده المحقق شريف زمانه وفيه بحث لان التنافي يطلق تارة في الواو ولا يجامع او الا تراي انه لو قيل يهب زيدا اناثا ان شاء ويهبه الذكور ان شاء يعتبر الواو مع ان المقيس عليه واحد فينبغي ان يجعل مناط احتياج الواو والتنافي مع التصريح بالشرط وفي تحقيق استيفاء الاقسام في الاية نظر وان بينه الشارح المحقق بان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كانا ان يقوم ما يكون ذكرا او انثى لانه فرق بين ما ذكره

الشارح وما في الاية لان في الاية يكون انه يكون له اناث او ذكورا وكلتيهما او يكون عقيما يعني ما يكون له انثى واحد وذكر واحد ويكون له كلتيهما وارادة الجنس بالجمع المنكر بعيد وايضا اذا جعل صنيو زوجهم للفرقتين السابقتين بقي اسم اخر وهو تزويج الذكور والاناث بغيرهما ويمكن دفعه بان من شاء سابقا ما خوذ على وجه لا خرج عنه شيء هذا ثم في الاية تقسيمان احدهما استيفائي اقسام الانسان وثانيهما استيفائي اقسام الولد ومنه قال صاحب الكشاف انما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان وكان ذكر الاناث اللاتي من جملة ما يشاؤه اهم لكنه بخبر تاخير الذكور عرفهم لانه في التعريف تنويهما بالذكور وكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتاخير تنبيهما على ان الاولاد ذكورا كانوا او اناثا مواهب تعالى يجب الشكر عليها ولما كانوا يبغضون الاناث قدمهن في جعلها موهبة لانها اهم في المقام واحري بالاهتمام وذكرها لان اللائق بشانها من الستر والمجهول بخلاف الذكور فان اللائق بهم التعيين والظهور ثم ذكرهما على ما يقتضيه افرادهما من التنكير والتقديم والتاخير **ومنه التجريد وهو ان ينتزع عن امر ذي صفة** لا يشمل بظاهره نحو لقيت من زيد وعمرو اسدين ولا نحو لقيت من زيد اسدين او اسودا فالاولى ان يقال من امر ذي صفة او اكثر امر اخذ او اكثر مثله **مبالغة لكمالها فيه** اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان في ذلك الامر حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث ينتزع منه موصوف تلك الصفة ولو قلت لقيت من فلان اسدا لتهكم كما يقال للجبان ما اسمه بالاسد لا يصح فيه انه انتزاع منه مبالغة لكمالها فيه بل مبالغة لنقصانها فيه فيلزم خروجه عن تعريف التجريد الا ان يتكلف بانه لاجل المبالغة في الكمال لتهكما ولزوم من تلك المبالغة في النقصان وبعد يجيء انه كما ان التجريد يفيد المبالغة الاستعارة ايضا يفيد المبالغة في الذي اوجب جعل الثاني من دواخل البلاغة والاولى من نواياها واه لا معنى بجعل التجريد مقابلا للبلاغة المقبولة وعدم منها محسنا براسه بل هو ايضا من صور المبالغة وبنى هذا التعريف على ان التجريد يدعوي امكان الانتزاع من امر ذي صفة اخر مثله واما لو كان بدعوي تجسم الشجاعة في زيد مثلا وصيرورته اسدا ولذلك تجسم صفات كمال اخري وفيه وجعلها اجساما اخر حتى صار زيد لجماعة فتقول لقيتم من زيد اسدا اي اسدا بعض زيد هو جماعة من الاسد او التجريد كما مثلا بدعوي انه تجسم فيه الشجاعة بالاسد والعلم والبحر والكرم بحاتم فاذا لقيته لقيت جماعة كلاسمهم الاسد وتقول لقيتم فيه اسدا او لقيت به بمعني فيه اسدا على ما اظن لم ينطبق فيه التعريف ولا يخفى ان اعتبارنا اقرب وادق واحفظ قاطعا لمادة التقليد فانه احب وبالمصلحة اوفى **وهو** اي التجريد **اقسام منها نحو قولهم لي من فلان صديق حميم** يريد بهذا القسم ما يكون بكلمة من وبعض النحاة جعل التجريد من معانيها وبعضهم جعله راجعا الى الابتداء وقد جعلنا تبعيضية فتذكر وايا

يجمك احتر والصديق حبيب يستوي فيه الواحد والواحدة والتثنية والجمع وقد يفرق بين
المذكر والمؤنث بالتا والجميم القريب وقد يكون للجمع والمؤنث **اي بلغ من الصداقة** اي المحبة **حدا**
اي طرفا **صح معه** اي ذلك الحد اي ذلك الحد **ان يستخلص منه** اي من فلان **اخر** اي صديق حميم
مثلها فيها اي في الصداقة والمكانة مع القرابة **ومنها نحو قولهم لين سالت فلانا** يحتمل ان
يكون سوال رفع الحاجة فيكون التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سوال رفع الجهل فيكون
التشبيه بالبحر في السماحة وان يكون سوال رفع الجهل فيكون التشبيه بالبحر في كثرة العلم **لتسالن**
به البحر واراد بنحو قولهم ما يكون بالبا الداخلة على المنتزع قسم اخر في مقابلة هذا القسم وانما
لم يجعل التجريد مع من قسمين كالبالانه لم يجد فيه القسم الثاني وجعل بعضهم البا للتجريد
وبعضهم جعلها للسببية وقد جعلناها بعضي في متذكر وقال الرضي ان نحو لقيت من زيد
اسدا ونحو لستالن بها البحر على حذف مضاف اي لقيت من لقاء زيد ومن جهته اسدا ولستالن
مسوالها البحر والفرض التشبيه بالاسد والبحر **وقال** الشارح المحقق هذا التقدير
ضعيف في مثل قولنا من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله
صديق هذا معنى تشبيه بالصديق الذي ليس بفوات المبالغة لو كان هذا الكلام في حق الصديق
الحميم اما لو كان في حق الصديق الذي ليس بحميم او في حميم ليس بصديق او في من ليس شيا منهما
والمبالغة متحققة فيجوز ان لا يقع مثله الا في ليس مستفادا بدخول حرف التجريد ويكون شبيها به
ومنه قوله في كون المنتزع مما دخله بالمعيه **وشوها** اي رب شوها وهي من الخيل
الطويلة الرابعة والمفرطة رب الشرفين والمخرين وكل منهما صفة مجموعة في الخيل
تعدو بي اي تسرع **الى صارخ الوغى** اي مستغيث في الوغى وهو الحرب **مسلبم**
اي لابسي لامة وهي الدرع والبا للملابسة والمصاحبة **مثل العتيق** هو الفحل المكرم عند
اهله **المرحل** من رحل البعير شخصه من مكانه وارسله اي تغدو بي ومعي من نفسي لابس
درع استعداد للحرب بالغ في استعداده للحرب حتى انتزع منه مستعدا اخر لابس درع
هذا هو المشهور ويمكن ان يكون مسلم متعلقا بقوله صارخ الوغا اي مستغيث في الحرب
مستعد له بحيث ينتزع منه مستعدا اخر وذلك ابلغ في وصفه بالشجاعة لانه جعله في غاية
الكمال الى ان يبلغ بحيث يسرع الى مستغيث مع استعداده ولا يخاف ممن اضطر في يده
مثل ذلك المستغيث وعلى التقدير ين يحتمل ان يريد بالعتيق المرحل المنتزع منه فيكون
مشبها للصورة المنتزعة بالمنتزع منه في كونه فحلا مكرما شحصا في مكانه مرسلا الى جانب
العدو **ومنها** ما يكون بدخول في المنتزع منه **نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد** اي في
جهنم وهي دار الخلد قال الشارح لكنه انتزع منها دارا اخرى وجعلها معدة في جهنم
لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة هذا وفيه نظر لان انتزاع دار الخلد
يفيد المبالغة في الخلود لا في الشدة نعم يمكن ان لا يكون في الانتزاع بل يكون لافادة ان دار
الكفار ومنزلهم بعض من جهنم وكيف لا وكثير منها مشغول بالفساق من المسلمين بل هي اوسع

من

من يشغلها جميع من دخلها قال تعالى هل امتلات وتقول هل من مزيد **ومنها نحو قوله**
اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي قال الشارح اي ما يكون بدون توسط حرف هذا ولا يخفى
انه لا يقابل بينه وبين ما سياتي فالمراد ما يكون بدون توسط ويدخله كناية ومن غير
مخاطبة الانسان لنفسه **فلين بقيت لارحلن** رحل كمنع بمعنى انتقل **بغزوة تحوي**
الغنايم اي لجميعها صفة غزوة والفاعل ضميرها او الضمير محذوف او تحوي فيها الغنايم
وهو التفاوت من المتكلم الى المخاطب في البيت ثلاث التفاتات كل منها من قسم وروي
نحو الغنايم رواية بعض وهو يوجب كون **او موت كريم** لغو يبتغى منه بقوله فلين
بقيت فانه منصوب بمعنى الا ان يموت كريم وحينئذ يجب ان يجعل الاستثنا من جميع الغنايم
لا من الرحلة والا لتفاوتا مل ولو تحققنا الرواية من الشاعر بالنصب لامكن ان يرفع عطفا
على تحوي اي غزوة تجمع الغنايم او استشهد فيها عبر قبله بالموت اشارة الى انه ابلغ في الكرم
الى حد صح ان انتزاع منه كريم اخر مثله وهذا لو يقل او اموت قال الشارح وهذا بخلاف قوله
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه هذا كلامه والفرق خفي فتامل
ويجوز ان يكون او يموت كريد من وضع الظاهر موضع المضمر للتعظيم **وقيل تقديره او يوت**
مني كريم فيكون من القسم الاول **وفيه نظر** وهو اما ما قال من انه لا حاجة الى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه واما انه يجوز ان يكون التقدير او يموت كريم فلا وجه للجزم بانه
من القسم الاول وقال الشارح وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في كون البيت من التجريد
نظرا لانه من باب الالتفات ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان مجرد التكلم
يفسر من ذاته وجعلها مخاطبا لكنه كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد في قوله
افول لها اذا جشات وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي . هذا كلامه ويرد انه لو كان
النظر ما قيل لم يكن لتخصيصه بالبيت وجه بل يتجه على كون مخاطبة الانسان نفسه تجريدا
لانه التفات الا ان يقال التفات عند السكاكي دون الجمهور ويرد عليه ان الالتفات من باب
العاني فكيف يكون تجريدا معدود في البديع ويمكن ان يندفع بان اصل الالتفات
من باب العاني وجوده بطريق التجريد من البديع حتى لو لم يعتبر في الالتفات تجريدا
لم يخرج عن البلاغة لكن باب تحسين تحسين وذكر المحقق شريف زمانه ان مبنى التجريد على
معنى المغايرة والالتفات لارادة معنى واحد في هيئات مختلفة فبناؤه على معنى الاتحاد
فلا يجتمعان نعم الرد مردود لمنع التجريد كونه التفات وما ذكره ضعيف لان ارادة المعنى
الواحد في الواقع في صور لا ينافي في دعوى التعدد **ومنها ما يكون** اي منتزع يكون مذكورا **بطريق**
الكناية وفيه انه لا يقابل بين ما يكون بحرف وما يكون بطريق الكناية نحو لقيت من زيد
طول النجاد وايضا المنتزع قد يذكر بطريق الحقيقة نحو لقيت من زيد عالما وقد يذكر بطريق
المجاز نحو لقيت من زيد اسدا وقد يذكر بطريق الكناية من الاقسام دون غيرها لا بد له من
داع **نحو قوله يا خير من يركب المطي** هو جمع مطية بمعنى الدابة التي تطوي اي تسرع في سيرها

ولا يشرب كاسا بكف من يخاد صفة كاسا او متعلق بيشرب ذكر بيشرب بكف الجواد وفيه بحث من وجهين احدهما ان نفي الشرب بكف البخيل لا يستلزم الشرب فكيف الجواد لثبوت الواسطة بين البخيل والجواد ودفع بان الاستلزام بمعونة المقام وثانيهما ان اسناد الشرب بكف الجواد الى نفس ذلك الجواد لا يقتضي انتزاع جواد كما ان قولنا يا من يشرب بكف لا يقتضي انتزاع شخص اخر منه فالقول بالتجريد قول ثبت ولنا قيل ان الخطاب ان كان لنفسه فتجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل فلا يرد ما اورده الشارح المحقق ان كونه كناية يرد ما اورده لانا في التجريد وان كان خطابا بالنفس لكن الاقسم المذكور بعده لانه مسلم لانه مخاطبة الانسان نفسه بان ينتزع من نفسه شخصا اخر مثله في الصفة التي سبق بها الكلام على انه لا يضر المعترض كونه عين ما جعل فيسمى له لانه داخل في اعتراضه وان لم يصرح به نعم يمكن اثبات التجريد بانه يتبادر من قولنا يا من يشرب بكف جواد جواد غيره فيمقتضى مقام المدح اذا حمل على نفسه فالاولى ان يحمل على الانتزاع ليسلم من الكلية عن المغايرة المفهومة منه مع انه ابلغ من وصفه بالجود وانسب بما هو المقصود من الكناية و مخاطبة الانسان نفسه اي بتجريد في وقت مخاطبة الانسان نفسه في العبارة مسامحة ولا خفاء فيه انه ليس تجريدا في صورة التفات على مذهب السكاكي فمنها اخبار الانسان عن نفسه بطريق الغيبة كقوله اي ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق الممدوح ولا مال فليسعد النطق مدحه ان لم يسعد الحال اي حالك وهو للفقر او الفقر لا يسعد للهدايا انما يسعد الغني وهو عادته فتفسير الحال بالغنى ليس كما ينبغي والظاهر تفسيره بالفقر وذلك ان تحمل اسعاد النطق على القدرة بالفقر وذلك ان تحمل اسعاد النطق على القدر بالفقر في عدم الاهداء ومنه المبالغة المقبولة بخلاف المردودة فانها لا تكون من المحسنات وفي عدها من المحسنات وفي عدها من المحسنات رد على من ردها مطلقا وفي التقييد بالمقبولة رد من قبلها مطلقا والشارح جعل التقييد بالقبول ردا عليهما واما ما يقال في رده مطلقا ان خير الكلام ما جاء على نهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه اي الشعر المرء على المحاسن ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيتا انت قايله بيت يقال اذا انشدته صدقا ففيه انه فليكن المقصود ان اشعر بيت ما يروج تحسين نظمه معناه بحيث يعترف السامع بصدقه وان كان كاذبا واما ما يقال في قبولها ان احسن الشعر اكذبه وقضية اشتهرت مشهورة بين العلماء وتلقيها بالقبول معاشر الفضلاء وان خير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان لعا في قوله

∴ لنا الجفنات الغر يلمعن في الضحى ∴ واسيافنا يقطرن من نجده دما ∴

حيث استعمل في وصفه بالكرم الجفنات وقيدها بوقت الضحى وهو وقت تناول الطعام والمبالغة تقتضي جمع الكثرة وجودها في كل وقت وحيث في وصف شجاعته الاسياف والمبالغة في السيوف ووصفها بالنظر والمبالغة في الوصف بالسيلان فعيبه

ان احسن

ان احسن الشعر اكذبه بالاشتمال على كذبات مقبولة لاتجها ذايقة الاجلاف الاسماع ولا يأذن عنها بالاستماع وخير الكلام ما بولغ فيه بالمبالغة المقبولة واما استدراك النابغة على حسان فليس لحسان لانه يبعد ان حسان ممن يلتزم الصدق في الشعر كما استدل عليه بشعره السابق اذ استعارة القلة للكثرة غير عزيزة وفي وصف الجفنات بوقت الضحى مبالغة في كثرة الطعام بحيث لا ينقضي لمعان الجفنات في هذا الوقت مع كثرة الاكلين فضلا عن الاوقات الاخر ووصف السيف بالعطر هو الشايع دون وصفه بالسيلان على ان كمال الشجاع ان يقطع السيف سريعا بحيث يخلص من العضو قبل ان يصل اليه الدم ويختلط به كثيرا وبالجملة فالصنف اختار بلا ريب القصد كما قال بعضهم احسن الشعر اقصده ان يبالغ فيما يصير به القول شعرا فقط فما استوفى اقسام البراعة والتجريد اوصلها من غير غلو في القول ولا احالة في المعنى ولم يخرج الوصوف الى ان لا يوصف بشيء من اوصافه لظهور الشرف في ابيانه وشمول التزيين لاقواله كان بالاثار والانتحاب اولى وخالف في هذا الاشعار اكثر العلماء القايلين للشعر العالمين به فانهم اختاروا العلو لان القايل البليغ اذا دخل في بنا المبالغة واسقطه من نفسه عن مطابقة الوصف والموصوف رعاية المماثلة امتد فيها بانيه الى اعلا الرتبة وظهور قوته في الصياغة ولم ير في الصناعة فيتصرف في الوصف كيف يشا لان العلو عنده علي المبالغة والتمثل المصادقة والتحقيق كذا ذكره الامام المرزوقي في شرح الحماسة وجعل دليل من قال احسن الشعر اصدقه ان تجريد قايله فيه مع كونه في انشا الصدق يدل على الاقتدار والحذق اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها الى المقبولة والمردودة ولذا لم يقل وهي بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا اما مفعول بلوغه كما قال الشارح وحينيذ بلوغه فاعل يدعي واما مفعول يدعي وفاعله لوصف وبلوغه بدل منه مستحيلا او مستبعدا قال الشارح وانما يدعي ذلك ليدل بظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وبذكر الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين المستفاد من كلمة او ليس المستفاد احد الامرين مع تانيث الشدة لتغليب الضعف لتذكره اولا ولها بالامرين فسوق كلام الشارح دل على ان التعريف ثم قبل التعليل والتعليل بيان لفايدة المبالغة ولهذا اندفع ان المبالغة المطلقة لا يشترط فيها ان يكون لهذا الغرض وانما كونها لهذا الغرض من شرايط قبولها ونحن نقول قوله ليدل بظن احتراز عن دعوى بلوغ الوصف حد الاستحيال او مستبعدا لافادة الواقع لدفع الظن فالدعوى المذكورة انما تكون مبالغة اذا لم يقصد به حقيقة الدعوى بل دفع الظن فان كان المقام مقام المظنة فالمبالغة مقبولة والا فمردودة وجعل التبليغ والاغراق مقبولين مطلقا بمعنى قولها مطلقا في مقام المظنة هكذا احقق المرام من كلام ذوي الاحلام وتنحصر اي المبالغة لا بمجرد الاستقرا بل بدليل قطعي كذا في المختصر في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعي

ان كان ممكنا عقلا وعادة لوا كتفى بقوله عادة يستلزم الامكان عقلا فتبليغ والامكان العادي
ان يكون الامكان لحكم الوقوع في اكثر الاوقات او دائما فدخل في الامكان عقلا ما يحكم بامكانه
العقل او وقوعه نادرا لكنه خالف العبارة ولو لم تحصل العبارة عليه لبطل الحصر والدليل
كقوله اي امرئ القيس يصف فرسا بانه لا يعرف بكثرة العدو فعاد عدا العدا بالكسر الموالاة
بين الصيدين بصدع احدها على اثر الاخر في طلق واحد بين معمول عادي لاعدا كما عرف
في محله ثورا اي ذكر من البقر الوحشي ونعجة اي الانثى دراكا اي متتابعا فلم
ينضح بما اي لم يترشح بما فلم يغسل بالماء فيغسل مزمر على انه عطف على محذوف لمر وفائدة
قوله فيغسل عرف بالقاعد الغسل بالغ في عدم عرف هذا الفرس بانه بلغ حدا مستبعدا
حيث عدي عدو الكثيرا حتى صوع ثورا ونعجة بلا توقف بينهما ولم يعرف حدا لمبالغة عن الخروج
عن حد الامكان عادة لان عدم النضح مطلقا خارج عن حد العادة لكن عدم النضح المستغرب
لعدم الغسل داخل في حد العادة وذلك ممكن عادة لكنه مستبعد وان كان ممكنا عقلا
لا عادة فاعزاق كقوله ونكر مجارنا ما دام فيها اي ما دام في بيوتنا او في جوارنا
ويؤيد الثاني قوله وتبعد الكرامة حيث ما لا اذى يلوغه في اكرام الجار حدا يتبع الكرامة
والعطاء على اثره حيث مال وهذا يمكن عقلا لا عادة الغلو كقوله اي ابي نواس لخداع هو

الحسن بن هاني الشاعر

واخفت اهل الشرك حتى انه ٭ لتخافك النطف التي لم تخلق

بالغ في اخفاء خافة الممدوح اهل الشرك بانه بلغ في الشدة الى انه خافه النطف التي لم تخلق
عبر عن الماضي بالحال كناية وهذا ممتنع عقلا وعادة وكانه مثل به ولم يكلف بامثلة الاقسام
لانها المبالغة المردودة حيث لم يدخل عليها ما يقربها الى الصحة ولم يتضمن تخييلا حسنا
يمكن ان يقال يريد الشاعر انه خافك التي لم تخلق فلم تخرج من خوفك الى ساحة الوجود
فيتضمن تخييلا حسنا وان يقال ليس من الغلو لان المراد بقوله تخافك المستقبل يعني هو
تخافك النطف التي لم تخلق في وقت اخافتك الاستقبال بعد وجودها وبلوغها سن
التمييز وسماعها ما فعلت مع ابائهم والمقبول منه اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه
الى الصحة نحو كاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها اي الجياد المذكورة في
سابق البيت والسنابك جمع سنبك كبرثن بمعنى طرف الحافر عليها اي فوقها عثيرا على وزن
الدرهم الغبار لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو السير السريع للابل والدليل عليه على ذلك
المقصود لا مكانا اي امكن العنق امكانا بعد امكان لو اعتبر امكانا تبعية للتكثير هو المناسب المقام
وغيرها جعل الالف للاشباع والاطلاق ادعي بلوغ العثير في الكثرة الى انه صار ارضا يمكن سير
الفرس عليه سريعا وهذا ممتنع عقلا لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي الادخال والتخييل
المذكوران فزاده قبولا في قوله اي القاضي الارجاني اي المنسوب الى ارجان من بلاد فارس

تخيل لي

تخيل لي ان سمر الشهب اي سدت في القاموس سمرة سدت في الدجى شبه الشهب
بمسامير لها رؤوس مدورة لامعة فتدد قت حتى دخلت في الدجى واستحكمت فلا يرى الا رؤسها
وهذا احسن من تفسير الشارح اي شد الشهب بالمسامير لانه دل على مكانها وشدت
باهدابي اليمن اجفاني جعل عدم انطباق اجفانه في الليل اي شدت باهدابها الى الشهب
المستحكمة في الدجى وهذا امر ممتنع عقلا دخل عليه تخيل فقربه الى الصحة مع ذلك وتخييل
حسن ومنها ما اخرج مخرج الهزل كقوله ٭ اسكر بالامس ان عزمت على الشرب
غدا ان ذا من العجب ٭ اكد كونه من العجب مع انه لا شبهة في كونه عجبا لانه حكم على الامر
المتحقق المشار اليه بقوله ذا والحكم عليه ولو بكونه من العجب مما ينكر لانكار وجود ذلك الامر
فافهم ومنه الذهب الكلابي وهو ابراد حجة سواء كان قياسا مبرزا نيا او قياسا فقهيا او غيره
للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو كون سيرتهم عدم القناعة بالدعوى والاهتمام
باقامة الدليل بخلاف ارباب المحاورات فان شانهم الاخبار بالصرف والتاكيد في مقام
التردد والانكار وليس المراد بطريقتهم ان تكون الحجة بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب
كما ذكره الشارح لانه لا يشمل التمثيل وما اورده المصنف من قول النابغة ظاهر في التمثيل
ووجه تحسينه الكلابي انه اخراج الكلام في المحاورات مخرجا لا يتوقع وابرزه في صورة
المقاصد العلمية ولهذا اندفع ان ايراد الحجة لا يزيد على بيان اصل المراد فان الدعوى
والحجة كسائر المقاصد فلا يعقل موجب تحسين مجرد ايرادها لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا واللازم هو فساد السموات والارض بالمثل لعدم خروجهما عن النظام الذي هما عليه
فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة قال الشارح وفي التمثيل بالاية رد على الحاظ حيث
انكر مجيء المذهب الكلابي في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف
من مقدمات يقينية وتعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشورات
الصادقة فالدليل ظني اقناعي هذا كلامه بما أوله به لا ينفعه لانه وقع في القرآن وهو
الذي يبدؤ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه فانه في معنى ان الاعادة اهون من
المبدا واسهل وكلما هو اهون ادخل في الامكان ووقع ايضا حكاية قلما اقل قال لا احب
الافلين وهو في قوة القرافلة زني ليس بافل فالفرليس بزيف وثانيهما ان الاية برهان
يتضمنه بيان له مكان اخر وفقنا الله واياك الوصول اليه فيجعل لك الحق ثابتا في المقر
وثالثها انه لو كانت الاية اقناعية لكان دليلا تاما على ان معرفة الله تعالى بغير اليقين
كافية ولا يجب تحصيل اليقين في العقايد الالهية والمذهب خلافه فالوجه في تاويله
ان يقال انكر اقامة الدليل في القرآن على احكامه لان الايمان بقول احكامه من غير طلب دليل
منه تعالى فمعنى الاية عنده امتناع الفساد لامتناع الالهة ومعنى وهو اهون عليه
الاخبار بان الاعادة اهون عليه تعالى لا غير ولعل الاحب الافلين نقل الكلام ابرهيم عليه
وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر بن ما السماء بلغه

انه مدح آل جفنه بالشاعر فتكلو النعمان وكرهه حلفت فلم اترك لنفسك ريبة الريبة التهمة اي حلفت اني علي محبة واخلاص لك كنت عليه ولم اترك لنفسك تتهمني بان غيرت اخلاص لك وابدلتك بغيرك فليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعظم المطالب فلا صيانة معه بالحلف الكاذب لمطلوب غيره وبعد الحلف لا ينبغي ان تتهمني بما ضمنت تتهمني

لئن كنت قد بلغت عني خيانة ... لمبلغك للواشي اغش واكذب

فتر قال في جزره رجعت الى جفنة عليك ولكنني كنت امرء علي جانب اي جانب مخصوص بي لا يشاركني غيري من الشعراء من الارض فيه مستراد اي محل طلب رزق ومذهب ملوك بدل من مستراد وجعله الشارح في نفس ذلك الجانب ملوك واخوان يعاملوني مع سلطنتهم معاملة الاخوان ولا يتكبرون فعلي او يعطفون علي عطف الاخوان اذا اما مدحتهم احكم في اموالهم اي يجعلون حكما في اموالهم واقرب اي اجعل مقربا بينهم رفيع المنزلة عندهم كفعلك في قوم اصطنعتهم اي احسنت اليهم فلم تزهم في مدحهم لك اذ تنبوا الاولي جعل فلم تزهم مجهولا من الاراء ليكون نفيا لظنه اياهم مذنبين فان نفي الظن فيما هو فيه ادخل من نفي العلم والمشهور ان المقصود بالتمثيل قولك كفعلك يعني لا تلمني ولا تعاتبني علي مدح ابي جفنة وقد احسنوا الي كما لا يلزم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم وكما ان مدح اوليك لا يعد ذنبا هو كذلك مدحي لهم ويمكن ان يكون قوله وليس وراء الله للمرء مطلب ايضا مثلا لانه في قوة الحلف باعلا المطالب لا يترك الريبة او في قوة الحلف بالله حلف باعلي المطالب اعلا الاحلاف ومنه اي من المعنوي حسن التعليل هو بيان علة الشيء وهو ان يدعي لوصف دعوي مجردة ما به بقرينة انه جعل كان السحاب الغر البيت ملحقا بحسن التعليل لدخول كان المفيدة للظن علة مناسبة له باعتبار اما متعلق بقوله يدعي او بالمناسبة وهو اما ممنون موصوف باللطيف او مضاف اي باعتبار امر لطيف غير حقيقي اي غير حقيقي علتها بهذا الاعتبار وهو احتراز عن ايراد حقيقة ولو زعما في التعليل بعلة غير واقعة اشتهر علتها لان اجزاء العلة بهذا الاعتبار من حسن التعليل كان مذهبا كلاميا او برهانيا وليس الاحتراز لان التعليل بالعلة الحقيقية ليس من المحسنات كما قاله الشارح لانه قد يكون المذهب الكلامي فكيف يخرج من المحسنات والتقييد باللطيف بمعني انه قد يكون فيه دقة يختص بها بعض الاذكياء احتراز التعليل لعدة مناسبة باعتبار مبتذل فانه لا يكون حسن التعليل وقال المحقق الشريف انه لاحتراز التعليل بالعلة العادية الذي كذب الحكم بعليتها لانها علة حقيقة زعما ولو كان الظهور بالاشتهار منافيا لحسن التعليل لم يكن المستعمل لحسن التعليل وقع في كلام غيره اتيانه لانه لم يبق لطيفا بعد اظهار الغير اياه وهو اربعة اضرب بدليل قطعي هو قوله لان الصفة المردوده المذكورة سابقا بعبارة الوصف اما ثابتة اي معلومة الثبوت فقصد بيان علتها او غير ثابتة اريد بها بيان علتها فيكون من قبيل الاثبات ببيان الكم واما احتمال الاثبات الاتي فخارج عن التعليل

فضلا عن حسن التعليل اذ المتبادر منه بيان علة ثبوت الشيء في الواقع لا بيان علته في الذهن والاولي اما ان يظهر لها في العادة اي نظرا الي جميع اوقات وقوعها او اكثرها علي ما هو العادة علة وان كان لا يخلو في الواقع عن علة تدخل في هذا القسم ما يظهر له في النادر علة هي المذكورة وهي ليس من حسن التعليل بل تعليل بما هو علة في الواقع او غير المذكورة فيناسب ان يدخل في مسلك القسم الثاني كما لا يخفي كقوله اي ابي الطيب لربيك من حكيت فلانا مشابهته وفعلت فعله قوله سوانا يلك اي عطاك السحاب اي نايلها وانا تحت به اي صارت محمومة به اي لعدم مشابهته نايله نايلك وهو الظاهر او بسبب نايلك الفايق علي نايله او بسبب نايله النازل عن نايلك فصيبها الذي كان الي الان نايلا الان الرحضا بالمهملتين ومعجمة علي وزن السفها العرق وزاثر الحمي فنزول المطر من السحاب صفة ثابته له لا يظهر لها علة في العادة وقد علل بانه عرق حماها الحادثة بسبب احد من الامور المذكورة وفيه نظر لان النزول المطر سبب علي اختلاف بين اهل الشرع والحكمة ولا بد هب عليك انه يمكن جعل البيت من قبيل اثبات العرق للسحاب او يظهر لها اي للصفة علة غير العلة المذكورة وذلك قسمان احدهما ان يبني علة غير علة المذكورة ومنه الثاني وثانيهما ان لا يبني وانما قلنا غير المذكورة لانه لو كانت هي المذكورة لكانت علة حقيقية فلم تكن من حسن التعليل في شيء كذا قرره الشارح المحقق وتعقبه الشريف بمنع الملازمة لجواز ان تكون الظاهرة في العادة غير مطابقة للواقع وتكون من المشهورات الكاذبة فالتقييد لانه من حسن التعليل لعدم لطف الاعتبار ووقته لظهوره بحسب العادة وقد عرفت حقيقة البحث لما امر به عليه فلكن منذكرا معتدبرا كقوله ما به اي مع الممدوح قبل ادعايه ولكن يتقي اخلاف ما ترجوا الذياب من وجود القتل بعد محاربة الفريقين فحييه بتحقيق رجا الراجين وكراهة حقيقة الرجا عادة الي قتلهم ولقتل الاعداء علة ظاهرة في العادة بين النجاة من شرهم وخلو من الملك من ضررهم فقد بقي علينا حصر العلية في الانتفاء عن جنبة الرجا وعلله بغير ما هو علته في العادة قال المصنف وليستتبع مدحه بكمال الشجاعة حتي ظهرت علي الحيوان ان المحبور سوا بوجود القتل في محاربته مع الاعداء وفيه ضعف لان المحروم به الذياب وجواد القتلي من اعدايه وليس في الشعراء اشارة اليه لهم كما قال الشارح بستتبع مدحه بانه لا يقتل لعليه الغصب عليه وقوته الغضبية ليست متصفة برذيلة الافراد كما قال الشارح ومدحه بكمال الشجاعة ومدحه حتي امن من بريته الاعداء فلا يحتاج الي قتلهم واستيصالهم والثانيه اي الغير الثابته التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم ابن الوليد يا واشيا من وشي به الي السلطان وسعي وتم حسنت فينا اساءة اي ما قصدت به الاساءة او كانت اساءة في حد ذاتها لكن حسنت كما ترتبت عليه بحي حذارك اي محاربتك اي حذارب منك كما يدل عليه قول المصنف فيما احد حذاره منه وقال الشارح اي حذاري اياك

وهو يرد على نقد بيته بنفسه **انساني** الاضافة استغراقيه اي كلامي انسان عيني هـ
من الغرق لحملة منادي لها فعلم ان حسن التعليل يتحقق بذكر ما يصلح عليه كان يشعر
بالتعليل اولا **فان استحسان اساءة الواشي ممكن** الظاهر فان حسن اساءة الواشي
ممكن لان الظاهر ان العلة علة الحسن لا علة الاستحسان المذكور ضمنا وكانه حمل قوله
احسنت فيها على انه احسنت في نظرنا والاظهر ان فيها متعلق بالاساءة **لكن لما خالف الناس**
فيه لا يستحسنونها عقبه بان حذاره منه يجي انسان من الغرق من الدموع
حيث تزال السكاخوفا منه فان **قلت** المناسب ان يقول يجي نفسه من الغرق فانه الدال
على كثرة الدمع والمبالغة فيها دون ما ذكره فان انسان العين يغرق بدمع قليل
قلت بل المبالغة فيما ذكره لان انسان العين هو الساكن في الماء الماهر في علم الماء فاذا
كان يغرق بكثرة الدمع فغرق نفسه بالطريق الاولى ولا يخفى ما في هذا البيت من
حسن تضمينه كمال الكآبة والحسن الموجب لكثرة الدمع في الغاية **او غير ممكنه** عطف على
ممكنه **كقوله** قال الشارح هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا فترجمة وقيل هو من
كر شوي عزم جواز اخذ متني. كونه بيدي من بيان او كمري. يقال حلم الشارح بان البيت
للمصنف من قوله في الايضاح فلمغني بيت فارسي ترجمته لو لم يكن البيت فجعل قوله ترجمته
على صيغة المتكلم وهو يحتمل المصدر كما حمله عليه شارح الايضاح فجعل **قلت** الظاهر
كونه مصدرا اذ لو كان ماضيا لتعدى الى المفعول الثاني بالباء فيجب ترجمته بتو بلے

لو لم تكن نية الجواز اخذ متنه. لما رايت عليها منطقي.

اسم مفعول اسم من انتطق اي شد المنطقه وجعل الجوزي كوكب يقال لها منطقة الجوزا
وما في الشرح من قوله من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزا كوكب يقال لها انطاق هـ
الجوزا فيه انه لا تساعده اللغة اذ النطاق ككتاب شقة تلبسها المراة وتشد وسطها
فترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يخرج على الارض ليس لها جزء ولا يتفق ولا ساقان ما ينطق
شد يجي لمعنى شد النطاق بل انتطق لمعنى شد المنطقه وما للجوزا شبيه بالمنطقة هـ
لا بالنطاق فتنبه للجوزا اخذ متنه المدوح ونحته عليه او لان نية الخدمة سبب المنطقه دون
العكس وثانيا ما ذكره الشارح ان اصل لو امتناع الجزا لامتناع الشرط فيكون مفهوم العبارة
ان عقد المنطق لنية الخدمة فتكون من قبيل الضرب الاول مثل قوله لو لم تكن نابك البيت
لان المعلل هو روية عقد المنتطق عليه حالة الشبهة بانتطق المنتطق وهي صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة المدوح لانه يجوز ان يكون المراد ان يعلل بها عقد المنتطق هـ
الحقيقي ويكون نفي الروية عقد المنطق عليه كناية عن عدم المنتطق فيكون عقد المنتطق
الحقيقي معللا بنية الخدمة وكيف لا ونية الخدمة علة للعقد الحقيقي لا الحالة الشبهة به
ولا لرويتها وقد نبه على فساد ما في الايضاح من شرح كلام التلخيص فما لنا في الايضاح
ولم يلتفت اليه لدعوى انه اراد الانتطاق صفة متنعة فقلا في الايضاح دون التلخيص لانه

الاصلح

لانه الاصلح فالحمل عليه اصلح رجح فقال انه اراد الانطباق صفة متنعة الثبوت للجواز وقد
اثبتها الشاعر وعللها بنسبة خدمة الممدوح فليس بخطيا مرتين مرة في مخالفة كلام الايضاح
في شرح كلام التلخيص ومرة في جعل الانتطاق معللا مع ان العلل رؤية الحال الشبيهة
بالانتطاق كما زعم الشارح قال الشارح المحقق في المختصر والاقرب ان يجعل لو هنا مثلها
في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني لاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول
فيكون الانتطاق علة للكون نية الجواز اخذ متنه الممدوح اي دليلا عليه وعلة للعلم به
مع انه وصف غير ممكن وقد زيف هذا الاقرب بانه تكلف خروج عن الظاهر لان هـ
المتبادر من قوله ان يدعي لوصف علة مناسبة له العلة لنفس ذلك الشيء لا للعلم به
ونحن جرينا في شرح كلام المتن على هذا الظاهر لان العدول عن الظاهر اشق من
حمل ما وقع عنه في الايضاح على السهو فان **قلت** بل لا يصح ان تجعل العلة اعم من علة
العلم لان الدليل ما لو سلم ثبت به المطلوب فلو كان مقدما من مقدمات غير ثابت بل مبينة
على اعتبار لطيف غير حقيقي لم يكن دليلا كما فيما نحن فيه فان استلزم عدم نية الجواز اخذ متنه
لعدم رؤية عقد المنتطق عليه مبني على اعتبار لطيف لا حقيقة له لكن جعل الدليل هـ
حقيقيا وغير حقيقي بهذا الاعتبار غير متعارف ولا يتبادر من الدليل الحقيقي الا ما يصدق
عليه تعريف الدليل فليكن هذا ايضا من موجبات بعد التوجيه الاقرب **والحق به**
بحسن التعليل **ما بني على الشك** المراد به ما يشمل الظن لانه كان للظن لانه انما جعل ملحقا
به لا داخلا فيه لان العبرة في الاغراض في الدعوى كما اوضحناه. **والحق به** ابي تمام **كان**
السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الكثيرة الماء لانه اشرف السحب **غبن**
تحتها اي تحت الزي ذكرت في البيت السابق **حبيبا** اي محبوبه **فما نزقا** اي ما تشكى مخفف
نزقا مهموز **لهن** اي للسحاب **مدامع** جمع مدمع ونسبة السيلان الى الدمع كنسبة الجريان
الى النهر وعدم شكوى دموع السحاب اما لجري هنا كما هو الظاهر او ليدفع الريا بالسيلان
فيجد الحبيبة المعسة بحبها في الشرح قال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا اراد هـ
بحبيب نفسه ولا ادري بما هذا التفسير **قلت** وجه هذا التفسير انه قصد به الملاينة

مطلع القصيدة وهو قوله

الا ان صدري من غرامي بلاقع ... عشية ساقتني الديار البلاقع

هذا الكلام **قلت** كان هذا وجه استفسار هذا الناقد استكشف عن وجه التعبير
عن نفسه بالحبيب ولا يفيده ما ذكره الشارح ووجهه انه حبيب السحاب لكونه سببا لها
على اصالة الماء ونظيره في عدم شكوى مدامعه **ومنه التفريع** سمي به لانه تفريع اثبات
على اثبات **وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته لمتعلق له اخر** تقدمه ذاتيه ترتب
الاثبات الثاني على الاول فخرج نحو غلام زيد راكب وابوه راكب ودخل غلام زيد راكب كما ابو
راكب ولم يخرج لامزاج الاول الى زيادة قيد على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب كما ذهب اليه

الشارح المحقق **كقوله** اي الكميت في قصيدة يمدح بها اهل البيت **احلامكم** جمع حلم كفعل بمعنى العقل لاحلم كعقل فانه بمعنى الرويا **لسقام الجهل شافيه** وصف بالعلم التام والعقل الكامل **كما دماكم تشفي من الكلب** وصف بكونهم ملوكا واشراف الكلب على وزن فرس جنون يعرض للانسان من عضة الكلب الكلب على وزن الكتف بمعنى الكلب الدي جن من اكل لحم الانسان ولاد واله يجمع من شرب دم ملك وقيل شق ابهام رجله ويوخذ منه الدم قال المصنف فرع علي وصفهم بشفا احلامهم منزلة الدما فان حياة العاقل بالعقل كما ان حياة الحيوان بالدم والجهل منزلة الكلب وقد عرض لاهل البيت قاصدي دمايهم بانهم في سكر كلاب كلبه يستشفون بدمايهم فانهم المهتكون في طلب الدنيا فقد ورد في حقهم كلام النبوة الدنيا جيفة وطالبها كلاب فان قلت ان الظاهر انه فرع علي وصفهم يستفاد مايهم من الكلب وصفهم بشفا احلامهم عن سقام الجهل فانه جعله مشبها به والمشبه ملحق بالمشبه به دون العكس قلت نعم هذا هو الظاهر وغاية توجيه ان ذكر المشبه به فرع ذكر المشبه لانه اورد لبيان حاله فاثبات المشبه به بعد اثبات المشبه في الكلام وفروعه فتامل ووجه تحسين التفريع انه تجعل المتعلق من مرتبطين في الذكر انها مرتبطان في المعنى فيتطابق في الذكر والمذكور **ومنه تاكيد المدح بما يشبه الذم** قال الشارح النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم وقد يكون من محسنات الكلام كما في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النسا الا ما قد سلف يعني ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن فالغرض المبالغة في تحريمه وليسم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه اي فليسم ما سمي باختيار الاصل عم الاغلب تاكيد المدح بما يشبه الذم تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه فانه العبارة المنطبقة على المراد وفيه نظر لانه لو كان تاكيد المدح مقابلا له ولم يصح ما ذكره في شرح المفتاح ان المفتاح اكتفى عن تعريفه بما يفيده الاسم لان الاسم يفيد ما هو الاخص من تعريفه وايضا لا يصح حصره في الضربين المذكورين وايضا لا مرجح لادخال الصورة المذكورة في تاكيد المدح بما يشبه الذم على ادخاله في تاكيد الذم بما يشبه المدح فالحق ان النظر في التسمية على امر متطبق عليه الاسم وبيان الغير بالمقايسة وهو ضربان افضلهما لاشتماله على فضل تاكيد **ان يستثنى من صفة ذم ينفيه عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء** لاعتقادانها صفة ذم فانه ايضا كلام كاذب مطابقا لما يروج عند المخاطب ولا تاكيد فيه وكالدفع بوهم انها ايضا مثلبة مع صفة الذم لتلازمهما في الانتفاء في غالب الاوقات كما هو المعتبر غالبا في الاثبات بالمستثنى المنقطع واشتهر في كتب النحو فانها استثنيت حينيذ لرفع توهم ناشيء من النفي السابق ولا تاكيد فيه بل **بتقدير دخولها** اي صفة المدح **فيها** اي في صفة الذم فاحترز بهذا القيد عن الامور الثلاثة هكذا حقق هذا المقام فاحفظه فانه من الشوارد عن افوام بعد افوام واعلم ان من فوايد المستثنى المنقطع تاكيد الشيء بما يشبه النقيض على احد الوجهين

اللذين نذكرهما كما يستفاد من هذا المقام ولا تحصر فايدته في دفع الايهام من سابق الكلام على ما مر ايضا بيان النحو فادخره واجتنب عن ربقة التقليد التي لا تكون الا في اعناق اللئام وبتحه انه خرج بهذا القيد تاكيد المدح بما يشبه الذم باستثنا ما ليس عيبا ولا مدحا فانه يوكد نفي صفة الذم لما يوكد استثنا المدح فالاولى ان يقول بدل قوله صفة مدح ما ليس بصفة ذم وتاكيد المدح باستثنا صفة مدح عن صفة ذم منفية لا بتقدير دخولها فيها فانه يوكد المدح بالوجه الثاني فلا يقصر عن القسم الثاني في التاكيد ولم يدخل في الثاني فاختل الحصر وغاية ما يمكن ان يقال انه لا اعتداد به لنقصه متكلمة فيه نعوذ فضل التاكيد بلا موجب بخلاف القسم الثاني وبهذا ظهر ان الحصر في القسمين استقرائي غير ثابت بدليل قطعي فلذا لم يستدل عليه كما فعله في كثير من التقسيمات هذا واشكر لله على ما رزقك من التاريات **كقوله** اي النابغة الذبياني زياد بن معاوية والذبياني بالمنقوطة والمفقوطتين من تحت بالضم والكسر قبيلة **ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول** كالحصول جمع فل كمد والفل للثلمة سوا كان في حد السيف او غيره **من قراع** اي مقارعة **الكتايب** جمع كتيبة بمعنى الجيش فالعيب صفة ذم منفية فقد استثني منه صفة مدح وهو على تقدير كونها من العيوب وهو انهم شجعان لان وصف سيل الرجل بالفلول من المحاربة كناية عن شجاعته وقد اشار الى بيان الاستثنا بتقدير الدخول ببيان مراد الشاعر بقوله **اي ان كان فلول السيف** اي الفلول المعهود للسيف وهو مضاربة للجيوش والا هو فالفلول قد يكون عيبا فاشتغل ببيان وجه التاكيد بقوله **فانت** اي الشاعر **شيا منه** اي العيب **على تقدير كونه** اي فلول السيف منه اي من العيب هكذا حقق المقام ولا تتبع ما وقع للشارح من وساوس الاوهام فاطلع عليه واعرض عنه في مختصره لكونه من زلة الاقدام وهو الفلول المذكور من العيب **محال** لما عرفت **فهو** اي اثبات شيء من العيب **فهو في المعنى تعليق بالمحال** وان خلى العبارة عن تعليق **فالتاكيد فيه من جهة انه كدعوي الشيء ببينة** لانك قد علقت نقيض المطلوب وهو اثبات شيء من العيب بالمحال والعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ويمكن ان يكون تقدير دخولها في الصفة المذكورة المذمومة المنفية لتنزيلها منزلة المذمومة في جنب صفات اخر له صفة ذم فللتاكيد في هذا الضرب جهات ثلاث وهذا الوجه يجري في الضرب الثاني فهو ثان في الوجه الذي ذكر فتامل **ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصالي** لانه حقيقة الاستثنا على ما تقرر في الاصول والاصل الذي لا يعدل عنه بلا صارف هو الحقيقة **فذكر اذانه قبل ذكر ما بعدها يوهم** الايهام اشتهر في الدلالة الضعيفة ويوافقه اللغة لان الوهم بمعنى خطره القلب او طرف المتردد المرجوح فلذا اعترض عليه بعض الشارحين انه قبل ذكر ما بعدها يدل دلالة قوية فلا يليق التعبير بالايهام ويمكن ان يجاب عنه بان الايهام كثيرا

ما يشعل في ضعف الدلول ايضا وان كانت الدلالة قوية وتوافقه اللغة فان وهمت
معي انا غلطت واوهمت غيري. لمعي او قعته في الغلط واجاب الشارح بان الايهام
في اللغة الايقاع في الظن كما ان التوهم هو الظن يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمت
غيري اخراج شيء مما قبلها فاذا وليها صفة مدح ويحول الاستثنا الي الانقطاع
جا التاكيد لما فيه من الاشعار بانه لم يجده صفة ذم فاضطر الي ما ذكر صفة مدح وفيه
بحث اما الاول فلان ذكر ما ليس بعيب بعد اداة الاستثنا وتقدير انه من العيب لا يوجب
انقطاع الاستثنا متصل متفق علي الغرض والتقدير فالاولي ان يقال الاصل في الاستثنا
الاتصال المحقق فذكروا انه قبل ما بعدها يوهم ذلك فاذا وليها صفة مدح محوجة
في اتصال الاستثنا الي التقدير جا التاكيد واما ثانيا فلان كلامه يوهم ان تاكيد المدح
بما يشبه الذم موقوف علي غير في البيت مثلا للاستثنا حتي انه جعل صفة لاسم لامنصوبة
او مرفوعة لفات التاكيد وليس كذلك لانه كما ان الاصل في الاستثنا اخراج شيء محقق هو
الدخول في المستثني من الاصل في الوصف بغيرا خراج شيء كذلك عن الموصوف بالتقييد به
فالاخراج علي تقدير الدخول تعليق بالمحال وخروج عن اصل التقييد فافضل التاكيد
والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب
باداة استثنا يليها صفة مدح اخري له اي لذلك الشيء لا مطلقا بل بقصد انه
صفة مدح اخري له حتي لو ذكر له صفة مدح باعتقاد انها صفة ذم او لاعتقاد المخاطب
كذلك وبنا كلامك علي التسليم لم يكن من التاكيد في شيء ولا يكفي قصد انه صفة مدح اخري
له بل ينبغي ان لا يكون لدفع ايهام السابق انها مسلوبة عنه كما هو المشهور في المستثني
المنقطع بل يكون لارادة اني اضطررت الي ايراد صفة مدح اخري فعدلت عن اخراج
شيء مما قبل اداة الاستثنا كما هو الاصل نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش
بيد لمعني غير مختص بالمنقطع مضافا الي ان كذا في الرضي وزعم المعين ان بيد للتعليل هو
فالمعني انما افصح العرب لاجل اني من قريش ولا يخفي ان هذا التعليل لا يثبت المدعي وجعل
ابن مالك تقدير الكلام لانقصان في فصاحتي الا اني من قريش فهو من الضرب الاول
قال في القاموس بيد وبا بين لمعني غير ومن اجل وعلي هذا وحمله علي معني علي احتمال قوي
فلا يفوتك واصل الاستثنا فيه اي في هذا الضرب ايضا يكون منقطعا لان
الاصل في استثنا ما ليس بداخل فيما قبل الاداة تكون منقطعا بتقدير خروجه عن اصله الذي
هو الاتصال وجعله متصلا بتقدير الدخول كما في القسم الاول خلاف الاصل وربما يكون التبني
علي خلاف الاصل وعلي الاصل في هذا الخلاف الاتي ان الاعراب بالحرف خلاف الاصل
والاسما الستة علي الاصل في الاعراب بالحرف وهو كونها بالحروف الثلاثة فلا تنافي فيمن
هذا الكلام وما سبق ان الاصل في الاستثنا الاتصال لان هذه الاصالة بعد العدول
عن الاصل الاول وقد اجاب الشارح بان الاصل في مطلق الاستثنا الاتصال وفي استثنا

ما ليس بداخل الانقطاع فلا تنافي وبما قررنا اندفع ان الواجب في الاستثنا فيه وما سبق ايضا
ان يكون فلا معني لقوله الاصل لانك عرفت انه يمكن جعلا متصلا بالتقدير كما يدل عليه
قوله لكنه اي الاستثنا المنقطع في هذا الضرب يقدر متصلا كما في الضرب الاول
بل بقي علي حاله من الانقطاع ولهذا تاكد بعض استثنائك فاعتصم فلا يفيدك التاكيد
بالوجه الذي هو اثبات الدعوي بالبينة الحاصلة من التعليق بالمحال فلا يفيدك الا
من الوجه الاول افضل في التاكيد اذا فضل في الاعتبار قال المصنف واما قوله
تعالي لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما فيحتمل الوجهين واما قوله
لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتملها ويحتمل وجها ثالثا وهو ان يكون الاستثنا من
اصله متصلا لان معني السلام هو الدعا بالسلامة واهل الجنة اغنيا عن ذلك فكان
ظاهره من اللغو وفضول الكلام لولا فايدة الاكرام هذا الكلام وينبغي عليه انه اثبات
لصفة مدح مستثناه من صفة ذم منفية لا بصفة مدح مع خوف الاستثنا بصفة مدح
اخري فكيف يحتمل كونه من الضرب الثاني واجيب بان معني كونه من الثاني انه
من قبيلة في عدم افادة التاكيد الا من وجه واحد وبهذا اندفع تعريف الضرب الاول
وتقسيمه علي الاطلاق او الحصر في الضربين وبهذا ما ذكرنا بالدفعة مذكر والحق
ان يقال يجوز ان يعتبر لا يسمعون صفة مدح ويعتبر الوصف بعدم سماع اللغو لا مني
سماع اللغو حتي يكون القصد الي نفي صفة ذم وحينئذ لا يكون الا سلاما بتقدير لكن سلموا
سلاما صفة مدح اخري بعد اداة الاستثنا لا يمكن تقديرا دخالها في الاول وتحمل ان
يعتبر نعتا لصفة ذم هو سماع اللغو ويكون الا سلاما مستثني من لغوا فيكون من
الضرب الاول لا محالة لما قدمناه لك فلا تزض بانهدامه ولكن لا غنامه وانه لا يجوز
ان تكون الاية الاولي ايضا محتملة للثالث واجيب بان السلام لا يمكن ادخاله للتاثيم
ولو بحسب الظاهر لان التاثيم ان يقال لاحد اثمت ولا يجوز الفصل بين المستثني والمستثني
منه بمتعدد غير مستثني منه وايضا يتجه علي الاحتمال الثالث انا لا نسلم علي ان اهل الجنة
اغنيا عن الدعا بالسلامة يجوز ان تكون سلامتهم في الجنة وتقررها لانهم لا يتفكون عن
السلامة فتامل وتحمل الاية وجها اخر بعيدا بان يكون سلاما مصدرا لحينيا اي لا يسمعون
فيها لغوا وقتا اي لا وقت تسليم فيكون من الضرب الاخر ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه
الذم ضرب اخر كالضرب الاول بعينه في افادة التاكيد فافهم فلذا حضروها في ضربين
فالجعد منقول واثبات ضرب اخر منه مبتدع منه معقول ولا تنافي او ضرب اخر بحسب
الظاهر راجع الي الاول بحسب النظر الثاني للمناظر فانه يوول اليه معني فضبطه
المصنف هذا الضرب بان ياتي بالاستثنا مفرغا وهو قاصر لان من المفرغ ما يصدق عليه
ان يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخوله فيها قائمة الشارح
المحقق بان ضم اليه ويكون العامل ما فيه معني الذم والمستثني ما فيه معني المدح وبعد

ويعد يرد عليه ان الضرب الاخر لا ينحصر في الفرع بل يشمل قولنا وما ننقم منا عملا الا ان
امنا بايات ربنا فانه لم يستثن فيه في الظاهر صفة مدح من صفة ذم منفيه بل من اعم منها
يعم ماله الى الاستثناء من صفة ذم منفيه فانه في قوته ليس لنا عمل يجب عندكم الا ان امنا
فالصواب ان يعرض عن ايضاح المصنف ويبين قوله نحو وما تنقم اي ما تعيب منا الا اصل
المناقضة انا امنا بايات ربنا يقال نقم منه وانتقم اذا اعابه وكرهه وفسر الاية بانا لمراد بحوه
ان يستثنى صفة مدح من محمول ما فيه معنى الذم بتقدير دخولها فيه من حيث انه متعلق
ذلك البرامل هذا وقد جا نقم منه بمعنى عاقبه فيمكن حمل الاية عليه اي ما يعاقبنا الا ان
امنا بايات ربنا وحينئذ مستثنى متصل حقيقة وليس مما نحن فيه فان قلت
على التفسير المشهور ايضا هو مستثنى متصل لانه استثنى صفة مدح من محمول
عيب بحا طب فيجوز ان يكون الايمان معيبا عنده قلت الايمان بايات رب الكل
مما لا يمكن ان يعيبه قابل للخطاب ثم نقول لنا ضرب اخر كالضرب الاول
وهو ان يثبت صفة مدح عام صفة ذم بتقدير دخولها فيه نحو لفلان جميع المحاسن
الا كفران النعم فالصواب في تفسير القسم الاول ان يستثنى من صفة ذم منفية صفة
مدح بتقدير دخولها فيها او من صفة مدح منفية صفة ذم بتقدير دخولها فيها
والاستدراك ملحوظ لكن في هذا الباب صرح بقوله في هذا الباب ولم يقل فيه
لئلا يتوهم عوده الى الضرب الاخر كالاستثنا فالمراد بالاستثنا في التعريفين
ما لم يعم الاستدراك بالحمل على الاستثنا حقيقة او حكما والا لفسدنا ويجري في
الضرب الثاني كما في قوله اي قول النبي الفضل بديع الزمان يمدح خلفا بن احمد السجستا
هو البدر الا انه البحر زاخرا اي متلئا سوى انه الضرغام بالكسر الاسد لكفه ا
الوبل المطر الشديد العظيم القطر والاول كان يقال لا عيب فيهم لكن سيوفهم من
فلول من قراع الكتايب وانما كان الاستدراك كالمستثنا لان الا في الاستثنا
المنقطع بمعنى لكن في الاصح ومنه تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان
يستثنى من صفة مدح منفية عن الشي صفة ذم له بتقدير دخولها فيه كقولك فلان
لا خير فيه الا انه يسيء الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشي صفة ذم ويعقب
باداة استثنا يليها صفة ذم اخرله كقولك فلان فاسق الا انه جاهل وبحقيقتهما
يحال علي قياس عامر من كيفية التاكيد وجهته وانه لا ينحصر فيهما بل منه ضرب
اخر وان المراد بالاستثنا اعم من الاستثنا والاستدراك الذي في حكمه ومنه الاستثنا ع
وهو قدم في الايضاح التوجيه فكانه راى شدة مناسبة التوجيه لتاكيد
الذم بما يشبه المدح في كونه جامعا للمدح والذم فلم يرض بترتيب التخليص
وعدل عنه ولا يخفى مناسبة الاستثناء ايضا في كونهما لا كمال المدح ولما كان
مفهوم الاستثناء اعم من تفسيره لم يرجح منه الا كتفا بما يفيده الاسم واحتاج

التفسير ولا معنى لتخصيص الاصطلاح وعدم الالتفات الى المدح بشي على وجه
يستتبع الذم بشي اخر والى الذم بشي على وجه يستتبع الذم بشي اخر والممدوح به
وكانه من مسامحات ايمة العربيه في مقام التفسير والتعريف فذكروا في التفسير المدح
بشي على وجه يستتبع المدح بشي اخر على طريق التمثيل لا التحقيق فيكون بعينه
الادماج ولذا لم يذكر السكاكي الادماج واكتفى بذكره كقوله اي قول ابي الطيب
بهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنيت الدنيا بانك خالد مدحه
في النهاية والشجاعة حيث علقه على ما لا نهاية له ولو كان هذا في محاربة واحدة لكان غاية
في الدلالة على النهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح
الدنيا ونظامها قال الشارح حيث جعل الدنيا منتهنا بخلوده ولا معنى للتهنية بشي
لا فايدة له وهذا وذلك الاستتباع يحصل من قوله نهبت من الاعمار ما لو حويته ايضا فان
نهب الاعمار دون الاموال وعدم جمعها يدلان على انه لم يكن القتل بمصلحة يعود اليه
اذ لو كان لنفسه لم يترك اموالهم لورثتهم وجمع الاموال عمارفانه لا مصلحة للنفس فوق
البقا المحلة فهو لمصلحة الدنيا قال في المفتاح مدحه بالشجاعة على وجه يستتبع مدحه
بكمال السخا وجلال القدر من وجه اخر والمصنف ترك كمال السخا وجعل المستتبع كونه
سببا لصلاح الدنيا لان الاستتباع كلام السخا غير ظاهر الا ترى انه تكلف له الشارحان
المحققان بان التهنية انما تكون اذا كان للدنيا منه مال او كمال ويمكن ان يقال
استتباع كمال السخا في عدم نهب الاموال فانه يدل على انه لا فقر للمال عنده وقوله
وجلال القدر من وجه اخر اشارة الى ما ذكره المصنف من كونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامه فانه ليس جلال قدر سواه ولا يخفى ان الاستتباع يزيد حسنا اذا كان الوصف
المستتبع بحيث يدفع توهم مذمة نشا من المدح بشي كما في البيت فانه وصفه بالشجاعة
ببيان نهب الاعمار بوهم فساده في العالم فكانه افاد بتهنية الدنيا بخلوده مدحه
لاصلاح الدنيا نفي توهم افساده للدنيا بنهب الاعمار وفيه اي في الاستتباع وجهان
اخران وقال الشارح وفي البيت وجهان اخران من المدح وما ذكرنا اسبق وان قال
المصنف في الايضاح قال علي بن عيسى الربعي وفي البيت وجهان اخران من المدح ه
فالمراد بشي اخر الحصر واحدا كان او اكثر وقس عليه نظايره احدهما انه رب الاعمار
دون الاموال وذلك مفهوم من تخصيص الاعمار بالذكر والاعراض عن الاموال مع ان
النهب بها ابلق وهذا ينبي عن علو الهمة او عن كمال الغني بحيث لا حاجة الى المال
والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم والا لم يكن لاهل الدنيا سرور بخلوده لان وجوههم
الظالم تستمر لحذر كل احد للخوف عن ظلمه فلا يتصور بهم خلوده وبهمته الدنيا بقية
اهلها وايضا لو كان ظالما في قتلهم لكان لمصلحة نفسه وهو اما المال او البقا فعدم رجع الاعمار
يدل على انه لم يكن طالبا للبقا به وعدم نهب الاموال دل على انه لم يكن طالبا للمال وفيه وجه صلح

ثالث وهو انه لتمتع الاعمار والناس بجمع الاموال الذي دون العمر فلم يبنه وبين الناس ومنه
الادماج وهو في اللغة لف شئ في ثوب وفي العرف ان يتضمن كلام سيق لمعنى
مدحا كان او غيره معنى اخر لان التضمين المسند الى المفعول الاول لفذكر التضمين
احترز عن التضمين بمعنى مع معنى سيق الكلام لاجله كما في قوله في تمني بعض الوزراء اتخذ وزيرا

• ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا • واسعفنا فيمن نحب وتكرم •
• فقلت له نعماك فيهم انتهاب • ودع امرنا ان المهم المقدم •

فانه رد المصنف على من قال ان هذا الشعر مصرح به بل فيه ادماج التمنية في الشكوى
عن الزمان هذا وفيه نظر لان البيت سيق للتمنية فكيف تكون التمنية ادماجا والشكوى
اصلا على ان في كون الشكاية عن الزمان مصرحا به نظرا لان ابا الدهر في واحد من امرين
طلبا منه لتقديم المهم ليس محلا للشكوى وكيف يحمل على الشكوى واخر كلامه مصرح بالشكر
فنوع من الاستتباع ولا يخفى ان حق البيان حينئذ ان لا يذكر في مقابلة الاستتباع بل يذكر
الادماج من المحسنات وينبه على دخول الاستتباع فيه كما فعل في الطباق والمقابلة وقد
اشار بقوله كقوله الى مثال له يفرق به عن الاستتباع فليس الغرض به التمثيل ليلزم بيان
الافراق والضير الى ابي الطيب في الواقع اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني جمع جفن
كفلس وهو غطا العين من اعلا واسفل كأني اعذبها اي بالاجفان والتقدير
بتقليبها ولو قال به ليرجع الى التقليب لكان اظهر وذلك ان تجعله راجعا الى التقليبات
المستفادة من اقلب على الدهر الذنوبا ومعنى تقليب الاجفان للعدان امتداد
الشهر لكثرة ذنوب الدهر وطول عده وكمال الرعنة فيه فان الاشتغال بالمرغوب لمنع
النوم ويسهل السهر فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية عن الدهر الظاهر ان
ان سوق البيت لوصف نفسه بالسهر فيه والجفن لا لوصف الليل بالطول لان تقليب الاجفان
ظاهر في السهر لا في طوله قال الشارح المحقق وقوله معنى اخر اراد به الجنس اعم من ان يكون
واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة بالموحدتين من فوق بالضم والفتح فان
كليهما ما سمي به العرب ولا بد لي من حيلة في وصاله فمن لي بخل اي خليل اودع الحكم عنده
قال المصنف انه ضمن يعني حديث المحبوبة المخربكونه حليما حيث استحكم ستفهم عن وجود خليل
صالح للايداع العجز بذلك الشكوى عن الزمان بتغيير الاحوال واعدائه حتى لم يبق من يصلح
لهذا الشان فان الاستفهام انكاري وضمن ذلك انه لم يعزم على مفارقة حلبه ابدا وانما
يريده وقت ارادة الوصال فان الودايع تستفاد فقيه تضمين معان لا معنى واحد وقده
نبهنا كم عليه موافقة معه لكن في موضع هو احق بهذا التنبيه ثم الاظهر عندنا انه لا حاجة
الى تكلف في عبارة التعريفين وصرف النكرة المشتملة على دليل الوحدة الى الجنس لان مثل
ذلك استتباعات وادماجات ولا يجب صدق التعريف على المجموع من حيث المجموع على كل
واحد فاحفظه ينفعك في تطابيره ولا تعدل في تعريفين بلا موجب عن ظاهره واعلم انه

يكن

واعلم انه يمكن ان يكون المضمن في البيت كمال شرف الهمم وعزمه بحيث لا يمكن ان يعتمد في جعله
احامة على اخ من الاخوان لا الشكاية عن الزمان ومنه التوجيه ويسمى محتمل الضدين
ومن هنا قيل المراد بقولهم وهو ايراد الكلام محتملا للوجهين المختلفين غاية الاختلا
وبعضهم خصه بما يكون مدحا وذما كقول من قال هو بشار قال الاعور بشي عواظ لي كم
بالابرقي اجبة ام قباء اقول فيك شعرا لا تدري امدح ام هجاء فقال بشار غاظ لي عمر
وقبا لبست عينيه سوا قلت بينا ليس يدري امدح ام هجا فانه تحتمل تمني عمى السن
وتمني ابصارها فيحتمل المدح بانه تحسن الخياطة فيتمنى ابصار عينيه ليزيد تحسن خياطة
وتحتمل الذم اي يئس الخياطة فيتمنى عمى عينيه ليتخلص الناس من خياطته والفرق بينه
وبين الايهام بوجوب استوا الاحتمالين فيه ووجوب التفاوت في الايهام بعد المراد وقرب
غيره نظرا الى نفس اللفظ على ما قيل وعلى ما في الاول يكون احدهما نصب عليه القرينة في الايهام
وانما بينا هنا على الايهام فالمراد بكون الكلام محتملا لوجهين مختلفين احتماله بحسب
الارادة كما هو المتبادر او الاحتمال على السوا قال السكاكي اي من التوجيه متشابهات
القران باعتبار قالوا اي باعتبار احتمال المختلفين وان ليسا متضادين ولا احتمال
على السوا قلت وللمتشابهات مع القران مدخل في هذا النوع باعتبار هذه عبارته
ولا يبعد ان يحمل على ان بعض متشابهات القران كذلك باعتبار فيوافق قوله واكثر متشابهات
القران من قبيل التورية والايهام حينئذ يكون قوله باعتبار اشارة الى اعتبار من جوز
تاويل مقطعات الحروف في اوايل السورة فانهم لا يذكرون في تاويلها الا امورا متساوية
بالنسبة الى اللفظ من غير نصب قرينة على ارادة شي منها ومنه المزل هو اللعب
ونقيضه الجد الذي يراد به الجد وفيه انه ان كان ظاهر العبارة هزلا فالكلام من
قبيل الايهام وان استويا فهو من قبيل التوجيه وان كان ظاهر الجد فهو من قبيل ارادة المعنى
للفظ بحمل خلافه اخما لا مرجوحا فلا معنى لعده محسنا في الجد والهزل خاصة وايضا
لا وجه لتخصيص المحسنين بالمزل الذي يراد به الجد دون الجد الذي يراد به المزل
الا ان يقال اقتصر على الموجود كقوله اذا ما لمتني اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا
اي احسب من جملة ما يفتخر به انه كيف اكلك المتصب بفتح الضاد ومنه تجاهل
العارف ولما كان تجاهل العارف صفة المتكلم دون الكلام حتى يكون من محسنات ومع
ذلك تخص لمقتضى الادب بما سوى كلامه تعالى قال لرفع كلام المتوهمين وهو كما سماه
السكاكي سوق المعلوم مساق غيره فهو صفة للكلام سمي باسم ما هو صفة المتكلم
به ولا يخص بما سوى كلامه تعالى بل التسمية بتجاهل العارف وتسمية بالنظر الى الاعم الاغلب
وكانه لذلك قال السكاكي لا احب تسمية بتجاهل العارف وقال غيره لا خبه لسوء الادب في استعما
في كلام الله تعالى رب العزة وفي الحجة كناية عن الكراهة وقوله لنكتة مما زاده على كلام
السكاكي وليس في كلامه فلا يخلو عن سماحة لايهامه انه داخل التسمية والاولى ان يقال

ومنه تجاهل العارف نكتة وهو سماه الخ كالتوبيخ في قوله الخارجية امراة وهي في اصل اللغة
كالخارجي من يسود بنفسه من غير ان يكون له قدير يا شجر الحالور من نواحي ديار بكر
مالك مورقا من اوراق الشجر صار اوراق كانك لم تجزع على ابن طريف فمني تعلم ان
الشجر لم تجزع على ابن طريف لكن تجاهلت فاستعملت كاد الدالة على الشك لتوبيخ الشجر
مبالغة في وجوب الجزع او لتوبيخ من لم يجزع كذا في الشرح ولا يخفى التجاهل بقوله كانك الى
آخره بل في الاستفهام عن سبب كونه مورقا ايضا فانها تعلم ان السبب هو الفصل والوقت المقتضي
لذلك والاشبه ان البيت من الدلالة والمبالغة في المدح كقوله اي البحتري الم برقو سري
صفة برق ام ضوء مصباح ينبغي ان يصفه كالبرق بكونه لبعيد قوة الضوء وكانه اكتفى بالتعبير
بالضوء لانه يستعمل في النور القوي ام انبسا منها بالمنظر الضاحي بالضاد المعجمة والحاء
المهملة بمعنى الظاهر من ضحي الطريق ظهر بالخ مد ابتسامها بل نور ثغرها حيث لم يفترق
عنه بين لمع البرق وضوء المصباح ويحتمل الدلالة او المبالغة في الذم كذا في الشرح فجعلها
عديلة للمبالغة في المدح والاوجه حينئذ العطف بالواو فتامل فالاولى ان يجعل قوله والمبالغة
في المدح او في الذم بمعنى المبالغة في احد الامرين ثم نكته عديله لاحدهما فيكون العطف بالو
في محلها في قوله اي زهير وما ادري سوف اخال بكسر الهمزة والفتح كما هو القياس لعينه
اي اظن وهو بمعنى معترض بين سوف ومصحوبه ادرك افوم اي رجالا لان القوم مختصام
الى حصر الظاهر ان الحصر للاشارة الى انه اراد تنكير الاول تحقيرا ام نساء قال الشارح فيه
دلالة على ان القوم للرجال خاصة وفيه بحث اذ يصح مقابلة المجتمع من النساء والرجال
بالنساء الصرفة والذلة الذلة محرك ذهاب الفؤاد من يم ونحوه ود لهفة العشق
تدليها فتذله كذا في القاموس فلا يلغو قوله في الحب نعم يلغو لو كانت دلالة ذهاب
الفؤاد من اللوي كما في الصحاح والاول الاظهر ان الثلثة لا تخص الذلة في الحب فالاولى
ترك قوله في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد الله وكثيرا ما يتوهم انه للمجنون هـ
بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي في الارض قلن لنا ليلاي منكن اضافها الى نفسه
ليعلم انها ليست ليلى شوقي ولم يضف في قوله ام ليلى لانه لا التباس بعد الاضافة
السابقة فتامل الاضافة للتذكر وضع الظاهر موضع المضمر من البشر والتردد في كون
ليلى من ام من البشر اما في حسن سواد عينها وبياضها واما في النفور والوحشة قال
المصنف وكا لتحقير في قوله تعالى في حق النبي صلى الله عليه وسلم حكاية عن الكفار هل
ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد كانهم لم يعرفوا منه الا انه رجل
ما والتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين هذا وينا سب
التجاهل العظيم ايضا كانه لعظمته لا يعرف الا ذلك من الاعتبارات وضمنه القول بالموجب
اي للكلم موجب اثبت لشيء من غير ذكره او لموجب المتعلق المذكور وهو ضربان احدهما
ان يقع صفة اي دال على ذات مبهمة باعتبار معنى المقصود وفي كلام الغير كناية

عن شيء

عن شيء اي دالا عليه دلالة حقيقة لخصوص الشيء وعموم الصفة ولا يراد الكناية الاصطلاحية
اذ ليس دلالة الاعز على فريقهم بطريق الكناية بل بطريق التصريح اثبت له حكم صفة
شيء فيثبتها اي تلك الصفة لمعنى الامر العام بالغير ففيه استخدام لغيره اي الشيء
من غير تعرض لثبوته له اولا ثباته له اولانتفائه عنه بدل او نفيه عنه فيوجب ذلك
الاثبات نفي الحكم الذي اثبت لفريقهم مطبقا بتلك الصفة واثباته للغير على سبيل الالزام
والمجازات وهذا هو القول بالموجب في هذا القسم نحو قوله تعالى يقولون اي المنافقون
لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاول وقعت كناية عن المؤمنين
وقد اثبتوا العز لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة
لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج
للموصوفين بالعزة لكن اوجب ذلك الاثبات نفي الحكم عن فريقهم واثباته للمؤمنين
هذا على وفق ما في الشرح وفي تفسير القاضي وغيره عني بالاعز نفسه وبالاذل
رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده
مما يحتمله احتمالا حقيقيا او مجازيا فقوله مما يحتمله للتعميم فلا يكون غاريا عن الفائدة
كما يتبادر الى الوهم بذكر متعلقه اوما يتعلق به سواء كان جارا ومجرورا كما يتبادر الى الوهم
بذكر متعلقه اوما يتعلق به سواء او غيره ليشمل مثل قول الشنتري في خطاب الحجاج
معه لاحملنك على الادهم مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب فانه حمل الادهم في كلام
الحجاج على خلاف القيد الذي هو مراده من الفرس الادهم بالعطف عليه شيا يوجب كونه
الفرس اذا عرفت هذا فلا خفا ان هذا القسم من القول بالموجب من تلقي المخاطب بغير
ما يترقب فيكون داخلا في البلاغة لانا بعد التامل قلت ثقلت اي حملتك المونة
اذا ثبت مرارا ظرف لقلت او ثقلت حمله على تثقيل عاتقه بالايادي قال ثقلت
كاهلي وعاتقي بالايادي اي بنعم بين الاتيان مرارا لكل اتيان نعمه قال المصنف

وتبعه الشارح وقريب من هذا قول الاخر

واخوان حسبتهم مواد روعا ... فكانوهاولكن للاعادي

وخلتهم سهاما صائبات ... فكانوها ولكن للاعادي

وذلك ان تجعله ضربا سادسا وهو حمل اللفظ الكاين في ظنه لمعنى من غير ان يكون في كلام
الغير على معنى اخر وحتى نقول هذا من قبيل التكلف في الضمير لاهل اللفظ الواقع هـ
في ظنه بمعنى على معنى اخر فان ضمير فكانوها للدروع المذكورة في ضمن دروعا لهـ
وهذا في الضمير الراجع الى سهاما صائبات وبعزهد بن البيتين هـ

وقالوا قد صفحت منا قلوب ... لقد صدقوا ولكن عن ودادي

قال الشارح وهذا البيت من هذا القبيل وفيه نظر لقد صدقوا في دعوى الصفا لكن عن

حقدي

بل عن وداد ي فو تصديق في بعض الدعوي وتكذيب في بعضه وليس من حل اللفظ
علي غير ما اراد المتكلم في شيء فتامل ومنه الاطراد وهو ان ياتي باسما الاولي باعلام
الممدوح لان اختصاص الاطراد باسوي الكني والقاب غير ظاهر واستعمال الاسما فيما يعمها
خلاف الاصل الممدوح او غيره وابآيه والمراد به ما فوق الواحد يشهد له المثال والاسما
اضيف الي المجموع وليهذا جمع وليبين التقدير باسما الممدوح واسما ابآيه كما شرحه الشارح اذ
لا يشترط في الاطراد ان يكون للممدوح او غيره اسما فضلا عن الاتيان بها علي ترتيب
الولادة من غير تخلل حتي لو وقع تكلف كان ان يقال عتيبة الذي ابو شهاب ابوه حارث
لا يسمي اطرادا فان قلت لا فايدة لقوله علي ترتيب الولادة اذ لا يمكن الاتيان من غير
ترتيب والا لكذب الانتساب فلا بد في عتيبة ابن حارث بن شهاب من هذا الترتيب
اذ لو قيل عتيبة ابن شهاب بن حارث لكذب قلت لا ينحصر ذكر الممدوح وابآيه في الذكر
لو بطريق الانتشار فانه لو قيل ممدوح عتيبة بن شهاب وحارث لكان من الاطراد كقوله
ان يقتلوك فقد ثللت اي هدت عروشهم من ثل الدار هدمه بعتيبة بن حارث
ابن شهاب اي بقتله واعترض الشارح في مختصره بانه من قبيل تتابع الاضافات وهو
مخل بالفصاحة وقد ورد في الحديث الكرم بن الكرم بن الكرم بن الكرم يوسف
يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ولا يمكن ان يدفع بانه مثال للاطراد المحسن ولا بأس في التمثيل
بحدوث ما يضر بالفصاحة من وجه اخر لان المحسن انما يكون محسنا بقدر رعاية البلاغة المشروط
بالفصاحة عند المصنف نعم لا يضر عندمن لم يشترطها في البلاغة واعلم انه كلما زاد الاسم
كذلك زاد الحسن ولذا عجب عبد الملك بن مروان من قول دريد بن الصمة قتلنا هبد اسه
خير لداته ذواب بن اسما بن زيد بن قارب روي انه لما سمعه عبد الملك قال لولا القافية
لبلغ به ادم واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فمنه الجناس بين لفظين
تقييد الجناس يفيد ان لفظ الجناس لم يخص اصطلاحا بالتشابه المذكور وهو تشابههما
في اللفظ احترز باضافة التشابه الي اللفظين لتشابه المعنيين ولو قال هو التشابه
في اللفظ لخرج قوله في اللفظ اي في التلفظ لانه لا تشابه بين المعنيين في التلفظ بل
في اللفظ وقد نبه علي ان اللفظ يستعمل بمعنيين وان اغرب في التعريف فهو جهة
للعدول من تشابه الكلمتين كما في المفتاح وله جهة اقوي هي اظهر من ان تخفي وخرج
عن التعريف تكرار اللفظ فان التشابه يقتضي تغايرا والتغير اللازم المتعدد في التكرار
لا يسمي في العرف مغايرا ولهذا يثبت للفظ الواحد معان متعددة فجعل يوم تقوم الساعة
ما لبثوا غير ساعة لفظين يخرج الي تكلف وخروج من العرف ويخرج مع ذلك احتراز ان
ان زيدا وضرب ضرب عمرا الي مزيد تكلف بان يراد التشابه في اللفظ فقط بمعني عدم
التشابه في المراد ولا يخفي بعده ولو لم يقيد بقوله في اللفظ لتبادر التشابه في المعني فاخرج
به التشابه في المعني سيما المطابق لكن التشابه في اللفظ اوسع من الجناس حتي انه يشمل ضرب

وعلم

وعلم لتجانسهما في اللفظ من حيث اشتمال لفظيهما علي الملائمة الا ان المراد بالتلفظ في التشابه
علي وجه مخصوص يعرف بتفصيل انواعه تخرج ايضا اضافة التشابه بين اللفظين مما
لا يكون تشابههما في التلفظ هكذا او سيجيء بعضها في اقسام المحسنات احسن التامل في المقام
فان سلوكه من خواص كرام ذوي الافهام بل المخصوصين باكرام الالهام والجناس ضربان
تام وغير تام واشار الي هذا التقسيم بقوله والتام منه اي من الجناس ان يتفقا اي اللفظان
في انواع الحروف يكفي ان يقول في الحروف الا انه ادرج لفظ الانواع تنبيها علي ان كل
حرف من حروف الهجا نوع وانما خالف حرف العربية وهو عدم اعتبار التعدد باعتبار
تعدد اللفظ وعد زيد لفظا واحدا وان تلفظ به للعرف تصحيحا لاعتبار الجناس في لفظ
واحد استعمل بمعنيين نحو يوم تقوم الساعة ما لبثوا غير ساعة لانه يتوقف علي التعدد والمراد
بالانواع ما فوق الواحد وان لم يكن جناس في الثنائي والمراد انواع الحروف الملفوظة هو
وان لم يكن دعائي امرا ودعائي معتل ماض متجانسين تخمينا تا لعدم الاتفاق في عدد
الحروف ادعا واعدادها الاولي وعددها اذ توافق ضرب وقتل في عدد الحروف لا في
اعدادها اذ ليس لحروفها اعداد لا يقال ان الاتفاق في الاعداد انواع يعني عن الاتفاق
لان معني اتفاقهما في الانواع ان يكونا متشاركين في انواع الحروف ولا يشارك المساق
في انواع حروف المساق بل في بعض انواعها فلو قدم الاعداد علي الانواع لكان احسن
لانا نقول جلبت وجلب متشاركان في انواع الحروف وليسا بمتشاركين في اعدادها وفي
هيا تها الاضافة لادني ملابسة اذ الهيئة صفة للكلمة وان كانت حاصلة باعتبار الحركات
والسكنات الحاصلة في الحروف والاولي في هيئتها اذ ليس بشيء من المتجانسين جهات
حتي يتفقا في الهيات وما اشتهر من تعريف الهيئة من انها ما يحصل الحروف باعتبار
الحركة والسكون وتقديم البعض علي بعض بوجب ان يكون ذكر هيا تها مغنية عن ذكر ترتيبها
وكانه لم يلتفت اليه المصنف لما راي انه بوجب ان لا تتحقق هيئة ضرب وربض فجعل الترتيب
خارجا عن مفهوم الهيئة ولم يرض بالتعريف ولو اريد بالهيئة ما يحصل الحروف باعتبار
الحركة والسكون لا هيئة الكلمة كما هو المشهور ولم يحتج من المذكور لكن تحتاج الي عمل
الهيات علي ما فوق الواحد لما مر وترتيبها الي تقدير بعض الحروف الي بعض سواء كان هو
وضع الحرف في موضعه اللائق او لا فتامل وانما عدل عن تعريف المفتاح وهو ان لا تتفاوت
المتجانسات في التلفظ مع انه اخصر للاشارة الي تعضيل التشابه المعتبر في الجنس قال
المصنف ووجه تحسينه انه افادة في صورة الاعادة فان كانا من نوع واحد من انواعه
الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي مماثلا الاظهر ان يسمي التجانس مماثلة وكل من
المتجانسين مماثلا وستعرف وجه العدول عنه قال الشارح التشبيه بطريق النقل
من اصطلاح اهل الكلام من ان التماثل الاتحاد في النوع واقول هذا بعيد والاظهر انه
من المماثلة بمعني المشابهة سمي التشابه الكامل بالمماثلة لكماله فكانه بلغ في الكمال

الي حد قام به تماثل كما يقال جل جلاله فافهم **نحو يوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة** واقسام كل من الاسم والفعل والحرف اصناف لانواع فيكون نحو قول الشاعر

ردي ذمام وفت بالعهد ذمته ۞ ولا ذمام له في مذهب العرب ۞

من الجناس المماثل مع ان الزمام الاول مفرد بمعني العهد والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البير القليلة الماء والعزيزة منه ولكل منهما وجه في البيت فعلي الاول معناه انه ليس له ابار قليلة الماء في مسلك العرب علي ابار كثيرة الماء بالسالكين وعلي الثاني معناه انه ليس له ابار كثيرة الماء في مسلك العرب لانها لا يدعها السالكون ان يكثروا ماءها لقلته الشارح فقول الشارح المحقق والثاني جمع ذمة بالفتح وهي البير القليلة الماء قاصر النظر من غير ظهور موجب وفي كونه من الجناس المماثل وجعل الكلمتين فيه من نوع واحد بحث لانه ان اريد النوع الحقيقي يكون الاسم والفعل والحرف لذلك بحث وان اريد الاعم فالاسم المفرد والاسم الجمع نوعان اعتباريان لهما جنس وفصلان لان التمام الداخل في مفهوم الاعتباري جنسه والملغا المعتبر في مفهومه فصله **وان كانا** اي اللفظان المتفقان **من نوعين** وهو ثلاثة اقسام بالقسمة العقلية **سمي مستوفيا** وهي في اللغة ما اعطي حقه بالتمام سمي به تنبيها علي انه وان اختلف اللفظان نوعا لم ينقص شيا من حق الجناس **كقوله** اي قول ابي تمام في ما الاول فعل والثاني ما موصولة او موصوفة جنوه فوله فانه **ما مان من كرم الزمان فانه بحي ابوه الذي يحيي بن عبد الله** فانه لا بدع من ان يموت قسم من اقسام الكرم وقال الشارح لانه كريم يحيي الكرم ويجدده عم وما ذكرنا ابلغ فافهم وعلي توجيهه لو جعل تجريدا الكرم لانه يهب الكرم الميت الوجود لمقتضي كرمه لكان فيه مزيد مبالغة ولطف وذلك ان يجعل ما نافيه ومن زايدة وقوله فانه تعليلا وفي عكسه قول الاخر ۞

وسميته يحيي فلم يك امره ۞ الي رد امر الله فيه سبيل ۞

وايضا لا يخفي ان التقسيم السابق غير حاصر لخروج جنس التركيب من القسمة فينبغي ان لا يذكر قوله وايضا ليكون جناس التركيب في سلك التقسيم ويكون التقسيم ثلاثيا حاصرا لانه حينئذ يكون تقسيما للجناس التام الي المماثل والمستوفي وجناس التركيب والقول بان قوله وايضا ليس للتنبيه علي استيناف التقسيم كما حمله الشارح المحقق بل التنبيه علي انه ايضا من اقسام التام ولم يخرج باختلاف اللفظين افرادا وتركيبا مع كمال الاختلاف عن التام بعيد عن الافهام **ان كان احد لفظيه مركبا يسمي جناس التركيب** وان كان الامر مفردا وان لم يكن احد لفظيه مركبا ما مثل به المتشابه والمفروق ومثال ما يكون احد لفظيه مفردا قوله

مطابا مطابا وجدكن منازل ۞ منازل عنما ليس عني بمقلع ۞

فطا فعل ماض وبا حرف النداء ومطابا هو المنادي واحد لفظي الجناس المركب من الفعل والحرف والاخر مطايا جمع مطية والاقلاع عن الشئ الكف عنه ومعني البيت اطال وجدكن وضربا من منازل منازح فطلقن منا يعني نفترق برموت ظهر عليكن نحابله من شدايد الطريق وزل عنكن

راسخ فلا يكن قلعه عني فلا يكن نجافي عنه لان سببه هوي لا يزول وجري هجر ليس معه رجا الوصول فقوله زل عنها فيه التفات من الخطاب الي الغيبة والضمير لطايا فتقول الشارح وايضا ان كان احد لفظيه مركبا والا هو مفرد البيس كما ينبغي فان ذاهبة مركبة من حرف التانيث والاسم وتركيب جاملنا ظاهر غاية الظهور ربنا الامر علي ان ذاهبة في حكم الكلمة الواحدة ولذا اجري الاعراب علي التا والمقصود بالتمثيل حاصل وجار لي لا جار لنا وجاملنا تكلف لا يدعوا اليه داع مع انه يخرج حينئذ من البيان التجنيسين جار لنا وجاملنا وكرنا بنا علي ما قيل ان اسم لا وخبرها لا يقدران لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول مع استتار الفاعل نحو جاملنا فانهما بعدان في العرف لفظا واحدا تكلف

مع ان شيا منهما لا يجري فيما مثل به للمفروق في الايضاح ۞

لا تعرضن علي الرواة قصيدة ۞ ما لم تبالغ قبل في تهذيبها ۞
فمتي عرضت الشعر غير مهذب ۞ عدوه منك وساوسا تهذي بها ۞

فان اتفقا بعني اذا عرفت جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التحا نسلين اللذان احدهما مركب سواء كان الاخر مفردا كما عرفت او مركبا كما في المثالين **في الخط** ايضا **خص باسم المشابه** لانه بلغ في الكمال بحيث قام به تشابه علي قياس التشبيه المماثل **كقوله** اي ابي الفتح البستي المنسوب الي بست بالضم بلد بسجستان **اذا ملك لم تلق ذاهبة** اي صاحبة هبة **فدعه فدولته ذاهبة** الفا الاولي جزايية والثانية سببية وذهاب الدولة كناية عن عدم بقايها **والا** اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مركب سواء تركب اللفظ الاخر او لا في الخط **خص باسم المفروق** لافتراق اللفظين في الخط او افتراق اللفظين والخط في التشابه **كقوله** ابي الفتح **كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا** اي لا جام ما خوذ لنا لبلايم فد اخذ الجام وان كان تقدير الفعل العام اشيع **ما الذي ضر** الاستفهام انكاري اي لم يضر شئ **مدبر الجام** من وضع الظاهر موضع المضمر وهو معمول في الشعر بلا نكتة ووجوب النكتة انما هو في النثر **لو جاملنا** اي احسن عشرتنا ومن جنس الجناس ان لا جام لنا بفيد نفي المجاملة في اول السماع وهو صحيح هو في هذا المقام وانما قلنا في اول السماع لان اشتراط تكرار لا الداخلة علي الماضي يرد كون جام لنا محمولا علي الماضي فان قلت لا يصح قوله والا المفروق لان المفروق او مرفوق لانه ان لم يتفقا في الخط فان المركب مركب من كلمتين فمفروق وان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة فمرفوق كقول الحريري ۞ ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه ۞ بدمع يضاهي الوبل حال مصاحبه ۞ وسل لعينيك لطام كلباب قضا الموت ووقعه ۞ الوقع بالسكون وقعة الضرب بالسيف ورودعه بلقاه ومطعم صابه ۞ الصاب جمع صابة وهو شجر مر وهو هو هم بجوهري في قوله المصاب عصارة شجر مر صرح بهذا التقسيم المصنف فعبارة الكتاب بعيدة عن الصواب قلت ما ذكره في الايضاح تقسيم الفوم وكانه لم يرض به في التلخيص هـ

واراد بكون احد اللفظين مركبا كونه لفظا موضوعا بدل جزء لفظه على جزء معناه لا بحر
ما ركب مع الغير وان صار بعد التركيب لفظا مهملا كالمصاب الثاني ولم يلتفت اليه
لان جنس التجنيس التام لكونه افادة في صورة الاعادة وليس في مطلع صابه صورة
الاعادة او يبقى مطلع مهملا لا معنى له وكيف يعتبر في السجع المهمل ولو اعتبر لكان في الساق
والساق تجنيسا ناما ولم يقل به احد ولما فرغ عما تفصيل اقسام التام شرع بقوله
وان اختلفا في تقسيم غير التام وجعله اربعة اقسام لان الجناس لا يجامع الاختلاف
في امرين من الامور الاربعة المذكورة لبعد التشابه حينئذ فان قلت الاختلاف
في الاعداد يستلزم الاختلاف في الهيئة بل في الانواع ايضا في مثل الساق والمساق ه
قلت معنى الاختلاف في الاعداد فقط انه بعد حرف الزايد لا يبقى اختلاف شركانه لنسبة
لفساد جمع الهيات فقال في هيئة الحروف فقط اي مع الاتفاق في البقية يسمى ه
التجنيس محرفا على صيغة المفعول من التحريف وهذا عند غير السكاكي فانه سماه في المفتاح
ناقصا ووجه التحسين فيه ان فيه اظهار امور مختلفة من مدة واحدة وان فيه جنس الاعادة في
جنس الافادة الصرفة مع ابهام البعض الاعادة لان فيه ابهام الاستيناف المشتمل على اعا
ما واختلاف المفعول من التحريف قد يكون في حرف واحد كقولهم جبة البرد ثوب معلوم البرد
بالضم ثوب مخطط جهة البرد بالفتح معلوم والاختلاف في حرف واحد هو الباء ونحوه في ان
الاختلاف في حرف واحد قولهم للجاهل اما مفرط او مجاوز عن الحد او مفرط اي مقصر
وليس له الحالة المتوسطة بين الافراط والتفريط ولما كان يتبادر الى الوهم ان الاختلاف
في هذا المثال في حرفين اي الفاء والراء دفع ذلك بالتنبيه او لا بقوله ونحوه ه
والتعليل ثانيا بقوله والحرف المشدد في حكم المخصص المخفف ووجهه على ما قال
المفتاح ان الحرف واحد في الصورة الخطية ويلزم على هذا ان لا يكون اذنب اسم التفضيل
مشتقا واذ بنوا فعل ماض جمعا وزكوا من الجناس التام ويكون محرم كمكرم ومحمر من
الاحمرار متجانسين تجنيسا ناما وهو بعيد وعلى ما قال الشارح المحقق انه يرتفع اللسان
عنهما دفعة واحدة كما في الحرف الواحد فكانه لم يزد الا كيفية ويلزم على كل تقدير كون
محمر كمحمد ومحمر كمكرم متجانسين متغايرين في اعداد الحروف وما ذكرنا من شرح كلامه اقرب
مما ذكره الشارح المحقق من ان معنى قوله ونحوه المماثلة في كونه من التجنيس مع اختلاف
عدد الحروف وليس من قسم الحرف هذا ولا يخفى ان قوله والحرف المشدد في حكم المخفف كما
انه متمم للحكم السابق توطئة للحكم اللاحق من قوله وكقولهم البدعة شرك الشرك
فان الشرك بالكسر المشددة يقتضي ان لا يكون الاختلاف في الحرفين بالحركة والسكون
بان يكون المتحركان في احد المتجانسين ساكنين في الاخر والمقصود به التمثيل لكون
المتحركين في احدهما بالفتح مكسورا او ساكنا في الاخر او بالعكس يقتضي ان لا يكون من التجنيس
المحرف بل من الناقص والبدعة كالحكمة المحدث في الدين بعد الاكمال او ما استحدث بعد

البقي

النبي صلى الله عليه وسلم من الاهواء والاعمال والشرك حركة حبايل للصيد وما ينصب للطير
والشرك بالكسر اسم لمعنى الاشتراك والمراد بها الاشتراك بالله وان اختلفا في اعدادها
اي الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر ولا يكون اختلاف بينهما مع حذف هذا
الزوايد في اللفظ يسمى لجناس ناقصا قال الشارح لنقصان احد اللفظين عن الاخر
وحتى نقول لنقصان التشابه للاختلاف في العدد والهيئة والنوع وسماه السكاكي
هذيلا وذلك ستة اقسام لانه اما بحرف واحد وهو ثلاثة اقسام كما فصله بقوله
في الاول الى اخره واما باكثر وهو مثل ما بحرف واحد الا انه لم يذكر الاقسام واحدا
مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق وذلك مبني على ان المشدد
حرف واحد والا فالمساق لا يزيد على الساق او في الوسط نحو جدي بالفتح او مشقتي
وكون الجد انقص من الجهد كالساق والمساق او في الاخر كنزله اي ابي تمام يدون
من ايد اي بعض امداد الحرب واعمال السيف لا يكون الا بيد فالمراد للسيف ليس الا بعض
بديه فالاخفش ايضا تجوزه زيادة من في الايجاب لا برضي بجعلها زايدة هنا اذ لا داعي اليه
فجعلها زايدة على مذهبه او تقديره بسواعد من ايد حفظا لمن عن الزيادة كما فعله الشارح
ذهول عن معنى لطيف وعدول عن طريق مخيف وهبنا في وقت شريف وما ذكره
الشارح مقابلا لتقدير المعطوف من انه للتبعيض مع انه في تقدير سواعد من ايضا
للتبعيض اذ السواعد بعض الايدي فكانه مبني على جعل من التبعيضية اسما وقد صرح
به صاحب الكشاف وقال هذا مما استخرجته عواص من عصاه بسيفه ضربة به ضربة
بالعصا عواصم من عصم من حد ضرب بمعنى منع او في تمامة لو صل باشباه قواض
من قضى عليه قتله وهو اسنب مما في الشرح من انه من قضى عليه حكم اي حاكم بالقتل قواضب
من قضب بمعنى قطعة من حد ضرب يعني اسيافا قواتل للاحاقوا طع للاشياء ايا كان
خشبا او حجرا او حديدا فلا يكون ذكر القواضب مستغنى عنه بالوصف بالقواضي وكون
الزيادة في الاخر لتقدم الاعتداد بالتنوين وربما يسمى قالب المصنف اعني الثالثة
مطرفا تفاؤلا من اطراف الرأس والذنب وسايرهما مخالف فان فاتحاره يخالف
الثاني في كون اللفظ اعادة قال المصنف ووجه تحسينه انه يوسم قبل ورود
اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي معت وانما اتي بها للتاكيد حتى
انه انما تمكن اخرها في نفس السامع وعاه سمعا انصرف عن ذلك التوهم وحصل
له الفايدة بعد اليأس منها هذا وفيه نظر من وجهين الاول ان توهم التاكيد
فينبغي ان يحذف قوله وانما اتي بها للتاكيد والثاني انا نختار ان الوهم الزما
السابق على ورود الاخر ثابت في مثل عواصم واما في عواصم القسم
السابق بين جمع الالفاظ المتناسبة فهما في الحسنات اللفظية نظير مراعات
النظير في المحسنات المعنوية وهذا الوجه يعم اقسام الجناس وامابا كثر فقد عرفت

انه ثلاثة اقسام كتتميمة ولم يذكر منه الا قسمان بدليل اسمه كقولها اي الشاعرة
ويقال لها ايضا جناحا ثم خران البكا بالضم والكسر والثاني لكثرته فهو نسب هذا
هو الشعاع الجوي هو حرف القلب والمراد مجرد الحركة بقرينة قوله بين الجواح
اي الضلوع تحت الترائب مما يلي الصدر جمع جاحة وربما يسمى هذا الضرب الذي يكون
ت بالكثر من حرف في الاخر مزيلا وجعل مطلق ما يكون الفائد فيه اكثر مرجع الضمير كما
في الشرح ما يوثره وبعيد عن هذا الاسم وفي قوله وربما اشارة الى عدم اشتهار التسمية
وان اختلفا في انواعهما اي في جميع الانواع لان في كل نوع كما كان المعنى كذلك في الاتفاق
في الانواع يدل عليه قوله فيشترطان لا يقع اي الاختلاف بالكثر اي في اكثر من حرف
اذ لا يعدم صدر ومطلع او ضرب وفرق متجانسين ثم الحرفان المختلف فيهما ان كانا
متغايرين في المخرجين سمي هذا الجناس مضارعا وهو اي الحرفان فالظاهر وسما
فهو راجع الى الحرفين بتاويل كل منهما وجعل الضمير الى المضارع بتاويل وهو اما اخرا
سما في الاول بعيد جدا نحو بيني وبين كني اي بيني ليل دامس اي مظلم وطريق
طامس اي بعيد جعل الليل الدامس لا يمكنا الوصول او في الوسط نحو قوله تعالى
وهم ينهون عنه وينأون اي يبعدون عنه او في الاخر نحو قوله عليه السلام
ابغض الحلال الى الله الطلاق وهو المعفود بنواصيها جمع ناصية وهي منتهى منبت شعر الراس من جانب الوجه
الحر الى يوم القيمة والا اي وان لم يكن الحرفان متقابلين في المخرج سمي لاحقا وهو
كهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة اي الكاسر لاعراض الناس معتادة به لمزة
اي طاعن فيهما معتاد به لان بناء فعلة للاعتياد او في الوسط نحو قوله تعالى ذلكم
بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون اي تنكرون وهذا
ن م تنظير لا تمثيل اذ لا كان الميم والفا متغايرتان لكونهما شفويتين وان لم يصح ادغام
احدهما في الاخرى ومثاله قوله تعالى وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد
او في الاخر نحو قوله تعالى فاما اذا جاءهم امر من امننا الكلام فيه كالكلام في المثال
السابق بل اشد لان الواو والنون متغايرتان بحيث تدغم احداهما في الاخرى
وغفلة الشارح المحقق عنه مع التعرض بالسابق بمجة والمثال المطابق
تلاف وتلاف اعتصم بالله فليس غيره من واف وان اختلفا في ترتيبهما اي ترتيب
الحروف فقط سمي تجنيس القلب ولم يجعله المفتاح من اقسام الجناس بل جعله
من القلب وهو صريحا بان لانه اما ان يعكس الترتيب من اخر الى الاول نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه هذا حال القول الاحنف حسامه حتف فيه للاجابة
فتح وريحك منه للاعداء حتف وبسببي خل كل واما ان لا يكون كذلك نحو ماجا في
في الهم اللهم استر عوراتنا جمع عورة وهي الفعلة القبيحة وامن روعاتنا وسمي

قلت

قلب بعض واذا لم يخل حرف منه من تقديم وتاخير هكذا ذكره الشارح ولم نعثر على هذا
التفصيل لا من كلامه وكلام من تبعه ويحتمل كلام المصنف ان يراد نحو حسامه فتح الى اخره
ما يكون في جميع حروفه قلب سواء كان على الترتيب اولا ونحو عوراتنا وروعاتنا مما لم يركب القلب
الا في بعض حروفه وهذا اوفق بالتسمية بقلب الكل وقلب البعض واذا وقع احدهما
اي المتجانسين جناس القلب كذا فسره المصنف وتبعه الشارح المحقق وفي المفتاح خصه
بقلب الكل وظاهر عبارته انه اذا وقع احد القسمين من قلب الكل وقلب البعض
في اول البيت والاخر في اخره وبيتي تجنيس القلب حينئذ مقلوبا محتجا لان اللفظين
كانهما جناحان للبيت كقوله ٭ لاح انوار الهدى ٭ عن كفه في كل حال
واذا وقع احد المتجانسين اي جناس كان بقرينة العدول الى الاسم الظاهر ودلالة
المثال الاخر بيتي قوله مزد وجامكررا او مردد الخ قوله تعالى وجئتك من سبا
بنبا يقين وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما اجناس لفظي
اولا والمراد المتوافق مع قطع النظر عن الاعجام وبيتي تجنيس تصحيف وتجنيس خط ومنه قول
المفتاح في التجنيس للاحق انه اذا اتفق المتجانسان كتبة يسمى تجنيس تصحيف ولما لم يخص
هذا تجنيس اللاحق كما اوهمه عبارته لم يلتفت اليه المصنف ولم يذكره في التجنيس اللاحق
ومن غرايب ذلك ما كتبه امير المومنين علي رضي الله عنه الى معاوية حين تمرد عن اطاعته
غر سك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاحش فاحش فعلك فعلك تقدمي بعد
فاجابه معاوية قد رقي علي قد رقي في كلام معاوية لجناس اللفظي مع الخطي
وقد بعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى الحروف وانفصالها فبعد متي يعود محاس
مسعود وبعد المستنصر به جنه محاسن المسمى يضربه حية واستنصح ثقة ابتى تصحيفه
قال ابيت بتصحيفه وفي المفتاح ومن التجنيس ما يسمى مشوشا وهو شل البراعة والبلاغة
قال الشارح المحقق في شرح المفتاح وجه كونه مشوشا انه يوهر كونه مطرفا لاختلاف المتجانسين
حرفين قريبي المخرج وليس به لعدم اتفاقهما في صورة الخط ولكونه تجنيس خط لاتفاق العين
والعين في الخط بل مجرد قرب المخرج وقال الشريف المحقق ليس بمطرف لعدم اجتماع الحرفين و
لو اتحد عينا الكلمتين لكان تجنيس تصحيف ولو اتحدا لا سما لكان مضارعا فلما تخالفت الصيغتان
صار مشوشا ولما لم يكن المفتاح هنا ظاهر العبي لم يلتفت اليه المصنف ومن ان يقال اراد بالتجنيس
المشوش ما يكون بين صورتي كتابة المتجانسين تقارب كما في البلاغة والبراعة فانه لو اتصل الالف
بالراء التبس باللام ولو انفصل عن اللام لا التبس اللام بالراء قال الشارح المحقق ومن هذه
انواع التجنيس تجنيس الاشارة وهو ان لا يظهر المتجانس بالنطق بل بالاشارة كقوله للشيخ لحية
وزعوبة سلط الله عليها موسى حلقت لحية موسى باسمه فهرون اذا ما انقلبا ويلحق بالجناس
شبان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق عدل عن عبارة المفتاح وكثيرا ما يلحق هذا
بالتجنيس الكلمتان الراجعتان الى اصل واحد بالاشتقاق لما فيه المسامحة لان اللاحق ان يجمع

الاشتقاق اللفظيين لانفس الكلمتين ولانه لايشمل القول والقايل لانهما لايرجعان الى اصل
واحد بل القايل يرجع الى القول ثم المتبادر من الاشتقاق الصغير فلذا فسره الشارح
المحقق بتوافق الكلمتين فى الحروف الاصول في المختصر فجعل تعريفه شاملا للاشتقاق
الكبير مثل جبذ وجذب فكانه وجد في كلامهم ما اوجب التعميم لكن تعريفه يوجب
عدم التمييز الامتياز بين المشتق والمشتق منه فالتعريف الصحيح رد كلمة الى كلمة
توافقها في الحروف الاصول واصل المعنى وينبغي ان يراد باصل المعنى ان ما لابد منه التوافق
في حصول المعنى اذ الضرب مصدر اشتق من الضرب مع توافقهما في خصوص المعنى ولا يخفى
ان بين قال وقال مصدر اجناس فيلزم كون المتجانسين ملحقين بهما ويمكن دفعه بان
يقال قال وقال توافقا في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها فمن هذه
الجهة من الملحقات بقي انه يلزم ان لايكون بين الصحبه والصحابة جنس جناس لاشتقاق
مع انه لايكون بين الصحبة والصحابة جنس جناس لاشتقاق مع انه لايسقط عند رحمة
الضرب والمضروب نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من القيام وهو من
الانتصاب والقيم المستقيم المعتدل الافراط فيه ولا التفريط او القيم لمصالح العباد او على الاديان
السابقة بالشهادة بصحتها والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي اي المشابهة
في هذا المقام في الاصطلاح مايشبه الاشتقاق اي توافق يشبهه فان قلت
لافايدة لقوله وليس باشتقاق لان مشابهة الشيء لاتكون اياه قلت لعله رد المن جعل
قولهم المشابهة على الاشتقاق قصير ليس للمشابهة لانه لما يشبه حتى يكون لغوا وتذكيره
لتذكير الخبر فاعرفه فانه من الملهمات والمراد يشبه الاشتقاق ما يتوهم في بادي النظر
اشتقاقا ولم يكن نحو اني لعملكم من القالين اي قال لوط لقومه فان قال وقالين مما يتوهم
في بادي النظر انهما من القول ويضمحل بادني تامل ويظهر ان قالين من القلا كالي بمعنى
الترك فان قلت قالين وقالي جوي وجواخ فيكون بينهما تجانس مذيل قلت
فليكن من هذه الحيثية ومن حيث شبه الاشتقاق ولاحقان بالمتجانسين وقد عرفت
نظيره ومنه اي من الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة رد العجز هو المشهور هذا
لعضد وهو في اللفظ على حسب لغات كنلى وقفل وعلم وكتف على الصدر اي على مقدم
الشيء فرد العجز على الصدر انما يتحقق فيما وقع احد اللفظين في صدر البيت والمصراع الاول
او اخره او حشو الثاني فلا لانه لم يرد العجز على على مقدم الشيء لا المصراع ولا البيت فما في الشرح
ان المصنف لم يلتفت اليه ما في حشو المصراع الثاني كما التفت اليه المفتاح لانه لاصدارة بحشو
المصراع الثاني فيه ضعف لانه لاصدارة لما في حشو المصراع الاول واخره ايضا فالوجه ان حسن
رد العجز على الصدر انه اعادة في صورة الاعادة اذ الشايع في التكرار التوالي فاذا فصل
بين المتكررين او هم الافادة وفي غير المتكررين تشابه اللفظ يوهم الاعادة فلا افادة في
تعرض الاعادة كما في حشو المصراع الثاني من المتكررين بلا فصل من العجز لاحسن له واما اذا وقع

فصل

فصل فنوكا لباقي ولاخفاء في حسن غير المتكررين نعم بقي الكلام في انه هل هناك في غير المتكررين من
حسين لجناس قاتل وظاهر كلام المفتاح اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرده المصنف
بقوله وهي في النثر ولاشتماله على الرد صار اهم فقدم ان جعل احد اللفظين المكررين
اراد به ما يحتمل معناها من اتحاد اللفظ لان فيهما كمال التكرار فلا يبعد ان ينصرف اللفظ اليه
وكل منهما مكرر بالنسبة الى الاخر فيصح وصفهما بالتكرير المبني للفاعل والمبني للمفعول
والمشهور هنا صيغة اسم المفعول او المتجانسين اي جناس كان او الملحقين بهما
اي الحاق كان في اول الفقرة بالفتح او الكسر وقد عرفتها في بحث الارصاد فلذا لم
نستر شدة لبيانها او اللفظ الاخر في اخرها اي الفقرة فيكون اربعة اقسام اشار اليها
بالامثلة الاربعة بخلاف رد العجز على الصدر في الشعر فانه ستة عشر قسما لانه يجوز ان يقع
فيه احد اللفظين في صدر المصراع وعجزه نعم يتصور له ثمانية اقسام على السكاكي من جواز اعتبارهم
وقوع احد اللفظين في حشو المصراع الثاني فانه يجوز حينيذ وقوعه في حشو الفقرة وفيه
بحث لانه يجوز ان يعتبر الاقسام الشعريه كلها في النثر في فقرتين بان يكون احد اللفظين
في صدر الفقرة الاولى او حشوها او في اخرها او صدر الفقرة الثانية والاخر في اخر الفقرة
الثانية فانه في التحسين كما يقع في بيت فيقول لخشى الناس وترضاه والله احق ان تخشاه ترضاه
ويشاهد كمال قدرته وعلمه وتخشاه فتخصص هذا الصيغة بالسجع والموزون لاوجه له بل ينبغي
تحسين كل كلام الا ان يقال الحسن الزايد على الحسن انما يتصور فيما يقتضي ايراد المتجانسين مثلا
مزية قدرة وتصرف ذلك من الشعر الذي يكون المنطق فيه في مضيق وكذا السجع انما يتصور لانه
كالشعر يجعل باعثه البيان قاصرة فلمثال اللفظين المكررين قوله نحو والله احق ان تخشاه ولا يمنع ضمير المفعول كون تخشى في الاخر لانه بمنزلة الجزء من اللفظ
والمتجانسين قوله نحو سايل اللئيم ودمعه سايل الاول من السوال والثاني من السيلان
وضمير دمعه الى السايل في المشهور ويحتمل الرجوع الى اللئيم ويتوجه في ذم اللئيم حيث لايطيق
السوال وللقسم الاول من الملحقين بالمتجانسين قوله نحو قوله تعالى استغفروا ربكم انه
كان غفارا او للقسم الثاني قوله نحو قوله تعالى قال اني لعملكم من القالين في النظم عطف
على قوله في التذرو ان يكون احدهما الى اخره عطف على ان يكون الى اخره والاولى
ليعيد المسند اليه لعدم وجوب العطف ولا يخفى وجهه على من يعرف نحوه فلا تكن من
المنتحين والمراد باحدهما احد اللفظين بالتفصيل المذكور في اخر البيت و اللفظ
الاخر في صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني فهذه اربعة
مواضع تضربها في الاقسام الاربعة تصير ستة عشر الا ان المصنف لم يورد عن شبه
الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر فلانه او الاكتفا بامثلة الاشتقاق
لذا ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما لعدم الظفر فلانه جعل من الامثلة قول الحريري
مستغوف باياة المثاني وهو متصل به قوله ومضطلع تخليط المعاني ومطلع الى تخليص عاني

فيبعد غاية البعد ان يقال لم يظهر بهذا المثال لشبه الاشتقاق ولما لا كتفا فلان الاكتفاء
بامثلة قسم من امثلة قسم اخر بعيد فالوجه ان يقال جعل المحققين بها قسما واحدا فاكتفى بايراد
اربعة امثلة لكل قسم الا انه زاد مثالا واحدا في قسم وكلامه في الايضاح واضح في انه جعل المحققين هم
بالمعنى السبعين قسما واحدا وانه لا يريد الا تمثيل اثني عشر قسما غايته انه ربما تكرر مثال بعض الاقسام
ثم ذكر لكل قسم من الاقسام المذكورة في التعريف اربعة امثلة على طبق اقسام هذا القسم فمن ذكر
الامثلة على ترتيب اللف الا انه زاد للقسم الاخير مثالا لكل من الاربعة الاول والمجانسين الاربعة
بعدها والمحققين في الخمسة الباقية كقوله سريع الى ابن الم يلطم اي يضرب بالكف الفتوحة
وجهه وليس الى داعي الندي اي العطاء بسريع وقوله
ابن عبد الله القشيري ممتع خطاب لصاحبه يدل عليه البيت السابق من شميم هو مصدر
كالشم عوارضها وردة ناعمة صفو اطيبة الرائحة بجد ما خالق الغور من بلاد الغرب وبيشة
الغور لقامة فما بعد العشية من عوار من زايدة في اسم ما اللفظ خبر والمعنى تلمحف
ابي تمام ومن كان بالبيض جمع بيضاء الكواعب جمع كاعبة وهي الجارية حين يبدو ثديها
للنهود والارتفاع مغرما متصحف من الغرام اي يعني اسير الحب والمولع بالشيء وكلاهما هنا
حسن فازلت بالبيض جمع ابيض كناية عن السيوف المصقولة المحدودة القواضب اي
القواطع مغرما يعني كما ان لذة الناس لمخالطة المحابيث يعني كما ان لذة الناس لمخالطة
المحابيث الحسان لذة لمخالطة السيوف القواطع ولو حمل على اني اولعت بالبيض القواطع
في ايدي الشجعان القواضب على من اولع بالبيض الكواعب فاستقبلها لامحالة كاستقبال الناس
البيض الكواعب ابلغ في وصف شجاعته وقوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني
نافع لي قليلها فاعل ان لم يكن ضمير راجع الى التعريج الذي ضمن قوله الما في البيت السابق
اياه بقرينة تعديته بعلى وهو بتعدي بالسابقال الريه اي ترك والبيت السابق الما
على الدار التي لو وجدتها اهلها ما كان وخشا مقيلها اي محل القيلولة فيها وهي النوم
في القايلة اعني نصف النهار ويعني ما كان خاليا مقيلها وهذه كناية عن نعم اهلها وشرفهم
لان اهل الثروة من العرب تستريح بالقيلولة بخلاف اهل المهنة فانهم في القايلة يقيلون
بالسعي والشغل وتقدير الما على الدار الما معرجين بنا على الدار والتثنية لتعدد المامور
والضمير للتعريج وحينئذ ظهر كون معرج ساعة خبر اكان الظهور بخلاف ما اذ اكان الضمير
للامام كما شرحه الشارح فانه مع الابهام والمعرج وهو الاقامة او حسن المظنة على المنزلة وقليل
صفة موكدة للتعريج لابهام العلة من الاضافة الى الساعة قيل ذكر لا محالة ولا محال للتقييد
التعريج بالصفة قبل تقييده بالاضافة حتى يكون كل من الوصف والاضافة تقييدا كما ذكره الشارح
وقوله نافع خبر ان وقليلها فاعله ولا يجوز كونه مبتدا خبره نافع كما جوز الشارح لانه يلتبس مع التاخير
بالفاعل فيجب التقديم كما في زيد قام وقد يمتنع جواز الامرين في ما قام زيد لان تجويز كون
كون زيد مبتدا مع التاخير والالتباس لانه لا يعارض الالتباس كون قايم مبتدا اضطرارا فللكوفيين

في سعة من الابتداء جوز فيه كون زيد مبتدا فلا يتم قياس ما نحن فيه وضمير قليلها الى الساعة
بتقدير مضاف اي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب ان يكون للتعريج بتاويل الاقامة
هذا وفي المثال بحث اذ لا بد من بيان فرق بينه وبين لو اختصر ثم حتى يصح جعل اختصر ثم
في حشو المصراع وجعل قليل في قليلها في الاخرون الحشو وقوله دعاني تثنية دع يعني
اتركاني من ملامكما اللام مصدر كالملامة سفاها بالفتح خفة العقل ونقيضه فداعي الشوق
الفا التعليل فبذاك دعاني فعل من الدعاء والجناس بين دعاني ودعاني جناس التركيب لكونهما
مركبين ولو اريد تطبيقه على كون جناس المركب بين مفرد ومركب لا غير فالجعل الجناس بين
دعا ودعا وكونه في اخر البيت لكون قليلها في اخره وقد مر الكلام عليه ويحتمل ان
يكون البيت من قبيل المكررين بان يكون قبلكما خبر داعي الشوق اي داعي الشوق هو
وكان قبلكما ويكون دعاني في اخر البيت تكرارا لاول لكن ما حمله عليه المصنف ابلغ
لما في الفتاح والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز للتكرار وقوله اي
النقالبي وذاد البلابل جمع بلبال وهو الطاير المعروف افصحت اي تكلمت بالفصحاء
فالبا في قوله بلغاتها صلة افصح بمعنى تكلم كما انه تكلم بالشيء صلة تكلم او هو من افصح الطير
اي ظهر والبا للتعدية اي اظهرت لغاتها وجعلها متكلمة بلغات متعددة لاختلاف لغاتها
فانف البلابل بل جعله الشارح المحقق جمع بلبال بمعنى الحزن لكن القاموس جعله كالبلبلة
والبلبال بمعنى شدة الهم والوسواس بالجملة المراد نفي بلابل حدثت من افصاح البلابل
لان الصوت اللطيف يحرك احزان الموي باخنسا اي الشرب بلابل جمع بلبل وهو من الكوز
فاعل تعالى التي يصيب منها الما او جمع بلبلة وهو الكوز الذي فيه بلبل الى جنب راسه
والمقصود نفي قوله للحزن يشرب الخمر كثيرا او المقصود وهو البلابل بل الثالث بالنسبة
الى الاول واما بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثاني فليس مما قصد به التمثيل
وان كان من هذا الباب عند السكاكي لانه ليس منه عند المصنف على انه لم يذكر المحل
به هناك لكن فيه رد لما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح من انا لم نظفر بامثلة ما يكون
الكلمة الاخرى في حشو المصراع الثاني في شيء من الصور وقوله اي الحزبري يصف
اهل البصرة بان منهم الصالحون المشغوفون بتلاوة القران والتامل فيها ومنهم اهل
النشاط الموسوسون بالات النشاط هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون تفصيلا لاهل الحق من شكاية
بان منهم الزهاد المشغولين بالقران ومنهم اهل الوجد المسوبين بالاصوات الطيبة كما هو شان
اهل الوجد في الغا في قوله فشغوف للتفصيل باياة الغاني هو القران او ما ثني منه
مرة بعد مرة او الحد الذي براة وكل سورة دون الطوال وفوق المفصل او سورة الحج والقصص
والنمل والعنكبوت والانفال ومريم والروم ويس والفرقان والحجر والرعد وسبا والملايكة
وص ومحمد ولقمان والفرقان والزخرف والمومن والسجدة والاحقاف والجاثية والدخان
والاحزاب ومن اوتار العود الذي بعد الاول واحدها مثني كذا في القاموس ومفتول

اي محزون اسم مفعول من الفتن بمعني المجنون بونات جمع رنة بمعني رنة الصوت
المثاني فذعلت وقوله اي القاضي الارجاني والارجان من بلاد فارس املتهم اي
كنت راجيا منهم ثم تاملتهم اي فكرت فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز
ونجاح فقد افاد باستعماله ثم ان كان علي الخطا مدة تدبيره لمقدم التامل وباستعماله
الفاء انه ظهر بادني تامل وقوله اي البخنري ضرايب جمع ضريبة بمعني الطبيعة وهو
المراد هنا وبمعني المثل وهو المراد ثانيا وكلاهما مشتقان من الضرب اما الاول ففي الضرب
بمعني الطبيعة يقال درهم ضرب اي مصوغ والطبيعة ما صيغ الشيء عليه او من الضرب في
بمعني الخلط يقال ضرب الشيء بالشيء خلطه به وطبيعة الشيء ما خلط به وتمكن فيه واما الثاني
ففي الضرب بالقداح واصله المثل في ضرب القداح ابدعتها في السماح مصدر ككرم فلستا
نري علي صيغة المعروف معروفي فاما بمعني الابصار وقوله لكت متعلق بقوله نري فيها
حال من ضريبا مفعول نري قدمت عليه لنكارته واما بمعني العلم وقوله فيها مفعوله
الثاني قدم للاهتمام به والابلغ ان يكون نري مجهولا بمعني يظن وقوله اذ المرء لم يحزن
اي لم يحزن من حد ضرب عليه لسانه فليس علي شيء الظاهر علي نفس ما جيز ذوي العقول
الان يريد بقوله سواه سوي سره حزان صيغة مبالغة من الحزانة ولا يجوز ان المقام
يقتضي المبالغة في النفي لانفي المبالغة في الحزانة فيجب جعل المبالغة الحزان للنفي كما فعل
في قوله تعالي وما انا بظلام للعبيد وقوله ابي العلا لو اختصرتم من الاحسان زرتكم
والعذب يهجر للافراط في الحصر بالهجة والمهملة والتحريك البرودة وبكسر العين الباردة
وفي البيت حسن التعليل وقوله فدع الوعيد فما وعيدك ضائري العصير الضراء
اطنين صوت اجنحة الذباب يضير وقوله اي ابي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين
استشهد وقد كانت البيض القواضب في الوغي بواتر فقواطع فهي الان من بعده
البتر جمع ابتر بمعني مقطوع الفائدة يعني لم يبق بعده من يستعملها استعماله او الاستعمال من
يستعمله في مماثلته وقد بقي من المصنف ثلاثة امثلة من شبه الاشتقاق وقد اسلفنا واحد
منها فالاول من الباقين مثل قول الحريري • ولاح يلحي علي جري العنان الي • ملهبي فسحقا
له من لائح لاح • فالاول ماضي يلوح والثاني اسم فاعل من لحاه بمعني شتمه والثاني مثل قول
الاخر لعمري لقد كانت الثريا مكانه اي منزله من غاية الرفعة فكانه من خبر كان والابلغ جعله
ظرفا اي كان الثريا مكانه وكان منزل الثريا منزله يسكن فيه الثريا لحد منه ثريا بالفتح اب
عنا فاضحي لان مثواه في الثري فالمردود لوي من الثروة والمغضور باي ومنه السجع
في القاموس هو الكلام المقفي وموالاة الكلام علي روي جمعه اسجاع وكذا
الاسيوعة بالضم وجمعه الاساجيع وقد يطلق علي نفس الكلمة الاخيرة كما هو ظاهر الكلام
الذي نقله من السكاكي قيل هو توالي الفاصلتين من النثر قرانا كان او غيره علي حرف
واحد فقوله قيل هنا عديل لقوله وقيل لا يقال في القران اسجاع الي اخره لقوله وقيل غير مختص

بالنثر

بالنثر وكلام الشارح المحقق في هذا المقام يدل علي ان الفاصلة محض النثر فحينئذ لا يحتاج
الي قوله من النثر لكن الفاصلة في تقريب الموازنة مع شمولها النثر والنظم يوجب التقييد وهو
معني قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر يعني كون السجع مختصا بالنثر معني قول
السكاكي هذا ويهذا اندفع ان كلام السكاكي يدل علي كون السجع نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة
دون تواطي الفاصلتين كما ذكره الشارح ولا يحتاج الي ما ذكره من التكلف من انه اراد انه
معني قول السكاكي ومضمونه لاصريحه فانه اذا علم ان السجع بالمعني المصدري بمنزلة القافية
علم ان السجع بالمعني المصدري كالتقفية والقافية علي ما في القاموس اخر كلمة في البيت او اخر
حرف فيه اي اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل الساكن او الحرف التي تبني عليها القصيدة هذا
كلامه وجعل الشارح من المذاهب اخر حرف الي اول ساكن يليه مع متحرك قبله جعل السكاكي
الترصيع من جهات الحسن كالسجع والمصنف جعله من اقسامه حيث قال وهو مطرف
علي صيغة المفعول من التفضيل وهو الحديث من المالان الوزن في الفاصلة الثانية
حديث وليس الوزن الذي كان في الفاصلة الاولي ان اختلفا اي الفاصلتان في الوزن
العروضي لا التصريفي لان الكوثر وقوله واخر مختلفان في الوزن التصريفي مع انهما
جعلاها لم يختلفا في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار
والاطوار مختلفان والوقار الفتح بمعني التوقير كالكلام بمعني التكليم اي مالكم لا تاملون لله
توقيرا لائقا من عبده فلا تعبدونه لهذا الرجاء لا تنفاذون من عبده والاطوار جمع طور
كثور بمعني المراي وقد خلقكم مرات او حالكم اولا عناصر ثم مركبات لتعذي الانسان ثم
خلاطا ثم نطفا ثم علقا ثم مضغا ثم عظاما ولحوما ثم انشانا اكر خلقا اخر والا اي لم تختلف
الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدي القرينتين من الالفاظ القرينتين سوي
الفاصلة فان اشتراط المماثلة فيهما مذكور قيل فلا معني لذكره في هذا المعني الاشتراط
فاحفظه فانه سينفعك او كان اكثره مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدي القرينتين او
اكثره ولا يصح رجع الضمير الي ما في احدي القرينتين كما في الشرح فاعرفه من القرينة الاخري
في الوزن والتقفية نحو فهو بطبعه اي يعمل بمقتضي طبع السيف والدرهم والجرة من الطين
علما الاسجاع المراد به الكلمات المقفيات نحو اهر جمع جوهر وهو كل حجر يستخرج منه شيء
به واضافته الي لفظه اضافه المشبه به الي المشبه وافراد اللفظ في موضع ارادة
المتعدد لكونه في الاصل مصدرا ويقرع بدق الاسماع جمع سمع وهو ان كان مصدرا يصح
افراده مع ارادة المتعدد قال الله تعالي ختم الله علي قلوبهم وعلي سمعهم وعلي ابصارهم
لانه اوجب الاسماع جمعه بتر واجر وعظه افراده لكونه مصدرا ويليم المثال في الترصيع
فجمع ما في القرينة الاولي مما له مقابل في الثانية يوافق مقابله في الوزن والتقفية
واما فهو مما لا يقابل شيء من الثانية ولو بدل الاسماع بالسمع او الزواجر بالزجر لكان مثالا

لموافقته الاكثر وسهولة تحصيل المثال للاكثر لم يذكر له مثالا **والا فتوازي** اي ان لم يكن
جميع ما في احدي القرينتين مثل ما يقابله من الاخري لعدم كون ذكر الكلمات فيهما علي
نمط واحد كموصوف وصفة في قوله تعالي فيها سرر مرفوعة وقدح وفاعل ومعطوف
في حصل الناطق والصامت علي ما تشاهد من الامثلة مثل انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
والاخر وثانيها ان يكون لكن يكون جميعه او اكثره مخالفا لما يقابله من الاخر في الوزن هـ
والتقفية جميعا وجعل الشارح المحقق **نحو** قوله **فيها سرر مرفوعة وأكواب**
موضوعة مثاله ويتجه عليه ان هناك ليس لا اكثر ولا الجميع مخالفا بل المخالف والموافق
متساويان او كلمة فيها كلمة فهو في مثال الترصيع وقد انكشف لك الجواب عنه بما
وعدناك نفقة فاعرف مواضع النفع فهو مثال لما خالف فيه جميع ما في احدي القرينتين
ما يقابله من الاخري نعم هناك قسم اخر لم يتعرضوه وهو ان يكون المخالف والموافق
متساويين وثالثها بل رابعها المختلفان في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا وخامسها المختلفان في التقفية فقط نحو وحصل الناطق اي المال الظاهر
والصامت اي المال الخفي وهلك الحاسد والشامت قال ابن الاثير من شرايط حسن
الاستعارة ان كل واحدة من الفقرتين دالة علي معني والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله
الذي لا تدركه الاعين بلحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تبليه
الدهور بكورها والصلاة علي من لم ير للكفر ازرا الا حطمه ومحاه ولا سيما الا ازالة وعفاه اذا فرق
بين عدم اخلاقة مرور العصور وعدم اهدامه كرور الدهور ولا بين معوالاثر وعفو الرسم هذا
وفي الملازمة المستفادة من قوله والا لكان تطويلا بحث لجواز ان يكون داعي الي التكرار فيكون
اطنابا وكانه كذلك لم يلتفت اليه المصنف **قيل احسن السجع ما تساوت قرائنه** في كون
السجع المطرف او المتوازي المتساوي القرائن احسن من المتساوي القرائن نظر وكانه اريد ان
احسن السجع باعتبار تساوي القرائن وقفا تما تساوت قرائنه **نحو في سدر مخضود** اي لا شوك
له او شئ اعضانه من كثرة حمله **وطلح** هو شجر موز **منضود** نضد حمله من اسفله الي اعلاه
وظل ممدود منبسط لا يتقلص ولا يتفاوت ويرد فيه نظر لان من موجبات حسن السجع قصد
قرائنه حتي قال ابن الاثير واحسن السجع ما كان قصيرا او توما يكون من لفظين الي عشرة وما زاد
تطويل وغايته من خمسة عشر لفظا ومن المتوسط ما يقرب من القصير بان يكون ثنائيا فيفيد من احدي
عشر الي اثني عشر واحسن القصير ما كان علي لفظين فلا يصح ترجيح المتساوي علي متفاوتهما
مطلقا لجواز ان يكون المتساوي من السجع الطويل والمتفاوت من القصير والتحقيق ان كان
الترصيع والقصر والمتساوي من موجبات الحسن فكلما اجتمع فيه جهات الحسن او كثرت
فيه فهو احسن وكلما انفرد فيه جهة حسن فهو احسن من خروجه **ثم ما طالت قرينته**
الثانية نبه بكلمة ثم علي كثرة رجحان التساوي علي المتفاوت والمراد بالطول الطول اللغوي
بالنسبة الي القرينة الاخري كما لا يخفي والمراد طول لا يخرجه عن الاعتدال صرح به ابن الاثير

نحو

نحو والنجم اذا هوي اي سقط **ما ضل صاحبكم** اي الرسول **وما غوي او قرينته الثالثة**
بشرط ان لا يزيد علي الثانية والاولي معا كثيرا فان الاوليين مجنسان في عدة واحدة صرح
ابن الاثير قال المصنف وقد اجتمعا اي طول الثانية والثالثة في قوله
تعالي والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا
بالصبر هذا فتامل **نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه** اي ادخلوه **ولا حسن ان يولي**
من الايلاء **قرينة اخري** مفعولا ثانيا لا يلي والاول قرينة نائب عن الفاعل **او قصر منها كثيرا**
وفيه رد علي ابن الاثير من وجهين حين جعل قصر الثانية مطلقا عيبا فاحشا بتقييده
القصر بكثرته ويعتبر العيب الفاحش الي كفي الحسن **والايجاع مبنية علي سكون**
الايجاز اي بنا السجع علي سكون الجزء اي الحرف الاخير من الفاصلة اذ الغرض من السجع
وهو الازدواج لا يحصل الا بالبناء علي السكون ولكن السكون اعم من ان يكون
في الفاصلة من اصل وضعها كما في دعا تثنية امرء دعا فعلا ماضيا او يحصل بالوقف
ولذا قال مبنية علي السكون ولم يقل مبنية علي الوقف ولا ينبغي ان يذهب عليك انه
لو لم يوقف علي الفاصلتين المختلفتي الاعراب لا يخرج الكلام به عن السجع لصدق تعريف
السجع عليه وهو تواطؤ الفاصلتين علي حرف وانما يفوت الغرض منه فاوقع في عبارة
الشارح من ان لو اعتبر الحركة لفات السجع مسامحة وواضحة الي عبارة الايضاح
انه يفوت عرض السجع **كقولهم ما لك بعد ما فاتك وما آفك بما تموت** لان ما فات وان كان عن
قرب فلا يمكن ان يدرك وما تموت يدرك وان بعد ولذا قال خير الثقلين انا والساعة
كهاتين واشار الي اصبعيه المباركتين السبابة والوسطي هذا بعد خلاف فات وات
في الحركة يمكن تحصيل غرض السجع بالوقف لا يقال **كـ** يمنع من السكون التقا
الساكنين بعلة غير حدة لانا نقول **كـ** هو مغتفر في الوقف كما عرفت في موضعه **ولا يقال**
في القرآن ايجاع بل فواصل فيه بحث اذ لا يفيد الفواصل فائدة الايجاع لانها اعم من الايجاع
والاعم لا يفيد معني الاخص الا ان يتكلف ويقال انه اراد انه يقال فواصله متوافقة في
الايجاز قال الشارح المحقق وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
اذ لا يقال الفواصل اذ لا لها يريدان قوله فواصل يدل علي ان المراد بالايجاع في قوله ولا
يقال في القرآن ايجاع هو الكلمة الاخيرة اذ لا يقال الفواصل الا لها يعني لا تطلق
الفاصلة الا علي المعني المصدري حتي يحتمل الايجاع المذكورة مقابلتها معناها المصدري
قيل وجه منع اطلاق السجع علي القرآن انه في الاصل هدير الحمام وقيل عدم الاذن
الشرعي **ورد** الشارح الثاني بان اطلاق الاسم علي القراءة واجزائه ليس توقيفيا انما التوقيف
اسماء الله تعالي ويمكن تصحيحه بانه اراد هذا القائل ان اطلاق اسم موهم لما لا يليق به تعالي
لا يصح الا بالاذن الشرعي كاطلاق يد الله واشباهه **وقيل السجع غير مختص بالنثر** بل يجري
في النظم ايضا **ومثاله من النظم** قول الباني تمام **تجلي به رشدي واثرت به يدي** ترى كل ضيق

معناه لثر ماله كاثري **وفامن به ثندي** بالكسر الما القليل في الاصل كذا ذكره الشارح في المختصر
وفي القاموس الثمد بالفتح ويحرك كتاب الما القليل لا مادة له وفي الديوان ايضا جعله
بالفتح ومثله الصحاح **واوري بوزندي** وري الزند كوعى وولي وزنا وزنه خرجت ناره
واوريته وريته واستوريته بمعنى وواري بوزندي انه خرجت ناره لمجئ افعل بمعنى
فعل وقال الشارح المحقق للصيرورة اي صار ذا وري وهو ايضا قول بالقياس
اذ لم يثبت في كتب اللغة ادلي بمعنى الصيرورة ولكن ان تجعله بمعنى الاخراج اي به
اخرج زندي نارة من مقدح وسهم من صحفه وجعله متكلم مضارع الافعال والرواية
وظاهر الدراية خلافه وضمايرهم لبعض الممدوح المذكور في البيت السابق وهو قوله
ساحمد نفس اما خيت • اي ما دمت حيا واتى لاعلم ان قد حمد بعض من الحمد • **ومن السجع على هذا**
يعني القول بعدم الاختصاص **ما يسمى التشطير** لتعريف السجع على ما سبق يصدق على التشطير
لان التشطير توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد اذ كل بعض من المصراع نثر فلا اختصاص
للتشطير بمن جعل السجع في الشعر ايضا ولو لم يجز السجع في الشعر اصلا عند صاحب هذا التعريف
لكان تعريفا مخلا **وهو جعل كل من شطر البيت بحجة** اي كلاما مقفى على ما عرفته في معاني
لفظ السجع فلا حاجة الى تقدير الكلام مسجوعا بحجة او جعل السجعة في اطلاق اسم الجزء
على الكل على ما في الشرح على ان السجع المتعدي الذي يشتق منه المسجوع لم يعرف **مخالفة لاختها** اي
مثلها واطلاق الاخت على المثل شايع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها **كقوله**
اي ابي تمام مدح المعتصم بالله حين فتح عمورية بفتح الاول وتشديد الثاني مضموما وتشديد
الياء من بلاد الروم **تدبير معتصم بالله** يجوز ان يراد به الممدوح فيكون استعمال العلم حينئذ
بحمل مستقر الله على البدل موصوفا بما بعده وان يراد كل معتصم بالله باستعمال النكرة في العموم
على قلة فيكون موصوفا بما بعده من الاوصاف **مستقر بالله مرتقب في الله مرتقب** اي منتظر
ثوابه فقوله تدبير مبتدا خبره في البيت الثالث • لم يرقوما ولم ينهل الى بلد • الا تقدمه جيش
من الرعب • ومثل السجع على هذا القول ايضا ما يسمى التقريع وهو جعل البيت بتمامه بحجة فيكون
كل مصراع قرينة وفسر بجعل العروض وسواخر المصراع الثاني وكانه لم يتعرض له المصنف هنا وخص
التعرض بالتشطير لان ظاهر تعريفا السجع لا يوجب اختصاصه بالقول بجريان السجع في النظم
فاحتاج الى التنبيه على الاختصاص وعلى عدم الوثوق بظاهر التعريف بخلاف المقرع فانه
ظاهر الاختصاص وذكر الشارح المحقق للمقرع تقسيما وتفصيلا حسنة في هذا الباب فنظرنا
وتركه توجيها وتحصيلا **ومنه الموازنة وهو تساوي الفاصلتين** اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين
او المصراعين **في الوزن دون التقفية** حتى لو تساويا في التقفية ايضا لم يخرجا من الموازنة الى السجع
ففيهما تباين ولا يلتفت الى جعل دون التقفية بمعنى اشتراط تساوي في التقفية ايضا
لانه خلاف الظاهر ولا يلتفت اليه سيما في مقام التعريف مما لم يدع اليه داع قال ابن الاثير في المثل
السايرة انما تساوي الفاصلتين في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس كل

موازنة سجعا فعلى هذا تكون الموازنة اعم هذا على ما نقل الشارح المحقق كلامه في الشرح
لكن ذكر بعض نسخ المختصر انه يشترط في السجع التساوي في الوزن دون الحرف الاخير نحو
شديد وقريبة في السجع وسواخص من الموازنة وهو مخالف لما في الشرح ودعوى الاخصية
غير ظاهرة وفي قصصه نحو شديد وقريب من الموازنة دون السجع فهو اخص من الموازنة
دون السجع فهو اخص من الموازنة من وجه وهو ايضا ظاهر الفساد لانه اذا لم يشترط في
السجع التساوي في الحرف الاخير يكون شديد وقريب منه ولم يكن لكونه اخص من الموازنة
من وجه **نحو** قوله تعالى **ومارق** جمع مرقة بضم الراء وفتح النون وضمها بمعنى السند **مضمومة**
بعضها الى بعض **وزرابي** وبسط فاخرة جمع زربية **مبسوطة** بسطوة **فان كان ما في**
احدى القرينتين من الالفاظ **او اكثره مما يقابله من الاخرى في** قد عرفت شرحه شله ٥
فتفطن **فهذا خص هذا النوع باسم المماثلة** وليس لتسميته اسم واختلف فيها فقيل مختصة
بالنظم وقيل بالنثر وصرح بذكر المتالين على انه ليس على الاختصاص بشيء منهما كما يقتضيه
تعريف المماثلة فقال **نحو** قوله تعالى **واتيناهما الكتاب المستبين** اي الظاهر والمظهر ولا
حسن **وهديناهما الصراط المستقيم** وقوله اي ابي تمام ايضا **بقر الوحش الان هانا** اي هذه
النساء **او انس** نجلان بقر الوحش فتكون مرجحة عليها **فمتى اخط الان تلكما** القنا **وواصل** وهي
اقنا ذابل اي رفيق لاحق لعشر النساء نواضر لا بول فيها فامرهن بوصلنا لقنا اذ اشرحها الشارح
المحقق ويمكن ان تكون الاشارة الى انهما الوحش على طبق تلك وضعا للنساء للكمال لوحشهن ٥
وحيائهن وبحمر على انه لا يمكن الوصول اليهن وحينئذ يمكن ذلك ان يجعل ذبول القنا كناية
مما يحيط به الكف وعدم ذبولهن كناية عن كونهن مما لا يمكن اخذهن والاحاطة بهن ٥ في
الشرح الظاهر ان الاية والبيت مما يمكن اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من
الاخرى لاجميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وهانا وتلكما وشمائل
الجميع قول المختبري • فاجهم لما لم تجد فيك مطمعا • واقدم لما لم تجد عنك مهربا • هذا
كلامه ولا احتمال للمتالين سوى كونهما مثالين للاكثر كما يوهمه قوله والظاهر كون ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله لا يتأول بظاهر تكرار لما لم يجد فالظاهر ان البيت ايضا مثال
الاكثر **ومنه العلس** وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدات من حرفه الاخير
الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هذا الكلام فان كان المقلوب والاصل مذكورين كان ٥
هناك جناس قلب والا فالقلب فقط فالمقصود من ذكر القلب ما بقي من جانبي القلب فقوله
اذا ما الاله هلالا اذا رام من جانبي العلهد كذا اكل ما هو بحذوه عما يكون كل مصراع من البيت
قلت المصراع الاخر فلما لم يلتفت اليه المصنف في هذا المقام ولم يمثل ومثله به ومثل
بما يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه ولم يمثل ايضا بما يكون مجموع بيت قلبا لمجموع بيت اخر فانه
ايضا من الجناس وقد يكون مجموع المصراع قلبا لنفسه مثل • شكر بتراز وداريت ركش •
شوهموه بليل بلبت هو نمتوش **كقوله** اي القاضي الارجاني **مودته تدوم لكل هول**

وهل كلهود تة تدوم وقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر مثال لما في النشر
ومن لطيفه قول عماد الدين الكاتب للقاضي الفاضل سر فلا كجابك الفرس وجوابه دام علا
العماد والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف وبالعكس ايضا ولذا تحقق القلب
في كل فلك لان المعتبر هو الحرف المكتوب والحرف المقصور في حكم المدود وبهذا تحقق القلب
في ارض خضرا اذ لا اعتداد برقم الهمزة بل هو في حكم النقط ولا اعتداد بالنقط حتى انه ذكر
الشارح المحقق في المختصران في سكس قلبا وجعله فارقا بين جناس القلب والقلب وقال
من موجبات الفرق ان جناس القلب يوجب ذكر اللفظين جميعا بخلاف القلب كما ذكرنا ومنه
الشرح ويسمى التشريح وذو القافيتين ايضا وهو بنا البيت على قافيتين ان معنى
بنا البيت على قافيتين ان يكون البيت بحيث يتم عند اتية قافية بصح المعنى عند الوقوف
على كل منهما اي من القافيتين ولم يقل بصح المعنى والوزن وقال الشارح لفظ القافيتين
اعني عنه اذ القافية لفظ في اخر البيت فلو لم يصح الوزن لم تكن قافية كقوله اي للحريري
يا خاطب من خطب المراة يخطبها الا بنا الدنية اي الخسيسة انها شرك هو الحبالة ه
للصيد الردي الهلاك وقراره مقر الاكدار جمع الكدر كفرس بمعنى الكدورة او كدر
ككتف بمعنى الصفة فلهذا البيت قافيتان احداها كالردي والثانية دار على ايهما وقفت
يصح معنى البيت وبنا البيت على قافيتين اقل ما يجب في الترشح ولا يقتصر عليه كما شعر به التسمية
بهذا القافيتين وتطبيره الكلام ما تضمن كلمتين في وجه وذا تنازع الفعلان ومثله عبر
عبر بر في كلامهم على انه قال الشارح في المختصران البناء على اكثر قليل يتكلف ومنه لزوم
ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا لما ان التكلم شدد على
نفسه ووافقه في العنته اي المشقه وهو ان يجي قبل حرف الروي فسر بانه حرف تبني
عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية هذا ولا يخص القصيدة بل حقيقة
في كل شعر والاولى ينبني عليه الشعر يقال ما روي اي كثي مروفا الشعر بر توي عنده عن
التاليف والتركيب او المتكلم به بر توي عنده عن التكلم وهذا اولى من قول الشارح لان البيت
بر تور عنده لانه لا يظهر ما بر توي عنده البيت عنده الا ان يتكلف ويقال بر توي عن
الابتداء وهذا هو الاصل الوجه في التسمية واما جعله من رويت البعير بمعنى شددت عليه
الرواء بكسر الراء وهو الحبل الذي جمع به الاحمال او من رويت الحبل اي فتلته لان الفتل يجمع ليس
قوي الحبل اي طاقاته كما ان الروي يجمع بين الابيات كما قال الشارح فتكلفه لانه لم يثبت الروي
بنه بهذين المعنيين فيحتاج ان يقال هذا اسم مصنوع في الفن هذا المعنى والقول بصنعه
مع وجوده في اللغة تكلف لا داعي اليه وكذا ما يمكن ان يقال انه من روي الحديث لانه
يروي كل بيت عنده حال اخر الابيات او من الروية لان الشاعر يتفكر اولا وتجمع كل ان فيه
روي الابيات ثم يقدم على نظم الابيات او في معناه عطف على حرف الروي من القاصلة
وجعلها الشارح من اطلاق اسم الكل على الجزء هذا فاجعل من بيانية كما يتبادر في امثاله

ولو

ولو جعلت تبعيضية فلا حاجة الى شيء من التكلفين ما ليس بلازم في السجع هو فاعل
يجي ولا يخفى انه لو يجي مرة في بيتين من ثنى من ابيات القصيدة ولم يلتزم ليس لزوم ما لا يلزم فالصحيح
انه يلتزم بدل قوله يجي لا ان يقال القصد بالمضارع الاستمرار العرفي فتامله والمراد بالسجع الكلام
المتقى سواء كان نحما او شعرا وقد هذا المعنى غير مرة فلا يرد انه كان ينبغي ان يقول ما ليس
بلازم لو جعل القاصلتين والقافيتين بحيث يفيد ان تحسين الشعر ليس المنظم في السجع
والتقفية ما ليس بلازم من يجي حركة مخصوصة او حرف بعينه او التزم على ما نقله في الشرح
فاخر هذا البحث فان قلت قدم في بحث الاضاد استعمال الروي بمعنى الذي ينبني عليه
او اخر الابيات او القفر ولا حاجة الى قوله ما في معناه من القاصلة قلت كان ما معنى يجوز
ان يدعيه في هذا التعريف واعلم ان لزوم ما لا يلزم يتحقق في بيت اذا كان كقافية المصراع
الثاني كما قال الشارح المراد ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او قرينتين او اكثر محل بحث ه
نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر مثال لما في معنى الروي قدمه لانه
احوج الى التوضيح او لان يقال ان المثال المتمثل به في الجملة او لكونه قرانا فالرا بمنزلة الروي
جي قبلها بالالف المفتوح في القاصلتين وشيء من الفقه والها لا تلزم في السجع لتحقق السجع بين
تظهر وتسخر وبين تنصر وتعقر قال الله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية يعرضوا
ويقولوا سحر مستمر نحو قوله شاشكر عمرا ممدوحه ان تواخت منيتي وفي شكر عمر ولتوا
المنية لطيفة وهي ان لا تاتي صورة الكناية محمله على شكر عمرو البقا اياد ي بدل اشتمال من عمرو
ولو جعل بدل الكل مبالغة في اياد ي عمرو كانه عين الاياد ي الموصوفة لكان لطيفا
لم تثنى اي لم تقطع اولم تخلط لمنه والمن في اصل اللغة قطع الحبل ففي نفي المن اشعار بانها
في الاتصال كالحبال اولم تقطع قبل وان هي حلت تحتمل الوصل بالشكر اي شاشكر وان هي عطيه
وشكر عظيم النعم مشكل جدا وفيه شيء وهو فرض عدم حلالة اياد ي الممدوح والوصل بعدم
القطع او عدم الخلطة او عدم الاعطا لاحد من قبل وفيه ايضا وصمة الغرض المذكور الا في الاحتمال
الاخير لان حسنات راجعة الى اياد اعطيت قبل فلما بالغ في اياد عمرو كانه سيل عنها فاجاب بقوله
فتى اي هو فتى اي شباب اتصف بهذه الصفات الكريمة واجتماعها مع الشباب اعزب او سخي
كريم فان الفتى جا بهذا المعنى غير محجوب ممنوع الغنى ضد الفقر اي لا يحجب ماله عن صديقه
او لا يحجبه الغنى ويكبره عنه فعلى الثاني الاضافة معنوية اي ينتفع صديقه عن ماله كمال الانتفاع
ولا يظهر اسم فاعل على ما هو المشهور في الاستثه بالمحجوب جعله اسم مفعول مضافا الى مرفوعه الذي
هو الشكوي اذ النعل زلت اي زلت به يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرزلت
به القدم وزلت به النعل اي لا يظهر الشكوي اذا نزل به البلابل يصبر فالمعنى ان الصديق
ينتفع بمنافعه ولا يتضرر بضاره اصلا حتى لا يحزن بها لانه يخفيها ولا يظهرها ولك ان تجعل اذا
النعل زلت عبارة عن حال التصديق معنى زلت النعل بالصديق وابتلي الصديق اي لا يظهر
الشكوي عن الابتلا باصلاح حاله وثقل النعت في دفع وبالله والابلغ تعميمه ولو جعل مظهر الشكوي

على صيغة المفعول وزلت الفعل للصديق يعني لا يظهر الصديق شكواه عنده عن ابتلائه لعدم
الحاجة لانه لكمال مراعاه حال صديقه لا يحوج الصديق الى اظهار الشكوى لكن شديد الارتباط
بما بعده وان كان ه في فهم هذا المعنى عنه نوع خفا فتامل **راي خلتي** هي بالفتح الحاجة والفقر
وفي المثل الخلة تزعو الى المسئلة اي السرقة فاحالها على احد المعنيين **شيت من حيثه**
يخفي مكانها خفا مكان الشيء مبالغة في خفايه او المراد بمكانها وجودها يعني لكمال توقد
حال حالي يرى حاجتي في موضع اخفيها فيه **فكانت قذي عينيه** كقذى ما يدخل في العين
وتتاذى به العين قال الشارح يعني كالدا اللازم له **حتى تجلت** بحسن اهتمامه هذا
ويحتمل ان يكون كونه قذى عينيه ان لا يغفل عنه ويحتمل ان تكون عيناه مشغولين
به كما لا يغفل عن قذاه والروي هو النا والمزة قبلها اللام المشددة المفتوحة وهو ليس
بلازم في الشعر بل يتم بزلت ومدت وغيره والملتزم هنا ثلاثة اشيا لا يلزم شيء منها
الفتحة واللام والتشديد فقول الشارح في البيت نوعان من لزوم ما لا يلزم فكيف
والمراد بالوقوع قبل حرف الروي قاصر قال المصنف في الايضاح وقد يكون ذلك في غير
الفاصلتين ايضا كقول الحريري وما استشار اي احرج العسل من اختار الكسل يعني يلحق
في التحسين لزوم ما لا يلزم التزام ما ليس بلازم في غير الفاصلتين كالتزام الميم في اختار
واشتار ولم يرد انه داخل في لزوم ما لا يلزم فكيف والمراد بالوقوع قبل حرف الروي
وقوعه بلا فاصلة والا لم للتقييد به فايدة بل ينبغي ان يقال في تعبيره هو ان يجي في الفقرة
او البيت ما ليس بلازم في السجع الان يقال في تعبيره مقصوده الاعتراض من يعرف الفقرة
والتنبيه على ما خرج عنه فيعرف حاله في الاختلاف ولا يغيبه ما خرج عنه **واصل**
الحسن لا مجرد كماله في **ذلك** الضرب من الحسنات اعني اللفظي ولذلك افرد ذلك ولم يقل
في ذينك اكرر ذلك **كله** ليلا يوهم اختصاص الكلام بما هو فيه من الالتزام **ان يكون** اي
وقد يكون **الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس** حتى لو كان كذلك لانتفى اصل الحسن
بل ينقلب الى القبح لفوت ما هو الغرض من ايراد اللفظ وتحسينه على سبيل البساط وذلك ان تريد
باصل الحسن الحسن البديعي وهو البلاغة يعني اذا فات مصلحة المعنى برعاية المحسنات
اللفظية لم يبق الكلام بليغا فبلغو المحسن اللفظي لعدم اثبات الحسن بفوات اصله وبالجملة متجه
انه لا وجه لهذه التخصيص هذه الموصبة بالضرب اللفظي بل اصل الحسن في جميع ذلك لفظيا
كان او معنويا بان لا تفوت مصلحة المعنى فاذا رعي رعاية محسن معنوي ايضا الى اخلاله
بافادة اللفظي للمعنى ينبغي ان يعدل عنه ولا يمكن وضع المشبه هذا التقرير بان قوله ان تكون
الالفاظ تابعة للمعاني يدل على ان الكلام في المحسنات اللفظية اذ دلالة ممنوعة كيف ورعاية
الحسن المعنوي والتكلف له ايضا ربما يجعل اللفظ تبعا للمعنى ولو سلم فالكلام في التخصيص
لا في حمل عبارة المصنف على العموم فالليق ان يجعل قوله والاصل في ذلك كله يعني ان الاصل
في ذلك المذكور من المحسنات المعنوية واللفظية ذلك لنعم فايدته وان كان غالبا يتبع

فيه التكلف واكبر ما شاع فيه التصنع رعاية المحسنات اللفظية وهو الوجه في تخصيص الموصبة
بها لو خصت واحالة المحسن المعنوي على تلك الوصية لان الاهتمام به في تلك دون الاهتمام
باللفظي **خاتمة** قبل من الكتاب فالكتاب مرتب على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة
وقال الشارح المحقق انه من الفن الثالث وبقيت اشيا يذكرها فيه اي في علم البديع
بعض المصنفين منها ما يتعين اهماله اما لعدم دخوله في فن البلاغة يعني ما يشمل
الثلاثة على خلاف ما تبادر منه بحوما يرجع الى التحسين في الخط دون اللفظ مع انه
لا يخلو عن التكلف بمعنى لا يتيسر بدون تكلف بجعل المعنى تابعا للفظ مثل كون الكلمتين
متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصول وهو ان يوتى بكلام كل من كلمات
متصلة الحروف ومثل المقطع وهو ضد الموصل ومثل الحتفا وهي الرسالة او الخطبة
او القصيدة التي تكون حروف احدى كلمتيها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف
وهو الاتيان برسالة او خطبة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم ونحو ما لا تحسن لم قطعا
مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة لمعنى ثم تعلق نفسها بمعنى اخر كقوله
تعالى حتى نوفي مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم ومثل التعديد وبيتي سباقه الاعداد وهو
ايقاع اسما مفردة على سياق واحدة ومثل ما يسمى تنسيق الطبقات وهو التعقيب موصوف
بصفات متوالية واما لعدم الفايدة في ذكره يعني في البديع مثل ما يذكره بعض المتاخرين
ما هو داخل في المعاني والبيان مثل ما سماه الايضاح وهو ازالة خفا الكلام بتبيان ومثل
التوشيع فانه من الاطناب ومثل ما سماه بعضهم حسن البيان وهو كشف المعنى وايضاحه
الى النقض فانه مبني على التخليط فانه قد يجي مع الايجاز وقد يجي مع الاطناب وقد يجي
مع المساواه معنى حسن البيان بانه يكون ايجازا وتارة اطنابا وتارة مساواه وليس
امرا زايدا عليها فلا ينجه ان كلا من المحسنات البديعية بانه يكون مع الايجاز وتارة مع الاطناب
ومنها ما لا باس بذكره لاشتماله على فايدة وهو بيان احدها القول في السرقات الشعرية
وما يتصل به والثاني القول في الابتدا والتخلص والانتها فعقدنا فيها فصلين
ختمنا بهما الباب هذا كلام المصنف مع بعض تفصيل له لا بد منه ووجه تمسك الشارح
ان المصنف ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشيا التي وصفها بان بعض المصنفين يذكرونها
في علم البديع وبانه لا باس بذكرها وعقد لها خاتمة وفصلا فعلم بذلك ان الخاتمة
الفن الثالث وليس خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة هذا كلامه
ونحن نقول الظاهر من خاتمة الكتاب فيما التبس الحال انه كالمقدمة من اخر الكتاب
الظاهر من لم تيد مقدمة في اخر الفنون لذكر الخاتمة في الايضاح انه كالفنون الثلاثة
حيث ذكر في اخر المقدمة تمهيدا لذكرها وقوله ختمنا بها الكتاب دون ان يقول ختمنا
بها الفن الثالث واضح في كون الخاتمة من الكتاب وصنوحان اما وليس في وصف الاشيا
بان بعض المصنفين يذكرونها في علم البديع دلالة على انها منه في كتابه لانها لا ليس راضيا

بافعلوا وله في وصفها بانه لاباس بذكرها لان المراد انه لاباس بذكرها في علم البديع وعبارة
لاباس شاعت فيما تركه اولي فعلم منه ان عدوا ايرادها في علم البديع اولي فايرادها في
الكتاب لاشئ لها علي الفايدة ينبغي ان لايكون في البديع علي ان مباحث السرقات الشعرية
من قبولها وردها وكذا حسن الابتداء والتخلص والانتهاء قد يكون بالاشتمال علي احدي
البلاغتين وقد يكون بالاشتمال علي المحسنات البديعية فلا اختصاص لها بفن دون فن هي تكميل
للثلاثة ويتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق هذا وفي قول الشارح عقد لها خاتمة وفصلا
مواخذة لانه يدل علي ان الفصل خارج عن الخاتمة مع ان الفصل داخل فيها علي ما صرح به
الشارح نفسه في بيان الفصل **في السرقات** بفتح الراجع سرقة كفرحة او سرق ككتف وهما
ايضا اسمان من السرقة والسرقة كما يجري في الشعر وهو اكثر ما يقع ولذا وصفه **الشعرية**
يجري في غير الشعر ايضا ولعله داخل تحت قوله **وما يتصل بها** ويوييده انه قال فيما
بعد وما يتصل بهذا القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح ولم يقل وما
يتصل بهذا **او بغير ذلك** اي ذلك المذكور من السرقات الشعرية وما يتصل بها او تغيير
غير ذلك بالقول في الابتداء والتخلص والانتهاء هو الذي جعلناه نصب تحا من الشارح بان
الفصل من الخاتمة **اتفاق القابلين** بلفظ الجمع المراد به ما فوق الواحد او بلفظ التثنية اكتفا
باقل ما يقع **ان كان في الغرض علي العموم** اي مشتملا علي العموم او بنا علي عموم الغرض وشموله
للبلغاء غير مختص ببليغ دون بليغ **كالوصف بالشجاعة** كملاقه **والسخا** وحسن الوجه
والبهاء ان لحسن مطلقا **فلا يعقبه** بفتح الدال او كسرها علي ان يكون صيغة امر يفيد الايجاب
فيحسن قابلته مع قوله والاجازان يدعي فيه السبق والزيادة او لضمها خبرا فمحمول علي وجوب
عدم العدول مطلقات العموم مصروفة الي الوجوب او بقرينة المقابلة **سرقة** ولا استعانة
ولا اخذ او نحو ذلك مما يودي هذا المعني **لتقرره** اي لتقرر هذا المعني الغرض العام
في العقول والعادات ويشتمل فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم **وان كان في وجه الدلالة**
علي الغرض **كالتشبيه** والمجاز والكناية المشار اليها بقوله **وذكر هيات تدل علي الصفات لاختصاصها**
اي تلك الهيات **بمن** الاولي **بها هي** اي الصفة **له** ولا يخفي ان السرقة في وجه الدلالة كما تكون
باعتبار طرف الدلالة المتفاوتة في الوضوح والخفا تكون باعتبار المحسنات البديعة ايضا
كوصف الجواد اي السمي والسخية **بالتنلل عنه** اي تقلل الوجه وهو كتقلل السحاب تلالوه
ورود العفاه جمع عاف وهو الضيف وطالب الفضل او الرزق والكل احسن في هذا المقام
ووصف البخيل بالعبوس كالدخول كالدخول ضد التقليل وجعله كالقبول بعيد عن القبول وقوله
مع سعة ذات اليد قيد التنلل والعبوس معا لان تقلل الجواد لا يكون مع قلة ذات اليد عند
ورود الثنا والعبوس مع قلة ذات اليد عند ورود الثنا والعبوس مع قلة ذات اليد عند
ورود الثنا والعبوس مع قلة ذات اليد ليس من خواص البخيل وذات اليد المال سمي ذات اليد
لان اليد تفعل معه ما لا يفعل بدونه فكانه بامر اليد المال سمي ذاتا للعطا والامساك واليد

مملوك له **فان اشتراك الناس في معرفته** اي معرفة وجه الدلالة علي الغرض **لاستقراره**
فيها اي في العقول والعادات **كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فنحو كالافك**
اي كالاتفاق الاول في انه لا يعد سرقة ولا يخفي ان ما يتصل بالسرقة من الحل والعقد ايضا كذلك
فان الحل انما يستحي حيث اذا كان لما في الشعر اختصاص بالشعر وكذا العقد انما يستحي هذا اذا كان
لما في النثر اختصاص بالكاتب **والا** قال الشارح اي وان لم يشترك الناس في معرفته
ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر وهذا التفسير علي طبق تفصيل الايضاح
ويتجه علي انه نفي اتفاق القابلين في الغرض العام العام وهو مما جاز ان يدعي فيه السبق
والزيادة فلعله ترك لانسياق الذهن اليه بالمقايسة وعبارة المتن تصلح لما لا يقتضي بيانه
عن ايفايه وهو ان تجعل الايفا للامرين اللذين رد الحال بينهما وهو ان يكون الغرض عاما
او وجه الدلالة عاما فعبي قوله والا وان لم يكن احد الامرين وذلك بان يكون الغرض
خاصا او وجه الدلالة خاصا او كلاهما لذات والاحصر الاوضح ان يقال اتفاق القابلين
ان كان في الغرض علي وجه العموم كالوصف بالشجاعة والسخا وحسن الوجه اليها او في وجه
الدلالة لذلك كوصف الجواد بالتنلل عند ورود العفاه والتخيل بالعبوس مع سعة ذات
اليد فلا يعد سرقة والا **جاز ان يدعي فيه** اي فيما ذكر من الغرض او وجه دلالة الخاص
السبق بفي انه ان اتفق القابلان في الغرض او وجه الدلالة علي العموم بعد سرقة
ان كان تركيب العبارة المنطوقة او المستفادة او المرغب فيها حسن ذاتي او عرضي لا ينال اليه
الا بفكر للسابق ولا محيص عنه الا بان يجعل وجه الدلالة علي العموم بمعني ان لا يكون
في الدال اختصاص باحدهما من حيث التركيب والنظم بوجه من الوجوه وانما لم يقل
جاز ان يدعي فيه الاخذ لما سياتي ان الاحوط ان يقال قال فلان كذا او قد سبقه فلان اليه
فقال كذا اعتناء بذلك وفضيلة الصدق واجتنابا عن دعوي العلم والغيب **والزيادة**
بعني زيادة احدهما اما المسبوق ان يامر زايدا علي السابق ان لم يات المسبوق بزايد فانه مع
المساواة ايضا الفضل والزيادة للاول فلا ينبغي ان يتوهم ان الوافي ان يقال جاز ان يدعي
فيه السبق والزيادة والاستواء **وهو** اي ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه الدلالة
او ما لا يشترك الناس في معرفته من الغرض او وجه الدلالة **ضربان احدهما خاص**
في نفسه غريب لا ينال الا بفكر **والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال**
الي الغرابة كامر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمها الي الغريب الخاص والمبتذل
العامي اما مع البقاء الابتذال او مع التصرف فيه مما يخرجه من الابتذال الي الغرابة
كما في الامثلة المذكورة ثم **فالاخذ والسرقة** عطف السرقة علي الاخذ للتفسير لان هذا
المعني علم باسم السرقة سابقا دون الاخذ والمقصود التنبيه علي ترادف الاخذ والسرقة وهذا
اولي من ان يراد بالاخذ والسرقة المسمي بهذين الاسمين اذ لا موجب لصرف اللفظ من الحقيقة
الي المجاز **نوعان ظاهر وغير ظاهر** بذكر الظاهر وغير الظاهر لانها تفصيل النوع فلا حاجة

الي اعتبار التغليب **اما الظاهر فهو ان ياخذ المعني كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده** قوله او بعضه عطف علي اللفظ ووحده علي قوله مع اللفظ قال في الايضاح واما مع اللفظ كله او مع بعضه واما وحده هذا قدم في تفصيل اقسام الظاهر الاظهر فالاظهر واما هو اكثر سرقة فالاكثر ولهذا قدم الظاهر علي غير الظاهر قال الشارح المحقق فاكثر الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعني مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يؤخذ المعني وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعني من كل لفظ او بعضه اوما بتغيير النظم او بدونه فهذه اربعة اقسام والاولي ان يقال والقسم الاول من الضرب الاول قسمان لان تمام اللفظ الماخوذ مع المعني اما مع تغير النظم او بدونه لان الاوفق بما اشار اليها المصنف بقوله **فان اخذ اللفظ كله** اي اجزه وقوله اخذ مشتق من الاخذ الاصطلاح لا من الاخذ اللغوي فلا يخفي انه لابد من فهم تميزه عن المضمين حتي يصح قوله فهو مذموم او التضمين اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظم وليس بمذموم وينبغي ان يعد من اقسام الظاهر ما يوخذ اللفظ وحده من غير المعني كما ان كان مشتركا فيقصده السارق المعني الذي لم يقصده القايل الاول لفظ كما اذا قال قايل ماكان ما كان وقصد مثل معني شعري شعري فقال الاخر ما كان ما كان وارادا نتفاما كان بحيث كانه لم يكن من اصله **من تغيير لنظمه** اي تاليفه لان السرقة انما تكون واختار النظم علي التركيب علي حسب ما يقتضيه العقل الاولي في النطق كيف ما اتفق لان السرقة انما تكون لما له نظم وشان لا لما ركب كيف ما اتفق **فهو مذموم لانه سرقه محضة** ابطال حق الغير وكذب محض ليس له تاويل يصدق كما يدل عليه اسماوه المذكوران بقوله **وبيتي نسخا** وهو في اللغة الابطال **والمحالا** وهي فيها ادعاشئ لنفسه **كما حكي عبد الله بن الزبير** والد الزبير الشاعر وهو غير عبد الله ابن الزبير الصحابي المشهور احد الاعلام في القاموس وهو القايل لعبد الله بن الزبير لما حرمه لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها وفي الايضاح الزبير مع اللام ويوافقه القاموس **انه قيل بقوله معن بن اوس** المزني **اذ انت لم تنصف** من الانصاف وهو العدل **اخاك** اخوة الصداقة او النسب **وجدته علي طرف الهجران ان كان يعقل** من باب ضرب اي كان يبقي عقله بعد ظلمك وفيه اشارة الي انه يصير مجنونا بظلمك والهجران بفتح عقله **ويركب حد السيف** اي يرضي بان يقتل بالسيف او يرتكب ما هو منزلة القتل به **من ان تضيمه** اي من اجل ضيمك اي ظلمك في للاجل كما في قوله الشاعر من اجلك يا التي تيمت قلبي وفي الشرح بدل من ان تظلمه فجعل من البدل اذ لم يكن عن **شفرة السيف** اي علي حده علي ما في الصحاح **مرحل** اي مقعد سوي فعول الضم يقال رحل من باب منع رحولا اي قعد والمرحل ما يعدل البه كان اي الصراح والشعر حيث علي المراز مع الاخوان والتجنب عن الغلظة منهم والا لم يبق صديق ولا ظهير وفيه تلميح الي قوله تعالي ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك مع زيادة مبالغة حكي ان عبد الله دخل

علي معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بضم العين بعدي يا ابا بكر يعني اخذت الشعر بعدي ولم يفارق عبد الله المجلس حتي دخل معن فانشد قصيدته التي اولها

لعمرك ما ادري وانبي لاوجل ... علي اينا تغدو المنية اول

حتي اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية علي عبد الله بن الزبير وقال له اما تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعني بعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وهو المقصود لكمال الاتحاد **وفي معناه** معني ما لم يغير فيه النظم في كونه مذموما وان ليس منه بل مما اخذ فيه بعض اللفظ فيكون اغارة ومسخا او اخذ فيه المعني وحده فيكون الانا وسلخا او في معناه في كونه من النسخ الانتحال او ملحق به او داخل فيه والمعني قولنا في التعريف اما مع اللفظ واما مع اللفظ كله واما مع بعض اللفظ او مرادفه **ان يبدل ما لكلمات كلها او بعضها ما يرادفها** لان الظاهر ان كونه مذموما اذا لم يفد فينبغي ان يترجح علي الاصل ويزيد عليه قبولا او زيادة فصاحة او سلامة للشعر فان افاد فينبغي ان يترجح علي الاصل ويزيد عليه قبولا

قال الشارح كما يقول في قول الخطيئة

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

ذر المآثر لا تذهب لمطلبها ... واجلس فانك انت الآكل اللابس

اقول يقال رجل طاعم وطعم حسن الحال في المطعم ورجل كاس ذو كسا فيكون المعني انت دني الهمة نهاية همتك الطعام والكسا ولا بد لطلب المكارم من همة عالية وكان الهذلي جعل الطاعم اسم فاعل من طعم كسمعه الكاسي اسم فاعل من كسية لمعني لبسة اي انت طالب الشبع والثروة والمكارم لا تحصل لطالبها ما وقع في بعض حواشي الشرح انه قال اللابس من اللبوس وهو الذوق يقال لما لبس بوسا اي ما ذاق ذواقا ولو صح ما ذكره لكان مثالا لتمثيل البعض البعض بالمرادف في الشرح انه قريب من هذا ان يبدل بالالفاظ ما يضادها في المعني مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان

بيض الوجوه كريمة احسابهم ... شم الانوف من الطراز الاول

سود الوجوه لئيمة احسابهم ... فطس الانوف من الطراز الاول

هذا ما سنيا في ان القلب من الاخذ الغير الظاهر يجب ان يخص منه هذه الصورة من القلب **وان وقع مع تغيير لنظمه** اي نظم اللفظ وضمير كان لاخذ اللفظ كله **واخذ بعض اللفظ سمي هذا الاخذ اغارة** لان صاحبه لا يخفي نسبته الي نفسه وينسبه الي نفسه عليا وثوقا له بانه لا يتلو عليه لغاير تد للاول فهو غصب ما للغير علانيه **ومسخا** وهو في اللغة تغيير الصورة الي ما دون منها سمي هذا القسم باسم ما هو اكثر عيبا من افراده لان السرقة عيب فيناسبه التشبيه بما اشتد عيبا **فان كان** الثاني **ابلغ من الاول** الاولي اوضل من الاول ليتناول الافضل **المحسن بديعي والاول لمحسن ذاتي** وجعل الابلغ شاملا اذ لا يخلو عن تكلف **لاختصاصه لفضيلة** لا يوجد في الاول فيه ان الاختصاص بفضيلة كذا لا يوجب كون الثاني ابلغ مالم يفضل علي الاول

في الفضيلة لجواز ان يكون اختصاص الاول اكثر **فممدوح** اي الاخذ ممدوح كما يقتضيه السوق وفي الشرح اي في الثاني ممدوح فادرك حسن باعث الممدوح واختر العدول دون الخروج **كقوله** فيه مسامحة والمثال اما اخذ سلم او قول سلم فالصحيح كقول سلم كذا بعد قوله **بشار من راقب الناس** اي خاف في الصباح راقب الله في امره خافه **لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات** اي بطيبات الرزق فكانه اشارة الى ما في الاية الكريمة يا ايها الناس كلوا من طيبات ما رزقناكم **الفاتك** ابجلادي الشجاع **اللبج** اي المواظب على الامر الذي اغري به وقد استمر المصنف على هذه المسامحة في الامثلة ولا يبعد ان يقال التمثيل للامرين اللذين وقع الاخذ فيهما اعني مجموع الماخوذ والماخوذ منه فقوله كقول بشار **وقول سلم** الخاسر بالخاء المعجمة سمي بالخاسر لانه باع مصحفا واشترى بثمنه ديوان شعر او لانه حصلت له اموال فبذرها على ما في القاموس **من راقب الناس مات هما** مفعول له وجعله تمييزا كما في الشرح يوجب كون المعنى مات بهمه فيكون اسنادا الى السبب ومع صحة حمل الكلام على الحقيقة لانه يصار الى المجاز **وفاز باللذة الجسور** اي الشديد الجراة روي عن ابي معاذ رواية بشار انه قال انشدت بشارا قول سلم فقال والله ما بي فهو اخف منه فاعدت والله لا اكلتك اليوم ولا شربت في الايضاح قول الاخر

حلفنا لم في كل عين وحاجب ... بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا

وقول ابن نباتة بضم النون بعده

خلقنا بأطراف القنا في ظهورهم ... عيونا لها وقع السيوف حواجب

فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم ومن الناس ولا يوجب ما ذكره فضل ابن نباتة لان في بيت الاخر نهاية المبالغة في الشجاعة حيث لم تقرر الخصائم المواجهة على منع سمر القنا من اعينهم ووقع البيض عن حواجبهم وتقرر الطعن والضرب على الاعين والحواجب في الظهور على خلاف ما هو المعتاد والمهم شاهدوا مهابتهم حين الفرار كما شاهدوا حين الاقدام ايضا **وان كان الثاني دونه** اي دون الاختصاص الاول بفضيلة ترك التعليل لانسياق الذهن اليه من التعليل الاول وفيه ما عرفت **فهو** اي الاخذ والثاني **مذموم** مردود وانما جعل ما هو مذموم ثانيا وبادي النظر يقتضي ان يجعل ما هو بعد من الذم ثانيا لانه اقرب الى الممدوح لنظر ثان لا يهمله الامتوان وهو ان الابعد من الذم متوسط بين الممدوح والمذموم والمتوسط من حيث هو متوسط متاخر عن الطرفين **كقول ابي تمام** في مرثية محمد بن حميد الطوسي وكانه قد استشهد في بعض غزواته **هيهات** اي بعد المرتقى فطالت المسافة بيننا وبينه لانه وصل الى الجنة ولم يبينا وبين الدنيا الدنية واللفظ خبر والمعنى على التحسر فزاد في التحسر بانه ليس انا رجاما نتسلى به بعد فقال **لا يأتي الزمان بمثله** ليتسلى به وعلل عدم اتيان الزمان بمثله بعلة طبيعية للزمان لا تنفك عنه وهو قوله **ان الزمان بمثله**

لبخيل وبلغ فيه غاية التاكيد من ذكر ان واللام واسمية الجملة وقد افاد البخل به بطريق الاولى لانه اذا كان بخيلا بمثله فبخله به اولى وقد اشار بافادة استمرار بخل الزمان انه لم يات بمثله قبله وان الاتيان به كان خارقا لعادته والشارح جعل ضمير هيهات اما للنسيان المذكور قبله في البيت السابق وهو قوله

انسى اماسر سب اذن مدي ... من حيث ينتصر الفتى وسل

واما للاتي في الزمان بمثله بدليل ما بعده فهو اضمار قبل الذكر لضرورة الشعر ولا ضرورة لارتكابه او تخصيص بعد النسيان بالماضي ولا اختصاص له هذا قال الشيخ عبد القاهر في المسايل المشكلة قال الشيخ ابو علي الفارسي في البيت تقصير لان الغرض في هذا المخوني المثل وان يقال هو امره وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بان يجوز مثله وفيه بحث لان تجويز المثل وان ينافي مثله لا يكون لا ينافي انه يعز بل عزه المثل وقلته تلايم بخل الزمان به **وقول ابي الطيب اعدي الزمان** يقال اعدي الامر جاوز غيره اليه فالمعنى جاوزه **سخاه فسخابه** اي الزمان **ولقد يكون به الزمان بخيلا** لا يخفى ان هذا المصراع ماخوذ من المصراع الثاني وان كان بينهما فرق بان اباتمام جعل البخل متعلقا بمثله جريا على ما الطيب بنفسه لان هذا المقدار من التعارف لا ينافي الاخذ ولم يشترط اي ذا بما خوذ والماخوذ منه في المعنى من كل وجه كما يوسمه البيض وان مصراع ابي الطيب دونه ومعنى البيت عليما ذكره ابن جني انه يعلم الزمان من سخايه فسخابه واخرجه من العدم الى الوجود وكون سخايه الذي استفاد منه البخل به على الدنيا واستغناه لنفسه ورده ابن حورحه وقال هذا تاويل فاسد وغرض بعيد لان سخاء من لم يوجد لا يوصف بالمعدوي فالمعنى انه سخاوه بعد وجوده الزمان فسخاوه علي واسعدني بوصال هذا وعلى التقديرين فعبه وصمة وضع المضارع مقام الماضي لانه قصد ان الزمان كانه بخيلا به فعدل الى المضارع للوزن كذا ذكره المصنف وانا اقول الاظهر ان المعنى انه اعدي الزمان سخاوه بسبب عداوة سخاه فضير له للعدوي والبا للسببية وليست صلة للسخا اي فسخا باسخاه بسبب العدوي ولقد يكون بعده الزمان به بخيلا اذ ليس سخاوه ابعد بتسري الى الزمان فيصير سخيا بسخوبه ثم انه قال المصنف انا لا نسلم ان المعنى على الماضي بل المعنى ان الزمان بهلاله يكون بخيلا ابدا فينبغي على وجه الدهر ودفعه بان الزمان لما سخي به والسخا البذل للغير فقد خرج عن تحت تصرفه فلا معنى للاخبار بانه لا يسمح بهلاله لان هذا الاخبار انما يفيد في حق من يقدر على هلاله واعترض على الدفع بان الزمان لما سخي به فقد خرج عن تحت تصرفه بالاتحاد لانه تحصيل الحاصل واما بالاهلاك فبانا قوله ان يسمح به وان يبخل واجاب الشارح عن اعتراض المصنف بان احتمال الحمل على هذا الايضر لانه مع ذلك للحمل ايضا دون من مصراع ابي تمام لاحتياجه الى تقدير مضاف لا ندلة عليه قرينة على ان هذا المعنى مما لربذهب اليه احد ممن فسر البيت والقلاقة ضعيفة وقد عرفت في اثناء مصراع ابي تمام اشتماله على ما يفضله

على مصراع ابي الطيب فاحفظه وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي فهو ابعد لان الثاني ابعد من الزم من الثاني من القسم الثاني فان قلت هل تاتي القسم الثاني بعد الذم كما هو قضية صيغة الابعد قلت نعم الاقرب الي الذم والاعرف فيه ما اخذ فيه اللفظ كلمة تغير بغير نظمه والفضل للاول كقول ابي تمام • لو حار مزناد المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا • حار اي نظر الي الشيء بنفسه ولم يهتد بسببه مزنادا اسم فاعل من الارتياد بمعنى الطلب واضافته الي المنية بمعنى من لم يجد الا عراق على النفوس وقول ابي الطيب • لو لا مصارحة الاحباب ما وجدت • لها المنايا الي ارواحنا سبلا • الضمير في لها للمنايا وهو حال عن المنايا وهو اقرب من جعله حالا من سبلا كما في الشرح ووجدت اما بمعنى العلم والمفعول الثاني فوله الي ارواحنا او قدر على المفعول الاول واما بمعنى الاصابة وقوله الي ارواحنا حال قدمت على صاحبها لتنكيرها وقيل بها جمع لها اضيفت الي المنايا وهي اللحمة المشرفة على الحلق وبوتيده رواية المنايا فقد اخذه المعنى كله مع بعض الالفاظ بمعنى المنية ومرادفه الفراق ومرادف لم يجد ومرادف النفوس اعني الارواح وحكم الشارح بان اخذ المرادف ليس الا في الارواح واما الفراق والمنية والوجدان فمن اخذ بعض الالفاظ بعينه محل نظر ولا يخفى ان بيت ابي الطيب اقصر حيث حصر امتداد المنايا الي الارواح في دلالة الفراق عليها بخلاف بيت ابي تمام فانه جعل الفراق دليلا على تقدير خبره المنية لا مطلقا وحيث افاد ان لا موت مع الوصال اذ لا سبيل للموت الا حال الفراق قال الشارح وقوله قسورة بعد من الذم انما هو على تقدير ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام يقيم الظن عندك والامانى وان قلت ركابي في البلاد

∴ وما سافرت في الافاق الا من جدواك راحلتي وزادي ∴

∴ وقول ابي الطيب ∴

∴ واني عنك بعد غد لغاد ∴ وقلبي عن وفائك غير عادي ∴

∴ محبك حيثما اخت ركابي ∴ وضيفك حيث كنت من البلاد ∴

هذا وفيه نظر لان الذم متحد مع الدلالة على السرقة بما لا ينبغي ان يخص بهذا القسم ايضا ما اخذ فيه بعض اللفظ او كله مع تغيير النظم بل يجب ان يترك بينه وبين القسم الثاني ايضا فهذا القسم مع الدلالة على السرقة ايضا ابعد من الذم من القسم الثاني فلا حاجة الي تقييد قوله فهو ابعد مما لم يكن دلالة على السرقة والظن انه ينتهي في هذا المقام حيث قال المصنف في الايضاح في هذا المقام واعلم ان من هذا الضرب ما هو قبيح جدا وهو ما يدل على السرقة باتفاق الوزن والقافية ايضا كقول ابي تمام اما احزالابيات المذكور فمن قبل الشيخ قوله هذا الضرب على القسم الثالث من المسخ والاظهر انه اراد بهذا الضرب ضرب المسخ من السرقة لان علة القبح مشتركة وهي الدلالة على السرقة ولما فرغ من الضرب الاول من النوع هو الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ المعنى وحده فقال

وان

وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله وان اخذ اللفظ سمي ذلك الاخذ الماما وسلخا قال الشارح من الربا شر معصية فاصلة من الربا المنزل اذا نزل ابتداء ووجه التسمية ان يقصد عبط معنى الغير ولا ينتفات بحيث يجعل الالمام مغمورا من مباشرة الهجر لان بالعطف اي اخذ اللفظ والمعنى من اللفظ الادلة وقال الشارح النزع هو كشط الجلد عن الشاة واللفظ المغير بمنزلة الجلد وكانه كشط من المعنى جلدا او البسه جلدا اخر هذا او البيع حاكما لمعنيين وهو ثلاثة اقسام اي كذلك المذكور من الاقسام كذلك بمعنى ممدوحا ومذموما وابعد من الذم كما عرفته وفي الشرح نسر لذلك بمثل ما يستعار وما ذكره انتهى لمام خفيف الاقسام اولها اي أول الاقسام وهو ما يكون ممدوحا كون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو ضمير الشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدا اخبره الجملة الشرطية ان يعجل فخير وان يرث اي يبطو فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي الطيب ومن الخير سبيكك اي ناحر عطايك عني اسرع سحب في المسير الجهام الجهام بالفتح السحاب الذي لا ماء فيه كذا في الصحاح وفي القاموس او ما رق ماوه بمعنى ناحر عطايك عني يدل على عظم نفعه كالسحاب الذي يبطو في سيره فان من شان كثير فبيت ابي الطيب مع اشتماله على زيادة بيان للمقصود بضرب المثل له بالسحاب يتضمن سببه بالسحاب المارة في كثير منافعه وفي احيا الموهوب له كاحيا السحاب الارض وثانيها اي ثاني الاقسام وهو ما يكون مذموما لكون الثاني دون الاول كقول البحتري اي لمع في الندي في الصحاح الندي على فعيل لكن في القاموس كوثر هو مجلس القوم ما داموا فيه فان تفرق القوم فليس بندي والشعر بيا عند الصحاح كلامه المصقول حلت لسانه من غصبه المصقول اي المجلو في المنزع فيه استعارة بالكناية حيث شبه الكلام بالسيف واثبت له الصقالة والصقالة كاثبات الاظفار للمنية وفيه ان اثبات اللعانية او الصقالة تخييل والاخر ترشيح اذ التخييل لا يكون الا واحدا والاوجه انه شبه الكلام بالبريق الصافي عن الكدر وجعل ذلك البريق ظاهرا من شانه الذي كالسيف وضمن وصف كمال الفصاحة وكون كلامه وايضا كون سيفه قاطعا ووصفه بالشجاعة ولسن فضل بيت البحتري في مجرد اشتماله على الاستعارة والتخييلية كما ذكره المصنف في الايضاح وهو الشارح بل فيه تشبيهات دقيقة واستتباع لطيف ايضا وقول ابي الطيب كان السنتهم في النطق قد جعلت • على رماحهم في الطعن خرصانا في الشرح خرصانا الشجر وقضبانها وخرصان الرماح استنها واحدها خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضي استمرارها حهم ونفاذها كان السنتهم عند النطق هذا او اقول في بيت البحتري حيث جعل امثلتهم شبيهة بامثلتهم على التشبيه المقلوب لكن مع ذلك بيت البحتري ابلغ كثرة ما فيه من المزايا وثالثها اي ثالث الاقسام وهو ما يكون البعد عن الذم لكون الثاني في مثل الاول كقول الاعرابي اما رمال ولريك لحذف نون في الجزم لكثرة استعمال كثر القينان بالكسر جمع قين بمعنى المغني ولكن كان ارجبهم ذراعا الذراع بالكسر

راذا نالوه

الصقاله

طرف المرفق الي طرف الاصبع الوسطي والساعد وقد مرّ كل منهما ورحب الباع والذراع ورحيبها اي سخي الباع قد رمدّ اليدين **وقول اسيح** يمدح جعفر بن يحيي ٭

ترومُ المُلوكُ مدي جعفرٍ ٭ وَلا يصنعون كما تصنع ٭

وَليسَ باوسعهم في المعنى وَلكن معروفة اي احسانه **اوسع واما غير الظاهر فمنه ان ينشابه المعنيان** اي معنى الثالث ومعنى البيت الثاني **كقول جرير فلا يمنعك** على لفظ النهي **من ارب** على وزن فرس وصب الحاجة **حلاهم** بالضم والكسر جمع حليه **حلا** بالكسر **سواد والعمامة** بالكسر وهي الغترة والبيضة وما يلف على الراس وحملها على الاولين ابلغ وعلى الثالث اوفق بقوله **والمنار** بالكسر اي سوار جالم وَلساوهم وَقد روي تلك النشوية باستعمال دو فيهما على التسوا **وقول ابي الطيب** في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبايل العرب له **ومنه في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب** فتغيير جرير بذي العمامة كتغيير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم قناه وكذا التعبير عن المراة بذات الخمار كمن في كفه منهم خضاب لتلطخه بدم الخصم وله احتمال اخر تخرجه عن تشابه المعنيين وهو ان من كفه خضاب كتلطخه بدم اذ ليس الخضاب الازينة وهذا كهذا وان يدل على ضعفهم لكن لا بالسوية بين النساء وبينهم في الابضاع ولا يضر كل من البيتين المتشابهين ان يكون احدهما نسيبا والاخر مدحا او هجوا وان الشاعر الحاذق اذا عمد الي المعنى الجليل واضطر احتال في اخفايه بتغيير لفظه وعدل به وقوعه ووزنه وقافيته **ومنه** اي من غير الظاهر وهو ان ينتقل الي محل اخر كقول المختري **سلبوا** اي ثيابهم **واشرقت** اي دخلت في شروق الشمس **الدما** مثل ما كانت **عليهم** فعليهم حال من الدما جعل **محمرة** اي غير مخلوطه بما يغير لونها **فكانهم لم يسلبوا** لان الدما المشرقه صارت منزلة ثياب لهم **وقول ابي الطيب بيض النجيع** هو من الدم ما كان من السواد **عليه** اي علي السيف **فهو مجرد عن عمده** فكانا مر معمد لان الدم منزلة الغمد له فنقل مجرد ابي الطيب اعني من القتل والجرح الي السيف واذا وقع هذا الفعل في المتشابهين زاده حسنا في الاخذ **ومنه** اي من غير الظاهر **ان يكون معنى الثاني اشمل كقول جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا** لانهم يعرفون مقام الناس كلهم فجعلهم منزلة الناس هذا هكذا ذكره الشارح بل المتبادر انهم تنزلوا منزلة كل الناس في الغضب فيكون اخص من قول ابي نواس من وجهين **وقول ابي نواس** كثيرا في هرون حين فاز علي الفضل البرمكي لكثرة افضاله وامر قولهم امام المدري عند احتفال المجلس الحلنسد الجامع علي انك من قدره قلبت مثل النقص بالواحد اجتماع هـ هـ م

ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد

فامر هرون بالطلاقه ولا يخفى ان التفاوت الموجب بعدم الظهور العموم والخصوص سوا كان الاول اشمل شمول الحكم لكل خاص فالاثبات لخاص من خواصه سرقة محضة ظاهر بخلاف الاول فانه لا يستلزم الحكم علي الخاص الحكم علي العام فليس فيه سرقة محضة بل يشبه ان يكون فيه تدارك

مافات الاول وبهذا عرفت ان اخذ الثاني الاخص من معنى شعر الاول داخل في اخذ المعنى بعينه **ومنه** اي من غير الظاهر **القلب وهو ان يكون المعنى الثاني نقيض معنى الاول ابي الشيص** الخزاعي **احب الملامة في هواك لذيذة حبا الذكرك فليلمني اللوم** جمع لايم لطالب وطلب والامر للدعا لان المناسب للطلب علي سبيل الخضوع المذموم والمراد كل لايم لا يقتضيه المقام **وقول ابي الطيب اجبه** الاستفهام للانكار فهو مبني بعض الاجبة والنفي راجع الي القول الذي في قوله **واجب فيه ملامة** لانه حال لتقديره بانا احب او لتجويز كون المضارع المثبت حالا بالوا والضرورة او علي سبيل الشذوذ واما تجويز البقيد الحال اذ الكلام مضارعا مثبتا مطلقا فما يشعر به كلام الشارح فلم يعثر عليه مع التفحص البليغ واما جعل النفي للمجموع بجعل الواو للعطف فيقيد نقصه لا يراد ما يحتمل اسماجه احتمالا ظاهرا وفي اختيار احبه علي لا احبة التجوز عن ذكر الاحبة وضمير فيه في قوله واحبه فيه كضمير احب لكن بتقدير مضاف اي احب في احبه علي طبق في هواك والي الحب المذكور في احب معنى **ان الملامة فيه** اي في حبه **علي احد الوجهين من اعدايه** اي ممن يعادونه فكيف يحب الملاقاه مع اعدايه وفيه ان الملامة قد تكون من احبايه الذين لا يرون اللوم لا يعاند هوى حبه او المراد باعدايه من يعاد يهم علي ان يكون الاعدا جمع عدة بمعنى المعدول وجنيد بصفوا لمعنى عن ثبوت التردد وانا بين السبب في البيتين علي التقيض بان اللاحق في هذا النوع ان يبين السبب الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام ٭ ونعمة معتف جداوه احلي علي اذنيه من نغم السماح ٭ قوله جداه مفعول مقتف وقول ابي الطيب ٭ والجراحات عنده تعامت ٭ تسبقت قبل سعيه بسوال ٭ فان كلا من التلذذ بسوال السايل والتاجيل لعوان العطا قبل السوال مثناه في غاية الكمال وهو ان يظهر من ان يخفي بدون ذكره للحال **ومنه ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه** فهو من الاخذ الظاهر الذي الثاني فيه ابلغ **كقوله الافوه** الاودي وهو في اللغة الواسع الفم وطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين **وتزي الطير** جمع طاير وبيع علي الواحد وجمعه طيور واطيار **علي اثارنا** جمع اثر بمعنى العلم مستعلية علي اعلامنا متوقفة فوقها فتكون الاعلام مظللة بها **راي عين** الواي كالروية مصدر ترى ورأي العين ابري الشيء بعينه وهذا اذا كان قريبا واما اذا كان بعيدا فلا يري الاشبح لا يتميز عن العين **ثقة** مفعول له متعلق علي اثارنا الوثوقها **ان** اي بان متعلق بثقه **ستمارا** اي ستطعم من لحوم من لقيناهم لاعيادها بذلك فافاد تكرر غلبتهم علي الخصم وقول **ابي تمام وقد ظللت** اي اكفي عليها الظل **عقبان اعلامه** اي من كان عقبان في سرعة وصولها اي الخصم واصطياده للخصم **ضحي يعقبان طير** اي العقبان كالحرمان جمع عقاب **في الدما نواهل** باعتبار الشارقة علي النهل **اقامت** اي عقبان الطير **مع الريات** اي الاعلام اعتاد اعلي انها ستطعم لحوم القتلي **حتى كانها من الجيش** اي اقامت مختلطة مع الجيش **ايها المرتقاتل فان ابا تمام لم يرد بشيء** اي لم يقصد شيا **من معنى قول الافوه راي عين وقوله ثقة ان ستمارا** لكون الاخذ اخذ بعض

لكن في عدم المامه نعني راي عين نظر لانه عبارة عن القرب ويفيده التطليل وما ذكره الشارح في دفعه من ان التطليل يجوز ان يكون مع البعد بان يكون الطير في السماء بحيث لا يرى اطيلا يدفعه قوله اقامت مع الرايات بفيدان التطليل مع القرب اذ المتبادر من طلت القرب

لكن زاد ابو تمام **عليه** ابو علي الافواه او علي البعض الماخوذ والاول موافق الايضاح والعاني يلايم قوله ويضاف اليه بعض ما يحسنه بقوله **الا انها لم تقاتل** ويقوله **في الدما نواهل** **وما قامتا مع الرايات حتي كانها من الجيش** ولا يظهر وجه عدم ذكر الزيادات علي الزيادات **علي الترتيب وبها** اي بالزيادات الاخيرة **يتم حسن الاول** اعني قوله الا انها تقاتل و ذكر اقامتها مع الرايات هو الذي يوهم مقابلها الي هذا الاستدراك وقيل المراد ان هذه الزيادات يتم حسن و لما لف الابدال من بيت ابي الطيب ولا يبعد عن الصواب ويوافق عبارة الكتاب ويكون بحذا قول الايضاح وهذه الزيادة حسنت قوله وان كان قد ترك بعض ما اتي به الافوه وعلي التفسير الاول يكون بحذا قول الايضاح وبذلك يتم حسن قوله الا انها لم تقاتل فيما قال الشارح والتفسير الاول هو الموافق للايضاح وعليه التعويل نظر **واكثر هذه الانواع** المذكورة لغير الظاهر **ونحوها مقبولة** وقدمت سواء ونحوها علي ان قوتل غير الظاهر لا ينحصر فيما ذكر وللعقل في استخراج نظايرها مجال لكن وجه ادراج الاكثر خفي جدا ومنها اي من هذه الانواع والصواب ان من هذه الانواع ونحوها **بل منها** اي السرقة لان حسن التصرف في كل سرقة كذلك **ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الي حيز الا تباع بتدراج وكلما كان** اي كل نوع من هذه الانواع يكون **اشد خفاء** كونه اخذ كان اقرب **الي القبول** اي الي نهاية القبول والا فالجميع مقبول وبعد تسجيل ان نهاية القبول خرجته عن هذا البيان فتامل **هذا** اي هذا الذي ذكرناه من ادعاء سبق احدهما واتباع الثاني وكونه مقبولا ومردودا ونسبة كل بالاسامي المذكورة او غير ذلك مما سبق فافراد هذا بتاويل المشار اليه بما ذكر فلا منافاة بينه وبين الماكيد بقوله **كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول** بان يعلم انه كان يحفظ قوله الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يكون شيء منها اذ لا يصح ادعاء السبق فضلا عما يترتب عليه وانما لا يصح ذلك الادعاء **لجواز ان يكون الاتفاق** اي اتفاق القابليين **من قبيل تواردالخاطر اي مجيبه علي سبيل الاتفاق من غير قصد الي الاخذ** فيا تيه من شرار الناس الذين يدعون علي من ينكر العلم بان سبقه غيره انه السارق بل يدعون علي من خصه الله بفضل انه سرقه من غيره مع انه لم يظهر هذا الفعل من غيره اصلا حكي ابن ميادة اعين الرماح ابن ابرد بن ثوبان الشاعر المنسوب

الي امه وهي امه سواد وانه انشد لنفسه

مفيد ومتلاف اذا ما سالته ... تهلل واهتز اهتزاز المهند

فقيل اين يذهب بك هذا للخطيئة فقال الا ان علمت ابن شاعر وافقته علي قوله

ولم اسمعه

لكن ان الضمير في قوله لا يتم فلا يتم ما ادعاه من مراقبة عباره الاتضاح؟

قسم حول السطر الي السطر

ولم اسمعه وتوارد الخاطرين اكثر من ان يحصي في المعاني يحكم به واحدان كل واحد وان كان توارد الشعر بعينه او باكثر الفاظ قليلا ولا يخفي ان هذا الاحتياط فيما اذا لم يكن خارقا للعادة اما من نسب قصيدة او ابياتا متعددة سبقه فيها غيره الي نفسه هو فلا يقابل في الحكم بسبق غيره عليه فاذا لم يعلم قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا يغتم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوي العلم بالغيب ومن نسبة الغير الي النقص **ومما يتصل بهذا** اي بالسرقات الشعرية كما يقتضيه قوله خاتمة في السرقات الشعرية لان تذكيره **القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح** وستعرف وجه التسمية لكل في موضعه وفي قوله ومما يتصل اشارة الي ان المتصل لا ينحصر فيما ذكر بل لك ان تلحق به ما توقف لاستخراجه وجه الاتصال في غاية الوضوح ولم يسم الكل سرقات ولم يقسم الي الشعرية وغيرها لان هذه الضايع مرتبة من السرقة وانتحال مال الغير كما لا يخفي **اما الاقتباس** هو اخذ النار والاستفادة العلم ومناسبة كلا المعنيين بصفة الاقتباس ظاهرة لان التكلم اخذ من القران او الحديث في كلامه ما هو بمنزلة جذوة نار تضيء كلامه واستفادة علم البيان من احدهما **فوان يضمن الكلام** نثرا كان او نظما **شيء من القران او الحديث** اعم منه ومن تغيير تغييرا يسيرا التفاتة قوله وله فيه التغيير اليسير فلا يرد انا الي الله راجعون اما بيس قرانا ولا حديثا مع ان يضمن به **لا علي انه منه** بان يخلو عن النقل والرواية فلا يقال قال الله او النبي كذا وفي القران والحديث كذا اتقوا اما من القران او الحديث وكل منهما اما في النثر او النظم فالاول **كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر او هو اقرب حتي انشد فاعرب** والثاني **كقوله** اي عزمت **علي هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل** والثالث مثل **قول الحريري فلما شاهت الوجوه وقبحت اللكع** ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث علي ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين فاخذ النبي صلي الله عليه وسلم كفا من الحصي فرمي به وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع علي صيغة المجهول من قبحه الله اي ابعده عن الخير واللكع بكسر اللام والبعد الاحمق والرابع مثل **قول ابن عباد قال** اي الحبيب **لي ان رفيقي سيئ الخلق فراث** من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب **قلت دعني وجهك الجنة خفت بالمكاره** ولا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف اي دعني ولا تمنعني من المعنفة بالرقيب فان وجهك الجنة فلا بد لها من المكاره فقوله حفت بكذا اي جعلت محفوفة اي باحاطة وما ينبغي ان يحترز بالاقتضاء نقض من الكلام شيا من كلام عظماء الدين ممن يترك بهم وبكلامهم بعد الصحابة الكرام والتابعين ومن تحوط في مسلك هذا النظام وليكن هنا ما لوح به قوله وما يتصل به كما ينبه عليه **وهو** اي الاقتباس **ضربان ما لم يشغل فيه الملتبس من معناه الاصلي بل استعمل في معناه الاصلي وان تغير ما استعمل فيه هذا النوع**

بتغيير تبدل فرد بفرد كما تقدم من الامثلة الاربعة فان قوله فصبر جميل استعمل في مفهومه
اذا اريد فصبر جميل ظاهر واما اذا اريد فامري صبري فلان مفهوم امري صبر جميل واحد
وان اختلف ما صدق عليه امري الامر في القرآن امر يعقوب عليه السلام وفي الشعر امر
الشاعر وفيه نظر لان اتحاد المفهوم في ضمير المتكلم لا يتم الا ان يكتفي بسبقا اكثر الالفاظ على مفهومه
وهكذا احفت بالكاره فان الكاره على مفهومه ولكن تغير الفرد وخفت بمعناه لكن الضمير
اليوجه الحبيب بجعله بمنزلة الجنة وخلافه مالم ينقل فيه المقتبس من معناه الاصلي كقوله
اي قول ابن الرومي

لئن اخطأت في مدحك ما احطأت في منعي
لقد انزلت حاجتي بواد غير ذي زرع

اي بخاب لا نفع له وهو اقتباس من قوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام ربنا اني اسكنت
من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم والمراد به بواد لا نبات فيه ولا ماء ومن لطيف

تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ ... والبس من ثوب اللاحة ملبوسا

وقد جرد الموسى لتزيين راسه ... فقلت لهذا وتيس شوكل ياموسى

ولا باس بتغيير يسير في اللفظ للوزن او غيره فالتغيير لانه اراد القرآن او الحديث لا على انه
منه نعم لو اورد على انه سنه لا يصح التغيير واما التغيير الكثير فيخرجه عن كونه اقتباسا والتغيير الكثير
كوضع المظهر موضع المضمر كقوله اي قول بعض المغاربة قد كان ما خفت ان يكونا انا الى الله
راجعون فان القرآن انا اليه راجعون او تبديل ما للفظ بلفظ يساوي مفهومه كتبديل ما خلق له

بما هو مخلوق له كقول القاضي منصور الهروي الاردبي

ولو كانت الاخلاق بخوي ورايه ... ولو كانت الارا لا تتشعب
لاصبح كل الناس قدضهم هوى ... كما انك الناس قد ضهم اب
ولكنها الاقدار كل ميسر ... لما هو مخلوق له ومقرب

فانه مقتبس من قوله عليه الصلاة والسلام اعملوا فكل ميسر لما خلق له او وضع راجع الى ما يساوي
مفهومه مفهوم لفظ في المقتبس موضعه كقول عمر الخيام

سبقت العالمين الى المعالي ... بصايب فكره وعلو همه
ولا تحكمه نور الهدى في ... الليال للضلاله مد لهمه
يريد الجاهلون ليطفئوه ... وياي الله الا ان يتمه

فان اصله يتم نوره اي نور راسه فوضعه موضع الضمير الراجع الى نور الهدى وهو يساوي نور راسه
واعلم ان قوله في الامثلة السابقة خفت بالكاره من قبيل تغيير الظاهر فانه وضع فيه
ضمير الجنة موضعها في المقتبس واما التضمين فهو ان يضمن الشعر بيتا لا ضمنت الآن الا آي
جعلت القافية والتضمين في العرف لغيرين احدهما تضمين الشعر بيتا وثانيهما جعل البيت
بحيث لا يتم معناه الا بما يليه ويخص الاول باسم تضمين الشعر والثاني باسم تضمين البيت

كذا يستفاد

كذا يستفاد من القاموس لكن المصنف صرح بتضمين ما دون البيت في قوله وتضمين المصراع
وما دونه فلذا قال شيا من شعر الغير يعني بيتا كان او قوله او دونه من المصراع والشارح
المحقق جوز تضمين الشاعر شعره شيا من شعر اخر حتى قال فالاولى ان يقال شيا من شعر اخر
لكنه لم يلتفت اليه بقدر ته هذا ويتجه على التعريف انه اريد بقوله من شعر الغير البيان
حتى يكون المعنى شيا هو شعر الغير البيان حتى يكون المعنى شيا هو شعر الغير لا بيتا والتضمين ما دون
المصراع وان اريد معنى البعض لا يتناول شعر الغير مع التنبيه عليه اي على شعر الغير وفيه
مسامحة تنبه عليه الشارح حيث فسر الضمير بانه شعر لغيره ولك ان تجعل التضمين المستفاد
من تضمين اي مع التنبيه على التضمين ان لم يكن ذلك الشعر مشهورا عند البلغاء من ان
اشتهر فتم التضمين بدون الصفة فقوله ان لم يكن مشهورا بعيد الوجوب التنبيه لما اصل
التنبيه بيتا دروله التنبيه الى السرقة لكان سرقة لا تضمينا هكذا حققه الشارح والظاهر انه
لو كان الخطاب بالشعر لمن يعرف انه مضمن شعر الغير لتم التضمين بدون التنبيه
مع الشهرة ولا يخفى ان قيد التنبيه او الشهرة ليتميز عن السرقة والتوارد لا المجرد التميز عن
السرقة اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد الباسط الطاهر اليمني

اذ اضاق صدري وخفت العدي ... فقد قلت بيتا حالي يليق
فبالله البلغ ... ما ارتجي ... وبالله ادفع ما لا اطيق

العدي بالضم والكسر اسم جمع بمعنى الاعداء اما تضمين بيت بدون التنبيه فقول بعضهم

كانت بلهنية الشبيبة سكرة ... فصحوت واستبدلت سيرة محمل
وقعدت انتظر الممات كراكب ... عرف المحل فبات دون المنزل

البلهنية من العيش سعته من قولهم هو في شباب البلهنية وعيش ابله براد عقل صاحبها
والبيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري واجتماع التنبيه والشهرة في قول ابن العميد

كانه مطوما على احن ... ولم يكن في قديم الدهر انشد في

وفي الايضاح ولم يكن في ضروب الشعر انشد في

ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا ... من كان يالفهم في المنزل الخشن

البيت الثاني لابي تمام الاحنه كالبدعة الحقد وجمع احن كعنب واسهلوا سار وفي السهل
ضد الحزن واما تضمين المصراع مع التنبيه كقوله اي الحريري

علي اني سانشد عند بيعي ... اضاعوني واي فتى اضاعوا

المصراع الاول لغلام عرضه ابو زيد على البيع والثاني للعرجي الشاعر عبد الله بن عمرو بن عثمان
ابن عفان رضي الله تعالى عنه من عثمان والنسبة الى العرج على وزن الفرس وهو منزل
بطريق مكة وقيل لامية ابن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر فقوله
فقوله يوم متعلق باضاعوني واللام للوقت والكريهة شدة الحرب وسداد الثغر بالكسر لاغير
سدة بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان والمعنى اضاعوني في وقت

قوله على وزن الفرس خطا تبعه فيه القاموس وهو سكون الراء

تتديم واما بدون التشبيه فكقوله الاخر

قد قلت لما اطلقت وجنانه ∴ حول الشقيق الغض روضه آنيس

اعذاره الساري العجول ترقفا ∴ ما في وقوفك ساعة من باس

المصراع الاخير لابي تمام وا تضمين تمام دون المصراع فكقوله

كما مع الدهر في بوس تكايده ∴ والعين والقلب مني قذي وآذي

والان اقبلت الدنيا عليك بها ∴ بغوي فلا تنسي ان الكرام اذا

ولا بد هنا من تقدير ما في البيت لان المعنى لا يتم بدونه بخلاف قول المطرزي فانه لا يحتاج الى تقدير فتضمين مادون البيت قسمان تضمين بان يكون المضمن مما تميل اليه الطباع وتالفه وتتاسى به بان يكون اما لشهرته او اشتماله على مزايا بعيدة او يكون صاحبه ممن يعتد بكلامه ويشتهي سماع مقاله واحسنه مما يتصرف فيه لكن لا في لفظه لانه لو كثر لا يبقى تضمينا بل ينقلب سرقة فالاولى الحفظ عن سرقته ايضا ليكون ابعد عن السرقة بل في معناه بابداع نكتة في لفظ المضمن كما يشير اليه قوله ما زاد على الاصل بنكتة ولطيفة كالتورية وقد عرفها والتشبيه في قوله اي في قول صاحب التحفة اذا الوهم ابدى

اظفرلي لماها اي سرته سواد اللون شفتها او حمرتها في القاموس اللمى سمرة الشفة او سرته سواد عينها وهذا هو لا يخلو عن وصمة قلن الاسد ابدي لي للوهمة التي شانها الكزب وثغرها تذكرت ما بين العذيب مصغر عذب والعذب المستساغ من الطعام والشراب او اعذب تصغير مرخم والاعذ بان البريق والخمر وبارق اي الثغر التشبيه بالبرق بعيني ما ابدي لي الوهم شفتها او ثغرها وادرج في ابداها شابية تفضي في شفتها تذكرت ما بين رقيق فمها وثغرها من لسانها الذي تلذذت بهما وتصرفها ودفعت ما في القا الوهم من التردد في كمال حبها وجعل الشارح العذيب بمعنى الشفة وما بين العذب والماء من بمعنى البريق والماء لعلما ذكرنا اعذب وبه كرني الوهم من الاذكار من قدها ومدامعي لما بعده فدمر عليه تحرعو الينا جمع عالية وهو اعلى القنا او راسه ونصفه الذي يلي السنان ومجري السوابق اي جريان سوابق الخيل يعني يذكرني الوهم قدها ومدامعي الجارية كثيرا من الجند الذي جردوا الرماح ففيه تشبيه تمثيل الصورة قدها الساكنة في العين بالجامع الجارية المتلاصقة كان المدامع الجارية المختلطة بعدها السوابق العوالي ففيها تضمين هذا هو التشبيه او رد خيال العدو في الدماغ موزاد الشاعر في البيت الاول على الاصل بالتورية ونعم التورية اذ لا تورية اروح مما هي في بيان حال المحبوبة سيما حال ذكرها وفي الثاني بالتشبيه البديع الذي ظهر بالتوجيه الذي له فضل عندذوي اذ الاصل بيت ابي الطيب في مطلع قصيدة له اعني تذكرت ما بين العذيب وبارق تحرعو الينا ومجري السوابق والعنب انهم كانوا بين هذين الموضعين المعروفين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسايقون على الخيل فما بين مفعول تذكرت ابدل منه تحرعو الينا او ظرف تذكرت او ظرف مجرد

وقد جوز

وقد جوز تقديم الظرف على المصدر والمفعول مجرورا عرف بهذا ان التضمين نوعان ما بقي فيه المضمن على معناه الاصلي ما انتقل فيه عن معناه الاصلي الى معنى اخر ولا يبعد ان يشترط فيها اذا انتقله عن معناه الى معنى اخر ان يكون المعنى الثاني ابلغ من الاول اذ لو كان دونه لكان مذموما ولو كان مثله لكان ابعد من الذم ولا يظهر اختصاصه زيادة الحسن لزيادة على الاصل بالتضمين لحريا بها معينا في الاقتباس وكانهم لم يلتفتوا اليه اذ لا يتصور فيه زيادة على الاصل ولا يليق بالتفوه بالزيادة اذ الاصل القران او الحديث ولا يضر في التضمين التغيير اليسير مما قصد تضمينه قال المصنف في الايضاح ليدخل في معنى الكلام وليبعد ان يدفع ضرر التغيير المتقنية ايضا وكلاهما في قول

بعضهم في يهودي به داء الصلب

اقول لمعشر غلطوا وعصوا ∴ من الشيخ الرشيد وانكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا ∴ متى يضع العمامة تعرفوه

والبيت لصخر بن سهم بن وثيل على فعيل واصله مشهور غير من التكلم الى الغيبة ليدخل في المقصود ولتنتظم البيعة والمعنى غلطوا في حقي ونقصوا وضعوا من قدر يقال غض منه نقص ووضع من قدره وفيه تهكم قد ريب باستعمال الرشيد وفي التضمين نكتة وهو التقريض بدا ثعلب فيه وانه غطى بعمامته دا التغلب فاذا وضع العمامة يظهر ما تحتها تحت العمامة وربما سمي وفي استعمال ربما اشارة الى قلة استعمال الاسم تضمين البيت فاز اذ استعانة وتضمين المصراع فاد ونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيا من شعر الغير هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب وهذا وان كان لا يظهر في تضمين واحد مصرفا سكنه وجه التسمية ولا شاهة فيه ورفوا لانه جعل شعر الغير مطينا في صحة شعره والرفو جعل الغير مطينا وقال الشارح لانه رفي خرق شعره لشعر الغير وخن نقول لانه رفي خرق شعر الغير بشعره لانه لما اخذه فقد خرق شعر الغير فرفاه لما ضم اليه واما العقد فتوان بنظم نثرا وان كان قرانا او حديثا لكن على طريق الاقتباس خرج به اقتباس القران والحديث وبقي عقدها وهو النظم مع تغيير كثير ومع الثلاثة على انه

من احدها اما عقد القران فكقول الشاعر

انلني بالذي استقرضت خطا ∴ واشهد معشرا قد شاهدوه

فان الله خلاق البرايا ∴ عنت لجلال هيبته الوجوه

يقول اذا اتيتم مدينتي الى اجل مسمى فاكتبوه

واما عقد الحديث فكقول الامام الشافعي المطلبي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه

عمدة الخير عندنا كلمات ∴ اربع قالهن خير البريه

اتق الشبهات وازهد ودع ما ∴ ليس يعنيك واعملن بنيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات وقوله وازهد في الدنيا

بحسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واراد الاربعة
تنبيها على انه ممن تنبها للوجوب وتاكيد الرد على من يخالفه في وجوب النية في بعض الاعمال وان
بالامر مع انه ليس لفظ الامر الا في الزهد لان سوق الاحاديث يفيد الامر والطلب استحبابا او
واحسن العقد ان يزيد بيانا على اصله صل اوضح كما يشاهد العقد ولو قال لا بالاقتباس لكان
احسن لان ظاهر قوله على طريق الاقتباس يخرج عقد القرآن والحديث من غير تنبيه فانه على
طريق الاقتباس لكنه باقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية مالي من اول نطفة
وجيفة اخره بفخر اي ما سبب افتخاره وقوله بفخر حال عقد قول علي رضي الله عنه مال
ابن ادم والفخر فما اوله نطفه واخره جيفة وقوله والفخر مفعول معه وما بالك والنصب
فان قلت هل البيت لابن ادم الاول نطفه واخر جيفة قلت نعم لمن يعتبر فتامله

وما عقد من المثل قول الشاعر

ليس جديد ان اتى لابس خلقا ولا جديد لمن لا يلبس الخلقا

عقد المثل لاجديد لمن لا خلق له اصله ما قالت عايشة رضي الله عنها وقد وهنت قالت
كبرت ثم امرت بثوب لها ان ترقع فضرب في لحاف على اصطلاح المال واعلم ان عايشة رضي الله
عنها امرت بترقيع ثوبها لتلبسه وتنفق ما لها في سبيل الله تعالى واراد بقوله لاجديد
لمن لا خلق له اي لا احد يد من حلل الجنة لمن لا خلق له في الجنة الدنيا ولم يعرف الناس معنى
كلامها فاستعمل في غير حرامها وصار مثلا والله تعالى اعلم واما الحل وهو في اللغة الفتح
ضد العقد وفي النظم ارتباط كل جزء باخر بحيث لا يمكن او تاخرا وتقدم فكان عقد
كل بالاخر بجعل بخلاف النثر فانه لا اتصال بهذه المثابة فنثر النظم حل عقد الارتباط فمن
ان ينثر نظم قال المصنف وشرط كونه مفتولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك
النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق اي غير مضطرب هذا والاوجه التخصيص
هذا الاشتراط بالحل دون العقد كقول بعض المغاربة فانه لما فتحت فعلانة وحتفلت
فخلانة اي صارت ثمرات تخلانه فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق توهمه الذي يعتاده
اي بجعله من عاداته يقال اعتاده جعله من عاداته فيحمل على مقتضى توهمه حل قول ابي الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم

تذكر سيف الدولة واستماعه لقول اعدايه اي اذا قبح فعل لانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه
باوليايه وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على اضاعفه وكونه موضحا لما في النظم مفسرا له يزيده
حسنا واما التليح فالمح اليه لمع اختلاس النظر كالمح والبرق والنجم لمعا والمراة من وجهها امكنت
من ان تلمح تعتلا كذلك لمحسانري محاسنها ثم تخفيها كذا في القاموس واخذ ارباب الصناعة
التليح بمعنى المنصبة الى اللمح باحد المعانى لان الكلام الملمح محل اختلاس النظر الى المعنى هم
المشار اليه وقد جعل الشارح العلامة التليح ايضا اسماله وهو في اللغة الابتان بشيء مليح وهو
غير مشهور كيف لم يعتبر الشارح عليه حتى انكره وخطا العلامة والاحتياط التوقف قال العلامة

يبعد

يبعد ان يسوي بينهما من غيران راه في كتاب او سمعه من ثقة فهو ان بشارا في نحو الكلام الى
قصة او شعر وزاد الشارح او مثل ولا يخفى ما في الاشارة الى حديث او اية كما يقال في وصف
الاصحاب رضي الله عنهم والصلاة على اصحابه الذين هم نجوم الاقتداء والاهتداء فان فيه
تلميحا الى قوله صلى الله عليه وسلم اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وكقول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف

فان فيه تلميحا الى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين من غير ذكره راجع الى المشار المدلول
عليه بقوله فهو ان بشارا الى قصة او شعرا والى واحد من الذكور المستفاد من كلمة او هو
واقسام التلميح على ما ذكره الشارح منه وعلى ما ذكرنا ثمانية ثالثها ما في النظم من الاشارة الى القصة

كقوله اي قوله ابي تمام

لحقنا باحراهم وقد حوم الموي قلوبا عهدناها طيورا وهي وقع
فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
فقلنا بضوييها الدجنة وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع

فواسه ما ادري احلام نايم المت بنا ام كان في الركب يوشع

الضمير في احراهم للاحبة المرتحلين اي لحقنا بمن تاخر منهم وحوم الموي اي اختار الموي
قلوبا عهدناها اي عرفنا طيرها وهي وقع جمع واقع اي سالبة غير طايرة يعني وجعلناهم حين
لحقنا بهم يعيد وقلبهم حول الموي ولا تسكن على صدق ما عهدناهم فردت علينا الشمس
حال كون الليل راغما مظلما كانه من ظلمته يحتال بالرغام والغبار وحين كونه دليلا منه
ما على الزوال من ظهور الشمس والباقي بشمس لهم للتجريد اي وقت الشمس بشمسهم اب
شمسهم بحيث تجرد من شمس رمت علينا من جانب الخدر اي من وراء الستر والخدر كالستر
سوي في ناحية البيت للجارية وراءك من بيت ونحوه فضا اي اذهب ضوءها صبغ الدجنة
اي الظلمة من وجه السماء وازالها يقال نضا الخضاب ذهب لونه وكانه عداه بالباء وجعل صبغ
الدجنة منصوبا بنزع الخافض والمجزع من الافعال والتفعيل كلما فيه سواد وبياض يريد
سواد الظلمة وبياض الكوكب وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب
من جانب الخدر في ظلم الليل ثم استعظم ذلك واستعرب وتجاهل تحيرا وتدلها وقال اهذا
حلم اراه في النوم ام كان في الركب يوشع النبي عليه السلام اشار الى قصة يوشع
ابن نون فتى موسى عليه السلام واستيقاف الشمس اي طلب وقوف الشمس فانه روي
انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلاجل لم قنا لهم فيه فدعا الله فرد لهم الشمس حتى فرغ من قتالهم ولا يبعد ان
تجعل قوله ام كان في الركب يوشع من قبيل روي حاتم انه من ردت عليه الشمس واحسن
ما يشار به الى القصة ان يكون في ما انت فيه نظاير خصوصيات القصة كان يقول في رد
الشمس من جانب الخدر واستيفاء مصلحة المقابلة مع غلبات الشوق وجنود نكايات الهجر

ورابعها التلميح اي الشعر كقوله لعمرو مع الرمضا اي الارض الحارة برمض فيها القدم اي تحترق ارق خبر لقوله لعمرو عامله في قوله مع الرمضا واحيي من حيي عليه كرضي بالغين اكرامه واظهر الروي والفرح واكثر السوال عن حاله منك في ساعة الكرب علي وزنه الضرب كالكره وهو الغم الذي ياخذ النفس هكذا اعربه الشارح وفيه ان معمول اسم التفضيل لا يتقدم الا في مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فلا وجه ان قوله مع الرمضا حال من المبتدا او تلغي صفة النار مثل امر علي اليم لبيبتي والمعنى لعمرو مع ابتلايه بالرمضا والنار المتلظية ارق وامحى منك حتى ان المبتلى لا يرق غيره • اشار الى البيت المشهور

المستجير لعمرو عند كربته • كالمستجير من الرمضا بالنار

يريد بعمرو جساس بن مرة طايي ان بسوس زارت اختها امرجساس نحال لها مرجوم بن رمان رجل من قضاعه فدخلت ناقة الحرمي حماكليب فرماها واختل ضرعها فولت حتى بركت بفنا صاحبها فصاحت بسوس واذلاه واعزتاه فقال جساس ايتها الحرة اهداي فوالله لاعقرن فحذاهوا عن علي اهله منها فلما تباعد كليب عن الحي خرج عن جساس وتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اسقني شربة ما قاسرع قتله فقيل المستجير بعمرو والبيت فاشتد الحرب بين تغلب وبكر اربعين سنه كلها لتغلب على بكر قال الشارح ولهذا قيل اشام من البسوس ويحتمل ان يكون اصل المثل من بسوس امراة من بني اسرايل اعطي زوجها ثلاث دعوات مستجابات فقالت اجعل لي واحدة فالفلك فما ذا تريد بي قالت ادع الله ان يجعلني اجمل امراة في بني اسرايل ففعل فرغبت عنه فاراد ت شيا فدعي الله عليها ان يجعلها كلبه نباحة فجاء بنوها فقالوا اليس لنا على هذا فرار يعيرنا بها الناس ادع الله ان يردها اليها ففعل فذهبت الدعوات لتصرفها وخامسها التلميح الى المثل كعمرو من كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السايرد ون عليان القتاره والخرط قاله كليب اذ سمع جساسا اعقرن فحلا وظن انه تعرض لمحل له يسمى عليان وهو دون خرطا حركا لقناه بضرب للامر ذي الشان والخرط ان تريد ك على القتاده من اعلاها الى اسفل حتى ينشر شوكها وساد سها وسابعها التلميح الى القصد والتلميح الى الشعر في النثر كقول الحريري • فبت بليلة نابغيه • واحران بعقوبية • اشار الى قول النابغة • فبت كاني ساورتني ضيلة • من الرقش في انيابها السم ناقع • من قضيبة يعتد رفيها الى النعمان يريد اني بت من سخطك على الوكاني تضايقني حيه دقيقة فيها نقطة سود افيها بين انيابها السم تجتمع وخص الضيلة لانها اخبث الحيات المساورة المواثبة والضيلة الخيلة الدقيقة والرقش جمع رقشا كحمر جمع احمر وهي الحية فيها نقط سود وبياض والانياب جمع ناب والناقع المجتمع من السم وثامنها التلميح الى المثل كقول القيني • فيالها من هرة تشق اولادها • اشار الى المثل اعق من البرة تاكل اولادها والعقوق فقد البر

فصل

من الغاية في حسن الابتدا والتخلص والانتها وانما يوصي بتحسين المواضع الثلاثة لان اشد ما يعاب على الصانع ان يقصر في اول فعله لانه يدل على كمال ضعفه لان كمال القوة وشهرة الفعل

في اول الامر فان المتوافي فيه متفرغة للمخاطب في الغاية وتخيره وحسن التخلص وقفة كل احد وينتظر ان يشاهد ما عمله في الانتقال الى المقصود فان اول الكلام توطية لمن يقصد البه فاذ الم يتنقل فاينبغي ظن به انه سقط مع كمال تحفظه فيشهد عليه بضعف القوية ونقصان الاستطاعة والانتهاء محل الانتقاض القوة فاذا جاء كما ينبغي ظهر كمال الصانع وبدا سلطانه ويمكن حسن فعله الى نظير وعظم وقعه وقال المصنف الابتدا اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السمع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه وان الباقي في غاية الحسن به والتخلص يشرفيه المسامع وينتظره انه كيف يقع فاذا كان حسنا تلايم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغا ما بعده والا فبالعكس والانتها اخر ما يعيه السامع ويرتسم في النفس فان كان حسنا تلقاه واستلذ به حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بقدر الاطعمه النفيهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن الموردة فيما سبق ومن هذا القبيل المبالغة في وصف حسن وجه المحابيب ثم موضع النطاق ثم الساق والقدم ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي ينبغي للاتيان كذا في القاموس وقال الشارح اي يفعل فعل المتانق في الرياض من تتبع الانق هو والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يوافقه اي يعجبه في ثلاثة مواضع من كلامه حتى يكون اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل والغرابة ومخالفة القياس وتخصيصه بالبعد عن التنافر والثقل يخل بالمقصود هنا واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد وضعف التاليف وتكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني متناسبة الالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس مثلا بل يضاعفان تناسب وتلايم واصح معنى بان يسلم من كونه متكلفا تابعا للفظ وغير متناسبة وان تكون مبتذلة او غير مهمة في المرام وليسلم عن النقايص وايهامه وعن كونها معاني متقاربة بحيث يشبه التكرار ولا يخفى انه بعد ما شرط كون المعاني متناسبة لالفاظها وان يضاغا صيافة تناسب وتلايم لا حاجة الى ذكر الشارح انه مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات وملايمات الاستعطاف وغير ذلك احدها الابتدا فابتدا الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي امرئ القيس قفا التشبيه للتكرار وصيغة التاكيد بالخفيفة وقلب النون الفا اجرا للوصل مجرى الوقف او المخاطب اثنان كما يشهد به بكا من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يتلوي هو والدخول وحومل موضعان والمعنى ان اجزا الدخول كاسم لطيء مثل القوم والا لم يصح الفاقا للشارح وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب

لانه وقف واستوقف وبكى واستبكا وذكر الحبيب والمنزل في نصف البيت عذب اللفظ سهل
السبك لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اربعة قليلة في الالفاظ غريبة قياس الاول
اقول قد نبه المصنف بايراده انه يكفي في حسن الابتدا احسن المصراع وكقوله اي وحسن
الابتدا في وصف الدار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام حلعت عليه حالها
الايام في لاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي جعل ايام لباسا شبهاله في الشرف
بالكعبة لانه الذي يليق بين البيوت ويجب ان يجتنب في المدح مما يتطير به يستقا ومنه
ان من موجبات حسن الابتدا ايراد ما يتفاءل به كقوله اي قول بن مقاتل الضرير موعد
احبابك بالفرقة غدا فقال له الراعي موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء واحسنه
اي احسن الابتدا اما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله فيكون
المبدا مشعرا بالمقصود والانتها ناظرا في الابتدا فترق بين هذه المناسبة وبين الملايمة
المرغبة في التخلص لانها ليست المعنى الاشارة بل مجرد عدم التباعد مما شبب به وبين المقصود
بحيث يكون جمع ما شبب به مع المقصود جمع اجنبيين فلا يلزم ان تكون البراعة من شرايط
حسن التخلص وبيتي اي الابتدا المناسب كما هو الظاهر وكون الابتدا مناسبا للمقصود
على ما فسره الشارح براعة من برع اذا فاق اصحابه في العلم او غيره او تم في كل كمال وجمال
استهلال هو اول صوت الشي حين الولادة واول المطر اي تفوق او جمال تام لسبب الاستهلال
اي اول افادة المقصود كقوله اي قول ابي محمد الحازن في التهنية يهني الصاحب بولد لابنه

بشرى فقد جاز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في العلى صعدا

يحتمل ان يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سما المجد جعل المجد كالسما واثبت له كوكبا هو
المولود وان يريد بكوكب المجد ما يعرف به طالع المجد اي ظهر بهذا المولود قوة طالع المجد
وكون كوكبه في غاية الصعود وقوله اي قول ابي الفرج الساوي اي في المرثية اي
مرثية فخر الدولة هي الدنيا يقول خلا هو بالكسر قد رما بلا فيها كابه فيها فها حذار
حذارا اي احذر للتشديد وفتكي اي قتلي بغته والقول للمي الضمير القول الصريح الظاهر
اي يقول يموت المرثي ذلك لان موته يدل على انه لا نجاة من قطشه او يقول بعد موت المرثي
لانه كان حاجز المفاسد الدنيا مصلحا لها وثانيها اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي
للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي وجدان الخلاص يتاتى خلصته تخليصا اي اعطاه الخلاص
وضعوا لهذا العمل التخلص المبني عن التكلف لانه يحتاج الى مزيد تكلف ومقاساة تعب في
تحصيله بما شبب الكلام به اي اوقد الكلام به اتقاد اشديدا حتما للتعب يقال شبت
النار توقدت وشبت النار شبا اوقدت لازم ومتعد فما قبل المقصود من الشعر منزلة
وقود يوقد به نار البيان ليبقى المقصود في النهاية او اخذ هذا اللفظ من الشباب بالفتح
بمعنى اول السن اي ابتدي واضح به او من شب الشعر زاد في لونه واظهر حسنه وجماله
فمعنى شبب الكلام زين به واظهر حاله فلا حاجة في حمل التشبيب على الافتتاح الى ما نقل الشارح

عن الامام المرزوقي من ان التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتدا
قصايد الشعرا فسمي ابتدا كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف
للجمال او غيره كالادب والافتخار وغير ذلك الى المقصود متعلق بالتخلص مع رعاية
الملايمة بينهما اي بين ما شبب الكلام به وبين المقصود واحترز به عن الاقتضاب وهو
ارتجال المقصود من غير تقييد مقدمة من المتكلم وتوقع من المخاطب في الصحاح الاقتضاب
الاقتطاع واقتضاب الكلام ارتجاله واعلم ان التخلص في العرف تخصيص بالانتقال مما شبب
به الكلام الى المقصود مع رعاية الملايمة بينهما على ما صرح به في الايضاح في الاولى ان يقال
وثانيها التخلص اي الانتقال مما شبب الخ ليعلم الباقي الاصطلاح ولا يظن العارف
الاطالة لكن ما ذكره الشارح من انه لا معنى لقوله مما شبب به الكلام من نسيب لان
التشبيب بعينه هو النسيب وهو ان يصف الشاعر حال المراة وحاله معها في العشق يقال
هو تشبب بفلان اي نسب بها فتشبب الكلام بالنسيب اونحوه مما لا يظهر معناه في اللغة
اللهم الا ان يقال لما كان اكثر ما يفتتح به القصايد والمدايح نسيبا وتشبيبا ذكر التشبيب واراد
مجرد الابتدا والافتتاح فقد اندفع بما حقق على انه مما يعجب لانه لا مجال له بعد ذكر كلام
الامام الواحدي ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين كما سيشير اليه من ان مذهب العرب
هو الاقتضاب واما المتاخرون فقد لجوا به لما فيه من الحسن وبراعة الشاعر ولعل حسن
الاقتضاب دعوى ان المقصود من كمال الحسن بلغ غاية مراتب القبول بحيث يتمكن في جيد
اينما وقع ثم وجوب التانق في التخليص ليس مبنيا على عدم صحة الاقتضاب وليس دايرا على
مذهب المتاخرين كما يكاد يتقرر في الوهم القاصر بل مع حسن الاقتضاب اذ عدل عنه
الى التخلص ينبغي ان يتانق فيه كقوله اي قول ابي تمام في عبدالله بن طاهر تقول
قومس بالضم وفتح الميم صقع كبير بين خراسان وبلاد الجبل والاقليم بالاندلس والظرف متعلق
بتقول قومي فاعل تقول ولا يخفى شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السين
والياء لان احداهما تنقلب بالاخر كما في سادس وسادي وقد اخذت منا حال من قومي
اي نقصت من القوة واثر فينا يقال اخذ منه اذا انقصه واثر فيه السرب اعتبر تانث
السرب على لغة بني يصدر فيها وفي هدي لانها على وزن لجمع دون المصدر الا على استعمال
قليل فتوهموا انها جمع سربة وهدية على وزن غرفة وليس التانيث لتغليب خطي على السرب
لان المونث لا يغلب على الذكر والسري السير عامة الليل وخطي جمع خطوة كسحرة وهي ما بين
القدمين المهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة فيهم نجايب تنسب
للفيل فيقال لا بلهم مهرية والنود جمع افود وهو الشديد العنق وقال الشارح وهي الطويلة
الظهور والاعناق اي تقول في قومس قومي والحال ان مزاولة السري ومسايرة المطايا
بالخطي قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطي المهرية عطف على السري لا على قوله منا
يعني ان السري اخذت منا ومن خطي الابل على توهم ومفعول تقول قوله ام مطلع الشمس

مبتدا خبره تبغي اي تطلب ان تؤم اي لقصده بنا اي معنا يعني هل تسري معنا الليل
الى مطلع الشمس يحتمل ان يريد والشمس الحقيقي ويحتمل ان يريد وامنزل ممدوحه فقلت
كلا ولكن مطلع الجود روع للمؤم وتنبيه يعني لا اقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع
الشمس وتنبهوا انه لا وجه لقصد مطلع الشمس مع وجود مطلع الجود وانه لا ينبغي ان ليسري
منزله منزل الشمس ولكن مطلع الجود قال الشارح واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد

كقول ابي الطيب

نود عمم والبين فيهم كانه ... قنا ابن ابي البيجا في قلب فيلق

والفيلق الجيش وقد ينتقل منه اي مما شيب به الكلام وليس ذلك الانتقال الاقتضاب
وهو مذهب العرب اي العرب الجاهلية يرشد اليه قوله ومن يليهم من المخضرمين
اي الذي مضى بعض عمرهم في الجاهلية وبعضه في الاسلام ومن ادركهما او شاعر ادركهما
المستفادة من قوله وقد ينتقل بالنسبة الى من بعد العرب والمخضرمين فايا كان توهم القاصر
ان التمثيل بشعر ابي تمام للاقتضاب الذي هو مذهب العرب ومن يليهم هو كقوله
اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية لو راى الله اي علم الله ان
في الشيب خيرا جاورنه الابرار في الخلد اي في الجنة بقرينة الابرار شيبا جمع اشيب حال
من الابرار لان اللايق ان تجاوره الابرار على احسن حال او لان الجنة دار الخير ولا يخفى
ان مقتضى المقام ان يقول ما جاورته احد من الابرار شبابا الا انه راعى مصلحة الوزن هـ
فجعل المعنى تابعا للحفظ للفظ ثم انتقل الى ما يلايمه فقال

كل يوم تبدي صروف الليالي ... خلقا من ابي سعيد غريب

ويمكن ان يخرج هذا البيت من الاقتضاب الى التخلص بان يقال رجح ترجح الشباب على الشيب
الخلق الغريب الجديد على الخلق القديم او بان يقال يريد انه مع الابتلاي بالشيب لا ياس
في ظهور غرايب خلق ابي سعيد ولا يخفى انه لا يوافق نفي الخير من الشيب ما جاء في مدح
الشيب وفضله في الشرع فاللايق بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله ومنه اي من
الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملايمة كقوله بعد حمد الله اما بعده
فاني قد فعلت كذا وكذا وهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من الحمد الى كلام اخر من غير
رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يات بالكلام الاخر فجاة من غير قصد الى
ارتباط وتعليق بما قبله بل الى لفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء بعد حمد الله فلذا قصد الى
ربط هذا الكلام بما قبله وقيل هو فصل الخطاب في القاموس واما بعد اي بعد دعاي
لك واول من قاله داود عليه السلام او كعب بن لؤي مد او يعلم منه انه يقال اما بعد من غير
ان يقع بعد حمد او غيره او معناه حينيذ بعد دعاي لك والاظهر ان فصل الخطاب الخطاب
الفاصل بين الحق والباطل او الخطاب المفصول الغير المتشابه وكل منها ينتجه العلم بالشيء
على وجه الكمال وان قال ابن الاثير وهو الذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب

هو اما بعد لان المتكلم يفتتح في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى ويحمده فاذا اراد ان يخرج منه الى
الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد هذا او المعقول المنقول ان
المراد من هذا المعقول ان اما بعد من فصل الخطاب وكقوله هذا وان للطاغين لشر ماب
فذكر هذا يقربه الى التخلص لان فيه نوع ارتباط لان الواو لتعدد المحال ولفظ هذا اما خبر مبتدا
محذوف او مبتدا خبره محذوف او فاعل فعل محذوف اي الامر هذا او هذا كما ذكر
او مفعول فعل محذوف اي خذ هذا او قد يكون الخبر مذكورا مثل قوله
تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين
لحسن ماب ولا يخفى ان التصريح بالخبر في بعض المواضع دون باقي الاحتمالات يرجح احتمال
حذف الخبر وقال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن من الوصل
وهي علاقة وكيدة بين الخروج من الكلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص وكقوله هذا ذكر كلمة ثم للتقارب بين الكلامين ومثله
وصل الكلام عن سابقه بقولك اعلم ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول
الكاتب هذا اياب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدي الحديث الاخر فجاة ومن هذا
القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها الانتهاء اي ثالث المواضع الانتهاء
كقوله اي قول ابي نواس في الخضيب على وزن الحبيب ابن عبد الحميد وابي جديد
اذ بلغتك بالمنى اي جديد الثوب بالاماني وانت بما املت منك جديد فان تولني
اي تعطني منك الجميل فاهله والا فاني عاذر عن منعك او عن سوالي وشكور لما صدر
عنك من سوابق العطايا والاصفا الى المدح والثنايا واحسنه اي احسن الانتهاء ما اذن
بانتهاء الكلام كقوله ابي العزيز بقيت بقا الدهر يا لهف اهله . وهذا دعا للبرية
شامل لان تعال سبب لكون البرية في نعمة وصلاح حال او المعنى وهذا دعا لا يخص بل يشارك فيه
جميع البرية ووجه الايذان انه تعارف الاتيان بالدعا في الاخر وقد قلت عناية المتقدمين
بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته ويبهتونه حسن القطع وبراعة القطع وجميع
نواخ السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه يقال هذا انما يتشي على مذهب ابي حنيفة
من ان البسملة ليست جزءا من السور والا فلا تفاوت بين الفواتح ونحن نقول المراد بفاتحة
السورة الفاتحة ولو على بعض المذاهب والكلها من البلاغة يظهر ذلك بالتامل في تلك
الفواتح جملها ومفرداتها والتنبيه لرموزها واشاراتها الا في بادي النظر بل ربما يكون اول السورة
دعا على شخص واخره مزمة طايفة او تهديد ووعيد لكن التامل مع التذكر لما تقدم
في الفنون الثلاثة يفصح عن وجوه مزايا بحيث لا تتصور مزية عليه وليبق عندي بلاغتها
ما يدخل تحت طاقة البشر بل هو شوذمة مما احاط به خالق القوى والقدر ولكن هذا
اخرها الفيتنا اليك من البدايع . من افضال الصنايع من العنايع . ولو تاملت فيها وجدت
سيوي ما برزت دقايق من الودايع . فلتنظر فيها نظر الاعتبار . لتطلع على ما لا يحصى من الاسرار .

واجتنب من التغصب والانكار فانه محرم عن مشاهدة رياض امثلان من الازهار وعن
ان تجني لطايف الثمار ربنا اللهم بارك فينا ورزقنا ولا تضيع اشجارا اورقتنا ومتع بظلالها
الطالبين واذق من حلاوة ثمارها الحاضرين والغايبين امين يا رب العالمين

وكان الفراغ من نسخ هذا الشرح المبارك في يوم الاربعا المبارك
سابع عشر شهر شوال من شهور سنه اثنتين
بعد الالف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
الصلاة والسلام وذلك على يد افقر عباد الله
واحوجهم اليه احمد بن علم الدين
الدهشوري الازهري
الشافعي المدرس
وحده

كتب هذا السفر المبارك لاجل اخل عباد الله واذلهم حسين بن رستم عفا الله تعالى
عنه وعن والديه وعن كافة المومنين بنبيه صلى الله تعالى عليه وسلم بالقاهرة
المعزية صين اهلها عن كل افة واذية ورزية امين امين

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı: Yeni Cami
Yeni Envanter No.:
Eski Envanter No.: 1019
Tasnif No.: 842.7-8